المملكة المصرية

وزارة الشئون الاجتماعية

حلقة الدراسات الاجتماعية
للدول العربية

الدورة الثانية

المشمولة بالرعاية الملكية السامية

لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

المحاضرات والبحوث والتقارير

القاهرة

٢٢ نوفمبر - ١٤ ديسمبر ١٩٥٠

COLUMBIA
COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU55529208
339;Un45
Halqat al-Dirasat al

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

BOUND

JUL 30 1956

المملكة المصرية

وزارة الشئون الاجتماعية

حلقة الدراسات الاجتماعية
للدول العربية

الدورة الثانية

المشمولة بالرعاية الملكية السامية

لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

المحاضرات والبحوث والتقارير

القاهرة

٢٢ نوفمبر - ١٤ ديسمبر ١٩٥٠

939
Un45

فهـرس

صفحة

مقدمة : لحضرة صاحب المعالى الدكتور احمد حسين وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحلقة . . ١

تمهيد : للسير رفائيل سلنتو مدير حلقة الدراسات الاجتماعية المنتدب من هيئة الامم المتحدة . . ٣

كلمات رؤساء الوفود فى حفلة افتتاح الحلقة

كلمة حضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية ـ مصر ١٣

خطاب حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الامين العام لجامعة الدول العربية . . ١٤

كلمة سعادة الشيخ سامى الخورى وزير لبنان المفوض ورئيس الوفد اللبنانى ١٦

خطاب رئيس الوفد العراقى ١٧

كلمة رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية ١٩

كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية ٢٠

كلمة رئيس وفد الجمهورية السورية ٢١

كلمة رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية ٢٢

كلمة السير رفائيل سلنتو مدير الحلقة المنتدب من هيئة الامم المتحدة ٢٣

تقـارير اللجان

تقـرير اللجنـة الاولى ـ التربية الاساسية فى الريف ٢٧

تقـرير اللجنـة الثانية ـ تخطيط القرية ٣١

تقـرير اللجنة الثـالثة ـ التطور الاقتصادى والزراعى والصـناعى فى الريف . . . ٣٣

تقـرير اللجنة الرابعـة ـ المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية . . ٣٦

تقـرير اللجنـة الخامسة ـ الرعاية الاجتماعيـة للمجتمـع الريفى ٣٩

تقرير اللجنة الفرعية للتغـذية ٤٥

تقرير اللجنة الفرعية لشئون الضمان الاجتماعى ٥٠

تقـرير اللجنة السادسة ـ الصحة الريفيـة ٥٢

تقرير اللجنة الفرعية لرعاية الامومة والطفولة ٥٩

تقرير اللجنة الفرعية عن المرافق الصحية للقرية وآثارها الاجتماعية ٦٣

تقـرير اللجنة السابعة ـ الجمعيات التعاونية فى الـريف ٦٩

تقـرير اللجنة الثامنـة ـ العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتمـاعية فى برنامج الرعاية الريفية ٧٤

البحوث والمحاضرات

صفحة

اللجنة الاولى

التعليم الاساسى فى الريف

البرنامج ٨٠

التربية الاساسية فى العالم العربى — للدكتور متى عقراوى . (العراق واليونسكو) ٨١

علاقة التعليم الريفى بالمجتمع وأهداف هذا التعليم والوسائل التى يجب اتباعها لتحقيق هذه الاهداف — للاستاذ محمد فؤاد جلال (مصر) ٩١

منهج المدرسة الريفية . . . . — للدكتور محمد بديع شريف (العراق) ٩٤

كيف ينتقى معلمو القرى؟ وكيف يدربون ويستبقون على اتصال بالتقدم العصرى؟ وما نصيب الصحة والاسعافات الاولية والثقافة الزراعية والعناصر الاجتماعية من منهاج تدريبهم ؟ . . . . — للدكتور خلدون الكنانى (سوريا) ٩٧

كيفية اختيار مدرسى القرية وتدريبهم ، ومتابعة اتصالهم بأساليب التربية الحديثة . وفى أى مرحلة يجب أن يتضمن تدريبهم الصحة ، والاسعاف، والمعلومات الزراعية، ومبادىء الرعاية الاجتماعية ؟ وكيف يمكن ربط وتقوية عمل المدرسين الريفيين بالقرية بعمل الاخصائيين الآخرين مثل الاجتماعيين والصحيين ومساعديهم ؟ وما هو دور مجالس القرى فى هذا الميدان ؟ وماذا ينبغى عمله ازاء الطامحين الى التعليم العالى من أبناء القرية بما يتفق مع مصلحتهم الخاصة والمجتمع الريفى ؟ — للدكتور احمد سامى الخالدى (فلسطين) ١٠٠

كيفية اختيار مدرسى القرية وتدريبهم ومتابعة اتصالهم بأساليب التربية الحديثة ، وفى أى مرحلة يجب أن يتضمن تدريبهم الصحة والاسعاف والمعلومات الزراعية ومبادىء الرعاية الاجتماعية ؟ . . . . . — للآنسة أديبة ابراهيم رفعة . (العراق) ١٠٢

تجربة فى اعداد المعلمين للمدارس الريفية — للاستاذ محمد فؤاد جلال (مصر) ١٠٥

ما الذى يمكن عمله للراغبين فى التعليم من الريفيين وذلك على ضوء مراعاة مصالحهم الخاصة ومصالح الجماعة نفسها ؟ . . . . . — للدكتور عبد العزيز السيد (مصر) ١٠٩

الدور الذى تلعبه المرأة فى التعليم الريفى — للدكتورة رمزية الغريب (مصر) ١١١

صفحة

التعليم ورعاية الطفل . . . . للدكتور عبد الحميد كاظم (العراق) ١١٤

اللجنة الثانية

تخطيط القرية

البرنامج ١٢٠

مشاريع القرى النموذجية . . . للدكتور محمد صالح مكية (العراق) ١٢١

تخطيط القرية ومرافقها . . . . للاستاذ عباس خليل . . . (مصر) ١٢٧

مشروعات القرية ، العوامل الرئيسية التى تؤثر فى موقع القرية وزيادة نموها فى المستقبل بالقرى العربية . . للاستاذ حسين السرجانى (مصر) ١٣٠

انشاء القرى الحديثة . . . . للآنسة سعاد عجلانى . . (سوريا) ١٣٥

الشروط الاساسية التى يجب أن تحكم الموقع والتوسع للقرى العربية في المستقبل . . . . . للاستاذ منير خورى . . . (لبنان) ١٤٢

اللجنة الثالثة

التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف

البرنامج ١٤٦

المساعدات الفنية للتحسين الاجتماعى بالمناطق الريفية . . . . للبروفيسور هـ. س. ترمبل (هيئة الاغذية والزراعة . الامم المتحدة) ١٤٧

الاتجاهات صوب ادخال الآلات خصوصا فى الزراعة وتاثيرها . . . . للدكتور محمد على الكيلانى بك (مصر) ١٥٦

بعض الاتجاهات فى التعليم الزراعى والبحوث الفردية أو التعاونية للدكتور حامد سليم سليمان بك (مصر) ١٥٨

الاتجاهات فى التعليم الزراعى . . . للاستاذ احمد القاسم . . (سوريا) ١٦٠

مكان الزراعة فى اقتصاديات البلاد العربية للاستاذ احمد القاسم . . (سوريا) ١٦٢

خدمات الجمعية الزراعية الملكية للزارع المصرى . . . . . لسعادة فؤاد أباظه باشا (مصر) ١٦٨

اللجنة الرابعة

مسائل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية

البرنامج ١٧٤

مشاكل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية . . . . . للاستاذ موسى ناصر بك . . (الاردن) ١٧٥

صفحة

الى أى مدى يجب أن تستقل المنظمات الاجتماعية بذاتها فى القرى؟ وهل تدار محليا أو تشرف عليها السلطة المركزية؟ والى أى حد يجب تمويل الرعاية الاجتماعية ومشروع الانعاش فى القرى محليا أو من مصادر مركزية ؟	محمد عبد الله العربى بك	(مصر)	١٨٦
كيف يمكن ايجاد القادة وتدريبهم وتوحيد السياسة والبرامج التى يسيرون عليها؟	للاستاذ محمود فهمى	(مصر)	٢٠٩
دور المرأة فى حل المشاكل الاجتماعية فى الريف المصرى	للسيدة زاهية مرزوق	(مصر)	٢١٢
مشاكل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية	للاستاذ جوزيف دوناتو	(لبنان)	٢١٦

اللجنة الخامسة

الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى

البرنامج			٢٢٠
الانعاش الاجتماعى فى المجتمع الريفى	للدكتور هـ. بلشو	(منظمة الاغذية والزراعة هيئة الامم المتحدة)	٢٢١
الخدمات الاجتماعية فى الريف ومدى تأثيرها فى حركة السكان فى العالم العربى	للاستاذ محمد زكى عبد القادر	(مصر)	٢٣١
الطرق الواجب اتباعها فى القرى لاستعمال أحسن لاوقات الفراغ	للدكتور احسان الجوخدار	(سورية)	٢٣٦
نشاط أوقات الفراغ فى الريف (خدمة الجماعات)	للاستاذ يعقوب فام	(مصر)	٢٣٩
ما هى الخطوات العملية التى يجب اتخاذها لتحسين التغذية فى القرى ؟	للدكتورة لمعان أمين زكى	(العراق)	٢٤٢
كيف يحال دون هجرة السكان من القرية العربية الى المدينة ؟	للاستاذ جعفر خياط	(العراق)	٢٤٤
كيف تنظم القرية بالنسبة الى المركز الاجتماعى ؟	للدكتور جيروم بترسون	(هيئة الامم المتحدة) UNRWA	٢٤٧
كيف يتم تنسيق القرية بالنظر الى مركز الرعاية الاجتماعية ؟	للدكتورة جمال كرم حرفوش	(لبنان)	٢٤٩
دور المركز الاجتماعى فى تنسيق ورفع مستوى القرية	للدكتور صلاح العبد	(مصر)	٢٥٣
الصناعات المنزلية فى مصر كوسيلة للانعاش الاقتصادى فى الريف	للدكتور شكرى المراغى	(مصر)	٢٥٦

			صفحة
النواحى الاجتماعية فى الخدمات الريفية	للاستاذ رفعت هباب	(الاردن ، وكالة الاغاثة والتشغيل)	٢٦٠
الضمان الاجتماعى فى المجتمعات الريفية	مستر دانيال جيرج	هيئة العمل الدولية	٢٦٢
الخدمات الخاصة بصحة الطفل	للدكتورة جمال كرم حرفوش	(لبنان)	٢٧٠
مشروع لانشاء خدمات خاصة بصحة الطفل فى لبنان منذ الولادة حتى سن المراهقة	للدكتورة جمال كرم حرفوش	(لبنان)	٢٧٦
المراكز الاجتماعية الريفية فى مصر	لمعالى الدكتور احمد حسين	(مصر)	٢٨٥
خطط الاصلاح الاجتماعى والاوضاع التاريخية والثقافية فى الشرق العربى	للدكتور سليمان حزين	(مصر)	٢٩٣
الصناعات القروية واليدوية وقيمتها فى الحياة الاجتماعية	للدكتور محمد صالح مكية	(العراق)	٢٩٩
الاهمية الاجتماعية للصناعات الريفية	للدكتور احسان الجوخدار	(سوريا)	٣٠٤
الانعاش الاجتماعى فى البادية	لمعالى الامير مصطفى الشهابى	(سورية)	٣٠٧
أندية (4H) بالولايات المتحدة	تقرير من هيئة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة		٣١٣

اللجنة السادسة

الصحة الريفية

البرنامج			٣٢٦
النواحى الصحية فى انهاض الريف	للدكتور محمود عبد العظيم بك	(مصر)	٣٢٧
أمراض العيون فى الريف المصرى	للدكتور فريد مسعود	(مصر)	٣٣٥
مناقشة علاج عدوى الرمد الصديدى وحامليه	للدكتور محمد عباس البقلى	(مصر)	٣٣٨
محاربة أمراض العيون	للدكتور مكسويل ليون	(مصر)	٣٣٩
مقاومة الامراض الزهرية	للدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان	(مصر وهيئة الصحة الدولية)	٣٤٢
الامراض الزهرية وكيفية مكافحتها	للدكتور جميل بيروتى	(مصر)	٣٤٤
الحملة الدولية ضد الدرن	للدكتور هربرت مولر	(البعثة الدولية لمقاومة السل بالقاهرة)	٣٤٧
القرية كنقطة ابتداء فى برامج المساعدة الفنية	بحث قام باعداده قسم تنظيم الخدمات الصحية العامة التابع لمؤسسة الصحة العالمية بجنيف		٣٤٩
ما هى الخطوات العملية التى تتخذ فى القرى للنهوض بالامومة ورعاية الطفولة ؟	مستر جورج ميتروب	(منظمة الصحة العالمية)	٣٥٤

صفحة

ما هى الخطوات العملية لتحسين صحة الام والطفل فى القرى ؟	للدكتورة فريدة بيسار . . (لبنان)	٣٥٨
الخطوات العملية لتحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى . .	للدكتور زكى أبو ستيت . . (مصر)	٣٦٠
اصلاح الحالة الصحية فى القرية عن طريق الفحص الصحى وتقدير حالة المساكن	للاستاذ محمد محمد عجمية (مصر)	٣٦٣
الآراء العملية عن التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها	للاستاذ محمد أمين حلمى . . (مصر)	٣٧٣
ما هى الطرق لتأمين الخدمة الطبية بما يكفل الاصلاح الاجتماعى الملائم للحياة بالقرية ؟	للدكتور فرج رزق حسن . (مصر)	٣٨٤
الوسائل الصحية والعلاقة الممكن انشاؤها عمليا بين العرب الرحل .	للدكتور تيموتاس قلته . . (مصر)	٣٨٧
رعاية الام والطفل عند القبائل البدوية السورية	للدكتور جميل سالم . . (سوريا)	٣٨٨
ناحية الصحة العقلية فى الاصلاح الريفى	للدكتور محمدكامل الخولى بك (مصر)	٣٩٣

اللجنة السابعة

الجمعيات التعاونية فى الريف

البرنامج		٣٩٨
التعاون والمجتمع الريفى	للاستاذ حليم نجار . . . (سوريا)	٣٩٩
علاقة الجهود التعاونية بنواحى النشاط الاجتماعى والتشريعات التعاونية القائمة فى الدول العربية . . .	للاستاذ عبد اللطيف عامر . (مصر)	٤٠٧
أثر التجارب فى تحديد أنواع النشاط التعاونى الملائم لحياة القرية فى البلاد العربية	للدكتور حليم عبد الملك . . (مصر)	٤١٣
ما هى الشواهد التى تبين أفضلية : ا ـ التقيد بحد أدنى ، ب ـ أو التوسع الى حد أقصى فى أوجه النشاط التعاونى فى أية منطقة ريفية	للاستاذ احمد زكى الامام . (مصر)	٤١٦
المشروعات الاجتماعية التى يمكن للجمعيات التعاونية مساعدتها أو تمويلها أو ادارتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة	للاستاذين : حسين عرفى . وعبد المقصود عزت (مصر)	٤١٨

صفحة

ما هى مكانة الضمان الاجتماعى لسكان الريف، والجمعيات التعاونية الموجودة فيه داخل برنامج عام للضمان الاجتماعى . . . . . للاستاذ محمد سليمان . . (مصر) ٤٢٢

التعاونيات كوسيلة لتحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى المناطق الريفية . . . . . بقلم كلمنز بدرسن . . . (الدانمرك) ٤٢٦

اللجنة الثامنة

العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى برنامج الرعاية الريفية

البرنامج ٤٣٦

العلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الانعاش الريفى ، واقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية الرئيسية . . . . . للاستاذ سعيد حمادة . . (لبنان) ٤٣٧

مشاكل تضخم السكان فى الشرق الاوسط تعقيب أعده قسم السكان بقسم الشئون الاجتماعية التابع لهيئة الامم المتحدة ٤٤٥

حيازة الاراضى الزراعية ـ تطورها وتشكيلها ـ نوع الانتاج الزراعى وتسويقه ، وأثر ذلك فى حياة أهل الريف . . . . . للدكتور محمد حسنى السعيد (مصر) ٤٥١

مشكلة ضغط السكان على موارد المعيشة للدكتور حسن على داود . . (مصر) ٤٦٠

مستويات المعيشة بمديرية المنوفية وخاصة فيما يتعلق بسوء توزيع الملكيات الصغيرة وتفتيتها . . . للدكتور لبيب سعد . . . (مصر) ٤٦٣

صلة الفقر بمستوى النعيم الزراعى فى مصر . . . . . للدكتور محمد منير الزلاقى (مصر) ٤٦٥

العلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الشئون الريفية . للاستاذ رفعت هباب . . (الاردن) ٤٦٨

ضرورة الهجرة الى الصحارى وتعميرها للاستاذ جميل الصبان . . (مصر) ٤٧٠

أهم العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المسببة للوضع الراهن لسكان المناطق الريفية فى البلدان العربية . . . . . للاستاذ سعيد حماده . . (لبنان) ٤٧٣

أهم العوامل التاريخية والاقتصادية المسببة للوضع الراهن لسكان المناطق الريفية فى البلاد العربية . . . للدكتور حليم عبد الملك . . (مصر) ٤٧٨
تعقيب على كلمة الاستاذ سعيد حماده

العوامل الاقتصادية المسببة للمشاكل الاجتماعية فى الشرق العربى . . للاستاذ سعيد حماده . . (لبنان) ٤٨٠

صفحة

العمل الدولى فى الشرق الأوسط

المساعدة الفنية للانعاش الاقتصادى والاجتماعى ٤٨٩

نشاط مؤسسة التغذية والزراعة فى الشرق الاوسط ٤٩١

نشاط هيئة العمل الدولية فى الشرق الاوسط ٤٩٦

ما بذلته الهيئة الصحية العالمية من جهود فى البلاد العربية . . . . لصاحب السعادة الدكتور على توفيق شوشه باشا . . (مصـــــر) ٤٩٩

الاعمال الدولية فى الشرق الاوسط . مذكرة عن اليونسكو فى الدول العربيـة بالشرق الاوسط ٥٠٦

برامج المعاونة للصندوق الدولى لاغاثة الاطفال ٥٠٩

كلمـات رؤساء الوفود فى الحفلة الختامية للحلقة

كلمة حضرة صاحب المعالى الدكتور احمد حسين وزير الشئون الاجتماعية . رئيس الوفد المصرى ورئيس حلقة الدراسات . . ٥١٣

كلمة سعادة محمد العشماوى باشا . . رئيس وفد جامعة الدول العربية ٥١٥

كلمة سعادة الشيخ سامى الخورى . رئيس الوفد اللبنانى ٥١٧

خطاب سعادة الدكتور عبد الامير علاوى رئيس وفد العراق ٥١٨

كلمة سعادة موسى بك ناصر . . . رئيس الوفـــد الاردنى ٥١٩

كلمة سعادة خير الدين بك الزركلى . رئيس وفد المملكة العربية السعودية . . . ٥٢٠

كلمة معالى محمد معروف الدواليبى . . رئيس الوفد السـورى ٥٢١

كلمة سعادة القاضى محمد على الزهيرى رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنيـة . . . ٥٢٢

كلمة السير روفائيل سيلينتو . . . مدير حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لهيئة الامم المتحـــدة ٥٢٣

المشتركون فى الحلقة

الهيئـــة الادارية ٥٢٧

سكرتيرو اللجان ومقرروها ٥٢٧

الاعضـــاء

جامعة الدول العربيـة ٥٢٧

مصر ٥٢٧

معقبون معينون أو متطوعون من مصر ٥٢٩

سكرتارية اللجان (مصر) ٥٢٩

المملكة الاردنية الهاشـمية ٥٢٩

العـراق ٥٣٠

معقبون عراقيـون ٥٣٠

صفحة

لبـــنان ٥٣٠
المعقبون اللبنـــانيون ٥٣٠
المعقبون الفلسطينيون ٥٣٠
المملكة العربية الســعودية ٥٣١
ســوريا ٥٣١
المعقبون السوريون ٥٣١
اليمـــن ٥٣١
هيئة الامم المتحدة ٥٣١
هيئة الاغاثة التابعة للامم المتحدة ٥٣١
مكتب أنباء الامم المتحدة ٥٣١

المراقبون

(مرتبون بحسب تاريخ وصول طلباتهم)

المملكة المتحدة ٥٣٢
المجلس البريطانى ٥٣٢
الولايات المتحـدة الامريكية ٥٣٢
فرنســا ٥٣٢

ممثلو الهيئات المتخصصة

منظمة العمل الدوليـــة ٥٣٢
منظمة الاغذية والزراعة ٥٣٢
اليونسكو ٥٣٢
هيئة الصحة العـــالمية ٥٣٢
مراقبون آخرون اشتركوا بصفتهم الصـــخصية (مرتبون بحسب تاريخ وصول طلباتهم) . . ٥٣٣

الهيئات الاهلية

مؤسسة روكفلر فى مصر ٥٣٣
مؤسسة الشرق الادنى فى سوريا ولبنـــان ٥٣٣

هيئات أخرى مثلت فى الحلقة

مصـــر
العـــراق
لبنـــان
سوريا

برنامج الحلقة والزيارات

البرنامج اليومى للحلقة من يوم الاربعاء ٢٢ نوفمبر ١٩٥٠ الى يوم الخميس ٧ ديسمبر ١٩٥٠ ٥٣٧–٥٤٣
برنامج الزيارات من يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٥٠ الى يوم الخميس ١٤ ديســـمبر ١٩٥٠ ٥٤٤–٥٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لحضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحلقة

عند ما دعت الحكومة المصرية إلى عقد الدورة الثانية لحلقة الدراسات الاجتماعية، التى نظمتها هيئة الأمم المتحدة للدول العربية، فى مدينة القاهرة، اتجهت الآراء إلى أن تختص هذه الحلقة بموضوع معين، تتركز فيه جهودها وتتناوله من جميع نواحيه، بالبحث الشامل، والتحليل الدقيق، والدراسة المستفيضة، حتى تتضح مشاكله ووسائل علاجها، ويمكن وضع سياسة اصلاحية ناجحة على أسس علمية وفنية ثابتة.. وقد اختير لذلك أكثر المواضيع أهمية، بالنسبة إلى بلاد الشرق العربى.. وهو موضوع: **الاصلاح الاجتماعى فى الريف**.

فالريف - وهو يشمل السواد الأعظم من سكان البلاد العربية، ويمثل العمود الفقرى فى كيانها - يعد اصلاحه الخطوة الأولى، والدعامة الاساسية، التى يشيد عليها بناء النهضة الاجتماعية العامة، لشعوب هذه المنطقة من العالم.

فهيهات أن نحقق أهدافنا فى الحياة الاجتماعية، ونسابق الأمم الأخرى، فى الأخذ بأسباب النهوض الحقيقية إلا إذا اتجهنا - أولا - إلى الريف المحروم من الرعاية، والمحتاج إلى كل ألوانها، ووفرنا له من القوى المادية والمعنوية، والجهود العلمية والعملية، مايحقق له انعاشا اجتماعيا عاما، يرفع من مستوى الحياة فيه، ويكفل لأهله أن يعيشوا أصحاء فى أجسامهم وعقولهم، مستغلين لأمكانياتهم واستعداداتهم، متعاونين تعاونا ذاتيا على تحقيق المصالح المشتركة، والمشروعات العامة، التى تنهض بالريف فى نواحيه المختلفة.

وقد قوبل هذا الاختيار الموفق بارتياح من جميع البلاد العربية، المشتركة فى الحلقة.. ووضع برنامج الدراسة شاملا لجميع النواحى الريفية من: تعليمية، واقتصادية، وادارية وتدريبية، وصناعية وزراعية، واجتماعية، وصحية، وتعاونية، ومحددا العلاقة بين هذه النواحى المختلفة.

ثم عهد ببحث هذه النواحى إلى نخبة ممتازة من خبراء البلاد العربية ، الذين جمعوا إلى المستوى العلمى الرفيع خبرة فنية خاصة بشئون بلادهم ، واشترك معهم عدد من كبار الخبراء العالميين الذين يمثلون الهيئات الدولية المتخصصة ، كل فى ناحية اختصاصه .

وقد جاءت هذه الدراسات سجلا حافلا بالبحوث القيمة ، والمقترحات العملية الناضجة . واستغرقت مناقشة تلك الدراسات أسبوعين ، يسودها روح التعاون ، والاخلاص المتبادل ، والرغبة الصادقة فى الاصلاح ، وانتهت على ضوئها كل لجنة إلى طائفة من التوصيات التى روعيت فيها الظروف المحلية ، والامكانيات الفعلية للبلاد العربية .

وكما حرصت وزارة الشئون الاجتماعية على نشر بحوث الحلقة الأولى ، فقد حرصت - كذلك - على نشر بحوث هذه الحلقة الثانية ، باللغتين العربية والانجليزية ، عقب الفراغ من أعمالها مباشرة ، رغبة منها فى اذاعة هذه الدراسات على أوسع نطاق ، تنمية للوعى الاجتماعى ، وإثارة للاهتمام بالريف ومشاكله ، وبغية خلق رأى عام مستنير يناصر قضية الاصلاح الاجتماعى ،ويلبى دعوتها عن بصيرة وإيمان .

وإننا لنرجو أن تسفر هذه الحلقة - وهى تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الدراسات العلمية فى الشرق الأوسط ، من حيث اختصاصها بموضوع معين - عن خطوات تنفيذية ، واجراءات عملية عاجلة ، لتحقيق ما نرجوه للريف العربى من نهوض وارتقاء .

لقد نهض الشرق لاستعادة مجده ، وإصلاح الاحوال الاجتماعية لشعوبه . والشعوب ما هى إلا مجموعة أفراد ، ولن تتحقق العزة لهذه الشعوب إلا إذا تحققت الكرامة والعزة لأفرادها .

وإنى لأغتنم هذه الفرصة السعيدة ، فأرفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول أصدق الولاء ، وأعظم الشكر ، لما تفضل به جلالته ، فشمل الحلقة برعايته السامية ، ولما يبديه - أيده الله - من توجيهات سامية ، لها أكبر الأثر فى وضع سياسة الاصلاح فى الريف على أسس سليمة ، سوف تحقق - إن شاء الله - ما يرجوه جلالته لشعبه الكريم ، ولشعوب الدول العربية الشقيقة عامة ، من خير ورفاهية . .

القاهرة فى { ربيع أول ١٣٧٠ هـ / ديسمبر ١٩٥٠ م

أحمد حسين

تمهيد

للسير رفائيل ســـــلنتو

مدير حلقة الدراسات الاجتماعية المنتدب من هيئة الامم المتحدة

١ ـ بدأت الدورة الثانية لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية بالشرق الاوسط التى نظمتها هيئة الامم المتحدة جلساتها بالقاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٠ بدعوة من الحـــكومة المصرية مشمولة بالرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر ٠

٢ ـ وتنظم هذه الحلقات الاقليمية لدراسة شئون الانعـــاش الاجتماعى بين الجماعات التى تتشابه مشاكلها الاجتماعية ويجمعها أســاس مشترك من الثقافة العامة كجزء من برنامج المساعدة المباشرة التى تقدمها هيئة الامم المتحدة الى الدول التى تطلب منها ذلك وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٥٨ (ا) ٠

وتهدف تلك الحلقات الاقليميـــة الى جمـــع ممثلين ممتازين للدول المختصـــة للاشتراك فى برنامج من المحاضرات والمناقشات والمشـــاهدات التى تتصل بالموضوعات المراد بحثها ٠ وكى لا ينحصر تبادل المعلومات فى نطاق محـــلى ضيق وتعميمـــا للفائدة تشترك هيئة الامم فيها بتعيين خبراء أجانب ومحليين ٠

٣ ـ ولمـــا بين الدول العـــربية فى الشرق الاوسط من تشابه فى المشاكل ووحدة فى الثقافة ولرغبتها فى توفير الاسس الصالحة للنهـــوض بمشروعات قومية للاصلاح الاجتماعى تقدمت هذه الدول الى هيئة الامم تطلب اليها تنظيم حلقة للدراسات الاجتماعية التى بدأت دورتها الاولى فى بيروت من ١٥ أغسطس ١٩٤٩ وانتهت فى ٨ سبتمبر ١٩٤٩ وفى الخامس من هذا الشهر اتخذت الحلقة قرارا(١) جاء فيه ما يلى :

« يســـجل بالارتياح الاشتراك الاجماعى لكل الدول العربية ، وجامعة الدول العربيـــة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسســـة الاغـــذية والزراعة ، وما أظهرته الهيئات غير الحكومية فى المنطقة من الاهتمام العظيم والمجهودات المشتركة لايجاد حلول للمشاكل العامة ٠ »

« يعبر المجتمعون عن شكرهم لهيئة الامـم لتعاونها فى تنظيم مثل هذه الحلقة الاقليميـــة »

« يوصى بأن تعقد مثل هذه الحلقات الاقليمية التى ثبتت فائدتها فى دورات منتظمة ٠ وذلك لضمان استمرار التنظيم ، واتخاذ الخطوات العمليـــة من جانب الدول المشتركة »

٤ ـ ولهذا قبـــل أن تنتهى حلقة الدراسات من دورتها الاولى فى بيروت عرض ممثلو الحكومة المصرية اقتراحا بعقد الدورة الثانية بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٥٠ فكان موضع النظر ، وتلا ذلك أن تقدمت الحـــكومة المصرية الى هيئة الامم فى ليك سكسس بطلب رسمى وافق عليه السكرتير العام للهيئة ، وبدأ المختصون فى اتخاذ الاجـــراءات اللازمة ٠

التنظيم

٥ ـ عين السير رفائيل سلنتو الذى كان مديرا للحلقة فى دورة بيروت والذى استقـــال أخيرا من منصبه فى هيئة الامم مديرا لتنظيـــم الحلقة نيابة عن هيئة الامم وتسلم عمله فى ١٩٥٠ لهذا الغرض

وقام الدكتور عباس عمار المدير العـــام لمصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية المصرية والذى كان من كبار موظفى هيئة الامم حتى أوائل ١٩٥٠ بمهام ضابط الاتصال بين مدير الحلقـــة والحكومة المصرية

وقد حدد موعدا لابتداء هذه الدورة اليوم الثانى والعشرون من شهر نوفمبر ١٩٥٠ ووصلت الآنســـة كاى مد ونتر الموظفة بادارة المســـاعدة الفنية بهيئة الامم فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠ للمساعدة فى مرحلة التنظيم النهائية

البرنامج

٦ ـ قدمت اقتراحات متعددة خاصة بموضوع الحلقة وكانت الموضوعات المناسبة للمناقشة غاية فى الاهمية غير أن ما بينها من اختلاف جعل من الضرورى أن يقصر البحث على موضوع واحد يختار حسب أهميته بالنسبة الى الدول العربية ٠

واذ كان ٨٠ ـ ٩٠ ٪ من سكان هذه الدول قرويين فقد استقر الرأى على أن يكون موضوع البحث هو **الانعاش القروى من جميع نواحيه**

٧ ـ ووضع لذلك مشروع برنامج يشتمل على ثمانية موضوعات رئيسية هى :

ا ـ التعليم الاساسى

ب ـ تخطيط القرية

جـ ـ التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف

د ـ الادارة والتدريب فى المناطق الريفية

هـ ـ النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية

و ـ الصحة الريفية

ز ـ الجمعيات التعاونية فى الريف

ح ـ العلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الانعاش الريفى ٠

وقدم هذا البرنامج الى الدول العربية التى أبدت رغبتها فى الاشتراك ٠

٨ ـ ولاجل أن تكون المناقشات عملية بقدر الامكان اتفق على أن يوضع البرنامج فى صورة سلسلة من الاسئلة التى تتطلب أجوبة عملية وأن تسبق كل مجموعة من هذه الاسئلة مناقشة موضوع أو أكثر من الموضوعات التى تكون الفائدة أتم فى مناقشتها مناقشة عامة ٠

٩ ـ ولقد أدى تقسيم موضوع الانعاش الريفى ثمانية أقسام الى وقوع بعض التكرار الذى لا مفر منه ولكن لما كان شأن هذا التكرار أنه يؤدى الى التوسع فى مناقشة الموضوعات فى أكثر من ناحية ، ويزيد فى الوقت المخصص لمناقشة بعض الموضوعات الهامة ، فقد اعتبر تكرارا مفيدا لا ضير فيه

١٠ ـ كان موضوع البدو ـ وهو يتصل بهامش الانعاش الريفى ، لما أن جماعات البدو غالبا يعوزها الاستقرار ـ من الموضوعات التى يصعب ايجاد مكان لها فى البرنامج ٠ واقترح أن يكون لها قسم خاص تابع لموضوع البحث وأخيرا ظهر أن الافضل الحاق سؤال مناسب عن هذا الموضوع بموضوعات خمس لجان ، ويكون هذا بمثابة نقط تمهيدية لبحث أعمق فيما بعد

وقد جاءت المناقشات مؤيدة هذا القرار اذ تبين ان المعلومات المتصلة بحياة البدو والتى هى فى المتناول ضئيلة وان قليلا جدا من المشتركين فى الحلقة هم الذين يمكنهم أن يدلوا بمعلومات صحيحة أو يبدوا اقتراحات عملية خاصة بالانعاش الاجتماعى بين البدو ٠

١١ ـ اللجان

تقرر أن تؤلف لجنة خاصة لكل موضوع من الموضوعات الثمانية ، وأن يكون لكل لجنة خبير يتولى عمل المقرر لها ، تعينه وتدفع مكافأته هيئة الامم المتحدة ٠ كذلك عينت هيئة الامم عددا من المعقبين فى كل لجنة بمكافأة تدفعها لهم ، على أن يختار كل معقب سؤالا معينا من الاسئلة التى احتواها البرنامج ليجيب عنه ٠

١٢ ـ وكانت هناك نواح فنية للموضوعات لا تمكن مناقشتها فى اللجان الا على أساس تقارير يعدها اخصائيون فى تلك النواحى ، ففى ناحية التغذية ـ مثلا ـ شكلت لجنة فرعية فنية لاعداد تقرير يناقش فى اجتماع مشترك من اللجنتين الخامسة والسادسة ، كما اعتبر أن من الانفع أن تؤلف لجان فنية فرعية لاعداد تقارير عن رعاية الامومة والطفولة ، وعن المرافق الصحية فى القرية وان كان قد اقتصر فى مرحلة التنظيم على لجنة فرعية هى لجنة التغذية ٠

١٣ ـ وتطلب اعداد بعض التقارير الفنية اشتراك الهيئات المتخصصة : كهيئة العمل الدولية ، ومؤسسة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية للمساهمة فى اعدادها وتقديم المعلومات الفنية الخاصة بها وقد أدى مندوبو هذه الهيئات أعمالهم مشكورين

١٤ ـ الجلسات العامة

اتفق على أن تستمر الحلقة بعد الجلسة الافتتاحية أسبوعين للمناقشة ثم تمضى أسبوعا ثالثا فى زيارات المؤسسات العملية فى ميدان الخدمة الاجتماعية وبرغم أن هناك لجانا ثمانية مع لجنة فرعية أو أكثر للمناقشة التفصيلية فى نواحى الموضوعات الفنية مناقشة وافية فقد رئى أيضا ضرورة عقد اجتماع عام بأثر انتهاء كل لجنة من مناقشاتها ، لتنظيم الافكار وتنسيقها ٠

وتقرر أن تجتمع اللجان : الاولى ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة فى الاسبوع الاول ، واللجان : الخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، فى الاسبوع الثانى

١٥ ـ اجراءات لتيسير مناقشات اللجان

وقد استحسن ألا يرأس خبير اللجنة جلساتها لكى يتمكن من حصر انتباهه فى الاسئلة التى توجه أثناء المناقشة • وطلب الى كل خبير أن يعد بحثا أساسيا يعزز بتعقيبات مكتوبة يعدها معقبون معينون ـ كما ذكر من قبل ـ ومعقبون متطوعون ، على أن تصل البحوث الاساسية والتعقيبات الخاصة بالاسئلة المعينة قبل بدء الحلقة بستة أسابيع حتى يمكن طبعها وتوزيعها عليهم بيد أن كثيرا من تلك البحوث وصل متأخرا فكان من المتعذر تحقيق ذلك معها •

١٦ ـ ورئى أن تكون جماعة صغيرة فى كل لجنة لحفظ سجل مستمر للمناقشات من خبير اللجنة والمعقبين المختارين ، ويساعدهم المقررون المحليون على أن يقوم هؤلاء بعملية التلخيص • وكان على كل جماعة أن تعد تقريرا بأعمال لجنتها لعرضه فى الجلسة العامة الخاصة بها • وتقرر أن يعد موظف مكتب الانباء التابع لهيئة الامم المتحدة نشرة يومية للصحف ونشرة أخرى تتلى صباح اليوم التالى فى اجتماع عام، وذلك لكى يكون جميع الاعضاء على اتصال دائم بأعمال اللجان الاربع التى كانت تجتمع فى وقت واحد •

١٧ ـ وبعد الانتهاء من اعداد تقارير اللجان الثمانية أو اللجنة الفرعية والموافقة عليها أو تعديلها فى الاجتماع العام تلحق هذه التقارير بالتقرير النهائى للحلقة الذى يعده مديرها المنتدب من هيئة الامم المتحدة ، وحتى يتيسر نشر التقارير والابحاث بأسرع ما يمكن تقرر طبعها بعد التعديل الذى توحى به المناقشات ، ثم جمعها وتوزيعها فى صورة كتاب بأثر الانتهاء من الحلقة مباشرة •

١٨ ـ معرض الصناعات الريفية

لما كان بعض مظاهر الاكتفاء الذاتى فى القرية جديرا بالعرض ـ كما هى الحال فى الصناعات الريفية بنوع خاص ـ فقد أقيم معرض للنسيج اليدوى وأشغال الابرة ، والسجاد ، والنحاس ، والفضة ، وصناعات الجلود ، والخشب ، والفخار وغيره • واتخذت الخطوات اللازمة لتعاون الدول المشتركة فى تقديم هذه المعروضات •

١٩ ـ لجنة البرنامج بليك سكسس

ولتسهيل الترتيبات تكون اللجان فى مصر ، كما تكونت فى نفس الوقت لجنة البرنامج فى ليك سكسس التى اشترك فيها منذ البداية ممثلون للدول التى يهمها الامر ومندوب من هيئة الامم واجتمعت لاول مرة فى ١٧ مارس ١٩٥٠ ثم تكررت اجتماعاتها وفى آخر اجتماع لها فى سبتمبر ١٩٥٠ اعتمدت البرنامج الذى رسمت خطوطه فيما سبق •

الترتيبات النهائية

٢٠ ـ تمول الحلقة على الوجه الآتى :

ا ـ تتحمل هيئة الامم المرتبات ، وبدل السفر لانتقال الخبراء وموظفى هيئة الامم المعينين للمساعدة فى تنظيم الحلقة وادارتها ، يضاف الى ذلك بعض النفقات الادارية

ب ـ تتحمل الدول المشتركة نفقات الانتقال والمرتبات ـ ان وجدت ـ وبدل السفر اليومى لممثليها •

ج ـ تقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة لعقد الحلقة : من أمكنة الاجتماعات ، والمكاتب ، والموظفين لادارة الحلقة وسكرتاريتها ـ وهذا يشمل المترجمين اللازمين ـ والادوات الكتابية ، والمواصلات المحلية وغيرها ، بيد ان الحكومة المصرية استغلت عنصر المرونة فى تلك الترتيبات فتطوعت بتحمل التزامات أخرى كثيرة فقدمت بسخاء مساعدات جمة الى ممثلى الدول الاخرى ـ وبالاخص أعضاء الهيئات المتطوعة لحضور الحلقة ـ وقامت بنفقات اقامتهم وجزء من تكاليف طعامهم •

٢١ ـ تقديم التسهيلات الفنية

تفضلت الحكومة المصرية ومجلس ادارة الجمعية الزراعية الملكية بتقديم قاعة كبيرة للمؤتمر وأربع غرف للجان (وحجرتين أخريين عند الحاجة) واستراحة ، وغرفة للصحافة ، وغرفة للمطبوعات ، وخمس مكاتب ، وحجرة اتخذت مكتبة ومطعم خارجى ومطبخ داخلى ، وجميعها من مبانى الجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة بالقاهرة • وتم تركيب أربعة خطوط تليفونية ولوحة تحويل، و٢١ توصيلة وذلك لاستعمال الموظفين والمشتركين فى الحلقة• كما تكرم مجلس ادارة نادى المعلمين بتقديم قاعته الكبرى وما يحيط بها من مكاتب للحلقة لاقامة المعارض ولاستعمال الوفود ومكتب للبريد والتلغراف ولتسهيلات أخرى مفيدة : كالاسعاف ، والمطافىء ، وبلغ مجموعها أكثر من عشرين مكتبا ومكانا للعرض

٢٢ ـ وقدمت الحكومة المصرية الموظفين اللازمين والمساعدين الكتابيين ، والسعاة وغير ذلك مما تتطلبه أعمال التنظيم وحفظ الاتصال المناسب مع وزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة الفلاح بالقاهرة

٢٣ ـ وقد وضع ترتيب انتقالات مندوبى هيئة الامم والخبراء وأعضاء الوفود والملاحظين • كما وضع ترتيب خاص للاقامة فى فندق قصر الجزيرة لمن يريد •

٢٤ ـ وكذلك قدمت جامعة الدول العربية بعض الموظفين للمساعدة فى أعمال الحلقة وأرسل مكتب الانباء التابع لهيئة الامم موظفا للمساعدة فى عمل النشرات الصحفية وما يتعلق بها من أعمال ٠

الاشتراك فى الحلقة

٢٥ ـ زار مدير الحلقة الموفد من هيئة الامم عدة مرات الدول العربية لضمان اشتراك مناسب٠ وفى احدى هذه الزيارات (الى لبنان ، وسوريا ، والعراق ،) صاحبه مندوب من الجامعة العربية ٠

٢٦ ـ الرئيس

لقد تقرر أن يكون رئيس الحلقة من المبرزين فى الميدان الاجتماعى فى الدول العربية واجابة لرغبة عامة اقترح اسم معالى الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية بمصر ووافق على ذلك السكرتير العام لهيئة الامم ٠

٢٧ ـ الخبراء

كان من المستحسن أيضا ان يقع الاختيار على عدد من الخبراء ممن يجمعون بين الالمام بالشئون المحلية والخبرة الخارجية أو من هيئة الامم أو الهيئات المتخصصة ٠ وقد اشتملت القائمة التى ووفق عليها على الآتية أسماؤهم :

التعليم الاساسى :
دكتور متى عقراوى (اليونسكو)

تخطيط القرى :
دكتور محمد صلاح مكية (العراق)

النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتقدم الريفى :
الاستاذ ترمبل (مؤسسة الاغذية والزراعة)

الادارة والتدريب :
سعادة موسى بك ناصر (شرق الاردن)

الرعاية الاجتماعية :
دكتور هوريس بلشو (مؤسسة الاغذية والزراعة)

الصحة الريفية :
دكتور محمود عبد العظيم بك (مصر)

التعاون فى الريف :
الاستاذ حليم نجار (سوريا)

العلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الاصلاح الريفى :
الاستاذ سعيد حماده (لبنان)

وعدا هؤلاء قدم الخبراء الآتية أسماؤهم والذين يمثلون الهيئات المتخصصة مساعداتهم الفنية، وهم:

دكتور ف٠و٠ كلمنتس
دكتور جورج متروب } مؤسسة الصحة العالمية
دكتور ج ٠ م ٠ فاين

دكتور عبده عباسى (مؤسسة الاغذية والزراعة)
دكتور دانيال جيريج (مؤسسة العمل الدولية)

وجميعهم ساعدوا فى اللجان الفرعية وأعمال التقارير ٠

٢٨ ـ المعقبون :

معظم المعقبين الذين عينوا من قبل هيئة الامم بمكافأة كانوا من مصر، وذلك للاقتصاد والسهولة، فكان منها ثمانية عشر معقبا ومن لبنان وسوريا والعراق أحد عشر معقبا وعدا هؤلاء المعقبين الذين تقاضوا أجرا فان هناك عددا آخر تطوع للقيام بتعقيب شفوى أو مكتوب وكان لمعونتهم أحسن الوقع ٠

٢٩ ـ الاعضاء :

لما كانت حلقة القاهرة تعتبر امتدادا لحلقة بيروت وفقا لقرار ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فان العضوية لم تتغير فظلت تشمل ممثلين رسميين لجامعة الدول العربية ، ولبنان ، والعراق، وسوريا والمملكة الاردنية الهاشمية ، والمملكة السعودية ، واليمن ، ومصر ٠ وقد صاحب رؤساء الوفود أعضاء احتياطيون ومستشارون ومساعدون وبلغ مجموع الممثلين الرسميين ١١٦ ممثلا ٠

٣٠ ـ المستمعون :

(ا) مستمعون رسميون عن الحكومات التى سبق أن دعيت الى حلقة بيروت فأرسلت مستمعين أيضا الى القاهرة وهى :

المملكة المتحدة	٣
الولايات المتحدة الامريكية	٣
فرنسا	٣

(ب) هيئة العمل الدولية ، وهيئة الاغذية والزراعة ، وهيئة اليونسكو ، وهيئة الصحة العالمية٠ وقد بلغ ممثلوها جميعا اثنى عشر مندوبا٠ وقد حضر أيضا مندوبون لتمثيل هيئة الامم ووكالة الاغاثة والاعمال ، ومكتب الانباء التابع لهيئة الامم بالشرق الاوسط ٠

(ج) وكذلك حضر مستمعون عن الولايات الثلاث : طرابلس ، وفزان ، وبرقة ، التى ستصبح دولة ليبيا العربية المستقلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ ٠

(د) وحضر الحلقة أيضا مندوبون بصفتهم الشخصية مع موافقة حكوماتهم وهم :

الاستاذ عباس سيجال (ايران)
الاستاذ جيم ترونكونى (جمهورية الارجنتين)
الاستاذ فيتالى جيدو دى ميشيلى (جمهورية ايطاليا)

(هـ) جمعيات متطوعة :

ترك اختيار هـذه الجمعيات الى الحكومات المشتركة فى الحلقة ، وقد أرسل الكثير منهـا مستمعين وزائرين وكانت الغالبية بطبيعة الحال من الجمعيات التى مقرها القاهرة ٠

٣١ ـ ممثلو الصحافة :

أرسل أكثر من ثلاثين دعـوة الى الصحف والمجلات بناء على طلبهـا ، وقد حضر اجتماعات الحلقة كذلك عدد كبير من مراسلى الصحف ، وقد دعا الرئيس الى عقـد مؤتمرين صحفيين حضرهما عدد كبير من رجال الصحافة الذين يمثلون مختلف الصحف والمجلات ٠

٣٢ ـ مجموع الحاضرين :

وزعت ادارة الحلقة أكثر من ٧٠٠ بطـاقة دعوة ، وقد زاد عـدد الاشخاص الذين حضروا الاجتماعات عن ٦٠٠ فى مناسبتين ، ولوحظ زيادة عدد الحاضرين فى اجتماعات اللجان على عددهم فى الاجتماعات العامة المنعقدة فى الوقت نفسه ، مما يدل على أهمية البحث المستقل عن طريق اللجـان للنواحى المعينة المتعلقة بموضوع عام كموضـوع (انعاش القرية) ٠

التنفيـذ

٣٣ ـ حفلة الافتتاح :

عقد الاجتماع الاول للحلقة فى الساعـة العاشرة من صباح ٢٢ نوفمبر سـنة ١٩٥٠ بدار الاوبرا الملكية بالقاهرة تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر ، وبحضـور مندوب جلالته ، رئيس ديوانه : حضرة صاحب السعادة محمدحسن يوسف باشا ، وقد امتلأتجميع الشرفات بممثلى الهيئات السياسية كمـا ازدحمت القاعة بأعضاء الوفود والمشتركين الآخرين ، وكان لا بد من تحديد بطاقات الدعوة نظرا الى الاقبال الشديد وعدد أماكن الجلوس المحدود ٠

وقد قام حضرة صاحب المعالى محمد الوكيل بك وزير الشئون الاجتماعية بالنيابة بافتتـاح الجلسة بخطاب قصير لغياب معالى الرئيس الذى تأخر وصوله من الخارج لاسباب اضطرارية ، ثم تلاه حضرة صاحب السعادة محمد حسن العشماوى باشافقرأرسالة منحضرة صاحبالسعادة عبدالرحمن عزام باشا الامين العام لجامعة الدول العربيـة ، وتعاقب بعده جميع رؤسـاء الوفود كل بدوره ، ثم السير روفائيل سليتو بالنيابة عن هيئة الامم، وأخيرا أعلن مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول افتتاح الحلقة ٠ وعقب الاجتماع توجه معظم المندوبين الى مقر الحلقة بالجمعية الزراعية الملكية وأكملوا عملية التسجيل وتسلموا أوراقهم والوثائق الخاصة بهم، وشارات العضوية، وخرائط القاهرة ، والمبانى التى ستعقد فيها الاجتماعات ، ودليلا بأسماء حضرات المشتركين ٠

٣٤ ـ افتتاح معرض الصناعات الوطنيـة رسميا :

وافتتح حضرة صاحب المعالى الدكتور احمد حسين وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحلقـة فى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى معرض الصناعات الوطنية رسميا ، وكان معرضـا يثير الاعجاب ، وعلى جانبى المدخل أعدت لوحتـان لعرض الصور المختلفة التى تبين نشاط هيئـة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ٠ وقد خصصت أقسام المعرض لعرضالصناعات المنزلية: لسوريا، والعراق ، وادارة الاغاثة والتشغيل التابعة لهيئة الامم (والخاصة باللاجئين) ثم مصر، كل منها فى قسم خاص ، ثم يلى ذلك معروضات عن أوجـه النشاط الهامة التى تقوم بهـا مصر فى مختلف الميادين الاجتماعية كمكافحة البلهارسيا ، وتأسيس الجمعيات التعاونية ، ومن الاقسام التى استرعت الانتباه ولفتت الانظار بصفة خاصة القسم الخاص بأعمال المراكز الاجتماعية حيث عرضت مئـات الاصناف المصنوعة جميعها من الخشب أو الالياف أو خوص النخيـل ، وكان بعض الاصناف لمجرد العرض، والبعض الآخر للبيع ٠ وقد اشتد الاقبال على شراء المعروضات الى درجة أثارت الدهشة فى نفوس القائمين على شئون المعرض ، وقد دل هذا على اهتمام بالغ بالصناعات المنزليـة ، واستعداد لشرائها ٠

٣٥ ـ اللجنة التوجيهية :

عقدت اللجنة التوجيهية المشكلة من الرئيس وممثلى هيئة الامم ورؤساء الوفود العربيـة ، وموظفين آخرين عدة اجتماعات خلال مدة الحلقة للقيام بأعمال التوجيه والتنظيم ، وابداء التوصيات الخاصـة بسير العمل ، ففى اجتماعاتها الاولى سجلت ارتياحها لاختيار حضرة صاحب المعـالى الدكتور احمد حسين للرياسة ، واختارت سبعة نواب للرئيس ، وعينت رؤساء اللجان الثمانية ، وأحيطت علما بأسـماء الخبراء والمعقبين الذين عينتهم هيئة الامم ، كما اختارت وزارة الشـئون الاجتماعيـة المصرية الموظفين اللازمين لتلخيص محاضر الجلسات لكل لجنة ، والاعمال الاخـرى العادية ، وقد وضعت اللجنة فى اجتماعاتها التالية عدة توصيات سنشير اليها فيما بعد ٠

٣٦ ـ مناقشات اللجان :

بعد جلسات الافتتاح وعطلة يوم الجمعة بدأت اللجان ١ و ٢ و ٣ و ٤ مناقشاتها صباحا وبعد الظهر وتبادلت الآراء فى الموضوعات التى أحيلت اليها بدقة وعمق ، وقد عقدت اللجان الاربع وهى : لجان التعليم الاساسى ، وتخطيط القرية ، والتطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف ، ومشكلات الادارة والتدريب ، عدة جلسات للمناقشة ، وكان يعقب الانتهاء من أعمال كل لجنة اجتماع عام يخصص لمناقشة تقريرها ، وتعديله ، واعتماده ، وفى الاسبوع الثانى من الحلقة عقدت اللجان ٥ و ٦ و ٧ و٨ وموضوعاتها : النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية ، والصحة الريفية ، والجمعيات التعاونية فى الريف ، والعلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الانعاش الريفى ستة اجتماعات صباحا وبعد الظهر ، وعرض تقرير كل منها فى اجتماع عام كما فعلت اللجان الاربع الاولى • وقد اعتمدت التقارير فى صورتها النهائية باعتبارها تقارير الحلقة •

٣٧ ـ وكما سبقت الاشارة قدمت اقتراحات بتشكيل لجان فرعية لدراسة موضوعات: التغذية ، والامومة ورعاية الطفولة، والمرافق الصحية بالقرية وقد شكلت هذه اللجان فعلا فى الوقت المناسب كما شكلت لجنة رابعة أثناء المناقشات لدراسة موضوع الضمان الاجتماعى وقدمت تقريرها فعلا ، وقد نوقش تقرير التغذية فى اجتماع مشترك بين اللجنتين الخامسة والسادسة ، وأضيف تقرير لجنة الضمان الاجتماعى الى التقرير النهائى للجنة الخامسة ، ونوقش تقرير لجنة الامومة ورعاية الطفولة بمعرفة اللجنة السادسة وأضيف الى تقريرها ، أما البحث الخاص بالمرافق الصحية بالقرية فلم يكمل ولكن مجموعة من البحوث الخاصة بالموضوع قد أضيفت أيضا الى بحوث اللجنة السادسة •

٣٨ ـ ندوة هيئة الامم :

فى الجلسة الصباحية الاخيرة من الاسبوع الثانى للمناقشات (الخميس ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠) لم يتسع الوقت الا لعرض مختصر لجهود هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى الشرق الاوسط ، غير ان الهيئات المتخصصة كهيئة العمل الدولية ، وهيئة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية سبق أن أعد كل منها تقريرا خاصا بأعمالها وقد وزعت هذه التقارير باللغتين الانجليزية والعربية ، كما أعدت أيضا مذكرة مختصرة عن جهود ادارة المساعدة الفنية التابعة لهيئة الامم ووزعت بعد ترجمتها وطبعها ، وقد قام كل من سعادة على توفيق شوشه باشا المدير الاقليمى لهيئة الصحة العالمية ، والمستر أمير على ممثل هيئة العمل الدولية بجنيف ، وسعادة محمود توفيق حفناوى باشا الممثل الاقليمى لهيئة الاغذية والزراعة ، والمستر وليم برنل مدير مكتب اليونسكو بالشرق الاوسط ، ومس كاى مد ونتر ، الموظفة بهيئة الامم لشئون الحلقات ، بقراءة أو القاء كلمات مختصرة عن جهود هذه الوكالات المختلفة بالترتيب المذكور • وقد أعقب ذلك بعض المناقشات فى الكلمات التى ألقيت واختتم الاجتماع بكلمة من السير رفائيل سلنتو مدير الحلقة المنتدب من هيئة الامم أشار فيها الى الاجراءات التى اتخذت عقب حلقة بيروت والنشاط الدولى العظيم فى الشرق الاوسط ، وامكانيات التطور المنتظر ونوه بالفرص العظيمة المتاحة الآن للشرق الاوسط فيما يتعلق بالمساعدة الفنية ، وذكر المجتمعين بأن هذه الفرص متاحة فقط لمن يطلبها ، وفى حدود الموارد المالية والفنية المتوافرة كجزء من برنامج هيئة الامم والوكالات المتخصصة •

٣٩ ـ الحفلة الختامية :

انتهت مناقشات الحلقة باحتفال رسمى فى دار الاوبرا الملكية بعد ظهر يوم الخميس ٧ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد كان هذا الاحتفال شبيها باحتفال الافتتاح مع فارق واحد وهو ادارته بوساطة معالى الرئيس بصفته وزيرا للشئون الاجتماعية المصرية ، وقد أعقبت كلمة الرئيس كلمات شكر وتقدير من ممثل الجامعة العربية ورؤساء الوفود ومندوب هيئة الامم وقد عبر الخطباء عن عميق شكرهم لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر على تفضله الكريم بشمول الحلقة برعاية جلالته السامية ، كما عبروا عن تقديرهم لما لاقوه من كرم الحكومة الملكية المصرية والهيئات الاخرى التى تعاونت فى انجاح الحلقة ولا سيما الجمعية الملكية الزراعية ، ونادى المعلمين ، كما عبروا أيضا عن تقديرهم وشكرهم لمدى ما أظهرته من اهتمام •

٤٠ ـ مناقشات وتوصيات اللجنة التوجيهية:

فى اجتماعات اللجنة التوجيهية يومى الثلاثاء والخميس ٥و٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عرض موضوع الاقتراحات الخاصة باللاجئين العرب من فلسطين وبعض الطلبات المقدمة من هيئات فى دول لم تمثل رسميا بين الدول الاعضاء فى الحلقة • وفيما يلى القرار الذى وافق عليه أخيرا رؤساء الوفود وجامعة الدول العربية وهم الاعضاء الوحيدون الذين يحق لهم التصويت من بين سائر الاعضاء :

«ان حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية في الشرق الاوسط المنعقدة الآن بالقاهرة لا يسعها وهي تدرس المشاكل الاجتماعية الكبرى لهذه البلاد الا أن تأسف لما وصلت اليه الحالة الاجتماعية للاجئين من عرب فلسطين الذين لا يزالون يعانون البؤس والتشريد خارج أوطانهم منذ وقت طويل»

«وعلى الرغم من ان الحلقة على علم بما قامت به الامم المتحدة من تدبيرات مالية لمساعدة هؤلاء اللاجئين التعساء فانها لاترى في ذلك حلا للمشكلة ولذلك فان هذه الحلقة تؤيد مؤكدة مااتخذته الحلقة الاولى في بيروت من توصيات بخصوص هؤلاء اللاجئين وتطلب الى هيئة الامم المتحدة بأن تتخذ من الخطوات الملائمة العاجلة ما يكفل عودتهم الى اراضيهم عملا بقرار هيئة الامم المتحدة الذى اعترف لهم بهذا الحق الطبيعي وتمشيا مع أحكام وثيقةحقوق الانسان التى أعلنت في اليوم العاشر من ديسمبر» ٠

وقد أشار الرئيس عند اعلان هذا القرار من جانب اللجنة التوجيهية الى أن هذا الاجراء انما يخص رؤساء الوفود ليس غير ، أما ممثلو هيئة الامم ووكالاتها المتخصصة والمراقبون الاخرون فلا علاقة لهم بالتوصية أو القرار النهائى ٠

٤١ ـ أما التوصية الخاصة بالسماح باشتراك أعضاء الهيئات الاخرى غير التابعة للدول المشتركة في الحلقة فكانت كالآتى

« طالبت هيئات عربية مختلفة في شمال أفريقيا السماح لها بالاشتراك في حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية في الشرق الاوسط المنعقدة بالقاهرة ولكن سكرتارية الحلقة التابعة لهيئة الامم قررت لاسباب شكلية ، أنه من غير المتيسر السماح باشتراكها ٠ وان وفود الدول العربية المشتركة في الحلقة نظرا الى اعتقادها بأن جميع الشئون الاجتماعية انما تأتى ثمارها بالمناقشة الحرة الكاملة توصى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم بان يعير اهتمامه لمسألة توسيع مجال التمثيل بشكل يسمح بمساهمة مثل هذه الهيئات وقبول طلباتها مباشرة وأن يعهد بأمر النظر في هذه الطلبات واتخاذ قرار فيها الى اللجنة التوجيهية لكل حلقة »

٤٢ ـ وكذلك وجه معالى الرئيس الاهتمام الى توصيتين الاولى خاصة بالاوضاع السائدة بين البدو ، والثانية خاصة باقتراح استمرار اثارة الاهتمام بأعمال الحلقة وأهدافها ، وفيما يلى نص التوصيتين

التوصية الاولى :

« نظرا الى ما لشئون البدو الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية من أثر بالغ في حالة أكثر البلاد العربية ونظرا الى أنه لم تتهيأ الفرصة للحلقة في دورتها هذه لتدرس هذه الشئون من جميع نواحيها وتقدم توصيات ملائمة لحالة البدو مبنية على احصائيات وبيانات ودراسات وافية ولذلك جاء ما يخص البدو عرضا في بحوث بعض اللجان على وجه لا يفى بالغرض فان الحلقة توصى: (١) بأن تقوم كل حكومة عربية بدراسة شئون البدو ومشاكلهم فيها ومايمكن اتخاذه من تدابير للنهوض بمستواهم (٢) وأن يكون موضوع البدو محل دراسة خاصة في حلقة مقبلة »

٤٣ ـ التوصية الثانية :

«رغبة في ايقاف أهل الريف على أعمال الحلقة وتبصيرهم بالنتائج التى وصلت اليها وتحقيقا للتجانس في التفكير يوصى المؤتمرون بما يأتى :

يجب أن تعقد الجماعات الريفية والهيئات المحلية التى تعمل على رفع مستوى الحياة في الريف من جميع نواحيها اجتماعات عامة في أنحاء البلاد تضم التعاونيين ورجال الحكومة في اداراتها المختلفة والنابهين من أهل الريف عامة مزارعين وغيرهم ، تستعرض فيها أعمال الحلقة وتشرح الغاية منها بغية ايجاد وعى اجتماعى بين جميع طبقات الامة المختلفة في الريف والحضر واعدادها لقبول الاصلاح المنشود والمساهمة مع العاملين على تحقيقه ٠ »

٤٤ ـ وكان الموضوع الاخير الذى اهتمت به اللجنة التوجيهية هو الدعوة التى وجهتها الحكومة السورية لاقامة حلقة في دمشق وقد اتضح للجنة التوجيهية أن أى عرض خاص بحلقة دراسات تنظمها الامم المتحدة لا يعتبر رسميا الا اذا وجه من دولة عضو بهيئة الامم بالطريق الرسمية ، ويجب أن يحوى أى عرض من هذا القبيل ايضاحا للدول التى يحتمل اشتراكها والموضوع الذى تقترح دراسته في الحلقة الى جانب موعد انعقادها ومكان ذلك الانعقاد ٠ وعلى ذلك فقد قررت اللجنة التوجيهية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحديد هذه النقط ، وذلك لكى تتقدم حكومة الجمهورية السورية بطلبها في الوقت المناسب ٠ وقد أوضح مدير حلقة الدراسات المنتدب من قبل هيئة الامم ان المؤتمرات الثقافية على نوعين :

نوع هو الحلقات التى يعرفها الاعضاء من تجربتهم في بيروت والقاهرة ، والنوع الآخر يكون عند ما تدعو دولة من الدول ممثلين من دول

أخرى تشابهها فى الثقافة أو لها نفس المشـــاكل الى الاجتماع ومناقشة موضوع معين بمساعدة هيئة الامم أو هيئات أخرى دولية أو قومية أو متطوعة ، وقد أضاف أن أى موعد مناسب يجب ألا يكون قبل ربيع ١٩٥٢ وقد وافقت اللجنة التوجيهية على هذه الملاحظة ٠

٤٥ ـ وكخطوة عملية فى سبيل التمهيد لعقد حلقة ثالثة نظرت اللجنة التوجيهية فى اجتماعهـا الاخير بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٠ فى موضـوع تشكيل لجنة لجمع المعلومات الخاصة بالخـدمات الاجتماعية الموجودة الآن فى سائر البلاد العربية ٠ وقد رئى أن تقوم الادارة الاجتماعية بالجامعـــة العربية باعداد قائمة من الاسئلة ، توجه فى صورة منشور دورى الى البلدان العربية، فى هذا الشأن٠ كما رئى أيضا ان مجرد ارسال مثل هذا المنشـور قد لا يؤدى الى الغرض المنشود بل يجب أن تليه زيارة شخصية من ممثل أو أكثر من رجال الجامعة العربيـــة المناط بهم هذا العمـــل ٠ وقد اقترح بهذه المناسبة أن يطلب الى هيئـة الامم الاشتراك فى هذا العمل وذلك بتعيين ممثل لها بالاتفاق مع الدول العربية

الزيارات :

٤٦ ـ لقد تضمن برنامج الزيارات للاسبوع الثالث للحلقة سلسلة مهمـــة من زيارات أماكن التجارب ، فقـــد زار المشتركون فى الحلقة يوم الجمعة الموافق أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ مزارع الخاصة الملكية بأنشاص التى تعد تجربة رائعة لما يمكن أن تنتجه العناية الدقيقة فى فترة من الزمن فى منطقة صحراوية ، وفيما بين يوم الجمعـة ٨ ديسمبر والاربعاء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تمت زيارة جمعيات تعاون استهلاكية، ومراكز اجتماعية فى الاسماعيلية والعلاقمـــة ، والمركز الاجتماعى بسنديون ، والنشاط الاجتماعى لمؤسسة روكفلر فى سنديس ، ومزرعة الجمعية الزراعية الملكية فى بهتيم ، وكلية المعلمين الريفيين بالقنـــاطر ، ومشروع الميـــاه والمراكز الاجتماعية وغيرها من نواحى النشـــاط فى مديرية الفيـــوم ، والمركز الاجتماعى ببى العرب ، ومجموعة سرس الليان ، والنشاط الاجتمـــاعى للعمال بالمحلة الكبرى ، ومدينة العمال بامبابة وضواحيها ، وبجانب هـذا تمت زيارة متـــاحف القطن والحضارة المصرية ، ومتحف فؤاد الاول الزراعى ، وكلية الزراعـــة ، وحدائق الحيوانات ٠

الضـــيافة

٤٧ ـ وقد تكرمت الحكومة الملكية المصرية ونظمت بعد انتهاء الزيارات الخاصة بالحلقة رحلة للضيوف من أعضاء الوفود والمراقبين الى أسوان والاقصر من ١٤ الى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ لزيارة جزيـــرة الملك ، وخزان أسوان الكبير ، ومقبرة فيلا ، ومقـابر الاقصر ، والكرنك ، ووادى الملوك والملكات والدير البحرى ، وقد تخللت فترة الحلقة سلسلة من حفلات الاستقبال والتسلية التى سر لها حضرات المشتركين ٠

وقد قررت اللجنة التوجيهية فى جلستها الاخيرة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ٠ ارسال تلغراف شكر الى حضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية للتعبير نيابة عن أعضاء الحلقـة عـن بالغ تقديرهم للترتيبات العظيمة التى قامت بها الحكومة المصرية فى سبيل الحلقة والسخاء الوافر الذى أضفته على الاعضاء مما يسر لهم سلسلة من الزيارات الهامة وبصفة خاصة رحلة الوجه القبلى الفاخرة

نشر أعمال الحلقة

٤٨ ـ يشـــمل التقرير الذى سينشر عن أعمال الحلقة ، فضلا عن هذه المقـــدمة ، خطب رؤساء الوفود فى جلسة الافتتاح ، وتقـــارير اللجان الثمانية واللجان الفرعية المتصلة ببعضها وبحوث الخبراء والتعقيبـــات المكتوبة وبعض الوثائق الاخرى الخاصـــة بكل لجنة ، التى وزعت أثناء الحلقة، مع البرنامج الخاص بها، وكذلك المذكرات الخاصة بالعمل الدولى فى الشرق الاوسط، والخطب الختامية ٠ أما قائمة أسماء المشتركين فى الحلقة ، وتفصيلات البرنامج النهائى والزيارات فقد أضيفتا ملحقتين بنهاية هذا التقرير ٠

حفلة الافتتاح

بدار الأوبرا الملكية

كلمات رؤساء الوفود

كلمة حضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية – مصر

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

انه لشرف عظيم لى ، أن أتقدم باسم أعضاء حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، راجيا أن تتفضلوا فترفعوا الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، أخلص آيات الشكر ، وأعمق شعائر الولاء على تفضل جلالته بوضع هذه الحلقة تحت رعايته السامية ، وانابتكم عن جلالته فى تشريف هذا الحفل ، الذى تفتتح به الحلقة أعمالها ٠

وانه ليسعدنى فى هذا المقام ، أن أرحب باسم الحكومة المصرية ، بحضرات مندوبى الدول ، التى تفضلت بايفاد ممثليها للاشتراك فى أعمال الدورة الثانية لهذه الحلقة ، التى نظمتها هيئة الامم المتحدة ، بالاتفاق مع الحكومة المصرية ٠

ولقد جاءت هذه الحلقة مظهرا لنمو الوعى الاجتماعى بين ربوع الشرق العربى ودليلا على الرغبة الاكيدة فى توفير أكبر قسط من العدالة الاجتماعية لشعوبه ٠٠ وهاهى ذى وفود الدول العربية تجتمع لدراسة مشاكلها الاجتماعية ، وبحث وسائل علاجها وتبادل الرأى فى خطط الاصلاح المنشود ٠

ولا عجب أن ينهض الشرق لاصلاح شئونه الاجتماعية ، فان من أهم واجبات الدولة أن تعمل على توفير الحياة الكريمة اللائقة لرعاياها ، ورفع مستوى المعيشة بينهم وتيسير الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم ٠

واذا كانت دول الشرق العربى ، قد صحت عزيمتها على أن تعمل جاهدة لكى تحقق ما تصبو اليه من مكانة فى المجال الدولى ، فانها لن تبلغ من ذلك الشأو الذى تريد، الا اذا توافرت لشعوبها مقومات الحياة الكريمة فى ظل عدالة اجتماعية شاملة ٠

ولقد رأت الحكومة المصرية ، عندما دعت الى عقد الدورة الثانية لهذه الحلقة بالقاهرة، أن يقتصر البحث فيها على دراسة المشاكل الريفية فى العالم العربى ، اذ كان أهل الريف يمثلون نحو ثلاثة أرباع سكانه ، وهم فى أمس الحاجة الى كثير من الجهود المتصلة لاصلاح أحوالهم ، ورفع مستوى معيشتهم ، ومن حقهم أن تتضافر الجهود فى سبيل ادراك هذه الغاية ٠

من أجل هذا فقد عنيت الهيئة المشرفة على تنظيم أعمال الحلقة بتوزيع أعضاء الوفود الممثلة فيها على لجان مختلفة يشترك فيها خبراء هيئة الامم المتحدة ، لدراسة شئون الريف دراسة علمية عميقة ، تتناول نواحى الصحة ، والتعليم ، والمسكن والتعاون ، والتقدم الزراعى ، والرعاية الاجتماعية واعداد الموظفين وتدريبهم ٠ ولا شك ان هذا التخصص فى البحث والدراسة كفيل بتقرير برنامج عملى مفصل للنهوض بالريف وأهله، يراعى فيه امكان تطبيقه بما يلائم ظروف كل دولة وأوضاعها المحلية ٠

وهكذا تصبح هذه الحلقة مظهرا جديدا للتعاون الوثيق بين الدول العربية الشقيقة التى تتماثل ظروفها ، وتتشابه مشكلاتها ، فتمضى فى بذل الجهود المشتركة للوصول الى اصلاح اقليمى ينظم هذه المنطقة التى كانت مهدا لاعرق حضارة أضاءت أنوارها ظلمات العالم من قديم الزمان ٠

ياصاحب السعادة

ان هذا المؤتمر الاجتماعى ، سيتيح لوفود الدول ومندوبى هيئة الامم المتحدة ، أن يطلعوا على ما حققته مصر فى ميدان الاصلاح الاجتماعى ، بتوجيه مليكها العظيم ، وعاهلها الكبير حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ، الذى كان لارشاده الفضل الاول فى رسم سياسة عملية تهدف الى النهوض بشئون الريف وتحسين أحوال أهله ٠

واننا لنتيمن برعاية جلالته السامية لهذه الحلقة ، ونرجو أن تؤدى الدراسات والبحوث ، التى تبدأ اليوم فى ظل هذه الرعاية الكريمة ، الى تحقيق ما فيه الخير للشعوب العربية ٠

والله ولى التوفيق

خطاب حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الامين العام لجامعة الدول العربية

القاه حضرة صاحب السعادة محمد العشماوى باشا

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك

سيداتى ، سادتى

أرحب بكم جميعا باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية راجيا لكم التوفيق فى مهمتكم العظيمة التى تصور أسمى معانى التعاون الدولى فى أفضل الميادين العملية وأقربها الى خدمة الانسانية . وكنت أتمنى أن أكون معكم بالذات ولكن يعوضنى من غيبتى عنكم انى أحاول هنا أن أؤكد أنواع التعاون الذى تضربون المثل فى نوع منه فى القاهرة ، ان كل نشاط اجتماعى تترتب عليه دراسة علمية للمشاكل الاجتماعية هو خطوة نحو الرفاهية ومجتمع أسعد .

ان انعقاد حلقة الدراسات الاجتماعية للشرق الاوسط للمرة الثانية فى القاهرة بعد بيروت لتستأنف بحوثها ودراساتها القيمة فى سبيل معالجة المشكلات الاجتماعية فضلا عن أثرها المباشر فى دفع الحركة الاجتماعية الى الامام فانها كذلك دليل قاطع على اطراد التعاون وتطوره بين الامم المتحدة وبين جامعة الدول العربية بوصفها منظمة اقليمية تمثل وحدة من أعظم الكتل الدولية لا من الناحية المادية فحسب بل من الناحية المعنوية أيضا ، لقد أصبح العالم أمة واحدة فكل ما يصيب جزءا منه له رد فعله على الجسم كله .

ومن حسن الموافقات ان يجىء انعقاد الحلقة الثانية للدراسات الاجتماعية فى وقت تدعو فيه الامم المتحدة رسميا جامعة الدول العربية للمشاركة الدائمة فى اجتماعاتها مما يهيىء سبل الاتصالات المباشرة بين المنظمتين فى شتى الشئون والتعاون بينهما . وهذه الحلقة الموفقة التى كان لها أثر كبير فى خلق المثل الصالح للتعاون بين منظمتنا والامم المتحدة تجتمع الآن لتؤكد هذا المثل وهنا أرجو ان تسمحوا لى بأن أتوجه بالشكر الى مندوبى الشعبة الاجتماعية بهيئة الامم المتحدة وعلى رأسهم السير رفائيل سيلنتو الذى كان له السبق فى العمل لتهيئة هذه الحلقة المشتركة للدراسات الاجتماعية ، والذى يكافأ اليوم بالنجاح على صبره وحسن معالجته للمشاكل .

ان حلقة الدراسات الاجتماعية تؤدى الى هيئة الامم المتحدة خدمة جليلة كالتى تؤديها للعالم العربى ، فهى بتعاونها مع الدول العربية فى معالجة مشاكلها الاجتماعية المعقدة انما ترد اعتبار تلك المنظمة العالمية فى أنظار الشعوب العربية بعد تلك الصدمات العنيفة المتلاحقة التى لاقتها هذه الشعوب فى المجال السياسى .

وانه ليسرنى أن أعلن باسم الامانة العامة للجامعة العربية انها استوحت من توصيات الحلقة الاولى التى انعقدت فى بيروت عام ١٩٤٩ العناية بمضاعفة نشاطها الاجتماعى الذى طغت عليه الاحداث السياسية ردحا من الزمن ، فعملت على توسيع نطاق شعبتها الاجتماعية وتدعيمها بقدر الامكان للاضطلاع بالمسئوليات الضخمة الملقاة على كاهلها ، التى تزايدت بتعهد الاشراف على تنفيذ توصيات الحلقة الماضية والاشتراك مع مندوبى الشعبة الاجتماعية بهيئة الامم المتحدة فى تنظيم الحلقة الجديدة ، وقد استطاعت ادارة الشئون الاجتماعية فى الامانة العامة على الرغم من وسائلها المحدودة ان تؤدى واجبها بين الامم المتحدة وبين الدول العربية لتنفيذ التوصيات وتنسيق البحوث والدراسات .

ويسرنى كذلك ان أشير الى ما لمسته الامانة العامة فى استجابة الحكومات العربية لتوصيات الحلقة الاولى وعملها الدائب على تنفيذها ، كل فى حدود طاقتها . وانى على ثقة من ان هذا التعاون المنتج بين هيئة الامم المتحدة ودول الجامعة العربية سيؤدى حتما الى تحقيق أهداف حلقة الدراسات الاجتماعية ، وبالتالى الى حفظ التوازن الاجتماعى بين الغرب والشرق .

ولقد أدرك العالم العربى هذه الحقيقة قبل الغرب بأمد طويل مستمدا هذا الوعى من تقاليده الاجتماعية والدينية التى تحض على التكافل والتعاون والتآخى بين الافراد والامم لخير المجموعة البشرية · وليس تكتلنا الاقليمى فى هذا الشأن الا خطوة فى سبيل التكتل الدولى للتقريب والتنسيق بين الغرب والشرق لخدمة السلم العام ورفاهية العالم ·

أمامكم أيها السادة فى هذه الحلقة الثانية مشكلة من أشد المشكلات تعقدا فى الشرق الاوسط وأقربها اتصالا بالاقتصاد الاقليمى والدولى وهى مشكلة الريف ، مشكلة العامل الاول ، مشكلة الانتاج القومى ، مشكلة الاقتصاد الوطنى ، مشكلة الاستقرار الداخلى · فهى مشكلة تتطلب فى فروعها المتشعبة المتعددة مشروعات ضخمة تفتقر الى الخبرة والمال ، وأسهل وأسرع الطرق الى التغلب عليها هو التعاون الدولى الشامل عن طريق حلقة الدراسات الاجتماعية ، وهى الحلقة الاولى فى سلسلة التعاون المنتظر ·

وبعد فانه لا يسع الامانة العامة الا أن تشكر الحكومة المصرية على دعوتها الكريمة لهذه الحلقة الى الانعقاد فى عاصمتها ومساهمتها بأوفر قسط فى انجاحها وتحقيق أهدافها · وعلى ما بذلته من عناية وكرم وجهد · وتنتهز هذه الفرصة لترفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الفاروق العظيم آيات الامتنان على تفضله برعايته السامية للحلقة · كما تغتنم الفرصة لرفع آيات الشكر لاصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤسائهم حفظهم الله جميعا ذخرا للعروبة ·

كلمة سعادة الشيخ سامى الخورى

وزير لبنان المفوض ورئيس الوفد اللبنانى

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك

سيداتى ، سادتى

أولتنى حكومتى شرفا كبيرا عند ما انتدبتنى لرياسة الوفد اللبنانى فى حلقة الدراسات الاجتماعية التى تنعقد اليوم فى العاصمة المصرية ، تحت رعاية صاحب الجلالة فاروق الاول ، ولبنان الذى يفخر بأن تكون الحلقة الاولى انعقدت فى ربوعه فى العام الماضى يغتبط الآن أشد الاغتباط ، لانعقاد الحلقة الثانية فى هذا القطر العزيز ، ويتمنى لو توالت هذه الاجتماعات ، سنة بعد سنة، فى سائر الاقطار العربية الشقيقة .

فمن يطالع التقارير والمحاضرات التى وضعها ذوو الخبرة والتخصص من أعضاء المؤتمر فى الحلقة الاولى ، ومن يطلع على جدول أعمال الحلقة الثانية ، الزاخر بالمواضيع القيمة تتبين له الفائدة الكبرى من النشاط الاجتماعى النبيل الذى تقوم به هذه المنظمة ، المتفرعة عن هيئة الامم المتحدة ، ويدرك أن هنالك مجالا واسعا للدرس والتنظيم ، وفروعا متعددة للاعمال الاجتماعية المثمرة ، مما نحن فى أشد الحاجة الى تحقيقه ، لاجل الارتقاء بمستوانا الاجتماعى الى الدرجة اللائقة بنا .

ومتى انتعش المجتمع فى بلد ما ، وتمتع أفراده ببحبوحة واسعة من العيش الحر الكريم ، وتوفر لهم الغذاء والدواء والعلم والعمل انفتحت أمامهم سبل النمو والازدهار ، وأصبح القوم فى مأمن من تسلل الدعايات الهدامة .

فبارك الله فى هذا المؤتمر ، وفى رجال ونساء تطوعوا للقيام بخدمة الانسانية ، وبارك أعمالا سيكون لها ـ دون شك ـ الاثر الفعال فى توطيد دعائم السلام ، واشاعة الطمأنينة بين البشر .

فلا غرو اذا تفضل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وشمل المؤتمر برعايته الملكية السامية ، وتسابقت الدول العربية فى الاقبال عليه فالدول العربية جميعها محبة للسلام والطمأنينة .

اننا نرجو أن يخيم السلم الدائم فى يوم قريب على العالم ولكن ثقوا بأنه لن يكون وليد حرب ، ولن يفرض بالقوة ، فالحرب تجر وراءها ذيولا من الفناء والدمار ، يختل على أثرها التوازن الاجتماعى .

ولا بد لكل حرب أن تتمخض عن حرب أخرى تليها ، وكثيرا ما يقع بين المنتصرين خلاف على عقد الصلح نفسه ، فيمسى الحليف عدوا ، ويصبح العدو حليفا ، فلن يجىء السلم الدائم على يد الجيوش المتقاتلة، بل سوف يتحقق ، باذن الله، على يد المنظمات العالمية الاجتماعية والصحية والثقافية ، المتفرعة عن هيئة الامم المتحدة ، سوف يتحقق على يد هؤلاء الجنود (جنود السلام) الذين يجوبون أقطار المعمورة لمؤاساة البائسين ، ومداواة المرضى ، ونشر العلم والثقافة ، وانعاش المجتمع ، فأنتم أيها السادة من جنود السلام .

لا يجوز لى أن أطيل الكلام عليكم ، وقد طلب الينا الايجاز نظرا لضيق الوقت، ولكن لا يسعنى أن أترك هذا المنبر قبل أن أحييكم ، وأحيى القائمين على ادارة هذا المؤتمر الكريم ، وفى مقدمتهم السير روفائيل سيلنتو ، صاحب الفضل الكبير ، متمنيا للمؤتمر النجاح والتوفيق ، سائلا الله تعالى تحقيق أهدافه السامية .

خطاب رئيس الوفـــد العراقى

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول

سيداتى · وسادتى

بقلب ملؤه الغبطة يسرنى ان أقف أمامكم متحدثا اليكم باسم الوفد العراقى بعد أن أولتنى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك العراق للمرة الثانية شرف رياسة وفدها فى حلقة الدراســـات الاجتماعية · وانى باسم هذا الوفد اتقدم بجزيل الشكر للحكومة المصرية الموقرة التى تفضلت فدعت لعقد هذا المؤتمر فى القطر المصرى الشـقيق وفى القاهرة العزيزة الخالدة ·

أيها السادة

عندما عقدت الحلقة الاولى فى بيروت فى العام المنصرم بدعوة كريمة من حكومة لبنان الشقيـق تساءل الكثيرون عن ماهية هذا المؤتمر وأهميته، وهل يختلف عن المؤتمرات الاخرى التى ترسل اليهـا الوفود، تتبادل الولائم والدعوات وتضع التوصيات ثم ينتهى المؤتمر الى لا شىء ؟ وقد يكون لهم بعض العذر فى سوء ظنهم هذا لكثرة ما عقد من مؤتمرات بعد الحرب العالمية الثانية أسفر غالبها عن خيبـة مريرة وفشل ذريع · ولكنى أقولها عن عقيـدة وايمان كلمة صادقة قد يشـاركنى فيهـا كثير من اخوانى أبناء الاقطار العربية: ان هذا المؤتمر هو الاول من نوعه نحاول فيه أن ندرس مشـــاكلنا الاجتماعية بأنفسنا باحثين منقبين عن أسبابهـا وعللها ومقوماتها باذلين جهودا صادقة لايجاد حلول عملية لها بما يتناسب وامـــكانياتنا وأوضـاعنا الخاصة متعاونين متـــكاتفين فيما بيننا يشـــد بعضنا بعضا ويقدم الاخ لاخيه كل خبرته وعلمـه فيضعها تحت تصرفه ليغترف من مناهلها ما يشاء. فالاقطار العربية وان تعددت أســـماؤها وفصلت بينها حدود وهمية مصطنعة ليست الا قطرا واحدا رغم كل مكابر عنيد فآلامنا واحدة وآمالنا مشتركة

سادتى

لا ازال أذكر بكل تقدير الجهود المضنية التى بذلها كل فرد من أعضاء حلقة الدراسة الاولى فى بيروت فى ذلك الحر المرهق ، ولا شك ان الروح الطيبة روح العلم والتعاون والاخلاص التى سادت المؤتمر الاول سوف تسود ثانية اجتماعاتنا المقبلة فالبلاد العربية لا تزال بمزيد من الاسف متخـلفة وراء كثير من الامم الناهضة وخصوصا فى مضمار التقدم الاجتماعى · ولا يزال الكثيرون يجهلون معنى الخدمة الاجتماعية وماهو الغرض منها؟ وماهى أهدافها ؟ وكيف يتيسر لنا تطبيقها؟ وهذه كلها أسئلة تتطلب أجوبة عملية نسير على ضوئها لتكون نواة للخدمة الاجتماعية المفقودة فى أكثر الاقطار العربية فالحكومة العربية ـ وقد رحبت جميعها بهذه الحلقات الدراسية وساهمت فيها بصفوة من خبرائها من الشيوخ المحنكين المجربين والشباب الواعى المثقف ـ تريد منا أن نرسم لها خطة تسير بموجبها وكيف ومن أين تبتدىء؟ وماهى الوسائل العلمية والعملية التى تساعدها على تطبيق أهداف الترفيه الاجتماعى لخدمة أبناء الشعب دون تمييز أو تفريق؟· فقد تفتحت العيون بعد الظلام الدامس الذى ظل مخيما على بلاد العرب عدة قرون وأصبح من حق كل فرد ان ينظر الى حكومته نظر الولد الى أبيه يسألهـا الرشد والمعونة وان تشد أزره لتحميه من أعدائه الثلاثة : الفقر ، والمرض ، والجهل ·

اخوانى

لقد حاولنا فى الحلقة الاولى دراسة جميـع مشاكلنا الاجتماعية بصورة مركزة مختصرة وهذا مما زاد فى صعوبة الوصول الى مقـررات عمليـة صحيحة · أما فى هذه الحلقة فسينحصر بحثنا كما تعلمون فى اصلاح الريف والقرية، وهما فى الاقطار العربية مصدر الخير والبركة ومنبع البؤس والشقاء فهل أوليناهما العناية الكافية الجديرة بهما ؟ وهل قمنا بجزء يسير من الخدمات الاجتماعية المترتبة علينا نحوهما وهما يضمان الاكثرية الساحقة من أبناء الشعب ؟ فاذا أردنا الجواب بالايجاب وأردنا تطبيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب الواحد علينـــا أن ندرس وســـائل اصلاح الريف بصورة عملية لنقـدمها لحـــكوماتنا مدروســـة

ممهدة يصح أن تكون نموذجا يهتدى به فى المستقبل ٠

أيها السادة

لا شك أن كثيرا من الحكومات العربية قد خطت خطوات سديدة موفقة فى السابق ولم تكن مصر أو العراق أو غيرهما من الشقيقات غافلة أو ناسية ولكننا نطلب المزيد فالعالم يسير فى سباق مع الزمن وويل للمتخلفين ٠

سادتى

لا يسعنى قبل أن أختتم هذه الكلمة الا أن أكرر باسم الوفد العراقى شكرنا الجزيل لضيافة الحكومة المصرية وحفاوتها بنا وما بذلته من معونة صادقة لشقيقاتها ٠ وقد دللت بطلبها انعقاد المؤتمر فى بلادها على ما تعلقه من أهمية كبرى على أعماله كما أرى من واجبى أن أشيد بفضل السير روفائيل سلنتو هذا الشيخ الجليل (اذا سمح لى بهذا التعبير) الذى كان لعلمه الغزير وأخلاقه السامية وحسن ادارته أكبر الاثر فى نجاح الحلقة الاولى ولجهوده التى لا تعرف اليأس أو الملل الفضل الاكبر فى تنظيم هذه الحلقة الثانية فله منا أطيب التحيات وأصدق التمنيات ٠

ان العالم أجمع ينظر الينا والى هذه البقعة المقدسة من الاقطار العربية مترقبا ما ستسفر عنه جهودنا فهل سنحقق الآمال؟٠٠ هذا مانتمناه جميعا ومن الله التوفيق ٠

والسلام عليكم

كلمة رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة

أيها السادة

ان ريفنا العربى وهو يكون جزءا كبيرا من وطننا العزيز فى حاجة ماسة الى اصلاح يشمل شتى نواحى الحياة من اجتماعية واقتصادية وصحية ليساير طبيعة الرقى والازدهار التى عمت العالم المتمدن ، ومن هنا جاءت رغبة الامم المتحدة فى عقد هذه الدورة فى مصر العزيزة وعناية دول الجامعة العربية بتلبيتها بغية دراسة الوسائل التى تكفل التقدم والسير فى مناهج الاصلاح سيرا علميا يقوم على التجربة الطويلة والخبرة المتواصلة والفلسفة الاجتماعية الواعية ·

ولذا فان اللفتة الكريمة من حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم بوضع حلقة الدراسات الاجتماعية هذه تحت الرعاية السامية هى أنصع دليل على عظم المهمة الملقاة على عاتقنا والنتائج المرجوة للنهوض بالريف العربى ·

ويسرنى أن أعلن اليكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية مليكى المعظم معنية بتحقيق الاهداف السامية التى ترمى اليها هذه الحلقة الجليلة ·

مغتنما هذه المناسبة لاتقدم باسم الوفد الاردنى بأسمى مظاهر الامتنان الى الحكومة المصرية وعلى رأسها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا على احتضانها لهذه الفكرة النبيلة ·

وانى اذ أختتم كلمتى هذه لا يسعنى الا أن أتقدم بأوفر الشكر للسادة الافاضل الاجلاء الذين أشرفوا على اعداد منهج العمل للحلقة وساهموا فى سبيل انجاحها لتأتى طيبة النتائج عظيمة الفائدة باذن الله ، والسلام عليكم ورحمة الله ·

كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سادتى ، سيداتى

قابلت حكومة المملكة العربية السعودية بكثير من الاهتمام ما قررته وأوصت به حلقة الدراسات الاجتماعية فى مؤتمرها الاول المنعقد فى العام الماضى ·

وبذلت ما يستطاع من الجهد للسير خطوات طيبة نحو الغاية النبيلة التى رمت اليها لجان الحلقة ، مراعية تقديم الاهم على المهم من التوصيات لتحقيق ما يمكن تحقيقه ·

وكان من حسن الحظ ان قرارات اللجان وتوصياتها تناولت أمورا لها شأنها الخاص فى بلاد العرب السعودية ، ومنها ما يعنيها أكثر من غيرها من الحكومات الشقيقة ، كمسألة استقرار البدو وتحضيرهم ·

سادتى

فى العالم مشكلات معقدة ليست مشكلات السياسة وحدها فى مقدمتها · وفى العالم أخطار كبيرة ليست الحروب وقنابل الذرة بأشدها ·

وفى يقينى أن المعنيين بدراسة علل الاجتماع والآخذين بمعالجتها هم رسل السلام الحقيقيون العمليون · واذا قدر لهم يوما ما أن يوفقوا الى بلوغ مثلهم العليا وتحقيق ما يصبون اليه ، ذللت مصاعب التناحر الدولى من نفسها ، وظفرت الانسانية بالسلم الدائم الذى ما برحت تحلم به ·

ان فكرة تبادل الآراء فى دراسة بعض النواحى الاجتماعية فى بلادنا ، والعمل للنهوض بمستواها، كانت فكرة موفقة تشكر عليها أعظم الشكر هيئة الامم المتحدة ، وبشكر عليها مهيئو الوسائل لهذا الاجتماع الكريم ·

وتحية خالصة لحضراتكم جميعا ·

كلمة رئيس وفد الجمهورية السورية

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

لقد استطاع العالم فى أيامنا هذه أن يوجد مدنية عظيمة فاقت فى مظاهرها المادية والعلمية جميع مدنيات القرون الخالية ، ولكنه لم يستطع حتى الآن جعل طبقات الشعوب تستفيد على السواء من وسائل هذه المدنية · ومابرحنا نرى الثروة غير موزعة توزيعا عادلا ، ونرى الفقر والجهل والمرض مستولية على عدد كبير من البشر ، وهذا ما أهاب بالجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، فى دورتها الاولى سنة ١٩٤٦ الى اتخاذ قرارها ذى الرقم ٥٨ (ا) القاضى بمساعدة بعض الشعوب فى العالم على تنمية مرافقها ، وعلى رفع مستوى المعيشة فيها اقتصاديا واجتماعيا · وكانت مغبة هذه الفكرة الانسانية السامية تأسيس حلقتنا هذه لدراسة مشاكلنا الاجتماعية فى دولنا العربية ·

ونحن اذ نجتمع فى هذه الدورة الثانية لتأدية واجبنا نحو شعوبنا العربية ، يجب أن لا ننسى أن الاسلام ثار على الامية ، وفرض التضامن الاجتماعى منذ أربعة عشر قرنا · فقد خطب النبى (ص) مرة فقال : **(ما بال أقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا يأمرونهم ولا ينهونهم ؟** – أى لا يأمرونهم بالمعروف ولا ينهونهم عن المنكر – **وما بال أقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون ولا يتعظون ؟ والله ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويأمرونهم وينهونهم ، وليتعلمن قوم من جيرانهم ويتفقهون ويتعظون، أو لاعاجلنهم العقوبة)**

وهكذا قد جعل الاسلام الثورة على الامية أساسا للنهضة فى المجتمع العربى ، كما أنه فرض العقوبة على من لا يعلم أو لا يتعلم ، مما لم يسبقه اليه أحد ·

أما فى التضامن الاجتماعى فقد جاءت الآية القرآنية تقول **(وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)** ففى هذه الآية الصغيرة بكلمها، والعظيمة بمعانيها كل ما ترمى اليه الاشتراكية الصحيحة · وعلى ضوئها أصبح الغنى مسئولا عن الفقير، وصار لزاما على الحكومة ان تفرض على الاغنياء فريضة ترد على الفقراء · وعلى ضوئها أيضا وقفت الاوقاف على مختلف حاجات الفقراء ، وفرض عطاء من بيت المال للمواليد منذ ولادتهم ، رعاية للامومة وحفظا للطفولة ·

ويتضح من ذلك أننا اذا عالجنا أمورنا الاجتماعية بغية رفع مستوى بعض طبقاتنا فاننا نقوم بعمل قد فرضه الاسلام علينا من قبل ، وهو عمل مجيد سبقنا اليه أجدادنا ابان مدنيتهم الزاهرة ·

وبعد أرجو أن تفضى اجتماعاتنا الى وضع أسس عملية للاصلاح الاجتماعى المنشود ، وان تتمكن دولنا العربية من تبنيها ومن العمل بمضمونها ·

وأختم كلمتى بتوجيه الشكر لمصر الشقيقة المضيافة التى أولتنا جميل الرعاية فى دورة حلقتنا هذه ، داعيا الله أن يحفظ لها وللعروبة الملك العربى فاروقا الاول ، وأن يكلأه بعين عنايته ويسرنى أن أسدى الشكر أيضا الى حضرة الرئيس السير روفائيل سيلنتو لما يبذله من جهد واخلاص فى سبيل نجاح هذه الدراسات · ومن دواعى غبطتى أن تكون آخر كلمة ألقيها على مسامع الزملاء الافاضل هى أن الحكومة السورية قد فوضتنى رسميا بأن أدعو الحلقة الكريمة الى عقد دورتها الثالثة فى دمشق فى صيف السنة القادمة فاذا قبلتم هذه الدعوة – جعلتمونى حامدا وشاكرا·

كلمة رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان المبعوث الى الانس والجان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

حضرة صاحب السعادة مندوب حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، حضرات السادة

باسم مولاى حضرة صاحب الجلالة الامام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى حميد الدين ملك المملكة اليمنية المتوكلية ، وباسم حكومته وشعبه العزيز وأحييكم بأحسن وأجمل تحية، وأحمل اليكم أطيب تمنيات جلالته وتقديره ـ ولقد شرفنى جلالته وانتدبنى لحضور افتتاح مؤتمر الشئون الاجتماعية وكان حظى سعيدا بأن كنت ممن يتقدمون فى هذه الفرصة السعيدة فأعرب مخلصا عن شعور مليكى وحكومته وشعبه الكريم عن مدى سرورنا بهذا المؤتمر وغايته النبيلة الحيوية الكفيلة بنجاح الشعوب ونهضتها العمرانية والثقافية والاقتصادية والزراعية وغير ذلك بفضل الله وكرمه ٠

وان أنس فلا أنسى ما لحكومة مصر تحت تاج مليكها الصالح من أياد بيضاء فى تحقيق انعاش الشعوب العربية والتعاون معها بما يتفق مع المصلحة المنشودة ، وانه ليسرنى أن أنتهز الفرصة فأقدم بلسان مولاى جلالة ملك اليمن وحكومته المجيدة الشكر الجزيل لصاحب الجلالة الملك فاروق الاول المحبوب وحكومته الرشيدة وشعبه النبيل الكريم

أيها السادة

ليس بالقليل أن نجتمع لهذا المؤتمر بهذه البلاد كنانة الله المضيافة تحت رعاية الملك الصالح جلالة الملك فاروق المعظم وحكومته المخلصة ، وكم أنا جد مغتبط بمجهود وجهاد ملوك ورؤساء وأمراء الشعوب العربية الذين أناروا الفكر العربى بعد جموده ، وأثاروا الرأى العالمى فبرهنوا ان للعرب عظمة وشأنا حتى كان من الفخر العظيم أن يعقد المؤتمر فى الكنانة نقطة البيكار للشرق ٠ ولما كانت الغاية المقصودة من هذا المؤتمر الذى دعت اليه هيئة الامم الساهرة هى العمل على تحسين الشئون الاجتماعية فى البلاد الشرقية بالامر الذى يتفق مع ما دعت اليه التعاليم الاسلامية على لسان محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقد أوضح لنا تلك السبل الحيوية القويمة ـ فاننى لارجو من وراء ذلك أن يؤدى هذا المؤتمر المبارك أعظم الاثر والثمرات الطيبة ، وان يؤدى الى اسعاد الشعوب اسعادا ملموسا والى رفاهيتها واطمئنانها

وأرجو الله جلت قدرته أن يسدد خطانا ويعيننا على نيل الخير للامة وللعالم أجمع ولا أنسى أن أختم كلمتى بالتحية المباركة لحضرات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوكا ورؤساء وأمراء ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السير روفائيل سيلنتو

مدير الحلقة المنتدب من هيئة الامم المتحدة

حضرة صاحب السعادة مندوب جـــلالة الملك فاروق الاول ملك مصر

يسعدنى بالنيابة عن هيئة الامم المتحدة ان أعبر عن تقديرى لاستجابة الدول العربية بالشرق الاوسط لدعوة الحكومة الملكية المصرية التى تقدمت بها الى هيئة الامم المتحدة لعقد هذه الحلقة بالقاهرة وقد كانت الحلقة الدولية التى عقدت (ببيروت) العام المـــاضى لدراسة الشئون الاجتمـــاعية أول حلقة من نوعها عقدت فى بلد عربى

ولقـد قامت مصر ـ مع شـقيقاتها الدول الاخرى ـ بنصيب موفور فى نجاح تلك الحلقة ٠٠ وقبل الانتهاء منها أبدت مصر رغبة ملحة فى عقد الدورة الثانية بالقـــاهرة فى أواخر ١٩٥٠ وهى الدورة التى نحن مجتمعون الآن لاجلها، وقد ساهمت هيئة الامم المتحدة فى الاجراءات التمهيدية لهـذه الدورة وكان من أثر جهودنا جميعا أن ضمنا هذا الحفل العظيم وأصبحنا مستعدين ـ مدى أسبوعين ـ لمناقشة كل ناحية عملية من نواحى الخدمة الريفية، من تعليم أساسى وصحة ريفية الى سائر النواحى الزراعية والاقتصادية والاجتماعية ، التى عليها يتوقف نجاح الخدمة الريفية أو فشلها ٠

ولقد اختير موضوع الخدمة الريفية لان ٨٠ أو ٩٠ فى المائة من سكان بلدان العالم العـربى ريفيون يستمدون معاشهم الاسـاسى من الارض والحقيقة اننا جميعا نستمد معاشنا من الارض فكل شىء يرجع الى المنتجات الاولية ٠ ولما كان ريفيو مصر ، ولبنان ، والعراق ، والاردن ، والمملـكة السعودية ، وسوريا ، واليمن ، هم الاساس الذى عليه يقوم صرح كل منها وتتوقف قوتها فليس بالكثير أن نبذل كل جهد فى مناقشـات تستمر أسبوعين ثم فى دراســة القـرى النموذجيـة والمشروعات الاساسية والمعـالم الاخـرى العملية أسبوعا آخر ـ لكى نتعلم من هذا كله كيف يمكننا تحسين الظروف المعيشية لهذه الغالبية الساحقة من سكاننا ٠ لقد حققت مصر الشىء الكثير فى هذا الميـــدان ، وما زال الشىء الكثير ينتظر التحقيق فى مصر وغيرها من البلاد العربية ، ولكن هنـاك فى كل بلد اهتماما متزايدا بهذا الموضوع الخطير٠ هناك طلب متواصل للحصول على أحدث المعلومات ، وهناك تقدير متزايد لتبادل الخبرة ، وسوف تتيح هذه الحلقة فرصة عظيمة لتحقيق هذين الهدفين٠

لعله من الصعب تحديد معنى كلمة «سيمينار» (المترجمة فى اللغة العربية بحلقة دراسات) ٠ ان معناها فى الاصل مســتودع أو « مشتل » يودع فيه ويؤخذ منه كل شىء قيم ٠ والمأمول أن نتخذ من هذه السلسلة من الاجتماعات مكانا أو حقلا نزرع فيه كل فكرة جيدة كما تزرع البذور ، نغذيها بآراء الخبراء والساسة المستنيرين ، والعلماء الجهابذة ، والباحثين المحققين ، حتى اذا ما نمت وترعرعت منها شجيرات قوية أمكن ايداعها بين أيدينا لينقلها كل منا الى بلاده ويغرسها هناك كشجيرات حية٠ وككل شىء منقول من مكانه سيتوقف احتفاظ هذه الشجيرات بحيويتها والاستمرار فى نموها على الجو المحـلى ـ جو الافكار وجو التقدير ـ فهذه العوامل هى التى ستحدد مستقبل هذه الشجيرات، وهل ستثبت فى الارض وتأتى باطيب الثمـرات أو تموت من الاهمال وعدم الرعاية ؟

ولعل مما يسعدنا بصفة خاصة ونحن نردد هذه الافكار فى أذهاننا أن نرى بيننا اليوم مراقبين من الاقاليم التى تتكون منها (ليبيا) الدولة العربية المستقلة الجديدة التى ستحتل مكانها بين الدول ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ وفقا لقرار هيئة الامم المتحدة

هذا وقد أمضينا فى سبيل الاعداد للحلقة بضع شهور حافلة بالعمل ونود أن نسدى الشكر والتقدير للجهود العظيمة التى بذلتهـا حـــكومات الشرق الاوســـط ، وحضرات الخبراء والمعقبين والمنظمات المختلفة ، جماعات وأفرادا ، لتهيئة كل وسائل النجاح للحلقة

والآن اذ تتجه الابصار اليك ياحضرة صاحب السعادة مندوب جلالة الملك فاروق الاول ملك مصر وأنت تهم لتعطى اشارة الابتداء لجهودنا ، نشعر أننا قد وصلنا الى نقطة تاريخية فى موكب تقدمنا على أسس علمية حديثةفى الشرق الاوسط · ونحن نثق أن الاشارة التى ستتفضلون باعطائها لن تكون مجرد علامة لبدء سباق قصير مدة أسبوعين ، بل سباق تتابع يبذل فيه كل عداء قصارى جهده وغاية كفاءته للوصول الى نقطة معينة ، وهناك ، اذ يصل الى تلك النقطة ، يعطى رسالته لعداء آخر حتى يتسنى لجهود الفريق بأجمعه أن تتوج بالنصر النهائى · ان القدر يقرع مرة واحدة ، وفى اعتقادى ان المستقبل يتوقف على مدى رؤيتنا وادراكنا لهذه الاشارة ·

تقارير اللجان

تقرير اللجنة الاولى

التربية الاساسية فى الريف

مقدمة

يحسن ان ينظر الى نشر التربية الاساسية فى الريف على أنها جزء من مشروع شامل لاصلاح الريف من النواحى الاقتصادية والصحية والاجتماعية وغيرها من النواحى التى ترمى الى النهضة بالريف وأهله ٠

غير ان للتعليم مركزا خاصا فى مثل هذا المشروع لانه الاساس الذى يقوم عليه الاصلاح وبه يطرد استمراره ونموه ٠٠ فاذا لم يوجد ذلك المشروع الاصلاحى الشامل ـ والى أن يوجد ـ فان على التعليم أن يسعى اليه فى تكوين ناشئة المستقبل وعليه أن يقوم برسالة النهوض بالريف سواء أوجد مثل هذا المشروع أم لم يوجد ٠

أولا ـ أغراض التربية الاساسية فى الريف

لا تختلف أغراض التربية الاساسية الريفية فى الجوهر عن أغراض التربية بوجه عام فهى ترمى الى :

١ ـ النهوض بالحياة الريفية من جميع نواحيها ورفع مستوى المعيشة فيها ٠

٢ ـ تنبيه وعى ساكنى الريف وذلك بتفهيمهم مقاصد الاصلاح الريفى ومبادئه وأساليبه التى تضمن استمرار تقدمه وارتقائه ٠

٣ ـ تكوين المواطن الصالح من الناحية الروحية والخلقية والاجتماعية وجعله قادرا على التفكير المستقل الحر والعمل المنسجم مع الجماعة وعلى حسن الاستفادة من امكانيات بيئته والسير بها قدما الى الامام

٤ ـ بث الروح الديمقراطى من حيث هو طريقة للعمل الاصلاحى والتعاون الاجتماعى والتطلع الى المثل العليا القومية والانسانية ٠

٥ ـ تهيئة البيئة الريفية لخلق قادة يعملون مع سائر المواطنين لاصلاح الريف وللخدمة القومية العامة فى ميدان الوطن الاكبر ٠

ثانيا ـ بعض صفات المدرسة الريفية

١ ـ على الرغم مما يجب أن يكون للمدرسة الريفية من طابع خاص مستمد من الاهداف الآنفة الذكر فان من المستحسن توكيد مبدأ المساواة فى التعليم بين أبناء الريف وأبناء المدن كلما لم يكن ذلك مخلا بتأدية المهمة المطلوبة للريف فتكون مدارسهم متشاكلة لا تختلف الا بما تقتضيه البيئة وتكون سبل الارتقاء فى سلم التعليم ميسرة لهم جميعا حسب مقدرتهم وقابليتهم ٠

٢ ـ ينبغى أن يبدأ التعليم الاساسى فى القرى فى السن التى يبدأ فيها فى المدن وهى فى الغالب السادسة أو السابعة على أن يمتد هذا التعليم ست سنوات على الاقل وأن تزداد مدته ان أمكن الامر أو اقتضت الحال ، حتى تبلغ ثمانى سنوات ٠

٣ ـ ليست المدرسة الريفية فى القرية مدرسة أطفال فقط انما هى أيضا مركز ثقافى واجتماعى لجميع أهل القرية يتعلم فيها صغارهم فى النهار ويئوب اليها كبارهم فى المساء وتكون مكتبتها وقاعاتها وملاعبها وابهاؤها ميادين للدراسة والمطالعة ولالوان النشاط المختلفة التى يحتاج اليها القرويون رجالهم ونساؤهم فى أوقات جدهم وراحتهم ٠

ثالثا ـ مناهج الدراسة وطرقها

١ ـ ينبغى أن يكون منهج المدرسة الريفية الاساسية مستوحى من حياة الريف وحاجاته ومشكلاته ومن مقتضيات حياة الامة ومن مكانتها فى العالم وعلاقتها بمختلف أجزائه ٠

٢ ـ يجب أن يناسب المنهج عقول الاطفال واستعداداتهم النفسية فينميها غاية التنمية ، مراعيا الفروق الفردية بين الاطفال مستغلا نشاطهم أفرادا وجماعات فلا يجعل منهم مستمعين فقط لاى دروس تلقى عليهم ٠

٣ ـ يتألف منهج المدرسة الريفية الاساسية من :

أولا ـ موضوعات الثقافة الروحية كالتربية الدينية والخلقية ·

ثانيا ـ موضوعات التربية القومية والاجتماعية كاللغة العربية وتاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وعلاقتها بالعالم والثقافة الوطنية والتعاون ·

ثالثا ـ موضوعات الثقافة العلمية والعملية كالحساب والزراعة والصناعة الريفية والصحة

رابعا ـ موضوعات الثقافة الفنية

خامسا ـ موضوعات التربية البدنية والاستجمام كالالعاب الرياضية والكشفية والتمثيل وغيرها · والمراد من تعليم الموضوعات الزراعية والصناعة الريفية تزويد الطلاب بثقافة عملية عامة وتفهيمهم ظروف بيئتهم وأوجه النشاط فيها لا تكوين زراع وصناع محترفين فى هذه المرحلة من التعليم · ويراعى فى دراسة هذه المواد الربط بينها واللجوء ـ كلما أمكن ـ الى الطرق التى تتناول الدراسة باعتبارها وحدة أساسها المشكلات كطرق المشروع والنشاط وما اليها ·

٤ ـ لا يختلف المنهج الريفى الاساسى للكبار فى جوهره عن منهج الصغار ، على أنه يجب أن يراعى المنهج نضج الكبار العقلى واتصالهم المستمر بمشكلات حياة كل يوم ، فيعالج هذه المشكلات علاجا عمليا يفيد الكبار فى مواجهة ما يقوم أمامهم من صعوبات ، وعلى أى حال يجب أن يتحاشى المنهج ـ سواء أكان للصغار أم للكبار ـ أن يكون مجرد تلقين للمعرفة ، وأن يتجه الى معونة المتعلمين على مواجهة الحياة مواجهة رشيدة موفقة وحسن التصرف والمعيشة مع الجماعة ·

٥ ـ يجب أن يضمن المنهج وحدة الامة ووحدة اتجاهاتها ، وأن يحوى قدرا مشتركا من الثقافة العربية كافيا لبث روح العروبة فى الناشئة وتمكينه فيهم

٦ ـ تضع وزارات المعارف الخطوط والتوجيهات العامة للمنهج ويترك لمعلمى الريف والسلطات المحلية تكييف المنهج فى تفاصيله وفقا لظروف البيئة ، على أنه يحسن أحيانا اتباع طريقة أخرى هى :

ـ ان يوضع المنهج من قبل لجنة محلية مؤلفة من رجال التعليم المتصلين بالريف ومن بعض المستنيرين من أهل الريف بشرط أن يعرض المنهج على وزارة المعارف للموافقة عليه ·

٧ ـ يستحسن أن تقوم وزارات المعارف والسلطات التعليمية على اختلافها باجراء تجارب تتناول مناهج التعليم الريفى وأساليب تطبيقه ·

٨ ـ يجب أن توجه التربية الاساسية الريفية الى دراسة البيئة واستخدام نشاط الطلاب والطالبات فى أعمال ومشاريع تناسب أعمارهم ورغباتهم وتتصل بحاجاتهم سواء أكان ذلك بصفتهم الفردية أم بصفتهم جماعات متعاونة على انفاذ عمل معين ·

ويجدر بالمدرسة الريفية الاساسية أن تخرج الى ميدان الحياة ليمارس الطلاب العمل الاجتماعى فى حدود طاقتهم ·

٩ ـ يراعى فى تعيين أوقات الدراسة ظروف البيئة سواء أكان ذلك للصغار أم للكبار ·

رابعا ـ اعداد المعلم الريفى

١ ـ توصى اللجنة بأن تقام فى الريف معاهد خاصة باعداد معلمى الريف ومعلماته وان يقبل فى هذه المعاهد الطلاب الريفيون حتى يكونوا هم الاغلبية بين المتقدمين اليها ، وذلك لما يتوافر للطالب الريفى عادة من تعلقه بالريف وفهم موارده وعاداته وادراكه لطريقة معيشته ·

٢ ـ لما كان عدد المدارس المتوسطة أو الثانوية فى معظم الريف العربى قليلا جدا لا يضمن اقبال عدد كاف من الطلبة الريفيين المتخرجين منها على دور المعلمين الريفية ، أصبح لزاما فى المرحلة الحاضرة قبول الطلبة فى دور المعلمين بعد اتمام دراستهم الابتدائية أو الريفية الاساسية واطالة مدة اعدادهم لضمان بلوغهم النضج اللازم والكفاية المهنية للتعليم والعمل الاجتماعى ، على أن يرفع مستوى القبول فى أقرب وقت عند ما تكثر فى الريف مدارس من درجة أرقى ·

٣ ـ يعنى بصورة خاصة عند انتخاب الطلبة لدور المعلمين الريفية بالمزايا الشخصية التى تؤهل الطالب للنجاح فى ميدان التعليم والخدمة الريفية كقوة الشخصية والخلق القويم والاستعداد للتعاون والتضحية والغيرة على العمل وما الى ذلك من مزايا

٤ ـ يجدر أن يكون مستوى اعداد المعلم الريفى بحيث لا يقل عن مستوى اعداد المعلم المدنى ومن المستحسن ألا يقل هذا المستوى عما يعادل التعليم الثانوى أو ما يزيد عليه بحسب الامكان ·

٥ ـ يتألف منهج دور المعلمين الريفية من الموضوعات العلمية والثقافية والتربوية المعتادة مع الموضوعات المتصلة ببيئة الريف من زراعة وصناعة ريفية وصحية وتعاون وعناية بالطفل وتدبير المنزل (للمعلمات) والموضوعات الاجتماعية التى تعد المعلم للخدمة الاجتماعية والموضوعات الدينية والخلقية والفنية وغيرها مما يحتاج اليه المعلم ·

٦ ـ يحسن ان تتبع فى اعداد المعلم الريفى الطرق التى ينتظر منه تطبيقها فى عمله فيستغل نشاطه كفرد وكعضو فى جماعة ويدرب على الاعمال والمشروعات التى يطلب منه أن يقوم بها وبأمثالها وهو معلم · ولذلك وجب أن تقام مدارس المعلمين الريفية فى صميم البيئة الريفية وان تلحق بكل منها مزرعة ومدرسة ريفية أساسية للتطبيق ومركز اجتماعى للتدريب على الخدمة الاجتماعية ·

٧ ـ يعنى عناية خاصة باتخاذ الوسائل الملائمة لتكوين شخصية المعلم تكوينا يجعله شاعرا بالرسالة الملقاة على عاتقه وبالواجب القومى الذى يقوم به فى محاولة النهوض بالريف وقادرا على التعاون مع غيره فى هذا السبيل ·

٨ ـ لابد من اتخاذ الحيطة لنمو المعلم الريفى فى مهنته وتقدمه فى الخبرة والمعرفة مع الزمن وذلك عن طريق الحلقات الدراسية والدورية والمؤتمرات والمخيمات وغير ذلك من الوسائل كما يجب صقل المدرسين الذين دربوا على الطرق التقليدية واعادة تدريبهم على المناهج الجديدة وأساليب تطبيقها ·

٩ ـ ان المسئولية الكبرى التى يلقيها المجتمع على معلم الريف والخدمة التى ينتظرها منه تتطلب من المجتمع والحكومة مقابل ذلك العناية بشئون المعلم فيوفر له المسكن الذى يريحه وأسرته والمرتب الكافى ، والاستقرار والاطمئنان اللازمان لحسن أدائه لواجباته ، فلا يكثر من نقله من موضع الى آخر ·

١٠ ـ يستحسن اذا أريد التعجيل فى نشر التربية الاساسية بين الكبار تدريب المعلمين الحاليين أو المتطوعين من ذوى الكفاءة والخبرة على الاساليب الخاصة بتعليم الكبار فى دورات قصيرة لا تتعدى الاشهر ·

١١ ـ توصى اللجنة وزارات المعارف وادارتها بأن تنظر فى تخفيف العبء على المعلم الريفى الاساسى قدر الطاقة بالنظر الى المسئولية الاجتماعية التى ستلقى على عاتقه بحكم توصيات هذا التقرير ·

خامسا ـ تعاون المعلم الريفى مع سائر الاخصائيين العاملين فى القرية

لما كان انعاش الحياة الريفية يجب أن يشمل جميع نواحى هذه الحياة من ثقافية واقتصادية واجتماعية وصحية كان لابد من أن تتضافر فى هذا السبيل جهود المعلم والاخصائيين الزراعيين والاجتماعيين والصحيين وغيرهم فيتعاونوا بعضهم مع بعض على بلوغ الغرض المنشود ·

٢ ـ على أن الاختبار قد دل على أن هذا التعاون ليس بالامر السهل الميسور اما لاختلاف مستوى العاملين فى ميدان الاصلاح الريفى أو لرجوعهم الى سلطات عليا مختلفة ، أو لنشأة المنافسة بينهم أو لعدم تعودهم التعاون أو لغير ذلك من الاسباب · وقد استعرضت اللجنة أساليب معالجة هذا الامر فبدت لها الاقتراحات التالية :

ا ـ اعطاء المشتغلين فى الاصلاح الريفى قدرا مشتركا من المعلومات عن أحوال الريف ومشاكله وأساليب اصلاحها ولعل خير وسيلة لذلك ادخال المرشحين للعمل فى الريف من معلمين وأطباء وممرضات واخصائيين زراعيين واجتماعيين فى دورات دراسية قصيرة تتناول هذه الابحاث وتقرب بين وجوه نظر المعلمين والاخصائيين وتعرف بعضهم الى بعض ·

ب ـ تعاون الوزارات والسلطات العليا المختصة فى الدولة على وضع خطط موحدة للاصلاح الريفى بجميع نواحيه · ويجب بقدر الامكان تحاشى قيام كل وزارة أو سلطة بمشروعها الخاص لما فى ذلك من اسراف فى الجهود والاموال واحتمال المنافسة غير المحمودة وتعارض المشاريع بعضها مع بعض أحيانا ·

ج ـ تشجيع تأليف المجالس القروية على أساس الانتخاب لتشرف على أعمال الاصلاح فى القرى بجميع نواحيها · ويكون المعلم وسائر الاخصائيين أعضاء مستشارين فى هذه المجالس ويستحسن ألا يتولوا مناصب فيها بل يكونوا لجنة من الخبراء لمجلس القرية ·

سادسا ـ الصلة بين المدرسة والمجتمع

ترى اللجنة أن تستخدم كل الوسائل الممكنة التى تؤدى الى توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع ومن جملتها :

١ ـ اتصال المدرسة عن طريق تلاميذها بعائلاتهم اتصالا يرمى الى رعاية التلاميذ أنفسهم الرعاية التى تضمن نموهم الثقافى والخلقى والصحى ويؤدى بطبيعته الى حث هذه العائلات على رفع مستواها ·

٢ ـ تحويل المدرسة الريفية الى مركز ثقافى واجتماعى يخدم الصغار والكبار ويتعاون مع المركز الاجتماعى ـ ان وجد ـ ويقوم بوظائفه فى حالة عدم وجوده ·

٣ ـ قيام المدرسة وتلاميذها بمجهودات ترمى الى الخدمة العامة فى القرية وتساهم فى النهوض بالريف وعليها بصفة خاصة أن تهيىء الرأى العام

للمشروعات الاجتماعية الجديدة فى القرية حتى يحسن تقبلها وأن ترعى وتدعم المشروعات القائمة فعلا كمشروعات النظافة والصحة والتعاون حتى يحسن الناس القيام عليها والانتفاع بها ٠

٤ ـ تعاون الحكومة المركزية مع الاهلين والمجالس المحلية فى شئون التعليم والتربية الاساسية فان ذلك يقرب المدرسة من الاهلين ويزيد فى حرص الاهلين على المدرسة واهتمامهم بها ٠

٥ ـ تصوير المدرسة للحياة الاجتماعية الخارجية فى أعمال وضروب من النشاط يتدرب التلاميذ فيها على الحياة فى جمعيات ومشروعات تعاونية وصحية وثقافية واجتماعية خاصة بهم حتى يعدوا اعدادا وافيا للمساهمة فى حياة الجماعة فى المستقبل ٠

سابعا ـ اتاحة فرص التعليم العالى لابناء الريف

١ ـ ان اتاحة الفرص لابناء الريف وبناته للوصول الى التعليم العالى والانتفاع به شىء تحتمه أمور ثلاثة :

أولا ـ المبدأ الديمقراطى ، ومبدأ تكافؤ الفرص، وذلك حماية لمصلحة الفرد وضمانا لاطراد نموه ٠

ثانيا ـ تزويد الريف بزعماء واختصاصيين من أطباء وصيادلة وممرضات ومهندسين زراعيين ومهندسين ومدرسين ومحامين واداريين وأدباء وعلماء يقومون بوفاء حاجاته وعلاج مشاكله

ثالثا ـ افادة الامة من النبوغ الموجود بين أهل الارياف وهم الغالبية الساحقة من الشعب ، ذلك النبوغ الذى يبقى عادة مطمورا لا تنتفع به الامة فى عصر هى أحوج ما تكون اليه ٠

٢ ـ لما كان وصول الطالب الى التعليم العالى يقتضى اجتيازه المراحل التعليمية السابقة لهذا التعليم وجب توفير القدر الكافى من التعليم الثانوى بأنواعه لابناء الريف وذلك بفتح مدارس متوسطة وثانوية ذات ثقافة عامة ومهنية موزعة فى القرى الكبرى بشكل يضمن سهولة الوصول اليها أو توفر للطلاب والطالبات وسائل النقل على قدر المستطاع وتمنح الحكومات المركزية أو المحلية للنابغين من الطلبة والطالبات مساعدات مالية كافية تمكنهم من متابعة دراستهم ٠

٣ ـ يستحسن ان لا ينحصر تأسيس المعاهد العالية فى العواصم بل توزع على الحواضر والمراكز الاخرى على قدر الامكان وبحسب مقتضى الظروف فتفتح كليات متوسطة فى المراكز الصغرى أو كليات كاملة فى المراكز الكبرى للتعليم العالى بما فيه المهنى وتمنح الحكومات المركزية أو المحلية كذلك مساعدات مالية للنابغين من الطلبة والطالبات تساعدهم على متابعة تحصيلهم ٠

٤ ـ ولما كان بين أهل الريف الكثيرون من النابهين الذين يريدون الاستزادة من التعليم فهؤلاء تفتح لهم كليات ريفية تزودهم بثقافة متقدمة أقرب الى مقتضيات حياتهم تدرس فيها العلوم والفنون والزراعة والصناعة وغيرها ٠

كما تفتح معاهد للثقافة الشعبية لمن يريد الاستزادة من الثقافة فى أوقات فراغه ٠

ثامنا ـ دور المرأة فى التعليم الاساسى الريفى

١ ـ ترى اللجنة ان للمرأة دورا هاما فى المجتمع الريفى ورفع مستواه الاجتماعى والصحى اذ هى التى تقوم على رعاية الاسرة والطفل ٠

٢ ـ توصى اللجنة بأن يوجه لتعليم البنت الريفية من العناية قدر ما يوجه لتعليم الولد الريفى على أن يهيأ للبنت من المناهج ما يلائم دورها ومهمتها فى المستقبل ٠

٣ ـ يعنى باعداد المدرسة الريفية بنفس الدرجة التى يعنى فيها باعداد مدرس الريف بل ان هناك من يذهب الى أبعد من ذلك فيقول بوجوب قيام التعليم الاساسى الريفى كله على أساس المرأة لانها بطبيعتها قادرة على مد الطفل بالطمأنينة والعطف اللذين يحتاج اليهما فضلا عن انها أقدر على وصل حياة الطفل فى المدرسة بحياته فى المنزل وعلى متابعة رعايته عن طريق الاتصال بأسرته ومساعدة الام الريفية غير المتعلمة على تربيته ٠

٤ ـ تلحق بالمدرسة على قدر الامكان فصول حضانة للعناية بأطفال الريفيات العاملات ويستحسن ان تمرن فتيات المدرسة الريفية على العناية بهؤلاء الاطفال حتى تتاح لهن فرصة التمرين العملى لتربية الاطفال ٠

٥ ـ واذا كانت المرأة تستخدم على هذا النطاق الواسع فى التعليم الاساسى الريفى فان من الضرورى العناية بظروفها خاصة اذا كانت متزوجة ٠

تاسعا ـ توصية خاصة

لقد تحاشت اللجنة التطرق الى موضوع تعليم البدو التزاما للمنهج الموضوع للحلقة وتكتفى اللجنة بأن توصى الحكومات العربية باجراء التجارب الوافية فى تعليم البدو للتوصل الى أحسن المناهج والطرق الملائمة لحياتهم ٠

الرئيس : **الدكتور خلدون الكنانى** (سوريا)
المقرر : **الدكتور متى عقراوى** (العراق) و (يونسكو)

تقرير اللجنة الثانية

تخطيط القرية

أتمت اللجنة مناقشة موضوع تخطيط القرية وترى أن كيان البلاد العربية يتوقف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا على تعزيز مكانة القرية العربية ولذلك فهى تأمل حصر القوى العملية الممكنة فى جعلها نواة صالحة لتكوين المجتمع العربى ٠

وانتهت اللجنة الى وضع التوصيات الآتية :

(١) التوصية لدى جميع الدول العربية بعمل بحث واحصاء شاملين للقرى الحالية بوضعها الراهن قبل البدء فى التخطيط ، لمعرفة أحوال القرية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالتفصيل ولجمع جميع البيانات اللازمة سواء لمشروع الاصلاح أو لانشاء القرى الجديدة ٠

(٢) تؤلف بكل دولة هيئة من الفنيين والخبراء والمعنيين بشئون الاصلاح الريفى لدرس حالة القرى الحالية من جميع نواحيها لتشير الى أوجه التعديل أو التوسيع أو الانتقال الى موقع جديد ، وتقسيم القرى بصفة عامة بجميع الدول العربية الى نوعين :

ا ـ قرى غير قابلة للاصلاح : متى كانت حالة القرية من السوء بحيث لا يجدى معها الاصلاح، وهذا النوع تبنى له قرية جديدة تدريجيا فى المكان الملائم لامتداد القرية الحالية المقرر عدم صلاحيتها ، على أن يشمل التخطيط القرية الحالية التى يمنع فيها البناء وتصبح فى المستقبل امتدادا للقرية الجديدة متى كان ذلك ممكنا ٠

ب ـ قرى يمكن اصلاحها جزئيا وعمل امتداد عمرانى لها : وهذه القرى يوضع لها مشروع تخطيطى لامتداد القرية مع تهذيب القرية الحالية واستكمال مرافقها ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار المحافظة على المعالم التاريخية والاثرية ٠

ثم تضع هذه الهيئة التخطيط اللازم للقرية على ضوء البحث والاحصاء الشاملين، وعلى ضوء هذا التقسيم وما يتفق مع ظروفها وموقعها وسكانها ، وامتدادها ، وحاجاتها من حيث المرافق العامة ٠

(٣) تقوم هذه الهيئة المختصة بدراسة منزل الفلاح أيضا دراسة تفصيلية ، وتضع حدا أدنى للمنزل الصالح للسكنى بالنسبة الى طبقات السكان المختلفة ومقدرتهم المالية وحالتهم الاجتماعية وحاجاتهم ، كما تضع هذه الهيئة ـ فى سبيل معاونة الاهلين وارشادهم وتوجيههم ـ نماذج عديدة لمنزل الفلاح زهيدة التكاليف بقدر ما يمكن ، ومستوفاة للصفات المعمارية الريفية ذات الطابع القومى ، وللشروط الصحية والمرافق الضرورية ، وتوصى اللجنة باستعمال مواد البناء المحلية الصالحة وتشجيع انشاء المراحيض القروية المناسبة داخل المساكن وتعميمها ٠

وفى هذا المجال تحذر اللجنة من الافراط فى التصميمات النموذجية المستوردة والتى لا تتفق مع طبيعة الاقاليم العربية ومناخها واختلاف أرجائها

وتوصى بتوحيد بعض مقاسات ومواصفات مشتملات المنزل كالنجارة والاعمال الصحية حتى يسهل صنعها بكميات وافرة ويتيسر حصول الفلاح عليها بثمن زهيد بوساطة المؤسسات والجمعيات المهتمة بهذا الموضوع ٠

(٤) ترى اللجنة أن ما وصلت اليه حالة القرية العربية ومبانيها من سوء يرجع الى عوامل متعددة وهى لذلك توصى الدول العربية بضرورة الاسراع فى اصلاح القرى أو انشائها منعا لتضاعف الضرر ٠

كما توصى بأن تقوم الحكومات بتقديم المساعدات الفنية والمالية للاهلين غير القادرين على البناء بما يطابق الحد الادنى للمسكن ، وذلك عن طريق انشاء جمعيات تعاونية لانشاء المساكن الريفية ، ومنح القروض الطويلة الاجل أو غير ذلك من طرق جمع المال ٠

(٥) ان العوامل التالية أساسية فى اختيار الموقع الصالح للقرية :

ا ـ ضمان وجود الماء الكافى ٠

ب ـ صلاحية التربة وقابليتها الزراعية فى القرى الزراعية ٠

ج ـ ضرورة انسجام المواقع المختارة للقرى الصناعية مع غايات المشاريع الاقتصادية التى تنشأ لخدمتها ٠

د ـ الابتعاد عن المستنقعات والعوامل الطبيعية الاخرى كالفيضان والسيول ، أو التخلص منها بالمشاريع المختلفة ٠

هـ ـ الاتصال بشبكة المواصلات برية أو نهرية وعلاقتها بموقع القرية من الناحيةالاقتصادية وقربها من المدن ٠

و ـ أهمية موقع القرية بالنسبة الى المعالم الطبوغرافية وتضاريس الارض والاستفادة من المناظر الطبيعية المحيطة بها ٠

(٦) توصى اللجنة الدول العربية بضرورة انشاء المرافق العامة كاملة للرجال والنساء بكل قرية على حسب احتياجاتها من منشآت اجتماعية كالمركز الاجتماعى ومنشآت ثقافية كالمدرسة وما بها من حقل للتجارب الزراعية وملاعب وحديقة ٠ ومنشآت صحية وما تشمله من مجوعات صحية شاملة لكل مجموعة من القرى ، وعملية مياه وحنفيات للتوزيع والاطفاء الحريقى تقام فى مداخل القرية وشوارعها وميادينها ، ومنشآت تجارية كالسوق والمحال التجارية ، ومنشآت دينية كالجامع أو الكنيسة على أن توضع هذه المرافق مع الساحات العامة والميادين والملاعب والحدائق بالمواقع المناسبة ٠

(٧) توصى اللجنة الدول العربية بأن تقام المدارس وسط المنطقة التى تخدمها مع بعدها عن طريق المواصلات السريعة وكذا يلزم أن يكون السوق والمحال التجارية بعيدة عن طرق المواصلات السريعة بحيث لا تختلط بمناطق السكنى اختلاطا معيبا ، أما نقط الذبيح فتقام بعيدة عن المساكن فى عكس اتجاه الريح ، وكذا المعامل ذات المداخن، وتوصى اللجنة أيضا بأن تقام المدافن فى منطقة محدودة المساحة بقدر الامكان وبعيدة عن المساكن وأن تحاط بالاشجار وتكون فى عكس اتجاه الريح أيضا ، على أن يطبق هذا المبدأ على القرى القديمة اذا كانت مدافنها غير مستوفاة ويمنع الدفن فيها فورا ، ويشرع فى اقامة مدافن صالحة ٠٠٠ كما توصى اللجنة أن تعد بالقرية أماكن عامة لايواء الماشية مع اعداد المنازل بحيث تسمح بايواء الماشية بطريقة تتفق والاوضاع الصحية ، وبذلك يصبح المزارع منتفعا بالطريقتين ٠

(٨) توصى اللجنة الدول العربية بعمل تشريع ينظم البناء فى القرية على أساس التخطيط الموضوع بمعرفة الهيئة المختصة ، وذلك للمحافظة على اتساع الشوارع والميادين والمرافق العامة ، مع انشاء هيئة تنفيذية محلية ـ بين أعضائها مهندس وطبيب واخصائى اجتماعى وادارى وبعض الاعيان ـ تمنح سلطات كافية الى أبعد حد للاشراف على تنفيذ قانون التخطيط ، وتقوم هذه الهيئة على نظام اللامركزية ويكون مقرها فى وسط الريف ٠

(٩) توصى اللجنة جميع الدول العربية بأن يكون الاصلاح فى التخطيط والمساكن متمشيا جنبا الى جنب مع نواحى الاصلاح الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لارتباطها الوثيق ، كما توصى الحكومات بانشاء بعض القرى النموذجية وبعض النماذج العملية الرخيصة لمنزل الفلاح ليكون نموذجا للتوجيه والاسترشاد به ٠

(١٠) توصى اللجنة الدول العربية باصدار التشريع الذى يلزم أصحاب العزب والاملاك الواسعة بانشاء المرافق العامة ـ كما يحددها هذا التشريع ـ وذلك فى العزب أو القرى التى يملكونها أو يملكون معظمها ٠

(١١) توصى اللجنة الدول العربية فيما يختص بتنظيم الشبكة الرئيسية لطرق المواصلات أن يراعى تجنب الطرق الرئيسية أو طرق المواصلات السريعة لوسط القرية ويحسن أن تكون هناك شوارع فرعية للوصول الى القرية أو أن يحد الطريق الرئيسى أحد أطراف القرية وفى هذه الحالة يراعى عدم اتصال الشوارع الفرعية بالطريق العام بقدر الامكان ٠ وذلك ضمانا للسلامة الى أقصى حد من أخطار السيارات السريعة ٠

(١٢) توصى اللجنة الدول العربية بدراسة الوضع الاقتصادى للقبائل البدوية ودراسة جغرافية البادية ، ولا سيما الاماكن التى ترتادها القبائل وتعيين مواقع الآبار الحاضرة ، والعمل على حفر آبار جديدة حيث يكون ذلك ممكنا ، واقامة ما أمكن من الملاجىء تلجأ اليها الماشية فى السنين الباردة ، وتشييد سقائف تحفظ فيها الاعلاف الميبسة (المجففة) لتقدم الى الماشية فى السنين المجدبة ٠٠ وتوصى اللجنة بأن تتجه سياسة الحكومات العربية الى تبديل معيشة ما يمكن من القبائل ، بنقلهم الى الحياة المستقرة فى الاراضى القابلة للزراعة ، وفى هذه الحالة تطبق على من يستقر منهم التوصيات المختصة بتخطيط القرى الريفية ٠

الرئيس : **سعادة القاضى محمد بن على الزهيرى** (اليمن)
المقرر : **الدكتور محمد صالح مكيه** (العراق)

تقرير اللجنة الثالثة

التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف

تشمل بحوث هذه اللجنة أربعة موضوعات رئيسية ، هى :

أولا ـ استصلاح الاراضى البائرة والمحافظة على التربة والرى والصرف كوسائل لتحسين الحالة الاجتماعية فى الريف ·

ثانيا ـ الاتجاهات صوب ادخال الآلات خصوصا فى الزراعة وتأثيرها ·

ثالثا ـ الاتجاهات فى التعليم الزراعى فى البحوث الفردية أو المشتركة ·

رابعا ـ استخدام المواد الزراعية الخام والاتجاه نحو التصنيع الريفى ·

أولا ـ استصلاح الاراضى البائرة والمحافظة على التربة والرى والصرف كوسائل لتحسين الحالة الاجتماعية فى الريف :

بدأت مناقشة هذا الموضوع بكلمة من جناب الخبير الذى أورد ضرورة الاعتماد أولا على جمع المعلومات الاحصائية فى بلاد الشرق الاوسط وتفهمها ثم استعمال الروية فى تطبيق ما يظهر من دراستها ، كذلك توجد معلومات قيمة فى كثير من البلاد التى خطت فى هذا الاتجاه خطوات واسعة تمكن الاستفادة منها فى بلاد الشرق الاوسط مع مراعاة الفوارق فى البيئات الطبيعية والاجتماعية · وقد تبين من المناقشات العديدة فى هذا الشأن ما يلى :

١ ـ نقص فى دراسة شئون البيئة دراسة منتظمة شاملة فى جميع بلاد الشرق الاوسط ·

٢ ـ عدم الانفاق بسخاء على البحوث العلمية فى هذه الشئون

٣ ـ تأخر ايصال نتائج البحوث العلمية الى القائمين على فلاحة الارض وزراعتها ·

٤ ـ عدم الارتباط العلمى بين القائمين على البحث فى بلدان الشرق الاوسط ·

وقد اتخذت اللجنة بعد مناقشة هذا الموضوع التوصيات التالية :

١ ـ توصى اللجنة الحكومات العربية بأن تتعاون مع هيئة اليونسكو فى اعداد سجل بالمعلومات الخاصة بالموارد المائية فى بلاد الشرق الاوسط وبالاخص ما يتعلق منها بالمياه الجوفية ، كما توصى اللجنة الدول المشتركة فى المؤتمر، وجامعة الدول العربية بأن تقدم ـ بدون ابطاء ـ لهيئة اليونسكو المعلومات التى لديها من قبل والتى قد جدت ولم تنشر بعد لتستعين بها الهيئة فى تحضير المعلومات الفنية المطلوبة فى هذا الشأن ·

٢ ـ أن تقوم الحكومات بدراسات كاملة لطبوغرافية الاراضى الزراعية وعوامل التربة قبل الاتجاه نحو تصميم مشاريع اصلاحها حيث أنه تجب معرفة المميزات الطبيعية للتربة ودرجة خصوبتها وملوحتها وحاجتها الى الصرف لتأمين المشاريع التى يقرر انشاؤها وتحتاج هذه الدراسة الى خبراء يمكن الحصول عليهم اذا اقتضى الحال بمساعدة مؤسسة الاغذية والزراعة فى نطاق برنامج المساعدات الفنية ·

٣ ـ تقدر اللجنة أهمية الآثار السيئة التى تحيق بالتربة فى بعض أنحاء الشرق الاوسط من وراء عوامل الانجراف التى تعمل فيها ، وتوصى بأن تقوم جميع الحكومات المشتركة فى هذا الاجتماع بوضع برامج للاتجاهات القصيرة الامد والطويلة الاجل لمعرفة الوسائل المؤدية الى منع حرائق الغابات وتنظيم رعى الماشية والاغنام ولا سيما الماعز وخدمة الارض فى اتجاه مقاطع لانحدار مياه الامطار أو الرى وعمل مصاطب لمنع تآكل التربة ومنع انجرافها وللاحتفاظ برطوبتها·

٤ ـ يجب أن تسير مشروعات الرى والصرف جنبا الى جنب، وأن يتعاون الفنيون الثلاثة: الزراعى والمهندس ، والخبير فى علوم التربة معا فى تصميم مشروعات استصلاح الاراضى الزراعية ·

٥ ـ توصى اللجنة بزراعة الغابات فى المناطق الصالحة ، وكذلك بادخال نباتات المراعى والاكثار منها لان كليهما يحمى التربة من عوامل الانجراف زيادة على ما لكل منهما من فوائد اقتصادية ، وأن تنظر كل حكومة فى وضع ما يلائمها من تشريعات أو نظم فى هذا الشأن ٠

٦ ـ توصى اللجنة بضرورة حماية الغابات والمراعى خصوصا فى الاطوار الاولى من نموها من الضرر الذى يلحقها من الماعز والاغنام وتجربة تربية الماعز من نوع (زينين) الذى يمكن تغذيته صناعيا وكذلك تربية الاغنام الاسكتلندية المسماة ب (ذات الرأس الاسود) وكلاهما يصل الى أضعاف ما تنتجه السلالات المحلية ٠

٧ ـ أن تقوم الحكومات الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة التى كانت لها جيوش فى الشرق الاوسط وقامت بأبحاث عن مصادر المياه الجوفية وغيرها باعطاء ما عندها من بيانات عن ذلك لهيئة اليونسكو للانتفاع بها فى رسم السياسة المائية فى تلك المناطق وطبع تلك البيانات ونشرها فى الدول العربية ٠

ثانيا ـ الاتجاهات صوب ادخال الآلات خصوصا فى الزراعة وتأثيرها :

بدأت المناقشة بعرض من جناب الخبير ثم تلاه تعقيب من سعادة الدكتور محمد على الكيلانى بك (مصر) ٠ وبعد مناقشة اللجنة للموضوع وما تبينته من أهمية أثر الآلات الزراعية فى زيادة الانتاج وتخفيض نفقاته وضرورة اهتمام الحكومات باختيار المستورد وتحسين المحلى منها والتشجيع على نشر استعمال ما ترى صلاحيته منها للبيئة ٠

قررت اللجنة التوصيات التالية :

١ ـ أن تعمل الحكومات المشتركة فى هذا الاجتماع على اعفاء الآلات الزراعية المستوردة لحاجة الزراع من الرسوم الجمركية على أن تحدد أنواع تلك الآلات حتى لا تستغل تلك الميزة لمصلحة غير الزراع ٠

٢ ـ تخفيض الرسوم الجمركية والداخلية على الوقود الذى يستعمله الزراع فى ادارة الآلات الزراعية بمزارعهم ٠

٣ ـ أن تراقب الحكومات أسعار الآلات الزراعية وقطع الغيار التابعة لها وتحديد نسب الارباح ٠

٤ ـ تسهيل منح السلف للمزارعين لشراء الآلات الزراعية بفوائد مخفضة ولآجال طويلة ٠

٥ ـ ولما كانت الكفاية الانتاجية فى استعمال الآلات الزراعية تتوقف على العناية بالمحافظة عليها والسرعة فى اصلاحها ترى اللجنة أن تنشأ محطات لاصلاح الآلات الزراعية أو مؤسسات تساهم فيها الحكومة على أن يكون ضمن أغراضها ايجاد طبقة من العمال المدربين على ادارة هذه الآلات ٠

٦ ـ حيث أن انتشار استعمال الآلات الزراعية سيؤدى الى الاقلال من استعمال الحيوانات فى فلاحة الارض لذلك توصى اللجنة بأن تعمل الحكومات من الآن على القيام بالبحوث اللازمة لاختيار أفضل السلالات الحيوانية التى تمتاز على السلالات الحالية فى انتاج اللحم واللبن للاكثار منها فى الوقت المناسب لرفع مستوى الانتاج الحيوانى ٠

٧ ـ توصى اللجنة باستصدار تشريع يقضى بمنع ضرب شجر الزيتون لقطافه على أن تستعمل طريقة القطف باليد أو بالتمشيط أو بأية طريقة أخرى علمية ٠

ثالثا ـ الاتجاهات فى التعليم الزراعى وفى البحوث الفردية أو المشتركة :

بدأت المناقشة بعرض من جناب الخبير ، ثم تلاه تعقيب من حضرة صاحب العزة الدكتور حامد بك سليم (مصر) والاستاذ أحمد القاسم (سوريا) وبعد مناقشة اللجنة للموضوع أبدت التوصيات الآتية :

١ ـ أنه لا يصح القبول فى كليات الزراعة الا لمن تعلم التعليم الثانوى المخصص للقبول فى الجامعة والذى لا يقل مستواه عن المستوى المطلوب للقبول بالكليات الاخرى أو ما يعادله من التعليم الزراعى الثانوى ٠ وللكليات الجامعية أن تنظم دراسات خاصة لزيادة الثقافة الزراعية لا تؤدى الى الحصول على درجة علمية جامعية ٠

٢ ـ توصى اللجنة بضرورة مراعاة العناية بالعلوم الاجتماعية فى برامج التعليم الزراعى لاستكمال تكوين طالب الزراعة من الناحية الاجتماعية لاعداده لمواجهة مطالب الحياة الزراعية من نواحيها الفنية والاجتماعية والاقتصادية ٠

٣ ـ توصى اللجنة بأن الريف فى حاجة الى اقامة الجامعات فيه كوسيلة من وسائل نهوضه وانعاشه ، خصوصا أن الجامعات فى الاوساط الريفية أقوى منها فى المدينة فى تكوين الطالب الصالح علميا وأخلاقيا واجتماعيا ورياضيا فضلا عن أن الريف يهيىء للاستاذ الجو الصالح للتفرغ للبحث والانتاج العلمى ٠ وهذا يتمشى مع الاتجاه الحديث فى انشاء الجامعات ٠

٤ ـ توصى اللجنة بانه يجب أن ينال التعليم الزراعى فى جميع مراحله عناية خاصة من جميع حكومات بلاد الشرق الاوسط بدرجة تتناسب مع أهمية الزراعة فى كيانها الاقتصادى لايجاد عمال مدربين ورجال بحث ٠

٥ ـ توصى اللجنة بأن يكون قبول الطلاب فى المعاهد الزراعية المختلفة متكافئا مع ماتحتاج اليه الاعمال الزراعية فى البلاد حتى لا تنشأ أزمة تعطيل للزراعيين وحتى يجد كل خريج عملا زراعيا يتناسب ومؤهلاته ٠

٦ ـ توصى اللجنة بتشجيع البحوث العلمية الخاصة برفع مستوى الانتاج الزراعى وتخصيص المال اللازم لها ، وتيسير الاتصال الدولى فى هذه الشئون وتسهيل حصول الهيئات الفنية على أحدث المكتشفات والاختراعات لاختيار ما يصلح منها لكل بيئة زراعية ٠

٧ ـ توصى اللجنة بتفضيل خريجى المعاهد الزراعية عند توزيع الاقطاعيات الزراعية ، وأن تلزم الحكومات أصحاب الاقطاعيات الواسعة المساحة باستخدام خريجى المعاهد الزراعية فى ادارتها ٠

رابعا ـ استخدام الموارد الزراعية الخام والاتجاه نحو التصنيع الريفى :

أدلى جناب الخبير ببياناته عن هذا الموضوع ، ثم أثيرت ضرورة التفرقة بين الصناعات الزراعية والصناعات اليدوية الريفية لاختلاف كل منهما فى طبيعتها الاقتصادية وفى السياسة التى تلائمها ٠

وقررت اللجنة التوصيات الآتية :

١ ـ توصى اللجنة بالتوسع فى نشر الثقافة الصناعية وتعميم التدريب المهنى فى ربوع الريف وذلك بالاكثار من المدارس الريفية والمراكز الصناعية والاجتماعية لتمكين سكانه من الاستفادة من خامات قراهم لتحويلها الى سلع استهلاكية لمجتمعهم وللانتفاع بأوقات فراغهم واستثمار بطالة أسرهم فى صناعات منزلية تكون مصدر دخل اضافى يعين على رفع مستوى معيشتهم ٠

٢ ـ توصى اللجنة بتشجيع انشاء معاهد للبحث فى ايجاد استعمالات جديدة للمحاصيل الزراعية ومنتجاتها الثانوية ٠

٣ ـ تشجيع ارسال بعثات عملية الى البلدان المختلفة لاقتباس ما هو جديد بها خاصا باستخدام الخامات الزراعية فى تصنيع الريف وتسويق منتجاته ٠

٤ ـ النصح بتوزيع المصانع فى الريف لتعميره ورفع مستوى معيشة أهله كلما أمكن ذلك مع تفضيل بناء تلك المصانع فى أراض غير منزرعة ٠

الرئيس : **الدكتور محمد على الكيلانى بك** (مصر)
المقرر : **بروفيسور هـ. ترمبل** (هيئة الاغذية والزراعة)

تقرير اللجنة الرابعة

المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفيـــة

مقـــدمة :

يتوقف نجاح المشاريع وفشلها الى حد كبير على تصميم وتنظيم تلك المشاريع وادارتها ، ولذا أصبحت الادارة فى هذا العصر فنا ضروريا لكل من يرغب فى أن يتولى ادارة المصالح والاعمـــال ، حكومية كانت أو غير حكومية · ونظرا الى ضخامة المشاريع اللازمة لانعاش القرى العربية فانه لا بد من الاهتمام بناحيتى التنظيم والادارة فيها ·

أولا – المنظمات الاجتماعية فى القرى العربيـــة ومقترحات لتعديلها :

تكاد تكون القـــرية العـــربية خالية من المنظمات الاجتماعية سوى الاداة الحكومية ، وفى الاحوال الحاضرة لا يمكن اجراء أى تنظيـــم فى القرية ما لم تسانده الحكومة مساندة فعالة ·

والنظام الادارى بوضعه الحالى لا يصـــلح لتأدية الخدمات الاجتماعية لاسباب عديدة منها :

ا – أنه لا يثير اهتمام القرويين بتحسين أحوال أنفسهم ·

ب – أنه لا يضمن المراقبة المحلية الكافية ·

ج – أنه يفرض واجبات عديدة عـلى موظفى الادارة والامن فلا يستطيعون أن يولوا الانعـــاش الاجتماعى الاهتمام الذى يستحقه · وفضلا عن ذلك فقد تتدخل السياسة والعوامل الشـخصية أحيانا فى أعمال هؤلاء الموظفين فيلحق مشاريـع الانعاش ضرر يجب تلافيه · وبالاضافة الى هذا تقتضى طبيعة أعمال الادارة استعمال وسائل فى بعض الاحوال تتنافى وروح الخدمة الاجتماعية ·

ولذلك كله تقترح اللجنة ما يأتى :

ا – أن تنشأ وزارة للشئون الاجتماعية فى البلاد التى لاتوجد بها مثل هذه الوزارة واذا لم يكن ذلك ممكنا فتنشأ مصلحة أو ادارة خاصة للشئون الاجتماعية ·

ب – أن تؤلف للقرية سلطة محلية تتمثل فى جمعية عمومية منتخبة ، يفضل أن تضـــم ممثلين لعائلات القرية وممثلين للقرية عموما · وتنتخب الجمعية العمومية لجنة تنفيذية ولجانا فرعية اذا لزم الامر ·

ج – فى الاحوال والمشاريع التى تمس أكثر من قرية واحدة يحسن أن يشكل مجلس مشترك يمثل القرى التى يهمها الامر للاشراف عـلى تلك المشاريع ·

وبالاضافة الى ما سبق ترى اللجنة أن تلفت النظر الى القرار الخاص بتشكيل مجلس أعـــلى لتنسيق أعمال الوزارات المختلفة المعنية ببرنامج الانعاش الاجتماعى بالريف · الذى أوصت به حلقة (بيروت) فى العام الماضى ·

ثانيا – الى أى مدى يجب أن تستقل المنظمـــات الاجتماعية بذاتها فى القرية :

ترى اللجنـــة انه من الضرورى أن تهدف جميع برامج الاصلاح الى الوصول بالقرية تدريجيا الى الحكم الذاتى الكامل ضمن الدولة الواحـــدة وذلك تحقيقا لمبدأ « خدمة الناس أنفسهم بأنفسهم» فمن واجب السلطة المركزية اذن أن تساعد وتشجع السلطات المحلية حتى تصبح قادرة على تحمـــل التبعات التى ستناط بها ·

ولذلك فان اللجنة توصى بما يأتى :

(ا) أن يعهـد الى الســـلطات المحلية بذلك الجزء من الانعاش الاجتمـــاعى الذى لا يتطلب تنظيما قوميا شاملا وأن يكون ذلك عـــلى درجات متفاوتة بحسب مقدرة القرية وما بلغته من رقى ·

(ب) أن يتولى موظفو وزارة الشـــئون الاجتماعية توجيه السلطات المحلية وارشادهم وأن يقوموا بالاشراف العالى والادارى عليها ·

(ج) يحسن أن تشكل لجنـة من الفنيين الموظفين : كالمهندس، والطبيب والمهندس الزراعى،

ومعلم القرية ، ومفتش التعاون ، والطبيب البيطرى وغيرهم بالاشتراك مع موظف الشئون الاجتماعية لمعاونة السلطات المحلية فى رسم مشروعات الانعاش الاجتماعى ٠

ثالثا ـ تمويل مشروعات الانعاش الاجتماعى

من المعلوم ان حالة القرويين الاقتصادية سيئة الى درجة لا تمكنهم من تحمل الاعباء المالية التى تتطلبها مشاريع الانعاش الاجتماعى فى قراهم فلا بد لهم من الحصول على مساعدات مالية من الحكومة المركزية اذا أريد تنفيذ هذه المشاريع ٠

ومع ذلك لا يجوز اعفاء القرويين اعفاء تاما من الاعباء المالية حتى لا يتولد لديهم شعور بعدم المسئولية وعدم تقدير مشروعات الانعاش فلا يستفيدوا منها الفائدة المرجوة فلابد والحالة هذه من أن يساهم القرويون فى أعمال الانعاش الاجتماعى ٠

واللجنة توصى بأن تمول مشاريع الانعاش الاجتماعى من مصدرين: الاول محلى ، والثانى من الحكومة المركزية ٠ وذلك على الوجه التالى :

(ا) التمويل المحلى :

١ ـ تعطى السلطات المحلية الحق فى فرض ضرائب محلية محدودة فى نطاق النظام الضرائبى العام كضريبة تحسين الاراضى وعوائد الاملاك ٠٠ وغير ذلك (مع اعفاء صغار الملاك والعمال الزراعيين) ٠

٢ ـ تعطى السلطات المحلية الحق فى تحصيل بعض الرسوم على الخدمات التى تؤديها أو تحقيق ربح من المشروعات التى تشرف عليها كمشروعات المياه والاضاءة ٠٠ الخ ٠

(ب) التمويل الحكومى :

١ ـ تخصص الحكومة نسبة معينة من حصيلة ضرائبها فى القرية للسلطة المحلية للانفاق منها على مشاريع الانعاش الاجتماعى ٠

٢ ـ تمنح الحكومة اعانة للسلطة المحلية لسد العجز الناشىء فى ميزانيتها عند ما يكون ذلك ضروريا ٠

٣ ـ تقرض الحكومة عند الحاجة السلطات المحلية قروضا بدون فوائد لتمكينها من القيام بمشاريع الانعاش الاجتماعى والاقتصادى الكبيرة٠

رابعا ـ القيادة أو التوجيه المطلوب فى القرى :

(ا) للقيادة أهمية كبرى فى نجاح أى مشروع للانعاش الاجتماعى ٠ والقيادة الصالحة انما تستند الى الاخلاق المتينة والشخصية القوية وهما صفتان لا يمكن اكتسابهما بمجرد التعليم ٠

ونظرا الى انتشار الجهل وتأثير العوامل المختلفة فى القرية فليس من اليسير العثور دائما على قيادة محلية صالحة ولذا نجد انه من الضرورى ـ اذا اقتضى الحال ـ الالتجاء الى العناصر الصالحة خارج القرية ٠

واللجنة تقترح أن تبذل الحكومات جهدها لتيسير ظهور القيادة المحلية اللازمة للقيام بمشاريع الانعاش الاجتماعى فى القرية ٠

(ب) ان حالة الريف الراهنة تقتضى وجود ثلاثة أنواع من القيادة والتوجيه وهى :

١ ـ القيادة المحلية من القرية : وفى هذا الصدد رأت اللجنة أن النظام الذى اقترحته المتعلق بتأليف سلطات محلية كفيل بتهيئة الفرصة لظهور القادة المحليين ٠ وفضلا عن ذلك فان المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية والنوادى الريفية تستطيع أن تكون اداة لخلق القيادة المحلية ٠

٢ ـ القيادة العامة من الموظفين : من الواضح أن الاعمال والمشروعات المختلفة للانعاش الاجتماعى فى الريف تحتاج الى أشخاص يشرفون عليها ، وينسقونها تنسيقا عاما ، ويحثون أفراد القرية على التعاون فى تنفيذها ويوجهونهم نحو الاستفادة من الخدمات التى توفر لهم واذا لم تتوافر القيادة المحلية للقيام بهذه الواجبات فى الوقت الحاضر تقترح اللجنة أن توكل هذه المهام الى موظفى وزارة الشئون الاجتماعية ذوى الثقافة العالية فضلا عما يتحلون به من مزايا أخلاقية وشخصية تؤهلهم للقيام بهذا العمل الهام ٠

٣ ـ القيادة الفنية : هذا القسم من القيادة والتوجيه يضطلع بكافة الامور الفنية الضرورية للانعاش الاجتماعى وهو يشمل الاطباء والاخصائيين الزراعيين والمهندسين والصناعيين وغيرهم كل فى دائرة اختصاصه ٠

وترى اللجنة ان من واجب الحكومات توفير الخبراء الفنيين اللازمين لاداء هذه الخدمات الفنية المختلفة فى كل منطقة ريفية ٠

خامسا ـ الحصول على القادة الاجتماعيين وتدريبهم

(ا) ترى اللجنة ان النظام المقترح بشأن ايجاد سلطات محلية فى القرية ووجود المؤسسات الاجتماعية الاخرى كل ذلك كفيل بخلق القيادة المحلية بالتدريج ٠

(ب) أما فيما يتعلق بالقادة الموظفين سواء أكانوا عموميين أم فنيين فان اللجنة توصى باتباع الطريقين التاليين عند اختيارهم :

١ ـ تشكل بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية هيئة خاصة لاختيار هؤلاء القادة من أصحاب المؤهلات المطلوبة لكل فرع من فروع الانعاش الاجتماعى ، ويراعى فى اختيارهم علاوة على المؤهلات العلمية تمتعهم بالصفات الاخلاقية والشخصية القوية وغير ذلك من الاشتراطات الواجب توافرها فى القائد، ثم يعطى لهؤلاء التدريب الاجتماعى اللازم ٠

٢ ـ أن تنتخب من بين الطلبة الريفيين الذين أنهوا مرحلة التعليم الابتدائى بتفوق فئة تلحق بمدارس أو كليات لها برامج خاصة تعنى بالناحيتين العلمية والاخلاقية حتى اذا ما أتموا تعليمهم أمكنهم تولى قيادة القرى فى مضمار النهوض الاجتماعى ٠

(ج) توصى اللجنة بأن ييسر لموظفى الادارة وغيرهم ممن لهم علاقة بالريف الاطلاع على برامج الانعاش الاجتماعى للريف فى اجتماعات دورية تهيئها لهم وزارة الشئون الاجتماعية ٠

وتقترح اللجنة أيضا :

١ ـ أن يرسل الى الخارج للتخصص كل قائد أظهر عمليا مقدرة ملحوظة فى عمله ٠

٢ ـ أن يعقد القائمون على الشئون الاجتماعية فى مختلف البلدان العربية اجتماعات دورية سنوية يبحثون فيها أهم ما اعترضهم من مشاكل وكيف تمكنوا من حلها ٠

(د) وبهذه المناسبة تود اللجنة أن تلفت النظر الى بعض توصيات المؤتمر الدولى للشئون الاجتماعية الذى عقد أخيرا بباريس وهى :

١ ـ أن تحتضن الحكومات مبدأ ان الخدمة الاجتماعية من الخدمات المهنية التى يجب أن يقوم بها اخصائيون مؤهلون واخصائيات ٠

٢ ـ أن تنشىء وتشجع انشاء معاهد تعليم دائمة عالية المستوى لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين ، كما تعد اذا دعت الحال معاهد أقل مستوى لاعداد مساعدين للاخصائيين ٠

٣ ـ أن تفضل الاخصائيين الاجتماعيين عند التعيين فى وظائف الخدمة الاجتماعية بقدر ما يتوافر لديها منهم ٠

(هـ) ترى اللجنة أن توصى بتأمين وسائل المعيشة والراحة اللازمة للقادة الذين يكلفون بالعمل فى الريف تشجيعا لهم على القيام بأعمالهم بهمة ونشاط ٠

سادسا ـ دور المرأة فى مسائل الادارة والتدريب:

المرأة الريفية فى القرى العربية لا تقوم بدور ما فى ميدان الانعاش الاجتماعى فى الوقت الحاضر ، ولما للمرأة من الاثر الكبير فى هذا الميدان فان اللجنة ترى أن يؤخذ بيد المرأة الريفية حتى تستطيع القيام بهذا الواجب وتقترح أن تأخذ الحكومات العربية بما يأتى :

(ا) يجب رفع المستوى الثقافى للقرويات ليكن أمهات صالحات وزوجات مدبرات وحافزات للرجال على العمل وذلك بتوفير قسط كاف من التعليم للريفيات ٠

(ب) يجب تولية النساء كافة الاعمال والوظائف العامة التى يصلحن لها أكثر من الرجال كتعليم الصغار حتى سن الثانية عشرة والتمريض والخدمة الاجتماعية وتدريب السيدات على ادارة المنزل والصناعات المنزلية والاصول الصحية ورعاية الطفل ٠٠ الخ ٠

(ج) تشجيع تكوين هيئات الخدمة الاجتماعية من السيدات والآنسات الحضريات للعمل على مساعدة الريفيات ورفع مستواهن الاجتماعى ومنح هذه الهيئات المساعدات اللازمة للقيام بهذه الاعمال ٠

(د) يحسن تشجيع قيام جمعيات نسائية بالقرى كجمعيات المرشدات والاصلاح الريفى وغيرها من منظمات الشابات ، ففى ذلك ما يساعد على خلق قيادة محلية من بين فتيات القرى ٠

الرئيس : **الاستاذ نقولا خير** (لبنان)
المقرر : **سعادة موسى بك ناصر** (الاردن)

تقرير للجنة الخامسة

الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى

مقـــدمة

كان المدرج فى جدول أعمال هذه اللجنة هو اتخاذ الخطوات العملية لتحسين : تمضية وقت الفراغ ، تحسين التغـــذية ، التوقى من تشرد الاحداث واجرامهم ، منع الهجـــرة الى المدن ، النهوض بالصناعات الريفية واليدوية ، ثم تنظيم القرى تنظيما مجديا عن طريق المراكز الاجتماعية، وقد نوقشت مشكلة التغذية بالاشتراك مع لجنـة الصحة الريفية وسجلت هذه المناقشة فى تقرير خاص منفصل ٠

وقد درست الموضوعات السابقة على ضوء بعض المبادىء التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ اذاكانت هناك مشاريع عامة لرعاية أفراد الدولة فلا يمكن تجاهلها، بل يجب أن يحتل انعاش الريف والنهوض به فى البلاد العربية المقام الاول نظرا الى اتساع رقعته وكثرة عدد السكان الذين يعيشون فيه وذلك بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى وتحسين التغذية والحالة الصحية العامة وغيرها من الوسائل التى تؤدى الى رفـع المســتوى ثم تحسين المسكن والتعليم وتمضية أوقات الفـراغ وغير ذلك من مقتضيات الحياة الاجتماعية الملائمة٠

٢ ــ وفى الوقت الذى يتحتم فيـه بذل كل مجهود لعلاج هذه المشاكل فرادى ومجتمعة نرى ان الموارد الاقتصادية والمالية محـدودة ، وكذلك الاداة التنظيمية بحيث يستحيل معها حل هـــذه المشاكل فى وقت واحد ، لهذا كان من الضرورى أن نحتاط كثيرا فى تخير نقطة البدء ثم العمـــل على رسم خطة أولية يبدأ بها ، ثم نتدرج منهـــا خطوة خطوة فى منهج الاصلاح الاجتماعى حسب تغير الظروف واطراد الفرص ٠

٣ ــ وفى تخير نقطة البدء هذه ترى اللجنة أنه من الاوفق أن تراعى حاجات الافراد ، وبهذا تسهل رعايتهم، كما ان النجاح فى سد الحاجات الملموسة قد يعمل على اثارة بعض المطالب الاخرى، ومن المرغوب فيه أيضا أن توجه عناية خاصـــة الى الحاجات التى تســاعد على تحقيـــق المطالب الاخرى مثل : الانتاج لزيادة الدخل ، الصحة لزيادة النشاط ، التعليم لزيادة المعلومات العامة والمواهب ٠ ويجب أن تتبع أبسط وسائل الاصلاح بحيث تتلاءم وطبيعة الافراد وظروفهم وبيئتهـــم وقدرة الدولة المالية والفنية ٠

٤ ــ ولتحقيق منهج ملائم لهذه الرعاية توصى اللجنة بمراعاة النقط الآتية :

(ا) العناية بالتعليم الريفى : ولا يقتصر فى ذلك على المدرسة أو الكلية ، بل يشمل أيضا ايجاد وسائل لتدريب الاخصائيين والقـــادة المحليين ، وكذلك الارشاد والتوجيه ٠

(ب) تنشيط الانعاش الاجتماعى : ويكون ذلك عن طريق تنظيم المراكز الاجتماعية وتعضيدها والجمعيات التعاونية ، وأندية الشباب ، والمعاهد النسائية ، وغيرها من أوجه النشاط الجماعى التى تتحقـــق عن طريق الانعاش الاجتمـــاعى للريفيين ٠

٥ ــ تتحتم ضرورة التقريب بين الاداريين والفنيين من ناحية ، ثم بين أبناء الريف من ناحية أخرى ، وهذا لا يتـأتى الا بالتمرين التـــام للاخصائيين وقادة القرية ٠

٦ ــ لتقديم الخدمات العامة ، سواء أكانت فنية أم ماليـــة ، أم ادارية ، أم تنظيمية ، يجب الاهتمام بتلك أكثر من شأنها :

(ا) تنمية وتنشيط التعاون المتبـــادل ، والعمل الجماعى بين أهل الريف ٠

(ب) وتنسيق خدمات مجموعـة من القرى مثل : المستشفيات ، ووسائل النقل

(جـ) توفير حاجات القرية التى تعجز جهود القرية الخاصة عن استكمالها بطريقة وافية مثل التعليم والمساعدة الفنية فى شئون الزراعة والصحة والمسكن ٠

وتنصح اللجنة الحكومات المختلفة بأن تضع هذه الاسس موضع الاعتبار فى اعداد برامج الرعاية الاجتماعية ٠

العلاقة بين الرعاية الاجتماعية وحركة السكان والهجرة الى المدن

(ا) ان من خصائص الرعاية الاجتماعية السليمة أن تزيد من قوة الفرد الانتاجية بمختلف الاساليب ٠ ولما كانت نسبة الوفيات فى الوقت الحاضر بين الاطفال مرتفعة كان معنى ذلك أن قيمة كبيرة من الدخل القومى تصرف فى تنشئة هؤلاء الاطفال الذين يموتون قبل أن تستغل قوتهم الانتاجية ، فتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية سوف يؤدى الى تحسين الحالة الصحية ويزيد أيضا فى اطالة الحياة بين الشباب ، ويترتب على ذلك أن نسبة كبيرة من السكان سوف تستغل فى الانتاج فترة أطول من الزمن ، وبالاضافة الى ذلك فان الشعب السليم البدن يكون أكثر ذكاء وأوفر نشاطا ، وبهذا تبنى وسائل الرعاية على أسس اقتصادية وانسانية معا وهى فى الحقيقة حالة ضرورية للتقدم الاقتصادى ٠

ومن ناحية أخرى ، ولنفس هذه الاسباب ، يكون لتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية للدول العربية أثره القوى فى زيادة عدد السكان ٠ لذلك يلزم استغلال هذه القوة العاملة الزائدة فى التقدم الاقتصادى مع ضرورة وضع خطة لتحقيقه بحيث تشمل الوسائل التى تزيد من قوة الانتاج بالنسبة الى مساحة الارض المنتجة الموجودة ثم استغلال بعض الاراضى الجيدة ، وكذلك تقدم الصناعات وما يتعلق بها من خدمات فى كل من الريف والحضر ٠

واللجنة اذ تلفت النظر الى هذه العلاقات التى أوضحتها سالفا تنصح الحكومات المختلفة من أجل ذلك بأن تتضمن مشروعاتها الاقتصادية سواء الموضوعة منها للريف أو للحضر ، برنامجا شاملا للرعاية الاجتماعية ووسائل مختلفة للعمل على التوزيع العادل للدخل بين مالكى الارض وزارعيها ٠

(ب) وقد أولت اللجنة موضوع الهجرة من الريف الى المدن اهتماما كبيرا ، وقد تكون هذه الهجرة مرغوبا فيها أحيانا عندماتكون مستندة الى حالة طبيعية للتقدم الاقتصادى ، ولكن الهجرة الزائدة الى المدن قد تضر بالبيئة الريفية بسبب انصراف الايدى المنتجة عنها ، ذلك الانصراف الذى يتأتى نتيجة انخفاض مستوى المعيشة وسوء الحالة العامة فى الريف اذا قيست بالحالة فى المدن ٠ فالمساكن والوسائل الصحية القروية ، والتعليم ، ووسائل القرية ، كل هذه غير متوافرة فى الريف فى الوقت الحاضر ٠

وترى اللجنة :

(أولا) : (ا) ان من الوسائل التى تمنع تيار الهجرة من الريف الى المدن ما يأتى :

١ ـ العمل على زيادة الدخل وعدالة توزيعه بين مالك الارض وزارعها ٠

٢ ـ تعديل نظام التملك ويشمل النقط الآتية :

١) منح بعض المساعدات المالية للمعاونة على تملك الريفيين أراضى زراعية بأثمان وشروط ملائمة ٠

٢) النظر فى تنظيم العلاقة بين المالك والزارع بما يكفل لهذا الاخير نصيبا عادلا من انتاج الارض ٠

(ب) تنفيذ مناهج خاصة تعاون الريفيين على زيادة قوة الانتاج الزراعية ورواج سوقها عن طريق السلفيات ، وتقوية الحركة التعاونية والارشادات المختلفة وغير ذلك من الوسائل ٠

(جـ) تنفيذ مناهج للنهوض بالصناعات الريفية والاشغال اليدوية ٠

(ثانيا) انشاء المدارس الريفية الكافية لجميع الصبية والفتيات فى الريف وكذلك تهيئة السبيل لمتابعة الدراسة الثانوية التى تمكن كل ذى كفاءة من الاستمرار فى مواصلة التعليم ، ويحسن أن تكون هذه المدارس فى البيئة الريفية، وتكون مناهجها واتجاهاتها بحيث تكفل ما يؤدى الى استقرار الريفى فى بيئته ٠

(ثالثا) العمل على اصلاح مناهج تعليم الشباب بحيث تكفل اعداده ليكون عنصرا مثمرا فى الريف صالحا لان يساهم فى النشاط الريفى وما يتصل به من نشاط الدولة بأسرها ٠

(رابعا) وضع مناهج عملية للنهوض بالحالة الصحية عن طريق اصلاح القرية والمساكن وامدادها بالمياه الصالحة وغيرها من الوسائل الصحية ، والخدمات الاجتماعية المختلفة ٠

(خامسا) انعاش الحياة الاجتماعية العامة فى المجتمع الريفى وذلك بامداده بتسهيلات الترفيه والتوسع فى تهيئة المكان المناسب لاستغلال أوجه النشاط الجماعى مثل : المراكز الاجتماعية ، وأندية الشباب ، ومعاهد النساء ٠

(سادسا) العمل على تنميـــــة التعاطف الاجتماعى بين القرويين وتحبيب الريفى فى قريته:

الاتجاهات الجديدة فى حياة الاسرة فى المناطـــق الريفيـــة

لم يتوافر لدى اللجنة ما يكفى للحكم عـلى نوع التطورات التى طرأت على الاسرة الريفيـــة كنتيجة للاتجاهات الجديدة ، ولكن على العمـــوم تحسن ملاحظة بعض الاعتبارات التى تجب مراعاتها والاحتياط لها عند وضع السياسة الاجتماعية وذلك لما لها من أثر فى حياة الاسرة الريفية :

١ ـ قد يؤدى رفع المستوى الثقافى للصغار الى ايجاد فوارق بينهم وبين الكبار الذين لم يأخذوا بقسط من الثقافة · وقد يكون لذلك أثر سيء فى وحدة الاسرة وتماسكها ، ولتفـــادى ذلك تقترح اللجنة :

(ا) توفير برنامج ثقافى للكبار ، وذلك عن طريق الافلام السينمائية والراديو ووحـدات السينما المتنقلة والمطبوعات المبسطة والمحاضرات والمناظرات وغيرها من وسائل التثقيف العام حتى تسير سياسة تثقيف الصغار جنبا الى جنب مع تثقيف الكبار ·

(ب) تعميم المراكز الاجتماعيـــة والاندية الريفية وكل ما من شأنه رفع مســـتوى الحياة الاجتماعية وتنشيطها بين الافراد ذكورهم واناثهم·

٢ ـ اجتذاب المدن للمتعلمين من سكان القرى مما يؤدى الى فقدان الانتفاع بهم فى محيطهـــم الريفى ·

وقد اقترح العمل على رفع مستوى القرية الاجتماعى والثقافى والصحى للتقليل من تلـــك الهجرة ولتقوية الرابطـــة بين الريفى وأسرته وقريته ·

والطرق التى تساعد على منع الهجـرة من القرية الى المدينـــة أو التقليل منهـــا قد ذكرت بالتفصيل فى موضع آخر من هذا التقرير ·

٣ ـ أن الرأى العام الذى يســـود الدول العربية الآن ينادى برفع مستوى المرأة الريفيـــة الاجتماعى · وتؤيد اللجنة هـــذا الاتجاه وتراه ضروريا، وتدعو الى العمل على تدعيمه اذ أنه سيمكن المحيط الريفى من الانتفاع بمجهـــود الجنسين وثقافتهما وخدماتهما الاجتماعية ·

ومما توصى به اللجنة على ضوء ما قدم من مقترحات :

(ا) المساواة فى الفرص المتصـلة بالتعلم لكل من الولد الريفى والبنت الريفية مع مراعاة بعض التوجيهات الخاصة بكل من الجنسين ·

(ب) تهيئة الوسائل الملائمة لتمكين المرأة الريفية من الانتفاع بوقت فراغها انتفاعا مثمرا ·

(ج) يجب ألا يكون عمل المراكز الاجتماعية بالنسبة للمرأة قاصرا على مقابلة احتياجاتها الصحية كرعاية الامومة والطفولة ، وبعض التوصـــيات بخصوص التغذية وتحسين المنازل، ولكن يشمل أيضا تقوية النشاط الجمـــاعى بين السيدات وتهيئتهن للاشتراك فى الخـــدمات الاجتماعيـة لسكان القرية ·

تمضية أوقات الفراغ بالمجتمعات الريفية

قد وافق أعضاء اللجنة على أنه يلزم استغلال وقت فراغ الفلاح سواء فيمـا يفيض من الوقت المخصص للزراعة أو فيما يعترض من عطـلات موسمية فى تزويده بما يرفع من مستواه فى جميع النواحى ، وقد اقترح تحديد الاهداف الآتية عند النظر فى استخدام وقت الفراغ ·· وهى :

١ ـ العمل على رفع مستوى الفرد الثقافى وذلك عن طريق تنمية مواهبه الذهنية واليدوية ، وملكاته وتوسيع أفقه حتى يتحقق الوعى الاجتماعى سواء لخدمة نفسه أو بيئته ،وفى هذا الصدد وجد أنه يلزم اعطاء أهمية خاصة لاوجه التسلية الشائعة فى الريف والتى يألفها الفلاح وتناسب ظروفه ، مع تهذيبها ورفع مستواها وتنظيمهـــا كالاغانى الشعبية ، والالعاب الريفية القديمة ، والفنـــون وغير ذلك ·

وما زال الكثير من المجتمعات الريفيـــة فى حاجة الى غير ذلك من الوسائل التى تساعد عـلى توسيع أفق الناس ورفع مســـتواهم الثقافى · ويلعب محو الامية دورا هاما فى هـــذا الشأن ، وكذلك التمرين على الفنون الملائمة والاشـــغال اليدوية · وعلاوة على ذلك فان الريفيين يمارسون بعض العادات الشائعة فى تمضية أوقات الفراغ مثل المقامرة وتعاطى الخمر والمكيفات وغير ذلك مما له أسوأ الاثر فى انخفاض مستواهم الاجتماعى والصـــحى والخلقى ، وفى بعض القرى الكبيرة يقضون جزءا كبيرا من وقت فراغهم فى المقاهى ·

من أجل ذلك كان الهدف هو القضاء على مثل هذه العادات بادخال التحسينات الضرورية على تمضية أوقات الفراغ بطريقة مثمرة ومحببة الى نفوس الريفيين ·

٢ ـ توصى اللجنة بضرورة وضع منـــاهج ملائمة للترفيه والتسلية ، وهذا لا يخفف فقط من وطأة الخمول السائد فى القرية ، بل يكون أيضا وسيلة من وسائل التثقيف وترغيب أهلها فى أوجه النشاط المختلفة فى اصلاح القرية ·

٣ ـ كما توصى اللجنة بالعمل على رفـــع مستوى الحياة فى القرية وذلك بايجاد الوسائـل

المؤدية الى زيادة الدخل كالاشغال اليدوية والصناعات الصغرى ·

٤ ـ يجب أن يتجه برنامج تنظيم أوقات الفراغ الى خلق روح للمجتمع الريفى وتوثيق الروابط بين أهله حتى يتفانى الفرد فى خدمة الجماعة التى ينتمى اليها ويشعرالريفى بمسئولياته نحو قريته وباعتزازه بها · وهذه الروح كثيرا ما تفتقد فى القرى، ولهذا يجبأن تبذل فىايجادها عناية كبيرة عن طريق النشاط الجماعى فى المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية وأندية الشباب والمعاهد ومراكز التدريب الريفية (١) ·

ان تنظيم هذه المؤسسات التى تتحد فى تحقيق أهداف الاصلاح الريفى والعمل على تعاونها لهذا الغرض ، وتنسيق جهودها ، لمن أهم الوسائل التى تقوى من تأثيرها فى ميدان الاصلاح مستعينة بالهيئات الدينية التى تعمل على اظهار القيم الروحية وتقوى من الحوافز التى تدفع بالافراد الى خدمة القرية أو الامة عامة ·

ولاجل تحقيق الاغراض السالفة الذكر تنصح اللجنة :

١ ـ بأن توجه عناية خاصة الىنواحىالنشاط الجماعى بين الصغار مع مراعاة أن تكون البرامج متضمنة ما يشجع أو يساعد الريفيين بصفة عامة على استغلال وقت الفراغ استغلالا مجديا ·

٢ ـ أن تتضمن برامج المدرسة الريفية وسائل حسن استغلال أوقات الفراغ كمادة أساسية فيها ·

٣ ـ أن تزود المراكز الاجتماعية أو الاندية الريفية بحجرات للمطالعة والمحاضرات والترفيه والتسلية وبعض الالعاب الجماعية مما لايتوافر مثله فى مساكن الريفيين أنفسهم بحيث يمكنهم تمضية أوقات فراغهم على وجه مرضى ·

٤ ـ أن يدرب مدرسو القرية والاخصائيون الاجتماعيون وغيرهم من قادة القرية المثقفين على الاساليب المختلفة للترفيه والتسلية وغير ذلك مما يكفل استغلال أوقات الفراغ بطريقة مجدية وتحبيب القرويين فى هذه المراكز والثقة بها والاطمئنان الى توجيهاتها فلا ينظرون اليها نظرتهم الى سلطة مفروضة عليهم يخشون بأسها فيكون الاخصائى الاجتماعى بما له من وسائل توافرت وتجمعت ناصحا وموجها لا آمرا متسلطا

٥ ـ العمل على توفير الانارة الصناعية فى القرى للانتفاع بوقت الفراغ على نطاق أوسع ·

الوسائل التى ينبغى اتخاذها لمنع تشرد الاحداث فى القرى

مشكلة الاحداث فى القرى معقدة وتحتاج معالجتها الى الالمام بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى القرى ، كذلك تحتاج الى اخصائيين بالاحداث لهم دراية بهذا الموضوع حصلوا عليها بتجاربهم فى مؤسسات اجتماعية مختلفة خاصة بالاحداث ·

ولم تتمكن اللجنة من وضع توصيات خاصة بهذا الموضوع نظرا الى عدم وجود البيانات والاحصائيات الكافية التى يستند اليها فى وضع التوصيات اللازمة لهذا الموضوع ·

ولكن تعتقد اللجنة أنه موضوع ذو أهمية ويستحق أن يعطى عناية خاصة فى حلقة دراسات مستقبلة ·

ولذلك توصى اللجنة بالاستعداد من الآن لجمع الاحصائيات والابحاث الخاصة بأسباب التشرد ونوعه الموجود فى الريف العربى حتى تمكن الاستعانة بها فى وضع التوصيات ·

تطبيق مشروع الضمان الاجتماعى على المجتمعات الريفية

شكلت لجنة فرعية لدراسة مشروع الضمان الاجتماعى فى المناطق الريفية ، وقد عرضت النقط الاساسية فيه ونوقشت فى اللجنة فأقرت هذا المشروع واعتبرته وسيلة صالحة لرعاية العاجزين عن الكسب بسبب المرض أو الشيخوخة أو اليتم أو الترمل مما يجعلهم عاجزين عن الكسب حتى لا يتركوا مضيعين مهملين كل اعتمادهم على الصدقات أو عطف أفراد الاسرة أو الاقارب ممن قد تعوزهم العاطفة ، ومن حقهم على الدولة أن تعينهم على الحياة حتى لا يكونوا عالة على المجتمع وعاملا من عوامل انهياره ·

وتوصى اللجنة بأن تقتبس البلاد العربية هذا النظام وتطبقه فى حدود قدرتها وطاقتها وظروفها المالية ·

ولن يعوق نظام الضمان الاجتماعى ما يجب أن يبذل من عناية شاملة فى تنفيذ المشروعات الاصلاحية الاخرى ، ونشر الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية بين أهل الريف ·

---

(١) ويمكن اقتباس الكثير مما يلائم البيئة الريفية العربية من حركة اندية الشباب فى الولايات المتحدة وخاصة الاندية الريفية وهى تقوم على بعض المبادىء التى يمكن تطبيقها فى البلاد العربية بعد ادخال التعديلات اللازمة بحيث تتلاءم وطبيعة البلاد ومع كل فلا يجب ان يقتصر نشاط الاندية على الشبان وحدهم دون سواهم من افراد المجتمع الريفى .

النهوض بالصناعات الريفية

توصى اللجنة بضرورة تشجيع الصناعات الريفية كوسيلة لاستغلال أوقات الفراغ للنهضة العامة للقرية والمساعدة على زيادة الدخل الناتج من هذا العمل الاضافى ·

وقد اهتمت اللجنة بالطرق المختلفة التى تستغل بوساطتها هذه الصناعات سواء منها الاشغال اليدوية أو الصناعات الريفية الصغرى لسد ما ينقص الاسرة أو القرية من حاجات ·

وترى اللجنة أن هذه الصناعات الريفية التى يجب التوسع فيها لا تخرج عن الانواع الثلاثة الآتية :

١ ـ ما يحتاج اليه المستهلكون فى القرية مثل النسيج لصناعة الملابس وغيرها ·

٢ ـ المنتجات الزراعية مثل مستخرجات الالبان والفاكهة المحفوظة والزيوت المستخرجة من البذرة ·

٣ ـ العدد والادوات التى يستعملها الفلاح فى عمله ·

وتوصى اللجنة باعطاء اهتمام خاص للصناعات الزراعية التى تعتمد على استغلال المواد الخام ، واعطاء اهتمام مماثل للصناعات الفنية التى من شأنها بعث المواهب لدى القروى وتنميتها

ونظرا الى ما يسود القرية من التقاليد القاسية وقلة الخبرة العلمية وعدم المعرفة التامة بفنون التجارة والاسواق ، ونظرا الى ضآلة الموارد المالية، يستحسن أن تعد الحكومة بعض المساعدات المالية والارشادات التوجيهية ·

واللجنة تنصح حكومات الدول العربية :

بضرورة العمل على انشاء مصلحة حكومية تكون مسئولة عن تقديم المساعدات والارشادات للنهوض بالصناعات الريفية ·

ووضع برنامج خاص لتحسين الصناعات الريفية يتطلب الاهتمام بالموضوعات الآتية :

١ ـ زيادة قدرة الفلاح الانتاجية وهذا يتطلب القيام بالبحوث الفنية لمعرفة المواد الخام الموجودة بالقرية وحالة التسويق والعمل على زيادة الانتاج بادخال طرق الصناعات الملائمة ·

٢ ـ تمرين الصناع الريفيين ويمكن أن يتم ذلك بتخصيص جزء من منهج المدارس الريفية لتعليم الصناعات الريفية على أن يتضمن ذلك أيضا وسائل تحسين المنتجات الزراعية وحفظها، وكذلك عمل التسهيلات اللازمة فى المدارس الصناعية الريفية وتحسين الصناعات الريفية بمراكز التدريب ثم تزويد العمال المتخرجين من تلك المدارس بالارشادات التى تساعدهم على النهوض بالصناعات الريفية ·

٣ ـ التسويق : يحتاج تسويق الصناعات الصغرى خارج القرية الى :

(ا) الحصول المستمر على المواد الاولية اللازمة لتلك الصناعات ·

(ب) الانتاج المستمر والمصنف تبعا لدرجة الانتاج

(جـ) التسويق· وهنا يمكن استخدام الجمعيات التعاونية أو أماكن خاصة لبيعها ، وتنصح اللجنة بضرورة تشجيع جمعيات التسويق التعاونية وتقويتها اذ أنها تكون نافعة جدا فى بيع انتاج الصناعات الصغرى ·

٤ ـ التمويل : يحتاج تنشيط الصناعات الصغرى الى التمويل لشراء المواد الاولية والآلات اللازمة للصناعة ، ولاجراء عمليات التسويق ·

وتوصى اللجنة بامكان استخدام البنوك الزراعية وبنوك القروض التعاونية والمصانع الحكومية وغيرها للمساعدة فى التمويل ·

ولضمان ذلك يلزم تعاون الجمعيات التعاونية والمراكز الاجتماعية والمؤسسات الاخرى لاستخدامها فى الحصول على السلفيات اللازمة للنهضة بهذه الصناعات ·

دور المراكز الاجتماعية فى تنسيق القرية

تعتقد اللجنة ان المراكز الاجتماعية من أهم الوسائل التى تساعد على النهوض بالحياة الريفية ويمكن أن يخصص مبنى مبسط للمركز يشتمل على غرف للاجتماعات والمطالعة وغيرها من الخدمات الاجتماعية مع ضرورة عدم صرف نسب كبيرة من الاموال المخصصة للمركز الاجتماعى للبناء واعتباره وسيلة لا غاية ، أى وسيلة لتحقيق رفع مستوى القرية ·

والمركز الاجتماعى هو النواة التى تقوم عليها شتى الخدمات الريفية وأوجه النشاط الجماعى · ويجب أن تكون أوجه النشاط هذه ملائمة لحاجات القرويين ، وأن يكون التعاون المتبادل هو المبدأ المهين ، وأن يعطى للنشاط الجماعى مكانة خاصة·

وانشاء المراكز الاجتماعية يجب ألا يكون بصورة واحدة أو لخدمة أغراض واحدة ، بل يجب أن تكون خدمات المراكز وأهدافها ملائمة لحاجات القرية ، وسكانها ، ومساحتها ودرجة عزلتها وعلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى التسهيلات والخدمات القائمة بها فعلا ·

وتوصى اللجنة بأن يكون انشاء المراكز الاجتماعية قائما على أساس تقدير حاجة الاقليم اليها ، وليس قائما على أساس استعداد ومقدرة الاهلين على انشائها ·

وقبل البدء فى اعداد برامج المركز الاجتماعى يجب أن يجرى بحث اجتماعى شامل لمعرفة البيانات التى تكشف عن احتياجات القرية ومواردها حتى ترسم الخطة بعد ذلك وفقا لمستويات المعيشة المرغوب فى الوصول اليها فيما بعد : فجميع نواحى الرعاية الاجتماعية المختلفة فى الصحة ، والتعليم ، والترفيه ، والصناعات اليدوية والزراعة ، وتحسين القرية وغيرها من أساليب النهوض بالقرية يمكن أن يتضمنها عمل المركز الاجتماعى · ولكن البدء بمقابلة احدى تلك الاحتياجات والاهتمام بموضوع دون سواه يجب أن يعتمد على ظروف القرية المحلية واحتياجاتها ·

ويجب ألا يغيب عن الاذهان فى هذا الصدد أنه اذا كان تحسين البيئة ضروريا لرفع مستوى القرية فان اصلاح القرويين أنفسهم وتعويدهم على تحسين بيئتهم يأتى فى المرتبة الاولى من حيث النهوض بحياتهم الروحية والمادية ·

وتنظيم المركز الاجتماعى يحتاج الى :

١ ـ اخصائيين مدربين لقيادة الاهلين للنهوض بأنفسهم واصلاح بيئتهم · ويجب أن يكون واحد منهم مزودا بمعلومات زراعية ، وآخر ملما بوسائل التمريض وتحسين المساكن وذلك بالاضافة الى تدريبهم على العمل الجماعى مع أهل الريف ·

٢ ـ عمل التنظيم اللازم لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين للعمل بالمراكز الاجتماعية اعدادا يساعدهم على الاجتماع بالقرويين وتدريبهم على القيادة والتشاور فى الآراء وتبادل الخبرة ·

٣ ـ أن تكون الادارات المخصصة لعملية الاصلاح الريفى مزودة بالفنيين فى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، حتى أنه عندما يحتاج الاخصائى الى أحدهم يمكنه استدعاؤه ·

٤ ـ يجب العمل على اشراك الاهلين فى برامج الاصلاح المتنوعة عن طريق تكوين لجان مختلفة وتشكيل هذه اللجان يعتمد على ظروف القرية المحلية وعدد المتخصصين فى النواحى الزراعية والاجتماعية المختلفة ·

ويجب عدم اعتبار المركز الاجتماعى كجزء مستقل عن المؤسسات المختلفة الموجودة بالقرية أو كهيئة للتنافس مع تلك المؤسسات كالجمعية التعاونية أو دار العبادة أو المدرسة أو النادى ، بل يجب أن يتعاون معها ويكمل عملها ويستخدم مبانيها فى النهضة الاجتماعية للقرية·

هذا المبدأ يلزم اتباعه بين المصالح الحكومية التى ترمى الى الاصلاح الريفى ورفع مستواه مثل تلك التى تخدم القرية فى ميادين الصحة والتعليم والزراعة والصناعات الريفية والتعاون ·

واذا لم يتبع هذا المبدأ فان مصير هذه المصالح الحكومية التخبط فى أعمالها، وذلك بتكرار الخدمات الواحدة فى قرية واحدة تحت توجيه مصالح مختلفة ·

ولما كانت موارد القرية العربية محدودة لا تكفى لسد نفقات بناء المركز الاجتماعى لذلك توصى اللجنة بأن تساهم الحكومة مساهمة مادية فى تكاليف الانشاء والادارة المستمرة بشرط أن يدفع الاهلون جزءا من تلك التكاليف حتى يشعروا ان المركز ينتمى اليهم ·

وتنصح اللجنة الدول العربية بأن تعمل على ايجاد مجلس أعلى للاصلاح الريفى والبدوى يضع السياسة العامة التى تنسق أوجه النشاط التى تقوم بها شتى الهيئات والمصالح التى تعمل فى هذا الميدان ·

الرئيس : **محمد حسن العشماوى باشا** (مصر)
المقرر : **المستر هوريس بلشو**

ملحق رقم ١
لتقرير اللجنة الخامسة
الخاصة بالرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى

تقرير اللجنـــة الفرعية
للتغـــذية

١ ـ مقـــدمة

١ ـ ١ ـ دعيت اللجنة الفرعيـــة لبحث الخطوات العملية التى يمكن اتخـــاذها لتحسين التغذية للسكان الريفيين، وقد وجد من المستحسن الاشارة الى أنه بينما يمكن انجاز اجراءات محلية لتحسين تغذية السكان الريفيين يجب أن تساير مثل هذه الجهود المستوى الاعلى ، ولهـذا السبب أشارت اللجنة الفرعية الى الطرق التى يمكن بهـا للجهود فى ميدان التغذية أن تنسجم وتتكامل ٠

١ ـ ٢ ـ حددت عادات التغذية واستهـلاك الطعام لسكان البلاد العربية فى الشرق الاوسط بالمناخ والجغرافيا والاحوال الاجتماعية والدينيـة والاقتصادية للمنطقة، ولقدأثرت بعض هذه العوامل لاحقاب طويلة من الزمن وأدت الى اتباع وسـائل خاصة فى تهيئة الطعام اتصفت بها المنطقة، ولهذا السبب لا يمكن أن نقارن أنماط استهلاك الطعـام لهذه البلاد مع تلك التى يوصى بها لهيئات أخرى فيجب أن تدرس دراسة من واقع صفاتها الخاصة وبالنسبة الى حاجة السكان فى الشرق الاوسط ٠

(٢) دلائل بعض العادات الحسنة للتغذية

٢ ـ ١ ـ تجدر الاشارة الى بعض وسـائل التغذية المستحسنة لفئات كبيرة فى البلاد العربية فى الشرق الاوسط ٠ فاحدى الوجبات الغذائيـة المنتشرة هى (البرغل) ، وهو قمح حضر بطريقة الغلى ، ثم التجفيف ، ثم الطحن ، ويحتفظ هـذا الطعام بنسبة كبيرة من (البروتينات) والاملاح المعدنية (والفيتامينات) التى يحويها القمح وهوأحد أنواع الحبوب الطبيعية ذات النفع الكبيرللانسان٠

٢ ـ ٢ ـ أما مشتقات اللبن فهى نوع آخر من أنواع التغذية الهامة ، وتختلف أسماؤها من مكان الى آخر٠ ونواتج اللبن تحوى نسبة عالية من قيمته الغذائية الاصلية ، أما نواتج اللبن الخض فمع انها تفتقر فى الدهنيات وبعض الفيتامينات التى تذوب فى دهنيات اللبن الكامل الا أن لهـا قيمة غذائية لا يستهان بها ٠

٢ ـ ٣ ـ وكثرة اســـتخدام الخضراوات الورقية والبذور تضيف قيما غذائية للوجبـات الغذائية ٠

٢ ـ ٤ ـ وعادة أكل كميـــات صغيرة من أغذية مختلفة فى كل وجبة وخاصة منتجات اللبن مثل : اللبنة والجبن تمد الجسم بقيم غذائيـــة بطريقة أنجع من الاستهلاك الدورى لوجبات كبيرة من الاغذية الحيوانية ٠

٢ ـ ٥ ـ وتوصى اللجنة :

بأن تدرس الحكومات أنماط التغذية وعادات الاكل للقرويين للوصول الى وسائل التغذية التى تقدم على أسس علمية وذلك بغرض تشـــجيع استمرار اتباع مثل هذه الوسائل ٠

(٣) الحاجات الغذائية وحالة التغذية

أى اقتراحات لتحسين الاحوال الغذائيـــة للسكان يجب أن تكون مبنية على علم بالاحـــوال الراهنة حيث ان الدراسات الشاملة فى التغـذية والحاجات الغذائية تعطينا أحسن البيانات ، وفيما عدا مصر لم تعمل دراسات شاملة عن التغذية فى منطقة الشرق الاوسط ، ولعدم وجود مثل هـــذه الدراسات يجب أن نعتمـــد على وصف الحاجات الغذائية واحصاءات الوفيات والامراض ، ويظهر انه حتى هذه المعلومات لا توجد فى بعض بلاد المنطقة ، ففى مثل هذه الحالات يجب الاعتماد عـلى الخبرة الشخصية للاطباء والمشتغلين بالصحة العـامة ٠ والآراء التى لا تعتمد على احصاءات دقيقة معرضة للكثير من الاخطاء الشخصية ٠

٣ ـ ١ ـ الاحتياجات الحرارية (الكالوريات)

يظهر أن سكان بعض البلاد العربيـــة فى الشرق الاوسط حسنو التغذية الى حد كبير مع أنه توجد فئات ترزح تحت نقص عام فى التغذية ٠ ومثل هذا النقص فى التغذية صـــفة دائمة بين

سكان المدن فى بعض البلاد وبين بعض سكان الريف · وسوء التغذية يكثر وجوده على الاخص بين المواليد والاطفال والنساء الحوامل وحديثات الولادة المرضعات ·

٢ ـ ٢ ـ الاحتياجات (البروتينية)

فى الوقت الحاضر ينقصنا كثير من المعلومات فانتاج اللحوم تحت المستوى الذى يعتبر مناسبا لحاجات البالغين من السكان وذلك بسبب الاسس الموضوعة لامثالهم من سكان البلاد الغربية ، ولكن بما أنه لا توجد أى معلومات عن كمية استهلاك البقول وغيرها من المواد الغذائية الغنية بالبروتينات مثل اللبنة والجبن و (اليوغورت) اللبن الزبادى والسمسم والبلح · فدلالة مثل هذا المستوى المنخفض فى انتاج واستهلاك اللحوم لا يمكن قياسه الآن حيث يلزمنا قدر أوفى من المعلومات، وعلى العموم يمكن القول بأن الغالب بالنسبة الى المواليد والاطفال والحوامل وحديثات الولادة المرضعات أن تكون كميات الاغذية الغنية بالبروتينات غير كافية لامدادهم بالغذاء اللازم، وكثيرا ما نغفل علاقة هذه الحقيقة بنسبة الوفيات الغالبة فى المواليد والاطفال ·

٣ ـ ٣ ـ وتوصى اللجنة :

بأن توجه الجهود الى زيادة انتاج المواد الغذائية الغنية بالبروتينات وذات القيمة البيولوجية العالية ، ويعنى ذلك زيادة انتاج المواد الغذائية الحيوانية وزيادة كميات المواد الغذائية من الخضراوات ، ذات القيمة الغذائية العالية من البروتينات مثل البقول والسمسم والخضراوات الورقية الخضراء ·

٣ ـ ٤ ـ الحالة العامة للتغذية :

توجد مناطق فى أغلب البلدان يحدث فيها عجز واضح · وفى بعض الحالات يظهر أن السبب هو نقص فى المواد الغذائية الاساسية ، وفى حالات أخرى يرجع ذلك الى سوء أحوال الرعاية للاطفال أو سوء أحوال المسكن · فمثلا النسبة العالية لتقوس العظام فى بعض المناطق ترجع من ناحية الى نقص الكالسيوم فى تغذية الامهات والمواليد ومن ناحية أخرى الى نقص التعرض اللازم للشمس للتمسك بعادات رديئة ·

ومعدل الوفيات للمواليد فى أغلب مناطق الدول العربية مرتفع ، ومعدل الوفاة فى فئات السنة الى الاربع سنين مرتفع كذلك · والسبب الاساسى لوفيات المواليد هو الهزال Congenital debility فى الاسبوع الاول من الولادة والاسهال Diarrhea بعد ذلك · والاخير مسئول عن نسبة من الوفيات تصل الى ٨٠ ٪ · وأجمعت الآراء الآن على أن سوء التغذية أثناء الحمل هو العامل الاول فى حالات الهزال، وسوء التغذية الناشىء عن أساليب خاطئة فى تغذية المواليد يؤدى الى حد بعيد الى تطور الاسهال ومن ثم الى موت الطفل ·

ومعدل وفيات المواليد ووفيات صغار الاطفال يمكن تخفيضه بنسب كبيرة فى مدة قصيرة بالالتجاء الى أساليب طبية فى تغذية المواليد وصغار الاطفال ·

والامراض المتوطنة والامراض الطفيلية ترجع الى سوء التغذية ·

٣ ـ ٥ ـ وتوصى اللجنة الفرعية :

بأن تدرس أحوال التغذية فى الدول المختلفة للشرق الاوسط والطريقة المثالية لجمع هذه المعلومات هى عمل الدراسات الشاملة عن الاغذية ووسائل التغذية · وربما لزم بعض الوقت قبل أن تتمكن جميع بلاد الشرق الاوسط من عمل مثل هذه الدراسات ·· فالى حين التمكن يمكن اتخاذ اجراءات لجمع بيانات نوعية ووصفية عن أنماط التغذية واستهلاك الطعام ·

يجب تشجيع الاطباء على أن يبحثوا خلال قيامهم بأعمالهم المعتادة عن علائم سوء التغذية بين الاطفال والاولاد · كما تجب الاستعانة بالبيانات المتوافرة حاليا فى بطاقات التفتيش الصحى بالمدارس عن طول الاولاد ووزنهم فى تجميع وتبويب الاحصائيات الخاصة بمستويات التغذية المختلفة تبعا لاختلاف فئات السكان ، كما تجب الاستفادة من بطاقات مستوصفات رعاية الطفل حيثما وجدت، فى مثل هذا الغرض ، ومن البيانات الخاصة بالوزن والطول التى تشتمل عليها السجلات العمالية والعسكرية الخ ·· ولئن كان الكثير من مثل هذه البيانات موجودا بالفعل فى معظم دول المنطقة ، سواء فى المؤسسات التى تديرها الحكومة أو المؤسسات الخاصة ، غير أن المهم هو دراسة هذه البيانات ومعرفة مدلولاتها ·

ولتيسير دراسة الحالة الغذائية يجب جمع الاحصائيات الكافية عن الوفيات والامراض وترتيبها بالنسبة الى مختلف المناطق وبالنسبة الى مختلف الفئات الاقتصادية الاجتماعية فى الدولة ·

(٤) مما يعرقل القيام بدراسات عن القيمة الغذائية لوجبات الطعام فى الدول العربية عدم توافر البيانات فى الوقت الحاضر عن التركيب الكيميائى للكثير من الاغذية ·

وتوصى اللجنة الفرعية بما يلى :

حيثما بدىء العمل فعلا فى تحليل تركيب صنوف الغذاء يجب التوسع فى هذا العمل بحيث يحيط بجميع الاغذية الرئيسية والتكميلية وعلى الاخص الشائع منها فى الدولة ·

وفى الدول التى لم يبدأ فيها هذا العمل بعد، يجب اتخاذ الخطوات المناسبة للقيام بتحليل صنوف الغذاء المحلية ٠

ويجب أن تكون وسائل التحليل ومعادلاته المستخدمة فى الجداول القومية مطابقة لتلك التى أوصت بها هيئة الاغذية والزراعة ٠

(٥) تغذية فئات معينة

ا ـ الحوامل والمرضعات

انه لمن الضرورى لتحسين صحة الطفل أن تغذى الام جيدا خلال الحمل والرضاعة وأن تكون صحتها جيدة ٠ وأساس الوجبة الكافية فى مثل هذه الحالات هو الحبوب واللبن ومنتجات الالبان (اللبنة واللبن الزبادى والجبن) والبقول والخضراوات الورقية والجزرية ، وفى بعض مناطق الدول العربية فى الشرق الاوسط يلاحظ فقر الوجبة الغذائية لهذه الفئة فى (الكالوريات) و(البروتين) ذى القيمة الحيوية العالية وفى (الفيتامينات) والمعادن وفى بعض الحالات يكفى الارشاد أو النصح لتحقيق التوازن المرغوب فى الوجبة ٠ أما فى الحالات التى يكون فيها الفقر هو العائق ، فيجب تقديم بعض صنوف المساعدات العامة لكفالة الاطعمة المحتاج اليها لاستكمال الوجبة ٠

وتوصى اللجنة الفرعية بما يلى :

أن تهيىء الحكومات أداة لارشاد النساء القرويات فيما يتعلق بالصحة والتغذية ٠ وان يراعى فى الارشادات الغذائية ان تكون صنوف الطعام التى ينصح بها متوافرة فى كل منطقة ٠ أما تفاصيل أنواع المساعدات التى يمكن تقديمها فستذكر فى قسم تال من التقرير ٠

ب ـ الاطفال والاولاد الصغار

من الواضح ان سوء التغذية منتشر بين الاطفال والاولاد فى الدول العربية بالشرق الاوسط ولبن الام هو أفضل طعام للاطفال الصغار وعليه فمن الضرورى أن تكون التغذية للام كافية ٠ وأن تتخذ وسائل خاصة خلال فترة الفطام للحيلولة دون وجود التغذية غير الكافية للاطفال والاولاد ٠

وتوصى اللجنة الفرعية :

بأن تستخدم ألبان البقر والجاموس والماعز والاغنام فى التغذية الصناعية للاطفال بشرط أن تغلى وتخفف عند اللزوم ٠

وبأن يرضع الاطفال من الثدى حتى تكتمل السنة من عمرهم كلما كان ذلك ممكنا، على أن تقدم اليهم أطعمة تكميلية ابتداء من الشهر الخامس أو السادس مثل الحبوب والبقول والخضراوات ٠ مع اعطائهم نقطا مكملة من فيتامين جـ وفيتامين د ابتداء من الاسبوع الثانى ٠

وأخيرا يجب ارشاد الام لزيادة معرفتها الحسنة بصنوف الغذاء الغنية بالعناصر الغذائية الواقية وكيفية استخدامها فى استكمال تغذية الاطفال الرضع وفى وجبات غذاء الاولاد الصغار ٠

جـ ـ الاولاد قبل الدراسة

سوء تغذية الاولاد قبل سن الدراسة شائع فى هذه الدول ٠ ولا توجد للاسف تسهيلات للاشراف على صحة هذه الفئة وتغذيتها وهى قليلة ان وجدت ، ولا بد من انقضاء وقت طويل قبل أن تكفل تسهيلات خاصة لهذه الفئة ٠

وتوصى اللجنة الفرعية :

بأنه حينما تكفل تسهيلات خاصة بالاشراف على صحة وتغذية الحوامل والاطفال، يجب أن تشمل هذه التسهيلات الاولاد حتى سن المدرسة ٠

د ـ أولاد المدارس ٠

فى بعض دول الشرق الاوسط يحدث سوء التغذية لاولاد المدارس ٠ وهذا لا يؤثر فى النمو الطبيعى للاولاد فحسب بل يؤثر أيضا فى نموهم العقلى ، وفى بعض الدول تقدم وجبات غذائية فى المدارس سواء بالمجان أو مقابل أجر زهيد ، وسواء بواسطة الهيئات العامة أم الخاصة كوسيلة ثبتت صلاحيتها فى رفع المستوى الغذائى والصحى للاولاد ٠

وتوصى اللجنة الفرعية بما يلى :

على الحكومات أن تتخذ الخطوات الضرورية لدراسة الحاجة الى برنامج وجبة غذاء مدرسية وامكانيات ادخاله وذلك فى الدول التى لا يوجد بها مثل هذا البرنامج ٠

وانه حيثما يبدأ فى تنفيذ مثل هذا البرنامج يجب ان يوصف ويراقب بمعرفة مفتش الصحة ، كما يجب أن تتألف الوجبات من صنوف غذاء محلية تختار بدقة لقيمتها الغذائية ، ويقوم بفحصها المدرس ٠

ويجب أن تكون الوجبات المجانية أو الزهيدة الثمن فى متناول الجميع ٠

هـ ـ العمال

هناك طوائف ثلاث من العمال تحتاج الى عناية خاصة وهم العمال الصناعيون والعمال الزراعيون والعمال المهاجرون ٠ وبعض هؤلاء

يعيشون فى ظروف تجعل من المستحيل حصولهم على وجبة متوازنة ، مما يؤثر بالتالى على صحتهم وكفاية انتاجهم وجودته · ولئن كانت هذه الحلقة تختص بالمشاكل الريفية فانه من الواجب توجيه الاهتمام الى تهيئة وجبة كافية للعمال الصناعيين · كما أن عددا كبيرا من العمال والمستخدمين هم من العزاب أو الذين بلغوا حدا من الفقر لا يستطيعون معه أن يهيئوا الطعام المناسب لانفسهم ·

وتوصى اللجنة الفرعية :

بأن تهتم الحكومات بمشكلة انشاء (كانتينات) كافية فى المؤسسات الصناعية الكبرى · وان تتخذ الاجراءات عند الاقتضاء لتقديم الوجبات الكافية للعمال الزراعيين والمهاجرين فى الاحوال التى تكون فيها موارد الطعام غير كافية ·

٦ ـ تخزين الاغذية ونقلها من مكان الى آخر

تتعرض الاغذية أثناء تخزينها ونقلها لخسائر جسيمة فيجب جمع التدابير للتقليل من هذه الخسائر الى أدنى حد كوسيلة مباشرة من وسائل المساعدة فى توفير الغذاء للشعوب العربية · وقد أجريت أثناء الحرب الماضية بحوث واسعة فى موضوع تخزين الاغذية ونقلها بما فى ذلك تخزين ونقل الاغذية القابلة للتلف ·

وتود اللجنة الفرعية الفات نظر الحكومات الى التقارير المشار اليها والى ما فيها من اقتراحات خاصة بطرق التخزين اذ قد يكون من بينها مايتفق والظروف السائدة فى الدول العربية بالشرق الاوسط وما يصلح لتطبيقه فيها ·

٧ ـ تبصير الاهلين بما يتعلق بشئون التغذية

ليس لدى سكان الدول العربية سوى معرفة بدائية عن الاطعمة والمبادىء الخاصة بالتغذية · ولهذا فان توصيل هذه المعرفة الى الموظفين الاداريين وموظفى الصحة العمومية والاطباء والممرضين والممرضات والزائرات الصحيات والمدرسين والقادة بالقرى بقصد توصيلها أخيرا الى جمهور الشعب من أهم حاجات الاقليم ، ويجب أن يكون الهدف الاول توصيل هذه المعرفة الى القرويين والفات نظرهم الى المبادىء الاساسية الخاصة بالغذاء النافع ولا سيما للنساء الحوامل والمرضعات · كما يجب أن يكون موضوع التغذية مادة من مواد البرامج فى جميع المدارس ·

وتوصى اللجنة الفرعية :

بأن يعهد بهذا العمل الهام الى مدرسى المدارس والاخصائيين الاجتماعيين وملاحظى الصحة والقادة بالقرية · ويجب أن يكون التعليم بطريقة عملية تتناول ما يأتى :

(ا) اختيار الاغذية المتوازنة من حيث اشتمالها على العناصر المغذية على أن تكون من الاغذية القليلة التكاليف والمتوافرة بالقرية ·

(ب) طرق اعداد الطعام المؤسسة على المبادىء الصحية السليمة

(ج) اعداد الطعام المناسب للرضع والاطفال

وكذلك توصى اللجنة بتنظيم دراسات خاصة لمدد قصيرة لمدرسى المدارس والاخصائيين الاجتماعيين وملاحظى الصحة والقادة يقوم بالتدريس بها أشخاص مدربون تدريبا خاصا بالقرية مثل الممرضات والزائرات الصحيات ومعلمى التدبير المنزلى ممن يكونون قد تلقوا هم أنفسهم التدريب اللازم فى هذا الموضوع ·

ويمكن للاطباء الملمين بمبادىء التغذية المتعلقة بالقرويين القيام بهذا العمل حيثما لا يوجد ممرضون أو معلمون ممن سبق ذكرهم · ويمكن أيضا استخدام بعض أعضاء الهيئات المتطوعة الاهلية كجمعية الهلال الاحمر بعد تلقينهم دراسات خاصة فى هذا الشأن ·

كما توصى اللجنة بتزويد طلبة الطب والممرضات والاخصائيين الاجتماعيين بمعلومات كافية فى موضوع التغذية ·

٨ ـ انشاء هيئات محلية خاصة بالتغذية

لضمان التنسيق فى شئون الطعام والتغذية يجب أن تنشأ فى كل دولة عربية هيئة مركزية خاصة تعنى بهذا الموضوع الهام ·

وتوصى اللجنة بما يأتى :

(ا) أن يخصص بوزارات الصحة طبيب يكون مسئولا عن شئون التغذية ·

(ب) أن تنشأ لجنة أهلية للتغذية فى كل دولة لا توجد بها مثل هذه اللجنة الآن ·

وان يكون طبيب الاغذية بوزارة الصحة هو العضو التنفيذى بهذه اللجنة

وان تشكل اللجنة من اخصائيين وخبراء تابعين للمصالح الفنية المختلفة المعنية بشئون التغذية وبالخدمات الاجتماعية بالمدن والريف ·

وان تكون مهمة كل لجنة تقديم التوصيات للحكومة فيما يتعلق بالسياسة التى يجب أن تتبع فى شئون التغذية وكذلك تنسيق الجهود التى

تقوم بها المصالح المختلفة المعنية بانتاج وتوزيع الاطعمة وتعليم الجمهور ، واقتراح المسائل التى يمكن أن تعمل بشأنها دراسات وبحوث أخرى ٠

٩ ـ الحاجة الى موظفين مدربين فى شئون التغذية

لتنفيذ برنامج كامل فى شئون التغذية فى كل دولة من الدول العربية يلزم أن يكون هناك خبراء واخصائيون فى هذا الموضوع وهذا يقتضى تدريب موظفين محليين وتنظيم دراسات خاصة فى مبادىء التغذية وتطبيقها على الظروف السائدة بالقرية تلقى على ممرضى وممرضات الصحة العامة وفى مدارس المعلمين وعلى خريجى مدارس التدبير المنزلى ، والعلوم والزراعة ، والاخصائيين الاجتماعيين وملاحظى الصحة ٠

توصيات اللجنة :

ان تتخذ الحكومات التدابير اللازمة لتنظيم دراسات من هذا النوع

أن يوكل الى طبيب الاغذية بوزارة الصحة تنظيم وتنسيق هذه الدراسة والاشتراك فيها اذا دعت الحال

ان يستعان ـ أينما كان ذلك ضروريا ـ بالتسهيلات التى تقدمها الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة للمساعدة فى هذه الدراسات التدريبية ٠

ان يستفاد ـ فى حدود معينة ـ من البعثات التى تقدمها الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، بايفاد اخصائى فى التغذية للاستزادة من العلم والخبرة ٠ ويجب أن تقصر مثل هذه البعثة بصفة عامة على الاشخاص الذين يكونون قد عالجوا مشكلات التغذية فى بلادهم عددا من السنين وبذلك يكونون ملمين بمشاكل بلادهم الخاصة بهذا الموضوع ٠

تقرير اللجنة الفرعية

لشئون الضمان الاجتماعى بالريف

الى عهد قريب كانت العائلة ، أو القبيلة ، مسئولة عن مساعدة الافراد أو العائلات التى تفقد مصدر رزقها بسبب المرض ، أو موت العائل ، أو الشيخوخة ، أو العجز ، أو البطالة ، أو الحوادث ... الخ . ولقد جاء فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع حث للعائلة على مساعدة فقرائها ، وحث على دفع الزكاة لمساعدة هذه الفئات .

ولكن هناك اتفاقا تاما على أن هذه المصادر الاهلية ليست كافية لسد احتياجات الافراد والعائلات التى لا تتمتع بالامان الاقتصادى ، ولقد بدأت بعض الدول العربية فى دراسة اشتراك الحكومة فى توفير الضمان الاجتماعى ولكن اهتمام هذه الحكومات كان منصبا على مشاريع التأمين الاجتماعى للعمال المدنيين .

ولما كانت الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية تسكن الريف كان قصر هذه المشاريع على المدن مما يتنافى مع العدالة ولذلك تعتقد اللجنة أنه يجب أن يتناول نظام الضمان الاجتماعى جميع السكان دون النظر الى حرفهم أو أماكن اقامتهم .

نظام الضمان الاجتماعى المثالى لا بد أن يتناول كل الاخطار التى قد تقلل أو تمحى مصادر الايراد للفرد أو العائلة الريفية ، ومع ذلك فيمكن أن يطبق هذا النظام تدريجيا فى فترة الانتقال وذلك بتطبيق النظام على بعض الاخطار فى أول الامر .

ولتحديد أسبقية فئة لاخرى فى انتفاعها بالنظام لا بد من مراعاة النقط الآتية :

١ ـ الفترة التى يمضيها الفرد أو العائلة بدون مورد

فالعائلة ذات الاطفال التى فقدت عائلها ، والشيخ المعمر والعاجز عجزا تاما عن العمل تجب العناية بهم عناية خاصة .

٢ ـ الحالات التى تتطلب الاعانة

لا بد من توفير الخدمات الصحية فى حالات المرض الشديد ، أو الحوادث ، أو رعاية الامهات فى حالات الولادة المعقدة ، وكذا توفير بعض الاعانات النقدية للعمال الزراعيين فى حالة مرضهم .

٣ ـ الاطفال

العائلات ذوات الاطفال التى فقدت موارد رزقها تحتاج الى عناية خاصة ، لا سيما ان المجتمع مهتم بأن تتمكن العائلة من العناية بأطفالها حتى يبلغوا سن العمل .

٤ ـ القدرة الادارية على التأكد من صحة الاحتياج

بالريف حيث لا توجد مكاتب التخديم أو اعادة التدريب المهنى لا يمكن النصح بمنح مساعدات للعاطلين ولكن يمكن أن ينصح بنشر الصناعات الريفية والاخذ بمبدأ المساعدة المحلية .

وترى اللجنة انه يجب أن تكون فوائد الضمان الاجتماعى حقا لكل من ينطبق عليه المشروع ولذلك يجب أن تحدد الفئات ومقدار الفوائد تحديدا واضحا بالقانون وأن يعطى للشخص الحق فى استئناف قرار المكاتب المحلية .

وتحديد ما اذا كان الضمان الاجتماعى سيشمل جميع القرويين أو سيقتصر على المحتاجين منهم يتوقف على مقدار المال المخصص لهذه المشاريع والهيئات الادارية التى ستقوم بالعمل .

واذا كانت الاموال لا تكفى يجب أن يقتصر المشروع على المحتاجين فعلا الى المساعدة وفى هذه الحالة يمكن خصم دخل العائلة المحتاجة كله أو بعضه من قيمة الاعانة الممنوحة لها ، وهناك طرق مختلفة لاجراء تسوية الدخل بالنسبة الى الاعانة الممنوحة .

وترى اللجنة انه لا يصح أن يعطى المسئولون الاداريون الحق فى استبعاد بعض المستحقين أو

تقدير الاعانات لكل حالة تبعا لتقديرهم الشخصى لان ذلك يتنافى مع المبدأ الذى ذكر سابقا وهو أن اعانات الضمان الاجتماعى حق لكل من ينطبق عليه القانون ، وكذلك يسمح لاستخدام المؤثرات الخارجية ، ولذلك تفضل اللجنة أن ينص القانون على النظام الذى يجب اتباعه فى حساب الاعانة وخصم الدخول منها ٠

ومع ذلك فيجب ألا نغفل عن أن أنواعا من الدخول لا يحسن أن تخصم من الفوائد لانها قد تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة فمثلا يمكن أن ينصح بألا تخصم من الفوائد الاعانات التى تعطى للعائلة من أفراد غير مسئولين شرعا عن مساعدتها نظرا الى أنه يصعب التأكد من قيمتها وكذلك حفظا للمبدأ العربى والاسلامى فى تعاون الافراد والمسئولية العائلية ٠

وبتحديد قيمة الفوائد لابد من الاهتمام بالاعتبارات المختلفة فدراسة الحد الادنى لتكاليف المعيشة للعائلات بمختلف عدد أفرادها واجبة ولكنه فى نفس الوقت يجب أن نضع نصب أعيننا المستوى الحالى لمعيشة الطبقة العاملة ٠

مبدأ اللامركزية من المبادىء التى يجب تطبيقها للحصول على الفوائد الحقيقية للضمان الاجتماعى ، فنجاح تطبيق مشاريع الضمان الاجتماعى يتوقف على الادارة المحلية الجيدة لا سيما أن المشاريع يجب أن تكون مطابقة لاحوال معيشة العائلات وان المشاريع ستكون لمساعدة العجزة وكبار السن واليتامى والارامل مما يقتضى أن يكون المكتب قريبا منهم ليسهل الوصول اليه ٠ لذلك كان لزاما علينا أن ينشأ مكتب اقليمى لخدمة عدد قليل من القرى ، ولما كان المحتاج لا يمكنه أن ينتظر الى أن يصدر القرار من الهيئة المركزية وجب أن يتخذ القرار فى المكتب الاقليمى أو المحلى ٠

وتجب العناية باشراك الاهلين والهيئات الاهلية ليس فى ادارة المشروع فقط بل فى توفير الخدمات التكميلية كمشاريع العناية الطبية التى يمكن أن تترك للهيئات الاهلية فاذا اتبعنا هذا يمكننا الاعتماد على الهيئات الاجتماعية الموجودة الآن كالمجالس القروية أو الجمعيات التعاونية أو يمكننا تشجيع قيام هيئات اجتماعية حديثة ٠

هناك عدة طرق لتمويل مشاريع الضمان الاجتماعى بالمناطق الريفية على أنه اذا أخذنا فى اعتبارنا الدخول الضئيلة وعدم استقرار العمل للعمال الزراعيين والاجور القليلة التى تدفع لهم وجدنا انه من الصعوبة تطبيق مشروع التأمين الاجتماعى الاجبارى الذى يعتمد على دفع أقساط دورية ، ووجدنا ان الحل يقتضى أن تمول هذه المشاريع التى شرعتها الدولة والتى تشترك الهيئات المحلية ذات المسئولية المحدودة فى تنفيذها من حصيلة الضرائب العامة للدولة ٠ وفى الحالات التى تكون فيها المسئولية الاساسية فى تنفيذ هذه المشاريع الاجتماعية واقعة على عاتق الهيئات المحلية يجب أن تعطى هذه الهيئات الحق فى جمع المال من منطقة أعمالها سواء من ضرائب محلية أو جمع أقساط تأمينية أو غيرها من المصادر ٠ وفى هذه الحالة يمكن للحكومة المركزية أن تعطيها اعانات لمساعدتها اذا دعت الحال الى ذلك ٠

يمكن استخدام الجمعيات التعاونية لنشر جمعيات التأمين الاجتماعى الاختيارى اذا كان من المتعذر اصدار تشريع للضمان الاجتماعى فى الوقت الحاضر ٠ ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا ان هذه الطريقة لا يمكن أن تحل محل المشاريع العامة ٠

تقرير اللجنة السادسة

الصحة الريفية

اجتمعت اللجنة السادسة للمرافق الطبية والصحية فى الريف ، فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢ ديسمبر برياسة الدكتور عبد الامير علاوى

ثم دعا الرئيس الدكتور محمود عبد العظيم بك خبير اللجنة لالقاء البحث الاساسى وعنوانه « النواحى الصحية فى انهاض الريف »

وبعد تلاوة هذا البحث اقترح الدكتور بوزمان مندوب بريطانيا اعتبار هذا البحث أساسا للمناقشة وقد أيد الرئيس هذا الاقتراح ووافقت عليه اللجنة بالاجماع ·

مناقشة عامة

١ ـ الصحة فى الفرد والمجتمع من أهم شروط التقدم الاجتماعى وليست مكافحة الامراض من المشاكل القومية أو الجنسية فحسب بل هى من واجبات الانسانية جمعاء ، ولضمان نجاح الخطوات المقترحة لتحقيق هذه الاهداف يجب أيضا اصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العلاقات الانسانية حيث تلعب هذه العوامل دورا هاما فى صحة البيئة والصحة العامة وحدوث المرض ·

هذا ويجب أن تبدأ اجراءات الوقاية السليمة والعلاج الناجع لكثير من الامراض من السل الى الامراض الطفيلية على أساس وحدة العائلة كما يجب أن تقاوم الامراض بنفس الغيرة والحماس اللذين تهاجم بهما الوفيات ·

٢ ـ الحاجة الى برنامج صحى :

توصى اللجنة بما يلى :

يجب أن تقوم كل دولة بفحص حالات الصحة العامة ومشاكلها ووضع خطةشاملة لسياسة صحية اجتماعية تحدد المستوى المطلوب الوصول اليه من عام الى عام ، مع تقدير المال اللازم لتنفيذ هذه السياسة ·

وتقرر أيضا انه عند وضع رؤوس مواضيع هذا البرنامج يجب أن تلاحظ حالة السكان المالية ومهنهم وحالة البيئة الصحية الفعلية والمستوى الثقافى والعلمى ، ومن الضرورى فى أى منطقة اعداد الاهلين لاستقبال الاصلاح الصحى المطلوب بمعاونة السلطات التنفيذية وجعلهم يشعرون بفائدة هذه المشروعات · كما يجب تشجيع الملاك وأصحاب العزب على الاقامة بالقرى أطول مدة ممكنة ليكونوا عونا فى تنفيذ هذه المشروعات الصحية · ويجب ألا يقوم بهذه المشروعات الا الموظفون والعمال المدربون تدريبا كافيا على هذه الاعمال · ولذلك توصى اللجنة بانشاء معاهد لتخريج الموظفين لاعمال الصحة العامة ·

ولما كان مستوى التمريض والممرضين والممرضات من الاهمية بمكان لتنفيذ المشروعات الصحية والطبية فان اللجنة توصى الدول العربية ببحث هيئات التمريض والمولدات، وكذلك بانشاء برنامج أهلى للتمريض على أن تقوم باختبار الممرضات هيئة حكومية قبل التصريح لهن بمزاولة المهنة ·

٣ ـ وسائل مقاومة الامراض ذات الاهمية الاجتماعية :

ا ـ أمراض العيون :

يتسبب حوالى ٨٠ ٪ من حالات العمى عن التقرح القرنى نتيجة للمضاعفات الناشئة عن الالتهاب الرمدى الحاد الناشىء عن جرثومة (كوخ ويكس) أو عن جرثومة السيلان · ورغم توطن (التراخوما) فى كثير من البلاد فانهامسئولة عن نسبة قليلة من حالات العمى · ويعزى انتشار هذا المرض الى سبق العدوى بالارماد الحادة ·

أما العوامل الرئيسية المسببة لانتشار الارماد الحادة فهى :

أولا ـ كثرة عدد ناقلى الميكروب ·

ثانيا ـ الحالات الجوية المؤاتية ·

ثالثا ـ الارتفاع الموسمى لعدد الذباب ·

وتوصى اللجنة بتطبيق طرق مقاومة الارماد فى ثلاث نواح :

١ ـ معالجة المرضى وحاملى المرض بالسلفا وغيرها من العقاقير الفعالة ·

٢ ـ مقاومة الذباب باستعمال المبيدات فى مواسم التوالد ·

٣ ـ التعليم الصحى وتشجيع النظافة الشخصية ·

ب ـ الامراض التناسلية

يدخل تحت كلمة الامراض التناسلية التى تنقلها Treponemato الشديد الشبه بـ T. Polledum ففى العراق وسوريا ينتشر مرض البيجل بين الاطفال بدون أى اتصال جنسى ويرجع هذا الانتشار الى الحالة الصحية السيئة هناك ·

ومن الضرورى اعتبار العائلة وحدة فى حالتى الزهرى والسل فاذا اكتشفت حالة مرضية يجب ان يفحص جميع أفراد العائلة المخالطين للمريض · ويعالج المصابون منهم ·

وتوصى اللجنة

١ ـ بأن يكون للتربية الجنسية نصيب من برامج التعليم على أن تجرى التجارب لايجاد خير الاساليب للتربية الجنسية ·

٢ ـ التشخيص والعلاج الكافى

ويشمل ذلك وسائل البحث الدقيق عن الحالات والعناية بها ومتابعتها هذا علاوة على العناية بالمريض فى المستوصف واختيار الاوقات التى تناسبه وتقديم الارشادات التى تفيده · وفى وجود الوحدات المتنقلة ما يساعد على امتداد هذه الخدمات الى المناطق الريفية ·

هذا ويجب أن تتبع الطرق الحديثة للفحص والعلاج والمقاومة · و (البنسيلين) مفيد فى علاج ومكافحة الامراض السرية ·

ويجب ان تعالج الامراض السرية فى الامهات والاطفال ·

وفى كل مناسبة عندما يتيسر ذلك يجب عمل فحص (واسرمان) أو غيره للمترددين على المستشفيات وعيادات رعاية الطفل ·

٣ ـ الغاء ومكافحة أنواع البغاء الاخرى وذلك بدراسة المشاكل الاجتماعية التى تساعد على ذلك ، وحلها ·

٤ ـ اجراء الابحاث وعمل الاحصائيات للحصول على بيانات أولية لانتشار هذه الامراض فى مختلف الانحاء والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تساعد على ذلك ·

جـ ـ الدرن

فى ميدان مكافحة الدرن تلزم مراعاة النقط الستة الاساسية الآتية :

١ ـ البحث عن الحالات

٢ ـ عزل المرضى والعناية الطبية بهم ·

٣ ـ العمل على الحاقهم بالاعمال التى تناسبهم مع الاستمرار فى مراقبتهم صحيا

٤ ـ العناية بعائلات المصابين من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية

٥ ـ الوقاية بطريقة لقاح الـ B.C.G.

٦ ـ التعليم الصحى

وتوصى اللجنة بضرورة :

١ ـ كشف الاشعة الجماعى لانه السلاح الرئيسى للبحث عن الحالات على مجال واسع النطاق

٢ ـ تقدير عدد الاسرة اللازمة لحالات الدرن بضعف عدد الوفيات السنوى لمرضى السل فى أى منطقة وكذلك يجب أن يخصص عدد من هذه الاسرة للاطفال المصابين ·

٣ ـ العناية بالناقهين ، وتدبير الاعمال التى تناسبهم

٤ ـ وضع نظام المساعدة السخية للمحتاجين من عائلات المصابين بالدرن ·

٥ ـ تعميم لقاح الـ B.C.G. كلما تيسر ذلك كوسيلة من وسائل مقاومة المرض ·

د ـ الامراض المتوطنة

نظرا الى سعة انتشار هذه الامراض وما تحدثه من أثر فى الاقتصاد القومى فى أى دولة فان من أعظم الواجبات الملقاة على الحكومات والشعوب مكافحة هذه الامراض والقضاء عليها خصوصا فى المناطق التى تزمع فيها اقامة مشروعات عمرانية ·

وقبل اتخاذ أى خطوة فى المكافحة توصى اللجنة بالقيام بفحص شامل لجمع البيانات والحقائق الضرورية لوضع أى برنامج ناجح لكى يكون العلاج اجماعيا شاملا ·

وتوصى اللجنة كذلك بان تسير الخطوات الوقائية جنبا الى جنب مع معالجة المرضى · وثمة نقطة أخرى لها أهمية كبرى فى العلاج وخصوصا

فى الريف ، ألا وهى أن يكون العلاج فى متناول كل مريض ، وذلك بأن تقوم الوحدات المتنقلة بعلاجه فى قريته أو حتى فى منزله لكيلا يكون للمريض عذر فى التخلف عن الذهاب للعلاج ·

٤ ـ القرية كنقطة ابتداء فى برامج المساعدة الفنية :

لا شك فى أن استخدام العلوم الحديثة فى حل المشاكل الصحية فى أى أمة من الامم ، يتطلب حصر الجهود فى القرية أو فى الريف لان العوامل النفسية والاجتماعية التى تتفاعل فى القرية تجعل الاصلاح الصحى فى الريف مختلفا عنه فى المدينة· وقد قامت مختلف دراسات هذا المؤتمر ببحث وتحليل هذه العوامل فافسحت بذلك المجال أمام من يطلع عليها جميعا ليكون فكرة صائبة عن أهمية القرية والحياة الريفية فى نظام المجتمع كله·

٥ ـ التطعيم :

ان التحصين النوعى من أنجح الوسائل للوقاية من بعض الامراض المعدية كالجدرى والدفتريا ·· وتوصى اللجنة بالآتى :

١ ـ ان البرنامج النموذجى للوقاية الكاملة ضد الجدرى هو التطعيم الاجبارى فى الاشهر الثلاثة الاولى من العمر ، ثم اعادة التطعيم قبل دخول المدرسة ، ثم مرة بعد ذلك كل أربع أو خمس سنوات ·

٢ ـ يجب تطعيم الاطفال ضد الدفتريا باللقاح الواقى عند تمام السنة الاولى من العمر

٣ ـ ان التطعيم ضد الكراز مستحسن عند الحاجة على أن يعطى اللقاح مشتركا مع لقاح الدفتريا

٤ ـ وكذلك التطعيم ضد السعال الديكى يعطى بعض الوقاية ضد المرض ويستحسن اعطاؤه مشتركا مع لقاح الدفتريا أو الكراز ·

٦ ـ الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها فى القرى لرعاية الامومة والطفولة :

لقد تناولت بحث هذا الموضوع لجنة فرعية تشكلت من أجل هذه الغاية ثم عرضت توصياتها على اجتماع مشترك من اللجنة الخامسة والسادسة وعلى ضوء الدراسات المختلفة فى موضوع رعاية الامومة والطفولة رأت اللجنة أن تضع العناصر الاساسية الآتية كأساس لتعميم برامج هذه الخدمات فى الريف ·

أولا ـ الممرضات والمولدات

(ا) المؤهلات الواجب توافرها فيهن :

١ ـ أن تكون الممرضة حاصلة على شهادة تمريض لاثبات تدريبها وتفهمها مبادىء الصحة العامة والتوليد · وتفضل من حصلت منهن على تدريب خاص فى أعمال الزائرات الصحيات ولذلك توصى اللجنة بانشاء معهد لاعداد الممرضات والزائرات الصحيات ·

٢ ـ وفى حالة عدم تيسر وجود ممرضات خريجات من مدارس نظامية يمكن استخدام القابلات المدربات فى القرى الصغيرة ، على أن تكون لديهن خبرة فى التمريض وقواعد الصحة العامة ·

ويجب أن تعاون كل ممرضة قابلة مساعدة أو أكثر حسب اتساع القرية

(ب) واجباتهن أن يقمن بادارة عيادات لفحص الحوامل والامهات قبل الولادة وبعدها ·

وأن يقمن بالعمل فى عيادات خاصة برعاية الاطفال الرضع ومن فى السن التى قبل دخول المدارس ·

وأن يقمن بزيارة البيوت· وأن يشتركن فى الخدمة الصحية المدرسية ، وأن يقمن بالتوليد فى البيوت ومراكز الولادة · وان يتحين الفرص المناسبة بقدر الامكان لتعليم أهل القرية رعاية الامومة وقواعد الصحة العامة · وأن يرغبن كافة الاشخاص الملائمين ـ خصوصا السيدات فى القرية ـ فى الاشتراك فى البرنامج ·

ثانيا ـ مركز رعاية الامومة والطفولة

١ ـ يجب أن يكون بسيطا فى مظهره ، خاليا من الزخرفة والتكلف ، وأن يزود بالادوية البسيطة الفعالة لمعالجة الامراض الطفيفة ، حتى يشجع الاهلين على الاقبال عليه ، وأن يزود بوسائل النقل اللازمة لمواجهة الحالات العاجلة التى تحتاج الى اسعاف سريع

٢ ـ ايجاد عدد من الاسرة فى المركز للحالات الطارئة ، مثلا : سريران للوالدات ، وأربعة أسرة صغيرة للاطفال

٣ ـ أن يتبع المركز أقرب مستشفى اقليمى لكى يكون فى مقدور الاطباء أن يزوروا المراكز لعلاج الحالات العسرة ، كما يمكن أن يستفيد المرضى من الحوامل والاطفال من خدمات المستشفى ·

ثالثا ـ فى مقدور المعلم أن يقوم بدور فعال فى الخدمات الصحية فى المدارس

وهذا يمكن الوصول اليه عن طريق تعليم قواعد الصحة الاساسية ، كما يمكن أن يتخذ من المدرس نفسه مثل يقتدى به بين سكان القرية ·

رابعا ـ الادارة

لتحقيق هذا البرنامج توصى اللجنة بانشاء قسم لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى كل ادارات الصحة العامة فى بلاد الشرق العربى ·

على ان يشرف على هذا القسم خبراء من ذوى المؤهلات العالية متخصصون فى رعاية الامومة وصحة الاطفال · وعلى أن يوضع نشاط هذه الادارات على أساس التشريع السليم الذى يؤدى الى الاهتمام بمصالح الام والطفل ·

ويجب أن يجهز الموظفون الذين يختارون للعمل بادارات رعاية الامومة والطفولة أو بمراكزها بالريف بتدريب واف فى رعاية الاطفال من الناحيتين الوقائية والعلاجية ·

وكذلك يجب أن يزود هؤلاء جميعا بالمعلومات الكافية عن مبادىء الصحة العامة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالمناطق التى يخدمونها ·

خامسا ـ التعاون مع الهيئات الاخرى

ومن الضرورى تحقيق التعاون الوثيق بين كافة الدوائر الحكومية التى تعمل فى هذا المضمار وكثيرا ما تقوم هيئات وجمعيات غير حكومية بدور هام فى كثير من الدول العربية · ولذلك يجب أن يكون التعاون بين هذه الهيئات وبين هذه المصالح الحكومية وثيقا نظرا الى ضرورة التنسيق بين أعمالها، وتجب معاونتها ماديا كلما أمكن · كما توصى اللجنة بالاشراف الحكومى على هذه الهيئات ·

٧ ـ ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها فى القرى لتحسين التغذية ؟

أحيل هذا الموضوع على لجنة فرعية وناقشته اللجنة بالاشتراك مع اللجنة الخامسة الخاصة بالرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى ووافقت على التوصيات الآتية التى قدمتها اللجنة الفرعية :

١ ـ توصى اللجنة الحكومات بدراسة أنواع المأكولات وطرق تحضير المواد الغذائية وعادات الاكل المنتشرة بين الفلاحين لكى ترشدهم الى الصالح منها ، فتشجع تعاطيه على نطاق واسع ·

٢ ـ توصى اللجنة بأن تبذل الجهود لرفع قيمة وكمية المواد الغذائية الحيوانية التى لها قيمة حيوية ، وزيادة كمية البقول المحتوية على بعض المواد الزلالية : كالعدس ، والسمسم ، وكذلك الخضراوات ذات الاوراق الخضراء ·

٣ ـ توصى اللجنة بأن تجرى أبحاث خاصة عن حالة التغذية فى الدول المختلفة التابعة لهذه المنطقة وذلك باجراء احصائيات خاصة بالغذاء والتغذية ولما كان هذا العمل قد يستغرق بعض الوقت بالنسبة الى بلاد الشرق الاوسط فالى أن يتم ذلك تتخذ الاجراءات نحو جمع معلومات نوعية غير عددية : عن التغذية ، وعن عادات الاكل ، ومقادير استهلاك الطعام، كما تمكن فى هذه البلاد الاستعانة بجهود الاطباء لاكتشاف أمراض نقص التغذية بين الاطفال وكذلك يجب عمل كشوف لبيان الطول والوزن للتلاميذ فى المدارس وللعمال فى المصانع ولرجال الخدمة العسكرية

٤ ـ توصى اللجنة فى البلاد التى بدأ فيها تحليل الاطعمة بأن يشمل هذا التحليل الاطعمة الاساسية والاطعمة الاضافية وخصوصا الاطعمة المحلية ·

أما فى البلاد التى لم يشرع فيها بعد فى هذا العمل فيجب تنفيذ المشروع باتخاذ الخطوات نحو تحليل الاطعمة المحلية فورا ويجب عندئذ أن يكون التحليل حسب توصيات منظمة الاغذية والزراعة ·

٥ ـ توصى اللجنة بأن تقوم الحكومات بتهيئة خدمات لتعليم القرويات قواعد الصحة والتغذية مع ملاحظة الاطعمة الميسورة محليا ·

٦ ـ توصى اللجنة بانه يجب ان يستمر ارضاع الاطفال حتى نهاية السنة الاولى ويجب أن يعطى الطفل طعاما اضافيا من البقول والخضراوات ذات الاوراق الخضراء والفاكهة ابتداء من الشهر الخامس ، وغذاء اضافيا من فيتامين (جـ) و (د) ابتداء من الاسبوع الاول أو الثانى للولادة ، كما يجب تزويد الامهات بالمعلومات الكافية عن أنواع الاغذية المفيدة المختلفة للاستعاضة بها عند الفطام لكى يكون غذاء الطفل كاملا · وفى حالة استخدام طعام صناعى للرضيع يفضل استعمال لبن البقر فالجاموس فالماعز بعد غليه وتخفيفه بالماء ·

٧ ـ حيث توجد التسهيلات للحوامل يجب أن تستغل هذه التسهيلات لكى تستمر العناية بالاطفال الى سن ابتداء الدراسة

٨ ـ يجب توزيع وجبة مجانية و بثمن زهيد لتحسين التغذية بين الاطفال فى المدارس ويجب أن تتألف الوجبات من أطعمة محلية تراعى فيها القيمة الغذائية وان يكون التوزيع تحت اشراف المعاونين الصحيين والمعلمين ·

٩ ـ تنبغى دراسة موضوع انشاء (كنتينات) فى المنشآت الصناعية وأن تكون أسعار الاطعمة فى حدود قدرة العمال وكذلك يجب اعداد العدة لتقديم التغذية للعمال الزراعيين وعمال التراحيل ·

١٠ ـ توجه اللجنة نظر الحكومات الى أهمية طرق تخزين ونقل الاطعمة لتجنب الخسارة والتلف

١١ ـ توصى اللجنة بأن يعهد الى المدرسين والمعاونين الصحيين والمرشدين الاجتماعيين وزعماء القرية بارشاد الاهلين الى المسائل الآتية :

ا ـ اختيار وجبات غذائية رخيصة بها كل عناصر التغذية

ب ـ طرق اعداد الطعام وفق الاصـــول الصحية

جـ ـ اعداد أطعمة للاطفال والرضع حسب الاصول الصحية

هذا ويجب أن يعد برنامج تقوم بتنفيـــذه الممرضات ومعلمات التدبير المنزلى للاستعانة بكل الاشخاص الذين يعملون فى البرامج الاجتماعيـة فى القرية حتى يمكن اختيـــار أحسن الوسائل لتحسين التغذية هذا ويمكن أن يشرف على هذه البرامج أطباء مدربون ان وجدوا كما يجوز ان يعهد به الى بعض الهيئات المتطوعة كالهلال الاحمر بعد اعطائها معلومات كافية عن هـــذا الموضوع · كما توصى اللجنة باعطاء برنامج كامل عن التغـــذية لتلاميذ الكليات

١٢ ـ تكوين هيئة محلية للتغذية · وتوصى اللجنة :

أولا ـ بتخصيص طبيب فى كل وزارة صحة للاضطلاع بأعباء التغذية

ثانيا ـ تعيين لجنة قومية للطعام والتغـذية مؤلفة من اخصائيين يمثلون مختلف الهيئات الفنية المهتمة بالتغـــذية ، ويكون الطبيب المذكور مكلفا بملاحظة تنفيـــذ قراراتها ، وتكون هذه اللجنة استشارية للحكومة لتقرير سياسة التغذية وربط مختلف الجهود المتعلقة بانتاج وتوزيع الاطعمة مع تعليم الشعب ووضع الخطط للابحاث المقصـــود القيام بها فى المستقبل

١٣ ـ ينبغى للحكومات أن تتخذ الخطوات اللازمة نحو تهيئة اخصائيين فى التغذية · وعلى الموظف المسئول عن التغذية بوزارة الصحـــة أن يقوم بوضع هذا البرنامج التدريبى والاشتراك فيه عند اللزوم ·

وتجوز الاســـتفادة من الهيئات المختصة بمؤسسات الامم المتحدة للحصول على المساعدة فى تحضير هذا البرنامج مع ملاحظة تحـديد بعثات هذه الهيئات للاشخاص الذين اكتسبوا خبرة محلية عن مشاكل التغذية فى بلادهم ·

٨ ـ ما هى المطـــالب الصحية العمليـــة للقرية ؟ وما هى الآثار الاجتماعية التى تتبع تحقيق هذه المستلزمات ؟

رأت اللجنة ان تكون لجنة فرعيـة لتعـــد البيانات والتوصيات التى تراها ملائمة للاجابة عن السؤالين (٥) ، (٦) وقد رأت أن تدمجهمـا فى سؤال واحد كما هو مبين ·

وبعد المناقشة تقرر تحديد مواضيع البحث فى المسائل الآتية :

١ ـ توفير ماء الشرب النقى الكافى
٢ ـ التصرف الصحى فى الفضلات البشرية والقمامة
٣ ـ الرقابة الصحية على الاغذية
٤ ـ مقاومة الحشرات والقوارض والقـــواقع وسواها من ناقلات الامراض
٥ ـ مكافحة الامراض المعدية
٦ ـ تهيئة البيئة الصالحة للاطفال
٧ ـ العناية الطبية بالمرضى
٨ ـ المسكن الصحى وتخطيط القرية
٩ ـ التعليم الصحى
١٠ ـ النتائج الاجتماعية المتوقعة بعد الاصلاح

وقد اتفقت اللجنة على التوصيات الآتية :

أولا ـ تزويد المناطق الريفية بالمياه النقية ·

توصى اللجنة بما يلى :

ا ـ يجب تكوين هيئة فنية علمية لبحـوث المياه وللحصول على المعلومات الخاصـة بحـل مشاكلها ، وان تتركز هذه البحـــوث فى ادارة حكومية خاصة تكون مهمتها أيضا تعرف مصادر المياه الصالحة للشرب ·

ب ـ تخول لهذه الهيئة سلطـة اصـــدار اللوائح الخاصة بتحديد أماكن موارد المياه واقامة المبانى اللازمة لها وطرق حمايتها ومراعاة تنفيـذ أحكام هذه التعليمات

جـ ـ وترى اللجنة أن الاسس اللازم توافرها لمياه الشرب النقية بالمناطق الريفية هى :

١ ـ سهولة الحصول عليها
٢ ـ كفاية المياه
٣ ـ أن تكون خالية من التلوث
٤ ـ قلة التكاليف

ثانيا ـ التصرف فى الفضلات والقمامة

توصى اللجنة الفرعية بالآتى :

ا ـ ان يكون التصرف فى الفضلات بطريقة لا تسمح بتلوث أغذية الانسان أو بتـوالد الذباب والحشرات الاخرى أو تكاثرها أو بتلوث ميـــاه الشرب ·

ب ـ يجب اختيار الطريقة التى تتفق مـــع العادات المحلية والمسكن الريفى والموارد المالية ·

ثالثا ـ الرقابة الصحية على الاغذية

توصى اللجنة با لآتى :

١ ـ انشـــاء نظام للتفتيش الصحى عـلى الاطعمة ووضع الاشتراطات الصحية ، ووجـوب الترخيص لمحلات بيع الطعام ، والفحص الدورى المنظم طبيا وبكتريولوجيا على عمال تداول الاطعمة

ب ـ انشاء مذابح رسمية للحوم تحت اشراف صحى

ج ـ نشر الثقافة الصحية الخاصة بحماية الاغذية

رابعا ـ مقاومة الحشرات والقوارض والقواقع وغيرها من ناقلات الامراض

توصى اللجنة بالآتى :

١ ـ عمل برنامج لمكافحة الحشرات يشـمل ازالة أماكن توالدها وذلك بتعميم النظافة وايجاد الوسائل الصحيـة لتصريف الفضـلات وكذلك بالاستعمال الدورى الدائم لمبيـدات الحشرات المختلفة ٠

ب ـ يجب أن يشمل هذا البرنامج طريقـة للحصول على مبيدات الحشرات بسهولة وتوزيعها باقل التكاليف

ج ـ فى البلاد التى تنتشر فيها البلهارسيا يجب تعميم برنامج مكافحة القـواقع باسـتعمال سلفات النحاس ، مع تعميم علاج المرضى ٠

خامسا ـ مكافحة الامراض المعدية

توصى اللجنة بالآتى :

١ ـ نشر الثقافة الصحية عن طبيعة الامراض المعدية وطرق الوقاية منها ٠ ويجب أن يشمل هذا المجتمع بصفة عامة والمدارس ، ومعـاهد تخريج المعلمين بصفة خاصة

ب ـ كلما كان ممكنا يجب تطعيم الاهلين بالامصال واللقاحات ضد الامراض المعدية ، ومثل ذلك الجدرى والسعال الديكى والدفتريا فى الاطفال

ج ـ وجود زائرة صحية من الاهمية بمكان فى المناطق الريفية لاكتشاف الامـراض المعـدية ولارشاد الاهلين الى وسائل الوقاية ٠

سادسا ـ المسكن الصحى وهندسة تخطيط القرية ٠

توصى اللجنة :

١ ـ لمستقبل التنظيم يجب تكوين هيئة أو منظمة دائمة لدراسة الوضع الحالى للقرى وبيوتها يكون غرضـها تحسين الوسـائل الصحيـة المختلفة فى القرى الحالية اذا أمكن أو انشاء قرى جديدة فى المناطق الريفية مع تقرير المرافق المختلفة التى يلزم انشاؤها فى كل حالة ٠

٢ ـ كسياسـة عامة يجب منـح سكان القرى أرضا لبناء بيوت جديدة عليهـا حسب الرسوم والتصميمات التى تعتمدها الهيئةالدائمة وحسب نظام يراعى فيه تقدم القرية ومرافقهـا المختلفة ٠

٣ ـ فى حالة عدم امكان بناء القرية كلها من جديد يجب شق طرق جديدة داخل جزء من القرية يراعى من ورائها تحسين البيوت الحالية عـلى أن يعوض الاهلون الذين هدمت بيوتهم بأرض جديدة بجوار القرية يبنون بيوتهم عليها ، وفى هذه الحالة تجب اعانة هؤلاء الذين هدمت منازلهـم بالمعونة المالية أو السلفيات ٠

٤ ـ يجب الاهتمام بتدبير الوسائل الصحية المختلفة فى بقية بيوت القرية الباقية فيها

سابعا ـ النقط الضرورية العملية الواجبة مراعاتها فى التخطيط الصحى للقرية ومرافقها

توصى اللجنة بالآتى :

١ ـ استعمال مواد البناء المحلية فذلك يعتبر ميزة اقتصادية اذ يوفر جزءا من التكاليف ٠

٢ ـ الاستفادة من المياه الجوفية بقدرالامكان فهى تمتاز بنقاوتها ووفرة كمياتها ورخص تكاليفها

٣ ـ عمل التصميم على أساس صحى بحيث يراعى أن تكون الشوارع متسعة والمنازل غيرمرتفعة الواجهات وأن تكون مساحة المنزل كافية وأن يكون للمنزل فناءان ٠ وأن تغرس الاشجار فى الطرقات وأفنية المنازل ، ويستحسن الاكثار من شـجيرات العنب والاشجار الخشبية ٠

٤ ـ أن لا تبنى حجرات علوية على الشوارع لضمان تخلل الشمس والهواء ٠

٥ ـ عمل مجموعات من حنفيات الميـاه فى أماكن مناسبة فى القرية مع ملاحظـة تصريف الفائض وتلافى وجود البرك ٠

٦ ـ تزويد المنزل بمكان صحى لحفظ مياه الشرب ٠

ثامنا ـ نشر الثقافة والتعليم الصحى

توصى اللجنة بما يلى :

١ ـ يجب وضع برنامج صحى شـامل عام لنشر الثقافة الصحية فى مختلف النواحى الريفية ٠

٢ ـ وهـذا البرنامج يجب أن يتناسب مع ظروف المنطقة ومطالب البيئة المحيطة ٠

٣ ـ اذا دعا الامر الى اصدارقوانين أوتشاريع خاصة يجب أن تسبق اصدار هذه القوانين ثقافة صحية شاملة خاصة بموضوع هذا التشريع ٠

٤ ـ الثقافة الصحية يجب أن تكون ضمن المواد الاصـــلية التى تدرس فى مقررات المدارس الاولية والابتدائية علميا وعمليا ومعاهد تخريـــج المعلمين ٠

٩ ـ طرق تأمين الخدمة الطبية بما يكفل الاصلاح الاجتماعى الملائم لحياة القرية :

توصى اللجنة بالآتى :

١ ـ يجب تدبير الخدمات الطبية لكل من يحتاج اليها وفى أى مكان ولذلك يجب توزيـــع المستشفيات والعيادات والمراكزالعلاجية الاجتماعية بحيث تكون الخدمات الطبية فى متناول الجميـــع وسهلة وميسورة ٠

٢ ـ يجب تشجيع القائمين بالخدماتالطبية على الاقامة بالقرى وذلك بتدبير المسكن الصـــالح والمرتبات الكافية وتفضيل الاطباء الذين خدموا فى المناطق الريفية عند الترقية وفرض الخدمة بالريف لمدة معينة على كل طبيب ٠

٣ ـ أما الخدمات الطبية فى الجهات المنعزلة فيمكن أن يقوم بها معاونون صـــحيون وزائرات صـــحيات ذوو خبرة يعملون تحت اشراف طبيب الوحدة الاساسية القريبة ، وتمكن خدمة هـــذه الجهات المنعزلة بوحدات متنقلة مزودة بما يلزمها من أدوية وأدوات ٠

٤ ـ وان تمويـــل المشروع يجب أن يكون مصدره الموارد المحلية من القادرين كالمتبع فى نظم الضرائب مع اعانة من الميزانية العامة للدولة علاوة على ما قد يجمع من الاعانات والتبرعات ٠

١٠ ـ ما هى الوسائل الصحية والعلاجيـة الممكن انشاؤها عمليا بين العرب الرحل ؟ :

توصى اللجنة :

١ ـ بانشاء مستشفيات مركزية ومكاتب صحية فى مراكز ثابتة بنواح مختلفة تكون أقرب ما تكون الى أماكن تجمعـــات العشائر تقـــوم بالاحصاءات الحيوية والطب العلاجى والوقائى ٠

٢ ـ انشاء وحدات علاجية متنقلة بالسيارات للعلاج ولاعمال التطعيم والصحة العـــامة بالمرور الدورى على تجمعات العرب الرحل البعيـــدة عن مراكز العلاج ٠

٣ ـ تعيين مولدات للولادة ومنـــدوبين صحيين يجيدون القراءة والكتابة من بين هـــؤلاء العرب للارشاد الصـــحى والتبليغ عن الامراض المعدية وعمل التطعيم الابتدائى ضـــد الجدرى واثبات البيانات الصحية ٠

٤ ـ انشاء موارد مياه صحية ثابتة صـــالحة للشرب والنظافة ٠ وتمهيد طرق مواصلات متعددة وسهلة لتقريب مسافات الوصول الى المرافق العامة كالمستشفيات وغيرها ٠

٥ ـ انشاء مدارس لتعليم أبناء هؤلاء الرحل وتثقيفهم لادراك فوائد التعليمات الصحية ورفـــع المستوى الثقافى ٠

الرئيس : **الدكتور عبد الامير علاوى** (العراق)

المقرر : **الدكتور محمود عبد العظيم بك** (مصر)

ملحق رقم ١
لتقرير اللجنة السادسة
الخاصة بالصحة الريفية

تقرير اللجنة الفرعيـــة

لرعاية الأمومة والطفولة

مقـــدمة

كان من مهمة لجنة الصحة الريفية أن تضع ردا عمليا على السؤال التـــالى : ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لتحسين صـــحة الام والطفـــل فى القرى ؟ وعندما أعدت اللجنـــة الفرعية هذا الرد سلمت بتحديد معنى الصـــحة كمبدأ تسترشد به فى مهمتها ، وهو المبدأ الذى تضمنه دستور منظمة الصحة العالمية الذى وقعته كافة الدول العربية الواقعـــة فى منطقـــة الشرق الاوسط والقائل : « ان الصحة هى ليست مجرد انتفاء المرض والعلة وانما هى الهناء المكتمـــل من الوجهات الجسمية والعقلية والاجتماعية »

لقد أيقنت اللجنة الفرعية ان مهمتها ستكون مهمة هائلة من حيث العمل على رفع المستوى الراهن للامومة وصحة الطفولة فى كثير من القرى الواقعة فى بلاد مختلفة فى الشرق الاوسط الى مستوى هذا التعريف ٠

من الاهمية بمكان فى انجاز هذه المهمة فى أقصر مدة أن يتحقق المشتغلون بشئون الصحـــة والانعاش الاجتماعى ، بل وأكبر عـــدد ممكن من مواطنى الدول العربية وأن يتعلموا كيف يتحققون من الوقائع الآتية :

١ ــ أن سكان القـــرى فى الدول العربيـــة يتالف أكثر من ٥٠ ٪ منهم من النساء والاطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمسة عشر عاما ٠

وهؤلاء يكونون فى مجموعهم نقطة الضعف فى المجتمع الريفى من حيث سير نموهم الجسمى والعقلى وتطورهم الى جانب اعتمادهم فى أثناء هذه المرحلة على رعاية الآخرين ٠

٢ ــ ان مستقبل الامة يتوقف على مستقبل الاطفـــال وما ســـيفعلونه ٠ ولما كان ٧٠ ٪ من مجموع سكان الدول العربية يعيشون فى القرى فان مستقبل هذه الدول يتوقف كثيرا على النهوض بالمستوى الصحى للاطفال الذين يقطنـــون القرى الآن ٠

٣ ــ ان كل مساهمة فى رفع المســـتوى الصحى للامومة هى مساهمة فى رفـــع مســـتوى الصحة العالمية وبالتالى السلم العالمى

٤ ــ ان النشاط فى سبيل النهوض بالامومة وصحة الطفولة باتصاله الوثيق برفاهيـــة الاسرة والمجتمع يمكن أن يحطم حلقة الصحة الســـيئة المتسببة عن الفقر ٠

من العوامل الصحيـــة والاقتصـــادية والاجتماعية ما يؤثر بعضها فى بعض بطريقة دائرية وأحيانا تكون هذه الدوائر فاسدة، فالفقر يؤدى الى الصحة السيئة والصحة السيئة تؤدى الى الفقر ٠

وهذه النظرية تنطبق بصفة خاصة على ناحية الامومة وصحة الطفولة فيما يتعلق بنقطة الضعف من السكان وهم الاطفال ٠

ومن جانب آخر ، قد تكون الناحية الصحية أحيانا أكثر القوى ملاءمة لتحطيم هذه الدائرة ، وذلك لان توافر الكفاية فى رعاية الامومة والطفولة يؤدى الى رفاهيـــة الاسرة التى تؤدى بدورها الى رفاهية المجتمع ٠

وفى وسع رعاية الامومة وصحة الطفولة عن طريق كسب ثقة الامهات أن تقوم بدور القـــوات الامامية لجيش الصحة العامة وأن تسير جنبا الى جنب مع الانعاش الاجتماعى والتعليم ٠

وقد أثبتت هذه الاستراتيجية أينما نجاح فى ظروف مماثلة لظروف البلاد العربية

* * *

ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لتحسين صحة الام والطفل فى القرى ؟ :

قررت اللجنة الفرعية أن تبحث هذا الموضوع من ناحيتين مختلفتين :

(ا) ما هى الخطوات العمليـــة التى يمـــكن اتخاذها على أساس المستوى المحلى للقرية نفسها ؟

(ب) ماهى الخطوات الضرورية التى تتخذ على أساس المستوى القومى لتحقيق برنامج القرية ؟

(١) الخطوات التى تتخذ على أساس المستوى المحلى :

ترى اللجنة أنه ليس من الملائم أن تقترح برنامجا يتخذ صفة رسمية لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى قرى الدول العربية ·

وقد بحثت اللجنة المبادىء العامة التالية ووافقت على أن تسترشد بها فى وضع برنامج لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى القرى :

١ ـ من الضرورى أن يبدأ بدراسة الظروف والامراض المحلية، فحيث تتفشى الملاريا مثلا فى قرية ما لا يمكن أن تكون رعاية الامومة وصحة الطفولة فعالة منتجة قبل السيطرة على هذا المرض واذا كان أكثر من ٩٠ ٪ من الاطفال يشكون مرض الديدان فانه من الواجب أن يتجه الاهتمام أولا الى انقاذهم·

٢ ـ من الضرورى النظر بعين الاعتبار الى الاقتصاديات والمطالب والكفايات المحلية

٣ ـ ينبغى أن يتأصل البرنامج فى أذهان كافة سكان القرى وأن يعتبروه شأنا من شئونهم الخاصة ·

٤ ـ يجب أن يتم التطور تدريجيا وأن يراعى فيه اتخاذ الاجراءات الملائمة بحيث لا يكون هناك اندفاع فى العمل أو التعجل فيه بل ايضاح دائب لا يكل وتشجيع على طول الخط يقترن بالعمل

٥ ـ ينبغى أن تسير الوقاية والعلاج جنبا الى جنب ·

ان الام التى تنجح فى معالجة طفلها هى أكثر الامهات استعدادا لاتباع الارشاد فيما يتعلق بالوقاية الصحية ·

٦ ـ الاقتصار على رعاية الاطفال فقط عديم الفائدة نسبيا وغير اقتصادى بدون النظر بعين الاعتبار الى كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الملابسة كذلك، وذلك لان رعاية الطفل دون العناية بسائر العناصر الاخرى المحيطة بأسرته هى فى ذاتها عدم ادراك للاهمية التى للبيئة الصحية التى يعيش فيها الطفل ، والواقع أنه ليس ثمة مخلوق أشد تأثرا بالبيئة المحيطة به من الطفل ·

٧ ـ لابد لكل متعلم من أى نوع ، وخاصة المشتغلين بالشئون الصحية ، من تشجيع الناس على مراجعة عوائدهم والاحتفاظ بالنافع أو غير الضار منها والتخلى عن العوائد المؤذية لحياة الاسرة والطفولة ·

٨ ـ قد يحدث أحيانا عدم امكان الحصول على موظفين مدربين يمكن الاعتماد عليهم فى القيام بهذا العمل ، فيجب ـ والحالة هذه ـ العمل على اكتشاف هؤلاء من بين الموظفين ذوى الذكاء والكفاية للانتفاع بمواهبهم ، وفى الامكان خلق مثل هؤلاء الموظفين تدريجيا عن طريق الاستكشاف والاختبار والتعليم ·

٩ ـ ينبغى توفر الاشراف فى كل الاوقات واستمراره ·

١٠ ـ التعليم ذو أهمية أساسية ، ولذلك فان نفقات الابنية والمهمات اللازمة لهذا الغرض يجب أن يراعى فيها الاقتصاد ما أمكن، بحيث يمكن توفير المال لانفاقه على الاشخاص الذين سيقومون بمهمة التعليم ·

١١ ـ ان تحسين التغذية أمر ضرورى على الدوام ·

على أن تراعى فى تحقيق هذا التحسين الافادة بقدر الامكان مما هو فى متناول السكان باقل كلفة وأيسر جهد من حيث الاعداد والنفقات مع تحاشى تأثير ذلك فى عادات السكان ·

١٢ ـ هذا العمل فى ذاته هو أبدا غير مستقر فهو فى توسع وتحسن كلما أمكن البحث والاهتداء الى الحقيقة ·

١٣ ـ عند تقرير الاشياء التى تستحق الاولوية يجب أن نذكر أن التدابير الوقائية أشد العوامل تأثيرا فى السن المبكرة · على أن يشمل البرنامج بأسرع ما يمكن رعاية الامومة وصحة الطفل من قبل ولادته الى سن المراهقة ·

١٤ ـ وأن التعاون بين الهيئات المشتغلة بالشئون الاجتماعية والتعليمية والزراعية وما اليها أمر ضرورى ·

وتوصى اللجنة الفرعية بأن العناصر الاساسية التالية ينبغى أن يشملها أى برنامج يتعلق برعاية الامومة وصحة الطفولة فى القرية :

١ ـ اعداد الموظفات اللازمات للتمريض والولادة ·

٢ ـ انشاء مركز لرعاية الامومة والطفولة

٣ ـ تخصيص بعض الاسرة فى المراكز للاحوال الطارئة (كالولادة ورعاية الطفولة) ·

٤ ـ الحاق المركز بمستشفى اقليمى

٥ ـ يتعاون فى هذا المجال المدرس والمفتش الصحى ـ ان كان هذا موجودا ـ وكافة الاشخاص الآخرين تعاون الفريق الواحد ٠

١ ـ اعداد الموظفات اللازمات للتمريض والولادة

المؤهلات التى يجب توافرها فيهن :

(ا) أن تكون الممرضة حاصلة على شهادة تمريض لاثبات تدريبها على ممارسة الصحة العامة

(ب) فى حالة عدم وجود شهادات من هذا النوع، يجب أن تكون القابلة ذات خبرة بالتمريض وقواعد الصحة العامة ٠

(ج) وفى البلاد التى لا توجد بها قابلات غير حاصلات على مؤهلات فمن المهم تدريب القابلات الموجودات بها ٠

ويجب أن تعاون كل ممرضة قابلة مساعدة أو أكثر حسب اتساع القرية ٠

واجبات الممرضات والقابلات :

ا ـ أن يقمن بادارة عيادات خاصة بالعناية بصحة الاطفال قبل الولادة وبعدها ٠ وبذا يتمكن من انقاذ حياة عدد من الاطفال والامهات أكثر مما يمكن انقاذه عن طريق محاولة رعاية الامهات فى أثناء الولادة فقط ٠

ب ـ أن يقمن بالعمل فى عيادات خاصة برعاية الاطفال من سن الرضاعة الى ما قبل السن الملائمة لدخول المدارس ، حيث تعطى للاطفال العناية الوقائية والعلاجية ٠

ج ـ أن يقمن بزيارة البيوت ـ ومع تقدير أهمية الزيارات المنزلية فان اللجنة الفرعية توصى بضرورة تشجيع الامهات على ارتياد العيادات بأنفسهن ٠

د ـ أن يشتركن فى الخدمة الصحية المدرسية ، وأن يقمن بالعناية بالحالات العاجلة فى المراكز والتوليد فى البيوت ومراكز الولادة عند الضرورة٠ وأن يتحين الفرص المناسبة بقدر الامكان لتعليم أهل القرية رعاية الامومة وقواعد الصحة العامة ٠ وهنا يجب أن يكون التعليم الصحى مبسطا ، وأن يراعى فيه أن التعليم المباشر للفرد أشد أثرا من تعليم الجماعات وأفضل من التعليم الآلى

هـ ـ وأن يرغبن كافة الاشخاص الملائمين فى القرية للاشتراك فى البرنامج ٠

وفى الامكان أن يؤدى التدريب المبسط والاشراف الفعلى على القابلات غير المدربات الى توافر العناية بالولادة، وذلك بتعليم القابلات كيفية غسل أيديهن قبل ممارسة عملهن وكيف يقمن بعملية الولادة ٠

٢ ـ انشاء مركز لرعاية الامومة والطفولة

يجب أن يكون بسيطا فى مظهره وتنظيفا ، خاليا من الزخرفة والتكلف ، وما يقال فى هذا ينطبق أيضا على الادوات والمهمات المزود بها المركز ، فالادوية لا تتعدى تلك التى تؤدى الى علاج فعال للامراض الطفيفة ، والعلاج الفعال يزيد رغبة الاهلين فى الاقبال على المركز ٠

وفى القرى المتسعة يكون من المفيد تنظيم جلسات لهذا الغرض فى الجهات المتطرفة من القرية ٠

٣ ـ تخصيص بعض الاسرة فى المركز للحالات الطارئة

يمكن أن يؤدى الى انقاذ أرواح ٠ مثلا : يخصص سريران للامهات ، وأربع أسرة للاطفال ٠

٤ ـ الحاق المركز بمستشفى اقليمى

ينبغى ألا يقصر عمل المستشفى على اعتبار أنه عنصر علاجى للاحوال التى لا يستطيع مركز رعاية الامومة وصحة الطفولة معالجتها ، بل يتعين على موظفى المستشفى من أطباء وممرضات أن يشتركوا أيضا بقدر الامكان فى العمل الوقائى خارج نطاق المستشفى ٠ ففى مقدور الاطباء أن يزوروا المراكز لعلاج الحالات العسرة ، وفى وسع الممرضات أن يشرفن عليها ٠

ويلاحظ أن الامهات اللاتى تعرفن على موظفى المستشفى أثناء الزيارات الوقائية يكن متحمسات للذهاب الى المستشفى أو ارسال أطفالهن اليها للعلاج ٠

وكثيرا مايكون عدد المترددين على المستشفيات من مرضى النساء والاطفال ليس متناسبا مع عددهم فى مجموع السكان ومع أهمية رعاية الام والطفل

٥ ـ فى مقدور المعلم أن يشترك ايجابيا فى أبسط الخدمات الصحية للمدارس ٠ وهذا يمكن الوصول اليه عن طريق تعليم قواعد الصحة الاساسية ٠ ولا أقل هنا من أن يتخذ من نفسه مثلا لذلك أمام سكان القرية ٠ وقد أثبتت التغذية فى المدارس أنها ذات أهمية بالغة على شرط أن تستخدم فى الوقت نفسه كفرصة ثمينة لتعليم التلاميذ وأسرهم أهمية التغذية والعادات السليمة المتبعة فى تناول الطعام ٠

وحيثما يوجد مفتش للصحة فانه تمكن الاستفادة به فى التعليم الصحى وفى النهوض بالعادات الصحية ٠

ويجب أن يساعد رئيس القرية وكل ذى سلطة فيها على جعل البرنامج عالقا بأذهان كافة السكان ٠

ولا تستطيع الوحدات المتنقلة أن تقوم بدور كبير فى الناحية الوقائية فى هذ العمل وكذلك من ناحية التعليم، وذلك لان اتصالاتها المباشرة قصيرة فضلا عن أن ترددها على القرية قليل وفى فترات متباعدة ·

(ب) الخطوات التى يجب اتخـــاذها فى مستوى قومى لتحقيق برنامج القرية ؟

الادارة :

توصى اللجنة الفرعية بأن ينشأ قسم لرعاية الامومة والطفولة فى مصلحة الصحة العامة فى كل بلد فى الشرق العربى ·

أن يشرف على هذا القســم خبير من ذوى المؤهلات العالية برعاية الامومة وصحة الاطفال ·

ألا يقتصر الاهتمام بالمناطق الريفية على قسم رعاية الامومة وصحة الطفولة بل يجب أن تشترك فى هذا المجهود مصلحة الصـــحة العامة بكافة فروعهـــا ·

ان المرتبات كفيلة باجتذاب الاشخاص الاكفاء لهذا العمل ·

ان نشاط مصلحة الصحة العامة يقوم عـلى أساس التشريع السليم الذى يجب بدوره أن يوجه اهتماما كبيرا الى مصالح الامهات والاطفال ·

وترى اللجنة الفرعية أن مصلحة الصـــحة العامة اذا طغت المركزية عليها قد تصبح عقبـــة تعرقل الخدمات المتصلة برعاية الامومة وصـــحة الطفولة القائمة على أسس محلية ·

وتوصى اللجنة الفرعية أيضا بأنه يجب أن يخصص فى ميزانية مصلحة الصحة العامة فصل خاص لرعاية الامومة وصحة الطفولة تبين فيه تبيينا واضحا الاعتمادات المخصصة للمناطق الريفية ·

اعداد الموظفين

وترى اللجنة الفرعية ان تعليم رعاية الاطفال ذو أهمية رئيسية ·

ويجب أن يتعلم جميع طلبة الطب فى بلاد الشرق العربى القواعد الاساسية لرعاية الاطفال من الناحيتين الوقائية والعلاجيـة ، كما يجب أن ينالوا بعد تخرجهم مرحلة خاصة من التعليم فى رعاية الامومة وصحة الطفولة ·

وتدريب الطلبة فى المجال الريفى يساعدهم على فهم أحوال الريف ·

التمريض :

يجب أن يتضـــمن برنامج التمريض رعاية الامومة والطفولة ، والمعلومات عن الصحة العامة ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بهـــا ضرورية أيضا ·

القابلـــة

وما يقال عن التمريض ينطبق على القابلة ، ويجب ألا ينحصر تدريب القابلات على العمل فى المستشفيات ·

وترى اللجنة الفرعية أن تدريب عدد كاف من الاشخاص للاشراف على أقسام رعاية الامومة والطفولة ضرورى وخاصة فى البلاد التى تضطر بحكم افتقارها الى القابلات المتعلمات الى الاستعانة بمساعدين · واستخدام هذا الطراز من المساعدين يتطلب اشرافا فعليا دائما ·

التعاون مع العاملين فى الميادين الاخرى

ومن الضرورى تحقيق التعاون الوثيق بين كافة فروع الحكومة فى هذا المضمار · وتقـــوم الهيئـــات غير الحكومية بدور هام فى كثير من الدول العربية · ويجب أن يكون التعاون بينهـا وبين هذه المصالح الحكومية وثيقا نظرا الى ضرورة التنسيق بين هذه الاعمال · وتجب معاونتها ماديا كلما أمكن · كما توصى اللجنة بالاشراف الحكومى عليهـــا ·

وتعترف اللجنة الفرعية بأنه قد قيل كثيرا عن ذوى العاهات والمشردين ومن الســـهولة أن يتضمن كل برنامج يوضع لرعاية الامومة وصـحة الطفولة مشروعات لمعالجة الناحيتين العقليـــة والصحية لهؤلاء الاطفـــال اذا تعلم العاملون فى هذا الحقل كيف يؤدون مهمتهم ·

وتنوه اللجنة الفرعية بضرورة رعاية الامومة وصحة الطفولة ، معتبرة الحقول الاخرى فى المرتبة الثانية من الاهمية ·

ملحق رقم ٢
لتقرير اللجنة السادسة
الخاص بالصحة الريفية

تقرير اللجنـــة الفرعية

عن المرافق الصحية للقرية وآثارها الاجتماعيـــة

مقـــدمة

طلب من اللجنة الفرعية أن تعـــد البيانات والتوصيات التى تراها ملائمة للاجابة عن السؤالين (٥) ، (٦) المندمجين كالآتى :

ما هى المستلزمات الصحية العملية للقرية ؟ ، وما هى الآثار الاجتماعية التى تتبع تحقيق هـذه المستلزمات ؟

وتعتقد هذه اللجنة الفرعية ان هذا الموضوع يوفى ببحث النقاط الآتية التى كتبت عن كل منها ورقة خاصة تجدون حضراتكم نســـخة من النص الانجليزى لها بين أيديكم ٠

ولم يتسع الوقت لاعداد النسخة العربية ، ولذلك سيتلى على حضراتكم الآن بالعربية

ومواضيع البحث هى :

١ ـ توفير ماء الشرب النقى الكافى
٢ ـ التصرف المرضى فى الفضلات البشرية والقواقع وسواها من نواقل الامراض
٣ ـ المراقبة الصحية للاغذية
٤ ـ السيطرة عـــلى الحشرات والقوارض والواقع وســواها من نواقل الامراض
٥ ـ مكافحة الامراض المعدية
٦ ـ تهيئة البيئة الصالحة للاطفال
٧ ـ العناية الطبية بالمرضى
٨ ـ المسكن الصحى وتخطيط القرية
٩ ـ التعليم الصحى
١٠ـ النتائج الاجتماعية المتوقعة بعد الاصلاح

١ ـ موارد ماء الشرب فى الريف

١ ـ يتوقف اختيار طريقـــة لامداد قرية ما بماء صـــالح للشرب على عوامل مختلفة منهـــا الجيولوجى ، ومنها الطبوغرافى ، ومنها الجوى ، ومنها ما يتعلق بالتنظيم الادارى للدولة وبالظروف الاقتصادية، وبكثافة السكان فى مكان ما، وبطبائع هؤلاء السكان ٠

٢ ـ لا توجد طريقة موحدة يمكن تطبيقهـا فى كل الاقطار العربية لامداد سكانها بالماء ، فان لكل منها من حيث التفاصيل والانشبـــاء والادارة طرقا تلائمها بالذات ٠

٣ ـ كلما كان مصدر الماء ميسورا كلما انتشر استعماله بين السكان ولكى يكون الانتفاع بالمصدر المائى كبيرا يجب أن يكون فى متناول الجميع ٠

٤ ـ من الثابت المؤكد انه حيثمـــا أنشئت عمليات لتنقية ماء الشرب يعقبها هبوط سريع فى معدل انتشار الامراض التى ينقلها الماء ، وأنه من غير المرغوب فيه امداد القرى بماء للشرب الا اذا استوفى صفة الطهارة من الميكروبات ٠

طرق امداد القرى بالماء

١ ـ العمليات العامة لتنقية الماء :

(ا) لامداد عدد من القرى : ان امداد عدد من القرى بعمليـــة ماء كبيرة ـ اذا أمكن ـ خير وأجدى من امداد كل قرية على حدة بالماء ٠

وهذه الطريقة هى أوفر الطرق فى البقاع المزدحمة بالسكان وحيث تقل أو تنعدم مصادر الماء الصالح (وعلى سبيل المثال نذكر مناطق الفيوم ، وشمال الدلتافى مصر) فان مثل هذه الطريقة تعين على انشاء عملية وافية ، وعلى استخدام عمال مهـــرة مدربين كما تساعد على استعمال وسائل التطهير كلما اقتضت الضرورة ٠

(ب) لامداد قرية واحدة : يجب أن يختـار مورد الماء بعد تقص مستوف للموضوع حتى يتهيأ للشاربين ماء يسلم من كل احتمـــالات التلوث ، ولا يستلزم أى تطهير ، اذ ان مثل هذا التطهير يحتاج الى اشراف فنى لا يتوافر عادة فى بقاع الريف، وينبغى أن ينشأ مورد الماء فى هذه الحالة بحيث يستوفى شروط البساطة فى التصميم والقصد فى النفقات ، والسهولة فى المنال والصيانة ٠

على أن الاشراف الدائم على كل الموارد العامة للماء أمر ضرورى ، وينبغى أن يشمل هذا الاشراف المورد نفسه ، والعملية وطريقة التوزيع ، كمـــا

يشمل الوسيلة المتبعة للتصرف فى فائض الماء ، وأن يكون أدق ما يكون عند ما يشتد احتمال التلوث ، كمواسم الفيضان والجفاف . كما يجب أن يكون القائمون على هذا الاشراف من الملمين بطرق سلامة الماء .

٢ ـ موارد الماء للافراد

وتلك قد تكون من الآبار أو الينابيع أو من الماء المختزن فى مستودعات ، وكلها ينبغى أن تنشأ على يد مختصين ، والا اختيرت لهذه الموارد أسوأ الاماكن ، وأنشئت أسوأ انشاء ، ونقصتها وسائل الحماية من التلوث ، وعلى السلطات المختصة أن تصدر لوائح تحدد مكان هذه الموارد وطرق انشائها ، وحمايتها .

الاشراف المركزى على عمليات الماء :

ان التقدم المتوقع فى امداد القرى بماء الشرب النظيف يجب أن يؤسس على البحث العلمى المركز فى هيئة يتوافر لها ممثلون لشتى نواحى الاختصاص ، وتقع عليها تبعة تحديد المواقع الصالحة لموارد الماء وما يستتبع ذلك من معلومات، ومثل هذه الهيئة يجب أن يكون قولها الفصل فيما يتعلق بموضوع الماء، وكممثل لهذه الهيئة (لجنة الماء بوزارة الصحة المصرية) .

٢ ـ التصرف المرضى فى الفضلات الآدمية والقمامة

الفضلات الآدمية

يمكن تعريف التصرف فى هذه الفضلات أو جمعها بطريقة تمنع اتصالها مستقبلا بالانسان وتمنع الذباب وسواه من الحشرات عن الفقس فيها و ملامستها ، كما تحول بينها وبين تلويث الماء أو الطعام ، وثمة طرق عديدة معروفة لمثل هذا التصرف ، ولكن المشكلة فى الريف هى اختيار الوسيلة التى لا تتعارض مع العادات الاجتماعية ، والمساكن الراهنة والطاقة المالية ، والحاجة فى بعض المناطق الى استعمال هذه الفضلات كسماد .

وفى المناطق التى لا تتوافر لها وسيلة مرضية للتصرف فى هذه الفضلات يجب أن تجرى عدة تجارب على نطاق ضيق لمعرفة خير الطرق ملاءمة للسكان ، وينبغى أن يؤخذ كل منزل على حدة بقدر الامكان ، فان التصرف الجماعى فى هذه الفضلات قلما يؤدى فى الريف الى تحقيق كل الاهداف المطلوبة .

وأكثر المناطق تؤثر استعمال المراحيض المستقلة ، ولا يمكن استعمال طرق التصرف المركزية الا حيث تتوافر عمليات تنقية المياه، ومثل هذه العمليات قلما تتوافر فى الريف ، فوق أن علاج الفضلات على هذا النطاق الواسع يتطلب كثيرا من النفقات ، ولا ضرورة له اذا أمكن تعليم القرويين كيف يصونون المرحاض .

كما ان المجارير وأحواض التعفن كذلك ليس انشاؤها فى استطاعة كل فلاح ، ولا هى عادة فى استطاعة الحكومة ، وان كان يمكن استخدامها حيث تتوافر القدرة على هذا الانشاء .

وبذلك تبقى المراحيض الصغيرة المستقلة ، وفى الوقت الحاضر يبدو أن مرحاض « روكفلر » لرخصه ، وتصريفه المرضى للفضلات الآدمية ، وقلة احتياجه الى أى كفاءة فنية، وخلوه من الروائح الكريهة ، وسلامته من توالد الذباب ، وكفايته للاسرة المتوسطة من ثلاثة الى خمسة أعوام ، يبدو لهذه المزايا انه أولى هذه المراحيض بالاستعمال ، ولكن عيبه الوحيد هو ان الفضلات التى تلقى فيه لا يتيسر استعمالها بعد ذلك كسماد .

التصرف فى القمامة :

ان التصرف فى القمامة يتحتم أن يتم على طريقة جماعية ، ويعتمد هذا التصرف على وجود جماعة منظمة من الناحية الاجتماعية وعلى توافر التعاون الكامل بين الاسر بعضها وبعض، وفى هذه الحالة يجب أن تكنس الطرق والساحات العامة فى فترات ، تحول بين القمامة وبين التراكم وتسمح لاهل كل بيت بجمع ما لديهم وايداعه فى مكان معين من الطريق ، ويفضل أن يكون فى صفيحة ، ويتطلب مثل هذا التعاون أن يكون السكان متعلمين من حيث القدرة على تفهم الحاجة الى النظافة فى البيت والبيئة .

أما التصرف النهائى فى هذه القمامة المجموعة فيكون بالحريق ، اذا لم توجد حفر لردمها وملئها بهذه القمامة المتجمعة .

٣ ـ مراقبة الاغذية فى المناطق الريفية

يمكن القيام بهذه المراقبة بالوسائل الآتية :

١ ـ وضع لوائح تفرض حماية الاطعمة المعروضة للبيع من الذباب والاتربة .

٢ ـ التفتيش المنتظم على هذه الاطعمة بواسطة مفتش أغذية مدرب ، له من السلطة ما يخول له أن يصادر ويعدم ما يجده فاسدا أو مغشوشا منها .

٣ ـ وجوب الترخيص لمحلات الاغذية فى القرى الكبرى (التى بها أسواق) وتقرير شروط معينة خاصة بالبناء والمعدات والمستخدمين والنظافة .

٤ ـ عمل مذبح فى كل قرية أو مجموعة من القرى الصغيرة المتجاورة مع فحص الماشية قبل الذبح وبعده ٠

٥ ـ مراقبة تداول الاطعمة ، كلما أمكن ، وذلك بالفحص الدورى طبيا وبكتريولوجيا لابعاد أى مريض بمرض معد أو حامل لجراثيم مثل هذا المرض الى أن يتخلص منها تماما ٠

٦ ـ التعليم الصحى فيما يختص بأصول النظافة الشخصية وحماية الاطعمة فى المنزل ٠

٤ ـ السيطرة على الحشرات والقوارض والقواقع وسواها من نواقل الامراض

ان انتشار الحشرات وشتى نواقل الامراض البشرية مشكلة من أخطر مشاكل الريف ٠

فالذباب ينقل عدوى الحمى التيفودية وسواها من الحميات المعوية كما ينقل الارماد وبعض أمراض الجلد ، والقمل ينقل التيفوس والحمى الراجعة ، والطاعون تنشره الجرذان والبراغيث ، وتنتقل الملاريا والحمى الصفراء والدنج ومرض الفيل بالبعوض ٠

وهذه النواقل شائعة فى الاقطار العربية ، والسيطرة عليها تتلخص فى شيئين أساسيين :

الاول منع توالدها حيث تتوالد ٠

والثانى استعمال قاتل الحشرات واليرقات للفتك بها فى شتى أطوار حياتها ٠

ولدينا فى الـ د٠ د٠ ت والجامكسين والمركب الحديث الكلوردين أسلحة قوية لقهر هذه الحشرات ٠

وفى مكافحة هذه الحشرات بوجه عام ينبغى أن تدرس حياتها وطرق توالدها ، وتعرف فصيلتها التى تنقل المرض فى مكان الكفاح ، فالملاريا مثلا تنتقل عن طريق بعوض (الانوفيل) ، ولكن فصيلة معينة من هذا النوع قد تكون هى المسئولة عن نقل المرض فى هذا المكان ، وفوق ذلك فان الفصيلة القادرة على نقل هذا المرض فى مكان ما قد لا تفعل ذلك فى مكان آخر ٠

أما الجرذان وسواها من القوارض فكثيرا ما تعدى بالطاعون الذى تنتقل عدواه من جرذ الى جرذ بالبراغيث ، ومنها الى الانسان ، وما دام هذا المرض منتشرا بين الجرذان ، فسيظل مهددا للبشر حيثما وجدت هذه الكائنات ، ومثل الطاعون فى ذلك كمثل اليرقان الوبائى ،وحمى عضة الفأر وسواها من الامراض التى تنقلها الجرذان ، التى يحتمل أن يكون تعدادها فى أى مكان ريفى كتعداد سكانه من الناس ٠ وقد يزيد ٠

ثمة عاملان لانتشار الجرذان :

الاول ان المنازل القروية لا تبنى بطريقة تجعلها منيعة على الجرذان ٠

الثانى وفرة طعامها فى الريف ٠

وهناك عدة طرق لمكافحة الجرذان ولكن أهمها طريقتان :

الاولى تحصين المنازل ضد الجرذان

والثانية حماية الطعام ٠

نعم ان كفاح الجرذان فى الريف ليس من السهولة بمكان ، ولكن اذا توافر للقرية تخطيط منظم ، ومنزل صحى ، وبيئة نظيفة وبرنامج واف للتعليم الصحى ، كان لنا أن نتوقع النجاح فى السيطرة على الجرذان ٠

ثم القواقع مشكلة أخرى خطيرة فى نقل الامراض ، وخاصة فى المناطق الريفية ٠٠ فالقواقع الناقلة للبلهارسيا بنوعيها تصيب ٧٠ ٠/٠ من سكان الريف المصرى ، وتعيش هذه القواقع فى ماء القنوات حيث يبطىء التيار وتنمو الاعشاب ٠

وثمة طرق عدة للسيطرة على القواقع ولكن أهمها استعمال كبريتات النحاس فى مجارى الماء الموبوءة تحت اشراف فنى خاص ٠

٥ ـ مكافحة الامراض المعدية الشائعة فى الريف

ان تعاون القرويين مع السلطات المختصة بهذا الكفاح أمر ضرورى للنجاح ، ولن يتأتى هذا التعاون الا اذا فهم القروى مصلحته فى هذا الكفاح ، وثمة فارق كبير بين دعوته الى القيام بعمل ما فى صالحه الخاص وبين ان يفرض عليه هذا العمل فرضا بحكم القانون ، ولكن من الطريقتين نصيبها من التوفيق ، ولكن هذا التوفيق يزداد كثيرا اذا أدرك الجمهور الحقائق البسيطة للامراض المعدية ، ووجد الجواب حاضرا عن سؤاله الخالد : « لماذا نضطر الى فعل هذا الامر أو ذاك ؟ » ومن أجل ذلك كان تفقيه القروى فى هذه الامراض بالتعليم الصحى من ألزم الضروريات ٠

موضوع مكافحة الامراض المعدية يتلخص فى خمس نقاط :

الاولى ـ توقى المرض المعدى من مرضاه اذا وجدوا وهنا تبرز ضرورة عزل المريض بشكل ما ، وابعاده ومخالطيه المدة المقررة ٠ وتطهيره ومخالطيه من الحشرات اذا كان المرض ينتقل بالحشرات كالتيفوس ، وعلاجه من المرض كلما كان العلاج فى الامكان ٠

الثانية ـ حماية الجمهور من المرضى الذين لا يقعدهم المرض عن نشاطهم المعتاد فى الحيـــاة كالسل والرمد الحبيبى ٠

الثالثة ـ حماية الجمهور من حاملى الجراثيم كحاملى جراثيم الحمى التيفودية والدوســنطاريا والدفتريا والحمى المخية الشوكية وسواها ٠

الرابعة ـ تحصين الجمهور ضد الامراض التى تمكن الحصانة منها : كالجدرى ، والدفتريا والسعال الديكى والتتـانوس والحمى التيفودية والسل

الخامسة ـ رفع المستوى الصحى بصفة عامة من حيث المسكن والنظافة وماء الشرب والتصرف فى القمامة والفضلات ومكافحة الحشرات ومراقبة الاطعمة ومكافحة العادات السيئة ـ الى آخر مايمكن أن يقال فى هذا المجال ـ والتعليم ٠

٦ ـ تهيئة بيئة يولد فيها الاطفال أصحاء ويكبرون متمتعين بأكمل طاقاتهم البدنية والفسيولوجية

ان هذا الموضوع يشمل نواحى متعددة تقع تبعتها على رجال الاجتماع والاقتصاد والتعليم أكثر مما تقع على رجال الصحة ٠ وكل ما على هـؤلاء أن يهيئوا للطفل ميلادا سهلا وتغذية وافية وتنشئة حكيمة وبيئة صحية تعينه على النمـــو الطبيعى ، ومعظم هذه الخدمات قد بحث بالتفصيل فى غير هذا المكان ٠

وأهم مستلزمات صحة الام والطفل بايجاز هى فحص الام أثناء الحمل للتـــأكد بالاخص من سلامتها من الزهرى، والقاء مهمة توليدها على قابلة مدربة وتيسير استشارتها الطبيب المولد أو طبيب الاطفال كلما اقتضت الضرورة ، وهذان الطبيبـان يقومان أيضا بتدريب الممرضات والمولدات ، وان لم يستلزم ذلك تفرغهما لهذه الاعمال ، كما ان من هذه المستلزمات تدعيم غذاء الاطفال بالاضافات الملائمة ٠

٧ ـ الرعاية الطبية للمرضى

وتتلخص هذه الرعاية فى :

١ ـ توفير الطبيب والممرضـة والمستشفى أو المركز الصحى وليس هذا بالامـكان دائما فى الوقت الحاضر وقد بحث هذا الامر فى مكان آخر من هذه الحلقة

٢ ـ اذا لم يتيسر ذلك فأدنى وسائل الرعاية تدريب القوابل الحاليات ، فان ارتفع المســتوى قليلا فايجاد الزائرة الصحية ، فان ارتفـــع أكثر فتوفير الطبيب ، ثم المستوصف المتنقل فالمستشفى الثابت فى المدن الصغرى

٨ ـ المسكن الصحى فى الريف وتخطيط القرية

ان المسكن الصحى ضرورة أساسية للصحة العامة فى الريف ، ويتأثر هذا المســكن بالمستوى الاجتماعى والقدرة المالية ، كما انه يؤثر فيهما من حيث تهيئته بصحة أكمل وتوفيره لمستوى أعلى فى الحياة

ان عيوب المسكن الريفى فى الوقت الحاضر من وجهة الصحة هى :

ا ـ الازدحام وسوء التهوية
ب ـ انعدام المرحاض والمصدر المائى
جـ ـ اتصاله بزريبة الماشية
د ـ قربه من الروث والمصادر الاخرى للروائح الكريهة
هـ ـ رطوبته
و ـ انعدام الاضاءة والتدفئة الصحيحتين
ز ـ نقص حمايته من البعـــوض والذباب والتراب
ح ـ قلة تعرض داخله لضوء الشمس

والمستلزمات الاساسية لاصلاحه هى :

ا ـ التعليم
ب ـ تحسين المستوى المالى للفلاح واقراضه لانشاء مسكنه قرضا ملائما
جـ ـ التعاون
د ـ التشريع باصدار لوائح تنظم انشـــاء المساكن وتشمل هـــذه المستلزمات ما يأتى :

١ ـ بناء مساكن نموذجية فى أماكن مشهورة لتبعث على المحاكاة والتقليد

٢ ـ يصبح المســـكن الصحى أكثر جاذبية للقرويين ، اذا روعيت فى تصميمه العادات المحلية والظروف الاجتماعية والماليـــة ، بحيث يحتفـــظ بالطابع المحلى ٠

٣ ـ اقراض الفلاح بأرباح يسيرة أو بدون أرباح ، و اعطاؤه هبات ، ويمكن الوصـــول الى هذه الغايات بالتشريع

٤ ـ وضع قواعد للبناء ، تنص على الحدود الدنيا للموقع والتعرض للشمس والاضاءة والتهوية الخ ٠٠٠ ثم توفير الاشراف الفنى على تنفيذ هذه المستلزمات وتهيئة العقلية الريفية لقبولها بالتعليم

٥ ـ تحضير وتوزيع تصميمات للبنـــاء متفق عليها ، ومستوفية للشروط الصحية ، بحيث تكون سهلة واقتصادية معا

٦ ـ اعطاء المعاون الصحى سلطة التفتيش على المساكن للتأكد من استكمالها للشروط ٠

٧ ـ اصلاح المساكن الريفية الحالية، اصلاحا بسيطا يوفر لها بعض ما ينقصها من حاجات ، ومثل هذا الاصلاح اذا أحكمت الرقابة عليه قد يؤدى الى نتائج طيبة بأقل النفقات

٨ ـ التعاون الوثيق بين القائمين بأمر التخطيط القروى وسواهم من الفنيين كالاطباء والزراعيين وشتى المهندسين ضرورة لازمة ، ولتحقيق هذا التعاون يجب أن يتوافر للسلطات الصحية ـ حتى فى منشآتها القروية ـ رجال مدربون من بينهم المهندسون والمعاونون الصحيون

٩ ـ القيام بدعاية واسعة النطاق يقوم فيها المركز الصحى بالقرية ومعاونوه من الخارج بالدور الاكبر بحيث تتغلغل فى كل بيت وتصل الى كل أذن ٠

الآراء العملية عن التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها

هذه هى النقطة الهامة من الناحية العملية :

١ ـ استعمال مواد البناء المحلية فهو يعتبر ميزة اقتصادية اذ يوفر جزءا من التكاليف

٢ ـ الاستفادة من المياه الجوفية بقدر الامكان فهى تمتاز بنقاوتها ٠ ووفرة كمياتها ورخص تكاليفها

٣ ـ عمل التصميم على أساس صحى بحيث يراعى فيه أن تكون الشوارع متسعة والمنازل غير مرتفعة عند الواجهة وان تكون مساحة المنزل كافية وأن يكون للمنزل فناءان ٠

٤ ـ أن لا تبنى حجرات علوية على الشوارع لضمان تخلل الشمس والهواء ٠ وان بنيت حجرات من ذلك فلتكن فوق الجزء الداخلى من المنزل٠

٥ ـ عمل مجموعات من حنفيات المياه فى أمكنة مناسبة بالقرية مع ملاحظة تصريف الفائض٠

٦ ـ تزويد المنزل بمكان لحفظ مياه الشرب

تخطيط القرية :

ولا بد لتخطيط القرية من مراعاة الاوضاع الآتية :

ا ـ القرية القديمة :

يراعى تعديل جميع الشوارع الضيقة حتى تستفيد عامة المنازل بالشمس والهواء أقصى فائدة ممكنة ٠ مع ايجاد ميدان يتوسط القرية تقريبا وفى القرى التى يتقرر عدم امكان اصلاحها يمكن كاسعاف أن يهدم منزل من كل خمسة منازل مثلا حتى ينتفع بالفراغ الناتج كرئة للمنازل المجاورة الى حين بناء قرية جديدة ٠ كما توضع بكل قرية مجموعتان من الحنفيات فى مكانين مناسبين للشرب وأخذ المياه منهما ٠

ب ـ الجزء المخصص لامتداد القرية :

يعمل به تخطيط للشوارع مع تقسيم الارض الى مساحات نحو ١٤٠ مترا لكل مساحة ، على أن يكون البناء فيها باشتراطات صحية، كترك الفناء، وضرورة وجود مرحاض صحى لكل منزل ٠

جـ ـ القرية الجديدة

يخصص جزء لانشاء المرافق العامه كاملة على أن تكون فى وضع متسق وفى صعيد واحد ٠ والجزء الآخر يخصص للمنازل التى تبنى بدلا من المساكن التى تهدم فى القرية القديمة عند تعديل شوارعها ٠ ويراعى أيضا وضع مجموعات من الحنفيات للشرب وأخذ ما يلزم من المياه ويخصص كذلك مكان لمتنزه ، وساحة شعبية ، وحوانيت للتعاون ، والفكرة فى هذه الاوضاع بالترتيب المتقدم هى الوصول فى النهاية الى وجود قرية متصلة ، فى وسطها المرافق ، فى متناول الجميع ٠

والمهم فى انشاء هذه المرافق الاتصال بمختلف الوزارات والمصالح ذات الاختصاص لشئون القرية للاتفاق على ما ينشأ فيها من المرافق تفاديا للتكرار من جهة ولاحكام التعاون والتعاضد فى انشاء المرافق الموحدة من جهة أخرى مما يفيد فى مقدمات الاسس المؤدية الى تحسين القرية ٠

كذلك يجب الاتصال بالاهلين للتعاون معهم بدورهم ودعوتهم الى المساهمة بما يدخل فى استطاعتهم من التكاليف

٩ ـ التعليم الصحى

هو الاساس الاول لكل اصلاح يتم فى الريف ويتوقف نجاح هذا التعليم على مدى النجاح فى ادخال الافكار الحديثة الى كل نواحى حياة القرويين ، من حيث حياتهم اليومية وعملهم ومسكنهم ومعداتهم وعاداتهم واستجابتهم لكل آمال الحياة ٠٠ ٠يجب أن يتعلم القروى أن يحيا حياة صحية دون أن يفكر فى ذلك ٠

ان الاغراء ـ وان كان أبطأ نتيجة من فرض القواعد الصحية فرضا ـ هو أبقى منه أثرا ٠

والتعليم يجب أن يمهد الطريق لكل تشريع صحى أو اصلاح للقرية ويجب أن يراعى فيه تنبيه الوعى القومى لحاجات الحياة الصحية ، وأن تلمس له كل فرصة ممكنة لبسط تعاليمه، فمثلا اذاتوفى طفل أو أب أو أم حاولنا بالارشاد الصحى ان نبين

طرق الوقاية من الاسباب التى أدت الى هـذه الوفاة ٠

ويجب أن نضمن أيضا تعاون الفلاحين قبل البدء بالاصلاح الصحى بتفهيمهم قيمته وأثره حتى لا يتخذوا نحوه موقفا سلبيا وأن نثير حماستهم له باشراكهم فيه ٠

وللتعليم الصحى طرق كثيرة فيمكن أن نفيد من الصحف واللوحات والمحاضرات والسينما وزيارات المنازل والاتصال بسكانها، وبالاذاعة وغير ذلك ٠

كما أن من أهمها وأقواها أثرا ادخال التعليم الصحى نظريا وعمليا فى المدارس الاولية والابتدائية وجعله مادة أساسية فيها، وكذلك اعطاء المدرسين فى معاهد تعليمهم منهجا مفصلا لهذا التعليم ٠

كما يجب أن توجه السلطات الصحية الرئيسية والمحلية عنايتها نحو نشر الثقافة الصحية بتخصيص المعارض المتنقلة والقيام بحملات للنظافة وتخصيص جوائز لذلك وغيرها ، كما تجب العناية بالام وتعليمها الاصول الصحية لانها المسئولة الاولى عن نظافة منزلها ورعاية زوجها ، ويقع العبء الاكبر فى ذلك على الزائرات الصحيات فى القرية ٠

١٠ النتائج الاجتماعية المتوقعة من هذا الاصلاح

ان الهبوط التدريجى بالمرض والعجز الناشىء عنه لا بد أن يؤدى الى :

١ ـ رفع المستوى الاقتصادى بزيادة معدل الانتاج العملى بين العمال ، وازدياد قدرة الاطفال على التعلم ، واتساع طاقة المرأة على القيام بأعمالها المنزلية ٠

٢ ـ رفع المستوى الثقافى للجمهور، ومايتبعه من تقدم فى جميع نواحى الحياة

٣ ـ رفع المستوى الخلقى وخفض مستوى الاجرام ، وهبوط استهلاك المخدرات ٠

٤ ـ الاستقرار السياسى ٠٠

تقرير اللجنـــة السابعـــة

الجمعيات التعاونية فى الريف

الحركة التعاونية هى نظام اقتصـــادى اجتماعى جديد يعمل فى الداخل لاصلاح حالة البشر ورفع مستواهم ، وهذا النظام يصل الى جميـــع نواحى الحياة ويعمل فى أية ناحية يكون بها جهد المجموع خيرا من جهد الفرد · وقد انتشر هـــذا النظام فى معظم أنحاء العالم فعم البلدان الراقيـة والمتأخرة على السواء وأصبح من أهم المقومات العامة لمعظم الشعوب واليه يعود الفضل فى رفع مستوى الحياة خصوصا للطبقات الفقيرة ، فالناحيـــة الاقتصادية من العمل التعاونى ترفع عن عاتـــق المزارعين وغيرهم كابوس المرابين وجشع التجـار وتسهل لهم سبل الاصلاح الزراعى ، بينما نرى الناحية الاجتماعية للعمل التعاونى تخلق حضارة جديدة فى القرية، وتصبغ البشر صبغة جديدة ، نتيجة للمبادىء التعاونية السامية التى توقـــظ فى الاعضاء روح التضامن والعمل والطموح ·

الغـــــاية

لقد حاولت اللجنة أن تحصر عملها بالموضوع العام الذى عقدت هذه الحلقة الدراسية من أجله فخصصت معظم وقتها لدرس التعاون من الناحية الاجتماعية ولوضع المبادىء العامة التى تؤدى الى الانعاش الاجتماعى عن طريق التعاون ·

ويمكن تلخيص ذلك فى سؤالين :

١ ـ هل بامكان التعاون العمل على حـــل المعضلات الاجتماعية الريفية فى العالم العربى ؟

٢ ـ ما هى الاعمال الاجتماعية التى يصـح أن تتولاها الجمعيات التعاونية وما هى الوسـيلة لذلك ؟

واننا نقدم تحت عشرة فصول تالية ما وصلت اليه هـــذه اللجنة من مبادىء عامـة واقتراحات خاصة ·

١ ـ هل ينجح التعاون فى وضعنا الاجتماعى الريفى؟

يخامر بعض المهتمين بالمشكلات الريفية شك فى امكان تطبيق القواعد التعاونيـــة فى الريف العربى بسبب ما يكتنف هذا الريف من جهل وعوز وقد أحجمت بعض البلدان العربية عن الاخـــذ بالنظام التعاونى اعتقادا منها أنه لا يمكن أن يكون للتعاون فيها أى نصيب من النجاح ·

وبعد استعراض الحركات التعاونية الواسعة الانتشار فى شرقى آسيا وما وصلت اليه هـــذه الحركة فى مصر وقبرص وماحققته من اصلاح ريفى فيها ترى اللجنة :

(١) ان الحركة التعاونية بطبيعة أهدافها وبأصول نشأتها تعمل على الاخص بين الطبقات الفقيرة والجاهلة لتحسين أحوالها الاقتصـــادية والاجتماعية ولو لم يكن لتلك الحركة مجال للعمل الايجابى الناجح بين تلك الطبقات لما كانت هـذه الحركة ·

(٢) ان الوضع الزراعى فى القرى وما به من عقبات اقتصادية كالربا الفاحش ، وســـوء تصريف المحاصيل وعقم اتباع الطرق الزراعيـــة الحديثة، كل هذا يهيىء البيئة الاقتصادية الصالحة لقيام حركة تعاونية ناجحة تقدم الخدمة الفعالة لاصلاح الزراعة وشئونها ·

(٣) ان امكانيات التعاون فى العالم العربى قوية جدا وانه على الدول العربية أن تقوم بنشر هذه الحركة وتعميم الجمعيات التعاونية فى القرى بغية خلق مجتمع ريفى تعاونى يتحلى بالصـفات التعاونية السامية من ثقة بالنفس وتضـــحية فى سبيل المجموع وعمل ديمقراطى مشترك لرفـــع مستوى الحياة الاجتماعية والانعاش الاقتصادى ·

٢ ـ علاقة النظام التعاونى بالمشكلات الاجتماعية فى الريف وأثره فى اصلاح المجتمع الريفى :

تنص قوانين التعاون المختلفة على أن الغاية من الجمعيات التعاونية هى « تحسين حالة أعضائها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية » والهدف الذى ترمى اليه الحكومات هو اصلاح حالة الريف من نواحيها المختلفة · فالحالة الاقتصادية والحياة الاجتماعية فى القرى هما ناحيتان متلازمتان ويتأثر كل منها بالآخر ويؤثر فيه ·

ولما كان الاصلاح الاقتصادى لا يؤدى حتما وبطبيعة حاله الى الانعاش الاجتماعى والى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ، وحيث ان خير الاصلاح الاجتماعى ما جاء من الداخل وكان مبنيا على ارادة الفلاح ورغبته ، وبما اننا نستهدف من الاصلاح الريفى « وفرة الخير فى الحياة ، لا وفرة الخيرات فى الحقول » ترى اللجنة :

(١) أنه من واجبات الجمعيات التعاونية أن تتعدى الاعمال الاقتصادية وتتناول نواحى الاصلاح الاجتماعى .

ولماكانت الغاية الاقتصادية هى الدافع الاول الذى يحفز المزارعين الى تشكيل جمعية تعاونية فى القرية ، وما دام ارتباط الاعضاء وانصياعهم لقرارات الجمعية يتوقف على ما تقدمه لهم تلك الجمعية من خدمات اقتصادية فانه يتعين :

(٢) على الجمعيات التعاونية أن تقوم بالاعمال الاجتماعية بعد ثبات قدمها وبقدر ما يسمح به نجاحها فى الميدان الاقتصادى .

(٣) ولما كانت الجمعيات تربط الاهلين فى وحدات منظمة تطمئن اليها نفوسهم وتعبر عن رغباتهم ويستطاع عن طريقها تنفيذ كل اصلاح فعلى المؤسسات التى تعمل فى المجتمع الريفى أن تدخل اصلاحاتها فى القرية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية وأن ينسق العمل الاجتماعى بين هذه الجمعيات وتلك المؤسسات .

(٤) وعند ما لاتوجد مؤسسات اجتماعية يجب على مصلحة التعاون أن تستخدم الموظفين الاجتماعيين الذين ينحصر عملهم فى تدريب الجمعيات على الاعمال الاجتماعية فى مساعدتها على تنفيذ هذه الاعمال .

(٥) ويجب أن لا تكون الجمعية كوسيط فحسب لتنفيذ الاعمال الاجتماعية بل أن يستفاد بتنفيذ هذه الاعمال فى بث روح الخدمة العامة والشعور بالمسئولية المدنية بين أفراد القرية .

٣ ـ أوجه النشاط الاجتماعى فى الجمعيات التعاونية الريفية :

لا يأتى الاصلاح الاجتماعى بالفائدة المطلوبة الا اذا كان عاما شاملا لجميع نواحى الحياة الاجتماعية فى القرية . والمشكلات الاجتماعية متشابكة مرتبط بعضها ببعض ولا يمكن حل هذه (العقدة الاجتماعية) الا اذا عملنا فى مختلف نواحى المجتمع الريفى . وبما انه ليس فى امكان الجمعية العمل دفعة واحدة فى جميع النواحى الاجتماعية فاللجنة ترى أن يسير عملها طبقا للقواعد التالية :

(١) أن تبدأ الجمعيات التعاونية فى عملها الاجتماعى باختيار المشاريع السهلة التطبيق .

(٢) أن تستغل الجمعيات القواعد والمبادىء الديمقراطية الاجتماعية التى يقوم عليها النظام التعاونى لكى توجد فى الاعضاء روح المساواة والتضحية فى سبيل المجموع والاعتماد على النفس وتبادل المعونة والعمل فى خدمة المصلحة العامة واحترام رأى الآخرين ، وتدربهم على ممارسة حقوقهم فى جمعيتهم لكى يصبحوا مواطنين صالحين .

(٣) أن لا تقوم الجمعيات بتقديم الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية فى القرية فحسب ، بل تشرك الاعضاء فى العمل ليشعروا بأنهم يقومون بأنفسهم فى خدمة المجتمع .

(٤) أن تمهد الجمعية لكل عمل اجتماعى فى القرية بالدعاية اللازمة بين الاعضاء وغيرهم من أفراد القرية لاجل ايجاد روح الاهتمام والمساعدة فى تنفيذ المشروع .

(٥) وعلى هذه الاسس ترى اللجنة انه فى امكان الجمعيات التعاونية القيام بالاعمال التالية :

مكافحة الامية ، نشر المعرفة لمقاومة الخرافات السائدة فى الريف ، حث الاعضاء على تجنب التبذير فى المآدب والحفلات بأنواعها ، العناية بشئون المرأة ، فض الخلافات والمنازعات المحلية ، القيام بالاصلاحات الصحية ، تنظيم أوقات الفراغ للاستفادة منها ، الاهتمام بتربية النشء الجديد ، العمل على احياء الاعياد و(المهرجانات) فى القرى ، القيام بالاعمال العمرانية ، السعى الى تعزيز كرامة الفلاح بتقوية عزة النفس فيه .

٤ ـ الاعمال الاقتصادية للجمعيات التعاونية :

لما كان الانعاش الاقتصادى هو الغاية الاولى من تكوين الجمعية التعاونية فى القرية والوسيلة الى الاصلاح الاجتماعى المنشود ، ولماكان نجاح التعاون متوقفا على مدى الخدمة المادية التى تقوم بها الجمعية التعاونية لاعضائها ، وضمانا لنجاح العمل الاقتصادى ترى اللجنة :

(١) أن لا تشكل جمعية تعاونية الا اذا كان عملها يسد حاجة ماسة يشعر أفراد القرية بها .

(٢) أن يكون للجمعية هدف محسوس محدد لا أن يكون هدفها عاما غير معين .

(٣) أن تبدأ الجمعية بالعمل الذى تكون ادارته سهلة ، وتنفيذه ميسورا ، لا يتطلب كثيرا من الرعاية والنفقة فى أعمال المحاسبة والادارة اللازمة له والتى تخرج عن مقدور أهل القرية .

ولما كانت حاجة الريف الى العمل التعاونى من الوجهة الاقتصادية تختلف تبعا للنمطقة أو البلد ، فان نوع الجمعيات التعاونية الذى يوجد فى قرية ما يتوقف على حاجة تلك القرية ، انما ترى اللجنة أن هناك أعمالا تعاونية تكاد تعم معظم المناطق الريفية ·· وأهم تلك الاعمال :

١ ـ التسليف والتوفير التعاونى : حاجة المزارعين الى المال وهو أمر ملازم للزراعة فى جميع انحاء العالم ووقوع المزارعين بين براثن المرابين مسالة على جانب كبير من الخطورة ، والتسليف التعاونى الذى يعطى بفائدة ضئيلة ولغرض منتج ويصرف تحت مراقبة الجمعية هو خير وسيلة لسد حاجة الفلاح الى المال ، كما ان أعمال التوفير التى يجب أن تلائم أعمال التسليف فى الجمعيات التعاونية هى احدى الوسائل التى تمكن الفلاح من توفير ماله الى حين الحاجة اليه ·

ب ـ تصريف المحاصيل : ان تصريف المحاصيل يحدث مشكلة كبرى فى القرى ، اذ كثيرا ما يخسر الفلاح فى بيع محصوله ما قد كسبه من حقله بعرق جبينه ، ولا تقتصر الجمعيات التعاونية للتصريف على ميكانيكية البيع بل يجب أن تسعى الى تصنيف المحصول وتعبئته بطريقة فنية لبيعه بشكله أو بعد تهيئته الامر الذى يعود على الفلاح بالربح الجزيل ·

جـ ـ حاجات الاستهلاك المنزلى : قد توجد ضرورة لجمعيات الاستهلاك المنزلى فى المدن ، انما ترى اللجنة عدم مقدرة المزارعين على ادارة حوانيت التعاون المنزلى ومباراة تاجر القرية فى بيع الحاجات المنزلية مما يجعل قيام التعاون المنزلى فى الريف محفوفا بالمخاطر · ومع هذا فلا ترى اللجنة مانعا من أن تقوم الجمعية الزراعية البحتة بتوريد ما يطلبه الاعضاء من تلك المواد من حين الى آخر على أساس حصر طلباتهم وبيعها لهم نقدا بل تحبذ ذلك ·

د ـ توريد اللوازم الزراعية : ان حاجة المزارعين الى مواد ضرورية لانتاجهم فى أعمالهم الزراعية تكون عامة شاملة وشراء هذه اللوازم والادوات والمواد بأسعار الجملة وبيعها للاعضاء يحقق وفرا وخدمة لهم لذلك يجدر بنا العمل على تنشيط الجمعيات التى تتعامل فى هذه الاصناف السالفة الذكر ·

هـ ـ استعمال الآلات الزراعية : ان تحويل الزراعة الى زراعة (ميكانيكية) يزيد فى انتاج الارض ويعود على الفلاح بالربح الوفير ، ولما كان الفلاح الفرد لا يقوى على شراء هذه الآلات فالعمل التعاونى يمهد السبيل الى ذلك، وهذا النوع من الجمعيات يقوم بخدمة جليلة للزراعة عامة ·

و ـ وهناك أنواع من النشاط الاقتصادى عديدة لها أثر فى تحسين الاحوال الاقتصادية كلما وجدت الحاجة اليها · ومنها تنمية وتحسين الثروة الحيوانية ووقاية المزروعات والتأمين الزراعى بانواعه وبناء المساكن الصحية ·· الخ ·

ز ـ المزارع التعاونية : تملك الدول العربية أراضى شاسعة قابلة للزراعة بينما تكتظ المناطق الريفية بالكثيرين ممن لا يجدون سبلا كافية للرزق ·· لذلك ترى اللجنة :

أن من أصلح الاوضاع للاستفادة من هذه الاراضى هو انشاء مزارع تعاونية تستغل بها الارض بطريقة جماعية ، من المزارعين الذين يستأجرون الارض من الحكومة بايجارات طويلة الامد بشروط سهلة على أن تقوم القرية على نظام تعاونى كامل يحقق ما تهدف اليه الحكومات من اصلاح اقتصادى واجتماعى شامل ·

هذا وتحتاج الجمعيات التعاونية المحلية الى هيئات تعاونية عليا توفر لها توريد وانتاج ما يحتاج اليه أعضاؤها من سلع وتصريف حاصلاتهم بغية تحقيق الفوائد المادية كاملة، ولهذا ترى اللجنة :

أن تبادر الجمعيات التعاونية بتكوين جمعيات تعاونية عامة تقوم بتحقيق تلك الاغراض ·

(٥) تعدد أعمال الجمعية التعاونية ومناطق عملها :

الهدف من الجمعية التعاونية هو القيام بأى خدمة يمكن أن تقدمها للاعضاء، فهل تشكل جمعيات مختلفة لكل نوع من الاعمال أو تفضل جمعية واحدة تشمل عدة أعمال ؟

لقد استعرضت اللجنة هذا الامر وهى توصى بما يلى :

١ ـ تفضل قيام جمعيات تعاونية ريفية على أساس تعدد الاعمال بقصد توفير نفقات الادارة واستخدام قوى القيادة المحلية بكفاية تامة ، انما ترى انه لا يجوز تأسيس جمعيات متعددة الاغراض الا فى حدود الشرطين التاليين :

(ا) أن يكون لجميع الاعضاء فى جمعيتهم مصلحة مشتركة فى جميع أعمالها

(ب) أن لا تتعارض الاعمال ، وأن لا يعطل بعضها بعضا ·

(جـ) أن لا يؤدى تعدد الاعمال الى عرقلة سير الجمعية بسبب عدم احاطة الاعضاء بمختلف أمورها

٢ ـ كلما اتسعت مناطق عمل الجمعيات التعاونية تعذر تعرف الاعضاء بعضهم على بعض ،

وضعفت الرقابة من جانب ادارة الجمعيات وقل الاهتمام بترقية النواحى الاجتماعية نتيجة لتعارض المصالح ٠

لذلك توصى اللجنة :

بأن تكون منطقة الجمعية ضيقة بقدر الامكان فلا تتعدى قرية مثلا حتى تتاح فرصة الرقابة الداخلية على أعمال الجمعية ونشر الثقافة التعاونية وتحسين الاحوال الاجتماعية فى منطقة الجمعية بوجه عام ٠

٦ ـ تمويل الحركة التعاونية

لابد للحركة التعاونية من مصدر للمال تسد به حاجتها وحاجات أعضائها وخير وسيلة لذلك هى المال الذى يتجمع من الجمعيات التعاونية نفسها وحيث ان المصارف الزراعية التى يكون رأس مالها حكوميا أو نصف حكومى لا تسهل تمويل الحركة التعاونية بالطريقة المثلى وكثيرا ما يعود التسليف بواسطة المصرف الزراعى على الحركة التعاونية بالوبال فان اللجنة ترى ما يأتى :

١ ـ ان ينحصر عمل المصارف الزراعية فى التسليف الزراعى للافراد لآجال طويلة أو متوسطة

٢ ـ أن يكون التسليف الى أجل قصير من اختصاص الجمعيات التعاونية

٤ ـ أن يحتم على الجمعيات التعاونية التعاونية بمالها الخاص مع مساعدة الحكومة فى بادىء أمره على أن لا يتعامل الا مع الجمعيات التعاونية

٤ ـ أن يحتم على الجمعيات التعاونية للتسليف أن تقوم بأعمال التوفير ، وتنشيطها ٠

٥ ـ أن تقوم الجمعيات التعاونية التى يكون عملها الوحيد التسليف والتوفير على أساس المسئولية المطلقة ٠

٧ ـ نشر الثقافة التعاونية

لما كانت الحركة التعاونية تنجح بنسبة ما للاعضاء من وعى كامل وقيادة حكيمة ٠ ولما كان من احدى قواعد العمل التعاونى تفهيم الاعضاء المبادىء التعاونية التى ينطوون تحت لوائها ، ولما كان الاشراف على تنظيم الجمعيات التعاونية وسيرها يتطلب ادراكا تاما للنظم التعاونية وما يتصل بها من شئون فنية وادارية وحسابية ترى اللجنة :

١ ـ وجوب اهتمام المصالح (الدوائر) التعاونية الحكومية بتهيئة وسائل التدريب الكافى لموظفيها أثناء الخدمة عن طريق الاجتماعات الدورية والايفاد الى البلاد الاخرى للوقوف على ما وصلت اليه الحركة التعاونية فيها والاطلاع على المجلات والنشرات التى تصدرها المؤسسات الدولية مثل مكتب العمل الدولى ومؤسسة الاغذية والزراعة ٠ ٠٠٠ الخ ٠

٢ ـ اصدار النشرات والمجلات والقيام بجميع أعمال الدعاية من أجل نشر الفكرة التعاونية وتعليم المزارعين الاصول والمبادىء التعاونية ٠

٣ ـ ادخال موضوع التعاون فى مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية مع تشجيع قيام الجمعيات التعاونية المدرسية ٠

٤ ـ التوسع فى برامج الدراسة التعاونية فى الكليات العالية ٠

٨ ـ التعاون والدولة

الحركة التعاونية هى من الشعب ويجب أن تقوم على أكتاف الشعب ، انما فى البلدان التى لم يستقر فيها النظام التعاونى أو لم تأخذ به بعد لابد لهذه الحركة من معونة الحكومة واشرافها والعناية بشئونها فى بادىء الامر ، لهذا ترى اللجنة :

١ ـ أنه على الحكومات أن تصدر التشريع التعاونى الملائم والذى يكفل التشجيع على انشاء الجمعيات وشد أزرها

٢ ـ انشاء مصلحة حكومية أو دائرة خاصة بالتعاون تتولى أعمال التسجيل والدعاية والتوجيه والارشاد والتنظيم ومراجعة الحسابات بحيث يتوافر لتلك المصلحة العدد الكافى من الموظفين وأن يكون لها من الاهمية فى الاستغلال الداخلى ما يكفل لها حسن قيامها بالعمل المنوط بها ٠

٣ ـ على الحكومات ان تشجع قيام الاتحادات التعاونية العامة لتساهم مع مصلحة التعاون بنصيبها فى الاعمال والمسئوليات على قدر طاقتها تزاد تدريجيا مع الزمن ٠

٤ ـ على الحكومات ان تراعى فى اشرافها على الجمعيات التعاونية أن يكون تدخلها بعيدا عن المساس بالمبادىء الاساسية التى تقوم عليها الجمعيات وان تصون ديموقراطيتها واستقلالها الذاتى ٠

٥ ـ أن تستعين الحكومات بالجمعيات التعاونية الريفية فى تنفيذ مشاريعها الاصلاحية والاقتصادية فى الريف كلما كان ذلك مستطاعا وملائما وان تتحمل النفقات الناتجة عن هذا التنفيذ

٩ ـ التشريع التعاونى

تبين للجنة ان بعض الدول العربية لم تصدر الى الآن التشريع التعاونى اللازم الذى يمهد السبيل أمام نشوء حركة تعاونية بها وان بعض الحكومات ليست لديها ـ بعد ـ المصالح (الدوائر) الحكومية التى ترعى هذه الحركة وتوجهها ·

لذلك ترى اللجنة :

ضرورة العمل على اصـــدار التشريع اللازم وايجاد المصلحة الحكومية التى تتولى تنفيذ هـــذا التشريع ·

١٠ ـ المؤتمر التعاونى الفنى للدول العربية

بما أنه ليس من اختصاص هذه اللجنة دراسة المسائل الفنية المتعلقة بالحركة التعاونية فلم تتعرض لها، وحيث انه توجد مشاكل عديدة تحتاج الى دراسة وتدقيق من حيث الوضع فى العالم العربى·· لذلك تقترح اللجنة على جامعة الدول العـربية مستعينة بالمؤسسات العالمية المختصة :

الدعوة الى عقد مؤتمر فنى عن التعاون فى البلاد العـــربية بغية درس الطـرق والمشـــاكل والاتجاهات العامة فى التعاون وتشكيل اتحـــاد تعاونى عربى لوضع الخطط وتنسيق الاعمال وحفز العرب حكومة وشعبا على تنظيم الحركة التعاونية فى البلاد العربية وتنشيطها ·

الرئيس : **معالى موسى بك ناصر** (الاردن)

المقرر : **الاستاذ حليم نجار** (سوريا)

تقرير اللجنة الثامنة

العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى برنامج الرعاية الريفية

ان العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الحياة الريفية وثيقة ومتبادلة ، وللاولى أكبر الاثر فى الحياة الاجتماعية فأكثر المشاكل الريفية كسوء التغذية والمرض والجهل وغيرها من المشاكل انما يرجع الى الفقر الناشىء عن عوامل اقتصادية يعمل معظمها منذ قرون عديدة · ونظرا الى ازدياد الوعى الاجتماعى فى البلاد العربية فان تأخير علاج هذه العوامل يزيد فى خطورة هـذه المشـاكل الاجتماعية ·

وتشعر اللجنة بشدة الحاجة الى وضع سياسة اقتصادية اجتماعية شاملة للاصلاح مبنيـة على دراسة وتحليل وافيين لمختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية· على أن الحاجة الملحة الى الاصلاح وكون المشاكل الرئيسية معروفة بصورة عامة مما يبرر الاسراع الى تنفيذ خطـط عاجلة للاصـلاح قابلة للتعديل على ضوء نتائج ما سيجرى من دراسات فى المستقبل وما يكتسب من خبرة ·

وقد استعرضت اللجنة أهم مشاكل الريف الاقتصادية ، والاقتصادية الاجتماعيـة الماثلة فى الوقت الحاضر وهى تتلخص فيما يلى :

١ ـ ازدحام السكان فى الاراضى المزروعة
٢ ـ التفاوت الكبير فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية
٣ ـ عيوب استغلال الاراضى عن طريق الشيوع
٤ ـ تفتت حيازات الاراضى
٥ ـ عيوب استغلال الاراضى بالايجار
٦ ـ العلاقة بين مالكى الارض وعمال الزراعة
٧ ـ البطالة الجزئية والموسمية
٨ ـ بدائية الاساليب الزراعية
٩ ـ عيوب وسائل تسويق المحاصيل الزراعية
١٠ـ تفشى الربا لعدم كفاية وسائل التمويل الزراعى
١١ـ عدم عدالة الضرائب الزراعية
١٢ـ عدم تحول الفائض من البدو الى الحياة الزراعية

ولمعالجة هذه المشاكل توصى اللجنة بما يلى :

١ ـ ازدحام السكان فى الاراضى المزروعة

(ا) العمل على زيادة المساحات المزروعة فى البلدان المزدحمة بالسكان بالتوسع فى مشروعات الرى والصرف ، بما فى ذلك اصـلاح الاراضى الصحراوية القابلة للزراعة على أن يسن لذلك من التشريعات ما يكفل عود الفائدة النـاجمة من مثل هذه المشروعات على غالبية السكان الريفيين لا لصالح كبار الملاك وحدهم ·

(ب) أن يعهد الى هيئة خاصة بالقيام بدراسة وتنفيذ مشروعات اصـلاح الاراضى وتوزيعها واصلاح نظمها على أن تكون لهذه الهيئة ميزانيـة مستقلة وسلطة واسعة ·

(جـ) ضرورة التوسع الصناعى مع تشجيع استثمار مختلف الامكانيات الانتاجية ·

(د) تشجيع وتنظيم هجرة السكان من المناطق المكتظة الى المناطق الاقل ازدحاما ·

(هـ) ان يعهد الى هيئة حـكومية بالقيـام بدراسة المسائل السـكانية ورسـم السـياسة الاقتصادية السكانية وان تشجـع الدراسـات السكانية الريفية فى الجامعات والمؤسسات العلمية الاخرى وذلك لتحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية فى كل دولة ·

٢ ـ التفاوت الكبير فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية

(ا) الحد من الملكيات الـكبيرة وتشجيـع الملكيات الصغيرة التى يزرعها أربابها على شـكل وحدات زراعية اقتصادية مستقلة

(ب) تطبيق مبدأ الضرائب التصـاعدية على الميراث والتركات ، تدفع أرضا أو نقدا والاستعانة

بحصيلتها فى اصلاح الاراضى ونشر الملكيات الصغيرة ·

(جـ) توزيع الاراضى التى تملكها الحكومة بعد اصلاحها على صغار المزارعين ومتوسطيهم أو على تعاونيات زراعية ·

٣ ـ عيوب استغلال الاراضى بطريقة الشيوع

فرض التقسيم الدائم حيث يوجد المشاع لتجنب تكرار توزيع الاراضى بين سنة وأخرى بطريقة المهايأة بين ذوى الملكية المشتركة كما يقضى بذلك نظام المشاع مما يحول دون ادخال تحسينات ثابتة بالارض ·

٤ ـ تفتت حيازات الاراضى :

ا) تجمع الحيازات والملكيات المفتتة والمشتتة نتيجة لنظام الارث والمشاع لايجاد وحدات زراعية اقتصادية

ب) يوضع حد أدنى للتجزئة الناتجة عن التوارث أو انتقال الملكية بأى طريقة أخرى لمنع حدوث التفتت مستقبلا ·

٥ ـ عيوب استغلال الاراضى بالايجار :

(ا) سن تشريعات تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يضمن حماية المستأجر من حيث الاستقرار فلا يخرج من الارض بدون سبب مشروع واذا أخرج بسبب مشروع فيجب أن يعطى تعويضا عما أجراه من تحسينات وتجب زيادة حصة المستأجر من الغلة الناتجة فى حالة الايجار بالحصة ·

(ب) سن تشريعات لحماية المستأجرين بالنقد وذلك بتحديد ايجار عادل للاراضى ·

(جـ) وضع نظام يفرض تسجيل عقود الايجار حماية للمستأجرين ·

٦ ـ العلاقة بين مالكى الاراضى والعمال الزراعيين

(ا) سن تشريعات لحماية العمال الزراعيين بتعيين حد أدنى لاجورهم وبتشجيع تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم

(ب) فرض خدمات اجتماعية وصحية وثقافية على كبار الملاك الزراعيين لمصلحة عمالهم ·

٧ ـ البطالة الجزئية والموسمية

العمل على تنويع وتكييف الانتاج الزراعى بما يحقق توفير العمل المستمر لزيادة دخل الفلاح ·

٨ ـ بدائية الاساليب الزراعية

تطبيق الوسائل العلمية و (التكنولوجية) والاقتصادية فى الاستغلال الزراعى والتوسع فى الارشاد الزراعى ونشر المستحدثات الفنية بين المزارعين ·

٩ ـ عيوب وسائل تسويق المحاصيل الزراعية

العناية بتحسين طرق التسويق واستخدام الوسائل التعاونية وتسهيل المواصلات وتوفير وسائل النقل والتخزين بأنواعه ·

١٠ ـ تفشى الربا لعدم كفاية وسائل التمويل الزراعى

(ا) تشجيع التمويل التعاونى للحيلولة دون التجاء المزارعين الى المرابين ·

(ب) تفضيل صغار الزراع والمصارف التعاونية فى الحصول على قروض من المصارف الزراعية الحكومية ·

١١ ـ عدم عدالة الضرائب الزراعية

(ا) ابدال الضرائب الزراعية الناقصة فى أكثر البلدان العربية بضريبة على قيمة الارض التأجيرية

(ب) يضاف دخل الشخص من الاراضى الى موارده الاخرى بقصد اخضاعها لضريبة الدخل التصاعدية ·

١٢ ـ عدم تحول الفائض من البدو الى الحياة الزراعية

(ا) القيام ببحوث فى المناطق التى يكثر فيها البدو لاستنباط آبار تستقر عندها جماعات منهم تمهيدا لتحضيرهم ومساعدة من يستقرون حول المياه على بناء مساكن تغنيهم عن بيوت الشعر ومنحهم القروض اللازمة لتمويل الزراعة وتعليمهم للقضاء على الامية بينهم ·

(ب) نقل ما يمكن نقله من القبائل البدوية الى الحياة الزراعية المستقرة فى الاراضى القابلة للزراعة اما على المطر واما بوسائل الاسقاء وتنظيم طرق تمليكها ·

الرئيس : **سعادة خير الدين الزركلى** (المملكة العربية السعودية)

المقرر : **الاستاذ سعيد حمادة** (لبنان)

البحوث والمحاضرات

اللجنـــة الأولى

اللجنة الاولى

التعليم الأساسى فى الريف

اولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ ماذا يجب أن تكون عليه العلاقة بين المدرسة الريفية والمجتمع الريفى ؟ ما هى أغراض المدرسة الريفية ؟ وما هى الوسائل التى يجب اتباعها لتحقيق هـذه الاغراض ؟

٢ ـ الى أى مدى تهيىء المدرسة الريفية الرأى العام فى القرى للمشروعات الاجتماعية كتخطيط القرية واصلاح المساكن والمشروعات الصحية وغير ذلك ؟

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٣ ـ ماذا يجب أن يكون عليه منهج المدرسة الريفية من النواحى :

ا) التعليميـة ٠

ب) المهنيـة ٠

جـ) الاجتمـاعية ٠

د) تعليم البالغين من حيث السن ومراحل التعليم ؟

٤ ـ كيفية اختيـار مدرسى القرية وتدريبهم ومتابعة اتصـالهم بأساليب التربية الحديثة ٠ فى أى مرحلة يجب أن يتضمن تدريبهم مبادىء الصحة ولاسعاف والمعلومات الزراعية ومبادىء الرعاية الاجتماعية ؟

٥ ـ كيف يمكن ربط وتقوية عمـل المدرسين الريفيين بالقرية بعمل الاخصائيين الآخرين بالقرية مثل الاخصـائيين الصحيين والاخصائيين الاجتمـاعيين ومساعديهم وما هو دور مجالس القرى فى هذا الميدان ؟

٦ ـ ماذا ينبغى عمله ازاء الطامحين الى التعليم العالى من أبناء القرية بما يتفق مع مصلحتهم الخاصة والمجتمع الريفى ؟

٧ ـ ما هو دور المرأة فى التعليم الريفى فى الشرق الاوسط ؟

ملاحظة : المسائل المتعلقة بالادارة والتمويل والاشراف العام فيما يتعلق بمدارس الريف والسياسة المشتركة بين المصالح المختلفة وما شابه ذلك تطرح للمناقشة فى اللجنة الرابعة

التربيـــة الأساسية فى العالم العربى

للدكتور متى عقراوى (العراق واليونسكو)

١ ـ مقدمة

ان ثمة حاجة ملحة الى تربية أساسية فى العالم العربى، وانها لمهمة كبيرة وفرصة أكبر تترقب رجال التربية من العرب لخير الجيل المقبل ، حتى اذا ادينا المهمة بعناية وانتهزنا الفرصة فان النتيجة سوف تكون تقدما حقيقيا لغالبية المواطنين من أهل المدن والقرى ، ومن ثم نعمل على انشاء مجتمع راق بل اقولها فى ثقة : نعمل على خلق حضارة جديدة بين ربوعنا ·

ولعلى أجترىء اذا ما أنا بدأت بهذا النوع من التأكيدات ؛ وما ذلك الا لوثوقى بها ، فان شعوبنا التى كانت مهدا لحضارات قديمة تستطيع ان ترتفع ، الى مستوى أرفع ، ذلك لانها قد فعلت ذلك مرارا فيما سلف من العصور. غير انه اذا كان على شعوبنا أن تلعب دورا حضاريا جديدا فانها فى حاجة الى منهج جديد من العمل والى فلسفة جديدة، وبناء اجتماعى جديد · لانه اذا كانت الشعوب القديمة قد قامت على أساس من سلطة أفراد قلائل وثرائهم ، وعمل الغالبية العظمى من العبيد والفقراء ، فان ركب الحضارة الحديث يدفعنا حتما الى جعل الحياة الجديدة تقوم على اساس الرفاهية والرخاء والمسئولية الاجتماعية لكل فرد من الرجال والنساء .

ان تقدم العلوم والتكنيلوجيا، كما يقول العلماء قد يسر استخدام الموارد المتنوعة وجعلها تقدم لنا الغذاء والملبس والمسكن وغيرها من الضروريات بكميات متوافرة تكفى لجميع الناس، ومن جانب آخر نرى ان تقدم الديموقراطية قد جعل من كل بالغ مواطنا مسئولا فى ادارة دفة مشاكل المجتمع العامة.. ومن هنا نرى ان تقدم العلم مقترنا بتقدم الديموقراطية يحتم قيام نوع جديد من البشر ، نوع جديد من المواطنين فى العالم ، الذين بلغوا شأوا من الذكاء والفهم يسمح لهم بمواجهة مشكلات الحياة الحديثة ·

٢ ـ ما هى التربية الاساسية ؟

لعل المشكلة الكبرى فى التربية الاساسية هى كيف يمكن بواسطة التعليم رفع مستوى الذكاء بين الشعب كله ، حتى تتفتح أمامه سبل الفلاح المادى والصحة الجسمية والعقلية والعاطفية والشعور بالمسئولية الاجتماعية والتعاون فى الحياة

ولعلكم تقولون الآن : ان هذه ان هى الا اغراض التربية بأنواعها المختلفة ، فما هو الفرق اذا بين التربية الاساسية وأنواع التربية الاخرى ؟

الفارق فى الدرجة والنوع · فالتربية مجال واسع ومتنوع كالحياة نفسها · وجانب التربية الذى نسميه بالمدرسة هو ذلك الذى يبدأ فى سن مبكرة وقد يستمر الى سن الشيخوخة ويكون عاما للجميع فى مرحلته الاولية ، ثم يتدرج نحو التخصص كلما تقدم الفرد فى التعليم وهذا الجانب من التربية قد تقدم كثيرا فى البلاد الغربية فى السنوات الاخيرة وهو يقوم على مبدأ التعليم العام والاجبارى للجميع فى مرحلته الاولية ثم فى المرحلة الثانوية والعالية، وبابها يكاد يكون مفتوحا للجميع كما هى الحال فى الولايات المتحدة الامريكية أو قاصرا على النابهين الممتازين كما هى الحال فى فرنسا .

وتختلف التربية الاساسية عن النوع السابق من التربية التى بلغت حدا كبيرا من التقدم ، فى أنها ضرورة تفرض لمساعدة الغالبية العظمى من الاميين البالغين والاطفال فى البلاد التى لم يتقرر فيها التعليم الاجبارى أو لم تتوافر فيها التسهيلات الكافية للجميع . والتربية الاساسية بهذا الوضع محاولة لانقاذ الشعوب بتقديم حد أدنى من التعليم من نوع تمكن الاستفادة به فى حل المشاكل اليومية ، وتمكن المجتمع من الترقى فى نوع الحياة ، والانتاج ، والصحة ، والنشاط الاجتماعى ، والاقتصادى ، والتنظيم السياسى ·

وليس الفرق بين التربية الاساسية وأنواع التربية الاخرى فى الكم فحسب ، أعنى فى تقديم

الحد الادنى من التعليم ، وانما يفترق أيضا فى الكيف والنوع. فأنواع التربية الاخرى تعتمد على الكتب الدراسية كما هو معروف فى المدرسة التقليدية ، أما التربية الاساسية فتعتمد على الدرس مأخوذا من مشاكل الحياة اليومية ومحاولة استغلال الذكاء للارتقاء بمستوى الحياة العادى

وثمة فارق ثالث ، وهو فارق فى الاسلوب ، ذلك ان التربية الاساسية بخلاف انواع التربية الاخرى ليست داخل مدرسة او بين جدران وانما هى ترمى الى تجميع مظاهر الحياة المختلفة عند الرجل العادى بحيث تصبح البؤرة التى تنتهى اليها هذه المظاهر فتعمل على تغيير نوع الحياة التى يحياها وترتقى به .

فالتربية الاساسية تذهب الى الحقل والمزرعة والمعمل والى البيت والعيادة وهيئة القرية الادارية والتعاونية . واذا لم تكن هيئة من هذه موجودة تحاول ايجادها . انها تعمل على نشر آراء تصلح من وسائل الزراعة، وتعمل على المحافظة على الصحة ونشر المبادىء الصحية والعناية بالطفل وتنقية موارد المياه ، والمسكن النظيف والصناعات الريفية ، والاحتفاظ بالفنون والمهن المحلية ، وخلق روح التعاون والعمل على ايجاد المواطن الصالح ، والتمهيد لسبل الحياة الديموقراطية وانها تشجع الرياضة والالعاب ، والتمثيل وما شابه ذلك من الوان الترفيه . وتوسع الافق كى يستعد كل فرد لاستقبال الآراء الجديدة

والتربية الاساسية فى محاولتها الوصول الى هذا الهدف ، ترى من الضرورى مكافحة الامية ، ما دام سبيل نشر الآراء الحديثة هو كلمات مكتوبة، ومن ثم تقدم ألوانا مبسطة عملية ومشوقة من المطالعة التى بواسطتها يحصل الامى على غذائه الفكرى والتى بواسطتها يمكنه ممارسة علمه الجديد بفن المطالعة . الا أن التربية الاساسية لا تقنع بالصفحات المكتوبة ، وانما تذهب الى سبل حديثة من التعليم ، كالفيلم السينمائى والراديو ، والمحاضرات المقترنة بوسائل الايضاح والتصوير والخرائط والمعارض والمشاهدات ، وحتى هذه الوسائل الحديثة لاتقنع بها التربية الاساسية، وانما تحاول ان تستخدم مناهج تربوية ذات نشاط . ذلك لانه من الواضح ان أحسن وسيلة لتعليم التعاون هى أن ننشىء جمعية تعاونية ترشد الى كيفية ادارتها. واحسن وسيلة للتعليم عن المجالس القروية هى ان نجعل الشعب يختار ممثليه وان ندع هؤلاء يتعلمون كيف يقومون بتدبير أمور قريتهم واحسن سبيل الى تحقيق مشروع جديد هو القيام برحلة الى مكان آخر طبق فيه هذا المشروع ومن ثم يمكن القيام بمثله فى القرية المحتاجة .

وهاهنا أرى لزاما على ان أوجه تحذيرا لما قد يلتبس أمره ، ويسوء فهمه ، من كون التربية الاساسية موجهة أساسا للبالغين، فان هذا لا يعنى اطلاقا اهمال الصغار ، بل العكس هو الصحيح اذ نأمل كثيرا أن نحصل عن طريق تعليم الكبار على شدة اهتمامهم بضرورة تعليم أطفالهم ، فالنتيجة النهائية التى نرجوها حلا دائما لمشكلة الامية هى أن نجعل التعليم الابتدائى اجباريا ، وعاما للصغار ، فليس المقصود أن تحل التربية الاساسية محل التعليم الابتدائى ، بل ان تكمله وأن تملأ فراغا موقوتا ، كان وما زال لاسباب تاريخية قائما فى البلاد التى هى فى بداية نهضتها ... والواقع اننا نأمل أن لا يجد التعليم الابتدائى فى حركة التربية الاساسية خير حليف له فحسب ، بل انما يجد فيها أيضا نموذجا يعمل بنظرياته الجريئة على توسيع برامج المدرسة الابتدائية وترقية أساليبها . ذلك لانه اذا كانت التربية الاساسية موجهة صوب تحسين حياة الانسان ، ورفع مستواه المعيشى فان التعليم الابتدائى سيحذو حذوها .

ومن جانب آخر فان التربية الاساسية ليست اجراء اقتصاديا يقصد به تثقيف الشعب بطريقة قليلة النفقات ، فاننى كلما فكرت فى مشكلات التربية فى وطننا العربى ازددت اقتناعا بأنه ليست هناك طريقة قليلة النفقات لتثقيف جماهير شعوبنا ، فلا المدارس التى تعلم نصف اليوم ، ولا مبدأ « كل فرد يعلم فردا » وغير ذلك من المناهج يمكنها أن تحل مشاكلنا التربوية وان كانت قد تساعدنا أحيانا . فلابد لنا أن نواجه الحقيقة صراحة ، وهى ان تعليم جميع أفراد الشعوب العربية سيكلفنا ـ ربما لجيل أو جيلين قادمين ـ جهدا كبيرا وقدرا عظيما من التفكير والتنظيم والمال ، واذا توقعنا غير هذا فاننا نخادع أنفسنا فان أهمية التربية الاساسية هى مساعدة الشعب على زيادة مقدرته الانتاجية ورخائه المادى ليتسنى له تحقيق مستوى أعلى من التعليم

هذه هى الفكرة التى تحاول (اليونسكو) نشرها تحت اسم « التربية الاساسية » التى كثيرا ما يعبر عنها بالتربية الاساسية ، أو الاجتماعية ، أو الجماعية ، حسب البلاد التى تأخذ بها، والغرض الذى تقصده منها .

... وقد حاولت (اليونسكو) بمشروعاتها فى هاييتى والصين ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، وآسيا ، وبمؤتمراتها الدراسية ، ومطبوعاتها نشر هذه الفكرة ، وايجاد أساليب لتطبيقها ، حتى لقد بدأت فى انشاء مراكز لتدريب طائفة من معلمى

التربية الاساسية . وافتتح اول مركز منها فى المكسيك ، والمأمول أن يكون هذا المركز مثلا يحتذى فى أنحاء العالم الاخرى .. كذلك خطت (اليونسكو) خطوات نحو ايجاد مواد جديدة للاستعانة بها فى هذا النوع من التعليم ، كما حدث فى الصين ، حيث لا يكتفى بالمواد المكتوبة والافلام السينمائية الموجودة ، بل استخدمت وسائل جديدة لاعداد الافلام ، التى سوف تعرض قريبا على المربين ، وثمة محاولة أخرى، شبيهة بهذه، على وشك التنفيذ فى البلاد العربية ، متخذة القاهرة وبغداد مركزين لها، وذلك لانتاج مواد للقراءة باللغة العربية وأفلام سينمائية واذاعة بواسطة الراديو لتعليم من محيت أميتهم حديثا .

ولقد وجدت هيئة (اليونسكو) فى كل هذه المحاولات معاونة عدد من البلدان ، وهى تأمل أن يتزايد هذا التعاون ، كلما ازدادت فكرة التربية الاساسية انتشارا وحازت قبولا .

٢ ـ حاجات التربية الاساسية ومشاكل العالم العربى

وبعد هذا العرض الموجز لفكرة التربية الاساسية يمكننا أن نقترب كثيرا من لب الموضوع ونتساءل : ماهى حاجات التربية الاساسية فى البلدان العربية ؟ وما هى مشاكل هذه البلدان الاجتماعية التى يمكن للتربية الاساسية ان تكون سبيل حلها ؟ وهذه الحاجات معروفة خصوصا لديكم انتم الذين تشتغلون بالمسائل الاجتماعية ، ومن ثم فلن أحاول التعرض لها الا بالاختصار قدر المستطاع .

أولا تأتى مشكلة الامية واننا ككثير من بلاد العالم ليس عندنا احصاء دقيق فى الموضوع ولسنا على اتفاق فى نظرتنا الى الرجل المتعلم فهنالك تعريفات كثيرة للرجل المتعلم تختلف ابتداء من معرفة الشخص لكتابة اسمه الى الشخص الذى بلغ درجة التعليم الذى سيؤهله لتأدية الاعمال التى فى رأى البعض لا تقتصر فقط على الالمام التام بالقراءة والكتابة والحساب ، بل تشمل أيضا المعلومات الاساسية فى الصحة ، والتربية الوطنية والتاريخ ، والجغرافيا ، والعلوم ، وما اليها ..

ونظرا الى هذا الاختلاف فى وجهات النظر للتعريفات المختلفة فان احصاءات التعليم لاتكون دقيقة المقارنة ولا ثابتة . ولكن أياكان تعريف المتعلم فان الموقف فيما يتعلق بالتعليم فى العالم العربى يتراوح بين ما لا يزيد عن ١ ٪ فى بعض الحالات وما يقرب من ٧٥ ٪ أو ٨٠ ٪ فى بعضها الآخر

ويمكن ان يقال بحق ان جميع البلدان العربية ـ باستثناء لبنان ـ تقل فيها نسبة التعليم عن ٢٥ ٪ وبعض البلدان أقل من ١٠ ٪ . وفى ضوء هذه الاحصائيات لا يمكن للعالم العربى أن يواجه مشاكل العالم الحديث، الا ان التعليم ليس غاية فى حد ذاته وانما هو وسيلة بواسطتها يمكن للشعوب أن تحقق لنفسها تقدما ورقيا . ان التعليم خطوة أولى، ولكنها مهمة، ومن ثم فمكافحة الامية من الوجهة التربوية من أهم ما يواجهنا من الواجبات .

ومن جانب ثان ، اذا كنا نرمى الى تحقيق مجتمع واع متعلم ، فان الوسيلة الدائمة هى أن تلحق بالمدرسة الابتدائية كل طفل فى سن الدراسة عددا من السنوات ، يتفق عليه كل المربين ، على ألا يقل عن ست سنوات .

وهنا أيضا يختلف الامر بين البلاد العربية، فبينما لا تزيد نسبة من هم فى المدارس الابتدائية عن ١/٢ ٪ من مجموع السكان فى بعض هذه البلاد ، تصل فى البعض الاخر منها الى ما يقرب من ١٢ ٪ .. واذا رجعنا الى احصاء ١٩٣٧ للسكان فى مصر نجد أن نسبة الاطفال من سن ٦ ـ ١٢ (أى من هم فى سن الدراسة الابتدائية) تبلغ ١٥ ٪ من مجموع السكان .. وبصفة عامة تقل نسبة الاطفال الذين فى المدارس الابتدائية فى أكثر البلاد العربية عن ٦ ٪ يتضح من هذا كله ان أمامنا شوطا بعيدا ، حتى نصل الى المرحلة ، التى نستطيع عندها أن ندخل المدرسة كل طفل ذكرا كان أو أنثى فى سن الدراسة الابتدائية وهذا واجب له المكان الاول فى الاهمية فى برنامجنا التربوى .. فان الحملة لمكافحة الامة بين الكبار ، والحملة لتعميم التعليم الابتدائى تكمل احداهما الاخرى وكل منهما أساس لجميع برامجنا التربوية والاساسية فى المستقبل .

وبجانب هاتين الناحيتين التربويتين هناك نواح أخرى كثيرة من حياتنا، ترتبط ارتباطا وثيقا ومزدوجا بالتربية ، فتهيىء لها ميدان العمل كما انها فى الوقت نفسه تقيم أمامها العراقيل فأول هذه النواحى الحالة الصحية ـ وخاصة فى المناطق الريفية ـ وهنا لست أرانى بحاجة أكثر من أن أشير الى الامراض المتوطنة والمعدية العديدة المنتشرة بيننا: كالملاريا، والبلهارسيا، والانكلستوما والتيفوئيد ، والسل ، والامراض التناسلية والتراكوما، وأمراض العيون الاخرى وهى الامراض التى تساعد على انتشارها طريقة الحياة التى نحياها كعدم توافر الماء النقى للشرب ، وانتشار الترع ، والمستنقعات فى أماكن كثيرة ، والعادات غير الصحية التى تساعد على انتشار أمراض العيون ، والامراض الباطنية ، وبصفة عامة الجهل بالحقائق الاولية لاتقاء عدوى هذه الامراض ، ولئن كانت

محاربة هذه الامراض تتعلق بالصحة فان من الواضح أن للتربية شأنا كبيرا فى هذا الميدان ·

كذلك الحال فى حياتنا الزراعية ، حيث ينقصنا الكثير بسبب الوسائل العتيقة التى مازالت متبعة فى الزراعة ، وتربية الماشية، وصناعة الالبان وبسبب انتشار الآفات الزراعية ، والجهل بطبيعة التربة ، وبطرق استغلال المياه للرى ، وتنويع المحاصيل واستعمال الاسمدة ، وزراعة الاشجار، وتصنيف المنتجات وتسويقها ، وكل هذا لا يحتاج فقط الى بحوث زراعية وحقول ارشادية ، وانما يحتاج أيضا الى مبادىء أولية فى الخدمة والتربية الزراعية ·

واننا الآن نمر بمرحلة تتطور فيها الصناعة تطورا حقيقيا لكنه بطىء وان صناعاتنا اليدوية القديمة قد أخذت فى الاضمحلال · أن صناعات أخرى جديدة قد بدأت فى الظهور ببطء شديد · ولكن هناك عددا من الصناعات الصغيرة فى المدن والقرى تحتاج الى تشجيع لتزيد فى دخل الفلاح

أما ماهى هذه الصناعات؟ وكيف يمكن تشجيعها وتدريب الاهلين عليها ؟ فهذا مشكل آخر يواجهنا ، وتستطيع التربية أن تقوم فيه بدور حاسم ·

ولكن وراء مشكلات الزراعة تكمن مشكلة الارض الكبرى · ففى بعض البلاد العربية كمصر نرى ارتفاع عدد السكان بالنسبة الى الارض المزروعة ، فى حين أنه فى أجزاء أخرى من البلاد العربية لا سيما فى العراق توجد مساحات كبيرة من الارض سوف تظل تتسع لعدد من الاجيال المقبلة

وها هنا تبدو مشكلة استصلاح الارض من جانب، ومشكلة ايجاد نظام مقبول لملكية الارض وتأجيرها من جانب آخر ، ذلك لان النظام الاقطاعى أو شبه الاقطاعى الخاص ، بملكية مسطحات واسعة من الاراضى الخاصة ، فى معظم البلاد العربية ، يقف عقبة كبيرة فى سبيل تقدم المجتمع، وذلك لانه يحرم الفلاح من التمتع بقسط أكبر من خيرات الارض والى ان تحل مشكلة الارض سوف يظل أثره سيئا على رخاء شعبنا ، وبالتالى على صحته ، وتعليمه ، وكذلك على تقدمنا الاجتماعى والسياسى· ذلك لان الفلاحين ــ وهم يعتمدون على كبار الملاك ــ لا يمكن أن يكونوا أفرادا مستقلين ، مدركين لمصالحهم ، مساهمين فى حياة ديمقراطية ، متقاسمين لاعبائها ·

كذلك ثمة مشكلة أخرى ، وهى انشاء جمعيات تعاونية ، تمكن الزراع من شراء حاجتهم من البذور ، والاسمدة ، والآلات الزراعية ، ولوازم الاستهلاك المنزلية ، بأثمان مخفضة · ومن بيع منتجاتهم بربح أوفر ، ومن الحصول على قروض بشروط أفضل ·· وهذا موضوع آخر يمكن للتربية أن يكون لها فيه أثر ·

وأخيرا لابد من الاشارة الى حاجتنا الى تنظيم مجتمعاتنا تنظيما محليا قويا · اذ لاشك ان نظامنا الادارى المحلى ضعيف اذا قورن بنظام بعض البلاد الغربية · مما أدى الى تزايد مستمر فى السلطة المركزية، واعتماد المجتمعات المحلية على هذه السلطة وهذا لا يساعد على الابتكار أو الشعور بالمسئولية ، بل يؤدى الى تأخر المجتمعات المحلية · وهنا تبدو أهمية التربية فى ناحيتين : أولا : ان المجتمعات المحلية القوية تعمل على توسيع مجال التربية ، وثانيا : ان التربية يمكنها أن تخرج من هذه المجتمعات مواطنين صالحين يستطيعون أن يقوموا بدور القيادة فيها ·

لقد مررت مرورا أقرب الى السرعة لتوضيح هذه المسائل حتى يمكن أن نصل الى العوامل المهيئة لنهضة تربوية أساسية فى البلاد العربية ، وحتى تتضح القاعدة التى على اساسها يمكن للتربية الاساسية أن تقوم بعملها وأن تحدد اتجاهاتها · ولعله من الواضح ان التربية الاساسية ليست هى مجرد مكافحة الامية ، أو التعليم المدرسى ، وتعليم الصحة ، والزراعة والتعاون والصناعة واعداد المواطن الصالح فى المدرسة فحسب ، وانما هى أكثر من ذلك ، هى الخروج الى المزارع ، والعمل فى المجتمعات وتنظيم مجهوداتها وتحسين صحة الفلاح ، وتنمية وسائل الزراعة ، وتأسيس جمعيات تعاونية ، ومؤسسات صناعية صغيرة ، وربط كل هذا بالتربية ربطا وثيقا . وهذا ليس بالامر السهل ، وليس هنالك قانون واحد متفق عليه يمكن تطبيقه لنجاح الفكرة · انها مشكلة يبحث العالم كله فيها ، ويجرى تجاربه لايجاد أنجع الوسائل وأنجع المواد للتربية الاساسية .

ومهما يكن ما وصل اليه من نتائج وطرائق تجريبية معينة فما زال أمامه الطريق طويلا للوصول الى الوسائل الحقيقية الناجحة ومواد الدراسة وبعبارة أخرى لابد لنا فى العالم العربى من أن نقوم بتجاربنا ، ودراساتنا الخاصة ، لا بقصد رفع مستوى شعوبنا فقط ، بل لنساهم أيضا فى زيادة معارف الشعوب الاخرى ، وتجاربهم فى هذا الشأن

٤ ــ ما تم تحقيقه حتى الآن

أما مدى ما حققته الامم العربية فى ميدان التربية الاساسية حتى يومنا هذا فلا يمكن أن أتناوله بالشرح الا فى حدود البلاد التى كنت على اتصال بها خلال العشر سنوات الاخيرة وهى من الشرق الى الغرب : العراق ، وسوريا ، ولبنان، وشرق الاردن ، ومصر .

ففى **العراق** بدأت مكافحة الامية أول مابدأت فى أواخر سنة ١٩٢٢ ، بانشاء «المعهد العلمى» الذى افتتح فصولا لمحو الامية ، ونظم محاضرات عامة فى أنحاء مختلفة من القطر ، وقد قام بحملة قوية ، ودعاية واسعة الى ١٩٢٩ حينما تولت وزارة المعارف ادارة هذا المشروع ، فعملت تدريجيا خلال عشر سنوات على توسيع دائرة هذا العمل بافتتاح فصول ليلية فى عدد من المدارس الابتدائية لا المدن وحدها بل فى القرى أيضا ، فلم تأت سنة ١٩٣٩ حتى بلغ عدد الملتحقين بالفصول الليلية أكثر من ١٦٫٠٠٠ طالب وقد أدى قيام الحرب الاخيرة وانتقال مهمة هذه المكافحة أخيرا الى المجالس المحلية الى ضعف الحركة الى حد ما وقلة عدد الطلاب لكننا نرجو أن تتضاعف جهود هذه المجالس المحلية تبعا لازدياد خبرتهم فى هذا العمل

ولما كان معظم سكان القرى قرويين فقد عمدت وزارة المعارف الى افتتاح عدد كبير من المدارس فى القرى والمناطق النائية كما حاولت انشاء نوع خاص من معاهد المعلمين الريفيين، حيث يقترن التعليم الزراعى والصحى بالدراسات النظرية . وهذه المحاولة التى بدأت فى سنة ١٩٣٣ مرت فى أدوار مختلفة ، حتى ان معاهد اعداد المدرسين الريفيين - وان كانت أفضل من المعاهد النظرية البحتة - ما زال يغلب عليها الطابع النظرى ومع اعترافنا فى الوقت نفسه بحاجتنا الى نوع خاص من المدارس الريفية فان انشاء هذا النوع من المدارس كان بطيئا جدا فلم تبدأ وزارة المعارف فى افتتاح بعض مدارس ريفية الا حديثا وذلك لتعليم فلاحة البساتين والمبادىء الاولية للزراعة

أما من حيث التربية المدرسية البحت فقد تقدم العراق نوعا ما فى عدد الطلبة الذين يدخلون التعليم الابتدائى ، فقد بدأ سنة ١٩١٨ بـ ٦٠٠٠ من الطلبة ، ثم ازداد العدد حتى بلغ ٣٠٫٠٠٠ من الطلبة وقبيل الحرب العالمية الثانية وصل عددهم ٩٧٫٠٠٠ وبعد ان انخفض هذا العدد خلال سنى الحرب ، بدأت النسبة ترتفع سنة ١٩٤٥ حتى وصلت ١٧٥٫٠٠٠ فى المدارس العامة والخاصة الابتدائية مابين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ومع ذلك فان هذا العدد يمثل فقط ما بين ٢٥٪ و٢٦٪ من الاطفال الذين هم فى سن الدراسة الابتدائية او ٣٫٥٪ من مجموع الشعب ، ومن ثم فاننا لا زلنا فى العراق فى بداية الشوط نحو طريق طويل لادخال كل ولد وبنت التعليم الابتدائى

ان الارض فى العراق متوافرة . ومعظم الاراضى البور ملك للدولة ولا ينقصها الا الرى لتصبح صالحة للزراعة . وفى الخمس عشرة سنة الاخيرة قد استصلحت مئات الالوف من الافدنة التابعة للدولة وآلت ملكيتها الى بعض كبار الملاك ولكن الحكومة قد استصدرت اخيرا تشريعا بتوزيع أراضى الدجلة بمعدل حوالى ستين فدانا لكل أسرة ، مع سلفيات بشروط سهلة وضمانات تحول دون انتقال الارض الى اشخاص آخرين . وقد كان من نجاح هذه التجربة ان شرعت الحكومة اخيرا فى تطبيقها على اراض اخرى مع الاستعداد للتوسع فى تعمير هذه الاراضى مما يبشر بايجاد مجتمعات جديدة تنتشر فيها التربية على أسس أفضل

ويسرنا أيضا أن نلمس تقدما حثيثا فى الناحية الصحية فى الثلاثين عاما الاخيرة، وانتشار عشرات من المستشفيات ومئات من العيادات فى مختلف أنحاء البلاد ، الا أن الامراض المنتشرة كالملاريا والبلهارسيا والانكلستوما والتراكوما وغيرها ونسبة الوفيات بين الاطفال والافتقار فى المعلومات الصحية لدى عامة الشعب مشاكل تقع على عاتق رجال التربية كما تقع على عاتق رجال الصحة سواء

سوريا: ولقد قامت سوريا بعد ان تحررت من الانتداب سنة ١٩٤٣ بمجهود كبير فى نشر التعليم وخاصة الابتدائى، حتى لقد تضاعف عدد الطلبة خلال سبع سنوات وبلغ ٢٣٢٫٠٠٠ من الاطفال فى المدارس الخاصة والعامة والاجنبية سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . وارتفعت ميزانية التعليم فى خلال هذه الفترة ، ولقد ألقيت مسئوليةٌ بناء المدارس فى القرى على هيئاتها المحلية قدر المستطاع . واذا كنا نعتبر مدة الدراسة الابتدائية خمس سنوات فى سوريا تبلغ نسبة الطلبة فى هذا النوع من التعليم ٦٠ ٪ من مجموع من هم فى سن الدراسة أما اذا كانت المدة ست سنوات فان هذه النسبة تزيد قليلا عن ٥٠ ٪ فاذا عرفنا أن تعداد السكان فى سوريا يبلغ ثلاثة ملايين أصبحت النسبة ٧٫٧ ٠/٠ من مجموع السكان

ولكن سوريا لم تقنع بالتعليم الابتدائى والتوسع فيه وانما أيضا بذلت مجهودا فى فتح مدارس ريفية ذات مناهج ملائمة وقد استعانت سوريا بعدد من المدرسين الذين كانوا يقومون بتعليم الزراعة فى المدارس الريفية بفلسطين العربية. وعملت على انشاء كلية فى (يبرود) خاصة لاعداد معلمين يصلحون للمدارس الريفية . وهذه الكلية سائرة فى سنتها الثانية ، ورجال التربية يعملون جاهدين على تعميم التعليم الابتدائى كما هو مذكور فى دستور سوريا . ومن هنا يظهر لنا ان اهتمام سوريا موجه نحو تعليم الاطفال أكثر من توجيهه نحو تعليم البالغين ولابد ان يلاحظ هنا ان الجامعة

الامريكية ببيروت قد قامت بقسط كبير فى تعليم الفلاحين بواسطة برنامجها الصيفى الذى يقوم به الطلبة متطوعين

ولست على علم كبير بمسألة توزيع الملكيات الزراعية فى سوريا وان كنت اعلم ان كثيرين من كبار الملاك لا يقيمون فى قراهم مما لا يساعد على انشاء مجتمعات ريفية صحيحة . اما الحالة الصحية فى سوريا فاحسن من غيرها لاعتدال الجو وقد تقدمت هذه الناحية كثيرا فى خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، وان كان الجهل بالمبادىء الصحية لا زال موجودا كما فى سائر البلدان الاخرى .

لبنان : اما لبنان فقد قطع شوطا كبيرا فى هذا المجال وذلك بادخال اكبر عدد من الطلبة فى التعليم الابتدائى بفضل مجهود المعاهد الخاصة والاجنبية وغيرها ومجهود الافراد . كذلك نلاحظ ان وزارة التربية القومية قد عملت على مضاعفة عدد مدارسها ، فبعد أن كانت فى المرتبة الثالثة بالنسبة الى المدارس ، الخاصة والاجنبية سنة ١٩٤٣–١٩٤٤ اصبحت فى المرتبة الثانية الآن اذ لا تسبقها الا المدارس الخاصة . وبذلك اصبح عدد الطلبة فى المدارس الابتدائية مايقرب من ١٥٠٫٠٠٠ من الطلبة أو ٨٠٪ من نسبة الاطفال الذين فى سن التعليم او حوالى ١٢٪ بالنسبة الى مجموع سكان لبنان ، ولا يمكن ان تقل نسبة التعليم عما ذكرنا فهى تبلغ ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ وهكذا نجح لبنان فى تعميم التعليم الابتدائى الاجبارى بين ربوعه .

والتربية الزراعية فى لبنان قاصرة على منهج فى الدراسات الزراعية يتبع المدرسة الفنية الحكومية فى بيروت وعلى منهج صغير يعطى فى الجامعة الامريكية ببيروت . ولا علم للكاتب بوجود تعليم زراعى فى المدارس الابتدائية فى لبنان

وثمة ناحية اخرى جديرة بالذكر فى لبنان ألا وهى الخدمة الاجتماعية بالريف التى أنشأتها منذ أكثر من عشرين عاما مؤسسة الشرق الادنى بمعاونة الجامعة الامريكية ببيروت والكلية الامريكية للبنات . وقد وجه النشاط الى قريتين احداهما فى البقاع والاخرى فى شمال لبنان . وذلك فى معسكر صيفى يجمع بين الطلبة المتطوعين وطبيب وممرضة واخصائى فى الزراعة فيخرجون الى قلب القرية وينشئون فصولا لمكافحة الامية وعيادة وقسما للاستشارات الزراعية بجانب أوجه النشاط الاجتماعى والرياضى . كما قام معهد الدراسات الريفية بالجامعة بنشر سلسلة من النشرات الزراعية .

ولكن نجاح مثل هذا النشاط الاجتماعى الريفى يتوقف على تطوع الطلبة وهذا لا يتأتى الا فى فصل الصيف . ومع ذلك فقد دخلت بعض الاصلاحات على هاتين القريتين .

أما جمعية أصدقاء القرية التى أسسها الدكتور نيل ألتر فى قرية جبرائيل فى شمال لبنان فلها صفة الدوام حيث نظمت منهجا لتلاميذ وتلميذات المدارس فى العقد الثانى يشمل الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية ، والزراعة ، وصناعات القطن ، وصناعة البناء وتصليح الادوات المنزلية والآلات الزراعية ، والصحة ، ونواحى النشاط الاجتماعى مع زيادة الاهتمام بالثقافة الريفية والعلاقات العائلية والديانة . ويساير ذلك منهجا لتدريب البالغين من التلاميذ على القيادة والزعامة . ولقد بدأت وزارة التربية القومية فى هذا الخريف فى تأسيس ثلاث مدارس جديدة للبنات من العقد الثانى وتتبع منهجا مماثلا .

وحالة الاراضى فى لبنان تختلف عن أغلب البلاد العربية فى أن الفلاح يملك الارض التى يفلحها عدا مناطق معينة مثل عكر والبقاع وجبل أميل حيث ما زال نوع من النظام الاقطاعى أو شبه الاقطاعى هو السائد . وكنتيجة لذلك يمكننا اليوم فى لبنان مقارنة المالك الذى يعيش فى بيت حسن ، وبملبس حسن ، وله عادات نظيفة بالفلاح المستأجر الذى يعيش عيشة أقل من هذه نظافة ورقيا . والارض على وجه الاجمال صخرية وفقيرة وقد عملت فيها عوامل التعرية عدا مناطق مثل سهل البقاع وهنالك مجال واسع لغرس الغابات ففى الفترة التى بين الحربين العالميتين لاحظنا تقدما واضحا فى زراعة الفاكهة والخضراوات واستعمال مبيدات الحشرات وتحسين أنواع الفاكهة واستعمال الاسمدة . وهنالك بداية حركة تعاونية . ويرجع جزء كبير من هذا التقدم الى الجهود الفردية ويمكننا ان نأخذ من ذلك مثلا وهو كيف ان تقدم التربية وانخفاض نسبة الامية يخلق فى الشعب استعدادا لقبول مبادىء جديدة تدفعه قدما نحو حياة فضلى .

وقد سجلت **المملكة الهاشمية الاردنية** فى الفترة التى بين الحربين تقدما ملموسا فى شئون التعليم وقد كانت فى ظل الامبراطورية العثمانية مجرد منطقة مهملة تضرب بين ربوعها القبائل البدوية ولا يزيد عدد مدارسها على ست مدارس ، أما اليوم فان نظامها التعليمى يضم ٨١ مدرسة اميرية بها ١٢١٢٠ طالبا ، و١١١ مدرسة خاصة بها ٧٢٠٢ من الطلبة ، فيكون مجموعهم ١٩٣٢٢ طالبا ، يدرس نحو ألف منهم دراسة ثانوية وفنية ، والباقون وهم نحو ١٨٥٠٠ ، أو ٥ / ٠ من مجموع السكان ، يدرسون فى المدارس الابتدائية . وقد أقامت المملكة

نظام التعليم الابتدائى فيهاعلى اساس النظام الذى كان متبعافى المدارس العربية بفلسطين الى عام ١٩٤٨ كما انها أفادت منه فى انشاء المدارس الابتدائية الريفية والمزارع الملحقة بها ، ويوجد منها الآن نحو عشرين مدرسة تقوم بتدريس مبادىء العلوم الزراعية . ولا تزال الامية منتشرة فى البلاد ، والاحوال الزراعية والصحية فى المملكة لا تختلف كثيرا عنها فى سوريا والعراق ، ففيها جانب كبير من القبائل البدوية التى لا تزال مشكلة تعليمها باقية بدون حل .

أما **مصر** فقد كانت أول دولة عربية طبقت نظام التعليم الاولى الاجبارى . ففى عام ١٩٢٥ صدر قانون بانشاء مدارس أولية تستغرق الدراسة فيها ست سنوات خفضت أخيرا الى خمس ، يكون الانضمام اليها اجباريا ، ويحضرها الاطفال الاناث فى الصباح والاطفال الذكور بعد الظهر والعكس . وقد وفقت مصر فى أقل من عشرين عاما الى الحاق نحو مليون من التلاميذ بمدارسها الابتدائية والاولية ، ولكن المدارس الاولية التى تعمل نصف اليوم لم يثبت نجاحها ، ولذلك تقرر الغاؤها ، وان كانت مهدت لقبول فكرة التعليم الاجبارى وافتتاح آلاف من المدارس فى الريف المصرى وبناء عدد كبير من المدارس ، وفوق هذا كله ، لوضع الاسس اللازمة للنهضة الاصلاحية الجديدة . ولا ريب ان توحيد نظام التعليم الابتدائى الذى كان قاصرا على أبناء القادرين ، ونظام التعليم الاولى والالزامى الذى خدم الفقراء ، والغاء المصاريف فى المدارس الابتدائية ، كل هذه كانت خطوات حاسمة فى تاريخ التعليم المصرى فى الجيل الماضى .

وتقدر نسبة التعليم فى مصر بنحو ٥ر٣٥٪ للرجال و ٤ر١٣٪ للنساء ، والمتوسط العام ١٩٪ وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بحملة لمكافحة الامية بناء على قانون سنة ١٩٤٤ ثم أحيلت هذه المهمة على وزارة المعارف فى أبريل سنة ١٩٥٠ ، وتقول الاحصاءات الاخيرة ان هناك ١٤٦٩٥ وحدة لمكافحة الامية وتعداد الطلبة بلغ ٧٣٠ر٧١٧ طالبا . ومنهجها مدته سنتان ويشمل القراءة والكتابة والحساب والقرآن والدين والمعلومات العامة . وهذه المعلومات العامة تحتوى على علم الصحة وبعض من جغرافية مصر والعالم العربى والتربية الوطنية وفى سنة ١٩٥٠ بلغ عدد الطلبة الذين نجحوا فى امتحان مكافحة الامية وحصلوا على شهادتها ٧٤٠ر١١٩ طالبا

وقد أخذت مصر منذ عام ١٩٤٣ فى انشاء نوع جديد من المدارس الريفية تستغرق الدراسة فيها ست سنوات وتدرس فيها مبادىء الصحة والزراعة والصناعات اليدوية والقروية مع برنامج نظرى مبسط من التعليم الاولى . وقد أنشئت الى الآن ٤١٠ من مدارس هذا النوع بخلاف المدارس التى أنشاتها مجالس المديريات . وسيحدثكم احد زملائنا المصريين عن المدرسة التى انشئت فى القناطر الخيرية لاعداد المدرسين للعمل فى المدارس الريفية

ولعل أبعد الحركات الاجتماعية أثرا من وجهة نظر التربية الاساسية هى حركة الرعاية فى الخدمات الاجتماعية التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد بدأت هذه الحركة المباركة بانشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى منتصف العقد الرابع من هذا القرن وهى تضم لفيفا من الرجال والنساء النابهين والنابهات ، وقد بدأت بداية صحيحة وذلك بتدريب الاخصائيين الاجتماعيين ، وانشأت مدرسة الخدمة الاجتماعية فى القاهرة لهذا الغرض كما قامت باعداد دراسات موضوعية عن الاحوال الاجتماعية فى مصر أسفرت عن بدء تجربة قرية المنايل ويسرنى أن أنوه هنا بحكمة هذا النشاط الثلاثى من جانب الجمعية الا وهو الدراسة والتجربة والتدريب على القيادة الاجتماعية وهى الاسس التى قامت عليها حركة الخدمة الاجتماعية فى مصر . وعندما انشئت وزارة الشئون الاجتماعية بفضل جهود أولئكم الرجال أنفسهم ، بدأت تسير على هدى هذه الخطوات وتتوسع فى مجال نشاطها السابق ، وتخلق منه حركة شاملة كبيرة . وقد وفقت الوزارة الى انشاء أكثر من ١٣٠ مركزا اجتماعيا موزعة فى أنحاء البلاد ، ولا يزال الامر يتطلب انشاء عشرة أضعاف هذا العدد فى الريف . وستتاح لحضراتكم الفرصة فى هذه الدورة لزيارة بعض المراكز وتفقد اعمالها بانفسكم . ويكفى ان أقول هنا ان المركز الاجتماعى يرعى الاحوال الصحية لاهالى القرية ، ويقدم النصح والارشاد للحوامل ، ويحتوى على معدات لرعاية الامومة ، كما يقوم بالارشاد الزراعى ويدرب الفلاحين على أنجع الوسائل لاختيار البذور والافادة من الاسمدة . كما وفرت المراكز مياه الشرب بحفر الآبار واقامة الطلمبات البدوية مما ادى الى امكان رفع مستوى النظافة فى القرية المصرية ، كما نظمت فصولا دراسية للفلاحين

ولا تقل السياسة المتبعة فى انشاء هذه المراكز أهمية عن النشاط الذى تقوم به . فالوزارة تهتم باشراك الشعب فى أعمالها وتحمله على التضحية فى سبيلها فكل فريق فى المجتمع يرغب فى انشاء مركز اجتماعى عليهم ان يتبرعوا بألف وخمسمائة جنيه وفدانين أو ثلاثة مساهمة منهم فى تأسيسه ، كما انهم يتحملون نصف المصاريف الجارية مع الوزارة وتساهم اللجان المحلية والفرعية فى اعمال المركز باشراف الاخصائى الاجتماعى ، وبهذه الوسيلة

يزيد اهتمام افراد الشعب بالمركز الاجتماعى وجهوده ويفيدون خبرة ودراسة . وقد اخذت وزارة المعارف فى انشاء المدارس الريفية الى جانب المراكز الاجتماعية الجديدة ، ولهذا تضافرت جهود وزارات الزراعة والمعارف والصحة فى هذا السبيل . وتتجه النية الآن الى انشاء مركز اجتماعى لكل عشرة آلاف نسمة وانشاء مركز صحى لكل ثلاثين الف نسمة ووحدة زراعية لكل زمام تبلغ مساحته ٥٠٠٠٠ فدان

وسأترك مشاكل الملكية والصحة والزراعة فى مصر لخبرائها المختصين اذ أن معرفتى بها محدودة .

٥ ـ الخاتمة والاقتراحات

لقد حاولت بيان مدلول التربية الاساسية ، وبيان حاجة العالم العربى فى هذا المجال وما حققه فى هذا السبيل . وقد آن الوقت لضم الخطوط الى بعضها فى التماس بعض النتائج والمبادىء العامة وتقديم بعض الاقتراحات .

١ ـ من الجلى أن مسألة التربية الاساسية فى العالم العربى ليست مسألة مدرسية أو مشكلة تعليمية بمعناها الضيق . بل هى تتصل اتصالا وثيقا بما يعانيه الشعب من أسباب الفقر ، وهذا بدوره متصل بمشكلة الاراضى وعدم كفاية الاساليب الزراعية وحالة الفلاح الذى أنهكته الامراض . والفقر متسبب عن المرض كما أنه سبب له ، وذلك لانه يؤدى الى سوء التغذية وسوء المسكن والملبس ، والحفاء . وكذلك تتصل مشكلة التربية الاساسية فى بلادنا بنظامنا الاجتماعى الذى ما زالت تنتشر فيه الحياة البدوية والنظم الاقطاعية والهيئات المحلية الضعيفة فى مجتمعاتنا الريفية .

وكل ما تقدم يرينا أن التعليم المدرسى لا يكون بعيدا عن طبيعة الحياة الريفية بحيث يمكن أن يكون وحده حلا للاشكال ، وذلك لانه قد يشجع على الهجرة من القرية الى المدينة ولا يساعد الشعب على حل مشاكله اليومية ، وكذلك لن يكون مشروع محو الامية العصا السحرية كما نظن فكم من حملة ضد الامية ثبت فشلها وتعطلت نهائيا لانها لم تأخذ فى اعتبارها نواحى الحياة الريفية الاخرى . وكذلك ادخال المبادىء الزراعية ضمن منهج المدارس الريفية لايمكن ان يكون كافيا ، ذلك لان التعليم الذى يجب ان يرمى اليه المربون لابد ان يكون شاملا لجميع مظاهر القرية وحاجاتها

ويجب من جانب آخر أن نعلم ان طرق الرى الجديدة واصلاح الاراضى الزراعية وتوزيعها وانشاء الحقول الارشادية أو الصناعات الزراعية وتجفيف المستنقعات وفتح العيادات والمستشفيات ليس حلا نهائيا للاشكال . فان كل تقدم يجب ان يكون مقترنا بمنهج تربوى ملائم يبين اسسه ومنافعه ويدفعه قدما نحو الرقى والتحسن المستمر

فثمة صلة وثيقة بين التربية من جهة والتقدم الاجتماعى والاقتصادى والصحى فان البيئة الصحية الصالحة والتنظيم الاجتماعى الحسن والانتعاش الذى يؤدى الى زيادة الدخل كل ذلك يساعد على انتشار التربية ورفع مستواها والعكس صحيح ايضا ، وهو ان نشر التربية الصحيحة يؤدى الى زيادة الدخل وتحسين الصحة والتنظيم الاجتماعى السليم ، فالسبيلان يكمل احدهما الاخر

والنتيجة النهائية التى أحاول الوصول اليها هى أن بناء المجتمع يحتاج الى تناول المشكلة من جميع نواحيها فى وقت واحد ، سواء من الناحية السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او الصحية التربوية وبهذه الوسيلة فقط نستطيع الوصول الى الهدف المنشود ، وذلك لان مكافحة المشكلة بطريقة مجزأة غير مجدية وبطيئة ومضيعة للجهود وكثيرا ما تقود الى الفشل .

وهذه المكافحة الاجمالية يجب ان تقوم على اساس حكومى وهنا يقتصر الاشكال على اقناع الحكومات والوزارات والمصالح والهيئات المختلفة ان تتعاون معا فى دراسة المشاكل ووضع الخطط المشتركة والتعاون فى تنفيذها . وهى فى ذاتها مهمة شاقة ومشكلة كبرى .

٢ ـ الا أن الاعتماد الكلى على الحكومات سيما فى بلادنا التى تتفشى فيها المركزية لا يمكن ان يؤدى الى الثمار المرجوة ذلك لان الحكومة المركزية كثيرا ماتكون بعيدة عن تعرف حاجات الهيئات المحلية . وبالاضافة الى ذلك نرى ان هذه الهيئات تنتظر دائما املاء الاوامر من الحكومة المركزية ومن ثم لا تحاول هى نفسها حل مشاكلها . ومن ثم فلابد من محاربة هذه المركزية وتشجيع الهيئات المحلية حتى تقوم بما ينبغى عليها من الواجب وبذلك تكون هذه الهيئات بمثابة أداة مكملة لعمل الحكومات المركزية ولكن من المهم للغاية ايضا تقوية هيئاتنا المحلية الادارية ومجالسنا الاستشارية فمما يؤسف له ان مجالسنا البلدية والادارية ضعيفة وتحتاج الى أن نمدها بالقوة والسلطة وذلك باستصدار تشريع بايجاد هذه المجالس فى كل مديرية وقرية وبتنظيم انتخابات اعضائها تنظيما ديمقراطيا يكفل للهيئة السلطة التامة لفرض الضرائب وتحمل المسئوليات كلها وبهذه الوسيلة فقط نستطيع

الاعتماد على هيئات قوية عمادها الديموقراطية بدلا من الديكتاتورية . وان الاهتمام بالنهوض بهذه الهيئات المحلية انما يرمى الى تخفيف العبء المادى الذى يقع على الحكومة المركزية وايضا يساعد على نشر التعليم بطريقة تلائم الاطفال الذين يعيشون فى مناطق هذه الهيئات

٣ ـ ولابد لنا بعد عرض ما سبق أن نعود الى الجانب التربوى الخالص للمشكلة . وهنا علينا ان نحارب التأخر والجهل فى جبهتين .. البالغين والاطفال .. اما تربية البالغين فالامر فيها يحتاج الى حملات واسعة بواسطة التربية الاساسية كما سبق أن شرحنا وذلك بالاضافة الى الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية الاخرى فان احسن الطرق لتشجيع الرجال والنساء للالتحاق بهذه المدارس هى تعليمهم ما يمكن أن يستفيدوه من هذه الخدمات الاخرى التى تسير جنبا الى جنب مع الدراسة . وهكذا تبدو الدراسات اليومية مثمرة مشوقة سيما اذا كانت متصلة بشئون الحياة اليومية

٤ ـ وجنبا الى جنب مع هذا المنهاج التربوى للبالغين يجب أن يتمشى منهاج آخر لتربية الصغار على أساس تعليم ابتدائى منظم وهنا لابد لنا من التمسك بست سنوات من الدراسة ، حتى يؤتى التعليم ثماره ، واننى لاذهب الى أبعد من ذلك فاطالب بانشاء سنة سابعة وسنة ثامنة فى أكبر عدد ممكن من الجهات ، حتى نشجع أطفال الريف الراغبين فى الاستزادة بقدر الامكان . فانه حتى بعد تعميم التعليم الالزامى سنجد صعوبة فى فرض الالزام على جميع الاطفال ، فسيتخلف البعض منهم ويتركون مدارسهم ربما فى السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة . ولكن هذا يجب ألا يمنعنا من تشجيعنا اياهم بكافة الوسائل على السير فى التعليم الى أبعد غاية ممكنة ، فنفتح أمامهم سبيل التعليم الثانوى والفنى والعالى . على ان أهم ما تجب ملاحظته هو جعل التعليم الابتدائى وثيق الصلة بمشاكل الحياة اليومية . فان نفس الاتجاهات والنظريات الآخذة فى الظهور الآن فى مجال التربية الاساسية يجب أن يكون لها أثرها فى توجيه وتكييف برامج التعليم الابتدائى وأساليبه . فبواسطة اللعب والمشروعات والعمل فى المزرعة والورشة والرسم وممارسة الصناعات اليدوية كما بواسطة الدرس والقراءة يتعود الاطفال على تعرف بيئتهم وظروفها وطرق تحسينها .

٥ ـ كذلك لابد من تغيير المدارس الابتدائية وتحويلها الى مدارس شعبية ، النهار فيها للاطفال، والمساء للبالغين، وتحوى قاعة صغيرة للاجتماعات والمحاضرات ، ولعرض الافلام ، والمسرحيات ، وملاعب ، ومكتبة صغيرة .. وهكذا تصبح المدارس الشعبية مركزا لجميع أنواع النشاط الاجتماعى والثقافى . واذا أوجدنا مع المدرسة مركزا اجتماعيا به اخصائى اجتماعى ، وارشاد زراعى ، وعيادة نكون قد هيأنا وحدة مكتملة تدفع الى الارتقاء بمجتمعنا المحلى .

٦ ـ وهذا النوع الجديد من المدارس يحتاج الى طائفة جديدة من المدرسين لم يكتفوا بالاعداد النظرى فحسب وانما ايضا تدربوا على الزراعة والصناعات اليدوية واصول الصحة والترفيه واللعب وعلم الاجتماع . واذا كان هذا الجمع بين نوعى الاعداد المختلفين من الصعب فانه ليس من المستحيل . ولا شك انه يمكن تحقيقه ولو جزئيا باعداد برامج دقيقة لمدارس المعلمين الريفيين . ومن المشجع ان نرى البلاد العربية قد بدأت فعلا تأخذ بهذا المبدأ فانشأت معاهد المعلمين الريفيين اولا فى العراق ثم فى مصر والان فى سوريا . والان وقد بدأت فالمأمول ان تستمر فى التحسين والاتقان

٧ ـ كذلك ثمة حاجة الى نوع آخر من التدريب الا وهو تدريب المدرسين الخبيرين بتنظيم وادارة برامج التربية الاساسية للبالغين التى تحتاج الى وسائل وأساليب تختلف الى حد ما عن المستعملة فى تعليم الاطفال وقد بدأت هيئة اليونسكو التجربة لتدريب رجال التربية الاساسية ونأمل فى وقت قريب أن نصل الى اليوم الذى نرى فيه مراكز خاصة لاعداد المدرسين الفنيين لهذه المهمة الحديثة قد أسست فى البلاد العربية بتعاون اليونسكو مع احدى الدول العربية او معها جميعا .

٨ ـ وثمة نقطة اخيرة وأنتهى من بحثى هذا وهى حاجتنا الى مواد جديدة للتعليم الاساسى فاننى اعترف اننا فقراء فى هذا الباب كثيرا . فاننا بعد ان نعلم الامى كيف يقرأ نواجه مشكلة تزويده بنوع مناسب من القراءة يستخدم فيها مقدرته الجديدة على القراءة والواقع اننا بحاجة شديدة الى الوان من القراءات الجديدة ذات الطابع القصصى المشوق والمتصلة منها بصميم الحياة اليومية . وفى هذا لنا ان نتعلم الكثير مما عملته بلاد العالم الاخرى ليس فقط من البلاد المتقدمة كبريطانيا وفرنسا والمانيا وسويسرا والولايات المتحدة ، بل انه يمكن اقتباسها من بلاد أخرى كاندونسيا والصين ونيجريا والمكسيك وهى البلاد التى نجحت فى هذا العمل نجاحا عظيما . وكذلك نحتاج الى ان نستعين كثيرا بالافلام والمذياع فى هذا الميدان

وفى النهاية أحب أن أخلص الى هذه النتيجة

وهى أن العالم العربى فى حاجة ملحة الى برنامج قوى فى التربية الاساسية يتجه نحو الطفل والبالغ ويقترن ببرنامج شامل لاصلاح حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحيـــة ويقوم على أساس التعاون بين الحكومة المركزيـــة والهيئات المحلية ويهدف الى رفع مستوى الشعب ويسمو بنا الى مرتبة من الحياة جـــديرة بأمة تريد ان تساير ركب الحضارة ..

علاقة التعليم الريفى بالمجتمع واهداف هذا التعليم والوسائل التى يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف

تعقيب

الاستاذ محمد فؤاد جلال (مصر)

ان أهداف التعليم الريفى فى أية جماعة انما تحددها الحاجات الخاصة لهذه الجماعة ، وهذه الحاجات مستمدة من تراثها الماضى ومن ظروفها الراهنة وآمالها المستقبلة · وعلى ذلك فان تنظيم المدرسة الريفية ومناهجها يجب أن تبنى على دراسة وافية لخصائص البيئة الريفية وحاجاتها · فالتعليم الريفى فى الوقت الذى يجب أن يوجه فيه الناشئون نحو التحرر والنظر الى الحياة نظرة واسعة لا بد أن يكون وثيق الصلة بالبيئة الريفية وحاجاتها حتى يستطيع الجيل الناشىء أن يعمل على رفع شأن المجتمع الريفى ·

ولكى يتحقق ذلك يجب أن تكون الصلة بين المدرسة والمجتمع صلة وثيقة على الدوام فتتغذى المدرسة من المجتمع ، والمجتمع من المدرسة غذاء يؤدى الى دوام التقدم والنهوض فى كليهما ·

فالمدرسة الريفية بطبيعتها مركز ثقافى يستطيع أن يعمل على نشر ذلك النوع من المعرفة الذى يساعد الناس على أن يحسنوا ادراك مشكلاتهم الخاصة والعامة ، وعلى أن يواجهوها مواجهة مثمرة

والمدرسة تستطيع أن تتصل بالآباء عن طريق أبنائهم وتعمل من هذا السبيل على تقريب الثقافة بين الجيلين تقريبا يؤدى الى تقدم المجتمع واشاعة روح الالفة بين أجياله المتفاوتة ·

ومن واجب المدرسة الريفية أن تقوم بمجهودات تنفع المجتمع ، كأن توجه نشاطها نحو مشروعات يقصد بها ارشاد الناس الى التخلص مما يعوق تقدمهم ، فتدعوهم الى محاربة القذارة ، والحشرات الضارة والعادات السيئة وغيرها ، وفى ذلك تدريب للتلاميذ على المساهمة فى الاعمال العامة فوق أثره المباشر فى اصلاح المجتمع والنهوض به ·

كما أن على المدرسة باعتبارها المركز الثقافى الاول فى القرية أن تهيىء أذهان الناس بمجهودات يقوم بها المدرسون والتلاميذ ، تهيئة تجعلهم يتقبلون ما يدخل الريف من مشروعات الاصلاح حتى يفيدوا منها الفائدة الحقة ، فقد لوحظ أن كثيرا من هذه المشروعات لا يؤتى ثماره لان المجتمع لم يدرك مغزاه ادراكا حقيقيا ، ولم يكن مهيئا التهيئة الكافية للانتفاع منه · وان هذه المساهمة فى الحياة العامة يجب أن تكون من أول أهداف المدرسة اذ أنها تساعد على حل المشكلات القائمة من جهة وتعد النشء لحياة نشطة عاملة فى المستقبل من جهة أخرى ·

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف ألا ينظر الى المدرس الريفى على أنه مجرد ملقن للمعلومات ، بل يجب أن يكون عاملا فى ميدان الخدمة الاجتماعية بأوسع معانيها ، فيخدم المجتمع الريفى بالمساهمة فى حل مشاكله ، ويكون فى الوقت نفسه مثالا لتلاميذه فى الاهتمام بهذه المشاكل ، على أن اتجاهه فى اعداد الصغار للمستقبل يجب أن يهدف الى خدمة الجماعة والنهوض بها وتحقيق آمالها ·

ولذلك يجب أن يراعى فى اعداد المدرسين الريفيين تنمية الصفات التى تجعل منهم خداما حقيقيين للبيئة الريفية · ولذلك يجب أن يكون تعليمهم هم أنفسهم بحيث يوثق الصلة بينهم وبين الريف ويعينهم على فهم مشاكله فهما عميقا ، ويوجههم الى الاهتمام به لما له من الاثر العظيم فى تكييف حياة الامة بأسرها ·

واذا أريد للتعليم الريفى أن يكون مشتقا من حياة الريف ، وجب أن يكون المدرس قادرا على أن يرسم بنفسه نهج الدراسة طبقا لما تقتضيه هذه الحاجات ، حتى يستطيع أن يساهم فى الاعداد لحياة أفضل فى المستقبل ·

واذا كان توجيه التعليم الريفى نحو النهوض بالريف لازما فى كل وقت ، فهو ألزم حيث تكون البيئة الريفية متخلفة عن غيرها تخلفا ظاهرا وخاصة فى تلك البلاد التى يكون الريف الجزء الاكبر منها ٠

ومن الخطأ النظر الى المدرسة الريفية على أنها مدرسة مهنية بمعنى انها تعد الصغار اعدادا مباشرا للعمل فى الزراعة وما اليها ، اذ أن التعليم الريفى يجب أن يعد الناشىء اعدادا عاما ، فيجب أن يعد الطفل للحياة فى القرية وفى سواها ، واذا كان تنظيم المدرسة الريفية ومنهاجها مصطبغين بالصبغة الريفية فليس معنى ذلك أن ينحصر تعليم النشء فى نطاق الريف ٠ فالتعليم المتصل بالبيئة ليس تعليما قاصرا على ما فى هذه البيئة ، وانما هو تعليم يعد للحياة فى أوسع مظاهرها ولكنه يستخدم لهذا الاعداد ما يبدو فى البيئة من مظاهر وما يسودها من عوامل ٠

فالمدرسة الريفية ـ شأنها فى ذلك شأن كل مدرسة أخرى ـ انما تعد المواطن الصالح ، ولكنها تتميز عن المدرسة الحضرية فى أن لها رسالة واضحة المعالم تتجه نحو النهوض بالريف ، ولكى تصل الى هذه الغاية فانها تبنى تعليمها على مظاهر البيئة والحياة فى الريف ٠

ومعنى ذلك أن كلا من المنهج وطرق التدريس يجب أن يستغلا الى أقصى حد ممكن تلك المعالم التى تبدو فى الحياة الريفية لكى توجه شخصية الناشىء ذلك التوجيه الذى يجعله عاملا فعالا فى النهوض بمجتمعه ٠ فالمنهج لا يجوز أن يغفل دراسة المشكلات الرئيسية فى الريف كمشكلات المسكن، وتخطيط القرى ، ومشكلات الصحة وماء الشرب، والحياة الاجتماعية فى الريف، والحكومة القروية وغيرها مما يمس حياة الريف ، ويستتبع ذلك أن تتشكل موضوعات المنهج التقليدى فى صورة جديدة توفر للطالب المعرفة الحقة بالظروف التى تسود القرية ، وأثرها فى حياة الناس فيشعر شعورا قويا بما تهدف اليه الجماعة من حياة سعيدة ناهضة ٠

ومهما كان نوع المنهج الذى يدرس فانه يجب أن يشتمل على دراسة الحياة الريفية فى كافة مظاهرها، سواء فى المدرسة الاولية أو فيما يليها من المراحل ٠ ومثل هذه الدراسة يجب أن تتناول القرية باعتبارها كائنا حيا دائم النمو والتطور ، حتى تجعل هذا المواطن الصغير واعيا لما تتضمنه الحياة التى تدور حوله ، متفهما تمام الفهم للعوامل التى تسودها ، مدركا لضرورة النهوض بمجتمعه وبذلك يعد اعدادا صحيحا لحياة الجماعة فى المستقبل ٠

ومما يجب أن تتجه اليه هذه الدراسة توضيح مكانة المجتمع الريفى والدور الذى يقوم به الريف فى حياة الامة بأسرها ، وابراز نواحى الاتصال بين الريف وبين سائر الامة بكيفية تجعل الناشىء يدرك المعنى الحقيقى للتعاون فى حياة أية أمة من الامم ٠ ولكى يدرك حقيقة مركزه يجب أن يدرك مكانة أمته من سائر أمم الارض ، وكيف تتعاون هذه الامم ويعتمد بعضها على بعض ٠٠٠ وبذلك يستطيع هذا المواطن الصغير أن يلمس الصلات التى تربط بين بيئته المحدودة وبين العالم الواسع فيفهم العالم عن طريق بيئته ، ويزداد فهمه لبيئته عن طريق فهمه للعالم الذى يعيش فيه ٠

واذا كان التعليم يهدف الى النهوض بالمجتمع فانه يجب أن يعمل على اشاعة الروح الديمقراطية بكل ما تستلزمه من تعاون وتكافل فى هذا المجتمع عن طريق تدريب التلاميذ على ممارسة الحياة الديمقراطية والحكم الذاتى ورسم الخطط لالوان مختلفة من النشاط الحيوى والاجتماعى داخل المدرسة وخارجها ٠ والحياة الديمقراطية والحكم الذاتى مما يصلح فى الريف صلاحية خاصة اذا أحسن تدريب الاجيال المقبلة عليهما ، لان فى بساطة القرى وضيق رقعتها واتصال العلاقات وتبادل المصالح بين أهليها ما يجعل هذه الحياة صالحة للريف كل الصلاحية ٠

وسنورد بعض الامثلة على الكيفية التى توجه بها الدراسة بحيث تكفل تحقيق ما فصلناه من أهداف ٠ فاللغة والتاريخ ، والجغرافيا والعلوم والصحة والحساب والفنون وغيرها يجب أن تشتق من مظاهر البيئة التى يعيش فيها الناشىء ٠

على أنه من اللازم ـ كما قلنا ـ أن نتتبع هذه المظاهر تتبعا يفضى بنا الى ادراك ما يتصل بهذه البيئة المحدودة من عالم واسع ٠

فالدراسة المحلية تجعل فى امكان التلميذ أن يدرك العوامل الاساسية التى تقوم عليها الحياة الريفية ادراكا عميقا ، فاذا تتبع هذه العوامل واحدا فواحدا استطاع أن يكون صورة شاملة يتسع أفقها تدريجا مع اتساع أفقه ٠

فاذا أخذنا مثالا دراسته لنظام الحكم فى الريف وما يتعلق به من حفظ الامن بين الناس ، فهذه الدراسة لن تكمل فى الواقع الا اذا درس العلاقة بين حكومة القرية الصغيرة وحكومة الدولة، فيدرك كيف يحفظ الامن فى الدولة جميعها ، ومن السهل عليه حينذاك أن يدرس ما بين الدول من علاقات تعين على حفظ الامن فى العالم ٠ ويلاحظ أن الاسس التى يقوم عليها حفظ الامن بين الافراد هى نفسها التى يقوم عليها حفظ السلام بين الامم، ومن السهل على الناشىء أن يدرك هذه الاسس فى

بيئته الصغيرة ويدرك أثرها فى حياته وحياة من يحيطون به ، وعن طريق هـذا الادراك لا يلبث أن يدرك أثرها فى حياة الناس أجمعين ٠

واذا أخذنا مثالا آخر التجارة والصناعة فى الريف وما تقدمانه من خـــدمات لاهله ، وكيف أنهما تسدان حاجته وتجعلان الحياة فيه ميسرة ، وتتوقفان على سيادة الامن، وتوافر طرق المواصلات وامكان التبادل بين الناس ، وعلى ما فى القرية من ثروة ، وما يتصف به أفرادها من نشاط وابتكار وتفكير ٠ وتجارة القرية وصناعتها متصلتان اتصالا مباشرا بتجارة المدينة وصناعتها بل بتجارة العالم وصناعته ٠

فاذا انصبت الدراسة على هـــذه العلاقات الاساسية أمكن للنـــاشىء أن يدرك بيئته ويدرك مركزها من العالم فى وقت واحد ، فلا يكون مواطنا ريفيا فحسب ، وانما يكون رجلا انسانيا واسع الافق ٠

ويمكن أن نأخـــذ أمثلة أخرى عديدة عن الصحة والمواصلات والزراعة والرى وغيرها من المظاهر التى يلمسها الناشىء فى الريف ٠

ومن الواضح أنه يجب أن يحـــدث تغيير أساسى فى طرق التدريس السائدة اذا أريد لهذه الاهداف أن تتحقق ٠ فالطرق التقليدية بقيـودها العديدة تحول بيننا وبين ذلك ٠ ولا بد من اتباع تلك الطرق التى تجعل الدراسة مبنية على الملاحظة الفعلية لمظاهر البيئة ودراستها دراسة مجدية تجعل الناشىء يعرف بيئته حق المعرفة ويدرك مشكلاتها ويشعر بالدافع الذى يدفعه الى خدمتها والنهوض بهـــا ٠

منهج المدرسة الريفية

للدكتور محمد بديع شريف (العراق)

ماذا يجب أن يكون عليه منهج المدرسة الريفية من النواحى :

١ ـ التعليمية ٠

٢ ـ المهنية ٠

٣ ـ الاجتماعية ٠٠٠ ؟

هذا سؤال قد تمكن المشاركة فى الاجابة عنه بعد عرض لمحة تاريخية واجتماعية خاطفة ٠ فاننا نعلم ان غالبية سكان الشرق الاوسط ريفيون يعيشون على ضفاف الانهار ، أو بدو يضربون فى الارض ينتجعون الكلأ ويتتبعون مساقط الامطار ، أو يتأثرون شواطىء الواحات وآبار الماء التى تنبط فى الصحراء ، وهذا الفريق من البشر لا يزال برهانا على تقصير الحضارة فى شأنه لعدم مقدرتها على اغرائه أو جلبه بأى وسيلة تكون وتوطينه كمثل اخوانه أبناء الريف على الاقل فانه فى بؤس وشقاء رغم تعوده هذه الحالة ورضائه بجمال ونعاج معدودات ، فان البدو لا يزالون يترسمون خطى الانسان القديم فى معاشه وسلوكه وان كان فى هذا السلوك شىء من العفة والنزاهة والشجاعة والوفاء والكرم ، فان فيه ما يناقض ذلك من النهب والسلب والقتل بغير حق ، والثأر والانتقام ، والاعتداء على حق الغير ، واستحلال هذا الاعتداء فى عرف لا تقره شريعة ولا طبيعة ، وعلاوة على ذلك اذا نزل بهم القحط فأهلك ماشيتهم زاد شقاؤهم ، واذا نزل بهم مرض استسلموا كما تستسلم الفريسة للذئب ، والبحث فى علاجهم ووضع منهاج ، أو تعليمهم فى هذه الحالة قد يكون بحثا لا يؤدى الى ما يرمى اليه ، وقد يكون علاجا وقتيا لا يجدى نفعا ٠ ولعل خير علاج لهم هو العمل على استيطانهم وانزالهم من شعاف الجبال، واستخراجهم من بطون الوديان ، وجلبهم من الصحارى الى شواطىء الانهار ، ووضعهم تحت مادة واحدة هى علاج الريف ، أو علاج القرية كما فعل كثير من الامم المتحضرة فى استنزال بدوها ثم استقرار ريفها ٠

فان الريف منذ القدم مادة الحضر يمده بالرجال والغذاء وكل المواد الاولية التى ينتجها المحراث والماشية ٠

والامم التى أدركت هذا المعنى اتجهت بكل قواها الى انعاش الريف ، ان كل اصلاح اجتماعى لا يتم الا اذا أخذ الريف مكانه الاول فى الامة ٠

وأبناء الريف فى هذا الشرق الاوسط منهم من يعيش فى أرض حبتها الطبيعة ماء غزيرا ، وتربة خصبة ، ومنهم دون ذلك ٠

وريف العراق أو سواد العراق ، من أغزر بقع هذا الشرق ماء وأخصبها تربة ، هو وادى الجنان المعلقة ، وهو جنة عدن ، وهو أرض السواد ، يلمح فيه الزائر ما تركته يد الحجاج (عامل الامويين) من الترع والقنوات ، وما أبدعته يد المتوكل العباسى ، من الانهر والبرك ، ومسائل الماء فكان جنة من جنان الدنيا استقرت فيه الامة واستطاعت بهذا الاستقرار وهذا الثراء الذى أنتجه الاتجاه الى الريف واستغلال أرضه أن تؤدى قسطه المعلوم الوافر للحضارة الانسانية ، وقد سكن فى هذا الوادى فى ذلك الزمن ما يقرب من عشرين مليونا ، وكانت بغداد وحدها مكونة من مدن متلاصقة بعضها بجانب بعض عددها ما يقرب من أربعين مدينة ، وسكانها نحو مليونى نسمة ، وقد نمت فيها الثروة نماء مدهشا وامتلأت خزائن الدولة بالذهب والفضة وان كان هنالك نوع من سوء التوزيع فى الارض ، فان سعة الارض الخصبة ، وقلة السكان بالنسبة لها ، وقلة اليد العاملة على استغلال هذه الارض غطى على كثير من المساوىء ، فكان الخليفة يهب ما يشاء ويعطى من يشاء ، وبقى ريف العراق فى هذا المركز الممتاز يمد العواصم بثرائه ، ويساعد الانتاج الفكرى على تقدمه باطمئنان ومرح حتى دالت الدولة وأصبح هذا الوادى عرضة للغزاة الطامعين الذين اقطعوا أراضيه الجند والامراء والمقربين ، فتركت يد الاهمال فى عهد البويهيين فيه جرحا لا يندمل ، ثم تداولت عليه عهود السلاجقة ،

والهولاكيين ، والجلائريين ، والتركمان ، والصفويين، والعثمانيين، وقد استباح الهولاكيون العواصم وأعملوا السيف فى الآمنين ، واستمر تطاحن الغزاة فى هذه البطاح حتى نزل عدد سكان بغداد فى أحد عهودهم الى ١٤ ألف نسمة بعد أن كانت تعد ما يقرب من مليونين ، وفى كل ظروف هذا التطاحن كان أبناء الارياف يجفلون أمام جيوش الغزاة ، فيلتجئون الى العاصمة ظانين انها تحميهم غيرانهم لا يكونون الا حطبا جزلا لهذه النار الملتهمة، وفضلا عن ذلك كله كانت الاوبئة تنزل بهم فتلتهم الاخضر واليابس دون علاج أو وقاية ·

تركت هذه الموجات ، وهؤلاء الغزاة أثرا اجتماعيا واقتصاديا انحدر فى أصلاب الزمن تتناقله الاجيال جيلا بعد جيل حتى أصبح الفرد الريفى فى وضع لا يغبط عليه ، فان أكثرهم مرتبطون بالمالك ·

ان مساحة العراق تقرب من ٠٠٠ر٥٠٠ر١١١ فدان يزرع منها ما يقرب من اثنى عشر مليونا فى دورة زراعية، أى ان ما يزرع لا يزيد على ستة ملايين من الافدنة ، ولقد أدرك المسئولون هذه الوقائع وشرعوا يضعون الخطط لايجاد مشروعات تعيد الى الريف العراقى ماضيه الجميل· ولعل مشروع (الدجيلة) خير نموذج يدل على حسن نوايا المسئولين وعزمهم الاكيد على رفع مستوى الريف ، لقد ضمن هذا المشروع اقرار الملكية الصغيرة ، واستقر الفلاح واطمأن الى ملكه ، ومكانه، وأصبح هو سيد أرضه ، خيرها له ، وشرها عليه ·

هنا موطن الداء ، وهذا علاجه ، فان تأمين المسكن ، والغذاء ، والملبس لا يكون الا عن هذه الطريقة · ان هذه الطريقة هى التى تفسح مجال التجارب والعمل لكل مشروع تنويه الدولة ، تهذيبى ، أو مهنى ، أو اجتماعى ، وتريد تطبيقه على أبناء الريف ·

ان الفقر مبعث اليأس ، واليأس يقود الى الجريمة ، ولامر ما جاء فى المأثور: «كاد الفقر يكون كفرا » ، والكفر هنا معناه الخروج على التقاليد والعرف والعادة واقرار الملكية الصغيرة لا يخرج فى معناه عن معنى الضمان الذى يبعث الاطمئنان والهدوء فى النفس ، والتطلع الى الكمال ، والرغبة فى الاستزادة منه ·

ان الاستزادة من المشروعات التى تشبه مشروع الدجيلة التى يسقى بعض أرضها سيحا ويسقى البعض الآخر ارواء بالآلة تحتاج الى مال ولعل هيئة الامم المتحدة وبنك الاعمال الدولى الذى زارت لجنته العراق من أيام قريبة يدركان ما لهذا الخصب من ثراء وما له من مركز فى شئون التغذية لهذا الشرق الاوسط فلا يتأخران عن مد يد المعونة وان هذه المعونة سوف لا تذهب سدى ·

اذا تم انشاء القرى على غرار ما عمل فى مشروع الدجيلة وأصبح رب الاسرة يملك أرضا يعلم انها أمله فانه سيبذل أقصى جهده لاستثمارها واستغلالها، عند ذلك ترقب منه ما تطلبه من اجابة لمنهج صحى ، واجابة لمنهج تعليمى أو اجتماعى ، انه يقدر ان يترك ابنه فى المدرسة ويستطيع ان يدعو الطبيب الى داره ويشترك فى كل عمل اجتماعى يفرضه مجتمع القرية أو تفرضه سلطة أخرى بل يساهم عن رغبة وشوق ·

هنا نستطيع أن نجيب عن السؤال فى مواده الثلاثة لعل هذه الاجابة تكون موضعا للمناقشة فى هذه الحلقة الدراسية ·

ان التعليم فى الريف يفرضه محيط الريف نفسه تبعا لاختلاف طبيعته جبليا كان أم سهليا غير ان المدة التى ينتهى فيها هذا المنهج هى هى فى السهل والجبل ·

فيجب أن تكون مدة الدراسة فى الريف ثمانى سنوات تبدأ فى السادسة من عمر الطفل والطفلة وتنتهى بانتهاء الرابعة عشرة وتنقسم الى مرحلتين ·

١ ـ المرحلة الابتدائية

٢ ـ المرحلة المتوسطة

ويكون الغرض من المرحلة الابتدائية :

ا) تعليم القراءة والكتابة والحساب وهذا قدر مشترك يساهم فيه ابن المدينة وابن القرية على السواء غير انه يمكن ان تختلف وسائل الايضاح للوصول الى هذا الهدف فى المدينة عنها فى القرية وعلى ذلك يمكن ان يكون التوجيه فى المطالعة والحساب والجغرافيا والدروس الاجتماعية الاخرى منصبا على ما يخص الزراعة وتربية الدواجن ويكون مظهر التدريب على التعاون الاجتماعى فى هذه السن زمن الحصاد ودراس الغلة أو جمعها أو دفع ضرر الفيضان والحشرات ·

ب) ويكون التعليم المهنى مقصورا على الاعمال اليدوية التى تتناول مصنوعات سعف النخيل وسيقان الحلفا والقش والقصب ونسج الصوف والشعر فى المواطن السهلية وأعمال نحت الخشب والصخر والنسيج فى الاماكن الجبلية وصناعة الفخار فى المنطقتين ·

فاذا أنهى الطالب دراسته الابتدائية التحق بالمدارس المتوسطة التى مدتها سنتان على الاقل ٠

هنا يؤكد فى المنهج على ما يأتى :

١ ـ معرفة أساليب الزراعة وخواص التربة والاسمدة

٢ ـ دراسة الآلات الخاصة بالزراعة واستعمالها

٣ ـ معرفة تربية الدواجن فى وقايتها وتكثيرها وتحسين نوعها

٤ ـ معرفة الاحوال الاقتصادية والجغرافية لمحيطه ومحيط العالم المتصل به

٥ ـ الصحة الشخصية

٦ ـ دروس فى التعاون والضمان الصحى

٧ ـ التدريب على الاعمال الكشفية والجوالة والمنظمات التى تساعد الآخرين فى أوقات الحصاد أو نزول القحط والفقر بهم أو المرض

٨ ـ يتجه تعليم البنات فى المرحلة الثانية الى تعليم ما يلزم الامومة وتدبير المنزل والتمريض وتربية الدواجن واستعمال الآلات الزراعية ٠

ويدعم هذا التعليم بالتجارب والمشاهدة ويستعمل الحقل وسيلة لذلك وتساهم السينما فى جميع أنواع التدريب الزراعى والاجتماعى والمهنى ٠

٩ ـ ولاجل تحقيق هذا المنهج يعد حقل نموذجى فى كل قرية وكل مجتمع من قرى متعددة متقاربة لتكون مثلا يحتذى به ويكون هذا الحقل مركزا للارشاد الزراعى والاجتماعى

١٠ ـ تؤسس دور معلمين خاصة للتعليم الريفى ويبنى للمعلم مسكن ويعطى مرتبا كافيا وحقلا يحبب اليه سكنى الريف والعيش فيه

وكل ماأرمى اليه ألا يقتصر المنهج الريفى على مكافحة الامية بل يجب أن يخلق من الريفى مواطنا صالحا ملازما لارضه عارفا بطرق استغلالها شاعرا بالكرامة الشخصية ومعرفة الواجب الذى عليه والحقوق التى له ممتزجا بمجتمعه محبا لهذا المجتمع يشعر بأن الفرد للكل وان الكل للفرد

اذا استطاعت أمم الشرق الاوسط ان توجد القرية الصالحة، والقرية الصالحة لا يمكن ايجادها فى هذا الشرق الاوسط الذى له صفاته الاجتماعية والتقليدية الخاصة والذى تأثر بالظروف التى عرضتها فى لمحتى التاريخية ، الا باقرار الملكية الصغيرة للفلاح فهى وحدها تشعره بالاستقلال الذاتى وتقطع بينه وبين ذلك الماضى المؤلم ، ماضى الفقر والحاجة والعمل للغير وتعطيه مجال الامل فى انماء الثروة وتفسح له محيط التقدم التهذيبى والصحى والاجتماعى، أقول: اذا تم كل هذا سهل على المسئولين والعلماء والباحثين تطبيق مناهجهم الاجتماعية والتهذيبية والصحية ٠

ان كل عمل يصاحبه حسن النية والعزم الاكيد يكون الظفر حليفه لا محالة وهذا مشروع الدجيلة فى العراق الذى أشرت اليه مثل من أمثلة صدق النية فى انعاش الريف وهذه مصر العزيزة التى سبقتنا فى مشروعاتها بهذه الناحية تعطينا فى كل عام أمثلة جبارة تدل على ان نجاح كل مشروع فى هذه الوجهة ممكن اذا تولته الخبرة والعزم المؤكد ٠

وان هيئة الامم المتحدة التى ساعدت على ايجاد حلقات الدراسات الاجتماعية بهمة هذا المدير الدءوب على العمل السير سيلنتو الذى يريد الخير لهذا الشرق الاوسط تعطينا صورة واضحة على حسن النية والمساعدة الفعالة ٠ وان كنا لا نزال ننظر الى هيئة الامم المتحدة فيما حدث فى فلسطين الشهيدة نظرة الريبة فلابد ان تأتى الساعة التى تعلم فيها هيئة الامم المتحدة ان هذا الشرق الاوسط قوة هائلة فى المساهمة لبعث الحضارة واقرار السلم ٠٠٠ والسلام عليكم ٠

كيف ينتقى معلمو القرى ؟ وكيف يدربون ويستبقون على اتصال بالتقدم العصرى ؟ وما نصيب الصحة والاسعافات الاولية والثقافة الزراعية والعناصر الاجتماعية من منهاج تدريبهم ؟

تعقيب

للدكتور خلدون الكنانى (سوريا)

لانتقاء معلمى القرى طريقتان مفضلتان :

١ ـ تدريب الراغبين من المعلمين والمعلمات القائمين بالتعليم الآن ، والصالحين من المتطوعين من غير أسرة التعليم (ولنسمهم : الفئة الاولى) ·

٢ ـ تهيئة المعلمين والمعلمات الاساسيين للمستقبل (ولنسمهم : الفئة الثانية) ·

١ ـ تدريب الفئة الاولى :

يقبل فى هذه الفئة معلمو المدارس الابتدائية ومعلماتها الذين مضى عليهم فى التعليم عامان على الاقل ، وحملة الشهادات الثانوية الاخرى : القديمة ، والمسلكية ، والدينية ، والممرضات ، والقابلات ، وذوو الخبرة العملية ممن لم يتموا دراستهم الثانوية ، والمثقفون المتقاعدون من المدنيين والعسكريين أو من شاكلهم ·

ويحسن أن يقابل كل أفراد هذه الفئة لجنة خاصة تتثبت من صلاحهم للعمل فى ميدان التربية الاساسية ·

يتبع أفراد الفئة الاولى دورتين تدريبيتين مدة كل منهما أربعة أشهر · ويفصل بين الدورتين عام مدرسى ، مدته ثمانية أشهر ، يتمرنون فيه على تطبيق التربية الاساسية فى مدرستهم وقريتهم · وهذا الفصل المقصود بين الدورتين يعين أفراد هذه الفئة على حسن الاستفادة من الدورة التدريبية الثانية التى ستكون فى نظرهم أكثر قيمة عملية وأقدر على حل المشكلات التى عرضت لهم خلال السنة التجريبية الاولى ·

يزود أفراد الفئة الاولى بالثقافة النظرية والخبرة العملية اللتين سيأتى ذكرهما فى الفقرة رقم (٤) · غير انه من الخير أن يقسم أفراد هذه الفئة ـ اذا أمكن التقسيم ـ الى ثلاث زمر :

١ ـ ذوو الثقافة العامة العصرية · ويحسن أن يعنى عند تدريبهم بالثقافة الزراعية والصحية والتدريب الاجتماعى والطرق التربوية لتعليم الراشدين ·

٢ ـ ذوو الثقافة القديمة أو المسلكية أو الدينية أو ذوو الخبرة من الناس والمتقاعدين الذين يمكن أن تغنى خبرتهم بالحياة عن ثقافة غيرهم النظرية · ويحسن أن يعنى عند تدريبهم بالثقافة العامة العصرية والزراعية والصحية والتدريب الاجتماعى والطرق التربوية لتعليم الراشدين ·

٣ ـ المعلمات وغيرهن من المتطوعات · ويحسن أن يعنى عند تدريبهن بالطرق التربوية لتعليم الراشدات وبالتدريب الاجتماعى ، وبوجه خاص بالثقافة الصحية ومعرفة الاسعافات الاولية · اذ فى رأى كاتب هذه السطور ان المعلمة الاساسية لا تستطيع أن تشق طريقها الى بيوت القرويات وعقولهن الا عن طريق العناية بصحتهن وصحة أولادهن (وأزواجهن عند الضرورة) ·

٢ ـ تدريب الفئة الثانية :

ينال الطالب السورى فى السنة السادسة عشرة من عمره (أى بعد دراسة خمس سنوات فى المدرسة الابتدائية وأربع سنوات فى المدرسة الاكمالية) شهادة الكفاءة (العامة) أو (التجارية) أو (الصناعية للبنين) أو (الزراعية) أو (الشرعية) · وتنال الطالبة السورية فى تلك السن شهادة الكفاءة (العامة) أو (الصناعية للبنات) وفى بعض الاحوال : شهادة فن التمريض

ان حملة الكفاءة السورية بأنواعها المختلفة وشهادة فن التمريض ، وحملة الشهادات التى توازيها فى الاقطار العربية الشقيقة ، هم فى رأى كاتب هذه الاسطر أصلح من ينتقى للدراسة فى مدارس المعلمين الريفية التى تدرب طلابها وطالباتها ـ خلال عامين ـ على أن يصبحوا معلمات ومعلمين أساسيين (أى قادرين على تطبيق التربية الاساسية تطبيقا ناجحا) ·

غير انه لا يحسن أن يعهد الى خريجى هذه الدور بممارسة عمل رئيسى فى التربية الاساسية قبل تدريب ، أقل مدته عامان ، فى وظائف تعليمية أيسر شأنا · وذلك لان (النضج الثقافى) للمعلم قد يتم أثناء دراسته فى دار المعلمين الريفية، وكذلك (نضجه النفسى) · أما (نضجه الاجتماعى) وقدرته على مخالطة الناس وحسن عشرتهم والتأثير فيهم وتوجيههم فلا يمكن أن يتم الا بالاتصال المستمر بالمجتمع والدربة الطويلة · و (النضج الاجتماعى) أهم ما يتطلب من المعلم الاساسى ·

٣ ـ مبلغ مشاركة المعلمات والمعلمين الاساسيين فى تطبيق التربية الاساسية والانعاش الاجتماعى :

لا شك ان أهم ما تتصف به التربية الاساسية أنها شاملة ، تتناول جميع نواحى الحياة فى المجتمع ، سواء أكانت روحية أم أخلاقية أم اجتماعية أم علمية أم عملية أم صحية أم زراعية أم صناعية أم اقتصادية أم غير ذلك · وانها كذلك بداية منظمة لنهضة اجتماعية تتصف بالحيوية والاستمرار والنمو المطرد وفقا لحاجات البيئة التى تزدهر فيها ·

وأهم أهدافها الرئيسية هى :

١ ـ التعليم الابتدائى وجعله أقدر على خدمة البيئة وترقيتها ·

٢ ـ مكافحة الامية بين الراشدين ·

٣ ـ تثقيف الشعب (ولا يتم هذا التثقيف فى العالم العربى الا اذا استطاعت الثقافة الشعبية التوفيق بين نزعات الشعب الروحية والاخلاقية التى يحرص عليها ، والثقافة الاجتماعية والاقتصادية والصحية التى هو فى أشد الحاجة اليها ·)

ان المعلمات والمعلمين الاساسيين قادرون ، لا شك ، على الاضطلاع بتحقيق الهدف الاول كله ، وعلى المشاركة فقط فى تحقيق الهدفين الآخرين اللذين هما من أهداف المدربين الاجتماعيين أيضا، اذ أن الامية ـ مثلا ـ ليست سوى نتيجة أسباب اجتماعية واقتصادية · ولا تكافح الامية الا بمعالجة تلك الاسباب ·

يستطيع المعلم الاساسى أن يعلم تلاميذه فى النهار ، وأن يعلم الراشدين مساء مدة ساعة أو ساعتين (بتعويض) ، وأن يشرف على سير النوادى الثقافية والمراكز الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ فى القرية ·

ولا يثمر تعليمه للراشدين الا اذا زارت قريته (فى كل عامين مرة على الاقل) وحدات الارشاد الاجتماعى بأطبائها وممرضاتها وقابلاتها وخبرائها الزراعيين والاجتماعيين ومعلميها الاختصاصيين ، ومكثت فى القرية مدة شهرين على الاقل ، أكسبت خلالها القرويين (الذين هيأهم المعلم الاساسى لهذا الامر) ثقافة عملية منظمة جامعة ، ودربة غنية مثمرة ، يتعهدهما المعلم الاساسى ، بعد انصراف وحدات الارشاد الاجتماعى ، بالعناية وطول الحياة ، سواء أكان ذلك بمحاضراته المسائية أم بارشاده اليومى أم خلال اشرافه على النوادى والمراكز الثقافية ، أم بجعل أهل القرية على اتصال مستمر بما يهيأ لنشر التربية الاساسية من مطبوعات وصور و (أفلام) واذاعات ومكتبات متنقلة وما أشبه ·

٤ ـ نصيب (الصحة والاسعافات الاولية) و (الثقافة الزراعية) و (العناصر الاجتماعية) من منهاج التدريب للتربية الاساسية :

ان الفقرة السابقة التى تعين الاهداف الرئيسية للتربية الاساسية ، قد أرتنا بوجه عام أنواع المعرفة والدربة التى يحتاج اليها المعلمات والمعلمون الاساسيون · ويحسن ههنا أن نوضح هذا الامر ، فنبحث أولا فى صفات منهاج التدريب الرئيسية ، ثم نبحث فى صفات الروح الذى يجب أن ينمى فى القائمين والقائمات على التربية الاساسية ·

الصفات الرئيسية لمنهاج التدريب :

١ ـ خبرة ببعض المهن والاعمال القروية : لا تستطيع التربية الاساسية أن تقنع بالسنوات الابتدائية (وعددها فى سورية خمس) التى تنقل الطلاب الى المدارس الثانوية ، بل تحتاج الى أن يلحق بالمدرسة الابتدائية فى القرية صف أو صفان يتعلم فيهما الطلاب خلال عام أو عامين مهنة زراعية أو غيرها ، تعينهم على الانتقال من المدرسة الى الحياة العملية رأسا وبسهولة · لذا يجب على بعض المعلمين الاساسيين أن يكونوا مزودين بخبرة ببعض المهن والاعمال القروية ·

٢ ـ يجب أن يكون التعليم الزراعى والصناعات القروية مركز الاهتمام فى المدارس الاساسية للبنين ·

٣ ـ يجب أن يكون المعلم الاساسى قادرا على مراقبة صحة الطلاب واعلام السلطات المسئولة فى حالة وقوع طلابه فى الامراض الخطرة والمعدية ، وفى حالة انتشار الاوبئة ٠

٤ ـ يجب أن يكون التعليم الصحى ثم المنزلى والزراعى مركز الاهتمام فى المدارس الاساسية للبنات ٠

٥ ـ يجب أن يكون المعلمات والمعلمون الاساسيون عارفين بالفرق بين تعليم الاحداث والراشدين ، مطلعين اطلاعا جيدا على الثقافة الشعبية التى ينشرونها بين الناس ، قادرين على تحبيبها الى النفوس ، وطبعها فى الاذهان وادخالها فى الحياة العامة ٠

الصفات الروحية والخلقية للقائمين والقائمات على التربية الاساسية :

١ ـ الايمان والحمية : ليست التربية الاساسية معرفة تنقل من الكتاب الى الذهن، وانما هى روح ينفخ فى مجتمع ورسالة تؤدى فيه ، بغية بعثه واحيائه حياة جديدة مجيدة ٠ لذلك هى بحاجة الى ايمان شديد وحمية ملتهبة ٠

٢ ـ الاتصال بالناس : يجب أن يكون المعلم الاساسى قديرا على الاتصال المستمر بالناس وكسب قلوبهم وثقتهم ، عارفا بطرق توجيههم والتأثير فيهم ، وخلق جو من المرح والتفاؤل والاهتمام فى الوسط الذى يعيش فيه ٠

٣ ـ العمل مع الجماعة : تعالج التربية الاساسية فى الغالب مشكلات اجتماعية معقدة : صحية واجتماعية وثقافية واقتصادية فى آن واحد ، ولا يستطيع انسان واحد حلها بمفرده ، ولا بد لحلها من تعاون اختصاصيين مختلفين مؤمنين بضرورة العمل المشترك ٠

٤ ـ القدرة على التكييف : تخلق التربية الاساسية فى القرية التى تطبق فيها تطبيقا جيدا جوا حيا (ديناميا) مستمر النمو ٠ فلكى تؤتى التربية الاساسية أطيب ثمارها يجب أن يكون المعلم الاساسى قادرا على تكييف طرقه ووسائله تبعا لتطور جو القرية ونمو الوعى فى مجتمعها ٠

٥ ـ كيف يظل المعلم الاساسى على اتصال مستمر بالتقدم العصرى ؟

لذلك سبل كثيرة أشهرها : زيارات المعلم الزائر والمفتش ووحدات الارشاد الاجتماعى والمكاتب السيارة ، ومنها الاستفادة من المطبوعات والنشرات والمحاضرات والاذاعات والصور و (الافلام) المعدة للتربية الاساسية ، ومنها متابعة قراءة التقارير والدراسات عن كيفية تطبيق التربية الاساسية فى المناطق الاخرى من القطر أو فى البلاد الاخرى ، ومنها حضور دورات تدريبية خاصة بالمعلمين والمعلمات الاساسيين تدوم اسبوعين أو أكثر ٠

كيفية اختيار مدرسى القرية وتدريبهم ، ومتابعة اتصالهم بأساليب التربية الحديثة.

وفى أى مرحلة يجب أن يتضمن تدريبهم الصحة ، والاسعاف ، والمعلومات الزراعية ، ومبادىء الرعاية الاجتماعية ؟

وكيف يمكن ربط وتقوية عمل المدرسين الريفيين بالقرية بعمل الاخصائيين الآخرين مثل الاجتماعيين والصحيين ومساعديهم ؟ وما هو دور مجالس القرى فى هذا الميدان ؟

وماذا ينبغى عمله إزاء الطامحين إلى التعليم العالى من أبناء القرية بما يتفق مع مصلحتهم الخاصة والمجتمع الريفى ؟

تعقيب

للدكتور احمد سامى الخالدى (فلسطين)

أود أن أوضح تأييدى التام أنه لا يجوز أن يسمح بالتدريس لمدرس ، رجلا كان أو امرأة ، معدا للتدريس فى المدن أو فى القرى ما لم يكن قد أتم مرحلة التعليم الثانوى بأكملها ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون أساس التعليم واحدا لكل من مدرسى المدينة والقرية .

كما أن تدريب سنة أو سنتين عقب التعليم الثانوى ضرورة حتمية يجب أن تتحصن بها كل فتاة لتستطيع التدريس فى مدرسة أولية مدة الدراسة بها سبع سنوات .

ولا يجوز أن يعين مدرس بمدارس القرى ذات الصف الواحد المكون من أربعة فصول أو أقسام ما لم يكن قد أتم تدريبا خاصا فى احدى دور المعلمين الريفية المخصصة لتدريب مدرسى الزراعة والصناعات الزراعية ، كما يجب أن يكون علم الصحة والاسعافات الاولية جزءا أساسيا من تدريب مدرسى القرية .

وانه لمن الخطأ البين – فى رأيى – أن يطبع المدرسون ، ويؤخذوا كأنهم لائقون لمدارس القرى، باستثناء خريجى دور المعلمين الريفية . وكل نظام من نظم التعليم يجب أن تتوافر فيه سهولة نقل المدرس من مدارس المدن الى مدارس القرى وبالعكس ، بدون ضرر على المدرسين أو المدارس التى يجرى فيها هذا النقل .

فالطريقة السائدة فى عقاب المدرس بنقله من المدينة الى الريف جريمة صغيرة فى حد ذاتها ، ومن المتفق عليه كذلك أن ترقية المدرس بنقله الى المدينة نظام خاطىء .

وعلى ذلك فانه – حتى يرتفع مستوى الحياة الاجتماعية العام بين سكان الريف فى الشرق الادنى – من الضرورى تزويد مدرسى القرى بمساكن لائقة مريحة، تمكنهم من المعيشة بسهولة فى القرى، كما لا يجوز أن تنشأ مدرسة جديدة فى القرى بدون عمل الترتيبات – فى نفس الوقت – الخاصة بمسكن المدرس ، الذى يجب أن تتوافر فيه الحرية المنزلية ، والراحة المعقولة ، على نفقة الحكومة أو البلدية .

وكذلك يجب عدم تشجيع مدارس المعلمين الاولية التى تخرج مدرسى المدارس الاولية ، كما أنه يجب ألا يكون فى دولة ما أكثر من نوع واحد من المدارس لتخريج مدرسى المدرسة الاولية فى المدن أو القرى ما عدا المدرسين المتخصصين المتخرجين من دور المعلمين الريفية أو المدارس الصناعية ، فقد أصبح فى فترة وجيزة من الزمن خريجو مدارس المعلمين الاولية عبئا ثقيلا على الدولة ، مما أوجد صعوبة فى نظام الترقيات وانه لمن الصعوبة بمكان التخلص منهم فى الوقت المناسب ، لانهم حاصلون على شهادات تؤهلهم

للتدريس ، وهذه مشكلة من أخطر مشاكل التعليم فى الشرق الاوسط فى الوقت الحاضر وستبقى كذلك مدة أخرى من الزمن ٠

وكمبدأ عام لا يجوز انشاء مدرسة للبنين فى قرية ما الا اذا اتخذت الاجراءات الكفيلة بانشاء مدرسة للبنات أيضا حتى تسير المدرستان جنبا الى جنب فى وقت واحد ٠

والحل فى رأيى فيما يختص بالبند الثانى والرابع يرتكز فى الحقيقة على ضرورة ايجاد مرونة فى نظام التعليم فى الشرق الاوسط ، بحيث يسمح للولد البدوى الذى يتلقى العلم فى مدارس متجولة أو الولد الريفى الذى يدرس فى مدرسة قروية ذات صف واحد أن يتمم دراسته – اذا كان مستوى ذكائه أعلى من المتوسط – فى مدرسة أولية مركزية ذات سبعة فصول فى منطقته ثم فى مدرسة ثانوية فى المدينة ، تقوده الى مراحل التعليم العالى فى الجامعات ٠

ولتحقيق هذه المرونة يجب تزويد المدارس الاولية المركزية والمدارس الثانوية ببيوت للطلبة أو أقسام داخلية تساعدها الحكومة المركزية ماليا، كما يجب ادخال نظام سخى للمنح المدرسية ، حتى يتسنى للاولاد الاذكياء الاستمرار فى التحصيل على نفقة الحكومة ٠

وللتغلب على القلق الذى يساورنا من ضبط حركة هجرة القرويين الى المدن يجب ألا نهمل تلك الحقيقة الهامة ، وهى أن نظام التعليم لا يكون سليما الا اذا كفل التسهيلات للاولاد ذوى الذكاء العالى – بصرف النظر عما ترمى اليه معيشتهم – أن يتابعوا السير فى التحصيل بسهولة حتى الجامعات ، سواء أقدموا من القرى أم الخيام ٠

وقد اخترت بعض الاولاد من (الكتاتيب) من قرى نائية ، وآخرين من الخيام وراقبت تقدمهم فاذا بهم يصعدون درجات السلم الى المدارس الاولية المركزية ، ثم الى الكليات حتى انتهوا من مراحل تعليمهم بالحصول على أعلى الدرجات بامتياز، من جامعتى (اكسفورد) و (كمبردج) ومعاهد أخرى معترف بها ٠

على أنه يجب اختبار الاولاد الاذكياء سواء فى القرى أو الخيام بوساطة خبراء فى هذا المضمار ، كما أن ذلك يتطلب اشرافا دقيقا فى كل حالة من الحالات ، وانى أفضل الاختبار الشخصى على الامتحانات العامة أو الاختبارات فى هذه المرحلة ٠

وينحصر الضرر العام الذى ينشأ عن هذه الطريقة فى وجود سياسة الباب المفتوح للتعليم الثانوى فيما يتعلق بأبناء القرى والمدن على السواء، على أن الاختيار الدقيق للعناصر النابهة من سكان الريف ، وتوفير سبل التعليم العالى لهم ما هو – فى الحقيقة – الا وظيفة أساسية لاى نظام فنى للتعليم ٠

فيجب أن يبقى الولد ذو الذكاء العادى فى قريته ، ولا ينبغى مطلقا تشجيعه على الانتقال الى مرحلة أعلى من التعليم ، وخاصة على حساب الدولة، الا الى مدرسة عملية ، أو اذا كان فى قدرته دفع المصروفات فى مدرسة خاصة ٠

وفى رأيى كذلك أن المسئولين عن وضع منهاج المدارس الريفية يقعون فى خطأ جسيم اذا وضعوا هذا المنهاج بحيث يسد ما يحتاج اليه الولد المتوسط على حساب الولد الذكى ٠

ويجب أن لاننسى فى محاولتنا الابقاء على الفلاح فى أرضه أن بين الفلاحين والبدو ثروة عقلية تقارن بكل فخر بالعناصر الموجودة فى المدن فقد رأيت أعرابا من فلاحى المدارس الريفية قد حصلوا على جائزة « لابوك » للرياضيات فى المملكة المتحدة ، ودرجات بامتياز من الجامعات البريطانية الشهيرة ٠

كيفية اختيار مدرسى القرية وتدريبهم ومتابعة اتصالهم بأساليب التربية الحديثة ، وفى أى مرحلة يجب أن يتضمن تدريبهم الصحة والاسعاف والمعلومات الزراعية ومبادئ الرعاية الاجتماعية ؟

تعقيب

للآنسة أديبة ابراهيم رفعة (العراق)

الريف ـ أيها السادة والسيدات ـ معروف بجماله الساحر ·· وبطبيعته الفاتنة ·· معروف بتربته الخصبة وجوهره الكامن ··

ريفنا غنى بقابلياته وامكانياته ، غنى بذكاء سكانه الفطرى ، غنى بتاريخه ، وماضيه · ولكنه خال منعزل ، بعيد عن مقتضيات الحياة العصرية ومطالب الحضارة والمدنية الحديثة ، ويتسم بضآلة الجهود لانقاذ عزلته واسعاف بعده ، واصلاح شئونه هذا بالرغم من كونه مصدرا أساسيا من مصادر الثروة الزراعية فى بلادنا ، وبالرغم من كون سكانه يؤلفون حوالى الثمانين بالمائة من مجموع سكان البلاد الاصليين البالغ عددهم الخمسة ملايين ·

ريفنا يشكو أعداء المجتمع الثلاثة ، فانه يقاسى الفقر الذى استشرى به ، ويعانى الامراض التى فتكت بأطفاله قبل راشديه ، ويكابد ويلات الجهل الذى انتشر به وساد مجموعه · فحرم النور الذى يهديه والوعى الذى يدله سبيل الحياة الحية الحرة بكل ما فيها من حقوق ومزايا ·

وريف هذه صفاته ، وتلك مظاهر الحياة فيه أحوج ما يكون الى أياد تعمل لانقاذه ومكافحة ما يتعرض له من مشاكل وويلات ، ولكن ·· من أين نبدأ بكفاحنا الاصلاحى هذا ؟ وأى السبل نسلك ؟ ··

الواقع ـ أيها السادة والسيدات ـ ان آفات المجتمع الثلاث يكون كل منها السبب والنتيجة للاخرى ، فهى المؤثر ، والمؤثر فيه ، الا اننا نميل الى الاعتقاد بأن تعميم الثقافة التى حرم منها الريف يعد الخطوة الاساسية ضمن امكانياتنا فى سبيل الاصلاح الاجتماعى المفقود ·

ولما كان اجتماعنا هذا يتطلب البحث العلمى فى تعيين المشكل وعلاجه ، فسأحاول أن أتناول ناحية المعلم ، واعداده المهنى للريف ، الذى يؤهله للقيام بواجباته التعليمية والاجتماعية باعتباره العنصر الاساسى فى هذا التثقيف ·

والآن ، كيف ننتخبه ؟ ، وكيف نعده اعدادا مهنيا صالحا ؟

أرى ـ ويؤيدنى الواقع ـ أن ننتخب المعلم للريف من أبناء الريف أنفسهم ، لانه يشعر بكونه جزءا لا يتجزأ من الريف ، يخدم مصالحه ، ومصالح أهله الذين تربطهم به روابط مختلفة كثيرة ، يحس بحاجاته ، ويفهم موارد طبيعته ، فيعمل على احيائها وتنشيطها ، ولان له معرفة مباشرة بطريقة معيشة أفراد مجتمعه ينظر بعين العطف الى مشاكلهم ، ويعمل جاهدا على حلها بما يقتضيه تحسين حالتهم ، ورفع مستواهم ، أما اذا تعذر تحقيق ذلك فلا بأس من انتخابه من أبناء الارياف المجاورة · أما ان يعهد الى أبناء المدن فا مر له مخاطره كما أثبت ذلك الواقع فانه بعد تخرجه يتوسل بشتى الوسائل ليبقى فى المدينة ·· وقد نجد ذلك بين أبناء الريف أنفسهم ممن تغريهم المدن بمباهجها ، وبمظاهر المدنية فيها ·

ومن الاسس التى يعتمد عليها فى انتخابه أن تتوافر فيه مميزات شخصية المعلم اللائق للمهنة فيكون ممن يتمتعون بسمعة طيبة ، صحيح الجسم والعقل ، متميزا بقابليته ، وميوله الخاصة ، وبصفات القيادة ، والتضحية ، ونكران الذات ·

واننا ـ مع اعتراضنا بفقدان المقاييس والمعايير العلمية لتعيين ما اذا كان هؤلاء المنتخبون لائقين أو انهم سينجحون فى مهنتهم أو لا ـ نفضل

ما هو المتبع من اجتيازهم امتحان المقابلة لمعرفة ولوعهم ومبلغ رغبتهم فى العمل والمهنة .. أما الاعتماد على التفوق فى الدرجات فنعتقد انه يجب أن يكون أمرا ثانويا بالقياس الى الاسس التى ذكرناها .

وبعد أن انتخبنا المعلم للريف ... كيف نعده ؟ .. وكيف ندربه للمهنة ؟ ..

من المؤسف أن نقول ان التعليم فى العراق لم ينتظم الريف على الوجه الذى تتطلبه حاجة بلادنا وربما كان من عوامل الفشل فى هذا المجال نقص فى اعداد المعلم ، وفى اعداد المسئولين عن اعداده ، وفى المنهج ، ومن ثم النقص فى مستلزمات التربية لتدريبه .. كل تلك أسباب سنحاول أن نضع علاجها كأسس لاعداد المعلم فى المستقبل .. نفضل أن يكون اعداد المعلم للريف بعد انتهاء الدراسة الابتدائية على أن يدرس أربع سنوات حسب المنهج الذى سنقترحه على أن تكون دور اعداده فى الارياف أو فى المراكز القريبة منها ، ويجب أن يكون اعدادهم قائما على أساس تفهم حاجة الريف ، ومتطلبات حياته ، بحيث يعد المنهج بشكل يضمن معرفة المعلم الاساليب الزراعية الحديثة وكيفية استعمال الآلات ، وكيف يتعهد الارض ويستغل مواردالثروة الطبيعية فيها .. وانتقاء البذور المحسنة وغرسها .. وريها وتعشيبها ومن ثم حصادها .. ومكافحة الاوبئة الزراعية وكيفية تزييد الغابات ، وغيرها وينطوى على بيان أهمية تدجين الحيوانات وتوليد أفضل الاجناس منها بتحسين نسلها ومنع الامراض بينها ...

كما يجب أن يؤكد المنهج اعداد المعلم للاشتغال بالنجارة وبالصناعات المحلية ، وأن يعنى بتفهم النظم التعاونية لادخالها الى مجتمع القرية .

ونرى أن تكون الساعات المخصصة للدروس النظرية المختلفة والمهنية ضمن ساعات الدوام لا تتجاوز الثمانى عشرة ساعة فى الاسبوع ، ليتسنى القيام بعمل التجارب الاختيارية العملية تحت ارشاد موجه وتدريب منظم من قبل اخصائيين بالتعليم الريفى ، وليترك لهم المجال المناسب للدراسة الفردية والتتبع العلمى ...

ويظهر لنا من الخطوات الاولى فى هذا التقدم عن طريق تحسين المناهج وتكييفها بما يلائم حاجات الريف ، والتحسين فى اعداد المعلمين أنها تتطلب مستلزمات تربوية لتحقيق أهدافها ، فتلحق بدور المعلمين ساحات واسعة لاستغلالها فى الزراعة ومعامل الصناعة والفنون ومعارض ومختبرات تجريبية ، هذا الى جانب ساحات للعب والرياضة ، ومن المهم جدا أن تلحق بها مدارس ابتدائية للتطبيق فيها ..

كيف نضمن اتصاله بالتقدم العصرى ؟

ان المعلم فى الريف فى وضع لا يحسد عليه ، ليس له من الحقوق بقدر ماعليه من الواجبات ، هذا الى تلك الاجواء المتأخرة التى ينغمر فيها فتحد من نشاطه ، وتضعف من قابلياته ، وتعرضه للكثير من المشاكل والصعوبات مما يرتبط بمعاشه ونفسيته ، ولذا كان من الضرورى أن نحتفظ بالصلة التى تربطه بالحياة العصرية ..

ويشمل ذلك ما له علاقة مباشرة بجهوده الشخصية من جهة وبجهود المحيط ، والوزارة المسئولة عنه من جهة أخرى . علينا أن نوفر له المسكن المريح الذى يركن اليه مجهزا بوسائل الراحة المختلفة ، من اضاءة ، وتدفئة ، وميا صالحة للشرب ، وأن يهيا له الاتصال الخارجى عن طريق الراديو ، والصحف ، والمجلات ، لتتيسر له الاحاطة بشئون العالم ، وبما له مساس بشئون مهنته ..

ولا شك أن فى تحقيق فكرة المكتبة المتجولة ما يعود على المعلم وعلى الريف بفوائد بعيدة النتائج فتسد فراغا كبيرا فى حياة الريف وتعطى فرصة لسكان الارياف البعيدة النائية لان يستعيروا من الكتب ما تروقهم قراءتها ..

وكما هى الحال فى المكتبة المتجولة تكون فى انشاء مصحات سيارة لتخفيف الامراض المنتشرة وفى السينما المتنقلة أو المسرح فيعرضون بذلك مشاكل الريف ونقائصه الاجتماعية ليتعاون المعلم وأفراد مجتمعه على دراستها وحلها ..

ويمكن أيضا أن نضمن اتصاله بالتقدم العصرى عن طريق اشراكه فى المؤتمرات التربوية ، والدورات الصيفية والمخيمات ، فكلها عوامل تربوية تجدد نشاطه وتبعث قابلياته ، واذا تعسر تحقيق ذلك فلا بد من قيام المفتشين الاخصائيين بجولات تفتيشية منظمة للغرض .. وأخيرا تمكن الاستفادة من المراسلة كوسيلة للغاية ..

ومن الضرورى أن نضمن لمعلمى الارياف الاستقرار فى المهنة لنحصل على ثمرة الانتاج ، وأن يشجعوا على البقاء فى الريف بأن يعطوا من الحقوق ما يتناسب وما عليهم من واجبات سواء فى الراتب أو القدم فى الترقية ، وفى تخصيص باب البعثات للمتفوقين المبرزين فى الخدمة الريفية . فاذا استطعنا انجاز ذلك نكون قد أنصفنا الريف فى أشخاص المعلمين ، بأن زودناهم بعناصر الثقافة العامة بعد أن حرموا منها وانفردوا ، وجهزناهم بالعدة اللازمة ليؤدوا رسالتهم فى ريفهم الحبيب

ماذا يجب أن يشمل تدريب المعلم غير مايعرفه من العلوم ، والنظريات ، والاصول المهنية ؟

اذا نظرنا الى المدرسة على أنها هى نواة القرية ومحور حياتها كان من الواجب أن يجد فيهـــا الريفى ما حرم منه فى محيطه البيتى من ضمان صحى، ولابد من اعداد المعلم اعدادا يهيئه للقيام بهذا الواجب ، من نشر العادات الصحية ، وتعويد سكان الريف على النظافة والتغذية الصـــحية ، والملبس الصحى ، ومن محاربة الامراض ، والعناية بالمرضى ، واتخاذ الاحتياطات الكافية ضد انتشار الاوبئة المعدية ، ومكافحة الدجالين الذين يعالجون المرضى بالتمـــائم والرقى ، وأن يلم بالاسعافات الاولية لتدارك الحوادث الفجائية ، وأن يكون أهلا لفهم أعراض الامراض الرئيسية ليخبر عنها الهيئة الصحية اذا دعت الحاجة ٠

وأما اذا كانت أريافنا زراعية ـ على الاكثر ـ فيكون الارشاد الزراعى احدى مهمات المعلم الاساسية ويمكن باختلاطه مع سكان الريف ، اطلاعهم على أحدث الطرق المتبعة فى الانتاج الزراعى المحـــلى والاستفادة حتى مما قد يظنه من نفاياتها ، فيصبح المعلم مرشدا زراعيا فى مركزه الاجتمـــاعى الذى هو المدرسة ٠ وعلى المسئولين أن يساعدوا المعلم فى الريف على ايقاظ الوعى الاجتماعى عنـــد الفلاح ، وذويه ، والتحسس لتعيين العـــلاقات والروابط التى تربطه بالمسئولين ٠٠ وهذا موقف دقيق له أهميته كما يتبادر الى الذهن ، وخاصة فى هذا الدور الخطير الذى تجتازه البلاد العربية فى كفاحها الحياتى ، وبين هـــذه التيارات والمبادىء التى تتنازعها والاتجاهات والافكار التى تضطرب فيها مترددة بين الاقطاع وبين سبل التحرر منه مجاراة للمبادىء الديمقراطية ٠٠

هذه ملاحظات رأينا عرضهـــا آملين من المجتمعين ومن المسئولين دراستها ومحاولة تحقيق ما يرونه صالحا منها للفرد والمجتمع ٠

تجربة فى اعداد المعلمين للمدارس الريفية

للاستاذ محمد فؤاد جلال (مصر)

عندما أخذت مصر بانشاء المدارس الريفية منذ عام ١٩٤٢ لم تكن قد فكرت فى اعداد معلم لهذه المدارس يقوم برسالتها على الوجه الاكمل · وقد شعرت وزارة المعارف بهذا النقص فى عام ١٩٤٦ فقررت انشاء مدرسة ريفية واختارت لها مكانا بمنشاة القناطر بالقرب من القناطر الخيرية ، والحقت بها مزرعة تبلغ مساحتها خمسين فدانا ·

وفى صيف عام ١٩٤٧ بدأت الوزارة تتخذ الخطوات التنفيذية الاولى لانشاء هذه المدرسة ، وقد عنيت بأن تضع لها أساسا تجعل منها مركزا لتدريب معلمى المدارس الريفية من جهة وللبحث فى شئون التعليم الريفى من جهة أخرى ·

فلسفة المدرسة :

وقد قامت هذه المدرسة على أساس بسيط واضح يتلخص فى أن الغرض منها تخريج أولئك المعلمين الذين يستطيعون النهوض بالتعليم فى المدارس الريفية حتى يستطيع أن يعد ذلك المواطن الريفى الصالح المتفهم لمشكلات الريف وأسس الحياة فيه ، والقادر على المساهمة فى حياة الجماعة الريفية مساهمة فعالة منتجة ، والمتجه بعاطفته نحو الريف وخدمته والنهوض بشأنه باعتباره الجزء الاكبر من الوطن يرتفع به الوطن أو ينخفض ·

اختيار هيئة التدريس :

واذا كان النهوض بالتعليم فى الريف متوقفا على نوع المعلم ومقدرته وروحه وشعوره برسالته وتحمسه لها فان المعلم فى مدرسة المعلمين الريفية يجب بالطبع أن يكون ممن تشبعوا بهذه الرسالة وفهموها حق الفهم واستطاعوا أن يعدوا أنفسهم للقيام بها · ولا شك أن اختيار هيئة التدريس لهذه المدرسة هو العامل الاساسى فى نجاحها اذا أريد لها النجاح ·

وقد أتاحت لنا الظروف المواتية أن نتخير أولئك المدرسين من بين أشخاص سمحت الظروف باختبارهم اختبارا دقيقا عن غير قصد ·

ذلك أن (جماعة الرواد) وهى جماعة تقوم بمجهودات منوعة فى الاصلاح الاجتماعى أقامت معسكرا لشباب الجامعة والمعاهدالعليا بالاسكندرية فى صيف عام ١٩٤٦ وكان لهذا المعسكر برنامج ثقافى ينصب على دراسة مشكلات الريف المصرى من النواحى الصحية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية · وقد أخذ طلاب كل كلية من كليات الجامعة من بين المعسكرين فى دراسة الناحية التى تتصل بعملهم فى المستقبل ، وكان من الطبيعى اذن أن ينصرف طلاب معاهد التربية الى دراسة مشكلة التعليم فى الريف دراسة انتهت بهم الى وضع تقرير نشره (الرواد) فى كتيب صغير ولم تقف مجهوداتهم عند هذا الحد اذ أن المعسكرين بعد عودتهم الى القاهرة أقاموا موسما ثقافيا بالاشتراك مع الجامعة الامريكية ودعوا عددا من قادة الرأى فى مصر الى مناقشة الموضوعات التى سبق لهم باعتبارهم طلبة أن ناقشوها فى المعسكر، وكان من أنجح هذه الحلقات الحلقة التى ناقشت موضوع التعليم فى الريف ·

وقد شجعهم هذا النجاح على أن يقوموا بمجهود عملى فى الريف نفسه فأقاموا فى صيف عام ١٩٤٧ معسكرا فى احدى قرى الفيوم كان برنامج العمل فيه دراسة البيئة الريفية ومشاكلها وطرق اصلاحها دراسة عملية مستفيضة ، وكتبوا تقريرات عديدة اعتبروها أساسا لمجهودات يبذلونها فى المستقبل لتحسين حال هذه القرى ·

وقد اتجه النظر فى الحال الى هذا الفريق من الشباب لكى تختار من بينهم هيئة التدريس بالمدرسة لان الصفات التى توافرت فيهم من حماس للعمل ، وانكار للذات ، وقدرة على بذل الجهد ، والاستمرار فيه ، والفرص التى أتيحت لهم للعمل فى ميدان الريف وتفهم مشكلاته والاختلاط بأهله

كانت مؤهلات عظيمة القيمة فى عمل انشائى كهذا ·

ولحسن الحظ ، ومن حسن التوفيق ، انه كان من بينهم متخصصون فى مختلف المواد ، فمنهم الجغرافى ، ومنهم المتخرجون فى كلية الزراعة ومعهد التربية ، وفى الرسم والاشغال والتربية البدنية ، واللغة العربية بحيث أمكن أن تكون منهم هيئة تدريس كاملة ممن أثبتت التجربة قدرتهم على العمل ·

خطة الدراسة بالمدرسة :

وحددت مدة الدراسة فى هذه المدرسة بخمس سنوات ووضعت لها خطة للدراسة تشتمل بجانب المواد المعروفة على دراسة للزراعة ، وتربية الحيوان والصناعات الزراعية ، والصناعات الريفية ، ومشكلات المجتمع الريفى · على أن يدرسوا فى نهاية المرحلة فى علوم التربية والنفس والطرق التى تتبع فى تدريس مختلف المواد فى المدارس الاولية·

وقد أفرد فى الخطة جانب هام للقيام بمشروعات فى المدرسة والبيئة يقصد بها تدريب التلاميذ على رسم الخطط معا وعلى العمل فى جماعات للوصول الى أهداف مقررة ·

وقد بدىء باعداد مذكرة تحدد سياسة التعليم فى المدرسة وأهدافها ، وطرق التدريس فيها ، وبعد أن ووفق على هذه المذكرة بدىء فى وضع تفاصيل المنهج ·

برامج الدراسة وطرقها :

وقد وضعت برامج الدراسة بواسطة لجان ألفت فى وزارة المعارف ، وكان فى كل لجنة منها واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس ·

وكان الاتجاه فى هذه المناهج الى أنها مناهج تقوم على النشاط لا على تحصيل المعلومات · وقد حدد المنهج فى كل مادة من المواد ما يجب أن يقوم به الطلبة من النشاط ، ولخص فى الوقت نفسه ما يحتمل أن يصلوا اليه من المعلومات ، فكان للطريقة من الاهمية ما يفوق أهمية المادة ·

وكان المبدأ المشترك الذى تقوم عليه الدراسة فى جميع المواد وألوان النشاط المختلفة اعتبار البيئة الريفية ميدانا للبحث والدرس ، واعتبار مظاهر هذه البيئة ومشكلاتها نقط البدء فى الدراسة · وبذلك أصبح أساس الدراسة جولات يقوم بها الطلبة مع مدرسيهم فى البيئة ليتعرفوا على معالمها وما يبدو فيها من مظاهر وما يسودها من عوامل فى مختلف النواحى ، ويسجل كل طالب ما يشاهده بنفسه من هذه المظاهر ، وما يسمعه من الناس اجابة عن أسئلته أو أسئلة غيره ·

فاذا كانوا يدرسون الصحة فنقطة البدء هى القرية ، يزورون بيوتها وطرقاتها ، وحوانيتها ، ويكتبون ملاحظاتهم عن نظافة الطرق وتهوية البيوت ونظافتها ، وماء الشرب ، ومصادر العدوى ، ونوع الاغذية التى يتغذى عليها الفلاحون وكمياتها ، ويستفسرون عما يعمله الفلاح اذا مرض أو مرض أبناؤه ، ثم يتجهون الى أقرب مستشفى فيستجوبون المرضى والممرضين ، ويسألون الطبيب عن الامراض الشائعة وأعراضها ، وما يتبع لعلاجها وكيف يتقبل القرويون طرق العلاج وكيف يسيرون فى تنفيذها ·

فاذا عادوا الى المدرسة بدأوا ينظمون معلوماتهم وينسقونها ، ويرجعون الى المراجع ويستمعون الى شرح المدرس ، ويقومون بالتجارب اللازمة لايضاح النقط المختلفة · بهذه الطريقة يتعلمون الصحة القروية فى الميدان قبل أن يتلقوا عنها دروسا فى المدرسة ·

وفى دروس الزراعة يخرج الطلبة الى الحقول المجاورة يشاهدون الفلاح وهو يزرع ويستفسرون منه عن الاساليب التى يتبعها ، وعن طرق الرى والعناية بالمحصول وجنيه وتخزينه وبيعه ، وعن طرق التسميد وتأجير الارض ومقاومة الآفات وغير ذلك من المعلومات · ثم يعودون الى المدرسة حيث يرجعون الى المراجع ويستمعون الى المدرسين ليقفوا على الاساليب التى اصطلح على أنها صالحة للزراعة · ولا يقفون عند ذلك بل يبدأون فى تجربة هذه الاساليب جنبا الى جنب مع أساليب الفلاح · فاذا ذهبت الى هذه المدرسة فى أوان القمح وجدت حوضين متجاورين اتبع فى أحدهما اسلوب الفلاح فى الزرع واتبع فى الآخر الاسلوب الذى ينصح به المختصون ، والطلبة يراقبون التجربة على أساس علمى ويدونون مشاهداتهم يوما بيوم ويرقبون النتائج بفارغ الصبر لكى يجمعوا الفلاحين ويعرضوا أمامهم التجربة عرضا يقنعهم بجدوى الاساليب الحديثة ·

وقد حدث فى العام الماضى أن انتشرت دودة القطن فى الحقول المجاورة للمدرسة وكان الطلبة قد درسوا حياة هذه الدودة وكيفية مقاومتها ، وفى أثناء جولان الطلبة فى الحقول لاحظوا أن الفلاح لا يدرك المشكلة تمام الادراك لانه لا يستمع الى ما يلقى اليه من أن الدودة تعيش فى (لوز) القطن على شكل يرقة تبقى حية وان كانت ساكنة الى العام التالى حيث تنشط مرة أخرى فتصيب محصوله بالخسارة · وعند ما عاد الطلبة الى المدرسة بدأوا يفكرون فى هذه المشكلة فوصلوا الى رأى عملوا على تنفيذه وهو أن يضعوا قصة يمثلونها أمام الفلاحين ويكون الغرض منها ابراز الفكرة ابرازا يتعاون فيه الفن مع العلم، فيصلوا من الاقناع عن طريق المسرح

الى ما لم يصلوا اليه عن طريق المناقشة الفردية ٠ وقد نفذوا هذه الفكرة فعلا ٠

كذلك يدرس الطلبة الصناعات الريفية وهم فى دراستهم يتبعون نفس الاسلوب فيذهبون الى الصانع الريفى ويستعلمون منه عن المواد الخام التى يستخدمها ويدرسون الطرق التى يتبعها فى العمل ويعودون الى المدرسة فيجربون صناعات الجريد والخوص والحصر والكليم والنجارة وغيرها بنفس الاسلوب الذى يتبعه الصانع ٠ ولكنهم لا يقفون عند ذلك اذ أنهم يبدأون فى دراسة الخامات ويبحثون عما اذا كان من الممكن استبدال غيرها بها او تحسين نوعها بأية طريقة كانت ، ثم يدرسون أسلوب العمل ليصلوا الى تلك الطرق التى تأتى بأحسن النتائج ، وبهذه الوسيلة يستطيعون أن يضعوا أنفسهم فى مركز الصانع الريفى ويلمسوا مشكلاته كما كان يجب أن يلمسها بنفسه فاذا عادوا اليه بعد ذلك استطاعوا أن يحدثوه عن خبرة وأن يحوزوا تقديره بما يقدمونه له من آراء ٠

وفى دراسة الحساب كانوا يستخرجون مسائلهم التى يتدربون على حلها من المزرعة ومن المعمل ، ومن سوق القرية ، ومن محطة السكة الحديد ، ومكتب البريد وغير ذلك ٠ كانوا يبحثون عن الارقام التى تمثل حقائق فى حياتهم وحياة القرية ، ويحاولون أن يستخرجوا من هذه الارقام مدلولات ذات قيمة فى ميدان العمل والحياة ، فتتبع أسعار المواد فى السوق ونسبة التغير فيها الى أصوله وايجاد النسب بين أسعار السلع المختلفة ومعرفة المقادير التى تباع فى سوق القرية ومتحصلات أثمانها ٠ كل ذلك يؤدى الى أن يتعلموا الحساب ٠ ولكنه كان يؤدى الى شىء أعظم أهمية من ذلك هو أن يقفوا على حركة السوق ويدركوا ما يسودها من عوامل اقتصادية واجتماعية٠ فتعليم الحساب هنا متصل بالحياة أوثق اتصال ومنصب على نواح سوف يقابلها الطالب فى حياته وهى لذلك اعداد ذو قيمة لهذه الحياة ٠

ولم ينس المنهج فنون الرسم والنحت والرياضة البدنية ، بل عمل على توثيق الصلة بينها جميعا وبين حياة الريف ٠

ومن أمثلة ذلك أن مدرس التربية البدنية كلف طلبته بأن يبحثوا فى قراهم وبين أهليهم عن الالعاب الريفية المحلية ٠ وكان كل من وجد منهم شيئا من ذلك كتب عنه تقريرا ثم بدأ فى تدريب فريق من زملائه على ماوجده من الالعاب حتى أصبح لدى المدرسة رصيد قيم من العاب لم تكن معروفة للكثيرين من قبل ٠

بهذه الروح تسير سياسة اعداد معلمى الريف وهى تسير بالكيفية التى ينتظر منهم أن يتبعوها عندما يخرجون الى ميدان العمل ٠ وتعتقد المدرسة أنه لكى يتبع مدرس المستقبل طريقة معينة فى التدريس يجب أن يكون قد خبرها بنفسه، وأن معاهد المعلمين لن تنجح فى نشر الاساليب القويمة فى التعليم اذا لم تتبع هذه الاساليب نفسها فى تدريب طلبتها ٠

ومما هو جدير بالذكر ان المدرسة تعطى للمدرسين قدرا كبيرا من الحرية فى عملهم٠ وهم من جانبهم يحسنون استخدام هذه الحرية ٠ ثم انهم يعطون الطلبة بدورهم نصيبا كبيرا من الحرية ولا شك ان مثل هذا الجو من خير الاجواء للنمو والترقى والوصول الى النتائج المثمرة

الحياة المدرسية :

وقد رأى القائمون على التجربة أنه لا نجاح لمثل هذا النظام الا اذا أتيح للطلبة أن يعيشوا داخل المدرسة حتى يتسنى تدريبهم على الحياة الكاملة فى نطاقها ٠ ولذلك جعل النظام الداخلى عاما لجميع الطلبة ٠ وقد لاقت هذه الفكرة ولا تزال تلاقى صعوبات كثيرة فى التنفيذ فقد بدأت المدرسة بمبيت الطلبة فى مكان غير صالح من الوجهة الصحية ولا من وجهة الموقع فكان على الطلبة أن يواجهوا هذه المشكلات وان يتغلبوا عليها بأنفسهم وانتهى الامر بأن أعدت لمبيتهم خيام أقيمت داخل المزرعة وكان فى اقامتها والاحتفاظ بنظافتها وتيسير أسباب الراحة والرفاهية داخلها مجال كبير للتفكير ورسم الخطط والتنفيذ ٠ ويعيش الطلبة فى هذه الخيام معيشة فيها كثير من المشقة والتعرض للاحوال الجوية ولكنهم يتغلبون عليها جميعا بما اكتسبوه من حياتهم المدرسية من قدرة على التحمل وتقدير للظروف ٠ ويجمل بنا ان نذكر أن أساتذتهم يشاركونهم هذه المشاق والمتاعب ويعطونهم المثال الصالح الذى يؤثر فيهم أكبر الاثر ٠ هذا وان وزارة المعارف آخذة فى اعداد الابنية التى تأويهم والتى تدفع عنهم عوادى الطبيعة وتقلبات الجو لعلهم ينعمون بحياة أسعد فى مستقبل قريب جدا ان شاء الله ٠

وللطلبة نشاط اجتماعى متصل فهم مقسمون داخل المدرسة الى أسر تتنافس فى ابداء مظاهر النشاط المختلفة وتتعاون فى أساليب الحكم الذاتى ٠ ولكل أسرة مشرف من الاساتذة يعاونه مجلس منتخب من الطلاب٠ وللمدرسة فى مجموعها رابطة تقوم على تنسيق الجهود التى تبذل لرفاهية الطلاب جميعا ٠

خلاصة

هذا ـ أيها السادة ـ ملخص لقصة مدرسة المعلمين الريفية بالقناطر وهى قصة جهاد اشترك فيها المعلمون والطلبة واستمروا أربعة أعوام فى

هذا الجهاد المتصل ضد عوادى الطبيعة وضد مستلزمات (الروتين) الادارى

ومن أمثلة ذلك ان المدرسة لم تنجح فى تنفيذ مادة أساسية من مواد لائحتها وهى تقضى بأن يخصص دخل المزرعة للصرف على أوجه معينة من أوجه النشاط الاجتماعى والتعليمى ، ولكن هذا الاجراء اصطدم باللوائح المالية التى تقضى بتحصيل الدخل واضافته لجانب الخزينة • وبذلك ضاعت على الطلبة فرصة كبيرة لان يديروا المزرعة ادارة كاملة وأصبحوا فيها بمثابة الاجراء من غير أجر •

واذا سمح لنا أن نذكر النتائج التى وصلت اليها التجربة فليس هناك خير من أن نلمسها بأنفسنا فى أعمال الطلبة وفى مسلكهم وأسلوب تفكيرهم وحماسهم وغيرتهم على العمل •

ان التربية القويمة لا تأتى بنتائج سريعة فى الغالب ولكن نتائج هذه التجربة قد بهرت كل من شاهدها • ولعل الوزارة مستطيعة بعد اقتناعها بنجاح التجربة ان توسع نطاق هذا النوع من المدارس حتى تصل الى اعداد ذلك المدرس الذى يضع أمام عينيه مثلا أعلى هوخدمة الريف والنهوض به ويسير قدما فى سبيل تحقيق هذا المثل ويشعر بالسعادة فى التضحية وفى تحقيق الآمال التى تعلقها عليه البلاد •

مدرسة المعلمين الريفية بالقناطر

خطة الدراسة

المادة	سنوات الدراسة I	II	III	IV	V
القرآن الكريم	٣	٣	٣	٣	٣
اللغة العربية	٨	٨	٦	٦	٦
الرياضة	٤	٤	٤	٢	٢
التاريخ والجغرافيا	٣	٣	٣	٢	١
التربية الوطنية والاجتماعية	—	—	١	١	٢
العلوم العامة	٣	٣	٢	٢	١
الصحة	١	١	١	—	—
المشروعات	٤	٤	—	—	—
مشكلات المجتمع الريفى	—	—	٤	٢	٢
الزراعة النظرية والعملية	٤	٤	٤	٤	٤
الصناعات الزراعية	—	—	٢	٢	٢
الرسم	٢	٢	٢	٢	٢
أشغال صناعات ريفية	٣	٣	٢	٢	٢
التربية البدنية	٢	٢	٢	٢	٢
الموسيقى والاناشيد	١	١	١	١	١
أصول التربية وعلم النفس	—	—	١	٣	٤
التربية عملى	—	—	—	٤	٤
جملة السنة	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨

(١) تمرين عملى فى السنة الخامسة على فترتين كل منهما اسبوعان

(٢) يقام للطلبة معسكر دراسى مدته اسبوعان فى كل من السنتين الرابعة والخامسة

(٣) تخصص حصة فى السنة الرابعة والخامسة للطرق الخاصة فى التعليم

ما الذى يمكن عمله للراغبين فى التعليم من الريفيين

وذلك على ضوء مراعاة مصالحهم الخاصة ومصالح الجماعة نفسها؟

تعقيب

للدكتور عبد العزيز السيد (مصر)

يحسن قبل أن نتقدم باقتراح ما نشير به فى هذا الصدد أن نوضح معنى التعليم العالى وذلك للصلة الوثيقة بين هذا المعنى وبين موضوع السؤال نفسه ·

يقصد فى الغالب بالتعليم العالى ذلك النوع من التعليم الذى تضطلع به الجامعات والكليات العليا الفنية ·

وهناك اتجاه آخر نحو تعريف مراحل التعليم حسب مراحل النمو ، فالمرحلة الابتدائية تقابل مرحلة الطفولة والمرحلة الثانية تقابل مرحلة المراهقة وبذلك يختص التعليم العالى بتعليم الشبان الراشدين ، وتبدأ هذه المرحلة فى كل من انجلترا وأمريكا بعد الثامنة عشرة · أى أن كل تعليم بعد الثامنة عشرة يدخل فى نطاق التعليم العالى ·

والمدقق فى هذين الاتجاهين فى تعريف التعليم العالى لا يجد بينهما تعارضا اذ يفرض أصحاب الاتجاه الاخير أن الشخص قد تلقى الدراسة المناسبة فى كل من المرحلتين السابقتين للتعليم العالى أو بعبارة أخرى قد اجتاز المرحلة الثانوية ·

وهذان الاتجاهان يأخذان فى اعتبارهما التعليم العالى المدرسى كل الوقت الذى ينتهى بالحصول على درجة جامعية أو اجازة تهيىء لصاحبها نوعا من الاختصاص وتخوله امتيازات معينة ·

ولكن هناك من يتوسعون فى معنى التعليم العالى فلا يقصرونه على الجامعات والمدارس العليا التى ينفق الطلاب فيها كل وقتهم فى الدرس بل يضيفون اليه كل دراسة يختلف اليها الشبان الراشدون فى أوقات فراغهم فيتلقون من ضروب المعرفة النظرية والتدريب العملى ما يسد حاجاتهم دون الحصول على درجات أو شهادات دراسية أى أن الذين يتوسعون فى معنى التعليم العالى الى هذا الحد يدخلون فى حسابهم تعليم الكبار فى مستوى جامعى سواء أكان مهنيا أم ثقافيا ·

ويميل الكاتب الى الاخذ بالرأى الاخير بالنسبة للتعليم العالى لانه أعم وأشمل ولانه يتعلق بالجوهر دون التقيد بالشكل ·

ويجمل بنا أيضا أن نشير بايجاز الى ما تقوم به بعض الجامعات الاوربية والامريكية فى الوقت الحاضر من خدمات· فالجامعات الاوربية والامريكية بوجه عام أكثر صلة بالحياة وبالمجتمع من الجامعات فى البلاد العربية اذ أن الجامعات فى البلاد العربية يكاد يقتصر عملها على طلابها النظاميين وعلى الدراسات كل الوقت للحصول على الاجازات الدراسية ·

أما الجامعات الغربية والامريكية فقد أخذت خصوصا فى العهد الاخير فى توسيع نشاطها الخارجى (Extension or Extra-Mural Service) وهذا النشاط يشمل دراسات حرة مسائية أو صيفية للراغبين فيها كما تقدم يد المساعدة للهيئات التعليمية القريبة منها فى تنظيم دراسات للكبار فى النواحى الثقافية والمهنية فى مستوى جامعى · كما يوجد فى بعضها نظام الدراسة بالمراسلة ومن أمثلة ذلك جامعة لندن وهى من أشهر الجامعات الانجليزية ·

وبالاضافة الى ذلك أن معاهد تعليم الكبار والكليات الاقليمية County Colleges فى هذه البلاد تدخل فى برامجها دراسات فى مستوى جامعى للراغبين فيها ·

ولقد أدى تهافت الناس على التعليم العالى الى انشاء الكليات الصغرى فى أمريكا Junior Colleges وهى كليات مدتها سنتان بعد الدراسة الثانوية

والدراسة بها ذات اكتفاء ذاتى وتعنى فى الغالب بالثقافة العامة ، وقد أخذت هذه الكليات تنتشر فى أمريكا انتشارا كبيرا يقصدها أولئك الذين لا تؤهلهم طبيعتهم أو مواردهم المالية للالتحاق بالجامعات أو الذين لا يتيسر لهم الذهاب الى المدن الكبرى حيث توجد هذه الجامعات ٠

فاذا أخذنا فى الاعتبار النقط السابقة فاننا نستطيع أن نقدم الاقتراحات التالية بشأن ما يجب عمله للراغبين فى التعليم العالى من سكان الريف٠

يمكن أن نقسم هؤلاء الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول ويشمل النابغين الذين تقعد بهم مواردهم المالية عن الالتحاق بالجامعات أو يحجمون عن الذهاب الى المدن لعدم توافر أسباب المعيشة المريحة لعدم وجود أهليهم ٠

وهذه الصعوبات يمكن التغلب عليها بأن تقوم القرية بالانفاق على هؤلاء وذلك بمنحهم قروضا يكلفون بردها بعد اتمام تعليمهم ومزاولتهم أعمالا مكسبة ويمكن أن تقوم بذلك الجمعية التعاونية مثلا أو تؤلف جماعة خصيصا لهذا الغرض ويدخل فى مهمة هذه الجماعة أيضا الاشراف على هؤلاء الطلاب وتوفير أسباب العيش لهم فى المدينة ٠

القسم الثانى ويشمل الذين يرغبون فى استمرار دراستهم بعد الثانوى ولكن لا تؤهلهم طبيعتهم للتعليم العالى أو لايريدون الاستمرار فيه حتى آخر مراحله وانما يريدون أن يحصلوا على مقدار من الدراسة أعلى من الدراسة الثانوية من الناحيتين الثقافية أو المهنية ٠ هؤلاء يقترح أن ينشأ لهم نوع من الكليات الصغرى Junior Colleges الامريكية وهذه تلحق بالمدارس الثانوية فى الريف (وفى المدن أيضا لضيق الحال) ويجب أن تكون الدراسة فى هذه الكليات ذات اكتفاء ذاتى وأن تقوم مناهجها على سد مطالب الافراد والجماعة بما يكفل ايجاد طائفة ممتازة من المواطنين المستنيرين الذين ينهضون بالقرية ويرغبون فى العيش فيها ٠

القسم الثالث ويشمل الذين لا يرغبون فى مواصلة التعليم بعد الثانوى أو الذين حالت الظروف بينهم وبين مواصلته وانما يرغبون فى تنمية معارفهم وتوسيع ثقافتهم أو متابعة الدراسة اشباعا لرغبات معينة ٠ فهؤلاء يجب أن تتعاون الهيئات التعليمية المحلية والمدارس الثانوية العربية والجامعات والمعاهد العليا ومعاهد تعليم الكبار فى تنظيم دراسات لهم فى أوقات فراغهم ويمكن ذلك بطرق كثيرة كأن تنشأ هذه الدراسات فى القرى نفسها أو لكل مجموعة مناسبة من القرى المتجاورة أو تقوم المعاهد والجامعات التى فى المدن القريبة بعمل دراسات لفترات محدودة يذهب اليها الراغبون وأن تشرف هذه المعاهد على ايوائهم وتنظيم حياتهم أثناء دراستهم لقاء رسوم مناسبة ٠

الدور الذى تلعبه المرأة فى التعليم الريفى

تعقيب

للدكتورة رمزية الغريب (مصر)

يتمثل التعليم الريفى فى الشرق الاوسط فى التعليم الاولى ويلتحق به الاطفال غالبا فى سن تتراوح بين السادسة أو السابعة الى الثانية عشرة أو الرابعة عشرة ولقد دل البحث على ان هذا النوع من التعليم رغم كثرة ما صرف عليه ما زال قاصرا عن رفع مستوى الحياة الريفية العامة فى الشرق الاوسط ، ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أسباب عدة نجملها فيما يلى :

١ ـ ان جموع الريف المراد تعليمها متعددة وتمثل جزءا كبيرا فى الاقتصاد الاجتماعى القومى .

٢ ـ انظروف الريف الاجتماعية والاقتصادية تجعل التقدم أصعب منالا، خصوصا اذا أضيفت الى ذلك نتائج اهمال الاجيال السابقة له والتكاسل فى الاخذ بيده ورفع شأنه .

٣ ـ ابتعاد المرأة نوعا ما عن ميدان التعليم الريفى اذ تقوم أغلبيته على أكتاف الرجال ، ولعل السبب فى ذلك يرجع الى بعض التقاليد الشرقية التى تبدو فى ظاهرها مقيدة لنشاط المرأة العلمى والاجتماعى وهى تقاليد اكتسبها الشرق من حكم الاتراك والمماليك اذ يدل التاريخ على أن العرب قد عرفوا للمرأة قيمتها فى المجتمع فكانت المرأة العربية فى صدر الاسلام نجما لامعا فى العلم وفى المجتمع، فى السلم والحرب لذلك كان الواجب تعبئة جهود الرجال والنساء للتغلب على هذه الصعوبات الجبارة .

قبل أن أستعرض باختصار كيف يمكن للمرأة أن تساعد فى رفع مستوى الحياة الريفية يجب أن أعرض لهدف التعليم الريفى العام .

لا يختلف هدف التعليم الريفى عن هدف التعليم الحضرى فكلاهما معنى بتنمية شخصية الفرد وذاتيته ، وكلاهما معنى بضمان حياة اجتماعية راقية سليمة للاجيال الحاضرة والمستقبلة وكلاهما معنى بتربية المواطن المستنير فمسئولية التعليم هى الطفل والمجتمع ككل وليس تربية فئة خاصة يراد تعليمها فى بيئة محلية ، ومسئولية المدرسة العظمى نحو المجتمع هى أن تمده بشباب صحيح الجسم ذى عقلية اجتماعية وذكاء متوقد واعتماد سليم على النفس واتجاه نحو التقدم والتطور وتحسين طرق المعيشة ، لذلك كان على المدرسة ان تساعد الاجيال الحديثة على ممارسة نظرتها الحديثة الى الحياة فى كل مظهر من مظاهر نشاطها الاجتماعى فى المنزل والحقل والمدرسة ، ولذلك أردنا من المدرسة أن تعدل من نظرة الشباب الريفى الى الحياة وان تنير أذهانهم وتدفعها الى تذوق مباهج الحضارة الفكرية والمادية فى العالم الحديث ونريد من المدرسة ان تخرج عن نطاق جدران المدرسة وان تتوغل فى المنزل والحقل والجامع والكنيسة وان تنفض غبار الفقر والجهل والمرض المخيمة عليها وتيسر السبيل بقدر المستطاع للام الريفية للاخذ بأساليب التقدم حتى لا يهدم البيت ما بنته المدرسة

اذا كان هذا هو واجب المدرسة فهل يتأتى تحقيقه اذا كانت غالبية مدرسى التعليم الريفى كما هى الحال فى مصر والشرق الاوسط من الرجال فقط ؟ حقا لقد بذلوا جهودا كبيرة يشكرون عليها لخدمة التعليم الريفى، ولكنهم فى حاجة الى مساعدة المرأة حيث تستطيع أن ترفع ستائر التقاليد وتتصل بمنازل تلاميذها ، وحيث تضمن معاونة المنزل والمدرسة معاونة فعالة فى تربية العادات المرغوب فيها ، والتى ترى المدرسة انها غير معمول بها بالفعل فى أغلبية البيوت بسبب جهل الام . فاشراك المرأة على نطاق واسع فى هذا النوع من التعليم ضرورى لتحقيق أهدافه ، خصوصا فى مرحلة الانتقال التى يمر بها الشرق بين الامية والتعليم . هذا فضلا عن ان المرأة أقدر من الرجل على تفهم نفسية الطفل وعلى مده بالعطف والحب الضرورين لسلامة صحته النفسية فى تلك المرحلة وعلى اشعاره بالاطمئنان الى جو المدرسة الغريب عليه فى أول الامر وهو أمر على جانب كبير من الاهمية اذا كنا نريد أن نضمن تعاون التلميذ مع المدرسة قلبا وقالبا

ويمكننا اجمال أفضل السبل لتحقيق سعى المرأة فى رفع شأن الريف فى الشرق الاوسط فيما يلى :

١ ـ عليها كمدرسة أن تعنى عناية خاصة بصحة تلاميذها الذين يأتون الى المدرسة من سن ٧ ـ ١٢ ـ ١٤ وأن تعودهم العادات الصحية المرغوب فيها وأن تعمل على زيارة منازل التلاميذ من آن لآخر بمعاونة الزائرة الصحية لتتأكد من ممارسة تلك العادات فى المنزل وان ترشد الام الى وجوب تشجيع أولادها على ذلك ، وهذا يكون تارة بالارشاد وطورا بدعوة الامهات من آن لآخر لمشاهدة أفلام صحية بسيطة لرؤية كيفية تكاثر الميكروبات وتلوث الاعين القذرة من الذباب وتلوث الاغذية المعرضة للاتربة والهواء وما يترتب على ذلك من أمراض ثم ارشادهن الى أنواع رخيصة من العقاقير القاتلة للحشرات مثل د٠د٠ت ، وقد انتشر استخدامه عقب انتشار الكوليرا سنة ١٩٤٧ على اننى وجدت انه رغم اقتناء معظم أهل قرية من القرى (قرية فى المنوفية) لمسحوق د٠د٠ت الا انه لا يستخدم بانتظام لاستهتار الام بعادات النظافة الضرورية

٢ ـ اعطاء التلاميذ من آن لآخر بعض المعلومات عن أهمية النظافة والعناية بالصحة والعادات الصحية وتشجيعهم بمختلف وسائل التشجيع الضرورية فى مرحلة الانتقال الحالية ٠

٣ ـ ان تعمل على تنمية القدرات العقلية والاستعدادات الفطرية وأن تربى فيهم عادات التفكير العلمى السليم القائم على اكتساب التجارب والمعلومات عن طريق الخبرة الشخصية والتجريب وتمحيص الحقائق والبعد عن تصديق الاحكام غير المبنية على الاسانيد العلمية الصحيحة ٠ والحق اننا نريد قائدات عاملات من النساء يندمجن فى الاوساط الريفية ويحاولن أن يقتلعن جذور الخزعبلات التى تسود بين نساء الريف وتفسد عليهن حياتهن والتى تعتبر الى حد ما مسئولة عن عدم انتشار التعليم والحضارة فى الريف الشرقى

٤ ـ كما أن عليها أن تقف تلاميذها على مصادر الثروة فى البيئة المحيطة وكيفية تنميتها والدور الكبير الذى تقوم به المرأة الريفية ، وكيف تؤدى العناية باستغلال مصادر الثروة المحلية الى رفع مستوى المعيشة

٥ ـ ان تجعل من المدرسة مركزا اجتماعيا بعد الظهر وفى المساء للفتيات القرويات ممن تزيد سنهن على سن التعليم الاولى وأن يفتح هذا المركز أبوابه لكل أنواع النشاط التى يمكن أن تؤدى للقرية كلها وظائف اجتماعية وعلمية مما هى فى حاجة اليه ومن هذه الوظائف ما يأتى :

ا) محو أمية من يردن من الفتيات والنساء ممن تزيد سنهن على ١٥ سنة

ب) تعليمهن بعض الهوايات النافعة مثل نسج أغطية الرأس الريفية المعروفة (بالمناديل والطواقى) ، أو صناعة السلال ، أو تربية الدواجن بطريقة علمية صحيحة ، أو تربية النحل

جـ) عمل جمعية تعاونية يشترك فيها التلاميذ لصناعة مستخرجات الالبان بالطرق العلمية

د) أن يزود المركز بمكتبة صغيرة لمن يريد الاطلاع من أهل القرية

هـ) أن يكون المركز الاجتماعى السابق كناد مزود ببعض ألعاب التسلية ، ونوع من السينما الثقافية والصحية لعرضها على شباب القرية من وقت الى آخر فتكون بذلك وسيلة الى تسليح أهل القرية ببعض المعلومات الضرورية صحية كانت أو ثقافية ، كما انها تكون وسيلة كذلك الى اجتذابهم الى المركز لقضاء شطر من وقت فراغهم

و) ان يزود المركز «بمقصف» وقاعة اجتماعات بها مذياع حيث يمكن أن يتمتع شباب القرية ببعض الموسيقى وبعض المحاضرات ، ويمكن تنظيم برنامج خاص بشئون الريف الزراعية والاقتصادية يجتمع القرويون لسماعه مرة أو مرتين كل أسبوع

ز) عمل معسكرات صيفية فى المصايف ، وأخرى فى مناطق أخرى بعيدة عن البيئة المحلية لتمكن الريفى من أن يتعرف على مناطق أخرى غير التى نشأ فيها

٦ ـ واننى أحبذ الاخذ بنظام الكليات (الدنمركية) على أن تزود بطائفة مختارة من المعلمين والمعلمات ٠ ويلتحق بها شباب الريف فى سن الثامنة عشرة ممن يعرفون القراءة والكتابة ، وان تنظم هذه الكليات بحيث توجد فى مبان فسيحة مؤسسة تأسيسا بسيطا ، ولكنها جميلة ، وان تكون الدراسة فيها ، اما متصلة لمدة شهرين أو ثلاثة للنساء ومثلها للرجال ، واما مجزأة على ثلاثة أشهر وقت خلو الايدى العاملة من الزراعة والغرض من هذه الكليات الشعبية فى الواقع أن يعيش الفلاحون بعضهم مع بعض فى مكان واحد يتبادلون الآراء ويمرحون ويلعبون وان يتلقوا بعض الدراسات الثقافية العامة التى تصل بينهم وبين العالم المتمدن الذى يعيشون فيه ، وان يتذوقوا مباهج الحضارة فى جو من البساطة والنظام والنظافة ، حتى اذا عادت الفتاة أو الفتى الى قريتهما تاقت نفسهما الى أن يرفعا من شأن بيتهما فى القرية وان

يرفعا من مستوى معيشتهما على الاقل من الوجهة الصحية ٠

٧ ـ ان تنظم معارض قروية بسيطة فى المركز الاجتماعى السابق ، تسمى معرض المرأة الريفيـة، يتبارى فيها القرويات بعرض أحسن ما صنعن من أشغال يدوية هوينها فى المركز السابق أو خارجه لتزويد بيتها بما ينقصه من حاجات ولمحاولة رفع مستواه الجمالى٠ كما يتبارين فيه بعرض الصناعات الريفية المحلية من زبد وجبن ومستخرجات ألبان وفطائر وغيرها ٠ وان توزع على الفائزات جوائز بسيطة

٨ ـ قد تساعد كثيرا على رفع مستوى الحياة الصحية فى الريف العناية بأطفـال الريفيـات العاملات وذلك بأن تلحق بالمركز الصحى مدرسة أو فصول حضانة ، تترك فيها الامهات أطفالهن فى الصباح حتى يعدن اليهم بعد الانتهاء من عملهن فى الحقل ٠ ويمكن أن تلحق مثل هذه الفصول بالمركز الاجتماعى بالمدرسة الريفيـة ، حيث يمـكن أن تتمرن فتيات القرية على العناية بالاطفال ومعـرفة الطرق العلمية السليمة لتربية الطفل تحت ارشاد المختصات

مثل هذا الترتيب لا شك يمنع نساء القرية العاملات من اهمال أطفالهن وعدم العناية بنظافتهم، الامر الذى يؤدى الى تفشى الامراض والاوبئة بينهم وبذلك تتعرض حياة القرية كلهـا لخطر المرض فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات بينهم

مثل هذا العمل الجليل لا شك هو من صميم عمل المرأة فهى أقدر من الرجـل على العنـايـة بأطفال الحضانة ، ومدهم بالعطف والحب والرعاية التى هم أحوج ما يكونون اليها فى هذه السن المبكرة ٠

بمثل هذه المجهودات تتم للمرأة أمنيتها فى الاخذ بيد أبناء الريف الذين هم عماد الثروة فى الشرق الاوسط على أن هذا لا يتأتى لها الا اذا أعدت المعلمة اعدادا خاصا لتتصرف فى هـذه الشئون تصرف القدير الخبير ٠

التعليم ورعاية الطفل

للدكتور عبد الحميد كاظم (العراق)

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لى قبل البدء فى الموضوع أن أبدى ملاحظتين اثنتين ، أولاهما انى وجدت أن قد أعطى لكلمتى هذه عنوانان مختلفان ، فقد عنونت فى الانكليزية « التربية ورعاية الطفل » بينما عنونت فى العربية « التعليم ورعاية الطفل » ، ولا أرانى بحاجة الى أن أشير أمام هذه الزمرة الممتازة الى الفرق بين التربية والتعليم ، فما التعليم أو التربية المقصودة الا جزء من التربية ، وقد بدا لى أن هذا التباين يحتم على الاشارة الى التربية بأوسع معانيها من جهة ، والتأكيد خاصة على علاقة التربية المقصودة أو التعليم برعاية الطفل من جهة ثانية ، وثانيهما أن منهج المحاضرات (١) يتضمن ثلاث محاضرات أخرى « الخامسة والسادسة والسابعة » وكلها تدور حول الجزء الثانى من كلمتى هذه (الطفولة ومشاكلها) ولهذا فمن المحتمل أن تؤدى حالة كهذه الى شىء من التكرار ، ولذا فانى لاتقدم الى حضراتكم بالعذر سلفا ·

لقد قال أحد المفكرين « اذا أردت أن يفكر الانسان تفكيرا عميقا وأن يخترع ويبتكر فاحمله على التفكير فى التربية » · ان أى تعريف للتربية وذكر لاهدافها يجب أن يكون شاملا بحيث يتضمن كل ما تتضمن كلمات : (الديمقراطية) و (الثقافة) و (الحضارة) من معان ·

ان التربية بلا شك أهم عامل فى الاحتفاظ بعناصر الحضارة البشرية المهمة واستمرارها وتقدمها من جهة ، وفى رفع مستوى الجماعات البشرية الى مراتب عالية من الفهم والانجاز والسعادة من جهة ثانية · ان القسم الاول من قولنا هذا يتضمن الايمان والتأكيد على أن حياة الجماعات البشرية تعتمد على الاحتفاظ بالتراث الاجتماعى ونقله من جيل الى جيل ، كما أن القسم الثانى منه يحتم ضرورة الالتفات الى الفرد وقابلياته ورغباته وحاجاته ·

ان تحقيق الشطر الثانى من قولنا السابق ، أى الالتفات الى الفرد لا يتم الا اذا أعطيت له قيمته والا اذا عومل كشخص وزود بكل ما يساعد شخصيته على النمو والازدهار ، ان مستقبل الجنس البشرى وتوجيه حياته المقبلة : هل ستكون حياة فوضى ومنازعات واعتداءات ، أو حياة نظام وسلام وانصاف ؟ هل ستكون حياة غنية ماديا وأدبيا ، أو حياة عقيمة مجدبة قاحلة ؟ هل ستكون حياة محافظة جامدة ، أو حياة تقدمية واعية ؟ يعتمد أولا وآخرا على ماهية التأثيرات التى سيعرض لها الابناء والبنات ونوع العادات والمهارات والاتجاهات التى سيكونها المجتمع فيهم ، لقد تقدم المجتمع البشرى فى الفترة الفاصلة بين المجزرتين البشريتين الاولى والثانية تقدما ملحوظا فى حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويبدو ان ما نادى به المفكرون منذ أقدم العصور الى الوقت الحاضر من ضرورة رفع مستوى حياة الانسان ومن الالتفات والعناية بتربية الجيل وتكييف المناهج والطرق التدريسية والاهداف بحيث تناسب المتعلم ، قد أثمر بعض الثمر فى بعض الاجزاء من عالمنا هذا ، وانا لنلاحظ أثره بينا فيها ، فقد حدث تغيير أساسى فى وجهة نظر الناس الى التربية وأهميتها ، فنحن اذا استثنينا نسبة ضئيلة من الناس فى جميع العصور والاقطار ، ومن ضمن أولئك المفكرون والمصلحون والزعماء فان الاغلبية الساحقة من البشر لم تنظر الى التربية ، لا سيما التربية المدرسية ، حتى عصر متأخر الا كشىء كمالى يزود به أبناء بعض الطبقات ، أما النظرة الى التربية باعتبارها عاملا أساسيا فى تقدم البشرية والاحتفاظ بأهم ما أنتجه العقل البشرى من علم وأدب وفن وضرورته لحياة الانسان فانها نظرة حديثة ، ومما يسر المرء أن يعلم أن الكثير من السياسيين فى الوقت الحاضر هم من بين القائلين بأهمية التربية وضرورة تعميمها بين جميع الطبقات ورفعها الى مستوى أعلى ·

(١) يشير الى منهج حلقة الدراسات الاجتماعية (ببيروت) سنة ١٩٤٩

لا أعلم كيف يمكن للبشرية أن تنعم بالسلام الذى تنشده ، وهى أحوج ما تكون اليه، وتركن الى العمل الجدى المثمر اذا لم ترع الصغار منذ الولادة ، وتزودهم بالغذاء المادى والروحى ، ولا أعلم كيف ينشأ الافراد على تقويم الحق والفضيلة والجمال بدون ذلك ، ولا أعلم كيف يمكن أن ترتفع الحياة الاجتماعية الى مستوى عال دون التعاون الصحيح بين الافراد ، ولست أعلم طريقة تضمن التعاون بين الافراد وبين الطبقات والامم غير تنشئتهم على التعاون منذ الصغر ، وضمان تعاون البيت والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية فى هذا السبيل ، ولا أعلم طريقة توصل الى الانعاش الاجتماعى فى القرية والمدينة أضمن من الالتفات الى الصغار والعناية بأجسامهم وعقولهم وميولهم ، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عن بيئتهم الطبيعية والاجتماعية ، وبالمهارات اللازمة لاستغلال ما فيها من قوى ، وبالاتجاهات اللازمة التى يجب السير بموجبها عند القيام بأى عمل ، وبكلمة أخرى: ان الانعاش الاجتماعى لا يمكن أن يكون بدون تربية جميع الافراد تربية حقة ·

ان المام التربية بجميع وسائلها : البيت والمدرسة ، الراديو ، المطبوعات ، دور السينما ، المؤسسات الاجتماعية الاخرى ، وجانب متعددة وخاصة أمام المدارس أو التربية المقصودة ، فهناك عناصر ثقافية يجب أن تبسط لتفهم ، وهناك معتقدات وآراء يجب أن تصفى وتنقى ، وهنالك حاجة للاستفادة من مختلف الافكار والآراء التى توصلت اليها الاجيال السابقة ، لخلق فكرة جديدة أو رأى جديد ، أو نظرية جديدة تأخذ بيد الانسان الى الامام، وبعبارة أخرى : ان أمام التربية المقصودة ثلاث واجبات أساسية هى : التبسيط ، والتنقية ، والتكوين ·

هذه وغيرها وظائف تربوية أساسية لا تتحقق الا بالتعاون بين مختلف وسائل التربية ضمن خطة شاملة ، غير ان الالتفات الى الطفل كشخصية نامية ورعاية هذا النمو فى المراحل الاولى من الحياة لا تعادلها وظيفة أخرى ، ان ثقافة الغد تبدأ كما بدأت ثقافة أمس ، وتبدأ ثقافة كل جيل بنمو الاطفال ، واننا لنحتاج فى هذا الوقت ، أكثر من أى وقت آخر ، الى فلسفة تتعلق بنمو الطفل اذا ما أريد أن تكون خططنا الاجتماعية وأعمالنا لصالحه ، ونحن اذا نظرنا الى الطفولة من ناحية بايولوجية لالفيناها تبدأ منذ الولادة الى ما بعد العشرين من العمر فى بعض الحالات ينمو الكائن الحى خلالها عقليا وجسميا وعاطفيا ، بصورة تدريجية ، ويمر بمراحل مختلفة ، وفى الوسع أن نقسم ظاهرة النمو هذه الى أربع مراحل تتكون كل مرحلة من ست سنوات :

١ ـ مرحلة سنوات ما قبل الدراسة ·
٢ ـ مرحلة سنوات الدراسة الابتدائية ·
٣ ـ مرحلة سنوات الدراسة الثانوية ·
٤ ـ مرحلة سنوات ما قبل الرشد ·

لقد أعيرت الاثنتا عشرة سنة الاولى من حياة الانسان أكبر الاهتمام ، ان نتائج الابحاث العلمية تؤيد ذلك وتحملنا على اعارة سنوات ماقبل الدراسة ـ خاصة ـ أعظم العناية فلها الاسبقية على جميع المراحل الاخرى من حياة الانسان ، ان بعض علماء النفس يرون ان الطفل لا يتغير كثيرا بعد السنة السادسة من العمل بل ان (الفرد أدلر) يعتقد ان الطفل يكون سلوكه ويحوره فى نهاية السنة الثالثة ويكون له خلالها نموذجا يهتدى به الى آخر الحياة ومهما يمكن من أمر فلسنا بحاجة الى أن يدلنا رأى (أدلر) على أهمية السنوات الاولى من الحياة فان هذه السنوات مهمة حقا والعناية بالطفل خلالها بصورة خاصة واجب قومى انسانى معا ·

ان طفولة الانسان فى الاصل طويلة اذا ما قورن بغيره من صغار الحيوانات الاخرى ، ورغم انه يكون معتمدا خلالها على غيره الا انه لا يأتى الى الدنيا خالى الوفاض ، بادى الانقاض ، فعند الولادة تكون فى حوزة الطفل جميع الخلايا العصبية التى ستكون عنده فى رشده وشيخوخته وتكون لهذه الخلايا قابلية كبيرة على التكيف ، أى التعلم ، ان طفل اليوم نتاج الماضى وأمل المستقبل وانه وارث العصور السالفة ، انه قد يرث الخير أو الشر بيولوجيا واجتماعيا ، والغالب ان النوعين من الوراثة يؤثران فيه ، فهو ضحية للمجتمع وتقاليده ومعتقداته ، ولذا فهو جدير بأن يحافظ عليه من شرور المجتمع لا أن يحافظ على المجتمع من شروره ·

ان من الاسباب التى تقدم لنشر التعليم وتعميمه الرأى القائل بأن تربية الانسان ليصبح مواطنا صالحا أسهل من معالجته فى المحاكم والسجون ، بعد أن يشب عن الطوق ويعتاد عادات رديئة ، وعلى كل فاذا كان المجتمع فى بعض الحالات بحاجة الى أن يتوسل ببعض الوسائل التأديبية فى اتقاء شر بعض الاطفال فانهم أحوج منه الا أن يتقوا شره ، فالاطفال بحق ضحية المجتمع ، فنحن اذا استثنينا الوراثة الطبيعية واقتصرنا على الوراثة الاجتماعية رأينا ان الطفل ضحية المجتمع حقا فى أكثر من ناحية واحدة ، انه ضحيته فى اللغة التى يكتسبها ويتعود التعبير عن آرائه بها ، وهو ضحيته فى الظروف الاقتصادية التى يولد عنها وينشأ فيها ، وهو ضحيته فى أمور كثيرة أخرى ·

ان للطفل فى عنق المجتمع حقوقا متعددة ولكننا نود أن نؤكد على حقوق ثلاثة نراها أهم هذه الحقوق وأكثرها علاقة بسعادته · فان سعادة

الطفل تعتمد الى درجة كبيرة على عاداته وعلى معرفته كما تعتمد على أذواقه ، انه بحاجة الى تكوين عادات ومهارات فى الاكل والشرب والنوم والنظافة والتكلم وغير ذلك ، ان تكوين العادات فى السنوات الاولى من الحياة أثبت وأقوم ، وكما أنه بحاجة الى عادات تكون فى صغره فهو بحاجة الى أن يساعد فى اكتشاف المعرفة وصواب الرأى ، كما أنه بحاجة الى أن تعار الناحية العاطفية من حياته ما تستحقه من عناية ، وتوجه أنظاره الى ما فى الكون من خير وسحر وجمال ٠

ان ما ذكر سابقا يبين بوضوح أن الطفل بحاجة ماسة الى رعاية حكيمة مستمرة ، فدفع الشر عنه ، وجلب الخير له ، وتكوين الخصال الحميدة فيه ، يحتم تكاتفا بين البيت والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ، والرعاية لا تكون مفيدة ما لم تستند الى فلسفة تتعلق بطبيعة الطفولة ومعناها ، ولذلك فان كل أب وأم ومرب ومشتغل فى الخدمة الاجتماعية يحتاج الى فلسفة تتعلق بهذه الناحية ، وليس من الضرورى أن تكون هذه الفلسفة بكلمات بل انها قد تكون واضحة بالنسبة الى المرء ، ولكنها تعبر عن نفسها فى الاتجاهات التى يحملها وفى الخطوات التى يسلكها فى رعايته الطفل ، وقد يكون من المفيد أن نذكر بعض النماذج من الفلسفات التى تتعلق بمبادىء رعاية الطفل وطرقها ، ان هنالك فلسفة تفرض أن الراشدين يعرفون ما يحتاجه الجيل الناشىء من معلومات وعادات ومهارات وان لهم الحق فى تنشئة الطفل على ذلك ، واذن فتبرر ايقاع أقصى العقوبات على من لا يرعوى ، والفلسفة الاخرى تقضى بنفض اليد وعدم التدخل فى شئون الطفل ، فهى تمنح الطفل حرية تامة فى العمل ولا تتطلب من الراشدين غير قليل من الارشاد ، أما الفلسفة الثالثة ـ الفلسفة النشوئية ـ فهى وسط بين النموذجين السابقين ، تعترف بالوراثة وبالاسرة وتأثيرهما على نمو كل فرد وتعظم من أهمية الارشاد المستند الى العلم وتحتم التبصر فى عملية نمو الاطفال ٠ والارشاد الحكيم يتطلب أن يفهم القائمون بتربية الاطفال كيف تنمو عقولهم وتتكون شخصياتهم ، والفلسفة الاخيرة هذه هى دون شك وجهة نظر سليمة يساندها العلم وتعززها الخبرة ٠

لقد أجريت دراسات وأبحاث نفسية واجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية فى الطفولة وأهميتها وما تقتضيه طبيعة الطفل وحاجاته المستنبطة من هذه الدراسات من تحوير فى مناهج التدريس وطرقها وتغيير واضافة فيها قد أدت هذه الدراسات الى تكوين وجهة نظر جديدة فى الطفولة وأهميتها ونجد أثر ذلك واضحا فى كثير من الممالك الغربية ، فقد أسست مستشفيات للاطفال ، وعيادات نفسية خاصة بهم ، وفتحت دور للحضانة ورياض الاطفال ـ حكومية وأهلية ـ وجهز أطفال المدارس بوجبة طعام الظهر ، وتقديم الحليب فى فترات معينة من اليوم الدراسى ، وأقيمت المخيمات وعممت جمعيات المعلمين والآباء لضمان التعاون بين البيت والمدرسة ، وأعيد النظر فى كليات المعلمين ـ فى مناهجها وأساليب حياتها وشروط التخرج فيها ـ ومنح المعلمون فى المدارس ميزات جديدة من حيث الراتب والمعاملة ، وفتحت دورات صيفية لانماء ثقافة المعلمين وقدمت دروس للآباء بغية تبصيرهم بطبيعة أولادهم وحاجاتهم ٠

هذا بعض ما حدث فى الممالك المتقدمة فى الغرب وهى تفوق بلادنا بمراحل فى هذا المضمار رغم ان كثيرا من المواطنين هناك ما زالوا يلحون على مضاعفة الجهد وزيادة العناية بالاطفال وتربيتهم ٠

ولنبحث الآن وضعنا التربوى فى الشرق العربى وعلاقته برعاية الطفل ، اننى أعترف أن معلوماتى عن الوضع فى البلاد العربية الشقيقة هى دون ما أحب أن تكون عليه ، وانى لارجو أن يتفضل الزملاء الحاضرون بتصحيح ما سأذكره من آراء ان رأونى قد انحرفت عن جادة الصواب ٠ ان هنالك تباينا دون شك بين بلادنا العربية المشتركة فى هذه الحلقة الدراسية فى مجهوداتها التربوية ونصيبها من النجاح فى رعاية أطفال الامة ، ولكن يظهر لى من مشاهداتى واتصالاتى ومطالعاتى ان أطفالنا مهملون ، اللهم الا فى بيئات خاصة محدودة وفى بعض المعاهد فى مختلف مراحل التعليم ، فكما اننا لم نستفد الا قليلا من مياهنا المتدفقة وتربتنا الخصبة ومعادننا المطمورة ، فقد أهملنا أطفالنا اهمالا شائنا ، وأول ما يلاحظ من هذا الاهمال أن ليست لدينا احصاءات مضبوطة عن عددهم فى كل عمر من الاعمار وعن الامراض التى تنتابهم ، وعن أهم المشاكل المرضية والخلقية التى تصيبهم ، أما مدارسنا فانها لا تربى فى الغالب بل تلقن الاطفال وتزودهم بمعلومات ، الكثير منها جاف لا صلة له بحياتهم الحاضرة ، ومناهجنا الدراسية مزدحمة بالمواد تجعل المعلم يقوم بعمله بصورة ميكانيكية خالية من كل روح وحيوية ، وأطفالنا يكدسون فى بنايات أقل ما يقال فيها انها لم تبن لغاية التدريس وانها تعوق أجسامهم عن النمو ، أما معلمو هذه المدارس فلم يزودوا بما تحتاجه مهنة التعليم من علم ومهارة ، ولذلك فهم لم يوفقوا من جراء ذلك فى أداء مهمتهم على الوجه الاكمل ، رغم ما يبذلون من جهد مشكور ، وهم علاوة على ذلك يقاسون ضنكا فى العيش يحمل بعضهم على التشبث بمختلف الوسائل لابدالها بوظيفة أخرى ، وقد يطول بى المقام ان أردت الاستمرار فى تعداد الامور المدرسية والبيتية والاجتماعية التى جعلت

تربيتنا لفظية نظرية وأدت الى اهمال من أسست المدارس ووضعت المناهج من أجله وهو الطفل ، ولذلك فانى لاتقدم بالاقتراحات التالية الى حضرات السامعين ليروا فيها ما هو جدير بالبحث والمناقشة ، وتقديم ما يرونه مناسبا ليوضع موضع التنفيذ والتطبيق ·

١ ـ تحسين نوعية التعليم : ان الامية منتشرة فى بلادنا وقد أدت هذه الحال الى فتح مدارس بسرعة لم ير بد من تعيين معلمين لها غير أكفاء وقد زودت بلوازم ناقصة · فأدت هذه الحالة الى اهمال لصحة الطفل الجسمية والعقلية ، اى اننا قد عنينا بالكمية على حساب الكيفية ، بينما تقضى المصلحة أن تنعكس الآية· اننى أرى أن يقاوم الضغط والالحاح فى فتح المدارس ما لم تهيأ لها العدة اللازمة من : معلمين ، وأبنية ، ومناهج والا فتصيب الطفل من جراء ذلك أضرار بالغة ·

٢ ـ ضرورة الاهتمام بدور المعلمين ورفع مستواها والعناية بالمعلم ووسائل راحته واعطائه الراتب الكافى كيما يستطيع أن يؤدى واجبه كمرب ومصلح اجتماعى، وتأمين مسكنه وخاصة فى القرى والارياف ·

٣ ـ تهيئة ما يلزم لتقديم وجبة طعام للاطفال فى المدارس الاولية والابتدائية وتقديم الحليب لهم فى فترات مناسبة أثناء الدوام اليومى·

٤ ـ اقامة مخيمات للاطفال أثناء العطل الصيفية ·

٥ ـ فتح دورات للمعلمين يعنى فيها ـ بصورة خاصة ـ بدراسة (سيكولوجية) الطفل وتربيته

٦ ـ تاسيس عيادات (سيكولوجية) لمعالجة مشاكل الاطفال قبل استفحالها ·

٧ ـ انشاء صفوف حضانة ملحقة ببعض المدارس الابتدائية فى المدن لابناء الامهات اللواتى يشتغلن فى التدريس أو غيره من المهن على أن يدفعن أجورا لذلك ·

٨ ـ انشاء دور حضانة للاطفال الفقراء يهتم فيها بتربية الطفل وصحته وارشاد الامهات ·

٩ ـ الاكثار من تأسيس جمعيات الآباء والمعلمين ليضمن التعاون بين البيت والمدرسة اذ لا يزال البيت أهم عامل فى تربية الاطفال ·

١٠ ـ تأسيس مستوصفات ومستشفيات خاصة بالاطفال ولمختلف الامراض ·

١١ ـ جمع الاطفال المشردين وتعليمهم وتدريبهم على مهنة من المهن حتى لا يكونوا أداة اجرام فى المجتمع ·

١٢ ـ وهنالك أمر آخر جدير بكل عناية من قبل الجميع وهو مساعدة أطفال العرب اللاجئين اذ هم بأمس الحاجة الى مدارس وملاجىء وارشاد ·

ان تنفيذ هذه المقترحات وغيرها من المقترحات التى لا أشك من أنها تخطر فى بال السامعين والتى لم أذكرها يعتمد على المال والرغبة الحقيقية وتوافر الاستشارة العلمية وتعاون تام بين الجامعة العربية والدول العربية الاعضاء والمؤسسات العالمية التى تهمها شئون الاطفال · ان الرغبة موجودة دون شك ولكن المال يقف حجر عثرة دون ذلك ، وهنالك حاجة الى المشورة العلمية والفنيين ، وأعتقد أن أمام هيئة الامم المتحدة فرصة طيبة للمساهمة فى هذا المضمار وتقديم يد المعونة اللازمة ·

فنحن ـ العرب ـ نرغب فى السلم حقا ونتمسك به ونحرص عليه ونؤمن بالمثل التى أملت المواثيق الدولية وفى مقدمتها ميثاق هيئة الامم المتحدة ، الا أن موقف هذه الهيئة من قضية فلسطين زعزع ايماننا بها وأضعف ثقتنا فيها ، لا سيما حين وقفت موقفا تعوزه الشجاعة والصراحة والقوة من تشريد مئات الالوف من أبناء البلد الآمنين ، وفيهم عدد كبير من الاطفال الذين تركوا ضحية الاوبئة الفتاكة وسوء التغذية وتقلبات الجو ولو ان هيئة الامم المتحدة عملت بجد ـ وهو ما نأمل ـ على اغاثة المنكوبين من عرب فلسطين وساهمت ماليا وأدبيا وعلميا فى مشروع الخدمة الاجتماعية ورعاية الطفولة لاعادت الى نفوسنا بعض الثقة بها ، ولغرست فينا من جديد الايمان بها والاطمئنان اليها ·

ان الجهود التى بذلتها هيئة الامم المتحدة فى تحقيق هذه الحلقة الدراسية المفيدة ، وعناية لبنان الاشم ورعايته لها لجديرة بالشكر والتقدير·

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

اللجنة الثـــانية

اللجنة الثـــانية

تخطيط القرية

أولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ مشروعات القرية النموذجيـــــة .

٢ ـ اســـــتقرار البـــــدو .

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٣ ـ ما هى المبادىء التى تجب مراعاتها فى اختيار موقع القرية العربية وتوسيعهـا فى المستقبل ؟

٤ ـ ما هى العوامل التى تتحكم فى تخطيط القرية بالنسبة الى ما يجاورها من مراكز اجتماعية ومدارس وأسواق وملاعب وأرض فضاء باعتبار القرية وحدة .

٥ ـ ما هى الاعتبارات التى تجب مراعاتها لضمان أقصى حد من السلامة من أخطار السيارات السريعة وتوفير سهولة ورخص وسائل النقل وتسهيل وســـائل التقارب والاتصال فى داخل القرى وخارجها مع القرى الاخرى ؟

٦ ـ كيف يمكن تجميل القرية بطريقة عملية بأشجار الفواكه والساحات الرياضية وغير ذلك ؟

ملاحظة : المسائل الخاصة بالادارة والتمويل واستئجار الاراضى تثار للمناقشة فى اللجنة الرابعة فى هذا الاسبوع ، أو فى اللجنة الثامنة فى الاسبوع التالى .

مشاريع القرى النموذجيـــة

للدكتور محمد صالح مكية (العراق)

مكانة القرية فى تكوين المجتمع والحضارة

قد تدعو الحاجة الضرورية الملحة الى التأكيد اللازم لتبيان أهمية ومكانة القـــرية فى تـــكوين المجتمع العربى وأثر ذلك فى المدنية الحاضرة • ان البلدان العربية جمعاء ما هى الا بلدان زراعية فى ماضيها وحاضرها ويتوقف مســـتقبل كيانهـــا الاجتماعى والاقتصادى والثقافى على تقدير مكانة القرية العربية وحصر القوى الكبيرة الممكنة فى جعلها نواة صالحة فى تكوين المجتمع• ولتحقيق هذه الغاية يجب بذل الجهود فى سبيل استغلال المدنية الحاضرة والخدمات العلمية والميكانيكية لجعلها محلا للاستيطان الزراعى الحديث •

سكنت الاجيال السابقة وادى النيـــل فى مصر والرافدين فى العراق ومنابع الطبيعـــــة فى لبنـــان وسوريا وآبار الصحراء فى البلاد العربية فاعتز هؤلاء بهذه المواطن ثم تكاتفت الجهود فيما بينهم لاستغلال الارض ونعمها، فكانت تلك البوادر أولى الروابط التى تحالف بها الانسان والطبيعة ثم أنتج هذا التحالف بين القوتين أولى مدنيات العالم الانسانى •

انه يصعب جدا على المرء أن يهجر الطبيعة وينصرف الى الحياة المدنيـــة البحت تاركا مرافق الطبيعة وجمالها فان مثل هذا الهجر والابتعـــاد قد يؤدى الى خذلان معنوى وعدم تأمين للطاقـــة الاستمرارية الكامنة والخلق المعنوى القويم لسعادته وسعادة المجتمـــع ، وفى هذا تضحية له وللمجتمع ايضا •

الاهمية الروحانية لعـــلاقة الانســـان بالطبيعة وتأثيرها فى خلق الطابع القروى

ان فهم علاقة الانسان بالطبيعة وجمالهـــا روحيها هو قوام روحانى بل عاطفـــة غير فاشلة وهذان العاملان يؤثران فى تكوين طابع القـــرية المعمارى الخاص وتخطيطها النموذجى وان التسمية النموذجية هى تسمية شاملة عامة يجب أن لا تتصف بصفـــات ميكانيكية أو هندســـية بحت ، بـــل هندسية بوحى وعاطفة معمارية وهذا مما يكفل للقرية ومجموعها الصفة الفنية الخالدة والمستنبطة من مبادىء أساسية خلقية وفلسفية انسانية ، وان فى احترامنا بل تبجيلنا لهذا •الاعتبار الاساسى ما يجعلنا نطمئن الى ما نتطرق اليه من تفـــاصيل أخرى ونتصرف باتزان وعبقـــرية مما لدينا من أفكار أخرى متجمعة وآراء عملية •

الصفات الكامنة والخـــالدة فى تصميم القـــرية النموذجية ورمزية المكان والزمان

وسيكون موضوعنا الاول فى هذا المجتمع الموقر هو التعرف على المشاكل العملية التى تعترض أحياء القرية والتى يجب أن ندرسها مليا كى نتمكن من وضع خطة رصينة كفيلة بتحقيـــق الغـــرض المذكور وجل ما نتمناه ويسرنا جميعا فى هـــذا السبيل هو أن نرى القرية العربية فى أرجائهـــا المتعددة تكسب الصفة المعمارية الخاصة والمزايا الفنية اللائقة بها بين الاوساط والزائرين وتوحى بأنها مقتبسة من وحى مكانها وزمانها •

ومهما نتطرق الى الاوصاف العملية والعوامل والايضاحات الاخرى فقد لا نكسب هذه الصفة الشعرية ما لم نؤمن بها كمبدأ عام •

كيف تؤثر هذه الروحية وهذا المبدأ فى تخطيط القرية النموذجية ؟

اهمية الاطلاع على الموقع والعوامل العاطفية التى تجب مراعاتها ، وتأثـــيرها فى الخلق القروى

ان تخطيط القرى يتطلب تعرفا كاملا وكافيا بالطبيعة الخاصة ومرافقها الكامنة ومن الافضل أن يكون المهندس المعمارى من ذوى الاختصـــاص بالاعمال الريفية وأن يكون قد تعـــرف بالموقـــع شخصيا بحيث يشعر بأنه من سكان تلك المنطقة ماضيا وحاضرا ومستقبلا يعرف جداولها وينابيعها

ووديانها وبهذا يصعب عليه مثلا قلع شجرة مثمرة أو قطع مجموعة نخيل مكتظة الا اذا اعتز بمكانتها وجعلها فى وسط من الشارع أو جزءا متمما للتصميم النموذجى، أو يجعل بينها شارعا ملتويا أو رصيف شارع ريفى مظلل يمكن المرء ووسائل النقل من التجوال فيه براحة واعتزاز ·

وقد يكون هناك شارع سبق الاعتراف به وبتسميته التاريخية وهذا مما يحمل المهندس المعمارى المختص بتلك المنطقة على التريث والاتزان بتصميمه حيث يراعى فيه الابقاء على هذا الشارع وما يشير اليه من خان قديم أو موقع أثرى تهدم (اذ أن لماضى الزمان علينا حقا ان كنا نأمل ونتمنى أن يكون لنا حق فى المستقبل) ومثل هذا الاعتراف ليس هو خذلانا بل هو قوة شخصية معنوية من شأنها خلق الاستقرار · وبهذه المناسبة أود أن أذكر ان الريف الانكليزى والقرية الانكليزية قد فازا بقسط وافر فى هذا المضمار وان الاوساط والمجامع والمؤسسات المختصة بتنظيم الارياف تعمل الآن كل ما فى وسعها لتقرير هذا الكيان وشهرته العالمية وانه لمن الجدير بالذكر التعرف على ما تعمله هذه الاوساط ·

دائرة خاصة لاعمار الارياف من ذوى القابلية والاختصاص

قد يستنتج من هذا ان نؤكد تبيان ضرورة تدريب القابليات الخاصة فى مناهج المستقبل المتعلقة بتنظيم الارياف على أن تكون هذه ضمن مؤسسات مختصة فى توزيع الاعمال الهندسية لا حصرها بمركز حكومى واحد يعمل عن بعد فقط. ووضع كهذا مما يدعو الى تشجيع المؤسسات المحلية وانتهاج سياسة لا مركزية تستمد سلطانها من الهيئات المركزية كى تنعدم التحديدات وتنطلق صلاحيات هذه المؤسسات المحلية وبهذا يكون هناك الناتج الفنى المنتظر تحقيقه لا التقيد بالاشكال

التصاميم النموذجية و (الكليشيهات) الجاهزة والخرائط المقتبسة

تجنب (الكليشيهات) المستحضرة والخرائط المقتبسة

اتجهت الافكار الحديثة فى السنين الاخيرة وذلك بنتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية الى فكرة البيوت الجاهزة Pre-fabricated houses وهنا يؤمل التحفظ من الانحراف الى هذا النوع من البيوت فى تنظيم الريف والتفكير المستحضر عن طريق (الكليشيه) للقرية والبيت اذ لاشك انها ليست جزءا من سياسة عامة مرتجاة للاستقرار ورغد المجتمع وهنا ـ بغية الوقوف على بينة واضحة ـ أرجو أن نتطرق بالتفصيل الكافى الى بيان مساوىء وبعض منافع هذا النوع من البيوت فى منهاج التنظيم الريفى للبلاد العربية على ضوء المناخ والعوامل الطبيعية فى بلادنا ·

استعمال المواد المحلية وتأثير ذلك فى الطابع القروى المكتسب

ان المبدأ فى تخطيط القرية النموذجية كجزء مكتسب لاقصى ما يمكن من الطبيعة لا كشىء غريب عنها يدعو المهندس المعمارى للريف المختص أن يتجه الى أهمية وجود أبعاد ثلاث فوق سطوح الطبيعة لتكون منظور القرية ومجسمها وهنا لو تحرينا عن القرية فى العالم والصفة الشعرية المقتبسة الخاصة لكل اقليم ومنطقة لرأينا مدى أهمية وتأثير استعمال المواد المحلية فى جمال القرية اذ ان للطبيعية المجاورة حقا فى تشييد جدران مساكن القرى ومؤسساتها ان القرى تتبدل بتبدل معالم سطح الارض فى ضمن مناطق متجاورة وهذا هو الصحيح · وان هذا لمهم جدا فى اتجاهنا الحالى فى الرسم الهندسى لئلا ننحرف بوحدات القياس الهندسية فى انتاج الطابع التجارى ، لذا قد يحبذ بهذا الخصوص ان تحال مثل هذه التصاميم لتصديقها قبل العمل بها من قبل الهيئة الفنية الريفية المعمارية المختصة ·

اختلاف طابع القرية باختلاف مواقع الطبيعة ·

القرى النهرية ، القرى الجبلية ، القرى الصحراوية ، البحث والتطرق الى المبادىء الاولية والاساسية ، فى اختيار مواقع القرية

ان القرى النهرية وخواصها والقرى الجبلية وميزاتها والقرى الصحراوية التى تستمد مياهها من الآبار يتجلى وصف الطابع الخاص فى هذه القرى عن طريق الايضاح بوساطة الخرائط والتصاميم المختصة والصور الفوتوغرافية أكثر مما يتجلى بالتعبير اللفظى · ولكن قبل هذا لابد من خوض البحث والتطرق الى المبادىء الاولية والاساسية والعوامل الفعالة فى اختيار مواقع ومستقبل توسيع القرى العربية ·

ان نشوء القرى هو جزء من خطة اعمار عامة وعلى ضوء درس مشاريع الاعمار الكبرى فى المناطق ترسم الخطط الصالحة للتعاون المشترك مع هيئات وخبراء الزراعة والرى والاقتصاد لدرس الاستيطان الزراعى المرغوب فيه ومعرفة الاحصائيات الحالية ومجال التوسع فى المستقبل لتجنب الارتجال فى هذا الشأن وبهذه الطريقة نتمكن من تأمين المرافق الاساسية لنمو القرية ومثال ذلك :

١ ـ وجود خطة توزيع الماء والسقى وخطط دائرة الرى

٢ ـ مشروع استخدام الطاقة الميكانيكية والهيدروليكية ـ لعلاقة ذلك بالموقع الطبيعى المختار للقرية ·

٣ ـ تيسير ماء الشرب والكهرباء

٤ ـ كشف الاراضى وقابلياتها الزراعيـــة والابحاث المختصة بهذه الناحية ٠

٥ ـ صـــــلاحية الموقع صحيا وبعـــده عن المستنقعات ومناطق الاوبئة ٠

٦ ـ اختيار الموقع بالنسبة الى اتجاه هبـوب الرياح والعواصف وسرعة هبوب الرياح والسموم ومهاب العواصف الرملية لاتخاذ ما يمكن فى هذا الصدد ، وهنا يتضح مدى أهمية تخطيط وتنظيم القرى على ضـوء استحضار هذه المعلومات واتخاذ ما يمكن من مشاريع التشجـير لصـــد الرياح والعواصف الرملية وتأثيرها الهدام فى حقول القرية ونوعية التشجير والالتجاء الى سفوح الجبال والتلول بالنسبة الى مهاب الرياح

اختيار مواقع القرى جزء من خطة أعمار عامة :

٧ ـ معرفة التضاريس الارضية بالنســـبة الى القرية وأطرافها وتأثيرها فى توزيع البيوت والتوسع المأمول وللاســـتفادة من المرتفعات لتجميل مواقع الابنية الهامة والجوامع

٨ ـ تحديد التوسع بوساطة توزيع الاراضى وتخطيطها وطرق استثمارهـا ، وبعـدم تحويل بعض الحقول الى منـاطق سكنى وتجزئة المراعى العامة للاستغلال القروى

٩ ـ موقع القرية من أراضى الدلتا والمنبسـطة فى العراق ومصر وتقدير فعالية حركة قوة المياه تحت الارض ٠ والطرق العلمية والاقتصادية فى معالجة هذه الحـركة وتأمين المسكن الصحى من عوامل الرطوبة والبت فى عوامل الاضمحلال السريع

١٠ ـ مراعاة الظروف الاقتصادية باختيار المواقع التى لا تكلف جهودا هندسية كبيرة ٠

١١ ـ مراعاة توزيع الصـــناعات وتوسيعها بالنسبة الى القابليات الكامنة فى الارض أو فى الاختصاص القروى وان هذا الجـزء مهم يجب انتهاجه كسـياسة حكوميـة تعمل على توازن الاستيطان القروى زراعيا أو مهنيـا وانه لا شك سـنتطرق فى خلال البحث الى مجال مستقبل القـرية الصناعية أو القرية الزراعية الصـناعية وتأثير ذلك فى النمو الاقتصـادى والاجتماعى ٠

اسكان القبائل البدوية فى نطاق مشروع الواحات٠

الضرورة الاقتصادية والاجتماعية فى استقرار القبائل :

ان من أهم المشاكل الحـاضرة فى البلدان العربية هو اسكان أفراد القبائل البدوية وانـه من المعترف به فى كافة الاوساط ان استقرار هـذه الطبقة فى العصر الحاضر من الامور الهـامة فى المدنية والحضارة العربية وعليـه يجب بذل كافة الجهود العلمية الحديثة واستخدامها فى تذليل الصعاب التى تعترض هذا السبيل ٠

ومن الامور الهامة فى هذا الباب تأمين وسائط النقل الحديثة لاهميتها فى نقل المحاصيل والاستقرار المحلى وكذلك فى نطاق مشاريع الاعمار يجب توجيه الجهود الخاصة الى مشروع الواحات ، والتحضير لذلك بالتحريات والكشوف للاعمال الطبوغرافية والمسح الخاص وحفر الآبار وتعيين مصادر المياه الدائمة٠ ان أهمية الموضوع تدعونا الى تأليف لجنة مختصة بهذا المشروع ٠ وقد يكون من البوادر العملية لمثل هذه المصلحـة التشجيـع عن طريق الجوائز والمنح لوضع (الاطروحات) العلمية والتطلع العملى من قبل السلطات الحكومية والهيئات العالمية الجغرافية التى تهمها هذه الخدمات ٠

الجـــامع

مكانة الجامع فى تنظيم القرية فى وسط مركزى وميدان حديقى خاص تتوسطه نافورة عامة للاستعمال والتزيين تتفرع منه وتتجه اليه اغلب شوارع القرية .. مكانة برج المنارة وهيمنته على ابنية القرية وكذلـك انارته وهدايته للمتجول ومكانته فى مهمـة الاذان بالطريقة المباشرة .. مكانة الجامع الاجتماعية .. عقود الزواج والحفلات الدينية وحلقات التدريس والمناقب النبوية .. مساعى دائرة الاوقاف لرعاية ومسئولية واعمار الاوساط الروحانية .

ان المركز الدينى والروحانى للقـرية له المكانة الرئيسية ويقتضى اختيار الموقع الملائم له ويراعى فى هذا الشأن توسطه لقلب المـدينة وامكانية جعله فى ضمن ميدان وحديقة خاصة تتفرع منه الشوارع ويكون محـورا تتجه اليـه أغلب شوارع القرية ٠ اما مكانته المعمارية وبرج منارته العـالية فمما يمكن بناية الجامع من أن تنال المكانة الرئيسية ، ويقترح فى أغلب الاحوال أن تكون المنـارة كمركز ختامى للشـوارع وذلك لاكتساب الطابع المعمارى اللائق الذى تتوافر فيه مراعاة هذه الملاحظات الدقيقة اذ بهذا يؤمن تنسيق الشوارع وتنظيماتها الفنية لذلك فحاجة القرية الى الجامع تتطلبها ضرورتان مهمتان، ألا وهما الضرورة الاجتماعية والضرورة التنظيمية ونقصد

بالاجتماعية افتقار القرية فى انتظام حياتها الروحية اليه أما التنظيمية فهى أهميته فى هداية المتجول الى مركز القرية بالاضافة الى علو المنارة الذى يؤدى الى القيام بالواجب الدينى والاذان دون الحاجة الى (الميكروفون) · ومما يؤمل أن يكون للجامع وحدائقه نافورات للاستعمال الخاص والعام ، بالاضافة الى أهميته فى التزيين والتنسيق ويفضل أن يكون بيت العالم أو القاضى جناحا منفصلا من الجامع وذلك لاهمية مركزه الاجتماعى ، علاوة على مكانته الروحانية ، ومكانته فى عقود الزواج واقامة الحفلات الدينية فى شهر رمضان واعتباره الحلقة الاولى للتعليم الدينى ولا غرو فى أن تشجيع مثل هذه الطبقة الروحية والتى لها المكانة الممتازة فى القرى مما يؤتى النتائج المرضية من وراء بث الروح الدينى بين الافراد ويجب على دائرة الاوقاف بذل الجهود اللازمة للاعتناء بالمؤسسات الدينية وبيوت الصدقات والايتام ورعايتها فى مناطق الارياف

الابنية العامة

دار الحكومة وموقعها

يؤمل فى تصميم القرية المكانة الوسطية لمؤسسة دار الحكومة ومرافقها وتعتبر الميدان الرئيسى الهام لنواة تكوين القرية ·

مشروع المركز الاجتماعى

المركز الاجتماعى ، ومكانته فى خدمة القرية . المصالح الصحية . التعليم المهنى . تنظيم الصناعات الريفية . الخدمات الزراعية ، والحقول الارشادية . مركز للتسلية والترفيه . معرض زراعى وحيوانى

المركز الاجتماعى من أهم مشاريع الاصلاح فى الريف وهو يشمل كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية فى وقت واحد · ويستند الى اقتناع الفلاحين بمزايا الاصلاح واقبالهم عليه ومعاونتهم فى تحقيقه بالمساهمة المادية والاشتراك الفعلى فى ادارة العمل حتى يصبح المركز الاجتماعى هيئة محلية يديرها الاهلون بأنفسهم والاكتفاء من جانب الحكومة بدور الارشاد والتوجيه والمعونة المالية اللازمة ويراعى فى المركز الاجتماعى أن يكون محتويا على الوحدات الآتية :

١ ـ العيادة الخارجية
٢ ـ دار رعاية الام والطفل
٣ ـ دار الخدمة الزراعية والاجتماعية
٤ ـ حمامات ومغاسل للجمهور
٥ ـ قاعة للاجتماعات الريفية
٦ ـ مشروع ماء صغير
٧ ـ منازل للاخصائيين

والمركز الاجتماعى هو كوسط للارشاد المحلى ومساعدة الفلاح فى تنظيم شئونه والارشاد يتطرق الى تشجيع غرس الاشجار المحسنة وتأثير هذا فى منظر القرية والصفة المعمارية · وتحسين الانتاج الحيوانى · وتحسين تنظيم الصناعات الريفية كالاصواف ودودة القز · ونتائج الكشوف العلمية التى يقوم بها المركز ·

وهنا ـ وبعد التعرف على مكانة المركز الاجتماعى ـ يمكننا أن نعطيه المكانة اللائقة به فى تخطيط القرية وتتوقف سعته على نسبة احتياجات القرية ، والمأمول فى أحوال تخطيط مثل هذا المركز مراعاة مجال التوسع فى المستقبل وان الحقول الارشادية بامكانها أن تكون مجاورة له تحوى بيوت الموظفين وبامكانها أيضا أن تحوى الاماكن الزراعية التى يحتاج اليها الفلاح · ومكانة المركز هو أيضا كناد للاجتماع ولعرض الافلام واقامة المعارض الزراعية والقيام بالمسابقات فى العروض الزراعية والحيوانية والمنتجات الريفية· ويمكن العمل للحصول على القروض والاعانات من المؤسسات الصحية العالمية ·

مشروع الماء والكهرباء

بامكان مثل هذه المحطة أن تكون من ضمن مشروع المراكز الاجتماعية فى القرى الصغيرة وتراعى فى موقعها الصلاحية بالنسبة الى دراسة طبقات الارض والاهتمام بمستقبل توسعها وان وجود مثل هذه المشاريع فى القرية سيكون له الاثر الفعال فى الاستقرار بها ،والانجذاب اليها بدلا من هجرها لما لخدمات الماء والكهرباء من تأثير فى استقرار العائلة واستخدام الطاقة الكهربائية فى الاعمال والحرف المهنية ·

الحمامات العامة

ربما يصعب الحصول على الماء الحار للقرية بسهولة ، فوجود الحمامات العامة وادخالها فى تشكيلات القرية من شأنه تهيئة الوسائل الصحية والنظافة · وقد يدعى البعض انه يصعب وجود مشاريع كهذه فى القرى نظرا الى افتقار بعض الناس فى القرية الى الحصول على المال الذى يضمن تأسيس هذه الحمامات والتساؤل فى هذا الباب يتجه الى كيفية العمل على تأسيس هذه المؤسسات بصورة عملية واقتصادية لذلك يكون من واجبات المركز الاجتماعى أو البلدية التعاون فى تحقيق مثل هذه المشاريع

المدارس الريفية

علاقتها بالمعامل اليدوية ، والحقول الارشادية مكانة الملعب الرياضى ، والمسبح ، والمسرح التمثيلى :

ان هذه المدارس لها العلاقة المباشرة بالحقل الارشادى والمعامل الصغيرة ومراكز التعليم

للصناعات والحرف المهنية وفى هذه الحالة يفضل ان تكون مجاورة لبناية المركز الاجتماعى على أن تحتوى مثل هذه المدارس على الساحات الخاصة بالالعاب الرياضية والمسبح ومراكز التدريب المنزلى والتطريز والحياكة وحياكة البسط ومسارح صغيرة للتمثيل ٠

السوق ٠

الانتاج الزراعى والحيوانى :

ان السوق يكون وحدة كاملة ويراعى فى تصميمه مستقبل التوسع وأهميته بالنسبة الى نوع الانتاج القروى، مثلا اذا كانت زراعة القرية منوعة ومصالحها مرتبطة بمشاريع ريفية وصناعية تصبح القرية ما تسمى (مدينة سوقية) كما فى الدانيمارك فان نهضتها الزراعية ومستوى معيشتها العاليه يعودان الى اليقظة التى وجهتها نحو المنتجات الحيوانية وصناعاتها وذلك عند فشلها فى سوق الحبوب وهذا مثال للبلدان العربية يؤمل أن تتعظ به فعدم النجاح فى نوع من الزراعة ليس معناه خذلان الريف بل هناك تطور مستمر فى تحسين الانتاج وتنويعه ٠

المقاهى :

تكون فى أغلب الاحيان من مكونات السوق وعلى الطريق العام لسير السيارات ووقوفها ويكون المقهى بمثابة النادى الاجتماعى لاهل القرية وملتقاهم ولذا يؤمل أن يكون جزءا من حديقة فسيحة وأن تتوافر بالنسبة للسوق والمقاهى المرافق الصحية العامة على الوجه المطلوب وأن تكون فى وسط حديقى لتأمين صرف القاذورات بسهولة وأقل كلفة ٠

الساحات الحديقية العامة

ويفضل أن يكون فى الاوساط التى تتكاثر فيها البيوت فسح حديقية وحدائق للاطفال بعيدة عن سير الموصلات السريعة ٠

مكونات مؤسسة القرية :

المساكن ـ السكنى ضمن المزرعة الصغيرة

البيوت الريفية لاسكان الفلاح وعائلته ضمن الارض المخصصة لمزرعته وهذه تكون صغيرة فى حالات المزارع التى تتراوح مساحاتها من (الدونم) الواحد الى عشر (دونمات) حيث العمل والمسكن فى مكان واحد ٠

السكنى ووجودها قريبة من حقول العمل :

البيوت لسكنى الفلاح وعائلته على مقربة من الحقول التى يشتغل فيها ـ وهنا يكتسب طابع البيوت بالتقارب والتجمع ويكون للصفة المعمارية فى تشكيل البيوت أهمية وجمال خاص ٠ والمساحة تقتصر على ما يحتاج اليه الفلاح وعائلته وحيواناته ويراعى فى مثل هذه الاحوال عدم بعد المسافة بين محل العمل والمعمل والسكنى ٠

خليط من الاثنين فى مجموعات مساكن القرية :

وهناك بيوت مزيج من النوعين ويلاحظ فى هذه الاحوال الصياغة الفنية فى تشكيل القرية والتناسب الذوقى ٠

بيوت الطبقة المهنية والعمال

بيوت العمال وأصحاب الحرف اليدوية والمهنية ـ وفى هذه الحالة تكون أهمية ارتباط السكنى بمحل العمل ومراعاة ذلك تكتل هذا المجموع لتكون وحدة فنية

بيوت الموظفين الاداريين والزراعيين :

بيوت الموظفين الاداريين والفنيين ويراعى قربها من الوسط الحكومى وملاءمتها للوضع الاجتماعى وجعلها مغرية للسكنى لاهمية ذلك فى الاستقرار وتأمين ما يمكن القيام به من مرافق طبيعية كحديقة واسعة تحوى بعض حاجاته من خضراوات وفواكه فيجب على المهندس المسئول أن يكون ملما بالمشكلة التى يواجهها فى تصميمه للقرية وهو فى العاصمة وان ينظر اليه بنظرة عملية تطبيقية كأنه هو الفلاح المستوطن هناك والمالك الزارع للارض والمسيطر الادارى والفنى المتجول والعامل الخ ٠٠

الاعتبارات الهامة فى تخطيط طرق المواصلات ٠

أهمية طرق المواصلات فى خلق القرية الحديثة ٠ التقارب بين القرية والمدينة ٠ العوامل الاقتصادية ، وتأثيرها فى طرق المواصلات القروية ٠ أهمية خطوط السكك الحديدية، ومكانتها فى القرية ومقارنتها بطرق السيارات الثقيلة ٠ طرق السيارات والعوامل التى يؤمل مراعاتها فى ضمان الامن وحوادث الدهس

لطرق المواصلات أهمية كبرى فى خلق الريف الحديث وذلك فى سهولة الانتقال من الريف الى المدن وأسواقها والرجوع اليها بسرعة وأمان وكذلك فى الانتقال من المدن الى الريف للتمتع والتقرب الى الطبيعة ومرافقها الجميلة ومدى تأثير ذلك فى الخلق والتربية الصحيحة ، اذ أن حب الطبيعة من شأنه أن يؤثر فى روحانية وعبقرية الانتاج الادبى المستمد قواه لفظا ومعنى من وحى وخلود الزمان المستوطن فى ذلك المكان ، ولا شك ان لهذا التأثير أهميته فى تقليل التصنع والتكلف فى الانتاج الادبى ٠ فان «شكسبير» وغيره من شعراء الانكليز قد خلدوا الطبيعة وأوجدوا التقاليد الغالية التى

هى من سر نجاح واستقرار الشعب الانجليزى ووطنيته الصحيحة · وبجانب كل هذا تلاحظ الاستفادة الاقتصادية فى مدى تأثير طرق المواصلات المؤدية الى القرية وجعل القرية منطقة ذات كيان اقتصادى اذ يلاحظ أيضا ان القرية فى البلدان العربية هى الآن فى عهد الانتقال نتيجة تأثير شبكة طرق المواصلات فى مكانتها الاقتصادية والتجارية واستثمار حاصلاتها اذ لم يسبق لها فى الماضى مثل هذا الكيان ، وهناك أهمية كبرى فى تغلغل السكك الحديدية الى القرية لانها أقل اخطارا وأهدأ طابعا من حركة السيارات و (اللوريات) الضخمة ولعلها تكون أضمن اقتصاديا فى حركات نقل الحبوب الى محطات توزيعها وخزنها ·

ولمحطة القطار مركز خاص اذ هى بمثابة المدخل العام لمؤسسة القرية فميدان المحطة وشارع المحطة من الفقرات الهندسية فى تكوين الشكل العام · ويراعى فى تخطيط الشوارع الرئيسية تجنب المواصلات السريعة المارة بطريق القرية وهنالك عدة حلول فى التصميم المقترح لتأمين مثل هذه الغاية وذلك بجعل مجموعة القرية متفرعة من شارع هو بمثابة الشريان الرئيسى العام أو ان يكون مثل هذا الشريان جزءا من الشارع الحلقى الذى يحيط بالقرية ·

الطرق النهرية ورخصها ومكانتها فى تجميل القرية

وللطرق النهرية ـ ان أمكن وجودها والاستفادة منها ـ المكانة فى تجميل القرية وطابعها الخاص بالاضافة الى سهولة النقل وقلة التكاليف ·

ويكون لعامل المناخ أثر هام فى تخطيط القرية وطرقها ومن الانسب ان يكون بعض الشوارع والفسح الحديقية مغلقة لسير السيارات وهذا من شأنه أن يلطف فى منظر القرية بجعل الشارع حديقيا عاليا عن مستوى الطريق العام وان ساعدت التضاريس الارضية ان يصعد الى بعض الشوارع بسلالم ذات ارتفاع ضئيل على أن تراعى فى بعض الجوانب انحدارات متدرجة لعربات الاطفال وبهذا يمكننا جعل الشارع ساحة عامة يكفل للاطفال حريتهم فى حركاتهم وألعابهم وكذلك تجب مراعاة احداث شوارع غير مستمرة لتأمين سلامة الحركة ·

التشجير

مكانة التشجير فى القرية من ناحيتى التزيين والفائدة الاقتصادية · وأهميته فى تلطيف المناخ · وتسجيل كثافة التشجير الحليه والمقترحة ، بواسطة المسح المحلى

المزارع الصغيرة والبساتين المكونة للقرية وعلى مقربة من الوسط الرئيسى لا شك تقتضى اقتصادياتها وجود الاشجار المثمرة والتى تكون بطبيعة الحال من مرافق التجميل فى تصميم القرية وان تنسيق الاشجار فى الفسح العامة والميادين لهو من عوامل التنظيم الهامة والتى لا تكلف جهودا مالية أكثر من جهود فنية خاصة فى نطاق اختصاص (المعمار الريفى) اذ يراعى مدى أهمية نسب التكتل والكثافة لهذه الاشجار ومنظورها العام بالنسبة للقاصد والمتجول ويحبذ فى هذه الاحوال من المسح المحلى الخاص ان يؤشر على الخرائط بكافة التفاصيل الخاصة بمواقع وكثافة ونوع الاشجار فى المنطقة المقترح اعمارها ليتمكن (المعمار الفنى) من اعطائها الاعتبار الكافى من النواحى التالية :

تنظيم سير الناس بوجود الارصفة المظللة

ـ ناحية التنظيم والتنسيق العام فى الشوارع الرئيسية وفى الطرق الملتوية والساحات والحدائق العامة ·

ـ أهميتها فى تظليل الشوارع ، ولهذا التظليل أثره فى الترفيه والراحة والانتعاش العام فى أغلب أحوال مناخ الشرق الاوسط ·

ـ مراعاة أهمية الاشجار بالنسبة الى هبوب الرياح وصد هذه السموم وقيمتها كمانع لها وللعواصف الرملية التى قد تكون من المشاكل الخاصة بأرجاء تلك البقعة ·

الشوارع الملتوية والضيقة ومكانتها فى تجميل القرية

وفى بعض الاحيان يعمل العكس وذلك بقطع بعض الاشجار لتأمين تغلغل الهواء الشمالى الغربى لتلطيف مناخ القرية وتجب مراعاة رصف الاشجار بصورة طبيعية وبصورة منسقة واحداث الطرق المتموجة اذ أن هذه من المقتضيات الفنية التى تراعى من قبل الفنان المختص فى محاولته التنسيق وعدم التكلف لذا يؤمل فى أغلب الاحوال غرس الاشجار وبترها بأشكال هندسية قرب الابنية العامة حيث يتطلب الاعتناء والمراقبة ونأمل فى ايضاح مثل هذه المقاصد الالتجاء الى الامثلة الحقيقية واللوحات الصورية بواسطة الفانوس السحرى ·

ونأمل فى مثل هذا الاجتماع المبارك والابحاث التى سنقصدها أن نخطو الخطوة الصالحة ونوفق لخدمة القرى فى البلاد العربية وتأمين الطابع الحقيقى والاسلوب الحديث المكتسب من الطبيعة الجغرافية والغاية الاجتماعية المتوخاة ·

تخطيط القرية ومرافقها

تعقيب

الاستاذ عباس خليل (مصر)

سأتناول فى هذه الكلمة القصيرة تخطيط القرية العربية بصفة عامة والاسس التى يقوم عليها هذا التخطيط والاعتبارات التى يجب أن تتوافر فى تخطيط القرى الجديدة أو اصلاح الموجود منها حتى تصبح القرى العربية أسعد حالا مما هى عليه الآن ٠

فاصلاح القرية وتخطيطها لا يخرج عن أحد حلول ثلاثة :

أولها ـ الهدم واعادة البناء متى كانت حالة القرية من السوء بحيث لا يجدى معها الاصلاح وهذا الحل بطبيعته ينزع الى المثل الاعلى برغم ما يكتنفه من صعوبات فى تمويله وتنفيذه ٠ ولكنه متى تحققت صلاحيته أمكن القضاء على كل ما يعترضه من صعوبات وتمويل المشروع بمختلف الطرق والعمل على بناء قرى جديدة فى أماكن تجاور القرى الحالية المقرر هدمها أو فى الاماكن الاكثر صلاحية بحسب الحالة بعد دراسة مستفيضة فيما يختص باتجاه الشمس والرياح وخلافه وبذلك يتسنى اخراج المشروع فى وقت يقصر أو يطول ، ولكنه سينتهى على أى حال بهدم القرى السيئة واعادة بنائها على أحدث ما يتفق مع النواحى الصحية والهندسية مع منع البناء فى القرية القديمة التى تقرر هدمها ٠

والحل الثانى : وهو ينطبق على القرى الاصلح حالا من النوع السابق وهو يرمى الى تهذيب القرية الحالية بتوسيع شوارعها وميادينها قدر المستطاع وفتح شوارع جديدة واستحداث ميادين مختلفة لتحسين التهوية والانارة ومنع الازدحام وتسهيل وصول العربات الى داخل القرية فى حالة الحوادث أو الحريق أو ما شاكل ذلك مع ازالة المناطق والمساكن السيئة فى الحال واعادة بنائها، وادخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية الحالية واستكمال جميع المرافق العامة التى تنقصها ، والتشجيع على ايجاد مراحيض قروية بالمنازل على أن تعد خريطة تنظيم لضمان امتداد القرية مستقبلا طبقا لهذه الخريطة وعلى أصول صحية وهندسية مع مراعاة خطوط التنظيم ٠

أما الحل الثالث : فهو يرمى الى الابقاء على الموقع الاصلى للقرية الحالية لاسباب يمتاز بها كوقوعه على رابية مرتفعة أو على مجرى مياه ممتاز أو لاشرافه على منظر يكاد لا تتمتع به المواقع المجاورة أو لاهمية الموقع من ناحيته التاريخية أو الاثرية أو ما شابه ذلك ٠

وفى هذه الحالة اذا رئى هدم القرية واعادة بنائها أمكن ازالة أجزائها على دفعات متوالية الى أن يتم تجديدها طبقا لتخطيطها الحديث مع الاحتفاظ بالمواقع أو المنشآت الاثرية أو التاريخية واضافة ما ينقص القرية من المرافق واعداد خريطة لامتدادها فى المستقبل كما تم توضيحه سابقا ٠

هذه هى الحال الخاصة بتخطيط القرية والعمل على تحسينها ٠ غير انه بالنظر الى أن أغلب سكان الريف ببعض الممالك العربية كما هى الحال بالمملكة المصرية مثلا يقيمون منازلهم بالطوب اللبن (الاخضر) ٠ كما ان أغلب القرى فى حالة من السوء بحيث لا يجدى اصلاحها نفعا علاوة على انه لا يمكن مع وضعها الحالى ومساكنها المقامة بالطوب اللبن أن تعمم المياه يوما من الايام داخل مساكنها وبالتالى لا يمكن ادخال المجارى داخل القرية ، وهو ما يلزم أن يتم فى وقت من الاوقات ولو بعد أجل طويل ٠ لذلك يصبح الحل الاول وهو الهدم واعادة البناء فى أغلب القرى هو أسعد الحلول وأدناها الى الاصلاح المنشود ٠

وعلى أى حال فقد أصبح من ألزم ما يجب أن يبدأ فورا بعمل تخطيط حديث لجميع القرى وقديمكن تجميع أكثر من قرية فى تخطيط واحد ووضع خريطة تنظيم لكل قرية بما يتفق مع ظروفها وموقعها وسكانها وامتدادها فى المستقبل واحتياجاتها من حيث المرافق العامة وذلك بمعرفة

هيئة من ذوى الخبرة والمران والمعرفة الصحيحة باحتياجات القرية ممن ينـــدمجون فى المشروع بروحهم واحساسهم على أن تحترم هذه التخطيطات وذلك باستصدار قانون للسير بمبانى القرية طبقا لها فلا تسير المبانى بعد ذلك فى القرى بطريـــق الارتجال بل على خطوط التنظيم المقررة طبقـــا للتخطيط المعتمد وعلى أن تحترم أيضا مواقع المرافق العامة فتقام فى مواقعها المقررة حيث ان المتبـــع أن تقيم كل وزارة أو مصلحة مختصة جميـــع منشآتها سواء أكانت صحية أم اجتماعية أم ثقافية بدون ارتباط بينها أومراعاة لانسجامها وتناسقها، بالنسبة الى القرية الحديثة التى نأمل انشاءها فى السنوات القريبة القادمة ٠

المرافق العامة :

ننتقل بعد هذا الى المرافق العامة وعلاقتهـا بتخطيط القرية ـ وأول هذه المرافق هى :

المنشآت الصحية : اذ يجب أن تزود القرى بالمياه الصـالحة للاستعمال وذلك باقامة محطات كبرى لعدد كبير من القرى أو عمليات صغرى لمنفعة قرية أو أكثر مع مد شبكات المواسير لتوصيل مياه الى مداخل القرى وشوارعها الرئيسية لسهـولة الحصول عليها بواسطة القرويين وللمسـاعدة فى اطفاء الحرائق فى يسر وعلى ذلك فموقع عمليـــة المياه لا يخضع الا للعوامل الفنية والهندســـية الخاصة بها وأهم ما يهم القرية وتخطيطها هـــو توصيل المياه بواسطة حنفيات للتوزيع ولاطفـــاء الحرائق تقام فى مداخل القـــرية وشـــوارعها وميادينها ٠

أما المجموعات الصحية فتنشأ واحدة منهـا لكل مجموعة متقاربة من القرى يبلغ تعدادها نحو عشرين ألفا من السكان وتختار فى أكبر القـــرى التى تتوسط المنطقة مع سهولة الوصول اليها من القرى ويحسن اقامتها بالقرب من الطرق العامة مع بعدها عن مبانى السكنى ٠ أما القرى الاخرى التى لا تقام بها مجموعات صحية فينشأ فى كل منهـــا مركز اجتماعى للافادة منـــــه بجانب المجموعة الصحية ٠

أما مبانى الحمامات الشعبية ومغاســـل الثياب المزودة بالمياه الباردة والســـاخنة فيراعى اقامة وحدات متعددة منها بحسب الحـاجة لكل مجموعة من مساكن القرية وفى مكان متوسط من المنطقة المنتفعة منها للتشجيع على استعمالها حتى يسهل الانتفاع بها على النحو المطلوب ـ ثم تأتى بعد ذلك :

المنشآت الثقافية : اذ أن التعليم فى القرية يشمل التعليم الاولى علاوة على الدراسات الريفيـة والزراعية والصناعات المحلية البسيطة لهذا وجب أن يشمل مبنى المدرسة حقولا للتجارب الزراعيـة وحظائر للماشية بجانب فصول الدراسة(وصالات) الصناعات ٠

ويتوقف عدد المدارس بكل قرية واتسـاع المدرسة نفسها على تعداد القرية بحيث قد يلزم فى بعض القرى انشاء أكثر من مدرسة واحـدة ويفضل أن تقام المدارس وسط المنطقـــة التى تخدمها مع بعدها عن طرق المواصلات السريعة وذلك لسهولة وصول الاطفال اليها والمحافظةعليهم بقدر الامكان ٠

المنشآت التجارية : جـرت العادة فى أغلب القرى الحالية أن تمتد المنطقة التجـارية امتدادا طوليا على جانبى الشوارع الرئيسية بهـا بحيث تختلط بمناطق السكنى اختلاطا معيبا ، وتعـوق المواصلات السريعة وخاصة فى أيام الاسـواق ٠ ولذلك يحسن جمع المنطقة التجارية فى مكان واحد أو أكثر بالنسبة الىمساحة القرية وتعدادها ومراعاة الامتداد مستقبلا بقدر ما تسمح به الحال مع اقامة السوق الاسبوعى فى مكان فسيح مجاور لهـذه المنطقة على أن يكون سهل الاتصال بالطريق العام ٠

هـذا عدا مبـانى الادارة : كنقطة البوليس ، ومكتب البريد ، وقاعة الاجتماعات التى يفضـل اختيارها بالمدخل الرئيسى للقرية ٠ أما الساحات الشعبية، والملاعب الرياضية، فيلاحظاتجاهالشمس والرياح فى تخطيطها وسهولة الوصول اليها من القرية أو من القرى المجاورة ٠

أما نقط الذبيح فتقام فى أقصى الجنوب من القرية بعيدة عن منطقة المساكن وعن المـــدافن ، ومجارى المياه ومصادر التلوث ٠ وتجىء المدافن فى آخر المطاف وهى علة العلل فى القرية ٠ فقـــد بنيت بشكل كئيب لا يوحى بجلال الموت وعظمته ولا يبعث فى النفس شيئا من الرهبة والخشوع ، ثم انها تقام فى بعض الاحيان على الطريق العام وتتسع بحيث تشغل مساحات واســـعة دون مبرر ٠

ويرجى أن تقام هذه المدافن فى أقصى الجنوب الشرقى من القرية بعيدة عنالمساكن وعن الطريق العام مع ضغط مساحتها بقدر الامكان وفى حدود معروفة تشمل امتداد القرية مستقبلا بحيث لاتزيد عن هذه المســـاحة الا فى أضيق الحدود على أن تحاط بالاشجار وتنسق تنسيقا منظما ٠

المنشآت الدينية : وتلزم اقامتها فى الميادين العامة التى يسهل الوصول اليهـــا من مختلف شوارع القرية وبحيث تضفى على مبانيها الكثير من الجمال وبحيث توزع فى القـــرية طبقـا لكثافة السكان ٠

منازل القرية

هذه هى أغلب المرافق التى تحتاج اليها القرية • أما منازلها فقد كان من المفيد أن يفرد لمنزل الفلاح بحث خاص به لاهميته • أما وقد اقتصر البحث على تخطيط القرية بصفة عامة فانى أورد هنا فقط أنواع المساكن التى تقام بالقرية وعلاقة كل منها بتخطيطها •

منازل أصحاب الاملاك الكبيرة : فقد جرت عادة هؤلاء الاثرياء من أهل الريف أن ينزحوا الى المدينة ، فهجروا القرى وسكنوا الحضر وخلت القرية من منزل أنيق يضفى عليها شيئا من الجمال • وقد يكون مفيدا أن يقيم هؤلاء الاغنياء مساكن لهم بقراهم يخصص لها مكان ممتاز عند تخطيطها • وهذه المساكن بطبيعتها سترفع من مستوى القرية وتكسبها شيئا من البهجة والجمال وهى متى وجدت ستدفع أصحابها الى التوطن بالقرية، وفى هذا من المنفعة مالا يخفى على أحد •

المنازل الممتازة : وهى الخاصة بالطبقة الممتازة من أهل القرية وأوفرهم ثروة وتكون هذه المساكن الحى الراقى من القرية وهو لا يزيد فى أغلب الاحيان عن عشرة فى المائة من عدد المساكن ويمكن أن تقام هذه المنازل على نظام خاص يتفق مع ميول صاحبه بقدر الامكان ، ويخصص لها مكان خاص قريب من المساكن الخاصة بأصحاب الاملاك الكبيرة •

المنازل المتوسطة : وهى للطبقة المتوسطة من سكان القرية وقد لا يزيد عددهم عن عشرين فى المائة من سكانها ، وهى منازل تحتوى على ثلاث حجرات أو أكثر مع ما يتبعها من مرافق ضرورية كالمرحاض والفرن والمخازن الضرورية ويحسن أن يخصص لها حى مستقل •

المنازل العادية : وهى للطبقة البسيطة والتى تكون الغالبية العظمى من سكان القرية ويتكون المنزل من حجرة واحدة أو حجرتين الى ثلاثة مع المرافق الضرورية وتعمل فى أطراف القرية لاحتمال التوسع فيها مستقبلا على مدى أكثر من الانواع الاخرى • وهذان النوعان الاخيران يجب أن يراعى فى عملهما امكان توسيعهما أو تجميلهما فى المستقبل بما يتفق مع تقدم حالة الفلاح اقتصاديا واجتماعيا مع توفير الحدائق العامة وسطها لتكون بمثابة الرئة لهذه المساكن مع استعمالها للعب الاطفال •

ومن هذا البحث يمكن الوصول الى النتائج العملية الآتية :

أولا ـ البدء ببحث حالة القرى بصفة عامة بجميع الممالك العربية وتقسيمها الى ثلاثة أنواع وهى :

ا ـ ما يلزم هدمها واعادة بنائها •

ب ـ ما يمكن اصلاحها جزئيا وعمل امتداد عمرانى لها •

جـ ـ القرى التى يلزم الابقاء على موقعها مع هدمها تدريجيا والبناء مكانها •

ثانيا ـ عمل تخطيط لجميع القرى بواسطة هيئة مختصة من ذوى الخبرة والمران تقوم بجمع الاحصائيات وعمل الدراسات المستفيضة للقرية واحتياجاتها قبل وضع التخطيط واعتماده •

ثالثا ـ استصدار قانون للبناء فى القرية على خطوط التنظيم المعتمدة •

رابعا ـ التوصية باهتمام الحكومات المختلفة بالعناية بتخطيط القرية وتحسينها وانشاء القرية النموذجية على أن يتم هذا المشروع بصفة عامة بحيث يشمل جميع القرى على السواء فى أقصر وقت ممكن بحسب طاقة كل حكومة من الحكومات العربية •

مشروعات القرية

العوامل الرئيسية التى تؤثر فى موقع القرية وزيادة نموها فى المستقبل بالقرى العربية

تعقيب

للاستاذ حسين السرجانى (مصر)

الفصل الاول

ا ـ نظرة عامة · ب ـ القرية الحالية والعوامل التى أثرت عليها · ج ـ تحسن الحالة بصفة عامة ووجوب البدء فى الاصلاح ·

ا ـ نظرة عامة :

لا شك أن موضوع تحسين القرية والنهوض بمرافقها المختلفة بصفة عامة من الناحية الهندسية والصحية وتخطيطها تخطيطا جديدا يتمشى مع الاساليب الحديثة والتطور الراهن فى النواحى الاجتماعية بصفة خاصة لهو من المشاريع البالغة الاهمية التى يجب أن توليها الحكومات من العناية ما هى جديرة به، نظرا الى ماله من أثر بعيد فى تقدم الدولة من جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، ولما يعود على الدولة من ورائه من زيادة فى الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة بين السواد الاعظم من الشعب ، وهم طبقة المشتغلين بالزراعة والبالغ عددهم بالمملكة المصرية قرابة اثنى عشر مليونا من السكان ·

ب ـ القرية الحالية والعوامل التى أثرت عليها :

يرجع تاريخ القرية المصرية الى عدة آلاف من السنين وقد سايرت فى تطورها ونموها عصورا مختلفة منذ عهد الفراعنة القدماء ، وما صحب هذا الزمن الطويل من نظم مختلفة وتغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية شتى ، تقلب فيها الشعب (وغالبيته العظمى من المشتغلين بالزراعة) بين ألوان مختلفة من الحكم من عصور ذهبية نعم فيها بالرخاء والاستقرار والطمأنينة السابغة ، الى عهود من الظلم وعدم الاستقرار قاسى فيها الشعب ألوانا من الاضطهاد وعدم الطمأنينة والاستقرار، وبين هذه العهود المختلفة تطورت القرية المصرية الى وضعها الحالى فكانت صورة طبيعية لما أحاط بها من ظروف وعوامل مختلفة ، ولم تمتد يد الاصلاح الى القرية طوال هذه السنين · فنمت القرية نموها الطبيعى وما نراه الآن بالقرية هو بلا شك نتيجة طبيعية لما أحاط بها فى نشأتها من ظروف مختلفة من عوامل الفقر والجهل والخوف والعادات السيئة التى أحاطت بالقرية فى الحقبة الاخيرة من تاريخها الحديث والتى لم يحاول أحد الوقوف فى طريقها ففعلت فعلها ونمت القرية مظهرا لتفاعل هذه العوامل المختلفة· ومما لا شك فيه أن كثيرا من هذه العوامل قد زال أو خفت حدته وأنه لهذا يجب وضع الخطة اللازمة للنهوض بالاصلاح ·

وفى مقدمة العوامل التى أثرت فى نمو القرية بمظهرها الحالى :

١ ـ الجهل والعادات السيئة: لقد كان لتفشى الجهل والعادات السيئة الموروثة على مر الاجيال أثر ظاهر فى تأخر القرية المصرية ، فقد قضى الفلاح حقبة طويلة غارقا فى ظلام الجهل جاهلا بحقوقه وواجباته وأساليب الحياة المختلفة من صحية واجتماعية واقتصادية ، وفريسة للعادات السيئة ، فأهمل العناية بنظافة ملبسه ومسكنه وصعب على المصلحين نشر دعواتهم الى الاصلاح، وعاق ذلك بطبيعة الحال تقدم القرية الى السبيل المرجو·

٢ ـ عدم استتباب الامن : لقد أدى خوف الفلاح وعدم شعوره بالطمأنينة التامة على نفسه ومتاعه الى وجوب حماية نفسه بنفسه وأدى ذلك بطبيعة الحال الى تلاصق المنازل وعدم وجود الفتحات الكافية للتهوية والاضاءة كما أداه الى حرصه على ماشيته حرصا شديدا فأصبح لا يطمئن الى بعدها عنه ولذلك فهو يضعها بجواره ملاصقة لغرفة نومه ولا شك أن حالة الامن العام اليوم هى

بحمد الله طيبة بحيث أصبح لا معنى للخوف على المتاع الى هذا الحد ، وأصبح من الممكن جدا أن تخصص للماشية زريبة ملحقة بالمنزل ، ولا أقول زريبة عمومية يضع فيها جميع السكان مواشيهم ، فما أظن أن هذا بالامر اليسير ، ويكفى جدا أن يراعى فى تصميم المنازل وجود حوش أو فضاء خلف غرف المسكن يضم زريبة المواشى ومخزن المحاصيل وأماكن لتربية الدواجن الخ .. بحيث يكون قريبا من اشرافه . اذ لا يمكن الانتقال به من الحالة الراهنة الى زرائب عمومية . فانه فضلا عما يتطلبه ذلك من أنظمة لا يتيسر اتباعها ، فانه من العسير جدا اقناع الفلاح بأخذ ماشيته للمبيت فى زريبة عمومية بعيدة تماما عن اشرافه ومباشرته . ولكن من السهل أن يقتنع بأن تكون للماشية زريبة خاصة به فى منزله .

٣ ـ الفقر : هو أشد العوائق وأكثرها تأثيرا فى طريق التقدم بصفة عامة ، ولا شك انه أحد العوامل الرئيسية فى مظهر القرية الحالى ، فالفلاح الذى لا يملك الا قوت يومه ، والذى لم تمتد اليه يد بالمساعدة ـ لا يستطيع الا أن يبنى أربعة جدران من أرخص المواد التى تصل اليها يده . فكان منزله أربعة جدران من الطوب اللبن أو الطوف (الطين والبوص) يغطيها بسقف من البوص (والليباسة) ولا شك ان هذا العامل هو أصعب العوامل علاجا وهو يرتبط بالاقتصاد العام للدولة وزيادة الثروة الاهلية وزيادة الدخل .

٤ ـ اهمال التنظيم والاشراف اهمالا تاما : نشأت القرية الحالية كيفما اتفق من غير اشراف أو تحديد أو تنظيم لشوارعها ومنازلها بل ترك كل فرد يبنى كيف يشاء وفى أى مكان فنشأت القرية مجموعة متلاصقة غير متجانسة خالية من أى أثر للتنظيم أو التجميل، وليست بها شوارع منظمة بل كل ما بها دروب ملتوية ضيقة نشأت كيفما اتفق مما جعل القرية بصفة عامة غير صحية ولا يتخللها الضوء والتهوية بكمية كافية ، كما جعل الوصول الى داخلها أو الخروج منها صعبا وكثيرا ما أدى ذلك الى كوارث فى حالات الحريق فصعب على الاهلين الخروج من قريتهم الى الفضاء فى الوقت المناسب .

جـ ـ تحسن الحالة بصفة عامة فى الوقت الحاضر ووجوب البدء فى الاصلاح

يتضح مما تقدم أن القرية فى تطورها الى وضعها الراهن كانت خاضعة لعوامل اقتصادية واجتماعية شتى وقد تغيرت هذه العوامل ومالت الى التحسن كثيرا بفضل الجهود المتعاقبة التى تبذلها الدولة فى النهوض بالاصلاح الشامل من نواحيه ـ فأصبح السير فى اصلاح القرية من ناحية تخطيطها والعناية بمساكنها أمرا يجب البدء به جنبا الى جنب مع ضروب الاصلاح الاخرى .

الفصل الثانى

قواعد الاصلاح

١ ـ البحث والاحصاء

٢ ـ تخطيط القرية

٣ ـ مساحة المنزل وتصميمه بصفة عامة

٤ ـ المرافق العامة

٥ ـ يجب السير فى الاصلاح جنبا الى جنب مع نواحى الاصلاح الاخرى

٦ ـ جزء كبير من السكان يجب أن تمد اليه يد المساعدة

١ ـ البحث والاحصاء

لا شك انه قبل البدء فى السير فى أى مشروع من مشاريع الاصلاح يجب القيام بعمل البحث والدراسة اللازمة . ولذلك يجب قبل السير فى مشروع اصلاح القرية الجديدة اجراء احصاء ودراسة شاملة للقرية بوضعها الحالى من حيث مساحة القرية ، وعدد المنازل ، وعدد العائلات ، وعدد السكان ، ومساحة الشوارع ، وزمام القرية، والمرافق العامة ، والحالة الاجتماعية للاهالى ، والحالة الاقتصادية الخ ..

وقد قامت مصلحة الفلاح ، التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، بهذا الاحصاء ببعض القرى المصرية بالمديريات المختلفة وفيما يلى بعض النتائج التى اتضحت من هذا الاحصاء لاحدى القرى المصرية وهى :

١ ـ تعداد القرية ٤٧٠٠ يقيمون بالقرية
١٢٠٠ يعملون خارجها
ويترددون عليها

٢ ـ عدد المنازل ٩٢٥ منزلا

٣ ـ زمام القرية ٢٠٠٠ فدان

٤ ـ مساحة القرية ١٠ أفدنة و١٣ قيراطا

٥ ـ مساحة الشوارع فدان و١٦ قيراطا

٦ ـ المرافق العامة .. وهى :

مدرسة الزامية .
مكتبان لتحفيظ القرآن الكريم .
مركز اجتماعى .
مكتب بريد .
مكتب تليفون .
عملية مياه صغيرة .

٧ ـ كثافة السكان ٥٢٩ شخصا للفدان الواحـــد ٠

٨ ـ متوسط عدد السكان لكل منزل ٥ر٠٨ من الاشخاص ٠

٩ ـ متوسط عـــدد الافراد لكل غرفة من مساكن القرية ٢ر٠٢ من الاشخاص ٠

١٠ ـ مساحة الشوارع والميادين بالنسبة الى مساحة القرية ١٤ر٩١ ٪

كما دل بحث حالة السكنى من حيث عـدد الافراد المقيمين بالغرفة الواحدة على النتائـــج الآتيـــة :

عدد الافراد فى الغرفة الواحدة	النسبة المئوية الى مجموع المساكن
فرد واحد	١٧ر٤ ٠/٠
اثنان	٣٢ر٦ ٠/٠
ثلاثة	٣٣ ٠/٠
أربعة	١٢ر٧ ٠/٠
خمسة	٦ر٨ ٠/٠
٦ فاكثر	٧ر٤ ٠/٠

ونتبين من هذا الاحصاء أن نسبة الغـرف التى يسكنها فرد واحد الى ثلاثة أفراد ـ وهـــو أقصى حد للسكنى الصالحة ـ تبلغ ٧٣ ٪ ، ونسبة الغرف التى يسكنها أكثر من ثلاثة أفـــراد تبلغ ٢٧ ٠/٠

١٢ بحث حالة منزل الفلاح : مساحة المنزل ـ عدد الادوار ـ عدد الغرف ـ مواد البناء ـ المنافع التى يشملها :

وقد دل البحث والاحصـــاء الخاص بحالة السكنى على النتائج الآتية :

١ ـ مساحة المنزل :

٢ر٧٦ ٠/٠ مساحتها ٥٠ متر مسطح أوائل
٦ر١٧ ٠/٠ مساحتها من ٥٠ الى ١٠٠ متر مسطح
٣ر٣ ٠/٠ مساحتها من ١٠٠ الى ١٥٠ مترا مسطحا
٢ر٩ ٠/٠ مساحتها أكثر من ١٥٠ مترا مسطحا

٢ ـ عدد الادوار :

٥ر٥٩ ٠/٠ مكون من دور واحد
٤٠ ٠/٠ مكون من دورين
٤ر٠ ٠/٠ مكون من ثلاثة أدوار
١ر٠ ٠/٠ مكون من أكثر من ثلاثة أدوار

٣ ـ عدد الغرف بالمنازل والنسبة المئوية لها :

غرفة واحدة	٢٩ر٦ ٠/٠
غرفتان	٣٣ر٦ ٠/٠
٣ غرف	١٨ر٦ ٠/٠
٤ غرف	٧ر٣ ٠/٠
٥ غرف	٣ر٨ ٠/٠
٦ غرف	٣ر٣ ٠/٠
أكثر من ٦ غرف	٣ر٨ ٠/٠

ويتضـــح لنا ان ٢٩ر٦ ٠/٠ من مجموع المنازل مكون من غرفة واحدة فقط

٤ ـ مواد البناء : اتضح من الاحصاء مايأتى:

(ا) الحوائط :

٧٥ر٧ ٠/٠ حوائطه من الطوب النىء
٢٨ ٠/٠ حوائطه بالطوب الاحمر
٥ر٦ ٠/٠ حوائطه بوص ولياسة
٧ر٠ ٠/٠ حوائطه مواد أخـرى

(ب) السقوف :

١٧ر٩ ٪ سقوفها عروق خشب وسدة ولياسة
٥٤ر٤ ٪ سقوفها جذوع نخل وسدة ولياسة ٠
٢ر٥ ٪ سقوفها عروق خشب وألواح خشبية
٢٧ر٤ ٪ لا توجد لها سقوف اطلاقا

٥ ـ المنافع التى يحتوى عليها المنزل :

(ا)

نوع المنافع	النسبة المئوية للمنازل
فرن	٩٢ر٥ ٠/٠
مرحاض	٣٧ر٥ ٠/٠
طلمبة	١٥ر٤ ٠/٠
مطبخ	٤ر٤ ٠/٠
حمام	٣ر٤ ٠/٠
ليس بها منافع	٦ر٥ ٠/٠

(ب) منازل تحتوى المرافق الضرورية :

منازل بها مرحاض وحظيرة وفـــرن ١٤ر٧ ٠/٠
منازل بها مرحاض وحظيرة وفرن وطلمبة ٨ر٥ ٠/٠
منازل بهـا مرحاض وحظيرة وفـــرن وطلمبة وحمام ومطبخ ٤٩ر٢ ٠/٠

٦ ـ تكاليف البناء :

التكاليف بالجنيه	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	٦ ر٧٩ ٪
٥٠ ـ ١٠٠	٨ر٩٥ ٪
١٠٠ ـ ١٥٠	٣ر٥٧ ٪
١٥٠ ـ ٢٠٠	٢ر٥٨ ٪
٢٠٠ ـ ٣٠٠	٣ر٠٢ ٪
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٧٥ر ٪
٤٠٠ ـ ٥٠٠	٥٤ر ٪
أكثر من ٥٠٠	٩٧ر ٪

٢ ـ تخطيط القرية

ليس من شك فى أن القرية الحالية يجب ابدالها بصفة عامة بقرية جديدة تقوم بجوارها على مساحة من الارض كافية لانتقال مساكن القرية الحالية ومرافقها المختلفة، ويجب أن يقوم التخطيط الجديد على الاسس الاتية :

(ا) قواعد التخطيط :

١ ـ وضع حد أدنى لمساحة المنزل الصالح للسكنى ، فيلاحظ من الاحصاء السابق أن غالبية كبيرة من المنازل مساحتها تقل عن ٥٠ مترا مسطحا ونسبة كبيرة منها لا تتجاوز مساحتها ٢٠ مترا مسطحا أو ١٠ أمتار مسطحة فى بعض الاحيان ويجب عند عمل التخطيط الجديد أن تدرس المساحة اللازمة للمنزل بالنسبة الى عدد السكان المقيمين به.

٢ ـ تحديد مساحة الشوارع والميادين والمتنزهات بالنسبة الى مساحة القرية

٣ ـ المرافق العامة للقرية : بيانها ، وعددها وموقعها ، ومساحتها

٤ ـ تحديد عروض الشوارع الرئيسية والفرعية

٥ ـ تحديد مواقع الاسواق والمخازن التجارية

٦ ـ تحديد مساحة القرية بالنسبة الى عدد السكان ـ يلاحظ ان كثافة السكان فى القرية الحالية كبيرة وتبلغ ٥٣٠ شخصا للفدان الواحد تقريبا .

٧ ـ تحديد المواد التى تبنى منها منازل القرية

٨ ـ تحديد المنافع الرئيسية التى يجب أن يشملها منزل الفلاح لتكون منزلا صحيا .

٩ ـ دراسة منزل الفلاح دراسة تفصيلية . ووضع حد أدنى للسكنى الصالحة بالنسبة الى طبقات القرية المختلفة من العائلات ومقدرتهم المالية وحالتهم الاجتماعية .

١٠ ـ تقرير وسائل تزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب والتخلص من فضلات القرية .

١١ ـ دراسة الزيادة المستقبلة فى تعداد القرية ومساحتها .

١٢ ـ تحديد موقع القرية بالنسبة الى المواصلات العمومية :السكك الحديدية ، والطرق ، والملاحة النهرية

١٣ ـ دراسة اتجاهات الشوارع الرئيسية والفرعية ، تأثير ذلك بالنسبة الى الشمس والهواء على منازل القرية .

١٤ ـ تحديد المساحة المشغولة والمساحة الفضاء بمنزل الفلاح : اذ يجب فى اعتقادى أن يكون منزل الفلاح مشتملا على فضاء ، ويحسن أن يكون جزء منه أمام الغرف يزرع كحديقة وفناء خلفى لتربية الدواجن والماشية .

هذه هى الاعتبارات التى تجب مراعاتها عند عمل التخطيط لانشاء القرية الجديدة أو امتداد القرية ونموها

(ب) وسائل التنفيذ :

١ ـ عمل التشريع اللازم لنمو القرية على أساس التخطيط الموضوع : بما يشجع البناء فى الموقع الجديد مطابقا للاشتراطات الموضوعة ، على مثال قانون تنظيم المبانى بالمدن معدلا بما يلائم ظروف القرى

٢ ـ انشاء هيئة تمنح سلطات كافية الى أبعد الحدود ، للاشراف على تنفيذ القانون والتخطيط وتقوم هذه الهيئة على نظام اللامركزية المطلقة وتمنح أقصى ما يمكن من السلطات ويشمل اشرافها ثلاثين ألفا من السكان (تقريبا) . بين أعضائها مهندس وطبيب واخصائى اجتماعى واداري ، وبعض الاعيان ، على مثال المجالس القروية تقريبا .

٣ ـ يجب بصفة عامة أن تكون أداة التنفيذ والاشراف قائمة فى وسط الريف .

٣ ـ منزل الفلاح

الحد الادنى للمنزل الملائم :

من الاحصاء السابق بيانه يتضح أن نسبة كبيرة جدا من منازل القرية غير صالحة للسكنى من الوجهة الصحية والاجتماعية : (١) لصغر مساحتها عن الحد الادنى المناسب لعدد الافراد المقيمين بالمنزل ، (٢) لعدم احتوائها على المرافق الضرورية ، (٣) لرداءة تصميمها وعدم ترتيبها : ويجب عند دراسة منزل الفلاح وضع حد أدنى للمنزل الملائم ، وتقسيم ذلك الى أقسام :

حد أدنى للمنزل الملائم لسكنى عائلة من ٤ أشخاص:
رجل وزوجته واثنان من الاولاد
حد أدنى للمنزل الملائم لسكنى ٦ أشخاص
حد أدنى للمنزل الملائم لسكنى ٨ أشخاص
حد أدنى للمنزل الملائم لسكنى ١٠ أشخاص
حد أدنى للمنزل الملائم لسكنى عائلتين رجل وزوجته وأولاده وعائلة أحد أولاده
وهكذا .....

وأرى انه يجب اشتراك جميع المشتغلين بمشاكل القرية ، وتاليف لجنة من الفنيين مهندسين وغيرهم لوضع هذا الحد الادنى لطبقات السكان المختلفة وعلى ضوء هذه الدراسة تكون القرية الجديدة .

فلا يقوم فيها منزل يقل عن الحد الادنى الموضوع بمعرفة هذه اللجنة ، وهنا تقوم صعوبة الطبقة غير القادرة على انشاء منازلها بما ينطبق وهذا الحد الادنى ، وهنا يأتى نصيب الحكومات من تكاليف المشروع بما يضمن له أدنى مستوى من المنازل الملائمة على الاقل ، وسيكون هذا النصيب كبيرا ولا شك كما هو ظاهر من الاحصائيات السابق ذكرها ، وليس هنا مجال التوسع فى هذا النصيب من التكاليف :

على انه يمكن بصفة عامة تلخيص القواعد الاساسية لمنزل الفلاح فيما يأتى :

١ ـ لا تقل مساحة المنزل عن ٨٠ مترا مسطحا للمنزل جميعه .

٢ ـ يترك فضاء أمام المنزل يستعمل حديقة أمامية .

٣ ـ يترك فضاء آخر خلف المنزل توضع به الزريبة والفرن ومكان لتربية الدواجن .

٤ ـ يجب أن يشتمل المنزل على المرافق الآتية على الاقل : مرحاض ، حظيرة ، فرن .

٥ ـ يجب أن يكون مكان الماشية منعزلا عن مكان السكنى .

٦ ـ يجب أن يشتمل المنزل على الفتحات الكافية للتهوية والاضاءة .

٧ ـ يجب أن تكون أرضيات الغرف من مادة صلبة يسهل تنظيفها .

وقد قامت مصلحة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بعمل كتاب يحوى النماذج المختلفة لمنزل الفلاح لنشرة بين الفلاحين وهو معروض على حضرات الاعضاء بالحلقة . بغرفة المكتبة والمعرض .

٤ ـ المرافق العامة

سبق القول أنه عند دراسة التخطيط يجب تحديد المرافق العامة الضرورية التي يجب أن تشملها القرية، لتحديد مواقعها ومساحاتها بالرسم التخطيطى للقرية ، ولا ريب أن هذه المرافق تختلف باختلاف تعداد القرية بصفة خاصة ، لذلك تجب دراسة المرافق اللازمة للقرى المختلفة بالنسبة الى عدد السكان ، وتقوم لجنة من المختصين بتحديد هذه المرافق وبيانها ومساحة كل منها وما تقوم به من خدمات .

٥ ـ يجب السير فى الاصلاح جنبا الى جنب مع نواحى الاصلاح الاخرى :

من الواضح الجلى أن عوامل الاصلاح المختلفة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر ، فلا شك أن النهوض بالقرية يتطلب النهوض والتقدم فى الحالة العامة للدولة ، من اقتصادية وصحية واجتماعية وثقافية بحيث تسير جميع هذه الاصلاحات جنبا الى جنب حتى لا يؤثر أحدها على الآخر ويكون عائقا عن التقدم العام ـ فلا شك ان اصلاح القرية ووضع التخطيط اللازم لها لانتقالها الى الوضع الجديد يجب أن يسير سيرا مطردا مع انتشار التعليم والعناية بالصحة والتقدم الاقتصادى ، اذ يخشى كثيرا اذا سبق هذا المشروع نواحى الاصلاح الاخرى أن يتعثر فى الطريق ولا يبلغ حده المنشود . فالفلاح الذى يسكن منزلا صحيا ملائما لابد أن يكون له الدخل المناسب ولابد أن تكون له ثقافة مناسبة ولابد أن يبلغ مستوى اجتماعيا معقولا يمكنه من المحافظة على مستوى معيشته فى منزله الجديد ، والا فانه سيرجع بمنزله القهقرى ولا يمكنه أن يحافظ على نظافة بيته والاحتفاظ به فى المظهر اللائق .

على أنه ـ كما سبق القول ـ قد تقدمت البلاد كثيرا فى هذه النواحى ولا يخشى مطلقا من السير فى المشروع سيرا حثيثا بعين الحكمة والمراقبة .

٦ ـ جزء كبير من السكان يجب أن تمد له المساعدة:

سبق القول واتضح من الاحصاء أن عددا كبيرا من مساكن القرية الحالية يعتبر أقل من الحد الادنى الملائم للسكنى ، ولا شك أن ذلك راجع فى الغالب الى عدم مقدرة الاهلين المالية ودخلهم الصغير المحدود ، وهنا يأتى أيضا دور الحكومات فيجب عليها أن تمد يد المساعدة الى جميع غير القادرين من الاهلين لبناء منازلهم بما يتفق والحد الادنى المناسب لسكناهم ..

إنشـــاء القرى الحديثـــة

تعقيب

للآنسة سعاد عجلانى (سوريا)

التعريف :

لانشاء قرى حديثة نموذجية نحتـــاج الى دراسات واسعة من نواح عديدة ·

أولا : دراسة اقليم البلدان المنـــوى بناء القرى فيها واختبار طبيعتها اختبارا كافيا ليتلاءم البناء مع طبيعة الجو فنقول : ان القرى التى تبنى فى الهند مثلا لا يصلح بناؤها فى لبنان لتناقضها فبينما نفكر فى تلطيف الحر بواسطة تكييف الهواء لقرى الهند نرى ان قرى (لبنان) تلزمنا وسائط للتدفئة ولهذا تجب دراســـة طبيعة البـلد وتقلبـات الجو فيها قبل وضع تصميم البناء ·

ثانيا : تجب دراسة طبيعة السكان وما يتلاءم مع نفوسهم وطباعهم وعاداتهم اذ أن طبيعة السكان تتبع وتتلائم دائما مع طبيعة الجو والاقليم فتجب اذن مراعاة هـذين الامرين فى كيفية انشاء القرى المرغوب فيها ·

ثالثا : يتوقف الاعتناء بالقـــرية بدرجات متفاوتة على حسب شـــأن الزراعة وأهميتها فى البلدان فاذا كانت الزراعة هى المورد الاساسى الذى يعتمد عليه بلد ما والذى ترتكز عليه اقتصاديات تلك البلاد نرى ان الواجب الاول هو توجيه العناية التامة لجعل القرية فى وضع يؤمن راحة سـكانها ويحفظ صحتهم ويؤمن ثقافتهم مهما بلغ الامر من تكاليف كبيرة وصرف جهود جبارة · فتأمين راحة سكان القرى هو تأمين راحة السـكان عامة لان معدل السكان فى البلاد الزراعية يكون غالبا من ثلثين زراعيين والثلث الآخر من المدنيين وأصحاب الاعمال الاخرى فى البلاد · فاذا كان تأمين راحـة الثلثين الاولين واقعا تتأمن راحـة الثلث الاخير من انتعاش القسم الاعظـم من السـكان الذى له تأثيره على انعاش البلاد اقتصاديا وصحيا وثقافيا· وبما اننى كلفت أن أتـكلم عن وضـع القرية فى (سوريا) وعن كيفية اصلاحها أو انشائها فسأخص موضـــوعى هذا بهذه الناحيـــة مبينة الشروط والطرق الاساسية التى يستحسن اتباعها لرفع مستوى القرية فى سوريا ·

(القرية السورية)

ان القرى فى ســـوريا لم تزل فى وضـــع لا يتلاءم مـع تقـــدم المجتمـــع العلمى والصحى والاجتماعى فى سوريا لاسباب عديدة وعـــوامل كثيرة لا حاجة الى سردها الآن اذ تحتاج الى موضوع منفرد لشرح الاسباب ، وهـــذا ليس بالمطلوب · لكننى سأبين النقاط الهامة التى طلبت منى لرفع مستوى القرية وجعلها قرية حديثة تعطى المزارعين حقهم من الحياة ، وتؤدى الى رفع المستوى الريفى فى سوريا ·

أولا ـ تأمين المواصلات :

وذلك يكون بفتح طرقات فنية وتعبيدها تعبيدا جيدا فالمواصلات هى الخطوة الاولى الهامة فى حياة القرية السورية من عدة وجوه :

ا) تسهيل اتصال أهل القرية بالمدينة التى لها تأثير كبير على ثقـافتهم وصـــلاتهم المادية والمعنوية بعضهم ببعض ·

ب) تأمين توريد حاصلاتهم لبيعها فى الاسواق التجارية بدون عناء وبدون تكاليف باهظة لصعوبة المواصلات فهـذا مما يؤمن ربح الفلاح ويحفظ حاصلاته من التلف ·

جـ) حصول المزارعين على البذور والشـتول والاسمدة وسواها من المـــواد الضرورية اللازمة للمزارعين من خارج قريتهـــم فى وقتها المحدد لحسن المواصلات وتسهيلها·

د) عدم تعبيد الطرق يكون سببا لتلف قسم كبير من مزروعاتهم لتكاثف وتراكم الغبار

عليها وعدم نموها عدا ما يسببه الغبار لصحتهم وانتشار الامراض بينهم .

هـ) تأليف شركة تعاونية للمواصلات يكون أعضاؤها من أفراد المزارعين من قرى متعددة قريب بعضها من بعض لتسيير (أتوبيسات) فى أوقات محددة ومعينة. ثم تسيير سيارات شحن يمكن بواسطتها أن تتعهد هذه الشركة نقل المحصولات الزراعية لهذه المنطقة التى ألفت منها الشركة

فنرى مما تقدم ما للمواصلات وتأمينها من أهمية كبرى فى قلب حياة القرية من انعزال منبوذ الى اتصال مفيد جدا من الوجهتين المادية والمعنوية فلذلك تعتبر المواصلات هى الخطوة الاولى فى سبيل قلب القرية السورية الى قرية حديثة تأخذ طريقها دوما فى تقدم مطرد وتكون السبب الوحيد لاتصال أهل القرى ببعضهم وتوثيق العلاقات الودية بينهم وتوجيههم نحو الحياة الاجتماعية .

ثانيا : تأمين المسكن الصحى

لتأمين المسكن الصحى فى الارياف يلزم تأمين أشياء عديدة قبل النظر الى المسكن نفسه ، كالماء الصالح للشرب ، وبناء المجارى ، والمراحيض وعزل مسكن القرويين عن حظائر الحيوانات واسطبلاتها :

ا) **الماء** : الماء متوافر وجوده فى (سوريا) اما من ينابيع عذبة يجب جرها للقرية بواسطة أنابيب أو حفر آبار فنية ماؤها صالح للشرب ثم توزيع المياه على بيوت القرية توزيعا فنيا بحيث يغنى أهلها عن استعمال مياه الانهر الملوثة التى تسبب انتشار الامراض بينهم كالديدان والدوسنطاريا والكوليرا فى بعض الاحيان ثم البلهارسيا خاصة فى القرى المتاخمة للحدود التركية. فتأمين الماء الصالح يؤمن عدم انتشار الامراض التى ذكرتها بين القرويين ويقى ميزانية وزارة الصحة من صرف قسم كبير منها لمكافحة تلك الامراض وصرف تلك المبالغ لمشاريع صحية أخرى يستفاد منها وجعل السكنى بالريف محببة الى أبنائه وسواهم لتوافر الاسباب الصحية فيه التى تجعل النفوس فى مأمن واطمئنان من هذه الناحية التى تحفظ لهم صحتهم وحياتهم .

ب) **المجارى والمراحيض** : من أهم الاسباب لجمال القرية ونظافتها وجود مجار فنية ، وبناء مراحيض صحية ، لكى تحفظ السكان من انتشار الامراض التى تسببها الحشرات بنقلها الجراثيم الفتاكة من هذين المصدرين ولعدم انتشار الروائح الكريهة فى البيوت والشوارع التى تشمئز منها النفوس وتعاف السكنى بها مهما كان موقع القرية جميلا ومناخها صحيا لطيفا

ج) **المسكن** : بعد تأمين الاشياء التى ذكرتها آنفا يأتى دور المسكن نفسه ، فقبل كل شىء يجب ابعاد مسكن القرويين عن اسطبلات مواشيهم وحظائرها (اذ قضت التعاليم القديمة ان يكون الفلاح قريبا من مواشيه للاشراف عليها وتأمين خدمتها لعدم توافر الشروط الفنية فى الحظائر القديمة) فوجود الحظائر الفنية الآن التى سأتى على ذكرها فيما بعد يجعل الفلاح فى حل من القواعد القديمة المتبعة ويبيح له أن يقضى وقت راحته فى بيته المريح بعيدا عن تأدية أى خدمة اضافية الى عمله الشاق الذى قام به، ويفسح له المجال لاخذ القسط الوافر من الراحة التى هو بأشد الحاجة اليها .

ان اقليم سوريا يشترط فيه أن يكون البناء ملائما للحر والبرد فلذلك يستحسن أن يكون بيت القروى حاويا لوسائط التدفئة والتهوية، وسأعطى لذلك مخططا لبيت قروى تجتمع فيه الشروط المطلوبة من صحية واقتصادية أيضا ويتلائم مع المناخ السورى وطبيعة سكانه .

ربما يتبادر الى ذهن البعض أن وجود حديقة متسعة لكل بيت من القرية لا يتوافر لعدم سعة الاراضى أو يكون سببا لعدم استثمار قسم كبير منها فأقول : ان مساحة الارض فى سوريا متسعة جدا بالنسبة الى عدد سكانها، ثم يمكن استثمار حدائق البيوت من وجوه عديدة منها: ارشاد الفلاح الى زرع أجود أصناف الورود فيها ثم توريد انتاجها للمدينة يوميا (بفضل تأمين المواصلات) ثم استعمال قسم آخر منها ليكون حديقة للمطبخ تزرع فيه أحسن أنواع الخضراوات وأصنافها، فيستثمرها الفلاح لمطبخه ، ثم القسم الاخير يستعمل كمنطقة تجريبية خاصة له أو لاولاده فيستفاد منها ماديا وفنيا فلذلك نرى ان هذه الاراضى التى جعلت حدائق يستفاد منها وتستثمر علاوة على ما تسبغه على القرية من جمال بديع تزيد أهل الريف تعلقا بريفهم وتحبب أهل المدن أيضا فى ارتياده .

ثالثا ـ تأمين الحظائر :

ان تأمين الحظائر الفنية لمواشى الفلاح من أهم الاسباب لتأمين راحته وحفظ ثروته ، فاولا تخفض ساعات العمل الذى يحتاج اليه لتنظيف الحظائر وتأمين خدمة المواشى وذلك بواسطة الوسائل الفنية التى دخلت على بناء الحظائر فعامل واحد

يمكنه القيام بخدمة وتنظيف حظيرة توجد بها خمسة عشر رأسا من الماشية بينما يحتاج لتأمين خدمتهم فى الحظائر القديمة الى خمسة عمال أو أكثر والى وقت أطول فنرى ان بناء الحظائر الفنية يوفر على الفلاح وقته الثمين الذى يمكن استثماره فى جهة أخرى لتحسين انتاجه ويوفر عليه التكاليف المادية لتأمين خدمة مواشيه اذا كان هو وأفراد عائلته لا يقدرون على القيام بهذا العمل لقلة عددهم أو تراكم الاشغال الكثيرة عليهم • ثم من الوجهة الثانية تحفظ صحة الماشية التى هى (الرأسمال) الاول للفلاح والمصدر الاساسى لتأمين عمله وغذائه وذلك يكون بفضل نظافة الحظائر واحتوائها على الشروط الصحية التى تكفل للماشية صحتها وعدم انتشار الامراض بينها • فنرى ان تأمين هذه الناحية للفلاح من الشروط الاساسية الاولى لانعاش وضعه المادى والاقتصادى والسبب الهام لرفع مستواه وانعاشه • واليكم بمخطط حظيرة فنية يبين لكم الوجهة الصحية والاقتصادية فيها • (١)

نرى فى المخطط أن الماء أصبح قريب التناول من الماشية وذلك لعلمنا ان الماشية حينما تشعر بالعطش تتوقف عن تناول العلف فاما أن تحتاج الى أشخاص يوردونها الماء فذلك يكلف الفلاح البقاء قرب مواشيه لتأمين حاجتها على الطريقة القديمة أو يكون سببا لعدم تناول الماشية علفها الضرورى لها لتأمين الانتاج ، فبهذه الطريقة أرحنا الفلاح من عناء الخدمة الزائدة وأمنا الانتاج بفضل تناول الماشية علفها الكامل • ثم هذه الغرف الصغيرة التى بنيت تحت الارض ربما يتساءل البعض ما الغرض منها؟ وما فائدتها؟ فأقول: ان الغرض منها هو سهولة تنظيف الحظائر، فعوضا عن أن ينقل الفلاح أوساخ الماشية خارج الحظائر فيضعها على جوانب الطرق أو الساحات العامة فتنتشر منها الروائح الكريهة وتكون مرتعا خصبا لنمو الحشرات وانتشارها خاصة الذباب الذى خطره معروف لدى الجميع ومكافحته التى أشغلت العالم كله وحيرته هذا عدا تشويه منظر القرية وجمالها وما يكلفه القيام بهذا العمل من مشقة كبيرة ووقت طويل عوضا عن ذلك كله يكون جل مايقوم الفلاح به هو كنس القاذورات المتراكمة ودفعها الى هذه الغرفة من الباب الصغير الموجود لهذه الغاية • ثم فائدتها الثانية ، كلنا يعلم ان الفلاح يعتمد على تسميد أرضه من الاسمدة العضوية فوضعها فى محلات مكشوفة وتعرضها للشمس تذهب بمواد كثيرة منها وتبخرها وتضعف قوتها فحفظها بهذه الطريقة يضمن وجود موادها الكاملة ويكفل قوتها ويمكن نقلها من الباب الخارجى المتسع الى الحقل رأسا حيث يراد استعمالها دون أن تكلف الفلاح مشقة ما

(١) ص ١٤٠ و ١٤١

يستحسن أن تبنى الحظائر بصورة اشتراكية بين سكان القرية فيعمل احصاء لمواشى الفلاحين ويدفع كل فلاح ما يترتب عليه من المال بقدر ماشيته ثم يعطى أسهما من الحظائر ليستعملها ولتكون ملكا له • ثم يبنى لكل عدد معلوم من الحظائر مصنع فنى للالبان يستعمل لحلب الماشية ثم لصنع الالبان فنكون بهذه الطريقة قد وجهنا الفلاح نحو الحياة التعاونية وجعلنا منتجات الحليب تحت الرقابة الصحية التى يسهل الاشراف عليها بهذه الطريقة ونكون فى الوقت نفسه أنشأنا مصانع فنية للالبان فى القرى تؤدى خدمة للشعب كله من الوجهة الصحية وتضمن له سلامة مواده الغذائية الاولى من الجراثيم التى تسبب انتشار بعض الامراض الخبيثة بينهم •

رابعا ـ الثقافة فى الارياف :

نشر الثقافة فى الارياف من أهم العوامل الرئيسية لرفع المستوى الريفى وازدهاره • فكل حاجات الحياة وضروریاتها تتبع درجة الرقى المكتسبة من الثقافة • لكن المهم هو معرفة الثقافة التى يجب الابتداء بها فى الريف اذ أنها تختلف كثيرا فى طرقها وأساليبها عن أساليب الثقافة المتبعة فى المدن لاختلاف طراز الحياة بينها • فثقافة الريف يجب أن تبدأ : أولا: بطريقة عملية لتتلاءم مع نفوس سكانه وبمواضيع لها علاقة ماسة بمصلحة الفلاح • فانشاء التعليم الزراعى بصورة عملية فنية هو من أهم الاسباب لتهيئة الفلاح لتناول الثقافة العامة فمثلى على ذلك : لما طرأ الانقلاب الفنى فى عالم الزراعة كاستعمال الاوائل الزراعية التى تسهل العمل وتسرع به واستعمال الاسمدة الكيماوية التى تحسن الانتاج والحصول على أنواع جديدة من الفواكه بواسطة فن التطعيم الحديث لمس الفلاح ان المصدر الرئيسى لهذا التقدم كله هو العلم فتوجهت نفسيته بطبيعتها نحو هذا المصدر الذى لمس فائدته عمليا ، فكانت النتيجة أن تألفت الوفود وأخذت تتوافد على وزارة المعارف طالبة منها بالحاح فتح مدارس لهم فى قراهم ، ولما كانت الوزارة فى ذاك الوقت لا تمكنها ميزانيتها من تلبية جميع الطلبات التى تقدمت اليها اقترحت على القرويين تشييد مبان للمدارس فى قراهم جمع المال اللازم من سكان القرية كل على حسب قدرته فلاقى هذا الاقتراح الارتياح فى نفوس القرويين لتشوقهم الشديد الى العلم فراحوا يجمعون المال لهذه الغاية منذ خمس سنوات مضت ، فبهذه الطريقة شيدت مدارس عديدة فى قرى سوريا التى زودتها مؤخرا وزارة المعارف بالمعلمين وأمنت لوازمها وأدواتها، فالقصد أيضا من بيان هذا أن التعاون والثقة بين القرويين والحكومة هما كل شىء فالقرويون عليهم أن يفهموا أن

مساعدة الحكومة ضرورية لتأدية رسالتها والحكومة يجب أن تعمل على تأدية واجبها كاملا نحو فلاحيها فتبادل الثقة يتيح للحكومة القيام بأى مشروع تراه صالحا للريف بفضل مساعدة ومعاونة أبنائه لها .

ثانيا : يجب أن يكون نشر الثقافة بالريف تدريجيا فالثقافة الفجائية تسبب كثيرا هجر أبناء الريف لريفهم والالتجاء الى المدن لتطمئن نفوسهم وترتاح من البيئة التى يعيشون فيها ، فنسىء بذلك اليه من حيث أردنا اصلاحه . فنشر الثقافة يجب أن يتمشى مع رفع مستوى بقية النواحى الاخرى الاجتماعية التى لها تأثيرها الكبير على نفسية الانسان .

ثالثا : تثقيف المرأة هو المساعد الاول لرفع المستوى الريفى والسبب فى تثقيف العائلة كلها لما لها من تأثير كبير عليها ، هذا عدا أن الام الجاهلة تجعل حياة العائلة ملأى بالمآسى والمصائب فبجهلها تسىء الى صحة أبنائها وتجعل حياتهم مهددة بأخطر الامراض التى تودى بحياة معظم أفراد العائلة فنرى الام التى من هذا الطراز تنجب عددا كبيرا من الاطفال ، وتبقى أخيرا على ولد أو اثنين مصابين غالبا بالامراض المستوطنة، فهذا مما يؤسف له ويجعل حياة تلك العائلة كلها أكدارا وأحزانا علاوة على ما تسببه من نقص فى عدد السكان وانشاء جيل ضعيف هزيل لا يعتمد عليه ولا يركن بشىء اليه . ان القاعدة المتفق عليها لمعرفة درجة رقى الامة وحضارتها تؤخذ من عدد وفيات أطفالها فلذلك نرى ماتلعبه المرأة من دور خطير فى سبيل تقدم بلادها أو تأخرها فلهذا يجب أولا الالتفات الى هذه الناحية التى يتوقف عليها مدار حياة الامة بكاملها وهو وضع برامج خاصة للمدارس الريفية تنشأ بواسطتها زوجات وأمهات مثقفات لهن الالمام الواسع بأصول تربية النشء الذى تكون مقدرات البلاد فى المستقبل بين يديه ، وذلك يكون بفتح فرع خاص بمدرسة البنات الابتدائية تدرس فيه طالبات الصف الخامس المواد التالية :

ا) تتلقى الطالبات دروسا فى تربية الطفل منذ الشهر الاول من الحمل وما يجب على الام اتباعه لحفظ صحتها وصحة الطفل جيدة ثم تتابع الدراسة بصورة واسعة واضحة الى أن يبلغ الطفل من العمر سنتين اذ أن هذه هى المرحلة التى تكون أشد خطرا على حياة الطفل .

ب) تلقن الطالبات دروسا عن الامراض التى تطرأ على الطفل وطرق معالجتها كالحصبة، جدرى الماء . ثم تعلم طرق وقاية الطفل من أمراض: الخانوق ، (أبوكعب) ، اسهالات الطفولة الخ ..

ج) تلقن الطالبات معلومات أولية فى أصول التمريض مع اجراء الاسعافات الاولية .

د) تعطى الفتيات فكرة عامة عن أصول التغذية وعن المواد الاساسية التى يجب الطفل أن يتناولها ليبلغ من العمر اثنى عشر عاما .

هـ) تمرن الطالبات على المعلومات التى درسنها عمليا لمدة ستة أشهر بالمراكز الصحية الريفية فى فرع النسائية والتوليد .

و) تلقى هذه الدروس على الطالبات بمعدل حصة فى اليوم من قبل القابلة الممرضة التى تعينها وزارة الصحة لتلك القرية للاشراف على رعاية الامومة والطفولة فيها .

هذا فيما يتعلق بالطفل والصحة العامة

أما ما يتعلق بشأن الادارة البيتية فانه يفرض فى وزارة المعارف تعيين معلمة اخصائية فى التدبير المنزلى تلقن الطالبات ما يأتى :

ا) كيفية انشاء المطبخ الحديث فى الريف وذلك بما يتلاءم مع وضع القرويين المادى وجعله بسيطا للغاية لكنه نظيف ومريح .

ب) اعطاء دروس عملية فى الطبخ لتعليم الفتيات تحضير الطعام الصحى ويراعى فى ذلك ميل أهل القرية الى أنواع الاطعمة، فجل ما يطلب أن تلقن الطالبات كيفية تحضير هذا الطعام صحيا .

ج) تعطى الفتيات دروسا فى الخياطة والرفو والكى وتنظيف الملابس مما تحتاج اليه ربة البيت .

د) تعطى الطالبات دروسا فى الاشغال اليدوية وذلك يكون بادخال التحسينات الفنية على الصناعات اليدوية لتلك القرية للنهوض بها وحفظها من الاندثار .

هـ) يقام معرض دائمى للاشغال التى تنتجها الطالبات فى أكبر قاعة من بناء المدرسة وتخصص هذه القاعة لاقامة الحفلات العامة فيها والقاء المحاضرات لنساء القرية بين حين وآخر

و) ترشد الفتيات الى كيفية انشاء الحدائق لتجميل المسكن وخاصة منها حديقة المطبخ وأصول استثمارها .

ز) يستحسن أن تقوم مدرسة التدبير المنزلى مع طالباتها بتبادل الزيارات مع مدارس القرى الاخرى، أولا: لتوثيق العلاقات

الودية بين سكان الريف . وثانيا: لتبادل الآراء بينهم فبذلك نكون قد وجهنا أبناء الريف نحو الحياة الاجتماعية والتعاونية بصورة تدريجية محببة .

حـ) تفرض اقامة حفلات عامة مرات عديدة فى السنة بمناسبات مختلفة وذلك بدعوة امهات الطالبات وأقربائهن الى حضور حفلة تقيمها الطالبات بأنفسهن، ثم تعرض أثناءها (أفلام) علمية عن تربية الطفل . الى حضور افتتاح معرض أو الى القيام بنزهة جميلة فى احدى متنزهات القرية فهذا يكون واسطة أيضا لتثقيف الامهات تثقيفا غير مباشر بتوجيه المدرسة للطالبات بالمواضيع التى يتداولنها بينهن أثناء الحفلة، ونكون أيضا قد خلقنا بهذه الواسطة الروح الاجتماعية بين سكان تلك القرية .

هذا ما أود أن تحوزه الفتاة (فى الارياف) لا أن تحصل على شهادة الدكتوراه فى الطب أو المحاماة مثلا وتقوم بالقاء المحاضرات الطبية واطفالها يكونون مرتعا خصبا للامراض تفتك بهم ولا أن تخفف الحكم عن مجرم ارتكب جريمة كان منشؤها سوء التربية وعدم التوجيه الصحيح وطفلها فى الشارع ينهج نفس السبيل فى تربيته نحو الاجرام .

أما ما يتعلق بالفنى فمنهج الدراسة واحد ويتغير الموضوع من تربية الطفل والتدبير المنزلى الى تعليم الفن الزراعى من نواحيه المتعددة . فيفرض بوزارة المعارف أيضا تعيين مرشد فنى زراعى لكل مدرسة ريفية يقوم بتلقين الطلبة دروسا زراعية ويجرى تطبيقها عمليا بحديقة المدرسة التى جعلت خصيصا لهذه الغاية ، ثم اقامة معارض دائمية فى المدارس لما ينتجه الطلاب من المنتوجات الزراعية والصناعية والقاء محاضرات زراعية عامة لمزارعى القرية مع عرض (أفلام) زراعية علمية . واقامة رحلات متبادلة بين الطلاب للاطلاع على ما تنتجه كل قرية وللمداولة بينهم فيما يهمهم من الامور . ثم اقامة معرض عام كل سنة فى قرى مختلفة يعرض فيه أهم ما تنتجه تلك القرى ويدعى اليه رجال الحكومة الرسميون وخبراء الزراعة والمهندسون الزراعيون توثيقا للعلاقات بينهم وتشجيعا لسكان الارياف على متابعة جهودهم لرفع المستوى الزراعى وذلك بتقدير رجال الحكومة وخبرائها لجهودهم الجبارة التى بذلوها فى سبيل تحسين الانتاج الزراعى .

خامسا : تجميل القرية وحياتها الرياضية :

من المفروض تعبيد طرق القرية الداخلية تأمينا لراحة السكان ونظافتها ويستحسن أن تزرع على جوانب الطرق أشجار الغابات التى تستعمل فى سوريا ويحبذها القرويون ، وتضاف اليها أصناف غريبة من الاجناس التى تلائم طبيعة الجو السورى ثم تطبق عليها أصول التحريج الفنى لتكون بمثابة ارشاد عام للزراعيين فى أصول تربية الاحراج . ثم من الوجهة الثانية يمكن استعمال هذه الاخشاب فى المستقبل لمشاريع أخرى لتلك القرية . أما من جهة تجميل القرية العام فالحدائق التى أنشئت حول البيوت تكفى لتجميل القرية ، الا أنه يطلب بالاضافة الى ذلك انشاء حديقة عامة للقرية تجمل بأشجار الحدائق وأنواع الزهور ، ويخصص قسم منها للالعاب الرياضية ومسبح عام لاهل القرية وتبنى بجانبها غرفة واسعة لتكون ناديا رياضيا لفتيان القرية وطلاب المدارس وتطلب اقامة مباريات رياضية أيضا بين طلاب القرى بعضهم مع بعض تشجيعا للفن الرياضى ولخلق الروح الاجتماعية بين الطلاب .

Garden
Garden for Children
Garden
Kitchen Garden
Bed-Room
Bed-Room
2 m. high
Win
Win
Win
Win
Win
Win
Win
Door
Door
Door
Door
Door
Door
Door
Door
Door
Cupboard
Cupboard
Basin
Storage
cupboard
Bath tap
Water
cupboard
Library
Chimney
Chimney
Living-Room
2 m. high
cupboard
Kitchen
Door 2 m.
Win 1.5 m.
Door 1½ 3
Big Porch
Window : 1½ m. wide
Door : 1⅓ m. "
Entrance: 2 m. "

Food Storage
Door
Mixing Food Space
Win
Door
Passing
Feeding Passage
Passing
Manure Storage
Manure Storage
Door
Door
Win
Dairy
Win
Door
Paved Yard
Door

الشروط الأساسية التى يجب أن تحكم الموقع والتوسع للقرى العربية فى المستقبل

تعقيب

للاستاذ منير خورى (لبنان)

المقـــدمة :

قبـــل أن نأخذ بعين الاعتبـــار الشروط الاساسية التى يجب أن تحكم الموقع وامكانيـات التوسع للقرى العربية فى المستقبل يجب ـ أولا ـ أن نعتبر الصفات التى تميز القرية عن المدينة، هذه الصفات المعيرية التى تبرر وجودها كقرية ، والتى بدونها تخسر القرية ميزاتها كمكملة أساسية لمدنية العالم ، حالما تبدأ القرية فى تقليد المدينة والاتجاه شطرها تقف رأسا عن عملها كوحدة اجتماعيـة اقتصادية أساسية للاقتصـاد الريفى الوطنى ، وتقصر عن تأدية رسالتها كوحدة قروية ريفية ·

يجب على القرية أن تبقى قريـة بكل معنى الكلمة اذ أن الزراعـة هى نبض القـرية الحى والباعث لحياتها · كل خطة ترمى الى التوسع أو الى وضع جديد للقرية يجب أن تدور حول محور الانتاج الزراعى ·

ان البقر والماعز والغنم والدجاج وغيرها من الحيوانات الاليفة والدواجن لا يمكن للقرية الاستغناء عنها · ان الاسطبلات ومحلبات البقر والاهراء لهى دائما وأبدا موجودة ، وكذلك مطاحن القمح والذرة والحبوب على اختلاف أنواعها ومعـاصر الزيوت وبيادر القمح من الضروريات التى تسهل جميـع الاعمال الزراعية· ان مركزا للاجتماعات العامة كمقهى أو منزل (منزول) حيث يجتمع فيه القرويون للتفكه والثرثرة والتداول فى مشاكلهم العـامة والخاصة لا يمكن تجاهله · كذلك يجب أن لا ننسى الجامع والكنيسة والمدرسـة وساحات اللعب لـلاولاد الصغار قبل أن نبدأ برسم أى خطة نهـدف من ورائها الى توسع أو وضع جـديد لقرية ما ، لان جميع هذه الاشياء ضرورية لحياة القرية كضرورة الطعام لاجسادنا ·

ومع أن القرى يختلف بعضهـا عن بعض ، منها زراعية ومنهـا نصف صناعية ومنها قـرى للاصطياف والاشتاء فالقواعد العـامة التى تنطبق على تخطيط القرية الواحدة تنطبق على الاخـرى ، هذا هو السبب الذى يمكننا من الاستفادة فى بحث القواعد التى يجب أن تحكم على الموقع والتوسع المقبل للقرى العربيـة · وبينما نحن ندرك أن القواعد الاساسية هى واحدة ، يجب أن لا يغيب عن بالنا هذا الواقع ، وهو ان القرى العربيـة تختلف فيها الواحدة عن الاخرى ، اذ أنهم ـ عادة ـ يتبعون الوضع الاقتصادى الاجتماعى المختص بتلك الوحدة المحلية أو المقاطعة أو الدولة بصـورة اجمالية· فمثلا فى (مصر) حيث تنحصر ـ غالبا ـ ملكية الارض فى أفراد قلائل بالنسبة الى عدد سكان (مصر) ، يحتاج الى بعض التغييرات فى خطتنا عن الخطط التى نحتاج اليها فى (لبنان) مثلا ، حيث أن أغلب المزارعين هنـاك يملكون أراضيهم ، ويؤثرون بناء بيوتهم عليها دون سواها · هذا يعنى اننا عند ما نبدأ بالتخطيط للموقع أو للتوسـع للقرى العربية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاحوال المحليـة للقرية المعينة والعوامل الاقتصـادية الاجتماعية للمنطقة كلها واقتصـاديات الدولة بكاملها ·

١ ـ العوامل التى حددت الموقع والتوسع للقرى العربية فى الماضى :

أولا ـ أماكن المياه المتيسرة ، سـواء أكانت نبعا ، أم نهرا ، أم بئرا ، جميعها اشـتركت فى تحديد مراكز القرى فى الماضى · وفى حالات كثيرة من هذا النوع تسببت خسارة فى الوقت والمجهود، اذ أنها جعلت مركز القرية عـلى مسافة ليست بالقصيرة من الاراضى التى يستعملهـا القرويون لزراعتهم ، هذا عدا أن هذا العامل ، عامل الماء، جعل فى كثير من الاحيان مراكز القرى على شواطئ الانهار وفى الاماكن المنخفضة حيث تسببت عن ذلك أمراض عديدة ·

ثانيا ـ لقد كانت القرى تبنى وتنتشر فى الاماكن التى تيسرت فيها الاراضى الصالحة للزراعة وعلى الطرق التجارية المؤدية الى المدينة التى كانت ولا تزال تستهلك الصناعات القروية والمحصولات الزراعية كالفواكه والخضراوات وغيرها لتلك القرية، ان وسائل النقل الحديثة يجب أن تلغى هذا العامل الذى حدد أمكنة تلك القرى التى هى نصف صناعية والقرى التى تنتج المحصولات الزراعية السريعة الاستهلاك ·

ثالثا ـ الاضطهادات الاجتماعية والاقتصادية والدينية :

هذه الاضطهادات كانت لها أهمية خاصة فى تحديد الموقع ومدى التوسع للقرية العربية وخاصة اللبنانية منها ، أجبرت كثيرا من الاقليات المضطهدة على النزوح والسكنى فى أماكن خاصة ·

رابعا ـ عامل الامن :

وهذا ما حدا بالسكان اللبنانيين والدول المجاورة الى بناء قراهم على قمم الجبال ، هذه طريقة دفاعية منسوخة عن طريقة الدفاع الرومانية القديمة · وكذلك قلة الامن فى الماضى أجبرت سكان تلك القرى على أن يلصقوا بيوتهم بعضها ببعض وأن يجعلوا الشوارع والازقة غير مستقيمة، بل كلها منعطفات واعوجاجات ليسهل على الاهالى الدفاع عن أنفسهم وعرقلة تقدم المعتدين

خامسا ـ نظام العائلة السلالية أوالعشائرية :

ان العائلة المتمسكة بسلالتها بقوة وفاعلية أضافت الى الاراضى التى كانت تحت سيطرتها أراضى أخرى وهكذا سهلت أسباب المعيشة للاجيال اللاحقة وازديادها ، كما انها جذبت اليها أشخاصا آخرين من عمال وفلاحين وغيرهم من القرى المجاورة ·

ان كثيرا من هذه العوامل المذكورة آنفا التى حددت وضع وشكل القرية فى الماضى قد لا تكون لها ذات الاهمية فى تحديد قرية المستقبل · فمثلا يمكننا الآن جر المياه الصالحة للشرب لاى موقع ما دون أن نتأثر بموقع النبع أو النهر أو أى مصدر آخر للشرب · يمكننا شق الطرقات وتعبيدها وايصالها الى أى مكان نريد تأسيس قرية فيه ، ويمكننا أيضا مد أسلاك الكهرباء وتنوير أى موقع ممكن لقرية المستقبل · ثم ان الامن العام كان سابقا له أهميته القصوى عند ما كانت كل قرية تدافع عن نفسها بنفسها ، وتعتمد على رجالها ومركزها (الاستراتيجى) ، أما الآن فلا الرجال ولا مركز القرية (الاستراتيجى) له تلك الاهمية فى الحفظ والدفاع عن أمن القرية العام ، لان مسألة الامن أصبحت موكولة الى الحكومة المركزية والمحلية وأخيرا هناك تغيير كلى فى الوقت الحاضر، وهو ان لدينا معلومات علمية وصحية تمكننا من تحديد القواعد التى يجب أن تحكم موقع القرية العربية المستقبلة ·

٢ ـ الموقع أم التوسع :

بعد ما أخذنا بعين الاعتبار جميع هذه العوامل التى انتهينا من ذكرها الآن يمكننا أن نرى أن القواعد التى تحكم أهمية المكان أوالموقع هى نسبية اذا قوبلت بأهمية التوسع للقرى · اذا أردنا أن نكون واقعيين يجب أن نواجه الحقيقة وهى اننا لا نستطيع تدمير كل قرانا العربية الحاضرة ونقل سكانها الى القرى المثالية الجديدة · فى حالات نادرة ـ حيث تكون بعض القرى ليست مبنية من الحجارة أو التراب (سيمنت) بل مصنوعة من اللبن أو الطوب وأدوات البناء رخيصة جدا ـ يمكننا عندئذ أن نغير موقع القرية تماما · ولكن فى أكثر الدول العربية التى يهمها هذا الامر بنيت البيوت من الحجارة، وأكثرها يرجع تاريخها الى أجيال عديدة مضت · ففى أحوال كهذه أى خطة ترمى الى توسيع القرية أهم وأقرب الى الحقيقة الواقعية من أى مشروع ضخم لتغيير الموقع ونقل السكان الى القرية المثالية ·

لحل هذا الصراع بين أهمية الموقع وبين أهمية التوسع نحتاج الى خطة مزدوجة ، الناحية الاولى منها لتوسيع القرية الحالية وجعلها تمتد فى الجهة المناسبة واسكان قسم من السكان فيها · أما الناحية الثانية فيجب أن ترمى الى اصلاح القسم القديم من القرية ، وذلك باستعمال الفراغ الذى حدث بعد نزوح بعض الاهلين الى النقطة الجديدة من التوسع ·

٣ ـ العوامل التى يجب أن تحكم الموقع والتوسع لقرى المستقبل :

١ ـ كل مكان جديد وكل توسع جديد لاى قرية ما يجب أن يخضع للخدمات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالقرية كما جاء فى مقدمة هذا البحث · هذا يعنى أن هناك أعمالا زراعية وصناعات قروية وشئونا اجتماعية قروية يجب أن تكون نقطة انطلاق لكل تخطيط جديد أو مشروع جديد ·

٢ ـ اختلاف الطقس ومواد البناء فى البلدان العربية سيحكم حتما فيما اذا كان نقل قرية ما الى مكان جديد أوفر وأسهل من توسيعها أو أن توسيعها أفضل وأقرب الى الحقيقة ·

٣ ـ عدم وفرة (رأس المال) والصعوبة فى الحصول عليه جعل الفائدة مرتفعة الى درجة جعلت البناء من جديد كثير الكلفة وغير ممكن ، فالمعقول ـ اذن ـ يفرض علينا تجنب أى مشروع ضخم الانتقال أو التوسع الا اذا بدأنا بصورة مصغرة ·

٤ ـ كل موقع وكل توسع يجب أن يتجه دائما نحو الجهة المناسبة · مثلا الاراضى الصالحة للزراعة يجب أن لا تستعمل للبناء اذا كان هناك من بديل ·

٥ ـ كل مشروع يرمى الى التوسع أو تغيير المكان للقرى يجب أن يكون قابل التمدد لاستيعاب ما يزيد من السكان فى المستقبل · وفضلا عن هذا الازدياد الطبيعى من السكان فان انفصال العائلة بعضها عن بعض يتطلب زيادة فى المساكن ·

٦ ـ التخطيط سواء أكان للموقع أم للتوسع يجب أن يخضع لقواعد الصحة العامة · فمثلا يجب أن تجر مياه الشرب بطريقة صحية ، وكذلك كل مجارير المياه الوسخة وأوساخ القرية يجب أن تصرف خارجا بطريقة علمية حديثة · ان مركز القرية من ناحية مواجهتها لنور الشمس ومناعتها ضد العواصف الشديدة شديد الاهمية ·

٧ ـ يجب أن نتجنب فى تخطيطنا الاغلاط التى تؤدى قرية المستقبل الى النمو والانتشار على الطرقات العامة للسيارات كما هو مألوف فى أكثر بلدان الشرق الادنى · وعوضا عن هذا يجب أن تؤسس على أساس هندسى يعرف بمماس القوس tangential حيث المنازل ليست واقعة رأسا على الطريق العام بل على منعطف منها ·

٨ ـ يجب أن نعطى انتباها خاصا لامكانية فتح مواقع جديدة للقرى حيث تقرب عادة من المدينة، وبذلك نشجع تأسيس قرى صناعية زراعية كقرية (الفياضية) فى (لبنان) مثلا ، هذه القرية التى توقف نجاحها على اتجاهها هذا الاتجاه المؤسس على الامكانيات العلمية الاجتماعية الاقتصادية ·

٩ ـ كل مشروع جديد للرى يجب أن يقترن بمشروع مقابل لقرية مثالية جديدة ، هنا نتمكن من العمل فى نطاق واسع لتطبيق نظرياتنا العلمية الحديثة فى بناء قرية نموذجية ·

١٠ ـ وأخيرا يجب أن يكون هناك مشروع وطنى واسع النطاق لايجاد المواقع ودرس امكانيات التوسع للقرى التى تهيىء أفضل انتشار ممكن لاقتصاديات الريف والقرية الوطنية ·

اللجنة الثالثة

اللجنة الثالثـــة

التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف

موضوعات للبحث :

١ ـ استصلاح الاراضى البور والمحافظة عليها والرى والصرف كوســـائل لتحسين الحالة الاجتماعية ٠

٢ ـ الاتجاهات صوب ادخال الآلات (خصوصا فى الزراعة) وتأثيرها ٠

٣ ـ الاتجاهات فى التعليم الزراعى وفى البحوث الفردية أو المشتركة ٠

٤ ـ استخدام المواد الزراعية الخام والاتجاه نحو التصنيع الريفى ٠

ملاحظة : المواضيع الخاصة بالتطورات الحديثة فى التمويـــل الزراعى وطرق حيازة الاراضى تجب مناقشتها فى اللجان الرابعة والسابعة والثامنة .

المساعدات الفنية للتحسين الاجتماعى بالمناطق الريفية

للبروفيسور هـ٠س٠ ترمبل

(T.H. Trumble)

(هيئة الاغذية والزراعة)

ان تحسين الاحوال الاجتماعية بالمناطق الريفية يتوقف أولا على المعرفة وثانيا على الفهم وثالثا على الحكمة فى تطبيق المعرفة والفهم معا ٠

ولدينا فى الوقت الحاضر ثروة من المعرفة تتناول معظم أنحاء العالم ٠ فان بعض المناطق التى لم تنل حظا كبيرا من التقدم لها نظائرها فى أماكن أخرى استطاعت سواء لظروف مؤاتية أو بحكم ظروف قاهرة ان تقطع شوطا فى ميدان الرفاهة والتقدم ٠

وفى مثل هذه الاحوال يتعين على منظمة دولية كهيئة الاغذية والزراعة ان تساهم فى نقل المعرفة التى اكتسبتها المناطق المتقدمة الى المناطق التى لم تنل بعد نصيبا مماثلا من التقدم لتنتفع بها ٠ بيد ان هذا النقل محفوف ببعض المخاطر ٠ منها انه مهما كان الشبه بحسب الظاهر بين منطقتين متباعدتين فلا يخلو الحال فى أغلب الاحايين من وجود نقطة خلاف من حيث الاعتبارات المادية أو الانسانية تجعل تطبيق النظم المتبعة فى احداهما غير ممكن عمليا فى الاخرى ٠

ومن ثم فان المعرفة التى يجب الحصول عليها بادىء ذى بدء تتعلق بصفة خاصة بالمنطقة موضوع البحث ٠ ففى المناطق الجافة تحتل موارد المياه المكان الاول من الاعتبار ٠ وهذا يقتضى معرفة سابقة بمواسم الامطار واختلافها من شهر الى شهر ومن عام الى آخر وهذا ممكن تقديره لحسن الحظ اذا كانت هناك سجلات محفوظة لعدد كاف من السنين ، فان خمسة وعشرين سنة أو أكثر تكفى لان تجعلنا نتنبأ عن مستقبل الامطار ومقدار ما سيسقط منها للزراعة والتخزين ٠ ثم هناك مسألة التبخر من المياه الجارية أو الموجودة فى التربة والنبات ومدى استنفاد التبخر للرطوبة التى عليها تتوقف الحياة والانتاج ٠

ان درجة سقوط الامطار بكل اقليم ذى مناطق واسعة قابلة للاستغلال يجب أن تحدد تحديدا كاملا ، وكذلك جميع موارد المياه التى ترد الى منطقة ما أو تمر بها سواء أكانت جوفية أم سطحية يجب أن تحدد ، وذلك من حيث امكان الحصول عليها أو درجة توافرها ، ومن حيث نوعها ودرجة دوامها ٠ وكذلك يجب القيام ببحث شامل يتناول مقدار المياه التى يمكن تخزينها سواء بطريقة طبيعية فى أحواض أو آبار أم بطريقة صناعية باقامة السدود أو الخزانات

ومن ضمن الابواب التى تستخدم فيها موارد المياه الجديدة شرب الآدميين ، أو الماشية ثم النظافة والمسائل المتعلقة بالشئون الصحية والرى والصناعة وتوليد القوى الكهربائية ٠

ولن تكون هناك حاجة الى عمل بحوث هدرلوجية الا مرة واحدة لان مثل هذا البحث يظل قائما للرجوع الى نتائجه فى أى وقت بعد ذلك٠ وهذا يسرى أيضا على مسح التربة لمعرفة الخصيب منها وما يمكن تخصيبه وتهيئته للزراعة سواء بواسطة الماء أو بدونه ٠ هذا والبحوث المناخية والهدرلوجية تسير جنبا الى جنب مع البحوث المتعلقة بالتربة ، اذ منها مجتمعة تمكن معرفة : (١) مدى الانتاج مع عدم وجود رى٠ (٢) ماذا كان لابد من الرى٠ (٣) مدى الزيادة فى الانتاج التى يمكن تحقيقها بالرى

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند مسح التربة صلاحيتها للرى ٠ فيجب أن يكون مستواها مما يساعد على وصول الماء اليها كما يجب أن تكون صالحة للرى ٠ وغير معرضة لخطر تراكم الاملاح والواقع ان الدراسات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية تستند الى الدراسات الاولية الخاصة بالتربة وموارد المياه ٠

أما طبيعة الموارد البشرية الموجودة فعليها يتوقف مدى نجاح الاقطاعيات الجديدة ٠ فالترحيل أو على الاقل نقل بعض الاهلين من مكان الى مكان أمر لابد منه احيانا لانماء المجهود البشرى ٠ وكذلك القيام بدراسة جديدة تتناول القوى العاملة المحتمل

توافرها والمواد الخام مما يساعد على معرفة المجال الصناعى ويجب ان يقترن هذا البحث بتقدير الفوائد التى ينتظر أن يجلبها مثل هذا التوسع الصناعى للسكان المحليين

المعروف ان النبات يقوم بأرخص العمليات الكيمائية (عمليات التمثيل) ، فمن مصادر المياه القليلة التكاليف والتربة والطاقة الشمسية نجعل من النبات مصنعا لطائفة كبيرة من المنتجات التى هى أساس الطعام البشرى والملبس ومواد البناء . وكذلك يمدنا النبات بطائفة متنوعة من المنتجات الاخرى التى يزداد استعمالها فى الصناعة على مر الزمن . ولنا فى فول الصويا أروع مثل على النبات الذى فوق تثبيته للنتروجين (بدون أية نفقة) من الهواء كما هى الحال فى النباتات القرنية الاخرى يعطينا طعاما قيما مع طائفة كبيرة من المنتجات الثانوية التى تستخدم فى الصناعة .

ومن هنا نستطيع القول بأن فهم المبدأ العلمى أمر حيوى لتطبيق المعرفة أو المعلومات التى نحصل عليها اذا ما أردنا وضع أى برنامج من برامج التقدم والاصلاح . والواقع انه لا يوجد الا عدد قليل نسبيا من المبادىء العلمية التى يمكن تطبيقها فى ميدان التطور الريفى الفنى ولو ان الامر يتناول عددا وفيرا من التفاصيل المحلية ، كما يقال عن الطبيعة انها تلعب عددا لا حصر له من الانغام على عدد قليل من الاوتار . ومن بين هذه الاوتار تمكن الاشارة الى قانون حفظ الطاقة وقانون فعل الكتلة والقوانين الاساسية للتمثيل الكلوروفلى أو الضوئى واعتماد الخلايا النباتية والحيوانية على النتروجين والفوسفور فى تكوين البروتين النووى الذى عليه تعتمد نواة الخلية والذى بدونه لا تستطيع الخلية أن تنقسم وبعبارة أخرى أن تنمو . وهناك وتر أساسى آخر من أوتار الطبيعة وهو المعروف بالتوازن أى الملاءمة والتكييف بين الشىء وبيئته . فان كل كائن بشرى أو أى كائن حى آخر يصبح ذا أثر فعال وقوى للغاية اذا ما تم له التوازن بينه وبين ظروف البيئة المحيطة به . ومبدأ التوازن هذا له أهمية خاصة فى التغذية حيث يجب أن تتوافر العناصر الغذائية اللازمة بمقادير متوازنة متناسبة . فاللبن وبعض الاغذية الطبيعية الاخرى له قيمة غذائية عظمى لان هذا الشرط قد تحقق لهذه الاغذية بحكم التطور ولكن الاطعمة الصناعية مع ما يصاحبها من عمليات طحن وتحليل وخبز وطبخ وما الى ذلك من العمليات التى تتميز بها صناعة الاطعمة فى العالم الحديث لا يمكن أن تنجو من خطر النقص الذى لا أثر له فى كثير من الاطعمة الطبيعية .

ان اختصاص هيئة الاغذية والزراعة يتناول عوامل كالتى سبقت اليها الاشارة ولذلك فهى تستطيع أن تقوم بدور هام فى تبادل المعرفة والفهم بين الشعوب التى قضت عليها ظروفها ان تكون منعزلة بعض الشىء عن ينابيع المعرفة الفنية الحديثة

ولا شك ان وسيلة الانتقال الجوى والشعور الدولى المتزايد يمكنان منظمة كهيئة الاغذية والزراعة من أن تجعل صلات التفاهم العام ، فيما يتعلق بمنتجات الاغذية والتطور الزراعى ، تمتد الى أى جزء من أجزاء العالم .

والآن نأتى الى موضوعات بحثنا فنعالج الاسئلة الآتية :

١ ـ ما هى المعلومات المتوافرة لدينا بشأن موارد هذا الاقليم ؟

٢ ـ ما هى المعلومات التى تعوزنا لاستكمال الصورة ؟

٣ ـ ما هى المعلومات الموجودة فى اقاليم مماثلة ويمكن تطبيقها على هذا الاقليم ؟

٤ ـ وفى هذه الحالات ، أى فرق جوهرى فى التوجيه وطريقة العمل تجب ملاحظته ؟

٥ ـ ما هى المشروعات المعينة التى يمكن القيام بها مع الامل الكبير فى النجاح ؟

٦ ـ ما هى الموارد الفنية من المشورة أو الاجهزة اللازمة لهذه المشروعات ؟

٧ ـ ما الذى يمكن لبرنامج المساعدة الفنية تقديمه من هذه اللوازم ؟

٨ ـ ما الترتيبات التى يمكن عملها لتعليم وتدريب الاهلين المحليين حتى يصبحوا بدورهم مصادر وحى وتعليم وتدريب ؟

واذ قد فرغنا من هذه الاسئلة دعنا نتقدم بمناقشة الموضوعات المطروحة للبحث فى هذا القسم ، ومن بينها استصلاح الاراضى ، وصيانتها ووسائل الرى والصرف وادخال الآلات الزراعية والتعليم الزراعى واستغلال المواد الخام الزراعية والاتجاه الى التصنيع الريفى .

استصلاح الاراضى

كوسيلة من وسائل التحسين الاجتماعى فى الشرق الاوسط يمكن تحقيق هذا الهدف بالطرق الآتية :

١) استصلاح الاراضى المجدبة أو شبه المجدبة وذلك (١) بالبحث عن مصادر المياه وتوصيلها للرى ، (٢) باستكشاف واستغلال المياه الجوفية

ب) استصلاح الاراضى المستنقعات أو الملحة وذلك بتوفير وسائل الصرف للتصفية والرى

ج) استصلاح أراضى الحياض (الفيضانات) وذلك ببناء خزانات ووسائل الحماية من الفيضانات وانشاء محطات للصرف ان أمكن

ومن الفوائد التى تنتج عن استصلاح الاراضى بواسطة الرى زيادة المساحات القابلة للزراعة والتعمير والانتاج الزراعى والتطور التجارى وزيادة وعاء الضرائب ·

أما فوائد استصلاح الاراضى المشبعة بالماء أو الملحة فمنها زيادة المساحات القابلة للزراعة وزيادة وعاء الضرائب وأرباح المزارعين مع ماء اضافى للرى ·

ومن فوائد استصلاح أراضى الحياض (الفيضانات) زيادة المساحات القابلة للزراعة وزيادة الانتاج الزراعى وضبط المياه واستغلال موارد المياه للرى والمنافع الاخرى وتحسين الشروط الصحية وصيانة الحياة والممتلكات

صيانة الارض

وهذا يمكن تحقيقه كوسيلة من وسائل التحسين الاجتماعى بالشرق الاوسط بالطريقتين الآتيتين :

١ ـ اقامة منشآت زراعية وهندسية معينة من شأنها تأخير انحسار الماء وزيادة امتصاصه والترشيح والاقلال من تحات التربة أو تعرية الاراضى المنحدرة · وهذا يستدعى تدريج الارض بمناسيب معينة واقامة موانع وسدود فى الانهار والترع واقامة الغابات وانشاء وتنفيذ النظم الخاصة بزراعة أراضى المراعى والمنحدرات والوقاية من الحريق

٢ ـ منع المستنقعات والتعرية والحيلولة دون ضعف الارض وذلك بادخال مشروعات الرى ووسائله المحسنة وأساليب الزراعة الحديثة · وهذا قد يقتضى ادخال تحسينات حديثة فى نظم الرى القائمة وتجميع الملكيات المفتتة أو تقسيم الملكيات الكبيرة واعداد الاراضى اعدادا أحسن للرى وتغييرات فى طرق وعادات صرف الماء واجرائه فى الارض ·

ومن فوائد صيانة الارض فى أماكن المستنقعات أو المناطق المنحدرة الزيادة فى منتجات الغابات ، وتقليل التحات والتعرية ، ومنع رواسب الطمى بالخزانات والترع والقنوات والحد من أخطار الفيضانات وزيادة وتحسين نوع مياه الرى وشرب الانسان والحيوان

أما الفوائد التى تجنى من صيانة الارض فى المساحات الزراعية فمنها الزيادة فى الانتاج وفى أرباح الارض وقيمتها

الرى

يمكن تحقيق هذا كوسيلة من وسائل رفع المستوى الاجتماعى بالشرق الاوسط باستكشاف وصيانة وصرف واستغلال المياه غير المستعملة أو الضائعة لصالح الاراضى المجدبة أو شبه المجدبة أو الاراضى التى يعوزها القدر الكافى من المياه لاقصى حد من الانتاج ·

واستكشاف وصيانة الماء قد يحتاجان الى اجراءات اقليمية أو قومية أو اتفاقات دولية للقيام ببحوث فنية شاملة تتناول أحواض الانهار أو وضع خطط طويلة الامد لحماية الجسور وتدبير تحسينات الرى المطلوبة وتصميم واقامة الاعمال الهندسية ذات الاغراض المتعددة · وهذا بدوره قد يستدعى اقامة خزانات على مجرى النهر أو بعيدا عنه لخزن المياه الفائضة لاستعمالها فى الرى والمطالب الاخرى البلدية أو الصناعية وتنظيم الفيضان وما يستتبع ذلك من حماية الارض والشئون الصحية والملاحية وغير ذلك ·

وصيانة المياه للرى بواسطة طلمبات من الآبار قد يستدعى اقامة محطات لتحويل أو توزيع المياه لاعادة ملء الخزانات الجوفية بمياه الصرف السطحية ·

وصرف واطلاق المياه غير المستعملة أو الضائعة بعد استكشافها وصيانتها لا يحتاج فقط الى المال واقامة منشآت التحويل وقنوات التوصيل ومحطات التوزيع ، بل سيتضمن أيضا مشكلات معقدة خاصة بالحقوق فى الماء وتقسيم المياه المختلطة بين المنتفعين بها القدامى والجدد واختيار الاراضى المنتجة الصالحة للرى والتى تبرر التكاليف التى تصرف فى توفير الماء لها ·

أما الفوائد المباشرة التى تجنى من رى الاراضى فمنها زيادة الانتاج الزراعى والارباح الزراعية وانماء رأس المال بتحسين قيمة الممتلكات تضاف الى هذه الارباح التى تعود من نشاط التجارة وسائر الخدمات الاخرى من انشاء وادارة وصيانة مشروعات الرى ومن تجهيز ونقل وتسويق المنتجات التى تتولد من الرى ·

أما الفوائد غير المباشرة فتنتج عن زيادة وعاء الضرائب على الاراضى والتحسينات الاخرى والزيادة فى النشاط التجارى والاقتصادى الاقليمى ورفع مستوى المعيشة بصفة عامة كاثر من آثار المشروعات المتعلقة بالرى ·

الصرف

يمكن تحقيق هذا كوسيلة من وسائل التحسين الاجتماعي بالشرق الاوسط بتصريف المياه الفائضة من الحقول والمزارع والمستنقعات ، وأراضي الحياض · وهذا قد يتطلب اقامة منشآت لتصريف المياه فيها وما يستتبع ذلك من قنوات أو مواسير أو محطات أو طلمبات أو غير ذلك من وسائل رفع المياه ·

والفوائد المباشرة التي تجنى من الصرف هي زيادة المساحات القابلة للزراعة وتحسين خصوبة التربة والارباح الزراعية · وحيث تزرع المحاصيل التي تحتاج الى رى فقد تستعمل مياه الصرف لزيادة مياه الرى ·

أما الفوائد غير المباشرة فهي تحسين الشروط الصحية ومكافحة الملاريا وتوفير أسس أفضل للطرق والمباني ·

الاتجاهات صوب ادخال الآلات وآثارها

في كل برنامج من برامج ادخال الآلات في الزراعة تواجه الحكومات عادة مشكلة تنظيم الانتاج الآلي الكامل في المناطق التي كانت قاصرة الى الآن على انتاج المواد الغذائية أو التي لم تكن تزرع على الاطلاق ·

وفي المراحل الاولى للمناطق المستصلحة الجديدة قد يكون من الاصوب اقتصاديا استعمال الجرارات والآلات الميكانيكية ·

وعلى أي حال فانه بمجرد استصلاح الارض واقامة الفلاحين بها تكون السياسة الاقتصادية السليمة استعمال الآلات اليدوية المحسنة والآلات التي يجرها الحيوان

أضف الى هذا أنه قبل الشروع في استصلاح منطقة جديدة أو تحسين منطقة سبقت زراعتها يجب عمل بحث دقيق لطبيعة التربة والاغراض التي يمكن استعمال الارض لاجلها · فقد منيت مشاريع كثيرة بالفشل في الماضي لانها حاولت اسكان الناس في أراض غير صالحة للزراعة

وبجانب الناحية الاقتصادية المتعلقة باستخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة وتحديد نوع التربة وصلاحيتها للزراعة أو عدمها ، هناك ثلاث مشكلات فنية هامة ترتبط ببرنامج ادخال الآلات الميكانيكية في الزراعة : أولاها الحصول على الماكينات المناسبة بثمن مناسب ، وثانيتها توفير وسائل الخدمة المناسبة وسبل التموين في حدود كل منطقة ، وثالثتها تدريب الفلاحين على استعمال الآلات ·

ويجب ألا يغرب عن البال ان للآلات أخطارها ومزاياها ، وتحتاج الى اناس مدربين وعمل شاق لكي تؤدي الى النجاح المنشود ·

وفي كل برنامج لادخال الآلات الزراعية يجب أن تراعى قلة التكاليف الى الحد الادنى مع توفير الاسباب في الوقت نفسه للتوسع في البرنامج·

وتوصياتنا بشأن ادخال الآلات في أية منطقة تتلخص فيما يلي :

أولا : مراكز الآلات :

يتكون اختصاص كل مركز من شطرين : أولهما تمهيد الارض ، وثانيهما تزويد الفلاحين المستعمرين بآلات خاصة · فبعد تعمير الارض يستطيع المركز مد الفلاحين بالآلات اللازمة سواء بطريق البيع المباشر أم بطريق القروض الطويلة الاجل ، وخاصة اذا لم تكن هناك شركة أو مؤسسة أهلية تقوم بهذا العمل · ويستطيع المركز أن يؤدي هذه الخدمة للفلاحين ، أعني توفير الآلات الزراعية لهم بعقود معينة ·

ويجب أن تنشأ بكل مركز (ورشة) لتصليح الآلات الزراعية بأسرع ما يمكن لاجراء التصليحات الكبيرة وللقيام بما يلزم للماكينات الاضافية الجديدة التي قد تستورد للمركز · ويجب أن يكون كل مركز تحت اشراف ملاحظ من الدرجة الاولى · ويجب أن تنشأ بكل منطقة محطات فرعية لتخزين وتشحيم وتصليح الآلات في الاماكن البعيدة عن المركز الرئيسي بحيث لا تمكن اعادتها اليه يوميا·

ويجب أن تعمل قائمة كاملة بأجزاء الغيار ولوازم الورشة والادوات المستهلكة في كل منطقة حتى يتسنى توزيع هذه اللوازم

ا ـ أماكن المراكز :

تجب اقامة مراكز الآلات ـ اذا كان ممكنا ـ وسط المنطقة المستصلحة ، أو المفلحة · والواقع ان المركز لا يستطيع أن يقوم بالخدمة على الوجه الاكمل ويمون بالآلات في دائرة يتجاوز قطرها ٥ ـ ٦ أميال · فاذا اتسعت الدائرة عن ذلك وجب انشاء محطات فرعية لتقوم بعمليات التصليح الصغيرة ·

ب ـ المنشآت الواجب توافرها في المركز :

١ ـ تجب اقامة ورشة تصليح لكل مركز مع ترك فضاء يتسع لزيادة ٥٠ ٪ من أجهزة الورشة · كما يجب أن يكون هناك عدد من أدراج التخزين مع ترك فضاء يتسع لزيادة ٥٠ ٪ من مساحتها ·

٢ ـ يجب أن تقام المباني بحيث تسمح بحرية الحركة للآلات مع مراعاة التوسع في المستقبل

٣ ـ يجب لتجنب التعقيد وزيادة نفقات التصليح والصيانة استخدام نوع واحد أو نوعين على الاكثر من الجرارات والآلات فى وقت واحد ٠

جـ ـ قطع الغيار :

قطع الغيار لها أهميتها العظمى فى المراكز ٠ فتجب اقامة قسم خاص لها ترتب فيه هذه القطع كل نوع منها على حدة، ويميز كل نوع بطاقة خاصة تدل على ما به من قطع الغيار ٠

فاذا اشتريت الجرارات مباشرة من الصانع وجب أن يشترى معها ما يعادل ١٠ أو ١٥ ٪ من ثمنها قطع غيارات وتشحن مع الجرارات نفسها ٠ وفى مقدمة قطع الغيار يجب أن يكون هناك كشفان مستقلان مدونة بهما هذه القطع: (١) الكشف الاول يشمل الاجزاء السريعة الاستهلاك والتى تستخدم منها مقادير كبيرة أثناء الموسم ، (٢) والكشف الثانى يشمل قطع الغيار التى يندر استبدالها ، ويستحسن تكليف المصانع نفسها بعمل هذين الكشفين لانها أدرى بحكم الاختبار بالقطع التى تشتد الحاجة اليها لصيانة الآلات ٠

ويجب أن يشرف على مخزن قطع الغيار شخص واحد يقوم بعملية جرد يومية ٠ فاذا ما لاحظ أن موضعا مامن مواضع قطع الغيار قد قل ما فيه منها سارع الى التنبيه بطلب جديد من الصانع حتى يتسنى توفير القطع الضرورية باستمرار ٠ ويمكن أن يقوم الموظف المشرف على مخزن قطع الغيار بملاحظة صرف طلبات آلات التصليح ،ومراجعة الداخل والخارج منها للعمال الميكانيكيين

ثانيا ـ وسائل الانتقال :

يجب تسهيل المواصلات من المركز واليه ، فما لم يكن ممكنا نقل الآلة المطلوبة للاستعمال فقد بطلت فائدتها وقلت قيمتها ٠ ولهذا كان من اللازم حيثما تفتتح اقطاعيات جديدة ، أو تستصلح أراض قديمة أن تكون مسألة المواصلات والطرق الموصلة اليها جزءا لا يتجزأ من برنامج الاستصلاح العام ٠ وكلما تقدم العمل وافتتحت مناطق جديدة يجب امتداد الطرق حتى يمكن توصيل الآلات الى المنطقة الجديدة ونقل منتجاتها الى الاسواق ٠

ثالثا ـ اللوائح الحكومية :

توجد فى بعض الحكومات لوائح من شأنها أن تعوق ادخال الآلات الزراعية ٠ وارتفاع التكاليف من أكبر العقبات التى تواجهها البلاد البعيدة عن مصادر الصناعة ٠ وهذه التكاليف يمكن العمل على تخفيضها باجراءات حكومية كالآتى بيانها :

١ ـ الغاء الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية ومنها آلات نقل الاتربة لبناء الطرق الزراعية ٠

ب ـ سرعة صرف تراخيص الاستيراد لهذه الآلات ٠

جـ ـ بحث وتخفيض أجور النقل الى الحد الادنى داخل البلد المستورد لهذه الآلات ٠ لان هذه أحيانا تزيد فى أعباء المزارعين ٠

د ـ يجب فى المرحلة الاولى من تنفيذ برنامج الآلات تحديد نسبة معينة من الارباح لتاجر الآلات اذا كان ذلك ضروريا ٠

هـ ـ اعفاء المزارعين من الرسوم على الغاز والزيت المستعمل فى الاغراض الزراعية أو ردها اليهم بمعرفة الحكومة ٠

والمقترح أن تقوم كل دولة تريد تنفيذ برنامج الآلات الزراعية فى بلادها باقامة المراكز التى أشير اليها قبل شراء أى جزء من هذه الآلات ٠ والواقع ان المراكز يجب أن تكون مهيأة ومستعدة لتركيب الآلات عند ورودها لمنطقة المشروع ٠ فقد دلت الخبرة على فشل الكثير من هذه المشروعات فى أنحاء مختلفة من العالم ليس لخطأ فى الآلات ، بل لنقص فى الخدمة وقطع الغيار ٠

وقسم هام جدا من أقسام كل مركز آلات هو الخاص بالآلات اليدوية المحسنة ، والآلات التى تجرها الماشية ، ويجب على كل مركز أن يهيىء لصغار المزارعين مجموعة كاملة من هذه الآلات ٠ فقد ثبت بالاختبار أن استعمال مثل هذه الآلات قد أدى الى زيادة عظيمة فى الانتاج ، فضلا عن تعليم المزارعين أهمية استخدام الآلات المحسنة ٠

التعليم :

١ ـ ان الغرض الاساسى من الخدمة الاجتماعية تحسين معيشة الفلاح وأسرته ٠ وهذا أمر لا بد منه اذا أريد الاعتماد على ثقة الفلاحين وتعاونهم تعاونا حماسيا ٠ ومثل هذه الثقة وهذا التعاون جوهريان اذا أريد نجاح الخدمات الاصلاحية ٠

٢ ـ ان التعليم الخاص بصيانة الموارد يمكن أن يكون جزءا هاما من برنامج الخدمة الاجتماعية ولكى يكون مجديا يجب أن يتمشى مع المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمن يقوم بفلاحة الارض فعلا ٠

٣ ـ الاشتراك المحلى فى برنامج الاستصلاح وادخال الآلات مبدأ أساسى لكل برنامج ناجح · ومهمة الخبير الفنى فى تصميم برنامج ناجح · تنحصر فى :

ا ـ اثارة الاهتمام بمشروع الاصلاح ·

ب ـ تكييف المعلومات الفنية بحيث تلائم المشكلات المحلية وتصلح لمعالجتها ·

ج ـ تنظيم القيادة لسلامة التنفيذ ·

٤ ـ برنامج الاصلاح يجب أن يتطور حتى يستغل الموارد المحلية من طبيعية ، واقتصادية ، واجتماعية · فان وسائل الارشاد التى تقوم على المال ، أو الاجهزة الآلية ، أو المهارة الفنية دون مساهمة الاهلين فيها تشعرهم بالاذلال ، ولا يكون لها أثر نافع من حيث التعليم أو الدعاية·

٥ ـ ولما كانت الخدمة الاجتماعية نوعا من التربية الاختيارية فان مراعاة التقاليد الثقافية المحلية أمر ضرورى لتحديد الاهداف والوسائل الكفيلة باحداث التغيير المطلوب · ومع ان التقاليد قابلة للتغيير على مر الزمن الا ان الناس لا يقبلون التغييرات التى تتعارض مع مجموعة تقاليدهم ، ويمكن للمصلح الاجتماعى استخدام هذه التقاليد فى مساعدة برنامج الاصلاح ودفعه الى الامام ·

٦ ـ ان التنظيم أداة فعالة لتوصيل الافكار ولتحسين برامج الاصلاح · ويجب استغلال المؤسسات القائمة الى أقصى حد فى تطور وادارة برامج الاصلاح · فان انشاء مؤسسات جديدة يتضمن مشكلات كثيرة ، كاختيار القادة ، وحمل الناس على قبول قيادتهم ، والمنافسة مع المؤسسات القائمة فعلا · هذا كله يمكن تجنبه الى حد كبير باستخدام المؤسسات الموجودة فعلا ·

٧ ـ ومن بين الاسس الجوهرية التى تقوم عليها الخدمة الاجتماعية الناجحة ما يلى :

ا ـ مصدر موثوق به للاستعلامات والبحوث وتكييفها لتلائم الظروف المحلية ·

ب ـ هيئة تنفيذية مدربة تدريبا فنيا ، وذات خبرة فى الاساليب الزراعية المحلية ، ورغبة صحيحة فى مساعدة مواطنيها الفلاحين ، والاشتراك فى العمل معهم بدلا من مجرد الهيمنة عليهم ·

ج ـ هيئة متخصصة لتطبيق المعلومات العلمية على المشاكل الريفية وذلك بتدريب ومساعدة الاخصائيين الذين يعملون فى الميدان أو الحقل

د ـ أقل عدد ممكن من موظفى الادارة والاشراف لتنسيق الاعمال وتذليل الصعاب أمام الاخصائيين الذين يعملون فى الميدان ، ولتوفير النشرات العلمية والمساعدات السينمائية وأساليب التدريب والتعليم ·

٨ ـ ولكى يكون البرنامج ناجحا يجب أن يتوفر له التعضيد الكافى من الحكومة التى تؤمن باهمية الزراعة ورفاهة الريفيين بالنسبة الى رفاهة القطر كله · والمعروف ان برامج الاصلاح لا تظهر نتائجها الا بعد سنين طويلة ولذلك يتعين أن تكون هناك سياسة قومية ثابتة تعنى بها وبتمويلها ·

٩ ـ يجب ألا يغرب عن الذهن ان الحكومات تستطيع ازالة عقبات كثيرة من طريق التقدم الريفى وتوفير أسباب النهوض الزراعى ، ولكن الناس أنفسهم هم الذين فى النهاية يستخدمون هذه الاسباب والموارد فى تحسين أحوالهم وانتاجهم · فكل برنامج لا يدخل فى حسابه تمكين الاهلين ومساعدتهم بكل الوسائل على الانتفاع من هذه الموارد والتسهيلات ما له الفشل فى تحقيق الحد الاقصى من الاهداف المنشودة ·

الحاجة الى صناعة ريفية :

هذه الحاجة ملحة فى الشرق الاوسط · وترغب الحكومات فى اقامة مراكز صناعات ريفية فى بلادها · وقد قامت بتجربة من هذا النوع مؤسسة أهلية هى قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية ببيروت بمعاونة مؤسسة الشرق الادنى فى نيويورك · وكذلك تفردت الحكومة المصرية بانشاء ١١٥ مركزا فى أنحاء مختلفة من البلاد · وقد بدأت هذه المراكز نشاطها بتحسين الصحة الريفية وانشاء عيادة خارجية ، وصرف الدواء بالمجان ، ورعاية الامومة والطفولة ، وفصول لتعليم الصناعات اليدوية كأشغال الابرة ، والتطريز ، وصناعة السلال ، والبطاطين ، وعمل الاكلمة والسجاجيد· وكذلك أقيمت مراكز صناعات ريفية بواسطة وزارة التجارة والصناعة ، وبدأت مصانع صغيرة تتكون من غرفة أو غرفتين منذ خمس عشرة سنة ·

والفارق بين قرية ليست فيها صناعات ريفية وأخرى فيها صناعات من هذا النوع من بضع سنين هو فارق جد ملحوظ وتبدو آثار زيادة القوة الشرائية لدى سكان القرى الاخيرة فى صحتهم العامة ، وملبسهم ، ومسكنهم ، وتنظيم قريتهم بصفة عامة ·

هذا وقد أدخلت الآلات فى بعض الحالات قبل أن يتهيأ لها المران الفنى المطلوب · وكانت النتيجة أن ظلت الآلات معطلة وعلاها الصدأ انتظارا للكفاءة الفنية التى تستطيع ادارتها ومن ثم

فهناك حاجة ماسة الى برنامج تدريب يهدف الى توفير الايدى العاملة والمهارة الميكانيكية اللازمة فى ورش صغيرة فى المناطق المتخلفة ، وذلك لسد الثغرة المشار اليها فانه يخشى أن يجىء برنامج المساعدة الفنية أعلى من منسوب المهارة الصناعية السائدة فى المناطق الريفية • وفى هذه الحالة يحتمل اننا نخطىء الهدف•

برامج التدريب :

برامج التدريب ، لكى تكون ناجحة، يجب أن تكون تحت اشراف وارشاد اخصائى فى الصناعات الريفية يعمل مع موظفين تابعين للوزارات التى ترعى مثل هذه البرامج ويتعاون تعاونا كاملا مع من تعينهم هذه الوزارات لوضع برامج للتدريب على الصناعات الريفية •

تفاصيل مشروع منفذ فى مصر
(مراكز الصناعات الريفية)

المقصود بالمركز أن يخدم قرية أو مجموعة قرى يبلغ عدد سكانها ١٠٫٠٠٠ نفس

التنظيم : يجتمع القادة والمسئولون من أهل القرية لاتخاذ الاجراءات المؤدية الى انشاء المركز فينتخبون مجلس الادارة ، وهذا يقوم بتشكيل لجان مختلفة تختص كل منها بعمل معين مثل :

التعليم وتدريب البالغين •
الصحة الريفية •
الخدمات الاجتماعية المنزلية •
الخدمات الزراعية الاقتصادية •
الخدمات الصناعية •
التسويق •

وقد كانت اللجنة الاولى أول من نشط للعمل اذ اختارت الصبيان الذين تتالف منهم فصول التدريب •

التمويل : استعرض مجلس الادارة طرقا عديدة من طرق التمويل لاختيار أفضلها وأنسبها للظروف المحلية • وقد قدر ان المشروع يتكلف ٣٠٠٠ من الجنيهات المصرية يساهم فيها الاهلون بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وتدفع الحكومة الـ ١٥٠٠ جنيه الباقية كدين يستهلك فى خمس سنوات بعد التجاوز عن ثلاث سنوات لتمكين المركز من الوقوف على قدميه • وفى الخمس مناطق التى وقع عليها الاختيار قام الاهلون بتسديد نصيبهم البالغ ١٥٠٠ جنيه قبل أن تتمكن الحكومة من الحصول على الموافقة اللازمة على نصيبها فى اعتمادات الميزانية •

وقد قامت لجنة التطور الصناعى بتصميم مركزين واقامة مبانيهما فى خلال ١٩ يوما •

اختيار وتدريب الصبيان :

اختير الصبيان من بين أولاد المدرسة الريفية وخريجى المدارس الصناعية من ذوى الاستعداد الطبيعى • وقد روعى فى الاختيار ظروف الاولاد وأعطيت الافضلية لاولاد العائلات الفقيرة بنين وبنات • ومدة التمرين سنتان • ويقضى نصف اليوم فى المدرسة ، والنصف الآخر فى (الورشة) •

وقد تم الاتفاق مع بعض المصانع على تعيين هؤلاء الاولاد والبنات بعد اكتمال تدريبهم • ولمساعدة الصبى على الاستقلال والاعتماد على نفسه تدفع لهم الورشة أجورا معينة نظير عملهم • نصف هذه الاجور لآباء الاولاد والنصف الآخر يحفظ لحساب الصبى ليستعين به على تكوين نفسه •

برنامج الصحة والترفيه :

يتلقى الصبى تعليمات خاصة بصحته وصحة عائلته كجزء من برنامج تدريبه • وملحق بالمركز عيادة خارجية وصيدلية صغيرة لتوزيع الدواء بالمجان • وتشرف على العيادة زائرة صحية بالاتفاق مع الاطباء فى القرية •

وكذلك ملحق بالمركز مكتبة صغيرة وقاعة للترفيه وساحة ألعاب وتسليات أخرى • وتعطى محاضرات من حين الى آخر بمعرفة اخصائيين ريفيين بوساطة الفانوس السحرى والافلام السينمائية الخاصة بالمناطق المماثلة •

ادخال صناعات جديدة وتحسين القديمة :

يجب أن تكون الصناعات الصغرى مناسبة للاستهلاك المحلى • ويجب أن يقوم قسم خاص بتسهيل وسائل النقل وحفظ الاطعمة واستخدام الآلات اليدوية ، وصناعة الغزل والنسيج ، والاثاث والملابس واللعب والحاجات المنزلية وحاجات السائحين •

التسويق :

فى اقامة مراكز صغيرة للصناعات الريفية تجب دراسة حاجات المجتمعات المجاورة وظروفها بغية تنويع الانتاج ، ويمكن فى هذه الحالة تبادل التجارة بين مجتمع وآخر •

الجمعيات التعاونية :

لكى نتجنب السيطرة على صناعة أو مجموعة من الصناعات بواسطة الافراد بقصد استغلال الايدى

العاملة يجب انشاء نظام تعاونى ليس فقط للانتاج بل أيضا للتسويق · ويمكن أن تباع المنتجات بواسطة مخازن تعاونية ، ولكى نعرف المستهلكين بأنواع هذه المنتجات يجب تنظيم معارض دائمة فى المدن الكبرى · وكذلك تجب اقامة معارض صغيرة من حين الى آخر ·

المساعدة المطلوبة

تعتبر مصر مركزا مناسبا للتدريب للاسباب الآتيـــة :

ا) توجد بها الآن مراكز عديدة تعمل كل الوقت فعلا ·

ب) الدعاية بالاذاعة والنشرات دائمة بهـا منذ عدة سنين، وقد أصبح الشعب ملما بالصناعات الريفية مما يساعد على التعاون فى تنفيذ البرنامج·

جـ) يكفى اخصائى ريفى صناعى واحـد للاشراف على تنفيذ البرنامج فى أنحاء القطـر لسهولة المواصلات بين الوجهين القبلى والبحرى على أن ينتخب بعض الصناع ممن سبق تدريبهم فى الصناعات الريفية الصغيرة ·

د) يمكن للمراكز أن تضمن التعضيـد الزراعى ، حيث تصلها الخامات من المناطق المجاورة كمـا يكون لدى هـذه المـراكز بعض الاراضى الزراعية التى تمكن زراعتها كجزء متمم للبرنامج ·

وكذلك يمكن استخدام المراكز القائمة فعلا الآن فى تدريب الصبيان من الدول الاخـرى · ويمكن استخدام مركزين رئيسيين لهـذا الغرض أحدهما فى الوجه البحرى والآخر فى الوجه القبلى· وهذان المركزان سوف لا يقومان بخدمة المناطق المحيطة بهما فقط بل سيتيحان الفرصة للصـبيان للعمل بالموارد المحلية الطبيعية فى أكثر من اقليم واحد ·

الموظفون اللازمون للعمل مع اخصائى الصناعات الريفية :

مدير عام ·
مساعد مدير عام ·
سكرتير وأمين صندوق
كاتب اختزال ·
مترجم ·
محاسب ·
ممرضة ·
معلم نسج (أقمشة) ·
معلمة أشغال ابرة ·
معلم نسج (أكلمة وسجاجيد) ·
معلم ورشة (ميكانيكا ـ حدادة ـ معادن) ·
معلم نجارة ·
معلم دباغة وصناعة الجلود ·
معلم صناعة حفظ المأكولات ·
معلم زراعى ·
معلم مستخرجات الالبان ·

وليس من الضرورى انشاء ورشة جديدة فى كل حالة فقد تكفى الورش المحليـة الموجودة فى القرية لعملية التدريب ، وهذا لن يؤدى فقط الى ادخال أساليب جديدة فى الصناعات المحلية بـل يؤدى أيضا الى تخفيض نفقات تنفيـذ البرنامج الى حد كبير ·

وقد قدرت نفقـات الموظفين ـ وفيهـم اخصائيان أجنبيان ـ والمعلمين المحليين ونفـقات السفر بحوالى ٣٦٠٠٠ دولار لمدة ٦ أشهر ، وغالبا سيقصر تنفيذ البرنامج على دولة واحدة لقلة الاعتماد الـلازم لتنفيـذه فى أكثر من دولة · ويمـكن للدول الاخرى فى الشرق الاوسط التى لا ينفـذ فيها البرنامج أن تستفيد فائدة كبرى من هـذا البرنامج المركزى فى دولة متوسطة وذلك بارسال صبيان للتدرب بها على أن تتحمل هى نفقاتهم ·

وتعتبر الصناعات الصغرى الآتية جوهرية فى برنامج الصناعات اليدوية :

المسابك : مسابك حـديدية صغيرة لاذابة الحديد (الخردة) والنحاس والمعـادن الاخرى ، وصنعها أوانى وآلات منزلية وزراعية مـع تموين الصناعات الاخرى بالقطع التى تحتاج اليها ·

النجارة : وتشمل اخراج قوالب للمسابك ، وأجزاء خشبية للمحاريث ، وماكينات الغـزل ، وقطع الاثاث وما يلزم لبناء المنازل ·

ورش ميكانيكية : وتشمل ورشا ميكانيكية صغيرة ولكنها كاملة مجهزة بالحـد الادنى من الآلات التى تلزمها لتصليح الآلات الزراعية وصناعة الآلات المطلوبة فى السوق المحلية ·

ورشة حدادة : تقوم بالتصليحات وتحـويل المعادن (الخردة) الى سكك للمحـاريث وفئوس وغيرها من الآلات الزراعية ، والادوات المنزلية ·

ورشة تصليح : لاصلاح أجـزاء معـدات النقل وصنع العربات الخشبية ·

غسل الصوف وتجفيفه : انشاء محال لغسل الصوف وتجفيفه وتهيئته لصناعة يدوية أرقى ·

محـال لغسل وتجفيف الخـرق الصـوفية وتحويلها الى أكلمة ·

المدابغ : انشاء مدابغ صغيرة تتسع لدبغ ١٠٠ أو ٢٥٠ من قطع الجلود فى الشهر ، يمكن أن يكون ٣٠ ٪ منها من جلد البقر الذى يصلح لصناعة الاحذية الراقية ٠

مصانع أحذية : انشاء مصانع أحذية صغيرة للاستهلاك المحلى ٠

مصانع صابون: لاستعمال المواد الخام المحلية من زيوت وغيرها فى انتاج الصابون ٠

مصانع حفظ الاطعمة : لحفظ الخضراوات التى تزرع مرة واحدة لاستعمالها فى بعض شهور السنة التى تفقد فيها ٠

مصانع تجفيف : مصانع صغيرة صحية لتجفيف الفواكه والخضراوات ٠

مصانع الالياف الصلبة والرخوة : للاستفادة بالالياف المحلية فى الصناعات ،

معامل صغيرة : مجهزة بأقل عدد من الادوات اللازمة ٠

الاتجاهات صوب ادخال الآلات خصوصاً فى الزراعة وتأثيرها

تعقيب

للدكتور محمد على الكيلانى بك (مصر)

حاول الانسان منذ بدء وجوده على ظهر البسيطة أن يعمل لعيشه وعندما أعوزته حاجاته وضاقت موارده عن أن تفى بمطالبه كان عليه أن ينهض بوسائل انتاجه

وبعد أن قصر العمل اليدوى عن أن يعطى الانتاج المنشود كان من الطبيعى أن يفكر الانسان فى وسائل أخرى يحقق بها مطالبه وكان حل المشكلة فى استعمال الآلات الزراعية

ولقد عم الاعتقاد بأن استعمال الآلات سيؤدى الى احداث اضطراب فى ميزان العمل وزيادة المتعطلين ولا زال هذا الاعتقاد سائدا بين دول الشرق وان كان قد ثبت فى دول الغرب أن اتباع هذه السياسة مفيد وبعيد عن الضرر

لقد أدى استعمال الآلات الى زيادة الانتاج زيادة كبيرة ويسر حرية استغلال العمل فى الزراعة والصناعات الاخرى للنهوض بالبشرية

وعندى ان انخفاض مستوى المعيشة فى الشرق الاوسط يرجع الى افتقار الزراعة فى الآلات، وان الانتاج الذى يعتمد على العمل اليدوى وتشغيل الحيوان لايتوقع له أن يعطى عملا منسقا أو محصولا عاليا

ويتوقف عمل الانسان أو الحيوان فى الحقل فى مداه ونوعه على مايتوافر لاحدهما أو كليهما من صحة وقوة وان بزه عمل الآلات الزراعية فى الكفاية والتنسيق

ومن الخطأ الاعتقاد بأن العمل اليدوى أرخص من العمل الآلى . ومن الثابت أن بعض عمليات الحقل يمكن اتمامها بصورة أفضل عن طريق العمل اليدوى فى جمع القطن فى مصر وبعض عمليات الحقل الاخرى فى مختلف نواحى الشرق

ومع ذلك فقد أصبح من المقطوع به من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ان الوقت قد حان لدول الشرق لاستعمال الآلات فى زراعتها اذا كانت ترغب فى زيادة انتاجها والنهوض بأحوال المعيشة بشعوبها

وقد أصبح من المسلم به ضرورة بعض الآلات الزراعية ، وانها قد نجحت فى زيادة الانتاج وخفض نفقاته بجانب معاونة الزراع فى تحسين حالة حيواناتها والاستغناء عن بذل عمل وجهد لا طائل تحتهما

وسيؤدى استعمالها الى تحسين انتاج اللبن واللحم والحاصلات الحقلية . وما الجرار بأدواته وآلات الرى والحصاد الا آلات زراعية لها فائدتها القصوى للزراع اذ يفوق انتاجها وتناسق العمل الذى تؤديه عمل المحراث البلدى والساقية والنورج كما أعتقد أن آلات الحصاد mower-harvesters لازمة لبعض الدول كسوريا والعراق وتركيا حيث توجد مساحات واسعة من الحبوب بينما هناك نقص فى العمل .

ويجب أن لا يقتصر التفكير فى استعمال الآلات الزراعية على العمل بالحقل بل يجب أن يتعداه الى الاغراض الزراعية الاخرى كمعامل الالبان وتدريج الحاصلات والفاكهة ومعدات تنظيف البذور ... الخ .

ويجب أن تتوافر الآلات لكبار الزراع وصغارهم ومن الميسور تحقيق هذا عن طريق الجمعيات التعاونية ، ويجب أن تشجع الحكومات استعمال الآلات فى الزراعة بتخفيض رسوم الاستيراد أو بالغائها .

ويمكن أيضا منح الزراع قروضا طويلة الاجل لمعاونتهم فى شراء الادوات المطلوبة .

ويجدر أن يسير العمل على تحسين الادوات

اليدوية والتى يجرها الحيوان جنبا الى جنب مع تشجيع استعمال الآلات الزراعية نظرا الى الضرر الذى ينجم عن الاقتصار على أحدهما فقط. ومما يوصى به أن تنهض وزارات الزراعة باختبار الآلات المستوردة حديثا للقطع بمدى صلاحيتها لظروف الدولة والبيئة قبل تشجيع استيرادها .

ولضمان نجاح استعمال الآلات فى الشرق الاوسط ينبغى انشاء مراكز للخدمة والتدريب ويمكن أن تقوم الحكومة أو التجار بهذا الاجراء .

وانى لاوثر ان يختص التجار به مع تحديد نسبة للربح كما هو معمول به فى مصر بجانب توفير مخزون كاف من قطع الغيار اللازمة . ويتعاون التجار الآن مع وزارة الزراعة فى مصر للعمل على نشر الصالح من الآلات الزراعية .

وأجمل قولى فى القطع بأن استعمال الآلات الزراعية بالصورة الصحيحة هو أحد العوامل الاساسية فى زيادة رقعة الاراضى المستصلحة والمزروعة فضلا عن تحسين انتاج الحاصلات .

بعض الاتجاهات فى التعليم الزراعى والبحوث الفردية أو التعاونية

تعقيب

للدكتور حامد سليم سليمان بك (مصر)

للتعليم الزرعى أهمية كبيرة فى بلاد الشرق الاوسط العربية ذلك لان الزراعة هى أهم موارد الثروة ومهنة السواد الاعظم من سكان تلك البلاد وكلما زاد تبصير الناس بهذه المهنة كلما زاد تطبيقهم لطرائق العلم الحديث وارتفع مستوى معيشتهم وتقدم الريف بخطى أوسع ·

ومن الاتجاهات المسلم بها ان مناهج التعليم الناجح يجب أن تتوافق مع مقتضيات البيئة ليتمكن المتعلم من تكوين قوة ملاحظته وليسهل مرانه على التفكير والاستعلام · الا أن بيئة الريف الزراعية يجب أن تعتبر فقط كمادة لدراسة الطبيعة ولا تعتبر كأساس يبنى عليه التعليم الزراعى · لان التعليم الريفى هو أساس التعليم الاساسى أو التعليم العام ولا يصح أن يقتصر على توجيه الطلاب نحو التعليم الزراعى فحسب، لذلك يجب أن نفرق بين التعليم الريفى والتعليم الزراعى وبما أن التعليم الريفى ستتناوله لجنة التعليم العام فلا أريد التعرض له فى هذه اللجنة ·

والتعليم الزراعى الخالص اما أن تقوم به مؤسسات كالمزارع التعليمية فى بعض البلدان ومدارس الزراعة بطبقاتها المختلفة والكليات والجامعات أو أن تقوم به هيئات كالمراكز الزراعية والجمعيات الزراعية المختلفة وغيرها بواسطة الاتصالات الشخصية أو المحاضرات أو عرض نتائج التجارب أو ايصال نتائج الابحاث بشتى الطرق·

وتتجه الآراء الى أن الجهة العملية فى التعليم الزراعى بجميع مراحله فى بلاد الشرق الاوسط العربية تحتاج الى تقوية والى تعزيز وفى الجامعات على الخصوص يجب أن يقضى الطالب سنة زراعية مدتها اثنا عشر شهرا يتمرن خلالها على الاعمال الزراعية فى مزرعة منظمة معترف بها وهذا المران ضرورى جدا للطالب · أما عن أنسب وقت لهذا التمرين فقد اختلفت فيه الآراء فيرى البعض أن يكون قبل بدء السنة الاولى بالجامعة ويرى البعض الآخر أن يكون بعد الامتحان النهائى قبل منح الدرجة · ويرى البعض رأيا ثالثا هو أن يكون هذا المران أثناء الاجازات الصيفية وانى شخصيا ممن يرون الرأى الاول ·

واتجاه آخر أود أن أذكره ذلك أن طالب الزراعة بهذه المنطقة العربية يجب أن يكون مدعم التأسيس فى العلوم البحتة العادية أى الكيمياء والطبيعة والنبات والحيوان والجيولوجيا والبكتريا والوراثة وفى الاحصاء والرياضة والاقتصاد وأيضا فى اللغات ولذا يجب أن يحضر مقررا مناسبا فى هذه المواد وفى المواد الزراعية العامة كالزراعة والبستنة وآفات النباتات وأمراضها وتربية الحيوان وتربية النبات ··· الخ · فى ثلاث سنوات ، ثم يعطى الفرصة بعد ذلك لاختيار فرع من فروع العلوم الزراعية كتربية النباتات أو تربية الحيوان أو البستنة أو الكيمياء الزراعية أو وقاية النباتات أو الصناعات الزراعية (وتشمل الالبان) أو الاقتصاد الزراعى ويشمل (الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع والمحاسبة الزراعية وعلم الاجتماع الريفى والتعاون وعلم النفس) ويدرس الطالب مقررات فى فرع واحد من هذه الفروع فى سنتين أخريين يتقدم بعدهما للامتحان النهائى وبذلك يقضى فى التعليم الزراعى بالجامعة خمس سنوات وعندى أن هذا النظام يحقق ارتفاع مستوى الطالب وفى الوقت نفسه يباعد بينه وبين ضيق دائرة التفكير التى تلازم التخصص المبكر ·

يحتاج أى نظام مرضى للتعليم الزراعى الى أمر أساسى هام ذلك هو مستقبل معقول موسر لمهنة الزراعة وفى اعتقادى أن هذه المهنة غير مرعية أبدا فى البلاد العربية للشرق الاوسط ويجب أن تنظم وتأخذ حقها من الرعاية والاعتناء ·

أما موضوع البحوث فكل امرىء يعلم ان البحوث الزراعية هى أشد صعوبة وأكثر استنفادا للوقت من البحوث العلمية البحتة وهى لابد من

ان تحقق نتيجة يمكن تطبيقها والاستفادة منها اقتصاديا وترجع هذه الصعوبة الى أن البحوث الزراعية تخضع لعوامل طبيعية كثيرة ومتباينة وتأثير هذه العوامل فرادى وتأثيراتها مجتمعة صعب جدا قياسها أو التحكم فيها · ومع التقدم الحديث والكثير فى كل من العلوم البحتة المتصلة بالزراعة وفى العلوم الزراعية فليس من السهل على فرد واحد أن يحقق ما يتطلبه هذا التقدم وعندى أنه تحت هذه الظروف والعوامل تخدم البحوث التعاونية الزراعة أحسن مما تخدمها البحوث الفردية ولا بد من توكيد القول بأن الامم العربية فى الشرق الاوسط فى حاجة ملحة الى البحوث والباحثين وكل مال ينفق فى هذا السبيل هو مال لا شك مكتسب ·

الاتجاهات فى التعليم الزراعى

تعقيب

للاستاذ أحمد قاسم (سوريا)

الغاية المهمة فى التعليم الزراعى هى اعداد فئات صالحة من أبناء البلاد لانماء ثروتها الزراعية ورفع مستواها الاقتصادى بزيادة دخلها العام سواء عن طريق الزراعة أو عن طريق انشاء الصناعات الزراعية الملائمة ، وكل تعليم زراعى لا يوصل الى الغاية المذكورة يعتبر تعليما ناقصا غير منتج ، ولذلك سأحاول فى هذه الكلمة التى أعدت على عجل خلال انعقاد حلقتنا هذه وضمن الوقت المحدد أن أبحث فى الاتجاهات التى يجدر بنا السير عليها لنصل الى الغاية المنشودة وفى الاجراءات التى يلزم أن نتخذها لضمان السير بموجب تلك الاتجاهات .

المعروف فى مختلف أنحاء العالم ان نشر التعليم الزراعى عن طريق المعاهد الزراعية التى ينتسب اليها طلاب المدارس العامة سواء الذين أكملوا الدراسة الابتدائية أو الدراسة الثانوية هو السبيل الطبيعى الذى يجدر بنا الاخذ به وقد يكون ذلك هو أفضل السبل لو كان التعليم العام فى البلاد العربية منتشرا بدرجة انتشاره فى البلاد الاخرى . بيد ان الواقع هو ان الاكثرية الساحقة من أبناء الريف العربى هم أميون أو فى درجة الاميين لان المدارس غير متيسرة فى كل القرى وان تيسرت فى البعض فهى اما أن تكون فى مستوى أولى لا تشمل أكثر من صفين (فصلين) أو ثلاثة صفوف لا تكاد تساعد على محو الامية وقد تكون ابتدائية تنهج فى خطة تعليمها وفقا لما هو متبع فى مدارس المدن ولذا تبعد أبناء الريف عن الوسط الذى يعيشون فيه وتشجع هجرتهم الى المدينة وحتى فى هذه المدارس نجد أن قسما كبيرا من أبناء القرى لا يكملون الدراسة الابتدائية اما لحاجة أوليائهم الى مجهودهم العملى ، ومشاركتهم اياهم فى كسب العيش أو لان استعداد المدارس غير كاف لتسهيل اكمال التعليم الابتدائى لجميع الطلاب . وبناء على ذلك أرى أن اتجاهنا فى التعليم الزراعى يجب أن يختلف عن الاتجاه المتبع فى مدارس الغرب ، ويجب أن يتلاءم مع ظروفنا الواقعية وامكانياتنا ومع حاجاتنا الرئيسية المهمة وباعتقادى أنه من الممكن ضمان هذه الحاجات اذا جعلنا التعليم الزراعى وفقا للدرجات الآتية :

١ ـ التعليم الزراعى الذى يعرف أبناء الريف على ما يحيط بهم من حياة الحيوان والنبات ويحبب اليهم الحياة فى الوسط الذى يعيشون فيه ويغرس فى نفوسهم حب العمل اليدوى ويزودهم ببعض المعلومات الزراعية التى قد يستفيدون منها فى المستقبل والتى قد تجعلهم يقبلون بعد كبرهم نصائح وارشادات موظفى الزراعة . وبايجاز نستطيع القول بأنه التعليم الذى يعد أبناء الريف للحياة الريفية .

ب ـ التعليم الزراعى الذى يسهل الوسائل لابناء صغار الزراع والعمال الزراعيين لينالوا نصيبا كافيا من التدريب الزراعى الحديث الذى يمكنهم من القيام بأعمال زراعية وفقا لطرق الزراعة الحديثة ، أى انه التعليم الذى يهدف الى انتاج عمال زراعيين فنيين .

ج ـ التعليم الزراعى الذى يقصد منه تنشئة الموظفين الزراعيين أو معلمى الزراعة فى المدارس الريفية ، أو مديرين للمزارع غير الحكومية .

د ـ التعليم الزراعى الجامعى .

فالنوع الاول من التعليم الزراعى ، وهو ما نطلق عليه فى سوريا (التعليم الريفى) ويمكن تيسيره فى مدارس القرى الابتدائية والاولية بتعديل مناهجها تعديلا يتلاءم مع مطالب الحياة الريفية وبذات الوقت يمكن لنابهى طلاب القرية من متابعة تحصيلهم فى مدارس أرقى ، وليست هذه اللجنة هى المعنية بهذا النوع من التعليم ولذا ندع التبسط فى بحثه الى لجنة التعليم الاساسى .

أما النوع الثانى من التعليم الزراعى الذى يقصد الى اعداد عمال زراعيين فاعتقادى هو ان البلاد العربية بأمس الحاجة اليه بل أستطيع القول بأنه حجر الزاوية فى النهضة الزراعية ويجب ان

ينال الدرجة الاولى من العناية والاهتمام وان يعمم انشاؤه بقدر المستطاع · ويمكننا ايجاد هذا النوع من التعليم وتعميمه اذا أنشأنا فى كل من الوحدات الادارية الصغرى كالناحية أو القضاء مدرسة وراعينا فى انشائها الشروط التالية :

١ ـ ان يراعى فى الابنية قرب شبهها بمبانى القرية حتى لا يتغير المسكن على الطلاب الا من حيث توافر الشروط الصحية فيه ·

٢ ـ ان يكون التعليم فيها محليا بالدرجة الاولى ومن النوع الذى يحتاج اليه الفلاح وألا تقل نسبة العمل اليدوى فيه عن ٧٥ ٠/٠ أو ٨٥ ٠/٠ من أوقات الدوام وان تكون الخطة التى يسير التعليم بموجبها هى خطة المشاريع التى تسمى باللغة الانجليزية Project Method

٣ ـ ان تكون هذه المدارس داخلية

٤ ـ أن لا تزيد مدة الدراسة فيها على سنتين ولا بأس اذا قلت عن ذلك ·

٥ ـ ان تجهز فقط بالادوات الزراعية التى يقدر المزارع الصغير على اقتنائها ·

٦ ـ أن لا يقبل فيها الا أبناء الزراع الذين يتراوح عمرهم بين سن الخامسة عشرة والعشرين · على شرط أن يكونوا غير أميين بل باستطاعتهم القراءة والكتابة وليس من الضرورى ان يكونوا من حملة الشهادة الابتدائية ·

٧ ـ ان يعامل هؤلاء الطلاب كعمال بكل ما فى هذه الكلمة من معان بحيث تدفع لهم أجور يومية ويطلب اليهم مقابل ذلك دفع ثمن أغذيتهم من هذه الاجور ·· ولتسهيل هذا الامر تكون منهم جمعية تعاونية تتولى شراء مايحتاجون اليه من الاغذية وبذات الوقت تعودهم معنى التعاون وتنمى فيهم الروح التعاونية ، ومن واجب المدرسة أن تتولى اعداد الطعام وتقديمه بتعيين طباخ على نفقتها وتجهيز أدوات الطهى والاكل الضرورى · ومن المنتظر اذا اتبعت هذه الطريقة أن يتخرج الطالب من المدرسة ليس مزودا بالمعلومات الزراعية العملية والروح التعاونية فحسب بل وبقليل من المال الذى يتوافر من أجره اليومى ليساعده فى شراء ما يحتاج اليه من أدوات وبذور وأسمدة وغير ذلك ·

أعتقد ان تعميم هذا النوع من المدارس وفقا لما ذكر سابقا يساعد كثيرا فى النهضة الزراعية لان طلاب هذه المدارس يعتبرون أنفسهم كعمال فلا يحاولون السعى وراء وظائف الحكومة عندما يقومون بتطبيق ما تعلموه فى مزارعهم بنجاح ولابد أن ينتقل الى جيرانهم مايقومون به من أعمال فلا يمضى وقت طويل الا والطرق التى يتبعونها منتشرة فى القرى التى يعملون فيها

ومن المهم جدا أن ينتخب للتعليم فى هذه المدارس معلمون من ذوى الكفاءات العملية والعلمية وأن يعدوا اعدادا خاصا اما عن طريق دورات تدريبية قصيرة الامد تعقد لهذا القصد واما أن يلحقوا باحدى المعاهد الزراعية ويدربوا مدة كافية من الزمن تحت اشراف أساتذة أكفاء كما انه من الضرورى أن تتخذ الترتيبات اللازمة فى المدارس الصناعية العملية التى نبحث عنها لضمان تزويد الطلاب فى الامسيات ببعض المعلومات المدنية والاخلاقية على شكل أحاديث بغية توسيع أفق ادراكهم وزيادة ثقافتهم العامة ليصبحوا مواطنين صالحين

النوع الثالث من التعليم الزراعى هو مايطلق عليه فى بعض البلدان العربية اسم التعليم الزراعى المتوسط أو الثانوى ·· وهدفه اعداد الطلاب ليكونوا مرشدين زراعيين أو مأمورى وقاية أو معلمين زراعيين ولذا من الضرورى أن ينال طلاب هذه المدارس قسطا من الثقافة العامة يؤهلهم لتفهم عقلية الزراع ويمكنهم من السير فى طرق الارشاد سيرا مقبولا عند الفلاحين ويساعدهم على ادارة المدارس الريفية ادارة معقولة ·· وبناء عليه فهم فى حاجة الى دراسة ابتدائية كاملة على أقل تقدير والافضل أن تكون المدارس التى يدخلونها مدارس ريفية وبعد نجاحهم فى الحصول على شهادة المدارس الريفية يقبلون كطلاب فى المدارس الزراعية التى يجب أن لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات بشرط أن تعتبر هذه الدراسة مسلكية ذات طابع خاص لا يؤهل حملة شهاداتها للالتحاق بمدارس أعلى ويتطلب ذلك اعداد منهاج هذه المدارس بشكل يضمن الوصول الى الغايات المذكورة بجعله منهاجا يشمل بعض المباحث الثقافية العامة بالاضافة الى المواد الزراعية الاساسية وسنعود الى بحث هذا النوع من المدارس فى فرصة أخرى والسلام عليكم ·

مكان الزراعة فى اقتصاديات البلاد العربية

للاستاذ احمد القاسم (سوريا)

كانت ولا تزال الزراعة بقسميها الاساسيين ـ تربية الحيوان ، وزراعة النبات ـ المصدر الاول لحياة الناس والركن الرئيسى الذى قامت وتقوم عليه المدنيات ٠

انه لمن الصعب على المرء أن يتصور انه كان من المستطاع ان تبرز الى حيز الوجود تلك المدنيات التى لعبت الادوار الهامة فى التاريخ لو لم تكن مدعومة بالمحراث ، وانه لمن الصعب على المرء أن يتصور قيام مدنيات مصر وما بين النهرين لو لم يكن هنالك نيل ودجلة وفرات ، كما انه لمن الصعب أيضا أن يتصور المرء امكان ازدهار الفنيقيين على ساحل بلاد الشام لو لم تكن تلك المدن معتمدة فى معظم تجارتها الرئيسية على ما كان يردها من ربوع الشام من منتوجات زراعية وافرة ، وعلى أخشاب احراج لبنان ٠

اذا رجعنا الى التاريخ واستنطقنا العاديات والآثار الجمة التى خلفتها الامم التى استوطنت هذا الجزء من العالم لحدثتنا عن ازدهار فى الزراعة وعمران فى المدن والقرى ، ووفرة السكان وقوة فى السلطان ، حينما كانت أجزاء العالم الاخرى تغط فى نوم عميق وتتخبط فى ظلمات الجهل ٠

ومما لا شك فيه ان الهلال الخصيب كان فى أكثر من زمن من الازمان الغابرة يضم ويعول عددا من السكان يفوق العدد الذى يضمه ويعوله فى الوقت الحاضر ٠

فمصر ـ وهى على ما نعلم من ازدحام فى السكان ـ كانت تزخر بعدد أكبر من عدد السكان الحاليين ٠ وكانت ترفل فى بحبوحة من العيش والرفاهية لا تزال آثارها بارزة مشهودة ٠ ويروى ان المقوقس جبى من خراج مصر مبلغا يقدر بعشرين مليونا من الجنيهات ، وانه قد مر على الرقعة الساحلية الممتدة بين مصر وبنغازى زمن ان كانت فيه مكسوة بالاشجار آهلة بالسكان ، وان كثيرا من قمم الجبال الجرداء حاليا فى بلاد الشام كانت مغطاة بأشجار الحراج ٠ وكانت سهولها ووهادها تنتج من الثمار ألذها ومن المحاصيل أوفرها ، مما جعلها جنة زمانها ومضرب الامثال فى زكاء منابتها٠ وكان ما فى جزيرة العرب من القرى والمزارع والمياه يفوق كثيرا ما هو موجود فيها الآن ٠ فكانت فى وادى القرى مثلا منطقة تكفى لرعى أربعين ألفا من الخيل المسبلة ٠ وكانت الحال كذلك فى اليمن السعيدة التى كثيرا ما تغنى الاقدمون بخيراتها وأطنبوا فى وصف عمرانها ٠ ولا مراء فى ان البلاد العربية كانت تنعم بخيرات أوفى بكثير منها فى عصرنا الحاضر ، وان الحكومات المتعاقبة عليها لم تكن تتوانى فى تنشيط الزراعة وتوسيعها٠ ففى الحديث الشريف : « من أحيا أرضا مواتا فهى له» وما أحوجنا الى هذا النظام اليوم ٠ وفى عهد هرون الرشيد كانت تحفر الانهار وتبنى القنوات الرئيسية على نفقة بيت المال ٠ والادلة التى تثبت مدى انتشار الزراعة كثيرة ، لكن هذا الانتشار وتلك النهضة لم تتأثرا وتتأخرا الا بعد أن غزا البلاد الفاتحون وطمع فيها الطامعون وتولى حكمها الظالمون ٠ فما كانت تفلت من يد هذا حتى تقع فى قبضة ذاك ٠ والحروب فى تلك الازمنة من النوع الذى لا يسمح لزرع أن ينبت فى مواطئ سنابك خيول فرسانها ٠ وكان الغزاة يعيثون فى الارض فسادا يظلمون العباد ويحرقون القرى ويقتلون السكان الآمنين فمذابح المغول وظلم بعض حكام الاتراك لا تزال ذكراها ماثلة فى ذهن كل عربى ، اذ لم يبق هؤلاء على أخضر أو يابس ولم يتركوا سبيلا للاذى الا سلكوه فخربت البلاد بعد عمارها وساعدت الطبيعة فى بعض الحالات على توسيع الخراب ، فبليت البلاد بالنقص فى السكان والخيرات ٠ يذكر خليل الظاهرى من أهل المائة التاسعة للهجرة انه كان على عهده فى اقليم غوطة دمشق نيف وثلاثمائة قرية وبه مدن صغار وبلدان تشبه المدن ٠ وكان فى حوران ـ احدى أقاليم الشام ـ عدد من المدن الصغيرة وأكثر من ألف قرية ٠ فأصبحت هذه الان لا تزيد على الخمسين فى غوطة دمشق وعلى الاربعمائة فى حوران ٠

وهكذا نرى انه عندما قل انتاج الارض واهمل شأن الزراعة انحط مستوى الحياة وانتشرت فى البلاد الاعداء الرئيسية الثلاثة ، التى نشأ عنها نقص فى عدد الانفس · والزراعة الان كما لا يخفى هى العماد الاول بل هى صاحبة المكانة المرموقة فى تأمين سبل الحياة ، وفى تنشيط الاقتصاديات فى كل بلد ·

ياحضرات السيدات والسادة :

قد تتأثر فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة تأثرا كبيرا وتصاب بهزات اقتصادية عنيفة ، فيما لو جردت من احدى منتوجاتها الزراعية الهامة ولكن هل يقاس ذلك بما يمكن أن يحدث لو جردت مصر من قطنها ، وبلاد الشام من حبوبها ، والعراق من تمورها ، ولبنان من فواكهها ، والمملكة العربية السعودية من أنعامها ، واليمن من بنها ؟ ·

وباستطاعتنا تصور ما يحدث اذا رجعنا الى الميزان الاقتصادى فى بعض هذه البلاد واطلعنا على نصيب الزراعة من صادراتها · فمصر وهى أرقى واغنى البلاد العربية يبلغ مجموع صادراتها على وجه التقريب نحوا من ٦٩ مليونا من الجنيهات ، يصيب الزراعة منها ـ بشكلها الخام أو المصنع ـ نحو ٥٨ مليونا من الجنيهات أى نحو ٨٤ ٠/٠ وتصدر العراق تقريبا ما قيمته ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات ، منها نحو اثنى عشر مليونا ونصف المليون منتجات زراعية أى نحو ٩٦ ٠/٠ والصادرات من سوريا ولبنان تقدر بما يقرب من عشرة ملايين من الجنيهات نصفها منتجات زراعية ·

هذه الارقام تهدينا بوضوح الى أن الزراعة لها المكان الاول فى اقتصادياتنا ، وانه باتساع الزراعة واتقانها وازدهارها تزداد الصادرات وينتظم الميزان التجارى ويرتفع المدخول القومى ، فتستطيع الحكومات المعينة الانفاق بسعة على مشاريع الاصلاح التى تتطلبها الامة العربية · لكن الزراعة لا تزال فى بداية نهضتها ولا يزال فى البلاد العربية مجال واسع جدا لتعميم انتشارها واتقانها · فالمساحات غير المستغلة تفوق بكثير ما هو مستغل فى معظم الدول العربية · ففى مصر تبلغ مساحة القطر الاجمالية مليون كيلو متر مربع أى نحو ٢٣٠ مليونا من الافدنة ، تقدر الاراضى الزراعية منها بما يقرب من ثمانية ملايين ونصف من الافدنة ، منها نحو خمسة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الافدنة تزرع وتستغل والباقى متروك بلا زراعة ·

وفى العراق تبلغ مساحة البلاد العمومية نيفا وأربعمائة وخمسة وثلاثين ألفا من الكيلو مترات المربعة أى نحو مائة مليون من الافدنة ، منها ثلاثون مليونا أراض صالحة للزراعة تستغل منها حاليا خمسة ملايين يروى من هذه أربعة ملايين وربع مليون من الافدنة وما تبقى يزرع عذيا اعتمادا على ما يسقط من مياه الامطار ·

وفى سوريا تبلغ المساحة العامة نحو ١٨١ ألف كيلو متر مربع أى نحو ٤٢ مليونا ونصف من الافدنة بينها من الاراض القابلة للزراعة ما يقرب من أربعة عشر مليونا ونصف من الافدنة يزرع منها خمسة ملايين وسبعمائة ألف ومن هذه المساحة ثمانية وثمانون بالمائة تزرع عذيا على مياه الامطار واثنا عشر بالمائة فقط تروى ·

هذا ويهمنا ان نفصل ماتقدم بالارقام فنقول:

ان نسبة المساحة القابلة للزراعة الى مجموع المساحة فى القطر المصرى هى ٤ ٠/٠ ونسبة الاراضى المزروعة الى الاراضى القابلة للزراعة نحو ٦٨ ٠/٠

أما فى العراق فنسبة المساحة القابلة للزراعة الى مجموع المساحة العامة هى ٣٠ ٠/٠ بينما نسبة الاراضى المزروعة الى الاراضى القابلة للزراعة تبلغ نحو ١٧ ٠/٠

وفى سوريا تبلغ نسبة الاراضى القابلة للزراعة الى المساحة العامة ٣٤ ٠/٠ تقريبا ونسبة الاراضى المزروعة الى الاراضى القابلة للزراعة نحو ٤٠ ٠/٠

هذه الارقام لا يستطيع المطلع عليها الا أن يأسف لتقصيرنا فى استغلال الخيرات الكامنة والكنوز الدفينة التى منحتها الطبيعة لبلادنا ولم تمنحها لبلد آخر · ومع ذلك فهذه البلاد تعتمد فى تأمين جزء لا يستهان به من أغذيتها على الممالك اخرى ، لنتصور مثلا ان المساحة القابلة للزراعة فى العراق استغلت جميعها وانه نشأت جنبا الى جنب مع اتساع هذا الاستغلال صناعات زراعية ملائمة فما هو الرقم (بالجنيهات) الذى يمكن أن تبلغه صادرات العراق؟ وكيف تكون حالة السكان؟ وماذا يكون مقدار الدخل القومى ؟ لا مراء فى أن الحال تتغير ، وان مقدار الدخل القومى يصل أرقاما عالية ، ولكن هل نستطيع ـ ونحن على ما نحن عليه ـ استغلال جميع أراضينا العامة القابلة للزراعة فى مصر والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية؟ وهل من الممكن أن نصل الى هذه الاهداف مع وضعنا الحاضر ؟ انها أمنيات صعبة ولكنها غير مستحيلة لو تضافرت الجهود وصفت النيات وانعدمت النزعات الفردية الانانية ونما الشعور الاجتماعى والمسئولية المشتركة ·

لنتصور ان البلاد العربية ألفت وحدة اقتصادية لا جمارك ولا حواجز بينها · ولنتصور انه تكون لها مجلس اقتصادى أعلى يرسم لها الخطط

الاقتصادية فى شتى وجوهها وانه وجه كل اقليم من اقاليم البلاد العربية فى وجهة انتاج ما يصلح له من المزروعات وانشاء ما يلائمه من الصناعات أفلا تنقلب الحال؟ وتتبدل الاوضاع وتزدهر البلاد وتحتل الامة العربية المكان اللائق بها بين أمم العالم ؟ .. أقول : ان هذه أمنيات صعبة التحقيق ولكنها ليست مستحيلة اذا بدأنا بالسير ولو ببطء على أسس قويمة وطرق معقولة .

ان ما نراه من تنبه الدول العربية وما تقوم به من الجهود المحمودة فى هذا السبيل يجعلنا نتفاءل بامكانية الوصول الى تحقيق تلك الامنيات . وما دمنا نذكر الجهود التى تبذل لنشر الاتساع الزراعى وتعميم الاتقان الزراعى ، أرى من الواجب ان ألمح ولو بشكل موجز الى الوسائل التى أعتقد انها ضرورية لتحقيق أمانينا ، وتسهيلا للبحث نقسمها الى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

ا) الوسائل الفنية

ب) الوسائل الادارية

ج) الوسائل الاجتماعية

ـ أما الوسائل الفنية فتشمل المسائل التالية :

١ ـ **الماء** : تعتبر مشكلة الماء فى جميع البلاد العربية من أهم الامور التى تحتاج الى عناية وتدبير فالمياه المتوافرة لا يستفاد منها الفائدة الكاملة ولا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يمكن أن يقوم فيها من مشروعات الرى المستمدة من الانهر الجارية فيها والبحيرات وغيرها . ففى سوريا مثلا يبلغ مجموع طول الانهر أكثر من ألفين وثلاثمائة كيلو متر وقد كان مقدار ما يروى من هذه الانهر فى عهد الانتداب نحو ٤٥٣ ألف فدان فارتفع هذا الرقم فى عهد الاستقلال الى أن بلغ سنة ١٩٤٩ الى ما يقرب من ثمانمائة ألف فدان . ومن المنتظر أن تبلغ مساحة الاراضى المروية نتيجة للمشاريع المقررة فى موازنة عام ١٩٥٠ ثلاثة وعشرين ألف فدان .

وهناك ناحية أخرى فيما يتعلق باستعمال المياه وهى الحاجة الى دراسات فنية لمعرفة أقل مقدار من الماء يحتاج اليه كل محصول ليعطى أجود غلة . كما ان مياه الامطار تسيل فى الوديان الى البحر فلا ينتفع بها . ومياه باطن الارض سواء فى السهول أو فى الصحارى لم تبذل أى جهود جدية لسبر غورها واستخراجها والاستفادة منها . اذا كان الاسبقون بوسائلهم المحدودة استطاعوا ايصال الماء الى المناطق الصحراوية أفلا يعد تقصيرا أن يعجز علم القرن العشرين وأدوات القرن العشرين عن استخراج ما فى باطن الارض من مياه ولو بمقادير تكفى لرى المروج والمراعى ؟! أعتقد انه قد آن الاوان للنظر فى هذا الامر باهتمام .

٢ ـ **التربة** : اذا استثنينا وادى النيل الذى نال من العناية مقدارا كبيرا فان بقية البلدان العربية لم تقم بأى عمل جدى لتصنيف الاتربة ومعرفة صفات أنواعها المختلفة حتى يتسنى للمسئولين عن التعليم والارشاد نصح الزراع بما يلائم أتربتهم من المزروعات وما تحتاج اليه من التعهد الصحيح لتعطى أحسن نتاج وتحتفظ ـ فى ذات الوقت ـ بخصبها ، فمن الواجب اذن أن يبدأ بحملة منظمة لتحليل أتربة مختلف الاقاليم وتصنيفها ورسم خرائط دقيقة لها ، والا فسيبقى الارتجال هو الطريق الذى يسلكه المرشدون الزراعيون .

٣ ـ **الادوات الزراعية** : لا تزال الادوات الزراعية التى ورثناها من العصور الخالية هى المستعملة والشائعة عند الزراع . ولا ندرى فيما اذا كان يصح الابقاء عليها أو استبدال الادوات الحديثة بها ، ومهما كان الامر فبالنظر الى قلة الايدى العاملة لابد من الاستعانة بالادوات الآلية (الميكانيكية) للاستفادة من مساحات الاراضى الشاسعة التى باستغلالها تزداد ثروة البلاد فمثلا كانت المساحة التى تزرع فى محافظة الجزيرة بسوريا تبلغ نحو خمسمائة ألف فدان فلما انتشر استعمال الجرارات ارتفع هذا الرقم الى نحو ثمانمائة ألف فدان سنة ١٩٤٩ ، وقد بلغ عدد الجرارات فى سوريا هذا العام ما يقرب من الستمائة ، ولكنى أميل الى الاعتقاد بأنه لا يجوز أن يترك الحبل على الغارب فى استعمال هذه الادوات ، لان جو البلاد العربية وأقاليمها تختلف عن جو وأقاليم أوربا وأميركا حيث انتشر استعمال الجرارات وملحقاتها ولذا يستحسن اجراء تجارب دقيقة لتحرى نتائج هذه الادوات على رطوبة التربة ونسيجها ومقدار تأثيرها على انجراف الاتربة الذى يعزى اليه فقر التربة وفقدان خصوبتها .

٤ ـ **البذور** : من المعقول ان يكون ازدهار الزراعة فى الازمنة الغابرة قد خلف أصنافا من البذور تلائم مختلف الاقاليم والاتربة ، لكن هذه البذور تدنت وانحطت بسبب اهمال اصطفائها والعناية بها . ولا غنى لتقدم الزراعة عن أبحاث علمية لتحسين أصناف البذور المحلية التى لها ميزاتها الخاصة ولادخال أصناف جديدة من البذور التى بدأت تنتشر فى المزارع معتمدة فى أغلب الحالات على اختبارات فردية غير دقيقة . وهنا أيضا نرى ان الحكومات المختلفة بدأت تولى هذه الناحية ما تستحقه من عناية ، ففى سوريا

ـ مثلا ـ أجرت وزارة الزراعة تجارب على أصناف من القمح الايطالى فثبت لها ان الصنف المسمى (سيناتور كابيللى) هو أفضل أصناف القمح ملاءمة للاراضى الرطبة وكانت غلته تزيد نحو ١٠ ٠/٠ على أى صنف آخر فأوصت ببـــذره وبدأ يحتل مساحات غير قليلة من مزارع القمح ٠

٥ ـ **الامراض والحشرات** : لقد عم انتشار الحشرات والامراض مع انتشار وسائل النقل السريعة لكن الاجراءات المتبعة للوقاية منهـا ومكافحتهـا لا تزال فى معظم الحالات ضعيفة لا تفى بالغاية ، فمن اللازم الاهتمام الكبير بهذه الناحية الخطيرة التى عليها معول كبير فى صيانة المواسم والغلات وحفظ ثروة البلاد ووقايتها من الكوارث حيث يجب أن تقوم مختبرات واسعة فنيـــة فى كل بلد من البلاد العربية لتسد هذه الثغرة الواسعة ٠

٦ ـ **الاكثار من الاشجـــار** : من الثابت ان ضياع الاشجار التى كانت تغطى قمم الجبـــال وسفوحها وتكسر حدة الرياح الهوج فى الســهول هو العامل الرئيسى لانجراف التربة الذى يشاهد فى كل ناحية من أنحاء البلاد العربية وان هـــذا الخطر أى انجراف التربة يزداد اتساعا ما دامت البلاد عارية من الاشجار الحرجية والمثمرة ، فلا مندوحة ـ اذن ـ من اتباع سياسة خاصة لاحياء الاحراج ، وذلك بالزام كل مالك غرس مساحـة معينة من أراضيه بالاشجار والمحافظة عليها ، ليعود للبلاد خصبها وبهاؤها وتزداد ينابيعها وليستفـاد من هذه الاشجار فى وجوه أخرى ٠

٧ ـ **تربية الماشية** : ان مجال تربية الماشية لا يزال بكرا ٠ ولا يحتاج الامر الا الى مجهود قليل لتتمكن البلاد من انتاج حيـــوانات تفى بحاجتها وتستطيع تصدير بعضها أو بعض منتجـــاتها الى الاسواق الخارجية فالسهول المهملة والصحارى التى يسقط فيها بعض المطر ، وكثير من الوهاد تصلح لرعى الماشية اذا حولتها جهـود العلماء الى مراع وتعهدتها بالعناية اللازمة ، وكذلك الامر فى تربية الدواجن والنحل ودودة الحرير وغيرها مما لا يسمح الوقت بالتبسط فى بحثها ٠

ب ـ الوسائل الادارية واهم ما نبحثه منها :

١ ـ **أنظمة الملكية** : وهذه على ثلاثة أنواع : الملكية الكبيرة ، والملكية المجزأة ، والمشاع ٠

فالملكيات الـكبيرة هى الاكثر شيوعا وهى العامل الاول فى قلة انتاج الارض لان نوع ملكية الارض له أثر عميق فى اســـتغلالها وفى نفسية الزارع الذى يعمل فيها ، فهو لا يشعر بنوع من الطمأنينة والاســـتقرار ولا يهتم بتقديم الخـــدمة الصالحة للارض ، وكل ما يهمه هو الحصـــول على أكبر منتوج بأسهل الطرق ٠ ولا فرق عنده فيما اذا انتشرت الاعشاب الضارة فى الارض أو انجرفت تربتها أو فقدت خصبها ٠ هذا علاوة عما يتولد فى نفسية هؤلاء الزراع من الحقد والحسد والاتكال وهذه تقتل النشاط والطموح ٠

أما مالك الارض فالذى يعنيه من أمـــلاكه الواسعة هو الحصول على المال لينفقه ليس فيما يعود على الارض والزراعة بالنفع والفائدة بل على حاجاته الخاصة التى فرضها عليـــه المجتمع الذى يعيش فيه ٠ وليست كل الملكيات الكبيرة مرتبطة بأفراد معينين بل ان بعض الدول تشترك فى هذا الامر أيضا فتحتفظ الدولة بمساحات شاسعة من الاراضى كأملاك للدولة ٠ وفى الغالب يستأجـــر معظم هذه الاراضى المتنفذون ويؤجرونها بدورهـم الى الفلاحين ، فتكون النتيجة أسوأ من الملـكيات الكبيرة الفردية ٠ ومعنى هذا بلغة صريحة هو ان الثروة الزراعية تبقى ضائعة ويبقى معها المجتمع الريفى متأخرا فيتضاءل الدخل القومى وتتدهور البلاد ، وتتطور الحال من سىء الى أسوأ ٠ وعليـه فلابد من خلق نظام يكفل ملكية الارض للاشخاص الذين يعملون فيها بطريق مباشر أو غير مباشر ٠

أما الملكيات المجزأة : فهذا النوع منها ينتشر فى معظم القرى العربية عنـــد الذين يعملون فى الاراضى بأيديهم ، وهو سبب عدم نجاح هؤلاء فى زراعتهم لانهم يصرفون معظم أوقاتهم متنقلين بين قطع الاراضى الصغيرة المبعثرة هنا وهناك ، فـلا يبقى متسع لتجهيزها كما يلزم ٠ ولا يستفيدون منها الفائدة المرجوة ، ناهيك عن اضطرارهم فى أكثر الاحيان الى مجـــاراة جيرانهـم فى الدورة الزراعية خشية التعدى على مزروعاتهم فيما لو اختلفت عنهم ٠

هذا النظام ـ ولا ريب ـ آفة كبرى فيجب وضع حد لاستمراره ، ويجب اتخـــاذ الاجراءات المناسبة للقضاء عليه بالسرعة الممكنة ٠

واما المشاع : فهو النظام الذى بموجبه تقسم أرض القرية الى حصص أو أســـهم ، يملك أفراد القرية عددا منها يتناسب مع كفاءاتهم المالية ٠ وفى كل سنتين أو ثلاث ســـنوات توزع الارض على المالكين بنسبة حصصهم فلا يستقر زارع فى أرض أكثر من المدة المذكورة ولذا لا يهتم باصلاح الارض ولايقدم على تسميدها أو تشجيرها أو ازالة الاعشاب منها ٠ ومن دواعى الغبطة أن أذكر هنا ان هذا النظام يسير فى أكثر البلاد العربية نحو النهاية وأن وقت الخلاص منه ليس ببعيد ٠

٢ ـ ثانى الوسائل الادارية هـو الامن : لقد أوجبت عـوامل الدفاع ضـد غارات البـدو

وغيرهم تكوين الريف العربى على شكل قرى أكثرها فى مواقع حصينة ، يتجمع فيها عدد من السكان يتعاونون فيما بينهم لصد غارات الاعداء الخارجية ، وكنتيجة لهذا التجمع فى مكان واحد ولانتشار الجهل وضعف انتاج الارض نشأت فى القرى بعض العادات الضارة ، مثل السطو على البيوت ، وسرقتها ، وسرقة المواشى ، والتعدى على المزروعات من أشجار وخضراوات ومحاصيل بالقطع أو بالقلع أو الحرق ، فنفرت هذه العادات السيئة أصحاب رؤوس الاموال من استثمار أموالهم فى الشئون الزراعية ، وأبعدت ذوى النشاط والطموح عن الارض ، وفى بعض الحالات عن حياة الريف. وبهذا فقدت القرى المال والنشاط فتأخرت وساءت حالها ولا يزال هذا الخطر قائما فى كثير من البلاد العربية ، فاذا لم تؤمن الحكومات المعينة الناس على مزروعاتهم ومواشيهم وأملاكهم فلا ينتظر للنهضة الزراعية أى انتعاش أو تقدم ، لان انتشار الطمأنينة والامن فى النفوس يشجع العاملين على اقامة المبانى فى مزارعهم فتسهل عليهم خدمة الارض وتعهد المزروعات ويربحون من أعمالهم ، أما ان تبعد أرض الفلاح عن القرية بضعة كيلو مترات وان يحتاج يوميا الى ساعات يصرفها فى الطريق ذهابا وايابا وان تبقى تحت رحمة الاشقياء واللصوص فهذا يعنى اهمال الارض وبالتالى هجرها كما حدث فعلا فى جهات كثيرة .

٣ ـ **الديون** : من الطبيعى ان يحتاج المرء فى أى عمل يقوم به الى مقدار من المال يستعين به لتجهيز ما يلزمه من أدوات ومواد وعمال ، وحالة الفلاح العربى معروفة لا تحتاج الى براهين لاثبات سوئها . فرأس المال اللازم لانتاج ثروة أخرى مفقود عنده ، فيضطر الى الاستدانة من المرابين بفوائد فاحشة كثيرا ما تبلغ مائة فى المائة وأدناها ٣٠ ٪ من الخريف الى موعد ظهور المحصول فى أوائل الصيف ، وعندئذ يكون المرابى مرابطا لاسترداد أمواله فيأخذ المحصول بثمن بخس، وفى الغالب يستمر الدين من سنة الى أخرى ويتراكم حتى يبلغ أرقاما عالية . فيضطر المنتج المسكين الى بيع أرضه ويصبح عالة على غيره وعلى المجتمع. فاذا لم تنتشر البنوك الزراعية وتشجع الجمعيات التعاونية على مختلف أنواعها فستبقى مشكلة الديون عقدة صعبة الحل ، تحول دون تقدم الزراعة وانتعاشها .

وبالاضافة الى ما تقدم من الوسائل الادارية نذكر وسائل النقل والمواصلات الحديثة المعدومة بين القرى والمدن ، التى تباع فيها المنتجات الزراعية والتى جعلت سكان الريف فى معزل عن العالم ، محصورين فى نطاق دائرة ضيقة لا يتخطونها ولا تسهل لهم السبل لتخطيها ، محرومين من وسائل التسلية والترفيه لا يعرفون من الحياة الاجتماعية الحديثة شيئا الا بالسمع .

ج ـ الوسائل الاجتماعية :

يمثل سكان الريف نحو ثلاثة أرباع مجموع الامة العربية ، وهم الطبقة العاملة المنتجة ، وهم الذين تعتمد عليهم الامة فى بناء ثروتها وفى الدفاع عن كيانها والذود عن حياضها والمحافظة على كرامتها . لكنهم فى نفس الوقت أشقى أبنائها وأقلهم نصيبا من عناية الحكام واهتمام المصلحين فهم يتمرغون فى الفقر والجهل والمرض ، مع انهم يدرون الخير علينا ، وننعم من أيديهم الخشنة ، ونشبع من جوعهم ، وهم أقل سكان الارض فائدة من أتعابهم وانتاجهم ، رغم كدهم وجدهم بمقدار ما يعرفون ، فمعدل دخل الفرد منهم ضئيل الى درجة لا يستطيع معها تأمين ضروريات حياته فماذا تستطيع عمله الثمانية جنيهات التى تعتبر دخل الفلاح العراقى فى السنة ، وماذا تعمل الاثنا عشر جنيها لعائلة الفلاح المصرى ؟! والثلاثة عشر جنيها لعائلة الفلاح السورى ؟ ! هل تمكنه من توفير الغذاء والكساء لاولاده ؟ ! هل يساعده هذا الدخل البخس على تعليم أبنائه وتعهد صحتهم ؟ !

ان معدل دخل الفلاح الانكليزى فى أيام السلم كان نحو ٢٣٢ جنيها ومعدل دخل الفلاح الالمانى كان ٢٥٧ جنيها ومع ذلك لم يكن هؤلاء مكتفين بما يحصلون عليه بل كانوا لا يدعون طريقة مشروعة لزيادة مدخولهم الا سلكوها ، فأين العدالة الاجتماعية ؟ وأين حقوق الانسان ؟ وأين عدالة توزيع الدخل الوطنى بين أفراد الامة العربية؟ وليت الامر مقصور على الفقر والجهل والاهمال فقط ، بل انه يتعدى ذلك الى المعنويات وعزة النفس والكرامة فنظرة الناس اجمالا الى الزراعة والزراع هى نظرة احتقار وازدراء وامتهان ، اذا أراد شخص تحقير آخر نعته بكلمة فلاح ، واذا أتى امرؤ أمرا نابيا قيل عنه : انه فلاح ، واذا أراد موظف اظهار سلطته وسلطانه تمرن على ذلك بالفلاح ، ومع ذلك فالفلاح يكون ثلاثة أرباع الامة العربية ، فكيف نرجو نهوض أمة هذه حال فلاحها ؟ !!

* * *

يا حضرات الاعضاء : كل برنامج للاصلاح سواء أكان زراعيا أم صحيا أم اجتماعيا لا يمكن أن يأتى بالفائدة المرجوة اذا لم يسبقه اصلاح حال الفلاح الفرد ، فالفرد هو أهم من كل شىء آخر واصلاحه يجب أن ينال الدرجة الاولى من العناية والانتباه وبقاء الفرد مريضا فقيرا جاهلا معناه

تعريض كيان الامة لمختلف التيارات الخطرة التى قد تودى بها وتقضى عليها · فلا بد من مباشرة الاصلاح الذى أوله رفع معنويات الفلاح، واشعاره باهمية مكانه ثم تحسين صلاته بالحكومة وافهامه بأن الحكومة هى منه واليه وان واجبها المحافظة عليه ورفع مستوى معيشته وتقوية جسمه وعقله وواجبها التعاون معه لزيادة انتاجه واستثمار ثروات البلاد الطبيعية وارشاده الى خير طرق الاستثمار وأوفرها ربحا · وهذا الاصلاح يتطلب أولا ـ تغييرا فى نظرة الموظفين وسكان المدن الى الفلاح ، وتحويرا فى تفكيرهم ، وثانيا ـ اشراك الفلاح فى ادارة شئونه وتدبير أموره ، فالموظف ليس بالآمر الناهى ولا بالحاكم المطلق ، بل هو المرشد والمصلح وواجبه الاول خدمة مصالح الشعب والحرص على منفعة أبناء الشعب · هو كما يقول الانكليز خادم الامة ، وعليه أن يعمل بهذا المعنى وأن يسلك مع الناس بهذا المعنى وان يعتنق هذا المعنى فى تصرفاته وحركاته ، ولا يجوز أن تستمر عجرفة الموظفين وسلطتهم المطلقة على الفلاحين ، كما يجب أن تتحول نظرة أبناء المدن الى الفلاح تحولا ملؤه التقدير والاحترام ·

أما اشراك الفلاح فى ادارة شئونه وتدبير أموره فالانظمة المرعية لا تحول دون انمائها وتقويتها فحسب ، بل تعمل على قتل استعداده لها اذ أن المتبع حاليا هو أن يعين لكل قرية عمدة أو مختار تتصل عن طريقه الحكومة بالقرويين وهو بنظرى أسوأ نظام لانه يضع مقدرات العباد بيد فرد واحد ، كما انه المثال الحى للحكم الديكتاتورى، والناس يظلمون الفلاح بوصفه قاصرا عن ادارة نفسه وتدبير شئونه ، ففى القرى ذكاء فطرى اذا وجه توجيها صحيحا أتى بالعجائب ، لكن هذا الذكاء مكبوت وواقع تحت ضغط حكومى يحول دون تحركه واستغلاله لان الحكومة كما ذكرت لا تعرف الا العمدة ولا تثق فى الاغلب الا بما يقول ، والعمدة حرصا على نفوذه وخوفا من بروز من ينافسه على هذا النفوذ يبذل ما يستطيع من جهد لاخماد أنفاس كل من تسول له نفسه تكوين رأى عام يطالب بحقوقه ويدافع عن مصالحه · هذا بالاضافة الى ما يخلقه نظام العمدة من تحزبات ممقوته ومنافسات ضارة بين مختلف العائلات · لقد آن الاوان للتخلص من هذا النظام واستبدال مجالس قروية به (تعين تعيينا فى أول الامر ثم تنتخب انتخابا حرا فيما بعد) هذه المجالس تتمتع بصلاحيات وفقا لقانون يسن لهذا القصد ، وتحت اشراف مرشدين يعينون لهذه الغاية بعد تدريبهم تدريبا خاصا

لقد جربت هذه الطريقة فى عدد من القرى العربية فى فلسطين فكان النجاح الذى وصلت اليه مثارا للدهشة والاعجاب ، اذ لم تقتصر أعمال المجلس على فض المخالفات والمنازعات التى كانت تنشب بين الاهلين ، بل تعدتها الى أمور اصلاحية مهمة مثل : تعبيد الطرق ، وبناء المدارس ، وتشييد العيادات الصحية ، وتوفير مياه الشرب النظيفة · كما انها قللت من تردد القرويين على المدينة لأوهى الاسباب وساعدت كثيرا على اكتشاف معظم الجرائم وتقديم مرتكبيها الى المحاكم المختصة فاستراح الناس واستراحت الحكومة وقل الفساد ، وخفت المشاكل وانشغل الفلاح بعمله · ولا يخامرنى شك بعدما خبرت عمل هذه المجالس عددا من السنين فى أنها خير مساعد على اصلاح حال الفلاح وأحسن عون لتنفيذ البرامج الاصلاحية التى تضعها الهيئات الاختصاصية ·

فاذا تحقق هذا الاصلاح الاجتماعى مع الاصلاحات الادارية والفنية التى سبق ذكرها فلا يستغرب ان يأتى اليوم الذى نرى فيه صحارى مصر وبادية الشام عامرة بالمزارع والغيطان، وجبال نجد والحجاز واليمن والعراق وسوريا مكسوة بالاشجار ، ونرى الانعام السمينة راتعة فى المراعى المحسنة الخصبة فى جزيرة العرب ، ونرى سهول العراق وسهول سوريا تقطعها قنوات الرى وشبكات المياه · وعندئذ يصبح فى الامكان تحقيق ما نصبو اليه من الاهداف السامية والغايات النبيلة التى تتلاءم مع ماورثناه من مجد وعز وسؤدد ، وما ذلك على همة المجدين المخلصين من أبناء يعرب بعزيز ·

والسلام ·

خدمات الجمعيـــة الزراعيـــة الملكيـــة للزارع المصرى

لحضرة صاحب السعادة فؤاد اباظه باشا (مصر)

منذ تأسست الجمعية الزراعيـة الملكية فى الثانى والعشرين من شهر أبريل سنة ١٨٩٨ وهى تعمل جاهدة لخـــدمة الزارع المصرى فى نواحى النشاط الزراعى والفنى والاجتماعى ·

ولم تدخر الجمعية مالا أو جهـدا فى سبيل تحقيق هذه الغاية ، بل سارت فى الطريـق الذى رسمته لنفسها بخطوات كللت فى معظم الاحوال بنجاح عاد على الزارع المصرى والبلاد بنتائج طيبة وخير وفير ·

وغنى عن البيان انه يصعب على ـ فى محاضرة كهذه ـ أن أعدد الاعمال التى قامت بها الجمعية فى مدة تزيد على الاثنين والخمســين عاما ، ولكنى سأحاول ما أمكن أن أعطى فكرة واضحة عن هذه الاعمال فيما يلى من كلمات ·

فقد تناولت الجمعية فى بدء حياتها موضوع الاسمدة الكيمائية بالبحث والتجربة ، واستوردت فى سنة ١٨٩٩ طنا واحدا من سماد نترات الصودا لهـــذا الغرض ، وكانت البلاد فى ذلك الوقت لا تستعمل الاسمدة الكيمائية ولا تعرف شيئا عن نتيجة التسميد بها ـ ثم قامت بتجاربها فى هـذا السبيل ، فحصلت على نتائج شجعتها على موالاة هذه التجارب ، فلما أن ظهرت النتائج الطيبة لهذه الاسمدة نصحت المـزارعين باسـتعمالها ، فعملوا بالنصيحة ، وأخذ استعمالها فى البلاد يزيد شيئا فشيئا ، حتى بلغ المستهلك منها سنويا الآن نحو ٦٠٠ ألف طن مقابل ثلاثمائة طن فقط فى سنة ١٩٠٠ ـ ١٩٠١

ولقد شملت تجارب الجمعية كذلك تأثير هذه الاسمدة على التربة ، وطرق استعمالها ، والكميات التى يسمد بهـــا الفدان من مختلف الحاصلات ، ونوع السماد الملائم لكل محصول ، وأنشـــأت فى ســـنة ١٩١٢ تجارب مستديمة فى تفتيش (بهتيم) لا تزال مستمرة الى الآن لدراسة العلاقة بين العناصر الغذائية فى التربة والحاصلات المختلفة التى تزرع فى نطاق الدورات الآحادية والثنائيـة والثلاثية ، مع مقـــارنة أنواع الاسمدة والدورات الزراعية بعضها ببعض · ووصلت الجمعية من تجارب أخرى أجرتها على الاسمدة الفوسفاتية الى قواعد ثابتـــة فى استعمالها ، أوضحت للزارع فوائدها ومتى تكون الارض والحاصلات فى حاجة اليها ، وأثرها الذى يمتد الى الحاصلات التاليـة لتلك التى سمدت بها · وكذلك قضت الجمعية على العقيدة التى كانت شائعة قبل ســنة ١٩١٨ وهى عدم احتياج الارز الى الاسمدة ، اذ أثبتت تجاربها مجاوبة محصوله للاسمدة النشـادرية ، ومن ثم أخذ الزارع فى استعمال هذا النوع من الســماد وزادت المساحات المنزرعة من الارز بتوالى السنين ، حتى أصبحت صادراته الآن تلى صادرات القطن فى الاهمية ·

وتناولت الجمعية الاسمدة العضوية ومخلفات المحاصيل كذلك بالتجربة وأرشـــدت كثيرا من الزراع الى ما يمكن استعماله والكمية اللازمة منها للفدان · وحينما عز ورود الاسمدة الكيمائية خلال الحرب العالمية الاخيرة درست الجمعية صلاحية كسب بذرة القطن المقشور وغير المقشور كسماد أزوتى ، ونشرت نتائج دراستها ، وحثت المزارعين على استعماله ، وأبانت لهم الكمية الملائمة منـه لتسميد كل محصول ·

وذلك فضلا عن تجارب عديدة أجرتها على مواعيد الزراعة وطرقها وعدد ريات الحاصـــلات المختلفة ومواعيدها ·

وعنيت الجمعية بدراسة محتويات التربة من الاملاح الضارة وطرق علاجها ، وكان لبحوثها بشأن الارض القلوية الجدبة ووسائل اصلاحها وما وفقت اليه من تطبيق طرق العلاج التى توصلت اليهـا فى آلاف الافدنة بمختلف أنحاء المملكة المصرية أثر كبير فيما تم من اصلاح ذلك النوع من الارض · كما يقوم قسم الكيمياء بمعاينة أراضى الزراع الذين يطلبون منه ذلك وأخذ عينات منها وتحليلها بمعمله وارشادهم الى طرق علاجها واستغلالها ·

والجمعية الزراعية الملكية هى الهيئة التى عنيت منذ تأسيسها باقامة المعارض الاقليمية والعامة ، زراعية كانت أو زراعية صناعية ، ونظمتها بصفة دورية ، وكان آخرها المعرض الزراعى الصناعى السادس عشر الذى أقيم فى سنة ١٩٤٩ ، وكان مرآة صادقة لتقدم البلاد فى الزراعة والصناعة · ولا ريب ان الفوائد الزراعية التى تعود على جمهور الزراع من اقامة هذه المعارض لا يمكن حصرها ، فقد كانت أداة لتعريفهم ماوصلت اليه الاساليب الحديثة التى نتجت من خلاصة تجارب الهيئات الزراعية فى زراعة الحاصلات وخدمتها ومقاومة آفاتها ، وما يمكن استغلاله فى الصناعات الريفية والزراعية ، وما يصح ادخال زراعته فى مصر من مختلف أنواع الحاصلات والخضراوات والفاكهة ، وما تمكن الاستعانة به من الآلات الحديثة فى مختلف شئون الزراعة وغير ذلك من فوائد أخرى ·

والجمعية هى التى استوردت القمح الهندى فى السنوات الاولى لانشائها وأدخلت زراعته فى مصر فصار الآن من الانواع الرئيسية التى تزرع فى البلاد ، كما أنتج قسم تربية النباتات الذى أنشأته الجمعية فى مستهل هذا القرن عدة أصناف من الحاصلات الرئيسية بوسائل التربية والانتخاب مثل : قطن المعرض ، وبهتيم أبيض ، والقمح الهندى معرض ، والطوسون ، والبلدى البوهى ، والشعير الكمالى ، والارز اليابانى أساهى · وانه وان كانت بعض هذه الاصناف قد انقرضت الآن لظهور أخرى أكثر امتيازا منها الا انها احتلت مكانة طيبة فى زمن وجودها ، فضلا عن ان بعضها قد أورث بعض صفاته للاصناف الحديثة مثل القطن المعرض الذى يمثل أحد أبوى القطن الكرنك · ولا تزال توالى أبحاثها وجهودها فى سبيل انتاج أنواع وأصناف جديدة من الحاصلات أكثر جودة من الموجودة حاليا ·

ولم تغفل الجمعية أمر العناية بانتاج بذور الحاصلات لما يترتب على ذلك من أثر فى زيادة الغلة وتوافر الصفات الطيبة فى المحصول ، فكانت تراقب حقول الاكثار منذ انشائها حتى الآن وتتعهدها بالمراقبة والاشراف ، ثم خطت فيما بعد خطوة أخرى فى هذا الصدد ، فأنشأت معمل تنظيف البذور ، الذى يعد أول معمل من نوعه فى مصر ، والذى ينتج أجود أنواع البذور التى توزع على الزراع لتغل لهم محاصيل ممتازة ·

وعملت الجمعية منذ عشرات السنين على دراسة طبائع الحشرات الضارة وأدوار حياتها وطرق مقاومتها ووقاية الحاصلات شرها ، فأنشأت قسم الحشرات فى سنة ١٩٠٣ ، فكان من باكورة النتائج العملية لابحاثه أن أصدرت الحكومة تشريعا لمكافحة دودة القطن فى سنة ١٩٠٥ ، كما اقترحت الجمعية على الحكومة ما يجب اتباعه فى مقاومة الدودة القارضة والندوة العسلية ، وحماية الطيور النافعة للزراعة ، ومراقبة المحاصيل والنباتات المستوردة من الخارج وقاية للبلاد من الآفات التى تنتقل معها ·

وتناولت الابحاث التى قام بها القسم مكافحة الحشرات التى تصيب الحبوب المخزونة ونشرت نتائج ذلك فى سنة ١٩٠٩ ·

وما كادت دودة اللوز القرنفلية تظهر فى مصر حوالى سنة ١٩١٢ حتى سارع القسم الى دراستها وأصدر كتابا شاملا فى سنة ١٩١٦ عن نتائج هذه الدراسة ، ولا يزال حتى اليوم مرجعا شاملا لكل ما يختص بهذه الآفة ·

ولم تقتصر أبحاث القسم على ما تقدم بل انه بحث أيضا الحشرات التى تصيب النباتات الاخرى من محاصيل الحقل والخضراوات وأشجار الفاكهة ونباتات الزينة والاشجار الخشبية والحشرات التى تتطفل على الانسان والحيوان وأصدر بذلك كتابا عنوانه « الحشرات الاقتصادية التى تصيب المحاصيل المصرية » فى سنة ١٩٢٢ ·

وكتابا آخر عن الحشرات الاقتصادية التى تصيب المحاصيل النجيلية فى سنة ١٩٢٥ ·

كما أصدر كتابا عن آفات القطن فى سنة ١٩٣٧ · وتعد هذه الكتب من المراجع العالمية ·

ونظم قسم الحشرات مجموعة حشرية اقتصادية فريدة مرتبة بحسب المحاصيل التى تصيبها هذه الحشرات تسهيلا لسبل البحث والدراسة ·

ولقد توجت أعمال الجمعية فى هذا العام بالوصول الى دواء ناجع لاكبر الحشرات ضررا بالثروة الزراعية للبلاد على الاطلاق ، وهى دودة ورق القطن التى لم يصبح ضررها قاصرا على القطن ـ وهو المحصول الرئيسى للبلاد ـ بل تعداه الى عدد كبير من الحاصلات الاخرى · وقد جرب هذا الدواء فى آلاف من الافدنة بمعرفة الجمعية ووزارة الزراعة وبعض الهيئات الاخرى فأتى بنتائج حاسمة وقضى قضاء مبرما على الدودة فى مختلف أعمارها فى بضع ساعات · وقد آن للزارع المصرى الآن أن يطمئن الى أن فى امكانه التغلب على هذه الآفة الخطيرة بهذا الدواء بعد أن كانت تسبب للبلاد خسائر فادحة قدرت فى بعض السنين ببضع ملايين من الجنيهات ·

وبذلت الجمعية جهودا كبيرة فى العناية بتربية الحيوان وتغذيته ، فأنشأت قسم تربية الحيوان فى سنة ١٩٠٨ ليكون وسيلتها فى تحقيق هذه الاغراض · وعمل القسم على تحسين نسل الخيول فى مصر بادخال الدم العربى فيها ، ويقتنى لهذا الغرض مجموعة نادرة من الخيول العربية الاصيلة التى يرجع أصلها الى الخيول التى جلبها الى مصر عباس باشا الاول · ويوزع بعض هذه الطلائق على المديريات والمراكز لتكون فى أماكن قريبة من مربى الخيول · كما أقامت الجمعية محطة لتربية هذه الخيول فى منطقة صحراوية قريبة من مصر الجديدة لتوفر البيئة الطبيعية لنتاجها الذى يباع كثير من أفراده سنويا للراغبين فى ذلك ·

ويهتم القسم أيضا بتحسين نسل الجاموس ورفع مستوى ادراره ، وانتاج ثيران قوية للعمل ، وتربية الاغنام ، وادخال الصفات التى تمتاز بها الابقار الاجنبية فى الابقار المصرية ·

واستوردت الجمعية الماعز الانجورا الذى يمتاز بجودة صوفه لتجربة تربيته وأقلمته فى مصر · كما استوردت طلائق من الحمير القبرصى لتحسين نسل الحمير وانتاج البغال القوية ·

وتوصلت الى انتاج سلالتين من الدجاج الممتاز بالتهجين بين الاصناف المصرية والاجنبية· وتمتاز هاتان السلالتان بكبر الحجم وزيادة وزن البيض وكميته عن الاصناف المصرية ·

ومما عنيت به الجمعية دراسة موضوع استغلال نفايات الحقل ومخلفات المحاصيل ، وقد وفقت هذا العام الى نتيجة تبشر بالخير من استعمال قش الارز فى تغذية الحيوانات بدلا من التبن · وهاتان المادتان لا تختلفان كثيرا فى النسب التى تحتويها من العناصر الغذائية ، وانما الفرق الكبير فى ارتفاع ثمن التبن بما يوازى نحو عشرين ضعفا بالنسبة الى ثمن قش الارز ·

والجمعية الزراعية الملكية هى أول من دعا الى قيام الحركة التعاونية بمصر ، بل انها نفسها مظهر من مظاهر هذا التعاون بين كبراء المصريين الذين قاموا بالدعوة الى تأسيسها وانشائها · ولا بد لى من أن أذكر فى هذا الصدد مؤسسها ساكن الجنان المغفور له السلطان حسين كامل الملقب بأبى الفلاح ، فهو أول من فكر فى ادخال النظم التعاونية فى البلاد ، اذ جمع فى سنة ١٩٠٨ نخبة من كبار المزارعين لدرس مشروع التعاون وتقرير وسائل تنفيذه وأوفد البعثات الى أوربا لدراسة نظم التعاون فيها ، واستدعى أحد كبراء الخبراء فى فرنسا لدراسة نظم التعاون فى مصر فوضع بنتائج دراسته تقريرا ضافيا · وقررت الجمعية تعيين لجنة لدرس الموضوع وتقرير ما تراه فوضعت مشروع قانون التعاون الزراعى الذى أرسل الى الحكومة فى سنة ١٩٠٩ · وقد صدر أول قانون للتعاون فى سنة ١٩٢٣ ثم عدل فيما بعد بتشريعات أخرى · وهكذا قامت الحركة التعاونية فى البلاد ، ثم نمت وترعرعت حتى وصلت الى ما هى عليه الآن مؤدية للزراع والبلاد أجل الخدمات ·

وفى سنة ١٩٢٠ اقترح المغفور له الامير كمال الدين حسين رئيس الجمعية فى ذلك الوقت انشاء متحف زراعى فى السراى التى أنشئت فى عام ١٨٩٩ لاقامة المعارض بالجزيرة ، ثم تحورت الفكرة بعد ذلك الى انشاء متحف خاص بالقطن ، فأنشىء هذا المتحف وافتتح للجمهور فى سنة ١٩٢٦ · ويعد هذا المتحف متحفا عالميا نادر المثال يحوى كل ما يتعلق بزراعة القطن فى مصر وتجارته وصناعته ، كما يحوى كثيرا من البيانات والمعروضات التى تتعلق بانتاج القطن فى العالم ، فضلا عن كثير من الاحصاءات والنبذ التاريخية التى تجعل منه مدرسة شاملة تمد زائره بكل الشئون والمعلومات الخاصة بهذا المحصول الرئيسى للبلاد ·

* * *

ورغبة من الجمعية فى تهيئة المسكن الصالح للزارع والفلاح ، والبيئة المناسبة لحياتهما بدأت منذ سنة ١٩٢٤ فى ترتيب مباريات بين أصحاب المزارع والعزب لحثهم على العناية بأمر مزارعهم ومزارعيهم ·

وتنقسم هذه المباريات الى قسمين : أحدهما خاص بالمزارع بما تحتويه من نشاط زراعى واجتماعى ، والثانى خاص بمبانى العزب ومسكن الفلاح ·

وقد أنشأت الجمعية فى تفتيش (بهتيم) عزبتين نموذجيتين : احداهما العزبة الحمراء التى أنشئت سنة ١٩٣٤ من الطوب الاحمر وعملت سقوفها من الاسمنت المسلح والارضية أعلى من سطح الارض بمقدار ٣٠ سنتيمترا · وقد روعى فى وضعها أن تكون على خمسة صفوف تتجه من الشمال الى الجنوب ، وكل صف ينقسم الى كتلتين يفصل بين الواحدة والاخرى منهما طريق · كذلك يفصل طريق يمتد من الشمال الى الجنوب كل صف عن الآخر وعرض كل طريق من طرق العزبة ستة أمتار ·

والعزبة الحمراء تشغل ثلاثة أفدنة وخمسة قراريط بين مبان وطرق · وتتألف مبانيها من ثلاثين منزلا للعمال وثلاثة منازل لموظفى المزرعة ثم

الجامع والمدرسة والحمامات والمضيفة ودكانين ، وكذلك دوار العزبة بما فيه من مخازن ومرافق أخرى ·

وقد جعلت المنازل مختلفة السعة ، فمنها عشرون منزلا مساحة الواحد ٨٠ مترا مربعا ، ويتألف من غرفتين وفناء (حوش) غير مسقوف وحظيرة للماشية ، وبكل منز مرحاض مبنى على أصول صحية تناسب البيئة · وعشرة منازل أكبر حجما من الاولى مساحة الواحد منها ١٣٠ مترا مربعا ويتألف من ثلاث غرف وصالة وبها الملحقات الاخرى ، أى حظيرة للماشية والحوش والمرحاض· وزودت الغرف بالنوافذ الكافية · وترتفع سقوف المنازل جميعها عن الارض بمقدار أربعة أمتار · وقد بلغت تكاليف المنزل الصغير ١٢٥ جنيها والمنزل الكبير ١٩٦ من الجنيهات ·

ومن ذلك يتضح أن سعة هذه المنازل كافية وافية ، يجد عاملنا فيها الراحة اذا أوى اليها وتجد الشمس والهواء ـ وهما طبيبه الطبيعى ـ سبيلهما الى داخلها ·

ولم تبن أفران داخل الغرف بهذه المنازل اذ افترض أن الغرف المنشأة تكون بفضل احكام سقفها ونوافذها واقية من البرد أكثر من الغرف القديمة ، وانما أنشئت الافران فى فناء المنزل ، علاوة على ستة أفران فى مكان خاص خارج العزبة بحيث يتيسر لجميع العائلات القاطنة فيها الانتفاع بها بالتناوب ·

أما الماء فمصدره بئر ارتوازية ترفعه آلة الى خزانين : أكبرهما يسع ٤٨ مترا مكعبا لتغذية مرافق ساكنى العزبة والجامع والحمامات والدوار والاسطبلات ومنازل موظفى المزرعة · والخزان الثانى يسع ١٦ مترا مكعبا ويغذى الامكنة العالية والمخصصة لسكنى الموظفين الفنيين فيشرب الجميع ماء نقيا غير ملوث ·

وأنشأت ستة حمامات يستمد الماء منها بالدش والحنفية ، وخصصت أربعة منها للرجال واثنين للنساء منعزلين عنها تماما، ويمكن استعمال هذه الحمامات لغسل ملابسهم ·

ولم تغفل الحالة الاجتماعية لسكان العزبة فخصصت لهم مضيفة فسيحة تطل على ميدان صغير بوسط العزبة وتتسع لنحو ٧٠ شخصا فيتخذونها منتدى للمسامرة ، كما أنها تكون مكانا فسيحا لليالى التى تقام فيها أفراحهم أو أتراحهم ·

أما الناحية الدينية فقد أوليت قسطها من العناية · فأنشىء الجامع وجعلت مساحة صحنه ٦٠ مترا مربعا ، وأعدت به دورة للمياه ومكان للضوء حسب الاوصاف الصحية ، وتقام فيه الشعائر الدينية ·

كذلك لم تهمل الناحية الخلقية السليمة ، ناحية التهذيب المعقول فى حدود البيئة ، ذلك التهذيب الذى يرقق من مشاعر الشخص ويعلو بتفكيره ، ولكن لا يخرج به عن بيئته أو يبث فيه روح التمرد عليها ، فانشأت مدرسة كانت تسير على نظام التعليم الالزامى يربى فيها الاحداث بنين وبنات من أبناء العمال ثم سلمتها الى وزارة المعارف العمومية فى سنة ١٩٤٨ حيث حولتها الى مدرسة ريفية نموذجية تعلمهم مبادىء الزراعة الى جانب العلوم الاخرى ·

وساعدت الجمعية فلاحيها فى انشاء جمعية للتعاون المنزلى فى سنة ١٩٤١ تمدهم بما يحتاجون اليه من الغذاء والكساء وأعطتها دكانين بلا مقابل لهذا الغرض فضلا عن مدها بالحبوب والمنتجات الزراعية بالاسعار المناسبة والجبرية ·

وقد خصصت قطعة من الارض مساحتها نحو ٢٠ قيراطا ينتفع بها قاطنو العزبة فى ايداع أحطابهم والسماد الذى تخلفه ماشيتهم ، الى غير ذلك من المنافع ، استكمالا لاسباب النظافة ومنعا لانتشار الحرائق ·

وقد بلغت تكاليف انشاء العزبة مبلغ ١٠٣٥٨ جنيها وهو مبلغ لا طاقة للافراد بانفاقه· ولذلك رأت الجمعية انشاء عزبة نموذجية أخرى فى بهتيم أيضا تفى بالغرضين فتراعى فيها الشروط الصحية مع الاقتصاد فى النفقات ليكون فى مقدور الملاك اقامة مثلها ، حيث شيدت من الطوب الاخضر، ولذلك سميت بالعزبة الخضراء ، وتبعد عن العزبة الحمراء بنحو ٦٠٠ متر وافتتحت فى سنة ١٩٣٦ ·

وقد روعى فى وضع العزبة الخضراء أن تكون على أربعة صفوف تتجه من الشرق الى الغرب ورتبت الصفوف بحيث انقسم الصف الاول الى كتلتين يفصل بينهما شارع عرضه ستة أمتار وجعلت كل كتلة من الكتلتين مكونة من أربعة منازل متلاصقة زيادة فى الاقتصاد ووجهة كل منزلين مضادة للمنزلين الآخرين · والصف الثانى مكون من كتلتين أيضا تؤلف كل كتلة منهما من منزلين فى اتجاه واحد ، وكذلك قسم الصف الثالث ـ أما الرابع فتكون كل من كتلتيه من ثلاثة منازل صغيرة ·

وقد جعل بين كل صف وآخر شارع عرضه ستة أمتار · ومن هذا الوصف يظهر بوضوح أن الشمس تلقى أشعتها على جميع المنازل طول النهار وقد شيدت المبانى من الطوب (اللبن) الاخضر ومونة الطين والرمل وعملت سقوفها من عروق الخشب واللوح و (البربقة) من (ترصيصة) من

الطوب ، والارضية أعلى من سطح الارض بمقدار ٣٠ سم ، وارتفاع السقوف عن الارض ثلاثة أمتار ٠

وجعلت المنازل مختلفة السعة فمنها ثمانية منازل سعة الواحد منها ١٢٥ مترا مربعا ، وثمانية أخرى مساحة كل منها ١١٢ مترا مربعا ، وستة مساحة الواحد منها ٧٥ مترا مربعا ٠

ويتالف كل منزل من غرفتين سعة كل منهما فى أغلب المنازل ٣ر٥ فى ٤ر٥ من الامتار المربعة ، وبكل منزل فرن فى (الحوش) للحياة المعيشية كالخبز وغيره ، وفرن ثان يمتد فى احدى الغرفتين للتدفئة شتاء ، ولبعضها نافذة فى (الحوش) لمنع الاقذار الناتجة عن استعماله ٠

ولبعض المنازل بالجهة القبلية غرفة عليا لاستعمالها صيفا ، ولكل منزل (حوش) سماوى مساحته ٣٥ مترا مربعا يعلو حظيرة مسقوفة يحتفظ فيها الساكن بماشيته ومساحتها ٣ر٥ فى ٤ر٥ من الامتار المربعة ، ومرحاض ذو خزان عمل بطريقة تجعل نزحه نادرا ٠

وقد رأت الجمعية أن هناك عائلات قليلة عدد الافراد لا حاجة لها بسعة البيوت الكبيرة فاقامت لهم ستة بيوت أصغر مساحة من الاولى ولكنها بنفس نظامها وترتيبها ، فأصبحت مساحة البيت منها ٧٥ مترا مربعا بدلا من ١١٢ مترا مربعا وزودت الغرف بالنوافذ الكافية ٠

وقد بلغت تكاليف المنزل الواحد فى هذه العزبة ٢٥ جنيها ٠

وكان من ثمرات سعى الجمعية وجهودها تاليف رابطة اصلاح العزب فى سنة ١٩٤٦ التى تحولت هذا العام الى جمعية تعاونية تهدف الى اصلاح مبانى العزب الخاصة على نفقة أصحابها ، وانهاض حالة سكانها ماديا ومعنويا ٠ ويتبعها مكتب فنى مزود بمكتبة شاملة لجميع البيانات والابحاث والرسومات والمراجع الخاصة بهذا الشان ٠ ويقوم بوضع الاسس والرسومات النموذجية والتكاليف التى تتناسب مع كل ما تحتاج اليه العزب المصرية من لمبانى والمنشآت ٠

وكانت الجمعية الزراعية الملكية من أسبق الهيئات التى ساهمت فى ترقية المستوى الصحى فى الريف ٠ وذلك بانشاء مجموعة قروية فى تفتيش بهتيم على نفقتها الخاصة ٠ ثم سلمتها الى وزارة الصحة العمومية لادارة شئونها وتقوم هذه المجموعة التى كانت من أولى المجموعات التى بدأت أعمالها اذ افتتحت فى سنة ١٩٤٣ بنصيب وافر من الخدمات الصحية لخمسة عشر الف نفس من أهالى منطقة (بهتيم) ٠

ولا بد لى قبل أن أختتم هذه المحاضرة أن أشير الى ما تقوم به الجمعية من تحسين حال فلاحيها بتفتيش (بهتيم) فهى تساعدهم على أن يحيوا حياة لائقة وتيسر لهم سبل المعيشة الراضية ، فقد تقدم القول فى أن الجمعية أنشأت لهم عزبا نموذجية وساعدتهم فى انشاء جمعية تعاونية وانشأت لهم مدرسة ريفية تديرها وزارة المعارف لتثقيف أبنائهم ، ومجموعة صحية ترعى شئون صحتهم ٠

وتقوم الجمعية ـ رغبة منها فى زيادة دخلهم والتيسير عليهم ـ بتوزيع عجلات من الجاموس تحصل ثمنها منهم بطريقة لا ترهقهم ٠ كما تقوم برعايتهم ماديا وأدبيا فى حالات الزواج ، والمرض ، والوفاة بصرف منح لمساعدتهم ، وترفه عنهم فى المواسم والاعياد الدينية بتوزيع الحلوى والكساوى واللحوم عليهم ٠

كما تقوم بالاحتفال بالاعياد الزراعية فى الوقت الحالى وهى تأمل أن يجىء اليوم الذى تعم فيه هذه الاحتفالات مختلف أنحاء البلاد ٠

هذه ـ أيها السادة ـ لمحة عن خدمات الجمعية للزارع المصرى ٠ وهى كما ترون سجل حافل بجلائل الاعمال ٠ وقد كان للتعاون الوثيق بينها وبين الهيئات الحكومية عامة ووزارة الزراعة خاصة أكبر الاثر فى الوصول الى أحسن النتائج مما ترتب عليه ترقية مستوى الزراعة فى مصر وزيادة دخل الزراع بما يقدر فى مجموعه بملايين الجنيهات ٠

وفقنا الله الى العمل الصالح فى ظل الملك المصلح فاروق الاول ورعايته ٠

اللجنـــة الرابعة

اللجنة الرابعة

مسائل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية

اولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ ما نوع المنظمات الاجتماعية القائمة الآن فى قرى البلاد العربية ؟

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٢ ـ الى أى مدى يجب أن تستقل المنظمات الاجتماعية بذاتها فى القرى ؟ وهل تدار محليا أو تشرف عليها السلطة المركزية ؟

٣ ـ الى أى حد يجب تمويل الرعاية الاجتماعية ومشروعات الانعاش فى القرى محليا أو من مصادر مركزية ؟

٤ ـ ما نوع القيادة أو التوجيه المطلوب فى القرى فى :

ا) النواحى الصحية ٠

ب) التحسين الزراعى ٠

جـ) مسائل أخرى اجتماعية مثل :

(١) التعليم الاساسى ٠

(٢) التدريب المهنى ٠

(٣) تخطيط القرى وامتدادها ٠

(٤) الصناعات اليدوية وغيرها ٠

(٥) الجمعيات التعاونية ٠

(٦) الاكتفاء الذاتى ٠

(٧) النوادى ٠٠٠؟

٥ ـ كيف يمكن الحصول على القادة اللازمين لهذه المسائل ؟ وكيف يمكن تدريبهم وتنسيق جهودهم من حيث سياسة العمل وبرامجه ؟

٦ ـ ما هو الدور الذى يجب أن تقوم به المرأة فى هذه المسائل ؟

٧ ـ الى أى حد يمكن تنظيم الخدمات الاجتماعية بين البدو وأمثالهم من السكان ؟

مشاكل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية

للاستاذ موسى ناصر بك (الاردن)

نبذه تاريخية

يستند تنظيم القرى فى أكثر البلاد العربية الى القوانين العثمانية التى صدرت بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٩١٤

وقبل ذلك كانت ادارة المناطق الريفية بوجه العموم بيد شيوخ يساعدهم فى عملهم وجوه العائلات . أما الشيخ فكان الرئيس الطبيعى لعشيرته ، لا تعينه الحكومة انما تعترف به وتؤيده فقط ، وكانت الحكومة فى ذلك الزمن راضية بسلطة قليلة مكتفية بما يجبى من الضرائب وبما يقدم من الرجال للخدمة فى الجيش .

٢ ـ غير ان القوانين المذكورة أحدثت تغيرا هاما فى طريقة الادارة :

ا) أصبحت القرية وحدة الادارة بدلا من العشيرة .

ب) سلم زمام القرية الى شخص واحد أو أكثر من أهل القرية نفسها ، يحمل كل منهم لقب مختار ، ويعمل بموجب أوامر يتلقاها من موظف ادارى مسئول عن منطقة لها حدود معينة .

ومع ان القانون نص على انتخاب المختارين الا أن الحكومة هى التى كانت تعينهم بالفعل وقد قضت هذه الانظمة بالتدريج على نفوذ الشيوخ وسلطتهم . ولم يكن المختارون يتقاضون رواتب بل كانت تصرف لهم نسبة صغيرة معينة من الضرائب التى يجبونها .

ج) كذلك نص القانون على تاليف مجلس فى القرية ينتخب انتخابا ليشترك مع المختارين فى الادارة ويساعدهم فى أعمالهم وفى الواقع لم تكن هنالك انتخابات اذ لم تكن الجلسات سوى اجتماعات غير رسمية يعقدها وجوه العائلات .

٣ ـ ويمكن تقسيم كافة الاعمال التى كانت القرى تتولى القيام بها الى ثلاثة أقسام منفصلة:

ا) الاعمال الضرورية لحفظ كيان الدولة منها :

١ ـ جباية الضرائب

٢ ـ المسائل المتعلقة بالامن العام

٣ ـ التجنيد للخدمة فى الجيش

ب) أعمال التحكيم فى المنازعات بين الافراد

جـ) الخدمات العامة .

الحالة فى الوقت الحاضر

٤ ـ أما الحالة فى الوقت الحاضر فى الدول العربية التى كانت تؤلف جزءا من الدولة العثمانية قبل سنة ١٩١٨ فلا تختلف كثيرا عما ذكر سابقا وعلى ما أعلم لم تحصل محاولة جدية لبحث الامر سوى المحاولة التى قامت بها حكومة فلسطين سنة ١٩٤٠ ونتج عنها قانون ادارة القرى الذى صدر فى سنة ١٩٤٣ الذى استبقى المختارين ومجالس القرى وحدد وظائفهم بوضوح وأعطاهم السلطات القانونية اللازمة لممارستها .

٥ ـ غير ان الحرب العالمية الثانية ، وما حصل فى فلسطين من الاضطرابات التى انتهت بزوال الانتداب حالت دون تطبيق القانون الجديد فظل الوضع كما كان قبل صدوره .

٦ ـ ولا يوجد تنظيم يستحق الذكر سوى هذا التنظيم الحكومى . وبالحقيقة لا يمكن فى الاحوال الحاضرة اجراء أى تنظيم ما لم يكن جزءا من الجهاز الحكومى أو ما لم تسانده الحكومة مساندة قوية فعالة .

٧ ـ ولكى ندرك حسنات النظام الحالى وسيئاته علينا أن نذكر شيئا عن الظروف التى تحيط به :

ا) يتراوح عدد سكان القرية العربية بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ شخص أما القرى التى يزيد عددها عن ذلك فتميل بوجه عام الى حياة المدينة ٠

ب) يتألف سكان القرية عادة من عائلتين أو ثلاث عائلات رئيسية لكل منها مختار مستقل ، وهنالك قرى تتألف من خمس أو ست عائلات ٠

جـ) نجد فى كثير من الاحيان عائلات فرعية لها رؤساء طبيعيون يمثلونهم فى اجتماعات القرية العامة ٠

د) هنالك كثير من الحسد والتزاحم بين العائلات المختلفة وبين الافراد أنفسهم ٠ ويسهل على الموظف الفاسد وعلى أصحاب المصالح استغلال هذا الضعف فى أغلب الاحيان٠

هـ) يكثر الزواج ضمن أعضاء العائلة الواحدة مما يساعد على تثبيت التحاسد والتزاحم بين العائلات

و) مركز المرأة فى القرية منحط وعليها أن تقوم بأشغال شاقة منها نقل الماء والحطب من أماكن بعيدة ٠

ز) العمل الرئيسى فى القرية هو الزراعة أما الحالة الاقتصادية فسيئة بسبب نقص فى واحد أو أكثر من عوامل الانتاج : الارض ، والماء ، ورأس المال ، والدافع الذاتى ، والتنظيم ٠

حـ) مستوى التعليم منخفض وفى الغالب سيظل منخفضا بسبب العوامل الاقتصادية المعروفة التى تنفر المتعلمين من القرية ٠

ط) ذكاء القرويين لا يقل أبدا عن سكان المدن وبالطبع لم يقم أحد باجراء تجارب علمية فى هذا الصدد ٠

ى) يمتاز القرويون بالبساطة والدهاء فى آن واحد فاذا ماعتقدوا باخلاص رجل ما أولوه ثقتهم التامة ولكن هفوة واحدة كافية لتثير شكوكهم وتنفرهم من أخلص الرجال وفى الحالة الاولى يسهل التعاون معهم أما فى الحالة الثانية فتجدهم يعرقلون جميع الاعمال ونتيجة لهذه الصفة أصبح من العسير على أى فرد كان أن يقبل كزعيم من جميع أفراد قريته ٠

ك) بالرغم من فقر القرويين وتحاسدهم وانخفاض مستوى التعليم بينهم تجدهم يمتازون بروح العدل فى أكثر معاملاتهم ٠ ومن مقتضيات العدل الرئيسية فى تصورهم ان يتساوى جميع أفراد القرية فى الفرص التى تسنح لهم للعمل والتقدم ، ولهذا ينفرون من كل فائدة يحصل عليها الفرد بطرق معوجة ، منها الاتفاق مع الموظفين الفاسدين ٠ ولا شىء يزيد فى تحاسدهم أكثر من النجاح الذى يحوزه أحد الافراد عن غير استحقاق ولكنهم يميلون الى تقليد النجاح الناتج عن جدارة شخصية ٠

ل) يتطلب القرويون من الزعيم الحقيقى مزايا من الصعب أن تتجمع فى الفرد الواحد :

١ ـ يجب أن تكون أخلاقه الشخصية فوق الانتقاد

٢ ـ يجب أن تكون مقدرته العامة بارزة

٣ ـ عليه أن يكون ذا نفوذ مع الحكومة

٤ ـ عليه أن يكون مستعدا ليسمع طلباتهم وشكايتهم فى كل وقت ٠

٥ ـ لا يجوز له أن يستفيد على حسابهم وهم يعطون أهمية خاصة للنفوذ مع الحكومة ٠

سيئات النظا الحالى

٨ ـ يلازم النظام الحالى نقص هام جدا (وذلك عدا الاخطاء الفنية وتلك المتعلقة بعدم تطبيق القانون) ٠

فهو يفرض مجلسا واحدا للقرية ليضطلع بكافة الامور التشريعية منها والتنفيذية ٠ ولذلك أصبحت هذه المجالس غير خاضعة لمراقبة محلية ، بل ظلت المراقبة عليها بيد موظفين بعيدين عن القرية عجزوا لاسباب عديدة عن فرض الرقابة الكافية ٠ أما أهل القرية ، أى أولئك الذين لهم حق الانتخاب ، فلا يستطيعون القيام بعمل ما لاصلاح الحالة بسبب عدم تنظيمهم ٠ ولهذا السبب فشلت المجالس فى أغلب الاحيان وتعطلت عن العمل تماما

الجهاز الحكومى

٩ ـ واتماما للبحث لابد من وصف ذلك القسم من الجهاز الحكومى الذى تتعلق به المصالح الريفية :

ا) تقسم البلاد الى مقاطعات تحت اشراف وزير الداخلية ، وتحتوى المقاطعة الواحدة على عدد قليل من المدن وعدد وافر من القرى ٠ يدير المقاطعة « متصرف » وتكون المدينة الرئيسية فى مقاطعته عاصمة لتلك المقاطعة ٠

ب) تقسم المقاطعة أيضا الى «أقضية» تحتوى كل منها على مدينة واحدة على الاقل وعلى عدد من القرى يدير القضاء موظف نسميه «القائمقام»

ج) وفى بعض الاحيان يقسم القضاء الى نواح وتشمل كل ناحية عددا من القرى تحت ادارة مدير

د) هؤلاء هم الموظفون الاداريون الحقيقيون ويأتى من بعدهم ـ فى أدنى درجات السلم ـ مختارو القرى · ولكن هنالك فرقا شاسعا بين المختار وأدنى موظف ادارى فى المركز وفى المسئولية ·

١٠ ـ تختص الاعمال المنوطة بالموظفين الاداريين بمناطق المدن كما بالمناطق الريفية ويمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين : قسم يتولونه مباشرة وقسم آخر لا علاقة مباشرة لهم به ·

ا) يشمل القسم الاول :

١ ـ جباية بعض الضرائب

٢ ـ سلطات قضائية فى ظروف معينة

ب) أما واجبات القسم الثانى فعديدة وتشمل كافة نواحى النشاط الحكومى· ففى الامور السياسية وفى تلك المتعلقة بالحالة الاقتصادية وبالامن الداخلى وفى مسائل الصحة والتحسين يؤخذ رأى موظفى الادارة ويطلب اليهم المساعدة والتعاون خصوصا فى المناطق الريفية · وهم يترأسون لجانا حكومية عديدة ، وتمكنهم ظروفهم من الضغط على الاهلين البسطاء· كذلك هم يعتبرون ممثلى الحكومة فى مناطقهم ولهذا يتصدرون كافة المحافل الاجتماعية وبالاختصار يتدخل موظفو الادارة فى جميع أعمال الحكومة ويتمتعون بنفوذ قوى ·

ج) والوظائف الهامة فى هذا الجهاز هى وظيفة (متصرف) المقاطعة و (قائمقام) القضاء فصاحبا هاتين الوظيفتين يملكان سلطة كبيرة خصوصا فى المناطق الريفية التى لا يوجد فيها من يقاومهما · أما مدير الناحية ـ حيثما يوجد مدير ـ فهو نسبيا رجل غير مهم· و (المختار) بالطبع أقل أهمية بدرجات عديدة · فتعليمه القليل ـ وهو فى بعض الاحيان أمى ـ يجعله مجرد أداة فى يد (القائمقام) ·

حسنات النظام الحكومى وسيئاته

١١ ـ يعتبر النفوذ الواسع الذى يتمتع به الموظفون الاداريون من حسنات هذا النظام اذ من الواضح ان هؤلاء الموظفين يمكنهم استعمال نفوذهم لفائدة المناطق التى يديرونها · وهم يستطيعون التغلب على كل مقاومة للتحسين تمليها المصالح الشخصية أو الاغراض الدنيئة وهنالك حسنة أخرى ذلك ان عدد الموظفين الاداريين قليل نسبيا فلا توجد صعوبة فى انتخابهم جميعا من طبقة المتعلمين تعليما عاليا كما انه يسهل اعطاء هذا العدد القليل التدريب الكافى بالاضافة الى تعليمهم ليصبحوا اخصائيين فى فن الادارة ·

١٢ ـ ولكن النظام لا يخلو من سيئات أساسية :

ا) عندما يكون جهاز انتخاب الموظفين غير صالح يتولى الوظائف أشخاص فاسدون أو بلا مؤهلات كافية ـ وهذا ما يحدث كثيرا ـ حينئذ يكون الضرر بالغا ·

ب) لا يسهل على الموظف العادى حتى فى أنسب الظروف أن يوزع اهتمامه بصفة مرضية على أعمال متعددة مختلفة النوع · هذا وأن الموظفين عادة يقطنون المدن فى مناطقهم ومن الطبيعى أن يولوا هذه الاماكن الجزء الاكثر من اهتمامهم · ومن قبيل ذلك أيضا ما تستغرقه الامور السياسية الجذابة من الوقت والتفكير · ويكون ذلك عادة على حساب تحسين القرى ·

ج) كثيرا ما يكون للاعتبارات السياسية تأثير على تعيين المختارين · مما يلحق ضررا كبيرا بالتحسين وبالخدمات العامة فى القرية ·

د) لا يحتوى هذا النظام ـ سواء أكان ذلك من الوجهة النظرية أم العملية ـ ما يدرب القرويين على ادارة شئونهم بأنفسهم ·

هـ) كثيرا ما يفرض النظام الحالى واجبات متناقضة على الموظفين مثلا ربما يطلب الى القائمقام ان يستعمل القسوة فى تحصيل الضرائب من قرية فقيرة متخلفة عن الدفع فى الوقت الذى يرغب فيه ذلك القائمقام مساعدة تلك القرية اقتصاديا ·

بعض أسئلة أساسية :

١٣ ـ قبل بحث الاسئلة الخاصة التى تؤلف جزءا من الموضوع المعين لهذه اللجنة هنالك بعض الاسئلة الاساسية التى لابد من الاجابة عنها :

١) ما هو الغرض الحقيقى من بحثنا ؟

ب) هل من المناسب ان نستبقى الوظائف الثلاث المذكورة فى الفقرة الرابعة وهى وظائف الدولة الضرورية والوظائف القضائية والخدمات العامة كلها فى يد سلطة واحدة ؟ ٠

ج) هل من اللازم أو المناسب الاحتفاظ بالنظام القائم حاليا بالقرى ؟ ٠

١٤ ـ أقترح الجواب التالى عن السؤال الاول : أن الغاية من بحثنا هى ايجاد أنجع الطرق والوسائل لتحسين القرى العربية على أن يتضمن هذا التحسين الحالات المادية والمعنوية وأن تشمل الاخيرة منها (وهى المعنوية) ما يكفل الوصول فى النهاية الى الحكم الذاتى والى مستوى مقبول من التعليم ٠

١٥ ـ أما الاجابة عن السؤال الثانى الذى يتعلق بفصل الوظائف فليس من الهين البت بشأنه ٠ أشعر من اختباراتى الطويلة بأن شئون القرية هى أول واجب يهمله الموظف ـ مهما توافرت فيه حسن النية ـ عند ما تكون وظائفه أكثر مما يستطيع أن يتحمل أو عندما تكون ميوله كلها سياسية أو عندما يجعل همه الاول ارضاء رؤسائه فيولى معظم عنايته لوظائف الدولة الضرورية ٠ زد على ذلك أن تعيين الموظفين لا يستند دائما الى الكفاءة الشخصية فليس من المناسب اذن ابقاء الوظائف والسلطات متركزة فى أيدى موظفين لم يحسن اختيارهم ولهذه الاسباب كلها أميل الى فصل الوظائف بعضها عن بعض بطريقة ما

١٦ ـ وهذا يمكن أن يكون اما على أساس جغرافى أو على أساس وظائفى كما يلى :

١) يمكن فصل الوظائف المتعلقة بمناطق المدن عن تلك المتعلقة بمناطق الريف

ب) أو يمكن فصل الخدمات العمومية عن الواجبات الحكومية الضرورية (أما الوظائف القضائية فيجوز الحاقها بأحد القسمين)

ج) فى الحالة الاولى يصبح من الضرورى ايجاد دائرة ملحقة بوزارة الداخلية تهتم بالشئون الريفية وفى الحالة الثانية يجب ايجاد وزارة جديدة تهتم بجميع الخدمات العامة فى المناطق الريفية وفى مناطق المدن على السواء ٠

١٧ ـ وقد جربت الطريقة الاولى جزئيا فى بعض مناطق (فلسطين) ولم يتعد فصل الوظائف فى تلك التجربة مستوى (القائمقام) ٠ والذى حصل فعلا هو تعيين (قائمقا مين) اثنين بدلا من واحد لاحد الاقضية ، أحدهما يتولى شئون الريف ، والآخر يهتم بشئون المدن ، ولم يرافق ذلك أى تغيير فى النظام المتبع وقد كان لهذه الطريقة حسناتها اذ خففت الضغط على الموظفين دون اللجوء الى تشريع جديد غير ان هذا كما أعتقد لم يحل المشكلة اذ بقى (قائمقام) الريف على حاله يفكر غالبا فى جمع الضرائب ولم يكن يزود بالارشادات اللازمة فيما يختص بالخدمات العامة اذ لم يكن هنالك مرجع أعلى لتلك الخدمات ٠

١٨ ـ بالنظر الى ذلك أعتقد ان أنجع الطرق لتحسين القرى وبالتالى لتحسين البلاد عموما هو انشاء وزارة خاصة للشئون الاجتماعية، وان لزم الامر يمكن تشكيل دائرة ملحقة بهذه الوزارة تهتم بشئون القرى فقط، وتكون وظائف هذه الوزارة تقديم المناظرة والمراقبة والارشاد العام فى مختلف الدرجات وتنسيق التعاون بين جميع الخدمات العامة كالصحة ، والزراعة ، والمعارف ، والشئون الاجتماعية، والاشغال والبيطرة، وغيرذلك٠ ويجب أن يكون هذا الفصل مبتدئا بالوزارة على أن ينحدر الى المقاطعات والاقضية والنواحى والقرى وعندئذ يمكن انتقاء موظفين من ذوى المؤهلات اللائقة والتدريب الخاص ليحصروا جهودهم فى الانشاء والتعمير والتحسين ويعفى المتصرفون والقائمقامون والمديرون كليا من التنسيق والاشراف على هذه الاعمال ليتفرغوا الى واجبات الدولة الضرورية وسنأتى على بعض التفصيل فى الفقرات ٢٠ ـ ٢٣ بعد ٠

١٩ ـ ومن الممكن أن تقوم معارضة لهذا الفصل من قبل أولئك الموظفين الذين سيجردون من بعض سلطاتهم ونفوذهم فيدعون بأن أى مشروع أو نشاط يقوم فى مناطقهم دون علمهم مما يسبب اضطرابات محلية غير انى أقترح أن لا يعطى أى وزن لهذا الاعتراض اذ لا يمكن للعمران أن يلحق ضررا بالامن الداخلى خصوصا ان كان منظما تنظيما تقبله القرية عموما فلا يجب ـ والحالة هذه ـ أن يسمح للاشخاص المعاكسين للمشاريع الانشائية فى القرية بالتستر وراء قضايا مصطنعة مختصة بالامن ٠

٢٠ ـ يقودنا هذا الى السؤال الاساسى الثالث :

هل نستبقى النظام الحالى فى القرية أو لا ؟

أقترح سابقا فصل الوظائف وأن يبدأ ذلك فى القرية نفسها ٠ ومما لا شك فيه انه لا بد من استبقاء (المخاتير) ووجوه العائلات أو من يقوم مقامهم وذلك لكى نضمن تعاون القرية ولكن من الضرورى اعادة النظر فى وظائفهم وعلاقاتهم الداخلية بعضهم مع بعض ومع الحكومة ، وفى طرق انتقائهم

ليتمشوا مع النظام الجديد . وفضلا عن ذلك من الضرورى خلق جهاز محلى فى القرية للمراقبة .

مقترحات فى اعادة تنظيم القرية

٢١ ـ وبالنظر الى ما تقدم نقترح اعادة تنظيم القرية على الاسس الآتية :

ا) يجب أن تكون هنالك جمعية عمومية كبيرة يمكن تأليفها من الفرق الثلاث الآتية كأعضاء

١ ـ عدد معين من الاعضاء ينتخبون على حدة من كل عائلة وهؤلاء يمثلون العائلات

٢ ـ عدد معين من الاعضاء ينتخبون من القرية عامة

٣ ـ جميع الاشخاص الذين حصلوا على مستوى معين من التعليم

ب) يجب أن يكون هنالك أيضا مجلس تنفيذى صغير للقرية يمكن تأليفه ممن يأتى :

١ ـ سكرتير عام ينتخب من قبل الجمعية العمومية

٢ ـ عدد معين من الاشخاص ينتخبون من قبل الجمعية العمومية

٣ ـ (المخاتير) ـ بحكم وظائفهم ـ واحد من كل عائلة ينتخبهم ممثلو العائلات فى الجمعية على أن يكون الانتخاب مقرونا بموافقة الجمعية العمومية .

ج) تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالتوجيه العام والارشاد والادارة والمراقبة على اختلاف درجاتها بواسطة مفتشين كما سيوضح ذلك فى الفقرة ٢٢ الآتية :

د) أما الوظائف الرئيسية للجمعية العمومية فيمكن أن تكون

١ ـ فرض الضرائب ضمن حدود القانون

٢ ـ سن الانظمة المحلية (أو الموافقة على القوانين التى يسنها المجلس)

٣ ـ البت فى جميع الامور المالية الهامة بما فى ذلك الموازنة السنوية وعقد القروض

٤ ـ المراقبة المالية بواسطة مراقبى حسابات

٥ ـ تعيين قضاة لمحاكم القرية

٦ ـ المناظرة العامة والمراقبة على أعمال المجلس و (المخاتير)

هـ) أما المجلس فيكون اختصاصه القيام بالخدمات العمومية

و) تنحصر وظائف (المخاتير) فى واجبات الدولة الضرورية ويكونون مسئولين عنها أمام موظفى الحكومة أما فيما يختص بسلوكهم العام وبالطريقة التى يزاولون بها واجباتهم فيكونون مسئولين تجاه الجمعية العمومية

٢٢ ـ يمكن تنظيم وزارة الشئون الاجتماعية على الاسس الآتية :

ا) تقسم البلاد الى مقاطعات وأقضية ونواح تقسيما ينطبق على التقسيم الادارى للبلاد ويكون هنالك مفتشون للمقاطعات والاقضية والنواحى .

ب) يكون مفتش الناحية الشخص الاساسى فى هذا التنظيم وتشتمل وظائفه على ما يأتى :

١ ـ التوجيه العام والارشاد والقيادة والاشراف والمراقبة فى كل قرية

٢ ـ التعاون مع موظفى الدوائر الفنية فى تحسين القرية وتنسيق أعمال هؤلاء الموظفين

٣ ـ القيام ببعض الوظائف التنفيذية التى لم يعهد بها الى القرية بالنسبة الى درجة الحكم الذاتى فيها مثلا :

١ ـ شغل منصب رئيس الجمعية العمومية أو المجلس أو كليهما

٢ ـ تعيين الموظفين

٣ ـ الموافقة على الموازنة ومراقبة الامور المالية الاخرى

٤ ـ الموافقة على القوانين المحلية وهلم جرا

وفى الواقع يمكن أن يعهد اليه بكل أو ببعض صلاحيات الجمعية أو المجلس أو كليهما على أن لا يستعمل هذه الصلاحيات الا بعد أن يأخذ رأى الهيئتين المذكورتين فيما يختص بالمسائل المعينة

ج) أما وظائف مفتش القضاء فتشتمل على ما يأتى :

١ ـ ادارة ومراقبة مفتشى النواحى

٢ ـ ابتكار وتنظيم المشاريع بالاشتراك مع موظفى الدوائر ومفتشى النواحى

٣ ـ تقديم التوجيهات اللازمة لتنظيم الخدمات والامور الاخرى

د) تشتمل وظائف مفتش اللواء على الامور الآتية :

١ ـ الاشراف الشامل والمراقبة العامة

٢ ـ الموافقة على المشاريع بالاشتراك مع كبار الموظفين فى الدوائر الفنية

٣ ـ الموافقة على الامور التى تفوق صلاحية مفتشى النواحى

٤ ـ التنسيق العام لاعمال الدوائر المختلفة في الدرجات العليا ٠

حسنات النظام المقترح

يمكن ادعاء الحسنات الآتية للنظام المقترح :

ا) يضمن تنظيم الهيئة الانتخابية في القرية ويمكنها من التعبير عن ارادتها ٠

ب) يفصل السلطات التشريعية عن التنفيذية حتى في نطاق القرية ويضمن المراقبة المحلية على أعمال المجلس ٠

جـ) نظرا الى كثرة عدد أعضاء الجمعية العمومية نسبيا تتاح الفرص لكثير من القرويين للتدخل الفعلي في الشئون العمومية مما يضمن التعاون على نطاق واسع في القرية

د) يضمن التوجيه الكافي والارشاد والمراقبة

هـ) يعطى طريقة ثانية لتنفيذ الاعمال وذلك بواسطة مفتش الناحية ويمكن تطبيق ذلك على كافة الاعمال أو على جزء منها مما يجعل النظام مرنا من جهة مقدار الحكم الذاتي ٠

و) ان هذه الطريقة الثانية تسهل معالجة الازمات فلا يحصل توقف في الاعمال

ز) تعطى طريقة الانتخابات الثنائية (الانتخابات العمومية والعائلية) أول تدريب للتفكير على أساس القرية لا أساس العائلة فقط ٠

ح) يضمن الاتصال مع الادارة بواسطة (المخاتير) الذين هم أعضاء في المجلس

ط) يعطى أهمية خاصة للتعليم بمنح الاشخاص المتعلمين مقعدا في الجمعية العمومية بدون انتخاب

الاسئلة المعينة

السؤال الاول

٢٤ ـ نبدأ الآن بالاسئلة المعينة التي تحتاج الى أجوبة عملية أولها :

الى أي مدى يجب أن تتمتع القرية بالحكم الذاتي ؟ أو ان تدار محليا ؟ والى أي مدى يجب أن تراقب من قبل السلطة المركزية ؟

ذكر سابقا أن هدفنا يجب أن يكون الوصول الى حكم ذاتي كامل مع العلم بأنه لا يمكن الوصول الى هذا حالا وقد يمر زمن طويل قبل أن تصبح بعض القرى صالحة للحكم الذاتي ومن الواضح ان القرى تختلف في درجة تقدمها ومدى احتياجها الى المساعدة والارشاد ولهذا يكون من الموافق تقسيم القرى الى درجات بالنسبة الى مقدار الحكم الذاتي الذي يصلح لكل منها وبعد ذلك توضع شروط يجب أن تستوفى قبل أن تنتقل قرية من درجة الى أخرى أعلى منها

٢٥ ـ ويقترح ان تكون الصلاحيات القصوى في الوقت الحاضر التي تمنح للقرى الاكثر تقدما وذلك بواسطة جمعياتها العمومية ومجالسها كما يلي :

ا) حق تاليف الجمعية العمومية ومجلس القرية بطريق الانتخاب لا بطريق التعيين ولكن يجب أن يكون الانتخاب تحت اشراف مفتشي النواحي ٠

ب) يجب أن يكون مفتش الناحية رئيسا لكل من الجمعية والمجلس (هذا ضروري موقتا الى أن يتدرب القرويون على ادارة الجلسات) ٠

جـ) صلاحية تعيين جميع الموظفين حسب الموازنة على أن يقترن هذا بموافقة مفتش الناحية

د) صلاحية فرض الضرائب ضمن حدود القانون على أن يقترن ذلك بموافقة مفتش المقاطعة

هـ) صلاحية وضع الموازنة السنوية والموافقة عليها اذا لم تكن هنالك منح حكومة مالية والا فموافقة مفتش المقاطعة تصبح ضرورية

و) صلاحية انفاق الاموال بموجب الموازنة ضمن حدود معينة وما يتجاوز هذه الحدود يجب أن يقرن بموافقة مفتش الناحية

ز) صلاحية عقد اتفاقيات مالية وغيرها على أن تكون خاضعة لموافقة مفتش الناحية

ح) صلاحية عقد القروض على أن يكون هذا خاضعا لموافقة مفتش المقاطعة

ط) صلاحية اقتناء الاملاك

ى) صلاحية بيع الاملاك على أن يكون هذا خاضعا لموافقة مفتش المقاطعة

ك) صلاحية وضع اللوائح على أن يكون ذلك خاضعا لموافقة مفتش المقاطعة

ل) صلاحية تشكيل المحاكم القروية التي يكون اختصاصها النظر في المخالفات والقضايا البسيطة على أن يكون هذا خاضعا لموافقة مفتش المقاطعة

م) صلاحية تعيين قضاة للمحاكم على أن يكون هذا خاضعا لموافقة الوزير

ن) صلاحية اصدار بعض الرخص ومنها رخص البناء

ص) صلاحية تعيين مدققي الحسابات وقبول تقاريرهم على أن يكون هذا خاضعا لموافقة مفتش الناحية ٠

٢٦ ـ ويقترح أن تكون هنالك ثلاث أو أربع درجات من القرى يقابلها نفس العدد من درجات الحكم الذاتي ٠ ولا حاجة الى التضييق الشديد اذ لابد من بعض المرونة لكي تكيف الامور بحسب الظروف المحلية

٢٧ ـ ومما يجدر الاهتمام به تحديد الشروط والمؤهلات لكل درجة من درجات الحكم الذاتي وفي هذا الصدد يقترح أن تؤخذ الامور الآتية بعين الاعتبار :

ا) نسبة القادرين على القراءة والكتابة بين الذكور والاناث

ب) العدد النسبي للاشخاص الذين أكملوا ما يعادل الدراسة الثانوية أو أكثر

ج) مدى المساعدة المالية اللازمة للحد الادنى من الخدمات

د) مقدار النظام في جلسات الجمعية العمومية والمجلس ٠

هـ) مدى استعداد الاقلية للخضوع لمقررات الاكثرية

ومن الواضح انه لا يمكن معرفة مدى استيفاء هذه الشروط الا بعد فترة من التجربة ٠ ولذلك لابد من أن توضع القرى في أول الامر في درجات منخفضة من الحكم الذاتي وترفع بعد أن تثبت جدارتها للرفع ٠

السؤال الثاني :

٢٨ ـ الى أي مدى يجب أن تحمل القرية أو السلطة المركزية نفقات الخدمات العامة ؟

مما لا شك فيه ان حالة القرويين الاقتصادية لا تمكنهم من تحسين أحوالهم بأنفسهم كذلك لا يجوز أن نعفيهم اعفاء تاما من تحمل بعض المسئوليات اذ يسبب ذلك لهم انحطاطا أخلاقيا فلابد اذن من اشتراكهم في العمل ولو جزئيا ٠ ومما لا شك فيه ان جباية الضرائب ممن ليس لهم مقدرة على دفعها تشكل صعوبة خطيرة ولقد حلت الحكومة العثمانية هذه المشكلة بمهارة وذلك بالاستفادة من البطالة الموسمية واقتبست حكومة فلسطين هذا الحل مع بعض التعديلات المناسبة٠ وبموجب ذلك يطلب من كل قروي يتمتع بصحة جيدة من سن الثامنة عشرة حتى الخامسة والخمسين أن يدفع مبلغا من المال يساوي أجرة عامل مدة عشرة أيام ويسمح للمكلف أن يقدم عملا بدلا من النقد اذا رغب في ذلك ٠ نجحت هذه الطريقة في فلسطين ولاأتردد في أن أوصي باستعمالها، وبواسطتها يمكن لكل قرية أن تؤسس لها صندوقا صغيرا ولكن لا بد للسلطات المركزية من مساعدة هذا الصندوق لتتمكن القرية من تغطية نفقات الحد الادنى من الخدمات العامة ٠ أما اذا رغبنا في القيام بتحسين معقول فمن الضروري زيادة المساعدة ٠

٢٩ ـ ويمكن لهذه المساعدة أن تكون على نوعين :

ا) تخصص مبالغ لخدمات أو لمشاريع معينة

ب) تخصص لكل قرية نسبة معينة من الضرائب ورسوم الرخص التي تجبى منها ٠

٣٠ ـ يفضل القرويون الطريقة الثانية لان ذلك يزيد اهتمامهم بالمصالح العامة ويزيد في مقدار التعاون مع الحكومة أما النقص فيها فهو انها عادة لا تنتج واردات كافية وبناء عليه أوصى بأن تطبق الطريقتان في آن واحد ، وفي حالة عجز النسبة المعينة لسد نفقات المشاريع يمكن أن نلحقها بهبة حكومية

السؤال الثالث :

٣١ ـ ما هي القيادة والتوجيه اللازمان للقرية ٠

ا) في الامور الصحية

ب) في تحسين الزراعة

ج) في الامور الاجتماعية الآتية :

١ ـ التعليم الاساسي
٢ ـ التدريب المهني
٣ ـ تنظيم القرى واتساع الاستيطان فيها
٤ ـ الحرف والصناعات
٥ ـ الجمعيات التعاونية
٦ ـ الاكتفاء الذاتي
٧ ـ النوادي ٠٠٠؟ ٠

ذكر سابقا انه بسبب حالة القرى الحاضرة بات من غير المنتظر العثور على قيادة صالحة للقرية من القرية نفسها وذلك للمنافسات المحلية والانحطاط الثقافي المخيمين على القرى العربية وعليه نجد أنفسنا ازاء ذلك مضطرين الى الالتجاء الى موارد خارجة عن القرية نفسها وفي نفس الوقت علينا أن نحاول جهدنا لنزيل العقبات التي تجعل القيادة المحلية أمرا متعذرا

وكخطوة أولى وهامة في هذا السبيل يمكننا ان نختار عددا من أولاد القرى وندربهم للخدمة خارج قراهم في أول الامر ٠

واستنادا الى هذه الاسس أرى ان يكون مفتش الناحية فى النظام الجديد المقترح القائد والمرشد المباشر وبالطبع يساعده فى أعماله الموظفون الفنيون فى الدوائر المختصة · ومن الضرورى أن يكون هنالك « طقم » كامل من هؤلاء الموظفين الفنيين فى كل قضاء وباستطاعة هؤلاء أن يشرفوا على منطقة يعمل فيها نحو خمسة مفتشين من مفتشى النواحى الذين يجب أن تتوافر فيهم المقدرة على فهم واستيعاب الشىء الكثير من المعلومات الفنية

٣٢ ـ الموظفون الفنيون الذين نحتاج اليهم فى كل قضاء هم كما يلى :

ا) للصحة :

يعين طبيب مسئول أو أكثر تنحصر مسئوليته فى منع الامراض

ب) دائرة الزراعة :

يعين خبير أو خبيران للزراعة وموظف بيطرى تكون واجباتهم الرئيسية

١ ـ تعليم المزارعين الاساليب العصرية للزراعة ولتربية المواشى والدواجن والنحل وذلك بواسطة حقول التجارب والطرق العملية الاخرى

٢ ـ مقاومة ومعالجة أمراض النبات والحيوان

٣ ـ وضع البرامج للتحسين بقصد زيادة الانتاج وتحسين النوع

٤ ـ ربما يحتاج هؤلاء الموظفون الى من يدعمهم فى مراكز المقاطعات من الاخصائيين فى الفروع المختلفة ·

ج) التعليم الاساسى

نحتاج فى كل قضاء الى مفتش ومفتشة (ويكون هؤلاء بالاضافة الى الموظفين اللازمين للنظام والامور الروتينية) لينظموا الخطوات والمشاريع اللازمة للتعليم ··· فالتعليم الملائم هو مفتاح لحل مشاكل القرى · وعلينا أن نذكر ان التعليم ، وخصوصا تعليم المرأة ، هو عامل لخلق الرغبة فى الوصول الى مستوى أعلى للمعيشة وهذه الرغبة بدورها هى أقوى دافع نحو المستوى المطلوب ·

ويجب أن يفسر التعليم الاساسى بحيث يشمل الاتجاهات والعادات الفكرية الصحيحة ولا يقتصر على القراءة والكتابة والحساب، · وفضلا عن ذلك يجب أن يشمل الصبيان والبنات على السواء · ومن الضرورى ان يبدأ التعليم فى القرى من (روضة الاطفال) فالحياة العائلية فى القرى ليست مثالية لتربية الاطفال، لهذا يصبح من الضرورى أن ينقل الاطفال الى عناية لائقة فى أول فرصة ممكنة · ومما هوجدير بالذكر انالمعلمات بطبيعتهنأصلح من المعلمين لتعليم الاطفال حتى سن الثانية عشرة · فضلا عن ذلك ان تعيين معلمات من القرية للعمل فى القرية نفسها يقلل من نفقات التعليم · نرى من هذا ان تعيين المعلمات للصبيان والبنات الى سن الثانية عشرة يحل المشكلة المزدوجة المتعلقة بنوع التعليم وتكاليفه ··

د) التدريب المهنى

هنا أيضا نحتاج الى موظف وموظفة فى رياسة كل قضاء للتنظيم وتقديم النصائح الفنية للقرويين وهنالك أمر خاص يجب ان نعنى به وهو تدريب الاولاد فى سن مبكرة على استعمال أيديهم · ويجب أن يحصل ذلك فى المدرسة أما التدريب المهنى نفسه فيمكن حينئذ أن نبدأ به بعد سن الثانية عشرة

هـ) تنظيم القرى واتساع الاستيطان فيها :

يحتاج ذلك الى توجيه منظم خاص للمدن فى رياسة القضاء ، وعلى مفتش الناحية أن يكون فى وضع يمكنه من التعاون خصوصا فى تنفيذ الانظمة والقوانين الموضوعة

و) الحرف والصناعات

يحتاج الى نوعين من الموظفين فى رياسة القضاء

١ ـ يجب أن يكون هناك موظف وموظفة لهما مؤهلات فنية خاصة لتقديم الارشادات المطلوبة فيما يختص بالحرف موجهين أول اهتمامهما وجله الى القرى المحتاجة ·· أما المال اللازم فى بعض الاحوال فيجب، أن تقدمه السلطة المركزية

٢ ـ يجب أن يكون مفتش صناعى ينظم ويناظر ويراقب جميع الصناعات المحلية الصغيرة المسيرة بالقوى الآلية الميكانيكية وعليه أن يطبق أدق الاساليب الاقتصادية ليتجنب المزاحمة الضارة والمبددة لثروة القرية · وفى جميع القرى ذات الامكانيات الزراعية المحدودة التى لاتكفى لسد حاجات السكان يكون الحل الموافق تشجيع الحرف والصناعات فيها ·

ز) الجمعيات التعاونية

لابد من موظف واحد على الاقل له مقدرة مفتش الناحية ومؤهلاته العلمية ٠

حـ) الاكتفاء الذاتى

يمكن ترك الناحية الانتاجية من الاكتفاء الذاتى للموظفين الذين ذكروا سابقا تحت فرعى الزراعة والحرف والصناعات أما ناحيـــة الانفاق فتـوكل الى الموظفـــات المشار اليهن فى فقرة (د) وعند الضرورة تمكن زيادة عدد الموظفات وتكون واجباتهن زيارة بيوت القرية وارشاد النساء لتجنب التبذير والانتفاع الى أقصى حد بدخلهم٠

ط) النوادى

يقوم بالتوجيه فى النوادى وجميع الشئون الاجتماعية الاخرى مراقبـــو التعليم من الموظفين والموظفات المشار اليهـــم واليهن تحت التدريب المهنى والاكتفاء الذاتى ٠

السؤال الرابع :

٣٣ ـ كيف يمكن ايجاد الموجهين اللازمين وتدريبهم وكيف يمكن أن نوفق بين أســـاليبهم وبرامجهم ؟

لنستعرض بايجاز ما تقدم ذكره :

ا) يطلب صنفان من القادة

١ ـ مفتشو وزارة الشئون الاجتمـاعية على مختلف درجاتهم

٢ ـ موظفون فنيون مسئولون عن مختلف الدوائر المعنية ، منها : المعارف ، الشئون الاجتماعية ، الصحة ، الزراعة ، الجمعيات التعاونية ، والصناعة ٠

ب) بالاضافة الى هؤلاء القادة نحتاج الى عمال لتنفيذ الاعمال كمعلمين وممرضات وكتبة الخ ٠٠٠ ولا أظن انه ينتظر منا ان نبحث أمر هؤلاء العمال ولو ان مسألة الممرضات تنطوى على صعوبات جمة

جـ) الموظفون الآتى ذكرهم يحتاجون الى نوع مماثل من التعليم مع اختلافات بسيطة فى بعض الاحوال خاصة فيما يتعلق بالنساء٠

١ ـ المفتشون

٢ ـ موظفو المعارف

٣ ـ موظفو الشئون الاجتماعية

٤ ـ موظفو الجمعيات التعاونية

ويمكن تسمية هؤلاء بالصنف العام ٠ أمـا الموظفون الباقون ـ وهم من الفنيين ـ الاطبـــاء والبياطرة والصناعيون فيحتاج كل منهم الى نوع خاص من التعليم

لنبحث أولا أمر الصنف العام :

٣٤ ـ الصنف العام

فى بادىء الامر اقترح ان ينتخب هـــؤلاء الموظفون ممن لهم ذكاء فوق المتوسط كما يظهر من نتائجهم المدرسية ويجب ان يكون لهم ميل خاص الى الرياضيات ، وفضلا عن ذلك يجب أن تكون لهم الصفات المعروفة المتعلقة بالشخصـية ٠ ويقترح أيضا أن يكون الانتخاب من طلاب وطالبات مدارس القرى ممن أتموا التحصـــيل الابتدائى على أن لا تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة وابتداء من هـذه السن يجب أن ينظم ويراقب تعليمهم وتدريبهم ٠

٣٥ ـ أما مدة تعليمهم وتدريبهم فيقترح أن تكون سبع سنوات بحيث يكملون ما يقابل تحصيل أربع سنوات فى التعليم الثانوى وثلاث ســـنوات فى التعليم الجامعى ٠ أما نوع التعليم فيجب أن يكون من النوع العام الذى يشمل مواضيع عديدة ويجب أن يحتوى على :

ا) لغة أجنبية واحدة على الاقل

ب) الرياضيات والعلوم الطبيعية

جـ) التاريخ والجغرافية ـ خاصـة التـــاريخ الحديث

د) مسك الدفاتر ومبادىء المساحة والاحصاء

هـ) العلوم الاجتماعية : علم الاجتمـاع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة

و) علوم ثقافية أخرى : المنطق وعلم النفس والفلسفة

ز) الادارة العامة : المالية العـــامة ، فلســفة القانون ، القانون الدولى

وفيما يتعلق بالنساء تعطى الفتاة مواضيع خاصة أخرى بدلا من علم المساحة وفلسفة القانون والمالية العامة وبعض أقسام الرياضيات

من المناسب ان يمكن بعض الموظفين فيما بعد من التخصص فى فرع أو أكثر من المواضيع ليكونوا بمثابة اخصائيين فى تلك المواضيع فى الرياسـة العامة ٠

٣٦ ـ يمكن لكلية لها منهاج خاص فى التعليم ان تهتم بالمواد الاربع الاولى فى مدى خمس سنوات والمواد الثلاث الباقية يمكن أن يتم تعليميهـــا فى السنتين التاليتين ٠ وقد ظهرت مؤسسة عربيـة خصوصية على هذه الاسس سنة ١٩٤٦ تحت اسم

(المدرسة لتعليم الادارة العامة) كان على الطالب أن يقضى فيها أربع سنوات بعد انهاء التعليم الثانوى الكامل وقد نجحت التجربة فى سنتها الاولى واستمرت ثلاثة أشهر فى السنة الثانية الى أن أغلقت بسبب الحوادث الاخيرة فى فلسطين ٠

٣٧ ـ على الشبان الذين ينتخبون لهذا الغرض أن يقوموا بزيارات متعددة لمعاهد مختلفة ومناطق لها أهمية اجتماعية خاصة فى البلدان العربية وذلك كجزء من تربيتهم ٠ فضلا عن هذا يجب أن يتدربوا على ما يأتى :

ا) ادارة الاجتماعات
ب) الخطابة
جـ) معاملة الجمهور أفرادا وجماعات
د) ادارة المكاتب
هـ) الالعاب الرياضية والالعاب المنزلية

٣٨ ـ ربما يرى البعض ان المشروع المقترح ينطوى على طموح زائد ٠ ولكن علينا أن نذكر ان غايتنا هى اعداد قادة صالحين للعمل ٠ وقد يقال بأن هؤلاء الطلبة المنتخبين للتعليم والتدريب المذكورين سابقا يصلحون لقيادة البلاد بأسرها وليس فقط للمناطق الريفية، لا أرى بأسا من ذلك اذ لا شىء أجدى لاى بلد من ان يتولى ادارته رجال تلقوا التعليم المناسب وابتدأت اختباراتهم الادارية فى القرية ٠ ويجب أن لا ننسى ان الريف والمدن فى البلاد ما هى الا أجزاء لوحدة واحدة وما ينفع الجزء الواحد لا بد أن يفيد الآخر أيضا ٠

٣٩ ـ واما ما نحتاج اليه من الموظفين الفنيين فيقترح انه عندما تكون هناك حاجة ينتخب العدد اللازم من طلاب القرية الذين أنهوا دراستهم الثانوية ويرسل هؤلاء الى الجامعات التى تعطى التعليم المطلوب

السؤال الخامس :

٤٠ ـ ما هو الدور الذى تلعبه أو يجب أن تلعبه النساء فى هذه الامور ؟

فى الوقت الحاضر تكاد المرأة لا تشترك مطلقا فى العمل وقد أشير سابقا الى الحاجة الى تعليم فتيات القرية وقد خصصت بعض الوظائف للنساء فى الاقتراحات التى عرضت سابقا

لا تمكننا المبالغة فى أهمية اشراك المرأة فى تحسين القرى فالرجال لا يحسنون البلاد٠ انما النساء هن اللواتى يفعلن ذلك ٠ يكد الرجال فى المناطق التى تسمى متمدنة ليسدوا حاجات النساء أما فى المناطق المتأخرة فتكد النساء لتسد حاجات الرجال ٠ هذه هى الحال فى القرى العربية وان لم تقلب الاوضاع لن يكون هنالك تحسين ٠ وطالما يرضى النساء أن يحملن جرار الماء على رءوسهن مسافة كيلو مترين لن يرى الرجال ضرورة فى انشاء مشاريع للمياه ٠

فان ثقفنا نساء القرية ورفعنا مستواهن العام رفضن القيام بأعمال الحيوانات كنقل المياه من مكان بعيد وحيال هذا يجد الرجال أنفسهم مضطرين الى الاهتمام بانشاء مشاريع خاصة للمياه ٠

هذا هو أبسط تحليل للطرق التى تقود الى التقدم

لهذا يقترح :

ا) أن تمنح للبنات امكانيات التعليم نفسها التى تعطى للصبيان ولا يعنى ذلك ان يكون التعليم من نوع واحد تماما ٠
ب) تخصص للنساء فى الوظائف الحكومية الاعمال التى تناسبهم وينطبق هذا خاصة على تعليم الصغار حتى سن الثانية عشرة٠
جـ) تنظم فرق نسائية للعمل لها برامج ثانوية تشتمل على وسائل التسلية وعلى بعض النشاط الاجتماعى فى تعليم وتدريب النساء فيما يتعلق بالعناية بالاطفال وبالصحة العامة وبادارة المنزل وبأمور أخرى من نوعها ٠

السؤال السادس والاخير :

٤١ ـ الى أى حد يكون التنظيم الاجتماعى ممكنا بين القبائل الرحالة ونصف الرحالة ؟

لا يزال شيخ القبيلة يتمتع بسلطات مطلقة بين هذه القبائل وليس من الممكن ولا من الجائز أن يقوم هناك ما يصطدم مع هذه السلطة ومع ذلك يمكن القيام بمقدار لا بأس به من التنظيم بموافقته وتحت رعايته

ان رؤساء القبائل هم عادة أصفياء النية واذا عرفنا كيف نتصل بهم أمكننا أن نكسب معاونتهم وأنجع ما يكون من الوسائل للتأثير عليهم هو أن يرسل الى القبيلة موظف تتوافر فيه أوصاف الزعامة ليقيم بينهم ويعيش مثلهم ويتفاهم تدريجيا مع شيخ القبيلة ٠

يمكن للتنظيم الاجتماعى ان يتم حالا فى النواحى الآتية :

ا) محاكم قبلية ـ تحت اشراف الحكومة وقد برهنت تجارب الماضى فى فلسطين على نجاح هذه المحاكم
ب) التعليم ـ هذا ما يرحب به فى تلك الاوساط بحماس

ج) مكافحة الامراض ـ يتوقف نجاح ذلك بنوع خاص على شخصية القائمين بتلك الاعمال

د) الاجراءات التدريجية للاستقرار

يمكن اغراء القبائل على الاستقرار بانشاء مشاريع مياه فى أماكن قابلة للزراعة وللمراعى فى آن واحد · واذا أقيم بناء لمدرسة فى واحد من هذه الاماكن والى جانبه بيت يسكن فيه شيخ القبيلة مع عنابر لخزن الحبوب للجميع نجد ان القبيلة تستعمل ذلك المكان لمدة طويلة أثناء السنة ومع مرورالزمن يقطنون فيه دائما· ومع مرور الزمن أيضا وبعد أن يتعلموا طرقا أفضل لاستعمال المراعى والاستفادة منها يبدأون فى الاعتماد على الزراعة كليا · وهذه تكون بداية الانتقال من حياة البداوة التى تعتمد على المراعى الى حالة الاستقرار التى تعتمد على الزراعة· والى أن يتم ذلك لابد أن يبقى التنظيم الاجتماعى محدودا جدا ·

٤٢ ـ وبهذه المناسبة يجب أن أذكر أن حالة البدو لم تدرس الى الآن دراسة علمية كافية · فمن الضرورى قبل القيام بأى مشروع شامل لتحسين حالة البدو من القيام بدراسة واسعة بواسطة فنيين فى مختلف النواحى الاجتماعية · وتستطيع كل دولة ان تفعل ذلك فيما يتعلق بالبدو المقيمين فى بلادها ·

إلى أى مدى يجب أن تستقل المنظمات الاجتماعيـــة بذاتها فى القرى ؟ وهل تدار محلياً أو تشرف عليها السلطة المركزية ؟

وإلى أى حد يجب تمويل الرعاية الاجتماعية ومشروع الانعاش فى القرى محلياً أو من مصادر مركزية ؟

تعقيب

محمد عبد الله العربى بك (مصر)

فى هذين السؤالين يتركز موضوع الادارة القروية ، فى صميمه وجوهره ، فالاول يتنـاوله من الناحية الادارية ، والثانى يتناوله من الناحية المـالية .

وقد رأينا أن تكون اجابتنا عليهما مفصلة فى ثلاثة أقسام : فى القسم الاول نعالج الموضوع من وجهته العلمية العامة ، أى من وجهة الاصـول العلمية الصحيحة ، وفى القسم الثانى نعـالج الناحية المصرية الخاصة على ضوء هذه الاصـول العلمية ، وفى القسم الثالث نعرض ما نراه من وجوه الاصلاح .

القسـم الاول

الاصـول العلمية

١ ـ الجانب الادارى

(١) معنى الادارة (٢) تحليل عناصرها سواء فى ادارة الاعمال الحرة او فى ادارة الاعمال الحكومية (٣) نطاق نشاط الادارة الحكومية (٤) مبررات توزيع الادارة الحكومية بين سلطة مركزية وسلطات محلية (٥) الاعتبارات التى تحدد اختصاصات السلطة المركزية والسلطات المحلية (٦) اساليب تنظيم الاتصال بين السلطة المركزية والسلطات المحلية

١ ـ معنى الادارة :

الادارة لغـة : معناها القيام بالحركة التى يستلزمها عمل معين لابلاغه الغاية المنشودة .

فتقول مثلا انك تدير آلة من الآلات اذا كنت تستطيع أن تحركها الحركة التى تمكنك من تحقيق الغـرض الذى أنشئت الآلة من أجله . وتكون ادارتك للآلة ادارة محكمة اذا كنت تسـتطيع أن تنظم هذه الحركة بحيث تستطيع أن تبلغ بهـا الغرض المنشـود فى أسرع وقت وبأقل نفقة ، وتكون ادارتك للآلة ادارة سيئة اذاكنت لا تستطيع أن تبلغ بها الغرض الذى تبتغيه الا بعد الاسراف فى الوقت والاسراف فى الجهد والاسراف فى النفقة .

فليست كل حركة صاخبـة ولا كل حركة عشواء « ادارة » بالمعنى العلمى ، بل الادارة حركة مع تحديد هدف معين تتجه اليه ، ووسائل منظمة على هذا الوجه ، لبلوغ هذا الهدف .

كذلك ادارتك للآلة تقتضى منك أن تحسب حسابا لكل الطوارىء المحتملة التى قد تؤثر على أجزائها فتعوقها عن الحركة أو تقعدها عن بلوغ الهدف المطلوب . سواء أكانت هذه الطوارىء داخلية أى متصلة بطبيعة بنيان الآلة وتركيب أجزائها أم خارجية كالجو الذى تعمل فيـه . فاذا حسبت حسابا لكل ذلك يجب أن تتخذ الاهبة مقدما لاتقائه قبل وقوعه ، وبعبـارة أخرى ـ كما يقول بعض علمـاء الادارة ـ Administrer c'est prévoir

وأخيرا ادارتك للآلة تقتضى ايجاد الانسجام Co-ordination بين أجـزائها المختلفـة ، حتى لا تسير هذه الاجزاء فى اتجاهات متعـارضة ، فتضل الآلة عن هدفها المنشود .

وبعـد فادارة الاعمال سواء أكانت أعمالا حكومية أم أعمالا حرة كادارة الآلة لا تخرج عن هذا المعنى ولا عن هذا النطاق .

٢ ـ تحليل عنـاصرها فى ادارة الاعمال الحرة والاعمال الحكومية :

ولقد أسرف الناس فى التفرقة بين الادارتين والواقع أنهما فى جوهرهما وكيانهما متماثلتان .

وان كانت ادارة الاعمال الحكومية أوسع أفقا وأكثر تعقيدا لاشتباك فروعها وامتزاج أغراضها بعضها ببعض الا أن بعض الاعمال الحرة فى العصور الحديثة قد اتسع أيضا أفقها بل ترامت حدودها حتى شملت أرجاء المعمورة ·

فالادارتان متماثلتان ، متماثلتان فى الجوهر وان اختلفتا بعض الاختلاف فى الباعث · اذ كما قيل : ان الباعث فى الاعمال الحرة هو الصالح الذاتى ، والباعث فى الاعمال الحكومية هو الصالح العام ، ولكن هذا القول مبالغ فيه، فليست الاعمال الحرة قاصرة على مجرد ابتغاء الصالح الذاتى ، بل يجب لسلامتها أن تبتغيه فى ظل الصالح العام أو ـ على الاقل ـ يجب أن لا يتعارض نشاطها مع الصالح العام والا كان عرضة للقمع من جانب السلطة العامة فى كل دولة متحضرة ·

فالادارتان اذن ـ كما قلنا ـ متماثلتان فى الجوهر · فما هى العناصر التى يتألف منها جوهر الادارتين ؟

لادارة أى عمل حكومى أو حر يلزمك :

أولا ـ أن تحدد كيفية توجيهه التوجيه العام مع تنظيم وسائل الاشراف عليه وأساليب الرقابة المجدية ·

ثانيا ـ أن تحدد بنيان الهيئة أو الادارة المنوط بها أداء العمل أو الاعمال المطلوبة ·

ثالثا ـ أن تدبر كيفية اختيار العمال اللازمين لانجاز العمل أو الاعمال المطلوبة ·

رابعا ـ أن تدبر الاشياء المادية من مكان وأدوات ومتاع مختلف الصور مما يحتاج اليه هؤلاء العمال لانجاز الاعمال المنوطة بهم ·

خامسا ـ أن تنظر فى تدبير المال اللازم للوفاء بحاجات هذه الهيئة وعمالها ومتاعها وتنظيم دخله وخرجه وكيفية رصده وقيده ·

هذه هى العناصر الخمسة التى تتألف منها الادارة سواء أكانت حكومية أم حرة ·· نلخصها فيما يلى :

١ ـ سلطة توجيهية ·

٢ ـ وهيئة للتنفيذ ·

٣ ـ بموظفيها وعمالها المنفذين ·

٤ ـ وأدوات ومتاع ·

٥ ـ ومال ·

ولنبدأ بتمييز هذه العناصر فى أى عمل حر ولنأخذ مثلا « شركة مساهمة كبنك مصر » فنجد العنصر الاول ممثلا فى مجلس الادارة والجمعية العمومية للمساهمين ، والعنصر الثانى ممثلا فى البنك باعتباره منشأة ترمى الى غرض أو أغراض معينة حددها مجلس الادارة وجمعية المساهمين ، والعنصر الثالث ممثلا فى موظفى البنك وعماله ، والعنصر الرابع ممثلا فى بنيان البنك وأدواته ونقوده ودفاتره ومكاتبه وخزائنه الخ ، والعنصر الخامس ممثلا فى رأس مال البنك الذى يرصد بعض ريعه لسد كل ما تتطلبه العناصر الاربعة المتقدمة من حاجات مالية ·

هذا فى المنشآت الحرة الواسعة النطاق ، أما فى الاعمال الحرة الضيقة النطاق فقد نجد العناصر الثلاثة الاولى مندمجة فى شىء واحد ·

أما تمثيل هذه العناصر فى الادارة الحكومية:

فالعنصر الاول الذى يرسم التوجيه العام للنشاط الادارى برمته ولكل فرع من فروعه المختلفة ويضطلع بالاشراف والرقابة ممثل فى البرلمان وناخبيه وفى رئيس الدولة ووزرائه ·

والعنصر الثانى ممثل فى الوزارات التى أنشئت لتضطلع هى والمصالح المختلفة التى تتألف منها بمرفق أو مرافق عامة معينة ·

والعنصر الثالث ممثل فى الموظفين من وكيل الوزارة وكل من يليه من الموظفين والعمال ·

والعنصر الرابع ممثل فى الابنية اللازمة لايواء كل وزارة أو مصلحة وما يتصل بذلك من مكاتب وأدوات ودفاتر الخ ، كما يتمثل فى صنوف من المتاع والادوات التى تختلف بين مصلحة وأخرى فوزارة الدفاع ـ مثلا ـ تحتاج الى حصون وقلاع وأسلحة وذخائر وأساطيل جوية وبحرية الخ ، ووزارة الصحة تحتاج الى مستشفيات ومعامل وأدوات جراحية وعلاجية وأدوية الخ ، ووزارة الرى تحتاج الى قناطر وترع وخزانات وكل مايتصل بها من أجهزة مختلفة الاوضاع والصور وهلم جرا·

وأخيرا العنصر الخامس يتمثل فى المال اللازم للانفاق على كل هذه العناصر الاربعة وتدبير الضرائب والرسوم والموارد المختلفة للحصول عليه وتدبير أساليب الصرف والقيد والمحاسبة والمراجعة وهلم جرا ·

فالادارتان كما ترى ـ الحكومية والحرة ـ متماثلتان فى العناصر · واذا كان فى بعض البلاد أو بعض الاحايين قد شوهد تفوق فى انتاج الادارة الحرة على الادارة الحكومية فليس مرجع ذلك الى اختلاف فى الجوهر وانما مرجعه الى خلل يصيب أحد هذه العناصر ، فيمتد أثره الى سائرها ، ثم الى انتاجها العام · وأما ما يتعلل به بعض الباحثين

من أن الادارة الحرة يحفزها دافع ابتغاء الربح والمزيد منه الى التفوق فى الاجادة والانجاز بعكس الادارة الحكومية فليس يحفز العاملين فيها مثل هذا الدافع فقول مردود ، لان العلة الحقيقية هى ما يتولد عن هذا الدافع من احكام الرقابة على العناصر الادارية المختلفة وتشديد الاشراف عليها وحسن التوجيه • فلو روعيت هذه العوامل فى الادارة الحكومية لاستوت فى انتاجها مع الادارة الحرة •

هذه العناصر أو الاركان الخمسة هى التى بتعاونها معا يتحقق معنى الادارة سواء أكانت ادارة أعمال حكومية أم ادارة أعمال حرة •

وسلامة كل ركن منها ، وتأديته الوظيفة المخصصة له على الوجه الاكمل شرط جوهرى لانسجام الحركة برمتها ، وبلوغها الهدف الذى تبتغيه فى أسرع وقت وباقل نفقة وأحسن ناتج•

ولقد تقدم البحث العلمى تقدما كبيرا فى استقصاء الوسائل التى تكفل سلامة هذه الاركان وصيانتها من الخلل وتكفل على الاخص تمكين كل منها من أداء وظيفته خيرأداء وتنظيم التعاون والانسجام بينها جميعا •

غير ان الادارة ـ حكومية كانت أو حرة ـ مع استيفائها هذه العناصر الخمسة ، يجب أن يهيمن عليها ذلك المبدأ الاساسى فى كل نشاط انسانى ، مبدأ تقسيم العمل •

ذلك لان كل جماعة بشرية انما يقوم كيانها على تبادل الخدمات بين أعضائها ، طبقا لحكم التضامن الاجتماعى القائم على تشابه الحاجات واختلاف الملكات ، وما يقتضيه هذا وذاك من وجوب تقسيم العمل • ومن هذه الخدمات ما يستطيع أفراد الجماعة أن يؤديه بعضهم لبعض ، ومنها ما لا قبل لهم بأدائه الا اذا نابت عنهم الدولة بسلطاتها العامة فى الاضطلاع به •

فاذا كان مبدأ تقسيم العمل يجب ـ بفطرة الاشياء ـ أن يلتزمه النشاط الفردى فهو فى النشاط الحكومى ألزم وأوجب • ذلك لان النشاط الحكومى أوسع نطاقا من نشاط أى فرد أو أية هيئة حرة فى داخل الدولة، فآثاره المتعددة الصور تمتد الى كل فرد والى كل بيئة ، فى الجيل الحاضر وفى الاجيال المقبلة •

وهذا يدعونا الى تعيين نطاق نشاط الادارة الحكومية ، أو بعبارة أخرى : تعيين المرافق التى يجوز للادارة الحكومية أن تتولاها والمرافق التى يجب أن تتركها لنشاط الافراد •

٣ ـ نطاق نشاط الادارة الحكومية :

فى دور الحضارة الذى بلغناه نجد خدمات كثيرة ضرورية لحياة الحضارة التى نحياها ، خدمات يؤديها الافراد بعضهم لبعض ، والنشاط الفردى وحده يضطلع حرا بأداء هذه الخدمات وان كان يفتقر فى جانب منه الى تدخل النشاط الحكومى واجازته أو رقابته • ولكن الى جانب هذه الخدمات توجد خدمات أخرى ، طبيعتها وأهميتها وعموم الحاجة اليها وصعوبات تنظيمها تقتضى أن تضطلع بها الحكومة باسم الامة ولنفع الامة كافة ، بحيث يرى كل فرد أن الامة ممثلة فى الحكومة مدينة له بهذه الخدمات ، تؤديها اليه كلما احتاج اليها أداء متماثلا ، محددة شروطه وأوضاعه من البداية •

هذه الخدمات يطلق عليها « المصالح العمومية » ونطاقها يمتد الى ما لا نهاية ، اذ يختلف بحسب أعمار الامم، وتطورها الاجتماعى، ومقدرتها على التنظيم • فمثلا ترى أكثر الامم المتحضرة الآن أن توريد الماء والغاز والكهرباء لسكان المدن والقرى خدمة عامة يجب أن تضطلع بها مصالح عمومية ، وبالعكس لا تزال ترى أن توريد خبز صحى مصنوع من قمح نقى جيد خدمة تدخل فى نطاق النشاط الفردى • على أنها قد ترى فى الغد ـ اذا ذللت العقبات العملية فى التنظيم على نطاق واسع ـ أن توريد الخبز كتوريد الماء « مصلحة عمومية » يجب أن يضطلع بها النشاط الحكومى ، وقد يأخذها العجب من تفكير الاجيال السابقة فى هذا الشأن وهلم جرا •

فالمسألة اذن مسألة تقديرية متروك تحديدها للسلطات التوجيهية فى الدولة : البرلمان والوزارة، والفلسفة السياسية هنا متضاربة المذاهب ، متعددة مناحى التفكير ، وان كانت فى جوهرها تؤول الى مذهبين : المذهب الفردى والمذهب الاجتماعى • ولما كان نشاط الادارة الحكومية شكلا ينحصر فى مجموعه فى القيام بمرافق الامة المشتركة تنفيذا للقوانين التى يسنها البرلمان ، فانه حسبما يجنح البرلمان والوزارة الى أحد هذين المذهبين تتفاوت هذه المرافق فى الكثرة والقلة •

فاذا اتبع البرلمان المذهب الاول ـ مهتديا بوحى الرأى العام فى وقت معين ـ قصر وظائف الادارة الحكومية على الاعمال التى لا بد منها لصيانة الدولة فى الداخل والخارج ، ونزل بنشاطها الى القدر الادنى الذى لا مندوحة عنه، تاركا لحرية الافراد أوسع مجال لتنظيم مرافقهم أو خدماتهم التى يؤديها بعضهم لبعض بدون معونة أو هداية من الدولة • واذا اتبع المذهب الثانى ـ مهتديا بوحى الرأى العام فى وقت معين ـ عمد الى توسيع اختصاص الادارة الحكومية الى كل المرافق

والخدمات التى يشترك فى الاحتياج اليها كافة الامة أو جماعة كبيرة منها ، حتى تضمن الدولة بتوليها هذه المرافق أن كل فرد من رعيتها ينال قسطه من هذه الخدمات ، طوعا أو كرها ·

وسواء أخذت الدولة بهذا المذهب أو ذاك فانها لا بد مقسمة اختصاصات الادارة الحكومية ـ تمشيا مع مبدأ تقسيم العمل ـ بين هيئات تتولى كل منها كل الاعمال التى من نوع واحد : فهيئة تقوم بشئون الدولة الخارجية ، وأخرى تنظم القوى الحربية ، وثالثة تقوم بالامور القضائية ، ورابعة لمالية الدولة ، وخامسة للبوليس · هذه هى المرافق الخمسة التى تؤديها الدولة طبقا للمذهب الفردى· فاذا جنحت الى المذهب الاجتماعى أضافت الى جهودها تولى مرافق أخرى كتعليم الامة وترقية آدابها وفنونها ، وصيانة صحتها ، وتنظيم مواصلاتها وتنمية ثروتها الطبيعية والصناعية الخ وخلقت لاداء هذه المرافق هيئات ادارية أخرى ·

ولست أرى فائدة فى المفاضلة النظرية بين هذين المذهبين · انما اذا أردنا أن نسترشد بالمشاهدات العملية فانا نشاهد ـ أولا ـ أن الحكومات الاوروبية الحديثة درجت فى بداية تنظيمها على المذهب الفردى واستمرت متمسكة به الى أوائل القرن التاسع عشر ، ثم انتقلت منه شيئا فشيئا الى المذهب الاجتماعى ، وأمعنت الآن فيه الى مدى بعيد ، ثم نشاهد ـ ثانيا ـ ما صحب هذا التطور من التغير فى أساس النظر الى الحكومة من اعتبارها سيدة الرعية الى اعتبارها خادمة الرعية ، فقد كان النظر الغابر الى الحكومة يرى فيها هيئة تسود الرعية وتسيطر عليها فيجب أن يقتصر نشاطها على ما لا مندوحة عنه لصون كيان الدولة · أما النظر الحديث فلا يرى فى الحكومة الا هيئة تخدم الرعية كما تبتغى الرعية أن تخدم ، ولا حرج ـ اذن ـ فى أن يمتد نطاق عملها الى كل ضروب النشاط التى تؤدى فى أى صورة من الصور الى المزيد من الخير العام والرخاء العام ·

هذا هو المشاهد وهذا هو الواقع · أما من حيث قيمة كل من المذهبين فى ذاته فانى أرى الشعوب أحوج الى المذهب الاجتماعى وهو لها أجدى فى دورين من أدوار تطورها : الدور الاول فى بداية تكوينها ، والدور الثانى اذا أسرفت فى الحضارة أو بلغت منها أعلى مراتبها ·

أما حاجتها فى الدور الاول فلان سواد الامة يكون بمكانة من الجهل لا يفقه معها مصلحته الحقيقية ولا يميز مواطن نفعه وعطبه، فهو يحتاج الى مصباح الدولة لينير له الطريق ، والى سلطانها ليلزمه السير فيه ·

أما حاجتها اليه فى الدور الاخير من تطورها فلانه فى هذا الدور يحتدم النزاع الاقتصادى والاجتماعى بين الافراد والجماعات ، نزاع يحيا فيه القوى ويهلك الضعيف ، والقوة والضعف هنا بنصيب كل فرد أو جماعة من وسائل الانتاج ، وهى ـ كما نعلم ـ متنوعة من عمل أو مال بكل صنوفهما ومراتبهما · وكل ذى نصيب منها يناجز به خصمه أو يتألب مع فريقه على فريق خصمه ويريد أن يكون له ولوسيلة انتاجه الغلبة على الفريق الآخر ووسيلة انتاجه · وهذا الكفاح قد يفضى الى دمار الدولة اذا لم تتدخل الحكومة لتنظيمه بوضع الاحكام الكفيلة بتوجيهه الى المصلحة العامة وصون الفريق المغلوب من جور أو جشع الفريق الغالب· فهى تتدخل ـ مثلا ـ بتشريع يرمى الى حماية العمال فى صحتهم وأجرهم من جور أو جشع ذوى المال أو حماية هؤلاء من بغى العمال وطغيانهم ، وتشريع صناعى ينظم مشكلات الصناعة والتجارة ، وتشريع اجتماعى يهدف الى كبح سورات البغضاء بين الطبقات ·· وهلم جرا ·

وأخيرا نرى فى ايثار المذهب الاجتماعى على المذهب الفردى بالنسبة الى فريق معين ـ مثل البريد أو المواصلات وجوب توفر شرط أساسى هو معيار هذا الامر فاذا لم يتوفر وجب الرجوع الى المذهب الفردى، ذلك أن يكون تولى الحكومة لهذا المرفق أكثر انتاجا وأضمن فى نفاذه من تركه بأيدى الافراد · فاذا كان تولى الحكومة له يستلزم نفقات أكثر فلا معنى لنزعه من ادارة الافراد الذين يقومون فى النهاية بالغرم المالى بما يؤتون الدولة من ضرائب · اللهم الا اذا كان يخشى فى تركه بأيدى الافراد من تهاونهم أو هوادتهم فيه كشأن من شئون الصحة العامة أو الوقاية الزراعية ·

وظاهر مما تقدم أن مصر فى الدور الانشائى الذى ما زالت تجتازه فيجب على السلطات التى بيدها تحديد نطاق النشاط الحكومى وتوجيهه أن تمضى حازمة فى الاخذ بالمذهب الاجتماعى ·

على أن هذا القول يحتاج الى تفصيل فى ذلك لان المملكة المصرية تكاد تتألف من مصرين لا من مصر واحدة : مصر الريفية ، ومصر الحضرية ·

أما مصر الريفية فيسكنها نحو ثلاثة أرباع الامة المصرية · وهم بمكانة من الجهل والتأخر من الوجهتين الصحية والعمرانية بحيث لا يجدى فى اصلاحهم الا الاخذ بالمذهب الثانى والمضى فى تنفيذه بكل حزم وقوة · فقرى الريف المصرى ليست فى أكثرها الا أكواخا متراصة فى غير انسجام أو نظام لا تلمس فيها مسحة من حضارة ولا تجد أثرا لمرفق من مرافق الحياة الصحيحة · اذن لا سبيل الى اصلاح هذه المملكة الريفية الا بأن تدفعها الدولة دفعا ـ بتشريعها وسلطانها ـ نحو

الاصلاح المنشود ، مستعينة فى ذلك بنظم ادارية تكفل تحقيق المعاونة المحلية ٠

أما مصر الحضرية فقد امتدت الحضارة الى أكثر جوانبها فارتفعت بها الى مستوى أرقى المدن ، حتى ليجوز أن تقرن فى غير حرج مدينة كالقاهرة أو الاسكندرية الى أعظم العواصم الاوروبية ٠ وفى هذه المملكة الحضرية بدأت تظهر بعض المشكلات الاجتماعية ومشكلات أخرى أثارها النزاع الاقتصادى بين الطبقات ، ولا بد ـ اذن ـ من تدخل الدولة لتوجيه هذه الجهود المتعارضة المتناحرة نحو الصالح العام ٠

فنطاق نشاط الادارة الحكومية ـ اذن ـ فى العصر الحديث بصفة عامة ، وفى دولة كمصر بصفة خاصة نطاق رحيب متعدد الصور والالوان، متباين الاوضاع والاحجام ٠ فهل تتولاه الادارة الحكومية على نحو مركز ؟ ، أو تجعل الغلبة فيه لمبدأ تقسيم العمل فتوزعه بين سلطة مركزية من جانب وسلطات محلية من جانب آخر ؟ ٠

وبعبارة أخرى : بعد أن تحدد السلطات التوجيهية فى الدولة ـ أى البرلمان والوزارة ـ نطاق الاعمال الحكومية ، هل تعهد بها الى هيئات مركزية مقرها عاصمة الدولة ولها فروع فى الاقاليم والمدن والقرى بحيث تتناول كل هيئة وفروعها مرفقا أو أكثر من المرافق التى رئى أن تضطلع بها الادارة الحكومية ؟ أو تحتفظ بنصيب من هذه المرافق للهيئات المركزية وفروعها فى الاقاليم والمدن والقرى وتتخلى عن باقيها لهيئات محلية اقليمية أو بلدية أو قروية يختارها أهل الاقليم أو البلدة أو القرية ، وتضطلع فى استقلال محدود بهذه المرافق ، على ضوء اشراف وارشاد ورقابة من الادارة المركزية ؟

أى هذين الطريقين أفضل ؟

٤ ـ مبررات توزيع الادارة الحكومية بين سلطة مركزية وسلطات محلية :

الهدف العام الذى تسعى اليه الادارة الحكومية هو تحقيق أكبر رخاء وأكبر خير لاكبر عدد من الرعية ٠ وعلى ضوء هذا الهدف يجب أن نقرر هذه المفاضلة :

نشاهد (أولا) أن الادارة الحكومية عند ما كانت ضيقة النطاق وكانت أعمالها قاصرة على عدد محدود من المرافق العامة وهو الذى لا مندوحة عنه لصون كيان الدولة كالدفاع وصون الامن ، والقضاء فى الخصومات كان سلوك الطريق الاول ميسورا ولا حرج فيه ٠ أما وقد اتسع نطاق الاعمال الحكومية هذا الاتساع الحديث المطرد الازدياد ، وأصبح يمتد فى كل يوم الى أنواع من الخدمات المشتركة كانت الى الامس القريب تعتبر فى صميم نطاق النشاط الفردى ، فقد أصبح أداء هذه الخدمات جميعا وفى كل بقاع المملكة ـ فى حين أن بعضها مرافق محلية بحتة وبعضها مرافق قومية خطيرة ـ أصبح أداؤها على الوجه المرضى مهمة عسيرة ينوء بها كاهل الحكومة المركزية ، سواء من حيث التنظيم الادارى أو التنظيم المالى ٠

(ثانيا) أن دأب الادارة الحكومية فى التقيد بأنماط متشابهة متماثلة فى انجاز أعمالها يتعارض مع ما قد تستلزمه ادارة مرافق محلية ـ تختلف بطبيعتها من اقليم الى اقليم ومن قرية الى قرية ـ من وجوب اختلاف أنماط العمل بحسب تفاوت الخدمات المحلية المطلوبة نوعا وحجما ٠ كذلك هذه المرافق المحلية يجب أن تختلف من حيث الاجراءات اللازمة لادائها، فمثلا مدينة كالقاهرة أو الاسكندرية تختلف من حيث طبيعة الاجراءات اللازمة لحفظ الامن فيها عن بلدة متوسطة أو صغيرة أو عن قرية واجراءات الوقاية الصحية تختلف فى ثغر من الثغور عن مثلها فى بلدة داخلية كما تختلف فى الشمال عنها فى الجنوب ٠ وهلم جرا ٠

ومن شأن التقيد بأنماط مماثلة فى انجاز الاعمال ـ وهو دأب الادارة الحكومية ـ أن يغفل هذا التفاوت المختلف الصور الكائن بين الاحتياجات المحلية لجهات محلية مختلفة ٠

(ثالثا) ان ادارة الاقاليم والمدن والقرى تتطلب عند القائمين عليها ـ من حيث دقة العناية بالمرافق المحلية البحتة ـ دراية واحساسا بحاجات الاهلين ورغائبهم مما قد لا يتوافر فى الغالب عند موظفين موفدين من عاصمة الدولة الى تلك الاقاليم والمدن والقرى لاجل محدود لا تربطهم برفاهتها روابط دائمة ٠

(رابعا) ان ادارة شئون البلدة أو القرية بمجلس منتخب من أهلها خير تدريب لهم على أساليب الحكم النيابى ، مما يؤهلهم فيما بعد لحسن أداء الوظائف النيابية الاجل شأنا كالنيابة عن الاقليم فى مجلس المديرية ، والنيابة عن الامة فى برلمانها القومى ٠

(خامسا) أن استئثار أهل البلدة أو القرية بادارة مرافقهم المحلية بمجلسهم المنتخب من بينهم وبواسطتهم من شأنه أن يرفع كرامة أهل البلدة أو القرية ، ويزيد اشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية ، وكل ما يزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء السياسة والاجتماع ضمانة من أقوى الضمانات الدستورية ، ودعامة من أمتن دعائم مجد الامم ٠

وفى ذلك يقـــول De Tocqueville

"Local assemblies of citizens constitute the strength of free peoples. Town meetings are to liberty what primary schools are to science; they bring it within the people's reach, they teach men how to use and enjoy it. A nation may establish a system of free government but without the spirit of municipal institutions it cannot have the spirit of liberty."

وتقـــول Ursula K. Hicks فى كتـــابها Public Finance ١٩٤٨ ص٢٦٥ :

"Recent history strongly suggests that the power of local initiative is a *sine qua non* of successful and stable democracy. The reason for this is that live local government ensures an active connection between the citizen and the executive. Complexity of political structure is actually a virtue because it multiplies the contacts between the governed and the governing. The danger of destroying these additional contacts was tragically demonstrated in France in 1940. To obliterate all traces of them has been a leading aim of the authoritarian states."

(سادسا) ان النظام التركيزى – أى قيام الادارة المركزية بجميع المرافق العامة من قومية ومحلية – يتعارض مع عدالة توزيع الاعباء المالية ، اذ يتبعه حتما غبن على دافعى الضرائب: فان الجانب المخصص من ميزانية الدولة لكى تدير به الحكومة المركزية مرافق الاقاليم والمدن والقرى يكون توزيعه عليها بمشيئة الحكومة المركزية ، لا بمشيئة أهل الاقليم أو المدينة أو القـــرية بنسبة ما دفعوه الى خزانة الدولة ، بخلاف الحال فى نظام الحكم المحلى، فان ما يربطه أهل الاقليم أو المدينة أو القرية على أنفسهم من الضرائب المحلية سدادا لمرافقهم المحلية يضمنون صرفه فى هذه المرافق بالذات .

(سابعا) وأخيرا أثبتت تجارب الامم أن النظام التركيزى الشديد لا يتفق مع النظـــام البرلمانى ، وكلما زادت الدولة مركزية كلما اعتلت حياتها البرلمانية . وعندى أن هنـــا موطن العلة الكبرى فى انهيار النظم البرلمانية فى أكثر الدول الاوروبية . ولست أشك فى أن نجاح النظـــام البرلمانى فى بريطانيا – أكثر من نجاحه فى أية دولة أخرى – انما يرجع الى اتســـاع أفق الحكم الذاتى المحلى فيها local self-government اتساعا لا تدانيها فيه أية دولة أخرى ، اذا استثنينا الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول (الكومنولث)

ذلك لان النظام التركيزى يفضى حتمـــا الى الاخلال بالتعـــاون الحكيم الواجب توافره بين السلطات التوجيهية فى الدولة – البرلمان والوزارة – ذلك التعاون الذى هو شرط جوهرى لاستقامة النظام البرلمانى : لان تولى الادارات المركزية لجميع مرافق الاقاليم والمدن والقرى يجعل الوزراء وهم على رأس هذه الادارات فى حرج دائم من ضغط أعضاء البرلمان وهدفا للضـــغط عليهم من كل الجوانب . اذ يرى الناس أن المنفعة الكبرى لهم هى فى حيازة بعض النفوذ على الوزراء فيوجهون عنايتهم الى الحصول على مركز يؤتيهم هذا النفوذ البعيـــد الاثـــر . هـــذا المركز هـــو النيابة عن الامـــة فى برلمانها لان حيـــاة الوزارة مرهونة برضائه وتأييده ، وكلما عظم اختصـــاص الوزير زاد الضغط عليـــه وحفه الارهاق من كل جانب ، حتى ليعجز عن متابعة سياسة معينـــة لكثرة ما يحيد عنها أو يعمل على نقيضها طبقـــا لوحى النواب الذين لا يستطيع الاســـتغناء عـــن أصواتهم اذا أراد بقاء الوزارة فى الحكم ، والنواب من جانبهم – أمام وعدهـــم ناخبيهـــم قضـــاء مرافقهم المحليـــة لدى الوزراء – لا يجـــدون بدا من مساومة هؤلاء عن تأييـــدهم اياهم بانجاز تلك المرافق المحلية وفق مشيئة النواب .

وعلى هذا النحو تضطرب السياسة القومية ويختل التعـــاون الحكيم الواجب ايجاده بين السلطتين التوجيهيتين فى الدولة – البرلمـــان والوزارة – على تحقيق الصالح العام وحده ، وتعلو المصالح الشخصية والمحلية الضئيلة على المصالح القومية الخطيرة ويضعف الوزراء عن متابعة سياسة قومية ثابتة باطراد .

وبعد فهذه مبررات توزيع المرافق العامة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية . والآن نبحث فى أى المرافق يحسن أن تضطلع بها – أو تساهم فيها – السلطات المحلية ، وما هى سنة التوزيـــع بينها وبين السلطة المركزية ؟

٥ – معيار التوزيع بين السلطة المركزية والسلطات المحلية :

اختلفت سياسات الدول فى هذا الشأن ، وكان التوزيع فى أكثرها وليد التطور التاريخى فى كل دولة ووليد ظروفها وأحوالهـــا الخاصة ، كتكوينها الجغرافى (سويسرا مثلا) ومزاجهـــا القومى (مقارنة بين انجلترا وفرنسا) . غير أنه بالتأمل نستبين فى طى هذه الخصوصيات اعتبارات نظرية عامة روعيت ، ويجب أن تراعى ، فى هذا التوزيع .

فالاعتبارات التى تحدد اختصاص السلطة المركزية هى أن كل المرافق التى تمس الامة فى مجموعها باعتبارها كتلة واحدة يجب أن تتـــولاها

الحكومة المركزية : أولا لان نظرها الى الصالح العام يكون أبعد مدى وأوسع أفقا من الهيئات المحلية ، وثانيا لان لديها فى عمالها ذكاء أعلى وكفاءة أنبه مما لدى الهيئات المحلية ٠

وكل المرافق التى يستلزم احسان أدائها أن تسير فى كل أرجاء الدولة على وتيرة واحدة يجب بالمثل أن تناط بالدولة ، لانه اذا كان فى توزيع العمل قوة فان فى توحيده وادماجه حيث يجب التوحيد والادماج قوة أخرى ٠

أما السلطات المحلية فيعهد اليها بالمرافق التى يتوافر فيها أحد الشروط الثلاثة الآتية :

١ ـ كونها تهم الاقليم أو البلدة أو القرية لانها تنصرف الى شأن من شئونها الخاصة ٠

٢ ـ أو كونها تستلزم فى أدائها رقابة دقيقة دائمة لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها كما يتاح للهيئات المحلية ، لبعد المصدر الذى تنبعث منه الرقابة فى الحالة الاولى وقربه فى الحالة الثانية ٠

٣ ـ أو كونها من المرافق التى يضيرها توحيد النمط ويصلحها تغييره تبعا لحاجات الاقاليم المختلفة والبلدان المتباينة ٠

ولنضرب أمثلة على تطبيق هذه القواعد العامة فى بعض المرافق :

فمرفق الدفاع يجب أن تتولاه الحكومة المركزية أولا لعموميته ، وثانيا لانه يستلزم التنظيم على نمط واحد ٠

وكذلك مرفق اقامة العدل يجب أن تتولاه الحكومة المركزية برمته لهذين السببين ، ولسبب ثالث وهو اقصاء القضاة عن المؤثرات المحلية ، وهم لا يكونون بمعصم منها اذا كان أمر تعيينهم وربط أجورهم بيد سلطات الاقليم أو البلدة ٠

وأما مرفق الامن فلكل من السلطتين تولى جانب منه ٠ فاما حجة الحكومة المركزية فى توليه فهى أن هذا المرفق يحتاج الى تنظيم متشابه فى كل بلدان الدولة ، وثانيا لان بث الامن فى كل أرجاء الدولة مطلب يهم مجموع الامة على السواء ٠ وأما حجة السلطات المحلية فهى أنها أقدر على جعل رقابتها أدق ، وتكاليفها أقل ، من الحكومة المركزية وأن صالح أهل الاقليم أو البلدة فى استتباب الامن فى ربوعها هو أكبر حافز لهم على صيانة هذا المرفق وخير حل عملى هو توزيع هذا المرفق بين الهيئتين، واقتسام نفقاته بينهما ، مع توحيد نظام العمل بتشريع واحد يسرى عليهما على السواء ٠

أما مرفق الصحة العامة فيجب أن يعهد بأكثره الى السلطات المحلية : أولا لانه يستلزم فى انجازه رقابة دقيقة دائمة لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها كما يتاح للهيئات المحلية ، وثانيا لانه من المرافق التى يضيرها توحيد النمط ويصلحها تغييره تبعا للظروف المحلية المختلفة ٠ مع تحفظين : (الاول) أن تستبقى السلطة المركزية حق الاشراف الدقيق لتكفل نفاذ القوانين الصحية وتحمل السلطات المحلية قهرا على اتباعها ٠ (والثانى) أن تستبقى الادارة الفعلية للمشروعات الصحية العامة التى تهم الامة جمعيا ٠

وأما التعليم فالاولى منه ـ أو الابتدائى ـ يحسن فرضه على السلطات المحلية ، ويلحق به فى محليته التعليم الفنى من زراعى وصناعى وتجارى ، غير ان صالح الدولة فى نشر درجة معينة من العرفان فى مجموع الامة يحتم مشاركة الدولة فى عبء الانفاق عليه واشرافها على المعاهد التى تسديه ٠ أما درجات التعليم الاخرى كالثانوى والجامعى فلا تسمح بهذه المحلية ، لا سيما التعليم الجامعى ، فللجامعات صبغة قومية توجب اعتبارها عبئا مركزيا ٠

وأما الاقتصاد القومى بكل أوضاعه وصوره فهو أيضا من المرافق الجائزة التوزيع بين السلطتين : فالاعمال الاقتصادية التى ينطوى عليها اذا كان يغلب عليها الصالح العام تولتها السلطة المركزية ، واذا كان يغلب عليها الصالح المحلى تولتها السلطات المحلية ، الا ما كان منها يتطلب انفاقا تنوء به الماليات المحلية فيجب أن تتولاه الخزانة العامة بالرغم من محليته ٠

وأما مرفق الخدمات الاجتماعية ـ بميادينه المختلفة ـ فيجب أن يترك جانب منه للنشاط الفردى ، وأما الجانب الذى تضطلع به الادارة الحكومية فيجب أن يعهد بأكثره الى السلطات المحلية ـ للاسباب التى قدمناها ـ مع اشراف وتوجيه من السلطة المركزية ٠

وبعد فهذا بيان موجز ، وعلى سبيل التمثيل ، لمدى مساهمة السلطات المحلية فى الاضطلاع بالمرافق العامة ٠ غير أن نجاحها فى هذه المساهمة يتوقف على تنظيم أساليب اشراف السلطة المركزية عليها اشرافا يصونها من العبث أو الجمود ، ويعصمها من الزلل بالاسراف أو التقتير فى شئونها المالية ، و يصدها عن البغى أو الطغيان على الاقليات المحلية ، كما يتوقف على وضع تشريع مفصل موحد يسرى على الوحدات المحلية المتشابهة ، ويفسح لها مجال العمل والابتكار ، مع تدبير رقابة يقظة من جانب الادارة المركزية ، الى غيرها من المسائل المتشعبة التى يجب البت فيها لنجاح نظام الادارة المحلية ٠

٦ ـ تنظيم الاتصال بين السلطة المركزية والسلطات المحلية :

اختلفت الدول فى أساليب تنظيم الاتصال بين السلطات المركزية والسلطات المحلية ٠ غير أننا

نستطيع أن نستبين فى طى هذا الخلاف أسلوبين: أحدهما متبع فى انجلترا وممتلكاتها المستقلة ، ومع بعض الفروق ، فى الدول الاسكندنافية ، وفى الولايات المتحدة الامريكية ، والآخر متبع فى فرنسا والى درجات متفاوتة فى سائر الدول الاوروبية ·

ولكل من الاسلوبين صلة مباشرة بالنظام المتبع فى تحديد اختصاصات السلطات المحلية ·

أما النظام الذى يصح أن نسميه من باب التجوز (النظام الفرنسى) فيتلخص فى ظاهرتين متساندتين : الاولى انه ينظر الى جميع الوحدات المحلية ذات الشخصية المعنوية ـ اذا استثنينا العاصمة ـ كأنها وحدات متشابهة يجب أن تقتفى أنماطا متماثلة فى بنيانها الادارى مهما تباينت فى عدد السكان وفى أهميتها العمرانية · فلا يفضل اقليم اقليما ولا تختلف بلدة عن بلدة· كلها وحدات محلية ذات سلطات محلية متماثلة فى البنيان · فالاقليم سلطته المحلية مجلس الاقليم ـ « المجلس العام ـ وعامل التنفيذ هو المدير Préfet المعين من الحكومة المركزية ، والبلدة سلطتها المحلية المجلس البلدى وعامل التنفيذ هو العمدة Maire ، ممثل البلدة والحكومة المركزية معا ، أحد أعضاء المجلس يختاره أعضاؤه لهذا المنصب ·

الظاهرة الثانية فى الاختصاص، فالاختصاص متشابه فيها جميعا : اختصاص مبهم مجمل ، فمجلس البلدة يختص بكل مرافق البلدة ، ومجلس الاقليم يختص بكل مرافق الاقليم ، الا ما حرم عليها بنص صريح · أما كيف يكون تحديد المرافق البلدية والمرافق الاقليمية فذلك ما يعالجه الاسلوب الفرنسى فى تنظيم الاتصال بين السلطات المركزية والمحلية بما يسميه «الوصاية الادارية» للاولى على الثانية :

هذه«الوصاية الادارية» tutelle administrative تتلخص اجمالا فى أن المجلس البلدى أو القروى ـ وهما مترادفان فى النظام الفرنسى ـ له أن يصدر قراراته فيما يشاء من شئون البلدة أو القرية ، ومجلس الاقليم له أن أن يصدر قراراته فيما يشاء من مرافق الاقليم ، على انه لا سبيل الى نفاذ أكثر هذه القرارات الا اذا صادقت عليها السلطات المركزية مع تفاوت فى مدى المصادقة بحسب طبيعة القرارات مما لايتسع المقام لبسطه هنا · ومع التحفظ الخاص بجواز التظلم من قرارات السلطات المركزية فى هذا الشأن الى القضاء الادارى

كما تمتد هذه « الوصاية » أيضا الى الاشخاص الذين تتألف منهم هذه السلطات المحلية : فللسلطات المركزية حق الوقف وحق الاقالة والعزل وحق الحل فى النهاية ·

أما النظام « الانجليزى » فعلى النقيض من النظام « الفرنسى » لا ينظر الى الوحدات المحلية هذا النظر المتشابه الذى لا يحفل بحقائق الامور ، ولا بالتفاوت البعيد بين الوحدات المحلية · بل هو على العكس يراعى عدد السكان فى كل واحدة ، وأهميتها العمرانية ، ومواردها المالية ، وطبيعة المرافق التى تفتقر اليها كل بيئة ، ويحبو كل وحدة ببنيانها الادارى الملائم : فالبيئة الريفية Rural District يخصها بمجلس ريفى له بنيان ادارى ملائم واختصاصات ريفية ملائمة· ثم البيئة الحضرية Urban District لها مجلسها الحضرى كذلك · فاذا ارتقت البيئة الحضرية الى ن أصبحت مدينة عامرة حباها بمجلس بلدى Municipal, Town Council وشرع له اختصاصات ادارية واسعة النطاق · فاذا ارتقت المدينة واتسع نطاق الحضارة فيها الى مدى بعيد رفعها من حيث البنيان الادارى والاختصاصات الادارية الى مرتبة الاقليم County Borough فيكون لها الجهاز الادارى الذى يتمتع به الاقليم، وهى وأن كانت كائنة جغرافيا فى حيز الاقليم الا أنها خارجة عن نطاق سلطانه الادارى ، الا حيث يرى تنظيم التعاون بينهما كوحدتين مستقلتين فى شأن من الشئون ·

فالوحدات المحلية اذن مراتب متصاعدة · فى النظام الانجليزى : من المجلس الريفى ، الى المجلس الحضرى ، الى المجلس البلدى الداخل الى حد ما فى نطاق الاقليم، الى المجلس البلدى المضارع للاقليم الخارج عن نطاقه الادارى، الى مجلس الاقليم فى النهاية ·

أما فى الاختصاص فعلى عكس النظام الفرنسى لا يجعل للوحدات المحلية اختصاصا متشابها مبهما شاملا لشئون هذه الوحدة· بل يشرع البرلمان لكل مرتبة من هذه المراتب اختصاصات معينة على سبيل الحصر لا تتعداها الى سواها ، فاذا شاءت المزيد من الاختصاص نظرا الى ظروف أو ملابسات خاصة بها فهى تتقدم الى البرلمان نفسه بما يسمى Private Bill تلتمس منه تشريعا خاصا بها يجيز لها هذا الاختصاص المنشود ·

والنتيجة المنطقية لهذا وذاك أنه لن يكون على هذا النحو للسلطات المركزية أن تتحكم فيما يجوز للسلطات المحلية أن تباشره أو لا تباشره من المرافق ، بل كل ذلك قد حدده تشريع برلمانى لا سبيل عليه للادارة المركزية · وقرارات السلطات المحلية فيما منحها البرلمان من اختصاص لا تفتقر فى نفاذها ـ الا فى استثناءات قليلة ـ الى اعتماد من الادارة المركزية ·

واذن لا محل فى هذا النظام للوصاية الادارية بالمعنى الفرنسى ، بل كل اشراف الحكومة

المركزية على السلطات المحلية ، أو على الاصح اشراف الوزارات التى لها اتصال بالشئون المحلية ينحصر على الاخص فى أمرين :

١ ـ التثبت من مراعاة الهيئات المحلية لقانون اختصاصها، وفى حالة اصرارها على مخالفته اتخاذ الاجراءات لقهرها على احترامه • ولكن لما كانت السطات المحلية غير مسئولة الا أمام ناخبيها ولم يكن لرأى السلطات المركزية أى قوة الزامية عليها فهذه الاجراءات لا تتجاوز حق الالتجاء الى المحاكم طالبة منها ارغام السلطات المحلية على احترام القانون ، ويومئذ يقوم العراك بينها وبين هيئة محلية هازئة بالقانون بل بين هذه الهيئة وبين المحاكم العامة حامية القانون •

٢ ـ التحقق من وصول الهيئات المحلية الى مستوى معين من الكفاية فى انجاز المرافق الموكولة اليها وذلك بواسطة مفتشى الوزارات المركزية التى لها اتصال بالسلطات المحلية • وتنحصر مهمة هؤلاء المفتشين فى امداد السلطات المحلية بالارشاد والمعونة الفنية وفى وضع تقريرهم السنوى عن نتيجة تفتيشهم على هذه المرافق• وعلى هذا التقرير يتوقف منح الاعانة السنوية من خزانة الدولة لبعض هذه المرافق كالبوليس والصحة والتعليم ، وهى اعانة جسيمة قد تتجاوز نصف المدرج فى ميزانيات السلطات المحلية من اعانة الدولة فتضطر الى رفع الضرائب المحلية لتكملة العجز وهذا يثير سلطة الناخبين على نوابهم المحليين ويوقظ الرأى العام المحلى الى علاج المساوىء التى كشفتها السلطة المركزية

وهناك وسائل أخرى للاشراف المركزى على السلطات المحلية فى بعض مسائل كاللوائح المحلية والقروض والحسابات الختامية مما لا يتسع المقام لبسطه هنا •

وبعد فهذه ـ على وجه مجمل ـ سنن الدول فى تنظيم الاتصال بين الادارة المركزية والادارة المحلية • وكان لا بد من الالمام بها لابراز صورة صحيحة لوضع الادارة المحلية من الوجهة الادارية•

ب ـ الجانب المالى

(٧) السياسة العامة للموارد المحلية (٨) الضرائب المحلية (٩) الموارد الاخرى

٧ ـ السياسة العامة للموارد المحلية :

المال هو عصب كل نشاط ادارى • وما دمنا قد آمنا بوجوب تخويل الوحدات المحلية قسطا مقدورا من المرافق العامة ، تلك التى تهم بيئاتهم المحلية ، فقد أصبح من الواجب النظر فى تدبير الموارد المالية ، التى تكفل قيامها بهذه المرافق •

وفى تدبير هذه الموارد المالية يجب أن نهدف الى تحقيق المطالب الآتية :

(أولا) أن تكون هذه الموارد ذات مرونة تسمح بمواجهة النمو المطرد فى مطالب الوحدات المحلية ، اذ كلما كانت هذه الموارد مرنة زادت مقدرة الهيئات المحلية التى تتمتع بها على الانتاج والنمو •

(ثانيا) أن تكون هذه الموارد ذات طابع محلى بحت ، فلا يتجاوز وعاؤها نطاق الوحدة المحلية سواء أكانت اقليما أم بلدة أم قرية • أما اذا تجاوز وعاء الموارد نطاق الوحدة المحلية فيخشى أن يختلط بموارد الحكومة المركزية ، وفى ذلك اضطراب لمالية الحكومة المركزية والحكومات المحلية معا ، كما ينطوى على احتمال ازدواج الضرائب أو تعددها على المكلف الواحد •

(ثالثا) مع التسليم بجواز امداد الحكومة المركزية للهيئات المحلية باعانات مالية لبعض المرافق فانه يجب أن يكون الاعتماد الاكبر للهيئات المحلية على مواردها الخاصة ، فذلك أصون لاستقلالها المحلى ، وأدعى الى تغذية شعور مواطنيها بمسئوليتهم المحلية •

ادراك هذه المطالب يستلزم مراعاة اعتبارات خاصة فى تدبير موارد الهيئات المحلية سواء أكانت ضرائب ، أم موارد أخرى •

ولنبدأ بالضرائب :

٨ ـ الضرائب المحلية :

اختلفت سنن الدول فى تنظيم ضرائبها المحلية : فمنها ما قررت ضرائب محلية خاصة لسلطاتها المحلية ، لا تشاركها فيها الحكومة المركزية ، كما لا تشارك هى الحكومة المركزية فيما تفرضه من ضرائب عامة ، وهذا هو الاسلوب التى أخذت به انجلترا والدول القليلة التى حذت حذوها • ومنها ما جعلت لسلطاتها المحلية نسبة مئوية تعلى على ضرائب الحكومة المركزية ، وهذا هو الاسلوب الذى أخذت به فرنسا والدول التى حذت حذوها •

أى الاسلوبين أفضل ؟ لتقرير ذلك يجب أن نطلع على العناصر الاساسية فى كل منهما :

أما انجلترا فقد جعلت محور الضرائب المحلية فيها ضريبة الفقراء Poor rate وهى ضريبة محلية عينية عقارية ، ترجع الى عهد الملكة اليزابيث (١٦٠١) ، وتسرى على ملاك العقار والمناجم والغابات وسائر أصحاب الحقوق العينية • ثم لما اتسع نشاط الوحدات المحلية وتعددت المرافق التى

تعالجها فرضت ضرائب محلية خاصة : فضريبة للشئون الصحية ، وضريبة للشئون التعليمية ، وضريبة للبوليس ، وضريبة للانارة الخ · ولكن جميع هذه الضرائب مبنية على ضريبة الفقراء الاصلية أى أنها تفرض بنسبة مئوية منها ·

هذه الضرائب المحلية الخاصة Rates آتت خزائن السلطات المحلية فى سنة ١٩٣٨ مثلا مائتين وأحد عشر مليونا من الجنيهات ، وهى حصيلة لا تعلو عليها الا حصيلة ضريبة الدخل المركزية "Income-tax" و٦٠ ٠/٠ من هذه الحصيلة جاء من الضريبة المحلية على المساكن ، والباقى من الضريبة على المتاجر والمكاتب ، أما المصانع فقد أعفيت منها منذ صدور قانون سنة ١٩٢٩ ·

وقد امتاز هذا الاسلوب (أولا) بأن الضرائب التى قررها هى ضرائب ذات طابع محلى ونطاق محلى ، يقررها على أنفسهم أهل الوحدة المحلية ويقررون سعرها بمحض اختيارهم وبلا تدخل من الحكومة المركزية ، وبذلك كانت من أهم العوامل التى صانت استقلال السلطات المحلية · و (ثانيا) بأنها من الوجهة الفنية ضرائب عينية ـ تمييزا لها عن الضرائب الشخصية كضريبة الدخل ـ ولا محل فى الضرائب العينية للتصاعد كلما ازداد ايراد الفرد ، وقد أجمع العلماء على أن الضرائب المحلية يجب أن تكون ضرائب نسبية لان التصاعد انما يكون مجاله فى ضريبة تنصب على مجموع ايرادات الفرد ، وهذه الايرادات قد تكون مستمدة من مصادر متفرقة فى وحدات محلية متعددة ، واذن فالضرائب المحلية لا يجوز أن تكون ضرائب تصاعدية أو مصطبغة بأى صبغة شخصية · و (ثالثا) أن هذه الضرائب ـ بحكم أن وعاءها وعاء عينى عقارى ـ امتازت بثبات الحصيلة وباستقرار الوعاء ·

أما فرنسا فقد صاغت ضرائبها المحلية فى صورة ضرائب اضافية تعلى على الضرائب المركزية وبنسبة مئوية منها · وهذه النسبة تحددها الحكومة المركزية بمحض اختيارها · وفى هذا (أولا) اهدار لمسئولية السلطات المحلية وثلم لاستقلالها وتمكين للحكومة المركزية من التحكم فى ميزانيات الهيئات المحلية · و (ثانيا) لما كانت الضرائب المركزية تراعى فيها الاعتبارات الشخصية فان هذه الاعتبارات تنتقل بالتبعية الى الضريبة الاضافية المحلية ، وقد قلنا ان الضرائب المحلية لا محل فيها للتصاعد ولا لاى مظهر من مظاهر الضريبة الشخصية ·

واذن نخرج من هذه المفاضلة بايثار النظام الانجليزى ، لا فى تفاصيله بل فى جوهره واتجاهاته ·

وقبل أن نترك أمر الضرائب المحلية نتساءل هل يجب الاقتصار على الضرائب المباشرة ـ وهى التى كنا نعالجها فيما تقدم ـ أو يصح تمويل خزائن الوحدات بحصيلة بعض الضرائب غير المباشرة ؟

رأينا ان خير الضرائب المباشرة التى تلائم السلطات المحلية ، والتى يصح أن تستأثر بها فلا تشاركها فيها الحكومة المركزية هى الضرائب العينية العقارية كضريبة الارض وضريبة المبانى · ولما كانت هذه الضرائب انما تصيب من له قدر معين من الثروة ، ولما كانت خدمات الهيئات المحلية تنصرف الى الاغنياء والفقراء على السواء ، بل لعلها أكثر جدوى للفقير منها للغنى ـ لا سيما فى خدمات المرافق الاجتماعية ـ فاذن وجب حمل من شملهم الاعفاء من الضرائب المباشرة على المساهمة فى النفقات المحلية بتقرير بعض الضرائب غير المباشرة التى تصيب الكافة · فيسمح للسلطات المحلية بفرض بعض ضرائب استهلاك تلائم فى ربطها وجبايتها النطاق المحلى · على أنه يجب الاحتراس من فرض ضريبة كضريبة الدخولية على السلع التجارية الداخلة الى نطاق المدينة أو القرية وهى التى كانت مقررة فى مصر لمنفعة المجالس البلدية ثم ألغيت فى سنة ١٩٣٠ ولا زالت مقررة فى فرنسا باسم "Octroi" لما يترتب عليها من عرقلة سخيفة للنشاط التجارى والصناعى ·

٩ ـ الموارد الاخرى :

موارد الحكومة المالية تشمل علاوة على الضرائب ـ من مباشرة وغير مباشرة ـ الرسوم ، والاتاوات والاثمان · وفى هذه مجال خصيب لتغذية خزائن السلطات المحلية ·

فمشروعات توريد الماء والغاز والكهرباء أو القيام بادارة بعض وسائل المواصلات كلها مشروعات تلائم نشاط السلطات المحلية ، ومن الخير لسكان البلدة أو القرية أن تتولاها سلطتهم المحلية من أن تتولاها أفراد أو شركات تجارية · ذلك لانها مشروعات تميل بطبيعتها الى الاحتكار ، والاحتكار خير فيها من المنافسة ، لما يترتب على التوحيد فيها من اختصار النفقات ، واجتناب الازدواج فى تكاليف الانتاج ·

والسلطات البلدية أو القروية عند ما تباشر هذه المشروعات أو ما يماثلها اما أن تفرض على خدماتها مقابلا يعادل تكاليف الانتاج ـ اذا كانت فى غير حاجة الى تغذية خزائنها بمورد اضافى ـ ويكون المقابل هنا رسما Fee · واما أن يتجاوز المقابل تكاليف الانتاج ، وهذه الزيادة تكون ربحا

صافيا للسلطة المحلية ، فيكون المقابل فى هذه الحالة ثمنا Price أما الاتاوة special assessment أو betterment tax فهى مورد حديث بدأت به بعض السلطات المحلية الامريكية ثم امتد الى سائرها ثم اقتبسته دول كثيرة · والاتاوة هى مبلغ من المال يفرض لزاما على صاحب العقار بنسبة مقدار النفع الخاص الذى عاد على عقاره من أشغال عمومية ذات نفع عام قامت بها الدولة أو احدى السلطات المحلية كفتح شارع جديد أو مد طريق جديد الى ضاحية حديثة الخ ، فهذا من الاشغال العمومية التى يعود نفعها على الجماعة ، غير انه علاوة على هذا النفع العام الذى يشترك فيه الكافة والذى يبرر الانفاق على العمل من حصيلة الضرائب ، يوجد نفع خاص يظفر به ملاك العقارات التى سوف تقع على جانبى الشارع الجديد ويبرر لذلك الزامهم بنصيب خاص من نفقات العمل · هذا النصيب يسمى أتاوة ·

أما مدى تطبيق الاتاوات فالاصل فيها أن لا تجبى الا للاستعانة على سداد نفقات الانشاء أى النفقات التأسيسية كانشاء شارع أو متنزه أو انشاء المجارى أو اقامة عملية مياه الخ · أما ما يتلو ذلك من نفقات الصيانة ونفقات الادارة ـ نفقات دائمة التجدد ـ فتؤخذ من حصيلة الضرائب · هذه هى السنة التى سارت عليها بلديات انجلترا وبلجيكا وألمانيا وبعض بلديات فرنسا التى اقتبست نظام الاتاوات · أما البلديات الامريكية فلم تتبع هذه السنة باطراد اذ بعضها يقرر الاتاوات للحصول على نفقات دائمة التجدد كنفقات رش الشوارع ·

وتختلف الاتاوة عن الضريبة فى أن الاتاوة يقابلها نفع خاص يحتمل القياس أما الضريبة فلا يقابلها نفع خاص · وان الاتاوة تفرض على الفرد باعتباره عضوا من طائفة معينة كطائفة الملاك للعقارات الكائنة فى المنطقة التى يشملها نفع الاصلاح الذى تجبى من أجله الاتاوة ، فالاتاوات مجالها محدود بالشئون المحلية والاصلاحات العينية أما الضرائب فلا حد لمجالها من هذه الوجهة · وأن الغرض من الضرائب الحصول على النفقات الجارية التى تتجدد وتتكرر على الدوام أما الاتاوات فانما يبتغى بها الحصول على جانب من النفقات التأسيسية ·

١٠ ـ الاعانات من الحكومة المركزية :

كان بدء الاخذ بنظام الاعانات grants فى انجلترا ، فقد اتسع نطاق اختصاصات السلطات المحلية اتساعا أعجز مواردها عن الوفاء بنفقاتها ، فهبت الحكومة المركزية الى نجدتها ، وحققت بذلك هدفين :

أولا ـ استبقاء شىء من التوجيه والاشراف بيدها على هذه السلطات المحلية المتمتعة بقسط كبير من الاستقلال الذاتى ·

ثانيا ـ حمل السلطات المحلية على الاضطلاع بمرافق اجتماعية كانت تحجم عنها لولا اعانة الحكومة المركزية ، فى حين أن الحكومة المركزية ترى أن السلطات المحلية أقدر منها على الاضطلاع بها ·

وقد أخذت أكثر الدول بنظام الاعانات المركزية ، وان اختلفت عن انجلترا فى نظمها · وما زالت انجلترا ـ وتليها الولايات المتحدة ـ فى مقدمة الدول التى توسعت فى منح هذه الاعانات، حتى بلغت فى انجلترا نحو ٤٠ ٪ من ميزانيات الهيئات المحلية وفى الولايات المتحدة نحو ٢٥ ٪

وقد أثار تقدير نصيب كل وحدة محلية من هذه الاعانات صعوبات دقيقة عولجت بأساليب مختلفة لا يتسع المقام للافاضة فيها ·

* * *

انتهينا من هذا العرض الموجز للاصول العلمية التى ثبت من تجارب الدول ومن استقراء العلماء أنه تجب مراعاتها فى كل تنظيم محلى حكيم ـ سواء فى جانبه الادارى أو فى جانبه المالى ـ ومن هذا العرض الموجز يستطاع استخلاص الاجابة عن السؤالين ، أو السؤال المزدوج الذى ناطت بنا حلقة الدراسات الاجتماعية الاجابة عنه ·

ولكننا لا نرى الاكتفاء بهذا العرض المجرد ، بل نرى أنه يهم (الحلقة) بصفة خاصة أن ترى الى أى مدى كان الاخذ بهذه الاصول العلمية فى النظام المحلى المصرى سواء فى جانبه الادارى أو فى جانبه المالى ، وأن تطلع على الاخص على التنظيم القائم للقرية المصرية ·

وهذا ما سنعالجه فيما يلى من بحثنا :

فنبدأ بوصف موجز للاوضاع الحاضرة فى تنظيمنا المحلى ونحاول رسم صورة شاملة لهذا التنظيم ، ولن تكون هذه الصورة شاملة اذا اقتصرت على (القرية) بل يجب أن تمتد الى مجلس الاقليم (مجلس المديرية) للصلات الوثيقة بين نشاطه وبين شئون القرى ·

وفى خلال هذا العرض نتبين العلل وأوجه الضعف فى تنظيمنا القروى ثم نختم برسم برنامج عملى للاصلاحات المرجوة ·

القسم الثـــانى

الوضع القائم فى مصر فى الادارة المحلية (والقروية) وبعض أوجه الضعف فيه

١ ـ مجالس المديريات

(ا) الوضع القائم

أنشىء فى كل اقليم فى المملكة المصرية مجلس سمى « مجلس المديرية » · وآخر قانون منظم لاختصاصات هذه المجالس هو القانون الصادر فى سنة ١٩٣٤ · ويشكل من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين : فينتخب عن كل دائرة انتخابية لمجلس النواب عضوان لمجلس المديرية، ينتخبهما الناخبون لمجلس النواب أى بالانتخاب العام · وقد اشترط نصاب مالى فى الاعضاء المنتخبين · أما الاعضاء المعينون وعددهم ستة فيمثلون الوزارات التى لهـا اتصال باختصاصات هذه المجالس · ومدير الاقليم ـ وهو ممثل الحكومة المركزية ـ هو رئيس المجلس

أما اختصاصات هذه المجالس فأهمها التعليم الاولى وفرض له ٠٦٦ /٠ من الضريبة الاضافية على ضريبة الاطيان، والصحةالعامة وفرض لها ٠٢٠ /٠ أما باقى الاختصاصات فى الشـئون الزراعيـة والمواصلات والرى الخ فيـكاد يكون أكثرهـا اختصاصا استشاريا مع تفاوت فى مدى التقيـد بالرأى الذى يبديه المجلس للحكومة المركزية ·

أما موارد المجالس فأهمها : (١) اعانة من الحـكومة المركزية للتعليم الاولى ، (٢) اعانة من وزارة الصحة قررها قانون تحسين الصحة القروية الصادر فى سنة ١٩٤٢ ، و (٣) نسبة مئوية من ضريبة الاطيان ـ وهى ضريبة مركزية ـ وكان الحد الادنى لهذه النسبة المئوية فى قانونى ١٩٠٩ و١٩١٣/٥ ٠/٠ بغير حد أعلى لها ، فجاء قانون ١٩٣٤ فرفع الحد الادنى الى ٨ ٠/٠ ولكنه قيـد الحد الاعلى بأن لا يتجاوز ١١ ٠/٠

(ب) بعض أوجه الضعف فيه

هذه المجالس كانت تؤدى خدمة كبيرة فى سبيل اصلاح الريف المصرى ـ لا سيما اذا ذكرنا ان القرى المصرية التى يتجاوز عددها أربعة آلاف لا يتمتع بمجالس قروية فيها الا نحو مائة ـ فكانت هذه المجالس الاقليمية تعمل على نشر التعليم الاولى فى القرى ، (وقبل سنة ١٩٣٤ كانت تباشر بعض صور التعليم الفنى والصـناعى) ، وتقيم بعض المنشآت الصحية فيها ، كما كانت تشرف على تعبيد الطرق بين القرى · وكانت فى كثير من الشئون العامة حلقة اتصال بين الاقليم والحكومة المركزية فيما ترى هذه استطلاع رأى أهل الاقليم فى ادارتها بعض المرافق فى نطاق الاقليم ·

ومع ذلك كان يؤخذ عليها :

١ ـ شدة وصاية الحكومة المـركزية عليها شدة تظهر (أولا) فى تنظيمها الادارى وحصر السلطة الكبرى بيد مدير الاقليم عامل الحكومة المركزية · و (ثانيا) فى الرقابة على قرارتها وميزانياتهـا فكلها تفتقر فى نفاذها الى مصـادقة الحـكومة المركزية · فكان من أثر شدة هذه الوصاية المركزية على هذه الهيئات الاقليمية أن كاد ينهار كيانهـا الذاتى

٢ ـ تحكم الشارع فى توزيع مواردها المالية على الاختصاصات التى أجازها لها فجعل للتعليم ٠٦٦ /٠ وجعل للصحة ٠٢٠ /٠ وجعل لسـائر الشئون الاخرى ١٤ ٠/٠ وقد أثبتت التجربة أن هذا التوزيع ـ فضلا عما فيه من تحكم قد يتعارض مع روح الدستور فيما قرره من اختصاص هـذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية ـ توزيع متماثل لا يلائم الاحتياجات الاقليمية المتباينة · فمثلا مجال نشاط هذه المجالس مجال فسيح لا يعوزه الا المال لبسطه الى وسع نطاق · ومجال المجالس فى تعبيد الطرق الداخلية وفى تشجيع الانتاج الزراعى مجال عمرانى رحيب ولكنه لا يجـد أى تعضـيد فى الـ١٤ ٠/٠ المخصصة له ولكل المرافق الاخـرى ولنفقات الادارة · كذلك حرم الشارع هذه المجالس من كل نشاط اقليمى فى شئون التعليم وقصرهـا على نوع واحد منه وهو التعليم الاولى ، وطبع هذا التعليم على وتيرة واحدة طبقا لمنهج واحد تضـعه وزارة المعارف لا تفاوت فيه بين الاقاليم ، فأصبح على هذا الوجه الموحد لزاما على الدولة أن تتـولاه وحدها وترفعه عن كاهل المجالس لتتفرغ لضروب أخرى من النشاط الاقليمى الذى يمتاز بصـفته المحلية · وتوجه موارده وهى ثلثا موارد المجالس الى سداد المرافق الاقليمية الخاصة التى أصبحت فى أشد الافتقار الى مدد مالى مستمر

٣ ـ على انه بصدور قانون تحسين الصحـة القروية فى سنة ١٩٤٢ وتقريره ميزانية مستقلة للشئون الصحية حرمت هذه المجالس فعـلا من اضطلاعها بتنفيذ هذا المرفـق ، واسـتأثرت به الحكومة المركزية فهى التى تضع ميزانيته وهى التى ترسم برنامجه وتتولى تنفيذه، واقتصر عمل المجالس على تحويل الـ ٢٠ ٠/٠ الى هذه الميزانية المنفصلة أما الادارة الصحية التى تباشرها فهى بموظفيهـا وأدواتها فرع من وزارة الصحة ·

٤ ـ وأخيرا صـدر قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذى نقل اختصاص المجالس فى التعليم الاولى الى وزارة المعارف ، وبذلك يمكن القول ان مجالس المديريات فى وضعها الحاضر قد فقدت كل

اختصاص ايجابى · وهذا ما يناقض أصول الحكم المحلى كما بسطناها فى القسم الاول من هذه الدراسة

٥ ـ أما فى مواردها المالية فنلاحظ ان الشارع جعل اعتماد هذه المجالس يتركز فى ضريبة اضافية تعلى على ضريبة الاطيان · وهذا مالا ينسجم مع أصول الحكم المحلى من الوجهة المالية · ومع ذلك حتى فى هذا الوضع الابتر قيد الحد الاعلى لهذه الضريبةالاضافية برقم لاتتجاوزه وهو ٠١١/٠ ولا شك ان فى ذلك رجوعا الى الوراء، لان القانونين السابقين ـ قانون سنة ١٩٠٩ وقانون سنة ١٩١٣ ـ لم يكن فيهما قيد على الحد الاعلى حتى وصلت فى أكثر المجالس الى ١٨ ٠/٠ ، فتقييد الحد الاعلى على هذا الوجه قيد نشاط هذه المجالس تقييدا كبيرا وأوجد الارتباك فى ميزانياتها · كما ان اقتصار موارد هذه المجالس على مورد واحد ـ وهو هذه الضريبة الاضافية ـ ليس من شأنه تمكينها من أداء رسالتها الاقليمية على الوجه الاكمل ·

٢ ـ المجالس البلدية

(ا) الوضع القائم

لم يأخذ الشارع المصرى بالاسلوب الفرنسى فى تماثل الهيئات المحلية فى البنيان والجهاز الادارى هذا التماثل الذى رأينا أنه لا يلائم وحدات محلية مختلفة الاحجام متباينة المرافق متفاوتة الموارد المالية · وآثر عليه الاسلوب الانجليزى فى تنويع الهيئات المحلية حتى لا تكون على نمط واحد ·

وقبل صدور القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ كان النظام البلدى فى مصر يشتمل على : (١) بلدية الاسكندرية ذات طراز خاص ، (٢) ومجالس محلية مختلطة يشترك فى عضويتها الاجانب فى المدن التى تتسع فها الجاليات الاجنبية ، (٣) ومجالس محلية فى المدن الاقل شأنا وتقتصر عضويتها على المواطنين ذلك لان الامتيازات الاجنبية كانت تحول دون تكليف الاجانب تكليفا مباشرا بالضرائب البلدية · فلجأت الحكومة المصرية الى حيلة اشراكهم فى عضوية المجالس ، وحمل الجاليات الاجنبية على الرضا بالمساهمة فى أداء هذه الضرائب مقابل تخويلهم حق انتخاب أعضاء أجانب يمثلونهم فى هذه المجالس· أما بعد الغاء الامتيازات الاجنبية وتحرر مصر من قيودها المالية فقد زالت العلة التى دفعت الى التفريق بين مجالس محلية مختلطة من جانب ومجالس محلية من جانب آخر، فصارت كلها مجالس بلدية وصدر قانون سنة ١٩٤٤ منظما لهذه المجالس · أما القاهرة والاسكندرية فقد صدر قانون خاص بتنظيم المجلس البلدى فى كل منهما من حيث التشكيل والاختصاص والموارد المالية ·

(ب) بعض أوجه الضعف فيه :

لا يتسع المقام هنا لنقد النظام البلدى فى المملكة المصرية وبيان أوجه الضعف فيه · ذلك لان الصلة بين المجالس البلدية والمجالس القروية ليست كالصلة بين المجالس القروية ومجالس المديريات التى أطلنا بعض الاطالة فى شرح اختصاصاتها ونقد الاوضاع القائمة فيها · أما المجالس البلدية فى مصر فهى قائمة فى بعض المدن وعددها لا يتجاوز العشرين · وينظم شئونها فى التشكيل والاختصاص والموارد المالية القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وهو القانون الذى أشرنا اليه من قبل والذى كان لى شرف المساهمة فى وضعه بتكليف خاص من وزير الصحة يومئذ · فوضعته على ضوء الاصول العلمية السليمة ، ولكن البرلمان قبل أن يقره أقحم فيه تعديلات أضاعت كثيرا من ثماره المرجوة سواء فى الشئون البلدية أو فى الشئون القروية ·

وأكتفى الآن باشارة عابرة الى بعض أوجه الضعف فى النظام البلدى القائم :

أولا ـ الموارد المالية :

فقد جعلها القانون (كشكولا) متنافرا من نسب مئوية تعلى على الضرائب المركزية ، ومن رسوم يقررها المجلس مقابل الانتفاع بالمرافق التى يديرها · أما الرسوم فلا نقد عليها · وأما النسب المئوية فقد أجاز لها (أولا) فرض ضريبة اضافية على الضريبة المركزية للارباح التجارية والصناعية ، ولكنه جعل توزيع حصيلة هذه الضريبة الاضافية بيد الحكومة المركزية يوزعها مجلس الوزراء على البلديات بحسب ما يرى وان كان قد وضع معايير يجب الاهتداء بها فى هذا التوزيع ، هذه المعايير هى الاحتياجات المالية لكل بلدة وعدد سكانها ونسبة الايرادات التى تحصل عليها ، ولا شك فى أن هذا المعيار الاخير يحابى البلديات الغنية ويضر بالبلديات الفقيرة وقد تكون هذه أحوج الى مزيد من الانفاق · (ثانيا) أجاز لها أن تفرض ضريبة اضافية على ضريبة المبانى وضريبة اضافية على ضريبة المهن الحرة · وهاتان الضريبتان الاضافيتان يختص بهما المجلس البلدى الذى حصلت جبايتهما فى نطاقه · لذلك قد سلمتا من النقد الذى وجهناه الى حصيلة الضريبة الاضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية

على انه يلاحظ بصفة عامة ان استقلال هذه المجالس ـ كما قدمنا فى شرح الاصول العلمية ـ انما يقوم على استقلالها بمواردها المالية · وهنا جعلت مواردها المالية مجرد نسبة مئوية من ضرائب مركزية · وهذه النسبة المئوية انما تجيزها

الحكومة المركزية ، فلها أن لا تجيزها ، واذا أجازتها فهى التى تحدد سعرها · وفى أهم ضريبة اضافية ـ وهى الضريبة الاضافية على ضريبة الارباح التجارية ـ جعل توزيع حصيلتها على البلديات لا بنسبة ما جبى من كل بلدة بل بمحض مشيئة الحكومة المركزية

واذا كان اعتماد السلطات المحلية على موارد مالية ذات طابع محلى ووعاء محلى شرطا أساسيا فى ضمان كيانها الذاتى ـ كما قدمنا فى القسم الاول ـ فان تدبير موارد بلدياتنا على هذا الوجه قد أفقدها أهم مقومات الاستقلال المحلى ·

ثانيا ـ فى تنظيمها الادارى

توجد ثغرات كثيرة فى التنظيم الادارى لهذه المجالس ، كما توجد وجوه نقص كثيرة فى الاختصاصات التى يحسن تكليفها بالاضطلاع بها اذا أردنا أن نخلع عليها القسط الواجب من اللامركزية · ولكن حيز هذا البحث لا يتسع لشرح ثغرات التنظيم الادارى ونقائص الاختصاص · فلننتقل الى المجالس القروية التى هى الهدف الاول فى هذا البحث ·

٣ ـ المجالس القروية

(ا) الوضع القائم

هذا هو صميم البحث الذى نعالجه وهو فى الوقت نفسه أهم ما تفتقر اليه مصر فى نهضتها العمرانية ·

أما الوضع القائم فهو خاضع للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ـ السابقة الاشارة اليه ـ الذى جعل المجلس القروى يشكل من عدد من الاعضاء المعينين وهم مأمور المركز أو موظف يماثله رئيسا وممثل لادارة البلديات وأحد أطباء الصحة وعمدة القرية ·

ويختص المجلس (أولا) بطائفة من الشئون الصحية : كتدبير مياه صالحة للشرب ، وانشاء حمامات ومغاسل عامة ومراحيض عامة ، والعمل على التخلص من الفضلات المنزلية ، والكنس والرش والمرافق العامة وانشاء المذابح وادارتها · و (ثانيا) بما يتصل بتخطيط القرية : كشق الشوارع وتعبيدها وصيانتها ، وانشاء المتنزهات العامة الخ · و (ثالثا) : ببعض الشئون الاجتماعية : كانشاء ملاجىء للعجزة ، وملاجىء للاطفال اليتامى والمعوزين ، وانشاء مطاعم شعبية ، ومخابز عامة ، وساحة للرياضة البدنية ، وانشاء مكتبات عامة · و (رابعا) بالشئون الزراعية : باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الانتاج الزراعى وتحسين وسائله ونشر التعاون الزراعى ، و (خامسا) ببعض شئون الامن العام : كانارة القرية واجراءات اطفاء الحريق · و (سادسا) ببعض شئون المواصلات كصيانة وتعبيد الطرق الموصلة من القرية الى الطرق الرئيسية

أما مواردها المالية فقد جعلها ضريبة اضافية تعلى على ضريبة المبانى فى القرية · فاذا لم تكن ضريبة المبانى مفروضة فى القرية ـ وهى ضريبة مركزية ـ فتفرض ضريبة مستقلة فى القرية على مساكن القرية التى رئى تقسيمها الى ثلاث فئات : فئة تدفع مائة قرش فى السنة ، وأخرى تدفع خمسين ، وثالثة تدفع خمسة وعشرين· ثم الرسوم التى يقررها المجلس مقابل الانتفاع بالمرافق التى يديرها أو مقابل استعمال الاملاك العامة التى آلت اليه ادارتها · ثم نصيب المجلس القروى من اعانة الحكومة المركزية من حصيلة الضريبة الاضافية على ضريبة الارباح التجارية · ثم حصيلة الضريبة الاضافية على ضريبة المهن الحرة ·

(ب) أوجه النقد :

أولا ـ فى الموارد المالية

رأينا ان الموارد المالية هى عماد استقلال السلطات المحلية · والنقد الذى وجهناه الى موارد المجالس البلدية هو بعينه ما نوجهه الى موارد المجالس القروية · فلا حاجة بنا الى تكراره ·

ثانيا ـ الجهاز الادارى للقرية

أرى ان الجهاز الادارى الذى أقامه القانون فى القرية لا يلائم البيئة الريفية · كما ان بنيان هذا الجهاز وأساليب العمل فيه تغلب عليها الصبغة المركزية ، وأخيرا هو جهاز كثير النفقات · واذا تذكرنا ان عدد المجالس القروية القائمة لا يكاد يتجاوز المائة ، وان نحو أربعة آلاف قرية مازالت محرومة من قيام مجلس قروى فيها أدركنا ضرورة تغيير هذا الجهاز الادارى ليكون أكثر ملاءمة لبيئتنا الريفية ·

وهذا ما سنتوفر على شرحه فى القسم الاخير من هذا البحث ·

القسم الثالث

الاصلاح المقترح

قبل أن أشرح الاصلاح المقترح لنظامنا المحلى من الوجهتين الادارية والمالية ، يجب أن أمهد له بتسجيل بعض فقرات تتصل بتنظيمنا المحلى برمته أقتبسها من (مشروع البرنامج القومى) الذى وضعه امام نهضتنا الاجتماعية حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، منشىء وزارة الشئون الاجتماعية ورئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، لكى أقيم الدليل على أن هذا هو الاتجاه الذى ترنو اليه مصر فى غدها القريب ٠

فنقرأ فى مشروع هذا البرنامج الفقرة (٥) من (الشئون الداخلية) :

« اقرار الحكم الذاتى للقرى والمدن والاقاليم حتى تقوم هيئاتها المحلية المنتخبة بكافة شئونها ومرافقها العامة ، بمعاونة الفنيين من رجال السلطات المركزية التى تتولى توجيهها وتنسيق أعمالها ووضع خططها ٠ »

« تخطيط المنشآت القروية ، الزراعية والاجتماعية والصحية والثقافية ، موحدة فى معهد القرية ٠ ففى توحيد الاعمال والمنشآت فى القرية وقيامها على أساس التعاون اقتصاد كبير فى النفقات وفى تدريب أهل القرية على الحياة الجدية العامة تكوين لشخصية المواطن الصالح ٠ »

« كما يعنى عناية خاصة بالطرق الريفية ، وباعادة بناء القرى فى الريف بين أهله ، وتجديد الاحياء الفقيرة فى المدن ، لتهيئة المساكن الصحية للفلاحين والعمال ، وايجاد قاعات عامة للتنوير العام ، ومناقشة الشئون العامة ، واحياء الاعياد والمواسم »

« وتلقى مسئولية الامن العام المحلية وادارة الانتخابات على هذه المجالس المحلية كذلك ٠ وتكون المعاونة الحكومية فى هذه الشئون مقرونة بالتوجيه والتشجيع »

« وتتعهد المجالس المشار اليها شئون الصحة، وتوزيع المياه والنور وغيرها من المرافق العامة ، وتشرف على الاعمال التعاونية ، وكل ذلك فى نطاق السياسة العامة للدولة »

« على أن تنظم الامور فى دور الانتقال بحيث يشترك فى مجلس القرية أهلها جميعا حتى الذين لا يقيمون فيها مهما علا مركزهم فى الدولة أو فى الاعمال الحرة ٠ وتكون الخدمة فى القرية أو فى مجلسها من مؤهلات النيابة فى البرلمان والخدمة فى الوظائف العامة ٠ »

« ولاجل تيسير الاعمال تكون القرى المتقاربة وحدة تخصص الحكومة من خمسين فدانا الى خمسمائة فدان لمرافقها العامة والعناية بها ، وتمنحها من المال ما يوازى ضرائب الاطيان فيها ، وتكون زيادة ثمن الاراضى الناتجة من انتقالها من اراض زراعية الى أراضى بناء من حقها ، وغير ذلك حتى تتحقق لها ميزانيات خاصة »

لا شك ان قارىء هذه الفقرة يلمس كيف جمعت كلماتها الموجزة برنامجا كاملا مركزا للاصلاح الريفى برمته ٠ ولكن المشروع الذى بين يدى يتناول اصلاح الحياة الريفية من نواح أخرى ٠ ففى فصل (الشئون الاقتصادية) نقرأ فى (الزراعة) فى الفقرتين (١) و (٢) ما يأتى :

«تنمية غلة الارض ٠ تنويع المحصولات على أساس المصلحة العامة مستعينين بكافة الوسائل العلمية والآلات الحديثة٠ انشاء الصناعات الزراعية حتى يشغل الفلاح أوقات فراغه ، ويزيد فى أسباب رزقه ، ويستغل خامات بلاده »

« التوسع فى المساحات المزروعة باصلاح الاراضى البور ، والاتجاه الى الصحارى لاستغلال أكبر قدر يستطاع فيها ، بالانتفاع بمشروعات الرى الكبرى وبالمياه الجوفية ومياه الامطار والزائد من مياه الفيضان ٠ والاهتمام بشئون الصرف وتعميمها فى البلاد لما يترتب عليها من زيادة الانتاج وتحسين صحة الانسان والحيوان والاستعانة فى كل ذلك بالبحوث الفنية »

ثم نقرأ فى فصل (السياسة الزراعية) :

«لن تكون لمصر سياسة زراعية سليمة الا اذا قامت على حماية الفلاحين ٠ فالفلاحون هم الينبوع الدائم لشباب الامة ، وصحتهم وزيادة عددهم أمران أساسيان لبناء الدولة ٠ وان قوة مصر وسعادتها قائمة على الارض ، وستظل قائمة على الارض ، ولا سبيل للرخاء ما دام الفلاح فقيرا »

« وأراضى الوطن حق لاهله جميعا فينبغى تيسير اقتنائها لكل مزارع مجد ٠ على أن توزع توزيعا عادلا يقوم على تشجيع ملكية الحقول الصغيرة والاحتفاظ بحصة مناسبة من زمام القرية للملكية الصغيرة ٠ »

« ويوضع حد أقصى للملكية الكبيرة : فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الاقصى مما يجعل استثمار المال فى غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع ٠ »

« واذا وضع حد أقصى للملكية الكبيرة فينبغى كذلك وضع حد أدنى للملكية الصغيرة حتى لا تتجزأ بحالة لا تسمح بحسن استغلالها »

« تيسير السكنى فى الريف بكافة الوسائل وتشجيع الاقامة فيه وفرض ضريبة اضافية على الملاك غير المقيمين تخصص لتحسين المرافق العامة فى القرية · »

«وتقوم السياسة الزراعية العامة على وفرة الانتاج ، ورعاية مصالح الاهلين جميعا بتنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين ، على وضع يراعى فيه تحقيق العدالة الاجتماعية فى مجتمعهم الزراعى ، ويكون للدولة حق الرقابة والتحكيم »

« تكون الجمعيات التعاونية أساسا لتحقيق وفرة الانتاج، وتخفيض مصاريف الزراعة، وتزويد الفلاحين بأدوات الزراعة الحديثة وتموينهم بالسماد والبذور والمواشى والدواب ، وتخفيض سعر فائدة القروض الزراعية ، وارشاد الفلاحين الى حسن استغلال الاراضى بتقديم النصائح ونشر المعلومات· وعلى الدولة أن تضع لهذه الجمعيات النظم التى تعينها على أداء رسالتها وأن تقدم لها المساعدات الكاملة »

«ان الرخاء القومى يستند الى تعاون الزراعة والصناعة ، وان من أهم الاعمال التى ستواجهنا تحقيق الموازنة بين الانتاج الزراعى والصناعى ، بالقدر الذى يسمح للصناعة والزراعة معا بالازدهار ووفرة الانتاج · فان توفير العمل الكامل ، والمنتجات الصناعية ، والاجور الطيبة فى المدن المصرية ، يجعلنا نأمل فى زيادة الانتاج والرخاء فى الريف المصرى »

ثم يتناول « حماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى بأقصى ما تحتمله موارد الدولة ، والعمل على أن يكون التأمين الشامل هو الهدف الاخير ، وتقرير أجور تناسب وفرة الانتاج واجادة العمل · وتنظيم شئون العمل الزراعى والصناعى بحيث يكفل للعامل معيشة تتفق مع كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية»

فهذا برنامج كامل لاقتصاديات الريف ، يعالج أسباب الفقر المتغلغل فيه ، والذى ظلت تصطدم به كل خطوة من خطوات الاصلاح الريفى

ثم نقرأ فى فصل (الشئون الاجتماعية) عن (التعليم) أولا ، ثم عن (الصحة العامة) ثانيا :

ففى التعليم: «تحقيق مرحلة من التعليم موحدة بقدر الامكان فى ثقافتها القومية وتوجيهها الوطنى يشترك فيها أبناء مصر جميعا · وتتحمل الدولة والاقليم والقرية أعباءها » ·

« بث الشعور الوطنى فى نفوس الناشئة · وجعل التربية عملية تطبيقية لاعداد الناشئة للحياة الحرة بتكوين جيل مثقف يميل الى الحياة القروية وتكوين فلاح ملم بالزراعة الفنية والصناعات المحلية وكذلك تكوين العامل المستنير للنهوض بالصناعة على أساس الربط بين الدراسة وحاجات المصانع الحقيقة »

وفى الصحة العامة: «وضع برنامج عملى لتوفير الغذاء والكساء للفلاح والعامل والطبقات الفقيرة العامة وتيسير الحصول عليها »

« توفير المياه الصالحة للشرب وتيسير استعمالها المنزلى »

« تحسين حالة المساكن للطبقات العامة فى القرى والمدن · ومراقبة الاطعمة والمشروبات التى تقدم للجمهور · والعناية بالنظافة العامة والتخلص من الفضلات ، ورد البرك والمستنقعات »

« مكافحة الامراض المتوطنة بطريقة حاسمة· »

«العناية بالاطفال لتقليل نسبة الوفيات ونشر التعاليم الصحية وجعلها اجبارية بالمرحلة الاولى فى التعليم » ·

« توفير العلاج المجانى لكل محتاج اليه »

«تشجيع انشاء ملاجئ ومصحات للاطفال ، والمصابين بأمراض مستعصية ، ومنشآت للعناية بالحامل والمولود · على أن يعتبر كل ما يصرف فى هذه الشئون من وسائل زيادة الثروة القومية والقوى الحية فى البلاد »

* * *

وبعد ، فهذه هى الخطوط الرئيسية لاصلاح الريف المصرى من جميع نواحيه : الادارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية ، لانها جميعا متساندة متداخلة يشد بعضها أزر بعض · وانى على ضوء هذه الخطوط الرئيسية أتقدم بالاقتراحات الآتية · بادئا أولا ببيان العلل الكامنة فى نظامنا القائم ، ومعقبا ببيان أساليب العلاج التى أستخلصها من فقرات (مشروع البرنامج القومى) التى اقتبستها فيما تقدم :

العلة الكبرى فى قرانا المصرية هى حرمانها الى الآن من قيام المجالس القروية فيها · بدأ انشاء المجالس القروية فى مصر منذ سنة ١٩١٨ ثم جاء الدستور وجاءت المادتان ١٣٢ و١٣٣ توحيان ايحاء صريحا بتعميم المجالس القروية واعتبار جميع القرى أشخاصا معنوية تمثلها المجالس القروية ، وتنصان على اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل القرية ثم صدر أخيرا قانون سنة ١٩٤٤ ونصت المادة ٦١ منه على جواز انشاء مجلس قروى فى كل قرية يبلغ سكانها ثلاثة آلاف فأكثر أو مجموعة قرى متجاورة ، يبلغ سكانها هذا العدد·· بالرغم من هذه النصوص الدستورية والتشريعية لم تنشأ المجالس

القـــروية الى الآن فى أكثر من مائة قرية فبقيت أكثر من أربعة آلاف قرية بدون مجلس قروى يمثلها ٠٠ ما هى علة عجزنا عن تعميم المجالس القروية فيها جميعا ؟

أرى أن هذه العلة الكبرى تستمد وجودها من علل ثلاثة فرعية :

العلة الاولى ـ هى نظام الحكم المركزى القائم فى قرانا

العلة الثانية ـ عدم ملاءمة الجهاز الادارى لمجلس القرية ـ كما رسمه التشريع الســـابق والتشريع الحالى ـ لبيئتنا الريفية

العلة الثالثة ـ فقر القرية وما يقتضيه هذا الفقر :

أولا ـ من العمل على تحسين الاقتصـــاد الريفى وتنميته

ثانيا ـ من العمل على تدبير موارد ضريبية ومالية كافية لمواجهة نشاط المجلس (عندما ينشأ) حتى يستطيع الاضطـلاع بمطالب القرية العمرانية

العلة الاولى ٠٠ والعلة الثانية

هاتان العلتان مرتبطتان متداخلتـــان ولذلك نجمعهما فى نطاق واحد

نظام الحكم المركزى القائم فى قرانا هـــو أول علة فى ضعف حيوية الريف وركوده العمرانى ويتلخص هذا النظام ـ كما كان معمولا به منذ سنة ١٨٩٥ الى ســنة ١٩٤٧ ـ فى أن الشـــارع أوجد أداة ادارية فى القرية ـ أداة رخيصة الاجر أو على الاصح غير مأجورة ـ وكل اليها صـــيانة الامن وتنفيذ أوامر الحكومة ومشيئتها فى دائرة القرية ٠ هذه الاداة هى العمدة ومعاونوه من مشايخ القرية ٠ وجعل تعيين هـذه الاداة الى الحـــكومة المركزية وحدها بعد استشارة بعض أغنياء أهـل القرية استشارة غير منظمة وغير ملزمة للحكومة ٠ وقضى بأن يكون هذا التعيين لغير مدة محـدودة فيظل العمدة فى منصبه والشيخ فى شياخته مدى الحياة مالم تعـزلهما الحـــكومة بمحض مشيئتها المطلقة ٠

أما بعد ١٩٤٧ فقد أدخلت بعض اصلاحات طفيفة فى هذا النظام العتيق أهمها أنه وسع نطاق الناخبين فجعلهم كل من يمتلك نصابا ماليا معينا فى القرية ، ثم ميزهم عن المرشحين لمنصب العمدية وهم من يمتلكون نصابا ماليا أعلى ٠ والناخبـون يختارون أحد المرشحين ٠ ثم جعل لهذا الاختيار قوة أكبر من قبل فى الزام الحـكومة ـ فى أغلب الاحوال ـ بتعيين من وقع عليه اختيـــار أغلبية الناخبين ٠ على أن الشـــارع فى سنة ١٩٤٧ لم يمس مبدأ أبدية منصب العمدية كما أنه لم يلغ حق الحكومة المركزية فى فصل العمدة من منصـــبه فصلا اداريا ٠

هذه الاداة الادارية التى نصبها الشارع فى سنة ١٨٩٥ وفى سنة ١٩٤٧ فى كل قرية ـ العمدة والمشايخ ـ انما جعلها تقوم على شئون الحـــكومة المركزية فى دائرة القرية : من حفظ الامن، وجباية ضرائب الحكومة وأعمال التجنيد وصيانة الجسور وحراسة أملاك الحكومة ٠٠الخ ٠ ووضع تحت هذه الاداة الوسيلة اللازمة لانفاذ هـــذه الاختصاصات وهى قوة الخفراء ـ أما حياة القـــرية الاجتماعية ورعاية مرافقها المحلية والاخذ بأســـباب تنظيمها الصحى والعمرانى فهذا ماأسقطه من حسابه وأغفله اغفالا كليا فلم يدبر للنظـــر فى أمره أداة ادارية تتمتع بوسائل مادية لتنفيذ اختصاصاتها ٠ وانه وان كان ألقى على العمدة والمشايخ واجبا مبهما فى العناية بنظافة القرية من الوجهة الصحية الا أنه لم يضع تحت تصرفهم الوسائل المادية لانفاذ هذا الاختصاص قياسا على قوة الخفـــراء التى وضعها تحت تصرفهم لانفاذ شئون الحكومة المركزية ٠ لذلك بقيت القرية من الوجهة الصحية والعمرانية بغير أداة ادارية ذات وسائل مادية ملائمة للعمل فى هذه الناحية ٠

ثم أنه جعل بقاء العمـــدة فى منصبه غير موقوت بأجل محدود فهو يظل عمدة مدى الحياة ما لم تعزله الحكومة لسبب من الاســـباب ٠ ولما كان العمدة هو مستودع السلطة العامة فى القرية ونائب الحكومة فيها والوسيط بين أهل القـــرية وجميع السلطات الحـــكومية فلا غرو ان اشتـد التنافس بين أهل القرية على هذا المنصب الدائم وتقاتلوا فى سبيله بكل الوسائل المشروعة وغـير المشروعة٠ فاذا خلا المنصب بوفاة أو بعزل تطاحنوا فى سبيل الحصول عليه ٠ فاذا فاز أحدهم به عمد منافسه الى الكيد له والعبث بالامن لاثبات عجـــز العمدة عن النهوض به ولم يحجموا عن تلفيق التهم لهدمه ، ورد العمدة على منافسيه بكيد يماثل كيدهم وتلفيق يضارع تلفيقهم وعدوان أشد من عدوانهم ٠ وتظل هذه الحرب المفنية سجالا بين كبراء أهـل القرية وحائلا دون التعـــاون بينهـم على ما يصلح شأن القرية ٠

فهذه الحدة فى التنافس على منصب العمدية وما يلازمها من اخلال بالامن واهدار لمصالح القرية وانعدام التعاون بين كبرائها انما ترجع ـأولاـ الى أبدية المركز فلا سبيل الى تناوب كبراء القرية فيه الا بوفاة شاغله أو عزله٠ وثانيا ـ الى انفراد المركز

فيستأثر شاغله بمقاليد الامر فى القرية ويحتكر سلطة الحكم فيها · فلو كان الى جانبه هيئة تساهم معه فى ادارة شئون القرية لخفت حـــدة التنافس كثيرا على هذا المنصب الفذ ·

وأخيرا النظام القائم جعل القرية ـ كما قدمنا ـ بدون هيئة ادارية تتولى نظافتها وتنظيمها الصحى والعمرانى · صحيح أنه أوجد فى بعض القـــرى (نحو مائة من أربعة آلاف) مجالس قروية للاضطلاع بهذه الوظيفة العمرانية ولكنه لم يربط نظامهـا الادارى بنظام الحكم فى القرية فحال ذلك دون تعميمها وكان على العكس سببا فى تذمر أهل هذه القرى من انشاء المجالس فيها لانهم لايفقهون نفعها جهلا منهم ويلمسون غرمها فيما يدفعونه من فرائض مالية ومن جهة أخرى فان هذه المجالس بحـــكم تشكيلها ورياستها ونصيب أعضائها المحدود من الاختصاص لا تشعرهم بأية مساهمة فعلية فى ادارة شئون القرية وهو مطلبهم الاول ·

اذن لا سبيل الى اصلاح القرية الا اذا أصلحنا مبدئيا هذا الجهاز المركزى ـ العمدة والمشايخ ـ على الوجه الذى سأشرحه فيما بعد ، أو ما يقاربه ·

على اننا اذا أصلحنا نظام العمادة فى القرى ووقفنا عند هذا الحد فاننا نقف باصـــلاحنا فى منتصف الطريق لاننا نكون بذلك قد عنينا فقط باختصاصات الحكومة المركزية فى دائرة القـرية وأهملنا حياة القرية المحلية والعمل على تعميرهـــا ورفعها تدريجا الى مستوى الحضارة والكرامة الذى بلغتـه الدولة المصرية · والقـــرية هى الخليـــة الاساسية فى حياتنا القومية يقطن فيها أربعـة أخمـــاس الامة المصرية · فســـلامة الامة المصرية مرتبطة ارتباطا جوهريا بسلامة القرية وبصلاحها من الوجهة الصحية والعمرانية ·

فاذا قصرنا جهودنا على اصلاح نظام العمدة باعتباره أداة الحكومة المركزية فى القرية ولم نوجد فى نفس الوقت فى كل قرية مجلسا ريفيا للنظر فى مرافقها المحلية من الوجهة الصحية والعمرانية مع تدبير الموارد المالية اللازمة لهذه المرافق فاننا نكون قد أخرجنا اصلاحا مبتورا ·

فاذن لابد من الجمع بين نظام العمد ونظام المجالس القروية فى جهاز واحد وفى تشريع واحد اذا أردنا احداث أى تغير محسوس فى حياة القرية المحلية ، مع العمل الجاد على تذليل جميع الصعوبات الادارية والمالية التى تعترض انفاذ هذا الاصلاح ·

على أن الامر لا يقتصر فقـــط على الجانب المحلى لشئون القرية بل له أيضا آثاره البعيدة المدى فى الجانب المركزى · فايجاد مجلس قروى فى كل قرية ليس فقط بالوسيلة العملية الوحيدة لترقية الحياة المحلية للقرية الى مستوى الحضـارة الذى بلغته الدولة المصرية بل هو أيضا وســـيلة غير مباشرة ـ وخير وسيلة يمكن ابتكارها ـ لاختيار العمدة باعتباره أداة الحـــكومة المـركزية · فان انتخاب أهل القرية لاعضاء هذا المجلس كفيل بالابانة فى ذاته وبصورة واضحة كل الوضوح عن أصلح هؤلاء الاعضاء لتولى عمادة القرية فيـكون الطريق ممهدا أمام الحكومة فى اختيار العضو الذى ظفـر بأكبر تأييد من أهل القرية ليكون عمدة القرية ·

وأخيرا ـ وهذا اعتبار سيكولوجى له خطره ـ ايجاد هذا المجلس فى كل قرية كفيـــل بارضاء نزعات كبراء أهل القرية فى المساهمة فى ادارة شئون القرية · وهذا بدوره كفيل بالتخفيف من حدة التنافس بينهم على المنصب الفـذ ـ منصب العمادة ـ وما يصحبه من مظاهر الوجاهة ومراسيم السلطان · فكلما أفسحنا مجال المساهمة فى حكم القرية بقدر عدد مناصب العضوية فى المجلس فاننا حتما نقضى بهذا القدر على حـــدة التنافس بينهم وعلى أكثر ما يصحب هذا التزاحم العنيف ومايلحقه من مساوىء وآثام ·

اذا سلمنا بضرورة تعميم هـــذه المجالس الريفية فما هى الوسيلة التى يجب ابتكارها لتعميم هذه المجالس فى القرى ؟

اننا نشهد ـ للاسف ـ أنه فى أكثر من ثلاثين عاما لم ينشأ أكثر من مائة مجلس قروى · ولا ننكر أن هذه المجالس بوضعها الحاضر ونظامها الديوانى كثيرة النفقات ، كما أن رياسة المأمور أو ممثـل الحكومة المركزية لها تشعر أهل القرية بأن المجلس انما هو مصلحة حكومية لا منشأة ريفيـة ، منهـم تكوينها ، واليهم برها ·

كما ان هناك علة أخرى وهى الجهل الضارب أطنابه على أهل الريف والذى يحول دون اشعارهم بما هم فيه من اضمحلال ، وبالتالى لا يحملهم على السعى الى الخروج من هذه الظلمات ، لا ســـيما اذا صحب ذلك بعض التكاليف الضريبية ·

اذن يجب ـ أولا وقبل كل شىء ـ العمل على معالجة هذا الموقف بما يلائمه وابتكار وسيلة لتحقيق هذه الغاية ·

الوسيلة فى الواقع بين أيدينا · فليس أحب الى أهل الريف كبيرهـــم وصغيرهـم من منصب العمدية · والتنافس القائم على هـذا المنصب بين كبراء القرية هـــو الذى يوجب حسن الســـياسة استغلاله لتعميم المجالس الريفية بأن نجعل عضوية هذه المجالس جواز السفر الى منصب العمدية

يومئذ ينتقل محور نشاط الحياة القـــروية

من مناصب العمدية والتناحر عليها الى التنافس فى عضوية المجالس القروية والتسابق بين كبراء القرية الى الظهور فى هذا الميدان الجديد بمظهر البر بسكان القرية والاحسان اليهم واسداء الخدمات العمرانية اللازمة للقرية · ولا غرو أن يصل هذا التسابق بينهم الى التبرع من مالهم باقامة المنشآت القروية حتى تكون تذكارا يصيح بأهل القرية الى تجديد عضويتهم فى المجلس القروى وبالتالى لمنصب العمدية

وأخيرا يجب لنجاح هذا التعميم أن نحرص على أن لا تكون المجالس الجديدة على طراز المجالس القروية القائمة الآن والتى أصبحت بأوضاعها الديوانية كثيرة النفقات متعددة وجوه التبذير · أما المجالس التى يراد تعميمها فى أربعة آلاف قرية فى أسرع وقت فيجب ان تكون لها أوضاعها الريفية الخاصة · فيراعى ذلك فى تشكيلها وفى رياستها وفى مواردها وفى تحديد اختصاصها وتدبير كيفية القيام به تدبيرا يتفق مع مواردها المحدودة· وفى احالة المشروعات ذات النفقات الجسيمة والتى تهم عدة قرى متجاورة الى مجلس مشترك منها يدبر هذه المشروعات حتى لا تثقل ميزانية قرية واحدة فى حين ان نفعها يمكن بسطه على عدة قرى

ظاهر ـ اذن ـ أن لا سبيل الى اصلاح القرية المصرية فى جانبها المحلى الا بانشاء مجالس قروية تضطلع بمرافقها المحلية من الوجهة الصحية والعمرانية والاجتماعية ، فضلا عن المزايا التى تعود على القرية من الوجهة المركزية فى احسان اختيار العمدة وتيسير تنفيذ اختصاصات الحكومة المركزية فى القرية · فضلا عن ان تعميم هذه المجالس تنفيذ لمبدأ من مبادىء الدستور الاساسية ·

فقد أشرنا من قبل الى ما أوحى به الدستور المصرى من وجوب تعميم هذه المجالس فى جميع القرى ، فانجاز هذا الاصلاح هو انفاذ للمبدأ الذى فرضه الدستور فى المادتين ١٣٢ و١٣٣

وهذا نص المادة ١٣٢ : « تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون · وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة · ويعين القانون حدود اختصاصها »

ونصت المادة ١٣٣ على المبادىء الآتية : «أولا: اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين· ثانيا : **اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة** وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الاحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها · ثالثا : نشر ميزانياتها وحساباتها · رابعا : علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون · خامسا : تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك · »

تلك هى نصوص الدستور لا لبس فيها ولا خفاء · وهى تقضى بما يأتى :

١ ـ ان تعتبر كل قرية شخصا معنويا عاما فيما يختص بمباشرة حقوقها · و «حقوقها» انما تنصرف فى فقه القانون العام الى رعاية مرافقها المحلية تمييزا لها عن المرافق القومية التى تضطلع بها الحكومة المركزية ·

٢ ـ ان يمثل هذا الشخص المعنوى العام ـ أى القرية ـ مجلس منتخب

٣ ـ أن يختص هذا المجلس بكل ما يهم أهل القرية أى بمرافقها المحلية الخاصة مع تنظيم اشراف الحكومة عليها ورقابة السلطتين التشريعية والتنفيذية على نشاطها صيانة للمصلحة العامة ·

وهنا نلمس التطابق بين ما فرضه الدستور وما قرره (مشروع البرنامج القومى) الذى أشرنا اليه فى صدر هذا البحث فى الفقرة ٥ من (الشئون الداخلية) اذ جاء فيها: «اقرار **الحكم الذاتى** للقرى والمدن والاقاليم ، **حتى تقوم هيئاتها المحلية المنتخبة بكافة شئونها ومرافقها العامة بمعاونة الفنيين** من رجال السلطات المركزية التى تتولى توجيهها وتنسيق أعمالها ووضع خططها »

واذن يجب وضع النظام الجديد محققا للمطلبين الآتيين :

المطلب الاول : تنظيم كيفية ايجاد مجالس قروية فى القرى مع تنظيم اختصاصاتها ومواردها المالية تنظيما يلائم البيئة الريفية وملابسات الحياة الزراعية · على أن يكون العمدة باعتباره أحد أعضاء المجلس رئيسا له وأداته التنفيذية

المطلب الثانى : تجميع شتات الهيئات الادارية التى أنشئت فى السنوات الاخيرة لمعالجة الحياة الريفية : من وحدات اجتماعية ، ومراكز صحية ، ومجموعات زراعية·· الخ· حول هذا الجهاز الادارى المزدوج وادماجها فيه بحيث ينشأ عن هذا التنظيم ما ننشده من اقتصاد كبير فى النفقات وتحقيق التعميم وتبسيط العمل ·

وهذا عين ما دعا اليه (مشروع البرنامج القومى) الذى اقتبسنا منه فى صدر هذا الفصل الفقرة الآتية :

« وتخطيط المنشآت القروية ، الزراعية والاجتماعية ، والصحية ، والثقافية ، موحدة فى معهد القرية • ففى توحيد الاعمال والمنشآت فى القرية وقيامها على أساس التعاون اقتصاد كبير فى النفقات • وفى تدريب أهل القرية على الحياة الجدية العامة تكوين لشخصية المواطن الصالح » •

هذان المطلبان اذن يجب أن يتجه اليهما التنظيم المقترح • ولا يتسع المقام للتفصيل ولكن أكتفى برسم صورة سريعة موجزة لهيكل هذا التنظيم

فالخطوة الاولى فيه هى انشاء مجالس ريفية فى كل قرية • ولتكن هذه المجالس لمدة خمس سنوات وأن يشترك فى انتخاب أعضائها أكبر عدد من ذوى المصالح فى القرية ، والسكنى فى القرية مصلحة محققة ، ويشترط فى المرشحين للعضوية الالمام بالقراءة والكتابة والمصلحة المادية البارزة التى يخفض من نصابها حيازة احدى الاجازات العلمية ثم لنكل الى هذه المجالس رعاية المرافق المحلية جميعا من شئون صحية ، وزراعية ، وهندسة قروية ، وتوجيه للحركة التعاونية ، وصيانة للجهود المحلى ، وتعبيد الطرق والمواصلات الداخلية، والمساهمة فى النشاط الاجتماعى •• الخ• كل هذا بمعاونة الفنيين من رجال الحكومة المركزية الذين يشتركون عند الاقتضاء فى دراسات المجلس وقراراته كلما كان المجلس يبحث فى شأن من الشئون التى تمس اختصاصهم الفنى ، كما يفحصون نشاط كل مجلس للتحقق من مدى نجاحه فى انجاز ما باشره من مرافق ، ويترتب على نتيجة هذا الفحص السنوى مدى ما تقرره الحكومة المركزية من اعانة مالية (grants-in-aid) لكل مجلس •

اما نظام العمل الداخلى فى المجلس فيجب أن يراعى فيه التعاون والاقتصاد • فليس كل مجلس فى حاجة الى استخدام موظفيه لكل الوقت • فمثلا القائم بأعماله الكتابية يستطيع أن يؤديها لاكثر من مجلس ، وكذلك القائم بالاعمال الحسابية ، والطبيب ، والمهندس ، والاخصائى الزراعى ، والاخصائى الاجتماعى والتعاونى •• وهم جرا• كل منهم يستطيع أن يخدم عدة مجالس متجاورة أو متقاربة تتقاسم معا عبء مرتبه •

ويحسن أن يكون تقسيم عمل المجلس على لجانه ـ حسب طريقة اللجان المتبعة فى انجلترا (Committee system) كل لجنة تختص بالاشراف على مرفق من مرافق القرية • وتشكل كل لجنة من عضوين أو ثلاثة ، من أعضاء المجلس ، ولهذه اللجان استشارة من ممثل الحكومة فى المركز لكل مرفق من هذه المرافق فيكون عضوا بحكم وظيفته فى هذه اللجان ليمدها بارشاده وخبرته الفنية ويكون حلقة الاتصال بين المجلس والوزارة التى يمثلها فيه ، وأخيرا تضم اللجنة الى عضويتها كل من يرى المجلس اختياره من أبناء القرية الذين اكتسبوا اختصاصا فنيا فى أحد مرافقها بالرغم من عدم عضويته فى المجلس وبالرغم من عدم اقامته فى القرية ، حتى تكسب القرية بذلك معونة فنية بغير أجر يئودها •

الخطوة الثانية : العمدة والمشايخ، أما العمدة فلنا الخيار بين طريقتين فى تعيينه : الطريقة الاولى أن يجتمع أعضاء المجلس لاول مرة برياسة أكبرهم سنا أو برياسة مأمور المركز ويختارون أحدهم عمدة للقرية ورئيسا للمجلس • فاذا فاز أحد الاعضاء باجماع زملائه فيجب على وزير الداخلية تعيينه عمدة للقرية ورئيسا للمجلس • واذا انقسمت الاصوات بين اثنين أو أكثر اختير حائز الاغلبية • والطريقة الثانية ـ وهى التى أفضلها ـ عند اجراء عملية الانتخاب فى القرية لاعضاء مجلسها توضع قائمة بأسماء الحائزين لاكثر الاصوات بالترتيب حتى نصل الى العدد المقرر لاعضاء المجلس فيعلن انتخابهم أعضاء، ويتبين فى نفس الوقت اسم حائز أكثرية أصوات الناخبين من أهل القرية فهنا تعلن الحكومة تعيينه عمدة للقرية • أما نظام مشايخ القرية فلن أقترح تغييرا كبيرا فيه

وأما مدة وظيفة العمدية فهى موقوتة بمدة المجلس أى خمس سنوات• واذا حل المجلس بانتهاء مدته أو لسبب طارىء قبل نهاية مدته فيستمر العمدة مؤقتا فى وظيفته الى أن ينتخب المجلس الجديد • واذا عزل العمدة تاديبيا أو قضائيا أو استقال أو توفى فالمجلس ينتخب من بين أعضائه من يحل محله فى رياسة المجلس ورياسة القرية فى المدة الباقية للعمدة المعزول أو المستقيل أو المتوفى • كما يصح ان يتقرر ـ وهو الافضل ـ اجراء انتخاب عام بين أهل القرية لمن يحل محله فى عضوية المجلس • ومتى اكتمل عدد أعضاء المجلس على هذا الوجه يكون لنا الخيار فى تعيين العمدة ورئيس المجلس بين احدى الطريقتين السالفتى الذكر •

الخطوة الثالثة : المجلس المشترك • وهى أهم خطوة اذ سوف تغنى عن الجهازات الحكومية المتعددة من مجموعات زراعية ومراكز صحية الخ بقيام مجلس مشترك لعدة قرى فى مرفق معين •

فسلطات القرية بحسب هذا الوضع مردها كلها الى مجلس القرية : فهو بلجانه المختلفة يرعى مرافق القرية ، بمعونة فنية ومادية من الحكومة المركزية • والعمدة الموكول اليه تنفيذ قرارات المجلس واختصاصات الحكومة المركزية هو وليد

المجلس وأداته التنفيذية مع أعوانه مشايخ القرية. ثم المشروعات المشتركة يتولاها مجلس مشترك هو وليد مجالس القرى المجاورة .

وهذا المجلس المشترك جهـــاز ثمين تمكن الاستعانة به واستغلاله للاضطلاع بمرافق هامة . فمثلا « المجموعات الزراعية » الصادر بها قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ يمكن أن يقوم به « مجلس مشترك للشئون الزراعية » لجملة قرى متجاورة مقام هذه المجموعات الزراعية ويؤدى نفس وظائفها مع تفوقه عليها بالميزات الآتية :

١ ـ أنه ليس جهـــازا حـــكوميا بحتا . فالمجموعة الزراعية مشكلة من موظفين يعينهم وزير الزراعة تعيينا (المادة ٤ من القـــانون المذكور) ولكن المجلس المشترك لعدة قرى يشكل من أعضاء منتخبين من المجالس القروية المتجاورة لتمثيلها مع الموظف الحكومى المختص .

٢ ـ اشعار أهل القرى بأن هـــذا المجلس هيئة محلية خاصة بهم ، منهم تكوينها واليهم برها

٣ ـ وأخيرا هذا الشعور نفسه حافز على المساهمة فى نفقات المجلس المشترك والمشروع الذى يعالجه ، فيقبلون عن طوع واختيـــار على فرض الضرائب المحلية اللازمة على أنفسهم للوفاء بنفقات المشروع، ولا سيما اذا تعهـــدت الحـــكومة مثـــلا بالوفاء بنصف نفقات المشروع مقابل ما تحتفظ به من حق الاشراف والتوجيه والرقابة

ولا أدرى فى الواقع كيف تستطيع وزارة الزراعـــة ماليا تنفيذ هـــذا القانون بغير هذه الوسيلة ؟ . فاذا اطلعت على المنشآت التى تضمها المجموعة الزراعية من حقل نموذجى ومشتل لتموين البســـاتين المحلية وحظائر لطلائق المـــاشية والخيول وحظيرة للاكثار من الســـلالات الجيدة للدواجن ومؤسسة لنشر الصناعات الزراعية ووحدة بيطرية ومستشفى لعلاج الحيوان ومجـــزر لذبح المواشى ومطمر للحيوانات النافقة وبقايا المجـــازر الخ وما يلزم لهذه المجموعة من مهندس زراعى مقيم وطبيب بيطرى مقيم .. الخ رأيت أن المجموعـــة تتكلف فى مصاريفها التأسيسية ما لا يقل عـــن خمسين ألف جنيه وفى مصاريفها الادارية السنوية ما لا يقل عن عشرين ألف جنيه . واذا كانت هـــذه المجموعات تنشأ كل منها فى دائرة مساحتها خمسة عشر ألف فدان (المادة ١) .. فانه اذا أريد تعميمها حقا تكلفت الدولة فى انشاء نحو أربعمائة مجموعة ما لا يقل عـــن عشرين مليـــونا من الجنيهات وفى مصاريفها السنوية ما لا يقل عن عشرة ملايين .

أما اذا تولى « المجلس المشترك » هذا المشروع فستساهم المجالس القروية فى نفقاته مســـاهمة جدية تبرر تكملة الفرق من خزانة الدولة . وتبرر التدرج فى تنفيذ التعميم المنشود . ذلك لان التدرج ـ أى انشاء مجموعة أو مجموعتين كل عام ـ اذا كان مصدره ارادة الحكومة المركزية كان اخـــلالا صارخا بدستور العـــدالة الذى يجب التزامه بين المواطنين جميعا . أما اذا كان مصدره رغبة أهل القرى أنفسهم فلا حرج فيه ، لاننا لا نكون اذن ازاء تمييز غير مستساغ لبعض المناطق على البعض الآخر ، بل نكون ازاء أحجام من بعض القـــرى ، واقبال من البعض الآخر متى أعلنوه أمدتهم الدولة بمعونتها الفنية ومعونتها المالية .

وقس على ذلك سائر المـــرافق الاخـــرى كالمجموعات الصحية الصادر بهـــا قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ والوحدات الاجتماعية وهلم جـــرا . فهذا الجهـــاز الادارى ـ المجلس المشترك لمرفق مشترك ـ يمكن استغلاله للاضطلاع بهذه المرافق جميعها فى يسر وهوادة مع كفالة العدالة المالية ، والموارد اللازمة، وتبسيط العمل فى البيئة الريفية بتلافى تعدد تلك الاجهزة الادارية وما يصحبها من تعقيد وارهاق من الناحيتين المالية والعملية

وبعد فقد أطلت فى هذا البيان بعض الاطالة لابرر ما أقترحه من تجديد أصبح محتوما علينا بحكم النهضة العامة فى حياة هذا الوطن وبحكم مسايرة سنة التطور ، وهى لا محيد عنها فى حياة الدول التى تبتغى صون كيانها واسعاد شعوبها ، اذ لا يجوز بعد الآن أن نحرص على التشبث بنظام قديم ثبت فساده وقصوره بتجربة خمسين عاما كاملة بحجة أن البلاد « ألفت هذا النظام القديم » فى حين أنها تئن من مساوئه طوال هذه السنين . كمـــا لا يجوز السعى الى ترقيع هذا النظام الشاذ بجهازات أخرى شاذة عن البيئة الريفية ، معقدة فى بنيانها ، ضخمة التكاليف المالية، عسيرة التطبيق العملى .

العلة الثالثة : فقر القرية

قلنا ان فقر القرية يقتضى (أولا) العمل على تحسين الاقتصاد الريفى وتنميته ، و (ثانيا) العمـــل على تدبير موارد ضريبية ذات طابع محلى كافية لمواجهة نشاط المجلس عند ما ينشأ وتمكينه من الاضطلاع بمطالب القرية

أما العلاج الاول ـ العمـــل على تحســـين الاقتصاد الريفى وتنميته ـ فقد سجلناه من قبل فيما اقتبسناه من (مشروع البرنامج القومى) . وهو واضح كل الوضوح ولا يتسع المقام للتفصيل فيه . وانما نكتفى هنـــا بابراز بعض خطـــوطه الرئيسية وبترجمة عملية لبعض اتجاهاته :

١ ـ الاستعانة بكافة الوسائل العلمية والآلات الحديثة فى تنمية غلة الارض وتنويع المحصولات وذلك عن طريقين : (الاول) النشاط التعاونى الذى يبعثة ويوجهه ويشرف عليه مجلس القرية أو مجالس القرى المتجاورة بانشاء جمعية تعاون زراعى لكل طائفة من القرى ، يتعاون المساهمون فيها على شراء الآلات الحديثة وجميع مستلزمات الزراعة الفنية وتقوم بتسويق حاصلاتها وتصريفها فى الوقت المناسب وتمدهم بالقروض · (الثانى) الوحدات الزراعية أو المجموعات الزراعية كما سماها قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ ، على أن تكون « مجلسا مشتركا للشئون الزراعية » لعدة قرى متجاورة· فهذه الهيئة تمد المزارعين بالخبرة الفنية كما تخدمهم بما تقيمه من المنشآت الزراعية التى أشرنا اليها ·

٢ ـ انشاء الصناعات الزراعية ، « حتى يشغل الفلاح أوقات فراغه ويزيد فى أسباب رزقه ويستغل خامات بلاده »· وهنا أيضا يستخدم كلا الطريقين السالفا الذكر ·

٣ ـ التوسع فى المساحات المزروعة باصلاح الاراضى البور ، والاتجاه الى الصحارى لاستغلال أكبر قدر يستطاع فيها ، بالانتفاع بمشروعات الرى الكبرى وبالمياه الجوفية ومياه الامطار والزائد من مياه الفيضان ، والاهتمام بشئون الصرف وتعميمها · وهذه رسالة احدى الوزارات المركزية ـ وزارة الاشغال ـ التى يجب ان ترسم لانجازها سياسة ثابتة تسير على انفاذها باطراد ·

٤ ـ وضع حد أقصى للملكية الكبيرة « فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الاقصى مما يجعل استثمار المال فى غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع » · ووضع حد أدنى للملكية الصغيرة «حتى لا تتجزأ بحالة لا تسمح بحسن استغلالها » ·

٥ ـ « حماية العمل الزراعى وتنظيم شئونه بحيث يكفل للعامل معيشة تتفق مع كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية » ·

٦ ـ « تنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين على وضع يراعى فيه تحقيق العدالة الاجتماعية فى مجتمعهم الزراعى ويكون للدولة حق الرقابة والتحكيم »

٧ ـ ولما كانت الصحة العامة والخدمات الاجتماعية وثيقة الصلة بقدرة الفلاح على الانتاج فانه يجب أن يكون فى طليعة سياسة الاقتصاد الريفى العمل على تحسين الصحة الريفية ونشر النشاط الاجتماعى· وهذا ماتناوله تفصيلا(مشروع البرنامج القومى) فى نصوصه التى أثبتناها فى صدر هذا الفصل

أما العلاج الثانى فهو العمل على تدبير موارد ضريبية ومالية يستطيع بها المجلس عند انشائه مواجهة مطالب القرية· هذه الموارد تتألف من :

(ا) الضرائب

(ب) الرسوم والاثمان ،

(ج) اعانات الحكومة المركزية (grants in-aid)

(ا) أما الضرائب القروية ـ والضرائب المحلية بصفة عامة ـ فقد أوضحنا فى القسم العام أن هذه الضرائب يجب أن تكون ذات طابع عينى impôts réels وذات نطاق محلى local base فذلك أجدى فى تنظيم السلطات المركزية وأصون لكيانها الذاتى من أن يكون اعتمادها كله أو أكثره على اعانات مركزية أو على ضريبة اضافية تعلى على الضرائب المركزية بنسبة مئوية تحددها السلطة المركزية ·

وتنفيذا لهذا الاتجاه ـ الذى أثبتت تجارب الدول أفضليته ـ نقترح ان تكون الضرائب القروية على الوجه الآتى :

١ ـ حصيلة الضريبة المركزية على الاطيان فى زمام القرية ، أى الحصيلة الاصلية برمتها · هذا مع ملاحظة أن تظل اجراءات تحصيل هذه الضريبة واجراءات ربطها واجراءات تقدير القيمة الايجارية فى فترات اعادة التقدير الى غيرها من الاجراءات المتصلة بضبط وعاء هذه الضريبة وتحديد سعرها ـ تظل هذه الاجراءات جميعها فى يد الحكومة المركزية كما هى قائمة بها الآن · لانها (أولا) أقدر ماديا وفنيا على ضبط المساحة وضبط تقدير القيمة الايجارية من المجالس القروية · و (ثانيا) لايجاد التماثل العادل (uniformity of standard) فى معاملة الاطيان فى جميع مناطق المملكة ·

واذن فكل التغيير الذى نقترحه هو تحويل حصيلة الضريبة المفروضة على الاطيان فى زمام كل قرية الى خزانة مجلسها القروى ·

٢ ـ حصيلة الضريبة المركزية على المبانى الكائنة فى نطاق القرية ، وفى القرى التى لم تفرض فيها ضريبة المبانى تفرض على مبانيها ضريبة قروية تحل محل ضريبة المبانى ، ويراعى فيها الاعتدال فى السعر ، والتدرج فيه ، والاعفاء منها حيث يجب الاعفاء ·

ويلاحظ فى هاتين الضريبتين أن خسارة الحكومة المركزية بحرمانها من حصيلتهما ليست خسارة كبيرة ، اذ هما لا تؤتيان أكثر من ٦ ملايين من الجنيهات ، وهذا المبلغ لا يؤثر تأثيرا جوهريا على ميزانية الدولةفى الوقت الحاضر الذى أشرفت فيه على مائتى مليون، فضلا عما تمتازان به من ثبات الحصيلة stability ومحلية الوعاء local base

٣ ـ ضريبة على زيادة القيمة فى الاراضى الزراعية المحيطة بالقرية عند تطور العمران فيها وتحول أراضى الزراعة الى أراضى بناء ـ وقد أشارت اليها الفقرة الاخيرة من فصل الشئون الداخلية فى مشروع البرنامج القومى ـ وفى تطبيق هذه الضريبة تفصيل دقيق لا يتسع له هذا المقام ٠

(ب) أما الرسوم والموارد المالية الاخرى فنقترح أن تكون على الوجه الآتى :

١ ـ رسوم أو أثمان ـ تقرر مقابل ما يؤديه المجلس القروى من خدمات لاهل القرية : كتوريد المياه ، أو الانارة ، أو مقابل الانتفاع بالاملاك العامة التى آلت ملكيتها الى القرية ٠

٢ ـ رسوم أو أثمان يحصلها المجلس المشترك لمرفق معين مقابل الخدمات التى يؤديها لاهل القرية المشتركة ، ويوزع صافى حصيلاتها ـ بعد استنزال التكاليف ـ بين القرى المشتركة ، بنسبة مساهمة كل منها فى النفقات : كتأجير الآلات الزراعية ، أو ربح معتدل من بيع السماد أو التقاوى ٠٠ وهلم جرا ٠ كما يجوز انشاء اتحاد مشترك من عدة مجالس مشتركة فى منطقة معينة للقيام بمرفق يتطلب نطاقا واسعا كمرفق المواصلات المحلية

٣ ـ أتاوة special assessment على عقارات القرية التى ارتفعت قيمتها نتيجة لقيام مجلس القرية بمشروعات عامة : كشق الشوارع ، أو اقامة متنزهات ، أو تعبيد الطرق ، أو ما ماثلها من المشروعات ٠ وهنا أيضا تفصيل دقيق لا يتسع له هذا المقام

(جـ) أما اعانات الحكومة المركزية فنقترح أن يكون أكثرها للمجالس المشتركة على الوجه الآتى :

١ ـ اعانة كل مجلس مشترك بنصف نفقاته التأسيسية ٠ وفى حالة كون المرفق المشترك ذا صبغة تجارية يجوز اعتبار هذه الاعانة قرضا طويل المدى ، يستحق السداد عند اثمار المشروع ، وزيادة أرباحه على نفقاته

٢ ـ اعانة سنوية ـ غير قابلة للرد ـ توازى نصف نفقات المجلس المشترك عند مباشرته مشروعات ليست ذات صبغة تجارية

٣ ـ نقترح أخيرا بالنسبة للقرى التى لا تكون حصيلة ضريبة الاطيان فيها كافية لمواجهة النفقات التأسيسية لمجلسها القروى أو نفقاته السنوية أن تمدها الحكومة باعانة سنوية ـ غير قابلة للرد ـ توازى العجز فى هذه النفقات ٠

كيف يمكن إيجاد القادة وتدريبهم وتوحيد السياسة والبرامج التى يسيرون عليها ؟

تعقيب

للاستاذ محمود فهمى (مصر)

ان اختيار القـــادة هو أهم ما تجب العنـــاية به فى ميدان الاصلاح الريفى لانهم هم أداته. وبقدر حسن اختيارهم وفهمهم لرسالتهم يتوقف نجاح الاصلاح أو تعثره . وهم اما موظفون أو من الاهلين المتطوعين. وطريقة اختيار كل فئة واعدادها تختلف عن طريقة اختيار الفئة الاخرى واعدادها ـ ونلخص الطريقتين فيما يأتى :

أولا ـ اختيار وتدريب القادة الموظفين :

١ ـ توضع سياسة عامـة للاصـــلاح ذات أهداف محددة ، ويقرر برنامج التنفيذ ، وتوضح اختصاصات القادة ومؤهلاتهم وشخصياتهم .

٢ ـ يعلن عن الوظيفة والمؤهل الذى يجب توافره بشتى وسائل الاعلان كى يتقدم أكبر عدد من الطالبين .

٣ ـ يستعرض المتقدمون لاختيار أصلحهم وفقا لمقاييس فنية .

٤ ـ ينظم برنامج دراسى نظرى وعملى لاعداد المنتخبين وتدريبهم على العمل الذى سيقومون به بحيث يمكنهم مواجهة ما يقابلهم من المشاكل .

٥ ـ تقضى فترة تمرين مع زميل قديم وتحت اشرافه وتوجيهه . وكلما طالت فترة التمـــرين وأحسن التوجيه كلما أعد القادة اعدادا طيبا .

٦ ـ توالى الهيئة المشرفة على وضع سياسة الاصلاح وتنفيذ برنامجه توجيـــه القادة بعـــد انفرادهم بالعمل ، وارشادهم واعطاءهم التعليمات أما باصدار النشرات، أو عقد الاجتماعات والمؤتمرات أو زيارة الفنيين لهم فى أماكن عملهم ، وتشجيعهم بشتى الوسائل .

ثانيا ـ اختيار وتدريب القادة من الاهلين المتطوعين:

ويقع عبء هاتين العمليتين على عاتق القادة الموظفين ، وفى سبيل ذلك يجب أن ينبهوا الجماعة التى يعملون فيها الى الاصلاح وخدمة أنفسهم وأهليهم ولابد لهم أن يهيئوا من يتوسمون فيهم النضـــج العقلى والاستعداد الشخصى والميل الى خدمة العامة حتى يصبحوا رسل الاصلاح ودعائمه بين الناس . ويتطلب ذلك :

١ ـ بث الدعاية بين الناس واثارة اهتمامهم بالناحية الاجتماعية لخلق رأى اصلاحى وتعاونى.

٢ ـ الاتصال بالاهلين ودراسة شخصـياتهم واستعداداتهم ، ومدى تأثيرهم فى المحيطين بهم ، وثقة هؤلاء بهم ، واختبار صلاحيتهم للعمل ، ومدى قدرتهم عليه .

٣ ـ اكتساب ثقة المختـارين وصـــداقتهم ومعاونتهم على تفهم مشاكل بيئتهم تفهما صحيحا، والتفكير فى ابتكار حلول لها وتشجيعهم على تنمية معلوماتهم .

٤ ـ استغلال حبهم للظهور وتوجيهه وجهـة صالحة لتحقيق منفعة عامة لمواطنيهم.

٥ ـ ويشمل برنامج تدريب هؤلاء القادة : محاضرات ، وأفلام ، واجتماعات ، ومناقشات ، وزيارات لخدمات مشابهة ، واشتراكهم فى اللجان، كل ذلك لتوسيع مداركهم وتنمية شخصياتهم .

هذه هى الخطوط الرئيسية للسياسة التى يجب اتباعها لاختيار القادة وتدريبهم وتنســـيق سياسة الاصلاح وبرامجه .

وهى نفس الطريقة التى تتبع لاعداد القادة فى مشروع المراكز الاجتمـاعية بمصر اذ يتـــولى مسئولية القيادة فيها اخصائى فنى فى المســـائل الزراعية والاجتماعية ، يختار من ذوى الشخصيات الصالحة للقيادة والتأثير فى المحيـــط الريفى ، فيراعى عند اختياره تحديد عمله فى ميدان الاصلاح اذ يجب عليه أن يساهم فى تنمية موارد الاهلين

وزيادة دخلهم ورفع المستوى الاجتماعى بالمنطقة ، وتحقيق هذه الاغراض يتطلب الاعـــداد الدراسى والشخصى حتى يصبح :

١ ــ ذا دراية شاملة بالمسائل الزراعية ليمكنه ارشاد الفلاحين الى الاخذ بأحدث أساليب الانتاج الزراعى ومعاونتهم على تطبيقها عمليا فى حياتهم ٠

٢ ــ ومتفهما للمجتمع الريفى ومشـــاكله الاقتصادية والاجتماعية وملما بأصول الخـــدمة الاجتماعية الريفية لمعرفة الطرق الناجعة لعلاج هذه المشاكل ٠

٣ ــ وذا شخصية متزنة ذات استعداد طيب لتوجيه الجماعات الريفية وتدريبها على تحـــديد أهدافها الاصلاحية والوصول الى تحقيق هـــذه الاهداف ٠

ولهذا فهو يختار من خريجى كليات الزراعة بعد عمل اعلان عام عن هذه الوظائف والمؤهـلات الواجب توافرها فى المتقدمين ٠ ثم تشكل لجنـة تضم مندوبا عن مصلحة الفلاح واخصـــائيا فى المسائل النفسية وثالثا فى المســائل التربوية ، تستعرض المتقدمين استعراضا مهنيا لاختبار قوة شخصيته ، وتعرف مدى قدرته على التصرف فى مختلف الظروف والمناسبات ، ووجهة نظره فى المشاكل الاجتماعية ، ومدى المامه بها وآرائه فى علاجها ، ونشاطه السابق فى الهيئات الاجتماعية ومعـرفة بيئته وعلاقتـــه بالريف وغير ذلك من المعلومات التى تعطى فكرة صحيحة عن شخصيته ٠

ويؤدى المقبولون فى هذا الاستعراض اختبارا تحريريا فى موضوع اجتماعى وترجمة موضـوع آخـر من الانجليزية الى العـــربية ٠ ثم يدرس الناجحون منهاجا فى الخدمة الاجتماعية الريفيـــة مدة ١٢ أسبوعا صباحا ومساء ، يتلقون خلالهـا المواد الآتية :

١ ــ فلسفة الخدمة الاجتماعية
٢ ــ تنسيق المجتمع والادارة
٣ ــ فن خدمة الجماعة
٤ ــ البحث الاجتماعى
٥ ــ اجتماع ريفى
٦ ــ اقتصاد زراعى
٧ ــ صحة ريفية
٨ ــ علم النفس
٩ ــ تعليم اليافع
١٠ ــ الشريعة الاسلامية

هذا علاوة على دراسة اللغـة الانجليزية ، واثارة النقاش فى حلقات بحث تعالج فيها المشاكل الاجتماعية الريفية فى مصر ٠ ويشرف على الدارسين موجهون يستمعون الى مشاكلهم ، فيعملون على حلها ويوجهونهم توجيها صحيحا ليحصلوا من الدراسة والمراجع على أكبر فائدة ، ثم يكتبون تقارير سرية عن سلوكهم أثناء الدراسة تكون موضع نظر عنـد وضع التقرير النهائى لهم ٠

ثم يزورون فى أسبوعين بعض المؤسـسات الاجتماعية فى المدن ، التى تتصل أعمالها بعملهم فى الريف ثم يؤدون اختبارات تحريرية وشفوية ويلحق الناجحون بالعمل ٠

ويقصد هؤلاء بعد ذلك مصلحة الفلاح ليقفوا على نظام العمل فى أقسامها المختلفة فيوضح لهـم كل قسم علاقته بالعمل فى الريف ٠ ويتلو ذلك تدريب عملى فى المراكز الاجتماعية مدة أربعـــة أسابيع يقف فيها على نظام العمل الفنى والادارى وطريقة تأدية الخدمات المختلفة فى القرية ومساهمة الاهلين فى ادارتها عن طريق اللجان التى تشكل من بينهم ٠ بعد ذلك يتسلم الاخصائى عمله فى مركز اجتماعى فيبدأ فى تطبيـق مختلف المعلومات التى تلقاها بحرية واستقلال ٠ ويعمل مستشارا لمجلس الادارة واللجـان المختلفـــة بجـــانب عمله الفنى الارشادى ٠

ويشرف على الاخصـــائيين فى كل مديرية ويوجههم مفتش المصلحة بالمـــديرية الذى يتردد على قرى المراكز الاجتماعية دوريا للارشاد والمعاونة فى تذليل ما يصادفهم من صعاب ، وتعقد اجتماعات شهرية بكل تفتيش يحضرها جميع موظفى المراكز الاجتماعية ومندوب من كل قسم من أقسام المصلحة وذلك لمناقشة الصعوبات التى تصـادف العمـــل وتقرير ما يتخذ لتذليلها ، فيقف الاخصـــائيون وبخاصة الجدد منهم أثناء هذه الاجتماعات على خبرة باقى الزملاء ومشروعات الاصلاح الناجحـــة فى المراكز الاخرى ويتاح لهم بسط مشاكلهم ، وتعرف أحسن الوسائل لعلاجها ٠

وتزود أقسام المصلحة المراكز الاجتماعيـة بنشرات دورية توضح أنسب الطرق لتنفيذ مختلف المشروعات فيسترشد الاخصائيون بها عند الرغبة فى تنفيذها ٠ كما تعمل هذه الاقسام على الاتفاق مع المصالح الحكومية والهيئات على تنسيق خدماتها فى قرى المراكز الاجتماعية ٠

وتعقد فى القاهرة مؤتمـــرات عامة نصف سنوية يحضرها جميع موظفى المصلحة بالمديريات والمراكز الاجتماعية لتنسيق الســـياسة العـامة للاصلاح واعطاء التوجيهات المشـــتركة المتعلقـــة بأعمالهم الفنية، وتعرض الصعوبات التى تصادفهم أثناء العمل لتقوم المصلحة بحلها ٠

أما القادة من الاهلين فيشمل برنامج اختيارهم وتدريبهم أن يبدأ الاخصائى عمله فى القرية بالتعرف على أهلها جميعا ، ودراسة أحوالهم وعلاقاتهم الاجتماعية ببعض · فيكتشف من لديهم الرغبة فى الاصلاح ، والقدرة على القيادة ، والميل الى خدمة المجتمع الذى يعيشون فيه ومقدرتهم على العمل وتأثيرهم فى الاهلين · فاذا ما تأكد من صلاحية من يقع عليهم اختياره اجتذبهم اليه ، وهنا يبدأ برنامج اعدادهم وتهيئتهم للقيادة ·

فيمرن هؤلاء الاعضاء على القيادة بعد تزكيتهم لدى مجلس (ينتخب بوساطة الاهلين ويكون مسئولا عن سير العمل فى القرية) ويزكيهم لعضوية اللجان الخمس التى تتكون من الاهلين لمعاونة المجلس فى تنفيذ مختلف المشروعات الاصلاحية وهى تمثل عادة العلائلات المختلفة ، كما تضم بعض الاثرياء ممن يبدون الرغبة ويظهرون الاستعداد لمعاونة المركز الاجتماعى ماديا والمساهمة فى ادارته ·

ويعقد مجلس الادارة واللجان اجتماعات دورية شهريا لبحث حالة القرية من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية ، ورسم الخطط التى توضح الاهداف والطرق التى تتبع لتحقيق هذه الاهداف ، وبذلك يمكن النهوض بالقرية وسكانها

ويحضر الاخصائى اجتماعات المجلس واللجان لتدريب الاعضاء على أصول الخدمة الاجتماعية ، وتوجيههم الى أصول المناقشة وحثهم على التعاون مع باقى الاهلين فى تمويل مشروعات الاصلاح، وبذلك يمكن خلق القادة من الاهلين ·

ويشجع هؤلاء القادة بشتى الوسائل ليتنافسوا فى تأدية رسالتهم الاصلاحية فى قراهم· وذلك باستغلال حبهم للظهور فتعلن أعمال اللجان ونشاط أعضائها ، مما يثير روح التنافس فيما بينهم فى الوصول الى أحسن النتائج فى الاصلاح· أو بقضاء مصلحة مهمة للقرية واشعار الاهلين بأنها ثمرة جهود الاعضاء ، ولو كانت فى الحقيقة من عمل الاخصائى نفسه، فيتحدث بها الاهلون شاكرين لهم حسن صنيعهم ، مما يحملهم على مضاعفة نشاطهم فى خدمة أهل قراهم ، أو بتنظيم زيارات خارجية لاعضاء اللجان لاطلاعهم على مشروعات ناجحة فى المراكز الاخرى وذلك لخلق روح التقليد فيهم ·

وبتكوين هؤلاء القادة وتمكينهم من خدمة أهليهم وقراهم بأنفسهم يكون الاخصائيون الموظفون قد نجحوا فى مهمتهم وأدوا رسالتهم وأمكن الاطمئنان الى أن الاصلاح الريفى يسير قدما من حسن الى أحسن حتى تستكمل القرى جميع أوجه النقص فى مرافقها فيرتفع مستواها وهو الهدف الذى نبغى الوصول اليه فى مشروع الاصلاح الريفى فى مصر والذى نرجو لكل دولة شقيقة أن تأخذ بأساليبه ، حتى نرقى بمستوى قرانا ، ونرفع من شأن أهلينا ، فنستعيد مكانتنا الاولى بين الدول ونتبوأ المكان اللائق بتاريخنا المجيد ومقامنا السامى فى القريب ·· ان شاء الله ·

دور المرأة فى حل المشاكل الاجتماعية

فى الريف المصرى

تعقيب

السيدة زاهية مرزوق (مصر)

يسرنا أن يتجه التفكير الى اشراك العنصر النسوى فى المساهمة فى الاصلاح الريفى ونحمد الله على أننا قد خرجنا بمصر والبلاد العربية من صومعة الحريم التى بلينا بها ظلما الى حومة الاعمال الاصلاحية فى الريف وغيره ، مما دعا هذه الحلقة الموقرة الى أن تخصص لهذا العنصر المنسى عشر دقائق من وقتها الثمين ! ..

انه لمن الصعب الالمام بشتات هذا الموضوع فى هذا الوقت القصير ، ولذلك سوف أقتصر على تناول أهم النقط، آملة أن يساعد البحث والمناقشة على جلاء ما يحتاج الى تفصيل أو ايضاح .

الخدمات التى يجب أن تؤدى للريف عن طريق النشاط النسوى

يمكن تقسيم هذه الخدمات الى قسمين :

خدمات يقوم بها نساء الريف أنفسهن

خدمات تؤدى من هيئات نسوية حضرية أو شبه حضرية الى نساء الريف وفتياته .

١ ـ الخدمات التى يقوم بها نساء الريف :

يبلغ عدد النساء الريفيات اللاتى تزيد سنهن على السادسة عشرة (وهى السن القانونية للزواج) (٣ر٩٣٣ر٣٨٠) تقريبا ، وبنظرة سريعة الى هذا الاحصاء تظهر لنا خطورة اهمال هذا العنصر من حسابنا عندما نعد العدة لرسم سياسة اصلاحية فى الريف ، اذ ما من شك أن هذا العدد الضخم من النساء ذو أهمية بالغة فى الحياة الريفية، ويمكن أن يكون أداة فعالة فى الاخذ بيد الريفيين فى جميع شئونهم ، ورفع مستوى الريف الى المكان اللائق به .

ان العنصر النسائى لا يمكن الاستغناء عنه لاتمام برامج الانتاج القومى والانعاش الاجتماعى فى الريف ، فالمرأة الريفية لا تعمل فقط فى منزلها لرعاية زوجها وأطفالها بل هى تشارك أيضا الرجل فى جميع أعمال الحقل بنصيب قد يزيد على نصيبه ، ولم يقتصر نشاطها على ذلك وانما أصبحت الان متغلغلة بجهودها فى جميع مرافق الحياة المتنوعة، فهى قد تزاول بعض الاعمال العنيفة المرهقة كالحفر والنقل والبناء ، أو تمارس التجارة وغيرها من الاعمال الحرة الاخرى، وتؤدى كل ذلك أداء الرجل نفسه أو أوفى من أدائه ، غير مبالية بتقاليد حاجزة أوعادات حائلة، فى سبيل أداء واجبها الذى فرضته عليها نواميس الحياة الطبيعية .

تلك هى حال المرأة الريفية الآن قبل أن تنال شيئا من التعليم أو الثقافة ، فكيف تكون حالها اذا اعتنى بشأنها وأعطيت حقها من التوجيه الملائم والتربية الواجبة ؟ !

لا شك أنها ستكون أهم عنصر يرتكز عليه الاصلاح الريفى وينهض ، فلو ان تلك المرأة وجهت وعلمت لاحدثت تغييرا ملموسا فى نواحى الحياة الريفية عامة، ولخطت بالاصلاح خطى واسعة سريعة لو عرفت كيف تربى أطفالها وتنشئهم تنشئة صالحة وتبتعد بهم عن مخاطر المرض وآفة الشذوذ أوالتشرد لامكنها أن تخفف عن الدولة كثيرا من أعبائها فى محاولة رفع مستوى الريف الاجتماعى والثقافى والصحى .. فان عدد أطفال الريف (٥ر٣٣٤ر٧٧٦) بين ذكور واناث ، ومسئولية الدولة فى الوقت الحاضر لا تتناول الا زهاء ٤٠ ٪ منهم، وهم الذين تشملهم المدارس بشىء من التوجيه لا يمكن الاعتماد عليه وحده ، أما الكثرة الباقية فهم الى الطبيعة وظروفها القاسية ، تتجه بهم اتجاهات عمياء غير مستقرة ولا متلاقية ، تتنافى مع نهج مجتمع يريد

ان يتبوأ مكانه فى حيـــاة متحضرة راقيـــة ·· نحـــن أحـــوج ما نـــكون الى أم تســـتطيع أن تسد هذا الفراغ الواسع ، وتأخـــذ على عاتقها تلك المسئولية الكبرى ، فتحاول أن تخرج لنا جيلا يعتز بقوميته ويحب الارض التى يعيش عليها ومنها ، وتعلمه ألا يطالب بحقوقه قبـــل أن يشعر بواجباته ، ويعرف كيف يؤديها ·

وانه لمما يبشر بالخير ويدعو الى التفاؤل بأن المرأة الريفية سوف تنهض بدورها الذى ينتظرها أن نرى عقليتها ـ خاصة فى الوجه البحـــرى ـ قد تطورت تطورا ظاهرا فى السنوات الاخيرة ، وقد بدا هذا التطور فى ادراكها وسلوكها ومباشرة شئونها ، فبعد أن كانت تنفر من الطب والتطبيب أصبحت تسعى من تلقاء ذاتها لعـــرض نفسهـــا وأطفالها على الطبيب ، وتتسابق الى المستشفيات لعلاج ما ينتابها من أمراض ، متجشـــمة مختلف المصاعب التى تقابلها ، من نحو معاملة غير مرضية فى المستشفى أحيانا، أو مشقة الوصول اليها· مما دعا بعض الهيئات الاجتماعية الخيرية الى مواجهة هذا التطور باستكمال وسائل العلاج فى الريف فأنشأت عددا من الوحدات المتنقلة التى تذهب الى صميم الريف لخدمة المرأة الريفية التى أثبتت انها على استعداد لتقبل النصح والارشاد·· والفتاة الريفية بعد أن كانت منزوية أو متخلفة عن المساهمة الواجبة فى مختلف الاعمال وشتى ضروب النشاط أصبحت الان بعد انتشار المصانع فى بعض المناطق الريفية لا تستنكف أن تتحمل أعباء الاعمال ابتغـــاء الرزق والحياة الكريمة ، مما كان له أثر بين فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الحياة الريفية ·

* * *

لامراء فى أن الريف بحاجة قصوى الى خدمات المرأة الريفية وبذل كافة جهـــودها، فلن يتأتى له اصلاح شامل أو علاج ناجع لما توطن فيه من آفات ومشاكل مالم تمكن المرأة من القيام بواجبها وتأدية رسالتها، وان تطورها الذى أشرنا اليه لن يمضى فى سبيله المستقيمة ويبلغ غايته المرجوة الا اذا اقترن بتوجيه سديد واعداد فنى وارشاد عام، بل ربما يخشى ـ ان لم نتداركه بذلك ـ أن يكون له أثر عكسى، فبدل أن تؤثر الفتاة الريفية قريتهـــا ومحيطهـــا الريفى بنشاطها وتعمل على انهاضه وترقيته بخدماتها قد تغريها المدينة بمظاهرها الجذابة، ومفاتنها الخادعة فتهجر قريتها اليها لتغشى مصانعها وتعيش بين أحضانها ·· ونتيجة لذلك تحرم القرى من مواهب فتياتها وثمار جهودهن وتكتظ المدن فى الوقت نفسه بعناصر ليست بحاجة اليها ولا تفيد كثيرا منها بل ربما كان ضررها أكثر من نفعها ·

واذا كان الريف بحـــاجة الى خدمات المرأة وجهودها فهى ـ قبل ذلك ـ بأمس الحاجة الى اعداد فنى ملائم لحياة الريف وطابع بيئته وأساليب حياته وفق برنامج مستوف للشروط والوسائل اللازمة لهذا الاعداد ، حتى تستطيع أن تساهم فى انعاش الريف وحل مشاكله مساهمة مجدية فعالة ·

برنامج اعداد الفتاة الريفية

ويمكن تلخيص العناصر التى يجب توافرها لاعداد المرأة الريفية للخدمة العامة فيما يلى :

١ ـ وضع سياسة تعليمية يكون الغرض منها تعليم الفتاة الريفية تعليما يساعدها على أن تكون زوجة صالحة وأما تدرك واجبها نحو تربية أطفالها ورعايتهم وحمايتهم ·

٢ ـ اعداد منهاج يلائـــم البيئة الطبيعيـــة للفتاة ويوجهها التوجيه المهنى الملائم حتى تمكنها المساهمة فى رفع مستوى الاسرة الاقتصادى ·

٣ ـ تزويدها بقدر كاف من الثقافة العامة التى تساعدها على أن تفهم التطور فى الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية فهما صحيحا ·

٤ ـ اعدادها الاعداد الصحى الذى يمكنها من القيام بواجبها فى الناحية الصحية لاطفـــالها وذويها وقريتها بصفة خاصة ولمحيطها الريفى بصفة عامة ·

ولتنفيذ مثل هذا البرنامج يجب البدء باعداد بعض الفتيات الريفيات اعدادا طبيـــا فى فـــن التمريض ورعاية الطفل والولادة ·· وكذلك اعداد بعضهن ليكن مدرسات فى المـــدارس الريفية ، على أن يشمل منهاجهن الحرف والصناعات الريفية التى يمكن تعليمها لبنات القرية ··

فاذا ما تحقق هذا البرنامج بصـــورة جدية كاملة نكون قد وضعنا النواة الصالحة للقـــرية النموذجية وهيأنا من ذات القرية الايدى العاملة التى يتكون منها جيش الخـــلاص من عيـــوبنا الاجتماعية فى الريف ·

٢ ـ الخدمات النسوية للريف

بيد ان الاعتماد على المرأة الريفية وحدها غير كاف وخاصة فى أولى مراحل التوجيه والاصلاح · فلابد أن يكون هناك عون خارجى وجهود أخرى تقوم بها المرأة المدنية المثقفة وتؤديه كواجب مفروض عليها نحو الريف عامة وأختها الريفية خاصة· وتبذل فى سبيل ذلك ما تستطيعه من خدمات معـــنوية ومادية مستغلة ما لديها من مواهب وثقافات فيما

يتطلبه الريف من اصلاح وتحتاج اليه فتاته من توجيه

ولقد بدأت محاولات شتى فى هذا الميـــدان عن طريق :

١ ـ هيئات حكومية

٢ ـ هيئات أهلية منظمة

٣ ـ مجهودات فردية

١ ـ الهيئات الحكومية : تقوم المرأة بعمل أساسى فى برامج الاصلاح الاجتماعى التى تتولاها الهيئات الحكومية فى القرية كالمراكز الاجتماعية والمراكز الصحية · فالزائرة الصـحية فى القرية تقوم بأعمال جليلة فى رعاية الاطفال صحيا وتدريب الامهات على الطرق الصحيحة لهذه الرعاية ، مع الدعاية لمبادىء الصحة العامة وتوجيه النساء الى أصلح الطرق لوقاية أنفسهن وأطفالهن من الامراض·

٢ ـ الهيئات الاهلية المنظمة : لقـد خطت بعض الهيئات النسوية خطوات ايجابية لتقـديم خدمات اجتماعية جليلة للريف فى كثير من النواحى ومختلف المناسبات ، وبدت هذه الحركة واضحة عندما انتابت مصر فى السنوات الاخـيرة بعض الاوبئة والنكبات ·· حيث أتاحت هذه الظروف الفرص لتلك الهيئات ، لان تتوغل خـلال الريف ، وتقف على أحواله، وما تعانيه المرأة الريفية من جهل أبعدها عن القيام بأبسط قواعد الصحة، وما أصابها من عوز حط من قواها وأقعدها عن القيام بأدنى واجباتها ، وما تقتضيه حالها عامة من عطف ورعاية وحسن توجيه ·

وقد كانت هذه الهيئات عملية فى تفكيرها عندما أرادت أن تقدم خدمات طبية منظمة ، فلم تشأ أن تضيع مالها وجهودها فى انشاء مبان فخمـــة بل رأت أجدى من ذلك أن تنشىء وحدات طبية متنقلة تجوب الريف لتوصيل العلاج الى المريض فى داره أو قريته ، ولقيت هذه الوحدات نجاحا منقطـع النظير مما شجع هذه الهيئات على الاكثار منها ، وربما تكون يوما ما مثلا تحتذيه الهيئات الحكومية المختصة ·

ولتعميم مثل هذه الخدمات الريفية ، يجب ألا تكون قاصرة على الهيئات والجمعيات الكبرى ، بل يمكن أن تؤلف فى كل منطقة لجنة من كرائم السيدات ، اللاتى يقطن هذه المنطقة ، ولهن المام بحاجة سكانها وادراك لحالتهم وبقليل من الجهد والمال يمكن تقـديم كثير من الخدمات التى لا تقتصر على العـلاج وصرف الدواء فحسب ، بل تشمل أيضا التثقيف والارشاد العام بالطرق التى تلائم عقلية الريفيات ·

وبعض الهيئـات النسـوية يقتصر على نشر الثقافة والتعليم فى القرى باعتبار أن ذلك أساس لرفع مستوى القرية من جميع النواحى ، وتتبـع هذه الهيئات طرقا عدة فى تنفيذ برامجها فبعضها يفتتح المدارس للفتيات والبعض الآخر يجوب القرى لعرض الافلام الثقافية ، وبعضها لديه مـكتبات متنقلة تحوى الكثير من الكتب والصور التى تلائم العقلية الريفية الساذجة ولقد صادفت هـــذه المكتبات نجاحا عظيما ، ولولا تعسر المواصلات فى قرى الريف المصرى لانتشرت انتشارا واسعا ·

٣ ـ المجهودات الفردية : يقوم كثـير من السيدات اللائى لهن اتصال بالريف بكثير من الخدمات فى القرى أو العزب بوازع من أنفسهن ، وقد تعددت هذه الخدمات وتنوعت فشملت نواحى كثيرة ، كبناء المنازل النموذجية وانشاء العيادات الطبية وتجهيزها ، وافتتاح المدارس الريفيـــة ، وتقديم المساعدات العينية أو المالية ، وتشـغيل العاطلين ، وتوجيه القرويين الى وســائل زيادة الانتاج ، ورفع مستواهم الاقتصـــادى · ولئن كانت هذه الخدمات لم تزل محدودة ومحصـورة فى مناطق قليلة من الريف ، فانها بداية حسـنة تبشر بما سوف تقوم به المرأة المثقفة من مجهودات عظيمة لرفع مستوى الريف والنهوض به ·

* * *

ومهما تكن تلك المحاولات وما أدت اليه من نتائج محمودة فانها ماتزال محدودة فى نطاق ضيق وأمامها أشواط بعيدة حتى تبلغ ما ننشده من غاية·

وأرى لكى يتسع بها النطاق وتؤدى نتائج قيمة فى الريف ، الشديد الافتقار الى شتى ألوان الرعاية وضروب الاصلاح ، وجوب اتباع الوسائل الآتية :

١ ـ نشر الدعاية للاصلاح الريفى فى المدارس الثانوية والعالية واعداد الفتـاة لتفهـم حاجة المرأة الريفية والوسائل العملية التى يمكن بها تقديم الخدمات اليها ·

٢ ـ تشكيل اللجان من الفتيات المثقفات للقيام بأعمال الاصلاح الريفى بالقرية فى فترات الاجازات السنوية ، ويمكن أن تكون هذه الخدمات كتجنيد اجبارى للفتاة ، يقابل تجنيد الفتى للاعمال العسكرية ·

٣ ـ انشاء لجان من المتطـوعات فى المـدن القريبـــة من الريف للعمل فى القرى المجاورة وتقديم الخدمات الاجتماعيـــة الملائمة، وتدريب بعض القرويات على القيام بهذه الخدمات ·

٤ ـ العمل على انشاء المؤسسات الاجتماعية في القرية كمـــراكز رعاية الطفـــولة والامومة ، وانشاء المستوصفات والعيادات والحمامات التى تساعد الريفيات عـــلى تنظيف أنفسهن وأطفالهن ٠

٥ ـ التعاون مع الهيئات الحكومية المحلية على الاصلاح الريفى بشتى وسائله وفى عامة جهاته ٠

فباعداد الفتاة الريفية ، وفق برنامج موضوع واف ، وتعاون المرأة المدنية بجهود منظمة وخدمات متسقة يمكن للمرأة أن تقوم بدورها كاملا فى حل المشاكل الاجتماعية الريفية ٠٠ وبذلك نستطيع أن نرقى بالريف من حياة بدائية عابسة الى حيـــاة راقية باسمة يتمتع فيها الريفيون بحقهم فى عيشة انسانية فاضلة ٠٠

مشاكل الادارة والتدريب فى المناطق الريفية

للاستاذ جوزيف دوناتو (لبنان)

ان جميع القضايا الفنية ككل عمل يستدعى التنفيذ لتتكشف لدى تحليلها تحليلا أخيرا ، وفى المدى الطويل ، عن مشكلة الانسان ، حالته الكيانية ومصيره ·

ولقد أثبتت الحرب الاخيرة ، بوضوح ما بعده وضوح بأن الانسان فى جميع البلدان ، ما تحمل التضحيات التى تحملها ، وبذل الروح ، الا ليخرج من التجربة العظمى بعالم أفضل تنتظمه وتسوده شعارات العدل الاجتماعى والتضامن الدولى بين الدول ، والامن فى الدولة الواحدة، انما يضمنه حقيقة أن تتحرر ظروف حياة البشر من تلك الآفاق التى شهرها ميثاق الاطلنطى ألا وهى :

العوز ، والجهل ، والخوف ، والظلم ·

وهكذا قامت فى العالم وتقدمت مناهج للسياسة الاجتماعية يتعدى مفعولها كثيرا تحديد الواجبات المتبادلة بين العامل والاجير ، ويسمو فوق ذلك محققا شبه ضمير اجتماعى ، وجاعلا من المشكلة قضية وطنية عامة لا يمكن حلها بنجاح على غير النطاق الوطنى العام ·

ان أكثر العمال فى هذه البلدان كما فى غيرها يعيشون فى الريف ويعملون فى الارض ·

وهذا ما يحتم العناية بالمشاكل الريفية بمجموعها ، هذه المشاكل المتشابكة والمتصلة التى يتحتم مواجهتها وحلها جملة اذا ما شئنا تحقيق هدف هذه الحلقة الثانية من الدراسات الاجتماعية ألا وهو الانعاش الريفى ·

وتشغل قضية الادارة والتدريب فى نظرى بين هذه المشاكل موقفا مركزيا بما تتضمنه من النواحى الاخرى وتؤثر فيه · فكل عمل وكل جهد يقصر عن بلوغ الدرجة المطلوبة له من الكفاءة الا اذا تعهدته من بدئه الى نهايته ادارة ذات كفاءة ، توجهه وتسانده وتضع له التصميم وترعى تقدمه ·

وأول ما يجب أن نهتم به هو :

١ ـ الحقل الصحى :

يعيش العامل الزراعى منعزلا فى منطقته الريفية فينحصر أفقه فى حقله ، ويصبح العالم بالنسبة اليه مسكنا يشترك فيه مع عائلته ومحراثه وحيواناته وأدواته ·

وهنا تجدر الملاحظة · ففى رأيى أن القرية من وجهة الحياة الاجتماعية ـ وأعنى بالحياة الاجتماعية القضايا العائدة الى الصحة والاقتصاد والتدريب والادارة ـ تشكل وحدة وجسما لا تستنفده مجموعة من البيوت المتراصة وانما القرية مركز يتجه اليه ويستند مجموع السكان فى المنطقة التى تقع القرية منها موقع نقطة ارتكاز انسانى ·

من هذه الزاوية فى نظرى يجب التطلع الى القرية وهكذا تتجه المشكلة أيضا اتجاها جديدا · فالقرية فى هذه النظرة تعدو أن تكون مجموعة من السكان ينتظمها اطار القرية المحدود لتصبح مركز خدمات عامة لمجال عا وأوسع ·· ومن هذه الخلية الوطنية الاولى ، ومن تنظيمها ، نتحدث عن الحياة الصحية والتربية الاساسية الصناعية والحرفية والتعاونية ·

ويتناول التنظيم الصحى الامور التالية :

١ ـ مخطط الصحة العامة : من العبث نكران جسامة هذه المهمة فبلداننا جميعا منكوبة بأمراض وأوبئة مستوطنة كالدوسنطاريا والحمى التيفوئيد التى استأصلتها من مناطق أخرى فى العالم سياسة صحية صارمة · ويقول الاطباء: ان تطبيق سياسة صحية صارمة كفيل بالقضاء على هذه الامراض التى يدفع السكان جزية فادحة لها من صحتهم العامة وانتاجهم وليس غريبا فى المناطق الموبوءة بالملاريا أن تتدنى أيام العمل السنوية بالشخص الى ربع

الايام الصالحة للعمل والتى لا تتعدى أحيانا ثلث أيام السنة ٠

ذلك مثل قدمته عن منطقة فى (لبنان) كانت منكوبة بالملاريا ثم تخلصت منها نهائيا بفضل وزارة الصحة والاسعاف العام وكانت الوسيلة لذلك تعقيم مياه الشرب ، وسد الاقنية بين المنبع والخزان ومناطق الاستهلاك سدا محكما ، ومعالجة أماكن تجمع المياه بالمطهرات وأخصها د٠ د٠ ت ٠

ب ـ ومتى تحققت الشروط الصحية فى البلديات وتمت مراقبتها نقصت مهمة الاطباء حتما نقصا هاما ٠ ولكنها تبقى هامة من الناحية العامة حيث تتخذ شكل الطب الوقائى والتلقيح الاجبارى وخاصة عزل المصابين بالامراض المعدية ٠

ج ـ وتبقى هناك العناية بالمرض فيؤمنها مركز طبى يستقبل المرضى ويرسل من تقضى الضرورة بذلك منه الى مستشفى أحسن لذلك تجهيزا ٠

د ـ واذا قررنا ان القرية مركز للخدمة الاجتماعية وجب أن يمتد عملها الخير الى المنطقة كلها المسئولة عنها ٠ فتنطلق منها وحدات الاسعاف تكمل عمل الطبيب ، تجوب الاماكن وتكشف حالات المرض وتقترح لها التدابير الصحية والوقائية الضرورية والنافعة ، وانه لمن الخير اقتصاديا أيضا أن نحول دون وقوع الشر بأن نداويه ٠

وكمثال على هذا ، ونظرا الى ضيق الوقت عن استيعاب كل ما يجب قوله مكيفا بتفصيله ، نذكر العناية بتغذية الامهات قبل الوضع وبعده ٠

٢ ـ حقل التعليم الاساسى والمهنى

لا شك انه من حيث التعليم الاساسى والتعليم الصناعى المهنى ـ وكلاهما مرتبط بالآخر ، لان الاول يمهد للثانى الذى يكمله ـ تشكو القرى من عدم قيام نظام موضوع ، أو على الاقل من ضعف الموارد الى حد كبير ٠

وان تصويرنا لما يحتاج اليه الانسان يفرض أن يجد فى الحياة ما يغذى ملكات ذكائه ونفسه ، والا لتعذر عليه التفاهم والتعاون مع أقرانه ٠

وان المدرسة الريفية ستحقق هذا الهدف اذا ما نشرت التعليم الابتدائى على الاقل وأدمجت فى برنامج دراستها مواد تهم النشء المزارع ٠ ونضرب مثلا لذلك الاساليب المتبعة فى كندا والمعروفة باسم « حركة تنمية الصغار Junior Extension Movement" حيث يسعون الى اشراك البنات والبنين فى كافة أنواع العمل وينظمون لهم المسابقات فيشترك الاولاد فى بعض الاشغال كزراعة البقول وأشغال الحدائق واقتلاع الحشائش الفاسدة وصنع الالبان وتربية الماشية وصناعة الملابس واعمال الطهى والمأكولات المحفوظة وأشغال النجارة ٠٠ الخ ٠ ومن قبيل زيادة الاهتمام بالتعليم تنظم (كندا) المعارض المدرسية حتى تتيح الفرصة للبنين والبنات للمقارنة بين نتائج أشغالهم ٠ وقد عمد المديرون الى تبيان أهمية هذه المعارض فخصصوا فيه الجوائز ، كما انهم نظموا مسابقات خاصة تشمل تقدير ثمن الماشية والتعرف على قيمة الفواكه واستخراج الحشائش الطالحة وتنظيف الفراخ وقيادة السيارات والمحاريث ، والرسم والكتابة والالقاء ٠

وهذا التعليم الثقافى والفنى معا يجوز استكماله عندنا مع شرحه بواسطة الصور المتحركة (السينما) ٠

حقيقة انه لا يجوز القيام بمثل هذا الاصلاح الا بمعونة هيئة مدرسين أكفاء ٠ غير ان هذا الامر لا يدخل فى الحيز الضيق لهذا البحث ٠

٣ ـ الصناعات ـ أشغال الصناع وجمعيات التعاون

ان رفاهية الجماعة اسوة بالافراد تقوم على شروط صحية وثقافية وفنية معينة ، كما انها لا تتحقق الا فى بيئة اقتصادية منظمة ومرتبة ومشجعة ٠

ان تحقيق الرفاهية الاجتماعية فى بلاد الريف يثير مسائل عديدة لا نتعرض هنا الا لاثنتين منها :

مسألة الانتاج الصناعى من الفرد أو من المنظمات الصناعية ٠

ومسألة الجمعيات التعاونية

فان الاعمال الزراعية تكون بطبيعتها موسمية فالفلاح يبقى بدون عمل مدة طويلة من الزمن محروما من مصدر الكسب فضلا عن ان المال لا يتوافر لديه فى معظم الاحيان مما يضطره الى الاستدانة ليعيش فيرهن محصوله الذى يكون أحيانا تقديريا ، وهذا النقص فى الكسب ، وذلك الخطر يفسران هجر الريف استجابة لنداء المدن التى يأمل الفلاح أن يجد فيها عملا لكل يوم ٠

لذلك فانه لا بد من تشجيع الصناعات فى الارياف والعمل على ايجادها وتنشيطها وان الاستعدادات الخاصة بكل جماعة والعوامل الطبيعية التى تتوافر فى كل منطقة ستساعد على نشأة الصناعة المفضلة عن غيرها ٠ وينبغى انشاء الاعمال الصناعية مع مراعاة نوع الاستغلال

الزراعى فى كل جهة · ففى لبنان مثـــلا أثبتت التقاليد والكفاءات الموروثة ، تخصص بعض القرى واشتهارها فى أشغال نسج الحرير أو أشـــغال السكاكين أو أشغال الطرازة أو أعمال الخردوات الخ ·· وتصنع هذه الاشياء الفنيـــة الجميلة فى غضون أيام الشتاء الممطرة فى جو الهدوء العائلى ·

بيد أن هناك صعوبة جسيمة قد تقف فى سبيل المجهودات التى تبذل لتنشيط الانتـــاج الزراعى بالمعنى الضيق أو لايجاد موارد اضافيـــة للكسب بالاشغال الصناعية وذلك من جراء احتياج الفلاح الذى أنتج الى وساطة شخص ليبيع منتجاته، لانه بعيد عن الاسواق · وان النتيجة المنطقيـــة والحتميـــة للسياسة الاجتماعية تكون بانشـــاء الجمعيات التعاونية وتنشيطهـــا · فاذا أنشئت البرادات مثلا لدى الجمعيات التعاونية فانها تكون قد ضمنت للمزارع ربحا أكبر بكثير مما يستفيده من بيعة اضطر الى عرضها على الوسيط ، فرخاء البلاد الهولاندية مثلا يرجع مباشرة الى تقدم نظام الجمعيات التعاونية ·

ولن يكون المزارع هو الوحيد فى الاستفادة من مثل هذه الحركة ، بل يستفيد منهـــا كذلك جمهور المستهلكين ·

فالرخاء الريفى يـــؤدى بذلك الى الرخاء الجماعى ·

ولا بد من تلخيص هذا التعليق ـ يا حضرات الافاضل ـ فى الاقتراحات المعينة الآتية :

اولا ـ فى شئون الصحة

- تعقيم المياه ، ضبطها فى الينبوع
- اعدام القمامة والطفيليات بواسطة د·د·ت
- التطعيم الاجبارى ضد الامراض المعدية مع عزل المرضى ·
- انشاء الحمامات العمومية
- انشاء مركز طبى على الاقل وفرقـــة ممرضات زائرات ·

ثانيا ـ فى شئون التعليم والتربية

انشاء المدرسة الريفية للتدريس الابتـدائى أو الاولى على الاقل مع التمرين العملى فى شـئون الزراعة، وتوزع الجوائز بعد عقد المسابقات بطريق الاستبعاد بين تلاميذ الدول الاعضاء فى جامعـــة الدول العربية · ويهيأ الفائزون لتوجيههـم نحـو التخصص تمهيدا لتكوين رعاة منهم للرخاء الريفى سواء فى ميدان التعليم أو فى ميـــدان الخدمات الاجتماعية أو فى المشروعات الاقتصادية فى القرية·

ثالثا ـ فى شئون الصناعة والتعاون وتنشـــيط الحرف ·

- تنظيم معرض دائم
- انشاء جمعيات تعاونية للبيع منظمـــة ومزودة بمستودعات التبريد

النتيجة

ان هذه الحركة التى ترمى الى تحقيق الرخاء الريفى تحتاج بلا شك الى جهود طـــائلة يجب أن يتعاون فيها الافراد والدولة ، وان المعـــونة التى تقدمها البلاد العربية لبعضها من شأنها أن تضمن للحركة النجاح ، وتعد مصر نموذجا فى التنظيـم الملائم للحركة فى هذا الشأن ، والذى نعلمـــه ان حضرة صاحب الجلالة مليك مصر المعظم يوليـــه عناية خاصـــة ، بمعـونة وزرائه وموظفيهـــم · ونستطيع أن نعتمد على وساطة المنظمات المختصـة بهذا الشأن كمنظمة الغذاء والزراعة وهيئـــة (اليونسكو) وصنـــندوق النقد الدولى وان هيئة الامم المتحدة لمستعدة دائما لاســـداء المعونة من جهتها ·

وهذا مما يزيد الشعوب أملا فى ان عهـــد السلام وعهد العدالة سيعمان الجميع وان عالم الغد سيكون أفضل من عالم اليوم ·

اللجنـــة الخامسة

اللجنة الخامسة

الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى

أولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ ما مدى تأثير الاحوال الاجتماعية واجراءات الرعاية فى المجتمع الريفى على حركة السكان من حيث المواليد والوفيات والهجرة وغيرها فى العالم العربى ؟

٢ ـ ما هى الاتجاهات الجديدة ـ ان وجدت ـ فى حياة الاسرة فى المناطق الريفية ؟

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٣ ـ ما هى الاجراءات التى ينبغى اتخاذها لاستخدام أوقات الفراغ على أحسن وجه ؟

٤ ـ ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لتحسين رعاية الامومة والطفولة فى القرية ؟ (بالاشتراك مع اللجنة السادسة)

٥ ـ ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لتحسين التغذية لسكان الريف ؟ (بالاشتراك مع اللجنة السادسة) .

٦ ـ ما هى الوسائل التى ينبغى اتخاذها فى القرى لمنع :

ا) الهجرة الى المـــدن .
ب) تشرد الاحـــداث .

٧ ـ كيف ينبغى تنظيم القرية بالنسبة الى المركز الاجتماعى ؟

٨ ـ كيف يمكن الاحتفاظ بالصناعات القروية كالحرف المنزلية لتقوية شعور الارتباط المحلى والاكتفاء الذاتى ؟

الانعاش الاجتماعى فى المجتمع الريفى

للدكتور هـ. بلشو
(H. BELSHAW)
(منظمة الاغذية والزراعة ـ هيئة الامم المتحدة)

١ ـ الفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان الزراعية الاقل تقدما من حيث الانعاش الاجتماعى

مقدمة :

لا يستهدف هذا البيان معالجة الانعاش الاجتماعى فى الاوساط الريفية فى الشرق الادنى ، ولكنه يثير بعض القضايا ويشير الى بعض الاعتبارات كأساس للبحث . وهو يقتصر على الاوساط المتحضرة، فلا يتناول المشكلات الاجتماعية بين القبائل البدوية أو مسائل الاستيطان فى أراض جديدة .

وهنالك ـ عادة ـ تجانس فى كثير من المشكلات والمميزات فى الاوساط الريفية فى مختلف الاقاليم والبلدان ، مما يجعل هذه المحاولة تحليلا شاملا يكون بمثابة مستند تدرس على ضوئه المشكلات فى أى مجتمع ريفى معين . بيد أن هنالك بعض الفوارق فى الحاجات والبيئات الطبيعية والعلاقات الاجتماعية حتى ليتعذر وصف علاجات معينة لادواء معينة فى مكان ما الا اذا ألم بها المرء الماما تاما .

وكذلك لا تقل هذه الفوارق أهمية فى مناهج الانعاش الاجتماعى القومى وخططه . وقد تصح الاستفادة مما أحرزته البلدان الاخرى فى هذا المضمار ، غير أن استعمال ذات الاساليب والمصالح التى نجحت فى مكان آخر فى حقلى الادارة والتنظيم كثيرا ما يؤدى الى خطأ غالى الثمن (١) .

الانعاش الاجتماعى فى البلدان المتقدمة اقتصاديا :

قد نفسر الانعاش الاجتماعى تفسيرا واسعا يشمل كل ما له تأثير على خير الفرد فى المجتمع وستظهر فيما يلى حسنات هذا التفسير الشامل فيما يتعلق بالمجتمع الريفى فى بلدان كثيرة . غير أن الانعاش الاجتماعى يفسر عادة تفسيرا أضيق ، والدول العصرية القائمة بمناهج انعاش قومى كثيرا ما حاولت بواسطة التدخل فى الشئون العامة أن تقوم بأمور شتى منها : تنظيم الاعمال والاجور ، ومكافحة البطالة والمرض والعجز وسواها من الآفات، التى تهدد سلامة الفرد، وتوفير التعليم والرياضة وغيرهما من التسهيلات التى تنمى امكانياته . وقد أنشأت تلك الدول مشاريع وطنية للقيام بهذه الامور . ففى هذا البيان اقتراح بأن هنالك حاجة الى طرق تختلف عما تقدم ، أو أنه من الواجب على الاقل التشديد على منهج آخر فى البلدان الزراعية الاقل تقدما من الوجهة الاقتصادية .

والبلدان التى تسود فيها وسائل التحسين المشار اليها تتشابه عادة فى مميزاتها مما يسهل القيام بمناهج وطنية فعالة . وقد نجحت فيها مشاريع الانعاش الاجتماعى الوطنية ، اذ أسفرت عن ازدياد انتاجها على ما يزيد عن الحاجات الاساسية وتوفرت فيها الموارد للاصلاح الاجتماعى . فتحسن الاحوال الصحية والتربوية والرياضية سيزيد المقدرة على الارباح وبالتالى المقدرة على ايجاد خدمات أفضل ، بيد أن الخطوات الاولى فى التحسين قد تكون صعبة جدا فى المجتمع الفقير .

ولكن ازدياد الموارد لا يكفل من تلقاء ذاته العمل العام . بل يجب أن يوجد الشعور بحاجة تسد بهذه الطريقة ، لا بالعمل الفردى ، كما توجد الارادة عند الحكومة للعمل ، وموقف الحكومة فى أى بلد ما يتأثر بقدر ما هنالك من توجيه للرأى العام ، وبقدر ما يستطيع ممارسة نفوذه السياسى . وفى هذا اشارة الى الزعامة الفعالة

---

(١) ترد الامثلة والاشارات خلال متن هذا البيان أو فى حواشيه للتطورات الهامة فى بلدان خارج منطقة الشرق الاوسط . وأما فى تلك المنطقة فلا موجب لايراد اشارات شبيهة نظرا الى الملم المشتركين فى هذا المؤتمر بها وتمكنهم من استعمالها كامثلة . واذا كانت التجارب فى مكان آخر لا يجدى تكرارها فتيلا فقد تستفيد منها البلدان التى هى فى ذات الطور من النشوء والتى تجابه مشكلات شبيهة بشرط أن تؤخذ الفوارق فى الناحية الاجتماعية بعين الاعتبار . ومن المنشورات التى تجدر الاشارة اليها كمراجع عامة هى : «فلاحو العالم» لواضعيه بروتر وساندرز واسمينغر . «والتعليم الاساسى» وهو تقرير لجنة خاصة تابعة لليونسكو وتقرير المؤتمر بشأن «الامداد الفنى لرد الاعتبار الى البلدان التى برحت بها الحرب» وهو صادر عن مكتب العلاقات الزراعية مع الخارج فى واشنطن .

والمقدرة على تنظيم الصفوف : كالاحزاب السياسية ونقابات العمال ومنظمات الفلاحين الخ ٠

والبلدان الاكثر تقدما من حيث مناهج الانعاش الاجتماعى هى ـ عادة ـ أكثر تقدما صناعيا ويكثر سكان المدن فيها ٠ ويصح هذا القول حتى على بلد (كنيوزيلنده) التى تعد ـ عادة ـ بلدا زراعيا ذا مناهج اجتماعية شاملة ٠ ولا يعنى ذلك أن تعميم الصناعات والتأهيل هما ضروريان قبل أن توجد هنالك مصالح انعاش اجتماعى ، ولكن لهما علاقة بزيادة الانتاج والمدخول الفردى والشعور بالحاجات والمقدرة على سدها وامكانية خلق رأى عام وتجيهه مما يساعد على توطيد مناهج الانعاش الاجتماعى ٠ فاكتظاظ السكان وفصل عمل المرء عن بقية حياته يعملان على زيادة الشعور بالحاجة والرغبة العامة فى العمل لاشباع تلك الحاجة ٠ وفضلا عن ذلك أن تنظيم خدمات الانعاش فى المدن أسهل وأقل كلفة مما هو فى المناطق الريفية حيث ينتشر السكان ٠ فسكان الارياف ـ حتى فى البلدان التى تتفوق فيها مناهج الانعاش الاجتماعى ـ تأتيهم الفائدة ـ عادة ـ متأخرة وبدرجة أقل ٠

وكلما ازدادت الصناعة والتجارة والزراعة انتاجا للسوق كلما قل الاتكال على الانتاج للاستهلاك وازداد التبادل ٠ والاقتصاد المالى يسهل للدولة تيسير الاسباب اللازمة لمصالح الانعاش الاجتماعى وبناء نظام ضريبة فعال مرتكز على الفوائد العائدة والمقدرة على الدفع ٠ وبالاختبار بلغت الكفاءة فى تنظيم المصالح وضبط (المصروفات) شوطا بعيدا فى التقدم ٠

الانعاش الاجتماعى فى البلدان الزراعية الاقل تقدما :

يجب الاهتمام الخاص بالانعاش الاجتماعى فى المجتمع الريفى فى البلدان الزراعية غير المتقدمة من الناحية الاقتصادية ٠ ففى ذلك المجتمع تزداد مشكلة تحسين الانعاش الاجتماعى تعقدا ولذلك يجب أن تختلف الطرق والوسائل عما هى عليه فى البلدان الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ٠

والمجتمع فى الريف هو عادة أكثر التفافا حول ذاته منه فى المدن ، والعائلة فيه هى نقطة الارتكاز ٠ فهذا المجتمع هو فى عزلة وتقل فيه المواصلات وتقوى الروابط المحلية ويغلب الشك بالغريب ٠ وعليه يحسن عادة التعامل مع العائلة أو القبيلة، والمؤسسات القروية كالكنيسة والجمعية التعاونية والزعماء المحليين عوضا عن التعامل المباشر مع الافراد فى أى عمل من أعمال الانعاش الاجتماعى ٠ واقتناع المجتمع وتأييده يجب أن يكونا حاصلين قبل الشروع فى أى عمل اجتماعى وخصوصا عند ما تكون وسائل التحسين التى يستسبغها القائم بأعمال الانعاش جديدة لم يشعر السكان أنفسهم بالحاجة اليها ٠

والنشاط الاقتصادى فى المجتمع الريفى أقل منه فى المجتمع المدنى ٠ فالعائلة والمزرعة والبيت هى ـ عادة ـ مشروع واحد ، تقوم فيه العائلة بالعمل ، وتكون المزرعة المورد الرئيسى للمدخول والحقل الاول للنشاط ٠ وأما البيت فهو ليس مأوى فحسب بل مخزنا للمحصول وزريبة للماشية ومحترفا للاشغال اليدوية ٠ وقلما ينفصل العمل فى ذلك المجتمع عن بقية الحياة ٠

ولذلك بقدر المستطاع يجب أن تباشر مناهج الانعاش فى المجتمع الريفى بواسطة المزرعة والبيت وتتناول جميع أعضاء العائلة ٠

وهنالك أيضا قضية اقتران المتطلبات بالفقر، فضعف المقدرة العائلية عن الانتاج يؤدى الى ضعف فى المدخول العائلى ٠ فالهزال بسبب سوء التغذية ، والمرض بسبب الملاريا ، وسوء المسكن وسوء الوسائل الصحية والمياه الملوثة أو قلة العناية الطبية ، والامية والجهل لعدم وجود المدارس ، هذه كلها نتائج الفقر ، ولكنها أيضا أسباب للفقر لتأثيرها على مقدرة الانتاج ٠ فهذه الاحوال تبين أهمية السعى المنسجم لاشباع الحاجات ٠ ومكافحة الفقر بزيادة الانتاج الزراعى هو المطلب الاول لان المطالب الاخرى انما تنشأ عن الفقر ٠ بيد أن سوء التغذية وسوء الصحة والامية والجهل ، يتعلق بعضها ببعض كأسباب ونتائج ، حتى ليجب أن تدخل أيضا فى كل برنامج فعال٠ فيصبح الانعاش الاجتماعى الى حد كبير مقرونا بالتحسين الريفى الذى يغلب فيه تحسين الموارد الكافية فى المجتمع ولا يقتصر على الاصلاح الفردى الذى تأتى به المشاريع الوطنية المنتظمة ٠ وفضلا عن ذلك أن العناية التى يتمتع بها الفرد فى بيئة ريفية هى أعظم منها فى المدن أو المجتمعات التجارية ٠ والمجتمعات الريفية القديمة هى على الاقل أكثر احساسا بالانعاش الاجتماعى من المدن ، كما أنها تكون عادة على استعداد لان تفعل ما تحسبه مهما ٠ ولذلك فان أفضل مساعدة تقدم لاجل سلامة الفرد وخيره هى فى الغالب زيادة مقدرة تلك البيئة الريفية ٠

وتتجلى أهمية العناية الخاصة بتحسين امكانيات المجتمع الريفى عندما تؤخذ بعين الاعتبار تلك الموارد الصغرى التى تستطيع الدولة أن توزعها حينما يكون معدل المدخول الشخصى قليلا٠ والمدخول القليل فى كل حال يدعو الى الاهتمام الاول بزيادة المقدرة على الانتاج كجزء من السياسة الوطنية العامة ٠

وعلاوة على ذلك بما أن الكثير من الانتاج فى المزرعة يكون لسد حاجتها فمن الصعب فرض

ضرائب نقدية للقيام بمصالح اجتماعية يستفيد منها السكان الريفيون ، وهذا مما يزيد أهمية البحث عن طرق أخرى لا يتطلب فيها القائمون على أعمال الانعاش الوطنية دفعات نقدية • فتباعد أهل الريف عن بعضهم من الناحية الجغرافية، وخصوصا عندما يكثر بينهم الاميون ، يجعل توزيع المنافع بموجب المشاريع الوطنية صعبا جدا وكثير التكاليف •

وطريقة العمل فى المجتمع المتقدم صناعيا والذى يكون المدخول الشخصى فيه عاليا هى أن يوزع المدخول بأشكال شتى من المعاش والفائدة وتوفير أسباب الصحة والتعليم والرياضة للجميع، بيد أن الواجبات الاولى فى المجتمع الريفى هى خلق تلك الاسباب والتسهيلات واقناع الناس باستعمالها •

وعليه فان الحاجة تدعو الى طريقة لا مركزية تتخذ المساعدة الحكومية بموجبها شكلا من مساعدة المجتمع على توفير وتنظيم التسهيلات لاعضائه ، وتقوية الاساس الاقتصادى للانعاش الاجتماعى بزيادة الانتاج •

فالمشكلات ـ اذن ـ هى ايجاد الوسائل التى تنبثق منها المساعدة الذاتية وتنطلق الامكانيات فى المجتمع الريفى أو البيئات فى ذلك المجتمع ، وتأليف مناهج محلية ذات مصالح عامة تقوم على مستوى اقليمى ومستوى وطنى ، وتعيين أنواع المساعدة الخارجية الاكثر نفعا ، وأفضل الطرق لايجادها •

٢ ـ أفضل الطرق للانعاش الاجتماعى •

الحاجة الى تحليل :

ان كل مشكلة قبل أن تحلل ، يجب أن تفهم، وعلينا أن نعرف شيئا عن البيئة الطبيعية التى يعيش فيها سكان المجتمع الريفى وعن الحاجات والاحوال الاجتماعية والحالات والفئات التى تدعو الى تلك الحاجات أو ما يحول دون اشباعها أو دون بلوغ أى تحسن وعن الشكل الذى يجرى فيه اختيار الزعماء المحليين ومدى نفوذهم ، وسوى ذلك من الامور التى توحى خطوط العمل وطرقه (١) •

ومن المهم معرفة المعونة التى يمكن الاتكال عليها من خارج المجتمع الريفى وشروط تحققها ، فاخفاق المحاولات المقترنة بحسن النية الآتية من الخارج لاجل تحسين أحوال المجتمع الريفى تبين أهمية فهم الامور ، فالمصلح ، وخصوصا الفنى ، لم يدرك دائما كم هى معقدة ومتشابكة تلك الظروف التى تحرك الناس الى القيام بما يفعلون ، ولهذا تعروه خيبة ويكدره ما يخاله غباوة ، وان هو فى أكثر الاحيان الا خوف طبيعى من اتباع طرق جديدة قد تحدث خللا فى سير الحياة العادى قبل أن تتجلى قيمته (١) •

والعالم الاجتماعى البحاثة من جهة أخرى ، رغبة منه فى معرفة الحقائق ، قد يتمادى أحيانا الى أبعد مما هو ضرورى للابتداء فى العمل ، مما يدخل الريبة فى نفس القروى الذى تعود أن يقرن طلب المعلومات بجابى الضرائب •

وعليه فمن الانسب فى الغالب اتباع طرق لا تثير الشكوك فى الشروع بالعمل ، والباحث الحاذق كثيرا مايفيد لغايته من حديث فى مثل المقهى أكثر مما يفيد من تحرير الاستمارات• فمن الحكمة ترك الاسئلة النظامية الى أن تصبح ضرورية أو الى أن يكون الباحث قد كسب ثقة الناس • وقد قال البرت مان : « ان أفضل الطرق لدرس المشاكل هى المباشرة بالعمل فيؤدى الاختبار الى فهمها وكلما ازداد التعرف اليها ظهرت أسرارها وخفاياها »(٢) وهذا لا يعنى أن الاستقصاء العام يجب أن لا يجرى لبعض الغايات ولكن العمل فى الميدان يحسن غالبا أن يبدأ بكسب المعرفة من الشروع بالعمل بطرق لا تريب الناس •

تعميم مناهج الانعاش الاجتماعى :

وينطبق ما تقدم على تعميم وتنفيذ المناهج فتحضير تصاميم شاملة لاقامة مجتمع ريفى صالح ضمن مشروع وطنى عام قد يكون طريقة مجدية ، ولكنها ليست فى أكثر الاحيان أحكم الطرق للشروع فى العمل • يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مقدرة المجتمع على الاستيعاب من حيث الانعاش الاجتماعى • فاذا كان من الضرورى اقامة منهاج ما على المساعدة الذاتية فقد تعترضه عوائق من موارد المجتمع الاقتصادية المحدودة ، وعدد الزعماء المحليين الاكفاء ، والمقدرة على استخدام المعرفة الفنية اللازمة ، ومدى القابلية للافكار الاجتماعية الحديثة ، وهنالك عائق آخر ناتج عن عدد ومقدرة العاملين فى حقل الانعاش الاجتماعى أنفسهم ، وعن المصالح الوطنية التى يمكن الاعتماد عليها ، فالموظفون يجب أن يجرى اختبارهم وتدريبهم ، والتدريب الافضل هو فى حقل العمل ذاته ، وكثير منهم سيتبين أنه غير ملائم •

---

(١) لاجل بحث أوفى الرجاء مراجعة «خصائص الانعاش الريفى» الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة الدولية فى آذار سنة ١٩٤٩

(١) لاجل بيان واضح عن اهمية هذا الامر الرجاء مراجعة مقدمة المستر م.ل. ولسون لكتاب « علم الاجناس البشرية » •

(٢) هرولد الن «تعال الى ماسيدونيا» نشر جامعة رتجرز ، نيوجرزى ١٩٤٣ •

ويجدر فى أكثر الاحيان وضع مقاييس انعاش أساسية تتناول أهدافا فى التعليم والصحة والمسكن والانتاج والرياضة وسواها من نواحى الانعاش التى يؤمل أن تتحقق خلال بضع سنين مع الطرق الفعالة لاجل تحقيقها • فهذا يساعد على توضيح الاهداف الفورية ويبين النقص الذى يجب أن يسد، والحاجات التى يجب أن تقضى ويجب ان لا تعتبر تلك المقاييس كنموذج ثابت بل تجربات تتعدل بحسب الاختبار •

مقررات تمهيدية :

وهنالك مقررات تمهيدية يتوقف عليها نجاح المناهج بعيدة المدى، ومنها اتساع وأوضاع المنطقة، والمشكلات التى يجب أن يبدأ بمعالجتها ، واختيار واعداد وتدريب الموظفين ، وهذا سيأتى بحثه فى حديث آخر •

وستأتى الاشارة الى فوائد البداية فى مشاريع تجريبية فى عدد قليل من الاماكن مما يوفر القوى ويكون بمثابة اختبار قبل الشروع فى مناهج أوسع ، ويأتى كدليل للعمل فى المناطق الاخرى ، ويفسح المجال لتدريب الموظفين ، ويدل على نوع المصالح الوطنية اللازمة للمناهج المحلية•

واتساع الحقل يتوقف على مقدرة العاملين فيه على العمل دون أن يوزعوا جهودهم بلا داع ويتأثر باعتبارات عديدة كعدد العاملين ووسائل الاتصال وكثافة السكان ونوع المصلحة (١) •

منطقة العمل :

ان منطقة العمل لاى مصلحة معينة ، ـ مع ضرورة اتساعها ليثمر العمل فيها ـ يجب أن لا تترامى الى أبعد مما يهتم به ويؤيده السكان المحليون • ويختلف اتساع المناطق باختلاف الغايات• فالمدرسة والمستوصف والنادى الاجتماعى قد تكون من شئون القرية بينما يكون المستشفى أو المجارير أو حفظ التربة أو مكافحة الملاريا أو خدمات الاستشارات الزراعية من شئون بضع قرى • وقد تكون بعض المصالح اقليمية أو ذات مدى وطنى ، واعتبارا للقوى اللازمة اذ تكون للمشاريع علاقة بحاجات مجتمع معين ، كثيرا ما يستحق الشروع بمثل تلك المشاريع الاولى التى تهم القرية ، ثم التوسع فيها بعد الى ما يتناول القرى العديدة ، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الناحية التجريبية للعمل مع امكانية استشارة المناطق الاخرى للعمل ، وعليه عند اختيار منطقة العمل يجب أن لا تنسى قضايا وجود العاملين فيها ، وخصوصا عند ما يلزم لذلك موظفون يشتغلون بعض الوقت (كالاطباء المحليين مثلا) ويجب الانتباه الى وسائل النقل وسهولة الانتقال ووجود مساكن للموظفين ، وغير ذلك من الظروف التى تعرقل أو تسهل الاعمال • كذلك سهولة الاتصال بالمجتمعات الاخرى التى ربما تراقب العمل وتهتم به • ويجب أن لا ننسى أهمية تأجيل العمل فى المواضيع الصعبة فى طور الاختبار وتدريب العمال •

الحاجة الى طريقة شاملة :

بينما يجمع العاملون الموفقون فى حقول الاصلاح الريفى على أن هنالك حاجة الى طريقة شاملة تتناول الحاجات الروحية والحاجات الرياضية وسواهما من الحاجات غير المادية كما تشمل المتطلبات الاساسية من غذاء وكسوة وصحة وسواها من أسباب الحياة هم أيضا متفقون على أن المنهاج الشامل يجب أن يتهيأ فى أكثر الاحيان من بدايات صغرى • وحينئذ يصبح من المهم تقرير نقطة الابتداء •

الابتداء بالحاجات المحسوسة :

يحسن ـ أولا ـ أن يبدأ بالحاجات التى يحسها الناس، وقد لا تكون هذه هى الاهم مع الزمن، لاجل تلك التربية التى توقظ الحاجات • وتظهر العلاقة بين سد الحاجات وضرورة المجهود الشعبى عند ما تفشل طريقة الاستحثاث وسواها من الطرق • كان أهل البوبيلو يتطلبون الصحة ولكنهم ظلوا يشربون مياه الحفر ويحجمون عن حفر الآبار على عمق خمسة عشر قدما فى الصخر الى أن قابلوا هذه المياه بتلك ورأوا الديدان تتلوى فى مياه الحفر بواسطة المجهر (١) •

اطلاق القوى :

ويجب ـ ثانيا ـ الانتباه الخاص الى تلك الحاجات التى بعد أن تسد تطلق القوى الكافية وتخلق فرصا أخرى • والتشديد على زيادة الانتاج وخصوصا فى المزرعة لا يبرر عادة بأنها الحاجة التى تشعر بها العائلة القروية أكثر من سواها فحسب بل بأنها تتعلق مباشرة بالغذاء ، ولها تأثير فى تحسين الصحة وتجديد القوى ، وقد تزيد المدخول للقيام بالمتطلبات الاخرى • وقد يحسب المجتمع الغنى التوسع فى المستشفيات والمصالح التربوية والرياضية من ضروريات الحياة الكاملة ، ولكن الفلاح الجائع يعتبرها ـ ان اهتم لها ـ مجرد كماليات الى أن يتوافر له الغذاء الكافى •

---

(١) المراجع : «خصائص الانعاش الريفى» • و «اتمال الى ماسيدونيا» الخ•

(١) مراجعة تقرير الدكتور سبنسر هانش عن عمله فى الحقل الريفى فى الهند وعنوانه «من الفقر فى الهند الريفية» نشر مطبعة جامعة اكسفورد فى سنة ١٩٣٨ •

وقد تكون الطريقة الانفع فى بعض الاحيان غير مباشرة ، فحيث تكثر الامراض يكون العائق الرئيسى لزيادة الانتاج هو فى الغالب قلة نشاط المنتج. ويقال ان غذاء الفلاح الهندى فى (غواتيمالا) ليس به الا خلل طفيف . ولكن الفلاح بصورة عامة يشكو من الامراض المعدية . فالمعالجة الطبية اذن وتحسين الوسائل الصحية والمياه هى أهم من زيادة الانتاج والغذاء (١) .

اصلاحات عملية ضمن مقدور الشعب :

ومن المهم أيضا استهداف الاصلاح العملى ، وتنمية المواهب ، واعتبار العادات السائدة ، وادخال تحسينات ضمن الامكانيات الحالية (٢) ، فأكثر هذه الاعتبارات لا تنطبق على الطرق الزراعية الفنية فحسب ، بل على شئون البيت والمجتمع . وقد قالت سيدة حامل فى قرية بلغارية بعد أن سمعت محاضرة عن العناية بالحامل من ممرضة فى (صوفيا) : « لا نستطيع أن نشترى كل المئونة التى أشارت علينا بها حتى ولو شئنا أن نمتثل لكل ما أوصتنا به » .

وكلما تقدمت المناهج ازداد الناس رغبة ومقدرة على تقبل تطورات جديدة ، بيد أن النتيجة الكبرى تأتى عن سلسلة من التحسينات الوضعية التى لا تشوه النمط الحاضر للانتاج والعمل والحياة الاجتماعية ، وهذا نقوله تحذيرا من المبالغة فى أهمية البدء فى العمل على نطاق واسع . وبكل حال فأفضل ما يبدأ به هو التحسينات التى تبدو منافعها للعيان لان هذا يكسب التأييد لاجراء المناهج الاخرى .

الطرق بواسطة التعليم :

ان الطرق الرئيسية الى مساعدة القرية على انعاش ذاتها ، تتم بواسطة التعليم والتنظيم الريفى . فالمساعدة من الخارج تكون ـ عادة ـ بالمساعدة الفنية ، والاسعاف المالى بالقروض أو المنح للافراد أو المجتمع ، والتنظيم المقصود به تنمية الكفاءات وتشجيع أسباب العدل والاستقامة .

علاقات التعليم بالحاجة العملية :

ان توسيع نطاق المعرفة والاهتمام والفكر هو ـ بالطبع ـ من غايات التعليم الهامة فى أى مجتمع، سواء أكان ريفيا أم مدنيا أم فقيرا . ولكن الفلاحين الفقراء الاميين والذين يشكون العوز والمرض قلما يجدون وراء العلم ، وهم لا يأبهون له فقط ، بل كثيرا ما يقاومونه ، وعلاج المقاومة وعدم الاكتراث هو الاقناع لا الارغام . فما نفع المدارس الاجبارية اذا لم يكن فى الطاقة اجبار الطلبة على الحضور أو اذا لم هنالك العدد الكافى من المدارس والمعلمين ؟ لذلك يجب أن تتفق طرق التعليم ومواضيعه مع الحاجات اليومية العملية وأن تقترن بالرياضة والدين أو أى ناحية ثقافية هامة .

وهنالك حاجة الى فكرة واسعة عن التعليم لا تقتصر على النوع الرسمى كالتدريس فى مدرسة فحسب ، بل تتناول طرقا أخرى يتقبلها العامة بالحس والبرهان ، وهذا يستدعى فئات رسمية أو غير رسمية فى المجتمع تعمل ، مع تجنب ابطال الاساليب القائمة قبل أن تتقبل الاساليب الجديدة فالتعليم والتحسين واستعمال التنظيم الريفى تصبح حينئذ جزءا من المشكلة ذاتها (١).

التعليم ضمن الثقافة :

يبرهن الاختبار فى (جاوه) على كثير من تلك النقاط. كان الاولاد ـ مثلا ـ يسلمون الى رجال قرويين أو زعماء دينيين لاجل تدريبهم أدبيا واجتماعيا ، وتعليمهم القراءة والكتابة باللغة المحلية أو العربية أو بعض الحساب ، وكانت النتيجة أنه كلما توسعت امكانيات التعليم الحديث كلما ازداد عدد الاميين ، وقد أسفر التحقيق فى سنة ١٩٣٨ عن أن الناس استنكروا الضغط المعنوى لاستعمال المدارس ، وعطل ابدال الكتب القديمة بكتب افرنجية الرغبة فى القراءة فرديا واجتماعيا لان هذه الكتب الحديثة كانت أبسط مما يلذ البالغين ، وقد تلاشت العادة المحلية بكتابة الشعر والنثر على أوراق النخيل ، أو الاجتماع أسبوعيا فى بيت شيخ القبيلة لقراءة المخطوطات القديمة .

وكتبت كتب مدرسية جديدة تجمع بين المعرفة العملية والاغانى والاشعار وأصبحت الاناشيد والالعاب والرقصات المحلية جزءا من منهاج المدرسة . وزودت خمسة آلاف مكتبة قروية بالكتب وأدوات الكتابة وبعض الآلات الموسيقية وفى خلال سنة تعلم ١٩٫٠٠٠ شخص القراءة والكتابة وقد بلغ الاقبال على المدارس وزيادة عددها حتى الغزو اليابانى شوطا عظيما (٢) .

واستهدفت حركة التعليم الاجتماعى فى الصين أيضا مكافحة الامية بايجاد علاقة بين

---

(١) مراجعة «دروس فى التنظيم الاجتماعى الريفى» الفصل ١٨ ، و «انشاء تعاونية صحية للقرويين الناطقين بالاسبانية » تأليف تشاليز لوميز ، نشر مطبعة كلية ميستيفان ١٩٤٩ .

(٢) مراجعة مقال عنوانه «الاكواخ والبيوت فى المناطق الحارة» بقلم الدكتور جاكوب كرندى ، نشر منظمة التغذية والزراعة العالمية فى مجلتها العدد ٣ ، المجلد ٣ ، ايار وحزيران سنة ١٩٤٩ .

(١) مراجعة «اسياد مصيرهم» تأليف م.م. كودى نشر اخولك فى نيويورك سنة ١٩٣٩ .

(٢) مراجعة «من الامية الى الجامعة» بقلم رادن لوكمان دجانيد جينفرات . وهو كتاب عن التعليم فى بلاد الهند الهولاندية .

التعليم والمشكلات اليومية مستعملة لذلك أسباب التسلية والاجتماعات المحلية من زعماء وفئات وتحسين المخطوطات السهلة (١) ٠

المدرسة الريفية :

ان المدرسة الريفية هى من أهم العوامل فى الاصلاح الريفى لا لانها تعنى بتدريب النشء الجديد فحسب ، بل لانه فى الامكان استعمالها كمركز لنشاط واهتمام المجتمع (٢) ٠

بيد أن كثيرا ما تنشأ صعوبات فى تشييد مدارس ريفية ٠ فالبناء واللوازم يتطلبان نفقات كثيرة وعدد المعلمين المناسبين قليل جدا ٠ فالوالدون يترددون فى ارسال أولادهم الى المدرسة اما عن فقر أو عدم ادراك لقيمتها أو لان هنالك حاجة الى تشغيل الاولاد فى المزرعة ٠ ويعارض أصحاب الاملاك فى بعض الاحيان انتشار التعليم بين مزارعيهم الذين لا يستطيعون مخالفة ارادتهم ، ومع ذلك فان هنالك أمثلة عديدة للتغلب على مثل هذه الصعوبة ٠ وقد يخف الفتور اذا تبين أن للتعليم علاقة عملية بالمشكلات الريفية ، وتضعف المعارضة اذا تعينت مواعيد الدراسة فى أوقات لا تؤخر العمل فى المزرعة ٠ وتعليم الراشدين كثيرا ما يحرك الرغبة فى المدرسة ، وطالما أبدى القرويون استعدادا لسد نفقات البناء وبعض رواتب المعلمين ٠

ولا تقصر المدرسة الريفية الناجحة همها على مناهج التعليم التقليدية بل تتعداها الى دروس خاصة ، لها طابع ريفى ، فيتعلم الاولاد مع علومهم الاساسية أبسط الحقائق عن حياة النبات والحيوان ، وأول القواعد الصحية التى يراعيها الشخص فى نفسه وبيته وقريته ٠ ويتعلمون كيف يتقون بعض الامراض الشائعة فى منطقتهم ، ويتعلم البنات بعض العلوم الاساسية المرتكزة على الاحوال المحلية ٠ ويجب أن لا تكون المواضيع العلمية التى تدرس بالتجربة اضافية الى المنهاج بل جزءا منه ٠ والمواضيع الاساسية عادة تخلق اهتماما أكثر وتتقن بسرعة اذا عولجت بطرق عملية تكون لذيذة فى حد ذاتها ٠

لا ينتظر من المعلم أن يكون اختصاصيا ولا أن يكون مركزا لاستشارة الفلاحين وزوجاتهم فى كثير من نواحى الحياة الريفية ، ولكنه يستطيع أن يكون رائدا فى اتجاهات عديدة ، وعليه أن يكون جزءا من ذلك المجتمع ، وهذا يستطاع اذا كان واحدا منه ، ويجب أن يوفر له الراتب والمسكن الملائمان ، مما يساعد على الاحتفاظ بمكانته ، ولكنه يجب أن لا يرتفع عن بيئته حتى يشعر انه من عالم آخر ٠

وقد يكون المعلمون فى أدوار التعليم الاولى غير مدربين تدريبا عاليا ، فلا يمكن اقناع الطلبة بأن يدرسوا عليهم أكثر من سنتين أو ثلاث ٠ فيجب حينئذ ابتكار أسلوب يعود بأكبر فائدة ممكنة خلال مدة دراسة قصيرة ، كما يجب تنظيم تدريب خاص للمعلمين مع التخصص فى حاجات المناطق الريفية موضوعا وأسلوبا ، وأن يجرى ذلك فى الريف لا فى المدينة ٠

ومن أجدى المحاولات هو ما يجرى فى (غواتيمالا) حيث تقوم مدارس مركزية فى بعض المجتمعات الهندية الكبرى التى تستطيع تقديم الابنية ، وحول هذا المركز تدور مراكز أخرى تعتاض عن نقص المعلمين فيها باسترشاد المركز الرئيسى الذى يكون أكثر استعدادا ٠ وتتولى هذه المدارس تعليم مواضيع علمية عدا المواضيع الاساسية كالكتابة والقراءة والحساب ٠ ولا تقتصر تلك المواضيع العملية على النواحى الزراعية البسيطة كالعناية بالبساتين وتربية الدجاج ، بل تتعداها الى تحسين أحوال البيت والمجتمع والصحة والنظافة ٠

وتتألف جمعيات من الوالدين وأصدقاء المدرسة ، يقيمون الحفلات وسواها من النشاط الاجتماعى لجمع المال لانشاء المدرسة وترقيتها ٠ ومما يدعو الى الاغتباط تهافت الطلبة والمعلمين والوالدين على المدرسة اذا قيس بموقفهم من المدرسة الريفية القديمة التى كانت تقصر اهتمامها على تعليم المناهج التقليدية ٠

التوسع وتعليم الراشدين :

لا يسمح المجال هنا ببحث ضاف عن مشكلات وطرق وأشكال تنظيم التوسع الزراعى أو تعليم الراشدين ، فنقتصر على بعض المسائل التى تستحق ذكرا خاصا ٠ فالتنظيم الكامل يحتوى على شبكة من العمال المحليين يعملون عن كثب من المجتمع ، بارشاد واستشارة هيئة مركزية من الاختصاصيين ، وتكون لهم معاهد أبحاث تتصل بالفلاح ، ومعاهد عالية لاعداد فنيين وعمال فى حقول الاختصاص ٠

ويجب أن يبلغ هدف هذا التنظيم على مهل لتتوطد أسسه ، ويشدد فيه ـ أولا ـ على تنمية الامكانيات المحلية ثم تبنى وسائل التدريب العالى والخدمات الوطنية على الحاجات بحسب ما يكشف عنها العمل فى المجتمعات ٠

---

(١) مراجعة كتاب «اخبروا الشعب ـ تعليم الجمهور فى الصين» بقلم بيرل بك ٠

(٢) مراجعة تقرير المستر (هـ.ب. الن) عن التعليم الريفى فى الشرق الاوسط ٠

وهنالك مجال للتقدم الكبير فى حقـــول الانتاج والعناية بالبيت والصحة وما شاكل ذلك باتباع طرق معروفة · وقلما يجدى عرض هـذه الامور بطريقة نموذجية تامة التجهيز ، فالافضـل اقناع الفلاح بالطرق التى يقدر أن يطبقهـا فى مزرعته · وعلى العامل المحلى أن يعرض الطـرق ويقنع الافراد والفئات(١) بأن تجربها وأن يبحثها معهم ويعرض عليهم أشرطة سينمائيـة ويوزع نشرات ـ حيث يحسن السكان القراءة ـ ويعمد الى جميع أساليب التوسع · وعليه أن يكون قادرا على أن يعمل بوساطة الزعيم المحلى والفئة والعائلة والجمعية والكنيسة ومجلس القرية ·

تعديل الطرق لتتلاءم مع الظروف المحليـة :

وقد يضطر العامل المحلى أحيانا الى أن يبلغ غايته بقرنها مع عمل آخر ، وبكل حال عليه أن يعدل طرقه لتتلاءم مع الظروف المحليـة · ففى بعض المجتمعات التى لا تتساوى فيهـا منزلة المرأة بمنزلة الرجل قد لا يستسيغ الرجال استعمال المرأة فى وظائف تعليمية أو فى أى شىء يتنـافى مع التقاليد المرعيـة ، ولكن المشكلة تهون اذا اغتنمت فرصة اجتماع نسائى غير رسمى فقرنت فيه مسائل التعليم بمصالح أخرى تختص بالنساء والجمع بين التعليم والتسلية (الرياضية) هو من الطرق الفعالة (٢) ، والتسلية فى أى حال هى أمر مهـم ·

وقد وجدت مؤسسة الشرق الادنى صعوبة فى تطبيق طرق نوادى الاحـداث فى الولايات المتحدة على منظمات الشبان فى اليـونان حيث يخضع أولئك الشبان والشابات لنظام عائلى تسوده ارادة الاب فى المجتمع الريفى ، فاقتضى ذلك اتباع طرق خاصة فى تاليف نواد رياضية وتربوية تهافت عليها الصبيان وقاموا بمشاريع عديدة منهـا التحريج (غرس الاشجار) وغيره ·

مركز المنطقة

ان مركز المنطقة هو من الوسائل المهمة لقرن الرياضة بالتوسع وأنواع التعليـم الاخرى · ويتراوح المركز بين أبسط الابنية لعقد الاجتماعات والابحاث والرياضة وبين مشاريع عرض منظمـة تتناول مختلف نواحى الحياة الريفية · (هنـا اشارة لمـا ينشئه الدكتور سبنسر هاتش فى « كوستاريكا » من مركز نموذجى قائم عـلى الاختبار) ·

تجنيـد وتدريب موظفين عاملين : ليس ضروريا أن يكون العامل المحلى اختصاصيا فنيـا ولكن يجب أن يكون رجلا عمليا يفهم النـاس ويشاطرهم مشكلاتهم ويكسب ثقتهم · وعليـه أن يكون واحدا منهم ·

فتجنيد وتدريب رجال ونساء بهذه الكفاءات يثير قضية من أصعب القضايا فى التعليم الريفى والاصلاح · فالفلاح الفقير لا يستطيع أن يرسل ابنه الى الجامعة أو الى الكلية · فأكثر الذين يتلقون التعليم العالى فى بلدان عديدة هم من المدن أو من أبناء أصحاب الاملاك الاغنياء ، وهم من طبقـة تختلف عن طبقة الفلاحين فلا يتكلمون بلغتهـم ولا يفهمون طرقهم وأفكارهم، ولا يريدون أن يعملوا فى القرى بأيديهم بل خلف منصات التدريس فى الجامعات، فالفجوة عظيمة بين الغنى المدرب أو المنظم بما عنده من معرفة والفلاح بما له من حاجات ·

فى مثل هذه الحالات قد لا تستطيع المدرسة الزراعية العالية أن تسد الفجوة لان منهـاجها ـ عادة ـ نظرى ويغلب أن تهيىء اختصاصيين لمراكز عالية أكثر مما تهيىء عمالا بين القرويين ·

وقد تبلغ تلك المعاهد الغاية المنشودة اذا شددت على الطرق العمليـة وانتبهت أكثر الى التعاليم الاجتماعية ومشكلات التعليم التوسـعى وأساليبه· ومع تكريس بعض الافراد من الجامعات والمدارس العليا جهودهم للعمل بين فئات الشعب فانه من الضرورى ـ فى بعض البلدان ولامد ما ـ اختيار عاملين محليين من تلك الفئات الشـعبية نفسها ·

اختيار وتدريب زعماء محليين :

وعليه يجب ابتكار أساليب لتدريب زعمـاء محليين لا تفسدهم ظروف المعيشة الطيبـة فى المدارس والكليات ، بل يعودون الى العمل بين الشعب بمكانة محترمة وارادة للعمل ·

هنالك أمثلة على تحقيق مثل هذه الغايات · ففى (جاوة) تلقى بعض الاشخاص المحليين من ذوى الكفاءة الشخصية اللازمة تدريبا أساسيا فى الاصلاح الصحى الريفى فى مدارس خاصة · وكان التدريب جديا جدا فى (ملايا) مدة تبلغ ثمانية عشر شهرا ويشتمل على محاضرات ، وأدلة عملية وتمارين فى المختبرات ، وتدريس مبادىء التشريع والبيولوجى ، وتكوين الحياة ، والعلوم الطبيعية ، وعلوم الجراثيم، مع علوم الصحة الجسدية والعقلية، والاحصاءات ، والمواد اللازمة ، وطرق استعمالها·

---

(١) اشارة الى ضرورة المساعدة المالية حيث تدعو التجربات الى التضحية من محصول الاراضى والمواسم ·

(٢) اشارة الى بعض الاجتماعات النسائية لغزل الصوف وجعل ذلك مناسبة للحديث والغناء والطعام حيث تدعو سيدة ضيوفها الى الاجتماع وهنا مجال لتعليم الوسائل الصحية وتدبير المنزل · وقد اختبرت مؤسسة الشرق الادنى فائدة تنظيم روضات للاطفال تثير اهتمام الامهات وتفسح مجالا لتوسيع نواحى منهاج العمل ·

وتتصل ظروف التعليم بظروف العمل فيغلى الطلبة المياه التى يشربونها ويصنعون فرش الاسنان والاظافر لاستعمالهم الخاص ، ويزرعون حاجتهم من الخضراوات الخ. وقبل نزولهم الى ميدان العمل يتلقون ارشادا خاصا من أطباء المنطقة عن الظروف الصحية ومناهجها فى تلك المنطقة . وقد أدى أولئك الزعماء المحليون فى (جاوة) خدمات صحية قيمة لوقاية البلاد من الامراض قبل الحرب (١) .

وكمثال على التعليم الطبى العالمى نشير الى ما قامت به مدرسة الطب المركزية فى (سوفا) ، من جزر (فيجى) التى تأسست سنة ١٨٨٤ . وقد اتسعت دروسها فى سنة ١٩٢٨ ، وبلغ متخرجوها ٣٠٠ متخرج منتخبين من الجزر المختلفة فى جنوبى المحيط الهادى . وتدرب المدرسة ممرضات غير أوربيات للتوليد وغير ذلك كالتمريض ، وأطباء أسنان ، وصيدليين وفنيين للمختبرات . فهؤلاء يعودون الى أهليهم لا يعتنون بالمرضى ويشرفون على الاحوال الصحية فحسب بل انهم يعلمون الناس مبادىء الصحة والاسعاف الطبى أيضا (٢) .

وجرت التجربة الاخرى الهامة لاعداد قادة ريفيين فى مدرسة (شانتان بايلى) فى مقاطعة (كانسو) فى الصين . تأسست هذه المدرسة فى قرية نائية فقيرة كجزء من الحركة التعاونية الصناعية . فالطلبة فيها ـ عدا تلقيهم دروسا فى المواضيع الاساسية كاللغة والثقافة والانكليزية والرياضيات والعلوم ـ يعمل ٣٠٠ منهم فى مزرعة ويمارسون بعض الصناعات والمشاريع التعاونية على مقياس صغير ويتعلمون مبادىء الطب والوقاية ويلعبون دورا هاما فى ادارة المدرسة وهم يعيشون كما تعودوا أن يعيشوا فى قراهم لكى لا يفسدهم مستوى معيشة لا يتاح لهم فى القرية . وسيعودون متمرنين فى تسيير وادارة صناعات على مقياس صغير ويعرفون مبادىء وطرق التعاون ولهم المام بفن الزراعة (٣) .

استعمال وتنمية المنظمات الريفية: ان لمشكلة التنظيم الريفى ناحيتين : هما استعمال المنظمات والمؤسسات الحالية ، وانشاء مؤسسات ومنظمات جديدة . فالمنظمات القائمة حاليا هى على أنواع متعددة وقد أنشئت لغايات مختلفة. وفى الصفحات السالفة شدد على أهمية استعمال المنظمات القائمة قدر المستطاع ولن نورد الا بعض الملاحظات التى هى بمثابة ايضاح .

(١) مراجعة «الاعمال الصحية فى الريف فى جزر الهند الهولندية» بقلم الدكتور هايدريك الصادر فى نيويورك ١٩٤٤ .

(٢) مراجعة كتاب «التدريب على الاسعاف الطبى فى جزر فيجى» الصادر عن وزارة المستعمرات ـ لندن سنة ١٩٤٦.

(٣) يؤمل ان يصدر تقرير عن هذه المدرسة عن منظمة التغذية والزراعة العالمية فى اواخر سنة ١٩٤٩ .

التكوين الطبيعى أو العادى للجماعات : أشرنا فيما تقدم الى فائدة السعى لاكتشاف جماعات أو مؤسسات لها مصلحة مشتركة نوعا ما واستعمالها لعمل أو لخدمة. وقد يختلف هذا الهدف عن الهدف الاولى لتلك الجماعة أو متطلبات منهاج ما أبدأ مع تأليف الجماعات الطبيعى أو العادى فمن الخطر اغفاله (١) .

وكثير من تلك الجماعات له صفة عارضة أو غير رسمية بحيث لا تعتبر منظمات ولهذا يمكن اغفالها .

وسوى ذلك كالعائلات والعشائر التى تربطها أواصر القربى هى فى الغالب أكثر أهمية للانعاش الريفى فى البلدان الزراعية منها فى المناطق التجارية . وغيرها كالكنيسة والنادى هو ذو غاية صريحة . فهذه الجماعات كما فى كثير من القرى تقوم لذاتها بشىء من الضمان الاجتماعى الذى تقوم به الحكومات الوطنية أو المحلية فى المجتمعات الاكثر تقدما (٢) .

وأشرنا ـ قبلا ـ الى أن من أهم غايات الانعاش الاجتماعى تقوية امكانيات تلك الفئات على القيام بتلك الاعمال . ويجب تلافى كل ما يضعفها الا اذا وجدت طرق أنسب لتحل محلها (٤) .

وهنالك بعض الجماعات الهامة التى قد يميزها الغريب، أو ربما كان نجاح منهاج ما موقوفا على مدى ادراكها واستعمالها (٥) .

وكما أن هنالك رابطة بين أعضاء جماعة ما فكثيرا ما تكون هنالك بعض الخلافات بين العائلات والقبائل والطبقات والكنائس مما لا يكون فى بعض الاحيان ظاهرا . فمن الضرورى اكتشاف هذه الامور تلافيا لاشراك الجماعات غير الملائمة والتعرض لتهمة التحيز بينما تكون الغاية الحقيقية هى التأليف بين تلك الفئات وتشجيعها على التعامل (٦) .

الحاجة الى منظمات جديدة : كثيرا ما لا تفى المنظمات القائمة بسد الحاجة وذلك يستدعى تأسيس منظمات جديدة . وربما يكشف منهاج ما، عند القيام به عن وجود مصالح متشابهة بين فئات مختلفة ، مما يسهل تأسيس منظمات تساعد على تقوية تلك المصالح .

(١) اشارة الى ما جاء فى كتاب ف.س. كوهين مؤلف كتاب «قانون الهند الاتحادى» الصادر عن حكومة الولايات المتحدة فى ١٩٤١ .

(٢) اشارة الى جمعيات الدنكا فى قرى بلغاريا .

(٣) مراجعة كتاب «قرية صينية» بقلم مارتن يانج اصدار مطبعة جامعة كولومبيا نيويورك سنة ١٩٤٥ .

(٤) مراجعة كتاب علم القرابة بقلم ج. ميرل دافيز وكتاب «الاقتصادى فى الشرق» بقلم ج.هـ. بوك عن معهد العلاقات الباسيفيكية الصادر فى نيويورك ١٩٤٧ .

(٥) اشارة الى قبيلة هندية فى منطقة شرقية من ولاية أوكلاهوما قامت بحل مشكلاتها الخاصة وقد وضعها فى تقريره السيد ف.س. كوهين من نظارة الداخلية .

(٦) اشارة الى ما يقوم من نزاع قديم بين بعض القبائل فى نيوزيلندا وقد وصف هذه وطرق التغلب عليها مؤلف كتاب «الشعب الورى اليوم» السيد ا.ا. سزرلاند والكتاب هو نشر مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٤٠

الجمعيات التعاونية : الجمعية التعاونية هى من أهم المنظمات للمجتمع الريفى فقد تعود القرويون الاعانة المتبادلة لغايات عديدة فى أشكال مختلفة ، ولكن هنالك مجالا أيضا لجمعيات ، تعمل بموجب قواعد نافذة ومعترف بها ، تعطى الاعضاء بعض الحقوق ، وتلقى عليهم بعض المسئوليات ، وتوجد وكالات فعالة لاستمرار نشاط اقتصادى متبادل فيما بينهم · هنالك أمثلة عديدة على جمعيات تعاونية فى بلدان زراعية غير متقدمة تعمل فى حقول يصعب تعدادها · بيد أن هنالك أمثلة كثيرة أيضا على فشل مثل تلك الجمعيات أو اخفاقها بسبب الامية وقلة فائدة الدين ومناهضة أصحاب الاملاك والتجار والمرابين وعدم الخبرة فى الشغل والتجارة وقلة ادراك مبادىء التعاون وسوى ذلك من العقبات وتختلف الظروف عما هى عليه فى بلدان الغرب التى نشأت فيها الجمعيات التعاونية حتى يجب اتباع مبادىء تعاونية مختلفة تناسب تلك الظروف (١) ·

وقد ترى الحكومة من الضرورى أن تلعب دورا هاما فى البلدان الغربية فى تشجيع وتحويل التعاونيات ، وفى التعليم والتدريب وانشاء مصالح استشارية · ومن المهم ايجاد طرق لتطبيق هذا حتى تشجع المساعدة الذاتية وتفاديا للسيطرة من أوساط عليا · وبينما يجب ألا تتبع القوانين التعاونية فى البلدان الراقية بشكل غير صحيح فمن الضرورى اقامة هيئة تشريعية ملائمة للظروف المحلية تحدد حقوق ومسئوليات الجمعيات التعاونية والشروط التى يجب أن تعمل بموجبها مع مراقبتها وضبط حساباتها وتنفيذها بين جماعات ليست لها خبرة فى ممارسة الاشغال (٢) ·

توحيد المناهج الوطنية ومناهج المجتمع

تشدد الطريقة المقترحة على تشجيع المساعدة الذاتية بين المجتمعات الريفية نفسها · وهذه الطريقة ليست هى الوحيدة بل انها احدى الطرق الفضلى فى معالجة الاصلاح الريفى ·

فمن الضرورى اذن تنسيق المناهج المحلية مع المصالح العامة التى لها صبغة اقليمية أو وطنية وتقرير شكل المساعدة الخارجية المناسبة · ففى وسائل النقل والمراكز التجارية والمستشفيات ووسائل الصحة والزراعة وتجفيف الاراضى وسواها من المتطلبات تتجاوز منطقة العمل الفعال حدود المجتمعات المنفردة وتتعدى التكاليف مقدرتها بل ومقدرة كتل من المجتمعات · فتقتضى مثل تلك الاحوال الاستناد الى سلطات عليا للمساعدة فى تعميم وتمويل وتنظيم المشاريع بالتعاون مع المجتمع

انعاش النشاط المحلى بتقديم اعانات : يجب أن يوجه الانعاش المالى الى النشاط المحلى ، والذى يكون أحيانا بمثابة مساهمة الشعب ذاته فى تقديم الخدمات ، توجيها منطبقا على مقررات الخبراء بشأن الطرق المناسبة ومتلائما مع المناهج الوطنية أو الاقليمية كما هى الحالة فى المملكة المتحدة (١) ·

اسعاف المجتمعات بوساطة الخدمات القومية:

ويمكن أن تقدم المساعدات اللازمة بطرق أخرى كالزراعة ، والتغذية ، والاقتصاد المحلى ، والصحة، والتربية، مما يوفر المعرفة والفن للعاملين فى حقل الانعاش ، وكذلك بوساطة نظام الاعتمادات والاعانات وخطط التسعير التى تنشط المنتج الفردى وتزيد مدخوله · وكثيرا ما يكتشف الشكل الافضل لتلك المنافع بعد الاختبار لمدة من الزمن فى عدد من المجتمعات ، ويجدر أحيانا تأخير انتهاج المصالح الوطنية والاتكال على البحث والاختبار فى العمل على مستوى المجتمع · وهذا جرى فى اليونان حيث يبدو أن نظام التوسع الزراعى المؤسس فى ١٩٣٧ كان قائما على اختبار مؤسسة الشرق الادنى فى المناهج المحلية فى عدد من المناطق وكذلك سدد الاختبار خطوات العاملين فى حقل المشاريع الاوسع نطاقا باصلاح القرى فى المكسيك الجديدة ، وفى الهند ·

وكثيرا ما أحبطت الاعانات الفعالة بسبب عدم انسجام المنافع الوطنية بين الدوائر الحكومية المسئولة ذاتها ، وبسبب غموض الانظمة واختلال الادارة ، وتغيير القوانين والخطط والاجراءات المعقدة وسواها من العوامل التى تعوق العمل · فعلى العامل المحلى أن يعرف ما هى المساعدة الممكنة؟ ومن أين تأتى ؟ وأن لا يدخل فى خلافات قانونية بين الدوائر ، وعليه أن يكون قادرا بأن يفى بوعوده فهذه تستدعى تنظيما فعالا ، واتصالا سهلا ، وسلطة صريحة بين العاملين فى ميدان الانعاش والسلطات الوطنية المسئولة ·

التنظيم الحكومى : تعنى سياسة الانعاش بتشجيع العمل وازالة العقبات وتخفيف وطأة استغلال الواحد للآخر ، وضمان مراعاة الشروط التى بموجبها

---

(١) مراجعة «الجمعيات التعاونية المقدرة الغايات» و «مشروع تعاونى للمقاطعات المتحدة» بقلم الدكتور كابلاش نوتكانجو (نشر لكنو ١٩٤٦) ، وهنا اشارة الى ضرورة درس علاقة النظام العائلى بمبدأ الصوت الواحد للفرد ودرس مدى تأثير المسؤولية غير المحددة السيىء على المشاريع التعاونية ·

(٢) اشارة الى استغلال الاراضى والصناعات الصغرى كنواح أساسية للانعاش الاجتماعى ·

(١) مراجعة قانون التصميم المدنى والريفى ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٧ الذى بموجبه تمنح الخزينة اعانات مالية للسلطات المحلية لاجل اصلاح المناطق التى خربتها الحرب · ومراجعة «مقدمة التصميم» بقلم جون كلارك ، مطبعة كايتر هيوم ، سنة ١٩٤٨ ·

تقدم المعونة للافراد والجماعات · وكثير من هذه له علاقة بالاجراءات القانونية · وهى تتشعب الى مشاكل ومواضيع عديدة معقدة لا ينتخب منها الا القليل ·

وبما ان مساعدة الذات هى هدف رئيسى فيحسن ـ عادة ـ أن تظل المصلحة مهما كان شكلها منفصلة عن القانون ، وعلى العامل المحلى أن يتمتع بثقة الناس اذا كانوا سيلبونه فى مجهوده ، وقلما يلبونه اذا كان مسئولا أيضا عن تنفيذ القوانين والانظمة ·

ومن المهم أيضا الاعتماد بقدر المستطاع على موافقة المجتمع لا على الضغط من الخارج ، ولكى تتم تلك الموافقة يجب أن يتفق المنهاج مع مصلحة الفئة وأن تفهم ضرورة اللجوء الى النظام ·

وهنالك نقطة هامة هى أن من العبث سن القوانين والانظمة الا اذا كانت ممكنة التنفيذ · وهذا يتطلب ـ على الاقل ـ أن لاتخرق تلك الانظمة والقوانين مصالح المجتمع أو تقاليده أو أصحاب النفوذ فيه وأن يكون هنالك نظام فعال للمراقبة والتنفيذ · ان كثيرا من البلدان لها قوانين عمل وقوانين أراض وأنظمة تجارة تبدو صالحة على الورق ولكنها غير عملية ·

وفى الختام ان التشديد يختلف بحسب ظروف كل بلد ، فهو من جهة مسألة حاجات ومن جهة أخرى مسألة تطبيق · ففى مجتمع زراعى من النوع الذى نحن بصدده، ربما يحسن كثيرا اعتبار أنظمة تتعلق بأحوال العمل أو بشئون المساكن والصحة فى القرية ولكنها حتى الآن غير قابلة التنفيذ، فمن الجدير ـ اذن ـ حصر الجهد ابتداء فى شروط تتعلق بقانون الاجارات وتعديل مستوى المكاييل والمقاييس وانشاء مراكز تجارية الخ ··· وحتى فى هذه الحالات لن يكون تنفيذ الانظمة سهلا، فالاقناع والتعليم وتقوية وانشاء المنظمات الريفية قد لا تكون طرقا أجدى فى تشجيع الاصلاح الريفى فحسب بل أنها تخفف الحاجة الى أنظمة أخرى وتسهل تنفيذ المقاييس المرغوب فيها أيضا ·

الخدمات الاجتماعية فى الريف ومدى تاثيرها فى حركة السكان فى العالم العربى

للاستاذ محمد زكى عبد القادر (مصر)

كما يقال : ان التعليم يصنع الشخص والاشخاص يصنعون الامة، يمكن القول بأن الحالة الاجتماعية تصور حالة الامة كلها ، وترسم قواعد مستقبلها ، بل ان التعليم ذاته ليس الا عنصرا من العناصر التى تكون الحالة الاجتماعية لاية أمة من الامم · فهذه الحالة ، مأخوذة على عمومها ، تشمل كل العناصر التى تتألف منها حياة الفرد ومن ثم حياة الامة · وكل مظهر من مظاهر التطور والحركة فى السكان لابد أن نلتمس علته فى الحالة الاجتماعية التى يعيش فيها الفرد وتعيش الامة ·

والمساواة المطلقة بين الافراد غير ممكنة · والطبيعة ذاتها ـ كما يقول الدوس هكسلى ـ تاباها ، والمقصود بالمساواة هنا المساواة فى الملكات والهبات الطبيعية · فانك قد تستطيع أن تقرر المساواة فى الحقوق السياسية أو فى الحقوق المدنية· وقد تستطيع أن تهيىء فرصا متساوية أمام كل الناس ، ولكنك لن تستطيع أن تفرض المساواة فى القدرة الطبيعية والملكات الممنوحة بالوراثة أو الولادة ، لانها هبات طبيعية ، والطبيعة قد تجود فى ناحية وتبخل فى أخرى ·· قد تسخو على فرد وتقتر على آخر ، فلابد من التسليم بأن الافراد الذين يتألف منهم مجتمع من المجتمعات يختلفون فى الملكات وأنواع القدرة ، ومن ثم يختلفون فى الحظوظ والاقدار ·

وقد سادت فى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر النظرية الفردية القائلة بأن الفرد فى سعيه لخير نفسه انما يسعى ، ضمنا ومن غير شعور منه ، لمصلحة المجموع · ومن ثم رفض القائلون بها ، وعلى رأسهم آدم سميث ، وريكاردو ومالتس ، كل تدخل من جانب الدولة فى نشاط الافراد ، وقصروا وظائفها على اقامة العدل فى الداخل ورد العدوان من الخارج ·

ولئن كانت هذه النظرية صحيحة مقبولة ومتسقة مع الفلسفة التى كان ينادى بها الكتاب والباحثون فى هذا العصر ، الا انها انتجت مجتمعا وان بدا مندفعا الى الامام الا أنه كان مثقلا بمظالم اجتماعية لاحد لها · فامتناع الدولة عن التدخل أدى الى انقسام المجتمع فريقين · فريقا وهبته الطبيعة القدرة الفائقة والملكات والقوى التى لا تبارى فازداد ثراء ونفوذا وسلطانا ، وفريقا آخر قترت عليه الطبيعة فى القدرة والملكات ، فازداد ضعفا وفقرا وانحطاطا ·

وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار الكتاب الانسانيين ، وخاصة بعد الانقلاب الصناعى ، فاخذوا ينددون بالنظرية الفردية ، ويقولون ان ترك المجتمع خاضعا للعوامل الطبيعية والاقتصادية المحض قد أدى الى أن يتضخم فريق من الناس بالآلاف والملايين ، بينما لا يجد الآخرون ما يقتاتون به · وأهابوا بالدولة أن تتدخل لايجاد التوازن بين الطبقات العاملة وغيرها · وقال جان تشارلس دى سسموندى ـ وهو من الرواد الذين هاجموا النظرية الفردية ـ : « ان كل فرد بينما يسعى لجلب المنفعة لنفسه يزيد من سرعة الاداة الاقتصادية فعلى الحكومة أن تعمل لتهدئة هذه السرعة · وان تمارس بالنسبة لانتاج الثروة نوعا من العمل التنظيمى · وبذلك تؤخر من اندفاع المركبة الاجتماعية التى يبدو انها على وشك ان تتردى فيما يعترضها من حفر » ·

وقد كانت نظرية آدم سميث فى السكان متفقة مع القواعد العامة التى وضعها فى علم الاقتصاد · وكانت قائمة على قانون العرض والطلب فاذا قلت كمية العمل وكثر عدد السكان امتنعوا عن التزوج والتناسل حتى يعود التوازن · واذا كثر العمل وقل عدد السكان ، ازدادت أجورهم وتحسنت حالتهم الاجتماعية فأقدموا على الزواج

والتناسل الى أن يعود التوازن المفقود . وقد رد على هذه النظرية سسموندى ناقدا اياها مفتدا أساسها فقال « ان حركة السكان لا يحكمها الا الدخل المنظم المضمون فمتى وجد العمل والايراد الثابت تزوج الناس وتناسلوا ، فالرذيلة التى تفسد نظرية آدم سميث انها تجعل حياة العامل غير مستقرة، وهكذا يولد أطفال يواجههم مستقبل عابس ، مثل الذى واجه آباءهم ، وبذلك نعود الى نقطة البداية . السكان الفائضون هم نتيجة عدم الاستقرار وعدم الاستقرار نتيجة الانتاج الزائد » .

والذى يعنينا من هذا كله فى الموضوع الذى نحن بصدده ان الدولة اضطلعت فى العصر الحديث بمهمة التدخل لايقاف المساوىء الاجتماعية التى أنتهجتها النظرية الفردية القديمة . وبعد ان كان السكان فى أى بلد من البلاد وفى العالم أجمع خاضعين لنظرية العرض والطلب التى اعتنقها آدم سميث أو لنظرية الطعام والمعادلة الهندسية والحسابية التى اعتنقها مالتس أصبحوا من حيث حركتهم وحالتهم الاجتماعية نموا ونقصا ، رخاء وفقرا ، اقداما على الزواج أو امتناعا عنه خاضعين أيضا الى نوع الخدمات الاجتماعية ومدى حركة الاصلاح الاجتماعى الذى تقوم به الدولة .

... وليس معنى ذلك ان خضوع حركة السكان لمدى الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة مطلق، فان نظرية آدم سميث ونظرية مالتس لا تزالان تعملان عملهما وان كان تدخل الدولة قد لطف من هذا العمل ومن أثره .

والبلاد العربية ، شأن سائر البلاد ، تخضع من حيث حركة السكان للعوامل التى سبقت الاشارة اليها والكثرة الغالبة من أهلها يشتغلون بالزراعة وان اختلفت نسبة اشتغالهم بها من بلد الى بلد ، ولا يزال أهل الريف عصب الثروة فى فى هذه البلاد جميعا فهم الذين ينتجون الجزء الاكبر من الثروة ، ومع ذلك فان حالتهم الاجتماعية لا تزال ـ بصفة عامة ـ دون المستوى الواجب . فالمدارس التى تنشأ لتعليمهم قليلة نسبيا والكثرة منهم يعملون فى أرض ليست ملكا لهم وقلما يجدون العناية الطبية الكافية ومقدرتهم الشرائية ضعيفة .

على انه قد بذلت فى السنوات الاخيرة مجهودات كبيرة للتخفيف من اثر هذه الحالة ، وأحست الحكومات القائمة فى البلاد العربية ، وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الاولى وما صحبها من حركات سياسية وتيقظ فى الوعى العام ، بضرورة الاتجاه الى الاصلاح الاجتماعى ، ولاهل الريف خاصة ، فان البناء الاقتصادى والسياسى القائم فى أكثر هذه البلاد كان منصرفا الى ماقبيل الفترة التى أشرنا اليها ، نحو العناية بالمدينة واهمال القرية . وكان التناسب بينهما لا وجود له تقريبا بحيث يبدو الفرق بين ساكن المدينة وساكن القرية شاسعا الى حد ان كلا منهما يظهر وكأنه تابع لدولة غير التى يتبعها الآخر . ولم يكن فى الاستطاعة الاستمرار على هذه الحالة فانها كانت تؤدى حتما الى انحلال الامة الواحدة وتفككها وانقسامها فريقين أحدهما يحظى بالرعاية التامة وليس للآخر من نصيب الا الاهمال التام .

وكانت نسبة الوفيات بين سكان الريف تبلغ فى هذه البلاد درجة لا مثيل لها فى أى بلد آخر، اذ كانت تتراوح بين ٣٠ ٠/٠ و٤٠ ٠/٠ وتبلغ فى بعض الاحيان أكثر من ٥٠ ٠/٠ وليس أبشع من هذا اهدارا لقوة الانتاج فى الامة واضعافا لحيويتها فضلا عما ينطوى عليه من قسوة واهمال

ولم تكن هذه الحالة ناشئة عن قلة فى الثروة العامة بقدر ما كانت ناشئة عن سوء فهم لواجب الدولة نحو أهل البلاد . فالواقع ان ما تحتويه البلاد العربية من موارد الثروة وما تزخر به أرضها من مصادر الرزق كلاهما كان كفيلا بأن يوفر لكل السكان مستوى مناسبا من الحياة المتحضرة . ومن ثم اتجهت أنظار المصلحين والكتاب المفكرين الى الدعوة لاصلاح هذه الحال واعطاء أهل الريف حقهم فى الحياة والتنبيه الى نصيبهم فى انتاج الثروة العامة .

وكان أهم ما لفت النظر فى النظام الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد العربية هو أنه ، فى أكثرها، قائم على الفكرة الاقطاعية حيث تتركز ملكية الارض فى طائفة قليلة من السكان ، بينما تعيش الكثرة أجراء أو شبه أجراء . وكانت نظرية آدم سميث فى السكان أوضح ما تكون عملا وتطبيقا فى البلاد العربية بل ان الواقع كان أسوأ مما تصوره بسبب الاعتقاد الدينى السائد الذى يحض على الزواج والتناسل ويدع تدبير الرزق للخالق سبحانه وتعالى . وقد كان هذا فهما خاطئا للدين ولكنه كان أمرا واقعا ، فكثرت اليد العاملة فى الريف ، وفعل قانون العرض والطلب فعله دون تدخل من الدولة ، فانحطت أجور العمال انحطاطا كبيرا وعاشوا فى مستوى غير انسانى ، جعلهم مباءة للامراض والخرافات والجهل .

فلما كانت الفترة التى أشرنا اليها ، والتى أعقبت الحرب العالمية الاولى وتيقظ الوعى السياسى تبعه التفكير فى اصلاح هذه الحالة واتجهت الحكومات الى الريف فأخذت تنشر التعليم بين أهله: تنشىء المدارس والمعاهد فى القرى والمدن الريفية . وتنشىء المستشفيات والوحدات الصحية والعلاجية

وتستصلح من الاراضى البور وتوزعها على صغار المزارعين رغبة فى نشر الملكيات الصغيرة وتخفيفا من المظهر الاقطاعى الذى كان واضحا للعيان ٠

وفى الوقت نفسه ، استخدم نظام الضرائب وسيلة من وسائل الاصلاح الاجتماعى، فأدخلت بعض البلاد العربية نظام الاعفاء من الضريبة بالنسبة لصغار الملاك وأخذت بنظام التصاعد فيها بالنسبة لكبارهم، وشجعت الاستكثار من الملكيات الصغيرة وأدخلت نظام الجمعيات التعاونية حماية لصغار المزارعين وأقرضتهم الاموال وأمدتهم بالبذور والاسمدة، فحالت بينهم وبين من كانوا يستغلونهم من التجار والمرابين ٠ وهكذا أخذت الحياة تدب فى أوصال القرية وتتصل بالمدينة اتصالا سريعا منظما ٠

ولابد من الاشارة الى ما كان للنظام النيابى الذى أدخل فى أكثر البلاد العربية من أثر فى هذا التطور ، فان كثرة أصوات الناخبين من الريف ، فكان ممثلوهم أو الراغبون فى الحصول على أصواتهم لا يجدون وسيلة لجذبهم غير التحدث اليهم والى الحكومات عن اصلاح حالهم والعناية بشئونهم والمطالبة بانفاذ المشروعات التى تساعد على التخفيف من قسوة الحياة بالنسبة لهم ٠ وقد ساعد هذا العامل مساعدة فعالة على توجيه الحكومات الى الخدمات الاجتماعية فى الريف ٠

وان ما تنادى به اليوم أكثر البلاد العربية ، بل كلها ، من مكافحة الجهل والفقر والمرض ليس الا بداية لما ينتظر ان تبلغه حركة الاصلاح الاجتماعى فى هذه البلاد من نتائج ٠ وقد أخذت بوادر هذه الحركة وآثارها تظهر فى ازدياد نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات فان انتشار المراكز الصحية والاجتماعية فى القرى والتوسع فى الخدمات الاجتماعية ، كل ذلك أدى الى تبصير السكان بقواعد الصحة ولفتهم الى العناية الطبية بانفسهم وأولادهم ٠ ثم ان المجهودات الكبيرة التى بذلتها بعض البلاد العربية فى سبيل نشر التعليم فى الريف وتخفيف نفقاته بل والغائها الغاء تاما فى بعض الحالات أضاء القرية بنور العلم وساعد على رفع المستوى الصحى والاجتماعى لاهلها ٠ وفى الوقت نفسه كان لتقدم أسباب المواصلات وانشاء الطرق الزراعية الممهدة أثر ظاهر فى تقريب القرية الى المدينة وتردد أهل الاولى على الثانية ، واختلاطهم بنوع من الحياة أرقى مما ألفوه ، وفتح عيونهم على آفاق جديدة من النظر والمشاهدة ٠ وبفضل التوسع فى التعليم وانتشار استعمال أجهزة الراديو أضيف الى العوامل المتقدمة عامل عظيم الاهمية فى تثقيف أهل الريف وتمكينهم من الاتصال بكل أسباب الحضارة والرقى ٠

وكانت نسبة الوفيات فى المواليد تبلغ حدا مزعجا بسبب الجهل والفقر فقد كان يموت من الاطفال فى مصر مثلا ٣٥ فى المائة الى ما قبل عشرين سنة فانخفضت هذه النسبة فى سنة ١٩٤٢ الى ٢٨ فى المائة واستمرت فى الانخفاض سنة بعد أخرى حتى أصبحت تبلغ الآن ٢٥ فى المائة ، ولا تزال هذه النسبة لافتة للنظر وداعية الى مضاعفة الجهد والاكثار من الخدمات الاجتماعية والتنويع فيها، ولكن اتجاهها الى الانخفاض امارة طيبة ودليل على ان الخدمات الاجتماعية التى تقوم بها الدولة فى الريف قد أخذت تؤتى ثمارها ٠

وقد كان يولد من المصريين أمواتا فى سنة ١٩٣٠ نسبة بلغت ١٠ فى المائة وكان ارتفاعها راجعا الى السبب نفسه الذى دعا الى ارتفاع نسبة الوفيات فى المواليد ، ونعنى به الجهل والفقر ٠ وقد انخفضت هذه النسبة فى سنة ١٩٤٦ الى ٧ فى المائة ٠

بل ان حركة السكان فى مصر ونمو عددهم تابع حركة الاصلاح فى البلاد وسار معها خطوة خطوة ٠ وان نظرة عاجلة الى أرقام السكان فى مصر فى الخمسين سنة الماضية وتضاعف عددهم ليدل دلالة لا تقبل الشك على مدى ما حققته مصر فى ميدان التنظيم الداخلى والخدمة الاجتماعية ، فقد كان عدد السكان فى سنة ١٨٩٧ أقل من عشرة ملايين فبلغ فى سنة ١٩٤٧ ما يقرب من تسعة عشر مليونا ٠ وها هو اليوم يبلغ نحو عشرين مليونا ٠

ولا نستطيع ونحن نتحدث عن الحالة الاجتماعية فى البلاد العربية جملة أن نغفل أثر التقدم الاقتصادى فى حالة السكان فالفصل بين الاجتماع والاقتصاد أمر يكاد يكون مستحيلا ، فحيثما يزداد الرخاء ، وتسخو مصادر الثروة ، ويزداد حظ الفرد من العمل والاجر ، يرتفع مستوى المعيشة وتقل نسبة الوفيات وتزداد نسبة المواليد ٠

وثمة مشكلة تعانيها بعض البلاد العربية ونعنى بها سوء توزيع السكان فانهم يكتظون حيث توجد الاراضى المستصلحة ، ويخفون حيث تكون الارض محتاجة الى بذل الجهد وانفاق المال ٠ واكتظاظهم فى بقعة واحدة يؤدى حتما الى انخفاض أجورهم ومن ثم الى سوء حالتهم ٠ ولا بد لعلاج هذه الظاهرة من العمل على تفريد السكان ونشرهم بنسب متساوية على قدر الامكان فى طول البلاد وعرضها ، غير ان هذا يتطلب جهدا مستمرا وبذلا سخيا فى المال والعمل بالسعى لاستصلاح الاراضى القابلة للزراعة ، واغراء أهل المناطق المكتظة بالسكان على الهجرة الى المناطق الجديدة ٠ ومن المسلم به أن البيئة الزراعية توحى الى القاطنين بها

حب الارض والتمسك بها ، وتصرفهم عن الرغبة فى الهجرة أو التنقل أو المجازفة بمصير مجهول ، فلا بد من اغرائهم على التحرك من مناطق لا يجدون فيها العيش الرخى الى مناطق وان كانت جديدة الا أنها ، مع مضى الوقت ، ستصبح موطنا محبوبا يدر الخير والرزق الوفير · ونظرة عاجلة الى نسبة توزيع السكان فى بلد كمصر تؤكد ضرورة السعى الجدى لتفريدهم وتحسين حظوظهم وتعمير مناطق تبدو اليوم مهجورة على الرغم من وفرة العمل فيها · فبينما لا يخص الكيلومتر المربع فى مديرية البحيرة سوى ٢٣٦ شخصا نجد الكيلومتر المربع فى المنوفية يسكنه ٧٢٨ شخصا · وبينما يسكن الكيلومتر المربع فى الغربية ٢٨٠ شخصا نجد الكيلومتر فى الجيزة يخصه ٦٧٥ شخصا · وبينما نجد الكيلو متر المربع فى الشرقية يسكنه ٢٢٢ شخصا اذا به فى القليوبية يسكنه ٦٥٠ شخصا · ولا نستطرد فى ذكر بقية النسب فان هذه الظاهرة واضحة فى مصر وقد ترتب عليها أن عشرات الالوف من الافدنة فى بعض المديريات لا تجد أيديا عاملة كافية بينما تتنافس هذه الايدى على الارض فى جهات أخرى مما يزيد فى قيمة الارض الاقتصادية ويضعف من المستوى الاجتماعى للمشتغلين بزراعتها ·

وقد طرأ عامل أخير فى مصر أحدث اضطرابا جديدا فى توزيع السكان ، ونعنى به نشوء بعض الصناعات وازدهارها ، فان الصناعات الجديدة جذبت ألوف العمال من الفلاحين وأغرتهم بالهجرة من مناطق بعيدة والسكنى حيث توجد المصانع · ولئن كانت هذه الهجرة قد أدت الى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمهاجرين ، الا أنها قللت من الايدى العاملة فى الريف · وقد ساعد هذا العامل على رفع مستوى الاجور بين العمال الزراعيين غير ان التوسع فى ادخال الآلات فى الزراعة أضعف من هذه الميزة فى كثير من المناطق ·

ولئن كانت هذه الملاحظات خاصة بمصر الا انها صحيحة أيضا بنسب مختلفة فى سائر البلاد العربية فان خطوط التطور والتقدم الرئيسية متشابهة فى هذه المنطقة ، غير انه فى بلاد كالمملكة العربية السعودية يتألف جزء كبير من السكان من القبائل الرحل الذين يقضون العام متنقلين من مكان الى آخر سعيا وراء الرزق ، يصعب الحصول على احصائيات دقيقة عن حالة المواليد والوفيات والزيادة والنقص فى عدد السكان ·

وقد أدى استغلال آبار البترول فى الظهران الى جذب عدد كبير من أفراد القبائل الرحل واغرائهم على الاستقرار والتوطن قريبا من هذه الآبار · على أن الجزء الاكبر من سكان المملكة العربية السعودية لا يزالون يعيشون على الزراعة وتربية الجمال والماشية والافادة من مواسم الحج· وان الرقعة المنفسحة لهذه المملكة (٩٢٧٫٠٠٠ ميل مربع) وعدد سكانها الضئيل نسبيا (ستة ملايين ونصف مليون) يجعل احتمال زيادتهم مرجحا · كما ان انفاذ المشروعات الجديدة وادخال نظام الرى الذى بدأ فى الكرج سيؤدى ـ حتما ـ ومع مرور الوقت الى استقرار القبائل الرحل وتحولهم من حياة البداوة الى حياة الحضر · واذا كان الكيلومتر المربع فى مصر يسكنه فى بعض الاحيان أكثر من سبعمائة شخص فانه فى المملكة العربية السعودية يسكنه أقل من خمسة أشخاص·

وتبدو كثافة السكان فى العراق بهذه الضآلة فان مساحته تبلغ ٤٥٣٫٥٠٠ كيلو متر وعدد سكانه أربعة ملايين · فيخص الكيلومتر الواحد ٨٫٨ من السكان ·

واذا قدرنا عدد السكان بالنسبة الى مساحة الاراضى القابلة للزراعة فقط وتبلغ مساحتها ٩٢٫٢٠٠ كيلومتر مربع كانت كثافة السكان ٤٣٫٤ لكل كيلو متر مربع · بينما هى نحو ٥٣ فى الجمهورية السورية ونحو ٤٥٠ فى مصر ·

ويمكن تقسيم أهل العراق بالنظر الى أحوالهم الاجتماعية الى أربع فئات :

١ ـ القبائل الرحل ·

٢ ـ سكان القرى والارياف من العشائر ·

٣ ـ سكان القرى والارياف المستقرون ·

٤ ـ سكان المدن ·

ويؤخذ من الاحصائيات المعتمدة ان القبائل الرحل يؤلفون ٨ ٪ من مجموع السكان وان سكان القرى والارياف من العشائر يؤلفون ٤٨ ٪ وسكان القرى والارياف المستقرين ٢٢ ٪ وسكان المدن ٢٢ ٪ ·

ولا يتسع المجال للافاضة فى الكلام عن حالة كل فئة من هذه الفئات ولكن يمكن القول فى ايجاز ان عيشة القبائل الرحل فى الشمال والجنوب تعتمد على ألبان مواشيهم ولحومها وما يستطيعون الحصول عليه من الحواضر بالمقايضة على مواشيهم ·

أما سكان القرى والارياف من العشائر فهم أحسن حالا وهم منتشرون فى المناطق الصالحة للزراعة ، وبعضهم يعيشون عيشة هى بين البداوة والحضارة ، وبعضهم يسكنون فى القرى المملوكة للاغوات أو كبار الزعماء ، ويعملون فى فلاحة أراضيهم وفى رعاية ماشيتهم ، ويسكنون بيوتا من الطين أو اللبن المجفف · ويتوقف معاشهم على ما يتقاضونه من الملاك كحصة من الغلات الزراعية،

وما يكسبونه من مواشيهم الخاصة أو من بعض الاعمال التى يمارسونها خارج نطاق الزراعة كبيع المحصولات والخضر والحطب فى القرى الكبيرة أو المدن · ومنهم من يعمل فى الزراعة جزءا من السنة ، وأحيانا لا يستقرون فى منطقة واحدة مدة طويلة ، بل ينتقلون من منطقة الى أخرى اذا دعت الى ذلك ضرورة كبوار الارض ونحو ذلك ·

أما سكان القرى والارياف المستقرون فيسكنون فى قراهم بيوتا مبنية بالطين ولا تختلف طريقة معيشتهم عن الفريق السابق فى شىء سوى انهم مستقرون فى قرى معينة لا يبرحونها ·

أما سكان المدن فقد اقتبسوا طرق المعيشة الاوروبية الى حد بعيد ، فى ملابسهم ، ومساكنهم ، وأعمالهم ، وحياتهم الاجتماعية ، وهم يزاولون مختلف الاعمال من صناعة ، وتجارة ، ووظائف حكومية · وانتشار التعليم بين أهل المدن أكثر مما هو بين باقى السكان ·

ولا توجد احصائيات دقيقة تبين عدد المشتغلين بالزراعة من أهل العراق بالنسبة الى بقية السكان ، ولكن البيانات الواردة فى بعض التقارير الحكومية وغيرها تدل على ان نسبة المشتغلين بالزراعة تقرب من أربعة أخماس السكان ·

والظاهرة القائمة فى العراق والمملكة العربية السعودية ـ وهى انقسام السكان الى مستقرين ورحل ـ قائمة أيضا فى شرق الاردن · فأكثر البلاد صحراوى فيما عدا الجزء الغربى منها فهو صالح للزراعة · ويبلغ عدد السكان ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة ، منهم ٢٣٠ر٠٠٠ مستقرون و ١٢٠ر٠٠٠ نصف رحل ، والباقون رحل ·

وتبلغ مساحة سوريا ٥٥ر٧٠٠ ميل مربع ، وعدد سكانها مليونان ونصف مليون ، ومساحة لبنان ٤٣٠٠ ميل مربع ، وسكانها مليون و٢٥٠ الف ·

وتبلغ مساحة اليمن ٧٤ر٠٠٠ ميل مربع ، وعدد سكانها ٣ ملايين ونصف · وتعد المرتفعات الوسطى فى اليمن ، والجهات المرتفعة فى السلسلة البحرية من أخصب البقاع فى شبه الجزيرة العربية ·

ومن الجلى ـ بحكم ظروف هذه البلاد ، وعلى الرغم مما تبذله الحكومات من مجهودات ـ أن تظل الخدمات الاجتماعية التى تؤديها للمشتغلين بالزراعة محصورة فى نطاق ضيق تقوم فى وجهها مصاعب عديدة ترجع الى طبيعة السكان والارض والتقاليد الموروثة · على أن السكان الرحل فى هذه البلاد جميعا آخذون فى التناقص تدريجيا بفضل ما تؤديه الحكومات من خدمات وما تقوم به من تشجيع الرحل على الاستقرار ·

ولا بد ، ونحن ننظر الى المستقبل فى هذه البلاد ، أن نضع نصب أعيننا ما هو متوقع ، بل وما بدت بوادره بالفعل من السعى الجدى لزيادة استغلال موارد الثروة وعلى الاخص البترول ، والعمل على استصلاح الاراضى للزراعة بادخال مشروعات الرى الحديثة ، وما يقوم فى بعض هذه البلاد من التفكير فى تصنيع الزراعة ، وتحويل جانب من نشاط الايدى العاملة الى الناحية الصناعية سواء ما يتعلق منها بالزراعة أو بغيرها ·

ولا شك فى أن هذه التطورات المتوقعة ستدخل تغييرا كبيرا على حالة المشتغلين بالزراعة ، فيستقر الرحل منهم وترتفع أجورهم ، ويزداد حظهم من عناية الحكومات ، وتتقارب الفروق الشاسعة القائمة اليوم بين سكان الريف وسكان الحضر ·

وان الاحساس المتزايد بين المسئولين فى هذه البلاد بضرورة القيام باصلاحات اجتماعية واسعة المدى خير ضمان للمستقبل ، وخير عزاء عما نقرره آسفين من أن المستوى الاجتماعى للمشتغلين بالزراعة فى البلاد العربية لا يزال دون المستوى الواجب ·

الطرق الواجب اتباعها فى القرى

لاستعمال أحسن لأوقات الفراغ

تعقيب

الدكتور احسان الجوخدار (سورية)

ان استعمال أوقات الفراغ بصورة صحيحة ومجدية له الاثر البليغ فى التكوين الاجتماعى والثقافى للامم ، ذلك الاثر الذى يتجلى فى الفرد والعائلة والمجتمع ، فبأوقات الفراغ تتسنى للمرء تنمية مواهبه وأفكاره واتجاهاته الفردية والاجتماعية ، مما يؤدى الى رفع مستوى الترفيه الاجتماعى وانتشاره ، وليس من وسيلة أنجع من تلك التى يقدمها لنا وقت الفراغ فى دعم فكرة وارادة التعاون وحسن الجوار بين الانسان وأخيه الانسان · ان حاجة وقت الفراغ مشتركة بين جميع الشعوب ، بها تعبر عن خصائصها وميزاتها، وبأثرها يتجلى عمل الابداع فيها ·

وقد كان تنظيم استعمال أوقات الفراغ بعد الحرب العالمية الاولى موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية ، وقد أولى مكتب العمل الدولى هذا الموضوع كثيرا من عنايته ودراساته القيمة ، فأقر مؤتمر العمل الدولى المجتمع فى سنة ١٩٢٤ أول توصية دولية فى هذا الموضوع واتبعها فى عام ١٩٣٦ باتفاقات عمل دولية تتعلق بالاجازات السنوية المدفوعة للعمال ، وفى الدورة الثانية والثلاثين المنعقدة فى جنيف عام ١٩٤٩ تبنى المؤتمر قرارا فى تنظيم الاجازة السنوية للعمال واستعمال أوقات الفراغ ، وأخيرا قد تبنى مؤتمر العمل الاقليمى لدول آسيا المنعقد فى (سيلان) فى شهر كانون الثانى عام ١٩٥٠ قرارا يتعلق بالوسائل التى يجب اتباعها لتحسين الترفيه الاجتماعى للعمال فى آسيا ·

الى جانب ذلك أنشئت فى مكتب العمل الدولى منذ عام ١٩٣٧ لجنة خاصة دعيت لجنة المراسلة فى قضية أوقات الفراغ (C.C. P.L.) وقد عرقلت الحرب نشاط هذه اللجنة ثم عادت أخيرا تمارس فعاليتها ، هذا ومن جهة أخرى فان صك حقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة قد نص فى مادته الرابعة والعشرين على ما يلى :

« لكل انسان الحق بالراحة وبوقت من الفراغ ـ وبصورة خاصة ـ بتحديد معقول لمدة عمله ، وباجازات دورية مأجورة » ·

بعد هذا المدخل الموجز وقبل دراسة الطرق الآيلة الى استعمال أحسن لاوقات الفراغ فى القرى، لا بد من الملاحظة بأن سكان القرى ـ شأنهم فى كثير من الامور ـ أقل قسطا من اخوانهم سكان المدن فى امكانياتهم فى استعمال أوقات الفراغ ، فمن جهة لا يشمل تشريع العمل فى كثير من البلاد ومنها (سوريا) حتى الآن ، العمال الزراعيين ، فلا يتمتعون ـ والحالة هذه ـ بالاحكام الناصة على تحديد ساعات العمل ، وعلى العطل الاسبوعية ، والاجازات السنوية المدفوعة ، ومن جهة أخرى فان طبيعة العمل الزراعى لا تسمح للفلاحين القرويين بالتمتع بفصلى الربيع والصيف اللذين بالاضافة الى أنهما أجملا فصول السنة ، تنظم خلالهما بصورة معتادة وعامة برامج استعمال أوقات الفراغ ، من وسائل للتسلية والمتعة والنزهة ·

ان الطرق الآيلة الى استعمال أحسن لاوقات الفراغ فى القرى تختلف تبعا لعوامل طبيعية تتعلق بطبيعة الارض ، فى الاقليم والمناخ ، فى وسائل المواصلات المؤدية الى القرية ، كما تختلف تبعا لعوامل تاريخية من عادات وتقاليد اجتماعية ، كما تختلف أخيرا بحسب كثافة السكان وتوزيع المنازل فى الريف ، فيمكن أن يكون سكان الريف مبعثرين على امتداد أرضى واسع يقطنون مزارع متباعدة ، أو أن يكونوا متركزين فى قرية صغيرة أو كبيرة منصرفين جميعهم الى الزراعة ، أو مختلطين بين زراع وصناع ·

لم توضع بعد قضية الترفيه الاجتماعى لسكان القرى موضع البحث بصورة جدية فى (سورية) ولم تنظم ولم توجه بعد وسائل استعمال أوقات الفراغ فى القرية ، فيقضى القروى

غالبا أوقات فراغه بملل وكسل ، يتحدث أو يلعب بعض الالعاب مع أقرانه فى ساحة القرية ينعم بدفء أشعة الشمس أيام الصحو ، أو حول نار موقده فى دار شيخ أو أمام القرية أيام القر ، وقد يجتمع سكان القرية أو بعض القرى المتجاورة فى بعض المناسبات كالزفاف والاعياد ، فتقام مهرجانات تدوم بضعة أيام ، يرقص القوم فيها ، ويسمرون ويتبارون فى ألعاب الفروسية ، والسيف ، والترس ، حتى اذا انتهت المناسبة عاد كل الى أرضه أو مزرعته ، يتحدث عنها ويسعد بذكراها مدة من الزمن ·

وقد يلجأ بعض القرويين فى أوقات فراغهم وفى المواسم الجوفاء الى تعاطى بعض الصناعات اليدوية كوسيلة لزيادة دخلهم ورفع مستواهم المعاشى ، كما يلجأ بعضهم الآخر الى تقبل بعض الاعمال الموسمية فى المدن أو المراكز القريبة كأعمال الطرق والاشغال العامة ·

وقد نشط أخيرا بعض شباب الريف ممن أتيحت لهم مواصلة دراستهم الثانوية أو العالية ، وعادوا الى قراهم للعمل فى أراضيهم ومزرعتهم ، نشط هؤلاء لخلق جو جديد فى القرية واجتمعوا لمطالبة السلطات بكل ما من شأنه أن يرفع المستوى الثقافى والصحى والعمرانى والمعاشى فى منطقتهم والفوا فيما بينهم لجانا لتحقيق هذه الغايات الاجتماعية ·

تلك لمحة مقتضبة عن الريف السورى وكيفية استعمال أهله أوقات فراغهم بصورة عامة ، وهى كما ترون حالة لا أثر للتوجيه فيها أو للتنظيم وتدخل الحكومة ، ولا بد فى تحسين استعمال أوقات الفراغ فى القرية من تدخل الحكومة فى المراحل الاولى ووضعها المناهج ، وتقديمها المساعدات المادية لتهيئة امكان استعمال أوقات الفراغ فى القرية بصورة مجدية ولا بد لتحقيق ذلك من :

١ ـ رفع المستوى الثقافى فى القرية ومكافحة الامية لامكان استفادة أهلها من أنفع ما يملأ وقت الفراغ وهو المطالعة ·

٢ ـ رفع المستوى المعاشى فى القرية وزيادة الدخل، اذ أن وسائل استعمال أوقات الفراغ غالبا ما تكون مكلفة تستدعى بعض الانشاءات من اقامة ملاعب رياضية أو دور (للسينما) والتمثيل ، أو القيام برحلات سياحية للتعرف على المناطق الاخرى فى البلاد ·

الى جانب ذلك يجب أن تشجع الحكومة وتدعم قيام مراكز ريفية تقوم على ادارتها جمعيات تعاونية من سكان القرية ، لتعمل فى المساهمة لتحقيق هذه الاهداف ·

ان نظام المراكز الريفية (Foyers ruraux) هذا ـ والذى أرى أن يطبق فى بلادنا العربية ـ أخذت به (مصر) و (فرنسا) وستتاح لنا ولا شك فرص زيارة هذه المراكز والتعرف عليها فى مصر ، وها أنا أصف فيما يلى ـ كمثال تطبيقى ـ هذه المراكز العاملة فى (فرنسا) مقتبسا هذا الوصف من تقرير مدام (ج· فورنو) أمينة السر العامة للاتحاد الوطنى للمراكز الريفية فى (فرنسا) ·

بلغ عدد المراكز الريفية التى أحدثت بعد الحرب خمسمائة مركز، وثمة خمسمائة مركزأخرى هى الآن قيد الانشاء ·

ان أهداف المركز الريفى ، كما هو موضوع فى النظام المعد من اللجنة الوزارية للمراكز الريفية ، هى الآتية :

١ ـ أن ينظم فى كل قرية مركز ذو مظهر مرض ، مفتوح يقبل فيه جميع أفرادها ·

٢ ـ أن يدرس بصورة مشتركة المسائل المتصلة بالمهن التى تهم الحياة الريفية ، وكل القضايا الفنية المتعلقة بها ، وأن يحث على التعليم فى الاوساط المهنية ذات العلاقة ·

٣ ـ أن تنظم فى المركز الريفى محاضرات عامة ، وأن يقوم فيه نشاط عملى فى مضمار الثقافة والفن ، من شأنه أن يحسن حالة سكان القرية الجسمية والفكرية ·

٤ ـ أن يسهل ويشجع التربية البدنية والرياضية للشباب لكى يزداد مردود عملهم وتنمو قواهم الجسمية والروحية ·

٥ ـ أن ينظم أوقات فراغ كافة الجماعة بايجاد مكاتب للمطالعة والحث على ارتيادها ، وبتنظيم النشاط الاجتماعى ، والتمثيل والحفلات الموسيقية والسينما الخ ·

٦ ـ أن يدعم بكل الوسائل التضامن الروحى بين السكان ، وروح التفاهم المتقابل والتعاضد · ويشمل النظام الداخلى لهذه المراكز ايجاد لجان اختصاصية لتهتم بمختلف نواحى نشاطها (مكتبات رياضة ، تمثيل الخ) ·

وقد اتحدت المراكز الريفية فى (فرنسا) باتحاد وطنى أسس فى مايو عام ١٩٤٦ · وغايات الاتحاد الاساسية هى :

١ ـ أن يكون مركز ارتباط دائم بين مختلف المراكز ·

٢ ـ أن يقوم بالدعاية لتعميم المراكز الريفية بكل وسائل النشر والدعاية ٠

٣ ـ أن يقدم الى المراكز ما تحتاجه من معلومات فى ادارتها وفى تحقيق أهدافها ٠

٤ ـ أن يشجع ويدعم انشاء اللجان الاختصاصية فى كل مركز خاصة ما يتعلق من هذه اللجان بمكاتب المطالعة ، بالسياحة ، بالرياضة ، بالتمثيل والموسيقى ٠

وبكلمة مختصرة يقوم الاتحاد بوظيفة الجهاز الموجه والمنظم لنشاط المراكز المنضمة اليه فى مختلف فعالياتها ، وادارة الاتصال بينها وبين ادارات المؤسسات الخاصة والعامة ٠

أما قضية تمويل تشييد المراكز الريفية فان الدولة تمنح اعانة للبناء تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ٪ من مقدار التكاليف ويستدرك الباقى بتطوع المتطوعين وتبرع المحسنين ٠

ان المنزل الذى يشاد من قبل البناء أو النجار المتبرع والمتطوع ان هو الا عمل ايمان ، وسيبقى ٠

وتختم « مدام فورنو » تقريرها بهذه العبارة :

فرق رياضية ، مستوصفات للاطفال ، مكاتب ، قاعات للتمثيل والسينما والموسيقى ، كل هذه الفعاليات للمراكز الريفية تستهدف غاية واحدة ، وهى تكوين رجال باستعمالهم أحسن استعمال للاوقات غير المخصصة لكسب خبزهم اليومى ٠

نشاط أوقات الفراغ فى الريف

(خـــدمة الجماعات)

تعقيب

للاستاذ يعقوب فام (مصر)

لقد درجنا على أن نسمى النشاط التلقائى للرجال « ترفيها » والنشاط التلقائى للصـــغار « لعبا » وهما اسمان لمسمى واحـد ، لان الانسان ينشط اما لانه مرغم على ذلك لاسباب خارجة عنه أو ينشط لحافز يفيض عليه من ذات نفسه ، فاذا كان ينشط لانه مكلف بذلك ، أو لاعتبارات مالية أو لان عمله يتطلب منه ذلك ، يصبح نشاطه عملا، أما اذا تصرف بمقتضى الدوافع النفسية ، اذا كان نشاطه تلقائيا ناتجا عن حوافز لا يملك من نفسه الا الاستجابة لها ، كان نشاطه لعبا أو ترفيها أو شغلا لاوقات فراغه ٠

ولا يهم نوع النشاط الذى يمارسه الفرد ، فقد يكون لعب الكرة أو التمثيل أو التصوير أو ممارسة الموسيقى عملا لفرد وترفيها لفرد آخر ، قد يمارسه فرد معين لكسب عيشه وقوت عياله ، وقد يمارسه فرد آخر للترفيه عن نفسه واطلاق العنان لنزعاته المكبوتة التى لا تعـــاونه ظروف حياته على تصريفها ، فهو يؤثر أن يستجيب لهـا اذا ترك حرا ، فيسلك نفسه مع جماعة من الناس تعاونه ويعاونها على تحقيق هذه الغاية ، يتبين من هذا ان النشاط الواحد يمكن أن يكون عمـلا أو واجبا ويمكن أن يكون ترفيها ٠

وبعبارة أخرى العمل والترفيه يلتقيـــان فأساسهما واحد مشترك بينهما جميعـــا ، ليس الفرق فى نوع العمل أو طبيعـــة النشاط انما الفرق فى الجو (السيكلوجى) الذى يحيط بالنشاط، وفى الدوافع النفسية التى يصدر عنها ، من هذا نرى انه يمكننا أن نمارس أعمالنا التى نقوم بهـا طلبا للرزق بروح اللعب والترفيه ، يمكن لفرد من الناس أن يقبل على عمله بطريقة من شأنها أن تشبع فى نفسه ميلها الى اللهو والترفيه ، ولا يهم عامل التعب فى هذه القضية ، لان الفرد يتعب من العمل واللعب على الســواء ، وعلى أية حال لا يجب أن نغفل اللذة وعامل الارغام فى مسألة التعب ٠

من هذا يتبين لنا ان الطريقة المثلى فى التعامل مع الناس وعلاج حالاتهم لا تقوم على نوع النشاط، وانما تقوم على اعتبار الانسان كله وحدة مرتبطة أو كائنا مفردا وليس أجزاء مبعثرة ، فكل ما يعمله هذا الكائن صادر عنه كوحدة حية ، لها نزعاتها وميولها وغاياتها التى تسعى اليها بكل ما تملك من قوى وعناصر نفسية ، أى أن نشاط الفرد سواء أكان عملا أم لعبا أم ترفيها انما هو تعبير عن ذات نفسه ، بغرض خلق التوافق بين نزعات نفســه وما يحيط به من عوامل طبيعية أو اجتماعية ، انما هو محاولة منه لتغيير عناصر البيئة بحيث تلائم مزاجه وحاجاته ، فليس يجدينـا شيئا أن نعالج أنواع نشاطه كلا منها على حدة ، وانما ما ينفع هو أن نعالجه ككائن واحد له حاجاته ودوافعه التى تحمله على ممارسة أنواع النشاط سواء أكانت عملا أم هواية وترفيها ٠

من الخطأ أن نعالج الفرد على انه كائن مستقل قائم بذاته منفصـــل عن غيره ، ذلك لانه جـــزء لا يتجزأ من كائن آخر هو الجماعـة ، وكثير من نشاطه يرمى الى تحقيق ما يريده من هذه الجماعة أو يريده لها ، فمن دوافعه أن يحمل هذا الكائن الاجتماعى على معاونته فى قضـــاء حاجاته ، ومن دوافعه أيضا أن يقضى على ما يضايقه منه ، ومن دوافعه أن يكون صـــداقات مع أفراد الجماعة ، وينال تقديرهم ، وعندما يقوم بهذا النشاط يفعل شيئين مهمين : أولهما انه يغير البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها بحيث تصبح موافقة لميوله، خادمة لدوافعه ، ومعينة له على تحقيق حاجاته ورغباته ، وفى نفس الوقت هذا النشاط يعاونه على تقويم مشاعره ، ونضوج عقله ، واستكمال بدنه ٠

فالجماعة هى الاساس الذى تنبنى عليه حياة الافراد فى جميع أطوارها ، وعن طريقها يصل الفرد الى أغراضه وغاياته الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية ، وعندما يسعى الى هذه الغايات والاغراض يعمل - غير عامد - على خلق نظام اجتماعى ينشط فيه .. هذه الجماعة مغايرة فى طبيعتها للافراد الذين تتكون منهم ، ذلك لانها كائن له خصائص تختلف عن خصائص الافراد فيها ، وهى شىء مغاير أيضا لمجموع الافراد الذين تتكون منهم ، ولذلك كان هم الاخصائيين الاجتماعيين فى العالم كله أن يقووا الجماعة لتوفير حاجات الفرد ، ويخدموا الفرد لتقوية الجماعة .

وملخص القول ان مساهمة الفرد فى نشاط الجماعة لا تخرج عن أن تكون عملا أو ترفيها ولعبا ، فهو يعمل من أجل الجماعة اذا تزوج أو أنجب الذرية أو عمل أو لعب أو ساهم فى حديث وفى نفس الوقت الذى يعمل فيه للجماعة عن هذا الطريق يخدم نفسه وشخصيته ، أى انه يعالج دوافعه وغرائزه وانفعالاته وعاداته وميوله وشخصيته ، فأى أمر يأتيه له أثره فى الجماعة وله أثره فى ذات نفسه ، فهو بهذا النشاط يعالج نفسه، وفى نفس الوقت يضع أسس نظام اجتماعى يعيش فيه ، ولنفس هذا السبب يجدر بنا أن نقرب البرامج الاجتماعية كلها عن طريق الجماعات .

ما هى - اذن - الاسس التى ينبنى عليها العمل بين الجماعات ؟ ما هى العوامل الاساسية التى تقوم عليها الجماعات ؟

أول خطوة فى هذا السبيل هى اجتماع الناس بعضهم ببعض ، فالرجال منهم يفكرون أول ما يفكرون فى عملهم الذى يكتسبون منه العيش ، وأما الصغار فأول ما يتجه اليه تفكيرهم هو اللعب والتسلية ، ولكن الطائفتين كليهما لا تقفان عند هذا الحد من الامر ، فسوف تتسع أمامهم ميادين النشاط وتتعدد ، ثم يتطور بهم الامر الى برنامج للنشاط المتصل بالعمل أو بالتسلية واللعب .

ويلاحظ ان الناس يكرهون أن تصلح شئونهم ويستنكرون محاولة تربيتهم وتغيير عاداتهم وميولهم واتجاهاتهم الفكرية ، فمن سوء التقدير ومن خرق السياسة أن يقول الاخصائى الاجتماعى للناس: انه يريد أن يبنى بهم جماعة ، أو يهذب من ميولهم وعاداتهم ونظرتهم الى الاشياء ، أو يظهر منه شىء ينبىء بهذا الاتجاه ، وانما يجدر به أن يأخذهم على علاتهم ، فالناس موجودون مرتبطين ببعضهم بمئات الصلات والوشائج ، وعلى الاخصائى أن يبدأ معهم حيث هم، يدرس شئونهم، ويتعرف أمزجتهم ومناحى تفكيرهم وحاجاتهم ، ثم يعاونهم على بلوغ أغراضهم التى قد تكون عملا أو هواية أو لعبا ، لان الامر الاساسى فى الموضوع هو العمل الجمعى .

والاخصائى الاجتماعى هو العمود الفقرى لخدمة الجماعات ، ويجب أن يكون عارفا برسالة الجماعات ويؤدى هذه الرسالة كما ينبغى أن تؤدى :

١ - يجب أن ينظر الاخصائى الاجتماعى الى نفسه على أنه « معاون » وليس « زعيما » أو رائدا أو قائدا ، ليست وظيفته أن يقود الجماعات ويرود أمامها الطريق ، وانما وظيفته أن يعينها على بلوغ أغراضها وغاياتها ، فليس فى مقدوره ولا من اختصاصه أن يحل للجماعات مشاكلها ، لان هذا من عمل الجماعات ومن اختصاصها ، وما عمله الا معاونة الجماعة على تحقيق أهدافها .

٢ - يجب أن يكون متحليا بخصلة ضبط النفس ، فهو محترف يقوم بواجبه ، فلا يجوز له أن ينغمس فى لذات النشاط ، ويجب أن يعلم أن النشاط ليس للترفيه عنه أو لاشباع رغباته ولذاته أو لتصريف الزائد من انفعالاته أو لتنمية مواهبه ، يجب أن تكون هذه أغراضه من النشاط ، ولكن ليست لنفسه وانما للجماعة وللافراد الذين تتكون منهم الجماعة ، وهذا هو أحد الفوارق بين الرائد المحترف والرائد الهاوى .

٣ - يجب أن يكون شاعرا بكل فرد فى الجماعة ومتنبها له وملقيا باله لمنحى تفكيره ، ملتفتا الى ما يقول ، والطريقة التى يؤدى بها ما يريد ويجب أن يتدارس كل هذه العوامل ، ويكون قادرا على تحليلها بشكل يفيد الافراد والجماعة .

٤ - يجب أن يعرف متى يتكلم ومتى يصمت .

٥ - يجب أن يفرق بين آرائه وبين كرامته وشعوره الشخصى ، وذلك لكى لا يسىء الى شعور فرد من الجماعة أو يحس مساسا بكرامته أو بشخصه ان رفضت الجماعة اقتراحاته فى جزئياتها أو كلياتها .

٦ - يجب أن تكون علاقته بالافراد مبنية على أساس من الاحتراف ، فلا يميل لبعض الناس وينفر من الآخرين ، يجب أن يكون كل الافراد فى نظره متساوين .

٧ - يجب أن يكون تقديره لقدرات الجماعة دقيقا أو قريبا من الدقة حتى يستطيع أن يعرف بالضبط مقدرة الجماعة على تحقيق أغراضها وغاياتها .

٨ - يجب أن يعمل ما فى استطاعته كى يجنب الجماعة الفشل فى مشروعاتها .

٩ ـ يجب أن يقدر احتمالات الفشل ويجب أن تكون لديه خطة موضوعة لمواجهة هذا الفشل.

١٠ ـ يجب أن يضبط مشاعره وانفعالاته النفسية وبخاصة فى حالات الازمات .

* * *

أصبحت عمليات خدمة الجماعات حقيقة علمية ثابتة ، وقد مارسها الاخصائيون فى بقاع العالم المختلفة لخدمة الناس من جميع الاجناس والاعمار والاديان والقوميات والطبقات فى المرض والصحة على السواء .

وقد ظهرت أهم نتائجها فى جماعات الشباب ما بين العاشرة والعشرين من العمر ، ونرجو أن تشيع هذه الطريقة فى هذا الجزء من العالم لخدمة شبابه ، وقد طبقها الكاتب على جماعات الشباب من الطلبة وأبناء الشعب بجمعية الشبان المسيحية فى الخمس والعشرين سنة الماضية ونشر نتائجها فى كتابيه « دراسات فى الاخلاق » و « أطفالنا وكيف نسوسهم » .

ومن حسن الطالع ان وزارة الشئون الاجتماعية قد شرعت فى استخدامها فى الريف المصرى ، فقد أعدت برنامجا لتدريب قادة يعملون بين شباب الريف ، ووفرت مثل هذه الخدمات لما يتراوح بين ١٠٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ ألف صبى من صبيان الريف .

ما هى الخطوات العملية التى يجب اتخاذها لتحسين التغذية فى القرى ؟

تعقيب

للدكتورة لمعان أمين زكى (العراق)

جاء فى تقرير عصبة الامم قبل الحرب العالمية الثانية ، ان الوجبات التى تتناولها الغالبية العظمى من سكان الشرق تتميز بنقص كبير عن مستويات الكفاية التى وضعها اخصائيو التغذية · ففى آسيا نجد ان ٧٥ ٠/٠ من السكان البالغ عددهم ١٫١٥٠ مليون نسمة يتناولون وجبات تنخفض كثيرا عن مستوى الكفاية الصحى ·

وينطبق هذا على العراق والبلاد الاخرى فى الشرق الادنى · فأى طبيب وخصوصا اخصائى الاطفال والنساء منهم ، يوافق على ما ذكره الدكتور على حسن (من مصر) من أنه فى مقابل كل تشخيص لمرض معين هناك مئات من حالات الاعتلال الصحى التى ترجع الى حد كبير دون شك الى سوء التغذية ، وهو المسئول الاول عن الكسل الواضح والقوة الموهنة والحيوية المهبطة التى يتصف بها فلاحو هذه الجهة من العالم ، والتى لها تأثير سيىء على اقتصاد الدولة · ويرجع الجزء الاكبر من النسب العالية لوفيات المواليد والاطفال الى سوء تغذية الامهات والاطفال · كما ان سوء التغذية هو المسئول الاول عن ارتفاع حالات المرض والعدوى وأكثرها شيوعا هو مرض السل لما له من صلة بسوء التغذية وبسوء الحالة المعيشية · والنسب العالية للوفيات ، وقصر متوسط احتمال الحياة فى هذا البلد ترجعان أولا الى سوء التغذية· والى جانب ذلك فهناك أمراض كثيرة سببها نقص عنصر معين فى التغذية وتؤدى الى وهن وضعف يمكن تفاديهما

وفيما يلى أهم أسباب سوء التغذية فى العراق مع بعض الاقتراحات لعلاجها :

١ ــ أولها وأهمها فقر الفلاحين فى العراق فقد وجد ان متوسط الدخل السنوى للفلاح فى العراق هو ٦ ــ ١٠ دنانير عراقية فى الجهات الشمالية و٢ ــ ٣ دنانير عراقية فى الجهات الجنوبية والوسطى ، وذلك بحسب مستوى أسعار ما قبل الحرب · ومستوى هذا الكسب المنخفض انخفاضا بالغا معناه ان الفلاحين يعيشون فى مستوى منخفض، والواقع ان أى انخفاض عما تأكله الغالبية من الفلاحين معناه الموت · فطعام الفلاح تركيبه الاساسى· الكربوهيدرات الممثل فى خبز الشعير مع بعض الخضراوات والشاى أو البلح وفى بعض الاحيان اللبان (لبن حامض اللاكتيك) ويؤكل اللحم فى مناسبات نادرة جدا ·

ومجموع السعرات التى تحصل عليها الطبقات الفقيرة من الشعب أقل بكثير عما تحتاج اليه بوصفها القائمة بأكثر الاعمال اجهادا · ومن هنا نتج النقص فى الكفاية والكسل اللذين يلام عليهما الفلاح والعامل العراقى· وكمية ما يناله الفقراء من بروتين الدرجة الاولى منخفض للغاية ، لان بروتين الحيوانات طعام غال اذا قورن برخص الكربوهيدرات وسهولة الحصول عليها ، كما ان تناولهم للبن نادر لارتفاع ثمنه ويفضل الفلاح الذى ينتج الالبان أن يبيع منتجاته ليضيف بضع دراهم الى دخله الضئيل عن استعماله فى تغذيته وتغذية عائلته

ومن هذا يتضح انه يجب رفع الدخل السنوى للفلاحين قبل اتمام أى تحسين فى حالتهم الصحية الراهنة· ولن يحدث شىء من هذا القبيل · قبل اصلاح توزيع الاراضى الذى سوف يعطى الكثير من الضمان للفلاحين وصغار المزارعين · والتقدم فى الهندسة الزراعية والرى سوف يساعد على زيادة المساحة المزروعة وزيادة المحصول ·

ويجب تشجيع صناعة الالبان ومنتجاتها لايجاد معين جديد لدخل الفلاح ولجعل اللبن ومنتجاته والبيض واللحم أيسر تناولا للفلاح وعائلته ·

٢ ــ وهناك عامل مهم جدا لانخفاض المستوى الصحى والغذائى فى العراق وهو انتشار الامراض الطفيلية· فقد وجد بيتى Beatti وبسول Boswell وسنكشى Senakji عام ١٩٣٩ ان معدل حالات

المرض بالانكلستوما الدودية كان ٦ر٢٥ ٠/٠ وكذلك وجد الدكتور الحلوانى ١٩٤٥ أثناء دراسته الشاملة للملاريا ان ٦٠٪ من أطفال القرى مصابون بانتفاخ فى الطحال Splenic enlargements وتؤثر هذه الامراض الطفيلية المعدية بدورها على زيادة ظهور النقص فى التغذية حتى لو كانت التغذية كافية ٠ ولذا يجب علينا شن حملة لمكافحة الامراض المتوطنة ، وذلك بمعالجة المصابين معالجة دقيقة والقضاء على الطفيليات فى منابت تكاثرها ، مع نشر الدعاية الصحية لحفز الاهالى على المعاونة فى هذه النواحى ٠

٣ ـ يجب انشاء مراكز أمومة وطفولة كلما وجدنا الى ذلك سبيلا حيث يقدم اللبن والفيتامينات ومركبات الحديد مجانا أو بأثمان زهيدة ٠ ولهذه المراكز أكبر الاثر فى رفع مستوى التغذية كما أنها ستكون فى نفس الوقت بمثابة مدرسة لتعليم الامهات مبادىء التعاليم الصحية

٤ ـ كما ان صرف كوب من اللبن يوميا ، أو وجبة غذاء كاملة وهو الاجدى ، سوف يكون له أبعد الاثر فى رفع مستوى تغذية التلاميذ بجانب انه سيحفز الكثير من الاطفال على المواظبة فى مدرسة القرية ٠

كيف يحال دون هجرة السكان من القرية العربية الى المدينة ؟

تعقيب

للاستاذ جعفر خياط (العراق)

كانت هجرة السكان من القرية الى المدينة ولا تزال من الظواهر الاجتماعية فى جميع أنحاء العالم كما كانت القرية ولم تزل معينا لا ينضب يمد المدينة بالنفوس · وتكاد هذه الظاهرة تكون شيئا طبيعيا منشؤه عوامل وظروف كثيرة لا تخفى على الكثير من المطلعين ·· ولا يسمح لنا المجال هنا بأن نبحث فيها بحثا مسهبا ·

غير ان الباحث فى أحوال المجتمع العربى اليوم يجد ان هجرة سكان القرى الى المدن فى قسم كبير من البلاد العربية هجرة غير طبيعية تكاد تهدد اقتصاديات البلاد التى تعتمد الى درجة كبيرة على الزراعة التى يحترفها سكان القرى بأجمعهم تقريبا ·

ولاجل أن نتمكن من اتخاذ الوسائل اللازمة للحيلولة دونها لا بد لنا أن نتعمق فى استقصاء الاسباب المؤدية الى هذه الهجرة لنصل الى العوامل التى تعمل عملها فى هذا الشأن · ولو فعلنا ذلك لوجدنا ان الحالة الاقتصادية فى كثير من القرى العربية ·· وخاصة فى القرى العراقية التى لى اطلاع كاف على أحوالها ·· هى العامل الاساسى الذى يجعل هجرة سكان القرى الى المدن شيئا غير طبيعى ·

فان مستوى المعيشة المنخفض عند القرويين المتجلى فى مسكنهم البسيط ومأكلهم الشحيح وفى حالتهم الصحية السيئة المشوبة بالامراض وسوء التغذية ·· فضلا عن جهلهم وبدائية طرق الانتاج التى يتبعونها·كلها متأتية عن دخلهم المالى الضئيل الذى لا يتجاوز الدنانير المعدودة فى السنة وهى مبلغ لا يسمن ولا يغنى من جوع فى مثل هذا اليوم الذى تشعبت فيه طرق العيش وتعددت حوائجه· ومعظم القرويين أو الفلاحين الذين يرزحون تحت ثقل هذا الدخل الضئيل يحصلون عليه بشق الانفس كأجيرين أو أصحاب حصة ضئيلة فى الحاصل البسيط الذى يزرعونه فى أرض سيدهم المالك الكبير ، وقليل منهم من يحصل على هذا الدخل وان كان ضئيلا من أرض يملكها هو وحده لا يشاركه فيها الملاك أو يتحكم فيه المؤجر · وبهذا نصل الى مشكلة الفلاح الاساسية التى ترتكز عليها جميع مشاكله الاخرى ·· ألا وهى مشكلة الارض ·

وهنا سوف أقتصر فى بحثى على مشكلة الارض فى العراق نظرا الى اطلاعى عليها · فأقول : أن مساحة العراق بأجمعه تبلغ (١٨١) مليون دونم(١) ويقدر مجموع الاراضى القابلة للزراعة فى هذا المجموع الكلى بمقدار (٤٨ر٤٠٠ر٠٠٠) دونم · أما مساحة الارض الخاضعة للزراعة فى الوقت الحاضر فلا تتجاوز الـ (١٩ ٪) من هذا المقدار · والمساحة المزروعة معظمها يعود للحكومة والاوقاف ولعدد نسبى قليل من الملاك الذين يكون معظمهم من الشيوخ والاغوات ومتنفذى المدن وبعض التجار · ولو أردنا أن ننسب عدد الملاك هذا الى مجموع سكان العراق نجد ان (١٠ – ١٢ ٪) من سكان العراق فقط يملكون أراضى زراعية منتجة ·· وان القسم الاعظم من الملاك الذين يؤلفون هذه النسبة يملك كل منهم (٢٠٠) دونم فما دون · هذا مع العلم بأن مجموع سكان العراق يبلغ خمسة ملايين وان ٨٠ ٪ من سكان العراق هم من سكان القرى والارياف الذين تعتمد أكثريتهم الساحقة على الزراعة · أضف الى ذلك ان زراعة العراق بوجه عام زراعة متسعة تعتمد فى الغالب على زراعة الحبوب والبساتين فى بعض المناطق وخاصة بساتين النخيل، ولا تستفيد من الفن الزراعى الحديث الا بدرجة قليلة جدا · وهذا يعنى ان الدخل الزراعى اذا قسم على جميع من يعتمد عليه فى تقويم أوده لا تصيب الفلاح منه الا حصة ضئيلة ودخل شحيح كما ذكرت آنفا ·

أما أسباب هذه القسمة الضيزى فى الارض

---

(١) الدونم العراقى يساوى ٢٥٠٠ متر مربع .

بين الفلاح والمـــلاك فهى منحصرة فى أن أكثرية سكان الريف العراقى وخاصة فى العراق الاوسط والجنوبى هم سكان عشائريون ، وان العشائـر هذه كانت الى ما قبل تاسيس الحكم الوطنى فى العراق بعد الحرب العالمية الاولى يتملك كل منهـا ديرتها العشائرية تملكا اجماعيا تعود فيه الارض الى القبيلة كلها وليس لشخص منها دون آخر · وكانت اقتصاديات كل قبيلة اقتصاديات معيشية، أى ان ما كان يزرع من الارض كان يزرع من أجل اعاشة أفراد القبيلة وليس لبيع الحاصل والمتاجرة به · وعندما تطورت الاحوال بتطور الزمان وسهل الاتصال بالاسواق الخارجية بواسطة الطـــرق البحرية والبرية أدرك الشيوخ والاغوات والمتنفذون من أهل المدن أن الزراعة أصبحت شيئا مربحا وان الارض يجب أن يملكوها هم دون أفراد القبائل ، فبادروا الى العمل على تحقيق ذلك ، واستخدموا نفوذهم المعلوم ، فساعدتهم على بغيتهم هذه بعض القوانين الحكومية التى سنت من أجل تسويـــة حقوق امتلاك الارض المعمول بها الآن ·

وبعد أن امتلك القسم الكبير من المـــلاكين الارض على هذه الشاكلة أخذوا يعيشون فى المدن وابتعدوا عن السكنى فى مقاطعاتهم وأراضـيهم ، بحيث قلت عنايتهم بتحسين زراعتهم والمحافظـــة على خصوبة أراضيهم ، فضلا عن ابتعـــاد بعض الملاكين من أهل المدن عن أراضيهم بطبيعة الحال ، فأثر ذلك تأثيرا غير يسير فى الانتـاج من حيث النوعية والكمية ·

وكان امتلاك الارض على هـذه الشاكلة قد أثر تأثيرا شديدا على نفسية الكثيرين من سكان القرى والارياف ، وجعلهم يشكون فى جـــدوى تقاليدهم القـــديمة التى كانت تربطهم بالارض والقبيلة · واذا أضفنا الى ذلك العوامل الاخرى التى تزيد فى مشاكلهم ومصاعبهم من ســـوء الحالة الصحية فى كثير من أنحاء الريف وقلة الميـــاه المتوافرة للزراعة فى جهات كثيرة برغم توافر المياه فى الانهر واتساع الاراضى القابلة للزرع وغير ذلك من انعدام المشاريع العمرانية التى تيسر العمـــل الزراعى وتوفر الانتاج اذا أضفنا ذلك كله نجـد سكان القرى قد تهيأت أفكارهم للتاثر بأى اغراء ينبعث من صوب المدينة تأثرا سريعـــا يؤدى الى شد الرحال اليها من دون ريب ·

وبينما كانت العوامل المذكورة تهيىء أفكار أهل القرى على هذا الشكل كان تأثير المدنيـــة الحديثة فى المدن يزداد شيئا فشيئا فيباعد فى الشقة الموجودة بين أبناء القرى وسكان المدن ، وعلى هذه الشاكلة كثرت اغراءات المدينة وأخذت تلوح من بعيد لسكان القرى المغمورين بالفقـــر والحرمان بمباهجها وخيراتها ، فأيقن كثير منهـم بانهم أصبحوا متشردين لا يربطهم بالارض التى امتلكها غيرهم أى رابط ، وانه من الخير لهم أن يهيموا فى البلاد ويضربوا فى الآفاق لتجتذبهم المدن بمباهجها وسرابها الخادع وليبتلعهم بحرها الخضم فيجدون فيه رخاء العيش وسهولة العمل ·

يستخلص من هذا كله أن رابطة الكثير من سكان القرى والارياف بقراهم ومسقط رأسهم قد انفصمت بحرمانهم من امتلاك مورد رزقهم وهـــو الارض كما أن الرابطة العشائرية القديمة التى كانت تربط الافراد بعشيرتهم قد تضعضعت بتطـــور الاحوال وبانهيار النظام العشائرى الاقطـــاعى فى كثير من الجهات ·

ولاجل أن نحول دون تدفق هذه الهجرة غير الطبيعية من القرية الى المدينة فى العراق والبلاد العربية أجمع يدعونا الواجب الى تقوية الروابـط التى تربط سكان القرى بالارض والى انشاء نظام اقتصادى متين يزداد بموجبه دخل الفلاح السنوى ويرتفع مستواه المعيشى الذى يعيش بمقتضاه عيشة رضية ، فيسكن بيتا صحيا نظيفـــا ويشرب ماء صافيا غير ملوث ، ويأكل غذاء كافيا تتوافر فيـه جميع العناصر الغذائية المطلوبة ، ونعلمه وأولاده جميع ما يفيده فى مهنته ويساعده فى اســـتغلال أرضه، ثم نرعاه بالقيام بالمشاريع العمرانية الكبيرة التى لا تدخل فى مقدوره بانشاء مشـــاريع الرى وشق الجداول للرى والتصريف ، وفتح المصارف للتسليف وتأسيس الجمعيات التعاونية وانشـــاء الطرق العـــامة ، وتزويده بالبذور الصـــالحة والحيوانات المفيدة ومساعدته فى مكافحة الآفات الزراعية وغير ذلك من الامور التى تأخذ بيـــده وناصره ·

ولا تمكن تقوية الروابط التى تربط الفلاح بالارض من دون شك الا بتوزيع الاراضى الزراعية بطريقة الملكية الصغيرة وتمليك أكبر عدد ممكن من الفلاحين قطعا من الارض تكفى واحدتها عنـد استغلالها لسد حاجة الفلاح وعائلته ·

وهناك بلا شك وسائل كثيرة لتحقيق هذا الغرض ليس هذا مجال بحثها ، الا اننى لا بد أن أشير هنا ، بعد أن بحثت الموضوع بالنســـبة الى القرية العراقية، الى أن الحكومة العراقية قد بدأت قبل بضع سنوات بمعالجة مشكلة الارض بصورة جدية عن طريقة الملكية الصغيرة · فحققت مشروع (الدجيلة) الذى وزعت فيه الاراضى على الفلاحين الفقراء بمقدار مائة دونم للشخص الواحـــد ، وأسست لذلك دائرة خاصة تشرف على تنفيـــذ القانون الخاص بهذا العمل وعلى ارشاد مستثمرى القطع الموزعة من الناحية الزراعية ، فنجح المشروع بأجمعه نجاحا غير يسير ، وعلى هذا الاساس أصبح

دخل الفلاح المستثمر ما يزيد على المائتى دينار فى السنة بعد أن كان دخله كأجير أو صاحب حصة لا يزيد كثيرا على العشرة دنانير فى السنة · وان آثار هذا التبدل لتظهر بارزة للعيان لاول وهلة لكل من يتجول فى منطقة (الدبيلة) ، وبالنظر الى النجاح الذى لاقاه هذا المشروع فكرت الحكومة فى توزيع أراض كثيرة أخرى تعود لها على هذا الاساس وخاصة فى منطقة (الحويجة) التى ستخصص لافراد عشائر العبيد العربية ، والامل أن يتسع هذا العمل فى المستقبل فيشمل جميع الاراضى الحكومية الاخرى التى يمكن استثمارها استثمارا حديثا ·

كيف تنظم القرية بالنسبة إلى المركز الاجتماعى؟

تعقيب

للدكتور جيروم بترسون (هيئة الامم المتحدة)

Dr. Jerome Peterson (UNRWA)

لقد سجلت التعقيبات التالية على هـذا الموضوع أثر اجتمـاعى بأعضـاء فرع الرعاية الطبية التابع لادارة الاغاثة والاعمال التابعة لهيئة الامم المتحدة فى مقرها ببيروت ، فهى اذن تعبر عن آراء عامة بجانب بعض الآراء الفردية المتنوعة ويختلف أعضاء هذه المؤسسات من أوربيين الى أميريكيين أقاموا هنا من شهرين الى سنتين ، الى مواطنى بلاد مختلفة من بلاد الشرق الاوسط . وقد قاموا جميعا بقدر من الابحاث المحلية واتصلوا عن كثب بالقرية العربية .

وكانت النقطة الاولى التى أثيرت هى تحديد « المركز الاجتماعى » بالنسبة الى المشتغلين بشئون الصحة العامة وترتبط هذه التسـمية فى أذهانهم بالمراكز الصحيةوالعيادات والمستشفيات وممرضات الصحة العامة .

ولكن المجال انفسح أخيرا بحيث اتسـع للمدارس والمساعدة التى تبذل للمسنين والعجـزة والعمى وأعمال الترفيه والمزارع الجماعية وتحسين الثروة الحيوانية والشراء الجماعى والمكتبة الخ . أى ان المعنى اتسع بحيث شمل كل ما يسـاهم فى بلوغ حياة فضلى للقرويين

وقد اجتمع الرأى على الحـاجة الى عمـال أكفاء أصحاب خبرة من الهيئة الحكومية التى تشتغل بالرعاية الاجتماعية، يزورون القرى ويثيرون الاهتمام بالسعى نحو تحسين الظروف وذلك بتحـريك أصحاب النفوذ فى القرية من أمثال (المخاتير) والمشايخ وكبار أصحاب الارض وجامعى الضرائب ورجال البوليس والمدرسين .. الخ. والمشاريع التى يجب البدء بها يجب دون شك أن تتنـاول ما تشتد الحاجة اليه فى القرية . وقد يكون هذا مدرسة أو تزويد القرية بالمياه أو الحصول على بذور رخيصة أو مكافحة الحشرات أو عيادة . ومن الضرورى للغاية ان يكتب النجاح للبرنامج الاول فيجب حمل القرويين على المساهمة فيه حتى يحسوا فيما بعد بأنه ملكهم ومن صنع أيديهم .

ويجب على الهيئة الحـكومية فى ادارتهـا للامور أن لا تظهر فى مظهر المتزعم لها . فيجب ان تصدر الزعامة عن القرية نفسها وذلك حتى يستمر العمل بعد أن تنفض الهيئة الحكومية يدها منه. على أن المتزعم للعمـل يجب أن يلقى بعض المعـونة الحكومية نظير قيامه بتمثيلها فى المركز الاجتماعى

كما يرجى أن يشمل مجلس القرية بجانب أصحاب النفوذ بعض الاعضاء المنتخبين من الاهالى ومن المسلم به أنه لا يمكن القيام بهذه الخطوة فى بعض المناطق على الفـور ولكن يمكن أن يدفـع الجمهور الى الاهتمام اهتماما متزايدا بالمشروعات التى تقوم بها القرية والى المساهمة فيها .

وقد نشأ خلاف فى الرأى فى جماعتنا حول نوع البرنامج الذى يجدر البدء به . فمال البعض نحو انشاء مدرسة باعتبارها مركزا يجتمع حوله كثير من ألوان النشاط مثل القـيادة وتعليم الاساليب الزراعية الحديثة والرحلات الخ . بينما رأى آخرون ان التعليم على الاقل بالنسبة الى بعض المناطق يعتبر ثانويا بالقيـاس الى تحسين الحالة الاقتصادية واقترحـوا ان يـكون المشروع الاول ذا صبغة اقتصادية . ويمكن ان يحقق هذا بيـان كيفية زيادة الكسب والتوفير عن طريق الجمعيات التعاونية واستخدام حظائر جماعية وأكوام سماد جماعية ، وقيام الجمعيـات التعـاونية بشراء الملابس والبذور . ومتى تم رفع المستوى الاقتصادى للقرية بعض الشىء أمكن اثارة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية الاخرى مثل التعليم، والصحة، والرفاهية .. الخ . ويبدو أنه رغم ان الهيئة الحكومية قد ترغب فى البدء بمشروعات معينة يجب أن تختار منها ما تحتاج اليه القرية حاجة واضحة .

فاذا رئى انشاء مدرسة فيجب ان لا تقتصر على تعليم الصغار وحدهم بل يجب ان تشمل تعليم الكبار وان تكون مركزا لايضاح وسائل الرى وتصريف المياه وزراعة الحدائق ومركزا كذلك للالعاب الرياضية والاشغال اليدوية (بما فى هذا الخياطة وصناعة الفخار والمصنوعات الجلدية والحفر والنجارة ٠٠ الخ ٠)

كما أقترح اعداد منهج قصير يستمر شهرا أو شهرين لقادة القرية كالمختارين تقوم به وزارة الشئون الاجتماعية لتعليمهم أسس ادارة القرية واصلاحها وجوانب الرعاية الاجتماعية فى حياة القرية ٠

وكما أشير بوجه خاص الى أهمية اثارة اهتمام رجال الدين فى القرية ٠

وقد أشار أعضاء ادارة الاغاثة والاعمال فى نهاية النقاش الى أوجه الشبه الوثيقة - فى المبدأ على الاقل - بين وسائل المعالجة فى القرية العربية ونظائرها فى المجتمع الغربى ، فبرغم اختلاف اللغة والثقافة والعادات فالبشر هم البشر فى أى ركن من أركان العالم ومشاكلهم الاساسية واحدة ووسائل معالجتها واحدة كذلك ٠

كيف يتم تنسيق القرية بالنظر إلى مركز الرعاية الاجتماعية؟

للدكتورة جمال كرم حرفوش (لبنان)

على الرغم من أن عملية انجراف سكان القرى نحو المدن أصبحت موجة عالمية المسحة نظرا الى تنوع اسباب الارتزاق وانتقال المجتمع انتقالا سريعا من حياة زراعية الى حياة صناعية ، وبدوافع التركيز الادارى والمهنى فى المدن ، فان القرية ما زالت تتبوأ مركزا هاما فى كيان المجتمع الانسانى ومكانة تحتلها الحياة القروية ناجمة فى جملتها عن خاصتين تمتاز بهما بيئتها ، وتعكسان على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ظلا بعيد الاثر ·

أما الميزة الاولى فقد نتبينها من خلال العودة الى تاريخ القرية ومسببات نشوئها · وليس من الصعب على القائم بمثل هذا الدرس أن يرى فى القرية نوعا من التمركز طرأ على مجتمع الانسان كحدث جديد عند ما اختار لنفسه الانتقال من البداوة الى الزراعة مذعنا لحوافز اقتصادية ملحة فرضتها عليه وسائل التعيش والارتزاق ·

ان اتخاذ الانسان من حرائة الارض ، وغرس البذور ، وقطف المواسم بابا جديدا لاكتساب الرزق حتم عليه أمر الارتباط بالارض ، وكان من جرائه أن مشى الانسان فى طريق التمركز والاستقرار، وأن وجد نفسه فى بيئة اضطرته الى أن يدخل تعديلا أساسيا على كل ما درج عليه فى طور البداوة من تقاليد وعادات ، وأن يبنى لنفسه ثقافة تنسجم مع نوع حياته الجديدة ·

وأكداس العادات والتقاليد التى توافرت لديه مع الوقت تكون بمجموعها الخاصة الثانية وهى الخاصة الاجتماعية التى تمتاز بها القرية ·

وبين المؤرخين من يعتقد ـ مثلا ـ أن البيت اللبنانى الاول والعائلة الاولى كوحدة اجتماعية شبيهة بالوحدة القائمة فى مجتمعنا اليوم نشأت عند قدم جبل (حرمون) المعروف بجبل الشيخ حيث قام انسان الشرق الاوسط بأول محاولاته فى حرائة الارض وغرسها ·

وما زالت الزراعة تحتل مركزا أوليا فى حياتنا الاقتصادية ، وما زال لثقافة القرية وحياتها الاجتماعية ما لها من أثر بعيد فى تعديل وضبط مستوانا الخلقى والمعنوى، الذى بدوره يساعدنا على الاستمرار فى الاحتفاظ بكياننا الاجتماعى بشكل متزن سليم · أصبح من البديهى أن يشغل أمر تنسيق القرية بالنظر الى الرعاية الاجتماعية بشكلها المستجد الحديث ناحية هامة من نواحى حياتنا الحاضرة ·

وقبل أن ندخل فى بحث كيفية هذا التنسيق لا بد من النظر أولا الى أنواع القرى القائمة الآن فى لبنان ، وفى مختلف بلدان الشرق العربى ، اذ انه يصعب، بل يستحيل علينا أن نرسم خطة معينة مهما كانت شاملة كاملة ، وأن نعتبرها ذات مفعول عملى واحد ، وقابلة للتطبيق فى جميع القرى على السواء ·

ودرس أنواع القرى يلزمنا درس النواحى الآتية :

أولا ـ عدد السكان وموقع القرية الجغرافى ·

ثانيا ـ مستوى القرية المالى من وجهة اقتصادية واجتماعية ·

ثالثا ـ الوضع الدينى والثقافى ·

رابعا ـ مستوى الصحة العامة ·

خامسا ـ وسائل النقل ·

سادسا ـ الحد الاقتصادى والاجتماعى الاعلى الذى تريد القرية أن تتدرج نحوه بالنسبة الى مستوى المدينة ، والى مستوى غيرها من القرى التى قطعت شوطا أبعد منها فى مضمار النشوء والتطور الاجتماعى ·

سابعا ـ نوع الخدمة الاجتماعية التى نأمل أن يحققها مركز الرعاية الاجتماعية فى قرية معينة آخذين بعين الاعتبار رفاهية أفرادها ، ورفاهية بيئتها ، والمجتمع بشكله الاعم الاوسع ·

وبمقدور هذه الخطوط الرئيسية أن ترينا منذ الساعة نقطة البداية فى العمل ، كما ان بامكانها أن ترينا الغاية التى تتوخاها الرعاية

الاجتماعية من نهج تتمشى عليه لانه يتلائم وحاجات القرية وامكانياتها ، كما تبعث فى القرى القدرة الفعالة الكامنة فيها على الانشاء والانتاج ·

وفى تنسيق القرى على اختلافها الى أنواع يمكننا لاسباب عملية أن نستعين بالتقسيم التالى·· اذا اتخذنا من المدينة نقطة ارتكاز للتقدم والتطور الاجتماعيين فى بيئة معينة تمكنا من تقسيم القرى الى ثلاثة أنواع :

فالنوع الاول : يمثل القرى النائية عن المدينة ·

النوع الثانى : يشمل القرى القائمة فى نقطة متوسطة بين القرية والمدينة ·

النوع الثالث : يشمل القرى التى تكون جزءا من ضواحى المدينة ·

وقد يعطينا هذا التقسيم ـ رغم بساطته ـ فكرة نسبية صحيحة عن نوع القرية التى بمتناولنا

ومن المنتظر أن تكون القرى المنتمية الى النوع الاول أكثر تأخرا من غيرها ، ومن المنتظر أيضا أن تكون القرى المنتمية الى النوع الثالث أكثر تقدما من غيرها وذلك بسبب اتصالها الدائم بالمدينة · كما انه من الطبيعى أن تشغل القرى المنتمية الى النوع الثانى بسبب موقعها الجغرافى الحد الوسط من التطور الاجتماعى ·

واذا كان القصد من تنظيم القرية وتنسيقها بالنظر الى مركز الرعاية الاجتماعية خلق تقارب وانسجام فى المستوى الاجتماعى بين فئات المجتمع الواحد على اختلافها ، فمن البديهى أن تلزمنا القرى النائية بسبب مستواها المتأخر مجهودا معنويا كبيرا · ولما كانت القرى المتأخرة اجتماعيا بطبيعة وضعها متأخرة اقتصاديا فهذا يعنى أن تنظيم وتطبيق برنامج الرعاية الاجتماعية فيها يحتاج أكثر من غيره الى معونة الموازنة العامة لسد نفقاته ·

وعلى أساس هذا التقسيم ما هو نوع مركز الرعاية الاجتماعية الذى نتوخاه ؟

للاجابة عن هذا السؤال علينا أن نحدد ـ أولا ـ وجهة التغيير التى نريد أن تنتهجها القرية لتقوى من الاحتفاظ ببعض مزاياها الثقافية والاجتماعية التى أعطت برهانا عن قيمتها المعنوية لصمودها عبر الزمن ، ومن اختبار الميزات الاجتماعية المستجدة الصالحة لبقائها ، واستمرارها فى وضع اجتماعى سليم ·

وفى انتقاء الاسس التى يجب أن نرتكن عليها للقيام بمثل هذا الاختبار لا بد لنا من أن نجابه صعوبات جمة كالمقاومة التى يمكن أن تحصل من اصطدام القديم بالحديث ، ومن تجمد طرق الحياة القائمة فى وجه المستجد منها ، ومن الجدير بالذكر أن الشرق العربى فى حاضره يعانى من هذا الاصطدام أشده · ومخاطر تجاهل هذه الحالة لا تقل بشىء عن الصعوبات التى يمكن أن تعترض سبيلنا عند ما نقود خطى التطور الاجتماعى فى طريق التقدم الصحيح ، أو المخاطر التى يمكننا أن نجنيها من تسيير هذا التطور تسييرا خاطئا خاليا من قواعد التوجيه الصحيح ·

ونظرا الى هذا الوضع الصعب علينا أن نسال أنفسنا عند ما نفكر فى أمر تنسيق القرية بالنظر الى مركز الرعاية الاجتماعية المسالة التالية :

هل القصد من انشاء المركز تقريب القرية فى وضعها الاجتماعى من وضع المدينة ، أو ان الغاية منه افساح أوسع مجال ممكن أمام القرية لتنشا وتنمو فى وضع اجتماعى خاص بها ؟

وبكلمة أخرى : هل الغاية من مركز الرعاية الاجتماعية الوصول بالقرية من حيث كونها قرية الى وضع اجتماعى مثالى ، أو وصمها بطابع اجتماعى خاص قصد جعلها مدينة بشكل مصغر ؟

وردا على هذه المسالة لنلتفت أولا الى النواحى الحيوية الهامة التى تساعدنا على وضع أسس مركز الرعاية الاجتماعية التى تنوى أن تسير بالقرية فى طريق التطور الاجتماعى الصحيح لتجعل منها قرية أصلح وأحسن ·

ان القرية الحاضرة بغض النظر عن نوعها ، لا شك فى أنها تمتاز بطابع خاص بها ، وهذا الطابع بدوره يجعل منها بيئة منسجمة · وكل خطوة نسيرها فى طريق التقدم يجب أن تهدف قبل كل شىء الى الاحتفاظ بطابع القرية الخاص وبوحدة الانسجام التى تمتاز بها ، وكى نجعل من هذه المثالية أمرا عمليا قابل التحقيق علينا أن نحاول اكتساب عطف أكثرية سكان القرية وأن نحملهم بالطرق المجدية على الاقتناع بأن مركز الرعاية الاجتماعية يلتقى بأهدافه مع المبادىء المثلى التى اختطتها لنفسها ثقافتهم · وبأن المركز منهم ولهم فى تشجيعهم على انشائه عن طريق امداده بالمساعدة الفعالة ، اما مالا أو عملا ، والاحتفاظ بأعمال المركز ضمن نطاق موحد هو أسهل مايمكننا الاستعانة به لتعزيز قيمته المعنوية · فاذا فككنا روابط هذه الوحدة بتوزيعها الى شعب لتتولى كل شعبة منها حل حاجة معينة من حاجات البيئة القروية نعمل على تحريض روح المنافسة والخصومة وفى لوقت نفسه نقصر عن افهام القرويين أن مشاكلهم الاجتماعية مترابطة فى مسبباتها وحلولها، كما ان التشعب يضطرنا الى عدد أكبر من أصحاب الاختصاص وهم غير متوافرين· لان التشعب يرمى

فى صميمه الى اتقان ناحية معينة دون النواحى الاخرى ، واذا كان التشعب يتناول مركزا اجتماعيا نموذجيا فهذا لا يعنى على الاطلاق انه من الممكن ان يصبح أمرا عمليا ويتناول جميع القرى على السواء ، ومن شأن التشعب أيضا أن يثبط عزائم القرويين وأن يحجبهم عن رؤية غاية المركز بشكلها البسيط الموحد ·

ما هى الاجزاء التى يجب أن يتألف منها مركز الرعاية الاجتماعية ذات البرنامج الموحد ؟

اذا حللنا حاجات القرية اتضحت لنا الاجزاء التى يجب أن يتألف منها المركز ·

ان الحاجات القائمة فى سائر القرى ـ وان اختلفت نسبتها ـ هى متشابهة متقاربة فى نوعها وتقع فى النواحى الصحية، والتربوية، فى التسلية وأوقات الفراغ ، فى التجميل والتعمير والانشاء ، ومتى وفقنا الى تقسيم القرية على هذا المنوال تبين لنا أنه لا بد من أن تتألف أجزاؤها مما يلى :

أولا ـ مستوصف يعمل لتعزيز الاصول الصحية فى خدمة المرضى والاصحاء على السواء ·

ثانيا ـ مدرسة تعمل على مكافحة الامية ، وتعليم أصول الصحة العامة ، والتوجيه المدنى ، وتعد الطلبة ليصبحوا أكفاء لمجابهة حاجات وطوارىء بيئتهم ، ولاختيار حياة القرية لما فى اختيارها من مكافأة معنوية ومادية · وبامكان هذه المدرسة أن تتولى مكافحة الامية بين البالغين ، وأن تهتم بتثقيفهم وتهذيبهم عن طريق الاشتراك فى الابحاث العامة وسماع المحاضرات ·

وقد تخصص المدرسة غرفة من غرفها لتكون مكتبة تتضمن مجموعة من الكتب والجرائد والمجلات المعنية بنوع خاص بمعالجة المواضيع الصحية ، والزراعية ، والصناعية المنزلية ، والتغذية ، والتدبير المنزلى ، وغرس الحدائق ، وغيرها من المسائل التى لها علاقة بالحياة القروية·

ثالثا ـ جزء التسلية والاستفادة من أوقات الفراغ : ان القرية فى الشرق العربى بوجه عام تعانى اليوم مشكلة اساسية بسبب قتل الوقت ، وجهلها الطرق الحديثة للاستفادة من أوقات الفراغ، وهذا القول ينطبق أيضا الى حد بعيد على القرى اللبنانية التى أصابها شىء لا يستهان به من التحسين والتعمير بسبب موسم الاصطياف· ان فى قتل الوقت مفسدة تجر النشء نحو التشرد ، وتدفع بالبالغين الى انهيار فى مستواهم الخلقى والمعنوى · لذا فعلى مركز الرعاية الاجتماعية أن يخص نفسه بناحية للتسلية ، وأن ينشىء فى هذه الناحية ملعبا ونواديا ليشجع القرويين ، كبارهم وصغارهم ، على القيام بنزه ورحلات لزيارة الاماكن التاريخية وللتعرف على المرافىء الطبيعية فى بلادهم ولتمثيل الروايات وعرض الافلام الصالحة، واقامة الحفلات ·

رابعا ـ ناحية التجميل والتعمير والانشاء : وهمها توحيد صفوف القرويين ، والسعى لرفع مستواهم الثقافى ، وتهذيبهم لتذوق الفن والجمال، ان مشاريع التجميل التعاونية من صحية الى ترميم طرق، واقامة نصب وتماثيل، وانشاء حدائق يجب أن تكون جزءا من أعمال مركز الرعاية الاجتماعية · ان كل من له المام بمشاكل القرية يعرف تمام المعرفة بأن المناوأة المسيطرة حاليا على عقلية القرية لا يمكن التغلب عليها الا اذا أوجدنا بين صفوف القرويين شعورا من الالفة والتضامن والوحدة عن طريق التعاون المتبادل ، والعمل يدا واحدة على تحقيق مشاريع عمرانية تجعل كل واحد منهم يحس بأنها ملك له بقدر ما هى ملك للجميع · وبمقدور هذا التوجيه أن يبعث فى القرويين شعورا باحترام واجباتهم المدنية والخاصة ، وخلق مثل هذا الشعور يعتبر خطوة أساسية فى تدريب الفرد وتهذيبه لتقدير واحترام حقوق الانسان بوجه عام ·· ان هذه الاجزاء التى تحدد وظائف مركز الرعاية الاجتماعية يجب أن تقوم بأعمالها فى بناية واحدة حتى تساعد المركز على الاحتفاظ بوحدة العمل ، كما تسهل على القرويين رؤية الخطة التى ينتهجها مركز الرعاية الاجتماعية ·

من هم الذين سيتولون أمر تنظيم مركز الرعاية الاجتماعية والاشراف عليه ؟

ولما كان لكل قرية حاجاتها ومشاكلها الخاصة بها ، فمن المستحسن أن يتولى القرويون أنفسهم تنظيم مركز الرعاية الاجتماعية والاشراف عليه · وقد ينقصهم الاستعداد كما تنقصهم الكفاءة والتحضير للقيام بأعباء هذه المسئولية ، وفى مثل هذا الوضع يمكننا اختيار أصلحهم واعطاؤه فرصا للدرس والتحضير ، أو تمكننا الاستعانة بشخص مدرب فى قرية مجاورة ليساهم فى أعمال التنظيم والاشراف ، ومهما تنوع الوضع ففى كل الحالات من الافضل أن يوكل أمر التنظيم والاشراف فى كل قرية الى لجنة يطلق عليها اسم لجنة الرعاية الاجتماعية · على أن تتألف هذه اللجنة من ممثلين لسائر الفئات التى تكون بمجموعها بيئة القرية ، ويمكن لهذا التمثيل أن يتم على الوجه التالى :

أولا ـ شخص مدرب على شئون الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمناطق الريفية تتولى دفع راتبه الحكومة المركزية أو بلدية القرية ·

ثانيا ـ مختار القرية ·

ثالثا ـ رئيس المؤسسة الدينية فى القرية ·

رابعا ـ طبيب القرية ، ان كان فى القرية طبيب ·

خامسا ـ القابلة القـــانونية ، ان كانت فى القرية قابلة ·

سادسا ـ رئيس المدرســـة ، ان كانت فى القرية مدرسة ·

سابعا ـ ممثل عن أحداث القرية ونشئها ·

ثامنا ـ ممثلة عن نساء القرية ·

كيف نتمكن من ايجاد الاموال اللازمة للقيام بنفقات مركز الرعاية الاجتماعية فى القرية ؟

ان الناحية المالية كثيرا ما تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق أية خطة فى حقل الرعاية العامة فبنـــاء المركز وتأثيثه ، وأمر تدريب أصـــحاب الاختصاص ، ودفع أجورهم ، يحتاج الى نفقـــات مالية قد يصعب على القرية جمعها مهمـــا تسامى الهدف ، وحسنت النوايا · لذا فمن الافضل أن تتقاسم أعباء ميزانية الرعاية الاجتماعية الحكومة المركزية ، والبلدية ، وصندوق القرية الخـــاص بالتبرعات ، على أن تغطى الحكومة المركزية ثمانين فى المائة من مجموع النفقات ، والبلدية خمسةعشر فىالمائة منها، والخمسة فىالمائة الباقيةكتبرعاتمن سكان القرية قصد تشجيعهم على روح التعاون ، وتقوية شعورهم بالواجب العام ·

وبعد أن يتم تنسيق القرية ويقوم فيها مركز للرعاية الاجتماعية يتسنى لهذا المركز أن يتحاشى الرسوب وأن يستمر فى مجاراته على سنن التطور والنهوض ·

متى استقر مركز الرعاية الاجتماعيـــة فى قرية معينة من الضرورى أن يعاد النظر من وقت الى آخر فى مستوى المركز، وفى خطط عمله حتى يصار دائما الىاختيار الاصلح· كما انه منالضرورى أن يعاد النظر فى أهدافه، لان الاهداف تتغيروتتبدل بتغيير حاجات القرية وامكانياتها ، واذا ما تمشى المركز على هذا النهج مراعيا مع الزمن مصلحة القرية وسلامة وجودها أمن لنفسه شر الرسوب وصار أبدا فى طريق التطور والارتقاء ·

دور المركز الاجتماعى فى تنسيق ورفع مستوى القرية

تعقيب

الدكتور صلاح العبد (مصر)

لتنسيق المجتمع الريفى والعمل على رفع مستواه الاجتماعى تراعى النقط الآتية :

١ ـ بحث شامل للمجتمع

يجب أن يجرى البحث بوساطة المتعلمين من أهل القرية تحت اشراف الاخصائى الاجتماعى ويجب أن يكون هذا البحث شاملا حتى يعطى صورة واضحة عن موارد المنطقة الطبيعية والبشرية والمالية · حتى يمكن التعرف على احتياجات المنطقة من النواحى الصحية والاقتصادية والاجتماعية ·

٢ ـ تجنب التخلف الثقافى

يجب عدم اغفال ما قد يكون لدى أهل القرية من اعتقادات وتقاليد وثقافات لا سيما الجانب الروحى منها ، مع تزويدهم بالمعلومات العلمية والثقافات العصرية الحديثة ليكون هناك ترابط وثيق بين القديم والجديد يؤدى الى تجنب التخلف الثقافى ·

٣ ـ مساهمة الاهلين بالتعاون مع خدمات المؤسسات بالقرية

ان اشتراك الاهلين سواء أكان بالتبرعات أم باشتراكهم فى اللجان ومعاونة المؤسسات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى القرية يجب أن يكون محل اعتبار فى كل خطوة من خطوات الاصلاح ·

٤ ـ الشمول

كل نواحى الاصلاح الريفى مرتبطة ببعضها ويجب أن تعالج معا حتى تصل القرية الى تحقيق أهدافها المختلفة ·

ولاجراء البحث الاجتماعى تختار الجمعية العمومية للمركز الاجتماعى أعضاء ليكونوا مجلس ادارتها الذى يمثل عادة المؤسسات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى القرية والعائلات الكبيرة · ويضم الاعضاء ذوى النفوذ فيها · يقوم بعد ذلك الاخصائى بوضع نموذج للبحث (Schedule) مع مجلس الادارة ، ليعطى بعد استيفائه صورة عن موارد القرية واحتياجاتها المختلفة · كما يقوم بتمرين أعضاء مجلس الادارة على استيفاء (Schedule) حتى يمكن جمع احصائيات دقيقة عن كل عائلة ، ويتولى الاخصائى جمع احصائيات اخرى تعطى تحديدا وصفيا للقرية ويقوم كل عضو من أعضاء مجلس الادارة بجمع المعلومات الآتية اللازمة لبحث العائلات من حوالى ٥٠ منزلا بالقرية :

١ ـ الحالة الاقتصادية للعائلة

ا) السكان

١ ـ عدد العائلات بكل منزل
٢ ـ عدد الاطفال لكل منزل
٣ ـ عدد الحجرات لكل منزل
٤ ـ احصائيات أخرى تبين سن الافراد ونوعهم (ذكرا أو أنثى) وحالة كل منهم المدنية وحالته الجسمانية ان كان قادرا على العمل أو غير قادر ، وكذلك مدى قرابته لرب العائلة
٥ ـ متوسط أجر العامل·
٦ ـ متوسط ايجار الاراضى الزراعية ·
٧ ـ متوسط عدد أيام البطالة ·

ب ـ الملكية الزراعية

١ ـ عدد الافدنة التى تملكها كل عائلة
٢ ـ عدد الافدنة التى تزرعها كل عائلة
ا) محصول واحد فى العام
ب) محصولان فى العام
جـ) أكثر من محصولين فى العام ·
د) نوع المحاصيل المزروعة ·

ج ـ الثروة الحيوانية

ثيران
أبقار
جاموس
فحول جاموس
خيول
حمير
جمال
أغنام
طيور منزلية

وهذه المعلومات المتقدم ذكرها ستساعد على تقدير الدخل الصافى السنوى لكل عائلة · كذلك يمكن جمع احصائيات أخرى تساعد على معرفة الدخل مثل الاجور التى يحصل عليها بعض أفراد العائلة نظير عمل فى الزراعة أو فى الصناعة·

٢ ـ حالة الاسرة الاجتماعية

ا) المستوى الثقافى

١ ـ عدد الافراد الذين يستطيعون القراءة ـ الاسماء ، الاعمار

٢ ـ متوسط عدد السنين التى أمضاها كل فرد فى مدرسته وعدد الافراد ذوى التعليم الخاص ·

٣ ـ عدد الشبان الذين تعلموا القراءة والكتابة وفقدوا هذه المقدرة بعد تركهم المدرسة

ب) عدد الارامل فى العائلة

د) معدل المواليد

هـ) معدل الطلاق والزواج

٣ ـ الشئون الصحية والعمرانية

ا) عدد المنازل التى تمد بالمياه النقية

ب) مساحة البرك والمستنقعات بالقرية

جـ) متوسط عدد المراحيض بالمنازل

د) نسبة الوفيات لكل مرض متوطن

بالاضافة الى المعلومات السابق ذكرها يمكن عمل (فيلم سينمائى) عن القرية عند بدء عمل الاخصائى بالمركز الاجتماعى على أن يتجدد البحث واخراج فيلم عن حالة القرية وأوجه نشاطها المختلفة كل سنتين مرة حتى تعطى هذه الافلام والابحاث صورة للقرويين عن مدى تقدم قريتهم ·

يستخدم مجلس الادارة البحث الشامل للقرية كأساس يعد على ضوئه البرنامج الذى يوفر مستوى للانعاش الاجتماعى يشمل تحقيق اغراض معينة لرفع مستوى الانتاج وتحسين الصحة وتوفير الاسباب لايجاد منازل صحية ورفع مستوى التعليم والاهتمام بالرياضة اهتماما خاصا وغير ذلك من أوجه الرعاية الاجتماعية وبموجب هذا البرنامج يمكن الوصول الى الاهداف المطلوبة فى عدد معين من السنوات ·

ولقيام مجلس الادارة بتحقيق أهدافه يعمل على تعيين أعضاء لستة لجان هى :

١ ـ لجنة الاقتصاد والزراعة ·

٢ ـ لجنة الشئون الصحية والعمرانية

٣ ـ لجنة المساعدات العامة

٤ ـ لجنة الثقافة وتشمل التعليم والرياضة

٥ ـ لجنة المصالحات

٦ ـ لجنة المساكن

تقوم كل لجنة بوضع برنامج خاص لمقابلة احتياجات القرية على أساس الموارد الموجودة فعلا (موارد بشرية وطبيعية ومالية) على أن تتحقق هذه الاهداف فى مدى معين من السنين ويلاحظ ان برنامج اللجنة لا يكون عادة نهائيا بل يعتبر برنامجا مقترحا قابلا للتغيير والتعديل على أساس الخبرة التى يكتسبها أعضاء اللجنة أثناء القيام بهذا العمل وتحاول اللجان عادة ان تستخدم العائلات سواء الاسر الصغيرة أو الاسر الكبيرة منها والمؤسسات الاجتماعية فى القرية لعمليات الاصلاح بدلا من تعاملها مع الافراد ·

ولتنظيم برنامج لتحسين حال القرية تجب ملاحظة سير الناحية الثقافية والروحية من الحضارة (أى العوامل غير الملموسة كالاعتقالات الدينية والمستوى الفنى) مع الناحية أو النواحى المادية مثل الصناعات والآلات ، فالناحية الاولى يجب عدم اهمالها مع تشجيع الناحية الثانية كى يسيرا معا جنبا الى جنب ، فبالرغم من أن أغلب عادات القرويين فى البلدان العربية غير منطقية أو ذات صبغة علمية وغالبا ما تكون من العوامل المسئولة عن تأخر الريف ، فانه مع ذلك يجب أن لا تكون سياسة المركز الاجتماعى فى القرية هى القضاء على تلك العادات قضاء تاما أو اهمالها اهمالا كليا بل يجب ان تبذل المحاولات لتغيير تلك العادات تغييرا تدريجيا وتمهد للتقليل من تأثيرها على حياة الفلاح ، مع محاولة تنمية بعض النواحى المادية فى الحضارة حتى يمكن ايجاد بيئة ريفية أرقى حضارة وأكثر انسجاما وتجنب ما يسمى بالتخلف الثقافى بقدر الامكان ·

يجب أن يعبر الاهلون عن استعدادهم لتحسين بيئتهم الريفية تعبيرا يتحقق بمساهمتهم فى هذا المضمار ، اما بتقديم المعونة المادية أو عن طريق الاشتراك فى أعمال اللجان ٠

فالاشتراك المالى يكون بتبرع كل عائلة بما تستطيع من المال مساهمة فى بناء المركز الاجتماعى، وبمبلغ آخر مساو مساهمة فى تكاليف ادارته وأوجه نشاطه (فمثلا فى المراكز الاجتماعية بالريف المصرى يطالب أهالى منطقة المركز بتقديم ١٥٠٠ جنيه مضافا اليها التبرع بفدانين من الارض تقام عليها مبانى المركز ، أما المال فيضاف الى اعانة من الحكومة تبلغ حوالى ٦٠٠٠ جنيه أو تزيد فى بعض الحالات فى مقابل نفقات مبانى المركز المختلفة وهى : دار الام ورعاية الطفل ، مكان الاجتماعات ، العيادة الطبية الخارجية ٠ كما يقوم الاهالى بالمساهمة بمقدار الثلث سنويا فى نفقات المركز الاجتماعى) ويلاحظ ان مساهمة الاهالى المادية فى تأسيس المركز الاجتماعى ثم مساهمتهم أثناء قيامهم بأوجه النشاط المختلفة تدفعهم الى الاهتمام بمجتمعهم ووضع البرنامج الذى يساعدهم على رفع مستواهم فاشتراكهم فى لجان المركز الاجتماعى كأعضاء أساسيين من الدوافع الشخصية الى تكوين روح ديموقراطية وايجاد حياة أكثر صلاحية للمجتمع ٠

كذلك يمكن أن يقوم مجلس الادارة باجراء بحث لمعرفة الخدمات التى تؤدى بوساطة المؤسسات المختلفة بالقرية تمهيدا لوضع نظام لتوحيد السياسة التى ترمى الى تعاون تلك المؤسسات المختلفة مع المركز الاجتماعى ليتسنى له الوصول الى أهدافه ، مع تلافى أى تعارض أو تكرار لخدمات تلك المؤسسات ٠ ويلاحظ ان من المرغوب فيه البدء بمواجهة الاحتياجات التى يشعر بها أفراد المجتمع ٠ وهذه الخطة عادة تكون أهم ما فى قواعد الاصلاح، اذ أن المحاولات التى ستبذل لمواجهة تلك الاحتياجات ستولد رغبة لمعرفة احتياجات أخرى ٠

نواحى الاصلاح الريفى المختلفة متداخلة ومرتبط بعضها ببعض ، ولا بد أن يتناولها العلاج فى وقت واحد ، فعلاج مشكلة واحدة كمشكلة الفقر دون تدبر المشاكل الاجتماعية والصحية معها يعد علاجا مبتورا بل ضارا أحيانا، فمثلا اذا أعطيت العناية التامة للناحية الصحية دون النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، كانت النتيجة ارتفاعا فى نسبة عدد السكان مع ثبات الموارد الاقتصادية والاجتماعية للقرية ، مما قد يسبب انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى للفرد ٠

لهذا يجب أن تمد كل قرية بفنيين فى نواحى الاصلاح الريفى المختلفة ، يعملون بالتعاون مع لجان من الاهلين لتحقيق هدف واحد ، هو رفع مستوى القرية من النواحى الاجتماعية والزراعية والصحية والاقتصادية ، وفق برنامج يوضع لكل لجنة يعالج المشاكل الخاصة بتلك النواحى مع تحديد مدة معينة لتحقيق الاهداف المرسومة حتى يمكن اجراء تقدير متتابع لمعرفة ما تحقق من هذه الاهداف ، وقد انتهجت مصر هذه الطريقة فى مراكزها الاجتماعية بالريف ٠ فبكل مركز اجتماعى ثلاثة من الموظفين الفنيين الاساسيين وهم : الاخصائى الزراعى الاجتماعى ، والطبيب ، والزائرة الصحية ٠ فبينما يكون الاخصائى مسئولا عن الناحية الادارية للمراكز مع قيامه بأعماله الزراعية والاجتماعية يكون الطبيب والحكيمة مسئولين عن الناحية الطبية والصحية ٠

يواجه الاخصائى بعض المشاكل فى مصر وربما كانت هذه المشاكل أيضا موجودة بصورة ما فى دول العالم العربى، وهذه المشاكل تؤدى أحيانا الى عرقلة أعماله وتقف حائلا دون ممارسة أوجه النشاط المختلفة لخدمة الاهلين فى القرى ٠ وهى مشاكل عامة ذات أثر سلبى فى نشاط الاخصائى ويتطلب الامر أن تكون موضع بحث ودراسة لهذا المؤتمر ٠ والى حضراتكم بعض هذه المشاكل الاساسية :

١ ـ استثمار موارد القرية عن طريق المركز الاجتماعى غير كاف لمقابلة احتياجات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والصحية ليتمتع بمستوى مناسب فى الحياة، فكل دولة من الدول العربية على ما أعتقد فى أشد الحاجة الى أحد الامرين الآتيين أو هما معا : أما تنمية الموارد فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، أو الحد من الزيادة الطبيعية فى السكان بطريقة ما ٠

٢ ـ الهجرة من القرى الى المدن وهذه من شأنها أن تحرم القرى من العنصر الحيوى والمتعلم فى القرية وعلى هذا يتعين وضع سياسة ثابتة لتنظيم الهجرة من القرية الى المدينة ٠

٣ ـ الوضع الاقطاعى الذى لا يزال موجودا فى كثير من المجتمعات الريفية فى العالم العربى بصورة ما والذى سبب وجود طبقات اجتماعية جامدة متأخرة تعوق تنفيذ مشروعات المراكز الاجتماعية بروحها الديموقراطى ، والمطلوب وضع وتنفيذ سياسة تساعد على تقريب الفروق بين الطبقات الاجتماعية ٠

٤ ـ نظام العمد فى الريف وهو لا يعتمد على أساس اجتماعى أو ديموقراطى ، والعنصر الادارى فى القرية يساعد على السيطرة على أفرادها اجتماعيا ، واقتصاديا ، فينبغى ايجاد نظام أكثر صلاحية لحكومة محلية ريفية ٠

الصناعات المنزلية فى مصر كوسيلة للانعاش الاقتصادى فى الريف

تعقيب

الدكتور شكرى المراغى (مصر)

المقصود بالصناعات المنزلية الصناعات اليدوية التى تزاولها الاسرة فى دارها ، اما كحرفة للكسب أو لاستثمار أوقات الفراغ · وهى عبارة عن الصناعات الصغيرة ان كانت فى المدن ، ويطلق عليها الصناعات الريفية ان كانت فى القرى · وهى صناعات تكاد تكون فى مجموعها موروثة ، دعت اليها حاجة الاستهلاك الذاتى للاسرة أو القرية وتعتمد على الجهد الانسانى أكثر من اعتمادها على الادوات أو الآلات · وتتميز بعدم حاجتها الى رءوس أموال ·

ولقد عاصر قيام هذه الصناعات فى القرى أقدم عهود التاريخ ، وما زالت تزاول اما فى أكواخ القرى أو فى حوانيت صغيرة ، وتميزت فى تلك العهود الغابرة بطابع الرقى الفنى والزخرفى الذى استمد من تلك الحضارات التى ما فتئ التاريخ يتغنى بها · وكانت هذه الصناعات الصغيرة فى مصر تحتل المدن والقرى على السواء على طول الوادى بالوجهين البحرى والقبلى ، لان مطالب السكان من حاجيات استهلاكية دعت الى قيامها ونشرها ، وكانت تنحصر فى انتاج حاجيات الكساء والغطاء ، والادوات المنزلية ·

وكانت عناية المشتغلين بهذه الحرف كبيرة فيما يتصل بمستوى انتاجهم ، حتى أن عددا كبيرا منها قد بلغ فى هذا المضمار شأواكبيرا ، مما شهد لهؤلاء الصناع فى تلك الحقب التاريخية بالقدرة والبراعة ، والتفوق · وتخصصت بعض القرى فى صناعة معينة ، حذقها المشتغلون بها ، وتذوقها أهل القرية ذاتها ، فمارسوها وأخذ التصنيع فيها طابعا منزليا وتميز الانتاج بالجودة فحمل اسم القرية الذى كان له الاثر فى تصريف المنتجات · ولم يقتصر التخصص على صناعة معينة أو على قرية بالذات بل اشتمل على كل أنواع الصناعات المنزلية مثل :

النساجة بأنواعها ـ غزل الصوف ونسجه (السجاد والكليم) ـ الحصر ـ الاوانى الخشبية ـ الفخار ـ الادوات المعدنية ـ خوص الطرابيش ـ الحبال والدوبارة · وبالرغم من أن بعض هذه الصناعات بالذات قد تكررقيامها فى أكثر من قرية الا أن كلا منها قد تميز بانتاج معين وطبع بذوق خاص ساعد على رواجه وتصريفه فى محيط القرية والاسواق الريفية المجاورة ·

وطبيعى صاحب هذا اللون من التصنيع المنزلى الريفى ظهور جماعة الوسطاء الذين يقومون بأعباء (التسويق) بأنواعه · وهى جماعة كثيرا ما تستغل جهل الصانع الريفى ، مما يجعل أرباحه لا تتعادل مع ما بذل من جهد ، واستنفد من وقت · ولضعف القوة الشرائية عند الريفيين لقلة مواردهم أثر فى تفشى ظاهرة هذا الاستغلال خصوصا أن هذه الصناعات قد قامت فى الريف منذ القدم وما زالت باقية على أساس انها تجيب مطالب القرويين وانها تحقق مبدأ (الاكتفاء الذاتى) للقرية ، هذه المطالب التى تنحصر فى سلع الكساء والغطاء والادوات المنزلية · وبذلك أصبحت الصناعات المنتشرة فى الريف المصرى والتى أخذ التصنيع فيها طابع الانتاج الوفير بالرغم من مزاولتها فى الاكواخ أو الحوانيت القروية الصغيرة تكاد تجمل فى الصناعات الآتية :

النسيج بأنواعه (القطن ـ الحرير ـ الكتان) ـ غزل ونسج الصوف (عباءات ـ دفافى ـ سجاد ـ كليم ـ أحرمة ـ بطاطين ـ شيلان) ـ الصناعات الجلدية ـ فخار ـ حصر ـ جريد ـ نجارة مبسطة خوص وسمار ـ أشغال التريكو الريفى ·

ومنتجات هذه الصناعات يستهلك الجانب الاكبر منها فى السوق القروى لملاءمتها لاذواق الريفيين واعتدال أسعارها بالنسبة الى مثيلاتها من منتجات الصناعات الآلية ·

وبالرغم من أنها صناعات صغيرة لا تقوى على مزاحمة الصناعات الكبيرة الا أن هناك من

العوامل ما ساعدها على البقاء ، من بينها ممارسة الريفيين لها وأجورهم بسيطة للغاية ، وسهولة التدريب على مزاولتها ، وانها تشغل حيزا من منازلهم فلا تكلفهم أجورا اضافية ، فضلا عن أن خاماتها متوافرة فى القرى وتكاد تكون بائرة من غير ما استثمار ، بجانب أن انتاجها يتجه فى الغالب صوب استجابة مطالب الريفيين لانها منتجات ذات نوع خاص ، وذوق معين · وهذا هو السر فى احتفاظ هذه الصناعات بوجودها فى عصر طغت فيه (الآلة) واحتلت المكان الاول فى ميدان الصناعة ·

وليس معنى هذا أن الصناعات المنزلية والريفية لا تلقى صعابا ، ولا تواجه عقبات بل بالعكس فان امتداد الزمن ، وتقدم الصناعة الآلية وطغيان (الانتاج الكبير) على الاسواق جعل هذه الصناعات تعانى أزمات منوعة ، منها ما اشتد على صناعة معينة ، ومنها ما قسا فى فترة خاصة ، وترجع هذه المتاعب الى (البدائية) التى طبع بها انتاج هذه الصناعات ، فلاقى التصريف عقبات ، والى افتقار الصناع المشتغلين بها الى أوجه (التنظيم) و (الادارة) أى التدبير ، بالرغم من توفر المهارة أحيانا ، لانه من المبادىء المسلم بها أن الملكية المنظمة شرط أولى لنجاح الصناعة ·

وهناك ناحية أخرى لها أهميتها فى اشتداد الازمات فى كثير من الاحايين ، لان الرواج قد بلغ ذروته ابان الحرب بحكم قلة الاستيراد ونقص الآلات ـ هذه الناحية هى ان الجمود فى المجتمع الريفى قد أثر على أصحاب الحرف اليدوية فجعلهم ينفرون من كل مجهود يؤدى الى ترقية منتجاتهم بالرغم من وراثتهم لهذه الصناعات عن أجداد وآباء عرفوا بالبراعة والحذق ، واشتهروا بسلامة الذوق · وأصبحوا بحكم الركود المتتابع والمزمن لا يحفلون كثيرا بالمهذب والمتقن منها · فيقنعهم قربهم من الغاية · ويرضيهم الانتاج على أى لون لانهم بحكم جهلهم ورجعيتهم لا يستطيعون رؤية العيب ، أو تمييز أوجه النقص ، أو تعرف نواحى الاخلال بالذوق · وهى حالة جد هامة للنهوض بهذه الصناعات وقد تجدى معالجتها وفى وقت سريع اذا أخذ بالسياسة التى تنتهجها وزارة التجارة والصناعة المصرية الآن من حيث خلق جيل صناعى ناشىء يتحرر من هذه الرجعية ، ويخرج من الجمود الذى تعيش فيه الاسرة ·

ومما يؤسف له ان الامر لم يقتصر عند حد رجعية الصناع ونفورهم من كل نصيحة ترمى الى التحسين أو تخرج بهم عن القديم بل ان المتأمل فى حالة هذه الصناعات الريفية يسترعى نظره رداءة الاماكن القائمة فيها ، لان الصانع القروى يشتغل فى كوخه أو فى حانوت صغير هو جزء من المنزل الريفى ، حيث تتراكم الاقذار والاوساخ الملازمة لمساكن القرويين ، فلا يسلم منها الصناع ولا المنتجات · والصناع الريفيون لا يهتمون بالنظام لانهم يجهلون مزاياه ، ولا يحفلون بالشروط الصحية ، ولا يعنون بحسن المظهر لانهم لا يدركون صلته باقبال الجمهور عليهم ، وكل همهم تدبير الامكنة فى الاكواخ مع عدم صلاحيتها ، أو بحوانيت صغيرة رخيصة الاجرة لانهم لا يفهمون أن النفقات الزائدة التى يتكلفونها فى سبيل الاقامة بمحل مناسب ستلفت الانظار مما يعوضهم كثيرا ، ويحسن جزاءهم بفضل ما يفيدهم من ثقة الناس بهم ، فضلا عن أن رداءة الامكنة لها أثرها على صحتهم وهم الذين يقضون الشطرالاعظم من حياتهم بين جدرانها ، وبالتالى يتأثر انتاجهم·

وثمة ظاهرة أخرى تغلب على طوائف المشتغلين بهذه الحرف اليدوية والمنزلية ، هى تشبثهم بالاساليب القديمة ، ونفورهم من كل اصلاح أو ارشاد يهدف بهم الى التجديد أواستخدام الحديث من الاساليب ولو كان من وراء هذا رفع مستوى الانتاج وزيادة الراحة · ويضاعف من مشكلة هذه الظاهرة المبالغة فى اعتقادهم بأن طريقتهم الانتاجية والتكرارية لنماذج ورسوم هى الطريقة المثلى· وهذا الاعتزاز بالنفس نتيجة حتمية لتفشى الجهل فى بيئتهم ، والجهل عدو جاثم على الريف وساكنيه ، لان من تذوق المعرفة ، وجرب الاقتباس غلب عليه الطموح ، وسعى دائما الى الرقى والتقدم، فالاساليب المستحدثة فى الصناعات اليدوية والمنزلية ـ كالتركيبات النسجية الحديثة فى صناعة النساجة مثلا ـ تساعد على تنويع المنتجات وتعين على خفض تكاليف الانتاج مما يسهل تصريفها ، خصوصا انه يجب أن لا يغرب عن البال أن الصانع الريفى فى معظم الاحوال صانع وتاجر معا ، فهو يصنع البضاعة ثم يبيعها أما جملة أو بالقطاعى ، وهو يسير على فطرته يقنع بالقليل من العيش هو وأسرته بغض النظر عن كل ما هو لازم لترويج صناعته ، أو ترقيتها · فيتحكم فيه (الوسطاء) كما أسلفنا ، ويعرض نفسه لتعسف المشترى ، كما يجعل نفسه عرضة لشطط البائع · وهذه الظروف التى تحيط بهذه الصناعات تجعلها فى حالة عدم تطورها أو النهوض بها عاجزة عن ادرار الفوائد على المشتغلين بها ·

والصناعات الصغيرة والمنزلية فى (مصر) كغيرها فى بعض البلدان الاخرى التى تعنى بهذه الصناعات وترعاها وتحميها مثل (الهند ، واندونسيا ، وايطاليا) تلعب دورا اقتصاديا هاما· وهى تختلف باختلاف البلدان لانها ـ كما أسلفنا ـ تحقق مطالب السكان كما هو ماثل فى (مصر ،

والهند ، واندونيسيا) وتحقق أغراضا سياحية كما هى الحال فى (ايطاليا) ٠

ومما يدلل على أهمية نصيبها فى الاقتصاد القومى أن صناعة النساجة فى مصر وحدها تستخدم نحو ٥٠ ألف نول يدوى ، وتستوعب جهود نحو ١٠٠ ألف عامل وفتى وفتاة وأن الناتج الشهرى لهذه الانوال اليدوية يقدر بنحو ٣ ـ ٤ ملايين من الامتار ، ويتراوح ثمنها ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ ألف جنيه ٠ وأن صناعة نسج الصوف فى (السجاد والكليم) وحدهما تستخدم نحو ٤ آلاف نول يدوى وتستوعب جهود ١٠ آلاف عامل من الرجال والنساء والفتيات ، بوصف أن صناعة السجاد صناعة نسائية ٠ وتنتج نحو ٤٠ ألف متر مربع من السجاد ونحو مليون متر مربع من الكليم ويقدر الثمن بنحو ثلاثة أرباع مليون من الجنيهات سنويا فاذا أضيفت الى هؤلاء المشتغلين الطوائف التى تنسج الدفافى والبطاطين والشيلان وغيرها من المنتجات الصوفية أمكن تقدير عدد الايدى العاملة ورقم الاقتصاديات منها ، ومن المعروف أن ١٠ ـ ١٥ ٪ من هذه الاقتصاديات هى أجور توزع على المشتغلين بمختلف الاعمال فى مراحل هذه الصناعة (كالصباغة وفك الخيوط والتسدية والتجهيز)٠

ومن الامثلة الحية للتصنيع المنزلى (وبقصد استثمار أوقات الفراغ) صناعة خوص الطرابيش من خوص النخيل المصرى وهى صناعة جديدة دعت اليها حاجة الاستهلاك فى ابان الحرب العالمية الثانية ، ويمارسها نساء مدينة (رشيد) فى المنازل وفى أوقات فراغ الاسرة، وتقدر اقتصادياتها ، وهى اقتصاديات ينفرد بها نساء هذه البلدة بنحو ٢٠ ألف جنيه ٠ وان كان السلم قد أوقعها فى صراع مع (أندونيسيا) التى تصنع الخوص من غاب (البامبوتالى) الا أن الجهود مبذولة للابقاء عليها كصناعة محلية فى تحويل الخوص الى منتجات أخرى كحقائب السيدات ، والقبعات ، وأحذية الشواطىء وغيرها ٠

والسؤال الذى ترده الاوساط الاقتصادية والاجتماعية هو :

هل فى طاقة الصناعات الصغيرة والمنزلية أن تعيش بجانب الصناعات الكبيرة فى مصرمثلا ؟

والواقع أن تجارب الزمن الماضى كلها تشير الى أن هذه الصناعات الصغيرة قد وجدت من ظروف المجتمعات الريفية معينا كبيرا على نشوئها وانتشارها بدليل زيادة احصائيات منتجاتها والتوسع فى كثير منها ، وأنها كسلع استهلاكية للريفيين سوف لا تجد من الصناعات الكبيرة خصما شديد المراس ، بشرط أن يخرج بها من الجمود الذى يحيط بها والظلام الذى يخيم على المشتغلين فيها ٠ لان مجال العمل لا يزال متسعا رحيبا لارباب هذه الحرف الصغيرة ، اذ فى كثير من الاحوال يكون عمل الصانع الصغير مقترنا بظروف خاصة أو بمزايا جليلة ، بحيث لا تكون هناك فائدة فى استبدال الصناعة الكبيرة بالصناعة الصغيرة ، ولعل هذا هو السر فى تمكن الصناعات الصغيرة من الاحتفاظ برواجها فى الاشغال التى تقتضى حظا وافرا من المهارة اليدوية ، أو التى تراعى فيها أذواق معينة ورغبات ذاتية ، فضلا عن أنها فى مجموعها صناعات تخرج منتجات مطابقة لمطالب سكان الريف ، وهى ذا ت نوع خاص وذوق معين ، ومن ثم فليس من الانصاف أن نتشاءم أو نوجس خيفة على مستقبل هذه الصناعات بشرط امدادها بالمساعدات والمنشطات التى تضمن لها الارتقاء والبقاء ٠

ومن المساعدات القيمة للصناعات الصغيرة العمل على جعل التعليم الفنى ملائما لمطالب الصناعات الصغيرة ، دون الاتجاه به صوب حاجات الصناعات الكبيرة فقط ، فان هذه الصناعات فى مسيس الحاجة الى الرقى والتهذيب لتكون مصدر دخل للعاملين فيها، وبالتالى لها انعكاسات اقتصادية فى المجتمع الريفى الذى يفتقر سكانه الى الموارد التى تعينهم على مسايرة موكب الاصلاح الاجتماعى

وقد يكون فى انشاء محطات تجارب صناعية ما يدخل ضمن باب المساعدات لتعرف امكانيات التهذيب ووسائله ونتائجه ، كذلك مدى الانتفاع بالخامات المتوافرة فى الريف واستخدامها فى صناعات لتتحول الى منتجات صالحة للاستهلاك ٠ ومراكز التدريب الصناعى التى أنشئت بقرى مصر والمراكز الاجتماعية المنتشرة فى الريف يمكن أن تكون نواة لهذه المحطات ، على أن يرسم لها برنامج علمى وعملى لتتحقق الغاية ٠

وليس من صلة ولا وسيلة لمكافحة جمود الصناع اليدويين ومحاربة اعتزازهم بأنفسهم والتحول بهم عن الاساليب القديمة الا بالاكثار من الاخصائيين الصناعيين والفنيين ، بشرط أن تيسر لهم الاقامة فى الريف ، ليقوموا ببرامج الارشاد على مدى واسع ٠ وبفضل الروابط والصلات والصداقات التى ستوجد وتنمو بحكم الاقامة يمكن تحقيق الهدف لان الاطمئنان الى الناصح والمرشد أول مراتب الاخذ بتوجيهاته ٠

وما من شك أن (التسويق) أعقد المشكلات التى تواجهها منتجات الصناعات الصغيرة الريفية والمنزلية ، ولكن فى اقامة المعارض الاقليمية والموسمية فى الموالد والاعياد ما يساعد على الاعلان عن هذه المنتجات والدعاية لها ثم تصريفها ، فضلا

عن خلق المنافسة وايجاد روح المباراة بين الصناع أنفسهم الذين ستتاح لهم الفرص لمشاهدة منتجات نموذجيـــة ومنوعة ، فتنبت لديهم فكرة التطلع للوصول الى هذا المستوى الراقى ، الذى لاقى اقبالا ونجاحا فى هذه المعارض ، ذلك لان الصانع الريفى لا يحاكى ولا يقلد الا اذا لمس النتيجة عمليا ٠

كما أن (تمويل) الصناعات المنزليـــة من الامور التى يجب تدبيرها ليكفل لهذا النوع من التصنيع النجاح ، لان الصانع الصغير لا يقـدر على الانتظار ريثما يصرف انتاجه٠ وقد يستفاد من الغرف التجارية والجمعيات التعاونيـــة لعرض المنتجـــات وتصريفها ، على أن تقوم الجمعيات التعاونية بتمويل الاسر نظير هذه المنتجات ٠

وتقوم وزارة التجارة والصـــناعة فى مصر ـ بناء على قرارات المؤتمر الاقتصادى المصرى الاول الذى انعقد فى القاهرة فى عام ١٩٤٦ وطبقـــا لتوصيات المجلس الاعلى للعمل والفلاحين من حيث العمل على نشر وتعميم الصناعات الريفية لاستثمار أوقات فراغ القرويين فى المواسم ـ بانشاء (مراكز للتدريب الصناعى) فى وسط مجموعات القـرى وتتلخص أغراض هذه المراكز فى الآتى :

١ ـ تدريب الاطفال القرويين فتيان وفتيات من خريجى وخريجات المدارس الريفية والاولية على بعض الصناعات اليدوية الملائمة للبيئة الريفية ليكونوا نواة (التصنيع المنزلى) وبذلك يتحقـق استغلال أوقات فراغ الاسرة القروية ٠

ب ـ منح هؤلاء الاطفال أجورا أثناء التدريب وذلك لترغيب أسرهم فى دفعهم الى المواظبـة على التردد على المركز التدريبى واعانتهم ماليا من جهة وحجز نصف هذه الاجورلحساب الاطفال بعـد اتمام تدريبهم تمكينا لهم من الحصول على حاجياتهم من الادوات ولوازمهم من الخامات من جهة أخرى ٠

ج ـ أن تكون هذه المراكز الصناعية بمثابة نقط ارتكاز يزحف منها الفنيون الى القرى ، ليدعوا الى التصنيع الريفى ، وليتصلوا بالصناع القرويين لامدادهم بالارشاد الفنى والخامات والرســـوم والتصميمات التى ترفع من مستوى منتجاتهـــم الريفية فتلاقى رواجا فى تصريفها ٠

د ـ أن تقام بهذه المراكز معارض دائمـــة تعرض فيها نماذج للمنتجات الممتازة ، فتوحى الى الصناع اليدويين بما يجب أن ترتقى اليه صناعاتهم كما تكون كعبة يتردد عليهـا القرويون ليتذوقوا دعوة الاخصائيين الى (التصنيع الريفى) ٠

ويرجى عند التوسع فى تعميم هذه المراكز أن تسفر الجهود عن ايجاد طوائف من جيل صناعى جديد يكون فنيا ، ويدرب عمليا ، ويصقل اجتماعيا وسيعمر القرية بحكم الاقامة فيهـــا ، وسيكون الصديق لرسل الاصلاح ، وسوف يزاول الحرف التى مارسها فى المنزل، فيكون بمثابة الخميرة التى تنقل العدوى الصناعية الى أفراد الاسرة ، وبذلك يتحول المنزل الريفى الى مصنع قروى تستثمر فيه العائلة أوقات فراغها وهى تتراوح بين القلاحين المصريين بين ٤و٦ أشهر فى العام ، وقـــد تزيد على هذا فى بعض بلدان العالم العربى ٠

واذا كانت الصناعات المنزلية تعتبر عـــلى ضوء ما تقدم وسيلة عملية لمعالجة زيادة كثـــافة السكان فى بلد كمصر تحددت أراضيه الصـالحة للزراعة فانها حيلة لاســـتغلال الطاقات البشرية المعطلة ، مما يضيف عن طريقها الى الاسرة القروية موارد جديدة تساير أهداف الاصلاح الاجتماعى ٠

كما أن هناك بعض المناطق يخضع سكانهـا بحكم طبيعتها الى بطالة طويلة بل الى ركود متجدد مثل سكان بلاد النوبة وسكان الصحارى المتاخمة لمصر، وهؤلاء يمكن أن يصلح من أحوالهم الاجتماعية لو عممت الصناعات الصغيرة بينهم ، خصوصـــا أنهم فى حاجة الى كل أنواع الاستهلاك ٠

وما يقال عن سكان هذه المناطق يقـال عن سكان البدو أنفسهم، فلديهم خامات أغنامهم وابلهم وأوقات فراغهم، فاذا ما اتجهوا وجهة صناعية عملية وتصـــنعوا بحكم الارشاد والزمن طـــابت لهم الاقامة ٠ واستحبوا الاستقرار لا الترحال ، مما يهيىء الفرص للمصلحين الاجتمـاعيين لان يقوموا برسالتهم فى طوائفهم وجماعاتهـــم التى ستتركز وتستقر ، فتجدى معها الخدمات الاجتماعية ٠

وأوقات الفراغ عند ما تصبح بفضـــل الصناعات الريفية والمنزلية ذات قيم اقتصـادية ، والخامات الريفية عند ما تحول بحكم التصـــنيع الى منتجات وسلع استهلاكيـــة ستكون موارد اضافية عند الاسرة واقتصاديات جـديدة للقرية يتحقق مع وجودها الانعاش الريفى ورفع مستوى معيشة القرويين ٠

النواحى الاجتماعية فى الخدمات الريفية

للاستاذ رفعت هباب (الاردن)

وكالة الاغاثة والتشغيل U.N.R.W.A.

لا ريب ان الفوائد التى يمكن أن تجنى من تبادل الآراء بين الفنيين فى الحقل الاجتماعى فى مثل هذا المؤتمر عظيمة جدا ولها شأنها فى تحسين العلاقات المتبادلة والمصالح المشتركة.

ان وضع اللاجئين فى فلسطين الذى كان لى شرف العمل على تحسينه الى حد ما قد خلف بعض النواحى الاجتماعية الخاصة التى يجدر أخذها بعين الاعتبار عند وضع برامج للخدمات الاجتماعية .

ان كثرة السكان الريفيين فى فلسطين قد حالت دون التمتع بأسباب المعيشة التى كانت تقدم لهم أثناء الانتداب البريطانى . فقد هجر هؤلاء بيوتهم بمئات الالوف وفقدوا ممتلكاتهم وشردوا فى البلاد العربية المجاورة . واننى على يقين بأنهم قد عودوا أنفسهم على حياة البلاد التى استقبلتهم بحفاوة وعدت مشاكلهم الاجتماعية مندمجة بمشاكل البلاد التى آووا اليها .

غير ان مشكلتنا فى المملكة الهاشمية الاردنية تختلف عن مشاكل البلدان الاخرى فهنالك حشود من اللاجئين يقدر تعدادها بنصف مليون نسمة، لا بيوت لهم . وهنالك بالاضافة الى ذلك مشكلة السكان المحليين الذين تدهورت اقتصادياتهم بسبب الاضطرابات الفلسطينية .

وليس من عزاء لهؤلاء البؤساء الا ما يقدم لهم من الخدمات الاجتماعية غير ان الوقت يمضى سراعا والمشاكل التى كانوا يعانونها لا تزال قائمة وما لم تقدم لنا المساعدات الكافية فاننا سنواجه مستقبلا مظلما .

وأهم ما نحتاج اليه من الخدمات الاجتماعية هو الشئون الريفية ، وسأحاول هنا ان أصف لكم الحالة الحاضرة ـ كما هى ـ تمهيدا لسماع ملاحظاتكم وآرائكم فيها :

هنالك فى الوقت الحاضر ٩٧٠٠٠ لاجىء يعيشون فى المخيمات ومع ان حياة المخيمات تنطبق تماما على مظاهر الحياة القروية الا أنها حياة راكدة مملة . يعيش اللاجئون فى خيام بالية مكتظة بالسكان . النواحى الصحية فيها بسيطة للغاية ، فليست هنالك حرية بيتية . كما ان البطالة مسيطرة عليهم وما هو أفظع من ذلك المستقبل المظلم الذى أشاع فى نفوسهم روح التشاؤم وأفقدهم صلة المبادرة ، فقد أضاع الاطفال ثلاث سنوات بدون تعليم ، وهؤلاء الذين هم فى سنى الفتوة أصبحوا لا يملكون الا أن يكونوا عمالا من أبسط الانواع .

لقد أفلحت وكالة الغوث فى خلال ستة أشهر من الخدمة فى تحسين الوضع اذ أنها فى محاولتها مساعدة اللاجئين قد تمكنت من وضع مشاريع مفيدة للعمل ، وتشغيل اللاجئين ، وأنشأت دائرة للخدمات الاجتماعية والتعليم ، كما انها تشجع تشجيعا كبيرا على تحسين مأواهم فى المخيمات .

وقد رسمت دائرة الشئون الاجتماعية فى مخيمات اللاجئين النظم التالية :

١ ـ مراكز لتوزيع الحليب
٢ ـ مراكز للتغذية الاجتماعية
٣ ـ مراكز لرعاية الاطفال
٤ ـ مدارس
٥ ـ صفوف لتعليم الحرف للاولاد والبنات
٦ ـ حملات ضد الامية
٧ ـ مراكز لالعاب الاطفال
٨ ـ مكتبات
٩ ـ نواد ومراكز للتسلية
١٠ ـ مدارس زراعية

ان صندوق وكالة الغوث يقصر دون تنفيذ هذه الاعمال جميعها فيما تتطلبه من مصاريف باهظة .

ان مراكز توزيع الحليب بشكل منتظم نظيف تعلم الام القروية ضرورة تقديم الحليب النقى الى أولادها .

أما مراكز التغذية الاضافية فانها بطبيعة الحال تعرف ربات البيوت طريق تهيئة الطعام الصحى المفيد

وأما مراكز رعاية الطفل فانها تجذب أكبر عدد من الامهات اللواتى يبدين شغفهن الكبير بالعناية بأولادهن بالطريقة المثلى ·

وأما المدارس فانها تزود الاطفال القرويين بالتعليم الابتدائى ·

وأما صفوف تعليم المهن فانها تعتبر فرصة عظيمة لتعليم الفتيان حرفة تمكنهم من الكسب القليل لتحسين حالتهم المعيشية ·

وأماحملا ت اللا أمية فانها تعلم الكبار الكتابة والقراءة وبث روح التعاون وروح التضحية الاجتماعية وروح النظام فيهم ·

وأما مراكز لعب الاطفال فانها تحفظ الاطفال من التشرد وتضعهم تحت رقابة خاصة تجعل منهم فى المستقبل رعايا صالحين ·

وأما النوادى ومراكز التسلية فلا ريب انها تبعد الفتية عن مغريات البطالة، وحياة المخيم· وبهذا تحول دون زيادة مظاهر البؤس فى الحياة الاجتماعية ·

وأما المدارس الزراعية فانها كذلك تعلم الاولاد كيفية التفكير فى تحسن الانتاج الزراعى مما يؤول الى تحسن الحياة الزراعية ويعمم انشاء الحدائق فى البلاد· ويوسع مدى الاراضى الزراعية ويكثر من زراعة الاشجار ويحسن بصفة عامة الاقتصاد الزراعى ويرفع مستواه ·

وتعرض فى مثل هذه الاعمال الاجتماعية كما فى مجموعة الشئون الاجتماعية أحسن مظاهر الحياة ·

ويغذى سكان هذه المخيمات بشعور مفاده ان المشاكل الاجتماعية هى المشاكل التى تعنيهم عندما يكونون فى البيئة التى يعيشون فيها ، فينتشر بينهم الشعور بمثل هذه المسئولية الاجتماعية ويتدرب الاطفال فى المدارس على الاشتراك فى الخدمات العملية لمجتمعهم بينما يتعرف الفتية بطريق الاتصال الشخصى على الاحوال والظروف التى تحيط بهم ، وهذا بطبيعته يعلم الاطفال التفكير جديا فى الالتزامات الاجتماعية المطلوبة منهم فى جميع مناحى الحياة ·

ومهما تجلت المثل العليا فى الفوائد المشروحة آنفا فانها على ما هى عليه محدودة امكانيتها :

١ ـ ان الفاقة عامل مسيطر على بلادنا

٢ ـ ان حياة المخيمات ريفية بحتة ومستوى المعيشة فيها منخفض ·

٣ ـ ليست ثمة طبقة وسطى ولذلك لا تجد من يقدم المساعدة الاختيارية

وفى ظروف كهذه كثيرا ما يتغلب على الموظف الاجتماعى الشعور بعقم أعماله حتى انه مهما حاول حمل أفراد البيئة على التعاون فانه يجابه بركود وفقدان الرغبة فى العمل

هنالك حاجة كبيرة الى زيادة النشاط فى الخدمات الاجتماعية القروية لا سيما فى الحقل التعليمى · وهنالك حاجة ماسة الى عدد أكبر وأحسن من بيوت اللاجئين ، وليست المساعدة الاختيارية بكافية كما ان هنالك عجزا فى الاموال والاجهزة ولا يرى القائمون بهذه المسئوليات شيئا من التشجيع، الذى ينبغى أن يقدمه لهم اخوانهم فى البلاد العربية المجاورة · هنالك حاجة ماسة الى اصدار النشرات المنظمة ، والافلام السينمائية التهذيبية ·

يجب أن يغذى اللاجئون بالشعور أن على العالم العربى المساهمة الفعالة فى خدمة قضيتهم حتى يدركوا ان هؤلاء اللاجئين هم قسم حيوى فى كيانهم الاجتماعى ·

شجعونا قليلا تجدوا ان باستطاعة الفلسطينيين بما لديهم من امكانيات طيبة قدمتها لهم هيئة الامم المتحدة اعادة كيانهم الاجتماعى وزيادة نشاطه حتى خارج حدودهم الاصلية ·

أناشدكم والعالم جميعا ان تحيطوا مشكلتنا الاجتماعية بعطفكم·· وعندها أغادر هذا المكان وأنا مطمئن بأننى مسلح أتم تسليح لمجابهة مشاكلنا الاجتماعية المتعددة التى نعانيها الآن ·

الضمان الاجتماعى فى المجتمعات الريفيـــة

تعقيب
للمستر دانيال س. جيرج
DANIEL S. GERIG
بهيئة العمل الدولية

مقـــدمة

أصبح توفير الضمان الاجتماعى لجميـــع السكان من أهم أهداف السياسة الاجتماعيـة فى معظم بلدان العالم . وهو اتجاه يدل على تغلغـــل المبادىء الحديثة الخاصة بمسئولية الهيئـــة الاجتماعيـــة تجاه أعضائها ، وهو فى الواقـــع جزء من الجهاد الاكبر والسعى المتواصل لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة فى العالم أجمع .

هذا وعبارة « الضمان الاجتماعى » تستعمل أحيانا بمعنى واسع كما لو كانت مرادفة للتحرر من العوز . فيتناول الضمان الاجتماعى بهـــذا المعنى ـ فيما يتناوله ـ موضوع دخل الطبقة العاملة ، وضرورة حصول أفراد هذه الطبقة على ما يكفـــل لهم عيشة انسانية مناسبة. وأحيانا أخرى تستعمل بمعنى ضيق ـ وهو الغرض الرئيسى من هـــذا البحث ـ فيقصد بالضمان الاجتماعى حماية أفراد الطبقة العاملة وذويهم من الطوارىء التى تحـــول بينهم وبين الحصول على مواردهم العادية . وذلك بوسائل اجتماعية تنظم لهم مرتبات عند حـــدوث هذه الطوارىء .

فالحماية التى يتمتع بها هؤلاء الافراد هى الضمان ، أما الوسائل ذاتها التى تكفل هذهالحماية فهى مشروعات الضمان أو قوانينه أو خدماته .

ومن أهم أغراض هيئة العمل الدولية التى تضم أكثر من ستين دولة تشجيع البرامج التى تهدف الىتو فير الضـــمان الاجتماعى بمعنييـــه (الواسع والضيق) المشار اليهما فهذا يعتبر من أهم وسائل مكافحة الفقر حيثما وجد ، وتحقيـــق العدالة الاجتماعية. وقد وجهتهيئة العمل الدولية اهتماما خاصا فى السنين الاخيرة الى موضـــوع توفير الطمأنينة والرفاهية للسكان الريفيين ، وقد احتل هذا الموضوع مكان الصدارة فى جدول أعمال مؤتمر العمل الاقليمى الذى عقد (باستنبول) عام ١٩٤٧ بشأن الضمان الاجتماعى ومعيشة وعمـل العمال الزراعيين وعائلاتهم وظروفهم الخاصة فى الشرقين الادنى والاوسط ، وستكون له هـــذه الصدارة مرة ثانية فى جدول أعمال هذا المؤتمر الذى سينعقد فى أوائل سنة ١٩٥١ .

ان لجانا كثيرة من لجان هذه الهيئة عنيت فى السنوات الاخيرة عناية خاصة بالمشاكل الريفية والبرامج الخاصة باشاعة الطمأنينة الاجتماعيةبين السكان الريفيين. ونذكر من هذه اللجان : « لجنة الزراعة الدائمة » و « لجنة خبراء الضـــمان الاجتماعى » و « اللجنة الاستشارية لشـــئون التعـــاون » . وتتكون هذه اللجـــان من خبراء اخصائيين من جميع أنحاء العالم . وقد راعينا فى هذا البحث طائفة منوعة من قرارات وتوصـيات هذه اللجان ، وهى قرارات وتوصيات لها قيمتها وسلطانها نظرا الى المؤهلات العالية التى يتمتع بها أعضاء تلك اللجان . وقد تقـــدمت هيئة العمل الدولية الى عدد من الدول الاعضاء بهـــا مشيرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير وسائل الضمان الاجتماعى لشعوب تلك البلاد ، وتعتزم توســـيع نشاطها فى هذه الناحية تطبيقا لبرنامجها الجديد الخاص بالتوسع فى المساعدة الفنية للدول الاعضاء وقد قطعت بعض الدول شوطا كبيرا فى توفير الضمان الاجتماعى لشعوبها ولاسيما البلاد المتقدمة صناعيا ، بينما لم تتقدم بعد دول أخرى كثيرة مثل هذا التقدم أو ما يدانيه . كما هى الحال ـ بصفة عامة ـ فى الدول العربية ، بل فى معظـــم دول الشرقين الادنى والاوسط .

حقيقة ان هناك بعض خطوات قد اتخذت فى بعضها وبعض خطط ودراسات وضعت فى بعضها الآخر ، ولكن الحالة فى الوقت الحاضر فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى للسكان الريفيين فى البلاد المشار اليها ـ فيما عدا بعض استثناءات معينة ـ تعتبر منخفضة جدا · ومن الواضح أن مهمة شاقة ما زالت تنتظر هذا الاقليم بصفة عامة ، وهذا فى الواقع مما يزيد فى أهمية مشروع الضمان الاجتماعى الذى أقرته مصر فى يوليو الماضى، وان هذا التشريع ليعتبر ـ حقيقة ـ نقطة تحول فى تاريخ الضمان الاجتماعى ليس فى الدول العربية فحسب بل فى جميع بلدان الشرقين الادنى والاوسط ·

ومن الظواهر التى يؤسف لهـا أن تقدم الضمان الاجتماعى فى بلاد عديدة كان أبطأ فى تطبيقه على السكان الريفيين منه على عمال المدن· وهناك عدة أسباب لتعليل هذه الظاهرة · ويتلخص معظمها فى أن تطبيق أمثال هذه المشروعات على العامل الزراعى أصعب من تطبيقه على العامل الصناعى ، ولذلك فبعض البلاد الكبرى التى حققت قسطا كبيرا من الرعاية لعمالها الصناعيين ما تزال مقصرة فى توفير الرعاية الكافية لعمالها الزراعيين

فلا عجب ـ والامر كذلك ـ أن نرى فى البلدان العربية التى تعتمد فى اقتصادياتها على الزراعة تقدما بطيئا فى ميدان الضمان الاجتماعى· فضلا عن أن الاساليب الزراعية المستعملة فيها ما تزال بدائية · ونظم التأجير المتبعة فى بعضها من شأنها الحد من الانتاج الزراعى ، مع تعرض العامل للاخطار الكثيرة · والنتيجة لهذا ضعف القدرة الانتاجية عند العامل الذى يؤدى الى ضآلة دخله وانخفاض مستوى معيشته · وهذا كله وان كان يجعل الضمان الحقيقى شاقا وعسيرا لكنه يتطلب اجراء عاجلا لتحقيقه على أحسن وجه ·

والفقرات الآتية فى هذا البحث تتناول مشاكل الضمان الاجتماعى بمعناه الضيق ، أعنى حماية السكان الريفيين ضد المخاطر التى تعطل مواردهم المعيشية ، ولا يفوتنا ـ مع ذلك ـ أن نقرر هنا انه لن يتسنى تأمين سكان الريف تأمينا حقيقيا كاملا ما لم يوجد تعديل فى نظم التأجير وتحسين فى مستوى معيشتهم وطرق استخدامهم وظروف حياتهم وعملهم بصفة عامة ·

حاجات الضمان الاجتماعى الريفى

لا شك أن المخاطر الاقتصادية وغيرها التى تهدد سكان الريف ليست هى نفسها التى يتعرض لها عمال المدن · ولهذا فالاساليب المتبعة فى البلاد الصناعية المتقدمة لا يمكن تطبيقها على هذه الفئة من العمال دون تغيير أو تبديل ، بل لا بد من بحث حالة كل مجتمع ريفى ومراعاة ظروفه وحاجاته الحاجات لدى الزارع الذى يملك أرضا ، أو الخاصة ، فقد يدل البحث مثلا على اختلاف هذه المستأجر الذى يعتمد اعتمادا كبيرا على صاحب الارض أو العامل الزراعى الذى يشتغل نظير أجر·

العمال الزراعيون :

١ ـ المرض والاصابة :

من الاخطار التى تهدد دخل أسرة العامل الزراعى تهديدا مستمرا المرض الطبيعى أو الناتج عن اصابة عمل · وانتشار المرض وضعف الصحة بين العمال القرويين أمر معروف ،وغالبا ما يتأثر دخله الذى يعول به أسرته وذويه بسبب ما يصيبه من ذلك ، ولقد يصاب باصابات خطرة حتى فى الحالات التى لا تستخدم فيها الآلات الزراعية بكثرة·

وكل من المرض أو الاصابة يخلق حاجة ملحة الى الضمان النوعى أى الى الرعاية الطبية التى لابد منها لاعادة القدرة على العمل للزارع فى كلتا الحالين كما انه يجب توافرها على أساس وقائى أيضا ·

وهناك أفراد آخرون من الاسرة يشتركون ـ عادة ـ فى العمل الزراعى مع رب الاسرة فمرضهم أو اصابتهم بحادث يقللان من انتاج المزرعة ولا يختلف شأنهم فى هذا عن شأن رب الاسرة ، ومن ثم يحتاجون الى نفس الرعاية الطبية التى تشمل أيضا رعاية الامومة لنساء الاسرة · وهذه الرعاية الطبية فى حالتى المرض والاصابة هى عادة الحاجة الوحيدة الكبرى التى تواجه الزراع المستقلين وعائلاتهم ·

أما حاجة الزراع الذين يشتغلون لحسابهم الى تعويض نقدى عما قد يفقدونه بسبب المرض أو الاصابة وخاصة عند ما تكون مدة المرض أو الاصابة قصيرة فهى دون ذلك اذ أن الاعتماد على أعضاء آخرين من الاسرة للمعاونة فى العمل وكثرة العمل أو قلته تبعا للموسم الذى يقع فيه العجز الوقتى قد يجعل الخسارة الناشئة عنه فى كمية الانتاج بالمزرعة قليلة بحيث لا تذكر بخلاف ما اذا تسبب عن الاصابة عجز كامل أو دائم فان ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا فى دخل الاسرة وقد يجعلها فى حاجة الى نوع من الاعانة النقدية حتى يتسنى لها أن تعيش ·

فحيث يشترك أفراد الاسرة فى العمل الزراعى فهم بحاجة الى الضمان الاجتماعى كرب الاسرة سواء بسواء لان مرضهم أو اصابتهم يقللان من الدخل الى جانب حاجتهم الى العلاج الطبى · وتجب الاشارة هنا الى أن تعويض الدخل المفقود بسبب الحوادث غير قاصر على اصابات العمل · فالحاجة الى الاعانة قائمة دون نظر الى طبيعة الحادث ، وليس من اليسير عادة تمييز اصابة العمل وغير العمل بين المشتغلين بالزراعة ·

٢ ـ الوفاة ·

خطر آخر يهدد الاسرة الريفية هو وفاة عائلها في مرحلة مبكرة حين يكون العائل الرئيسى الذى تعتمد عليه الاسرة· وبالرغم مما قد ترثه الاسرة من أرض يتركها لهم المتوفى فان ايراد الارملة وأولادها ينخفض عادة الى حد يبرر الاعانة للتعويض عن جزء مما فقدوه ، ولا تختلف الاعانة سواء أكانت الوفاة بسبب مرض ام اصابة أثناء العمل أو فى غير أثنائه ، لان الحاجة اليها فى تلك الحالات واحدة

٣ ـ الشيخوخة :

أما حاجة الزراع الذين يشتغلون لحسابهم الى اعانة الشيخوخة (وهى تشمل شيخوخة الزوجة أو الارملة) فهى على ما يبدو ليست حاجة ملحة ، ولو انها قد تختلف فى اقليم عنها فى اقليم آخر، ذلك لان الاشخاص المتقدمين فى السن ، أى من بلغوا مرحلة الشيخوخة ـ وهؤلاء يقل عددهم بالنسبة الى أمثالهم فى البلاد الصناعية لقصر متوسط الاعمار فى بلدان الشرق الاوسط ـ يمكنهم أن يعيشوا مع أسراتهم كسابق عهدهم وربما يستطيعون أداء بعض الاعمال بحسب قدراتهم · وقد يستمرون مالكين لارضهم حتى وفاتهم · وعلى ذلك فحاجتهم الى ضمان معاش الشيخوخة ليست عاجلة أو ملحة كالمخاطر الاخرى وهذا فيما عدا الحالات التى لا يجد فيها المسن عائلة يكون جزءا لا يتجزأ منها ، أو حيث تكون الاجور مرتفعة ارتفاعا نسبيا ·

٤ ـ مخاطر الانتاج :

وهى نوع آخر من المخاطر التى تهدد الزراع المستقلين ، وتتناول ضياع المحصول ، أو الماشية بسبب كوارث أو أمراض أو أوبئة ، والخسائر بسبب تقلبات السوق فيما يتعلق بالقدر الذى يباع من انتاج المزرعة · وقد تكون لهذه المخاطر نتائج خطيرة للغاية على طمأنينة وضمان معيشة المزارع وعائلته ومن المرغوب فيه توفير الضمانات الكافية ضد هذا النوع من المخاطر ·

المستأجرون والعمال :

يعمل معظم القرويين فى أرض ليست ملكا لهم ، ولكن هى بالايجار وعند ما يكون المستأجر مستقلا عن المالك الى حد كبير وعقد الاجارة لمدة طويلة ، فان حاجات المستأجر للضمان الاجتماعى فى هذه الحالة لا تختلف كثيرا عن حاجات الاشخاص الذين يعملون فى مزارعهم الخاصة · أما حينما يكون المستأجر معتمدا اعتمادا كبيرا على المالك ، ويعمل تحت اشرافه فان المخاطر التى يتعرض لها الزارع فى هذه الحالة وحاجته الى حماية الضمان الاجتماعى لا تختلف كثيرا عن حاجة العامل الزراعى ·

أما العمال الزراعيون الذين يشتغلون فى العزب أو التفاتيش الواسعة كأجراء يتقاضون جزءا كبيرا من أجورهم نقدا فان تعرضهم للطوارىء التى تتطلب حماية الضمان الاجتماعى تشبه الى حد كبير حاجة عمال الصناعة · والاخطار التى قد تعطل أو تقلل دخل العمال الزراعيين هى المرض والوضع ، والاصابة أثناء العمل ، والعجز، والبطالة والشيخوخة ، والوفاة · ويحتاج عمال الزراعة وعائلاتهم الى ما يعوضهم على الاقل جزءا مما يفقدونه بسبب هذه المخاطر والا فسوف يجدون أنفسهم فى عسر خطير ·

وقد تصيب عمال الزراعة مخاطر تتطلب رعاية طبية لهم أو لذويهم ، وتكون اعانات الضمان الاجتماعى التى تقرر لمواجهة هذه الحالات كاملة ما لم تقترن بتوفير الرعاية الطبية المجانية لهؤلاء·

البرنامج

قد استعرضنا فى الفقرات السابقة الخطوط الرئيسية لحاجات المجتمعات الريفية فى ميدان الضمان الاجتماعى · ولا شك أن كلا من هذه المخاطر التى أشرنا اليها كان من العوامل التى ساعدت على ايجاد الفقر السائد فى الريف والذى تدعو الحاجة الشديدة الى مكافحته ·

ولذلك فان البرنامج المثالى لمواجهة هذه الحالة يتطلب ادخال اجراءات سريعة تكفل سد هذه الحاجات جميعها فورا وفى وقت واحد · غير ان مثل هذه الخطة الشاملة السريعة غير عملية البتة فى الاقاليم المشار اليها الا باعتبارها هدفا لبرنامج طويل الامد ، كما أن الوسائل المتوافرة الآن فى البلاد العربية لتحقيق مثل هذا البرنامج فى المناطق الريفية محدودة كثيرا سواء منها ما يتعلق بالموظفين الاداريين أو الاطباء أو الموارد المالية ومع ذلك فان هذه الظروف لا يمكن أن تبرر عدم البدء فى اجراءات الضمان الاجتماعى بل يجب البدء فى العمل مهما كانت البداية متواضعة فى أول الامر بالنسبة الى ضخامة الحاجة الكلية ·

والخطوات الاولى لادخال برنامج الضمان الاجتماعى فى المجتمعات الريفية تبدأ بدراسة خواص الاقليم ومميزاته وحاجاته وترتيبها حسب أهميتها ، ثم حصر المؤسسات القائمة والاجراءات الموجودة فعلا والتى قد تصلح للهدف المراد تحقيقه · وكل برنامج يقوم على أساس دراسة من هذا النوع يجب أن يتكيف تبعا لظروف المنطقة · فالمشروع الذى يكون ناجحا فى بلد ما أو فى اقليم آخر لا يشترط أن يكون نموذجا لمنطقة أخرى ذات ظروف مختلفة ·

والافضل أن يكون هناك برنامج شامل لجميع الحاجات مرتبة حسب أهميتها لان ذلك يكفل سد الحاجات العاجلة ، ويمنع تركيز جميع الموارد فى ميدان واحد ، ويجب أن تبذل عناية كبيرة للافادة الى أقصى حد من المرافق القائمة لان انشاء مرافق جديدة خاصة بمشروع الضمان سيكون بالضرورة محدودا · والمستحسن تنفيذ البرنامج تدريجيا بأن يطبق أولا على قسم واحد من أقسام المملكة لا على المملكة كلها فى وقت واحد وقد يكون التقدم من خطوة الى أخرى بطيئا ولكنه يجب أن يستمر دون توقف ·

ويفضل أن يقترن تنظيم الضمان الاجتماعى فى الريف بنواح أخرى من الحياة الريفية : كالتقدم فى تدريب قادة للقرية واصلاح المساكر ومحو الامية ، وتحسين التغذية ، ومحاربة الامراض المتوطنة ، والرعاية الطبية ، والخدمات الصحية وتشجيع الجمعيات التعاونية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، فهذه كلها ونواح أخرى سواها لها جميعا أثرها فى حل مشكلات الضمان الاجتماعى وتوسيع امكانياته · كما ان مشروعا صالحا للضمان الاجتماعى يمكن أن يكون له فى الوقت نفسه أثره الطيب فى مواجهة مثل هذه النواحى وتحسينها ·

وغنى عن البيان انه ليس من الممكن ولا من المستحسن أن يكون الهدف من الضمان الاجتماعى رفع المنتفعين به الى مستوى أعلى من المستويات الاقتصادية السائدة فى المجتمع فيما يتعلق بالعمال المقتدرين الذين يعملون كل الوقت · فليس من الامور التى يجوز توقعها أن تكون مستويات الضمان الاجتماعى فى بلد تنخفض فيه مستويات المعيشة العامة انخفاضا كبيرا مساوية لمستويات الضمان فى بلد أكثر تقدما اقتصاديا · ومع الاعتراف بهذا المبدأ فانه يجب أن يكون الهدف دائما توفير اعانات ومعاشات ضمان كافية بقدر الامكان تبعا لموارد المشروع المالية ·

وهناك نظم عديدة لتوفير الضمان الاجتماعى فى الاقاليم الريفية التى لم تبلغ بعد درجة كبيرة من التقدم · وهذه النظم تختلف من حيث طريقة التمويل والادارة والظروف التى تدفع فيها الاعانات والمفاضلة بين هذه النظم المختلفة لاختيار أحدها لحالة معينة يجب أن تستند الى ملاءمة هذا النظام وتكيفه وفقا لظروف المنطقة وأوضاعها الخاصة ، وما يوجد بها من مؤسسات قائمة ·

المشروعات التى لا تعتمد على دفع الاشتراكات

من نظم الضمان الاجتماعى بالقرية ذلك النظام الذى يعتمد فى تمويله اعتمادا كليا على الخزانة العامة، وهذا يقابل ما يسمى بنظام التأمين الذى يقوم على فكرة جمع اشتراكات من المنتفعين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على أن تدعم حصيلة هذه الاشتراكات باعانة من الخزينة العامة ·

ولا شك ان كفاية الضمان الاجتماعى الذى يستمد كل تمويله من الخزانة العامة تتوقف على مدى استعداد الدولة وقدرتها على تمويل المشروع· ومثل هذه الدولة يجب أن تكون تحت تصرفها موارد مالية كافية · وهذا يفترض وجود نظام ضرائبى عام يطبق بعدالة على جميع القادرين على الدفع · ويجب أن تكون للحكومة المركزية فى هذه الحالة سلطة ادارية كافية تمكنها من الهيمنة والاشراف على عمليات الضمان الاجتماعى بشىء من التفصيل

واذا تعذر جمع اشتراكات من المنتفعين فلا مندوحة من اعتبار مشروع الضمان النظام الوحيد الملائم الذى يمكن النظر فيه للاخذ به فى هذه الحالة ·

الرعاية الطبية :

عندما نطبق نظام الضمان الاجتماعى الذى لا يعتمد على الاشتراكات من المنتفعين به على موضوع الرعاية الطبية فاننا نفترض انشاء خدمة طبية حكومية تتولى الحكومة الصرف عليها من الاموال العامة · وتقيم عيادات ومستشفيات وغيرها لتوفر لكل عضو فى المجتمع الرعاية الطبية اللازمة بدون أى شرط من شروط الاستحقاق كوجوب قضاء مدة معينة قبل الانتفاع بهذا الامتياز أو دفع قدر معين من الاشتراكات ، أو حالة المنتفع المالية · والقيود الوحيدة التى يمكن أن تحد من هذه الخدمة هى عدد الاطباء الاكفاء والصيدليات والصيادلة ومن اليهم والمرافق الطبية الموجودة فى المنطقة من جانب ثم المال الذى يتيسر للحكومة أن تنفقه على هذه الشئون من جانب آخر ·

فقلة الاطباء ومراكز الخدمة الطبية الموجودة الآن فى البلاد العربية بصفة عامة بالنسبة الى مجموع السكان جعلت امكان توفير خدمة طبية تفى بسد حاجة كل فرد مهمة شاقة عسيرة لا يرجى تحقيقها الا فى المستقبل البعيد · ولكن هذا لا يمنع الحكومات من البدء فورا بصور متواضعة : كبناء عيادات خارجية صغيرة فى عدد معين من القرى الصغيرة وانشاء مستشفيات فى عدد محدود من القرى الكبيرة · وكتنفيذ نظام الاطباء الزائرين للقرى الاخرى أيضا · والتوسع التدريجى فى وسائل هذه الخدمة وميدانها فى ظل برنامج كهذا يمكن أن يكون نواة صالحة لنظام أعم وأكمل من الرعاية الطبية فى يوم من الايام · بيد أن الخدمات العلاجية لابد أن تقترن فى الوقت نفسه بخدمات

وقائية اما بالتعاون التام بين المصلحتين (العلاجية والوقائية) أو باندماجهما فى مصلحة واحدة ... ولكن يبدو أن أهم خطوة فى هذا الشأن وأولاها بالتنفيذ قبل غيرها هى علاج مشكلة النقص الكبير فى الاطباء ومن اليهم ، وكذلك فى المرافق الطبية اللازمة .

وبعض الخدمات الطبية ـ كالتى شرحت مثلا ـ تكون فى المدن كما تكون فى القرى فالمشكلة ليست قاصرة على القرى وحدها

ويمكن اذا أريد ايجاد هذه الخدمات بالقرى أن يستعان ـ وأن فى بعض الجهات ـ بمثل المراكز الاجتماعية الموجودة بالريف المصرى . والتى تمول من الحكومة والاهلين معا . وذلك بأن يشتمل المركز على عيادة خارجية باشراف طبيب ومعاونة حكيمة لتأدية بعض الخدمات الطبية واجراء بعض العمليات البسيطة التى يحتاج اليها القرويون .

الاعانة النقدية :

عندما تكون أموال الضمان الاجتماعى التى تمنح للمحتاجين من الخزينة العامة للدولة لا تقتصر على طائفة معينة من الناس يشترط فيها قضاء مدة معينة كما هو شأن نظام التأمين الاجتماعى .

ولا يتأتى فى الضمان الاجتماعى أن يكفل معاشا لكل شخص من الشيوخ والارامل ونحوهم ولذا فهو يقتصر على منح الاعانات للمحتاجين بعد تبين حاجتهم بدراسة حالتهم وظروف كل منهم الخاصة ودخله . وتقدر الاعانة بحسب حالة كل محتاج . واجمالا نقول ان تقديم اعانات الى الافراد من الاموال العامة دون دفع اشتراكات من جانبهم يعرف هذا بنظام المساعدات الاجتماعية تمييزا له عن نظام التأمين الاجتماعى .

وتنفيذ نظام المساعدات الاجتماعية فى القرى الريفية له بعض المزايا وان كانت تعترضه بعض العقبات . والموازنة الدقيقة بين المزايا والعقبات تتوقف على التأكد العملى من الظروف الخاصة بكل منطقة على حدة .

ولا شك ان نظام المساعدات الاجتماعية (أو الضمان الاجتماعى) فى الريف يوفر علينا بعض الصعاب الادارية التى قد تقابلنا فى تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعى بين العمال الزراعيين خصوصا فى بيئات مستواها الاقتصادى منخفض جدا ، ويكفل صرف المعاشات بمجرد صدور قانون الضمان الاجتماعى بخلاف التأمين الاجتماعى الذى يشترط مرور فترة معينة تسمى فترة الانتظار ويسرى الضمان على جميع الافراد أيا كان نوع العمل الذى يمارسونه ، ويضمن الاعانة السريعة فى حالة الاحتياج الشديد كما انه أكثر نفعا فى الحالات الطويلة الامد مثل كبر السن أو العجز الكلى أو الترمل لان قيمة المعاش متى تقررت تبقى كما هى بدون تغيير مدة طويلة من الزمن

بيد ان ما يلاحظ من جهة أخرى أن المساعدات التى تقدم عن طريق الضمان الاجتماعى تسبب عبئا ثقيلا على ايراد الدولة العام اذا لم تكن له موارد خاصة به . فاذا زاد الضغط على الموارد العامة وضغطت المصروفات تبعا لذلك فقد يترتب على ذلك عدم ثبات قيمة المساعدات وأحيانا عندما يكون الاحتياج الى المساعدة كبيرا والموارد العامة قليلة قد تحدد المعاشات من أول الامر بفئات ضئيلة لا تفى بضرورات الحياة ..

وحينما يكون مستوى المعيشة العام منخفضا وموارد الافراد ضئيلة ومقدار الدخل فى المناطق الريفية قليلا تحف تنفيذ المساعدات صعوبات جمة سيما اذا كانت هناك علاقات عائلية متشابكة ومعقدة وأخيرا ربما كان نظام المساعدات فى ظل الضمان الاجتماعى فى حالات الطوارىء القصيرة الامد أقل نفعا منه فى الحالات الطويلة الامد كالتى سبقت الاشارة اليها .

وعندما يوجد برنامج للمساعدة كمشروع الضمان الاجتماعى يحسن اشراك الاهلين فى تنفيذه اشراكا يتناول الناحية الادارية أيضا اذ أن أهل المنطقة من الناحية الادارية أدرى الناس بالمشاكل الاجتماعية للسكان ومن ثم يكون لاشراكهم فى ادارة المشروع وبحث الحالات أهمية كبيرة ففى حالة وجود جمعية تعاونية أو مركز اجتماعى فى قرية تحسن الاستعانة بموظفى هذه المؤسسات ، ورؤساء اللجان المشتركة فيها وكذلك بالمجالس المحلية فى مثل هذا العمل .

التأمين الاجتماعى

يختلف هذا النظام عن نظام الضمان الاجتماعى فى مواجهة عوز المحتاجين فى المناطق الريفية لانه يفرض على العامل أو صاحب العمل دفع مبلغ محدد فى فترات معينة، وهذه المبالغ تحفظ فى صندوق خاص به فاذا ما أصيب الشخص بعد ذلك فى أحد الطوارىء التى يشملها المشروع أصبح مستحقا للاعانة دون فحص لموارده الخاصة ويعتبر التأمين الاجتماعى من هذه الناحية كنظام تعاونى اجبارى هدفه المشاطرة فى المخاطر ، تديره السلطة العامة . ويمد أحيانا باعانة مالية من الحكومة .

وقد انتشرت مشروعات التأمين الاجتماعى فى العالم فى الوقت الحاضر وتختلف أنواعها باختلاف الدول وظروفها . وقد ساعد جمع

الاشتراكات لتمويله على تخفيف العبء المالى الملقى على عاتق الحكومات، وهو يلقى ترحيبا من المنتفعين به لانه يضمن ثبات الاعانات واستقرارها ولا يتدخل فى مواردهم الخاصة ويعتمد نجاح مشروع التأمين الاجتماعى على القدرة على جمع الاشتراكات ، الامر الذى يسهل تنفيذه عندما يكون المؤمن عليهم مركزين فى منطقة واحدة ويعملون فى أقل عدد ممكن من المؤسسات . كما هى الحال فى المناطق الصناعية. ولكن تعترضه صعوبات جمة فى الاماكن الريفية منها انتشار السكان وعدم تركزهم فى مكان واحد وأن دخل الفلاح يكون جزء كبير منه عينا فيصعب لذلك تقويمه نقدا عند تحديد قيمة الاشتراكات ، يضاف الى هذا عدم صلاحيته كمصدر لدفع الاشتراكات ، وأن نسبة عمال الزراعة الذين يشتغلون لحسابهم تفوق نسبة عمال الصناعة ولهذا يقع عليهم العبء الاكبر من الاشتراكات اذ ليس لهم صاحب عمل يتحمل جزءا منها .

تلك هى بعض الصعوبات التى قد تعترض تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعى فى القرى

وحيث يمكن التغلب على هذه الصعوبات فانه يستحسن تطبيق نظام التأمين الاجتماعى على العمال الريفيين مثل العمال المدنيين ولا سيما اذا كان يوجد فعلا نظام لهذه الفئة الاخيرة يمكن توسيعه حتى يشمل الفئة الاخرى .

ومع هذا فالمرجح أن الصعوبات تظهر واضحة عندما يحاول تطبيق المشروع فى ريف البلاد التى ينخفض مستوى معيشتها انخفاضا كبيرا ، فالدخل النقدى الضئيل وكثرة عدد الزراعيين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص وانتشار الامية ، كل ذلك يزيد فى مشكلات ادخال نظام التأمين الاجتماعى الاجبارى فى الريف فيجب فى مثل تلك البلاد أن يشرع فى خطوات أولية مبسطة بادىء الامر ، مع مراعاة الاعتبارات الآتية حتى يصبح التأمين ملائما للريف :

١ ـ توحد الاشتراكات والمزايا بغض النظر عن اختلاف الاجور .

٢ ـ يمكن جمع الاشتراكات بطريقة سهلة فى المواسم أو المناسبات الزراعية السائدة .

٣ ـ اعتبار المستأجرين عمالا زراعيين فى نظام التأمين الى أقصى حد ممكن ويدفع صاحب الارض الرئيسى جزءا من الاشتراكات المقررة عليهم ، ويكون مسئولا عن جمع الجزء المطلوب منهم وتوريده الى خزينة التأمين ، وهذا يكون أسهل تنفيذا فى العزب والتفاتيش منه فى المصانع .

٤ ـ تزاد اعانة الحكومة فى حالة العمال الذين يشتغلون لحسابهم الخاص تعويضا عن الجزء الذى كان يجب أن يدفعه المالك .

٥ ـ ترغيبا للافراد فى المشروع ، وتشجيعا لهم على دفع الاشتراكات يراعى أن يكون فى مقابل الاشتراك الواحد الذى يدفعه الفرد أنواع مختلفة من المزايا .

٦ ـ يلزم أن تتبع (اللامركزية) بأقصى ما يمكن فى ادارة المشروع بأموال محلية أو مكاتب فرعية لاثارة اهتمام الريفيين بالمشروع والاشتراك فى ادارته ومثل هذه المكاتب المحلية يجب أن تعمل متعاونة مع الهيئات المحلية الاخرى المعنية بشئون القرية الاقتصادية والاجتماعية

ولا شك ان أولى الخدمات التى تمكن الاستفادة منها فى ظل نظام التأمين الاجتماعى فى الريف هى (الرعاية الطبية) وهنا نقول : انه حيث يمكن جمع اشتراكات من الاهلين بشىء من السهولة فان ذلك يزيد التوسع فى الخدمات الصحية بخلاف ما اذا كان التمويل قاصرا على الخزينة العامة ، وتمكن الاستعانة ببعض الضرائب الاضافية على الاراضى وباشتراكات من أصحاب الاعمال واعانة من الدولة لتحل محل الاشتراك المقرر على الافراد المؤمن عليهم .

وأحيانا تتعاقد مصلحة التأمين مع مصلحة الصحة لتقوم هذه بتقديم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم ويمكن ادخال بعض أنواع التأمين الاجتماعى بصور مبسطة فى المناطق الريفية التى لم تنل حظا كبيرا من التقدم ، والتى لم تمتد اليها الخدمات الطبية ولا يوجد بها العدد الكافى من الاطباء ، ومن المشكوك فيه فى مثل هذه الاحوال الاعتماد على التأمين الاجتماعى لتمويل مثل هذه الخدمات الطبية على نطاق قومى

ولكن الهيئات المحلية يمكنها منفردة أو مجتمعة أن تعمل على توفير المال اللازم بالاستقلال عن الضريبة للاسراع بانشاء مركز صحى أو الحصول على خدمات طبيب للقرية، وتستطيع الدولة تشجيع مثل هذه الجهود المحلية بالاعانات والتوجيه الفنى وغير ذلك ـ ولو انه قد يمر وقت طويل ريثما يتحقق اجراء كهذا فى نطاق واسع .

وهناك طريقة أخرى لادخال نظام التأمين الاجتماعى بصورة متواضعة وخاصة فى العزب والتفاتيش وهى البدء بتنفيذه ضد الاصابات . وهذا يكون بدفع تعويض فى حالات الاصابات الخطرة والوفاة الناشئة عنها ، سواء أكان الحادث مرتبطا بالعمل أم غير مرتبط به ، ويكفل التأمين الحماية فى حالة الاصابة التى ينشأ عنها تعذر الكسب لوضوح الاثر فى تلك الحالة دون الحالات الاخرى ذات المشاكل المعقدة ، وان كان يمكن التغلب على هذه المشاكل باطالة فترة الانتظار التى تسبق الحصول على الاعانة .

وربما أمكنت الاستفادة بالخبرة التى اكتسبت أثناء العمل بهذا النوع البسيط من أنواع التأمين كدليل أو تجربة لشمول المخاطر الاخرى ، فتكتسب بعض الخبرة فيما يتعلق بالاشتراكات ودفع الاعانات النقدية وكذلك بتوفير الخدمات الطبية المحدودة والنجاح فى ادارة تعويضات الحوادث العامة ربما يمهد الطريق أخيرا اما الى اضافة تعويضات التأمين فى كل حالات الوفاة واما الى نظام أكثر تقدما للتأمين ضد المرض بأنواعه وحالات الوضع ·

وفى النهاية لا يوجد شك فى أن للتأمين الاجتماعى الالزامى فوائد حقيقية كوسيلة للوصول الى الضمان الاجتماعى ولو ان امكانيات تحقيق هذه الفوائد فى الجهات الريفية حيث يكون المستوى المعيشى منخفضا تبدو فى الحقيقة محدودة للغاية· وعلى ذلك فتطبيق التأمين الاجتماعى فى منطقة معينة يقتضى التأكد من توافر الشروط التى تكفل نجاح ادارته فيها ·

غير أن هناك طريقة أخرى تمهد لتطبيق نظام الضمان الاجتماعى ، وتحتفظ ببعض مزايا التأمين الاجبارى ، وتخلو من الصعوبات التى تعترض تنفيذه ، وهى طريقة التأمين الاختيارى

التأمين الاختيارى

فى عدد من البلدان الزراعية لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الخيرية والجمعيات ذات المنفعة العامة الاخرى دورا فعالا فى توصيل مزايا الضمان الاجتماعى الى سكان الريف · هذه الجمعيات الاهلية التى تعمل فى الاوجه الاخرى من الحياة الريفية كثيرا ما تهيىء أساسا صالحا يمكن أن يبنى عليه نظام الحماية ضد الاخطار الاجتماعية عندما يكون من الصعب بناء نظام حكومى · فان نظام الحكم الذاتى الخاص بهذه الجمعيات وقيامها على أساس التعاون واتصالها الوثيق بشتى نواحى الحياة المحلية يمكنها من تفادى بعض الصعوبات التى تقابل السلطات الحكومية عند ما تحاول تنفيذ مشروع الزامى ، ولذلك ربما كان من المستحسن قبل ادخال نظام الضمان الاجتماعى الحكومى بنجاح فى المناطق الريفية أن تشجع نواحى نشاط الجمعيات التعاونية المتعلقة بالتأمين والانعاش وكذلك الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية والهيئات الاهلية الاخرى ، ففى الجهات التى توجد بها هذه المنظمات يجب تشجيعها لكى تقيم نظاما للتأمين أو ما يماثله من مشروعات تتضمن على الاقل الحماية ضد بعض المخاطر الاجتماعية وفى الاماكن التى لا توجد فيها جمعيات تعاونية أو ما يماثلها من جمعيات أخرى تؤخذ فى الاعتبار تهيئة برنامج لانشاء هيئات متخصصة لنفس الغرض · ويجب أن تقوم الدولة بتشجيع هذه الحركة وذلك بسن قوانين مشجعة ووضع برنامج تعليمى والاشراف النافع على نشاط الهيئات الاهلية أو منحها الاعانات ، وقد يكون عليها أيضا أن تنظر فى امكان انشاء صندوق مركزى يمكن الجمعيات التعاونية أو الهيئات المحلية الاخرى من أن تؤمن لديهم المخاطر التى تضطلع بها ولكن يجب أن لا أن تجور تلك الوسائل الحكومية بشدة على الادارة المحلية والتمويل المحلى فى تلك الجمعيات الاهلية

وأما عن طبيعة نظم الضمان الاجتماعى التى يمكن للهيئات الاهلية أن تقيمها فى المناطق الريفية فان ذلك له ميدان بحث خاص ، وفيما يتعلق بالفئات التى يسرى عليها هذا النظام الاختيارى يمكن تطبيقه بسهولة على الاشخاص الذين يشتغلون لحسابهم الخاص ، كما يمكن بلا شك ادخال بعض الطبقات الأخرى من المستأجرين والمستخدمين ·

ولا شك ان الاخطار التى يمكن العمل على مواجهتها تختلف بعض الشىء باختلاف المناطق ومن المحتمل أن تعطى الافضلية ـ عادة ـ للحماية ضد الحوادث ثم الموت المبكر لاى سبب من الاسباب وأخيرا وليس آخرا الحماية ضد فقد المحاصيل والماشية · وربما وجد ممكنا أيضا فى بعض الاحيان أن تقوم جمعية التعاون أو أية جمعية اختيارية بفتح مستوصف والتعاقد مع طبيب ليقدم الخدمات الطبية العامة فى القرية · واذا ما جمعت عدة أنواع من المزايا فى مشروع واحد فان ذلك يزيد عدد المشتركين أكثر مما لو اقتصر المشروع على منح مزية واحدة من مزايا التأمين ، وفى استطاعة الجمعية التعاونية أو الهيئة المماثلة بفضل اطلاعها اطلاعا وثيقا على الاحوال المحلية أن تعرف موارد أعضائها وبذلك يمكنها فى غالب الاحيان ان تضع جدولا عاجلا لفئات الاشتراك ·

والطريقة الاختيارية رغم مزاياها لا يمكن أن تقوم مقام الضمان الاجتماعى دائما وتحقق مزاياه وعلى ذلك فانشاء ونشر هذه الطريقة الاختيارية فى أى مكان يجب أن ينظر اليه عادة ـ كنظام موقت وخطوة تمهيدية تؤدى تدريجيا الى ادخال النظام الالزامى نهائيا عند ما تسمح الظروف ، ومن المؤكد عند الانتهاء من هذه المرحلة الانتقالية أن يستفاد على الاقل بجزء من الاداة الادارية التى تكونت تحت النظام الاختيارى باستعمالها استعمالا مجديا فى ادارة النظام الالزامى وفى نفس الوقت يكون قد استفيد بتعجيل ايصال قدر معين من الحماية فى وقت مبكر الى الريفيين لم يكن ميسرا فى ظروف أخرى ·

خاتمـــة

فى هذا البحث ذكرت مشكلة دون أن تعالج وهى حماية الفلاحين ضد ما يصيب المحاصيل والماشية من أخطار لها أثرها المباشر فى الضمان الاقتصادى لهم حتى ان بعضهم ربما يهتم بحماية ماشيته ومحاصيله أكثر من اهتمامه بحماية نفسه وموضوع التأمين على المحاصيل والماشية موضوع فنى للغاية ويشمل اعتبارات أخرى تقع خارج ميدان الضمان الاجتماعى المحض زيادة على أن محاربة أمراض الماشية أو أخطار الاوبئة والقحط والفيضانات والعمل على استقرار أسواق المحاصيل الزراعية هى مما يتعلق بسياسة الحكومة فى ميادين أخرى وعلى ذلك فالموضوع كله لن يتعرض له فى هذا البحث الا لتوكيد أن تأمين عائلات الفلاحين تأمينا كاملا يحتاج الى تقدم فى كل هذه الميادين المرتبطة به

أما فيما يتعلق بالاخطار التى تنتاب الشخص القروى وعائلته فانه من المعلوم يقينا أن حماية الضمان الاجتماعى له ضد المخاطر ما هى الا جزء من المجهود الاوسع الذى يهدف الى رفع المستوى المعيشى فى عامة القرى ، وللوصول الى ذلك ولامداد الدول العربية بالضمان الاجتماعى بالمعنى الواسع تلزم وسائل كثيرة فى كلا الميدانين الاقتصادى والاجتماعى ومع ذلك فمن المعتقد ان التقدم فى النقط التى نوقشت فى هذا البحث يساعد كثيرا على رفع المستوى المعيشى ٠

ومن الواضح انه لا توجد طريقة واحدة بسيطة لادخال نظام التأمين على الدخل وبرامج الخدمة الطبية فى المناطق الريفية ، وتمكن الاستفادة بالتجارب التى أجريت فى أجزاء العالم الاخرى ولكن البرامج التى وضعت والطرق الفنية التى طبقت فى المناطق المختلفة يجب أن تخضع لتغيير واسع قبل نقلها الى الدول العربية وينطبق هذا على حالات المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى أو النظم الاختيارية٠ فيجب تنظيم سياسات وطرق جديدة بعد درس خواص المنطقة بدقة وفى مثل هذه الخطط يجب أن يستفاد أكبر استفادة من الهيئات المحلية والجمعيات والمراكز والمنظمات الاخرى القائمة حيث انها غالبا تهيىء النواة التى يمتد حولها مشروع جديد ٠ وقد تختلف طبيعة هذه المنظمات من منطقة الى أخرى ، وأحيانا فى النواحى المتجاورة أيضا ٠

ومشكلة الضمان الاجتماعى لسكان الريف ليست منفصلة انفصالا تاما عن المشاكل الخاصة بسكان المدن، فكلما تقدم التصنيع فى دولة من الدول ازدادت هجرة العمال الزراعيين وعائلاتهم الى المراكز الصناعية للعمل بها ثم ان كثيرا من هؤلاء قد يعودون الى قراهم عند ما يمرضون أو يصبحون غير قادرين على العمل أو يصلون الى سن الشيخوخة أو عند ما يموت عائل الاسرة ٠

فحماية هؤلاء العمال الصناعيين لها أهميتها الخاصة التى تؤثر فى موارد الاقتصاد الريفى أيضا

ويزداد ذلك أهمية كلما تقدم تصنيع الدول٠ وعلى ذلك فسياسة الضمان الاجتماعى لاية دولة يجب أن تبنى على أساس المساواة بين سائر العمال فيما يمنحهم من مزايا ، وأن يشتمل برنامجها الانشائى على التوسيع التدريجى مع الزمن فى تطبيق ما هو أكثر تقدما من طرق التشريعات التى يختص بها عمال الصناعة وحدهم فى الوقت الحاضر على كل أجزاء الدولة ٠

ان حاجة المناطق الريفية الى الضمان ماسة وعاجلة فيجب البدء به فى الحال ولو بصورة مصغرة ، فاذا ما تم ذلك فعلا يجب أن يتزايد بذل المجهود لتوسيع نطاق المشروع حتى يكفى لمواجهة سائر المخاطر ٠

الخدمات الخاصة بصحة الطفل

للدكتورة جمال كرم حرفوش (لبنان)

أما العناية بصحة الطفل فتتناول كل ما من شأنه أن يعمل على تشجيع ، وتيسير قوى النمو والنشوء ليتم للطفل بلوغ أرفع مستوى ، تسمح له امكانياته بالوصول اليه · وهى تشمل جميع الوسائل والطرق المتوافرة، لتقوية المناعة، ومقاومة المرض ، أما بواسطة العناية المباشرة ، الموجهة الى الطفل والولد كفرد أو بواسطة العناية غير المباشرة التى ترمى الى تحسين صحته ، بتحسين مستوى الصحة العامة فى بيئته ·

ويدخل فى نطاقها الواسع ، طرق العناية بالام الحامل · وهى تهدف الى وقاية الطفل من ضعف فى البنية ، ونقص فى التغذية، ومن التشرد، والجوع ، ومن القساوة والاستثمار فى العمل ، ومن أى تأثير آخر من شأنه أن يعوق الطفل عن نمو جسدى وعقلى مكتمل · وتتولى أمر تهيئته ليتمكن فيما بعد من تكييف ذاته لمجابهة حاجات وطوارىء بيئته ، خدمة لمصلحته وسلامة مجتمعه ·

أما أسس هذه العناية فليست قائمة فى العالم اليوم بدافع العطف ، والشفقة فحسب ، وانما هناك الحافز الذى يحدو بالشعوب والامم الى الاستمرار فى تحسين نوع الخدمات الصحية وتعميمها ، للقيام بعناية شاملة صحيحة ، وهو مستمد من غريزة الاحتفاظ بالنفس ·

لذا فان حضارة اليوم تعتبر هذا الهدف فرض المجتمع الاول نحو الطفل ، فتلقى المسئولية الاولى على الابوين والطبيب ، كما تلقى بعضها على المربية ، فالمعلمة ، فالممرضة ، ولكل واحدة منهن واجبات خاصة ، تدخل فى نطاق هذه العناية ·

ان فكرة العناية بصحة الطفل ، وانشاء خدمات خاصة بها نزعة حديثة العهد لا ترجع فى تاريخ نشأتها بشكلها الحالى ، الى أبعد من أوائل القرن العشرين ، كما أن تبنى الحكومات لهذه الخدمات واعتبارها فى عداد واجباتها الاولية ، يعتبر تطورا هاما فى حياة الشعوب الراقية ، والدول القائمة فى عالم اليوم ·

لقد بدأت هذه الخدمات بفضل دوافع انسانية ، حملت بعض الافراد فى بلدان مختلفة على القيام بأعمال منفردة، تعود الى تحسين صحة الطفل وتخفيف نسبة الوفيات · وأهم من قام بمثل هذه الاعمال اخصائيون فى طب الاطفال، فجاءت أعمالهم نقطة بداية فى تاريخ نشوء الخدمات الخاصة بصحة الطفل ، كما أنها كانت النواة التى انبثقت عنها الطرق الفنية الحديثة ، التى تتمشى عليها الخدمات فى وقتنا الحاضر ·

لقد حصر انسان التاريخ اهتمامه بالاشياء ، وما أن أطل القرن الثامن عشر حتى بدأت محاولاته تتجه نحو الاشخاص ، ومن أهم بوادر هذا الاتجاه لذة الانسان برعاية صحة الطفل والولد · ففى عام ١٧٦١ أحدث «جان جاك روسو» تأثيرا فى الفكر الفرنسى اذ تطرق فى كتابه أميل Emile الى انتقاد طريقة طعام الطفل ، فندد بالمرضعة وشجع الام على ارضاع ولدها · وفى أواخر القرن الثامن عشر وفق Jenner الى عملية التلقيح ضد الجدرى وبذلك سجل الانسان على نفسه خطوة عملية ، فى وقاية الاطفال والبالغين من عدوى الامراض السارية ·

وفى أوائل القرن التاسع عشر ، أسس ، John Bunnel Davis أول عيادة للعناية بصحة الطفل، ووزع منشورات بين الامهات حول الموضوع نفسه، وشجع المتطوعات من النساء على القيام بزيارة البيوت لارشاد الامهات ·

والفضل الاكبر فى انشاء أولى الخدمات الخاصة بصحة الطفل يعود الى كل من الاستاذ Pierre Budin و Dr. Léon Dufour ففى عام ١٨٩٢ أسس Budin أول مركز استشارة للرضع Consultation de Nourissons فى المستشفى الخيرى فى باريس · وطلب من الامهات اللاتى كن يترددن على المستشفى بأن يحضرن أطفالهن من وقت الى آخر ، للوزن ، والاستشارة الطبية · كما أنه شجع الام على ارضاع طفلها ·

وعند الاضطرار كان ينصح باعطاء الطفل ، الحليب المعقم ، كزيادة تكميلية لحليب الام ٠

وعام ١٨٩٤ نظم Dr. Léon Dufour في Fecamp أول مؤسسة مستقلة للاطفال ، وجعل غايتها تشجيع الام على ارضاع طفلها أو اعطاء الارشادات اللازمة فى التغذية الصناعية (artificial feeding) واطلق على هذه المؤسسة اسم « نقطة الحليب » Goutte de Lait ففتحت المؤسسة أبوابها لكل أم فى المدينة ، وكانت تستقبل أطفال الطبقة المعوزة ، بدون مقابل ، وغيرهم من باقى الطبقات ، لقاء أجر بسيط ، أو أجر كامل ٠ كما أنها كانت تجهز الام بسلة خاصة تتضمن حاجة الطفل اليومية من الحليب المعقم ٠

ونقطة الحليب كما أوجدها الدكتور ديفور تعتبر النموذج الاول الذى اتخذ فيما بعد أساسا للخدمات الصحية المعروفة حاليا ٠ وتختلف هذه الخدمات عن نقطة الحليب باستبدالها خدمات الممرضة الزائرة ، واعطاء الارشادات اللازمة لاعداد الحليب فى البيوت بتوزيع الحليب على الاطفال ٠

وأول مركز أنشىء فى الولايات المتحدة صيف عام ١٩٠٦ فى St. Louis وأنشأت الطبيبة جوزفين بيكر أول مكتب رسمى خاص بالطفل عام ١٩٠٨ فى مدينة (نيويورك) ٠

وعام ١٩١٠ تبنت الحكومة الاميريكية قضية الطفل ، وجعلت منها قضية عامة اذ دعا الرئيس تيودور روزفلت الى أول مؤتمر بشأن العناية بصحة الطفل وكانت نتيجته أن تأسس مكتب الاطفال Children Bureau فى (وشنطن) عام ١٩١٢ ٠ وسنة ١٩٢٠ دعا الرئيس ولسن الى المؤتمر الثانى فوفق هذا الى وضع الحد الادنى لمستوى صحة الطفل ٠ والمؤتمر الثالث الاخير دعا اليه هوفر عام ١٩٣٠ ٠

أما الناحية العامة ، من نهضة العناية بصحة الطفل ، فقد قامت على أساس المعلومات العالمية ، التى زادت وحسنت طرق الوقاية ، ومعالجة الامراض الخاصة بالطفولة ، حتى أصبح علم أمراض الاطفال ، اختصاصا قائما بذاته ٠ وكان لهذه المعلومات أثر فى تيسير الخدمات الخاصة بصحة الطفل أعمق وأبعد من أثر دوافع العطف والشفقة، التى كانت حافز الانسان الاول فى انشاء هذه الخدمات ٠

ان الخدمات الخاصة بصحة الطفل القائمة حاليا فى العالم ـ وقد تم معظمها فى فترة لا تتجاوز الثلاثين عاما ـ تعتبر من أهم ما حققه عالم الطب فى خدمة الحياة ٠ وفى وصوله للمعلومات القيمة التى ترتكز عليها هذه الخدمات تبدو لنا أجمل مظاهر التعاون الوثيق بين مختلف فروع الطب ، لتعزيز حضارة الانسان، وجعل حياة الفرد والمجموع حياة صحيحة غنية ٠

ما هى المبادىء التى تتمشى عليها الخدمات الخاصة بصحة الطفل ؟

١ ـ مراقبة نمو الطفل ، ونشوئه الجسدى والعقلى ، مراقبة مستمرة ، بدايتها الجنين ونهايتها المراهقة ٠

٢ ـ تجهيز الطفل بما يلزمه من تغذية مع مراعاة الكمية ، والنوع ، وحاجاته الخاصة ٠

٣ ـ معرفة دلائل النمو غير الطبيعى كخلل فى وظائف الغدد، أو فى الهيكل العظمى، ومعالجتها فى طور البداية ٠

٤ ـ الوقاية من الامراض السارية والمعدية ، كالجدرى ، والخانوق ، والحمى الليفية ، والصياح الديكى بواسطة التلقيح والتطعيم ٠ والوقاية من الامراض الناجمة عن نقص فى التغذية ، كداء الكساح ٠

٥ ـ معرفة طوارىء الشذوذ العاطفى (abnormal emotional tendencies) ومعالجتها قبل أن تصبح فى الولد عادة ٠

٦ ـ تدريب الطفل على عادات صحية منتظمة تتعلق بأكله ، ونومه ، واستحمامه ٠

٧ ـ توفير الاسباب الصحية فى البيئة ، والمحيط ، فى البيت والمدرسة ، فى الملاعب ، والمكاتب ، فى المصانع والمعامل ، ودور العمل ، على اختلاف أنواعها ٠

٨ ـ تعليم الوالدين والمربيات ، والمشتغلين فى حقل التربية ، والتعليم ، أصول الصحة العامة، وأهمية التمشى عليها٠ لصيانة صحة الطفل والولد٠

٩ ـ تدريب الولد على معرفة أصول الصحة العامة ، وتعويده التمشى عليها ٠

ان بعض هذه المبادىء يقع فى نطاق مهنتى الطب والتمريض ، وبعضها يقع فى نطاق المشتغلين بحقل التربية والتعليم ٠ ومجموعها يتأثر بأوضاع العائلة الاقتصادية والاجتماعية٠ وبرنامج الخدمات الخاصة بصحة الطفل يجب أن يتناول كل حلقة من هذه الحلقات ، واذا ما أغفلت ناحية منها ، جاءت نتائجه ناقصة ، وتسهيلا لدرس أنواع الخدمات بصحة الطفل ، والوحدات التى تتكون منها يجب أن نأخذ بعين الاعتبار سن الطفل والاطوار الخاصة التى يمر بها فى كل مرحلة يجتازها ، منذ التكوين حتى سن المراهقة ٠ ورغم اضطرارنا الى تقسيم

الطفولة الى مراحل ، بداعى الطوارىء والخدمات الخاصة بكل مرحلة ، يجب على المعتنين بصحة الطفل أن ينظروا اليه كوحدة مرتبطة ، لا يجزئها حدود العمر ، أو فواصل نسبية ، اصطلحت عليها الطرق القائمة ، تسهيلا لتنظيم الخدمات ، اذ أن الطوارىء التى تميز مراحل الطفولة ، مترابط بعضها ببعض من حيث نتائجها ومسبباتها ·

أما المراحل فهى :

١ ـ الجنين : منذ التكوين حتى نهاية الحمل (Fatal Life)

٢ ـ بدء الطفولة : منذ الولادة حتى نهاية الشهر الاول (Neonatal period)

٣ ـ الطفولة : منذ الولادة حتى نهاية السنة الثانية (Infancy)

٤ ـ سن ما قبل المدرسة : من السنة الثالثة الى الخامسة

٥ ـ السن المدرسية : من السنة الخامسة ، حتى سن المراهقة ، ونهاية العام الثالث عشر من الحياة ·

ان المرحلة الاولى والثانية ، مرتبطتان ارتباطا وثيقا، نظرا الى تشابه المشاكل والحلول فى المرحلتين لذا من الافضل اعتبارهما معا ، بالرغم من صعوبة الحصول على احصاءات صحيحة كافية ، لاظهار نسبة أسباب الاجهاض ، ووفيات الاجنة (Still birth) نظرا الى اختلاف المشتغلين فى الحقل، نفسه ، فى تحديد التعبيرين . يصح القول بأن النتائج التى رافقت العناية بالام الحامل ، تعطى شواهد كافية على انخفاض نسبة وفيات الامهات ، والمواليد ، بفضل هذه العناية · وبالرغم من وقوع المرحلة الاولى ، بحيز المشتغلين فى فن التوليد ، فان المرحلتين معا تكونان ناحية هامة فى برنامج الخدمات الخاصة بصحة الطفل ·· ما زال نصف مجموع الوفيات التى تصيب الاطفال فى السنة الاولى من العمر يطرأ فى خلال هاتين المرحلتين · وهناك احصاءات كافية تدل على أنه من السهل تلافى ستين بالمائة من العوامل التى تسبب الوفيات فى هذه الفترة ، كما ان أربعين بالمائة منها يصعب تلافيه فى الوقت الحاضر ، بسبب ضيق معرفتنا الفنية ، والعلمية · وبالنظر الى هذه الاعتبارات فان الاتجاه الحديث يرمى الى توحيد العمل بين دور التوليد التى تعنى برعاية الام الحامل ، ومراكز الخدمات الخاصة بصحة الطفل كيما يتسنى لهذه الخدمات ، بواسطة التعاون ، والارتباط الوثيق القيام بعناية شاملة صحيحة · وبالرغم من أن دور التوليد توجه عنايتها الاساسية لصيانة حياة الام ، فان المشاكل التى تنزل بالطفل بسبب المشاكل التى تتأثر بها الام، تشغل ناحية هامه فى الخدمات الخاصة بصحة الطفل ، وتجعل من العناية بالام واجبا رئيسيا من واجب هذه الخدمات ·

وبفصل الخدمتين نعرض الطفل للحرمان من العناية الصحية ، فى الشهر الاول من الحياة ، اذ يكون بأشد الحاجة اليها ، لان معظم الامهات بوجه عام ، لا يحضرن مواليدهن لمراكز العناية الصحية قبل نهاية الاسبوع الرابع · وعشرون بالمائة من مجموع وفيات السنة الاولى تقع فى اليوم الاول بعد الولادة، كما أن ثمانية وثلاثين فى المائة من هذا المجموع تحدث فى الاسبوع الاول من حياة الطفل · وهذه الارقام تحملنا على تأييد فكرة ربط خدمات رعاية الام والطفل فى برنامج واحد لرعايتهما معا فى وقت واحد ·

ماهى الطرق التى تتمشى عليها الخدمات الخاصة بصحة الطفل ؟

ان الخدمات الخاصة بصحة الطفل ، تتمشى على طريقتين : طريقة خاصة Individual method وطريقة عامة (mass method) وكلا الطريقتين تستعينان بنفس المعرفة العلمية والخبرة الفنية ·

أما الطريقة الخاصة : فهى العناية الصحية التى يقوم بها طبيب العائلة الخاص ، مدة الحمل، وبعد الولادة حتى سن المراهقة · وتتعهد العائلة بدفع ما يلزمها من نفقات · وبالرغم من كون هذه الطريقة أفضل طرق العناية ، لدقة المراقبة وتكميل العمل بمواصلة العناية فى حالتى الصحة والمرض، غير أنه من الصعب جعلها بمتناول مجموع السكان بسبب ما تحتاجه من نفقات مالية ، ولعدم تيسر العدد الكافى من الاخصائيين ، ولصعوبة توزيعهم حسب حاجات السكان ·

والطريقة العامة: تتناول الاشراف على صحة الطفل مدة الحمل ، وبعد الولادة حتى سن المراهقة وتقضى بأن يتردد الحوامل والاطفال فى أوقات معينة الى مراكز صحية تنشئها مؤسسات خاصة أو تتولاها الحكومات لتكون بمتناول العدد الاكبر من السكان ، وتقوم بخدماتها لقاء أجر بسيط ، أو بدون مقابل حسب وضع العائلة الاقتصادى · وهذه الطريقة ـ وان لم تكن مثالية ـ هى أفضل الطرق الممكنة لسد حاجات السواد الاعظم من الاطفال والاولاد ·

ماهى الوحدات التى تتألف منها الطريقة العامة للخدمات الخاصة بصحة الطفل ؟

أولا ـ عيادات للعناية بالام الحامل وبالجنين منذ التكوين حتى الولادة Prenatal Clinics

وأهمية هذه العيادات تقاس بأهمية النتائج الناجمة عنها بتخفيف نسبة وفيات الامهات

والاطفال · أما العوامل التى تزيد ارتفاع نسبة وفيات الامهات فهى انخفاض مستوى المعيشة وتقصير قوانين الرعاية الاجتماعية عن حماية الام الحامل خاصة فى الاسابيع الاخيرة من مدة الحمل·

مهمة العيادات :

١ ـ تسجيل الامهات فى أول أشهر الحمل·

٢ ـ مراقبةطبية يرافقها فحص الدم، والبول، والعناية بالاسنان ، ومراقبة ضغط الدم ، والوزن، واعطاء ارشادات فى التغذية ، ومعالجة الامراض الزهرية ، والاحتياطات للصعوبات التى ينتظر أن تطرأ أثناء الولادة ·

٣ ـ اعداد الترتيبات اللازمة الخاصة بالولادة حسب وضع وحاجات كل أم ، والاشراف على الولادة فى البيت أو فى دار خاصة بالتوليد ·

٤ ـ اعطاء الام النصائح والارشادات اللازمة فى الاسبوع الاول بعد الولادة ·

ثانيا ـ مراكز العناية بصحة الطفل (Infant Welfare Centres) وهذه تعنى بنوع خاص بالاطفال منذ الولادة حتى السن القبل المدرسية ·

وأهم أعمالها :

١ ـ مراقبة نمو الطفل ونشوئه

To supervise the development and growth

٢ ـ اعطاء نصائح وارشادات فى تغذية الطفل

٣ ـ فحص طبى كل شهر فى النصف الاول من السنة الاولى من الحياة ، وكل ثلاثة أشهر فى العام الثانى ، وكل ستة أشهر أوكل سنة فى السن القبل المدرسية ·

٤ ـ الوقاية بواسطة التطعيم والتلقيح ضد الجدرى ، والخانوق ، والصياح الديكى والحمى الليفية ، والسل ، وغيرها ·

٥ ـ الوقاية من الامراض الناجمة عن نقص فى المواد الغذائية ، كداء الكساح ·

٦ ـ تعليم الامهات ، مبادىء وأصول الصحة العامة ، اما بواسطة ارشادات ونصائح خاصة تعطى فى مراكز الخدمات الصحية ، أو فى البيوت بواسطة الممرضة الزائرة ·

ثالثا ـ مركز العناية بالاطفال الاصحاء

Well baby clinics

رابعا ـ مراكز العناية بالاولاد الاصحاء

Child Conference Centres

وهذه تقوم بنفس الاعمال التى تقوم بها مراكز العناية بصحة الطفل ، وتختلف عنها لارتباطها بعيادات أو مستوصفات لمعالجة الاطفال والاولاد المرضى ·

ان معظم مراكز العناية بصحة الطفل فى الخدمات الصحية ، تقوم بأعمالها منفصلة عن المستوصفات والعيادات · ففى المدن تنشأ هذه المراكز فى المناطق المزدحمة بالسكان ، حيث تكثر الحاجة بانخفاض مستوى المعيشة ، ومن الصعب معرفة مدى تأثير هذه المراكز على صحة الاطفال معرفة دقيقة ، غير أن النتائج تدل على ما لها من عظيم التأثير فى تخفيف نسبة الامراض والوفيات بين الاطفال · أما العوامل الاخرى التى ساعدت على تحقيق هذه النتائج ، فتحسين مستوى الصحة كل عام ، وتحسين نوع الحليب وتعقيمه ، وتعليم الافراد والجماعات مبادىء وأصول الصحة العامة فى المدارس أو بواسطة الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل النشر والدعاية ·

لا شك فى أن هذه المراكز شقت لنفسها طريقا وفرضت ذاتها فى كيان الخدمات الصحية بسبب النتائج الايجابية التى حققتها حتى الآن · وبالرغم من كونها بعيدة عن المثالية فانها لا تزال أفضل الوسائل المتوافرة لامداد المجموع بالعناية اللازمة· أما نواحى الضعف فيها فهى :

أولا ـ ان معظم الامهات لا يحقن أطفالهن قبل نهاية الشهر الاول ، وتمكن ملافاة هذا النقص بتوحيد برامج الخدمات التى تعنى بالام الحامل ، والتى تعنى بصحة الطفل ، وبتوطيد التعاون بين الخدمة الاجتماعية فى مستشفيات التوليد وفى مراكز الخدمات ·

ثانيا ـ التفرقة بين العناية بالطفل فى حال الصحة والعناية به فى حال المرض ، بالفصل بين الخدمات التى تعنى به فى الحالين ، مما يسبب نقصا فى مواصلة الاشراف على الفرد ، والنظر اليه كوحدة مختلفة فى حالة المرض ، عنها فى حالة الصحة ، هذا مما يخفف من مثالية العناية التى تقوم بها الخدمات ·

ثالثا ـ تغيير الاشخاص بانتقال الطفل من مركز الى آخر ، أو لعدم احتفاظ المراكز بالاشخاص العاملين فيها لامد طويل ، مما يضطر العاملين الجدد الى التعرف على الطفل من خلال سجله ، بدل أن تكون معرفتهم له من خلال شخصيته بمراقبته منذ أول أيام الطفولة حتى نهايتها ·

خامسا ـ الخدمات الصحية للعناية بالولد في السن قبل المدرسية : العناية الصحية في دور الرعاية ، ورياض الاطفال ، وفي الملاعب ·

Preschool clinics and health scheme in nurseries kindergartens and playgrounds

ولهذه الناحية من الخدمات الصحية أهمية كبرى اذ أن الولد في السن القبل المدرسية يكون عرضة للامراض السارية ، ولغيرها من الامراض ، نظرا لانخفاض قوى المناعة في هذه المرحلة · كما أن وجوده وسط مجموع من الاولاد يزيد في نسبة تعرضه للامراض ، مما يجعل المراقبة الصحية اليومية أمرا ضروريا ، ومما يجعل الفحص الطبي السنوي ، والوقاية بواسطة التطعيم والتلقيح أمرا لا بد منه ·والاتجاه الحديث يتخذ من دور الحضانة ، ورعاية الطفل مركزا لتعليم الامهات والآباء مبادىء وأصول الصحة العامة ، وطرق العناية بصحة الولد ، عناية دقيقة تشمل النواحي العقلية والجسدية · ووجود ممرضة عادية أو ممرضة مختصة بالصحة العامة للعمل في مؤسسة من هذا النوع يعتبر أساسيا · وفي هذه المرحلة اذ نرى دور الحضانة ، ورعاية الاطفال تتزايد عددا ، علينا أن نهتم بوضع وتطبيق خطة صحية خاصة بالسن القبل المدرسية ·

سادسا ـ العناية الصحية في السن المدرسية

وهذه الوحدة تشمل الوقاية ، والمراقبة الطبية ، وتعليم دروس الصحة كقسم من منهاج التعليم المدرسي ·

سابعا ـ المستشفيات للمرضى من الاطفال والاولاد : وهذه الوحدة بالرغم من ضرورة وجودها فهي ليست خلوا من الاخطار ، لسهولة تسرب العدوى ، وانتقال المرض من مصاب الى آخر · لذا نرى الاحتياطات الدقيقة المصطلح عليها في في مستشفيات الاطفال الحديثة ، مثل الغرف ذات الحواجز الزجاجية · وتطهير الادوات التي يتعرض لاستعمالها الطفل المريض ، واستعمال الممرضات والاطباء لالبسة وكمامات خاصة ، عند الاقتراب من الطفل المصاب بمرض معد ·

ومن أخطار المستشفى حرمان الولد المريض عطف الام وحنانها ، مما يعوقه عن التغلب على المرض ، ويطيل دور النقاهة ، لذا تفرض المستشفيات الحديثة على الممرضة أن تلاعب الطفل المريض ، وتخصه بالعطف ، والانتباه كقسم من عنايتها ، كما أنها تأمر باخراج الطفل المريض من المستشفى حالما تزول الضرورة ·

ثامنا ـ عيادات الاطفال والاولاد المرضى والمستوصفات : ومن المفروض في هذه الوحدة أن تهتم بمعالجة أكبر عدد ممكن من الاطفال ، والاولاد المرضى ، اذ أن العدد القليل بينهم يحتاج الى مستشفى فيدخله لمدة قصيرة · ان أكثر المستوصفات تدخل الوقاية في برنامج عملها اذ يصعب في أكثر الاحيان فصل العناية الطبية عن الوقاية ، وهناك فوائد عظمى تجنى من التوفيق والجمع بين الوقاية والمعالجة ، غير ان الخطر في التوفيق بين الناحيتين كثيرا ما ينتج عن كون المرض حالة مستعجلة تشغل من الطبيب اهتمامه الاول ، وتحمله على اغفال ناحية الوقاية ، فيأتي اهتمامه بالطفل كمريض على حساب وقايته من المرض ، الا في بعض الحالات التي يكون فيها العلاج والوقاية واحدا · كاستئصال اللوزتين ، لذا لا يحسن الالتفات الى الولد كمريض بل كوحدة تجمع بين الصحة والمرض ·

تاسعا ـ الملاجىء والمياتم للقطاء :

Foundling and Foster Homes:

ان هذه الوحدة من أقدم الخدمات التي أنشئت للاهتمام بالطفل والولد · والميتم الاول يعود بتاريخ نشأته الى عام ٧٩٧ بعد المسيح · وللمياتم صحيفة سوداء في تاريخ الصحة العامة ، اذ أنها كانت تنصرف الى الاهتمام باطعام الولد وايوائه دون الالتفات الى أمر وقايته ، والاعتناء بصحته ، لذا كانت تعتبر مركزا لتفشي الاوبئة ، وحتى أمد ليس بالبعيد كانت نسبة وفيات الاطفال فيها تبلغ أحيانا تسعين في المائة · وأشار المهتمون بصحة الطفل لحل الوضع بازالة المياتم ، وأن يستبدل بها ما هو معروف اليوم ببيوت الاطفال ، فيقوم بأعمالها أطباء وممرضات ، ومساعدات اجتماعيات ، وتحتفظ المؤسسة بالطفل لمدة قصيرة ثم تسعى لايجاد من يتبناه فيتكفل بنفقاته للحياة، أو لمدة قصيرة وتدفع المؤسسة مرتبا شهريا للام التي تأخذ على عهدتها احتضان الطفل ورعايته في بيتها ، وتحت اشراف المؤسسة لامد معين ·

وفضلا عن مواطن الضعف في المياتم من الوجهة الصحية ، قد تسيء الى نفسية الولد، ونتائج الاختبارات العلمية بينت تأثيرها على تأخير نمو الطفل العقلي ، خاصة في الفترة التي تتراوح بين الولادة والسن القبل المدرسية ، لحرمان الطفل حنان الام وعطفها ·

عاشرا ـ عيادات لتوجيه الولد ، وللاهتمام بالناحية العقلية :

Child guidance and mental Hygiene Clinics

حادي عشر ـ بيوت النقاهة الخاصة بالطفل:

Convalescent Homes:

ما نحن عليه

أما في لبنان ، وسائر البلدان العربية ، فالخدمات الخاصة بصحة الطفل باستثناء المياتم والملاجىء ، لا تعود بتاريخ نشأتها ، الى أبعد

من عام ١٩٢٠ ، وهى تجمع بين الطريقة الخاصة ، والطريقة العامة · ومن أهم مواطن الضعف فى الطريقة الخاصة القائمة ، نقص فى أصحاب الاختصاص ، وتجمعهم فى المدن ، وحرمان القرى ، والمناطق الريفية من خدماتهم ، وعدم استطاعة السواد الاعظم من مجموع السكان القيام بما تتطلبه من نفقات مالية ·

أما الطريقة العامة : ومعظمها قائم بفضل المؤسسات الخاصة · ومن أهم مواطن ضعفها عفوية نشوئها ، وانفرادها فى العمل ، وعدم ارتباطها بخطة عامة شاملة تتفق مع حاجات ، وامكانيات البلد الذى تعمل فيه · ومعظمها يعنى بسكان المدن الكبرى ويغفل سكان الارياف والقرى · ومما يخفف من قيمة جهودها ، ويضعف نتائجها ، انخفاض المستوى الصحى بوجه عام ، وعدم توافر الاسباب الصحية الكافية فى البيت ، والمدرسة والمجتمع ·

ولن تتمكن هذه الخدمات من تحقيق أهدافها بتخفيف نسبة أمراض الاطفال والوفيات ، الا اذا شملت عنايتها السواد الاعظم من مجموع السكان وتوافرت للمجموع الاسباب الصحية الكافية ·

ومن أشد ما نحن بحاجة اليه فى هذه المرحلة نقل قضية الطفل ، من قضية خاصة الى قضية عامة ، حيث تتولى الحكومات وضع خطة شاملة فتسعى الى تنفيذها بواسطة تشجيع وتحسين مستوى خدمات المؤسسة الخاصة ، أو بواسطة خدمات تنشئها · ومن الضرورى خلق دوائر رسمية خاصة بصحة الام والطفل ، فى هيكل دوائر الصحة العامة تتولى القيام بالاعمال التالية :

أولا ـ جمع الاحصاءات اللازمة لمعرفة نسبة الوفيات ، والقيام بدراسات لمعرفة مسبباتها ، وارتباط هذه المسببات ، بالفصول ، والاقليم ، والمناطق ، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ·

ثانيا ـ وضع خطة شاملة على ضوء الاحصاءات ، غرضها انشاء خدمات خاصة بصحة الطفل ، لمكافحة المسببات ، على أن تتفق وحاجات وامكانيات السواد الاعظم من مجموع السكان ·

ثالثا ـ تجهيز هذه الخدمات بالعدد الكافى من الاخصائيين يقوم بعضهم بتنظيم الخدمات والبعض الآخر بتسيير أعمالها ·

أما أنواع التخصص التى علينا أن نعنى بها فى الوقت الحاضر فهى :

١ ـ اخصائيون بعلم الاحصاء ·

٢ ـ أطباء اخصائيون بالصحة العامة ·

٣ ـ ممرضات اخصائيات بالصحة العامة ·

٤ ـ اخصائيون فى علم التغذية ·

٥ ـ مهندسون اخصائيون بالصحة العامة ·

٦ ـ مساعدات اجتماعيات ·

٧ ـ اخصائيات فى فن التوليد وأمراض الاطفال ·

٨ ـ اخصائيون فى تعليم مبادىء وأصول الصحة العامة · Health Educators

رابعا ـ تحديد الطرق ، ومستوى العمل لهذه الخدمات ، واعادة النظر فى كل من المستوى والطرق عند اقتضاء الحاجة ·

خامسا ـ وضع العدد الكافى ، والنوع اللازم من المنشورات الصحية والاسعافات النظرية (Visual aids) التى تعنى بصحة الام والطفل ·

وقد حاولت وضع مشروع لخطة عامة تكفل للسواد الاعظم من أولاد وأطفال لبنان عناية صحية ، بواسطة الطريقة العامة ، ونظرا الى وحدة السكان التى لا تتجاوز الـ ١٫٢٢٩٫٤٩٩ ، ونسبة المتعلمين ، وسهولة المواصلات والطرق ، وقرب القرى وتجمعها ، يسهل جعل لبنان نموذجا للخدمات الصحية فى مدة لا تتجاوز عشر سنوات ، اذا ما تعاون الافراد ، والمؤسسات وعمال الحكومة ، فى العاصمة والمحافظات والاقضية على تحقيقها تعزيزا لمصلحة الطفل ، واحتفاظا بسلامة الوجود ، واحتراما لكرامة الشخص الذاتية ، وتأدية لما يجب علينا نحو الحضارة الانسانية من خدمات ·

مشروع لانشاء خدمات خاصة بصحة الطفل فى لبنان

منذ الولادة حتى سن المراهقة

للدكتورة جمال كرم حرفوش (لبنان)

مشروع لخطة عامة تتضمن عرضا لانشاء خدمات خاصة بصحة الطفل والام الحامل فى مختلف أنحاء لبنان مع بيان مالى تقريبى للنفقات التى يتطلبها هذا المشروع . تستثنى منه نفقات البناء ، واللوازم . ويأخذ هذا المشروع بعين الاعتبار العناية بالام الحامل ، والطفل والوليد فى حالة الصحة ، وفى حالات المرض التى لا تطلب معالجة فى مستشفى . كما انه لا يمكن ان يتناول بشكل كامل العناية الصحية فى دور الحضانة ، ودور رعاية الطفل ، وفى المدارس الابتدائية والثانوية . اذ تحتاج هذه النواحى الى برنامج خاص تتعاون على تحقيقه كل من وزارتى الصحة العمومية والتربية ، كما انه يحتاج الى نفقات اضافية .

العوامل التى تسهل تحقيق هذا المشروع

أولا ـ وحدة السكان لاتتجاوز (١ر٢٢٩ر٤٩٩) مما يسهل تحقيق مشروع الخدمات الخاصة بصحة الطفل ، وجعله نموذجا للتدريب والاختبارات العلمية فى أمد قصير .

ثانيا ـ تقسيم لبنان الى محافظات ومناطق

ثالثا ـ سهولة المواصلات ، والطرق ، وتجمع القرى اللبنانية . مما يجعل سكان عدة قرى يمتناول العناية التى يمكن ان تقدمها شعبة مركزية بواسطة عيادات نقالة تقوم بعملها تحت اشراف الشعبة المركزية ، أو باتصال سكان القرى المجاورة مباشرة بالشعبة المركزية .

رابعا ـ نسبة المتعلمين بين السكان واستعدادهم لتحسين الاوضاع الصحية ، ولتقبل الدعايات التى ترمى الى تحسين مستوى الصحة العامة .

كيفية تقسيم المشروع

أولا ـ يتم انشاء الخدمات على أساس المحافظات والاقضية .

ثانيا ـ يراعى فى هذا التقسيم عدد السكان ومستوى المعيشة ، ونسبة الامية .

ثالثا ـ ينشأ لكل عشرين ألف ساكن مركز صحى ، ومجموع الاطفال والاولاد فى هذه الوحدة يتراوح بين ٥٫٠٠٠ و ٦٫٦٠٠ ـ اذ أن نسبة الاطفال والاولاد لا تتجاوز ١/٤ ـ ١/٣ مجموع السكان .

أنواع المراكز

أولا ـ مركز رئيسى صنف أول :

يطلق عليه اسم دائرة الخدمات الخاصة بصحة الطفل والام الحامل ، والاسعاف العام يكون مقره فى بيروت ، ويقوم بأعماله تحت اشراف وزارة الصحة .

فروع المركز الرئيسى

أولا ـ مكتب احصاء

ثانيا ـ مكتب لوضع طرق العمل وتحديد المستوى

ثالثا ـ مكتب للاشراف على ناحية التنظيم العملى

رابعا ـ مكتب لوضع المعلومات الخاصة بصحة الطفل والولد ، والام الحامل وتعميمها بين السكان ، والقائمين بأعمال المراكز ٠

خامسا ـ مكتب انتقاء الاشخاص القائمين بأعمال المراكز ، والاشراف على توجيه ، وتدريب ، الاخصائيين لمختلف نواحى العمل ٠

سادسا ـ مكتب للتغذية

سابعا ـ مكتب مراقبة وتفتيش

ثامنا ـ مكتب للقضايا المالية ٠

تاسعا ـ مكتب لوازم

ثانيا ـ مركز رئيسى صنف ثان فى عواصم المحافظات

أعماله ـ الاشراف على أعمال العيادات والمراكز التى تنشئها دائرة الخدمات الخاصة بصحة الطفل ، والام الحامل ٠ وهذه على نوعين :

١ ـ شعب مركزية فى بلدان المحافظات الكبيرة ٠ مركز لكل عشرين ألف ساكن ٠

٢ ـ شعب نقالة فى قرى المحافظات والاقضية

طرق العمل التى يتمشى عليها المشروع

أولا ـ الطريقة الخاصة :

غايتها امداد الوليد والطفل والام الحامل بالعناية الصحية : يقوم بنفقات هذه الطريقة الافراد أصحاب المصلحة ، وتكون علاقتهم مباشرة مع الطبيب الذى يقع عليه اختيارهم للاشراف على أم العائلة أثناء الحمل ، والطفل منذ الولادة حتى سن المراهقة ٠ ويكون عمل الدائرة الرسمية فيها الاشراف على مستوى العمل ، وطرق تحقيقه ٠ وتشجيع الاخصائيين فى التوليد وأمراض الاطفال ، وتوزيع عياداتهم ، توزيعا تراعى فيه حاجات السكان وعددهم ٠

وتكون هذه الطريقة بمتناول الطبقة الغنية ، وقسم من الطبقة الوسطى ٠ ولولا النفقات المالية يصح أن تعتبر هذه الطريقة مثالية ، اذ أنها تهدف الى مواصلة العمل ، بمواصلة الاتصال بين الطبيب والطفل ، حيث يتسنى للطبيب نفسه أن يراقب الطفل فى كل المراحل ، سواء فى حالات الصحة أو المرض ، وأن يتعرف اليه كوحدة مرتبطة بنواحيها العقلية ، والجسدية ، والنفسية ٠ كما يتعرف الى أوضاع بيئته الاجتماعية والاقتصادية ، فيسهل عليه حل مشاكلها ، وتوجيهه والعناية به على شكل أتم ٠

ثانيا ـ الطريقة العامة :

غايتها امداد أكبر عدد ممكن من أولاد وأطفال وامهات الطبقة المعوزة وقسم من الطبقة الوسطى بعناية صحية ، نوعها العناية الصحية التى تتضمنها الطريقة الخاصة ٠ تقوم الحكومة والبلديات بنفقاتها ، وتساهم المؤسسات الخاصة فى هذه النفقات حسب امكانياتها ، وسعة نشاطها كما تتولى الحكومة الاشراف على طرق العمل والمستوى ٠

والطريقة العامة هى الطريقة التى يتمشى عليها هذا المشروع ٠

المدة المطلوبة لتحقيق هذا المشروع

اذا أخذنا بعين الاعتبار ميزانية وزارة الصحة والاسعاف العام الحالية ، والاوضاع الاقتصادية القائمة ، وحالة عدم الحصول على اعانات مالية من منظمات ومؤسسات دولية مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها ، يجب أن لا تتجاوز مدة تحقيق هذا المشروع العشر سنوات ٠ تقضى السنتان الاوليان ، فى تنظيم المركز الرئيسى ، وجمع الاحصاءات ، ووضع الدراسات اللازمة ، واعداد الاخصائيين للقيام بأعمال باقى المراكز والشعب

توزيع ميزانية المشروع

٥٠ بالمائة تتكفل بها وزاة الصحة والاسعاف من الميزانية العامة الخاصة بها ٠

٣٠ بالمائة تتكفل بها المحافظات كل حسب حاجاتها ، وعدد سكانها

٢٠ بالمائة تتكفل بها البلديات ٠

محافظة بيروت

عدد السكان : ٣٥٠ الفا

٣٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة وان هذه النسبة تقريبية

١١٠ آلاف ـ يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة ،اذ ان العدد الكافى من الاخصائيين متوافر لديهم.

١٤٠ الفا ـ يمكنهم اتباع الطريقة العامة بواسطة المؤسسات الخاصة الموجودة حاليا فى بيروت .

(تشجع هذه المؤسسات ، وتساعد على تحسين مستواها ونوع الاشخاص القائمين بأعمالها وتعطى اعانات مالية بحسب نوع وسعة الخدمات التى تقوم بها) .

أما المؤسسات الخاصة التى تتبع الطريقة العامة للعناية بصحة الام والطفل ، فهى :

١ ـ دار التوليد ومركز الاطفال الصحى فى الجامعة الاميركية

٢ ـ دار التوليد فى معهد الطب الفرنسى

٣ ـ بلدية بيروت

٤ ـ الصليب الاحمر اللبنانى ـ الجميزة ـ الاشرفية ـ المصطبة

٥ ـ مؤسسة كراجوزيان للارمن

٦ ـ دار التوليد للمقاصد الاسلامية .

يبقى مائة ألف ساكن لاهتمام الدائرة الرسمية للخدمات الخاصة بصحة الطفل . وهذا العدد يتطلب انشاء خمس شعب مركزية . فتأتى صورة توزيع المراكز كما يظهر من الرسم التالى

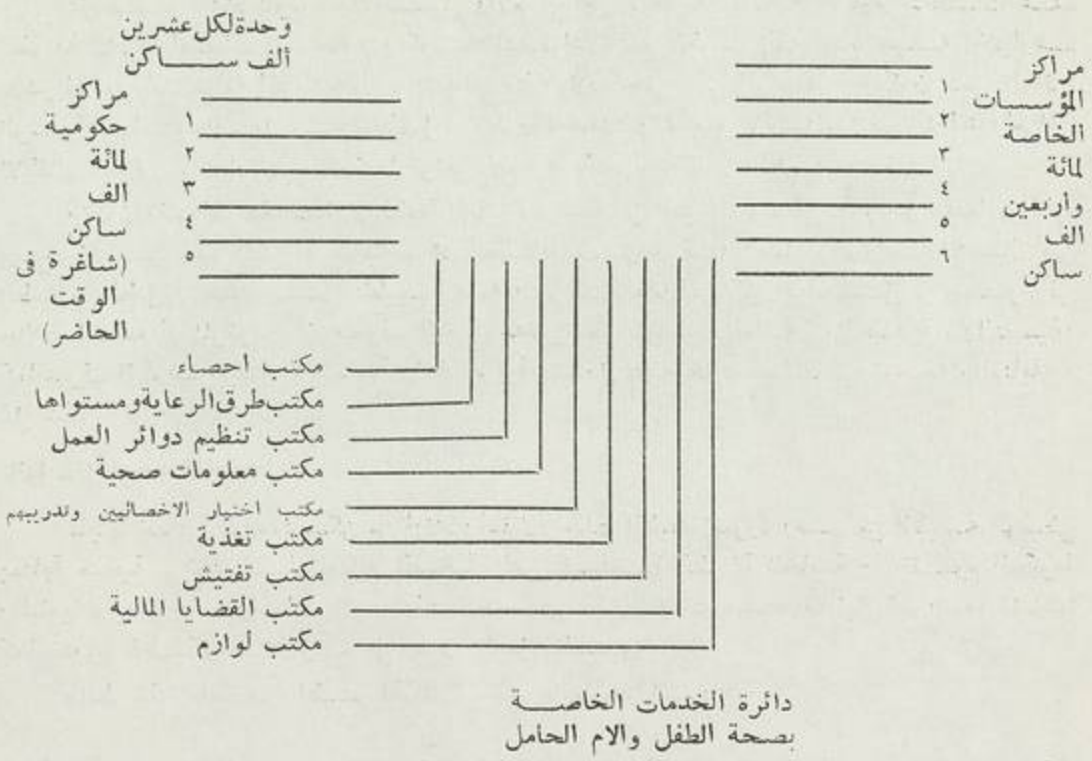

دائرة الخدمات الخاصة
بصحة الطفل والام الحامل

محافظة الجنوب

مجموع السكان : ٢٢٩ر١٥٣

٢٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين فى التوليد وأمراض الاطفال

يبقى ٨٠ بالمائة أى ١٨٣ر٣٢٢ للطريقة العامة.

عاصمة المحافظة ـ صيدا

بلدان لشعب مركزية : جزين

مرجعيون

صور

صيدا ـ قضاء ومدينة :

عدد السكان : ٨٢٫٧٩٧
٢٠ بالمائة للطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة)
يبقى للطريقة العامة : ٦٦٫٢٣٧

شعبة مركزية (في صيدا)
مركز رئيس صنف ثان (في صيدا) ـــــ شعبة نقالة
شعبة مركزية (في صيدا)
صليب أحمر (صيدا)

جزين : قضاء وبلدة :

مجموع السكان : ٢٦٫٢٧٦
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهم اخصائيون
يبقى للطريقة العامة ٢٣٫٦٤٨

شعبة مركزية (جزين)
شعبة نقالة

مرجعيون : بلدة وقضاء :

مجموع السكان : ٤٦٫٣٠٥
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهم اخصائيون
يبقى للطريقة العامة ٤١٫٦٧٥
(لقد تجاوزت المراكز في هذه الناحية وحدة العشرين ألف ساكن نظرا الى مستوى الصحة العامة في هذه المنطقة) .

شعبة نقالة
شعبة مركزية (جديدة)
شعبة مركزية (نبطية)
شعبة نقالة

صور : بلدة وقضاء :

مجموع السكان : ٧٥٫١٥٣
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهم اخصائيون
يبقى للطريقة العامة : ٦٥٫٨٣٨
(لقد تجاوزت المراكز في هذه الناحية وحدة العشرين ألف ساكن نظرا الى مستوى الصحة العامة في هذه المنطقة) .

شعبة نقالة
شعبة مركزية (صور)
شعبة مركزية (بنت جبيل)
شعبة نقالة

مجموع شعب الجنوب :

مركز رئيسي صنف ثان	١
شعب مركزية	٧
شعب نقالة	٥

محافظة البقاع :

مجموع السكان : ١٤٤ر١٧١
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهماخصائيون
يبقى ٠٣٠ر١٥٤ للطريقة العامة ٠

زحلة : بلدة وقضاء :

مجموع السكان : ٩٥٩ر٨٥
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة
يبقى ٣٦٢ر٧٧ للطريقة العامة ٠

شعبة مركزية (زحلة) _____ _____ شعبة نقالة
مركز رئيسى صنف ثان _____ _____ مؤسسة الشرق الادنى
شعبة مركزية (مغلقة) _____ _____ الصليب الاحمر

بعلبك : بلدة وقضاء

مجموع السكان : ٠٠٠ر٥١
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهماخصائيون
يبقى ٩٠٠ر٤٥ للطريقة العامة ٠

شعبة نقالة _____
شعبة مركزية (بعلبك) _____
شعبة نقالة _____

الهرمل : قضاء :

مجموع السكان : ٧٧١ر١٧
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة ٠
يبقى ٩٩٤ر١٥ للطريقة العامة ٠

شعبة مركزية (الهرمل) _____
شعبة نقالة _____

(تجاوزت المراكز وحدة العشرين ألف ساكن في هذه المنطقة نظرا الى مستوى الصحة العامة ، ونسبة الامية)

راشيا ـ بلدة وقضاء

مجموع السكان : ٩٤٥ر١٥
١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا تيسر لهم اخصائيون
يبقى ٣٥١ر١٤ للطريقة العامة

شعبة مركزية
_____
ونقالة | _____
(راشيا)

مجموع شعب البقاع :

مركز رئيسى صنف ثان	١
شعب مركزية	٥
شعب نقالة	٤

محافظـة الشمال

مجموع السكان : ٢٦٧ر٧٨٣

عاصمة المحافظة ـ طرابلس

شعب مركزية : البترون
الكوره
زغرتا
عكار

طرابلس ـ مدينة وقضاء :

مجموع السكان ٩٠ر٦٨٢

٢٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصـــة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين

يبقى للطريقة العامة : ٧٢ر٥٤٦

شعبة مركزية طرابلس ـــــــــــــــ
مركز رئيسى صنف ثان طرابلس ـــــــــــــــ
شعبة مركزية الميناء ـــــــــــــــ
ـــــــــــــــ صليب احمر
ـــــــــــــــ شعبة نقالة

البترون : بلدة وقضاء

مجموع السكان : ٢٩ر٤٨٤

١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقـــة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين

يبقى للطريقة العامة : ٢٦ر٥٣٦

شعبة مركزية البترون ـــــــــــــــ

شعبة نقالة ـــــــــــــــ

الكورة : قضاء

مجموع السكان : ٣٣ر٠٧٣

١٥ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقـة الخـاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العـــدد الكافى من الاخصائيين

يبقى للطريقة العامة ٢٨ر١١٣

شعبة مركزية (أميون) ـــــــــــــــ

شعبة نقالة ـــــــــــــــ

زغرتا ـ بلدة وقضاء

مجموع السكان : ٥٠ر٢٤٤

١٥ بالمائة يمكنهم اتبـــاع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العـــدد الكافى من الاخصائيين

يبقى ٤٢ر٧٠٨ للطريقة العامة

ـــــــــــــــ شعبة نقالة

شعبة مركزية ـــــــــــــــ
زغرتا (اهدن)
شعبة مركزية ـــــــــــــــ
(بشرى)

عكار : قضاء

مجموع السكان ٦٤٫٣٠٠

١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين

يبقى للطريقة العامة ٥٫٧٥٨٫٧٠٠

شعبة مركزية ـــــــــــ ـــــــــــ شعبة نقالة
شعبة مركزية ـــــــــــ ـــــــــــ صليب احمر
ـــــــــــ شعبة نقالة

لقد تجاوزت المراكز فى هذه المنطقة وحدة العشرين ألفا نظرا لمستوى الصحة العامة ، ونسبة الامية .

مجموع المراكز فى محافظة الشمال :

مركز رئيسى صنف ثان : ١
شعب مركزية : ـ ٨
شعب نقالة : ـ ٦

محافظة جبل لبنان

مجموع السكان : ٣٦٣٫٣٧٣

بعبدات ـ بلدة وقضاء :

مجموع السكان : ٦٦٫٧٦٦

٣٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) ومن السهل ان يتوافر العدد الكافى من الاخصائيين لقرب المنطقة من بيروت .

يبقى للطريقة العامة ٤٦٫٧٣٦

شعبة مركزية ـــــــــــ
مركز رئيسى صنف ثان ـــــــــــ
(بعبدات)
شعبة مركزية ـــــــــــ ـــــــــــ شعبة نقالة

قضاء المتن

مجموع السكان ٧٣٫٧٣٦

٢٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) ومن السهل أن يتوافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين لقرب المنطقة من بيروت .

يبقى للطريقة العامة ٥٨٫٩٨٩

شعبة مركزية ـــــــــــ
شعبة مركزية ـــــــــــ ـــــــــــ شعبة نقالة

قضاء كسروان :

مجموع السكان : ٨٣٫٣٩٩

١٠ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذا توافر لهم العدد الكافى من الاخصائيين

يبقى للطريقة العامة : ٧٦٫٥٩١

شعبة مركزية ـــــــــــ شعبة نقالة ـــــــــــ
شعبة مركزية ـــــــــــ
شعبة مركزية ـــــــــــ

قضاء الشوف :

مجموع السكان : ٨١ر٣٥٢

١٥ بالمائة يمكنهم اتباع الطريقة الخاصة (حسب مستوى المعيشة) اذ اتوفر لهم العدد الكافي من الاخصائيين ٠

يبقى للطريقة العامة ٦٩ر٥١٠

شعبة مركزية (بعقلين) ـــــــــ شعبة نقالة

شعبة مركزية (بدير القمر) ـــــــــ شعبة نقالة

مجموع المراكز في محافظة جبل لبنان

مركز رئيسي صنف ثان	١
شعب مركزية	٩
شعب نقالة	٥

ارتباط مشروع الخدمات الخاصة بصحة الطفل والام الحامل في لبنان

مركز رئيسي صنف أول في بيروت (مدينة)

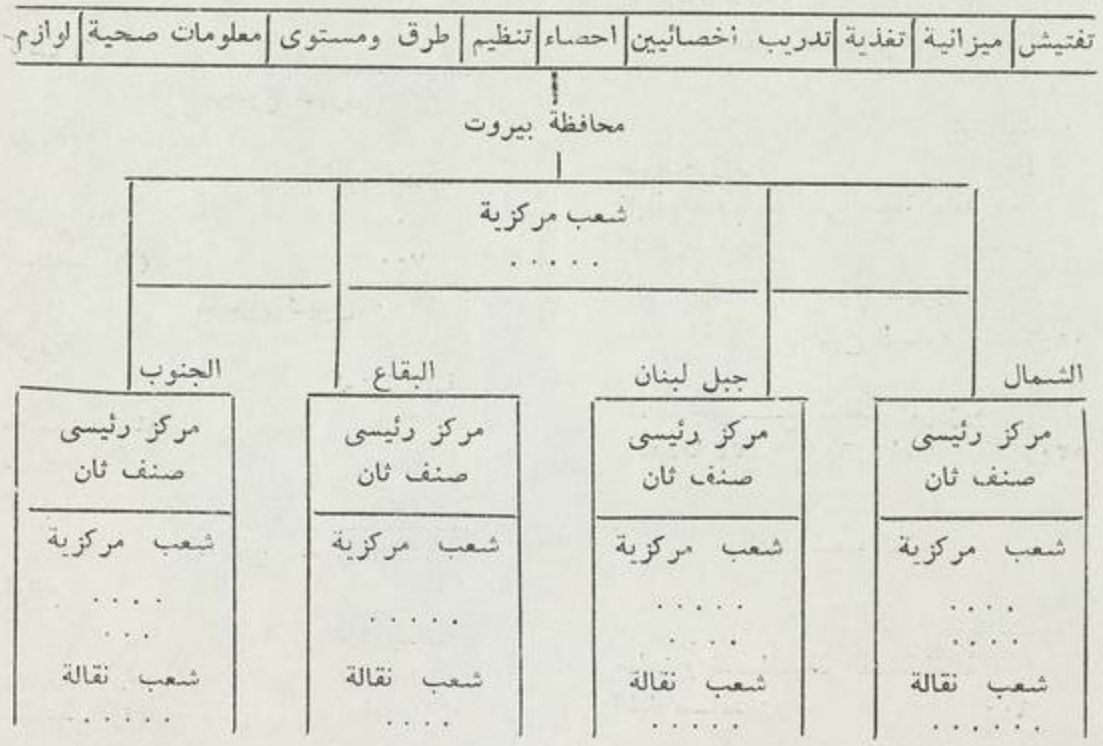

بيان تقريبي للنفقات المالية

على أساس عدد الاخصائيين ونوع تحضيرهم

مركز رئيسي صنف أول

(دائرة الخدمات الخاصة بصحة الطفل والام الحامل)

رئيس عام ..... ٨٠٠ ليرة لبنانية راتب شهري

مكتب احصاء

رئيس مسئول ..... ٦٠٠ ليرة لبنانية راتب شهري

خبراء فنيون (٢) ..... ١٠٠٠ ليرة لبنانية راتب شهري

كاتب (٢) ..... ٥٠٠ ليرة لبنانية راتب شهري

منضد وثائق (١) ..... ٢٠٠ ليرة لبنانية راتب شهري

٣١٠٠ مجموع شهري

مكتب طرق وتحديد مستوى

مكتب طرق وتحديد مستوى

مكتب تدريب اخصائيين

	الراتب وارد انفا	ليرة لبنانية
رئيس عام		
رئيس دائرة ـ اختصاصى فى التوليد والعناية بالام الحامل		٥٠٠
رئيس دائرة ـ اختصاصى فى أمراض الاطفال		٥٠٠
رئيسة دائرة ـ ممرضة اختصاصية فى أمراض الاطفال		٥٠٠
أمين سر		٢٥٠
مجموع شهرى		١٧٥٠

مكتب معلومات صحية

ترجمة وطبع ونشر

	ليرةلبنانية
رئيس دائرة	٥٠٠
مساعد (٢)	٧٠٠
كاتب (٢)	٥٠٠
مجموع شهرى	١٧٠٠

مكتب تغذية

	ليرة لبنانية
رئيس دائرة	٥٠٠
مساعد (٢)	٧٠٠
مجموع شهرى	١٢٠٠

مكتب موازنة

	ليرة لبنانية
محاسب مسئول	٤٥٠
مساعد	٣٥٠
كاتب	٢٥٠
مجموع شهرى	١٠٥٠

مكتب لوازم

	ليرة لبنانية
رئيس دائرة	٤٠٠
مساعد (٢)	٧٠٠
كاتب (٢)	٥٠٠
مجموع شهرى	١٦٠٠

مكتب تفتيش

	ليرة لبنانية
رئيس دائرة	٥٠٠
مساعد مفتش (١)	٤٥٠
مفتش صنف ثان (٢)	٨٠٠
مجموع شهرى	١٧٥٠

	ليرةلبنانية
مجموع الرواتب فى الشهر لموظفى الدائرة	١٢ر١٥٠
مجموع الرواتب السنوية لموظفى الدائرة	١٤٥ر٨٠٠

نفقات مركز رئيسى صنف ثان عدد ١

	ليرة لبنانية
طبيب ـ رئيس ـ اختصاصى فى الصحة العامة	٦٠٠
ممرضة أو قابلة اختصاصية فى الصحة العامة	٥٠٠
خبراء قسم من الوقت :	
اختصاصى بأمراض الاطفال	٣٠٠
اختصاصى فى التوليد	٣٠٠
مساعدة اجتماعية	٤٠٠
كاتبان	٥٠٠
مجموع شهرى	٢ر٦٠٠

ليرة لبنانية

نفقات ٤ مراكز ٤ × ٢ر٦٠٠ = ١٠ر٤٠٠

المجموع السنوى ١٠ر٤٠٠ × ١٢ = ١٢٤ر٨٠٠

نفقات شعبة مركزية

	ليرة لبنانية
ممرضة زائرة	٤٠٠
قابلةواختصاصية فىالصحةالعامة	٤٠٠
أطباء مساعدين	٥٠٠
مجموع شهرى	١٣٠٠
المجموع السنوى	١٥ر٦٠٠

نفقات جميع الشعب المركزية

عددها ٣٤ × ١٥ر٦٠٠ = ٥٣٠ر٤٠٠

نفقات شعبة نقالة

	ليرة لبنانية
مولدة واختصاصيةفىالصحةالعامة	٤٠٠
أطباء مساعدين	٦٠٠
مجموع شهرى	١٠٠٠
مجموع سنوى	١٢ر٠٠٠

نفقات جميع الشعب النقالة وعددها ٢٠ شعبة ٢٤٠ر٠٠٠

المجموع السنوى

	ليرة لبنانية
مركز رئيسى صنف أول (١)	١٤٥ر٨٠٠
مركز رئيسى صنف ثان(٤)	١٢٤ر٨٠٠
شعب مركزية ٣٤	٥٣٠ر٤٠٠
شعب نقالة ـ ٢٠ ـ	٢٤٠ر٠٠٠
	١ر٠٤١ر٠٠٠

المراكز الاجتماعيـــة الريفية فى مصر

لحضرة صاحب المعالى الدكتور احمد حسين (مصر)

مصر بلد زراعى :

مصر بلد رزاعى يشتغل ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة، والفلاح المصرى مستقر فى أرضه بطبيعته ويتميز بالجد والصبر والمهارة، بجانب مايتصف به من الهدوء وطيب الشمائل ·

ويعيش الفلاحون فى مصر فى قرى متجمعة بخلاف الحال فى كثير من البـــلاد التى يسكن فلاحوها فى وسط مزارعهم · والقرية المصرية فى حاجة الى الاصلاح الشامل بعد أن ساءت حالهـــا نتيجـــة لتفاعل العوامل المختلفة من سياســـية واقتصادية واجتماعية على مر الايام ، ويقتضى ذلك الاصلاح تعرف ظروف القرية المصرية ودراســـة مشاكلها التى سببتها العوامل السابقـة الاشارة اليها خلال الاجيال المتتالية · كمـــا يقتضى الامر القيام ببحوث علمية مستفيضة والالمـــام بنتائج التجارب العملية فى هذا الميدان حتى تضمن النتيجة وتؤمن مغبة الارتجال ·

قد بدأت حركة اصـــــلاح القرية المصرية وبخاصة فى ربع القرن الاخير تحتل مكانا بارزا من اهتمام المفكرين والمصلحين وأولى الامر ، ولا أخالنى أذكر جديدا حينما أقرر أن المشكلة الاولى التى يواجهها الريف المصرى هى التزايد المستمر فى عدد سكانه مع ضيق رقعة الارض المنزرعـــة حتى وصل عدد السكان فى الريف الى ما يقرب من ١٥ مليونا يعيشون على نحو ٦ ملايين من الافدنة، وهى مساحة لا يمكن أن تفى بحاجاتهم رغم خصوبة الارض ووفرة انتاجها ، وتعنى الدولة الآن بدراسة مشروعات الاصلاح الزراعى سواء فيمـــا يختص بتحسين حالة العمال الزراعيين وصغار المستأجرين وحمايتهم وتنظيم العلاقة بينهـــم وبين الملاك أو بنشر الملكيات الزراعيـــة الصغيرة ، وقد اتجهت سياسة الدولة بالحقل الى توزيع كل ما تملكه من أراض زراعية على صغار الفلاحين وهى تسير فى تنفيذ ذلك بخطى سريعة ·

على أن موضوع هذا الحديث لا يتناول هذه الناحية من الاصلاح التى تقع على كاهل ســـلطة الدولة المركزية أو اداة التشريع ، بل يتنـــاول وصف برنامج الاصلاح الاجتماعى الذى يقوم على جهود أهل القرية أنفسهم ·

بدء تنفيذ مشروع المراكز الاجتماعية :

أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر عام ١٩٣٩ وأنشئت بها ادارة للعناية بشئون الفلاح فقامت هذه الادارة بدراسة مشروعات الاصـــلاح الريفى فى الدول الاجنبية واستأنست بالتجارب التى أجريت فى مصر نفسها لاصلاح القرية ووضعت مشروع المراكز الاجتماعية التى ولدت فى أحد أيام شهر مايو سنة ١٩٤١ يوم أن حمل خمســـة من الاخصائيين حقائبهم وتوجهوا الى خمس قـــرى متفرقة حيث حطوا رحالهم وبدأوا عملهم · وفى سنة ١٩٤٣ ولدت ستة مراكز أخرى واستمرت التجربة تسير قدما فى هذا النطاق المحدود حتى سنة ١٩٤٦ حيث ثبت نجاحها نجاحا حدا بالدولة الى أن تقرر تعميم المشروع ليشمل الريف المصرى بأجمعه ، ويوجد الآن ١١١ مركزا اجتماعيا موزعة فى جميع مديريات القطر خصص كل واحد منهـا لخدمة عشرة آلاف من السكان وبذا تشمل خدمات هذا المشروع فى الوقت الحاضر حوالى مليون وربع من أهل الريف ·

ما هو المركز الاجتماعى :

المركز الاجتماعى مؤسسة مهمتها القيـــام بكل الخدمات التى تحتاجها القرية ، وتتكون مبانيه من قاعة للاجتماع والمحاضرات بها جهـاز للراديو وملحقة بها مكتبة ريفية ومكتب للاخصائى الزراعى الاجتماعى ومسكن له، وعيادة طبية خارجية للفحص والعلاج ، وبها معمل للتحليل ، وصيدلية لصرف الدواء ومعزل ودار لرعاية الام والطفل ، وبها غرفة للفحص وأخـــرى للولادة ، وعنبر للوالدات ، ومسكن للزائرة الصحية ، وتشمل منشآت المركز أيضا دارا لتعليم الصناعات الريفية المنزليـــة ، وعملية لمياه الشرب النقية ، يلحق بها أحواض لشرب المواشى ، وحمامات ومغاسل عامة ، كما يوجد بكل مركز اجتمـــاعى ناد ريفى وملعب عام ، وحظيرة للطلائق الممتازة ، وحقل نموذجى مساحته فدان

تطبق فيه الاساليب الحديثة فى الزراعة ، وتبلغ تكاليف انشاء وتأثيث المركز الاجتماعى الواحد فى السنة الاولى ٧١٠٠ جنيه أى ٧١ قرشا للشخص الواحد من أهالى القرية باعتبار أن المركز الاجتماعى يخدم ١٠ آلاف نسمة ، أما التكاليف الدورية فتبلغ سنويا ٢٤٠٠ جنيه أى بمعدل ٢٤ قرشا للفرد الواحد مقابل الخدمات الشاملة التى ينتفع بها . أما موظفو المركز الاجتماعى فهم :

أولا : الاخصائى الزراعى الاجتماعى : ويختار على أساس صلاحية شخصيته واستعداده للعمل فى الريف من بين خريجى كلية الزراعة ويتلقى منهجا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية لمدة أربعة أشهر يعاد اختباره فى نهايتها حتى اذا ما نجح أمضى مدة شهرين فى التدريب العملى بأحد المراكز القديمة وذلك قبل تسلمه عمله فى القرية المخصصة له .

وتبدأ مهمة الاخصائى الزراعى بعمل بحث شامل للقرية بجانب القيام ببحث اجتماعى اقتصادى لكل عائلة من عائلاتها ومهمته معاونة أهل القرية ومدهم بالمشورة فى تحقيق المشروعات التى يرون تنفيذها فى القرية ، وهو يعمل فى نفس الوقت كمرشد زراعى هدفه الاول اقناع الفلاحين بتحسين وسائل انتاجهم عن طريق استعمال التقاوى الممتازة والانتفاع بالطرق الحديثة فى مقاومة الآفات واتباع الاساليب الفنية فى الزراعة والتسميد وفلاحة الارض وتحسين سلالات الماشية والدواجن ، والعناية بالزراعات الخاصة المربحة كالفاكهة والخضراوات، ويقوم الاخصائى فى نفس الوقت بمهمة الخادم الاجتماعى يعاون أهل القرية فى تنفيذ كافة مشروعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية ، ومن المهام الاساسية الملقاة على عاتقه ادخال ونشر الصناعات المنزلية والريفية كتربية النحل ودودة القز وصناعة النسيج والاكلمة والسجاد ، وصناعات الجريد ، والخوص وغير ذلك مما تتوافر خاماته فى القرية ويساعد على شغل أوقات فراغ الفلاحين بطريقة تزيد من دخلهم ، والاخصائى بحكم مركزه وعمله هو الصديق الاول لاهل القرية التى يقيم فيها ، فهو يساعدهم فى حل مشاكلهم المختلفة داخل القرية ، كما يعاونهم فى تذليل العقبات التى يلاقونها فى المصالح والهيئات الخارجية كتفتيش الرى وتفتيش الزراعة ، وبنك التسليف الزراعى وغير ذلك .

وتعتمد مصلحة الفلاح على الاخصائيين فى جمع الاحصاءات والبيانات اللازمة لما تجريه من بحوث وما تعده من مشروعات .

ثانيا : طبيب : ويعمل بالقرية كل الوقت ، وليست له عيادة خاصة ومهمته دراسة القرية من الناحية الصحية ووضع سياسة ثابتة للنهوض بها كما يقوم بارشاد الاهالى الى طرق توقى الامراض ويحقنهم بالامصال ضدها ، ويتولى علاج المرضى منهم فى العيادة الطبية أو فى منازلهم عند الضرورة ، ويصرف لهم الدواء بالمجان ، وهو فضلا عن ذلك مكلف بعمل فحص طبى شامل لجميع أهل القرية فردا فردا وتحصين الاهالى بالامصال واللقاحات ضد الامراض المعدية .

ثالثا : زائرة صحية : من خريجات مستشفى قصر العينى تلقت تدريبا كافيا فى الخدمة الاجتماعية الريفية وهى تعنى بصحة الحوامل والامهات والاطفال ، كما تعمل على رفع مستوى القرويات بتعليمهن النظافة وارشادهن اجتماعيا وتلقينهن بعض الصناعات اليدوية النافعة كالتفصيل والحياكة ، وأشغال الابرة ، والتريكو وتستعين الزائرة فى عملها بقابلات القرية الحاليات مع توجيههن والاشراف عليهن على أن تختار بعد ذلك بعض فتيات القرية الصالحات لايفادهن لمدة سنة الى أقرب مستشفى تعليمى لرعاية الطفل يعملن بعدها بالمستوصف وبذا يرتفع مع الوقت مستوى الخدمة فى القرية عن طريق أهلها أنفسهم .

رابعا ـ هناك بعض الفنيين الذين يخدم الواحد منهم أكثر من مركز اجتماعى واحد : كالصيدلى مثلا الذى يزور المركز مرة كل اسبوعين لتحضير الادوية ومعلمى الصناعات الريفية ، ومدرسات أشغال الابرة والتريكو والتفصيل الذين يمضون فترات متقطعة فى كل مركز ، والطبيب البيطرى ، والمهندس الذى يشرف على بناء المركز .

أسس المشروع :

يقوم مشروع المراكز الاجتماعية على مبادىء ثلاثة أساسية :

أولا ـ اقناع الاهالى بقيمة المركز الاجتماعى وفائدته فى خدمة قريتهم فيطالبون بانشائه ويساهمون فى تكاليفه ويشتركون مع الموظفين فى ادارة العمل فيه وبذا يكون المركز الاجتماعى مؤسسة أهلية تقام بمحض رغبة الاهالى وتنفذ ما يقررون القيام به من مشروعات .

ثانيا : تتناول خدمات المركز الاجتماعى كل مرافق الحياة فى القرية من اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية معا وفى وقت واحد . اذ من المسلم به تأثير كل تلك العوامل بعضها فى بعض ولا ثمرة فى اصلاح يقتصر على ناحية دون أن يصاحبه اصلاح النواحى الاخرى ، فالتعليم مثلا يساعد على رفع المستوى الصحى وبالتالى على زيادة الانتاج ـ وزيادة الانتاج تزيد من دخل الفرد وتمكنه بالتالى من تحسين صحته وتيسير سبل التعليم .

ثالثا ـ تكون منشآت المركز الاجتماعى بسيطة قليلة التكاليف قدر المستطاع ويسير العمل فيه على أساس التدرج فى الاصلاح وفقا لسياسة طويلة المدى لضمان سلامة الاسس التى يقوم عليها الاصلاح والبعد عن الطفرة والارتجال ·

· · ·

ويمكن تصوير المركز الاجتماعى بعبارة مختصرة فى انه شبه حكومة أهلية محلية يقيمها الاهالى أنفسهم لتولى شئونهم واصلاح قريتهم بطريقة ديمقراطية يتدربون فيها على معرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين ويثبتون فيها عمليا انهم قادرون بجهودهم على خدمة أنفسهم والنهوض بقريتهم ·

وعلى هذا فالمهمة التعليمية الاجتماعية تعتبر هى حجر الزاوية فى مشروع المراكز الاجتماعية فتسبق انشاء المركز عادة زيارات متكررة من موظفى مصلحة الفلاح يجتمعون فيها بأهالى القرى ويتبادلون معهم الرأى فى الشئون التى تتصل بقريتهم وما ينقصها من خدمات وما تحتاجه من اصلاح وما يستطيعون القيام به لسد ما يشعرون بوجوده من فراغ حتى اذا ما اختمرت الفكرة لدى الاهلين تقدموا دون ضغط أو احراج طالبين انشاء مركز اجتماعى فى قريتهم ·

وتوكيدا لهذا الاجتماع واستكمالا لاشعار الاهالى بأن المركز الاجتماعى مؤسسة أهلية يقيمونها بأنفسهم تشترط مصلحة الفلاح أن يتبرع الاهالى مقدما بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا وفدانين من الارض لاقامة المبانى عليها وثلاثة منازل موقتة لبدء العمل فيها واقامة الموظفين فيها لحين اتمام مبانى المركز الاجتماعى حتى لا يحرم الاهالى من خدمات المركز قبل اتمام تلك المبانى ·

ويجمع الاهالى هذه التبرعات فيما بينهم ويساهم فيها الجميع كشرط أساسى كل قدرطاقته وكثيرا ما تقدم بعض الاثرياء مبدين استعدادهم للتبرع بكل ماهو مطلوب من القرية، ولكن «مصلحة الفلاح» حرصا منها على تحقيق الغرض المقصود ، وهو اشعار الاهالى بأن المركز هومؤسستهم أجمعين لم تقبل منهم هذا العرض ، وبعد انشاء المركز الاجتماعى يجرى العمل فى القرية عن طريق جمعية المركز الاجتماعى التى يساهم فيها كل الاهالى ويدفعون فيها اشتراكات سنوية ، وهذه الجمعية هى التى تتولى اقامة المبانى ، كما تقوم بأوجه النشاط المختلفة عن طريق اللجان الخمس التى تشكلها من بين أعضائها وهى :

لجنة الاقتصاد والزراعة ـ لجنة تنظيم البر والاحسان ـ لجنة الثقافة والتعليم ـ لجنة الصحة والنظافة ـ لجنة المصالحات ·

ويراعى فى تشكيل هذه اللجان توافر صفات القيادة فى أعضائها وميولهم الطبيعية واستعدادهم الشخصى ، وهم ينتخبون بطريقة ديمقراطية بحتة ·

وعلى هذا فمعاونة الحكومة تنحصر فى صرف اعانة انشائية لجمعية المركز الاجتماعى تبلغ حوالى ٦٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى وصرف اعانات للجان المختلفة تبلغ ١٠٠٠ جنيه تضاف الى ما يدفعه الاهالى من اشتراكات تتراوح بين عشرة قروش وثلاثين قرشا سنويا ، وذلك حتى تقوى ماليا وتتمكن من تأدية رسالتها ، هذا بجانب اعارة الموظفين السالفة الاشارة اليهم وتزويد كل مركز اجتماعى بحاجته من الاثاث والادوية اللازمة ·

تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فى الريف :

كان لتوجه وزارة الشئون الاجتماعية بجهودها نحو صميم الريف فى سنة ١٩٤١ أثر فى زيادة عناية الوزارات المختلفة بهذه الناحية فوضعت وزارة الصحة مشروع المجموعات الصحية القروية ، ووزارة الزراعة مشروع الوحدات الزراعية ، ووزارة المعارف مشروع المدارس الريفية وبدأ كل منها يغزو الريف بوحداته المتخصصة ·

وفى سنة ١٩٤٦ أنشأت الحكومة بناء على توجيه حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم المجلس الاعلى لشئون العمال والفلاحين برياسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء المختصين وقد قام المجلس بكامل هيئته بزيارة أحد المراكز الاجتماعية وثبت لهم مدى نجاح هذا المشروع وصلاحيته لتوصيل خدمات الوزارات المختلفة وأثره المباشر فى تحقيق اصلاح القرى لابعد حد ، وأن بساطة الانشاء وقلة التكاليف بتعاون الاهالى ماديا وأدبيا كفيلتان بتعميم هذه المراكز فى اصلاح القرى وايصال الخدمات المتقدمة الى صميم الريف ، فقررت الحكومة تعميم انشاء تلك المراكز بحيث تشمل خدماتها كل أهل الريف تدريجيا وبذلك انتقل مشروع المراكز الاجتماعية من دور التجربة التى بدأت سنة ١٩٤١ الى أن يكون سياسة ثابتة للاصلاح تنفذ فى أنحاء الدولة بأجمعها ·

ومما هو جدير بالذكر ان هذا المجلس رأى تحقيقا للفائدة ومنعا للازدواج واقتصادا فى النفقات تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فجعل المراكز الاجتماعية هى نقطة الارتكاز فى صميم القرية يخدم كل منها عشرة آلاف نسمة وقرر أن ينشأ فى وسط كل مجموعة من هذه المراكز وحدة صحية مستكملة فنيا تخدم عددا من الاهالى يتراوح بين ٣٠ ألف و٥٠ ألف نسمة ، ووحدة زراعية مستكملة فنيا أيضا تخدم مساحة قدرها ٥٠ ألف فدان وأن تكون المراكز الاجتماعية هى الاداة التى توصل تلك الخدمات الفنية الى أهل الريف كما يستطيع موظفو تلك المراكز الرجوع فى المسائل

الصحية والزراعية التى تحتاج الى تخصص فنى الى الموظفين المختصين فى هذه المنشآت ، هذا كما تقرر أن ينشأ فى كل قرية بها مركز اجتماعى جمعية تعاونية تتولى تزويد الفلاحين بالقروض المالية وحاجاتهم الزراعية أو اقامة المنشآت اللازمة لهم كمعامل الالبان وغيرها ، أو استيراد الآلات التى تحتاج اليها فلاحة أراضيهم أو تصريف حاصلاتهم كما تقرر أن تنشأ بجوار كل مركز اجتماعى مدرسة ريفية تسير على نظام اليوم الكامل يقضى تلاميذ القرية نصفه الاول فى الدراسة النظرية والنصف الثانى فى التدريب العملى بحقل المدرسة أو (ورشتها) ٠

والمفروض أن يعنى المركز الاجتماعى بصحة التلاميذ ونشاطهم خارج المدرسة كما يستعين المركز بمدارس القرية فى انشاء وادارة الفصول الليلة لتعليم الكبار ٠ وبذا ترتبط حياة المدرسة بحياة القرية ، وينشأ التلاميذ كفلاحين ملمين بالوسائل الحديثة فى الزراعة وبذا يصبحون عامل تقدم فى حقول آبائهم وفى تحسين الانتاج الزراعى بالقرية بصفة عامة ، وقد قررت الدولة تنفيذ هذا المشروع المنسق فى مركز منوف بمديرية المنوفية ، وهو أكثر مراكز القطر ازدحاما ويبلغ عدد سكانه ٣٠٠ ألف نسمة كلهم من صغار المزارعين ، وأنشئت بالفعل مجموعة رئيسيةوسط المنطقة تشتمل على مستشفى مركزى ٠ وقاعة للارشاد ٠ وسينما وقاعة ومسرح صيفى ٠ ومكتبة كما أنشىء ١٨ مركزا اجتماعيا بجانب كل منها مدرسة ريفية ، وأنشئت كذلك فى هذه المنطقة تسع مجموعات صحية ووحدة زراعية يتبعها ست وحدات بيطرية ٠ ويتعاون موظفو هذه الوحدات فى عملهم تعاونا تاما كأسرة واحدة ٠

والطريقة التى بدأت بها هذه التجربة تبشر بما ستصيبه من نجاح وما ستحققه من نتائج كفيلة بأن ترفع من مستوى المعيشة فى تلك المنطقة ٠

ويسرنا ان نقرر ان التجربة قد أثبتت سلامة الاسس التى يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية وكفاءة هذه المراكز لتحقيق الاغراض التى أنشئت من أجلها وقد أبدى هذا الرأى مجموعة من كبار الاخصائيين الفنيين فى الاصلاح الريفى كما أيد ذلك كبار مندوبى الهيئات العالمية التى يمس عملها هذه الناحية كهيئة العمل الدولية ومؤسسة الاغذية والزراعة وهيئة اليونسكو والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الامم المتحدة وذكروا عن تلك المراكز انها جديرة بالتعميم فى المناطق الريفية بمختلف بلاد العالم والزائر للمراكز الاجتماعية يشعر بتغيير فى حالة القرى التى تخدمها ٠ فطرقها ومنازلها أكثر نظافة ورجالها ونساؤها أكثر وعيا واهتماما والاولاد والاطفال أوفر صحة وأكثر نظافة ٠

والدليل المادى الذى يثبت ذلك شعور الاهالى بمزايا تلك المراكز الاجتماعية واقبالهم على طلب انشائها لما يلمسونه من تقدم بين فى القرىالمجاورة لهم التى أنشئت بها تلك المراكز فيجمعونالتبرعات المطلوبة من تلقاء أنفسهم ويتقدمون مباشرة لانشاء المراكز فى قراهم ويبلغ عدد هذه الطلبات التى نتلقاها سنويا أضعاف أمثال ما نستطيع انشاءه فى حدود الميزانية المقررة لنا ٠ ففى سنة ١٩٤٨ مثلا تلقينا ٢٦٠ طلبا لانشاء ٢٦٠ مركزا اجتماعيا فى حين ان المبلغ المدرج بالميزانية كان مخصصا لانشاء ٣٠ مركزا فقط والظاهرة التى تؤيد اقتناع الاهالى عمليا بمزايا المراكز الاجتماعية أن أغلب الطلبات التى نتلقاها هى من القرى المحيطة بالمراكز القديمة ٠

الخدمات التى تؤديها المراكز الاجتماعية للريف

نسأل أنفسنا الآن الى أى مدى كان هذا البرنامج الجذاب قابلا للتطبيق؟ وماالذىاستطاعت هذه المراكز أن تحققه بالفعل؟ وللاجابة عن ذلك بطريقة عملية نورد أمثلة لما قامت وتقوم بتأديته المراكز الاجتماعية من خدمات للقرى ، سواء أكانت تلك الخدمات صحية أم اقتصادية أم تعليمية أم اجتماعية ٠

الخدمات الصحية

١ ـ تبين من بحوث أجرتها بعض المراكز انها قد نجحت فى القضاء على العمى بين الاطفال فلم تحدث اصابة واحدة بعد قيام تلك المراكز بتجاربها

٢ ـ عندما حل وباء الكوليرا بمصر منذ عامين سارعت قرى المراكز الاجتماعية الى زيادة عدد طلمبات المياه الصالحة للشرب ٠ كما سارعت الى تحصين جميع السكان بالمصل الواقى وأعدت (صهاريج) بمداخل القرىلتطهيركل مايدخل القرية من خضراوات وفاكهة وانشأت (كردونات) لمراقبة الوافدين على القرية ـ وساعد على كل ذلك زيادة وعى الاهالى وثقتهم بمركزهم مما جعلهم يبادرون بابلاغ الجهات المختصة فورا عن أية اصابة وكان من نتيجة ذلك أن بقى الكثير من قرى المراكز الاجتماعية خاليا من أية اصابة رغم اشتداد وطأة الوباء فى القرى المحيطة بها ، كما لوحظ أن بعض الاصابات التى وجدت فى بعض قرى تلك المراكز كانت من القلة لدرجة مكنت من السيطرة على الموقف فيها فى أقصر وقت ٠

٣ ـ عندما بدأنا فى الاكثار من عدد المراكز الاجتماعية واجهنا نقصا فى عدد الاطباء فلم يتيسر تعيين أطباء متفرغين فى المراكز الجديدة ٠ فما كان من لجان الصحة فيها الا أن تشاورت فى الامر

واختارت طبيبا من مدينة مجاورة يثق فيه الاهالى واتفقوا معه على أن يعمل بعيادتهم ثلاث مرات أسبوعيا نظير مكافأة يصرفونها له ، وقد قررت تلك اللجان أن تحصل جعلا صغيرا من المترددين القادرين يتراوح بين قرشين وعشرة قروش ويشمل ذلك نفقات العلاج وثمن الدواء ، أما الفقراء منهم فتدفع عنهم لجنة الاحسان هذا الاجر وقد اتفقت بعض المراكز بجانب اتفاقها مع الطبيب العام مع طبيب خاص للعيون وجراح نظير أجور مخفضة تم الاتفاق عليها ، وبذا نجحت تلك اللجان فى استخدام أطباء يختارهم الاعضاء ويتعاقدون معهم بأنفسهم وتكاد التكاليف لا تبلغ شيئا مذكورا ، وقد كانت المراكز الاجتماعية فى ذلك هى البادئة بتنفيذ مشروع عملى على نطاق واسع للتعاون الصحى .

٤ ـ نجحت المستوصفات فى اقناع الحوامل بالوضع فى داخلها حيث تتوافر وسائل النظافة والصحة وحيث يصرف الغذاء للوالدات والكسوة للمواليد ، كل ذلك بالمجان وقد وصلت نسبة حالات الولادة داخل المستوصف فى القرى الى ما يقرب من ٨٠ ٠/٠ من حالات الولادة فى القرية. أما بقية الحالات فيتم الوضع فيها بالمنزل تحت اشراف الزائرة فى كل الاحوال تقريبا .

٥ ـ تعمل الزائرة الصحية طابورا صباحيا لتلاميذ المدرسة يوميا للتفتيش على نظافة عيونهم وشعرهم وأظافرهم وبذلك تتمكن من عزل الاطفال الذين تشتبه فى مرضهم وتحيلهم الى الطبيب .

٦ ـ يؤخذ أولاد المدرسة فصلا فصلا فى أيام محددة للاستحمام حيث يصرف الصابون والماء الساخن والمناشف بالمجان .

٧ ـ تنظم فى الكثير من المراكز الاجتماعية مسابقات لاختيار أنظف منزل وأنظف طفل ويكافأ الفائزون بطلاء منازلهم بالمجان أو انشاء مرحاض صحى بها على نفقة المركز ، وقد تكونت فى أغلب المراكز فرق من الاطفال لمراقبة النظافة كل فى ناحية من القرية ويعتز هؤلاء الاطفال كثيرا بالشارات التى تصرف لهم لتمييزها وللاهمية التى تعطى لعملهم هذا كما نظمت أغلب المراكز فرقا من بنات القرية لتعليمهن الاسعاف ولمعاونة الزائرة الصحية فى عملها .

٨ ـ نجحت الزائرات الصحيات نجاحا خاصا فى ارشاد الحوامل والامهات الى العناية بالاطفال ، كما نجحت جهودهن نجاحا ملموسا فى محاربة المعتقدات الخاطئة والخرافات الضارة كما كان للمرور اليومى للزائرة على المنازل لمراقبة نظافتها وتنظيمها من الداخل أثر ملموس فى تحسين حالة المسكن

٩ ـ بذلت المراكز الاجتماعية مجهودا كبيرا فى القضاء على الحشرات الضارة باستعمال (الفليت) وال (د٠د٠ت٠) وان كان الفلاحون فى البداية لم يقبلوا على استعمال هذا المسحوق الا انهم ـ بعد موالاة الارشاد والتجارب ـ تقدموا الى مراكزهم للحصول على هذا المسحوق نظير دفع الثمن .

١٠ ـ تقوم المراكز الاجتماعية بتحصين الاطفال جميعا بالامصال واللقاحات لتوقى الامراض وكان من نتيجة ذلك ان هبطت نسبة وفيات الاطفال والمواليد الى الثلث فى بعض المراكز فى السنوات العشر الماضية كما ارتفعت فى نفس المدة نسبة المقبولين للتجنيد الى الضعف .

١١ ـ لاقى الكثير من الاخصائيين صعوبات فى البداية لاقناع الفلاح باستعمال الماء النقى للشرب وبذلت كل المحاولات حتى اقتنع الاهالى ، وأذكر على سبيل المثال : ان أحد الاخصائيين لم ينجح فى هذه المهمة الا بعد أن استعان بالطبيب فى جعل الاهالى يتطلعون الى الميكروبات التى تسبح فى الماء الملوث تحت المجهر ، وما ان نجح هؤلاء الاخصائيون فى مهمتهم حتى أصبحنا نجد الكثير من القرى تجمع تبرعات اضافية لوضع طلمبات جديدة بمعرفتهم وعلى نفقتهم .

١٢ ـ كان الكثير من القرى يحوى مستنقعات آسنة تسىء الى الصحة العامة وقد نجح الكثير من المراكز فى ردم تلك البرك بواسطة الاهالى أنفسهم متبرعين بالعمل والدواب والاحطاب والاتربة ، وقد استحال كثير من تلك المستنقعات الى متنزهات وملاعب غيرت من معالم القرية .

١٣ ـ قام بعض المراكز فى العام الماضى بتجربة للقضاء على الرمد عن طريق علاج الاهالى علاجا اجماعيا بمركبات (السلفا) وقد نجح هذا المشروع نجاحا عظيما وتقرر تعميمه .

الخدمات الاقتصادية

١ ـ نجحت المراكز الاجتماعية بمساعدة الجمعيات التعاونية فى اقناع الاهالى باستعمال التقاوى الممتازة التى تنتجها وزارة الزراعة ، واستعمال الاساليب الحديثة فى مقاومة الآفات وقد كانت تجربة اقامة حقل نموذجى فى مساحة فدان أثرا فعالا بدلا من المحاضرات والنشرات فقد لمس الفلاحون زيادة الغلة فى هذا الفدان بمقدار ملحوظ يصل الى خمس المحصول بل الى ربعه أو ثلثه فى بعض الحالات، فلم يمض عامان أو ثلاثة حتى كان أغلب مزارعى القرية يتبعون تلك الاساليب .

٢ ـ تمكنت المراكز الاجتماعية من تزويد أعضائها بسلالات ممتازة من الدواجن وما ان أبصر الفلاحون أن وزن الدجاجة من الاصناف الممتازة يزيد على ضعف وزن الدجاج البلدى ، وأن عدد

البيض الذى تنتجه يزيد على النصف تقريبا عما ينتجه الدجاج البلدى حتى استمروا فى استيراد صغار تلك الدواجن عاما بعد آخر ٠

٣ ـ كما زودت وزارة الزراعة كل مركز اجتماعى بفحلين من طلائق الجاموس التى ثبت انها تزيد من ادرار اللبن بمعدل يتجاوز ضعف معدل الادرار للجاموس العادى ونذكر هنا على سبيل المثال ان بعض المراكز بدأت فى تنفيذ نظام مبسط لوضع تأمين على الماشية ٠

٤ ـ نجح الكثير من المراكز الاجتماعية فى ادخال تربية النحل أو فى تحويل طريقة التربية من الخلية الطينية العتيقة الى الخلايا الخشبية الحديثة وتكاثر عدد الخلايا بسرعة فى القرى نتيجة لما لمسه الاهالى من ان انتاج الخلية الحديثة يبلغ ٧ جنيهات فى أول سنة وأربعة عشر جنيها فى السنة الثانية ٠

٥ ـ كما نجحت المراكز الاجتماعية فى نشر تربية دود القز بين الفلاحين وقد حصلت احدى العائلات على علبة ونصف أنتجت منها ٦ جنيهات بمجهود بسيط فى مدة ثلاثة أشهر ٠

٦ ـ نجح الكثير من المراكز فى نشر الصناعات كنسج الاقمشة ، فزاد ما كانت تنتجه الانوال اليدوية فى بعض المراكز من الكمية المقررة لتموين القرى كما نجحت بعض المراكز فى صناعة الكليم والسجاد وغيرهما ٠ وصناعة أقفاص الجريد والمكانس والدواسات من لوف النخيل والفرش ، وقد تحقق عن طريق تلك الصناعة ان زاد دخل بعض المجتهدين فبلغ أضعاف مايحصلون عليه كأجر فى الزراعة وقد شاهدت فى احدى القرى من امتاز فى عمل دواسات اللوف وكانت تدر عليه ٦٠ قرشا يوميا ٠

٧ ـ تكونت فى قرى المراكز الاجتماعية فرق لتعليم شغل الابرة والحياكة وقد أقبلت بنات القرى على تعلم هذه الصناعة وتمكن من تحقيق دخل وافر عن طريق ممارسة تلك الفنون وهن ينتجن القلنسوات والشيلان ومناديل الرأس لتباع فى القرية ، والمفارش الممتازة والحقائب والجوارب الصوفية وما الى ذلك مما يلقى اقبالا فى القرى وقد رأيت فى أحد المراكز شقيقتين أتقنتا التفصيل والحياكة حتى أصبحت الريفيات يلجأن اليهما وقد بلغ دخلهما حوالى ١٢ جنيها شهريا مع أنهما من الفقيرات ٠

٨ ـ نجح الكثير من المراكز نجاحا ملحوظا فى نشرزراعة الخضروات وخاصة القرى التى لم يعهد أهلها تلك الزراعة ففى احدى القرى مثلا بدأت لجنة الاقتصاد والزراعة بزراعة خمسة أفدنة وتوفير التقاوى والاسمدة اللازمة لها ووزعتها على ١٠ عائلات ممن لا حقول لها لزراعتها خضراوات وكانت النتيجة ان ربح كل من هذه العائلات ١٠ جنيهات فى المتوسط فضلا عن توافر الخضراوات فى القرية بطريقة لم تعهدها من قبل ، على ان الربح الذى عاد من هذه الزراعة حفز بقية الزراع الى الاقدام على زراعة الخضراوات فوصلت المساحة المزروعة منها فى العام التالى الى ٣٥ فدانا بعد ان كانت معدومة تقريبا ولاشك ان تزايد مساحة الخضراوات لابد ان يكون له أثره الملموس فى تحسين المستوى الصحى عن طريق تحسين التغذية ، كذلك نجح الكثير من المراكز فى اقناع الزراع بزراعة أنواع جديدة من الفاكهة

٩ ـ وقد كان لاقامة الاخصائى الزراعى فى القرية أثرها فى زيادة خدمات الجمعيات التعاونية التى تيسر على الاهالى الحصول على مواد التموين بدقة وأمانة كما سهلت لهم الحصول على السلف والقروض كما نجح بعضها فى اقامة مصانع للالبان ومصانع للنسيج وأخرى للبلح المجفف ومصانع للحصير وغير ذلك مما يتلاءم مع محاصيل المنطقة ٠

الخدمات الاجتماعية

١ ـ يعتبر من أول مقومات النجاح فى المراكز الاجتماعية رفع المستوى التعليمى فى القرية وكان من نتيجة خلق وايجاد تلك الرغبة ان تحمس الاهالى فى طلب انشاء المدارس فى قراهم بل وتعهدوا فى الكثير من الاحيان لوزارة المعارف باقامة مبانيها ٠

٢ ـ هذا بجانب ما لقيه مشروع محو الامية ونشر الثقافة العامة بين الكبار من نجاح ، فقد نجح الكثير من المراكز فى حفز الكثير من المتعلمين الى التطوع للتعليم ، كما حفز عددا كبيرا من الاميين الى الاشتراك فى الفصول الليلية التى أنشئت لهذا الغرض وقد بلغ عدد الفصول تسعا فى المركز الواحد ولما بدأت الحكومة فى تنفيذ قانون محو الامية الاجبارى رأت وزارة المعارف العمومية فى القرى التى تشملها المراكز الاجتماعية ان هذه المراكز خير أداة لمحو الامية ، فعهدت اليها باعداد الفصول وتنظيم الدراسة بها ، كما نظمت فصولا ليلية لتعليم السيدات القراءة والكتابة وذلك اما فى المستوصف أو فى مدرسة البنات، ذلك كله فضلا عن المحاضرات التى تلقيها الزائرة الصحية على الحوامل والامهات ٠ وسلاسل المحاضرات التى تدعو بعض المراكز بعض الخبراء من خارج القرية لالقائها فى المواضيع ذات الاثر المباشر فى حياة الريف ٠

٣ ـ تزور السينما المتنقلة والمسرح الشعبى المتنقل قرى المراكز بين آونة وأخرى وقد ثبت ان لهذه الوسيلة أثرها فى تثقيف الفلاحين والترفيه عنهم ٠

٤ ـ ترتب بعض القرى لابنائها زيارات بالقاهرة أو المراكز الصناعية الكبرى كالمحلة أو

فى مناسبات خاصة كزيارة المعرض الزراعى الصناعى الذى أقيم فى أول هذا العام ٠

٥ ـ ويزداد اقبال الاهالى على الافادة من المكتبات القروية وما بها من كتب تتناسب مع مداركهم وثقافتهم ٠

٦ ـ أما فض المنازعات التى تقع بين العائلات فقد نجحت فيها لجان المصالحات بطريقتها الودية وكان من نتيجة ذلك ان هبطت الشكايات الى الجهات الادارية الى نحو ٥٠ ٪ عما كانت عليه كما حدا ذلك بتلك الجهات فى بعض المناطق الى عدم التصرف فى مثل هذه الشكايات الا بعد عرضها على اللجان المشار اليها لتسعى فى تسويتها وديا وبذلك يحسم الكثير من المنازعات فى البداية ، ويمكن استئصال أسباب الجرائم بقدر الامكان وتوفير جهود وأموال المتخاصمين

٧ ـ أما نشاط لجان الاحسان فقد كان قريبا جدا من قلوب الفلاحين الذين يسخون سخاء ملحوظا فى التبرع لها، اذ قامت هذه اللجان بحصر جميع العائلات المعوزة ودراسة حالاتها وسعت لخلق مورد دائم لها عن طريق انشاء صناعات منزلية كالنسيج أو تربية دودة القز أو التفصيل والحياكة وما الى ذلك أو مد تلك الاسر ببعض النعاج أو الماعز أو الدواجن ممهلة اياها فى السداد الى حين تحقيق كسب من وراء هذه المشروعات أما العاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو العاهات فتصرف لهم الاكسية أو المئونة أو النقود بطريقة سرية توفر عليهم كرامتهم أو تساعدهم بصرف اعانة اذا مرض العائل ٠

وتقوم تلك اللجان بالترفيه عن العائلات فى الاعياد والمواسم وتساعدهم فى حالات الكوارث كالحريق والفيضان وتصرف لهم الاعانات فى حالات المرض وتتولى دفن موتاهم وما الى ذلك من المساعدات

على ان البرنامج الاساسى للجان الاحسان هذه ينصب على خلق الموارد الدائمة للاسر الفقيرة قبل العناية بالاحسان الموقت المباشر ٠

٨ ـ نجح كذلك كثير من الاندية الملحقة بالمراكز الاجتماعية فى نشر الرياضة بالقرى بمختلف أنواعها، ككرة القدم، والكرة الطائرة، والبنج بنج والمصارعة وحمل الاثقال بجانب العناية بصفة خاصة باحياء الالعاب الريفية الاصلية (كالحكشة) (والتحطيب) ٠ وتوجد بتلك المراكز الآن فرق رياضية منظمة تتبارى مع بعضها بل ومع الفرق الرياضية بالمدن القريبة فتخلق تلك المباريات فرصا للترفيه عن أهل تلك القرى كما تعمل على تبادل المعرفة وخلق المودة ٠

وقد فكر أخيرا فى مشروع لاعداد مدربين للرياضة فاختير أربعون شابا من أربعين قرية أقاموا فى أحد الاندية الرياضية بالقاهرة ذات القيادة الممتازة لمدة أربعة أشهر تدربوا خلالها على مختلف أوجه النشاط الاجتماعى فى ميدان الرياضة أو التمثيل أو السمر أو الاغانى الجماعية ثم عادوا الى قراهم لخدمة اخوانهم بما تلقوه من معلومات جديدة ٠

٩ ـ وقد كونت المراكز الاجتماعية نوعا من الجوالة ، أطلق عليها الجوالة الريفية وهى لا تختلف عن النظام العام للكشافة الا فيما يتعلق بملاءمته لحياة القرية وظروفها ٠ كما كانت المراكز الاجتماعية أول من أقام المعسكرات الصيفية على شاطىء البحر لابناء القرى ٠

١٠ ـ هذا وقد نجح الكثير من المراكز الاجتماعية فى تحسين الحياة القروية عن طريق انشاء المتنزهات والملاعب أو غرس الاشجار أو تنظيف الطرق وتعبيدها ورشها وانارة القرية ليلا وتزويدها بمعدات اطفاء الحريق وازالة أكوام الرماد كما نجحت فى اقامة حفلات السمر وتكوين الفرق التمثيلية واحياء المواسم والاعياد مما أدخل على حياة القرية بهجة وحياة جديدة ٠

ونود أن نكرر توجيه النظر هنا الى أن هذه الخدمات المُختلفة وان كانت ذات أثر فعال فى حياة القرية المصرية والنهوض بها الا أن حجر الزاوية فى مشروع المراكز الاجتماعية كان وسيبقى دائما هدفه الاول تعليم الاهالى الديمقراطية الحقة وخدمة أنفسهم بأنفسهم على أسس سليمة ترتكز على توحيد الجهود وجمع المال واختيار الممثلين الصالحين ودراسة احتياجات القرية وتبادل الرأى فى المشروعات الهامة والقيام بتنفيذها باشراف ومحاسبة سكان القرية جميعا فهو خير مدرسة لتكوين المواطن الصالح والمجتمع الناهض ٠

وكما ذكرنا سابقا ، يبلغ عدد المراكز الاجتماعية التى أنشئت حتى الآن ١١١ مركزا ، تتزايد سنة بعد أخرى تبعا لتدرج الاهالى فى العمل وزيادة ثقتهم فى العمل وزيادة ثقتهم بأنفسهم كلما أصابوا نجاحا فى مشروع من مشروعاتهم ٠

وأود أن أختم كلمتى بارجاع الفضل فى نجاح تلك المراكز الى روح التفانى فى ميدان الخدمة العامة والايمان بالرسالة التى ملأت قلوب الاخصائيين والاطباء والزائرات فلا شك أن لهم الاثر فى كسب نصف معركة الاصلاح كما أن لاستجابة أهالى القرى أنفسهم وتطوعهم فى خدمة قراهم واعتزازهم

بمراكزهم الاجتماعية وحماسهم بانجاحها النصف الثانى من الفضل فى نجاح هذه المعركة ٠

ولئن كان مشروع المراكز الاجتماعيـــة من مشروعات الاصلاح البعيدة المدى التى يتزايد أثرها عاما بعد آخر والتى لا يمكن ان تصل الى الكمال فى فترة قصيرة لانها تتناول تغيير حياة المجتمـع الريفى تغييرا كاملا فما حققـــه من نجاح حتى الآن يقوى من ايماننا ويزيد من ثقتنا فى أننا نتبع سواء السبيل وأننا واصلون الى الغاية باذن الله كما قضى نجاح تلك المراكز على ما كان يتعلل به الكثيرون من أن الفلاح محافظ لا يقبل التغيير أو الاصلاح ، وأن كل جهد يبذل فى اصلاح حاله أو شئون قريته مقضى عليه بالفشـــل اذ قد أثبت أهالى قرى المراكز الاجتماعية وقادة الاصلاح فيهـا خطأ هذا الزعم عمليا ، وبرهنوا على أن فى الريف حيوية واستعدادا وعزما ولا ينقصه الا التوجيه العملى السليم ٠

والله نسال أن يكلل جهودنا وجهـود المصلحـين المؤمنين بكل ما نأمل للمراكز الاجتماعية من توفيق وما هى جديرة به من نجاح ٠

خطط الاصلاح الاجتماعى والاوضاع التاريخية والثقافية فى الشرق العربى

للدكتور سليمان حزين (مصر)

يسير الاصلاح الاجتماعى فى أمريكا وغرب أوربا على أساس دراسة المجتمع ونظمه فى أوضاعها الحالية ، ومحاولة رسم الخطة للاصلاح فى ضوء هذه الدراسة. ويحاول بعض من يتناولون الاصلاح هناك أن يتتبعوا بعض النظم الاجتماعية من حيث تاريخها وتطورها على الزمن وقابليتها للتجديد والاصلاح ، ولكن هذا المنحى من الدراسات التى تتصل بالتاريخ الاجتماعى فى بلاد الغرب لا يؤخذ به الا بقدر محدود ، ذلك ان النظم والاوضاع هناك معظمها مستحدث نسبيا ، لا يكاد تاريخه يرجع الى أكثر من قرون قليلة . بل ان كثيرا من تلك النظم لا يرجع الى أبعد من عصر النهضة الصناعية الحديثة فى تلك الاقطار ، وبعبارة أخرى ليس للنظم الاجتماعية التى يراد تناولها بالاصلاح هناك تاريخ طويل معقد ، فضلا عن أن أغلبها نظم متجانسة لانها نشأت فى عصر حضارى واحد .

ويسير الشرق العربى الآن نحو دراسة الاحوال الاجتماعية ومحاولة تناولها بالاصلاح ورسم الخطط العملية لذلك ، والاتجاه السائد هو أن نقتفى أثر أمم الغرب وأمريكا فى هذا الميدان ، فندرس المجتمع فى أوضاعه ونظمه (الحالية) ، ونرسم خطة الاصلاح فى ضوء هذه الدراسة ، ومع ذلك فان للشرق ظروفه الخاصة التى تجعل اتباعنا هذه الطريقة واكتفاءنا بدراسة الاحوال الراهنة غير كافيين لرسم خطة حكيمة ومستنيرة للاصلاح الاجتماعى .

ولبيان ذلك أود أن أستعرض بعض ما انتهت اليه دراسات مبدئية قمت بها فى جامعة فاروق الاول خلال السنوات الاخيرة ، وانصب أغلبها على البحث فى مقومات الحضارة وحياة المجتمع ونشأة نظمه الاساسية فى مصر وبعض أمم الشرق العربى ، وكان طبيعيا أن يتبين من هذه الدراسة أن كثيرا من أوضاعنا ونظمنا الحالية انما هى من تراث الماضى فى أدواره المتعاقبة ، فأمم الشرق تجمع فى حياتها ونظمها القائمة بين الماضى والحاضر، بل انها من بعض النواحى تعيش فى الماضى بقدر ما تعيش فى الحاضر أو فى المستقبل ، ومع ذلك فان استمساكنا بالقديم ونظمه ليس معناه بالضرورة اننا محبون للمحافظة على القديم ، وانما معناه الصحيح ان كثيرا من نظمنا الاجتماعية قد نشأ فى بيئاتنا نشأة طبيعية أصيلة ، ولم يكن مستعارا من الخارج كما هى الحال فى غير قليل من النظم الاجتماعية والثقافية والدينية فى غرب أوربا أو فى أمريكا ، ولما كانت تلك النظم فى بلاد الشرق قد نشأت فى البيئة وتغذت بلبانها ، فقد عاشت وعمرت لانها كانت صالحة للبقاء والتعمير، ولذلك فان أهل الشرق ـ لا سيما جماعاتهم الزراعية ـ فى بلد كمصر لم يجدوا ضرورة ملحة فى أن يغيروا كثيرا من تلك النظم ، وليس من المقبول أن نفسر استمرار النظم ، واستقرار الاوضاع ، وصعوبة تناولها بالاصلاح والتغيير فى بلاد الشرق ، على انه راجع الى حب المحافظة على القديم ، فذلك تعليل ـ ان صح من بعض نواحيه ـ هو أبسط من أن يفسر ما حدث فى تاريخنا الطويل ، وما اكتنف ذلك التاريخ من أحداث جسام، اهتزت لها وتغيرت بسببها جوانب أخرى كثيرة من حياة أبناء الشرق واذا نحن اتخذنا مصر على سبيل المثال فاننا نجد ان من الصعب أن نسلم بأن المجتمع المصرى مجتمع جامد محافظ على القديم ، ونحن نعرف ان المصريين قد غيروا لغتهم التى يتكلمون، والتى يكتبون بها أكثر من مرة خلال تاريخهم واستبدلوا بدينهم دينا آخر مرة أو مرتين ، وجمعوا بين القديم والحديث فى كثير من مظاهر حياتهم وألوان ثقافتهم ، واتصلوا بالعالم الخارجى واقتبسوا عن أهله وحضاراته فى الشرق والغرب على السواء ، بل ان المصريين كانوا مجددين حتى فى الجانب المادى والعملى من حياتهم وحضارتهم ، فالزارع المصرى فى الحقل جدد أدواته فى الزراعة

والرى ونوع فيها على مر الزمن ، وجـــدد أنواع محصولاته فأضاف اليها نباتات جديدة من وقت لآخر ، لا سيما بعـــد ادخال نظام الرى الدائم وظهور ما يمكن أن نسميه الثورة الزراعية المصرية فى القرن التاسع عشر ، كما جدد أنواع الحيوان المستأنس وأضاف اليها ما لم يكن معروفا من قبل · وكل ذلك قلب نظام العمل والاقتصاد الاجتماعى فى الريف والحقل المصرى وكاد يغير معالمه تغييرا شاملا ، وحتى القرية ذاتها قد تغير فيها كثير من الاوضاع لا سيما فى العهد الحديث ، فبعـــد أن كانت القرى مركزة متجمعة ، تقـام فوق كومات صناعية من التراب يتضافر أفراد المجتمع القروى ويتعاونون فى اقامتها والمحافظة عليها لتبقى القرية بمأمن من غوائل الفيضان ، جاء نظام الرى الدائم وتضاءل خطر الفيضان وانعدم رى الحياض أو كاد ، فتفرقت القرى وظهرت (العزب) الصغيرة المتناثرة ، ولم تعد بالمجتمع القروى المصرى حاجة الى أن يتضافر أفراده ويتعاونوا من أجـــل اقامة كومات التراب والمحافظة عليهـــا · وبذلك كله تغيرت أوضاع القرية واهتز كيانها كوحدة للمجتمع الريفى فى مصر، وظهرت مشكلات اجتماعية وقومية خطيرة، هى التى نحاول الآن أن نتناولها بالاصلاح ولكن تشخيص الداء فيها يحتاج ـ ولا شك ـ الى دراسة عميقة فى الماضى وفى تاريخنا الاجتماعى الحافل بالتغيرات والاحداث ·

ومع ذلك فنحن اذا توسعنا فى الدراسة من نطاق مصر الضيق الى نطاق الشرق العربى عامة فاننا نستطيع أن نلمس عددا من النواحى الاساسية فى تاريخ المجتمع أو المجتمعات البشرية فى هـذا القسم الخطير من العالم القديم ، وقد يكون من المفيد أن نشير الى كل هذه النواحى اشارة مجملة لنتبين مبلغ قيمتها بالنسبة لمن يريد تفهم التاريخ الاجتماعى والثقافى لهذا الشرق وقيمـــة ذلك بالنسبة لرسم خطط الاصلاح الاجتمـــاعى فى المستقبل ·

وأول ما نلاحظه فى تاريخ الشرق انه تاريخ طويل ، امتاز بظاهرتين هامتين هما القـــدم والاستمرار ، وان كانت ظاهرة الاستمرار تختلف من حيث مدى انطباقها على مختلف جهات الشرق العربى فهى فى مصر واضحة تماما ، اذ أن المجتمع الريفى مثلا تابع حيـــاته فى القرية وعمله فى الحقل والزراعة دون انقطاع خلال فترة تقارب السبعة آلاف سنة ، أى منذ بداية العصر الحجرى الى العصر الحديث ، ولذلك فان نظمه استقرت وتبلورت على مر الزمن ، أما فى جهات أخرى من الشرق العربى ومراكز حضارته القديمة كالعراق الاوسط مثلا فان ظاهرة الاستمرار لم تكن بمثل ما كانت عليه الحال فى مصر ، فالغزوات المختلفة وعهود الاضمحلال كثيرا ما أدت الى انقطاع الحياة الزراعية المستقرة فى بعض جهات العراق، ولذلك فان التاريخ الاجتماعى للعراق الاوسط لم يكن مطردا ولا مستمرا ، وانما هو قد تشكلت نظمه وتغيرت بعض أوضاعه من عصر لآخر ، مما يجعل الدراسة عسيرة على من يريد أن يرسم خطة للاصلاح فى ضوء دراسة تاريخ النظم التى تحكم حياة المجتمع ، وهناك مناطـــق أخرى فى الشرق العربى تبين من الابحاث الحديثة ان نشأة الحياة المستقرة المدنية فيها لم تكن من القدم بما كانت عليه الحال فى مصر أو فى العراق ولكنها مع ذلك اتسمت باستمرار نظمها واستقرارها وتبلورها فى بيئتها المحلية على مرور الزمن ، ومن تلك البلاد هضبة اليمن التى تمتعت بتربة صالحة ومناخ ممطر مناسب، فانتقلت اليها القبائل البدوية من قلب الجزيرة ومن الشمال ، ثم استقرت فيها واشتغلت بالزراعة دون انقطاع ، ولكنها مع ذلك احتفظت بغير قليل من نظمها البـدوية والرعوية ·

وقد تتيح دراسة التاريخ الحضارى وتاريخ الاقتصاد الاجتماعى بين قبائل اليمن المســتقرة ما يفيد المشتغلين بالاصلاح الاجتماعى وبرســم الخطط فيما يتصل بتوطين القبائل البـــدوية والانتقال بها من حالة البداوة الى حالة الاستقرار فى جهـــات أخرى من الشرق العربى فى الوقت الحاضر ، فتجربة اليمن من هذه الناحيـة كانت تجربة تاريخيـــة ، زاوج بها أصحـــابها بين مجموعتين مختلفتين من النظم فى حياة البـــداوة وحياة الاستقرار ، ولا شك ان لنجاحها أســبابا طبيعية وبشرية يحسن الالمام بها عند التفكير فى تجربة مماثلة فى بعض جهات الشرق العربى فى الحاضر أو فى المستقبل ·

وثانى ما نلاحظه فى تاريخنا الحضـــارى والثقافى والاجتماعى انه، وان كان تاريخا مستمرا وحافلا بالتجديد ، ولو بدرجات يتفاوت مداها من منطقة الى أخرى ، نرى (الجديد) فى ذلك التاريخ لم يكن دائما لينسخ (القديم) وانما جميع سكان هذا الشرق العربى فى حياتهم المتجددة بين كثير من النظم القديمة والنظم الجديدة التى عاش بعضها الى جانب بعض ، وقد ترتب على ذلك ، وعـــلى التوفيق بين القديم والجديد ، أن أصبحت نظمنا الاجتماعية فى جملتها معقدة غاية التعقيد ، رغم ما قد يبدو عليها من بساطة ظاهرة ، بل ان بعض مجتمعات الشرق العربى الحديث، ومنها مجتمعات المدن فى مصر مثلا ، يعيش فيها أكثر من جيـل واحـــد ·

فالمجتمع الحالى هنا يأتلف من مجموعة من الاجيال ، وذلك من حيث النظم ومنـــاحى الفكر والاتجاهات والنزعات بين أفراده ، وقد أدى هذا الى تفاوت كبير فى النظرة الى الحياة وغاياتها ،

ووسائلها المشروعة ، مما يعقد مهمة المشروع أو المصلح الاجتماعى ، بل مما قد يجعل نقطة البدء فى أية حركة جديدة للاصلاح فى بلدان الشرق أن نعمل جاهدين للتقريب بين مختلف الاجيال التى يعاصر بعضها بعضا فى الوقت الحاضر وفى أغلب بلدان الشرق الحديث ، وذلك حتى يمكن أن نهيىء الرأى العام لتلقى رسالة موحدة للاصلاح يؤمن بها ، وتعمل فئاته وأفراده على تحقيقها بوسائل متجانسة وبجهود متكاملة ، وهكذا يبدو ان المشكلة الاجتماعية فى الشرق العربى ، وان لم يكن أساسها اختلاف الطبقات وتعددها كما هى الحال فى جهات أخرى من العالم كالهند مثلا ، فان أساسها ذلك التفاوت بين (الاجيال) التى تعيش فى وقت واحد ، ولكن بتقاليد أو بعقليات وثقافات متفاوتة ، ولا شك ان دراسة مدى ذلك التفاوت وتحديده ضروريان لتأتى خطتنا للاصلاح الاجتماعى متسقة مع احتياجات هذا المجتمع المعقد التكوين . ولئن سلكنا نحن هذه السبيل من الدراسة فستتجه خططنا بالضرورة أول ما تتجه نحو الحد من ذلك المدى وتضييقه ، لا سيما فى ميدان الثقافة والتعليم وبث الروح الاجتماعية السليمة ، وغير ذلك من وسائل التقريب بين (الاجيال) على غرار ما يعمل غيرنا فى التقريب بين (الطبقات)

وهناك أمر ثالث نلاحظه ونسجله فى تاريخنا الطويل ، وذلك ان الشرق العربى امتاز بالاتصال الثقافى والحضارى الشامل بين مختلف أجزائه وأقطاره ، وكثير من النظم التى نشأت فى احدى جهاته انتقلت الى بقية أرجائه ، فالبادية كثيرا ما أثرت بنظمها وتشريعاتها فى أرض الحضر والاستقرار ، والمناطق الزراعية المستقرة كثيرا ما نفذت منها معالم المدنية وألوان الفكر والثقافة الى قلب البادية ، والجهات الداخلية كثيرا ما طردت عناصرها وسكانها وقذفت بهم الى السواحل والسواحل ذاتها كثيرا ما نفذ أهلها الى جوف الجزيرة العربية، يمدون الطرق ويمهدون للاتصال، أو يسعون بالتجارة بين البحار المعتدلة فى الشمال والبحار الدفيئة فى الجنوب ، لذلك كله فان انتقال المؤتمرات والنظم من جهة الى أخرى فى داخل نطاق الشرق العربى كان ظاهرة قديمة متجددة ، قد أثرت فى تاريخنا الاجتماعى وكيفته وطبعته بطابع عام هو الذى يجمع اليوم بين أقطار الشرق العربى ويؤلف منها اقليما واحدا كبيرا من الوجهتين التاريخية والاجتماعية ، أو الثقافية على أقل تقدير ، ولئن فرضت هذه الظاهرة على المشتغلين بالاصلاح الاجتماعى شيئا ، فانها تفرض التعاون فى دراسة تلك التيارات الثقافية والمؤثرات الاجتماعية التى نفذت عبر الشرق العربى من جهة الى أخرى ، والتى قربت بين أقطار هذا الشرق تقريبا يتحتم معه أن تنسق الجهود والخطط عندما نتناول هذا الشرق ومجتمعاته بالاصلاح ، فضلا عن ان هذا الشرق كان على الدوام اقليما تتجاوب فيه الاصداء ، فما من حركة للاصلاح فى أحد أقطاره أو احدى جهاته الا وكان لها شىء من الصدى فى الجهة المجاورة أو المقابلة ، كان هذا شأن الشرق فى تاريخه القديم والوسيط ، وسيبقى هذا شأنه فيما نحن مقبلون عليه من أيام .

والامر الرابع والاخير الذى نود أن نسجله عن تاريخنا الاجتماعى والثقافى العام هو أن اقليم الشرق العربى يقع برمته فى قلب العالم القديم ، ويحتل بأقطاره بقعة هامة عند التقاء قارات ثلاث لكل منها مكانتها فى تاريخ البشر ، وعند مفرق بحار تختلف فى أوضاعها وسكانها ، فمنها بحار الشمال التى تقع فى المنظمة المعتدلة وتبدأ بالبحر المتوسط ثم تتجه الى ما وراءه فى بحار الغرب والشمال ومنها بحار الجنوب والمنطقة الدفيئة والحارة التى تبدأ بذراعين فى خليج فارس والبحر الاحمر وتتجه الى بحر العرب والمحيط الهندى وما وراءه فى أقصى الشرق ، ولذلك كله تعرض الشرق العربى فى تاريخه الحافل لتيارات وهجرات ومؤثرات حضارية وثقافية أتته من هضبة ايران وما وراءها فى بلاد الهند وتركستان ، ومن هضبة الاناضول وأرمينيا ، ومن البحر المتوسط وجزره وشواطئه اليونانية واللاتينية، ومن شمال افريقية، أو حتى من قلب افريقية السوداء . كما أتت أيضا فى فترات معينة من بحار العرب الجنوبية وشواطىء المحيط الهندى ، وقد أثرت تلك العوامل والتيارات الخارجية فى الشرق العربى بدرجات متفاوتة ، فتركزت فى بعض أطرافه ، ولكنها بلغت فى بعض الاحيان قلب الجزيرة الصحراوى ، ونفذت خلاله من جانب الى آخر ، وقد يكون مفيدا فيما نحن بصدده أن نميز أهم مناطق الاحتكاك بالخارج ، ومنها العراق الذى اتصل فى تاريخه بهضبة ايران وكردستان وما وراءهما وتأثر بذلك فى نظمه وحياة سكانه تأثيرا أدى الى تعقيد تاريخه فى أكثر من جانب واحد ، خصوصا انه تلقى مؤثرات كثيرة أخرى عن طريق حدوده العربية الملاصقة لبادية الشام أو عن طريق الخليج الفارسى والبحر .

ومن مناطق الاحتكاك كذلك ساحل لبنان الذى يصح أن يعتبر من أهم مناطق الاحتكاك الثقافى وأشدها طرافة بالنسبة للباحث . ففى هذه الشقة الجبلية الساحلية التقت حضارات البر وحضارات البحر ، وزواج أهل هذا الساحل والجبل بين ألوان مختلفة من الثقافة بل ومن النظم . وظهر أثر ذلك التزاوج منذ أيام الفينيقيين الذين اتخذوا من هذا الساحل ومرافئه الصالحة مقرا وقاعدة نشروا منها ثقافة الشرق الى الغرب ، ونقلوا اليها بعض ما كسبوا

من احتكاكهم التجارى والفكرى · كذلك تلقى هذا الساحل غير قليل من مؤثرات الفكر الاغريقى ثم الفكر اللاتينى بعد ذلك الى جانب ما كان يتلقاه دائما من ظهيره الاقليمى فى داخل أرض سوريا والجزيرة ، بل وما كان يتلقاه من وقت لآخر من هضبة الاناضول وبلاد الحيثيين القدماء فى الشمال · لذلك كله كان لبنان مثالا للجمع بين المؤثرات الثقافية والتوفيق بينها ، على نحو يعتبر نموذجا لما تسعى اليه الانسانية من مزاوجة بين ألوان الفكر البشرى · ولكن ترتب على ذلك أن أصبح هذا البلد على صغير حجمه جامعا من حيث نظمه الاجتماعية واتجاهاته الثقافية ، ومن حيث تنوع ألوان الفكر ومذاهب الطوائف · ولا شك ان هذا مما يجعل أمر الدراسة التاريخية معقدا وعسيرا ، ولكن نجاح ما قد تتكشف عنه تلك الدراسة من خطط للاصلاح قد يكون أكثر ضمانا منه فى غيره من البلاد ، ذلك ان أهله قد طبعوا بحكم صلاتهم الواسعة على رحابة الفكر واتساع الافق والاستعداد لتلقى الاصلاح والاخذ بوسائل التجديد ·

ومثال آخر من مناطق الاحتكاك الثقافى والاجتماعى فى الشرق العربى هو مصر ، أرض الزاوية التى التقى عندها اليابس وافترق الماء · وقد قام تاريخ مصر الطويل على الاخذ والعطاء ، فتأثرت بالعالم المجاور بل والعالم البعيد وأثرت فيهما، وظهرت المؤثرات الخارجية فى مصر وتركزت فى بعض جهاتها على وجه الخصوص · فعلى حافات الدلتا مثلا التقت نظم البداوة ونظم الاستقرار، وعلى الساحل الشمالى ظهرت المؤثرات البحرية التى بدأت بالاتصال بالعالم الاغريقى ، ثم تجددت فى العهد الحديث بالاتصال بالعالم الاوربى ، وتسربت تلك المؤثرات من الساحل الى الداخل ، لا سيما فى المدن حيث التقت ثقافة الغرب بثقافة الشرق · وحتى الريف المصرى الذى قد يبدو لاول وهلة بعيدا عن المؤثرات الاجنبية لم يكن فى يوم من الايام بمعزل عن تلك المؤثرات ، حتى فى أيام الاغريق والرومان · وها هو قد أخذ يشارك الآن فى تلقى مؤثرات التجديد والاحتكاك بالعالم الخارجى احتكاكا يمس حياة الريفيين وفكرهم مساسا بالغا وعميقا من بعض الوجوه ، وظاهر ان دراسة مثل هذه المؤثرات فى المجتمع المصرى لا تقل أهمية عن دراسة الاسس والمقومات الاصلية فى البيئة المصرية وما كان لها من أثر فى طبع الحياة والحضارة فى مصر بطابعها الخاص الذى ميزهما على مر الايام ·

تلك كلها أمور ومسائل عامة نلاحظها فى تاريخ الشرق العربى ومختلف أقطاره وهناك مسائل أخرى عديدة نستطيع ان نجرى فى سردها وتتبعها ، ولكنها كلها تشهد بأن « الحاضر » فى هذا الشرق لا يمكن ان ينفصل عن « الماضى » ، وبأن دراسة هذا الحاضر ونظمه دراسة عميقة لا يمكن ان تتم ولا ان تثمر الا اذا عدنا بتلك النظم الى أصولها الاولى ، وعند ذلك تتكشف لنا الاوضاع الصحيحة لتلك النظم ، فنقبل على رسم خطط الاصلاح فى بصيرة ونور · ومع ذلك فيحسن بنا ان نسجل هنا نتيجة مبدئية وصلت اليها تلك الدراسات لا سيما فى مصر وبعض جهات العراق ، وهى نتيجة قابلة لشىء من التعديل بعد ان تتسع الدراسة وتزداد عمقا ، ولكنها على كل حال تنير السبيل أمامنا اذا نحن أردنا ان يجىء رسمنا لخطط الاصلاح متمشيا على الاوضاع التاريخية والثقافية فى بلدان الشرق العربى ، وفى بلد كمصر أو كالعراق بالذات ·

وهذه النتيجة هى ان دراسة تاريخنا الاجتماعى والثقافى تتيح لنا ان نميز فى خطط الاصلاح بين ما يتناول منها النظم « الاصلية » فى البيئة المصرية ، وما يتناول النظم «الدخيلة» عليها· فبعض النظم الاجتماعية فى مصر أصيل فى بيئتها الطبيعية ، فيها نشأ والى مقوماتها استند وعاش خلال العصور · ومثل هذه النظم عريق فى القدم وقد يرجع بعضه الى عصر ما قبل التاريخ · ومن ذلك ما يتصل بالحياة الريفية وأوضاعها القروية ، ومنها ما يتصل حتى بالمدن وحياة مجتمعاتها المدنية· واذا نحن درسنا فترات التحول الاجتماعى فى تاريخنا المصرى الطويل فسنجد ان مثل هذه النظم الاصيلة لا تقبل التحوير والتغيير الا فى رفق وفى حدود معينة ، وهى على كل حال لا ترضخ للتحول السريع ولا للثورة العنيفة· ولذلك ينبغى ان نرسم الخطط ليأتى اصلاحها عن طريق التطور البطىء والتقويم الرفيق ، فضلا عن ان بعضها قد يمثل مصدرا من مصادر القوة والحيوية فى حياة المجتمع مما يحسن معه الاحتفاظ به أو بعثه وتقويته ان كان قد جرى عليه الزمن ، فالاصلاح كثيرا ما يقوم على اعادة البناء بمثل ما يقوم على الانشاء والتجديد ·

ومن أمثلة هذه النظم الاصيلة ما أشرنا اليه من روح التضامن والتعاون بين سكان القرية المصرية التى نشأت فى الاصل على كومة من التراب يتعاون أهل القرية جميعا على رفعها فوق مستوى الفيضان ، كما يتعاونون فى المحافظة عليها وفى اقامة الجسور حول حياض الزراعة من حولها وترتيب المواصلات المائية بين القرية وما جاورها ابان ارتفاع الماء وغير ذلك من المرافق التعاونية التى عاشت بها القرية المصرية على الزمن آلاف السنين · وعندما جاء الرى الدائم وحل محل رى الحياض تغيرت الاوضاع ، ولم تعد هناك حاجة الى أن تقام القرية

فى مستوى أعلى من مستوى الارض الزراعية ، بل لم تعد هناك حاجة الى أن يتجمع السكان فى قرى كبيرة ، وظهر نظام (العزب) الصغيرة المتفرقة التى أشرنا اليها من قبل • وبذلك كله دخلت القرية المصرية الكبيرة فى دور من الانحلال يرجع فى أصله الى زوال الدافع الاصلى الى التعاون والتكاتف والتماسك بين سكان القرية الواحدة ، فانحلت الروابط وتضعضع نظام الادارة القروية وطغت الادارة المركزية العامة عليه ، وظهرت على الجملة مشكلة اجتماعية هى من أصعب ما تعرض له ريف مصر خلال تاريخه الطويل • وقد يكون طريق الاصلاح ، اذا ما نحن فهمنا علة الداء على هذا الوجه ، ان نعمد الى القرية فنعوضها عما فقدت من دوافع التعاون ، ونضع مشروعات قروية تدفع بأهل القرية الواحدة الى التضامن والترابط والعمل المشترك فى اقامة مركز اجتماعى للقرية مثلا أو فى ردم البرك أو تحقيق مشروعات أو مرافق قروية مشتركة أو نحو ذلك • ويكون انجاز هذه الاعمال بمثابة وازع الى الوحدة يقوم مقام ذلك الوازع الذى اختفى وتوارى بدخول نظام الرى الدائم الى مصر •

ثم مثال آخر للنظم الاصيلة العريقة التى يصعب تغييرها تغييرا شاملا وسريعا، والتى تخفق فى وجهها التشريعات والقوانين المستحدثة مهما اشتدت • تلك هى العادات الجنائزية التى ترجع فى مصر الى العهد الفرعونى أو حتى الى ما سبقه من عهد ما قبل الاسرات • ولقد حاول المصلحون أن يتناولوها عن طريق التشريع العنيف فلم ينجحوا فى ذلك الا بقدر يسير • ولعل من الطريف ان نذكر ان القضاء على هذه العادات الجنائزية لم يبلغ غاية النجاح حتى بين الفئة المثقفة والمستنيرة استنارة عالية فى مصر • وغاية ما حدث ان تلك العادات قد اتخذت صورة مخففة ومهذبة ، فصارت نعيا يطول فى الجرائد على نحو لا يكاد يكون له مثيل فى غير صحف مصر ، أو انقلبت الى حفلات بين طويلة ومؤثرة ، هى فى واقع الامر استمرار معدل للعادات الجنائزية التى جرى عليها شعب مصر خلال العصور •

كل هذا عن النظم الاصيلة فى البيئة المصرية، ولكن هناك نظما أخرى كانت دخيلة عليها ومستعارة من الخارج • وهذه انما دخلت مصر فى أوقات مختلفة ، وكثيرا ما حل بعضها محل بعض ، واذا نحن رجعنا الى فترات التحول فى تاريخنا المصرى ، فاننا نجد ان هذه النظم الدخيلة كان يسهل على المجتمع دائما ان يغيرها أو ان يستبدل بعضها ببعض • ولذلك فاننا نستطيع ، اذ نرسم خطط الاصلاح الحديث ، ان نتناولها بالتجديد واثقين ان المجتمع يتقبل ذلك دون غضاضة أو ممانعة • وقد يكفى ان نذكر هنا من أمثلة هذه النظم حجاب المرأة، فهو غريب عن البيئة المصرية ويكاد لا يكون له أثر فى البيئة الريفية • فلما بدأت حركة الاصلاح من هذه الناحية نجحت ، وكان نجاحها فى صورة سريعة ظاهرة ، تكاد تشبه الثورة من بعض الوجوه وكذلك الحال فى بعض النظم المصرية المستحدثة من الخارج ، فهى كلها يمكن التحوير والتعديل فيها فى صور شاملة سريعة •

ولكننا قبل ان نختتم يصح ان نشير الى أمثلة أخرى من بلد كالعراق • وقد تبين من الدراسة المبدئية ان النظم الاصيلة فى العراق ، على العكس من مصر ، قليلة نسبيا ، ولا تتمثل بوجه غالب الا فى بعض بقاع العراق الادنى ، فى أرض سومر القديمة وفى بلاد المستنقعات التى يصعب التوغل فيها واقتحامها بجماعات ونظم جديدة من الخارج • أما باقى العراق فتكاد تغلب عليه النظم الدخيلة والمستعارة من المناطق المجاورة وربما كان مرجع ذلك الى ان العراق يختلف عن مصر فى ان الجهات المحيطة به ليست صحراوية قاحلة قليلة السكان كما هى الحال فى صحارى مصر ، وانما هى مناطق رعاة خرجت منها الهجرات بكثرة ، واستوطن أهلها بلاد العراق فى موجات متلاحقة ، ولكن الشىء الطريف ان مصادر الهجرة الى العراق متعددة • فهناك بادية الشام وبلاد العرب وأهلها من الساميين فى ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية ، وهناك هضبة كردستان فى الشمال وأهلها لهم ثقافتهم وحياتهم الخاصة ، ثم هناك هضبة ايران فى الشرق ولاهلها نظمهم وتقاليدهم وتاريخهم الخاص ولذلك فان من يريد تتبع نظم العراق الدخيلة ، ومن يريد بصفة خاصة دراسة حياة القبائل البدوية والمستقرة استقرارا جزئيا ، سيجد انها نظم معقدة متباينة بحسب الجهة التى نزحت منها كل قبيلة • ولا يمكن ان يتناول المصلح الاجتماعى مثل هذه النظم عن طريق وضع تشريعات عامة وشاملة تنطبق على جميع هذه الالوان من النظم القبلية فى العراق ، ولذلك كله فان تجربة تحضير البدو وتوطينهم واستقرارهم تحتاج الى دراسة وافية ومحلية لكل جهة يراد أن يتناولها الاصلاح فى أرض العراق ، خارج المنطقة التى استقر بها السكان منذ أمد بعيد •

تلك كلها أمثلة ومختارات أردنا بها ان نكشف عن أهمية هذا الاتجاه الخاص فى دراسة المجتمع قبل ان نعالج مشكلاته الاجتماعية أو نتصدى لتناولها بالاصلاح • وقد تبين لنا — فيما أرجو — كيف ان دراسة التاريخ الاجتماعى والحضارى العام للمجتمع فى منطقة كالشرق

العربى هى ضرورية لتفهم ما يسـوده الآن من نظم ، بعضها صالح وقوى ، وبعضها الآخر يكاد يتصدع أمام ضغط الاحداث وتطورها فى عهدنا الحديث ، وظاهر أن دراسة المجتمع وأوضاعه التاريخية تعيننا فى تفهم الحالة الراهنة من جهة وفى رسم خطط الاصلاح على أساس من الاستنارة والتوجيه السليم من جهة ثانية · ذلك ان تلك الدراسة ترد النظم الى أصولها وتنير السبيل أمامنا، لا سيما اذا ما نحن عنينا بدراسة فترات التحول والتغير الاجتماعى فى الشرق وتاريخه · فقد لا تختلف حالنا الآن عما مر به الشرق فى بعض أدواره من تحول وتغير أمام اختلاف الظروف وضغط العوامل الخارجية التى أتته من العالم المجاور فى أحيان كثيرة ، والتى أتته حتى من العالم البعيد فى بعض الاحايين ·

ان محاولة الاصلاح الاجتماعى أمر خطير لا يجوز ان يكتفى فيه بمجرد النقل عن الغير ، أو الدراسة العارضة التى تتناول المظاهر والاعراض دون العلل والاسباب · وليس يكفى فى بلدان الشرق ان ندرس الحالة الراهنة ثم نضع الخطة لاصلاحها ، لاننا فى هذه الحالة قد لا نتعدى القشرة الى النواة ، وقد ينتهى الامر الى نكسة تضعضع الامل عند من يقومون على الاصلاح وتضعف الثقة عند من توضع الخطط لخدمتهم واصلاح حالهم · ولذلك فقد لا يكون كثيرا أن نطالب فى الشرق بضرورة الاهتمام بدراسة الاوضاع التاريخية والثقافية لنظمنا الاجتماعية القديمة والمستحدثة ، وان تكون تلك الدراسة أساسا لما يوضع للاصلاح من خطط ·

ولعله لا يكون بعيدا ذلك اليوم الذى يظهر فيه الى حيز الوجود معهد أو مكتب لدراسة هذه الاوضاع دراسة علمية دقيقة وعميقة ، تقوم عليها هيئة من الباحثين والمتخصصين ، وتشرف عليها احدى الجامعات العلمية الحديثة فى مصر أو فى احدى بلدان الشرق العربى، أو تشرف عليها اللجنة الثقافية للجامعة العربية بالذات · وتكون هذه الدراسة تمهيدا طيبا لمشروعات الاصلاح ·

ولئن نجح هذا المؤتمر فى اثارة الاهتمام فى الشرق العربى بمثل هذه الدراسات العلمية العميقة وفى توجيه النظر الى ضرورة الاخذ بأسباب التوسع فيها على نطاق أكثر شمولا مما تم فى هذه البداية المتواضعة فانه يكون قد أدى بعض رسالته وخطا خطوة عملية فى سبيل تحقيق الغرض من عقد هذه الحلقة من الدراسات الاجتماعية فى الشرق العربى ·

الصناعات القروية واليدوية وقيمتها فى الحياة الاجتماعية

للدكتور محمد صالح مكية (العراق)

ان بحث موضوع الصناعات القروية واليدوية وقيمتها فى الحياة الاجتماعية هو فى طليعة المشاريع العامة ، وله المكانة العليا فى العصر الحاضر ، ولهذه المرحلة من تاريخ التطور والتقدم فى الشرق العربى · ولى الشر فان أقوم بالقاء محاضرة عن هذا الموضوع على هذا الحفل الكريم المختص بالشئون الاجتماعية والذى غايته المتوخاة التحرى الصادق لما هو خير وصالح لاسعاد الجماعات الانسانية · حيث ان السعادة والانعاش الاجتماعى لهذه البقاع العربية معناهما اسعاد ركن هام من أركان المجموع الانسانى · وانى ، كما سيتبين لكم ، لست من ذوى الخبرة العملية فى شئون ومقتضيات المصالح الصناعية الريفية وانما آمل أن أعرض أمامكم بعض المقترحات والمبادىء التى أعتبرها شيئا أساسيا راجيا من وراء ذلك اتاحة الفرص الكافية لبحثها بحثا مفصلا فى مجمعنا هذا وفى المجامع الاخرى للحلقة على ضوء ماتستحقه من الاهتمام والآراء العملية لكى نزداد علما ومعرفة فى هذا الحقل الهام ·

اننا ـ أيها الزملاء الكرام ـ فى بدء نهضة صناعية هامة خطيرة ، بالنسبة لدورنا الانتقالى هذا ، ومما يزيد فى هذه الخطورة ما يلاحظ فينا من قابلية اقتباسية سريعة فى الحقل الصناعى كما يتضح لنا مثلا فى نهضة مصر الصناعية التى سبقت سائر النهضات فى البلاد العربية · وهى لا تزال وليدة عشرين سنة فقط · ولما كنا أمام حضارة جبارة مثل حضارة القرن العشرين ، وما فيها من وسائل كثيرة وخدمات علمية متعددة هى نتيجة التقدم الصناعى فى العالم أجمع ، ولما كانت بنا حاجة ماسة الى تغلغل الصناعة فى شتى مناحى الحياة عندنا فاننى أعتقد ، والحالة هذه ، ان مايجب أن نصبوا اليه ونبتغيه فى مضمار التقدم الصناعى هو اختيار خير الوسائل العلمية فى الترفيه لنتمكن من الجمع بين الوسيلة والغاية · وان مفهوم مثل هذه الغاية والوسيلة ليتطلبه المعنى الكامل للانعاش الاجتماعى الذى نستهدفه والذى نتحرى من أجله كشف الحقائق الناصعة فى هذه الحلقة الدراسية للشئون الاجتماعية ·

كانت القرية فى العالم ولم تزل ، وستبقى ، النواة الاولى لتكوين المجتمع · وانى أعتقد أن الحضارة ، مهما يكن الاوج الذى تصل اليه ، ستبقى تستمد حيويتها من كيان القرية باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الصالحة فى التكوين العام · وقد أدرك مفكرو بلاد العالم الصناعية ومرشدوها الاجتماعيون اليوم أهمية تعزيز مكانة القرية فى المجتمع لما لذلك من أثر فى توطيد دعائم الخلق الاجتماعى كما نجده فى تقاريرهم ومقررات اللجان المختصة بمشاكل الاعمار والتخطيط ·

وليس هنالك من جديد سوى التكرار بأن الاقطار الغربية ما زالت أنهرها جارية وشمسها ساطعة وأرضها مخصبة ، فيها امكانيات زراعية خاصة تجعل من البلاد جمعاء بلادا زراعية فى الدرجة الاولى · وعلى هذا بقيت القرية وستبقى فى مدنيتنا الحاضرة المؤسسة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الانسانية · حيث انها اقتصادية بفضل جهودها وقابلية الانتاج فيها ، واجتماعية بفضل ما تصبو اليه من مظاهر الترفيه الاجتماعى وضمان الحرية والرخاء للافراد والجماعات وما تتوافر فيها من وسائل علمية عملية لانعاش الفقير وتعليم الجاهل وشفاء المريض ووقاية الصحيح ، وانسانية بفضل روحية العمل المثمر ومقتبسات ما توحيه الطبيعة فى الخلق الاجتماعى لاهل الريف الذين هم عامة أكثر تقوى وأقل جبروتا وأسعد روحية · فلا يزال القروى اليوم رغم ما يشكوه من آلام متعددة ينعم بشىء من القناعة والمعنوية ·

والآن أيها السيدات والسادة ، بعد هذه المقدمة الطويلة ، التى ربما جاءت بالمزيد من التكرار الذى استمعتم اليه من قبل وستسمعونه من بعد ، والتى ليست غايتى منها سوى تأمين القناعة التامة واظهار شعورى تجاه العمران القروى

كأساس للتحرى فى نهضتنا الصناعية التى تستهدف اسعاد القرية وضمان تنميتها بكل الوسائل العلمية الصناعية ـ ان أول خطوة نخطوها فى هذا الاتجاه هى أن نبادر الى دراسة أول ظاهرة هامة وهى هجرة أهل الريف الى المدن ، تلك الهجرة التى أخذت تستلفت النظر بالنسبة الى مدى تأثيرها على حياة القرية الاقتصادية · وكم أتمنى لو تيسرت لدينا احصاءات كافية تعرض هنا بأشكالها البيانية المعبرة عن مدى هذه الهجرة · على اننا لابد أن نشير هنا الى أهم سبب من أسبابها الا وهو الفقر المدقع وعدم تيسر العمل المستمر مع فقدان الراحة وانعدام وجود المرافق العامة للاستيطان يؤيدنا فى ذلك ما نشاهده من أن كثيرين من شبان القرى الواعين نسبيا سرعان ما يتركون العيش فيها ، ويتوجهون الى المدن بمجرد توفر الفرص الملائمة · كما اننا نجد ان معظم الموظفين الذين تحتاج اليهم القرية فى تقدمها كالاطباء والمعلمين وغيرهم يشعرون عندما ينقلون اليها كانهم ينقلون الى منفى تفقد فيه أسباب الراحة ·

وقد أدى نشوب الحرب العالمية الاخيرة الى توسع نطاق الاعمال فى المدن وخلق الفرص لاستخدام العمال فيها مما أدى الى اغراء أبناء الريف وتحريضهم على الهجرة الى حيث يجدون سهولة فى الكسب وتخلصا من عبودية الظروف المعاكسة فى القرية من فقر وجور وغير ذلك من الامور التى ترافق الحياة الاقطاعية بأسوأ حالتها السائدة فى كثير من القرى العربية · وخير ما نورده هنا هو الوصف الصريح للوضع البالى للقرية العربية عامة الذى أشارت اليه المس Doreen Warriner فى الكتاب الذى نشرته مؤسسة الشئون العالمية بعنوان (الارض والفقر فى الشرق الاوسط) :

"Near starvation, pestilence, high death rates, soil erosion, economic exploitation. This is the *pattern of life* for the mass of the rural population in the Middle East."

ومن عواقب الاهمال القروى أن أدى تمركز الصناعات فى العواصم والحواضر الكبرى ، الى تضخم فجائى فى أحجام المدن تضخما غير منسجم أو متناسب فنتج عن ذلك فقدان بعض الخواص الاساسية المدنية فى التشكيلات المعمارية فيها فضلا عن خلق مشاكل جديدة أخرى تكونت بسرعة فصعبت الوقاية وكثر العلاج ·

أضف الى ذلك ما نجم عن وضع مثل هذا من البطالة فى المدن مما خلق وضعا مؤسفا له عواقبه الاقتصادية السيئة ، حرمت فيه القرية من أبنائها المنتجين وتكاثرت بموجبه جموع العاطلين فى المدينة ، وعاقبة ذلك كما لا يخفى اجتماعية سيئة أهمها تكاثر الاجرام والتشرد وتفشى الفوضى فى المجتمع فضلا عن خلق الانتهازية السيئة واستفحال المبادىء الهدامة التى بدأ تأثيرها ينخر فى كيان المجتمع العربى ·

وخير لنا ونحن فى حالتنا هذه أن نأخذ بالوقاية لا بالعلاج فقط فنبادر الى اصلاح شأن القرية بتشجيع الصناعات القروية التى من شأنها أن تدعو الى الاستقرار والى خلق الموارد الثابتة التى تقطع دابر هذه المساوىء من أساسها ·· ولو أردنا أن نبحث فى نوعية هذه الصناعات نجد ان الصناعات الزراعية يسهل تشجيعها بالنظر الى أنها لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لانها تعتمد على المواد الاولية المتيسرة بطبيعة الحال فى الريف وخاصة بعد أن ينتشر التهذيب الزراعى ، كما تعتمد على الايدى العاملة المتوافرة بكثرة فى القرى · وان هذا التشجيع ليسهل على الاخص فيما لو وضعت خطة اقتصادية متينة يستند اليها الاعمار القروى بوجه عام ، ذلك الاعمار الذى يعتبر فيه نمو القرية جزءا من خطة تنظيمية عامة شاملة توضع لمختلف المناطق التى تقسم اليها البلاد ، وهو ما يسمى (بخطط اعمار المناطق Regional Planning) وبهذه الخطط فقط نتمكن من توزيع الصناعات فى مختلف أنحاء البلاد على ضوء تهذيب وتطور الامكانيات الصناعية المحلية مستخدمين بذلك الطرق العلمية للغايات الاجتماعية المقصودة فى تعزيز مكانة القرية ·

وفى امكان منظمات الاعمار القروى أن تعمل على تشجيع الصناعات الريفية واحيائها بواسطة تأسيس المصارف الصناعية التى يجب أن تقوم بتشجيع مشاريع الصناعة فى القرى دون المدن عن طريق التسليف · وهذا ما يحاول أن يتجه اليه اليوم المصرف الصناعى العراقى ·

ولا أرانى محتاجا الى تذكير هذا الحفل الكريم بأن القرية العربية فى وضعها الحالى هى بحاجة ماسة الى جميع عوامل الترفيه الاجتماعى ، وأن تولى لجان اعمار القرية عنايتها نحو تعزيز المكانة المعنوية للقرية بالنظر لاهمية ذلك فى تكوين الخلق الاجتماعى والتراث القومى كما اننى أرجو أن أؤكد هنا بأن صيانة القرى وتأمين صناعاتها تعد صيانة للريف بوجه عام ، ولا شك ان الريف وما فيه لهو ثروة قومية لابد لنا ان نمجدها ونعتز بها كما يفعل الانكليز بريفهم المشهور ويضعون الخطط العامة البعيدة المدى من أجل صيانته والاعتزاز به فضلا عن جعله قاسما مشتركا أعظم فى جميع

الخطط العمرانية التى يضعونها حتى من أجل المدينة أيضا . كما يصرح به القادة الاجتماعيون فى انكلترا ومثال هذا ما تفوه به المصلح الاجتماعى المعروف هنرى موريس عندما تحدث الى « هيئة مقاطعة كمبردج » فى سنة ١٩٢٥ ، حيث قال: « ان بحث المشكلة الريفية يجب أن يكون استقصاؤها لا عن طريق ما كانت عليه فى الماضى بل على ضوء ما يمكن اتخاذه لانعاش الريف الانكليزى لمائة أو مائتى سنة مقبلة » .

وقد كان انعزال القرية كمؤسسة اجتماعية أمرا تاريخيا لكن مكانتها اليوم أصبحت وهى جزء متمم للحياة المدنية من الناحيتين الاقتصادية والثقافية. فمن الناحية الاقتصادية نجد ان القرية قد غدت مدارا للنشاط الاقتصادى فى منطقة دون أخرى بحسب الامكانية الجغرافية وما يتعلق بها من الامور الكثيرة التى تنظم بموجبها سياسة توزيع الصناعات فى مختلف المناطق . ولذا أرى من الضرورى ان يسير فى هذا الاتجاه النشاط العلمى فى دراسة الاحوال المحلية ، نظريا وعمليا، لكى يتوافر لنا علم كاف بموارد الثروة الكامنة فى الارض والتى نحيا من خيراتها والتى سكنها أسلافنا اذ أن لها علينا حقا قبل حق غيرها علينا.

وبعد أن تطرقنا على هذه الشاكلة الى ظاهرة الهجرة الى المدن ، من حيث الدوافع التى تؤدى اليها، والنتائج التى تحصل من جرائها مع ماتطرقنا اليه من المقترحات لمعالجتها ، لا بد لنا أن نتطرق الى فصل آخر فى أهمية الصناعات الريفية واليدوية بالنسبة الى توطين القبائل البدوية المتنقلة . حيث ان هذه القبائل قد تضعضع وضعها الاقتصادى عند ما داهمتها تأثيرات المدنية الحديثة فلم يعد الجمل ، الذى كان مدار حياة البدوى ، سفينة الصحراء التى يتنقل عليها ويستمد منها معيشته فحلت محله السيارة والقطار وغير ذلك من وسائط النقل الحديثة التى أخذت تقوم بمهمة نقل المسافرين والبضائع . وعند ما أصبح فى وضعه هذا بات من اللازم على أولياء الامور أن نحير فى أمر أولئك البدو المتنقلين ، ونفكر فى أمر استقرارهم استقرارا يستند على نظام اقتصادى يأتلف مع قابلياته وميوله . فننشىء له القرى ونهيىء له الوسائل اللازمة لخلق صناعات تأتلف مع طباعه التى كانت مستندة على التنقل بالاضافة الى الاعمال الزراعية التى أصبحت بمنأى عن الاخطار التى كان يتعرض لها فى حياة البادية من جدب وقحط ، وجراد وما أشبه . ولا ننسى أن نشير هنا الى أن المرأة البدوية ، بطبيعة أحوالها ومشاركتها لزوجها فى تحمل المشاق ، تعد عاملا فعالا فى توفير الدخل العائلى عند ما تتاح لها الفرص فى ميدان الحرف والصناعات القروية التى تعود على الاسرة البدوية بشىء من الربح . ومتى أحسنا توجيهها فى هذا الاتجاه وأوجدنا المرافق اللازمة لتدريبها وترويج المنتوج الصناعى نكون قد أسدينا خدمات صالحة لضمان الرفاهية الاجتماعية لهذه الطبقة ومكنا تعرفها الكافى على المدنية الحاضرة بالتدريج . وانى أرى فى هذا الشأن أن يراعى عدم الانجراف والاحتفاظ بما هو خير وصالح من التقاليد القومية والتراث البدوى المكتسب من الطبيعة .

ونشير بصورة خاصة الى مكانة المعارض الصناعية للقرية وضرورة اقامتها فى المواسم المناسبة لاجل أن تتجلى أهمية الحذق الصناعى ، وتأثير المعارض فى تنميته .

وهنا يمكننى أن أتصور ما يمكن أن تساعدنا فيه مؤسسات العمل الدولية فى تقديم مختلف أنواع المعونة .

ويسرنى أن أشير الى ما نشر أخيرا حول ما تقوم به مؤسسة العمل الدولية فى تقديم المعونة والمساعدات الفنية للمناطق المتخلفة اقتصاديا . فقد شملت الميادين التى تقدمت فيها مؤسسة العمل الدولية التوجيه والتدريب الحرفى وتنظيم مصالح الاستخدام والصناعات اليدوية ، والدعاية الصناعية ، وتفتيش العمل ، والتشريعات العمالية ، والعمل الزراعى ، وأحوال المعيشة ، والضمان الاجتماعى ، وسلامة العمال ، وصحتهم ، كما تضمنت أيضا العمل على حل مشاكل تتعلق بصناعات خاصة ، وتهيئة البعثات المؤلفة من الخبراء .

ولتشجيع الصناعات اليدوية الريفية اقترح تأسيس (اكاديمية) خاصة للفنون الجميلة فى كل بلد من البلاد العربية لان مثل هذه المؤسسات فى وسعها أن تتولى تشجيع وصيانة المنتوج الفنى والاستفادة منه فى تحسين المنتوجات الصناعية التى أشرت اليها ، وخاصة فى مكونات الفن المعمارى .

وانى أؤكد هنا مدى أهمية الصناعات اليدوية فى أسواق العالم المتعطش الى اقتناء منتوجات الفن الابداعية المحلية ، وأدعو الى تعزيزها بجميع الوسائل الممكنة . واننا اذا ما فعلنا ذلك نكون قد خدمنا الفن الانسانى وعملنا على تقدمه وتحسينه تحسينا يكون وحيه مستمدا من خصائص وسمات أصيلة .

ولا يخفى أن المراكز الاجتماعية ، ونوادى القرى فى وسعها أن تلعب دورا فعالا فى تعليم الصناعات الريفية وتدريب القرويين عليها تدريبا يكفل معظم ما تطرقنا الى ذكره من النقاط من قبل . على أن تكون هذه الصناعة متممة للاعمال

الزراعية فى الحقل والزريبة والصناعات التى تنشأ عن الشئون الزراعية . وفى بث الثقافة العلمية التى تأتى من معاهد البحث والاختبار بين القرويين عن طريق النشرات والصور المتحركة والتجارب العيانية بحسب ما تقتضيه الحاجة . وبهذه الوسائل نتمكن من أن نقوم بما يلى :

١ ـ تحسين الشئون الزراعية التى تؤدى الى نمو الصناعة الريفية المختصة بما فى ذلك تربية الحيوانات لتنتج منتوجات مفيدة للصناعة . فتحسين الصوف مثلا ينتج عن الاهتمام بالمراعى وتنظيم شئون العلف وما يحتويه من المواد الغذائية الكاملة .

٢ ـ الاهتمام بصناعة التعليب البيتى والاستفادة من المنتوجات الزائدة عن حاجة الاستهلاك المحلى التى تتعرض للتلف والضياع . ولابد أن نستفيد فى هذا الشأن مما اختبرته انكلترا وأميركا فى ارسال (وحدات صناعية) متجولة الى القرى لمساعدة ربات البيوت وغيرهن فى تعليب ما يمكن وتنمية الفنون الريفية .

٣ ـ تنظيم وتأسيس مخازن التبريد فى الاوساط الريفية وحفظ المواد المختلفة من التلف .

٤ ـ تنمية صناعة دود القز واستخراج الحرير الطبيعى ، التى اشتهرت بها بلاد الشرق الاوسط ، وما يتفرع عنها من أعمال التطريز وتنمية الفنون الريفية .

٥ ـ تعزيز صناعة السجاد واستخدام الالوان الثابتة والطرق الميكانيكية واليدوية فى تحسين الاصواف والنسيج .

٦ ـ توسيع صناعات قصب الخيزران وجريد النخل والاستفادة منها فى صنع الاثاث البيتى واحتياجات الابنية الحديثة كالمواد العازلة وغيرها . ولهذه البضائع كما لا يخفى رواج واسع فى أسواق المدن والقرى معا بالنسبة الى ملاءمة هذه المواد لطبيعة المناخ .

٧ ـ تحسين النجارة والعمل على تنمية الغابات التى تستمد منها الاخشاب الصالحة لهذه الصناعة مع الاهتمام بطرق التجفيف واعداد الخشب للاغراض الصناعية .

٨ ـ الالتفات الى مساعدة القرى الصناعية التى توجد فى محيط جبلى تستخرج منه المواد البنائية المختلفة كالمرمر وحجر البناء مع محاولة ايجاد حرف اختصاصية لاعمال النحت والصقل والقطع وما أشبه .

٩ ـ تشجيع صناعة الفخار بأنواعه اللماعة وغير اللماعة ، والتأكيد على أهمية هذه الصناعة بوصفها احدى الفنون الشرقية العريقة خاصة انها قد تدهورت عما كانت عليه فى عهدها الزاهر عند ما داهمها الانتاج الاجنبى بالجملة . ولا بد من الاشارة هنا ان الصناعة اليدوية فى هذا الشأن ستبقى لها قيمتها الخاصة ورواجها الفريد مهما كان رخص الانتاج الميكانيكى بالنسبة لها .

١٠ ـ العناية بصناعة منتوجات الالبان وتسخير (المكائن) الخاصة بها .

١١ ـ الاهتمام بتربية الدجاج واستخدام معدات التفريخ العصرية فيها مع الالتفات الى تفريخ أحسن الانواع وأكثرها انتاجا فى اللحم والبيض .

١٢ ـ تشجيع تربية النحل وتجفيف الفواكه وبعض الخضراوات .

هذه كلها وأمور أخرى كثيرة تختص بتشجيع الصناعة فى القرى يجب أن تدرس فى المدارس الزراعية الخاصة بحسب ما يفتى به المختصون فى هذا الباب ، على أن تساعدها فى ذلك المؤسسات الاجتماعية الاخرى وخاصة الجمعيات التعاونية التى قد تؤمن بواسطتها الخطط العملية لانجاح اقتصاديات القرية .

ولا بد من أن أشير فى هذا الحديث وقبل اختتامه الى النهضة الصناعية ـ الزراعية فى الدانيمارك وازدهارها اقتصاديا بعد الحرب العالمية الاولى وذلك نتيجة انتهاجها سياسة زراعية ـ صناعية ، وبفضل المؤسسات التعاونية ومكانتها فى التنظيم والصناعات الريفية .

وأرجو أن أؤكد أهمية مساعينا فى درس هذه الجمعيات التعاونية ، وما تسير عليه فى بلادها واقتباس ما يمكن اقتباسه على ضوء مشاكلنا الاجتماعية الخاصة . اذ أن التعاونيات تفتح لنا بابا جديدا فى مضمار النهضة للعمل الزراعى ـ الصناعى والانعاش الاقتصادى للارياف العربية . وأود أن أذكر بخصوص الحقائق والمبادىء العامة المتعلقة بالمؤسسات التعاونية ما أدلى به المستر الدانماركى Clemens Pederson فى حديث مفصل حول الموضوع نشر فى كتاب حلقة الدراسات الاجتماعية الاول .

وختاما أرجو أن أدون بعض ما ذكرته لتلخيصه بالنقاط البارزة التالية :

١ ـ ان بلداننا الزراعية بحاجة الى صناعات قروية مكملة للمنتوج الزراعى .

٢ ـ ان القيم المادية والمعنوية لمثل هذه الصناعات لها التأثير الهام فى استقرار القرية وتوطيد مركزها الحيوى كوحدة كاملة اقتصادية ـ اجتماعية ـ انسانية .

٣ ـ ان انماء الصناعات القروية هى جزء هام من مشاريع لجان الاعمار الريفى العام ، وان تشكيل مثل هذه المؤسسات فى كل قطر من الاقطار العربية ما نحبذه جميعا للغايات التالية :

ا ـ اختيار مواقع القرى الصالحة للنمو والتوسع

ب ـ توزيع الصناعات بالنسبة الى القابليات الكامنة فى الارض زراعيا أو صناعيا ٠

٤ ـ الصناعات القروية تقوم بخدمات هامة فى حقل الاصلاح الاجتماعى :

ا ـ لما يهم مشاكل تقليل الهجرة الى المدن ٠

ب ـ تأثير وجود هذه الصناعات فى استقرار القبائل البدوية ٠

ج ـ ان نشوء القرى وصيانة الارياف لهما التأثير الحسن فى سبل الترفيه الاجتماعى والتقرب الى جمال الطبيعة لا للقروى فقط ، بل فى اسعاد حياة أهل المدن من الناحية الروحية ٠

٥ ـ تنمية الصناعات اليدوية لها مقام هام فيما لو عهد بمسئوليتها الى ذوى الخبرة والاختصاص الفنى اذ أنها من الفنون الجميلة ولها قيم معنوية ، وسوق حافل عالمى ، ويجب أن يؤمن بتنميتها وصيانة الموجود منها كتراث فنى مكتسب من غرس زمانه ومكانه ـ وبامكان المؤسسات الاكاديمية ، ومجامع الآداب العربية ، والمؤسسات العملية الدولية أن تقوم بالسعى فى مضمار هذا التقدم ٠

٦ ـ بواسطة المركز الاجتماعى والمدارس المهنية والجمعيات التعاونية يمكن أن يتجه النشاط للخدمات العلمية الحديثة التى تفتقر اليها القرية فى نموها الصناعى ، هذا النشاط الذى تظهر علائمه فى :

ـ العرض العيانى ٠

ـ الحقول التجريبية ٠

ـ المحطات الزراعية والآلية ٠

ـ القوافل التدريبية المتجولة ٠

وأنهى حديثى هذا قائلا ان ما نرجوه فى العالم ونصبوا اليه فى الانتعاش الاقتصادى العام هو الاخذ بالنهج فى الصفة المثالية لاستهداف ما هو خير للمجتمع الانسانى ورفاهيته الاجتماعية ماديا ومعنويا ٠ وهذا معناه لا فى السيطرة الاقتصادية ورائد الغلبة ، والانتصار التجارى الموقت ، بل فى الانتعاش الاقتصادى الشامل لصالح المجتمع عامة ، وفى مختلف بقاع هذه الارض ٠

وان العقيدة الاجتماعية التى أدعو اليها هى ان التقرب الى الطبيعة فى كل الازمان والامكنة لمن المقومات الاساسية فى حسن نمو الخلق الاجتماعى بالوجه الاكمل ٠ والسلام عليكم ٠

الأهمية الاجتماعية للصناعات الريفية

تعقيب

الدكتور احسان الجوخدار (سوريا)

سيدى الرئيس

سيداتى سادتى

لا شك بأن منظمى هذه الحلقة قد كرسوا كثيرا من الاهمية للصناعات الريفية اذ خصصوا لها فى برنامج الاعمال محاضرتين وأقاموا لها معرضا خاصا دعيت البلاد العربية لعرض نماذج صناعاتها الريفية فيه . ولا شك بأن المحاضر الاول الدكتور محمد صالح مكية قد وفى هذا الموضوع حقه من الدراسة والاستقصاء فى محاضرته العلمية القيمة التى سمعناها يوم ٢٣ نوفمبر الماضى ولعلى فى بحثى هذا اليوم أوفق فى المساهمة فى معالجة هذا الموضوع الهام ، منتهزا الفرصة لاشكر بالغ الشكر لمنظمى الحلقة عنايتهم هذه ، راجيا ان لا تمل مسامعكم من الاعادة التى أرجو أن تكون فيها كل الافادة .

كل منا يقدر ولا شك أهمية سكان الريف من الناحيتين العددية والاقتصادية

١) فمن الناحية العددية يؤلف سكان الريف النسبة العليا فى مجموع السكان والاكثرية الساحقة ، تتجاوز هذه النسبة فى سوريا السبعين فى المائة وتبلغ الـ ٧٤ ٪ اذا أضيف البدو الرحل ونصف الرحل والبالغ عددهم ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة الى عدد السكان الريفيين ، وقد ورد فى تقرير السير الكسندر جيب ان عدد سكان الريف فى سوريا ٢ر٣٧٦ر٠٠٠ نسمة من مجموع السكان البالغ ثلاثة ملايين .

ب) ومن الناحية الاقتصادية فان الزراعة هى الثروة الرئيسية فى شرقنا العربى والمشتغلين فيها هم مقومات هذه الثروة وعمادها .

لذلك كان من الطبيعى ان نكرس أعمال حلقة دراساتنا هذه لبحث الانعاش الاجتماعى الريفى فى مختلف وجوهه .

قبل البدء فى الموضوع أرى من الفائدة تحديد نطاقه كما يلى :

أولا ـ أقصد من الصناعات الريفية ، تلك الصناعات الصغيرة واليدوية التى يمارسها سكان الريف بالاضافة الى عملهم الزراعى ، سواء أكان ذلك استدراكا لسد بعض حاجاتهم الاساسية من ملبس أو أدوات وغير ذلك ، أو للحصول على موارد اضافية ، تضاف الى مواردهم الزراعية .

ثانيا ـ أقتصر فى البحث على الاهمية الاجتماعية لهذه الصناعات بصورة عامة دون التعرض لاهميتها الاقتصادية الا عرضا وضمن حدود علاقة هذه الاهمية الاقتصادية بالاهمية الاجتماعية .

سيداتى ، وسادتى

فى كثير من بلاد الشرق الاوسط يطبق الفلاح الاقتصاد الاكتفائى economie d'autarcie فيجمع بين عمله الزراعى بالمعنى الصحيح ، وبين انتاجه على مقياس محدود لبعض حاجاته الاساسية والعائلة القروية تؤلف وحدة هذا الاقتصاد الاكتفائى ، حيث يقوم الفلاح بعمل الصانع الذى يصنع ويصلح محراثه الخشبى بينما تغزل امرأته وتنسج الصوف أو القطن .

وقد لا يكون هذا النظام الاقتصادى دوما محصورا بالعائلة فيحدث غالبا تبادل بين مختلف العائلات فى القرية أو فى السوق المحلية . ان مجموع الحاجات التى توجد فى سوق القرية ومجموع الطلب عليها يتناسبان طبعا مع درجة التطور الاجتماعى لسكان القرية والقوة الشرائية التى يتصرفون بها ، ولا شك بأن تلك الصناعات بسيطة ومحدودة ولا يكاد يتكافأ ثمنها مع مجموع عطالة الفلاح فى المواسم الجوفاء أو الرديئة .

ومن المؤكد بأن فقر الفلاح يعود الى حد كبير لعطالته بضع شهور فى السنة لا يجنى خلالها

شيئا ، لذلك لابد من تشجيع قيام صناعات ريفية لامداد الفلاح بموارد اضافية اكمالية وتأمين توازنه الاقتصادى

يمكن بحث أثر الصناعات الريفية فى حياة القرية من النواحى الثلاث الآتية :

١ ـ رفع المستوى المعاشى لسكان القرية واستدراك الحاجات الاساسية

٢ ـ مكافحة البطالة الموسمية

٣ ـ الابقاء على الطابع الوطنى الخاص بالمنطقة أو القرية ، تعتز به فى أيامها وأفراحها ومناسباتها

أولا ـ ان الزراعة فى بلادنا لا تقتصر فى غايتها على انتاج المواد الغذائية للسكان فقط بل هى طراز من الحياة قائم بذاته ، أى ان العوامل الاجتماعية ، والفنية ، والاقتصادية التى ترتكز عليها الزراعة تحدد مستوى عيش السكان الزراعيين

وفى الواقع ان الحياة الاقتصادية فى القرية هى حياة ساكنة "Statique" بمقارنتها مع مستوى العيش وتجمع رأس المال . فالعائلة هى الوحدة المتحولة ، التى بنسبتها يتحول مجموع الانتاج الزراعى ، وبازديادها ـ بسبب كثرة النسل بين السكان الزراعيين ـ توضع مشكلة ازدياد السكان موضع البحث . وهكذا تصبح الامكانية المحدودة لاستعمال الارض، العامل الذى يحدد امكانية زيادة الانتاج ، وبالتالى الذى يسبب البطالة وهبوط مستوى العيش ، فيندفع سكان القرى ، تحت تأثير اجتناب البطالة ، أو للبحث عن موارد اضافية ، الى النزوح عن القرية ، ويتجه تيار هذه الهجرة ، سواء للعمل فى بعض الاعمال الموسمية فى مناطق أخرى ، أو للعمل فى الصناعة ، بصورة يمكن معها القول بأن القرية هى المركز الذى تتدفق وتتوزع منه الايدى العاملة ، الغزيرة والرخيصة . وهذا التيار الذى ينصب فى المراكز الزراعية الاخرى أو فى المراكز الصناعية ، يختلف شدة وضعفا بحسب المواسم الزراعية وتطور الصناعة ، وحركة الاعمال ، والنتيجة المحتمة لهذه الحال هى انخفاض سوية العيش الذى نلمسه دوما فى المناطق الريفية.

ان الصناعات الريفية هى أحد الادوار الفعالة لرفع مستوى العيش فى القرية اذ أن الربح الذى يجنيه الفلاح من بيع صناعة أو المبادلة عنها أو تأمين حاجة من حاجاته لولا ان صنعها لاضطر لشرائها له الاثر الكبير فى رفع مستوى دخله العام.

هذا وان نزوح سكان الريف الى المدن يحد منه فى كثير من الاحوال قيام الصناعات الريفية فى القرى وتنظيمها ، وقد قامت وزارة الاقتصاد الوطنى فى سوريا بتجربة من هذا النوع عام ١٩٤٨ فقد ضج عمال النسيج فى مدينة حلب من مزاحمة الايدى العاملة القروية وتقبلهم العمل بأجور زهيدة أدت الى انحطاط مستوى الاجور بصورة لم تعد تكفى لتأمين الحاجات الاساسية لعامل المدنية فعمدت الوزارة الى ادخال صناعة البسط والسجاد فى بعض قرى منطقة حلب فأوفدت بعض الخبراء لتدريب القرويين وتعليمهم هذه الصناعة ، وكانت التجربة ناجحة جدا فوقف ضغط الهجرة القروية بصورة محسوسة وعادت الاجور الى مستواها الطبيعى فى مهنة النسيج فى حلب .

الى جانب ذلك فللصناعات الريفية أثر لا ينكر فى الاحوال التى تستدعى اللجوء الى الاقتصاد الاكتفائى Economie d'autarcie أيام الازمات والحروب فتوفر للقرويين كساءهم وحوائجهم الضرورية التى يصعب استدراكها فى هذه الظروف كما حدث خلال الحرب الاخيرة اذ كان لهذه الصناعات أكبر الاثر فى تخفيف أزمة الكساء .

ثانيا ـ ان الطابع الموسمى للاعمال الزراعية هو أساس البطالة الموسمية الشديدة التى نشاهدها فى البلاد التى لم تستكمل نموها الاقتصادى ، ومما يجعل القضية أكثر خطرا هو ان غالب سكان القرية يعيش من الزراعة ، والعمل الزراعى لا يشغل وقت الفلاح بصورة تامة الا جزءا من السنة فقط ويقضى الجزء الآخر بأعمال لا تستغرق الا قليلا من أوقاته

وهكذا فان الصناعات الريفية هى بمثابة مورد رزق تكميلى هام طيلة أيام المواسم الجوفاء وبقدر ما يمكن أن تغل هذه الصناعات من ربح بقدر ما تزدهر وتؤدى مهمتها فى دفع البطالة الموسمية عن القرويين ، ولكن الامر الذى يعترض ذلك هو ان بعض هذه الصناعات بدأ يتقلص شيئا فشيئا مع الزمن بسبب مزاحمة مثيلاتها أو ما يستعاض به عنها من صناعة المعامل ، المنتجة فى البلاد أو المستوردة من الخارج ، بسبب رخص ثمنها وقلة اكلاف انتاجها . مثالنا على ذلك تدهور الصناعة الريفية لشرنقة الحرير فى الصين dévidage de la soie وأزمة النسيج اليدوى التى عانتها الهند قبل الحرب . وعلى أثر تقلص هذه الصناعات تأخرت حال سكان القرى التى كانت تصنع فيها وافتقروا.. لذلك لابد من ادخال الاصول الحديثة فى الصناعات الريفية كيلا تتراجع أمام مزاحمة الصناعات الكبرى ويتبع ادخال الاصول الحديثة فى الصناعات الريفية ايجاد الاسواق التجارية لتصريف منتجاتها وتخصيص الاعتمادات والقروض المالية اللازمة للنهوض بها ، وتنظيم الجمعيات والشركات التعاونية ، وتوفير الآلات والادوات لهذه الصناعات ، وتوجيه الفلاحين توجيها مسلكيا فنيا .

يقع واجب التنظيم هذا على عاتق الحكومة التى يجب عليها أن تضع برنامجا وطنيا لتنمية الصناعات الريفية ويجب فى ذلك :

١ ـ ان تدرس امكانية الاحتفاظ بكل صناعة ريفية أو النهوض بها ، واذا تبين بنتيجة الدراسة ان بعضها محكوم عليه بالزوال يجب البحث عن صناعة ريفية أخرى تحل محلها وتتوافر فيها مقومات البقاء .

٢ ـ ادخال صناعات ريفية فى المناطق التى لا توجد فيها هذه الصناعات ، أو لا تسد الموجودة منها حاجة السكان الى الموارد الاضافية

٣ ـ منح المساعدات المالية والفنية اللازمة للعائلات القروية الفقيرة التى ينقصها المال الكافى لتأسيس صناعة ريفية

٤ ـ وأخيرا العمل فى انقاص اكلاف الانتاج وذلك بتوفير الطاقة الكهربائية أو الحرارية اللازمة بأسعار منخفضة .

هذا ويجب أن يستهدف فى تشجيع الصناعات الريفية نموها جنبا الى جنب مع صناعات المعامل بصورة يكمل بعضها بعضا ، لا أن تتزاحم فيما بينها كما يجب أن يسهل تصدير الصناعات الريفية ، اذ أن كثيرا من هذه الصناعات قد تعتمد فى تصريفها على الاسواق الخارجية ، وفى هذا الصدد من المفيد الاشارة الى مجلس صناعات القرية الذى أحدثته الهند فى السنوات الاخيرة ، مهمة هذا المجلس مساعدة الصناعات الصغيرة ـ خاصة ما يتعلق بتنظيمها وتقدمها ـ ودراسة امكانية انسجامها مع الصناعات الكبيرة ، وتزويدها بالمعلومات عن الاسواق التجارية لتصريف منتجاتها فى الداخل وفى الخارج

ثالثا ـ ان من أجل الاثار الاجتماعية للصناعات الريفية هو ابقاؤها على الطابع القومى المحلى لكل منطقة ، وجعلها من كل بلد عالما تتجسد فيه مواضى الامم واعرافها وتقاليدها التى عفت المدنية عليها فى المدن والامصار وجرفتها الثورات الفكرية والصناعية ، وظل الريف محافظا عليها بتأثير صناعاته ، تلك الصناعات التى هى العامل الكبير فى تنمية الذوق البديع وتكييفه فى سكان الريف اذ انها تبرز فى شتى مناسباته العامة فتفرض نفسها، فهى جهاز العروس ولباس الصبايا ومزمار العازف فى الاعراس والافراح ، وهى نسيج الحداد وبرد الاحزان وهى رفيقة الاسمار والسهرات يجمع بواسطتها الى لذة السمر عادة العمل اليدوى المنتج من غزل وحياكة وتطريز ، وهى الكتاب المفتوح الذى لا يستعجم اذا استنطقته عن تاريخ البلد ومفاخر السلف ونقاء الطباع ، ونظرة المجتمع الى الجمال والمرأة التى هى ريحانته وزينته كما هى أحد أركانه الاساسية المنتجة . والصناعة لم تعرف فى الريف تخصيصا فى الجنس ، فهى صناعة المرأة كما هى صناعة الرجل تراها فى الحانوت والمصنع والمتجر والمشغل فلا تكبر عليها ذلك لانه العرف والحاجة وتراها بالتالى سافرة حاسرة لا يرى المجتمع فى سفورها معرة ولا غضاضة .

ومهما تعاقبت القرون ومرت الايام يظل الريف بتأثير صناعاته ذلك العالم المغلق على نفسه الذى أشاد به روسو فى « عقده الاجتماعى » والذى يعتز بأعرافه وعاداته ويحافظ عليها محافظته على أقدس مقدساته فلا بدع أن ترى فى سويسرا وهولندا مثلا ، أعيادا ريفية تزهو كل مقاطعة فيها بلباسها المحلى الخاص ذلك اللباس الذى افتنت كل مقاطعة بنسجه وتقويفه فتجتمع لديك فصول من تاريخ شعب وخلاصة عن تقاليده ومواضعاته

وليس أمتع من أن تزور الجبل الدرزى فى سوريا لترى العرائس والدمى يتخطرن فى برود من نسج قوس قزح تتدلى على جباههن الدنانير الذهبية ، منظر تراه فى السوق والمصنع والمتجر والمشغل يريك المرأة عروس الحياة بأصباحها وأماسيها كما هى حرمة دونها حرمات وجمال لا يذاق الا بحل وكتاب .

وليست الاعمال الزراعية فى الريف الا مناسبات بهجة للانس والالفة والوئام فقطف العنب وقلع الشمندر وجمع القطن كلها مواسم للبهجة ومواقيت للانس ، وليس أدل على أثر الصناعات الريفية فى الانطباعات الاجتماعية من بقاء بعض الصناعات الريفية العربية فى الاندلس الى يومنا هذا كنسيج قرطبة اليدوى وشالها الاندلسى حتى اننا كثيرا ما نشعر بالحنين والتقارب بين لباس وأعياد الريف فى المشرق العربى والمغرب الاندلسى

وهكذا فلا غنى لنا عن ابقاء وتنمية الصناعات الريفية اذ يمكنها ان تتكيف مع مقتضيات الزمان والمكان ، فتؤلف فى مجموع الانتاج عاملا من شأنه أن يرفع المستوى المعاشى فى المراكز الريفية ، وبالتالى أن يساهم فى ازدهار البلاد الاقتصادى والاجتماعى بصورة عامة ، وأشير فى ختام كلمتى هذه الى وجوب شمولها بأحكام مؤسسات المصارف الصناعية أو التعاونية ، وتنظيم تصريف انتاجها واستدراك موادها الاولية بصورة تعاونية والسلام

الانعاش الاجتماعى فى البادية

لحضرة صاحب المعالى **الامير مصطفى الشهابى** (سورية)

١ ـ توطئة :

قبائل البدو فى الامة العربية طبقة اجتماعية ألفت عيشة البادية منذ آلاف مؤلفة من السنين ، فصارت لها عقلية وأخلاق وعادات وشرائع خاصة بها ، وكلها نتيجة لهذا النظام من الحياة الفطرية الذى كان منتشرا فى فجر حياة الانسان ، وما برح له أتباع فى أنحاء مختلفة من الارض ٠

وللنظام المذكور محاسن ومساوىء ، شأنه شأن سائر أنظمة المجتمعات البشرية ٠ فمن محاسنه انه يقوى فى أفراده رابطة الاسرة والقبيلة، وعاطفة التضامن وشعور العدالة والحرية والشجاعة والشرف والكرم والتضحية والقناعة بالقليل٠ وهذه القناعة تكون سعادة عندما لا يكون هناك مجال للطموح ٠

ومن مساوئه ابتعاد أفراده عن المدنية وعن الثقافة العامة ، واضطرارهم الى العيش عيش الفقر والكفاف من دخل صغير يحصلون عليه من تربية الخيل والانعام فى مراعى البادية ، وتفشى الجهل والخرافات والامراض وبعض العادات السيئة فيهم ولهذا انحط المستوى الاجتماعى والاقتصادى لدى قبائلنا البدوية ، وصار من الضرورى التفكير جديا فى الوسائل التى تنهض بهم الى مستوى أعلى فى هذه الحياة ٠

وكثيرا ما تساءل الناس قائلين : لماذا تتحمل هذه القبائل شظف العيش فى الصحراء ؟ ولماذا لا تنزح منها وتستقر فى الحاضرة ؟ وهل البداوة ضرورة ؟ وهلا يكون من المفيد تحضير القبائل جميعا ، والقضاء على هذا النظام الابتدائى الذى يجعلنا فى أعين العالم المتمدن أمة فيها طبقة لا تزال واقفة على درجة وطيئة من درجات سلم الحضارة ؟ وسأحاول الاجابة عن هذه الاسئلة بكلمتين موجزتين :

فتحضير البدوى أمر يمكن تحقيقه ٠ وهو تبديل معيشته بنقله من حياة الراعى المتنقل الى حياة الزارع المستقر ٠ والتحضير كلمة جميلة طالما أشاد بذكرها الادباء ورجال الدولة ، وطالما تمنوا تحقيق مضمونها ، أو سعوا الى تحقيقه ٠ ولكنهم لم يستطيعوا أن يحضروا سوى جزء من سكان البادية ٠ وفى الحقيقة لا يمكن بل لا يجوز تحضيرهم جميعا ، وذلك للاسباب الآتية :

اذا أنعمنا النظر فى جغرافية معظم البلاد العربية ، سواء فى المشرق أم فى المغرب ، نجد أنها تشتمل اجمالا على ثلاثة أقاليم : الاول اقليم السواحل والجبال الساحلية ، والثانى اقليم السهول والنجود الداخلية ، والثالث اقليم الصحراء أى الاراضى الواسعة التى تنحدر من السهول الداخلية الى قلب البادية ٠ فالاقليم الاول أمطاره غزيرة تكفى لزراعة عديد من النباتات الزراعية المختلفة ٠ والاقليم الثانى أمطاره أقل من أمطار الاقليم الاول ، ولكنها تكفى لزراعة الحبوب خاصة ٠ أما الاقليم الثالث ، وهو الذى يهمنا أمره، فتربته ليست مؤلفة من رمال غليظة مفككة على ما يظن ، بل هى تربة زراعية صالحة لحياة النبات ولكن هذه الصحراء خالية من الانهار والقنوات والينابيع ، وأمطارها قليلة يتراوح ارتفاعها بين ٧٠ و١٥٠ مليمترا فى السنة ٠ وهذا المقدار القليل من المطر لا يكفى لزراعة الارض اقتصاديا ، ولكنه كاف لانبات أعشاب طبيعية فى الشتاء والربيع ٠ وهذه الاعشاب تنتسب الى أجناس وأنواع نباتية شتى ، وتؤلف مراعى واسعة لا يستهان بها ولا سيما فى السنين المطرة ٠

وليس من المعقول ترك هذه الاعشاب تنبت وتزدهى بخضرتها ثم تصوح وتذروها الرياح ٠ ولذلك استفادت منها قبائلنا العربية ، فربت الخيل والابل والضأن وقليلا من الماعز ، وسرحتها فى تلك المنتجعات ، فكان لها من ذلك دخل صغير قوامه اللبن ومصنوعاته واللحم والصوف والوبر والمطايا ، مما تحتاج اليه البادية والحاضرة على السواء ٠ ولو كان الغيث الذى ينبت النبات فى فى تلك المراعى يهطل بمقادير كافية ومحدودة فى

الزمان والمكان ، لاستقرت كل قبيلة فى أرضها ، ولما احتاجت الى التنقل • ولكن المطر فى أراضينا الصحراوية لا ضابط له ، فهو يهطل أينما شاء ومتى شاء • فقد يخص برحمته بقعة من بقاع البادية فى سنة من السنين ، ويخصها بنقمته أى يتحاشاها فى السنة التالية •

ومن المعروف فى علم الجويات ان الانسان لم يستطع حتى الآن السيطرة على الحادثات الجوية ولذلك اضطرت القبائل الى التنقل فى صحراوات بلادنا انتجاعا للكلأ حيثما يكون الغيث قد أنبته ، وهكذا صار هذا الطراز من المعيشة نظاما للقبائل البدوية لا معدى عنه الا اذا رضينا بهجر البادية وتقديم أرضها ومراعيها هدية منا الى حيواناتها البرية ، وهذا شىء لا يقبله العقل على ما ذكرته ، فحيثما ينبت المرعى فى البادية لا بد من وجود الراعى البدوى وجواده وبعيره وضائنه •

هذا هو الجواب لمن يسأل قائلا : هل البداوة ضرورة من ضرورات الحياة أو لا ؟ أما الذين يستنكرون تحمل القبائل لشظف العيش فى البادية ، وعدم تطلعهم الى عيش أرغد من عيشهم فيها فأجيبهم بما يلى :

قلما تجدب البادية سنين متتالية • وكثيرا ما تنعم بأمطار كافية تدوم بضع سنين وتدعمها حرارة جوية مؤاتية لتناسل الماشية ، فيعم عندئذ الخصب ، ويكون سببا لانتعاش سكان الصحراء اقتصاديا • وهذا الانتعاش يدعو ، أول ما يدعو ، الى التفتيش عن المرأة ، لا لما أحدثت من شرور ، (كما يقول الحضر فى أيامنا هذه !) بل للزواج ، شأن البدوى فى ذلك شأن معظم المكتفين أو الموسرين على الارض ، أيا كانت طبقتهم الاجتماعية وطبيعة العيش فى الصحراء تجعل البدوى مزواجا وتجعل امرأته نشورا ولذلك سرعان ما يزداد عدد سكان البادية ، وسرعان ما تضيق مراعيها بماشيتهم المتكاثرة ، حتى اذا حلت سنون عجاف بانحباس الغيث ، اضطرت بعض القبائل الى الهجرة • ولهذا شبهت عربة أى جزيرة العرب بالكأس كلما امتلأت فاض منها الى الاطراف رجال •

وكلنا يعلم أن هجرة العرب الاقدمين من جزيرة العرب الى البلاد المجاورة لها قد بدأت منذ أزمان طاعنة فى القدم ، أى منذ فجر التاريخ ، وأن الهجرة ما برحت تحدث حتى فى أيام الناس هذه • وما المصريون القدماء والبربر فى شمالى أفريقية والاكديون والارميون والعموريون والفينيقيون وغيرهم من الاقوام العربية الاورومة سوى طلائع متتابعة لتلك الهجرات • وقد تلتها هجرة قبائل عديدة ، قبل الميلاد وبعده ، الى مختلف أقطار بلادنا العربية ، كقبائل الاسماعيليين وقضاعة وتنوخ وربيعة وبكر واياد وغسان ولخم وغيرها كثير مما يطول شرحه •

ولعل أهم هجرة عرفها تاريخ الجزيرة العربية تلك التى حملت القبائل فيها ديننا الاسلامى فنشرته ، أو انتشرت بهديه ، حتى بلغت الصين شرقا ، وبحر الظلمات غربا •

أما أحدث هجرة عرفناها فهى نزوح قبيلتى شمر وعنزه من نجد الى الشام والعراق خلال القرنين الاخيرين •

ولا يجهل كل من له اطلاع على التاريخ كيف تحضرت تلك القبائل فى البلاد التى هاجرت اليها وكيف أوجدت فيها مدنيات عظيمة ما برحت آثار كثير منها بادية للعيان • ومن الجهل المطبق الحكم على عدم قابلية القبائل العربية للاخذ بوسائل الحضارة ، لمجرد كونها مضطرة الى العيش فى البادية أو فى سيف البادية • وهل نحن الذين نجتمع فى هذه الحلقة سوى أبناء لتلك القبائل ؟ وهل نحن — يا ترى — منحطون عن مستوى الرجل العادى المتمدن ؟ فجزيرة العرب اذن هى مهدنا نحن العرب جميعا • وقبائلها هى ينبوع عنصرنا الصافى • وهجراتها الى البلاد العربية السائرة فى القديم والحديث هى التى حفظت الطابع العربى فى تلك البلاد ، على الرغم من مختلف الاقوام الاجنبية التى غزتها على كر السنين •

فالقبائل التى لها هذا الشأن الخطير فى تاريخنا وفى كياننا القومى لا يجوز أن نتركها تغالب وحدها قساوة الطبيعة فى الصحراء • ولذلك أرى من واجبى أن أشكر للرئيس المحترم السير رفائيل سلنتو تفضله بدعوتى الى القاء هذه المحاضرة ، وادخاله مسألة رعاية القبائل البدوية فى برنامج هذه الدورة من حلقة الدراسات الاجتماعية •

٢ — قضايا البادية :

وبعد فما هى قضايا القبائل البدوية فى أيامنا هذه ؟

الذى يبدو لى أن القضية الاقتصادية هى علة العلل فى البادية ، وأن الفقر هو العامل الرئيسى فى انحطاط مستوى قبائلها عن مستوى سائر طبقات الامة العربية • وسبب الفقر ناشىء عن كون البادية لا تصلح للزراعة ، كما ألمعت اليه ، وهى أيضا لا تصلح للصناعات الآلية لانها خالية من المواد الاولية • ومعادنها التى يمكن الاستفادة منها اقتصاديا تكاد تكون مفقودة • واذا وجد منها مقدار محدود فان العمل فى استخراج فلزاته لا يعول عددا كبيرا من البشر • وعلى هذا فالمرفق الوحيد الذى يبقى للقبائل فى الصحراء انما هو

الكلأ . ولكن الكلأ يقل فى السنين القليلة الامطار فتهزل الماشية من جراء ذلك ، حتى اذا تعرضت لبرد الشتاء نفقت منها قطعان عديدة ، فاذا بالبدوى قد بات فاقدا للكثير من دخله القليل ، حتى أمسى غير قادر على تدارك ما يكفيه من غـــذاء وكساء . ومن حسن حظه انه لا يفقد المأوى ، ما دام مأواه خيمة ينصبها حيث يشاء من أرض الصـــحراء الواسعة . ومع هذا فمن الممكن أن تهب على خيمته المهلهلة رياح هوج تمزقها حتى ليشق عليه رتقها أحيانا .

ومعظم القضايا الاجتماعية فى البادية هى وليدة هذه القضية الاقتصادية : فالفقر هو الذى جعل البدوى يعيش فى جهل مطبق ، وهـو الذى جعل الامراض تتفشى فيه وفى ماشيته ، وهو الذى حمله على الغزو أى على قتال أبناء قومه ، وهو الذى كان وما برح يدفعه الى الهجرة .

ولقد قلت على عجلة ان قبائلنا كانت فى الايام السالفة تعمد الى الهجـــرة كلما تكاثر أفرادها ، وأمضها شظف العيش ، وتاقت نفوسها الى عيش أرغد . وقد كان السلاح فى تلك الايام السحيقة واحدا ، ولذلك كثيرا ما كانت تتغلب على الاقوام الاجنبية ، وتقيم مقامها ، وتجد فى أرضها مرتزقا ومجالا لنشاط حيوى كبير . أما اليوم فالذيـــن يعيشون حواليها فى الحواضر هم أبناء جلدتها من عرب ومستعربين . وهم يعيشون فى دول عربية مستقلة . فاذا ما مست الحاجة الى هجرة بعض القبائل اليها فانما يكون ذلك شبيها بانتقـــال الرجل من دار أبيه وأمه الى دار أخيه وابن عمه .

٣ ـ طريقة تبديل المعيشة :

ولقد حدانى على الاشارة الى الهجـرة كونه توجد أمامنا وسيلتان لمعالجة قضايا سكان البادية : أولاهما تبديل معيشة قسم منهم بنقلهم الى خارج الصحراء ، أى الى بيئة تكون فيهـــا سبل العيش ميسورة . والثانية تقديم الخدمات الاقتصـــادية والاجتماعية لمن يمكثون على مألوف عيشـــهم فى البادية نفسها .

وأول ما يتبادر الى الذهن ، عنـــدما يراد الاخذ بالوسيلة الاولى ، هو اسكان القبـائل فى أراض زراعية تكون غلاتها كافية لمعاشهم . ومهما قيل عن أنفة الاعراب الخلص من العمل فى الفلاحة فمما لا ريب فيه ان الحاجة قد الجأتهم فى الماضى الى امتهان هذه المهنة ، وانها تلجئهم اليوم أيضا الى ممارستها . والدليل على ذلك أن مئات من قرى الشام والعراق مثلا يستغلها اليوم أفراد كانوا ينتسبون الى قبائل بدوية . وكثير منهم ما برحوا يحتفظون بأصولهم القبلية ، على الرغم من أنهم قد استقروا فى الارض منذ زمن طويل ، وأنهم قد قطعوا كل علاقاتهم بقبائلهم القديمة . وعندنا فى الشام قبائل نصف حضرية ، تعيش بسيف البادية ، وقد ألفت الجمع بين البداوة والفلاحة . فترونهـــا تحرث التربة وتبذر البذار فى الخريف ، ثم ترحل الى البادية فى الشتاء ، متتبعة فيهـا مساقط الغيث ومنابت الكلأ ، ثم تعود فى أواخـــر الخريف الى زرعها المستحصد فتحصده . ولا أغالى كثيرا اذا ما قلت ان القبائل البـدوية هى اليوم كما كانت فى الماضى ، أهم معين تستطيع زراعة البلاد العربية أن تستمد منه ما تحتاج اليه من الايدى الكادحة فى الارض ، باستثناء مصر وبعض الجبال التى ضاقت بمستغليها من الفلاحين كجبل العلويين فى سورية وكجبل لبنان مثلا .

ونقل القبائل من الحياة البدوية الى الحياة القروية المستقرة ليس من الامور السهلة . فهـو يحتاج الى توفر شروط كثيرة منها :

١ ـ وجود حكومات تشعر بمسئوليتها فى تبنى هذه المشاريع ، وتكون جادة فى تسهيـــل دراستها وتنفيذها .

٢ ـ انتداب علماء زراعيين اختصـــاصيين يدرسون قابليات الكور الزراعية ، ويفحصـــون نباتاتها الطبيعية ، وجوياتها ، وتركيب تربتهـــا طبيعيا وكيماويا وجيولوجيا ، ومياهها الارضية ، ووسائل اسقائها سيحا اذا لم تكن من الاعذاء .

٣ ـ وجود رأس مال كبير للقيام بأعمـــال التأسيس والاستغلال جميعا . وتفصـــيلات كل مشروع من مشاريع الاسكان يمكن أن تستوعب كتابا برأسه .

ومن المعلوم أن الغاية المتوخاة من مشاريـع اقرار البـــدو فى الارض انما هى ايجاد أسر من الفلاحين تملك كل أسرة منها وحدة زراعية كافية ومستقلة وثابتة . ومن خطل الرأى اقطاع رؤساء القبائل الارضين الواسعة ، وجعل أفراد القبيلـة عمالا أو مزارعين عندهم . ومن خطل الرأى أيضا تمليك الارض بطريقة الشيوع ، أو تجزئتها سهاما مستطيلة ضيقة (على ما يشاهد فى ديار الشام خاصة) بزعم أن كل فلاح يجب أن يكون له نصيب من كل أقسام الارض . فهذه الامور يجب تجنبها لانها من أكبر الاسباب لانحطاط الزراعة فى البلاد العربية .

أما الارض الزراعية الخاليـة فكل دولة من الدول العربية أدرى بما عندها منها . وجميعنـا نعرف مثلا أن فى العراق مجالا لاســـقاء أرضين واسعة ، ولاسكان عدد كبير من رجال القبائل . ونعرف أيضا أن أرض الجزيرة بالشام صالحة لان تتخذ فيها أحدث الاساليب العلمية الزراعية ، سواء فى الاعـذاء على المطر ، أم فى الاراضى التى

يمكن استغلالها بمشاريع الاسقاء • وتعداد القابليات الاخرى طويل جدا • والذى يهم ذكره فى هذه الكلمة الموجزة هو انه من الضرورى أن يكون للدول العربية سياسة حكيمة فى تحضير الذين يجب تحضيرهم من رجال القبائل : فكما انه لا يجوز أن تظل أراضينا القابلة للزراعة خالية مهملة ، كذلك لا يجوز أن يستأثر بمعظمها الوجوه والرؤساء ، لاننا نرى ان قصارى ما يفعلونه فى أيامنا هذه انما هو العيش فى المدن ، واهمال مزارعهم وقراهم الواسعة ، واستغلال الارض والفلاح دون انفاق شىء فى تحسين تلك الارض أو فى رفع مستوى ذلك الفلاح •

٤ ـ الانعاش فى الصحراء :

ولننظر الآن فى الوسائل التى يمكن اتخاذها لرفع مستوى القبائل البدوية المقيمة فى الصحراء، فالبدوى يحتاج قبل كل شىء الى ما يكفيه من الماء والغذاء والكساء • ثم يحتاج بعد ذلك الى وقايته ومداواته من الامراض ، ثم الى رفع غشاوة الجهل عن عينيه • ولا تخرج هذه الحاجات فى جملتها عما هو ضرورى لكل طبقة متأخرة من طبقات المجتمعات البشرية • ولكن البادية أشد حاجة اليها من الحاضرة وذلك لاسباب شتى •

وقد ذكرت ان الخيل والانعام هى رأس مال البدوى الوحيد فى باديته • ولذلك علينا أن نبحث فى الطرائق التى تؤدى الى ازدياد رأس المال هذا•

فالخيل العراب مثلا يجب أن تؤسس لها مراكز للسفاد بغية تجويد أنسالها • والضأن يجب محاولة تجويد صوفها ولحمها فى مراكز تحدث لهذه الغاية •

وهناك قضية قلة الماء فى مراعى الصحراء ، فهى تدعونا الى الاكثار من حفر الآبار فى الاماكن المؤاتية ، لكى تزداد مساحات المراعى التى تستطيع القبائل ارتيادها • وقد قامت الدول العربية بحفر الآبار فى بعض مواقع الصحراء ، ولكنه لا يزال أمامها مجال واسع للعمل فى هذه الناحية •

وهناك أيضا قضية برد الشتاء القارس فى بعض السنين ، فهى تحملنا على التفكير فى تأسيس حظائر أى ملاجىء للماشية فى الصحراء •

وقلة المطر فى السنين المجدبة تدعونا أيضا الى البحث فى بناء سقائف تخزن فيها الاعشاب الميبسة لكى تعلفها الماشية فى تلك السنين •

ولكى ندرك شدة الحاجة الى الماء والكلأ فى السنين التى يقل فيها المطر، أذكر لكم مثالا صادفته فى حلب • وهو اننى كنت أرى تجار الغنم فى سنة كهذه ينقلون العلف والماء بسيارات الشحن من حلب الى البادية • وهو على ما ترون عمل شاق كثير النفقات ، كانوا فى غنى عنه لو كانت فى البادية آبار كافية وسقائف فيها أعلاف مخزونة•

ولا أعتقد أن الحكومات العربية عملت شيئا يذكر يتعلق بقضيتى حظائر البادية وسقائفها •

أما أمراض الخيل والماشية فى البادية فما برحت تتقى وتداوى بالوسائل التى ألفتها القبائل منذ قرون • ومن حسن حظ البدوى أن جو الصحراء نقى وقتال لكثير من المكروبات ، وأن التوغل فى الصحراء هو فى حكم محجر طبيعى للامراض المعدية • ولكن ذلك لم يكن حائلا دون اصابة الخيل بالرعام والحلق ، واصابة الابل بالجرب ، والضأن بالجدرى ودودة الكبد والحمى الجمركية وغيرها من الامراض المكروبية والطفيلية•

ولا يوجد اليوم فى البادية أثر لمصلحة الطب البيطرى على ما أعلم ، ولهذا أرى انه من المفيد تأليف وحدات بيطرية تتفقد ماشية القبائل فى منازلها ، وتداوى أمراضها ، وترشد الى وسائل حفظ صحتها • وأعتقد أن اتيان هذه الاعمال فى البادية لا يقل شأنا عن اتيان أمثالها فى الحاضرة•

وثمة ناحية اقتصادية غير تربية الماشية يمكن أن تعين القبائل قليلا على العيش وهى محاولة تعليم أفرادها بعض الصناعات اليدوية ، وتجويد ما يمارسونه منها • فهم اليوم ينسجون مضاربهم من شعر المعز ، ويفتلون الحبال ، ويستخرجون القشدة والسمن من اللبن ، ويغزلون الصوف • فلماذا لا يضيفون اليها نسج البساط والعباءة و (الكليم) ، وصنع الحصيرة والسلة وما أشبه ذلك ، ما دام معظم أوقاتهم يذهب ضياعا فى التحدث بأشياء تافهة معادة ؟

هذا فى الناحية الاقتصادية • أما الناحية الاجتماعية فقصارى القول فيها ان سكان الصحراء هم من أحوج الناس الى العناية بهم • فالجذام والجرب والزهرى والبرداء وأشكال الرمد وأمراض الاطفال كلها تفتك بهم دون أن يجدوا على مقربة منهم طبيبا مداويا ، ودون أن يكونوا على المام بمبادىء حفظ الصحة • ولذلك أرى من الضرورى أن تهيىء الحكومات العربية جماعات من المرشدين الصحيين ومن القوابل يوزعون على القبائل لارشادهم • ولا بد من دعمهم بأطباء اختصاصيين بأمراض البادية يقيمون حيث يقيم رؤساء القبائل ومعظم أفرادها •

ولنعمد بعد هذا الى ذكر الوسائل التى ترفع قليلا مستوى التفكير والاخلاق فى البادية • ويفيد فى هذه الناحية أن أقول بأن البدوى رجل ذكى حساس عزيز النفس ، صادق القول ، تواق الى

المعرفة ، يؤمن بالله ويخشى عقابه فى الدنيا وفى الآخرة ، حتى انه اذا خاصم رجلا ، واحتكما الى القاضى ، فمن المستحيل أن يحلف بالله كذبا • فالرجل الذى له مثل هـذه الصفات لا يستحيل على المرشد ارشاده الى مبـادىء العلوم ، وأسس الدين الحنيف ، والاخلاق الفاضلة ، والوطنيـة الصحيحة •

وليس لدينا اليوم منظمات شعبية للارشاد فى البادية • ومن العسير ايجاد متطوعين ينتظمون فى منظمات كهذه • ولذلك يقع حمل الارشاد كله على عاتق الحكومات العربيـة • ولكن الحكومات المشار اليها ليس فيها ، على ما أعلم ، الجهاز الذى يستطيع القيام بهذا العمل • فمديريات القبائل فى بلادنا قد اعتادت قصر عملها على ضبط الامن فى البادية، دون أن تتعداه الى الانعاش الاجتماعى، ولهذا لا نجد اليوم فى البادية الا نفرا قليـلا يستخدمهم رؤساء القبائل كتابا لانفسهم ومعلمين لاولادهم ، والا عددا صغيرا من المعلمين ترسـلهم وزارة المعارف ، دون أن يكونوا مهيئين لهـذا العمل الدقيق الشاق ، فيكاد يقتصر عملهم عـلى تعليم أولاد الرؤساء وذويهم مبادىء القراءة •

ويتضح من ذلك انه من الضرورى أن يكون لدى كل حكومة عربية مصلحة تابعة لمديرية القبائل، مهمتها معالجة الشئون الاجتماعية والاقتصادية فى البادية ، واقتراح ما تراه لازما من وسائل الانعاش، ومتابعة اقرارها فى مجلس الوزراء ، وتنفيذها من قبل مختلف الوزارات •

وسترى هذه المصلحة أن الحاجة ماسة الى فتح مدرسة أو أكثر لتهيئة الذين سيكونون معلمين ومرشدين فى البـادية ، على غرار دور المعلمين الريفية التى تنشىء معلمين للقرى الزراعيـة • ويجب أن تكون هذه المدارس فى البادية أو بسيف البادية ، وأن يكون تلاميذها من أبناء القبـائل النبهاء ، ومن أبنـاء القرى المتطوعين للعيش مع القبائل • ومن المفيد أن تكون دروسها عمليـة تتناول مبادىء العلوم العامة ، ومعرفة الصحراء وجغرافيتها الطبيعية ، ومعرفة القبائل ومنازلها وأخلاقها وعاداتها وشرائعها المتبعة ، وتربية الخيل والماشية ، وحفظ صحة الانسان والحيوان ، وأهم المعلومات المدنية ، وتاريخ الامة العربية ، ومبادىء الزراعـة •

ويعرف كثير منا ان السلطان عبد الحميد العثمانى كان فتح مدرسة فى (استنبول) سميت « مدرسة العشائر » • وكان بعض خريجيهـا يوظفون فى الحكومة ، وبعضهم يدخلون المدرسة الحربية فيخرجون منهـا ضباطا ، أو يدخلون المدرسة « الملكية » فيخرجون منها موظفين اداريين فمدرسة العشائر هذه (وهدفها كان سياسيا على الاخص) قد علمت عددا من أبناء الرؤساء والوجوه فى القبائل ، ولكنها أخرجتهم عن بيئة البادية ، فلم يعد منهم اليها الا الاقل ، ولهـذا قد يكون بعضهم أفاد الحاضرة بعلمه ولكنهم جميعـا لم يفيدوا البادية الا قليلا • والذى أراه أن التعليـم المتوسط أو العالى يجب أن يقصر على أولاد الرؤساء الذين سيخلفون آباءهم على رئاسـة القبيلة أو العمارة أو البطن ، لكى يكونوا فى البادية خلفا أعلى ثقافة من السلف • وفى استطاعة الحكومات العربية تسهيل قبولهم داخليين فى مدارسها ، على أن يتعلموا مجانا •

وكلنا يعلم أن فى مشاكل البادية عادة الغزو القديمة التى تعد فى عرفهم حربا شريفة ، ثم ذلك القضاء الخاص بهم • أما الغزو فقد حرمته الدول العربية فزال أو كاد يزول • وأما القضاء البدوى فقد حصر بالقبائل عند ما تكون خارج المعمورة • ولهذا القضاء محاسن ومساوىء : فأهم محاسنه سرعة الحكم ، وأهم مساوئه كونه يحمل أقارب الجانى تبعة عمله ، خلافا للتنزيل العزيز : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » أى لا يؤخذ أحـد بذنب غيره • ومن المفيد دراسة مشكلة القضاء البدوى ، بغية رده الى القضاء المتبع فى الحاضرة • وليس ذلك من الامور السهلة •

٥ ـ الخلاصة :

هذه لمحة بسيطة فى قضايا القبائل البدوية، وفى وسائل معالجتها ، سواء فى الصحراء نفسها، أم بتبديل معيشة بعض البدو وذلك بنقلهم الى حياة الزراعة المستقرة •

ويمكننا أن نستنتج من هذه اللمحة ما يلى :

(١) البدوى عنصر مهم فى الامة العربية • وهو مهمل كل الاهمال ، على حين انه فى حاجـة قصوى الى الانعاش الاجتماعى والاقتصادى •

(٢) الحكومة هى الاداة الوحيـدة التى تستطيع اليوم انعاشه •

(٣) لا يجوز أن يقل الاهتمام بانعـاش البدوى عن الاهتمـام بانعاش الحضرى عامـة والفلاح خاصة •

وأنا موقن بأن الزملاء الافاضل فى هـذه الحلقة سيدرسون قضايا القبائل خير دراسة ، وأنهم سينتهون الى اسداء نصائح غزيرة الفائدة • ولكن اسمحوا لى بأن أبدى ملاحظة كثيرا ما وردت على خاطرى وهى : هلا تذهب جهودهم فى هـذه

الناحية ضياعا ، اذا ما قام فى ذهن المسئولين فى دولنا العربية ، أن القبائل طبقة يستحيل أو يصعب رفع مستواها ، وأن ميزانيات تلك الدول قلما تسمح بانعاش الحاضرة فضلا عن انعاش البادية ؟ فأفكار كهذه ، اذا صح وجودها ، تكون حائلة دون القيام بأى عمل اصلاحى فى بيئة الصحراء ٠

ولهذا أرى من المفيد تذكير المسئولين بأنه من الصحيح أن البادية قلما تسمعنا شكواها ، لجهل سوادها وفرط بؤسهم ٠ لكنه من الصحيح أيضا أن كل فرد فينا يتحلى بالشعور القومى والانسانى أمسى لا يطيق رؤية الفقير المدقع بجانب الغنى الواسع الثراء : هذا يتمتع بمختلف ملذات الحياة ، وذلك لا يجد رغيفا يأكله ، ولا ماء نظيفا يشربه ، ولا معلما يعلمه ، ولا طبيبا يداويه ٠ ان الله الذى أنزل القرآن هدى للناس لم يضمنه قواعد الاشتراكية المعتدلة عبثا ، وهو بعد أحكم الحاكمين ٠

أندية (4H) بالولايات المتحدة

تقرير من هيئة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة

مقـــدمة

هناك اهتمام متزايد فى كثير من البـــلدان بمنظمات الشباب. وهذا الاهتمـــام ليس وليد الاعتراف بأهمية هذه المنظمات فى تطـــور رفاهة الشباب أنفسهم فحسب . بل يرجع أيضـــا الى الرغبة فى تشجيع الانتاج وزيادة الاستهلاك ورفع شأن الزراعة كوسيلة من وسائل الحياة واعداد الاحداث لتحمل مسئولياتهم باعتبارهم رجال الغد

وتعتبر أندية ال (4H) فى الولايات المتحدة من أعم منظمات الاحداث وقد التمس عدد من الدول الاعضاء معلومات عن هذه المنظمة ونشاطها وأساليبها وقد أعد هذا التقرير استجابة لهذه الطلبات.

ويود واضعوا التقرير ان يعبروا عن شكرهم للمساعدة القيمة التى تلقوهـــا من مدير وموظفى قسم تنسيق الخدمات العامة التابع لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة فى اعداد التقرير

ويعتبر عمل الاندية التى نحن بصددها ـ وهى عبارة عن مؤسسة تربوية مخصصة للشباب الريفى بالولايات المتحدة ـ جزءا من برنامج الخدمة الزراعية القومية الذى يشمل كل ولاية من الولايات المتحدة والاسكا وجزر الهواى . ويشتق الاسم (4H) من أربع كلمات تبدأ جميعها بحرف (H) فى اللغة الانجليزية ومعناها الرأس والقلب واليد والصحة . وشعار الاندية « التمسك دائما بالافضل » ويرتبط الاعضاء بالتعهد الآتى :

أتعهـــــد بأن أكرس :
رأسى لتفكير أوضح
وقلبى لاخلاص أعظم
ويدى لخدمة أكبر
وصحتى لحياة أفضل
فى سبيل نادى ومجتمعى وبلادى

ويشرف على تنظيم أندية ال (4H) عادة اخصائيون فى الخدمة الريفية العامة يعينون بواسطة وزارة الزراعة فى حكومة الولايات المتحدة بالتعاون مع كليات الزراعة وحكومات الولايات المحلية، ويساهم فى انماء هذا العمل وتشجيعه طائفة من المتطوعين المحليين كرجال الدين والمعلمين وأصحاب المهن الحرة وكبار المزارعين ومن اليهـــم من الرجال والنساء ممن تحدوهم روح الخدمة العامة :

أولا : لمحة تاريخية (١)

بدىء فى خدمة الشباب بين الاولاد والبنات فى المجتمعات الريفية فى أواخر القرن التاســـع عشر . وفى العقد الاول من القرن العشرين انشأ الدكتور سيمان ا. ناب ومعـــاونوه أندية للاولاد والبنات فى عدد من الولايات الجنوبية حيث كانوا يشجعون الاولاد على مشاركة والديهم فى المزارع والبنات على مشاركة أمهاتهن فى تحسين شـــئون المنازل الريفية .

وقد جاء قانون سمث ليفر الذى صدر عام ١٩١٤ بمثابة بداية لنظام الخدمة التعـــاونية فى الولايات المتحدة . ويرجع الفضل الى الاعتمادات التى كانت ترصد بمقتضى هذا القانون والقوانين التى جاءت بعده بموافقة الكونجرس والتشريعات المحلية فى اتاحة الفرصة لنشر الخدمة العامة فى طول البلاد وعرضها مما ساعد على الاعتراف رسميا بنظام أندية ال (4H)

ومنذ سنة ١٩١٤ أنضم الى هذه الاندية أكثر من ١٤ مليونا من الذكور والاناث، وهذا فى حد ذاته دليل واضح على أن هذه الاندية قد خدمت حاجات الشباب الريفى وان أهدافها وأعمالها قد وجدت قبولا لدى المجتمعات الريفية

ثانيا ـ الاهداف

ان أغراض هذه الاندية وأهدافها هى بعينها أغـــــراض الخدمة العـــــامة بين الرجال

(١) للحصول على تفاصيل أوفى يرجع الى الكتاب الذى وضعه ادموند دى بروتر وس باوبانج عن « امريكا الريفيـــة والخدمة الاجتماعية » (مكتب النشر بكلية المعلمين بجامعـــة كولمبيا بمدينة نيويورك ١٩٤٩)

البالغين وأهدافها. فالاثنان يهدفان الى تحسين الاساليب الزراعية والشئون المنزلية لدى الريفيين، وكلاهما يهدف الى ادخال أساليب جديدة فى تعليم الريفيين بالعمل معهم فى حقولهم ومنازلهم وبمساعدتهم على حل مشاكلهم بأنفسهم . وكلاهما يستخدم المشاريع العملية لايضاح استخدام الاساليب الجديدة محليا .

وقد نص على الغرض الاصلى من الخدمة التعاونية فى قانون سمث ليفر لسنة ١٩١٤ بما يأتى :

« المساعدة على نشر المعلومات المفيدة العملية بين شعب الولايات المتحدة بشأن الموضوعات التى تتعلق بالزراعة والتدبير المنزلى والعمل على تطبيقها »

« تقوم الخدمة التعاونية الزراعية على اعطاء التعليمات والارشادات العملية فى الزراعة والتدبير المنزلى للاشخاص الذين لا يذهبون الى الكليات أو يقيمون فيها وذلك بواسطة المشاريع العملية والنشرات وغير ذلك »

وقد أنشئت الاندية موضوع بحثنا فى نطاق هذا التشريع .

ومنذ انشائها قام الكثيرون من القادة الخبيرين بنشاطها بالتعبير عن أغراضها بأساليب شتى ولكنهم جميعا يتفقون فى تبيان الاغراض الرئيسية التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ مساعدة الاولاد والبنات فى المناطق الريفية على بلوغ المستوى المطلوب فى الزراعة والتدبير المنزلى وحياة المجتمع والولاء للوطن والشعور بالمسئولية لبلوغ هذه الغايات

٢ ـ توفير وسائل التعليم الفنى للاولاد والبنات فى المناطق الريفية فى شئون الزراعة والتدبير المنزلى وذلك لتمكينهم من الحصول على المهارة والادراك اللازمين فى هذين الميدانين وعلى تقدير أوفى لمهنة الزراعة باعتبارها صناعة أساسية وللتدبير المنزلى باعتباره مهنة كريمة .

٣ ـ اتاحة الفرصة لاولاد وبنات الريف « ليتعلموا عن طريق العمل » وذلك باشراكهم فى ادارة أعمال زراعية ومنزلية معينة وبايضاح ما تعلموه للآخرين

٤ ـ تغذية عقول أولاد وبنات الريف بمعانى الفهم والتقدير للطبيعة والبيئة التى تحيط بهم .

٥ ـ تعليم أولاد وبنات الريف قيمة البحث العلمى فى شئون المزرعة والمنزل

٦ ـ تدريب أولاد وبنات الريف على التعاون فى العمل حتى تتسنى لهم زيادة انتاجهم وتهيئتهم للمساعدة فى حل مشاكلهم بجهودهم المشتركة حلا أفضل

٧ ـ تعويد أولاد وبنات الريف على أن يحيوا حياة صحية وارشادهم الى أحسن الطرق لاستغلال أوقات فراغهم والاستفادة منها ، واثارة الطموح فيهم والرغبة فى الاستزادة فى العلم وتحصيل المعرفة ليتسنى لهم ان يحيوا حياة أكمل وأفضل

٨ ـ ارشاد أولاد وبنات الريف الى أفضل الاساليب الزراعية والمنزلية بقصد زيادة الدخول الزراعية ورفع مستوى المعيشة فى الريف بصفة عامة (١)

وقد لخصت أغراض أندية (4H) حديثا فى عشر كلمات الغرض منها مساعدة الاحداث على اعداد أنفسهم باعتبارهم مواطنى المستقبل وهى :

١ ـ انماء المواهب الطبيعية

٢ ـ التعاون مع الاصدقاء للعمل والتسلية والزمالة

٣ ـ التدريب على المعيشة فى عالم متغير

٤ ـ اختيار أفضل طريقة لاكتساب الرزق

٥ ـ انتاج الطعام والمواد للمنزل والسوق

٦ ـ انشاء منازل أفضل لمعيشة أفضل

٧ ـ صيانة موارد الطبيعة لتوفير الامن والسعادة

٨ ـ بناء الصحة لتكوين أمريكا قوية

٩ ـ اقتسام المسئوليات لتحسين المجتمع

١٠ـ الخدمة كمواطنين لصيانة السلام العالمى

يتضح من هذه الكلمات وغيرها ان الهدف الاول للخدمة الاجتماعية فى الزراعة والتدبير المنزلى هو التربية والتعليم وأغراض الاندية التى نحن بصددها هى نفس الاغراض التى تستهدفها سائر المؤسسات والنهضات التربوية . وانما تتميز هذه المنظمة بالسعى فى اتاحة الفرصة للاحداث لتطبيق النظريات العلمية تطبيقا عمليا لرفع مستوى الحياة فى المزرعة والمنزل واعلاء شان الزراعة كمهنة وزيادة دخل سكان الريف وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم واعدادهم لان يكونوا مواطنين أفضل .

---

(١) انظر كتاب « اندية (4H) . نظامها وعملها . دليل القادة المحليين » لمؤلفه جرترود ل. وارن (بوزارة الزراعة الامريكية . نشرات متنوعة ـ يناير ١٩٤٨) ص ٢ .

ثالثا ـ النادى النموذجى

تنظم أندية الـ (4H) عادة على أساس تعاون الجيران أو المجتمع · ويعتبر « النـادى النموذجى » فى نظر كثيرين من القادة من أهـم الاعمال التى حققتها هذه الحركة على وجه الاجمال· وتختلف مقومات النادى النموذجى من ولاية الى ولاية غير انها جميعا تشترك فى النقط الآتية :

١ ـ يتحتم على كل ناد أن تتكون عضويته من خمسة أعضاء على الاقل

٢ ـ يجب أن يكون للنادى رائد محلى يتولى الاشراف عليه لمدة سنة

٣ ـ يجب أن يكون للنادى هيئة محلية مزودة بالموظفين اللازمين ولكل منهم اختصاصه وفقـا لدستور النادى

٤ ـ يجب أن يكون للنادى برنامج معين لمدة سنة

٥ ـ يجب أن يعقد النادى ستة اجتماعات على الاقل خلال السنة ، وعلى السكرتير أن يحفظ سجلات ومحاضر لهذه الاجتماعات ومدى تقـدم كل عضو

٦ ـ اقامة معرض محـلى سـنويا بمعرفة أعضاء النادى

٧ ـ يجب أن تكون للنادى فرقة تجارب تقوم بتجربة واحدة على الاقل فى القرية

٨ ـ يجب أن يقوم ٦٠ ٪ على الاقـل من الاعضاء بتجربة كاملة فى الحقل أو المنزل ويقدموا عنها تقريرا نهائيا لرائد المقاطعة (الكونتى) أو الولاية

٩ ـ يختار الاعضاء لجنة تحكيم من بينهم

١٠ ـ يقام يوم احتفال عند اكتمال التجربة لاستعراض النتيجة

١١ ـ يجب أن يكون النادى عضوا فى منظمة الخدمة العامة بالمقاطعة ·

١٢ ـ عند اتمام الشروط الاربعـة الاولى تصرف للنادى بطاقة تسجيل وعند اكتمال جميع الشروط فى أية سنة يمنح النادى شهادة

اجراءات انشاء النادى

يجوز لكل ولد ريفى (أو بنت ريفية) بين سن ١٠ و٢١ وله القدرة على القيام بمشروع أفضل سواء فى الحقل أو المنزل ان يصبح عضوا فى نادى (4H) وتبدأ الاجراءات عادة باجتماع الاولاد والبنات مع والديهم فى اجتماع غير رسمى حيث يتناقشون معا فى فوائد نادى (4H) وهل يمكن ان يقوموا بانشاء ناد لهم؟ وعند الانتهاء من هـذا الاجتماع والتأكد من وجود خمسة أعضاء يقبلون المساهمة فى النادى ، يعقد اجتماع ثان لاستئناف المناقشة فى تنظيم النادى بالتشاور مع الاخصائى الاجتماعى بالمقاطعة والقادة المحليين الآخـرين : والمتبع ان يقع الاختيار فى هذا الاجتماع على رائد متطوع محلى يطلب اليه الاشراف على النادى الجديد ويقوم الاولاد والبنات بملء اسـتمارة معينـة والتوقيع على بطاقات التحاق ترسـل الى مكتب الخدمة العامة بالمقاطعة · وبعد موافقة هذا المكتب يقوم النادى بانتخاب موظفيه وهم عادة الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق والمقرر ومدرب الاغانى ومدرب الالعاب الخ· وأحسن الاوقات لانشاء النادى هى المدة من سبتمبر الى يناير وان كان من الممكن اقامة النادى فى أى وقت· والاعضاء فى الغالب لا يدفعون رسوما غير أنه يمكن تحصيل رسم اسمى بموافقة الاعضاء الاجماعية

شارة النادى

شارة نادى (4H) عبارة عن زهـرة ذات أربع وريقات على كل منها حرف H للدلالة على النمو المتعادل فى الرأس والقلب واليدين والصحة· ولونا الشارة هما الاخضر والابيض: الاخضر رمز الربيع أو بمعنى آخر الحياة والشباب والنمو · والابيض رمز الطهارة والامل والمثل العليا ·

جوائز الاستحقاق

بمجرد التحاق العضو بالنادى يصير له الحق فى حمل شارة العضوية · وكذلك يكافىء النادى أعضاءه الذين يقومون بعمل مجيد · ولكل ولاية طريقتها الخاصة ومناسبتها الخاصة لمنح الجوائز للمتفوقين · وتعتبر طريقة مقاطعة (الينوى) مثالية فى هذا القبيل وهى التى نصفها فيما يلى :

نوط الجدارة :

يستحق هذه الشارة كل عضو قضى سنة كاملة فى النادى وقام بجميع الاشتراطات المطلوبة لمشروع أو وحدة من الوحدات والقى حديثا أو قام بشرح تجربة شرحا عمليا استعراضيا وقدم تقريرا نهائيا عن التجربة للرائد ·

وفى السنة الاولى يمنح العضو شهادة موقعا عليها من الاخصائى الاجتماعى بالكونتى أو المقاطعة بانه أتم السنة الاولى فى عمل النادى · وفى نهاية السنة يتسلم العضو شارة الجـدارة البرونزية وقد تمنح هذه الشارات بمعرفة المنظمة المحلية أو

التابعة للمقاطعة التى تضع عمل النـــادى تحت رعايتهـا • ويعتمد مكتب الخـدمة الاجتماعيـــة بالمقاطعة استحقاق العضو لهذه الشارة •

وبعد اكتمال ثلاث سنوات من العمل يستحق الاعضاء شارة الجدارة الفضية • ومن يقضى خمس سنوات يستحق شارة الجدارة الذهبية • والذين يقضون سبع أو عشر سنوات يستحقون الشـارة الذهبية منقوشا عليها الرقم (7) أو (10)

نوط الشرف

لكى يكون العضو مستحقا لهذا الشرف يجب ان يكون حائزا على نوط الجدارة وان يكون قـد شاهد ثلثى اجتماعات النادى المحلية على الاقل خلال العام • يضاف الى ذلك ان عضـــو نوط الشرف ينتخب من مشروع واحد فقط فى أية سنة • وتمنح الجائزة على أساس ما حازه العضـــو من درجات أثناء العام وفيما يلى بيان الموضوعات ودرجاتهـــا القصوى :

	درجة
المشروع	٤٥
الصـــحة	١٠
نشاط محلى بالنادى	٢١
نشاط المقاطعة أو الاقليم أو الولاية	٩
نشاط بالقرية	٥
سجل العضو بالنـادى	١٠
	١٠٠

ويختار أعضاء شرف المشروعات الرائد المحلى بمعاونة أعضاء النادى أو لجنة من الكبار • وأعضاء شرف المشروعات بالكونتى يختـــارون من فريق أعضاء شرف المشروعات المحليين بمعرفة لجنـــة الكونتى أو فـريق من الرواد المحليين ، فى حين تنتخب هيئة موظفى نادى (4H) التابع للولاية أعضاء شرف مشروعات الولاية من بين أعضـــاء شرف مشروعات الكونتى

عضو ممتاز :

ينتخب الاعضاء الممتازون ـ شـــأنهم شأن أعضاء شرف المشروعات ـ على أساس القرية أو المقاطعة أو الولاية • وفيما يلى مقدار الدرجات التى لها شأن فى الاختيار :

	درجة
سجل تحقيق المشروعات	٣٠
الكميـة	١٥
التقدم نحو هـدف	١٠
سجلات	٥
نشاط بالنادى	٤٠
سجل الصـــحة	١٠
حضور الاجتماعات المحلية	٤
الاشتراك فى برنامج اجتماعات النادى المحليـــة	١٢
حضور اجتماعات المقاطعة أو الاقليـم أو الولاية	٣
الاشتراك فى اجتماعات المقاطعـة أو الاقليم أو الولاية	٦
عرض المشروع	٥
القيـادة	٣٠
مسئولية محلية تجاه النادى	١٥
تجـاه الكونتى	٥
مسئوليات تجاه المجتمع	١٠
	١٠٠

علاقات النادى

تحتفظ أندية (4H) بعلاقات معينة مع جماعات وهيئات مختلفة معنية بخدمة الشـــباب والاصلاح الزراعى

المنزل والحقل :

تعطى الاندية أهمية خاصة للبيت والحقل والتجارب العملية (المشروعات) تجـــرى عادة فى حقول الاعضاء أو منازلهم • وتعقد الاجتماعات عادة فى المنازل • ففى المنازل أو المزارع العائلية يجد الاعضاء أحسن فرصة للتقدم والنمو وذلك بممارسة أشياء عملية فى محيطهم الخاص ومراجعة النتائج وهم بذلك يؤدون خدمات وتحســـينات كثيرة فى البيت وفى الحقل تحوز رضاء الاسرة والجيران

الآباء :

هذه العلاقات الوثيقة بين النـادى وبيوت الاعضاء وعائلاتهم يستتبعها بطبيعة الحال علاقة وثيقة بين النادى ووالدى الاعضاء • ولا شك ان اهتمام الوالدين وتعاونهم أمر لابد منه لنجـــاح الاندية • ولقد صدق من قال « ان الاخصائيين الاجتماعيين والرواد أو القادة المحليين قد يوقدون الشعلة فى الشباب لينهضوا بعمل النادى ولكنه لابد من حسن استعداد الاباء وتعضيدهم لتظـــل النار مشتعلة » • فالوالدون هم الذين يصرحـــون لاولادهم وبناتهم بالالتحاق بالنادى • وهـم الذين يعاونونهم بالعطف والاستعداد للعمل معهم والاخذ بيدهم • وهم أيضا الذين يمدونهم بالارض والآلات اللازمة لتنفيذ المشروع وعلى مشورة الاباء التى تقدم فى حينها يتوقف الكثير من نجاح الاعضاء فيمـــا ينهضون به من مشروعات

الرواد المحليون المتطوعون

تؤدى أندية (4H) رسالتها تحت اشراف رواد محليين متطوعين وهؤلاء الرواد أو القادة يقومون بدور هام للغاية فى تنظيم الاندية وأعمالها

الهيئات الحكومية

كذلك تحتفظ الاندية بعلاقات وثيقة مع الهيئات الحكومية المختصة بالخدمة والاصلاح الزراعى • ففى كل مقاطعة يؤدى النادى عمله تحت اشراف الاخصائى الاجتماعى • ويتولى الاشراف المباشر فى الغالب اخصائى فى أعمال الاندية • أما فى المقاطعات التى لا تسمح ماليتها بتعيين اخصائى أندية فيتولى مسئولية العمل أعضاء فرقة التجارب العملية متعاونين • وتنحصر أعمال اخصائى الخدمة العامة بالمقاطعة تحت مراقبة مكتب الخدمة العامة بالولاية فى الاشراف على تنظيم الاندية وتنفيذ البرنامج السنوى وتزويد الاندية بالنشرات والمطبوعات الحكومية واعطاء المشورة اللازمة لاعضاء مجلس النادى أو لجانه أو الرواد المحليين • وكذلك يشرفون على رحلات النادى ومعسكراته ومعارضه وأسواقه وحفلاته وما اليها

وفى حدود الولايات تقوم طائفة من رواد الولاية بمساعدة مديرى مكاتب الخدمة العامة بالولاية فى النهوض بأعمال أندية (4H) • ويتولى رواد الولاية الاشراف على البرامج وتنفيذها وتشكيل اللجان واختيار وتدريب الرواد المحليين وحضور حفلات الاندية والمساعدة فى انجاحها وتنظيم جهود واجتماعات تشمل الولاية كلها وهكذا •

أما مكتب الخدمة العامة الرئيسى بالحكومة الفدرالية فيعمل بواسطة رواد الولايات واخصائى المقاطعة على حفظ علاقته بالاندية • فيوجد فى ذلك المكتب عدد من الرجال والنساء المدربين ومهمتهم مساعدة الرواد فى الولايات على تنظيم البرامج وابتكار التجارب وتغذية موظفى الولايات بالمعلومات التى تتصل بأعمالهم واعداد ما يلزم لاعمال الاندية وبرامجها من مواد ولوازم أخرى • ثم مساعدة الولايات على تقويم أعمالها ومعرفة مدى تقدمها • ثم الاتصال بالمنظمات الاخرى فيما له علاقة بالعمل من وجه عام •

مجالس أندية الـ (4H)

تتلقى أندية الـ (4H) أيضا معاونة من مجالس المقاطعة أو الولاية وهى مجالس تتكون عادة من شخصيات معنية بمنظمات الشباب وتقوم بدور هام فى تنسيق أعمال الاندية ومساعدة الرواد والاعضاء فى وضع البرامج وتنفيذها فى بيئاتهم الخاصة

والخريطة الآتية تبين تكوين النظام بأجمعه:

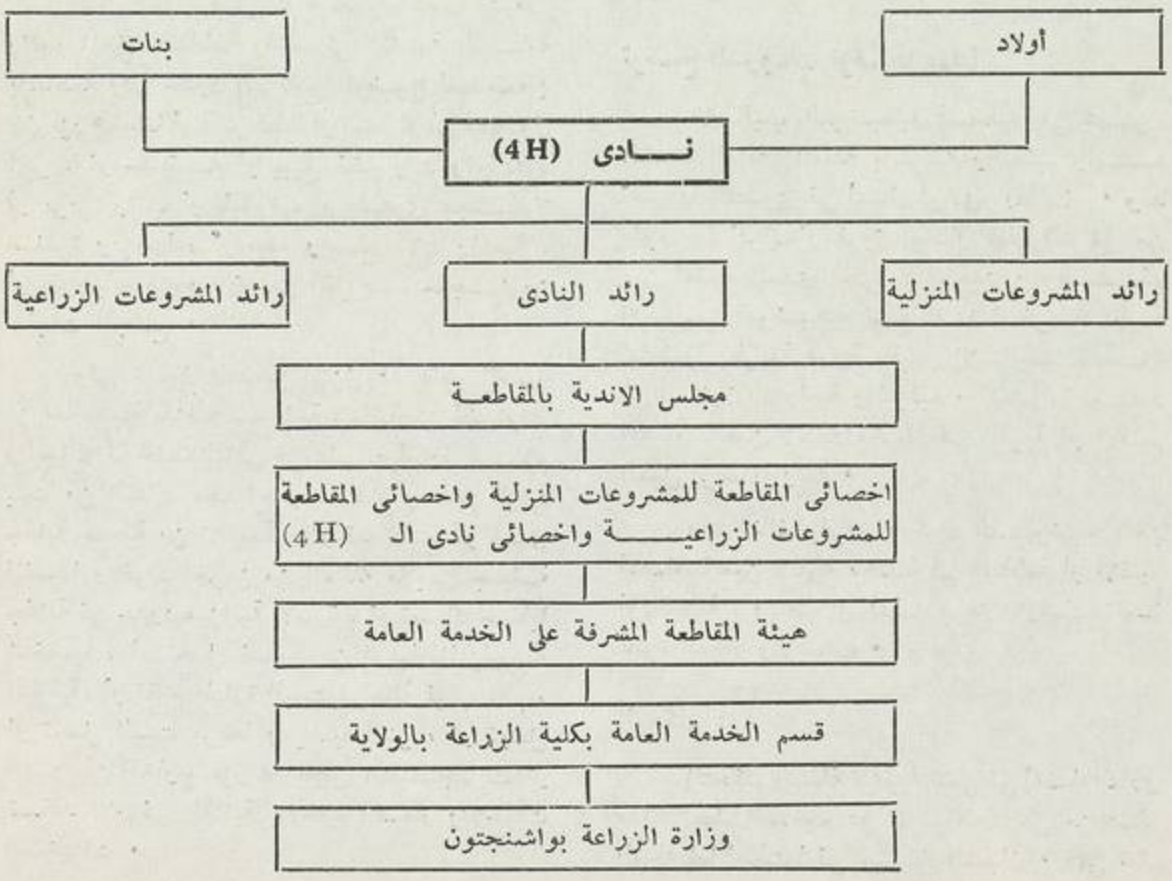

برنامج العمل

تستند أعمال الاندية على برامج منظمة ، شأنها شأن الخدمة العامة فى كافة ميادينها • وهذه البرامج يضعها الاعضاء أنفسهم وتدل على اتجاهاتهم ورغباتهم وطاقتهم على العمل كما تدل على مشاكل المنطقة وحاجاتها •

وضع البرنامج

توضع برامج (4H) عادة بمعرفة لجان تحت اشراف الرواد المحليين ويراعى فيها حاجات ومصالح الاولاد والبنات وحالة المزارع والمنازل التى يعملون بها والتجارب التى تعلموها فى السنوات الماضية وأصلح الاشخاص للقيام بمشروع معين وأحسن الاساليب لتنفيذه والاهداف المراد تحقيقها والوصول اليها

المشروعات

تعد البرامج عادة فى صورة مشروعات • والمشروع عبارة عن تجربة يتولاها عضو من الاعضاء وقد تستغرق موسما أو أكثر ، وهى مشكلة جديدة ينهض بها العضو ، وتتطلب اتفاق والدى العضو ورضاءهما على المشروع ، ورائدا يتولى الاشراف على العمل

وبالنسبة لتنوع العمليات الزراعية بالولايات المتحدة قد يشتمل البرنامج على تجارب عديدة مختلفة تتصل بالزراعة والتدبير المنزلى •

مثال ذلك ، قد يتطوع عضو (تحت اشراف رائده المحلى بالمقاطعة واخصائى الخدمة العامة بالمقاطعة وفى حدود البرنامج الموضوع للمقاطعة) لان يزرع فدانا أو أكثر قطنا أو قمحا أو أى محصول آخر ، أو حديقة أو يبيع خضراوات وفواكه ، أو يربى أرانب أو طيورا ، أو يشترى عجولا صغيرة ويربيها ، أو يبيع ويصلح آلات زراعية ، أو يقوم بأى مشروع زراعى آخر يسد حاجة من حاجات المجتمع •

وفى شئون التدبير المنزلى قد يقوم العضو بزراعة حديقة منزلية لسد حاجة العائلة من الخضراوات والفواكه ثم حفظ الباقى فى علب • أو قد تقوم بنت من البنات باقتراح واعداد وتقديم أنواع جذابة صحية من الاطعمة ، أو قد تصنع أو تختار لنفسها ولافراد آخرين من العائلة ملابس جميلة جذابة فى حدود ميزانية الاسرة ، أو تمسك حسابا شخصيا ، أو تحمل نصيبا من الاعباء المنزلية اليومية، أو تقوم بادارة البيت فى حالة غياب الام ، أو تجعل البيت مريحا ومرضيا أكثر ، أو تجمل البيت من الخارج بزراعة بعض الشجيرات أو تساعد الام فى العناية بالاخوة الصغار والاخوات الصغيرات •

وكذلك يشترك النادى كمجموع فى الخدمات العامة التى تتطلبها البيئة • مثل مشروعات تجميل ساحات المدارس المحلية والنادى ، وزراعة متنزه عام ، والقيام بحملة لمنع الحرائق ، أو تنظيم حملة ضد الفيران ، أو حملات لضمان سلامة المزارع والبيوت ، أو رعاية وسائل التسلية والترفيه ، أو زراعة غابة تكون بمثابة حقل ارشاد ، أو بناء ناد ، أو زراعة مشتل للزهور ، أو اقامة برنامج للحياة الريفية يوم الاحد ، أو ارسال أطعمة وملابس للمحتاجين فى داخل البلاد وخارجها •

الاجتماعات :

تعقد الاجتماعات فى مواعيد منظمة بمعدل اجتماع كل شهر على الاقل ، وفى الغالب كل اسبوعين • ويدير الاعضاء اجتماعاتهم بطريقة برلمانية • فهم يتعلمون ويمارسون الخطوات اللازمة لعمل الترشيحات وانتخاب الموظفين واللجان ومناقشة الاعمال وتعديل الاقتراحات أو اعتمادها ويناقشون ويقررون برنامج عملهم ويقدمون تقارير عن مدى تقدمهم فى مشروعاتهم المختلفة • وقد يقدمون أيضا ايضاحات عملية خاصة بمشروعاتهم الزراعية أو المنزلية ، وقد يغنون ويلعبون ويقومون بشتى أوجه النشاط التى تهم الشباب تحت اشراف وتوجيه الرائد المحلى •

وتتكون عادة برامج الاندية من ثلاثة أجزاء : أعمال ـ توضيح المشروعات ومناقشتها ـ الخدمات الاجتماعية •

توضيح المشروعات توضيحا عمليا :

الاساليب التوضيحية أساسية فى شئون الخدمة العامة المتعلقة بالتربية والتعليم ولها أهميتها القصوى فى أعمال نوادى (4H) • وقد يقوم بها أفراد أو فريق يختار لهذا الغرض من بين أعضاء النادى المهرة الناجحين • وهذه الاساليب التوضيحية تتيح للاعضاء فرصة عظيمة ليتعلموا بطريقة عملية تطبيق الاساليب المحسنة فى الشئون الزراعية والمنزلية • كما أنها تعود أعضاء تابعين لاندية مختلفة فى القرية أو الاقليم العمل برصانة وثقة •

وقد تتألف فرق الارشاد التوضيحى من أعضاء تابعين لاندية مختلفة فى المقاطعة أو الاقليم أو الولاية ، وينظر الى أعضاء فرقة الارشاد دائما نظرة الفخار والاعجاب •

التحكيم :

التحكيم وسيلة تربوية تنمى فى أعضاء النادى ملكة الحكم الصحيح على الاشياء • وهى من هذا الوجه لها أهميتها فى حياة الشبان • فهى تعلم

الاعضاء كيف يحددون على وجه التقريب درجة بلوغ المشروع للمستوى المتفق عليه والمسجل بالبطاقات (سواء أكان مشروع تربية ماشية ، أم زراعة محاصيل ، أم حفظ فواكه أو خضراوات ، أم ملابس مصنوعة بالمنزل) ٠

المعارض :

تقام المعارض بمعرفة أعضاء النادى لاطلاع الجمهور على ثمار أعمالهم ومقارنة انتاج كل ناد ودرجة اتقانه بانتاج الاندية الاخرى ودرجة اتقانها٠ وللمعارض أهميتها فى حفز الهمم والتشجيع على الاتقان والدعاية لاعمال النوادى ٠ وتقام المعارض عادة فى أسواق القرية أو المقاطعة أو الولاية ٠

مكافاة النجاح :

تحتفل معظم أندية ال (4H) بيوم خاص كل عام تستعرض فيه أعمال الاعضاء ويشاد بجهودهم وثمار نشاطهم ، وكذلك بجهود الرواد المحليين والمؤسسات المحلية الاخرى التى تعضد أعمال النوادى ٠ ففضلا عن شارات النجاح التى تمنح للاعضاء الذين أكملوا مشروعاتهم يكافأ الاعضاء أيضا بالاعفاء من المصروفات المدرسية وبرحلات مجانية الى المعسكرات الخلوية أو زيارات لمدة اسبوع الى أندية الولاية أو ترقية الى وظائف أندية اقليمية أو وطنية ٠

وكذلك تمنح الجوائز للاندية أو للفرق ٠ فتمنح الجائزة الاولى (لفريق الشريط الازرق) والثانية (لفريق الشريط الاحمر) والثالثة (لفريق الشريط الابيض) ٠ ومعنى الجوائز على التوالى : ممتاز ـ جيد ـ مقبول ، بحسب نوع العمل ٠

أوجه نشاط أخرى

للاندية أوجه نشاط أخرى كالرياضة ، والموسيقى ، والتمثيل ، والرحلات ، ورحلات للسير على الاقدام ، والمعسكرات ، واقامة حفلات خاصة بأسواق المقاطعة أو الولاية والاشتراك فى أسابيع الاندية بالولاية أو المملكة ، ويوم الاحد القومى لاندية (4H) ، ومؤتمر الاندية الوطنى ، الخ ٠

وقد وجه رواد الاندية عناية خاصة فى السنين الاخيرة للناحية الاجتماعية والثقافية ٠ فان انماء الخلق وبث روح التعاون بين أهالى المنطقة الواحدة لا يقل فى الاهمية عن التوجيه الحرفى فى الزراعة والتدبير المنزلى ٠

الرائد المحلى المتطوع

يحتل الرائد المحلى أو مستشار النادى مكانا رئيسيا فى نظام أندية (4H) ٠ وهو عادة رجل أو سيدة من الشخصيات البارزة فى المنطقة ، ومعنى عناية خاصة بأمور الشباب وتحدوه الرغبة الخالصة فى مساعدتهم وتشجيعهم على وضع برنامجهم بأنفسهم ٠ فهو يحضر اجتماعات النادى ويدرب الاعضاء على أعمال النادى المختلفة ، ويزور منازل الاعضاء ليعلم مدى تقدم الاعضاء فى مشروعاتهم المنزلية ، ويقدم المشورة والتشجيع حيث تقضى الضرورة ، ويصطحب الاعضاء فى الرحلات أو الحفلات خارج منطقة النادى ، ويساعد فى الاعمال الجماعية بصفة عامة ٠

وعلى كل شخص ينتخب رائدا محليا أن يراعى أهمية البقاء فى المؤخرة وترك الحرية للاعضاء ينهضون بالمسئولية وهو يدربهم على تحمل أعبائها، وعليه أن يدرس شخصية كل عضو ويهيىء له الفرصة المناسبة لانماء مواهبه ٠ وعليه أن يشيد بالعمل الحسن ليشجع صاحبه على المزيد فى النمو والتقدم ٠ ويتقدم الصفوف دون أن يظهر بمظهر المتقدم عليها ويقدم اقتراحات بطريقة ديمقراطية دون الظهور بمظهر السيطرة ٠ وبالاجمال يطلب فى الرائد أن يكون قادرا على قيادة الفريق ٠ وهذا يتطلب شخصية قديرة على جعل الآخرين مستعدين لان يقادوا عن رغبة وسرور ٠ وان أنجح رائد محلى لهو الشخص الذى يستطيع أن يقود الفريق صوب اتخاذ قرارات صحيحة فيما يتعلق بأعمالهم ٠

وبجانب الرواد المحليين الذين يقيمون اقامة دائمة فى منطقة النادى وينهضون بمسئولية الاشراف المباشر ، هناك أيضا مجلس ادارة لرعاية شئون النادى ٠ وقد يتألف هذا المجلس ـ عادة ـ من الرواد المحليين وآباء الاعضاء والاعضاء القدامى المختبرين وآخرين ممن يهتمون ببرنامج النادى ، أو قد يعين بمعرفة هيئة من الهيئات المختصة كنادى ربات المنازل أو مدرسة أو أية منظمة زراعية ٠ وبفضل ارشاد وتوجيه اخصائى الخدمة العامة بالمقاطعة قد صارت لهذه المجالس أو اللجان أهمية متزايدة ٠ فهى تدرس حاجات المقاطعة ، وتعد البرامج ، وتقدم كافة المساعدات للرواد المحليين ، وتقوم بخدمات أخرى تبعا لتغير الظروف والحاجات ٠

رابعا ـ المبادىء الاساسية

ان أندية ال (4H) وسيلة تربوية غير رسمية لشباب القرية ٠ فكل عضو ناد يقوم بعملية من شأنها ايضاح أو تعليم طريقة فضلى فى التدبير المنزلى أو فى الزراعة ، وهناك تواجه المشكلات فى البيوت والحقول ومخازن المحصولات

والبساتين والحدائق واجتماعات المقاطعة المختلفة • والواقع ان أولاد وبنات القرية يقفون على مشكلات بيئتهم المتداخلة فى بعضها • وبفضل المشروعات التى ينهضون بها يستمتعون بأشياء حسنة وجميلة فى الحياة الريفية كانت قبلا مهملة أو غير معروفة فى بيئتهم • وهكذا تتفتح أمامهم آفاق جديدة وتتنوع لديهم سبل الكفاح صوب حياة كريمة من الرجولة أو الانوثة النافعة•

وكما سبق القول تتبع الاندية نفس المبادىء التى تتبعها المؤسسات والنهضات التربوية الاخرى، غير انها جزء من نظام تربوى غير رسمى ، له نظرياته الخاصة ومثله وأساليبه التى تميزه عما عداه •

البواعث والدوافع

تقوم أندية الـ (4H) على أساس التطوع ومن ثم كان الاهتمام الشخصى بعملها من ضروراته التى لا بد منها • فعلى الاعضاء الاحداث أن يؤمنوا ان البرنامج هو برنامجهم وانهم مسئولون عن نجاحه• ولهم الحرية المطلقة فى التعبير عن وجهات نظرهم الناشئة عن تجاربهم وظروف منازلهم أو حقولهم الخاصة • والتشجيع الكافى لمراعاة كل العوامل ووزنها وزنا دقيقا قبل اتخاذ أى قرار معين • ومن شأن هذا المبدأ ـ مبدأ مراعاة رغبات وميول الاعضاء الاحداث ـ أن يؤدى الى اتخاذ قرارات معقولة ومقبولة كما يتيح الفرصة لممارسة الدوافع الفردية ممارسة حرة • فيبدأ الاولاد والبنات منذ العقد الثانى من أعمارهم يتمتعون بالحرية الشخصية وباتخاذ القرارات عن تدبر وروية •

والبواعث الشخصية لها أهميتها الكبرى فى برنامج الاندية • فيجب الايحاء الى شباب النادى **(بأن يعملوا الاحسن)** وهو شعار الـ **(4 H)** فمثلا مطلوب من اعضاء النادى امساك دفاتر بحساب التكاليف والاجور ونتائج مشروعاتهم • واقامة معارض • وكتابة تقارير نهائية بملخص عمل السنة وايضاح خبرتهم الشخصية فيما يتعلق بالمشروع • وهذه الواجبات كلها يقومون بها من تلقاء أنفسهم بدون أى ضغط من أية جهة • وكذلك مطلوب من الاعضاء أن يقوموا من تلقاء أنفسهم وبدون أى ضغط ، برد قروضهم الى البنك وامساك حساب دقيق عن ذلك •

كذلك يشترك الاعضاء اشتراكا حرا فى اعمال فرق الدعاية للمشاريع وفرق التحكيم ، وفى فرق الموسيقى والتمثيل ، والرحلات العادية ، ورحلات السير على الاقدام، وفى معارض الـ (4H) ومشروعات جماعية أخرى • وهذه الاعمال تثير حميتهم وتزيد من اهتمامهم وتوسع خيالهم وترفع مستوى انتاجهم •

وعلى الرواد أن يشعروا أعضاء النادى بأن والديهم وجيرانهم يهتمون بتقدمهم ولكن فعل الخير ومراعاة الاستقامة واللطف فى معاملاتهم انما يتوقف على جهودهم الخاصة • والواقع أن نجاح نوادى (4H) فى بلوغ أهدافها لم يكن فى اشباع آمال الاحداث وأمانيهم فقط بل كان له أثره فى توجيه حياتهم المستقبلة توجيها سديدا أيضا •

تنمية القيادة والزعامة داخل النادى

يتعلم أعضاء النادى القيادة والاتباع كليهما، فالقيادة يدرب عليها وتنمى كلما سنحت الفرصة لعضو من الاعضاء بالاضطلاع بالمسئولية كان يكون أحد أعضاء هيئة النادى التنفيذية ، أو عضوا فى لجنة من لجانه ، أو مسئولا عن الرحلات ، أو الالعاب أو الاغانى، أو الاحتفالات ، أو الاعياد • زد على ذلك ان الاحداث وهم يتعلمون الخدمة بتحمل المسئولية فى البيت أو المجتمع يتعرفون بالقادة المحليين المسئولين عن الشئون المحلية ومنهم يتعلمون فن القيادة أو الزعامة •

وكذلك تنمو ملكة القيادة بالاتصال بمجتمعات أعظم • فقد أصبح من العادات المرعية الآن أن تبعث أندية (4H) مندوبين الى مؤتمرات الخدمة العامة أو مؤتمرات الزراع أو الشباب فى الولايات أو الممالك الاخرى حيث يستعرضون نتائج المشروعات التى حققتها نواديهم المحلية • وبهذه الاتصالات الخارجية يستطيع الاحداث أن يكونوا على صلة بأحسن ما فى المجتمعات أو الجمعيات الاخرى ، وهكذا تنمو لديهم الرغبة فى توسيع دائرة تفكيرهم وفى تقليد القادة الناجحين فى أماكن أخرى •

سد الحاجات الحقيقية

المقصود بعمل الاندية سد حاجات الاحداث الحقيقية • والتعرف على هذه الحاجات عامل هام من العوامل الفعالة فى تحديد برنامج العمل ، غير أن الحاجات لا تكون مفهومة بوضوح فى أغلب الاحايين • ولذلك فمن أهم واجبات الاندية مساعدة أعضائها على تحديد رغباتهم وحاجاتهم • والحاجات المادية ـ كالارباح الاقتصادية من مشروعات المحاصيل ، أو تربية الماشية ـ يمكن ادراكها بسهولة أكثر من الحاجات الشخصية غير المحسوسة • فالعناصر المعنوية غير المحسوسة كالخلق والشخصية والكرامة الاجتماعية والاعتقادات الدينية والقوانين الادبية ومقاييس الجمال وحسن النية وما الى ذلك من المعنويات المرتبطة بالمجتمع هى فى الحقيقة جزء من الحياة الريفية لا تقل أهمية عن النواحى المحسوسة من تربية الماشية والدواجن وحفظ الفواكه والخضراوات وتحسين

المطبخ · وعلى هذا فان سد الحاجات الحقيقية يجب ألا يقاس بالنتائج المحسوسة الملموسة فقط بل بمقاييس القيم الفلسفية الثابتة ·

التعليم بالعمل

تسير أندية ال (4H) على المبدأ التربوى القائل بالتعلم عن طريق ممارسة العمل · فكل عضو ينفذ مشروعا فى حدود طاقته متخذا من الحقل أو البيت معملا لتجاربه · وبهذه الطريقة يصبح التعليم اختبارا شائقا · فالكثير من هذه العمليات يتناول أشياء صغيرة وبسيطة ، ولكن من ذا الذى ينكر أن جزءا كبيرا من الحياة يتكون من أشياء صغيرة وبسيطة ؟ · وهذه الطريقة من طرق التعليم تعتبر بمثابة (قنطرة) أو (واسطة انتقال) توصل الى معالجة نواحى الحياة الريفية ذات الطابع الاكبر ·

شرف العمل وقيمته

تشدد أندية (4H) على العمل وتحاول أن تنشىء فى الاحداث عادات الرغبة فيه والميل اليه · وهى اذ تؤكد قيمة العمل وشرفه تساعد فى رفع مستوى الزراعة باعتبارها مهنة شريفة يحترفها ملايين من الشباب فى الولايات المتحدة· فمنذ أربعين سنة كانت نظرة أولاد وبنات الريف وأبناء عمومتهم فى المدن الى حرفة الزراعة تختلف كثيرا عن نظرتهم اليها الآن · فقد تبدلت الحال وارتفع مستوى المعيشة فى معظم المناطق الريفية وتحسنت ظروفها وأصبحت الحياة فيها محببة الى النفوس ·

الملكية

يقتضى عمل الاندية الناجح فى غالب الاحايين ملكية الحدث لجزء من المحصول الذى يزرع أو الماشية التى تربى أو العمل الذى يتم داخل المنزل · ففى البيئة الامريكية تزيد الملكية ـ عادة ـ من الاهتمام بالعمل وفى الوقت نفسه تزيد من الشعور بالمسئولية ، وهى من الصفات الجوهرية فى المواطن الصالح · ومن المهم أيضا فى هذه البيئة احترام مثل هذه الملكية احتراما كاملا من جانب الرواد والوالدين ، والا فقد يخشى من التهاون وعدم الاستمرار فى اتمام العمل ·

التنافس

تشجع أندية (4H) التنافس المشروع فى كل أنوع النشاط الجماعى ، فهى تتنافس فى رفع مستويات مشاريعها ومحاولة التفوق على أعلى رقم قياسى سجلته فى الماضى · ولقد كانت الاندية تشجع التنافس الفردى فى الماضى بمكافآت وجوائز للمتفوقين الممتازين ، ولكن الاهتمام قد اتجه مؤخرا الى الاعمال التى تتيح الفرص للمنافسات الجماعية رغبة فى تجنب الاهتمام الزائد بربح الجوائز والمكافآت الشخصية كبواعث على العمل ·

تربية الاختلاط بين الجنسين

يتقابل الاولاد والبنات فى أعمال الاندية مما يتيح الفرص لتربية المسلك اللائق بين الجنسين، ومن شأن هذا النظام الثنائى فى التربية أن يساعد على بناء أساس سليم للنمو الروحى والعقلى المطلوب لتحمل مسئوليات البدء فى اقامة بيت ، وتكوين أسرة فيما بعد ·

الصغار يعلمون الكبار

ان الاحداث خياليون ويحبون المغامرة · ونظرا الى كونهم لم يستقروا على حال بعد ، أو قل نظرا الى أنهم أقل استقرارا فى طرقهم من الكبار فانهم يستطيعون أن يروا الطريق لكبارهم صوب التحسين · ومن شأن المحبة الابوية ورغبة الوالدين فى أن يشاهدوا التقدم فى أولادهم أن تجعل الوالدين يلاحظون أولادهم ويتتبعون بشغف جهودهم وهم يحاولون أن يطبقوا أساليبهم المحسنة فيما يتناولونه من تجارب ومشروعات · فاشتراك الاب والابن فى الحقل واشتراك الام والبنت فى المنزل يساعد على خلق جو من الثقة المتبادلة والتعاون النافع المنتج كما يساعد على تكوين فكرة المزرعة العائلية · واستبدال السيطرة الابوية بالمجلس العائلى يفسح المجال لتبادل الرأى ويساعد على تمتع أفضل بالعلاقات العائلية ·

العمل من الاساس

مبدأ آخر من المبادىء التى تسير عليها أندية (4H) هو العمل من الاساس أو من أول السلم، ان الاندية فى صميمها مؤسسة محلية قائمة على عاتق الاهالى أنفسهم · تديرها جماعة محلية من الاهالى الريفيين بالتعاون مع الاخصائيين الدائمين بالمنطقة الممثلين لمصلحة الخدمة العامة · فهو تعاون أهلى حكومى · وقد قامت الاندية على هذا الاساس منذ ٣٦ سنة ·

ولقد أظهر الاحداث اهتماما بالشئون المحلية كالبالغين تماما وهم يشاطرون الكبار نفس الآمال والامانى فى تقدم بيئتهم ورقيها · وهم يشعرون ان جهودهم مهما كانت صغيرة فهى جهود لها قيمة اجتماعية وهى عامل حقيقى فى تحسين البيئة ورفع مستواها ·

ومن هذا الوجه تعتبر الاندية أداة صالحة لتشجيع اللامركزية والمسئولية المحلية لا الدكتاتورية أو الضغط من أعلى · وعلى هذا الاساس تنهض الخدمة الاجتماعية ·

المحافظة على الموارد البشرية

وأخيرا وليس آخرا يجيء المبدأ المهم للغاية وهو الذى يعتبر فى الواقع أساس النظام كله وأعنى به المحافظة على الموارد البشرية · فالشباب هم أثمن وألزم الموارد البشرية وهم عماد الاصلاح والخدمة العامة بأجمعها · وقد انتظم فى سلك هذه الخدمة ١٤ مليونا من الاحداث الريفيين يتدربون على الشئون العملية ويعملون على ايجاد مجتمع أفضل ويضيئون السبيل صوب ذلك المجتمع المنشود · وقد أمكن بفضل هذا النظام تحويل من عندهم عادة التردد من أولاد وبنات الريف الى قادة ومرشدات تملأهم الثقة · والحق ان المحافظة على امكانيات الشباب الريفى والعمل على انمائها توجد أساسا راسخا لمجتمع أفضل ·

خامسا : انشاء منظمات للشباب فى الممالك الاخرى دروس من التجربة الامريكية

أندية الـ (4H) بالولايات المتحدة مثل من أروع الامثلة للمنظمات التى تهدف الى رفع مستوى الشباب فى المجتمعات الريفية ، عن طريق التربية غير الرسمية التى يتوافر فيها الاعتماد على الذات والتعاون مع الآخرين كعنصرين جوهريين، ولا شك ان كثيرا من مبادىء هذا النظام وأهدافه وأساليبه ذات طابع عام ويمكن تطبيقها فى أماكن مختلفة كثيرة ·

ومن جهة أخرى تعتبر أندية الـ (4H) صورة معبرة عن الثقافة الامريكية · فقد نمت الحركة وترعرعت وسط شعب ريفى متعلم بصفة عامة سبق أن أتيحت له فرص طيبة لتلقى العلم بطريقة رسمية فى بيئة قوية صحية راقية تدين بمبدأ الفردية · وهى جزء لا يتجزأ من برنامج اجتماعى منظم وممول تمويلا حسنا يستطيع أن يعتمد على تعضيد المصالح والمؤسسات الحكومية فى المقاطعة أو الاقليم أو الولاية ويستعين بخدماتهم وخدمات الحكومة (الفدرالية) المركزية· والظروف فى بلاد أخرى كثيرة تختلف عن هذه جد الاختلاف ولا بد للعمل الناجح بين الشباب الريفى فى بلاد أخرى كثيرة أن يختلف اختلافا جوهريا عن هذه التجربة التى نجحت مثل هذا النجاح العظيم فى الولايات المتحدة ·

وقد يكون من المفيد ، على سبيل التلخيص ، أن نشير الى بعض خواص الاندية فى الولايات المتحدة مما يتطلب مراعاة خاصة ونلفت النظر الى عوامل معينة لا بد من ادخالها فى الحسبان عند انشاء منظمات للشباب فى البلدان الاخرى ·

ان الاهداف العامة التى تستهدفها حركة الـ (4H) ـ وهى تحسين الانتاج الزراعى ورفع المستوى العائلى ، والاهتمام بتدريب مواطنى المستقبل الذين يساهمون فى خلق مجتمع يدين بكرامة وأهمية الزراعة كحرفة ـ هى لا شك أهداف تصلح لجميع الممالك وتجد قبولا بها ·

وكذلك أهمية الزراعة والبيت ، واثارة اهتمام الوالدين وتعاونهم، وانتخاب القادة المحليين واستخدامهم وتدريبهم ، والاستفادة من الوكالات الحكومية والمؤسسات الاهلية أو شبه الاهلية كلها أمور ذات طابع عام ولازمة لجميع البلدان ·

كذلك تمكن الاستفادة من التجارب التى قامت بها حركة الاندية فى الولايات المتحدة · فان التشبث بأساليب معينة من التنظيم والعمل قد تعوق التطور والنمو ، فى حين أن المرونة فى العمل من مقتضيات التقدم ، غير انه يلزم مع ذلك افتراض بعض الشروط فى طالبى العضوية ووضع الاجراءات الدقيقة لتنظيم الفرق وادارة الاجتماعات وتنظيم البرامج وتقديم النتائج وما الى ذلك · وهذه اللوائح والحدود ليست لازمة فقط لارشاد الاحداث وضبط مسلكهم بل لاكتساب التدريب الذى يمكن استخدامه فيما بعد لتدعيم منظمات الكبار وجعلها أكثر نفعا · ولا تقل عن ذلك أهمية الاساليب الفنية التى تستخدم لمساعدة الاحداث على التعلم والطرق التى تتبع لتشجيع المشاركة والتعاون فى الجهود الفردية والجماعية · أما المبدأ الرئيسى الخاص بالتعلم عن طريق العمل فلعله أهم ان لم يكن من بعض الوجوه أصعب مبدأ يمكن قبوله فى البلاد التى أصبح فيها التعليم الذى يعتمد على التكرار ومجرد الحفظ من بعض تقاليدها ، وحيث سلطة الشيوخ فى القرية أو سلطة الوالدين والكبار الآخرين من التقاليد المرعية غير انه تمكن الاستفادة كثيرا من الخبرة الامريكية فى حمل الآباء والقادة المحليين على المساعدة كشركاء ومرشدين ومستشارين بدلا من معلمين أو مديرين وما يقال عن هذا يقال أيضا عن التحكيم ، والمعارض ، وتوضيح المشروعات بواسطة الاحداث أنفسهم مما يشعرهم بالمسئولية ويؤهلهم لسلامة الحكم على الاشياء واتخاذ القرارات المناسبة فى مهام الامور · وهناك دائما بطبيعة الحال شخصية الرائد أو المرشد الذى له خبرة أوسع ويمكن الرجوع اليه للاستفادة بمشورته ونصائحه · أما الشارات و (الميداليات) والحفلات ـ ان كانت مناسبة للثقافة أو لا يغالى فيها بحيث تصبح نوعا من الفرائض أو الطقوس فى ذاتها ـ لها قيمتها أيضا فى اثارة الهمم وتقوية الولاء للجماعة ·

الحاجة الى اجراء تعديلات فى الممالك الاخرى

توجد فى عدد من الممالك ـ فى أوروبا الغربية والممتلكات البريطانية مثلا ـ منظمات للشباب قائمة فعلا فى الوقت الحاضر · وفى مقدور هذه المنظمات أن تستعين فى عملها بالمصالح الحكومية المختصة والجامعات ومعاهد البحث

والمدارس ونقابات المزارعين والوكالات الاخرى ٠ وهذه الممالك تشبه الى حد كبير الولايات المتحدة فى نظرتها العامة ومواردها ومنظماتها الاجتماعية ، ويمكن تطبيق النظم الامريكية بها مع تعديلات طفيفة وبدون صعوبة كبيرة ، لمواجهة الحاجات المحلية ٠

أما فى البلاد التى لم تصل بعد الى هذا القدر من التقدم فان الموقف يختلف اختلافا كبيرا ويتطلب اجراء تعديلات جوهرية ٠ فأولا لاوجود للخدمات الاجتماعية أو هى ما زالت بعد جنينا ٠ والموارد المالية ضعيفة ، والموظفون الفنيون غير متوافرين والجامعات ومعاهد البحث قليلة وغير مستعدة أو مجهزة لخدمة الريف خدمة مجدية ٠ وفى هذه الظروف يستحسن البدء بتجارب صغيرة مع الاستفادة بالمؤسسات والمعاهد القائمة فعلا بدلا من محاولة خلق حركة شباب كاملة مرة واحدة كحركة الولايات المتحدة ٠ فحيث الامية منتشرة لا بد من استخدام أساليب أخرى غير المستخدمة فى أمريكا ، وقد يكون محو الامية من أهم الاهداف ومع ان النادى الجديد قد يبدو فى ظاهره مختلفا عن نادى (4H) الامريكى الا انه يستطيع أن يستخدم جميع المبادىء الاساسية الموضحة فى هذا المقال ٠ ويمكن اكتساب الخبرة من البدايات الصغيرة وعلى أساس التجارب يقام نظام سليم على نطاق أوسع ٠ وفى بعض الممالك قد تعتبر مدرسة القرية نواة صالحة للبدء بالمشروع ٠ ففى (جواتيمالا) مثلا بدء بحركة تبشر بالنجاح وذلك بادخال نظام أندية الـ (4H) مع تعديله بحيث يتلاءم والظروف المحلية فأنشأوا أندية أطفال كجزء من عمل المدرسة الريفية(١) ٠ وفى (فلسطين) قبل الحرب أدخلت رياض الاطفال مشروعات « التعلم عن طريق العمل » روعيت فيها الكثير من مبادىء أندية الـ (4H) ٠ وفى أماكن أخرى قد تكون المؤسسات الريفية القائمة أنسب كنقط ابتداء ٠ ففى أوروبا مثلا استطاعت مؤسسات أهلية كثيرة أن تقوم بالدور الرئيسى فى انشاء منظمات الشباب(٢) ٠

أما فى (مصر) فالمراكز الاجتماعية تبدو النواة الطبيعية الصالحة لنشاط الشباب ٠ وفى بلاد (كسيلان ، والهند ، والباكستان) حيث توجد جمعيات تعاونية حية ذات أهداف تربوية واجتماعية واقتصادية يمكن لهذه الجمعيات أن تساعد فى ايجاد أندية الشباب (١) ٠

(١) انظر مقالة «المدرسة الريفية (بجواتيمالا) بالنسبة للاصلاح الزراعى» بقلم ارنست ى٠ مايس المنشورة فى مجلة "Educational Approaches to Rural Welfare" ص ٣ بهيئة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ومعهد العلوم الزراعية (بواشنجتون)

(٢) وكذلك (جاميكا) قد ادخلت الخدمة الاجتماعية فى بلادها ومن ضمنها اندية الشباب بمعرفة مؤسسات اهلية او شبه اهلية . انظر مقال «تطورات الخدمة الاجتماعية فى جاميكا» المنشور بالمجلة المشار اليها ص ١١ وما يليها

وحتى فى الولايات المتحدة كانت البدايات صغيرة والاهداف محدودة ٠ فانشىء ناد زراعى صغير هنا وناد للقمح هناك وناد لحفظ المأكولات للبنات فى مكان ثالث وهلم جرا ٠ وفى بادىء الامر لم تكن الاعتمادات الحكومية موجودة ٠ ولم تبدأ الاعتمادات ترصد للولايات فى الميزانية العامة الا بعد صدور قانون (سمث ليفر) عام ١٩١٤ حينما أخذت الحركة تتسع وتدار على نطاق قومى كامل ٠

والمؤسسات العامة تتطلب وقتا للنضوج ٠ وللبداية الصغيرة ميزة اتاحة الفرصة للجمهور ليتفهم أغراض وأهداف منظمة الشباب ٠ والجهود المركزة فى عملية صغيرة تكون أقدر على استخدام جميع الموارد المتوافرة استخداما فضل، وتحول دون الاتلاف وتقلل من احتمالات الفشل ٠ زد على ذلك ان الرواد الصالحين يجب أن ينتخبوا ويدربوا ، والقليلون منهم قد يوجدون فى البداية ٠

وفى البلاد التى لم تحظ بعد بنصيب وافر من التقدم تكون موارد العائلات منخفضة عادة والملكيات صغيرة بالنسبة الى مقاييس أوروبا أو أمريكا الشمالية ، والآلات الزراعية والادوات المنزلية بدائية ٠ وعلى ذلك فان المال والمواد الخام والارض التى تقدم لاعمال النوادى تكون فى الغالب ضئيلة ٠ وبصفة خاصة الملكيات الصغيرة فانها لا تساعد على تنفيذ المشروعات الفردية ٠ وحتى ان كان الامر ممكنا فان المشروعات يجب أن تكون مناسبة للحاجات المحسوسة ولنوع معين من الزراعة ٠ ففى (بورتو ريكو) مثلا حيث الملكيات الفردية صغيرة جدا وحيث الحبوب والاطعمة المركزة تستورد من الخارج كان من الصعب جدا ادخال تربية الدواجن أو صناعة الالبان أو مشروعات تربية الماشية ، وهى المشروعات الكثيرة الانتشار فى الولايات المتحدة ٠ وحتى فى الولايات المتحدة فان نشاط أندية الـ (4H) بين الهنود الحمر محدود نظرا الى صغر الملكيات وضآلة الموارد ٠

وكذلك العوامل الثقافية تؤثر فى نوع المشروع وفى أنسب طريقة للنجاح ٠ فمثلا فى البلاد التى لا يمكن للاحداث التدخل فى الملكية أو ادارة الارض التى يتولاها الآباء دون غيرهم بحكم التقاليد لا يكون من السهل القيام بمشروعات زراعية اللهم الا بعد احداث تبديل فى ثقافة المجتمع ٠

ويستطيع الرائد اللبق أن يتغلب على هذه الصعاب ويبتكر أنواعا من العمل والنشاط

(١) فى بعض البلاد كسيلان والبرازيل توجد جمعيات تعاون مدرسية تصلح لان تكون اداة للتربية غير الرسمية طبقا لمبادىء واهداف اندية (4 H)

لتخطيها · وأحيانا يمكن التغلب على هذه العراقيل بكسب ثقة الاهالى وتعضيدهم· ففى (بورتو ريكو) لاقت مشروعات الحقل بعض الصعاب فى حين ان المشروعات المنزلية من خياطة ، وتفصيل ، وتحسين الصحة واعداد الطعام ، وغرس البساتين، وتجميل المسكن ، وما اليها مشروعات مقبولة ومنتشرة لا سيما فى أندية البنات · وقد نجحت مشروعات زراعة الخضراوات فى المجتمعات العربية بمدارس فلسطين فى ادخال أساليب فنية حديثة وزيادة الانتاج حتى سرت العدوى الى المزارع العامة، فقد قيل للاولاد « اذا كنتم قد استطعتم عمل هذا فى مدارسكم فكيف لا نستطيع عمله فى حقولنا ؟! »

ومع ان تحسين الانتاج الزراعى من الاهمية بمكان فى رفع مستوى المعيشة فهناك أهداف أخرى كتحسين الصحة بواسطة النظافة العامة والتغذية يمكن تحقيقها بسهولة ، كما أن مشروعات التسلية والمشروعات الجماعية الاخرى أفضل فى الغالب من المشروعات الفردية فى كسب ثقة الاهالى وتعضيدهم · وهذا ينطبق بصفة خاصة على المجتمعات التى تقل عن الولايات المتحدة فى التمسك بمبدأ الفردية · ففى اليونان مثلا وجدت مؤسسة الشرق الادنى صعابا جمة فى ادخال المشروعات الزراعية الفردية فى حين انها نجحت فى تنظيم أندية التسلية للاحداث الذين سرعان ما ساهموا فى غرس الاشجار الخشبية ومشروعات مشتركة أخرى للمجتمع · وقد اتبعت المؤسسة نفس الطريقة بلبنان · فقد استطاع أحد أندية التسلية هناك أن يمهد طريق السيول فلم يعد نساء القرية يخضن فى الوحل اذا أردن الاغتسال أو غسل الملابس · وفى بعض القرى بمصر تقوم المراكز الاجتماعية بتنظيم فرق من الاولاد للمحافظة على نظافة الشوارع وتدريب أفواج من الشبان – يخص كل قرية شاب – ليتولوا القيادة فى المراكز ولا سيما فى النواحى المتعلقة بالالعاب الرياضية والشئون الصحية ·

هناك عوامل أخرى اجتماعية وثقافية جديرة بالاعتبار · ففى بلاد كثيرة لا تحتل المرأة نفس المركز الاقتصادى والاجتماعى الذى يحتله الرجل وتقضى التقاليد بعدم اختلاط الاولاد مع البنات ولا سيما فى سن المراهقة · ولذلك فلا مجال هناك لنظام اختلاط الجنسين فى التربية اللهم الا بعد مرور وقت طويل من الاعداد الاجتماعى ، وقد تكون هناك صعوبات خاصة تحول حتى دون انشاء أندية للبنات ·

كذلك الاعمار التى تبدأ عندها المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية والتى عندها يعتبر الاحداث بالغين، هى من العوامل الهامة فى تحديد سن العضوية بالاندية ونوع الاعمال التى يتولاها الاعضاء · ففى بلاد كثيرة يتولى الاولاد والبنات فى سن السادسة عشرة أو الثامنة عشرة مسئوليات لا يتولاها الاولاد والبنات فى الولايات المتحدة الا فى سن الحادية والعشرين · ولهذا فان باب العضوية فى الولايات المتحدة يبدأ من سن العاشرة ويظل مفتوحا الى سن الحادية والعشرين · وفى المملكة المتحدة توجد أربعة أنواع من الاندية تبعا لاختلاف المصالح والامكانيات وهى : نوادى الكبار للاعضاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٥ سنة ، ونوادى الصغار لمن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٥ سنة ، ونوادى عامة للاعضاء الكبار والصغار ، والنوادى المدرسية · وفى الصين أنشأت الهيئة المشرفة على حركة التعليم الشعبى أندية للاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة وجمعيات للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٤ سنة · وأخيرا نجد فى بعض البلدان، بدرجة تفوق كثيرا ما نجده فى الولايات المتحدة ، ان العائلة تؤلف وحدة انتاجية واستهلاكية وكثيرا ما تمتد وتنتشر كوحدة اجتماعية فتشمل بيوتا مختلفة تجمعها وتوحد بينها روابط قوية من المصالح العامة والولاء المشترك ·

كذلك توجد تجمعات قروية متماسكة ومترابطة فى حين أنه يلاحظ فى الولايات المتحدة أن المزرعة الفردية المنعزلة هى الطابع الذى يتميز به الريف الامريكى · وهذه الوحدات الاجتماعية المترابطة يمكن أن تكون مراكز تعضيد هامة لو تولى أمرها اخصائيون حكماء لبقون ، أو قد تكون أيضا مصدر مقاومة تقضى على جهود من هم أقل صبرا أو حكمة أو حظا · وغالبا ما تكون القرية ميدانا صالحا للعمل لكونها وحدة اجتماعية مترابطة · وكذلك مدن الاسواق التى تكثر فى معظم البلدان يمكن اتخاذها مراكز لنشر المعلومات وانتخاب قادة فى مستوى أرقى من زعماء القرية · وبذلك يخلق نوع من المنافسة المشروعة بين القرى المجاورة ·

ولقد نجحت حركة أندية الـ (4H) بالولايات المتحدة لانها وجدت قادة أكفاء واستطاعت أن تسد حاجات الشبان فى المجتمعات الريفية وتتمشى مع ثقافة الشعب الامريكى وأهدافه الاجتماعية مع تشجيع هذه الثقافة وتلك الاهداف فى الوقت نفسه ، وقد نشأت كمؤسسات أهلية وبدايات بسيطة صغيرة وتستطيع منظمات الشباب الناجحة فى البلدان الاخرى أن تستفيد من خبرة الولايات المتحدة وغيرها فى هذا الميدان ، ولكن يجب أن تصطبغ هذه المؤسسات بالصبغة الاهلية فى كل مكان · ويجب أن تتمشى مع حاجات الشعب الريفى ومع الثقافة والاهداف الاجتماعية المحلية ، كما يجب أن تجتذب اليها قادة أو روادا أكفاء وتستغل مواهبهم · والواقع ان اختيار وتدريب واستخدام الرواد المحليين هى عادة لب الموضوع ·

اللجنـــة السادسة

اللجنة السادسة

الصحة الريفيـــة

أولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ (ا) اجراءات محاربة الامراض ذات الطابع الاجتماعى :

أمراض العيـــون ٠
الامراض الســـرية ٠
الســـل ٠
الامراض المتوطنة بصفة عامة ٠

١ ـ (ب) القرية كنقطة ابتداء فى برامج المساعدة الفنية ٠

٢ ـ الحصانة الطبية كاجراء اجتماعى ٠

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٣ ـ ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها فى القرى لتحسين رعاية الامومة والطفولة ؟ (بالاشتراك مع اللجنة الخامسة) ٠

٤ ـ ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها فى القرى لتحسين التغـــذية ؟ (بالاشتراك مع اللجنة الخامسة) ٠

٥ ما هى الحاجـــات الجوهرية اللازمة للمرافق الصحية فى القـــرى وما هى الآثار الاجتماعية التى تحققها هذه الوسائل ؟

٦ ـ ما هى الاشياء العملية الواجب توافرها فى تخطيط القرى من نواحى الصحة العامة والمرافق الصحية ؟

٧ ـ ما هى الوسائل الواجب اتخاذها لتغطية نفقات الرعاية الطبية مقدما لتحسين الحياة الاجتماعية فى الريف ؟

٨ ـ ما هى الاجراءات الطبية والصحية التى يمكن اتخاذها بين سكان البادية ؟

النواحى الصحيـــة فى إنهـاض الريف

للدكتور محمود عبد العظيم بك (مصر)

مقـــدمة :

الصحة فى الفرد والمجتمـع من أهم شروط التقدم الاجتماعى ، ويجب أن لا تقتصر أهدافنا على محاربة المرض فقط ، بل يجب أن نتجه عـــلى الاخص الى ترقية الصحة العامة · وكل دولة وأمة من أمم الشرق الاوسط يمكنها أن تساهم فى هـذا العمل الجليل الذى هو جزء من النظام العالمى الذى يتيح لجميع الامم فرصة التعاون فى تنفيذه ·

وليست مكافحة الامراض من المشـــاكل الوطنية أو الجنسية فحسب بل هي من واجبات الانسانية جمعاء ويجب أن تتقدم الامم جميعـــا لمساعدة الامة التى قهرها المرض بكل المساعدات المالية والفنية والمعدات اللازمة ·

لم ينتفع بالاكتشافات الحديثة فى ميـدان العلم والطب التى تمت فى غضون الجيل الحالى الا أقلية صغيرة من أمم العالم ، ومع علمنا بمنشأ الامراض الفتـــاكة ووسائل مكافحتهـــا لم ننجح بعد فى القضاء عليها قضاء مبرما ولا يمكن أن نصل الى هـــذا الغرض الا بتبـــادل الافكار والاختبارات ·

وكل أمة من الامم لها خصـائصها الفريدة ، وما يصلح لاحداها قد لا يصلح لغيـرها تماما · وكل شعب من شعوب الارض وكل الافراد جميعا لهم الحق فى التمتع بالصحة ، ولما كانت الظروف والعوامل الكثيرة المهمة متشابهة فى شعوب الشرق الاوسط كان لنا أن نرجو الوصول الى وضع نظام يكفل ازالة مســـاوىء البيئة الحاضرة ويتوقف نجاحنا فى تحقيق هذا الهدف على تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذا المحيط ·

لقد كانت الفكرة السائدة أن المرض ينشأ عن عوامل وأسباب تتعلق بالبدن فقط، ولكننا نعلم اليوم تمام العلم ان العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما فى الصحة العامة ويترتب عليهـا الكثير من تقهقر الحالة الصحية ·

ولا بد لاطباء هذا العصر والمشتغلين بأمور الصحة العامة الذين يقدمون خدماتهم للمرضى أن لا تقتصر صلاتهم على المريض فقط بل يجب أن تتعداها الى أسرته ومنزله وحالته الاجتماعية وأن يدركوا أهمية هذا الاتصال فى منع الامراض ورفع المستوى الصحى ·

ولعل من أبرز التطورات التى تمت فى العصر الحالى تقدم الوعى الصحى فى الرأى العام وكلنا يذكر الايام السالفة عند ما كان المرضى لا يغشون المستشفيات الا اذا أشرفوا على الموت ·

وقد أصبح العالم الآن على استعداد لفهـــم القواعد الصحية والعمل بهـــا كما نرى من كثرة المرضى الذين يؤمون المستشفيات وكثرة الحوامل اللاتى يذهبن الى مراكز رعاية الامومة والطفولة فى الريف والحضر للانتفاع بمزاياها ·

ويدرك العالم الآن قيمة الصحة كمـــا يعلم مدى الخسارة التى تنشأ عن العجز وأن كل مايصرف فى سبيل تحسين البيئة الصحية هو اســـتثمار يأتى بربح جزيل فى المستقبل ·

وقد مضى الزمن الذى تنفع فيـــه القوانين الزاجرة بالعقوبات وأصبح من الممكن ادراك الغرض بافهام الجمهور والحصول على معونته فى تنفيـذ التعليمات ·

ويجب الاهتمام بالامراض المتوطنة والمزمنـة التى تبـدو قليلة الاثر بقدر الاهتمام الذى ندفع به غائلة الامراض الوبائية لانهـــا تنخر فى عظام الشعوب وتسبب البؤس وتؤثر على الانتاج ، كما يجب أن يكون هدفنا الاحتفاظ بمستوى عال من الصحة لا أن نوجه أعمالنا لانقاذ الحياة فقط ·

السياسة الصحية فى الريف

يتوقف تحقيق البرنامج الاصلاحى الصـحى على ما يأتى :

١ ـ حالة المجتمع الذى سيشمله الاصلاح·

٢ ـ الطرق الفنية اللازمة لهذا الاصلاح ٠

وبحث حالة القرية يعطى صورة صحيحة لما فيها وما ينقصها من مرافق كما يعطى بيانات وافرة عن الشئون الصحية والاجتماعية للمجتمع الذى يعيش فيها ٠

اختلاف البيئة الريفية فى مختلف الدول :

لا جدال فى أن هنـــاك فروقا كبيرة بين الدول المختلفة فيما يتعلق بمواردها الاقتصـــادية ومستواها الثقافى ومدى انعزال سكان الريف بها علاوة على الفروق من حيث التشريعات الادارية ٠

وهـــذه التغيرات فى الموقف تتطلب مرونة واسعة فى وضع أسس السياسة الطبية والاجتماعية للريف ، ولذلك لا يمكننا الا أن نضع مبادىء عامة تستطيع كل دولة اتباعها فى حدود قدرتها ٠

المجتمع ـ حالته ومشاكله :

ان الازدياد المطرد فى عـــدد السكان فى دولة ـ كمصر مثلا ـ غير مصحوب بما يوازيه من الزيادة فى الاقتصاد القومى يجعلنـــا مهددين بازدياد الفقر والازدحام وسوء الحالة الصحية فى القرى وفى المدن ٠

ومما تجب ملاحظته أن نسـبة المواليد العامة فى مصر هى ٤٢ لكل ألف من السكان فى السنة ونسبة الوفيات هى ٢٦ لكل ألف من السكان ـ أى أن نسبة الزيادة فى التعداد هى ١٦ لكل ألف من السكان فى العام ٠

أما فى دولة ـ كبريطانيا العظمى ـ فتبلـغ نسبة المواليد ١٤ فى الالف ، ونسبة الوفيات ١٢ فى الالف ، أى أن نسبة الزيادة هى ٢ فى الالف فقـــط ٠

ولقد استمرت نسبة الوفيات العـــامة فى مصر عالية حتى عام ١٩٤٥ ثم انخفضت بمقـــدار ٢٥ ٪ عنها فى الخمسة والعشرين عاما الماضية ، ولقد كان هذا الانخفاض نتيجة للبرامج الصحيـة الحديثة التى نفذت فى البلاد ، ولكن لسوء الحظ كان هذا التحسين قاصرا على سكان الحضر فقط ٠

وما زالت نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع والاطفال حتى الخامسة من العمر مروعة، فالوفيات بينهم تبلغ ٥٠ ٪ من مجموع الوفيات العامة لجميع السكان ، وفى مصر يموت ٣٤ ٪ من الاطفال قبل أن يتموا الخامسة من عمرهم :

وفيما يلى أهم الامراض المتوطنة التى تصيب السكان :

١ ـ الـــرمد ويصيب ٩٠ ٪ ٠
٢ ـ البلهارسيا وتصيب ٥٥ ٪
وفى المناطق الريفية ٧٥ ٪
٣ ـ الانكلستوما وتصيب ٣٠ ٪
٤ ـ المـــلاريا وتصيب ١٥ ٪
٥ ـ الزهـــرى ويصيب ٨ ٪
٦ ـ البـــلاجرا وتصيب ٦ ٪
٧ ـ الدرن ويصـــيب ٢ ٪
٨ ـ الجـــذام ويصيب ٣ر٠ ٪

وأهم المشكلات الصحية فى الريف المصرى مثلا هى :

١ ـ نقص أو انعدام المرافق الصـــحية الاساسية سواء فى القرية أو فى منازل القرويين فوسائل التخلص من الفضلات تكاد تنعدم ، والمياه الصالحة للشرب غير متوافرة ، كما تنتشر البرك والمستنقعات وأكوام السباخ التى يكثر بهـــا الذباب والحشرات الناقلة للامراض فى المنـــازل والقرى ، وعلى أجسام القرويين ٠

٢ ـ انتشار الامراض المتوطنة ٠

٣ ـ ارتفاع نسبة الوفيات وخصوصـــا وفيات الاطفال ٠

٤ ـ انتشـــار الامراض السرية والدرن والجذام ٠

٥ ـ انتشار أمراض العيون التى تؤدى الى العمى ٠

٦ ـ نقص العناية الطبية لعـــدم كفاية العيادات الخارجية والاسرة للمستشفيات التى تفى بحاجة السكان ٠

البرنامج

الطب العلاجى ـ العناية الطبية

يجب أن نبدأ الخدمات الطبية الاجتماعيـة فى المناطق الريفية بتنظيم هيئات تقوم بالعنـــاية الطبية لحماية الصحة وتمهيد الطريق للوقاية من الامراض ومع انها خير من العلاج لا يدرك الجمهور أهميتهـــا ٠

وهذه العناية غير كافية فى كثير من البلاد بل هى معدومة فى بعض المناطق نتيجة لانعزالها أو قلة مواردها المالية ٠

ولعلاج هذه الحالة قامت بعض الممـــالك بادخال نظام تعيين أطباء للمناطق يمنحون مكافأة علاوة على أجر تدفعه العائلات القادرة ٠ وفى بعض الممالك الاخرى ـ مثل فرنسا وبلجيكا ـ يقـــوم الاطباء بعلاج الفقراء على نفقة الدولة ٠ وتطبيق مثل هذا المشروع العلاجى يدر على الاطباء دخـــلا كبيرا ويشجعهم على الاقامة فى الريف ٠ وسيكون توزيعهم حسب الحاجة ٠

كما ان البعض الآخر من الممالك تحتم اللوائح فيها على الاطباء الجدد أن يساعدوا الاطباء الريفيين أو أن يقيموا فى الريف مدة من الزمن ·

أما العمليات الجراحية الكبيرة، والتشخيص التحليلى ، وعلاج الحالات الخاصة فيجب أن تقوم به المستشفيات ·

وذلك يستلزم انشـــاء شبكة من الخدمات الطبية تشمل جميع أنحاء المملكة · ومع وسـائل النقل والاتصال الحديثـــة يمكن نقل المريض فى وقت قصير الى المكان الذى تتوافر فيـــه أدوات الفحص والمهارة الطبية ·

وفى المناطق القليلة السكان فى بعض الممالك تنشأ مستشفيات صغيرة فى كل منها ١٠ ــ ٢٠ سريرا تتبع مستشفيات أكبر · وهذه المستشفيات تقوم بارسال أحد أطبائها عنـد الحاجة الى تلك المستشفيات الصغيرة التى تقيم فيها ممرضـــة متخصصة فى الولادة ·

العناية بالاسنان

تقل العناية بالاسنان فى المناطق الريفية عنها فى المدن ، فالعدد اللازم من اخصائيى الاسنان غير متوافر ، والعلاج كثير التكاليف ، ووضع سياسة عامة للعناية بالاسنان ضرورى جدا ، خاصة بين الاطفال فى السن التى تسبق دخول المدارس، وبعد الالتحاق بالمدارس ·

والخلاصة يجب أن يتوافر لكل عائلة الحد الادنى من العنـــاية الطبية خصوصا فى حالات الطوارىء والامراض المعدية ، على أن يكون الهدف النهائى هو تقديم خدمات الاطبـــاء ، والمولدات ، والممرضات ، والادوية ، حسب الحاجة عـــلى أن تساهم الحكومات والادارات المحلية والجمعيـــات الخاصة فى هذا الموضوع ·

وأهم العقبات التى تقف فى سبيل تنفيـذ هذا المشروع فى الشرق الاوسط هى عدم كفاءة الاطباء الاخصائيين والاشخاص الفنيين ، وهذه هى مشكلة الساعة ·

الصحة الوقائية

وموضوع الصحة الوقائية يمكن أن ينظـر اليه من ناحيتين مختلفتين :

١ ــ العامل الشخصى فيما يخص الخطوات الوقائية التى تتخذ بواسطة الاطباء والزائرات الصحيات بالنسبة للعائلات والافراد ·

٢ ــ العامل الغير الشخصى الذى يخص البيئة ، والمسكن ، ومورد الميـاه ، والتخلص من المواد البرازية ، والاغذية ·

الامراض المعدية الحادة

يجب أن نوجه العنـــاية أولا الى الامراض المعدية التى تتصل اتصالا مبـــاشرا بانخفاض المستوى الصحى العام ، والحالة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة · وهذه المشكلة شديدة الارتباط بالمسكن والملبس والنظافة ومورد ميـــاه الشرب ، والتصرف فى المواد البرازية والقمامة المنزليـــة والسباخ والحشرات الناقلة للامراض ·

وتعتبر الوقاية النوعية من أكبر الوسائـل الناجحة فى مقاومة بعض الامراض المعدية كالجدرى والدفتريا حيث تعطى نتائج باهرة · أما فى باقى الامراض المعدية فتحسين البيئة الصحية أمر لا سبيل الى الاستغناء عنه ·

ويجب أن تتوافر وسائل نقل المرضى وعزلهم على أن لا تتحمل عائلات المرضى أى نفقات فى هـذا الخصوص ، كما يجب أن تتوافر المعاملة الحسنة مع الاهالى عند القيـــام بعمليات تطهير المســـاكن والمخالطين لضمان تعاون الاهالى ولتقليل حالات تهربهم ·

الامراض ذات الاهمية الاجتماعية

الدرن

يجب أن يكون الهدف الاسمى لاى برنامج لمكافحة الدرن هو ابادته من العالم ·· والفقر وعدم توافر الغذاء ، ومشكلة المسكن ، وانعدام فرصـة الحصول على عمل مريح تزيد المشكلة تعقيـــدا وتجعل من الضرورى أن تتركز الجهود وتتعاون الهيئات وتدبر الموارد حتى يمكن الحصول عـلى أحسن النتائج فى أقصر وقت ·

وفى ميدان مكافحة الدرن تلزم مراعاة النقط الستة الاساسية الآتية :

١ ــ البحث عن الحالات ·

٢ ــ عزل المرضى والعناية الطبية بهم ·

٣ ــ العمل على الحاقهم بالاعمـــال التى تناسبهم مع الاستمرار فى مراقبتهم صحيا ·

٤ ــ العناية بعائلات المصابين من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ·

٥ ــ الوقاية ·

٦ ــ التعليم الصحى ·

البحث عن الحالات :

بالاضـــافة الى الفحص الجماعى بالاشعة الذى هو خير وسيلة للبحث عن الحالات عـــلى نطاق واسع هناك طرق أخرى :

١ ـ الفحص (الاكلينيكى) للاشخاص الذين تظهر عليهم الاعراض ٠

ب ـ اختبار (التبركلين) بين التلاميذ

جـ ـ الفحص المعملى لميكروب السل ٠

العناية الطبية وعزل الحالات المعدية :

تحتاج حالات الدرن فى الوقت الحالى الى الاقامة فى المستشفيات لمدة طويلة للعناية والعلاج ومع استعمال الفحص الجماعى بالاشعة الذى سيؤدى الى كشف عدد كبير من السكان فى الادوار الاولى من الاصابة فما سوف يجعل مدة اقامتهم فى المستشفيات أقصر ٠

ويقدر عادة عدد الاسرة اللازمة لمرضى الدرن بضعف عدد الوفيات السنوى لمرضى السل فى أى عدد من السكان ـ وفى مملكة كمصر مثلا ـ تقدر عدد وفيات السل السنوى بحوالى ٣٠ ألفا مما يجعلها تحتاج الى ٦٠ ألف سرير توزع فى أنحاء القطر ٠

تشغيل المرضى والعناية بهم :

ان العناية بمرضى السل واختيار العمل المناسب لهم بعد الشفاء من أهم الوسائل للقضاء عليه ، وهذه مشكلة معقدة تحتاج الى تضافر جهود الهيئات الخاصة والعامة التى تهمها النواحى الطبية والثقافية والمهنية فى مكافحة السل ٠

تحصين عائلات المصابين :

وتلجأ العائلات التى تحطمت من عدم القدرة على العمل أو فقد عائلها الى الهيئات العامة لاعانتها على المعيشة ، ولذلك يجب بجانب العناية الطبية مشروع مالى لمساعدة العائلات ـ وخاصة المحتاجين منهم ـ ومما لا شك فيه ان اصابة العائل تجعله يفكر كثيرا فى مطالب عائلته ، ولذلك اذا لم تكن هناك وسيلة لمنع تدهور أفراد العائلة سيكون الضرر بليغا على المريض لانه سيرفض الاقامة المستمرة فى المستشفى لسبب جوهرى ألا وهو حاجة عائلته ٠

الامراض التناسلية

يزداد الاعتقاد بأن مقاومة الامراض التناسلية لا تقتصر على اعداد وسائل التشخيص والعلاج بل تجب الاستعانة كذلك بالطرق الاجتماعية ٠

مراقبة المخالطين :

مما لا شك فيه ان مراقبة المخالطين لها أهمية كبيرة ، فوجود طفل مصاب بالزهرى يرشدنا الى أم مصابة كذلك ، ويدلنا على انتاج أطفال مصابين اذا لم تعالج الام ٠

ويجب على من يقوم بعلاج حالة من هذه الامراض فى وحدة الامراض التناسلية أو فى رعاية الامومة والطفولة ، أو فى عيادات خاصة ، أن يسأل نفسه اذا كان هذا المصاب له علاقة باصابة آخرين ولو ظهر ذلك أصبح ملزما بعلاج هذه الحالات بأى وسيلة كانت ، بل يرجع عدم نجاح الوحدات الصحية القروية الى عدم توافر المشتغلين بالشئون الاجتماعية بين المرضى فى العيادات ، أو مراقبة الحالات التى يقوم بعلاجها الزائرات الاجنبيات ٠ ويقوم الموظف الاجتماعى أو الزائرة الصحية بنصيب كبير فى هذا المضمار ، حتى لو كان عملهم مقصورا على زيارة المتخلفين ٠ وكثيرا ما تحصل الزائرة التى يعرفها المرضى بالامراض السرية على نتائج باهرة ٠ ويرجع الفضل فى مواظبة المرضى على العلاج الى أسباب اجتماعية ونفسانية ، اذ يعترى بعض المرضى التعب ويعتقد الكثيرون أن انقطاع الافراز فى حالات السيلان دليل على الشفاء ، وكثير منهم يخشى أن يفقد عمله لعدم التوفيق بين العمل والعلاج بالوحدات ، كما أن عدم توافر وسائل الانتقال يكون عائقا للعلاج ، ويمكن حل هذه المشكلة باستعمال الوحدات المتنقلة اذا لزم الامر ٠

ولا شك ان زيارة المنازل لها أهميتها فى هذا الموضوع وخاصة فى حالات الحوامل اللائى هن عرضة للانقطاع ٠

ومما لا يغيب عن البال ان شرح المرض وخطورته والمعاملة الحسنة كفيلان بالقضاء على ما يعترى المريض من خوف وتردد ٠

ولن تنجح أى خطة لمقاومة الامراض التناسلية اذا اعتراها أى خطأ قد يترتب عليه هروب المرضى وزيادة تفشى المرض ٠

الزهرى الوراثى

فى الزهرى كما فى الدرن تعتبر العائلة حجر الزاوية فى كل مشروع للمقاومة ، لهذا يجب أن تفحص العائلة جميعها عند اكتشاف أى حالة جديدة ٠

ولا يخفى انه علاوة على ما يحدثه الزهرى من زيادة الوفيات بين المواليد فان من يعيش منهم تصيبه فى أوائل حياته أمراض كثيرة فى بصره وسمعه كما قد تحدث فيه اصابات فى الجهاز العصبى فيتحول من شخص منتج الى شخص عالة على الدولة ، ومن العار فى أمة متحضرة أن يستمر انتشار هذا المرض فى حين انه من السهل القضاء عليه ٠

وفى الولايات المتحدة يقوم أكثر من ٩٠ ٪ من مراكز رعاية الامومة والطفولة بفحص كل حامل للزهرى ، وكل مريض يؤم أى مستشفى عمومى هناك يختبر دمه للوازرمان ، ولا شك ان هـذه الطريقة يستفيد منها طائفتان :

أولا ـ مرضى الزهرى فى أدواره الاولى التى لم تظهر لها علامات بعد ·

ثانيا ـ مرضى الزهرى فى الادوار الاخيرة وهى الامراض التى لا تبدو فيها علامات (اكلينيكية) مميزة ·

ويكمن الخطر فى النساء اللائى سبق لهن العلاج أثناء الحمل عند ما يحملن فى فحص أطفالهن الحديثى الولادة والذين يبدو لهن انهم أصحاء · لذلك يجب أن يختبر دم كل طفل لام سبق لها أن عولجت من الزهرى مرة فى شهره الاول ، وثانية فى شهره الثالث ، والاخيرة بعد عام من ولادته ·

ويجب علاج الامراض السرية فورا فى الامهات والاطفال بمجرد اكتشافها وهذا كفيل بأن يقلل من مضاعفات المرض ·

ولقد كان لنجاح العلاج (بالبنسلين) فضل القضاء على الصعوبات التى كانت تعترض علاج هذه الامراض كطول المدة وخصوصا فى الحوامل·

الامراض المتوطنة

لا يمكن للعـالم اليوم أن يغمض عينه عن الحقيقة فى أن الامراض المتوطنة كثيرة الانتشار وخطيرة الشأن، وخطورتها تبدو واضحة نظرا الى ما تحدثه من خسائر مادية جسيمة ، وسـهولة انتشارها من مملكة الى أخرى اذا وجدت العوامل الملائمة ·

ويبدو أثرها أكثر وضوحا فى المناطق الريفية ويسبب نقصا كبيرا فى الايدى العاملة والانتاج ·

ونظرا الى اتساع انتشارها وما تحدثه من أثر على الاقتصاد القومى فى أى مملكة فان من أعظم الواجبات الملقاة على الحكومات والشعوب مكافحة هذه الامراض والقضاء عليها ·

وقبل اتخـاذ أى خطوة فى المكافحة يجب القيام بفحص كامل شامل للمنطقة أو الناحيـة المصابة ، وهذا الفحص يهدف الى معرفة ما يأتى :

١ ـ نسبة انتشار الامراض بين مختلف طبقات السكان ·

٢ ـ شدة الاصابة فى الاعمار المختلفة وعلاقتها بالقوة البدنية والعقلية للسكان ·

٣ ـ توزيعها فى جهات المملكة المختلفة ·

٤ ـ بحث الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ·

٥ ـ العلاقة بين الاصابة والحالة الاجتماعية والاقتصادية فى كل منطقة على حدة ·

٦ ـ توزيع عائل كل مرض وعلاقته بانتشاره ·

وسائل المقاومة :

١ ـ ابادة العائل أو الوسيط · فالبعوض والقواقع ، والذباب ، يجب القضاء عليها فى أماكن توالدها وخصوصا بجوار المنازل ·

٢ ـ تحسين صحة البيئة لما له من الاثر الكبير فى القضاء على هذه الامراض ، ومن الطبيعى أن تزويد جهة ما بالمياه الصالحة للشرب والتخلص من الفضلات بطريقة صحية مأمونة ومنع تلوث مجارى المياه كلها وسائل كفيلة بالقضاء على هذه الامراض ·

٣ ـ ويجب أن يسير العلاج جنبا الى جنب مع طرق المكافحة والا ضاع مجهود كل منهما سدى وثمة نقطة أخرى لها أهمية كبرى فى العـلاج وخصوصا فى الريف ، ألا وهى أن يكون العلاج فى متناول كل مريض ، وذلك بأن تقوم الوحـدات المتنقلة بعلاجه فى قريته أو حتى فى منزله ، والا فان المريض يتخلف عن الذهاب للعلاج ·

٤ ـ وللتعليم الصحى أهميته الكبرى اذ يجعل المرضى يقدرون قيمة العلاج ويحضهم على الاقبال عليه ·

أمراض العيون

يتسبب حوالى ٨٠ ٠/٠ من فقد الابصار عن تقرحات القرنية الناتجة من الرمد الصديدى الحاد الذى يحدث من العدوى بميكروب (كوخ ويكس) أو ميكروب السيلان · ومع ان الرمد الحبيبى متوطن فى كثير من الممالك الا أن ما يحدث من فقـد الابصار قليل نسبيا ·

والعوامل الاساسـية فى انتشار الرمد الصديدى هى :

١ ـ وجود عدد كبير من حاملى العدوى ·

٢ ـ الاحوال الجوية الملائمة ·

٣ ـ كثرة انتشار الذباب فى مواسم معينة

وعلى ذلك فان أنجع طرق المقاومة تتلخص فى علاج حاملى العدوى عن طريق العلاج الجماعى بين الاطفال ومقاومة الذباب ·

وسوء حالة البيئة الصحية وكثرة الازدحام

وسوء الحالة الاجتماعية من أسباب انتشار الرمد الصديدى والرمد الحبيبى ٠

العناية بالامومة والطفولة

لا ريب أن الاطفال هم القوة الكامنة فى كل أمة ، فيجب أن تتوافر لهم الصحة التامة وهم أجنة وعند الولادة ، وعند ما يحبون ، الى أن يلحقوا بمدارسهم ، ويجب أن تكفل لهم الدولة الغذاء الكامل ، والمسكن والملبس الصحيين ، وأن تؤمنهم من المرض والجهل ٠ ولا تختص الجهات الصحية وحدها بهذا الهدف النبيل ، انما تشترك معها فيه الهيئات التعليمية والاجتماعية ٠

ومشكلة العناية بالطفل أخطر شأنا فى الريف عنها فى المدن خصوصا فى الممالك الزراعية التى تعتمد على سواعد أهل الريف فى تقويم حياتها ومستقبلها ٠ والمشاهد انه فى معظم هذه الممالك ترتفع نسبة وفيات الاطفال فى القرى عنها فى المدن لذلك كان لزاما أن نوجه عنايتنا نحو هذه المشكلة الكبرى ٠ وأول خطوة نحو هذا السبيل هى رعاية الام وحمايتها قبل الحمل وأثناء الحمل وعند الوضع وبعده ٠ ذلك لان حالتها الاجتماعية تضطرها الى القيام بأعمال مرهقة فى البيت والحقل وتظل على ذلك حتى عند ما يفاجئها المخاض ٠ ولعل هذا هو السبب فى كثرة اصابات هؤلاء النسوة بالدرن وكثرة الوفيات عند الولادة خصوصا اذا علمنا ان القابلات (الدايات) اللاتى يشرفن عليهن لسن على شىء من العلم أو المران ٠ وعلى ذلك يجب أن تكون لكل قرية أو منطقة مولدتها أو مولداتها المتمرنات على القيام بعمليات التوليد ٠

ويجب أن ننظم الخدمة الطبية والاجتماعية بحيث يستطيع كل طفل أن يتمتع فى سنته الاولى بمزاياها وأن تتلقى الام التوجيهات الصالحة من المولدة ، كما يجب أن نقدم المساعدات للعائلات الفقيرة من لبن وغذاء و (فيتامينات) حسب عمر الطفل وأن نقدم لها الملبس وغير ذلك من الضروريات ، ولم يعمل شىء يذكر للعناية بالطفل والمحافظة على صحته فى السنين السابقة لالتحاقه بالمدرسة ، فوالده مشغول فى حقله ، وكذلك أمه ، فيترك الطفل وشأنه ، وكثيرا ما يكلف بعمل فوق قدرته فى هذه السن الرخوة ، كما أن طعامه يفتقر الى المواد الضرورية كما ونوعا ٠

وعند ما يصل الى سن الدراسة يصبح الطفل تحت رعاية الهيئات العامة ، لذلك يجب أن نتخذ كل وسيلة لاكتشاف أى نقص فى صحته وأصلاحه وتعليمه الاصول الصحية ٠

التغذية

التغذية من أهم العوامل التى تؤثر على الصحة وقد دلت الابحاث الحديثة على أن نقص التغذية كثيرا ما يلعب دورا هاما فى وفيات الاطفال وفى ضعف التكوين الجسمانى بين أطفال المدارس ، والمراهقين ، وفى نسبة كبيرة من البالغين وبرغم أثرها فى الصحة العامة فان علاقتها وثيقة الصلة بالحالة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية فى المملكة ، وأول خطوة يجب اتباعها فى هذا السبيل هى فحص المناطق المختلفة لتبين حالة التغذية العامة وعلاقتها بأمراض التغذية ، ومعرفة كمية الطعام التى يتناولها الفرد ونوعها لها أهميتها الكبرى ، وقد تبين انه حتى اذا كان الطعام كافيا فى مقداره فانه كثيرا ما تنقصه أنواع ذات أثر على الصحة مثل المواد الزلالية و (الفيتامينات) والاملاح المعدنية ٠ ولسوء الحظ فان أغلب سكان الريف يتصرفون بالبيع فيما ينتجونه من مواد غذائية كاللبن والزبد والبيض ويحرمون منها أنفسهم ٠ ويبدو أثر نقص هذه المواد الاساسية أكثر وضوحا فى الحوامل والمرضعات والاطفال ، كما ان الجهل بطرق طهى الطعام كثيرا ما تفقده مواده الحيوية ٠

وأمراض التغذية تختلف شدة بين شخص وآخر على حسب اصابته بالامراض الطفيلية التى قد يكون الشخص مصابا بها ٠ ويقع على عاتق الدولة تزويد الحوامل والمرضعات والاطفال باللبن والخضراوات والفاكهة ٠

الاصلاح الصحى بالريف

يجب أن تهدف وسائل الاصلاح الى تحسين صحة البيئة فى القرية ومساكنها والى وقاية القرويين من الامراض وعلاجهم اذا أصيبوا بها ٠ ويشمل هذا البرنامج فى مصر ما يأتى :

١ ــ تزويد القرى بالمياه الصالحة للشرب ٠

٢ ــ اصلاح وتوسيع دورات مياه المساجد وانشاء حمامات ومغاسل عامة ٠

٣ ــ ادخال المراحيض الصحية البسيطة بمنازل القرى والتصرف فى فضلاتها بطريقة مأمونة ٠

٤ ــ نظافة القرية بما فى ذلك ازالة أكوام السباخ والقاذورات من المنازل واختيار قطعة أرض خارج القرية لالقاء هذه المواد بها والتخلص منها بطريقة صحية ٠

٥ ــ ردم أو صرف البرك والمستنقعات أو أى مياه راكدة داخل القرية، وفى محيط ٥٠٠ متر منها ٠

٦ ــ اقامة سويقات للماكولات ومكان صحى لذبح المواشى ٠

٧ ـ عمل خريطة للقرية مبين عليها امتداد العمران فى المستقبل حسب القواعد الصحية ٠

٨ ـ المساعدة فى ادخال الاصلاحات الصحية فى المساكن الحالية بالقرية مع ملاحظة أن يشمل ذلك تحسين التهوية وتخفيف الازدحام وعدم السماح بوجود الحيوانات داخل المنازل الا فى حظائرها ٠

٩ ـ انشاء مجموعة صحية لكل مجموعةمن القرى المتجاورة يبلغ سكانها من ١٥ ـ ٣٠ ألف نسمة للعناية بالامومة والطفولة وتقديم الخدمات الطبية مجانا للسكان ، ونشر الدعاية والثقافة الصحية بينهم ٠

الثقافة الصحية

تهدف الثقافة الصحية الى خلق وعى صحى بين الشعوب وتكوين ادراك صحيح للعادات الصحية واتباعها ، ويحتاج نشر هذه الثقافة الى معلومات كافية صحية واجتماعية حتى يمكن بها كسب ثقة الشعب ، كما انه يجب تقديم هذه المعلومات بطريقة يسهل على الفرد العادى استيعابها ويجب ألا تكون هذه التعليمات بطريقة الامر والنهى حتى لا ينفر منها الناس ، ويجب أن تكون مبسطة بحيث تستفيد منها أكبر مجموعة منهم ، كما يجب أن تتنوع وسائل الاقناع وهذا التنوع يسمح بتعليم ذوى الثقافة المحدودة والجهلاء على السواء : فالاعلانات ، والخرائط ، والمحادثات الصحية ، والمحاضرات ، والمعارض ، ونماذج الانشاءات الصحية يمكن بواسطتها تعليم عدد كبير من الشعب ٠

ويجب أن تبنى الدعاية الصحية ـ خصوصا مع الفقراء ـ على أساس عملى وعلى ذلك فكل اصلاح أو انشاء يجب أن تكون مواده فى متناول أيديهم حتى لا يعجز أحد منهم عن الحصول عليه ٠

كما ان للوعاظ بالمساجد ، والكنائس ، أثرا كبيرا فى نشر الدعاية الصحية ، ، كذلك المعاونون الصحيون ، والزائرات الصحيات يمكنهم القيام بعمل كبير فى هذا المضمار اذا أحسنوا اختيار الاسلوب فى الوقت المناسب ٠

ويجب أن تكون المعارض الصحية ذات طابع مقبول ، كما يجب وضعها فى أماكن مخصصة لها ليستفيد منها الجمهور ، كعيادات المستشفيات الخارجية ، وعيادات الاطباء ، وغرف الانتظار ، وعلى وحدات الدعاية الصحية أن تقوم بعرض أفلام شائقة يستسيغها الجمهور أو روايات صحية على المسرح ، أو فى الراديو ٠

الادارة

لا ريب ان التعاون بين القائمين بأعمال الصحة والمراكز الاجتماعية لن يتم الا اذا كانت الادارات الرئيسية منسقة أو تابعة لوزارة واحدة للصحة أو للشئون الاجتماعية ٠ ويجب أن يكون لهذه الادارات مجالس استشارية من الخبراء للادلاء بآرائهم كلما عنت مسائل تدعو الى ذلك ، ويجب أن يقسم السكان الى مجموعات ، يجعل لكل مجموعة منها هيئة من الاخصائيين العالميين بالاحوال المحلية كما يجب القيام بعمل أبحاث عامة وموضوعية على ضوئها يمكن وضع السياسة الانسانية للطب الاجتماعى ، كما يجب أن تعمل احصائيات صحية للوفيات والامراض للاسترشاد بها فى الادارات الصحية ٠

وعند ما يتم انشاء هذه الخدمات يحسن استقلال الادارات المحلية عن الادارات الرئيسية مع ابقاء اشراف الرياسة التى يحق لها التدخل حين حدوث الاخطاء ، ويجب أن يوجد بالادارات الرئيسية مهندسون صحيون لتنفيذ البرامج الصحية ، كما ان المراكز الرئيسية يجب أن يشغلها أطباء من ذوى الخبرة بالمسائل الصحية العامة ، ويجب أن يقوم بادارة الاعمال الصحية فى المديريات أطباء متفرغون لهذا العمل لا يشغل تفكيرهم شىء آخر ، يوجهون كل اهتمامهم لهذه الاعمال ٠ وعليهم أن يكونوا ملمين الماما تاما بالمناطق التى يديرونها وحاجاتها ومواردها، وعليهم أن يجعلوا جميع الهيئات العاملة فى مناطقهم يدا واحدة ، وعليهم أن يتعارفوا مع الموظفين الآخرين ومع أعضاء المهنة الطبية والموظفين الاجتماعيين ، وقد دلت التجربة على أن هذه العملية كثيرا ما أدت الى نتائج باهرة ٠

المجالس القروية والمحلية

ولكى نضمن نجاح التنظيم والادارة فى برامج الاصلاح الصحى يجب أن يقوم على ادارتها اناس ينتخبون من المجتمعات الريفية يشجعون من وقت الى آخر ويمنحون مقدارا من الاستقلال يتناسب مع كفاءتهم، وعلى الدولة أن تمدهم بالمعونة باحدى الطرق الآتية :

١ ـ امدادهم باعانات مالية أو هبات تساعدهم على تنفيذ البرنامج ٠

٢ ـ امدادهم بالخبرة الفنية والمساعدة عن طريق الخبراء والموظفين ذوى الخبرة والكفاءة الفنية ٠

٣ ـ التوفيق بين أقسام البرنامج والمقدرة على التنفيذ بحيث يمكن الانتفاع بأكبر قسط من

الاصلاح فى حدود الموارد والوسائل التنفيـــذية الموجودة ٠

تدبير المـــال اللازم

ويمكن الحصول على المال اللازم لتنفيـــذ الاصلاح الصحى بالوجوه الآتية :

١ ـ اعانة سنوية من ميزانية الدولة ٠

٢ ـ الاموال المخصصة للمشروعات الصحية فى ميزانية مجالس المديريات ٠

٣ ـ التبرعات والهبات من الجماعات والافراد

المجموعة الصـــحية

عبارة عن معهد لترقيـــة المستوى الصحى لمجموعة من الناس فى منطقة معينة وذلك بتركيز كل فروع البرنامج الصحى تحت سقف واحـــد، وهى فى المرحلة الاخيرة فى تنفيـذ البرنامج أو الهيئة التنفيذية الاخيرة فى سبيل الصحة العامة ٠ ويختلف عدد الاهالى الذين تقوم على رعايتهم حسب الاحوال الموضعية ، ويشمل البرنامج الذى تقوم باداثه المجموعة الصحية ما يأتى :

١ ـ مكافحة الامراض المعدية والمتوطنة ٠

٢ ـ توفير العلاج المناسب ٠

٣ ـ رعاية الطفولة والامومة ٠

٤ ـ اصلاح الصحة العامة ٠

ويقوم بادارة هـــذه الاعمال فى مصر الآن أطباء لم يمرنوا تمرينا كافيا ، كما ان لهم الحق فى مزاولة المهنة ٠

ولا ريب ان مزاولة الطبيب للمهنـة تجعله يهمل هذه الواجبات ، وقد يحسب أولياء الامور انهم يقتصدون باتباع هذه الطريقة ولكن الواقع انهم يخسرون بتعدد الوظائف وانحطاط نوع العمل الناتج عن هذا النظام ٠

لذلك رئى أن يقوم بالعمل طبيبان أحدهما يشرف على الاعمال العلاجيـــة ، والآخر يختص بالاشراف على أعمال الاصلاح الصحى والوقاية من الامراض المعدية والامراض المتوطنة ٠ ولما كانت هناك أزمة أطباء قد تدوم لبضع سنوات فيحسن أن يكلف باجراء الاعمال الصحية وأعمال الوقاية معاون صحى أو مفتش صحى ٠

أمراض العيون فى الريف المصرى

تعقيب

للدكتور فريد مسعود (مصر)

يمكن أن تدرس أمراض العيون فى الريف المصرى من الناحيتين العلاجية والوقائية. وللناحية الوقائية أهمية خاصة لاتصالها بالسواد الاعظم أو بمجموع السكان وذلك فيما يتعلق بالارماد وفيما يتعلق بالمضاعفات التى تصيب العيون نتيجة لوجود الامراض الزهرية وسنترك هذه الاخيرة لان لها موضوعا خاصا بها فى هذه الدراسات مكتفين بالاشارة اليها فقط ونتيجة لبحث مسألة الارماد نلاحظ بشأنها :

أولا ـ اصابتها للاطفال فى أول عمرهم

ثانيا ـ صلتها الوثيقة بالذباب

والارماد جمع رمد وهو التعبير الذى يطلق على التهاب العين المصحوب بافراز ـ وهذه الارماد على أنواع يتميز أحدها عن الآخر بحسب نوع الميكروب المسبب له . وما يحدث فى ريفنا من هذه الارماد هو أولا الرمد الصديدى المسبب بتأثير (الجونوكوك) ثم الرمد النزلى وهو مسبب بتأثير (باسيلس كوخ ويكس) وأحيانا بتأثير ميكروبات أخرى عادية عنقودية أو سبحية . ويدخل ضمن هذه الارماد الرمد الحبيبى من ناحية انه يحدث معها أو تحدث هى معه أى أن حدوث أحدها يمهد الطريق لحدوث البعض الآخر ، والواقع أن مايحدث ـ عادة ـ هو الرمد المختلط أى الذى يوجد فيه الرمد الحبيبى كحالة أساسية مضاف اليها حالة التهابية حادة ، سببه ميكروب من الميكروبات التى سبق ذكرها . وأكثر ما تكون هذه الارماد عندما تكون حادة ، أو عندما تحدث وتتطور بسرعة ، ويكون هناك ألم واحمرار فى العين وورم وافراز وعدم مقدرة على مقابلة الضوء وكل هذه الاعراض بدرجات متفاوتة فى الشدة ، كما هو معروف ومشاهد. واصابة الاطفال بالارماد فى الريف تكاد تكون عامة ، أى أن كل طفل هناك يصاب بنوع ما من الارماد ، وفى معظم الاحيان بالرمد الحبيبى أيضا ، مع أنه يكون ـ عادة ـ قد ولد سليما من أى رمد . وخطر الاصابة بالارماد معروف ، وتكفى الاشارة الى ما تنتجه من ضعف فى الابصار قد يصل الى العمى التام ، وهو مايؤثر كثيرا فى خفض الانتاج القومى ، وكذلك ما يتبع حدوث الارماد من مجهودات علاجية تكاد تكون مستمرة ، وهو ما يستنزف من الامة مالا وجهدا ضائعين . وبذا كان للوقايه من الارماد أهمية خاصة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها اذ آنها خير لايقاس به أى اجراء علاجى ، والمثل المعروف « درهم وقاية خير من قنطار علاج » ينطبق حرفيا هنا .

وسنوضح فيما يلى طرق الوقاية من هذه الارماد :

وأول ما يلاحظ بهذا الصدد هو علاقة الارماد بالذباب ، وقد أوضحت الابحاث التى أجريت أن حدوث الارماد يتم عندنا بنظام معلوم من سنة الى أخرى ، ويتبع دواما وجود درجات معلومة من الحرارة تصحبها درجات عليا من توالد الذباب . ففى الربيع عندما يصل متوسط درجة حرارة الطقس القصوى الى ٢٣ س يبدأ تكاثر الذباب ويبدأ معه حدوث الاصابات الكثيرة المسبب عن (باسيلس كوخ ويكس) ، ويستمر حدوث الاصابات طالما كانت حرارة الجو مستمرة على هذه الدرجة وبعد هذا الوقت عندما ترتفع درجة الحرارة أكثر وتصل الى متوسط ٣٠ س يأخذ فى الازدياد النوع الآخر من الرمد المسبب (بالجونوكوك) ، ويستمر حدوث النوعين معا الى أن تزيد درجة الحرارة فى متوسطها الاقصى على ٣٥ س فيأخذا فى الهبوط معا . ومعنى هذا هو أنه فى فصلى الربيع والخريف يكثر توالد الذباب وتزيد مع الذباب نسبة الاصابة بالارماد الحادة . أما فى فصلى الشتاء والصيف الشديد فالاثنان يقلان معا ـ وبتعبير أدق ـ يكثر

الذباب وتكثر الاصابة بالارماد الحادة عندما يكون متوسط درجة حرارة الطقس القصوى ٣٥ س ويقل الاثنان معا عندما تقل درجة الحرارة عن ٢٠ س وعندما تزيد عن ٣٥ س . ويستخلص من كل هذا ان الحرارة والذباب هما عاملان رئيسيان فى حدوث الارماد الحادة وفى انتشارها فى الريف فى مواسمها المعروفة، وهذا ـ طبعا ـ مع وجود المرض وانتقاله بالعدوى من المريض الى السليم، وخاصة الى الاطفال الصغار .. وعلى هذا فمسألة الوقاية التى تواجهنا تستلزم منع توالد الذباب ، مع منع حدوث العدوى للاطفال :

فأما عن منع توالد الذباب فى الريف فمع انه يظهر كالمستحيل هو ممكن ، ولكنه يستلزم التعاون بين الجمهور وبين الجهات التى تعنى بالنظافة العامة لتوجيه عناية خاصة الى الفضلات حتى لا تتراكم بحالة رطبة ، اذ يلزم تجفيفها أولا فأولا ، أو استعمالها بطريقة تضمن عدم توالد الذباب فيها . وطرق قتل الذباب الحديثة معروفة وقد جربت بنجاح ، واذا لم يمكن منع توالد الذباب بتاتا فلا أقل من أن نتوقى أذاه ، وعلى هذا فنأتى الى طريق الوقاية لعيون الاطفال وبهذا الصدد كنت قد أجريت أبحاثا خاصة منذ عام ١٩٢٨ عندما عرف أن هناك استعدادا خاصا لاصابة الاطفال بالارماد ، وقد تم عندئذ انشاء مركزين لرعاية عيون الاطفال الاقل من السنتين مجانا ، وكان أحد المركزين فى حى وطنى متواضع (بباب الشعرية) ، وكان الآخر فى حى أرقى كثيرا فى (مصر الجديدة) بشارع طنطا ، واستمر العمل فى هذين المركزين أعواما كان فى أثنائها الاطفال يحضرون الى المركز مرة فى الاسبوع أو أكثر لعلاج ما قد يكون هناك من حالات رمدية فى بدئها ، ولاعطاء الارشاد للامهات لتوقى اصابة السليمين . وقد خرجنا من ذلك الاختبار العملى لهذه المشكلة بنتائج هامة نشرت فى وقتها فى المجلات المختصة المحلية والخارجية ونذكر من هذه النتائج : امكان وقاية عيون الاطفال الصغار من الارماد باتباع النظافة ، مع استعمال قطرة بسيطة كلما لزم الامر حسب الارشاد الذى يعطيه الطبيب المشرف على ملاحظة عينى الطفل من وقت الى آخر . ثم وجود علاقة بين نظافة الجسم من ناحية الاستحمام بالماء والصابون ووقاية العينين من الارماد ، أى انه اذا اتفق وامتنع استحمام الطفل مدة من الزمن لسبب ما فان هذا يسبب استعدادا كبيرا لاصابته بالارماد ، وقد قدمت تقارير بكل هذا الى الجهات المختصة ، مع الاشارة بامكان الاعتناء بالرعاية الرمدية للوصول بالارشاد الصحى الى أكبر عدد من الامهات ، والوصول الى ضمان معاونتهن برضا واختيار ، حتى يساهمن فى تحسين الصحة العامة وفى توقى حدوث الامراض فى البلاد ، على اعتبار ان الام هى الدعامة والاساس الذى يبنى عليه بناء الصحة العامة . وانه من الواضح اننا اذا أمسكنا بالطفل لرعاية عينيه ـ وهذا واجب يتحتم عمله ـ أمسكنا أيضا بالام لاعطائها ما نريد من التعليم والارشاد ، ونحن نجد منها حينئذ تقديرا وانتباها لما نفعله فى هذا السبيل ، لان الطفل هو الطريق الطبيعى لعقل الام وعواطفها وتفكيرها ، وكل ما يتصل بسلامة الطفل أمر محبب اليها ، وهى لاجل سلامة عينى الطفل تنظف المنزل وتكافح الذباب والحشرات وتزيل القاذورات ، وتعنى بكل ما يطلب اليها عمله من ناحية الصحة العامة وتوقى حدوث الامراض . وليس يخفى ما هنالك من صلة متينة بين الارماد الحادة والحالة الصحية العامة فى منطقة ما ، بمعنى انه اذا كثرت القاذورات والذباب فى بقعة ما واذا قل فيها الماء النقى فهناك تجد الارماد قد أخذت تنتشر فى عيون الاطفال ، فاذا تحول الانتباه الى العناية بعيون الاطفال فى تلك البقعة فسرعان ما تجد تحسنا أخذ يظهر فى الصحة العامة أيضا ، لان العناية بعيون الاطفال تستلزم حتما العناية بالنظافة العامة ، ومحاربة القاذورات ومكافحة الذباب ، وتوافر الماء النقى .

وقد اتجه التفكير الى الانتفاع بارشاد الامهات عن طريق رعاية عيون الاطفال فى بداية الحرب الماضية عندما كان هناك عبء ملقى على المعنيين بالطب الوقائى فى هذه البلاد وشعور بالمسئولية الكبرى من ناحية توافر العوامل الصحية ورفع للمستوى الصحى العام حتى لا تنتشر هناك أوبئة أو أمراض فى وقت كانت البلاد فيه أكثر تعرضا للاصابة بمختلف الامراض منها فى أى وقت مضى ، حيث كانت تكتظ بالجنود القادمين من بقاع مختلفة ، سواء أكان ذلك للاقامة فى معسكرات داخل البلاد أم للمرور منها الى ميادين القتال . كان لابد عندئذ من بذل مجهود واف لهذا الغرض، أى لتوقى حدوث مختلف الامراض فى البلاد المصرية . وكانت هناك حقيقة مرتبطة بهذا وهى لا تزال ثابتة وستبقى ثابتة على مرور الايام ، وهى أن كل مجهود يبذل لرفع المستوى الصحى العام يجب لضمان نجاحه أن يتم بمعاونة الامهات بالمنازل بعد أن يتفهمن ما هو مطلوب منهن من نظافة المنازل والطرقات ، ومكافحة الذباب والحشرات ، وعناية بصحة أفراد العائلات من ناحية المأكل والمشرب والملبس والنوم الخ .. لان الام هى ـ كما قلنا ـ الدعامة والاساس الذى يقوم عليه بناء الصحة العامة فى البلاد . أى أن التفكير اتجه فى ذلك الوقت الى الانتفاع بطريقة غير مباشرة تضمن ارشاد الامهات الى الاحتياطات الصحية ، وتضمن معاونتهن على تنفيذ ذلك الارشاد ، لرفع المستوى الصحى العام،

وللوقاية من مختلف الامراض · ولهذا الغـــرض أصدر وزير الصحـة فى ذلك الوقت المغفـــور له الدكتور على ابراهيم باشا أمرا بتكوين لجنة لبحث مسألة الوقاية من الارماد فى البلاد المصرية ، وقد تكونت اللجنة ووالت اجتماعاتها وتقدمت بتقريرها فى شهر أكتوبر عام ١٩٤١، وأشارت باتباع طريقة الرعاية لعيون الاطفال ، من وقت الولادة الى سن الخامسة ، مع زيادة عدد المراكز الصحية فى كل أنحاء البلاد ، وذلك للوقاية من الارماد ، وبالتالى من مختلف الامراض · وقد توالت المجهودات عندئذ فى ذلك السبيل ، ولو ان معظمها لم يكن ظاهـرا للجمهور ، ولكنها كانت ترمى الى الحصـــول على معاونة الامهات فيما كان يتخذ من احتياطات صحية لتوقى حدوث الامراض · وقد قامت الامهات بهـذا المجهود خير قيام حيث كن يشـــاهدن فى مراكز رعاية الطفل الحكومية والاهلية ينصتن باهتمام لما كانت تلقيه عليهن المرشدات المختصات من نصائح وارشادات · وبعد هذا كن يذهبن الى منازلهـن وينفذن هذا بكل عناية واهتمام ، وكان دليـــل النجاح لهذا النظام عدم اصابة البلاد بأية أمراض طول مدة الحرب، واعتراف الجهات الاجنبية بهذا وتقديرها له وهو ما ذكر فى حينه فى التقريـر المقدم الى المؤتمر الطبى العـــربى فى نوفمبر عام ١٩٤٥ تحت عنوان « جهود مصر لتوقى الامراض فى سنى الحرب » ·

ولو ان هذا النظام كان قد عنى بالاستمرار فيه وتوسيعه وامتداده فى الريف المحتاج اليه لما كان وباء (الكوليرا) قد انتشر فى تلك البقاع ، ولما حدث من ضرره ما حدث ·

والآن ــ ونحن فى ظروف مماثلة للظروف السابقة وقد أخذ شبح الحرب يطل مرة أخرى ، وان كنا ندعو الله أن يبعده عن بلادنا ــ نحن كذلك بحاجة كبرى الى اتخاذ الاحتياطات الواقية لبلادنا من الناحية الصحية العـــامة ، ولا بد من اشراك الامهات فى رفع المستوى الصحى العام فى ريفنا المصرى ، وهذا يمكن أن يتم بتعميم رعاية عيـــون الاطفال ·

وقد أصبح لدينا الآن الكثير من المـــراكز الاجتماعية الصحية التى تتيح لنا السير حثيثا فى هذا الطريق ، وليس يعوزنا سوى خطوة أخرى هى تشريع بسيط سهل التنفيذ قليل النفقات يمكن أن ننفذه تدريجيا على نمط تشريعات أخـــرى مماثلة نفذت بنجاح كبير ، فنضمن بذلك القضـــاء على الارماد الحادة ، والرمد الحبيبى ، ونضمن أكثر من هذا رفع المستوى الصحى العام ، الذى نسعى اليه بمختلف الطرق ·

وفيما يلى نص لهذا التشريع المقترح بمواده بعد الديباجة :

مشروع قانون رعاية عيون الاطفال

مادة ١ ــ يجب تقديم كل طفل دون السنتين من العمر الى أقرب مركز صحى لمسكنه وذلك لرعاية عينيه مرة كل أسبوعين بانتظام

مادة ٢ ــ فى حالة تعذر تقديم الطفل لمركز الرعاية تقدم شهادة بوجوده تحت اشراف طبيب خاص أو مستشفى خاص لرعاية عينيه بانتظام

مادة ٣ ــ يقع تقديم الطفل أو تقديم الشهادة بالرعاية الرمدية على عاتق والد الطفل أو من يكون الطفل فى حيازته

مادة ٤ ــ يحدد وزير الصحة العمومية المناطق التى يسرى فيها هذا القانون ، وذلك حسبما يوجد بها من المراكز الصحية التى تتوافر فيها اجراءات الرعاية الرمدية مع الارشاد الصحى للامهات

مادة ٥ ــ كل مخالفة لهذا القـــانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش ·

مناقشة علاج عدوى الرمد الصديدى وحامليه

تعقيب

للدكتور محمد عباس البقلى (مصر)

فى سنة ١٩٠٤ أنشىء أول مستشفى رمدى بالقطر المصرى وكانت نسبة العمى فى مصر وقتئذ ٢٧ ٪ فلما تبين للجميع فائدتها أخذ فى تعميم المستشفيات الرمدية حتى أصبحت الآن ١١٠ مستشفى بعضها متنقل وبعضها فروع فى مستشفيات عمومية وبفضل جهودها انخفضت نسبة العمى فى السنة الاخيرة الى ٤ ٪ · وأهم ما تقوم به هذه المستشفيات هى مقاومة الرمد الصديدى والرمد الحبيبى ومضاعفاتهما ·

وكذلك انشأ قسم الرمد وحدات علاجية فى جميع المدارس الابتدائية بالقطر المصرى لمعالجة الارماد الحادة بين التلاميذ وقد نجح فى ذلك حتى أصبح حدوث أى اصابة بالرمد الصديدى نادرا جدا بين التلاميذ · ثم سلمت هذه الوحدات لوزارة المعارف فكانت نواة لمصلحة الصحة المدرسية الآن ·

وقد تألفت من بين أعضاء الجمعية الرمدية المصرية لجنة لمكافحة الرمد الصديدى فى عام ١٩٤١ ثم تألفت أخرى فى عام ١٩٤٨ وبحثتا هذا الموضوع بحثا دقيقا ووضعتا عدة اقتراحات مثل الدعاية بواسطة الاذاعة بشكل قصص صغيرة أو محاضرات أو نصائح أوكتابة قصص قصيرة تمثيلية وبالنشر والاعلان فى الصحف وبالصور الرمزية أو بالاعلانات على الحوائط أو القاء النصائح والارشادات ورفع المستوى الصحى بين طبقات الريف وعلاج الارماد بالطرق الحديثة وتوصيل العلاج للريف والاحياء الفقيرة فى المدن والوقاية بمحاربة الذباب ووضع قطرة السلفا ٣٠ ٪

وقد أخذ قسم الرمد بوزارة الصحة بتنفيذ هذه المشروعات قدر الامكان ·

ولما ثبت نجاح البنسلين ومركبات السلفا فى علاج الارماد الحادة أخذت جميع المستشفيات فى استعماله فى علاج الارماد الصديدية بنجاح باهر حتى امتنعت المضاعفات تماما فى الحالات التى تحضر للعلاج من بدء الاصابة ورأينا الاستعانة فى نشر هذا العلاج بجميع الوحدات الطبية فى القطر المصرى سواء التابعة منها لوزارة الصحة أوللوزارات الاخرى ·

وخصصت الحكومة ١٠٫٠٠٠ جنيه هذا العام لشراء خمس سيارات للعلاج المتنقل يكون فى كل وحدة طبيب وممرضة و (تمورجية) وتمر كل سيارة على أكبر عدد من الوحدات المخصصة لعلاج الارماد بالسلفا ·

وقد ثبت لنا ان أحسن طريقة للعلاج هى استعمال قطرة السلفا ٣٠ ٪ موضعيا كل ساعة فى الحالات البسيطة واعطاء أقراص من أحد مركبات السلفا بالفم فى الحالات الشديدة · ولهذا نرى ان أحسن علاج لتطهير الملتحمة عند حاملى العدوى هى استعمال السلفا قطرة توضع فى عيونهم عدة مرات فى اليوم ، وبذلك نجنبهم جميعا خطر التعرض لمضاعفات السلفا مهما كانت قليلة · أما اعطاء جميع اطفال القطر وحاملى المرض أقراص سلفا أو حقن سلفا قبل بدء كل موسم من مواسم الارماد الحادة فطريقة غير عملية بل وغير مجدية · لان علاج السلفا لا يكسب الاشخاص أى مناعة لاننا وجدنا الاطفال يصابون بالرمد الصديدى بعد مضى بضعة أيام فقط من تعاطيهم السلفا

محاربة أمراض العيون

للدكتور مكسويل ليون (مصر)

رغم ارتفاع نسبة أمراض العيون والعمى فى مصر يلاحظ أن أعين الاطفال المصريين فى وقت الولادة جيدة جدا اذا ما قورنت بعيون المواليد الجدد فى غالبية الدول الاخرى ، ومع ذلك فالرمد المعروف باسم نيوناتورم (Neonatorum) ـ وهو السبب الاكبر للعمى فى كثير من بقاع الارض ـ غير معروف فى مصر أو فى فلسطين ·

على ان ندرة هذا النوع من المرض فى الساحل الشرقى للبحر الابيض المتوسط كان أمرا معروفا لاطباء الرمد منذ أكثر من خمسين عاما ، وكان مثار تعليق وتفكير ، ومع ذلك فلم تسفر البحوث عن تفسير كاف لهذه الظاهرة ·

ومع ان الاطفال المصريين ينجون من هذا الخطر المبكر فانهم سرعان ما يتعرضون للعدوى بشدة وبشكل واسع حتى كان من النادر أن يصل طفل من أطفال الطبقة الفقيرة الى الشهر السادس من عمره دون أن يصاب بهذا المرض الوبيل ·

وهناك نوعان من مرض العيون أولهما الرمد الحاد المعروف باسم (purulent) وثانيهما التراخوما ولهما من الخطورة فى الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ما يزيد على سائر الامراض الاخرى بمصر ·

والارماد الحادة الناتجة عن
(Koch-Weeks bacillus and gonococuss)
تحدث فى شكل أوبئة تنتشر فى البلاد طولا وعرضا مرتين فى العام ، فيصاب بها صغار الاطفال بشكل خاص ، ويصل المرض الاول الى ذروته فى مايو أو يونيو فى حين يحدث الثانى فى اكتوبر ثم تتكرر هذه الظاهرة عاما بعد عام وفى شكل منتظم ·

وقليلون من يقدرون مدى هذه الامراض وانتشارها ، فهناك ما يزيد على مائة ألف حالة من حالات الرمد الحاد (Purulent or mucopurulent opthalmia)
تعالجها سنويا مستشفيات الرمد الحكومية ، وهذا رقم كبير ولكنه مع ذلك لا يعبر الا عن نسبة ضئيلة من مجموع الاصابات ، فالذين يعملون منا ـ معشر الاطباء ـ بالريف يعلمون ان مقابل كل طفل يؤخذ الى المستشفى يوجد عدد كبير من الاطفال فى منازل القرية بدون علاج ، ومعنى هذا ان مجموع حالات الرمد الحادة التى تحدث فى مصر كل عام تبلغ أكثر من نصف مليون ، بل ربما زادت على مليون ·

وحقيق بنا أن نعلم أن ٨٠ ٪ من حالات العمى فى مصر انما تحدث نتيجة لقرحة فى القرنية ، وهى ظاهرة من شأنها أن تعقد الاصابة فى الحالات التى لم تعالج اطلاقا أو لم تعالج العلاج الصحيح ·

وفى حالة عدم تيسر العلاج فان فترة العدوى الحادة بال (Koch-Weeks) تستمر ما بين ١٠ أو ١٢ يوما تخف بعدها حدة الاصابة بعض الشىء وقد تستمر على هذه الحال بضعة أسابيع أو أشهر ، على أن نسبة كبيرة من الاطفال الذين أصيبوا تظل تحمل جرثومة المرض بصفة مستمرة دائمة ، فالرمد الناتج عن (gonococuss) تمكن ازالته من الشبكية فى أغلب الحالات فى آخر المرحلة الحادة للمرض ومع ذلك فان عدد حاملى الميكروب كثير جدا ولقد ثبت عن طريق الاحصاءات الواسعة التى قام بها معمل مستشفى الرمد التذكارى بالجيزة فى عدد من القرى ، وفى فترات الاصابة بالرمد الحاد أن ٩٠ ٪ من الاطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يحملون جرثومة الرمد بشكل لم يشتد معه نشاط هذه الجرثومة بعد ، ولا بد أن عدد هؤلاء يبلغ حد الملايين فى مصر وحدها ، فهم فى الواقع المعين الذى لا ينضب أو البحر الذى تتدفق منه عدوى هذه الامراض ان صح هذا التعبير ·

وفى وسط هذه العدوى (البكتيرية) تنشط (التراخوما) بشكل ظاهر ·

ومن الوجهة العملية يصاب كل طفل من القرويين (بالتراخوما) فى السنة الاولى من مولده ، ولا ينجو من ذلك الا عدد قليل ، بحيث

يمكن القول بأن الاصابة هنا تبلغ ١٠٠ ٪ ، أما بين الطبقات الفقيرة فى المدن فتقل الاصابات بشكل نسبى الى حد ما ، وتحدث فى سن متأخرة ومع هذا فقد أثبت فحص الاطفال بمراكز رعاية الطفل فى مصر أن ٩٠ ٪ من الاطفال يصابون (بالتراخوما) قبل مضى سنتين من العمر ٠

ونجد لحسن الحظ أن (التراخوما) لا تشتد فى مصر بالشكل الذى يشاهد فى ممالك أخرى كما أنها لا تعتبر مسئولة الا عن نسبة ضئيلة من العمى فى هذه البلاد ، ولكنها مع ذلك السبب الاساسى فى ضعف الابصار ضعفا يقرب من العمى بقليل ، كما أنها تسبب متاعب وآلاما كثيرة وعجزا عن العمل بين الطبقات الفقيرة من السكان ٠

تلك هى باختصار صورة لامراض العيون المنتشرة فى مصر وانك لتجد فيها مشكلة كبيرة حقا أمام المشتغلين فى ميدان الصحة العامة ومشروعات الرعاية الاجتماعية ٠

وبالرغم من التقدم الكبير فى الوسائل العلاجية والوقائية الا أنه لم تتوافر لدينا بعد الطرق المباشرة لمعالجة مشكلة (التراخوما) فى مصر ٠

وقد ثبت أن المرض بشكله الموجود فى مصر قليل الاستجابة نسبيا للعلاج بالسلفا والعقاقير المضادة ، ولم توجد بعد طريقة للعلاج بصفة قاطعة ومن الوجهة الوقائية نجد ان انتشار (التراخوما) بين الاطفال الصغار تتعذر معه كل محاولة لتطبيق طريقة العزل ٠

ويوجد مع ذلك ما يدعم النظرية القائلة بأن (التراخوما) تنتقل من عين الى عين عن طريق الافرازات المعدية للبكتيريا الرمدية (الدكتور ولسون ص ١٩) ومعنى ذلك أن مقاومة هذه الاخيرة قد تكون لها نتائج بعيدة المدى فى الحد من انتشار (التراخوما) وهذا ينتهى بنا الى مشكلة الرمد البكتريولوجى الحاد ، وهنا على الاقل يحق لنا أن نتفاءل ٠ فالابحاث التى قام بها الدكتور ولسن سنة ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ فى مستشفى الرمد التذكارى بالجيزة تدلنا على أن الانتشار الموسمى للرمد الحاد بشكل وبائى يتوقف على ثلاثة عوامل:

١ ــ عدد حاملى ميكروب (Koch-Weeks bacillus and gonococuss)

٢ ــ العوامل المناخية فى هذه البيئات أى درجة الحرارة والرطوبة التى تلائم هذه الميكروبات

٣ ــ زيادة انتشار الذباب فى الفصول التى تتكاثر فيها

على ان البحث الذى قام به ولسون والذى أيدته الابحاث التى قمت بها حديثا لا تترك مجالا للشك فى أن الذباب العادى عامل أساسى فى انتشار الافرازات المعدية من عين الى أخرى ، وليس الذباب مسئولا فقط عن تعدد الاصابات بالمرض بل ان تكرار انتقال الميكروبات من شأنه أن يضاعف بل يقوى الجراثيم التى تكون كامنة منذ المواسم السابقة ٠
(Maxwell Lyons and Amies 1949)

والاطفال الصغار هم أكثر المخلوقات قابلية للعدوى عن طريق الذباب ولا يدهشنا ان هؤلاء هم الذين يصابون بالرمد الحاد ولهذا فمن الممكن من الوجهة العملية ان تقصر وسائل الوقاية فى هذه البلاد على الاطفال الصغار قبل السن التى يدخلون فيها المدرسة

على ان أولى مراحل التقدم الحقيقى فى علاج الرمد الحاد جاءت نتيجة اكتشاف عقار السلفا حيث ثبت ان بعض مركباتها كانت ذات أثر فعال سريع فى علاج النوعين السابق ذكرهما اذ أصبح من الميسور عن طريقها علاج عدد كبير من الحالات الفردية كما حدث فى العشر سنوات الخالية أن نجا عدد كبير من الاطفال من العمى بفضل هذا العلاج ٠

ومن الظاهر ــ رغم هذا ــ ان علاج هذه الحالات الرمدية الذى تولته المستشفيات لا يمكن أن يكون له أثر كبير فى الحد من العدوى الرمدية الدورية فى الريف وحتى يومنا هذا لم ينقص عدد الاصابات بهذا المرض نقصا ملموسا ٠

ومنذ سنة ١٩٤٦ قمت بعدة تجارب بصدد هذا الداء وبقصد الوقاية منه ولا يوجد متسع من الوقت الآن للتحدث عما تمخض عنه هذا البحث من حقائق ونتائج شيقة ولكن أعرض بايجاز لنتيجتين :

لقد اتجهت المحاولة الاولى لمكافحة أوبئة هذا المرض صوب حاملى الميكروبات فكان من نتيجة العلاج بالسلفا لمدة ٣ أيام علاجا انصب على الاطفال فيما دون الست سنوات فى احدى القرى أن نجا ٩٠ ٪ من حاملى ميكروب (Koch-Weeks) كما استبعدت جرثومة ال (gonococuss) اطلاقا من القرية ٠ وفى الموسم التالى للاصابة برغم وجود ظروف مناخية طبيعية ، ورغم وجود الذباب بقيت الاصابات الرمدية الحادة بنسبة ضئيلة فلم تتجاوز ٣ ٪ من الاطفال ، فى حين أن قرية مجاورة لم تطبق فيها طريقة العلاج هذه ــ ومع وجود نسبة مماثلة من الذباب وحاملى الميكروب بها ــ بلغت نسبة الاصابات ١٩ ٪ من الاطفال

واستمر العمل على أساس العلاج الكيميائى الجماعى فى القرى الاخرى فأسفر عن نتائج باهرة وسريعة ومع ذلك كانت هذه النتائج موقوته اذ لم

يكن هناك بد من عودة الاصابات الى الاطفال الذين عولجوا خصوصا فى حالة ذهابهم الى القرى الاخرى أيام الاسواق وغيرها وسرعان ما انتشرت الاصابات بسبب انتشار الذباب فلم يمض عام حتى عادت نسبة حاملى الميكروب والاصابات الموسمية الحادة الى مستواها الاصلى ٠

وجاءت الطرق الحديثة التى انتهجت سبيل المقاومة بال د٠ د٠ ت (والجامكسين) فوجدنا فيها أسلوبا جديدا للعلاج ولقد استطعت فى غضون الثمانية عشرة شهرا الاخيرة بمعاونة قسم الابحاث الصحية الريفية ومؤسسة روكفلر ان أعمم أساليب البحث فى قريتين خاضعتين لحملة مكافحة الذباب ٠

والذى حدث فى هاتين القريتين ـ رغم وجود عدد كبير من الاصابات بنوعى المرض السابق ذكرهما ـ أن هبطت نسبة الاصابات الرمدية الحادة فى موسمين من مواسم الاصابة ، فلم تبلغ النسبة المئوية حدا أكبر من ٤ ٪ فى الموسم الاول و٥ ٠/٠ فى الموسم الثانى بين أطفال هاتين القريتين ، فى حين ان النسبة فى قرى مجاورة لم تحارب الذباب بلغت الاصابات بالقياس الى القريتين المشار اليهما ٩ ٠/٠ فى الموسم الاول و٢٦ ٪ فى الموسم التالى

وهذا هو مبلغ ما وصلنا اليه نتيجة لما قمنا به من أبحاث ونتائج ، ولكن لا جدال فى ضرورة بذل جهود أخرى فى هذا الصدد ٠

وثمة ظاهرة مزعجة ، وهى ان نسبة حاملى الميكروب فى النواحى التى قامت فيها حملات لمكافحة الذباب لم يطرأ عليها أى تناقص يذكر ٠

ومادامت نسبة حاملى الميكروب تظل عند هذا الحد فلا جدال فى أن أى تهاون فى مكافحة الذباب من شأنه أن يزيد فى نسبة الاصابات بالرمد الحاد ٠

وهنالك خطوة أخرى أود أن أشير اليها وهى ضرورة ايجاد حملة قوية لمكافحة الذباب فى مجموعة من القرى ذات الاكتفاء الذاتى والاسواق ٠ وذلك للحد من زيادة ميكروبات أخرى لهذا المرض تأتى من القرى المجاورة ، ومبلغنا من العلم الآن يدلنا على أن المراكز الاولية للصحة البسيطة التى أنشئت فى القرى يمكنها القيام بعلاج الاصابات الحادة للرمد التى يحتمل أن يصاب بها سكان هذه القرى ٠

وقد بقى علينا بعد هذا أن نتبين عن طريق الاحصاءات البكتريولوجية فى مثل الظروف التى تحدثنا عنها ما اذا كان من الممكن تناقص عدد حاملى الميكروب ٠٠ ولذا وجب القول بأن العلاج الكيمائى الجماعى ما زال ضروريا فى بعض المناطق ٠

مقاومة الامراض الزهرية

تعقيب

للدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان (مصر)

هيئة الصحة الدولية

يمكننا تسمية مجموعة الامراض التى يطلق عليها عادة اسم الامراض الزهرية : (أمراض التريبو نيما) حيث ان مجموعة الامراض هذه تتسبب من ميكروب يشبه (التريبونيما باليوم) الذى يسبب مرض الزهرى ·

وتوحى كلمة (أمراض زهرية) الى الذهن أنها مرض له علاقة مباشرة بالاتصال الجنسى · ولكن هذا لا ينطبق على الحقيقة تماما بالنسبة الى بعض مجموعات هذه الامراض التى يهتم بها خبراء الامراض الزهرية فى منطقة شرقى البحر الابيض المتوسط كما فى سائر البلاد الاخرى · فمرض (البيجل) فى العراق وسوريا مثلا يسببه ميكروب(التريبو نيما)الذى يشبه تماما(التريبونيما باليوم) · ويؤكد هذه المشابهة كل الذين لهم خبرة فى هذه الامراض · ومع ذلك فانه من المؤكد أيضا أن هذا المرض لا ينتشر عن طريق الاتصال الجنسى ولما كان مرض (البيجل) ينتشر بين الصغار فانه ينتقل من طفل الى آخر بالاتصال، بالملامسة مباشرة أو بغير ذلك ، لكن ليس عن طريق الاختلاط الجنسى · ولكن يساعد على انتشار المرض ظروف البيئة غير الصحية التى يعيش فيها الناس المصابون به ·

والذى يعنينا فى مصر هو مرض الزهرى بالذات · ولما كانت نسبة الاصابة به فى الحوامل فى القرى هى ٨ ٠/٠ ، فانه من الاهمية بمكان انشاء مراكز لمقاومة هذا المرض · واصابة الحوامل بالزهرى أكثر خطورة مما يمكن أن تعنيه الكلمة المجردة · اذ يتعين علينا أن نقدر عواقب الزهرى الوراثى من حيث الاسر المحطمة بسبب الاجهاض وموت الابناء أو انتاج ذرية من الاطفال ذوى العاهات مثل العمى وغيره أو شباب ضعيف العقل والجسم على العموم · ولا يخفى ما يترتب على هذه النقائص الجسمانية من نتائج خطيرة بالنسبة الى التقدم الاجتماعى والاقتصادى للدولة · وصحة الشباب عامل أساسى هام لهذا التقدم خصوصا فى أمة ناشئة · فأمراض التريبونيما تضعف القوة الحيوية للرجال فى كل الامم الشرقية التى فى أشد الحاجة الى شباب قوى سليم ·

وأهم مستلزمات معسكر مقاومة الامراض الزهرية هى :

١ ـ نشر المعلومات الجنسية الصحيحة كجزء من برنامج الخدمة الصحية · فالاطفال فى المنازل والتلاميذ فى المدارس وشباب الجامعات يجب أن يلموا الماما تاما بالمسائل الجنسية فان ذلك يمنع انتشار المعلومات الخاطئة عن أهم وظيفة طبيعية فى الحياة · وبذلك نتجنب العواقب الوخيمة فى صورة الاصابة بالامراض الزهرية ·

٢ ـ القيام بدعاية عملية ضد الامراض الزهرية · وهذه الدعاية يجب أن تكون بطريقة تتناسب مع الحالة الاجتماعية والنفسية للشعب· والوسائل المبسطة المباشرة للدعاية أكثر تأثيرا فى الشعب من المقالات النظرية · فهناك كثير من الوسائل العملية للدعاية الناجحة باستخدام الصور التوضيحية واللوحات والافلام التعليمية والاحاديث بالراديو وبتوزيع النشرات والمطبوعات · التى تتناسب مع عقلية الشعب وحاجته ·

٣ ـ تهيئة وسائل التشخيص والعلاج الصحيحة · وهذه الخدمة يجب أن تتضمن البحث عن الحالات وقيدها ومتابعتها· والعناية بالمرضى فى العيادة السرية بتهيئة أوقات مناسبة لكل. وتزويدهم بالنصائح المفيدة · ووجود وحدات متنقلة للعلاج فى مصر كما فى باقى بلدان منطقة الشرق الاوسط يساعد على نشر الخدمات فى القرى حيث تصعب وسائل الانتقال صحيا واقتصاديا ·

ولتسهيل المهمة بالنسبة للمريض وللطبيب يجب استعمال أحدث وسائل التشخيص والعلاج ٠ ويعتبر (البنسلين) الآن أحسن سلاح لمقاومة انتشار المرض وحصر العدوى٠ وبالنسبة الى أن(البنسلين) يقاوم ويشفى أمراض (التريبو نيما) بكميات قليلة وفى وقت قصير فهو طريقة اقتصادية للشخص كمريض وللحكومة كمسئولة عن علاج هذا المرض٠

٤ ـ تشجيع البحوث الخاصة بهذه الامراض للحصول على معلومات عن مدى وطرق انتشار هذا المرض فى المناطق المختلفة٠ مع اتباع الطرق الموفرة اقتصاديا فى العلاج الصحيح ٠

٥ ـ الغاء البغاء بكل صوره ٠ فالحرب ضد البغاء لا تنتهى بمنع البغاء الرسمى بل يجب ايجاد حلول صحية للمسائل الاجتماعية التى تساعد على انتشار البغاء وجعله الطريقة السهلة للترفيه عن الشباب المتضايق ٠٠ وبتهيئة هذه النواحى يمكن ايجاد معسكرات مفيدة لمقاومة الامراض الزهرية ٠

الامراض الزهرية وكيفية مكافحتها

تعقيب

للدكتور جميل بيروتى (مصر)

رغما عن المجهود العظيم والتقدم المدهش، ورغما عن ان الامراض الزهرية أصبح شفاؤها واتقاؤها أكيدين، الا أن ضحاياها مازالت لسوء الحظ أضعاف سائر الامراض المعدية والمواد المخدرة ، فلحصر ضحايا هذا الوباء الاجتماعى الخطير ومنع طغيانه أتقدم اليوم لحلقة الدراسات الاجتماعية برسالتى هذه متكلا على اختبارى الطويل منذ سنة ١٩١٩ فى ممارسة هذه الامراض

أربع طرق للوقاية :

١ ـ الوقاية الاجماعية بضبط تفشى العدوى واستئصال مصادرها

٢ ـ الوقاية الفردية بتحذير الشبان من طرق العدوى

٣ ـ الوقاية النسبية والوراثية بحماية الزوجة والنسل

٤ ـ الوقاية الثقافية الاخلاقية بتلقين النشء التهذيب الجنسى

الوقاية الاجماعية

أولا ـ جعل ناقل العدوى مسئولا عنها وعن الضرر لغيره، باضافة مادة للقانون المدنى تنص على معاقبة ناقل العدوى واذا ثبت سوء النية فتعتبر جنحة ولو ان المجنى عليه ما زال يفضل التستر ويخشى الفضيحة غير انه توجد فئة كبيرة على نقيض ذلك فتطبيق هذه المادة من شأنه ادخال مبدأ المسئولية الجنسية فى نفوس المصابين فيحفزهم الى علاج مرضهم وفى ذلك وقاية للابرياء.

ثانيا ـ اكتشاف وتعقب المصابين وعلاجهم. بعلاج الافراد واستئصال منابع العدوى وقاية للمجتمع . فالواجب اذن حث كل مريض على العلاج قبل تقدم المرض واستعصائه بيد انه لسوء الحظ ما زالت الامراض الزهرية معتبرة فى الشرق أمراضا معيبة يتحاشى الكثيرون معالجتها أو قد يتسترون حياء وخجلا ، والبعض يزيدون الطين بلة باساءة علاجهم بأيديهم ، فلذلك يجب تنوير المرضى وتحذيرهم من مضار هذا الاهمال وعواقبه الوخيمة . وليتسنى لنا تشجيعهم على المبادرة الى العلاج ومن ثم علاج المصابين اجمالا لا بد من شرطين أساسيين :

١ ـ الشرط الاول: تعميم المستوصفات السرية المجانية واكثارها بحيث تسمح لكل مصاب أن ينال قسطه من العلاج المجانى مع احترام سرية كل مريض. ويكفى لذلك انشاء مستوصفات صغيرة خارجية متعددة يديرها أطباء اخصائيون أكفاء تحتوى على معامل صغيرة لتحليل الدم وفحص الميكروب . ويعطى المريض كراسة صغيرة فيها نمرته وسنه وتاريخ موجز لمرضه ولا يذكر فيه اسمه ولا لقبه يحضرها المريض معه فى كل زيادة ويقدمها للطبيب المعالج ليدون فيها ملاحظاته واجراءاته وطريقة العلاج وموعد الزيارة المقبلة وبذا يتسنى للمريض مواصلة العلاج فى أية وحدة أخرى وباى طبيب آخر.. وتعميم واكثار هذه الوحدات وجعلها متوافرة فى جميع أنحاء القطر بدلا من واحدة لكل ٦٩٠ ألف نسمة كما هى اليوم .

٢ ـ الشرط الثانى : وجوب عمل دعاية شديدة لتشجيع المرضى على التقدم للمعالجة اذ أن انشاء هذه المستوصفات وانتظار المصابين ليتقدموا اليها من تلقاء أنفسهم عبث لانهم متخوفون مهملون متسترون يائسون فبدون الشرط الثانى لن تؤدى هذه المستوصفات الغرض من انشائها ، والواقع اننى كنت أول من نادى بانشاء هذه المستوصفات فى مصر بسلسلة مقالات فى جريدتى السياسة والمقطم فى سنتى ١٩٢٤ و١٩٢٥ وأوضحت وقتئذ أن مجرد انشاء هذه العيادات وحده مهما تزايد عددها فى المستقبل لن يؤدى الغرض المنشود ما لم يكن مشفوعا بدعاية واسعة النطاق لاجتذاب المرضى وتعليم الجهال مضار هذه الامراض وتحذير المتهورين واظهار المتسترين وتخويف المهملين .

ان أنجع طريقة لهذه الدعاية هى الاعتماد على منشورات واعلانات عامة تتضمن البيانات الآتية ، وهاك مثالا من هذه الاعلانات كما اقترحتها ونشرتها جريدة المقطم سنة ١٩٢٥ :

ارشادات هامة لكل فرد من أفراد الامة

أولا ـ ان الامراض الزهرية ليست حتما ناتجة عن اختلاط جنسى فكل شخص معرض لها وكثيرا ما يصاب بها الابرياء تارة مباشرة باللمس أو بالتقبيل أو بالوراثة ، وطورا عرضا باستعمال أدوات ملوثة منزلية أو عمومية كأدوات الحلاقة والتزيين والحمام وأدوات الاكل والشرب فى المحلات العامة ٠

ثانيا ـ يتضح من ذلك انها ليست أمراضا معيبة فلا تحتاج اذن الى التستر بل يجب اعتبارها أمراضا اجتماعية كغيرها تجب معالجتها ومنع انتشارها ٠

ثالثا ـ التستر على هذه الامراض وعدم التقدم لمعالجتها علاجا تاما دون شك يزيد من خطورتها ومضاعفاتها وأخطار تفشيها ٠

رابعا ـ تبقى جراثيم المرض اذا تركت دون علاج أو كان الاخير سيئا كامنة فى الجسم سنوات عديدة دون ظهور أى عارض ينذر بخطر وجودها فيقنع العليل بشفائه مع انه بنفس الوقت ينقل جراثيم المرض الى غيره واذا تزوج فسيجنى على زوجته وأولاده ٠

خامسا ـ يجب اتخاذ أقوى وسائل الوقاية الشخصية لمنع العدوى ٠ واذا فرض وحدثت فالواجب المبادرة الى الطبيب الاخصائى لمباشرة علاج المرض قبل انتشاره وتأصله ٠

سادسا ـ بتأصل الداء وازمانه يحتاج العليل دون شك الى علاجات طويلة تستغرق شهورا وسنين ٠ غير ان المصاب يجب أن لا ييأس مطلقا اذ قد صار فى استطاعة كل مريض مهما كانت حالته فقيرا أو غنيا أن يتخلص من دائه ويستأصله بطرق حديثة تضمن له الشفاء والهناء بدل اليأس والشقاء وتمكنه من الزواج وانتاج بنين أصحاء

سابعا ـ ليس جرما أن يصاب المرء بالمرض فكل شخص معرض له حتى بالطرق العرضية البريئة وانما الجرم أن يهمل العليل علاج نفسه ومن ثم ينقل العدوى الى غيره ، تلك جريمة يعاقب عليها فحذار من الاقدام على الزواج قبل التأكد بذمة وأمانة من صلاحيتك له رفقا بأبناء وطنك ورحمة بزوجتك وأولادك وتوفيرا لوقتك ومالك ٠

تطبع أمثال هذه الاعلانات باللغات الشائعة وتلصق على أبواب المستوصفات والمستشفيات العامة والخاصة و (القشلاقات) العسكرية والاندية الرياضية والاجتماعية والمحال العمومية ٠ ثم اذاعة مضمونها السلمى القاطع بواسطة الراديو أو السينما أو نشرها بواسطة الجرائد والمجلات ٠ وبتأثير هذه الدعاية يؤم المصابون هذه المستوصفات دون تستر أو تكتم ٠ واذا كان العلاج وافيا تاما نتمكن بعد زمن من استئصال شأفة هذه الامراض وازالة مصادرها ٠ وفى سبيل هذه النتيجة يجب الحث على بقية طرق الوقاية الآتية :

الوقاية الفردية

وذلك بتنوير كل فرد بأخطار العدوى العرضية المتنوعة التى يتعرض لها المرء فى كل لحظة وبذا يتسنى لكل فرد معرفتها ومن ثم اجتنابها بغية الوقاية الشخصية ويمكن لمصلحة الصحة العمومية أن تساهم فى قسط كبير من هذه الوقاية وذلك بالتشديد على أصحاب المقاهى والمطاعم ومحلات الحلوى والحانات بوجوب تعقيم الاقداح والاكواب والملاعق والشوك الخ ٠٠٠ أما بتغطيسها فى محاليل مطهرة كمحلول (جافيل ٥٠ ٪) أو بغليانها مع (الكربونات الصودا) ٠ وكذلك بالتشديد على الحلاقين ومقلمى الاظافر وسواهم بتعقيم الامواس والمقصات والامشاط بتغطيسها اما فى الاسبرتو أو محلول (سيانور الزئبق ١ بالالف) مع اجبارهم على وضع اعلان أمام الزبون ينبهه الى ضرورة طلب اجراء التعقيم أمامه ٠ وفى المؤتمر الزهرى الدولى (مصر سنة ١٩٣٣) وافق أعضاء المؤتمر بالاغلبية على أفضلية ارشاد الشبان الى الالتجاء الى الوقاية الشخصية العملية بعد الاختلاط الجنسى باستعمال الادوية والمراهم أو أغطية المطاط الواقية ٠ فهذه احتياطات واقية يجب اتباعها ٠ ولو انها ليست يقينا سلاحا مضمونا يتسلح بها المتخوف ويتذرع بها المجازف اذ قد تحدث العدوى بطرق شاذة كالتقبيل والملامسة ٠

الوقاية النسبية والوراثية

لوقاية الزوجة والنسل يجب التأكد من سلامة الزوج وصلاحيته قبل الزواج ٠ باجراءات صحية لطلاب الزواج ٠ بوساطة الاسترشاد بالاستشارة الطبية قبل الزواج ٠ فتلك الوسيلة الوحيدة لصيانة الارواح البريئة ووقايتها من الامراض والعاهات الوراثية ٠ فبعد مقارنة مختلف اللوائح السارية اليوم فى بعض الامم أرى انه لا يمكننا أن نحذو حذو الاخذ باجبارية الشهادة الطبية قبل الزواج لما فى ذلك فى بلاد الشرق من الصعوبة والتمويه والتدليس ٠ واحراج للمريض اذ يضطر هذا الى أن يلتجىء الى وسائل الغش والتدليس

والنكران للحصول على الشهادة الطبية صونا لكرامته ومركزه أو محافظة على مصلحته أو وظيفته ولا سيما انه ليس لدى الطبيب قياس أو دليل قاطع على دحض ادعاءات طالب الشهادة فى بعض الحالات المزمنة (الزهرى) · لذا أقترح أن ينصح طلاب الزواج بواسطة أطباء العائلة والمرشدين والوعاظ ورجال الدين داخل المساجد والمعابد والكنائس وخارجها بأن يسترشدوا بالاستشارة الطبية قبل الزواج · وذلك على دفعتين : الاولى قبل خطوبتهم منعا للمفاجئات المحتملة وكسبا لمجال من الوقت يساعد فى حالة ظهور شىء منها على مداركتها قبل الزواج · والثانية فى الاسبوع السابق للزواج ·

وفى وسع وزارتى الصحة والشئون الاجتماعية ـ كشأنهما فى الحرب الاخيرة ازاء الغارات الجوية ـ مناشدة الاطباء الاخصائيين ليتطوع كل منهم بساعة واحدة فى الاسبوع من وقته فى أقرب عيادة سرية له تكرس هذه أوقاتا معينة خاصة للاستشارات الطبية فقط ·

وأعتقد ان الكثيرين يلبون مثل هذا النداء ولا يضنون بساعة فى الاسبوع لهذا الواجب المقدس خدمة للانسانية · ولا ضرورة قط لانشاء مكاتب خاصة لذلك ففى العيادات السرية الكفاية · فنصح طلاب الزواج للاسترشاد بالاستشارة الطبية خير وسيلة لوقاية الاسر من العاهات والامراض والوفيات المبكرة · وهى تعين الطبيب على ابداء أفضل النصائح لوقاية الذرية وتحسين النسل ·

الوقاية الثقافية الاخلاقية

ما زلنا نرى فى الشرق احجام الآباء والمدرسين عن مصارحة الابناء والطلبة بأسرار المراهقة والبلوغ وأحجامهم عن تحذيرهم من الاخطار الادبية والجسمانية المحدقة بهم منذ دخولهم فى حياتهم التناسلية · ولو انهم لا يألون جهدا عن تحذيرهم من الدخان والمسكرات ونهيهم عن الكذب والميسر والسرقة، ولا يدخرون عناء أو مالا فى سبيل حمايتهم ووقايتهم بالحقن والتطعيم ضد سائر الامراض المعدية كالجدرى والتيفوئيد وغيره · ولكنهم مع ذلك يتحاشون ذكر أدنى كلمة عن ما يمكن أن يجلب أكبر ضرر للفتى عند دخوله فى دور البلوغ وهى أضرار وأخطار قد لايبعد أن يكونوا هم أنفسهم قد وقعوا فيها أيام جهلهم وشبابهم وهم بذلك أدرى من غيرهم بخطورتها وسوء عواقبها ·

وسأورد هنا بيانا باحصاءات عملية دقيقة لمشاهداتى الخاصة فى خمسين ألف حالة لامراض سرية وعلل تناسلية عاينتها فى الثلاثين سنة الاخيرة فى مصر فظهرت فيها نسبة الاصابات كما يأتى :

٢٠ ٪ منها أحداث ما بين ١٤ و٢٠ سنة

٤٢ ٪ منها شبان ما بين ٢١ و٣٠ سنة

٢٤ ٪ منها رجال ما بين ٣١ و٤٠ سنة

١٢ ٪ منها رجال ما بين ٤١ و٥٠ سنة

٢ ٪ منها رجال بعد سن الـ ٥٠ سنة

مما تقدم يتبين أن نسبة الاصابات فى الاحداث والشبان هى ٦٢ ٪ وما يقرب من ثلاثة أرباع الشبان المصابين (٧١ ٪) كانوا فى حالة مرض مزمن ، أى قد سبق أن انتابتهم هذه الامراض بضع سنين من قبل ، أى فى أيام حداثتهم وجهلهم

ولعل هذه أرقام كافية وبراهين ناطقة على سوء عاقبة اهمال الآباء والمعلمين وعلى أن التهذيب الجنسى ليس واجبا الزاميا فحسب، بل انما اهماله جرم ، فلاجتناب هذا الجرم وتبعاته أرى أن يحتل التهذيب الجنسى نصيبا وافرا من وقت الآباء والمعلمين فهو وحده يؤدى الى نشأة جيل جديد مستقيم من الشبان على علم تام بالمسائل الجنسية والاخطار الادبية وخطر المغامرات الجنسية الطائشة وعواقبها الوخيمة وأمراضها الوبيلة ·

ولمساعدة الآباء والمعلمين لنشر هذا التهذيب توصلت الى عمل أسلوب سهل يرشدهم الى كيفية الشروع وخط السير أسميته « الفيلم الناطق فى تهذيب المراهق » وعرضته فى المؤتمر الطبى العربى الاول بغداد سنة ١٩٣٨ ونشرته المجلة الطبية المصرية وقتئذ فى عددها الثانى من مجلد السنة الثانية والعشرين (صحيفة ١٠٧ الى ١٢٧) وهو مؤلف من ٥ أشرطة · كل شريط منها متسلسل المعانى لا يدع مجال قطعيا لمخاوف بعض الآباء والمعارضين · متدرج المواضيع بصيغة محادثات صريحة محتشمة طاهرة تهيىء الفتى للمواضيع المقبلة وتحول الاسرار الغامضة الى مسائل بسيطة طبيعية ·

الحملة الدولية ضد الدرن

للدكتور هربرت موللر Dr. Herbert Maller

رئيس البعثة الدولية لمقاومة السل بالقاهرة

قامت الحملة الدولية ضد الدرن بمد يد المساعدة الى بعض بلاد الشرق الاوسط عن طريق التطعيم الجماعى بال B.C.G. وبعد انتهاء هذه الحملة الدولية سيكون من الضرورى ادراج هذا التطعيم ضمن برامج الصحة العامة للحكومات ، ولذا وجب فى هذه المناسبة أن نتقدم ببعض البيانات عن جهود الحملة الدولية ضد الدرن ٠

ان الحملة الدولية ضد الدرن هى مشروع مشترك بين هيئة ال (U.N.I.C.E.F.) التى تزود الحملة بالمعدات اللازمة كالعربات ، والمصل، والاجهزة الطبية ، وبين جمعيات الصليب الاحمر الاسكندنافية التى تقدم بدورها الموظفين الفنيين كالاطباء والممرضات ورجال الاحصاء ٠ وتقوم هيئة الصحة العالمية بتقديم الارشادات الفنية لهذه الحملة وتحليل بياناتها الاحصائية، كماتقوم حكومات الدول المشتركة بتقديم طائفة من الموظفين المحليين الى جانب تسهيلات أخرى مختلفة ، والغرض الذى تقصد اليه الحملة مزدوج ، فهى تقوم بفحص جماعى بمادة التيوبركولين ، وتطعيم الحالات السلبية ، وكذلك تدرب الموظفين المحليين على تفهم الاسلوب والتنظيم اللازم لمثل تلك الحملة بحيث يمكنهم بعد ذلك استئناف هذا المجهود بأنفسهم ٠

وفى الفترة ما بين ربيع سنة ١٩٤٨ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تم فحص ٣٠ مليونا من الاطفال والمراهقين ٠ كما تم تطعيم ١٤ مليونا ٠ ولقد انتفعت من هذه الحملة ٢٢ دولة من جميع أنحاء العالم ٠

ويمكن تطعيم الحالات السلبية بال B.C.G. للوصول الى تخفيض نسبة المرض والوفاة بالدرن الى حد الخمس وبمعنى آخر يمكن القول بأن ال B.C.G. يعطى مناعة ضد الدرن بمقدار ٨٠ ٪ ٠

ومن هذا يتضح أن ال B.C.G. هو أنجع الوسائل للوقاية من الدرن وفى نفس الوقت هو أرخص الطرق لمكافحة هذا الداء ٠ وطريقة استخدامه بسيطة نسبيا اذ يمكن ان تقوم بها ممرضات تحت اشراف الاطباء وهذه المزايا تيسر القيام بالتطعيم فى المناطق الريفية دون حاجة الى استعدادات ضخمة ٠

البلد	فحص	تطعيم
مصر حوالى	٨٠٠ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠ (١)
سوريا حوالى	٢٥٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠
لبنان حوالى	٤٥ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
اللاجئون العرب حوالى	٢١٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠

(١) معظمهم من المناطق الريفية

وتدور المباحثات الآن بين وزارة الصحة المصرية والحملة الدولية ضد الدرن حول كيفية ادماج ال B.C.G. ببرامج الصحة الحكومية وقد اقترح ادخال طريقتى الفحص والتطعيم بال B.C.G. ضمن الاعمال اليومية التى تقوم بها مستشفيات الامراض الصدرية والصحة المدرسية ومراكز رعاية الطفل وتقوم الحملة الدولية ضد الدرن بتزويد المؤسسات المشار اليها باللوازم الضرورية وبتدريب موظفيها وعلاوة على ما تقدم فان الحملة قد قامت فعلا بتدريب عدد من موظفى الوحدات المتنقلة وهى بسبيل امدادها بالعربات والمعدات الطبية، وستباشر هذه الوحدات

نشاطها حيث يتعذر على السكان الانتقال الى المؤسسات سالفة الذكر ٠

وسيتم انتاج مصل الـ B.C.G. في أحد المعامل بمدينة القاهرة وهو فى طور الانشاء بواسطة الحملة الدولية ضد الدرن التى ستقوم بتوريد (التيوبركولين) على أن الحملة الدولية ضد الدرن انما قصد بها تنظيم موقت لمواجهة الصعوبات التى نشأت نتيجة للحرب ٠

ولقد تقرر أن توقف الحملة نشاطها فى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥١ والمنظور أن تؤدى وظيفتها عندئذ هيئة الصحة العالمية ، وهيئة الـ (U.N.I.C.E.F.)

القرية كنقطة ابتداء فى برامج المساعدة الفنية

« بحث قام باعداده قسم تنظيم الخدمات الصحية العامة التابع لمؤسسة الصحة العالمية بجنيف »

يطالعنا التاريخ البشرى باتجاهات عامة قليلة ليس من بينها واحد فى عالم القيم . على أن هناك عموميات ثلاث يمكن استخلاصها : أولها أن سيادة الانسان على بيئته تتزايد مع الزمن وتتجلى هذه السيادة اليوم فى التقدم الميكانيكى أو الفنى . ثانيها : ان التغير ليس أمرا محتما فحسب بل انه يحدث بسرعة متزايدة مع الزمن أيضا وهذا أمر نحس به اليوم اذ نلمس ضرورة التغير وسرعة التنفيذ . ثالثها : ان التجمعات البشرية قد اتسعت تدريجيا من الاسرات الفردية عن طريق العشائر والقرى الى اتحادات قومية ثم دولية كما هو حاصل الآن .

وتحت ضغط هذه الدوافع الثلاثة تشكل القرى اليوم فى مجموعات جديدة اذ أن عهد انطوائها على نفسها قد انقضى أو أخذ فى الانقضاء . تلك السيادة المتزايدة على البيئة تعنى ـ من وجه ـ ان المواصلات وطرق الانتقال قد أوجدت علاقات متزايدة بين بنى البشر ولكنها مع ذلك لا تعنى أن القرية لم تعد بعد الآن وحدة اجتماعية اقتصادية قائمة بذاتها وانما تعنى أن القرية قد دخلت فى عهد جديد من العلاقات المتبادلة وهذا يعنى ـ بدوره ـ زيادة تعقد المشاكل التى علينا أن نواجهها .

فليس الامر قاصرا ـ فيما بعد ـ على وجوب قيام علاقات بين القرية وما عداها من القرى الاخرى ، بل هناك ـ وهو الاهم ـ علاقاتها المتنوعة بالحكومة المركزية .

ومن النظريات المعروفة اليوم أنه لدراسة العلاقات يلزم فهم جميع القوى المتفاعلة من حيث تركيب وقيم وبواعث وأساليب كل واحدة منها ويدل برنامج هذا المؤتمر دلالة واضحة على أن القرى ستكون موضع دراسة دقيقة شاملة باعتبارها مجموعات اقتصادية اجتماعية . ولا شك أن هذه الدراسة ستتطلب دراسة كل ناحية من حياة القرية على حدة .

غير أن المأمول بعد دراسة القرية على هذا الوجه أن يعاد النظر اليها كوحدة متماسكة ، وانه فى هذه النظرة يتحتم أن تطرح النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة جانبا لتحل محلها عناصر التماسك والارتباط التى تكتشف داخل كل قرية على حدة .

ويمكن القول بهذه المناسبة بأن خبرة الاخصائيين الاجتماعيين الذين عملوا فى القرى قد دلت على أن البرامج التى تفرض على القرية من الخارج والحاجات التى ترسم لها على الورق تكون عادة بعيدة عن حاجات السكان الحقيقية التى يشعرون بها . وأينما يحدث هذا يكن دليلا على أن تشخيص الامراض الاجتماعية لهذه القرية المعينة كان خاطئا وأن عناصر التماسك والارتباط الداخلية لم يحسب لها حسابا . وقد يقرر رجال الصحة أن قرية ما تحتاج الى مراحيض فى حين يكون اهتمام القرويين متجها الى التخلص من مرض الجرب المنتشر بينهم ، وفى هذه الحالة يكون الامل فى قبول المراحيض واستخدامها ضعيفا . قد يظن رجل الطب أن الجرب أمر تافه بالنسبة الى المرافق الصحية الوقائية ، ولكنه من اللازم أن نذكر أن القروى لا رجل الطب هو الذى يعانى الحاجة ويتطلب المساعدة ، ولهذا فمن المستحسن أن يتذكر الاخصائيون الذين يحملون هذه الاساليب الجديدة الى القرية الآخذة بسرعة فى التغير أنهم لا يتعاملون مع برامج ووحدات اجتماعية اقتصادية فقط بل مع اناس أيضا ، وأن هؤلاء الناس هم بمثابة بياناتهم الاساسية وموادهم الخام التى منها يكونون فكرتهم العامة عن برنامج الاصلاح ، فما الافكار الاجتماعية والاقتصادية والفنية فى الواقع الا طرائق ذهنية لتسهيل العمل وتبسيطه . وما البرامج الا وسيلة الخبير الثانوية فى علاج مشاكله ، حيث أن المشاكل المستمدة من حاجات الناس وآمالهم قد تكون مختلفة جدا عن تلك التى يرسمها الخبير الفنى فى برنامجه . وهنا يتجلى الدور الهام الذى يضطلع به العلماء الاجتماعيون فى هذا الميدان . ففى مساعدة القرية على النهوض والرقى

تجب مراعاة (الحاجة الملموسة) فى القرية، اذ هى التى تحدد نوع العمل وتوجهه · وهذا يتطلب مرونة لا يملكها الا قليلون من الناس وبخاصة ذوو المؤهلات العالية · وقد يحدث أن يطلب الفنيون الى جماعات من المحافظين على التقاليد قدرا من المرونة والملاينة لا يملكونه هم أنفسهم باعتبارهم من رواد الاصلاح وسدنته ·

ولنفرض مع ذلك أن المرونة المطلوبة متوافرة فى الاخصائى الفنى ، وانه مستعد وقادر على اكتشاف (الحاجة الملموسة) فى أهالى القرية ، وأنه مستطيع ـ من تلك النقطة وبالتشاور معهم ـ مساعدتهم لمواجهة هذه (الحاجة الملموسة) والرغبة الملحة فى التقدم، الناشئة عن شعور الانسان بقدرته على تغيير بيئته ، لكن هذا يقتضى أن يكون اخصائى القرية الاجتماعى مدربا تدريبا واسعا ، وأن يقوم فى القرية بدور المستشار · والواقع أن مركز الاخصائى بالقرية من الاهمية بمكان، فلا ينتظر منه أن يكون ملما بأحوال الريف وأهله فقط بل يجب أن يعرف أيضا نوع الخبراء الفنيين اللازمين ، وكيف يمكن الحصول عليهم ، وكذلك يلزمه فوق هذا كله أن يكون قادرا ـ بالتعاون مع القرويين أنفسهم ـ على تكييف المشورة الفنية بحيث تلائم حاجات ومصالح القرية ومواردها الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، على أن هذه المواهب الفكرية والخبرة العلمية الواسعة ليست كل المؤهلات الواجب توافرها فى أخصائى القرية الاجتماعى الذى يجب أن يكون مهيئا بحكم تدريبه وأخلاقه لان يعمل جنبا الى جنب مع الرجل القروى وأن يبين بطريقة عملية واضحة امكان احداث التغيير المطلوب ، وهذه الطريقة تعنى نزول الاخصائى الى مستوى القرويين والعمل معهم يدا بيد · (dirty hand" approach) اذ يجب عليه أن يشاطر القرويين متاعبهم ومذهبهم العملى وصبرهم الذى لا حد له · ولا شك أن أمثال هؤلاء الرجال والنساء لا يمكن وجودهم بين أولئك الذين تلقوا العلم باعتباره الطريق المعطر بالورود والرياحين والموصل الى لذائذ الوظائف الحكومية ذات المرتبات العالية فى المدن ·

وهنا يعترضنا سؤال خاص عن مقدرة القرويين أنفسهم على تحقيق أغراضهم بجهودهم الخاصة ، فقد دل الاختبار على أن مبدأ مساعدة الانسان لنفسه له قيمته الدائمة الاثر فان ما يستطيع الناس أن يعملوه وما يرغبون فى عمله لانفسهم أثبت وأبقى من ذلك الذى تتصدق به عليهم هيئات خارجية عليا سواء أكانت مؤسسات أم مصالح حكومية أم منظمات دولية ·

كذلك دل الاختبار ونظريات علم النفس على أن أحسن أنواع القيادة أقلها ظهورا فى الميدان فقد ثبت أن الاصلاحات الثابتة تتم عادة حيث يكون قد استعين فى انجازها بالقادة الطبيعيين فى القرية بعد اقتناعهم بضرورتها ، كما يمكن القول بأنه حيثما كان الفضل فى انجاز مثل هذه الاصلاحات راجعا الى اخصائى خارجى كان ذلك دليلا على أن عمل ذلك الاخصائى لم يكن مثاليا ·

وعلى هذا فان التغييرات التى لا بد منها فى حياة القرية يمكن تحقيقها بالعمل ابتداء من (الحاجات الملموسة) بوساطة المساعدة الذاتية وبمعاونة اخصائى مدرب تدريبا واسعا يتذرع فى عمله بالصبر والتفكير والعمل المباشر مع قادة من نفس القرية ·

سبق أن قلنا فى هذه المذكرة : ان القرى فى العالم الحديث قد أخذت فى الدخول فى علاقات جديدة واسعة ليست بين بعضها وبعض فقط بل بينها وبين مصالح حكومية ومؤسسات أخرى فى المدن أيضا · وهى مدفوعة الى هذه العلاقات الجديدة بقوة لم تعهدها من قبل ، وانه لفهم هذه العلاقات يلزم فهم جميع القوى المتفاعلة ·

ولسنا بحاجة الى توجيه الانظار الى أهمية فهم القرية ، وان كان يجب ألا يفوتنا ان الحاجة الى فهم المصالح الحكومية التى تتعامل مع القرية ليست بأقل أهمية من فهم القرية نفسها ·

ففى العلاقات الشخصية لا تقل معرفة الذات أهمية عن معرفة الاشخاص الآخرين الذين نتعامل معهم ، ولا شك أن هذا يسرى أيضا على موضوع المساعدة الفنية ، فما هى بواعث وقيم ونظم واجراءات المؤسسات المحلية أو القومية أو الدولية التى تعنى بتوصيل الخدمات الاجتماعية الى القرى؟ أليست لهذه العناصر نفس الاهمية التى لمثيلاتها داخل القرية ؟ الواقع أن هناك من الادلة ما يؤكد أن لها نفس الاهمية ، ولنضرب لذلك مثلا: قرية درست دراسة شاملة دقيقة واختير لها الاخصائي الصالح ودرب تدريبا حسنا ، فكانت استجابة القرويين المشهورين بالتعصب للقديم والتمسك بالتقاليد فى منتهى الحماسة ، حيث أمكن اقناعهم بسهولة فأظهروا استعدادهم لدفع أثمان أنواع جديدة من (طلمبات الرى) · غير أن المصلحة الحكومية لم تستطع توريد (الطلمبات) الموجودة كما لم يمكن استخدام الصناعة المحلية فى سد هذه الحاجة فى الوقت المعين ·

ولا شك أن مثل هذا الموقف محفوف بالمخاطر الاجتماعية والسياسية · على أن هذه ليست حالة فريدة فى نوعها · فان الرغبة فى التغيير قد تسبق القدرة (السيكولوجية) أو الادارية أو الاقتصادية على سد المطالب التى

يقتضيها هذا التغيير . والصعوبة هنا ناجمة عن تركيز الاهتمام كله فى جانب واحد من جانبى العلاقة ـ أى جانب القرية ـ وعدم الاهتمام بالمسئوليات والالتزامات الواقعة على الجانب الآخر من هذه العلاقة .

ولئن كان التشديد على هذه النقطة قد يعتبر خروجا عن الحد المرسوم لهذا المؤتمر فلانها من الاهمية بحيث ان اهمالها قد يؤدى الى مخاطر لا داعى اليها .

واذا كان هناك مبدأ أساسى واحد فى علوم الاجتماع الحديثة يجدر اظهاره فى هذا الصدد فهو المبدأ الخاص بعنصر التنسيق فى الحياة الاجتماعية ومع أن الاستعارات (الميكانيكية) قد لا تكون مستحبة فى الشئون البشرية الا أننا لا نرى بأسا من تشبيه الكيان الاجتماعى فى أى درجة من التعقيد بساعة (سويسرية) متقنة الصنع ، فهو مجموعة من الآلات الدقيقة تتراوح بين أدق مشاعر الانسان الداخلية وأكبر المؤسسات الخارجية فكل محاولة لتغيير شكل ترس صغير واحد فى الساعة ما لها الفشل ، واذا هى نجحت فهو نجاح على حساب باقى الاجهزة الاخرى ، وما يتسبب لها من جهد وارهاق .

هذا ولن يتسنى فهم تفاصيل أى جهاز اجتماعى فهما صحيحا الا بعد دراسته دراسة اجتماعية دقيقة ، وانه لمن حسن الطالع أن هذا المؤتمر قد أخذ على عاتقه القيام بهذه الدراسة الدقيقة النافعة ، واذا كان هناك من نصيحة تقدم فى هذا الصدد فهى أن مثل هذه الدراسة الدقيقة يجب ألا تقف عند حد .

ومع التسليم بأن موضوع القرية سيعالج باعتباره وحدة متماسكة مع تنوع أجزائها فما هى الموارد التى يمكن الاعتماد عليها فى الناحية الصحية ؟ ويجب أن نذكر هنا ـ بين قوسين ـ أن أحسن الجهود الطبية فى العالم فى الوقت الحاضر لا تقتصر على علاج الامراض فحسب بل تهتم بالوقاية منها أيضا ولهذا فان الكثير مما يأتى سيدور حول الصحة الوقائية ووسائلها .

وهناك عوامل كثيرة تتوقف عليها الحالة الصحية فى القرية وهى مذكورة فيما يلى لا على سبيل الحصر ولا بحسب ترتيبها فى الاهمية بل باعتبارها من الوسائل الكفيلة بصيانة الصحة فى القرية وهى :

١ ـ غذاء كاف من حيث قيمته الغذائية

٢ ـ كمية كافية من الماء النقى الصالح .

٣ ـ طريقة سليمة للتخلص من القمامة والفضلات الآدمية .

٤ ـ منازل صحية تمنع انتشار الامراض .

٥ ـ طرق حازمة لمكافحة القواقع، والقوارض والحشرات وغيرها من العوامل الوسيطة التى تساعد على انتقال الامراض الى الانسان .

٦ ـ تدبير بيئة صالحة للعناية بالحوامل وبالولادة وكذلك للعناية بالاطفال حتى يبلغوا كمال النمو الجسمانى والنفسى .

٧ ـ مقاومة الامراض المعدية .

٨ ـ علاج المرضى والعناية بالمسنين .

وطبعا لا يمكن تحديد أى هذه الحاجات أو غيرها من الوسائل الصحية الاخرى أكثر أهمية للقرية ؟.. ولكن المهم هو وجود سلطة تستطيع القيام بأعمال المجتمع بصفة عامة على أن تعمل على مواجهة هذه الحاجات كلما سنحت الفرصة . ولذا فانه يلزم تحديد كل حاجة من هذه الحاجات وخاصة من حيث علاقة بعضها ببعض ، ومكان كل منها فى البرنامج ، وهذا من شأنه أن يمنع المشاريع المرتجلة .

ووقت القيام بأى مشروع يتوقف على مدى استعداد الاهلين واقتناعهم بفائدته لهم . وكثيرا ما كان للحملات الاستئصالية العامة للامراض المختلفة اغراء جذاب يدفع الاهلين الى الاقتناع بالفائدة المباشرة ، الامر الذى يمكن استغلاله الى حد كبير لتنفيذ أى مشروع صحى آخر .

وتعتقد الهيئة الصحية العالمية أن مثل هذه الحملات العامة يجب أن تترك أمور القيادة فيها لرجال الصحة العمومية الخبراء فى توجيه الثقافة الصحية والدعاية لها ، ويمكن عند الضرورة أن يساعدهم اخصائيون فى المرض الذى يكافح كمستشارين لتوجيه العمليات ، حتى تكون نتيجة الحملة مضمونة ناجحة .

ولا شك أن بجميع القرى بعض موارد الطعام وبعض موارد المياه ، والا لما وجدت على الاطلاق ، ولكن القليل النادر منها هو الذى يتوافر له غذاء كامل فى قيمته الغذائية ، وماء نقى طوال العام .

فطبيعة التربة، والعوامل الجوية، ونسبة عدد السكان فى الارض، وظروف نزول الامطار، كل ذلك يؤدى فى معظم بلدان الشرق الاوسط الى تحديد قيمة المواد الغذائية . كما أنه كثيرا ما يؤدى الى منع انتاج اللبن بكمية تكفى الاطفال والرضع للحصول على حاجاتهم بطريقة منظمة كالحالة فى أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية . كما أنه

كثيرا ماترتفع أثمان الفواكه والخضراوات فى بعض الجهات أو لا تتوافر المواد (البروتينية) الحيوانية الى درجة تمنع السواد الاعظم من السكان من القدرة على شرائها ٠

ولتقدير كميات الغذاء اللازمة لسكان بلدان الشرق الاوسط يجب ألا تعمل مقارنة بين هذا الغذاء وما يوصى بتقديمه الآن لسكان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ٠ فكل نوع من الطعام يجب أن يقدر على أساس قيمته الغذائية ٠ واذا كان لا بد من التحسين فيجب أن يوضع فى الاعتبار نوع الغذاء المألوف الاستعمال بين الجماعة ٠ وطاقة بلادهم على انتاج الانواع اللازمة الاخرى التى يتطلبها التحسين المنشود ٠

فاذا أخذنا اللبن ـ مثلا ـ باعتباره الغذاء الاساسى للاطفال والرضع وجدنا أنه فى دول غرب أوروبا وشمال أمريكا ، يمكن انتاجه بكميات تكفى لحاجات الاستهلاك هناك بينما فى بلدان الشرق الاوسط لا يمكن انتاجه بمقادير كافية طوال العام ٠

قد يمكن استيراد كميات كافية من الالبان المحفوظة من البلدان التى يزيد انتاجها عن حاجتها ولكن هذا اجراء استثنائى ٠٠ أما الطريق العملى فهو اعداد أغذية محلية للاطفال والرضع مستمدة من مواد غذائية متوافرة فى البلد ، أو يمكن انتاجها فى مدة قصيرة نسبيا ، باتباع سياسة زراعية جديدة ٠

وقد دلت التجارب فى عدد من البلدان على أنه فى الامكان استنباط غذاء يتكون من الحبوب والخضراوات والفواكه يعوض النقص فى اللبن عند الانسان ٠ وعملت تجارب أخرى لاستعمال مواد غذائية للاطفال بعد الفطام من الحبوب والخضراوات والفواكه ٠ ولئن كانت هذه الاغذية لا يمكن مقارنتها تماما بأنواع الاغذية المستمدة من لبن البقر ـ ولو أن هذا يعوزه البرهان بعد ـ فانها أحسن بكثير من الغذاء الذى تستعمله فى الوقت الحاضر أكثرية ساحقة من الاطفال والرضع فى بلدان الشرق الاوسط ، فضلا عن أن هذه الاغذية فى متناول سواد الشعب شراؤها ٠

٠ ٠ ٠

ومن أسف أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان المعمورة يشربون ماء غير صالح للشرب ويتخلصون من فضلاتهم بطريقة خاطئة، ويحضرون اللبن والطعام بطريقة خطرة ، وتضايقهم الحشرات والقوارض ، ولا يعيشون فى مساكن صالحة ٠٠ وما زالت الاوبئة مثل (الكوليرا ، والتيفوئيد ، والدوسنتاريا) تجتاحهم بسبب مساوىء البيئة ٠ وفى بقاع كثيرة من العالم ما زال الكثيرون من الاطفال يموتون بسبب عدم الاهتمام بوقاية الغذاء أو الشراب أو اللبن ، أو بسبب انتشار الذباب والحشرات ٠

واصلاح أخطاء البيئة من حيث المرافق الصحية فى القرية من السهولة بمكان ٠ اذ الواقع أن الطريقة الاجماعية فى هذا المجال أقوى أثرا من العمل الفردى ٠ ففى أحيان كثيرة لا يستطيع الفرد ـ حتى وان أراد ـ أن يمد نفوذه الى درجة تحميه من اهمال جاره فى اتباع الوسائل الصحية ٠ فهناك مثلا موارد المياه فى القرية أو بالقرب منها ٠ ولسوء الحظ كثيرا ما تتلوث هذه المياه من جراثيم الانسان والحيوان المعوية أثناء استعمالها ٠ ومن ثم كان من اللازم فى أماكن كثيرة انشاء آبار جديدة ، وهذا يستلزم وجود (رأس مال) وكما هو شأن كل المشروعات العمرانية يمكن الحصول على جزء من المال اللازم من موارد خارج القرية ، ولكن القرويين لا يدفعون ما لم يقتنعوا بحاجتهم الى المشروع ٠

وهناك قصة مسلية تحكى عن طبيب مرسل فى (نيجريا) خلاصتها انه كان اخصائيا فى الجراحة ومع ذلك فقد أدرك أن علاج مرض اليرقان "Jaws" والمساعدة فى حالات الولادة العسرة كانا من أهم الخدمات الطبية المرغوب فيها فى المجتمع الذى كان يعمل فيه ، وقد استطاع بما أبداه من صبر وتواضع فى المناقشة معهم التى تلت نجاحه فى هذين الميدانين ، والتى كانت تدور حول حاجاتهم الجوهرية الاخرى أن يقنعهم بالضرر الذى كان يهددهم من استعمال موارد المياه غير الصحية وكانت النتيجة أن قام الفلاحون أنفسهم بحفر الآبار الجديدة بمساعدته البدنية ومشورته الفنية٠ أما مستشفى القرية فقد أمكن اقامته بوساطة رئيس القبيلة ومجلس شيوخه الذى قرر أن يكرس كل شخص فى القرية جزءا من وقته للمساهمة فى عمل الطوب واقامة عملية تنقية المياه ٠ وتصريف الفضلات ، وبناء المستشفى ، وهكذا قام القرويون أنفسهم بجميع المنشآت الاخرى اللازمة لمجتمعهم ٠

والتخلص من الفضلات الآدمية من المعضلات الخطيرة فى الشرق الاوسط حيث يعتمد الفلاحون على هذه المواد فى تسميد الارض ٠ ولا شك أن لاستعمال هذه المواد (الاوزتية) فى تسميد الارض مزايا ٠ ومع ذلك فلم توجد الى الآن طريقة صحية كاملة لاستغلال الفضلات الآدمية كسماد ، تكون فى نفس الوقت مقبولة لدى الفلاح ٠

وفى المناطق التى ينتشر فيها استعمال المواد البرازية الآدمية كسماد يلزم ـ بصفة خاصة ـ أن تتخذ الاحتياطات للتقليل من أضرارها ما أمكن ٠

وكذلك تلزم مقاومة الحشرات والقوارض والقواقع وغيرها من ناقلات الامراض الى الانسان فى القرية بصفة خاصة ، وعلى نطاق واسع ٠

فلكى يتخلص الفرد من الامراض التى تنقلها اليه الفيران أو البعوض أو القمل يجب أن تتوافر له مساعدة جميع جيرانه فى القرية ٠ وكذلك لا يستطيع الشخص بمفرده أن يعمل شيئا يذكر لمقاومة (البلهارسيا)٠ فلتجنب تلوث مجارى المياه واصابة القواقع لا بد أن يكون هناك عمل ايجابى لضمان التخلص من الفضلات الآدمية بطريقة منظمة ٠

وكما أن تعاون الجماعة لازم لتحسين العوامل الصحية للبيئة كذلك يحتاج الامر الى مجهود القرية كلها لمقاومة أنواع الامراض المعدية مقاومة فعالة كأمراض السل الرئوى والامراض السرية وحميات الاطفال التى لا يستلزم انتشارها وجود حشرات ناقلة للمرض ، بل تنتشر عدواها بطريقة مباشرة ٠ وينبغى أن يتعلم كل فرد كيف يقى نفسه وأسرته من هذه الامراض ٠ وكذلك يحتاج الفرد الى مجهود الجماعة وتعضيدها فى اعداد اللوائح واتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة للحجر الصحى وعزل المرضى ٠ كما يحتاج المجتمع بدوره الى رجال الطب والصحة المدربين لامداده بما وصل اليه العلم لمقاومة هذه الامراض المعدية كالمصل الواقى من السل و(البنسلين) والطعوم والامصال ٠

فمقاومة الامراض المعدية متوقفة من ناحية على تحسين المرافق الصحية فى البيئة ومن ناحية أخرى على مقاومة العدوى بعزل المرضى وعلاجهم وهذا هو السبب فى أن الحملة الموجهة الى معالجة المصابين فعلا بالامراض يمكن استغلالها لتكوين شعور الثقة برجال الصحة وللمساعدة فى مقاومة انتشار الامراض المعدية ٠ وهذا أحد الاسباب التى تحتم جعل أية حملة ضد الامراض المعدية جزءا من خدمة صحية منسقة مرسومة ، ولو أن تنفيذ البرنامج قد يقتضى توزيعه على مراحل ومواعيد مناسبة للمجتمع ٠

هذا وتحسين الصحة العامة لمجتمع ما بتحسين التغذية والمرافق الصحية ومقاومة الامراض المعدية من شأنه أن يهيىء جوا صالحا لانشاء خدمات معينة لرعاية الامومة والطفولة ٠ ومن الناحية الاخرى فان أية خدمات لرعاية الامومة والطفولة فى مجتمع ما قد تساعد على اتخاذ اجراءات معينة لتحسين الصحة العامة كتحسين نظام التغذية ومنع الامراض العقلية وتطبيق أساليب التربية الصحية ٠

والاسرة هى الوحدة الاساسية فى القرية ، فهى الجزء الاساسى فى البيئة الطبيعية التى يحتاج اليها الاطفال ولا سيما الرضع لنموهم الوجدانى والبدنى ، فالبرامج الصحية التى تتجه مباشرة الى تحسين صحة الاطفال يجب أن تهدف أيضا الى تحسين الحياة العائلية واستقرارها ، وهذا يجب أن يتم ـ أولا ـ بأقل ما يمكن من تغيير فى عادات الاسرة المرعية ، ولكن بتعديلها بما يلائم المقاييس الصحية ٠

ولا شك أن العناية بالام أثناء الولادة وفى النفاس داخل المنزل أكثر قبولا لدى القرويين من العناية بها فى المستشفى بعيدة عن الاسرة ٠ ومثل هذه الخدمة يمكن أن تكون مشروعا اجتماعيا تشترك فيه جميع الامهات ولا ينتهى بولادة الطفل٠ واعطاء ارشادات بسيطة خاصة بالعناية بالطفل وكيفية فطامه واعداد غذاء جاف له وكيفية وقايته من الامراض الشائعة يمكن أن يؤدى الى وضع برنامج أوسع للتربية الصحية يتناول بصفة خاصة مسئوليات الافراد والاسرات فى مسائل تتعلق بالمرافق الصحية بالمنزل والعناية بالاصحاء والمرضى واجراءات الوقاية من أمراض معينة ٠

وفى السنوات القليلة الاولى ، الحرجة من سنى الطفولة ـ وهى السنوات التى ترتفع فيها نسبة الوفيات أكثر من أى وقت آخر من سنى الحياة المبكرة ـ يبدأ الطفل تدريجيا ليأخذ مكانه فى مجتمع القرية ، وتصبح المدرسة رسمية كانت أو غير رسمية جزءا هاما من برنامج تهيئة الطفل ليتبوأ مكانه فى حياة القرية ٠ وتلك هى الاعوام التى تتيح الفرصة لغرس المبادىء والمقاييس والعادات الصحية الجديدة ، وينبغى أن تنتهز وتستغل الى أقصى حدود الاستغلال ٠ وقد يكون المدرس هو الشخص الوحيد فى القرية الذى يمكن الاعتماد عليه فى هذه الناحية ، ويجب أن يزود بجميع المعلومات الصحية الاساسية ليتسنى له القيام بالاشراف الصحى على الاطفال الذين هم فى رعايته ٠

وكلما انتشرت الخدمات الصحية فى القرية أمكن للمدرس أن يحصل على معاونة من بعض أشخاص مثقفين تثقيفا أعلى، غير أن واجب المدرس فى رعاية صحة الطفل فى سنه المدرسية هو الهدف الذى عليه أن يبقى دائما محتفظا بأهميته الكبرى٠

وبذلك يكون فى متناول أى قرية ـ ولو بأقل عدد من أفرادها ـ تهيئة خدمة اجتماعية عملية لسائر أبنائها ٠

ما هى الخطوات العمليـــة التى تتخذ فى القـــرى للنهوض بالأمومة ورعاية الطفولة ؟

تعقيب

لمستر جورج ميتروب

بالمكتب الصحى الاقليمى لشرقى البحر الابيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية

مقـــدمة

كان من مهمة لجنة الصحة الريفية أن تضع ردا عمليا على السؤال التالى : ما هى الخطـــوات العملية التى يمكن اتخاذها للنهوض بالامومة ورعاية الطفولة فى القرى ؟ وعندما أعدت اللجنة الفرعية هذا الرد سلمت بتحديد معنى الصـــحة كمبدأ تسترشد به فى مهمتها ، وهو المبدأ التى تضمنه دستور منظمة الصحة العالمية الذى وقعتـــه كافة الدول العربية الواقعة فى منطقة الشرق الاوسط والقائل « ان الصحة هى ليست مجرد انتفاء المرض والعلة ، وانما هى الهناء المـــكتمل من الوجهـــات الجسمانية والعقلية والاجتماعية » .

لقد أيقنت اللجنة الفرعية ان مهمتها ستكون مهمة هائلة من حيث العمل على رفع المستوى الراهن للامومة وصحة الطفولة فى كثير من القرى الواقعة فى بلاد مختلفة فى الشرق الاوسط الى مستوى هذا التعريف .

ومن الاهمية بمكان فى انجاز هذه المهمة فى أقصر مدة ، ان يتحقق المشتغلون بشئون الصحة والانعاش الاجتماعى ، بل وأكبر عدد ممكن من مواطنى الدول العربية ، وان يتعلموا كيف يتحققون من الوقائع الآتية :

١ ـ ان سكان القرى فى الدول العربيـــة يتألف أكثر من ٥٠ ٪ منهم من النساء والاطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمسة عشر عاما .

وهؤلاء يكونون فى مجموعهم نقطـة الضعف فى المجتمع الريفى من حيث سير نموهم الجسمانى والعقلى وتطورهم الى جانب اعتمادهم فى أثناء هذه المرحلة على رعاية الآخرين .

٢ ـ ان مستقبل الامة يتوقف على مستقبل الاطفال وما سيفعلونه .

ولما كان ٧٠ ٪ من مجموع ســـكان الدول العربية يعيشون فى القرى ، فان مستقبل هـــذه الدول يتـــوقف كثيرا على النهوض بالمســـتوى الصحى للاطفال الذين يقطنون القرى الآن .

٣ ـ ان كل مساهمة فى رفع المستوى الصحى للامة هى مساهمة فى رفع مستوى الصحة العالمية وبالتالى السلم العالمى

٤ ـ ان النشاط فى سبيل النهوض بالامومة وصحة الطفولة باتصاله الوثيق برفاهيـــة الاسرة والمجتمع يمكن أن يحطم حلقة الصحـــة السيئة المتسببة عن الفقر .

ان العوامل الصحية والاقتصادية والاجتماعية يؤثر بعضها فى بعض بطريقة دائرية ، وأحيـــانا تكون هذه الدائرة فاسدة ، فالفقر يؤدى الى الصحة السيئة والصحة السيئة تؤدى الى الفقر .

وهذه النظرية تنطبق بصفة خاصة على ناحية الامومة وصحة الطفولة فيما يتعلق بنقطة الضعف من السكان وهم الاطفال .

ومن جانب آخر ، قد تكون الناحيـــة الصحية أحيانا أكثر القوى ملاءمة لتحطيم هذه الدائرة ، ذلك أن توافر الكفاية فى الامومة ورعاية الطفولة قد يؤدى الى رفاهية الاسرة التى تؤدى بدورها الى رفاهية المجتمع .

وفى وسع رعاية الامومة وصحة الطفولة عن طريق كسب ثقة الامهات أن تقوم بدور القـــوات الامامية لجيش الصحة العامة وان تسير جنبا الى جنب مع الانعاش الاجتماعى والتعليم .

وقد أثبتت هذه الاستراتيجية أيما نجاح فى ظروف مماثلة لظروف البلاد العربية .

ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها فى القرى ؟

قررت اللجنة الفرعية أن تبحث هذا الموضوع من ناحيتين مختلفتين :

ا) ما هى الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها على أساس المستوى المحلى للقرية نفسها ؟

ب) ما هى الخطوات الضرورية التى تتخذ على أساس المستوى القومى لتحقيق برنامج القرية ؟

ا ـ الخطوات التى تتخذ على أساس المستوى المحلى :

ترى اللجنة انه ليس من الملائم ان تقترح برنامجا يتخذ صبغة رسمية لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى قرى الدول العربية ٠

وقد بحثت اللجنة المبادىء العامة التالية ووافقت على أن تسترشد بها فى وضع برنامج لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى القرى ٠

١ ـ من الضرورى أن يبدأ بدراسة الظروف والامراض المحلية ، فحيث تتفشى الملاريا مثلا فى قرية ما ، لا يمكن أن تكون رعاية الامومة وصحة الطفولة فعالة منتجة قبل السيطرة على هذا المرض

واذا كان أكثر من ٩٠ ٪ من الاطفال يشكون من مرض الديدان فانه من الواجب أن يتجه الاهتمام أولا الى انقاذهم ٠

٢ ـ من الضرورى النظر بعين الاعتبار الى الاقتصاديات والمطالب والكفايات المحلية ٠

٣ ـ ينبغى أن يتأصل البرنامج فى أذهان كافة سكان القرى ، وبذلك يمكن ألا يفرض عليهم فرضا ، بل يجب أن يعتبروه شأنا من شئونهم الخاصة ٠

٤ ـ يجب أن يتم التطور تدريجيا وأن يراعى فيه اتخاذ الخطوات الملائمة بحيث لا يكون هناك اندفاع فى العمل أو تعجل فيه ، بل ايضاح دائب لا يكل وتشجيع على طول الخط يقترن بالعمل على الارشاد الصحى ٠

٥ ـ ينبغى ان تسير الوقاية والعلاج جنبا الى جنب ٠

أن الام التى تنجح فى معالجة طفلها هى أكثر الامهات استعدادا لاتباع الارشاد فيما يتعلق بالوقاية الصحية ٠

٦ ـ الاقتصار على رعاية الاطفال عديم الفائدة نسبيا ، وغير اقتصادى ٠ ومن الواجب أن ينظر بعين الاعتبار الى كافة العوامل المتصلة بالاسرة والبيت ، وكذا العوامل الاجتماعية والاقتصادية الملابسة والعمل على تعزيزها ورفع مستواها التعليمى ٠ ذلك أن رعاية الطفل دون العناية بسائر العناصر الاخرى المحيطة بأسرته ، هى فى ذاتها اخفاق فى التحقق من الاهمية الفائقة للجو الصحى العام الذى يعيش فيه الطفل ، والواقع انه ليس ثمة مخلوق أشد تأثرا بالجو المحيط به من الطفل

٧ ـ لابد لكل متعلم من أى نوع ، وخاصة المشتغلين بالشئون الصحية ، من تشجيع الناس على مراجعة عاداتهم والاحتفاظ بالنافع أو غير الضار منها والتخلى عن العادات المؤذية لحياة الاسرة والطفولة ٠

٨ ـ قد يحدث أحيانا عدم امكان الحصول على موظفين مدربين يمكن الاعتماد عليهم فى القيام بهذا العمل ، فيجب والحالة هذه العمل على اكتشاف هؤلاء من بين الموظفين ذوى الذكاء والكفاية للانتفاع بمواهبهم ، وفى الامكان خلق مثل هؤلاء الموظفين تدريجيا عن طريق الاستكشاف والاختبار والتعليم

٩ ـ ينبغى توفر الاشراف فى كل الاوقات واستمراره ٠

١٠ ـ التعليم ذو أهمية أساسية ، ولذلك فان نفقات الابنية والمهمات اللازمة لهذا الغرض يجب أن يراعى فيها الاقتصاد ما أمكن ، بحيث يمكن توفير المال لانفاقه على الاشخاص الذين سيقومون بمهمة التعليم ٠

١١ ـ ان تحسين التغذية أمر ضرورى على الدوام

على أن تراعى فى تحقيق هذا التحسين الافادة بقدر الامكان مما هو فى متناول السكان بأقل كلفة وأيسر جهد من حيث الاعداد والنفقات مع تحاشى تأثير ذلك فى عادات السكان

١٢ ـ هذا العمل فى ذاته هو أبدا غير مستقر فهو فى توسع وتحسن كلما أمكن البحث والاهتداء الى الحقيقة ٠

١٣ ـ عند تقرير الاشياء التى تستحق الاولوية يجب أن نذكر أن التدابير الوقائية أشد العوامل تأثيرا فى السن المبكرة ٠ على أن يشمل البرنامج بأسرع مايمكن رعاية الامومة وصحة الطفل من قبل ولادته الى سن المراهقة

١٤ ـ ان التعاون بين الهيئات المشتغلة بالشئون الاجتماعية والتعليمية والزراعية وما اليها أمر ضرورى

وتوصى اللجنة الفرعية بأن العناصر الاساسية التالية ينبغى أن يشملها أى برنامج يتعلق برعاية الامومة ، وصحة الطفولة فى القرية :

١ ـ اعداد الموظفات اللازمات للتمريض والولادة ٠

٢ ـ انشاء مركز لرعاية الامومة والطفولة ٠

٣ ـ تخصيص بعض الاسرة فى المراكز للاحوال العاجلة (كالولادة ورعاية الطفولة) ٠

٤ ـ الحاق المركز بمستشفى اقليمى

٥ ـ يتعاون فى هذا المجال المدرس والمفتش الصحى ـ ان كان هذا موجودا ـ وكافة الاشخاص الآخرين تعاون الفريق الواحد ٠

١ ـ اعداد الموظفات اللازمات للتمريض والولادة ٠

المؤهلات التى يجب توافرها فيهن :

ا ـ أن تكون الممرضة حاصلة على شهادة تمريض لاثبات تدريبها على ممارسة الصحة العامة

ب ـ فى حالة عدم وجود شهادات من هذا النوع ، يجب أن تكون القابلة ذات خبرة بالتمريض وقواعد الصحة العامة ٠

ويجب أن تعاون كل ممرضة قابلة مساعدة أو أكثر حسب اتساع القرية ٠

واجبات الممرضات والقابلات :

أن يقمن بادارة عيادات خاصة للعناية بصحة الاطفال قبل الولادة وبعدها ٠ وبذا يتمكن من انقاذ حياة عدد من الاطفال والامهات أكثر مما يمكن انقاذه عن طريق محاولة رعاية الامهات فى أثناء الولادة فقط ٠

ان يقمن بالعمل فى عيادات خاصة برعاية الاطفال من سن الرضاعة الى ما قبل السن الملائمة لدخول المدارس ، حيث تعطى للاطفال العناية الوقائية والعلاجية

ان يقمن بزيارة البيوت ، على أن تقتصر هذه الزيارات على حالات الولادة والحالات الاخرى التى يتعذر فيها على الامهات التردد على العيادات ٠

ان يشتركن فى الخدمة الصحية المدرسية ، وأن يقمن بالعناية بالحالات العاجلة فى المستشفيات والتوليد فى الحالات العسرة بمراكز الولادة وان يتحين الفرص المناسبة بقدر الامكان لتعليم أهالى القرية رعاية الامومة وقواعد الصحة العامة وهنا يجب أن يكون التعليم الصحى مبسطا ، وأن يراعى فيه أن التعليم المباشر للفرد أشد أثرا من تعليم الجماعات وأفضل من التعليم الآلى ٠

وأن يرغبن كافة الاشخاص الملائمين فى القرية للاشتراك فى البرنامج ٠

وتنوه اللجنة الفرعية بأهمية تدريب القابلات غير المدربات فى البلاد التى تفتقر الى توافر العدد اللازم من ذوى المؤهلات ٠

وفى الامكان أن يؤدى التدريب المبسط والاشراف الفعلى على القابلات غير المدربات الى توافر العناية بالولادة ، وذلك بتعليم القابلات كيف يغسلن أيديهن قبل ممارسة عملهن وكيف يقمن بعملية الولادة ٠

ومن الممكن لذلك أن يؤدى توافر سبل المواصلات الى توفير وقت الموظفين المنوط بهم هذا العمل ٠

٢ ـ انشاء مركز لرعاية الامومة والطفولة

ويجب أن يكون بسيطا فى مظهره ونظيفا ، خاليا من الزخرفة والتكلف ، وما يقال فى هذا ينطبق أيضا على الادوات والمهمات المزود بها المركز ، فالادوية لا تتعدى تلك التى تؤدى الى علاج فعال للامراض الطفيفة ، والعلاج الفعال يزيد رغبة الاهالى فى الاقبال على المركز ٠

وفى القرى المتسعة يكون من المفيد عقد اجتماعات لهذا الغرض فى الجهات القاصية من القرية ٠

٣ ـ تخصيص بعض الاسرة فى المركز للحالات الطارئة

يمكن أن يؤدى الى انقاذ الارواح ٠ مثال ذلك: سريران للامهات ، وأربع أسرة صغيرة للاطفال

٤ ـ الحاق المركز بمستشفى اقليمى :

ينبغى ألا يقتصر عمل المستشفى على اعتبار انها عنصر علاجى للاحوال التى لا يستطيع مركز رعاية الامومة وصحة الطفولة معالجتها ، بل يتعين على موظفى المستشفى من أطباء وممرضات أن يشتركوا أيضا بقدر الامكان فى العمل الوقائى خارج نطاق المستشفى ٠ ففى مقدور الاطباء أن يزوروا المراكز لعلاج الحالات العسرة ، وفى وسع الممرضات أن يشرفن عليها ٠ والامهات اللاتى تعرفن على موظفى المستشفى أثناء الزيارات الوقائية يكن متحمسات للذهاب الى المستشفى أو ارسال أطفالهن اليها للعلاج ٠

وكثيرا مايكون عدد المترددين على المستشفيات من المرضى النساء والاطفال غير متناسب مع عددهم فى مجموع السكان ومع أهمية رعاية الام والطفل ٠

٥ ـ فى مقدور المعلم أن يشترك ايجابيا فى أبسط الخدمات الصحية للمدارس ٠ وهذا يمكن الوصول اليه عن طريق تعليم قواعد الصحة الاساسية، ولا أقل هنا من أن يتخذ من نفسه مثلا لذلك أمام سكان القرية ٠ وقد أثبتت التغذية فى المدارس انها ذات أهمية بالغة على شرط أن تستخدم فى الوقت نفسه كفرصة ثمينة لتعليم التلاميذ وأسرهم أهمية التغذية والعادات السليمة المتبعة فى تناول الطعام ٠

وحيثما يوجد مفتش للصحة ، فانه يمكن الاستفادة به فى التعليم الصحى وفى النهوض بالعادات الصحية ٠

ويجب أن يساعد رئيس القرية وكل ذى سلطة فيها على جعل البرنامج عالقا بأذهان كافة السكان ٠

ولا تستطيع الوحدات المتنقلة أن تقوم بدور كبير فى الناحية الوقائية فى هذا العمل وكذلك من ناحية التعليم ، وذلك لان اتصالاتها المباشرة قصيرة فضلا عن أن ترددها على القرية قليل وفى فترات متباعدة

ب ـ ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها فى مستوى قومى لتحقيق برنامج القرية ؟

الادارة :

توصى اللجنة الفرعية بأن ينشأ قسم لرعاية الامومة وصحة الطفولة فى مصلحة الصحة العامة لبلاد الشرق العربى ٠

أن يشرف على هذا القسم خبير من ذوى المؤهلات العالية برعاية الامومة وصحة الاطفال ٠

ألا يقتصر الاهتمام بالمناطق الريفية على قسم رعاية الامومة وصحة الطفولة بل يجب أن تشترك فى هذا المجهود مصلحة الصحة العامة بكافة فروعها ٠

ان المرتبات كفيلة باجتذاب الاشخاص الاكفاء لهذا العمل ٠

ان نشاط مصلحة الصحة العامة يقوم على أساس التشريع السليم الذى يجب بدوره أن يوجه اهتماما كبيرا الى مصالح الامهات والاطفال ٠

وترى اللجنة الفرعية أن مصلحة الصحة العامة اذا طغت المركزية عليها قد تصبح عقبة تعرقل نشاط الخدمات المتصلة برعاية الامومة وصحة الطفولة القائمة على أسس محلية ٠

وتوصى اللجنة الفرعية أيضا بأنه يجب أن يخصص فى ميزانية مصلحة الصحة العمومية فصل خاص لرعاية الامومة وصحة الطفولة تبين فيه تبيينا واضحا الاعتمادات المخصصة للمناطق الريفية ٠

اعداد الموظفين :

وترى اللجنة الفرعية أن تعليم رعاية الاطفال ذو أهمية رئيسية

ويجب أن يتعلم جميع طلبة الطب فى بلاد الشرق العربى القواعد الاساسية لرعاية الاطفال من الناحيتين الوقائية والعلاجية ، كما يجب أن ينالوا بعد تخرجهم مرحلة خاصة من التعليم فى رعاية الامومة وصحة الطفولة

وتدريب الطلبة فى المجال الريفى يساعدهم على فهم احوال الريف

التمريض :

يتضمن تعلم التمريض رعاية الامومة وصحة الطفولة ٠ والمعلومات عن الصحة العمومية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها ضرورية أيضا

القابلة :

وما يقال عن التمريض ينطبق على القابلة ، ويجب ألا ينحصر تدريب القابلات على العمل فى المستشفيات

وترى اللجنة الفرعية ان تدريب عدد كاف من الاشخاص للاشراف على أقسام رعاية الامومة والطفولة ضرورى وخاصة فى البلاد التى تضطر بحكم افتقارها الى القابلات المتعلمات الى الاستعانة بمساعدين ٠ واستخدام هذا الطراز من المساعدين يتطلب اشرافا فعليا دائما

التعاون مع العاملين فى الميادين الاخرى

ومن الضرورى تحقيق التعاون الوثيق بين كافة فروع الحكومة فى هذا المضمار ، ويجب كذلك على الهيئات غير الحكومية أن تتعاون فى وضع المشروعات وتنفيذها ٠

وتعترف اللجنة الفرعية بأنه قد قيل كثيرا عن ذوى العاهات والمشردين ، ومن السهولة أن يتضمن كل برنامج يوضع لرعاية الامومة وصحة الطفولة مشروعات لمعالجة الناحيتين العقلية والصحية لهؤلاء الاطفال ، اذا تعلم العاملون فى هذا الحقل كيف يؤدون مهمتهم ٠

وتنوه اللجنة الفرعية بضرورة رعاية الامومة وصحة الطفولة ، معتبرة الحقول الاخرى فى المرتبة الثانية من الاهمية ٠

ما هى الخطوات العملية لتحسين صحة الأم والطفل فى القـــرى

تعقيب

للدكتورة فريدة بيسار (لبنان)

أرجو أن أقدم لبحثى هذا بوصف موجـــز للقرية العربية التى آمل أن يتحقـــق فيها بقدر الامكان بعض ما سأعرضه من اقتراحات ·

ان القرية العربية هى المكان الذى تســوده أمراض مثل الملاريا ، والدوسنطاريا والبلهارســيا والزهرى والسل الرئوى والرمد الصديدى وتتحكم فيها ألوان أخرى من الجراثيم ·· انها المكان الذى تطغى عليه حمى النفاس ، وترتفع فيه نسبة الوفاة بين الاطفال ·

ويرجع بعض هذا بالطبع الى حالة المسكن السيئة وما يتصف به من الضيق والرطوبة وخلوه من الادوات الصحية ، والى التغذية الفاسدة وعدم توافر وسائل المواصلات الحديثة ·

ومن ناحية أخرى نجد فى القرى انتشـار الامية والجهل والخرافات والقدرية وتعدد الزوجات والزواج المبكر (أى الزواج بالفتيـات فى ســن المراهقة أو قبل سن البلوغ) والى حد كبير الكسل الموسمى الذى لامفر منه ·

ان تجاربى مدى عامين فى لبنـان وســوريا والكويت ونتيجة دراستى فى محيط القرية لثـلاثة آلاف حالة لمريضات من النساء والامهات والاطفال قد أقنعتنى بأن الطب العلاجى ، رغم أهميته ، لا يمكنه منفردا أن يواجه مطالب الصحة العامة بالنسبة الى رعاية الامومة والطفولة ·

ولقد نتج عن الايمان بقدرة الطب العلاجى وحده على رفع مستوى الصحة للمجتمع سواء أكان ريفيا أم مدنيا ضياع كثير من الوقت والجهـــد والمال ، والحل لهذه المشكلة الطبية الاجتماعيـة المستعصية يتصل أكبر الاتصال بالطب الوقائى والصحة العامة أكثر من اتصاله بالطب العـلاجى وحده ·

كما انى واثقة من ان الحـاجة شـــديدة الى احصائية صحية عامة تقوم على أسس علمية حديثة للظروف الريفية السائدة تشمل أحط الظـروف وتستخدم كأســاس لمشروعات الصحـــة المقبلة وللابحاث المزمع القيام بها فى مجـــال الرفاهية الريفية ·

وأرجو أن أقترح ، بجانب ارساء ســياسة طويلة الاجل للمشروعات الصحية ، اجابة المطالب العاجلة الآتية :

١ ـ الحاجة الى طبيبات متمرنات فى الطب الوقائى والصحة العامة

أقترح كخطوة هامة لتحسين الظروف الصحية للامهات والاطفال فى القرية العربية أن تقوم طبيبات بالعمـــل فى مجتمع يكون مركز الثقل فيـــه البيت الريفى حيث تسيطر الام · وفى هذا البيت يجب أن نبحث عن مجال العمل والنفوذ للطبيبات

والاسباب لهذا واضحة وهى :

ا) السهولة التى تستطيع بها الطبيبات ولوج المنازل والاختلاط بنساء القرية ·

ب) السهولة التى يمـكن بها الدخـــول فى محادثات ودية مع نساء القرية

جـ) سهولة مراقبة الاسرة فى ســلوكها واستجاباتها العادية بشكل يزيد كثيرا على ما يتاح للطبيب ·

د) ان العوامل الثلاثة السابقة تؤلف من بينها المصادر الرئيسية لمعلومات صادقة موثوق بها ويمكن أن يشاد عليها مركز للامومة والطفولة ومركز لخـــدمة استشارية للجنسين قبل الزواج

٢ ـ الحاجة الى ممرضات

وانى أقترح الى جانب الطبيبات ان تدرب ممرضات على هذا العمل للخدمة الصحية العامة ، وليس ثمة فائدة اذا لم يكن مدربات ، فقد دلت تجاربى مع أولئك على انهن لا يصلحن للعمل ، لافتقارهن الى تفهم المسئولية الطبية الاجتماعية ٠

وقبل أن أختتم مقترحاتى ، أود أن أضيف اليها فيما يلى بعض المقترحات التى تتصل بصفة مباشرة بالناحية العلاجية للصحة العامة :

ا) وضع تسهيلات لجعل أسعار مخفضة لتشخيص الامراض

ب) وضع تسهيلات لجعل أسعار رخيصة للادوية مثل المطهرات والمقويات ومسحوق اللبن وزيت السمك والامصال الخ ٠٠ ، لمواجهة القوة الشرائية لسكان القرى ٠

٣ ـ المهندسون الصحيون

أقترح القيام بمشروع لتخريج مهندسين صحيين لمواجهة المقتضيات الملحة للمجتمع مثل انشاء المراحيض والاوعية الحاوية للمطهرات السامة والمجارى وتجفيف المستنقعات ومعالجة مشاكل المساكن وغير ذلك من المصاعب الصحية ٠

٤ ـ المشروعات الزراعية :

تهدف هذه المشروعات الى تحسين المحاصيل ورفع مستوى المعيشة فى القرى وزيادة كميات الغذاء ٠

٥ ـ برامج للتعليم والترفيه :

أقترح ان تقوم الى جانب السياسة الصحية العامة برامج للتعليم الاولى والترفيه القائمة على أساس النظرية القائلة « تعلم وأنت تلعب » على أن تشتمل هذه البرامج على نواح خاصة لتخريج الصناع والعمال ونشر الادب الشعبى واقامة حلقات للرقص والاعياد ووضع برامج محلية

وأعتقد ان أول وآخر ما يقال فى انقاذ القرية العربية هو العمل على توفير الوقاية الطبية والصحية ٠

الخطوات العملية لتحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القـــرى

تعقيب

الدكتور زكى أبو ستيت (مصر)

ان تادية أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى تختلف كثيرا عنها فى المدن ، وذلك تبعا لاختلاف وسائل المعيشة بين أهالى القرى وأهالى المدن من حيث المسكن ، والملبس ، والعمل ، هذا فضلا عن أن أهالى القرى لهم عاداتهم وتقاليدهم التى يحافظون عليها ، ويتمسكون بها ، فى حين أن أهالى المدن يتدرجون فى الحضارة ويتمشون مع المدنية ، ولذلك اذا ما أردنا تحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى فعلينا ألا نطفر بهم الى المستوى الصحى المطلوب ، بل يجب أن نتـدرج بهم الى ما نريد بالارشاد والعمل المنتج، والترغيب، متمشين مع تقاليدهم فندخل عليهـا التحسينات التى نريدها تدريجيا الى أن يلمســوا فوائدها ، فيتعودوا عليها ٠

ومن المعلوم ان أعمال رعاية الامومة والطفولة اجتماعية أكثر منها طبية ، كما أنها ليست عملية توليد فحسب ، بل انها ترعى الجنين طوال الفترة الرحمية ، كما ترعاه أثنـــاء الولادة وبعدها الى الخامسة من عمره ، هذا فضلا عن رعاية الام حين الامراض التى قد تصحب الحمل، أو قد تترتب عليه٠ وهذا هو الفرق بين أعمال رعاية الامومة والطفولة ، وأعمال القابلات اللاتى يقمن بالتوليد دون المام بتاريخ الحمل وصحة الحامل واستعدادها للوضع وغير ذلك من المعلومات الواجبة معرفتها قبل مبـــاشرة عملية الولادة ، والتى تقوم موظفـــات الرعاية بتدوينها فى مشاهدة خاصة لكل حامل بعـــد بحث وفحص وتحليل ٠ ولا تخفى علينا أهميـــة اشراف الرعاية على الوالدة طول مدة النفاس اشرافا صحيا منتظما لا يمكن للقابلة أن تقوم به ، ولذلك كانت الحالة الصحية للحوامل والوالدات والاطفال فى القرى سيئة جدا قبل انشاء المجموعات الصحية التى تؤدى فيها أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى ، واليكم الدليل بالاحصاءات الناطقة :

نسبة الوفيات بين الرضع	النسبة فى الالف	
	١٩٤٥	١٩٤٨
غير المشمولين بالرعاية	٣٢٣	٢٤١
المشمولين بالرعاية	١٨١	٨٠

ومجموع الولادات التى تمت بواسطة أقسام رعاية الطفل فى المجموعات الصحية :

١٩٤٥ ... ... ٢٥٠٨٢

١٩٤٩ ... ... ٤٣٧٤٥

وذلك لعاملين مهمين :

أولهما ـ ازدياد عدد أقسام رعاية الطفل فى القرى ٠

وثانيهما ـ زيادة اقبال الاهالى على الرعاية بعد أن لمسوا فوائدها وتبينوا حسن نتائجها ٠

ورغم هذا التقدم الظاهر فان رعاية الامومة والطفولة لم تكمل رسالتها بعد ، ولذلك سأذكر لحضراتكم الخطوات العملية لتحسين أعمال الامومة والطفولة فى القرى باختصار يضطرنى اليه ضيق الوقت المحدد لالقاء هذه الكلمة ٠

أولا ـ القابلات (الدايات) :

قبل انشاء المجموعات الصحية التى بهـــا أقسام لرعاية الامومة والطفولة كانت العملية من اختصاص القابلات المنتشرات فى القرى، واللاتى تربطهن بأهلها صلة القرابة أو النسب ، أو الجيرة مما جعلهن موضع ثقة الاهلين يلجأون اليهن فى الحمل والوضع ، بل وعلاج الاطفال ، مما كان له أسوأ الاثر على الصحة العامة ، كما سبق أن بينا ذلك

بالاحصاءات، ورغم كل هذا لا يجوز لنا أن نتجاهل هذه الفئة ، بل يجب أن نرفع مستواهن، ونتعاون معهن وذلك بالطرق الآتية :

١ ـ تحتيم اجادة القراءة والكتابة على طالبات الالتحاق بمدارس القابلات ٠

٢ ـ جعل مدة الدراسة سنة بدلا من ستة أشهر حتى يمكنهن استيعاب جميع البرنامج الدراسى الموضوع لهن علميا وعمليا ٠

٣ ـ يجب أن يتبع مع القابلات الحاليات نظام التمرين الدورى بأن تتمرن كل منهن شهرا فى السنة فى أقرب مجموعة تؤدى فيها أعمال رعاية الامومة والطفولة ، على أن تصرف لها مكافأة مالية للمساعدة والتشجيع ، وهذا يوجد الالفة بين موظفات الرعاية والقابلات ، ويقوى رابطة التعاون فى العمل ٠

٤ ـ ايقاف صرف تراخيص لقابلات جديدات فى المناطق التى تؤدى فيها أعمال رعاية الامومة والطفولة ٠

٥ ـ تشجيعا للقابلات الموجودات ، ولزيادة التعاون بينهن وبين الموظفات يجب صرف مكافآت مالية بسيطة للقابلة عن كل حامل تحضرها للمجموعة وتباشر انتظام ترددها طول مدة الحمل وتتم ولادتها باشراف الموظفات ٠

ثانيا ـ الموظفات

ان الغرض الرئيسى لاعمال رعاية الامومة والطفولة هو السعى فى انشاء نسل سليم ، وخدمة الوالدات فى منازلهن ، ولذلك يجب الاكثار من وحدات رعاية الامومة والطفولة فى القرى ، وتحسين مستوى الموظفات ، والعمل على تكملة تنفيذ الوسائل المقررة الآتية :

١ ـ الاكثار من مدارس المولدات ومساعدات المولدات وافتتاح مدرسة فى كل عاصمة مديرية ٠

٢ ـ لا بد من وجود رئيسة لكل وحدة تكون مولدة متمرنة تساعدها باحثة اجتماعية مثقفة ٠

٣ ـ تخصيص وسيلة انتقال ملائمة ، وتوصيل (تليفون) لكل وحدة لسهولة تلبية الاستدعاءات فى أقصر وقت ممكن ٠

٤ ـ تيسير العمل على الموظفات بسرعة امدادهن بالآلات والادوات والادوية اللازمة لصالح العمل ٠

٥ ـ تشجيع الموظفات على العمل فى القرى والاقامة بها بمنحهن مكافآت مالية اسوة بالاطباء ٠

٦ ـ يجب أن لا يقل عدد موظفات كل وحدة عن ثلاث موظفات ٠

ثالثا ـ الحوامل والوالدات

من الخطوات العملية الفعالة لتحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى ترغيب الاهلين من النساء ـ وأغلبهن فقيرات ـ فى التردد على أقسام الرعاية بالمجموعات الصحية بمنحهن بعض الهبات كالاقمشة والوجبات الغذائية، واللبن، والفاكهة فى بعض المناسبات كالاعياد والمواسم الدينية، وتخصيص مكافآت مالية لاكثر الحوامل مواظبة على الحضور فى المجموعة فى المواعيد المقررة لها ، وللوالدات اللاتى سبقت لهن ولادات بمعرفة المجموعة، ولاحسن الاطفال نظافة مما يثير بينهم حب التنافس فى رعاية صحتهن وصحة أطفالهن ٠ كما يجب تشجيع الاقبال على الولادة فى الاقسام الداخلية المعدة لذلك فى المجموعات الصحية لاسباب اما طبية ، كأن يخشى على الام أو الطفل من مضاعفات الولادة غير الطبيعية ، أو لاسباب اجتماعية كعدم صلاحية المسكن ، ويكفى لاتمام هذا التشجيع أن يصرف كساء لكل والدة وطفلها تتم ولادتها بالقسم الداخلى ٠

رابعا ـ الاطفال

من أهم الخطوات العملية لتحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة زيادة العناية بالاطفال الذين تجهل أمهاتهم القرويات طرق العناية بهم ، والذين يحرمهم الفقر من الوسائل الصحية الواجب اتباعها معهم ، بل ومن الغذاء الضرورى لنموهم مما يساعد على انتشار الامراض بينهم ، فزادت نسبة وفياتهم ، تلك النسبة التى عملت رعاية الامومة والطفولة فى القرى على خفضها كثيرا كما سبق أن بينا ذلك بالاحصاء ، ولكن مع الاسف الشديد ، لا تزال نسبة وفيات الاطفال فى القرى مرتفعة ، ولذلك يجب اتخاذ ما يأتى :

١ ـ تلقى الآن محاضرات على الامهات فى وحدات الرعاية لارشادهن الى أحسن الطرق للعناية بأطفالهن ، والمحافظة عليهم ، وهذا لا يكفى فى القرى ، بل يجب أن تكون هذ المحاضرات دروسا عملية ، كأن يشرح موضوع الرضاعة مثلا أثناء قيام الامهات بارضاع أطفالهن فى الوحدة تحت مباشرة الموظفات اللاتى يقمن بتعليم الامهات كيفية الرضاعة الصحيحة من حيث ضرورة نظافة الثدى ، وكمية الرضاعة ، ومواعيدها ، ثم موضوع كيفية تحضير وجبة غذاء صناعية للطفل حسب عمره ، وسواء من طرق العناية كحمام الطفل ونظافته اليومية ، وملابسه ، وغير ذلك على أن يكون كل هذا تعليما عمليا يشاهدنه بأعينهن فتمكنهن اعادته فى منازلهن الى أن يتقنه فيتعودنه

٢ ـ ان موضوع تغذية الطفل قبل الفطام وبعده يحتاج الى بحث خاص ، ولكنى سـاكتفى بالاشارة الى نقص التغذية الملاحظ على الاطفـال ، وخاصة فى القرى، ولذلك يجب أن توجد فى كل وحدة لرعاية الامومة والطفولة كمية كافيـة من الالبان الطازجة والمحفوظة ، وكذلك جميـع (الفيتامينات) اللازمة لمقاومة نقص التغذية ومايترتب عليه من أمراض وعاهات .

٣ ـ من المعروف أن القرويات يمارسن العمل فى الحقل ويقمن ببيع المنتجات الزراعيـة ممـا يضطرهن الى ترك أمر أطفالهن الى أمهاتهن المسنات أو بناتهن الصغيرات ، فلا يجد الطفل العنـاية الكافية له ، فتسوء صحته . ولذلك يجب أن ينشأ فى كل مجموعة صحية قسم لحضانة الطفل يقوم برعاية الاطفال الذين تحتاج ظروفهم أوصحتهـم الى عناية خاصة .

ها هى ـ ياحضرات السادة ـ أهم الخطوات العملية لتحسين أعمال رعاية الامومة والطفولة فى القرى ، أرجو أن أكون قد وفقت فى اظهـارى أهميتها ، كما أرجو المزيد منهـا مستقبلا حسب التطور المنتظر فى تحسين حالة القرية اجتماعيا وثقافيا ، وصحيا ، لتصل رعاية الامومة والطفولة الى تأدية رسالتها العظيمة على أكمل وجه .

وفقنا الله واياكم الى ما فيه صالح المجتمع .

اصلاح الحالة الصحية فى القرية عن طريق الفحص الصحى وتقدير حالة المساكن

تعقيب

للاستاذ محمد محمد عجمية (مصر)

مقدمة : علاقة المسكن بالصحة

يعتبر المسكن من أهم الحاجات الحيوية التى لا تقل فى أهميتها عن المأكل والملبس ولا يمكن أن يوضع برنامج سليم لتحسين البيئة الصحية دون أن يشمل المسكن الصحى · ولقد أظهر الكثير من الابحاث أن السكان المقيمين فى المسكن الصالح كثيرا ما يكونون فى صحة أحسن من هؤلاء الذين يسكنون فى منزل منحط حيث أن الكثير من الامراض كالامراض المعوية والسل مثلا ترتفع نسبة المرض والوفاة بها ارتفاعا ملحوظا بين هؤلاء الذين يعيشون فى المنازل الرديئة عن سكان المنازل الجيدة ، علاوة على أن هناك فارقا كبيرا بين معدل الاصابات بالامراض التنفسية فى المنازل المزدحمة عن مثيلاتها فى المنازل الاقل ازدحاما ·

هذا ولقد أظهر بريتن Britten وجود زيادة فى معدل الاصابات الثانوية بالسل فى المنازل المزدحمة عن غير المزدحمة وكذلك لاحظ (مكونجى) وجود انخفاض محسوس فى نسبة وفيات الاطفال الذين ولدوا فى عائلات كانت قد انتقلت من أحيائها المنحطة الى مساكن لائقة · واننا نلاحظ أن الدراسات الاحصائية التى تظهر العلاقة بين المسكن والحالة الصحية متعددة · ولكن مهما دققنا البحث فيها فانه يصعب علينا الاهتداء الى اثبات التأثير الفعلى للمسكن فى صحة الساكن ويرجع ذلك على المرجح الى أن المسكن المنحط ليس هو العامل الوحيد المؤثر فى الصحة · ولا بأس من اقتباس أقوال (اندرسن) فى هذه النقطة اذ يقول « يظهر من أحدث الدراسات للبيئة الصحية أن الاهمية الصحية للمسكن لا تستند الى أساس وبائى سليم ولا أبحث فى مقدار أهميته الصحية حيث أن البيانات الوبائية التى يمكن بها تأييد هذه الاهمية غير موجودة لان المسكن المنحط لا يمكن أن ينفصل عن ملازمات الفقر ومع ذلك يجب أن لا تثبط هذه الحقائق من همتنا عن تحسين المسكن علما بأن المسكن الجيد لا يحتاج الى دفاع لاثبات أهميته »· ويمكن تلخيص الحاجات الرئيسية للمسكن الصحى التى حددتها لجنة صحة المسكن التابعة للجمعية الصحية الامريكية فى عام ١٩٤١ فى ثلاثين مطلبا رئيسيا بينت وسائل اصلاحها ، فى أربعة أسس رئيسية هى :

١ ـ الحاجات الفسيولوجية الاساسية
٢ ـ الحاجات السيكولوجية الاساسية
٣ ـ الوقاية من الامراض الصدرية
٤ ـ الوقاية من الاخطار والحوادث ·

المسكن القروى المنحط :

لقد أصبح المسكن المنحط وتأثيره المدمر على الصحة العامة وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية وعلى السلامة الشخصية مشكلة الساعة· ولقد تركزت الجهود وزاد اهتمام الشعب نحو هذه المشكلة وقام الكثير من الهيئات بالكثير من الدراسات وتنفيذ الكثير من المقترحات نحو اصلاح وتحسين مسكن الفلاح · ولكن مما يدعو الى الاسف أن كثيرا من هذه الدراسات قام على أساس وصفى ولم يقم على تقدير عددى يتخذ أساسا للمقارنة · ويعتبر الاحصاء الصحى الشامل للقرية الذى قامت به مصلحة الصحة القروية سنة ١٩٤١ لجميع قرى القطر من أهم المراجع التى تصف القرية المصرية · ولكن هذا الفحص الشامل لسوء الحظ لم يقرب مشكلة المسكن ولم يمسسها واعتبرها مشكلة منفصلة تحتاج الى دراسة مستقبلة

تقدير حالة المسكن الصحى

يلزم لكل برنامج ناجح يوضع لاصلاح القرية المنحطة أن يحيط بالاهداف الثلاثة الآتية :

١ ـ انشاء مناطق جديدة للتوسع القروى والمحافظة على المناطق السكنية المرتفعة المستوى ان وجدت ·

٢ ـ اصلاح المنازل القابلة للاصلاح ·

٣ ـ ازالة المبانى غير القابلة للاصلاح واعادة بنائها ·

ولكى يمكن الوصول الى سياسة سليمة تهدف الى التخلص من المنازل المنحطة على أساس ظاهر ملموس يجب وضع معيار يسهل تطبيقه فى قياس الحالة الصحية للمسكن وللتفرقة بين المسكن الذى يحتاج الى الاصلاح والمسكن الشديد الانحطاط الذى لا بد من ازالته واعادة بنائه فى

منطقة التوسع والمرجع فى هذا المقياس الى العوامل التى تؤثر فى الصحة والسلامة والراحة والكرامة وعما اذا كان المنزل يصلح أو لا يصلح لسكنى الآدمى ، وبمقياس هذه العوامل وتحديد مستواها يمكن على أساس اقتصادى سليم وضع نظام عادل صالح للتخلص من المنازل المنحطة، ويجب أن يراعى عند اختيار أى طريقة لقياس حالة المسكن أن تكون ذات مدى متسع ، يحدد المميزات المختلفة لكل مسكن كما يلزم أن تصلح هذه المقاييس أساسا للمقارنة فى كلياتها وجزئياتها ليس بين المبنى والمبنى فقط بل بين القرية والقرية ٠

ولقد اتبعت طريقة قياس حالة المسكن التى اقترحتها لجنة صحة المسكن التابعة للجمعية الصحية الامريكية مع بعض تعديلات تناسب الحالة الصحية والاقتصادية والاجتماعية فى القرية المصرية ، وأبرز خصائص هذه الطريقة هى اختيار معدل أو درجة حسابية لكل بند من البنود التى تؤثر على المسكن صحيا ٠

الفحص الصحى للمساكن القروية وشبه القروية على أساس التقدير العددى :

لقد كان (براين داير) المهندس الصحى لمؤسسة روكفلر أول من أدخل نظام التقدير العددى لقياس الحالة الصحية فى المساكن القروية سنة ١٩٤٨ فى منطقة سندبيس وتعطى الطريقة المتبعة هنا رقم ١٠٠ للمسكن المتوافرة فيه جميع المطالب الصحية وتقسم هذه الدرجة الى البنود الآتية :

البنـــد	التوزيع الفيريني اعلا درجة	
	عجمية	داير
الفتحات	١١	١١
المدخل	٢	١ر٥
المبنى	٧	٨
النظـافة	٦ + الحشرات	٦
الازدحـام	٦	٨
التهوية والاضاءة	١٠	١٥
المطبـخ	٧	١٣
الاستحمام والغسيل	٤	٤
الفضـلات	٠٠	٣
المراحيض	١٦	١٣
مياه الشرب	٢٥	٢٤
الحيوانات المنزلية	٦ + السباخ	٤
البعوض	٠٠	٢
المجموع	١٠٠	١١٢ر٥

وينقسم كل بند من هذه البنود الى فقرات أعطيت كل منها درجة حسب أهميتها ووزنها وبجمع هذه الفقرات أو البنود نصل الى الدرجة العليا لتقدير حالة المسكن ٠ (أنظر الملحق رقم ١)

خطوات الفحص :

١ ـ تحضر خريطة (تخطيطية) للقرية تبين طرقاتها وحاراتها ومساكنها ومبانيها العامة ومقبرتها وبركها الخ ٠٠٠ وتصلح خرط المساحة الحديثة كأساس لتوقيع القرية الا أنها عادة ينقصها ما استجد من المنشآت ٠

٢ ـ توقيع جميع المساكن والمنشآت على الخريطة واعطاؤها رقما مسلسلا ٠

٣ ـ تفحص المنازل على حسب (أورنيك) الفحص الصحى للمنازل القروية ٠

تجميع وترتيب البيانات :

لقد اختيرت قرية (كفر حكيم) الواقعة فى مديرية الجيزة لهذا البحث وهى احدى قرى خمس تقوم مصلحة الصحة القروية فيها بتحسين حالة البيئة الصحية هذا العام ، وتقع (كفر حكيم) على الجانب الايسر لمصرف المحيط على بعد ١٢ كيلومترا تقريبا من شارع الهرم ، ويبلغ تعدادها ١٤٨٠ نسمة وهى تمثل قرية مصرية صغيرة ، وقد خططت شوارع هذه القرية بدون أى نظام هندسى فشوارعها غير المستوية ضيقة وملتوية ولا يوجد بها شارع رئيسى يقطعها من جانب الى جانب ، وتمتلىء هذه الشوارع بالقاذورات وأكوام السباخ ويتناثر فى أركانها البراز الآدمى ٠ ويعزى الى هذه المباءات المثالية والى الاحوال الجوية المواتية الارتفاع المحسوس فى عدد الذباب الذى يسبب الارتفاع الملحوظ فى الامراض المعوية وحالات الرمد المسببة للعمى فى القرية المصرية ٠ كما أنه من المرجح أن الاتربة هنا ملوثة بالانكلستوما والاسكارس ٠ أما المنازل فهى عبارة عن مأوى يشتمل على (حوش) غير مسقوف به حجرة أو حجرتان تبنيان من الطين المسلح بالبوص أو اللبن (الطوب النيىء) وتسقفان بجذوع النخل المبطنة بالبوص ٠ ولا توجد بهذه المساكن الوسائل الصحية الضرورية ٠

فأحوال البيئة الصحية فيها تماثل حالة انجلترا والولايات المتحدة فى عام ١٨٥٠ عند ما قام (شادويك) باثارة الشعور العام بدفاعه عن البيئة الصحية الصالحة ٠

وتقع هذه القرية تحت تأثير العاصمة فتستفيد من وسائلها الصحية والتعليمية وفرصها الاقتصادية والتجارية ٠ ولقد تحولت أراضى هذه القرية الزراعية من الرى الحوضى الى الرى الصيفى منذ أكثر من ١٥ عاما ٠ الامر الذى زاد فى ثروة القرية وان كان الى حد كبير قد زاد فى نسبة حالة البلهارسيا بين السكان ٠ ومجموع منازل هذه القرية ٢٨٣ منزلا أمكن فحص ٢٦٢ منزلا والباقى مغلق أو غير مسكون ٠

والجدول الآتى يبين التوزيع التكرارى حسب درجات المنازل التى فحصت ٠

الجدول رقم ١

الدرجة التى حصل عليها المنزل	العامل التكرارى
٠ ـ ١٠	صفر
١٠ ـ ٢٠	صفر
٢٠ ـ ٣٠	٦٧
٣٠ ـ ٤٠	١٣٨ *
٤٠ ـ ٥٠	٣٧ *
٥٠ ـ ٦٠	١٤
٦٠ ـ ٧٠	٦
٧٠ ـ ٨٠	صفر
٨٠ ـ ٩٠	صفر
	٢٦٢

* المتوسط الحسابى ٣٤ر٨٠٪
* الوسيط ٣٠ر٤٠٪

يبين الجدول رقم ١ التوزيع التكرارى حسب درجات المنازل ويكاد هذا التوزيع يكون مماثلا لمنحنى جوسين (Jausian luwe) فمتوسطه الحسابى ٣٤ر٨٠ ٪ يقارب الوسيط ٣٠ر٤٠ ٪ ٠

يلزم بعد تقدير درجات المساكن اختيار المستوى الذى يقدر عند بلوغه أن المسكن يحقق أقل المطالب الصحية ٠ ولهذا المستوى أهمية صحية عظمى وهو كمثل أى مستوى آخر للمقارنة ليس الا عددا اختياريا اتخذ أساسا لتقدير ما اذا كان المسكن صالحا أو غير صالح صحيا ؟ وأى البنود أكثر حاجة الى الاصلاح ؟ ٠ ويجب أن تشترك فى اختيار هذا المستوى العددى لجنة صحية تقوم بدراسة أحوال القرية من الوجهة الصحية والهندسية مع ملاحظة حالتها الاقتصادية والاجتماعية وتقاليدها وفلسفاتها ٠ ولقد اختير فى هذه القرية العدد ٧٠ ٪ على أساس المقارنة فقط كحد أدنى لما يجب أن يعطى للمنزل الذى لا يحتاج الى اصلاح رئيسى فى هذه القرية بالذات وربما صلح هذا المعدل للقرى التى تشابه هذه القرية كذلك وبفحص الستة منازل التى حصلت على درجة تزيد على الـ ٦٠ ٪ ظهر أن الحالة الصحية فى هذه المساكن بحالتها الراهنة يمكن قبولها فى القرى الصغيرة مع تصليحات بسيطة ، ولعل فى تداخل العوامل المتأثرة من مختلف البنود حتى تصل الى هذه الدرجة المرتفعة نسبيا ما يضمن أن المسكن الحاصل على ٧٠ ٪ لا بأس من قبوله جملة من الوجهة الصحية ٠

وعلى ذلك تصبح المشكلة هى رفع متوسط درجات المساكن لجميع القرية الى درجة ٧٠ ٪ أو بعبارة أخرى اضافة أربعين نقطة بأقل التكاليف الى متوسط القرية ٠

وتبين الخريطة المرفقة تخطيط القرية ويظهر عليها بوضوح انقسام المساكن من حيث الجودة الى خمس درجات محددة ٠ كما يلاحظ أن هذه الدرجات المختلفة متداخلة وغير منتظمة التوزيع وليس لها طابع ، أى أنه لا يمكن القول بأن فى هذه القرية حيا يسكنه الاغنياء وآخر يسكنه الفقراء، ولكن تمكن ملاحظة أن المساكن ذات الدرجات التى تعلو على الستين تقع بداير ناحية القرية ، ويرجع ذلك فى الغالب الى وجود أرض فضاء صالحة للبناء ٠

وفيما يلى جدول يبين التوزيع حسب درجات البنود المختلفة :

الجدول الثانى

توزيع الدرجات المقدرة لكل بنـــد

مجموع مساكن القرية ٢٨٣

مجموع المساكن التى فحصت ٢٦٢

بنـــد	١ الفتحات	٢ المدخل	٣ المبنى	٤ النظافة والحشرات	٥ الازدحام	٦ التهوية والاضاءة	٧ محل الطبخ	٨ استحمام وغسيل	٩ مياه الشرب	١٠ مراحيض	١١ حيوانات منزلية	١٢ المجموع
١ ـ الدرجة العليا	١١	٢	٧	٦	٦	١٠	٧	٤	٢٥	١٦	٦	١٠٠
٢ ـ مجموع الدرجات لكل بند	٦٩٠	٣٧٠ر٥	٦٤٨	٣٦٧ر٥	١١٧٢	١٣١٦	٤٨٦	٢٥	٢٧١٧	٣٧٠	١٠٥٤	٩٢١٠
٣ ـ النسبة المئوية لمتوسط درجة كل بند	٢ر٦	١ر٤	٢٥	١ر٤	٤ر٥	٥ر٠	١ر٥	٠ر١	١ر٤	١ر٤	٤ر٠	٣٤ر٧
٤ ـ النسبة المئوية النوعية لكل بنـــد لجميع القرية	٢٤	٧٠	٣٦	٢٣	٧٥	٥٠	٢١	٢	١١	٩	٦٦	٣٤ر٧

مقاس الحالة الموجـــودة

٥ ـ عدد المنازل التى حصلت فى أى بندما على أكثر من صفر	٢٦٢	٢٦٢	٢١٥	٢١٣	٢١١	٢٥٦	٢٥٢	٧	١٣	٤٧	٢٦٢	
٦ ـ مجموع الدرجات لكل بند	٦٩٠	٣٧٠ر٥	٦٤٨	٣٦٧ر٥	١١٧٢	١٣١٦	٤٨٦	٢٥	١٣٣	٣٧٠	٢٦٢	
٧ ـ النسبة المئوية لمتوسط كل بنـد فى البنود الموجودة	٢ر٦	١ر٤	٣ر٠	١ر٧	٥ر٥	١ر٥	١ر٩	٣ر٥	١٠ر٣	٧ر٨	٤ر٠	
٨ ـ النسبة المئوية النوعية لكل بنـد فى البنود كما توجد فعلا	٢٤	٧٠	٤٣	٢٨	٩١	٥١	٢٧	٨٧	٤٠	٤٨	٦٦	

السطر ١ يبين أعلا درجات كل بند مقدرة حسب أهميته الصحية ٠

السطر ٢ يبين مجموع الدرجات لكل بند لجميع القرية

السطر ٣ يبين النسبة المئوية لمتوسط درجة كل بند ٠

السطر ٤ يبين النسبة المئوية النوعية لكل بند لجميع القرية ٠ وهذه النسبة تقيس حسابيا حالة كل بند بالنسبة الى درجته العليا وتمكن ملاحظة ان البنود ذات النسبة المئوية النوعية المقبولة مثل : المدخل ٧٠ ٪ ، الازدحام ٧٥ ٪ وغرامة وجود الحيوانات والسباخ ٦٦ ٠/٠ لا يزيد مجموع وزنها عن ١٦ ٠/٠ من مجموع البنود على أنه يمكن اعتبار هذه البنود الثلاث فى حالة جيدة لا تحتاج الى اصلاح يذكر ٠

السطر ٥ يبين عدد المنازل التى حصلت فى أى بند ما على أكثر من صفر ومنها يمكن استنتاج

عدد

(١) ٧ منازل بها حمام ٠

(٢) ١٣ منزلا بها طلمبة خاصة ٠

(٣) ٤٧ منزلا بها مراحيض ٠

كما انه يوجد : ٤ مساكن بها حمام وطلمبة مياه خاصة ومرحاض و١٠ منازل بها طلمبة مياه ومرحاض ٠

(٤) ٤٧ منزلا درجة بنائها صفر وربماكان هدمها ضروريا ٠

السطر ٧ يبين النسبة المئوية لمتوسط كل بند فى البنود الموجودة ٠

السطر ٨ يبين النسبة المئوية النوعية لكل بند من البنود فى أحوال وجوده وهذه النسبة تقيس حسابيا متوسط حالة كل بند ٠ ويلاحظ أن الحمام الموجود فى هذه القرية فى سبعة منازل فقط تبلغ نسبة درجته النوعية المئوية ٨٧ ٪ والمراحيض كما هى تبلغ درجتها النسبية ٤٨ ٪ ٠

ويمكن من هذا السطر استنتاج الحقيقة الآتية وهى ان حالة البنود المختلفة فى المساكن كالمراحيض مثلا ان وجدت يمكن قبولها مع بعض الاصلاحات ، ولهذا الاستنتاج أهمية اقتصادية كبيرة حيث انها تعطينا نقطة البدء فى العمل على أساس الحالة الموجودة ، ولا جدال فى أن نظام واصلاح المسكن هنا يلزم أن يتخذ من التعليم الصحى والدعاية الصحية والمعاونة مع الهيئات التطوعية والمصالح الحكومية الاساس الذى يرتكز عليه ٠ كما أنه يحسن أن تكون الاصلاحات قريبة من مستوى الحالة الموجودة بالاستفادة من الخبرة المكتسبة والادوات والمهمات المحلية والعادات المتأصلة ٠

اصلاح الحالة الصحية بالقرية :

ربما كان البدء باصلاح أحط البنود ذات الوزن المرتفع أوفر وأسهل الطرق لاصلاح البيئة الصحية فى المنزل ، فعلى سبيل المثال اذا عنى باصلاح مياه الشرب وادخال المراحيض الصحية بالمنزل يمكن رفع المستوى الصحى بالمسكن ٣٩ ٪ من الدرجات وبذلك يمكن الوصول الى المستوى الممكن قبوله بأقل جهد وأوفر تكاليف ٠ ولقد بلغ مجموع عمليات المياه التى أنشئت والجارى انشاؤها بمعرفة وزارة البلديات حتى سنة ١٩٥٢ حوالى ٢٠٠٠ ، والمنتظر تزويد باقى القطر البالغة قراه ٤٠٠٠ قرية فى وقت قريب ، وفى كثير من الاحيان تلزم الضرورة الصحية واشتراطات لجنة المياه انشاء مجموعات مياه الشرب خارج القرية ببضع مئات من الامتار ، وفى هذه الحالة يندر الاقبال على هذه العمليات وتفقد أهميتها كمصدر رئيسى لتزويد القرية بالمياه الصالحة ٠ ولا بد من التنويه هنا بالترحاب والمعاونة العظيمة اللذين لاقيناهما من العمدة ورؤساء القرية مما سهل لنا الكثير من العمل ووفر النفقات ، فلقد بدأ الاهالى بازالة أكوام السباخ الكثيرة الموجودة داخل القرية، كما قاموا بالدعاية والتأثير لازالة الاكوام الموجودة داخل المنزل الى الحقول كلما طلب منهم ذلك ٠

مياه الشرب :

متوسط الدرجة	١٠٫٣
الدرجة العليا	٢٥
مساكن بها مياه شرب خاصة	١٣

النسبة المئوية النوعية لمياه القرية ١١ ٪

النسبة المئوية النوعية لمياه الشرب الموجودة ٤٠ ٪

يجب أن يلاحظ عند وضع أى برنامج لتزويد القرية بالمياه أن يمون كل مسكن بالمياه الصالحة للشرب بكميات كافية ، ولقد وضعت الحكومة المصرية الاساس لتزويد جميع القرى المصرية بمياه الشرب الصالحة ، ففى الفيوم والمناطق الواقعة شمال خط عرض ٣١ درجة حيث تكون المياه الجوفية ملحة وغير صالحة للاستعمال يلزم أخذ المياه من نهر النيل أو الترع الكبرى برفعها وتنقيتها وتوصيلها بمواسير الى القرى المختلفة ، أما المناطق الواقعة جنوب خط عرض ٣١ درجة فتعتمد على طبقة المياه الجوفيه بتثبيت طلمبات على عمق ٣٠ ــ ٤٠ مترا ٠

ولقد وجد أن أنسب وأوفر الطرق لتزويد هذه القرية بالمياه الصالحة هو مد شبكة من

المواسير توصل المياه الى حنفيات موزعة داخل القرية وتأخذ من عملية المياه التى أقامتها وزارة الصحة منعدةسنوات والواقعة جنوبى البلدةبحوالى نصف كيلو · ولقد لوحظ فى توزيع حنفيات المياه داخل الشوارع أن تكون أقرب منالا للفلاح من أى مصدر آخر لمياه الشرب يشك فى صلاحيته الصحية مما يجعلها أقرب الىمسكنه· ولقدكان يظنفىوقت من الاوقات أن تثبيت طلمبات يدوية صغيرة داخل القرية تخصص لكل مائتين من السكان هو أوفر الطرق وأسهلها تنفيذا ، غير ان قابلية هـــذه الطلمبات للكسر وقصرعمرها ، اذ تستهلك عادةكل خمس سنوات ، هذا مع احتمال تعرضها للعدوى بصفة دائمة ــ جعلها أقلقيمة منالطريقة المقترحة· وبادخال حنفيات المياه داخل القرية وتعليم الاهالى المبادىء الصحية لحفظ المياه وصيانتها عند النقل والحفظ فى المسكن يمكن رفع درجة مياه الشرب الى ٢٥ · وتقدر تكاليف ادخال حنفيات ميـــاه الشرب داخل القـــرية بما فى ذلك مد مواسـير الشرب وانشاء الطلمبة الرافعة الضاغطة وخزان التوزيع علاوة على الصيانة والاستهلاك وربح رأس المال بحوالى ١٣٠ مليما للشخص فى السنة ، أما تكاليف تثبيت الطلمبات اليدوية الصغيرة عـــلى أساس تخصيص طلمبة لكل ٢٠٠ شخص بما فى ذلك تكاليف التثبيت والصيانة والاستهلاك فحوالى ١٠٠ للشخص فى السنة ·

المراحيض :

متوسط الدرجة	١ر٤
الدرجة العليا	١٦
عدد المساكن التى بها مراحيض	٤٧
النسبة النوعية لمراحيض القرية	٩ ٪
النسبة النوعية للمراحيض الموجودة	٤٨ ٪

لعل أبسط وســائل التخلص من المـــواد البرازية الآدمية فى القرية المصرية هى طمرهاتحت سطح الارض مباشرة غير أنه يجب الاحتياط حتى لا يسبب هذا الاجراء أى خطر صحى ينشأ عن تلوث المياه الجوفية أو على الاقل تقليلهذا الخطرالى الحد الذى ينعدمعنده تأثيره الصحىالضار· كما أنهتجب ملاحظة منع التلوث السطحى بأى شكل منالاشكال وعلى ذلك يمكن استعمال أى مرحاض مثل المرحاض ذى الحفرة سواء أكان أصم أم غير أصم أو مرحاض روكفلر الخ ، اذا لم تكن لتلوث الميـــاه الجوفية أهمية محلية أو أن يراعى فى انتخاب موضعه بعده عن مآخذ المياه الجوفية · ولقد تغالى الكثيرون فى مدىسير التلوث فى المياه الارضية، غير أنالابحاث الحديثة عن التلوث النـاشىء عن موارد برازية من مصدر مركزى ثابت أظهرت أنها لا تسير فىجميع الاتجاهات بسرعة واحدة ولمسافة متساوية ولكنها تحمل معتيار المياه الجوفية، والابحاث الدقيقة التى قام بها (كلاودبل ودايز) أظهرت بجلاء ان مدىسير التلوث فى اتجاه سير المياه الجوفية قد يصل الى ٨٠ ــ ١٠٠ قدم ولكنه لا يزيد عن ١٠ أقدام فى الاتجاهات الاخرى · وفى مصر تخضع حركة سير المياه الجوفية لعاملين هامين هما انحدار طبقة الحجر الرملى النوبى الى الشمال وتذبذبات مناسيب المياه فى مجرى النيـــل ولدرجة أقل الى طبيعة الرى السطحى للموقع وينشأ عن هذه المؤثرات وجود تيار جوفى نحو الشمال ينحرف الى ناحية مجرى النيل عندما تنخفض مناسيبه ويتجه نحـــو حـد الصحراء عند ارتفاع مناسيب النيل وفى المناطـق الغرينية يمكن اعتبار المنطقة الواقعة خارج نصف قطر مقداره ٥ أمتار فى اتجاه مخالف لسير التيار منطقة بعيدة عن التلوث ولقد اختير لهـــذه القرية المرحاض ذو الثقب وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ ــ ارتفاع مستوى القـــرية عـن الاراضى الزراعية المجاورة بحوالى مترين

٢ ــ الرخص النسبى لتكاليف المرحاض

٣ ــ نجاح هذا النوع فىمنطقة سندبيس ولا تزيد تكاليف حفر هذا المرحاض وانشاء تبليطـــه وجلبة له عن ١٣٠ قرشا وربما يحتاج هذا المرحاض الىاعادة حفرهكل سنتين وبذلك تبلغ تكاليفانشاء مرحاض لكل فرد فى العام حوالى ١٠٠ مليم وبتعميم هذه المراحيض فى المساكن يمكن رفع درجة المنزل ١٢ درجة واذا زود كل مرحاض بصـندوق طـرد و (سيفون) وغطاء محكم يمكن أن ترتفع الدرجةالى١٦

الاضاءة والتهوية

المعدل المتوسط	٥
أعلا درجة	١٠
المعدل النسبى	٥٠ ٪

يبيت القرويون عادة خارج منازلهم أو على الاسطح فى الهواء الطلق فى معظم فصول السنة وتستثنى من ذلك أشهر البرد الاربعة كما يقضون بطبيعة عملهم رجالا ونساء وأطفالا معظم نهارهم فى الحقل ويلاحظ فى فصل الشـــتاء أن أفراد العائلة يتكدسون جميعا فى حجرة واحدة وغالبا ما يبيتون على سطح الفرن وتسبب هـــذه الحالة ازدحاما شديدا فى هذا الوقت من العـــام ويمكن بوسائل التعليم الصحى والدعاية الصحية الكافية وتوزيع الغطاء الكافى التخفيف من هذه الحالة وعلى ذلك يمكن القول بأن مشكلة التهوية فى المســكن القروى غير ذات موضوع · وتعتبر حالة الاضاءة النهارية فى مصر ذات الجـو الصحـــو والشمس المشرقة قليلة الاهمية الصحية، ومعذلك تمكن زيادة

الاضاءة داخل الحجرات بطلاء الحـــوائط بالجير وتتكلف هذه العملية حوالى ٢٠ قرشا للمنزل ، ٤٠ مليما للشخص

النظافة والحشرات

المعدل المتوسط	١ر٤
أعلا درجة	٦
المعدل النسبى	٢٣ ٪

لنظافة المسكن أهمية صحية عظمى حيث أنها المسئولة عن المخاطر الصحية الكثيرة لسكان المنزل كما تسبب الارتفاع الملحوظ فى عدد الذباب المنزلى ومعدل النظافة منخفض جدا، ويمكن رفعه بطريقة فعالة اذا تركزت الجهود لتعليم النظافة الشخصية وبوسائل الدعاية المبينة لاهمية الحشرات فى نقل الامراض ٠

وتكنس شوارع القرية ثلاث مرات أسبوعيا وتجمع القمامة وتحرق وبعد ذلك تدفن أو تستعمل كسماد ٠ ولقد قام الاهالى بازالة أكـوام السـباخ حيث أنها من أصلح المباءات لتوالد الذباب ٠ وقد تلزم فى بعض فصول السنة مقاومة الحشرات بالمواد الكيماوية لخفض المستوى العـــالى لها وربما كان دهان الحوائط والتعفير (بالجامكسان) مكملا لعمليات النظافة ٠ وتبلغ تكاليف النظافة ومقاومة الحشرات حوالى ٥٠٠ مليم للشخص فى العام٠ هذا ، وليس لباقى البنود أهمية صحية كبيرة وسيصير اصلاحها تدريجيا بفضل روح التعاون والوعى القومى بين السكان القرويين والهيئات المتطوعة وكبار الملاك ٠

الخلاصة

١ ــ اعتبرت قرية (كوم بره) من أعمال مديرية الجيزة البالغ تعدادها حوالى ١٨٠٠ نسمة كقرية تمثل القرى الصغيرة المصرية للعمل على تحسين صحة البيئة فيها ٠

٢ ــ كان المتوسط الحسابى للحالة الصحية بها حسب الطريقة التى اتبعت لتقدير مستواهـا الصحى هو ٣٤ ٪

٣ ــ بنى الاصلاح الصحى القروى فى هـذه القرية على أساس رفـع المسـتوى الصحى لجميع مساكن القرية الى ٧٠ ٪

٤ ــ ربما كان فى تعميم المراحيض وتوصيل حنفيات المياه داخل شوارع القرية وتحسين مستوى النظافة والتهوية والاضاءة ما يكفى لرفـع هـــذا المستوى الى الدرجة المطلوبة

٥ ــ تقدر تكاليف هـــذا البرنامج الصحى بحوالى ٧٤٠ مليما للشخص فى العام ٠

ملحق رقم (١)

فحص صحى للمنازل القروية وشبه القروية

أسس التقدير العددى

		مجموع	مجموع كلى
١ ـ الفتحات			
النـــوع ـ منفصل ١ ، شبه متصل ٢/١، متصل صفر		١	
الواجهـة ـ ٥ متر عرض ٢		٢	
٣ متر عرض ١			
٢ متر أو أقل عرض صفر			
الجوانب ـ الايمن ٣ متر من المسكن المجاور ١ خالص ١		٢	
الايسر ٣ متر من المسكن المجاور ١ خالص ١		٢	
الخلف ٣ متر من المسكن المجاور ١ خالص ١		٢	
منور داخلى ١		١	
أو الارتفاع / العرض =	٢ ١/٢		
الارتفـــاع / العرض =	١ ٢		
الارتفـــاع / العرض =	صفر ٢		
ارتفاع = دور واحد صفر ودورين ٢/١ و٣ أدوار		١	١١
٢ ـ المدخل			
خاص صفر وعام ٢/١		٢/١	
مقفل صفر ومفتوح ٢/١		٢/١	
عرضه : ممشى أقل من ٢ متر صفر ، حارة من ٢ ـ ٣ م ٢/١			
أكثر من ٣ متر		١	٢
٣ ـ المبنى			
حالة الحوائط جيدة ٢ ـ متوسطة ١ ـ رديئة صفر		٢	
السقف جيد ٢ ـ متوسط ١ ـ ردىء صفر		٢	
الارضيات جيدة ٢ ـ متوسطة ١ ـ رديئة صفر		٢	
أعلا من الشارع ٢٥ سم ١		١	٧
٤ ـ الازدحام			
معدوم ٢ ـ موجود صفر		٢	
(٢ شخصان لحجرة ـ ٣ أشخاص لـ٢ حجرتين ـ ٥ أشخاص لـ ٣ حجرات			
٥ر٧ من الاشخاص لـ ٤ حجرات)			
الفضاء ـ كاف ٢ ـ مقبول ١ ـ غير كاف صفر		٢	
(المقبول ١٠ م مكعب لكل شخص لحجرات المسكن فقط)			
سعة أرضية الحجرات كافية ـ مقبولة ١ ـ غير كافية صفر		٢	
(المعدل ٣ر٣٥م مربع من أرضيات الحجرات المسكونة لكل شخص)			٦
٥ ـ التهوية والضوء			
التهوية كافية ٧ ـ مقبولة ٣ ـ ضعيفة صفر		٧	
(مساحة الشبابيك والابواب الخارجية ١٢ ٪ جيدة)			
(مساحة الشبابيك والابواب الخارجية ٩ ٪ مقبولة)			
الاضاءة كافية ٣ ـ مقبولة ١ ـ ضعيفة صفر		٣	١٠
(كافية ٥ قدم شمعة ـ مقبولة ٣ قدم شمعة)			

٦ ـ النظافة	مجموع	مجموع كلى
حول المنزل : نظيف ١/٢ ـ متوسط صفر ـ ردىء صفر	١/٢	
داخل المنزل : نظيف ١ ـ متوسط ١/٢ ـ ردىء صفر	١	
داخل الحجرات : نظيف ١ ـ نصف متوسط ١ ـ ردىء صفر	١ ١/٢	
البعوض : موجود صفر ـ معدوم ١	١	
الذباب موجود صفر ـ معدوم ٢	٢	٦
٧ ـ محل الطبخ		
الارضية : نظيفة ١ ـ غير نظيفة صفر	١	
بقايا المأكولات : مجمعة ١ ـ مبعثرة صفر	١	
حشرات أخرى : موجودة صفر ـ غير موجودة ١	١	
تصريف الدخان : جيد ١ ـ ردىء صفر	١	
التعرض للحريق : موجود صفر ـ غير موجود ١	١	
مواد الحريق خارج المنزل ٢ ـ على السطح ١ ـ داخل المنزل ١/٢ ـ داخل الغرف صفر	٢	٧
٨ ـ الاستحمام والغسيل		
موجود ومستعمل ٢ ـ جيد ١ ـ يشغل مكانا خاصا ١	٤	٤
٩ ـ المراحيض		
موجود ومستعمل ٣ ـ غير موجود صفر ـ غير مستعمل ١	٣	
النوع : مائى ٣ ـ روكفلر ٢ ـ خزان ٢ ـ يظهر بحالة جيدة ١	٣	
المقعد : مناسب ١ ـ غير جيد صفر	١	
النظافة : نظيف ١ ـ غير نظيف صفر ـ عدم وجود تلوث بالتربة ١	٢	
المبنى : ملائم ١ ـ ردىء صفر ـ مستور ١	٢	
معدات الغسيل : موجودة ١ ـ غير موجودة	١	
صندوق للطرد ٣ ـ سيفون ١	٤	١٦
١٠ ـ مياه الشرب		
مياه عامة صحية مع سباكة كاملة	٣٠	٣٠
مياه صحية مع سباكة كاملة وبئر محفوظةمن التلوث	٣٠	٣٠
بئر : بئر مغطاة ٤ ـ بئر مفتوحة صفر	٤	
حوائط البئر : جيدة ٢ ـ رديئة صفر	٢	
الدورة جيدة ٢ ـ رديئة صفر	٢	
طريقة رفع المياه : طلمبة ٢ ـ بكرة أو جردل ١/٢ ـ أى آنية صفر	٢	
طلمبة المسورة : صماء ٤ ـ ماسورة صماء ٤ ـ العمق كاف ٢	١٠	
تبليطة : كافية ٢ ـ غير كافية ١ ـ غير موجودة صفر	٢	
الاندحار : بعيد عن البئر ١ ـ نحو البئر صفر	١	
طريقة صرف الفائض : جيدة ١ ـ رديئةصفر	١	
موقع البئر : غير معرض للتلوث ٦ ـ معرض للتلوث صفر	٦	
نظيف ١ ـ غير نظيف صفر	١	
تصرف البئر كاف ١ ـ غير كاف صفر	١	
الزير : نظيف ومغطى ٢ ـ نظيف وغير مغطى ١	٢	
غير نظيف صفر ـ اناء لتقطير المياه نظيف ومغطى ١	١	٣٥
١١ ـ حيوانات منزلية		
حيوانات : غير موجودة فى المنزل ٣ ـ داخل المنزل	٣	
دواجن : غير موجودة داخل الغرف ١	١	
سباخ وجلة : غير موجود ٢ ـ على الحوائط صفر ـ على السقف	٢	٦

قرية كوم مزرة

مقياس الرسم ١ : ١٠٠٠

KOM BERA VILLAGE
Apraisal Housing Quality

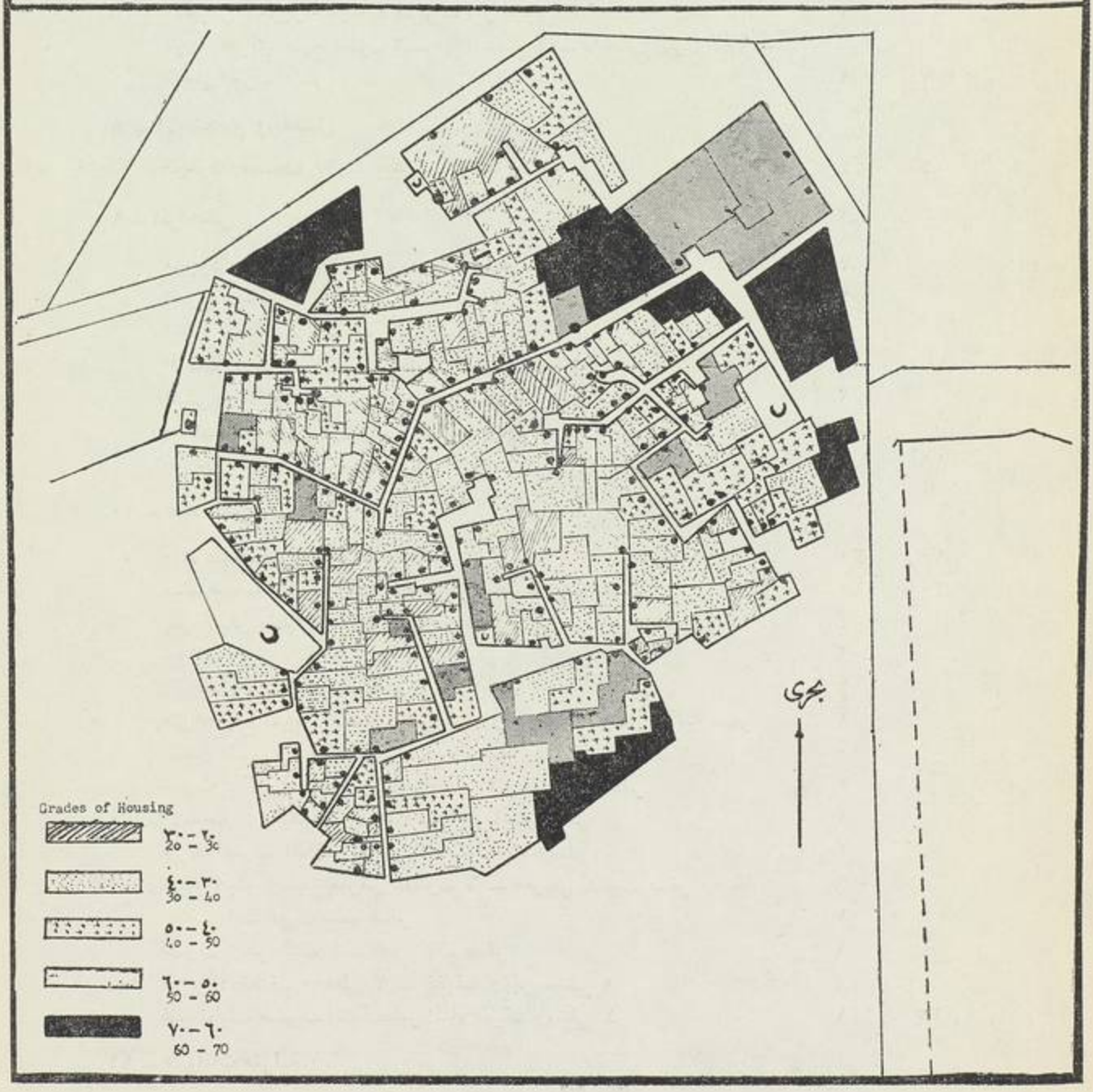

الآراء العملية عن التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها

تعقيب

للاستاذ محمد أمين حلمى (مصر)

سيداتى ، سادتى

أحييكم أكرم تحية ، وأقدم لسيدى الرئيس موفور الشكر على تفضله بدعوتى لالقاء هذه الكلمة عن الآراء العملية فى التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها ·

ولعل من بواعث سرورى ودواعى غبطتى ، أن يكون الحافز لى على تلبية دعوته لكريمة نفى بحكم عملى وطبيعة وظيفتى سبق أن ساهمت ولا أزال أساهم فى هذا الموضوع بالذات بنصيب مهما يكن شأنه فى حياتنا الاجتماعية وتقدمنا العمرانى فان له على أى حال أثره فى انعاش القرية ، والتدرج بالريف المصرى نحو مجتمع أصلح ، ومستوى أرقى ·

ومعلوم ان الريف مقر الفلاحين ومستودعهم فهو من هذه الناحية عماد الثروة العامة من المال والرجال ، اذ البلاد زراعية قبل كل شىء والفلاحون يمثلون الغالبية العظمى من أبناء البلاد وساكنيها

ومن هنا كان حريا بالريف أن ينال من عناية المسئولين واهتمام ولاة الامور ما هو جدير به من تقدير ، لم يظفر منه فى الجيل السابق بحظ يذكر ، لاتجاه التفكير حينذاك الى اختصاص العوصم والمحافظات والمدن والبنادر بشتى وسائل التحسين والترفيه بانشاء مختلف المرافق الصحية والتعليمية ونحوها · مما أدى الى جمود الريف والى نضوبه من كبار الملاك هاربين من ظلام القرية الدامس الى نور المدينة الوهاج ، قانعين بقصر وسائل الاصلاح على ما يفيد الاراضى الزراعية من تحسين مشروعات الرى والصرف ، بغض النظر عن تخطيط القرية فى ذاتها ، وعن العناية بصحة الفلاح ومسكنه ، فكان ذلك هو العلة الواجبة ازالتها ، وكان هو الداء الواجبة معالجته ، باستنباط الوسائل المؤدية الى الفائدة العملية التى تعود مباشرة على الفلاحين برفع مستواهم الصحى والعلمى والاجتماعى وتيسير أسباب الاتصال بينهم وبين من تربطهم بهم علاقة العمل من سكان المدينة ·

ويتبين من الدراسات والابحاث العملية ان توفير المال هو الذى يقف عقبة كأداء فى وجه التنفيذ لاشتمال الاقتراحات النظرية على تصميمات للمرفق العامة فادحة التكاليف ، تنوء الميزانيات المنوعة بالاضطلاع بها الى جانب ما تستوعبه نفقات الادارة من تلك الميزانيات ، وقد ينقضى الوقت وتمر السنون قبل تحقيق البرامج المقترحة لهذه الغاية ·

١ ــ فكان لا بد للتغلب على هذه العقبة من التفكير فى وسيلة للتقدم بالقرية نحو الاصلاح المنشود بخطى متزنة ، فتنشأ المرافق العامة بغير طغيان على فروع الميزانية الاخرى وقد تبين ان لا وسيلة لذلك غير ضغط التكاليف والاقتصاد فى أوجه الصرف ، فتسنى تصميم مدرسة نموذجية تنشأ بمواد محلية لا تزيد تكاليفها على ٦٠٠ جنيه بدلا مما كان مقدرا لها من قبل وهو الفان من الجنيهات ·

٢ ــ فاسترعى هذا التصميم انتباه ولاة الامور وتقرر تعميمه مراعاة للفائدة العظمى التى عادت من ضغط التكاليف البنائية ومن اقبال الاهالى على المساهمة فيه بالجهد والمال ، مما دفع الى التفكير فى تصميم مرفق آخر هو المكتب الصحى الذى هو عبارة عن عيادة خارجية للمرضى وقسم خاص برعاية الطفل روعى فيه ما روعى فى تصميم المدرسة من القصد فى النفقات وضغط التكاليف سواء بسواء ·

٣ ــ ولم يقف التفكير عند حد الاكتفاء بهذين المرفقين بل تطرق الى موضوع تعميم مياه النيل المرشحة الصالحة للشرب ولئن كان هذا المشروع قد اصطدم بادىء الامر بما قدر له فى الميزانية من نفقات باهظة ومدة طويلة فقد أمكن التغلب على

هذه العقبة بالاتجاه الى مبدأ الانتفاع بالمياه (الارتوازية) القليلة التكاليف والسهلة التنفيذ بانشاء عمليات صغيرة مستقلة لكل قرية بما يتمشى مع عدد سكانها واحتياجاتها ما دامت هذه المياه الارتوازية صالحة للاستعمال ، وهى موجودة بالفعل فى نحو ثلاثة أرباع بلاد القطر وليس فيها غير الجزء الشمالى من الدلتا هو الذى يحتاج الى استعمال مياه النيل بعد تنقيتها وترشيحها. الامر الذى يترتب عليه ان لا تزيد تكاليف هذه العمليات على مليونى جنيه يقابلها ٣٠ مليونا من الجنيهات مقدرة لهذا الغرض ، أى بوفر قدره ٢٨ مليونا من الجنيهات عدا حساب الزمن الطويل الذى كان مقدرا للتنفيذ ، وقد اختمرت هذه الفكرة فى رأسى ، فبادرت على الفور بوضع تصميم نموذجى لعملية مياه صغيرة ارتوازية (ميكانيكية) ونفذتها أيضا فى قرية (السفاينة) التى يبلغ عدد سكانها ٧٠٠٠ نسمة فلم تكلف أكثر من ٤٠٠ جنيه مع استعمال مواد بنائية قوية ، ومع مراعاة الاشتراطات الصحية من حيث صنابير المياه وصرف الزائد منها عن الحاجة ونحو ذلك مما كان فى حينه محل دراسات الاخصائيين وكبار الاطباء ، وقد حاز رضاهم وموافقتهم ، ولقد بلغ الاهتمام بهذه العملية حدا دعا الى افتتاحها بمعرفة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت ، وزاد فى الاهتمام بأمرها ان تفضل جلالة الفاروق العظيم وشرف بزيارته الميمونة قرية (السفاينة) وشاهد بنفسه هذه العملية ، وأعلن عن رغبته الكريمة فى تعميمها ونفذت هذه الرغبة السامية بانشاء مئات العمليات فى مختلف القرى على غرار عملية (السفاينة) ولا يزال الانشاء مطردا ومتواصلا .

٤ ـ ولعل من الواضح ان السبب فى نجاحى فى هذه المرافق الثلاث التى نوهت بذكرها يرجع أول ما يرجع الى توخى البساطة والمتانة وسهولة التنفيذ وضغط التكاليف مع أدائها للاغراض المقصودة منها ، فيستطاع التوسع فى انشاء أكبر عدد منها على غرارها فى أقصر وقت ، وبأيسر كلفة

ولست أذيع سرا اذا صرحت بأن التوفيق الذى صادف تنفيذ هذه المرافق بعث على التدرج فى التفكير نحو انشاء مرفق رابع أعم وأشمل ، وهو الارتقاء بالمكتب الصحى فى القرية الى مجموعة صحية كاملة ، ينتفع بها أهالى المنطقة التى تنشأ فيها ، وكانت أول مجموعة من هذا النوع مقرها بلدة (طحانوب) التى أعدت ونفذت فيها واستفاد منها أهالى القرى المجاورة العلاج الكامل ، والصحة

وعلى أثر هذا الاهتمام تبارت الوزارات فى النهوض بالقرية ، وكان أكثرها اهتماما بالامر وزارة الصحة العمومية فى عهد وزيرها المغفور له عبد الواحد الوكيل بك الذى احتضن معى تلك المشروعات حيث تقدم فى سنة ١٩٤٢ بمشروع أقره البرلمان بمجلسيه، وصدر به قانون تحسين الصحة القروية ناصا على وجوب انشاء ادارات صحية هندسية فى كل مديرية ، يتعاون موظفوها ويتضامنون على خدمة القرية بانشاء المرافق المنوعة اللازمة لها كعمليات مياه الشرب ، والحمامات ، والمغاسل ، والمجازر ، والاسواق ، والمجموعات الصحية وللعمل على نظافة القرية بتخصيص أماكن للقاذورات ، والمتخلفات وضرورة ردم البرك والمستنقعات .

كذلك عنى القانون بالنص على وضع خرائط تنظيم لكل قرية لضمان امتدادها على أصول صحية فى المستقبل مع تحسين شوارعها وميادينها القديمة بقدر المستطاع والمساعدة على ادخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية الحالية ، الى آخر ما هو منصوص عليه فى القانون بما فيه تدبير المال اللازم للتنفيذ .

وكان من حسن السياسة البدء بانشاء بعض المرافق الصحية ، حتى اذا ما تذوق الفلاح الفائدة التى تعود عليه من ورائها، وجاء دور تخطيط القرية لا يجد فى نفسه غضاضة من تنفيذه والموافقة على هدم المنازل أو جزء منها ، وقد أخذت هذه السياسة طريقها نحو العمل وحققت الفائدة المرجوة منها.

ومما تحسن الاشارة اليه هنا ان الاهالى حينما اقتنعوا بفوائد هذه المشروعات وأدركوا نتائجها الفعلية أقبلوا على المساعدة فى انشائها بالتبرع لها بسخاء بمعظم الاراضى المقامة عليها وبالاموال اللازمة لتنفيذها ، وبلغ ما تبرع به عن يدى أهالى مديرية القليوبية على أثر صدور قانون تحسين الصحة القروية ٩٢ ألفا من الجنيهات بخلاف أربعين فدانا من الاطيان نزل عنها أصحابها لاقامة المنشآت عليها . وعمت هذه التبرعات جميع الاهالى فى مختلف المديريات الاخرى ، وانها لروح طيبة تكشف عن استعداد كبير للمساهمة فى سائر المشروعات الحيوية التى تتصل بتحسين القرية وتؤدى الى رفع مستوى المعيشة فى الريف

* * *

والآن وقد أشرنا بايجاز الى الادوار التى مر بها انشاء المرافق السابقة اقتراحا وتصميما وانشاء، ولم يبق الا البدء فى موضوع تخطيط القرية وتحسين مساكنها فلابد ـ اذن ـ من دراسة دقيقة تفصيلية لما يتطلبه هذا الموضوع من مال وفير ، وقوى متنوعة ، تتضافر وتتعاون على التنفيذ

مستهدية بما لمسه الفلاح من فوائد عادت عليه بالفعل نتيجة للمرافق الفردية المتناثرة فى القرى.

فوقع اختيارى على قرية (سدس) من أعمال مركز (ببا) بمديرية بنى سويف . ويبلغ تعداد أهليها ٥٠٠٠ نسمة وهى ذات شوارع ضيقة متعرجة صعبة التعديل ، ومنازلها قديمة وعلى حال من السوء عسيرة الاصلاح فضلا عن أن مستواها ينخفض بكثير عن مستوى معظم القرى سواء من الناحية الاجتماعية أم الاقتصادية ، اذ أن زمامها لا يزيد عن ١٧٠٠ فدان ، لا يملك الاهلون منها سوى ٤٥ فدانا والباقى مملوك لوزارة الزراعة ويعملون فيه بالاجرة .

ولقد كان اختيار هذه القرية بالذات مع ما هى عليه من سوء ، وما يتطلبه تعديلها من جهد، وما يكتنف ذلك من صعوبات ، مقصودا به اتخاذها مثلا عمليا ، يوحى بعد اتمام التنفيذ بالاقبال على المشروع ، وتنفيذ القانون تباعا فى باقى القرى .

وبعد أن تمت دراسة الموقف من جميع نواحيه تم على أثرها وضع مشروع شامل لتعديل تخطيط القرية الحالية بتوسيع شوارعها وحاراتها وايجاد ميادين بها ، وباحصاء المنازل التى يقتضى التنفيذ هدمها تبين انها ١٤٢ منزلا ، فأعدت قطعة أرض تتسع لانشاء هذه المنازل وكافة ماتحتاج اليه القرية من المرافق العامة على أحدث النظم مع توافر سائر الشروط الصحية .

وقد رئى أن تكون هذه القطعة من الارض بعيدة قليلا عن القرية القديمة فتتخلف مساحة تخصص لامتداد مبانى القرية القديمة مستقبلا ، فيجىء اليوم الذى تتصل فيه المبانى بعضها ببعض وقد أمكن تنفيذ جميع المرافق العامة ، بتعاون الهيئات والمصالح المختلفة والاهلين ، فتبرعت وزارة الزراعة بالارض ومساحتها ٢٠ فدانا ، وتبرع مجلس المديرية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تكاليف مدرسة أولية ريفية صناعية ، ووزارة الصحة بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه لبناء مجموعة صحية ومركز اجتماعى وعملية مياه لتغذية القرية القديمة والمرافق العامة التى تم انشاؤها والقرية الجديدة عندما يتم انشاؤها ، كما تبرع الاهالى بألفى جنيه لبناء المسجد ونموذجين لمسكن الفلاح .

وهذه التجربة العملية التى تدرجت فى الادوار المتقدمة وانتهت الى انشاء قرية نموذجية كاملة ، نستطيع على ضوئها بسط الآراء العملية فى التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها ، أسوة بما اتبعناه فى انشاء قرية (سدس) وهى :

أولا ـ عن تخطيط القرية

لابد لتخطيط القرية من مراعاة الاوضاع الآتية :

١ ـ القرية القديمة

يراعى تعديل جميع الشوارع الضيقة حتى تستفيد عامة المنازل بالشمس والهواء أقصى فائدة ممكنة مع ايجاد ميدان يتوسط القرية تقريبا ، ووضع مجموعتين من الحنفيات فى مكانين مناسبين للشرب وأخذ المياه منهما .

٢ ـ الجزء المتخلف لامتداد القرية

يعمل به تخطيط للشوارع مع تقسيم الارض الى مساحات نحو ١٤٠ مترا لكل مساحة على أن يكون البناء فيها باشتراطات صحية ، كترك فناء وضرورة وجود مرحاض صحى لكل منزل .

٣ ـ القرية الجديدة

يخصص جزء لانشاء المرافق العامة كاملة ، على أن تكون فى وضع منسق ، وفى صعيد واحد والجزء الآخر يخصص للمنازل التى تبنى بدلا من المساكن التى تهدم من القرية القديمة عند تعديل شوارعها . ويراعى أيضا وضع مجموعتين من حنفيات الشرب وأخذ ما يلزم من المياه .

ويخصص كذلك مكان لمتنزه وساحة شعبية وحوانيت للتعاون .

والفكرة فى هذه الاوضاع بالترتيب المتقدم هى الوصول فى النهاية الى وجود قرية متصلة فى وسطها مرافق عامة فى متناول الجميع

ثانيا ـ عن المرافق

يراعى فى وضع كل منها أن تكون فى صعيد واحد كما سبق ابداؤه ، لاسباب اجتماعية واقتصادية ، اذ أنه فضلا عما فيه من تجميل للقرية يستطاع قضاء جميع الحاجات من متنوع المرافق ، بغير كبير مشقة أو عناء ، مع تقليل بعض الخدم وتجنب انشاء مرافق متكررة ، فضلا عن توفير أموال كثيرة من مواسير المياه و (بيارات) الصرف ، و (كابلات) الانارة وغيرها .

والمهم فى انشاء هذه المرافق الاتصال بمختلف الوزارات والمصالح ذات الاختصاص فى شئون القرية للاتفاق على ما ينشأ فيها من المرافق تفاديا للتكرار من جهة ، ولاحكام التعاون والتعاضد فى انشاء المرافق الموحدة من جهة أخرى ، مما يعتبر فى مقدمات الاسس المؤدية الى تحسين القرية .

كذلك يجب الاتصال بالاهالى للتعاون معهم بدورهم ، ودعوتهم الى المساهمة بما يدخل فى استطاعتهم من التكاليف على نحو ما تم فى قرية (سدس) التى أشرنا اليها ٠

أما أنواع هذه المرافق فهى :

١ ــ عملية مياه ارتوازية ميكانيكية تتسع لامداد القرية على الوضع المتقدم مع ايصال المياه مباشرة بالمواسير الى المنازل المشيدة بمواد قوية

٢ ــ مجموعة صحية كاملة بها عيادة خارجية ومركز لرعاية الطفل وصيدلية ومستشفى داخلى به قسم للجراحة ، وآخر للولادة به مسكن للحكيمة والممرضات ، ومعمل ، ومعزل ، ومشرحة ، ومسكن مستقل لطبيب مقيم ٠

٣ ــ حمامات ومغاسل للنساء مع مشتملاتها وتزويدها بالمياه الساخنة ٠

٤ ــ دار للاجتماعات بها قاعتان للمحاضرات احداهما صيفية والاخرى شتوية ملحقة بها مكتبة

٥ ــ مدرسة أولية ريفية صناعية للبنين والبنات تشمل ثلاثة أقسام : فصول للتعليم العام، ورش لتعليم الصناعات الريفية ، معمل ألبان وتربية المواشى والدواجن وتعليم الفلاحة ٠

٦ ــ مسجد تلحق به حمامات للرجال ودورة مياه صحية ٠

ثالثا ــ مسكن الفلاح

هذا فيما يختص بتخطيط القرية ومرافقها فلم يبق الا بيان النموذج الذى نفذناه عن منزل الفلاح ، وقد روعى فيه :

١ ــ ان تكون القطعة المخصصة للمسكن الواحد حوالى ١٤٠ مترا ، لامكان التوسع مستقبلا عند ازدياد أفراد العائلة ٠

٢ ــ تنشأ أولا حجرتان للنوم ، وزريبة ، ومتبنة ، ومرحاض صحى ، بخلاف مدخلين أحدهما لافراد العائلة والآخر للماشية ، مع فنائين أحدهما نظيف والآخر يعد للزريبة ، والمرحاض ، وايواء الدواجن ٠

٣ ــ ان يستفيدكل مسكن بالاتجاهين البحرى والقبلى بصفة عامة للتمتع بالهواء والشمس قدر المستطاع ٠

٤ ــ يكون بناء المساكن فى شكل مجموعات مزدوجة اقتصادا فى مساحات الشوارع التى تتضاعف بدون حاجة فيما لو بنيت المنازل منفردة

٥ ــ توفير كميات ملحوظة من المبانى بعمل حوائط مشتركة ٠

٦ ــ أن لا تبنى حجرات علوية على الشوارع لضمان تخلل الشمس والهواء وان بنيت حجرات من ذلك فلتكن بالجزء الداخلى من المنزل ٠

٧ ــ أن توضع الزريبة فى مكان مأمون بعيدة عن حجرة النوم بالنسبة الى المسكن نفسه أو المساكن المجاورة ٠

٨ ــ جعل فتحة الفرن بجوار المطبخ من الفناء النظيف كيلا يتأذى الموجودون بالحجرة من الدخان بينما يتمتعون بدفئهم العادى لوجود هيكل الفرن داخل الغرفة ٠ على اننى استيفاء للبحث ، وايضاحا لهذه الاراء العملية أعرض معها رسما لتخطيط قرية (سدس) ، ولا يفوتنى التنويه بأن تجربة هذه المنشآت فى قرية (سدس) تمت معها تجربة أخرى مماثلة فى منشأة فاروق الاول بكفر سعد يوم أن استدعانى فى سنة ١٩٤٦ معالى وزير المالية الاسبق وعهد الى بتخطيط تلك المنشأة فاستجبت للطلب ولبيت النداء، ونفذت المنشأة على هذا الوضع تماما وتحقق لها كما تحقق لقرية (سدس) ما نصبو اليه جميعا من تحسين القرى ورفع مستوى المعيشة لاهليها ٠

تلك الغاية التى رسمت لها الخطوط الرئيسية ونفذت بعد دراسة وجهد وعناية فى ظل قانون تحسين القرية ، الذى يعتبر عملا جليلا بحق ، يمكن بالتوسع فيه واحسان تطبيقه الوصول الى الفائدة العملية المرجوة من اصداره ٠ وانى أرى ــ وقد عشت مع هذا القانون من قبل ومن بعد وانتهيت الى اجراء التجارب التى تشرفت بعرضها ــ أن الامر يتطلب تأليف هيئة عليا من الوزارات التى لها مساس بشئون الفلاح (تقرر ما تحتاج اليه القرية من المرافق) ومن رأيى أن يوكل أمر التنفيذ الى مصلحة واحدة تكون هى المنفذة لهذا القانون وتسلم المشروعات بعد تنفيذها للوزارات والهيئات كل فيما يخصه لادارتها بمعرفتها ، حتى لا يحدث تكرار فى الانشاء ولا زيادة فى التكاليف ، وحتى تستقر الاوضاع وتتوحد الجهود ، فتصل القرية الى المستوى اللائق بها ٠

ولا يفوتنى قبل ختام كلمتى أن أنوه بالذين كان لهم الفضل فى توجيهى ومساعدتى على الاضطلاع بهذه المهام وأخص بالذكر منهم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وحضرة صاحب المعالى أحمد حمزة بك وزير التموين وحضرتى صاحبى المعالى حسين عنان باشا وعبدالرحمن البيلى بك وغيرهم من كبار الاخصائيين والمهيمنين على مصلحة الشئون القروية ممن هيأوا بين يدى فرصة التشجيع على متابعة السير فى الطريق حتى النهاية فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الاول حفظه الله ٠

ملحق لتعقيب

الاستاذ محمد امين حلمى (مصر)

عن الآراء العملية عن التخطيط الصحى للقرية المصرية ومرافقها

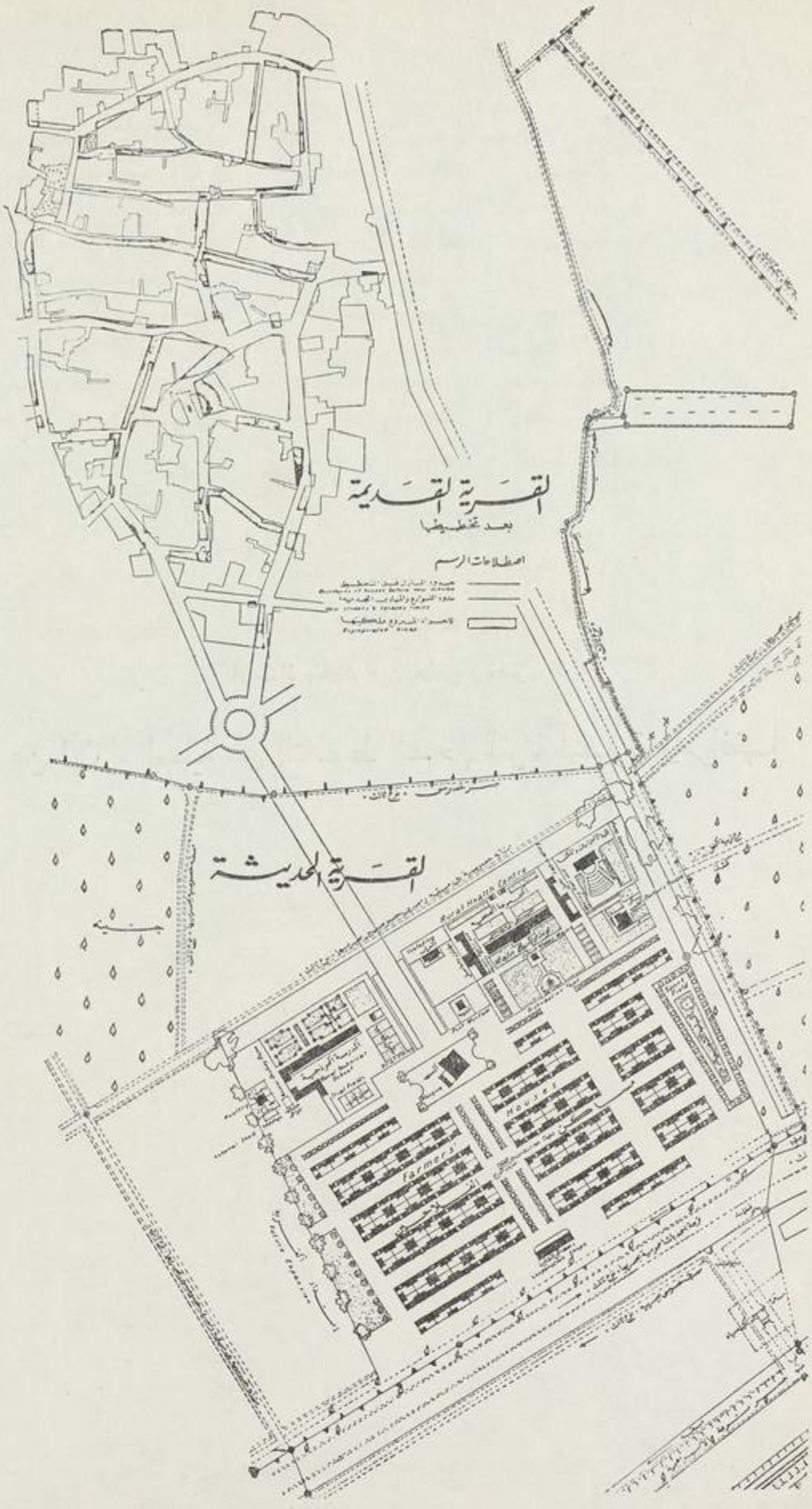
القرية القديمة
بعد تخطيطها
اصطلاحات الرسم
القرية الحديثة

التخطيط العمومي للقرية
General Planning of New Village.

عدد المساكن ١٤٢
142 Houses

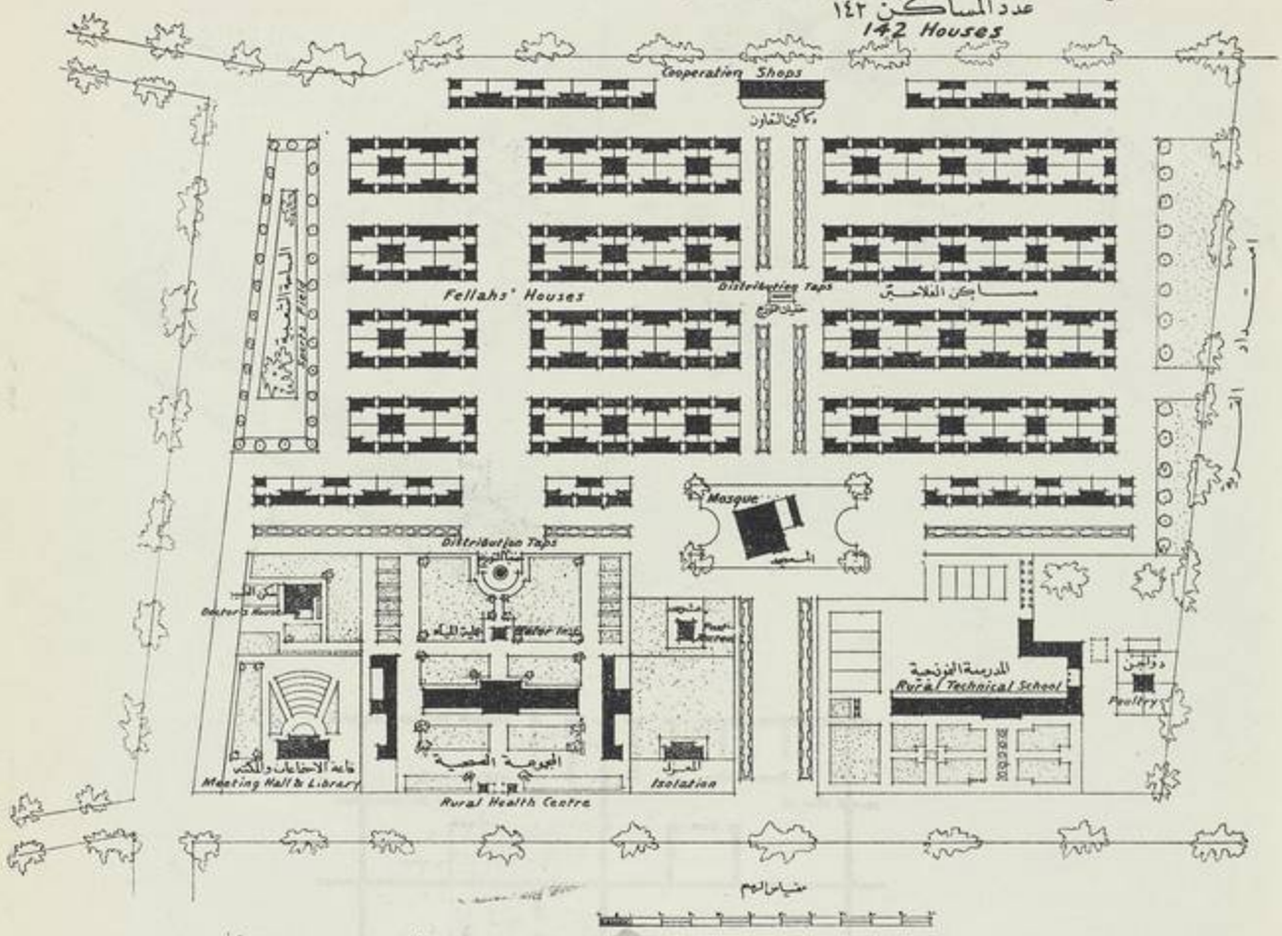

مدير الأعمال

المهندس
سلام نصر

مسقط أبزومترى للقرية الحديثة

(٣)

New Village.

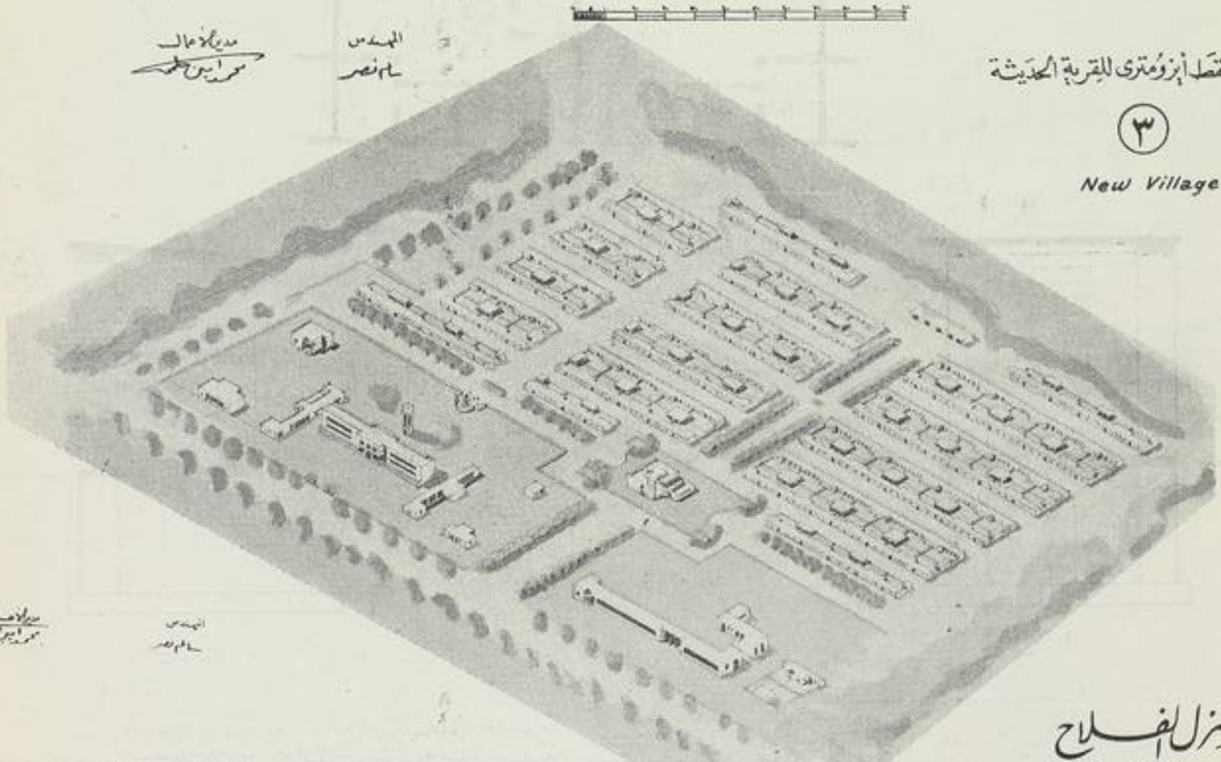

مدير الأعمال

المهندس
سلام نصر

منزل الفلاح
"Fellah's" House.

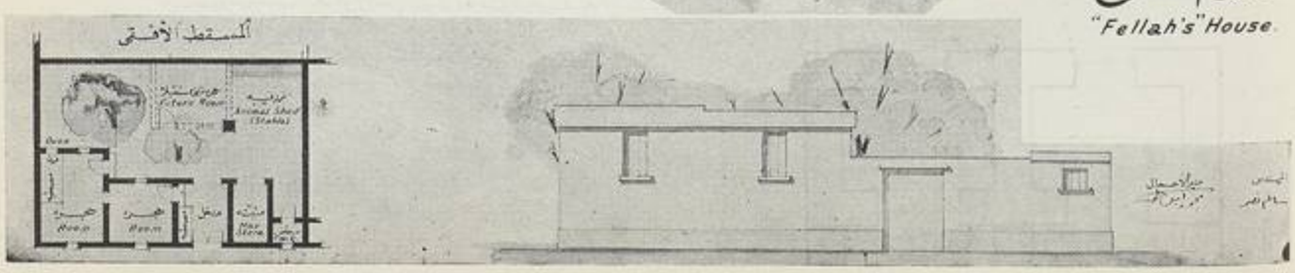

مُنشأة فاروق الأول

بسدس لاهراء . مركز بنا

مديرية بني سويف

منزل الفلاح

مسقط إيزومتري يبين أدوار تطور منزل الفلاح

Stages of development of "Fellah's" House.
(Isometric)

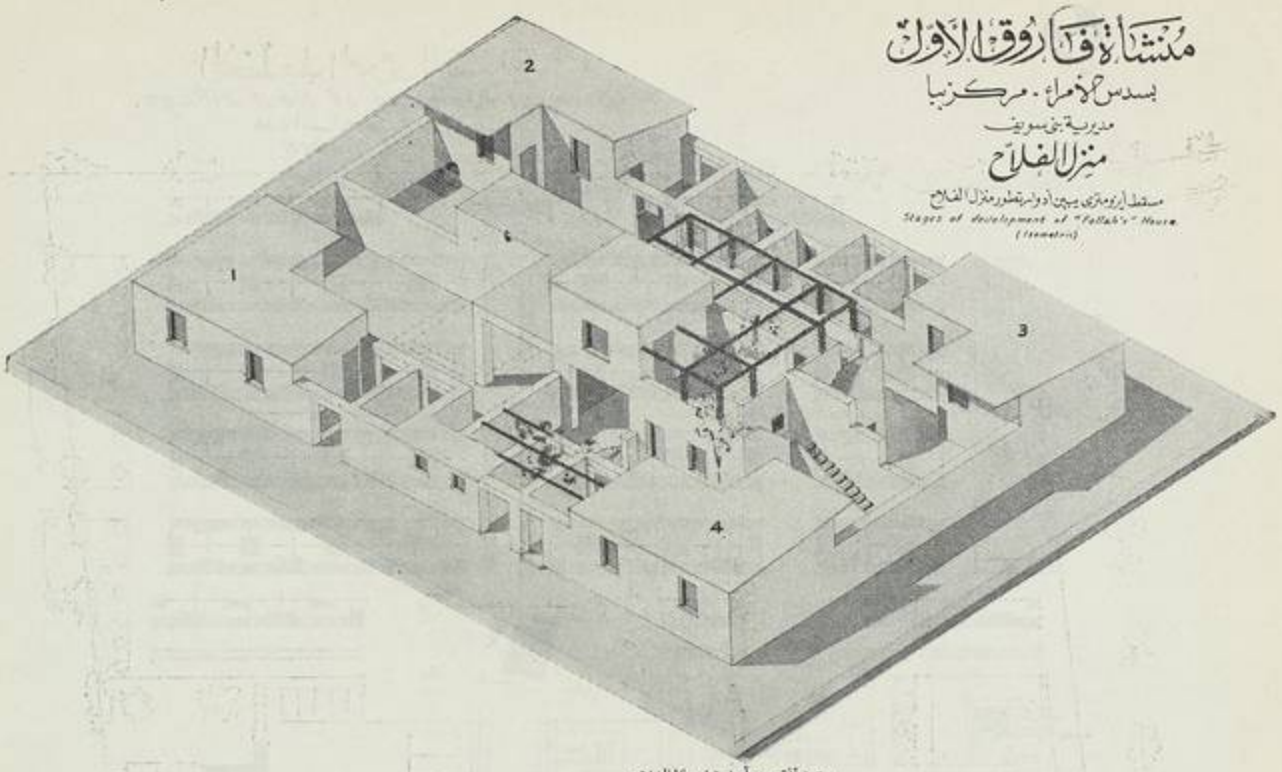

مسقط أفقي يبين أدوار تطور منزل الفلاح

Plan showing the stages of development of "Fellahi" House.

مُنشأة فاروق الأول

بسدس لاهراء . مركز بنا . مديرية بني سويف

المرحاض الصحي

Double-hole (manure) Latrine.

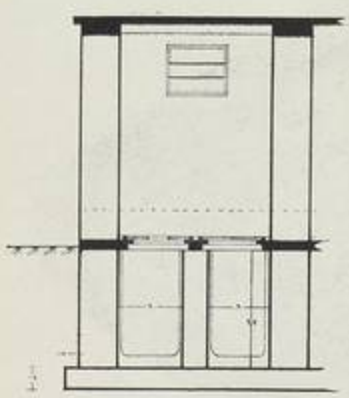

قطاع ١١

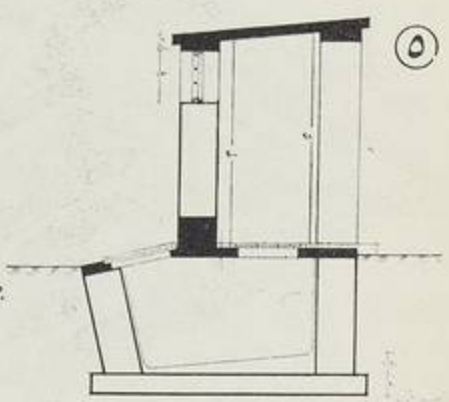

قطاع رأسي ب ب

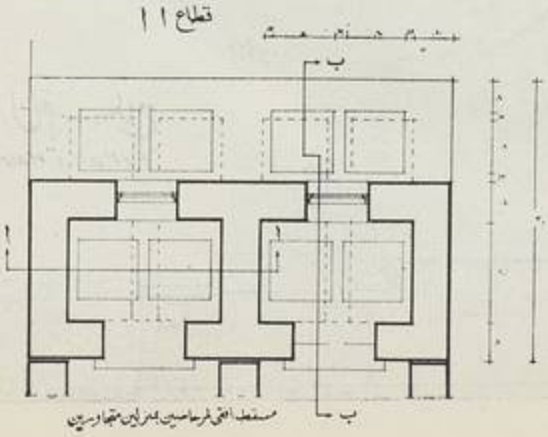

مسقط أفقي لمرحاضين بمرابين متجاورين

تصمم هذا المرحاض لاستعماله في منازل الفلاحين . وليستفيدوا منه في استخراج سماد عضوي بطريقة صحية . وهو كافي لاستعمال عائلة تتعدادها عشرة أشخاص لمدة ستة شهور . وينقسم إلى قسمين أكل منهما محفور تحت الأرض له فتحة خارج المنزل لخلو السماد منها . ومن الداخل له غطاء ان . أحدهما به ثقب مستدير والآخر مصمت

طريقة الاستعمال : يستعمل المرحاض الذي به الغطاء المثقوب حتى يمتلئ بالسماد . ثم يرفع الغطاء ويوضع غطاء آخر مصمت . ويترك المرحاض حتى يمتلئ الثاني . فيكون قد تحلل بالتدريج وأصبح سمادا . ثم يفتح الأول ويزال ما فيه لاستعمالها . وهكذا

مدير الزراعة

المهندس

المجموعة الصحية
المستطل الأفقي العمومي
Rural Health Centre.

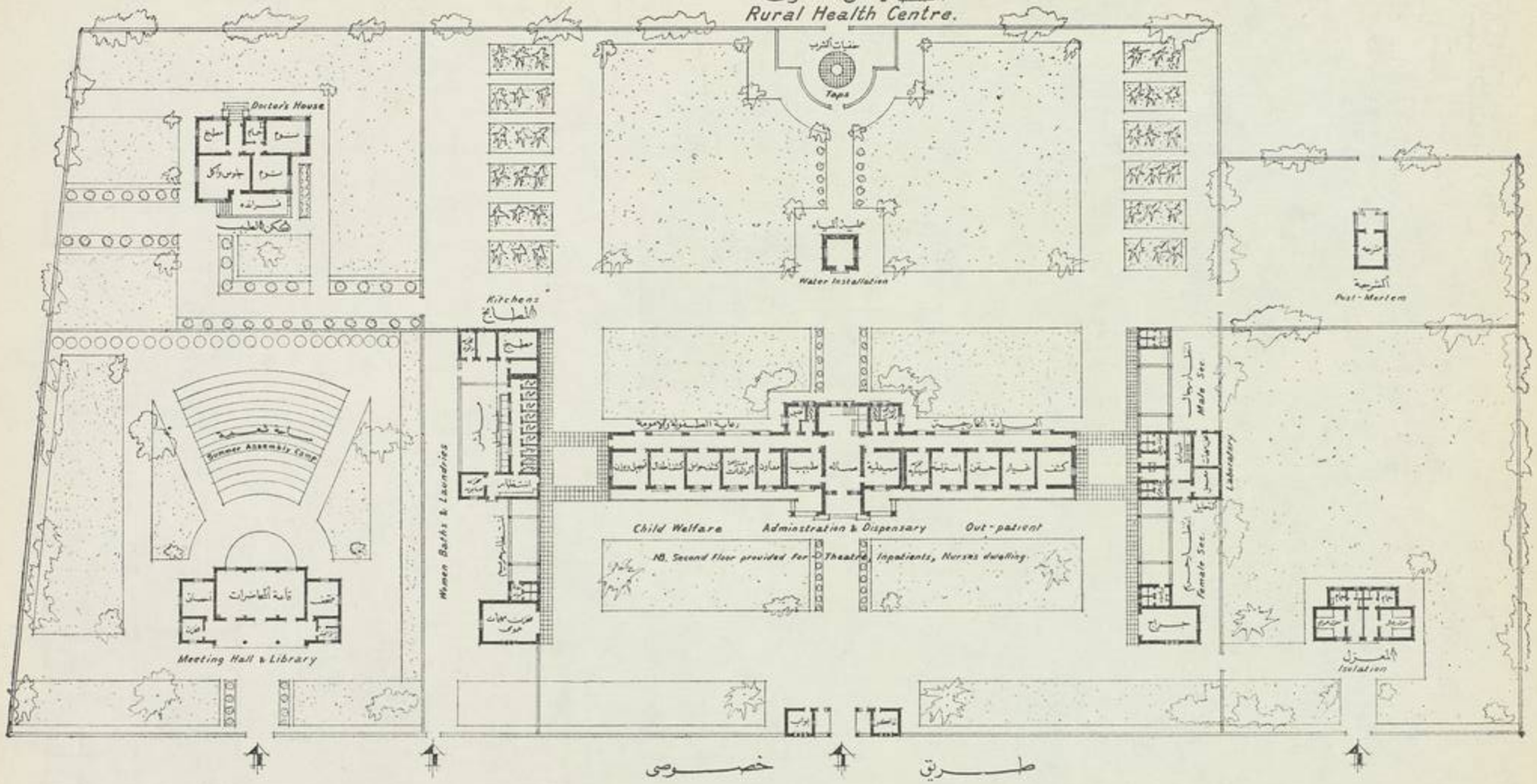

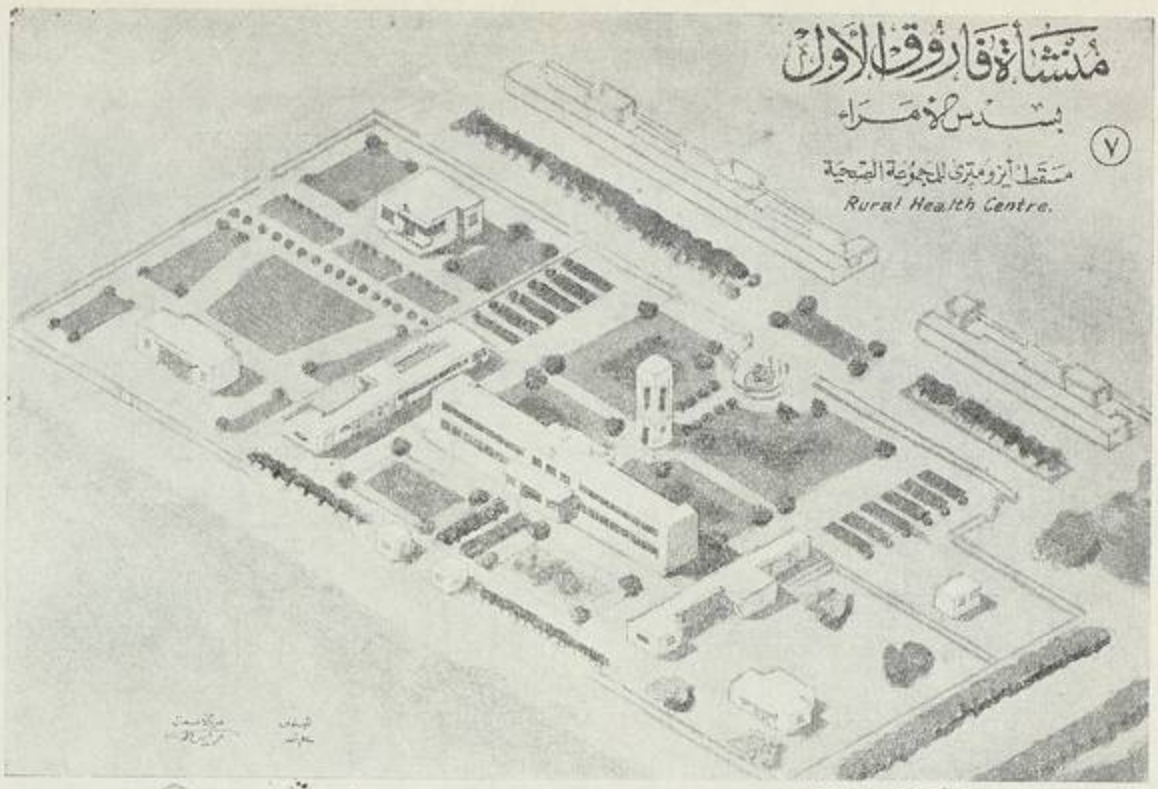

مُنشأة فاروق الأول
بسدس لأمراء
(٧)
مسقط أيزومترى للمجموعة الصحية
Rural Health Centre.

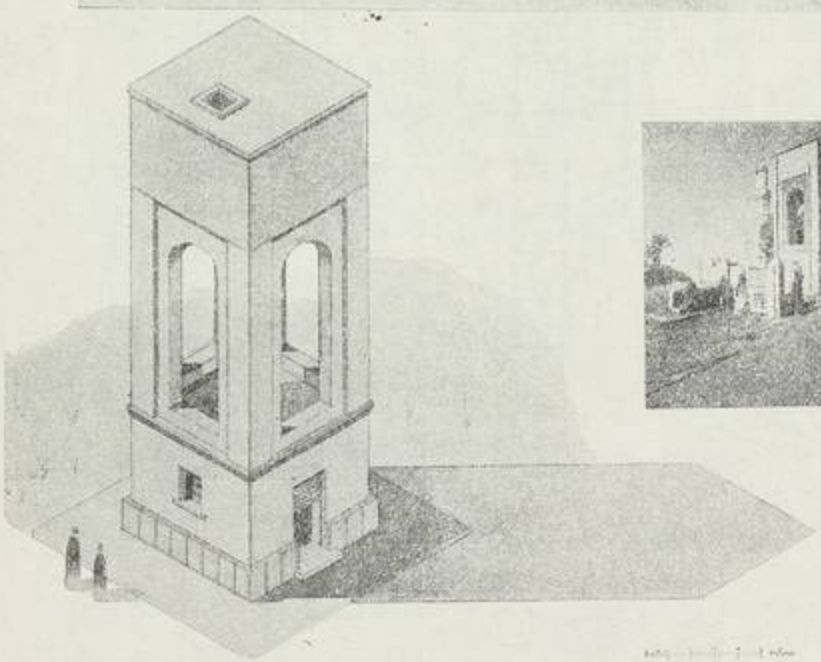

مُنشأة فاروق الأول
بسدس لأمراء
عملية المياه
الميكانيكية
Mechanical Water Installation

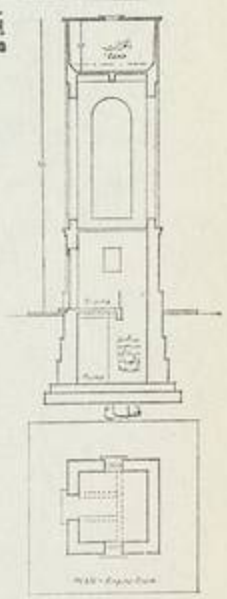

مسقط للبرج والخاصية

قطاع يوازى الواجهة
Longitudinal Section

مُنشأة فاروق الأول
بسدس لأمراء
مركز بنى سويف
المسجد
MOSQUE

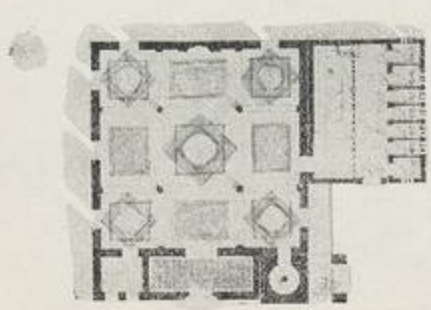

المسقط الأفقى
Plan

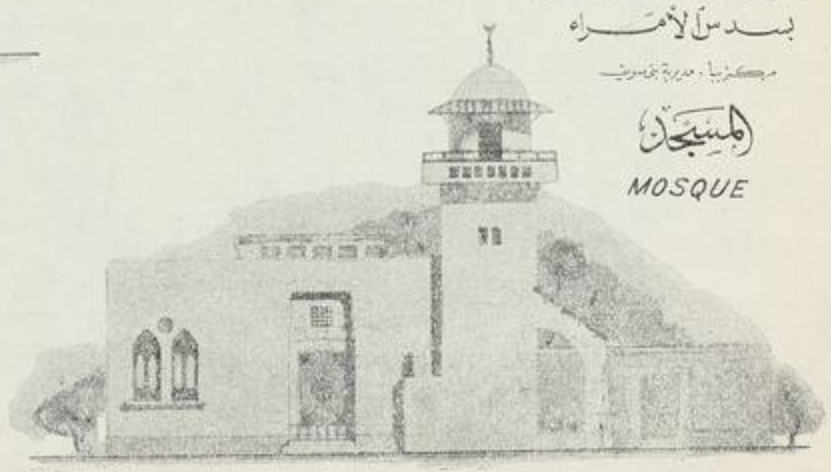

الواجهة
Principal Facade

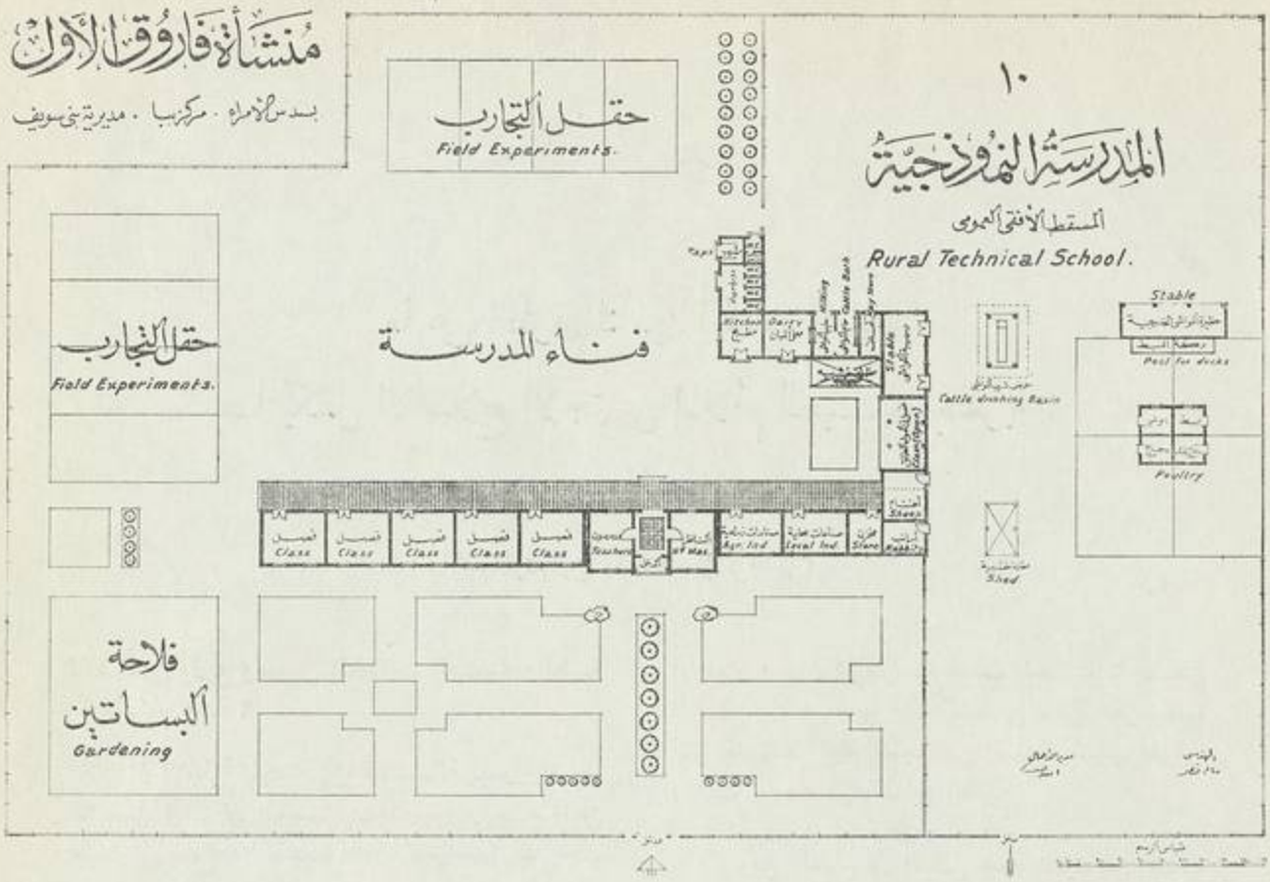

مُنشأة فاروق الأول

بسد الأمراء

مركز بنا - مديرية بني سويف

المدرسة النموذجية

مسقط أيزومتري

Rural Technical School.

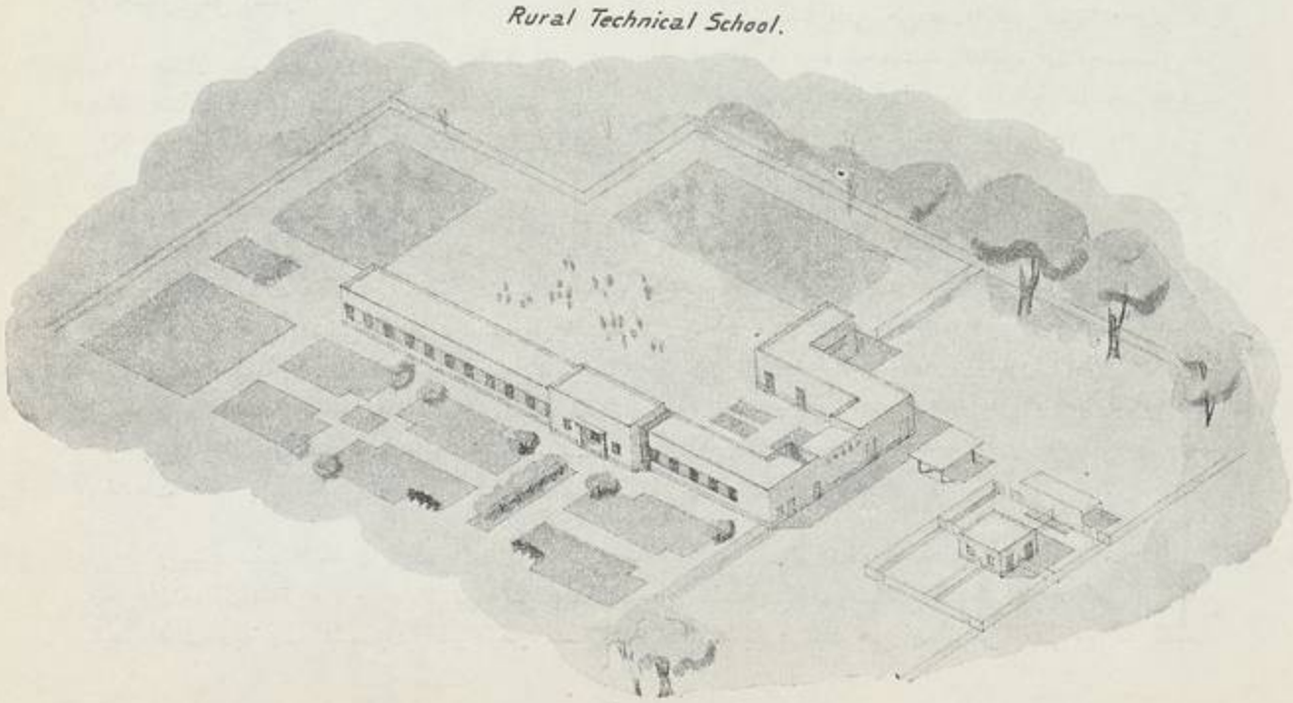

ما هى الطرق لتأمين الخدمة الطبية بما يكفل الاصلاح الاجتماعى الملائم للحياة بالقرية ؟

تعقيب

للدكتور فرج رزق حسن (مصر)

لماذا كان توزيع وتمويل الخدمات الصحية والطبية مشكلة هامة ؟

ان الاجابة المجملة عن هذه المسألة تبدو واضحة اذا بينا كيف ان الخدمات الطبية والصحية من حيث توزيعها والاستفادة منها تقصر جدا عما يجب أن تكون عليه. والاسباب التى تساق عادة لتفسير هذا القصور هى قلة الدخل وعدم تقدير الخدمات الصحية وقلة المنشآت وغيرها .

ولكن هناك اجماعا على حقيقة واحدة، وهى أن هذا الفرق الواضح بين ما هو كائن وما يجب أن يكون هو مثار الاهتمام من الجميع . وأن تيسير الخدمات الصحية والطبية محوط باهتمام الرأى العام الذى يتطلب توافر هذه الخدمات لكل فرد بصرف النظر عن مقدار دخله . كما ان هذا الهدف يشترك فى الاهتمام به أعضاء المهنة الطبية والجمهور على السواء

هناك نقاش كثير وتباين فى الآراء عن مبلغ هذه المشكلة ومدى امكان تصحيحها أو تخفيفها . ولكن هناك اجماعا على وجود المشكلة نفسها ولا ينكر هذا أحد

ان الاحصائيات والبحوث التى أجريت فى عدة دول قد بينت وأكدت الحقيقة المعروفة وهى أن هناك علاقة بين دخل الفرد ومقدار ما يلقاه من العناية الطبية . أى ان هذه العناية الطبية ليست موزعة بمقدار الحاجة اليها بل حسب قدرة المرء على شرائها فى حدود ما يوجد من منشآت وخدمات .

وبينت هذه البحوث أيضا الحقائق المروعة وهى أن منازل الفقراء يزورها المرض أكثر ويمكث فيها أطول ويأتيها الموت أسرع من منازل الاغنياء . وان المرض فى أغلب الحالات لا يمكن التنبأ بحدوثه مقدما وانه كلما قل دخل الفرد كلما كثر متوسط أيام العجز فى السنة بسبب المرض وزادت حاجته الى العناية الطبية

ومن المعلوم ان المرض يقعد الفرد عن كسب عيشه واعالة أهله، وبذلك تزيد الحالة الاقتصادية والاجتماعية سوءا بين السكان .

وعلى قدر ما أعرف لم تجر دراسات لهذه المشكلة فى هذه البلاد ، ولكن البحوث التى أجريت فى أجزاء أخرى من العالم تدل على ان الجماعات ذات الدخل القليل ولو أنها تدفع قليلا للخدمة الطبية بسبب مواردها المالية المحدودة ألا ان هذا القليل هو نسبيا جزء كبير من مقدار دخلها بحيث يطغى ويؤثر على أبواب الصرف الاخرى فى المأكل والملبس والمأوى ، وهذا يبين شدة حاجتها الى حل هذه المشكلة التى هى عبء ثقيل عليها . ولو كان فى قدرة هذه الجماعات الفقيرة أن تحصل على كل ماهى فى حاجة اليه من العناية الطبية لزاد ذلك كثيرا على ما يناله الاغنياء منها

ومن الناحية الاخرى كنا نتوقع ان يكون عدد الاسرة بالمستشفيات وشغلها بالمرضى من جماعة ما موازيا عدد المرضى اجمالا فى تلك الجماعة ولكن وجد أيضا أنه كلما قل المستوى الاقتصادى للجماعة كلما قلت الاسرة المشغولة بمرضاها لانهم لا يستطيعون الحصول عليها من الناحية المالية ولان الاسرة والمستشفيات قليلة فى تلك المناطق حيث يكثر الفقر .

هناك نقطة هامة أخرى تجعل تأمين العناية الطبية ـ خصوصا فى المناطق الريفية ـ أمرا بالغ الاهمية . تلك هى أن المرض ليس موزعا بانتظام

بين مختلف الافراد فى مختلف شهور السنة بل انه يهبط فجأة · فلقد تبين مثلا ان ١٠ فى المائة من العائلات فى الولايات المتحدة تصاب بالمرض الى حد يكلفها ٤٠ فى المائة من مجموع ما ينفق فى العام للعناية الطبية فى البلاد وهذا كثير عليهم وخصوصا أنهم لم يتوقعوه · وعاما بعد عام تحل هذه الكارثة على عائلات أخرى بحيث لا ينجو منها بيت بمرور الزمن · ومن هنا كان الاجماع على وجوب ايجاد حل لهذه المشكلة ·

ولكى ننشىء نظاما لتأمين الخدمة الطبية بما يكفل الاصلاح الاجتماعى للحياة بالريف يجب أن نراعى مبدأين أساسيين هما :

١ ـ يجب أن يضمن هذا النظام توازنا جماعيا مستمرا فى الدفع أعنى ان الشخص يجب أن يؤدى حصته سواء مرض أم لم يمرض ، وأن لا يزيد ما يدفعه اذا انتابه مرض

٢ ـ أن تراعى فى تقدير حصة كل عائلة فى تمويل المشروع حالتها الاقتصادية · وان تكون مساهمة كل حسب مقدار دخله لا حسب ما يحتاج اليه من عناية طبية ·

ولما كان معظم سكان الريف يعملون فى الزراعة فانه يبدو منطقيا أن يكون تمويل المشروع على أساس انشاء ضريبة جديدة ولنسمها « الضريبة الصحية» بحيث ان من يملكون الكثير من الاراضى يدفعون الكثير وان يعفى من الدفع من لا يملكون أرضا بل يعملون فقط كأجراء عند الغير وبهذا تتحقق عدالة اجتماعية ويقع عبء التمويل على القادرين على الدفع وليس على المحتاجين الى العناية الطبية ولكنهم ليسوا قادرين على دفع ثمنها ·

وانى أقترح بصفة مبدئية أن تكون الضريبة بنسبة ٢٠ قرشا فى المتوسط عن كل فدان فى السنة بحيث تزيد أو تنقص تبعا لتنوع الضريبة العامة على الاطيان فى مختلف أنحاء البلاد

وفى مملكة كمصر اذا كانت المساحة المنزرعة تقدر بنحو ١٠ ملايين من الافدنة فاننا نجمع نحو ٢ مليونين من الجنيهات · ويجب أن تنفق هذه فى تمويل العناية الطبية بالمناطق الريفية ·

وللاستفادة من هذا المال فى تدبير العناية الطبية والصحية بالريف أرى أن ينفق ـ بالاضافة الى المال المخصص للغرض نفسه ضمن ميزانية الصحة العامة ـ على انشاء وادارة مجموعات صحية قروية وهذه المجموعات يجب أن تكون تامة الاستعداد للقيام بوظيفتها من حيث تأثيثها وموظفوها · ويجب أن يتدرج هذا المشروع فى نظام وثبات حسب مايمكن تدبيره من المال والاطباء ومساعديهم

لا يتسع المجال هنا للدخول فى تفاصيل اقامة هذه المجموعات الصحية القروية أو وظائفها وخدماتها ولكن أرجو أن أبرز النقط الهامة الآتية :

١ ـ يجب أن تكون الخدمات جيدة من حيث نوعها ولهذا تجب العناية بتدريب الموظفين وبأجورهم مع امدادهم بما يلزم من معدات وأدوات وأدوية وآلات ··· الخ ·

٢ ـ يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين المجموعات الصحية القروية والمستشفيات المركزية والعمومية وايجاد نظام لتحويل المرضى بينهما حتى يمكن تجنب التكرار وضياع الجهد والفائدة·

٣ ـ يجب أن تعطى الادارات المحلية استقلالا فى العمل وتخويلها سلطات لا مركزية الى أقصى حد مستطاع · وفى نفس الوقت يجب الاشراف على الخدمات وتوجيهها بمعرفة خبراء اخصائيين لهم من الخبرة والكفاءة والمقدرة الادارية والفنية فى فروعهم المختلفة مايكسبهم ثقة الموظفين المحليين واحترامهم وهؤلاء يجب أن يكافأوا بما يؤهلهم لبذل كل وقتهم وجهدهم للعمل

٤ ـ يجب أن يشعر أفراد المجتمع بأنهم أصحاب هذه المجموعات الصحية القروية وأنها لهم وتعمل فى خدمتهم حتى يمكن أن يستفيدوا منها بأحسن الطرق المنتجة ويمكن أن نصل الى هذا الهدف بالطرق الآتية :

ا) بالعمل على انشاء المجالس القروية وتشجيع ذلك بكل الوسائل الممكنة وجعلها تساهم فى القيام بمعظم أعباء ادارة هذا المشروع

ب) برفع شعور الفرد بالمسئولية العامة نحو المجتمع الذى يعيش فيه وذلك بالتعليم الصحى وبرفع المستوى الاجتماعى والثقافى لهؤلاء الافراد

وبهذه المناسبة أود أن أنبه الى أن جميع الموظفين المحليين لهذه المجموعات الصحية القروية يجب أن يقيموا فى المجتمع الذى يخدمونه دون استثناء ويجب أن يمتزجوا بالاهلين بحيث تسود بينهم فكرة المساهمة معهم فى مشكلاتهم المحلية ومساعدتهم فى حلها ولهذه الاقامة المحلية فائدتان:

١ ـ انها وسيلة مفيدة من وسائل التعليم الصحى

٢ ـ انها تساعد القرية اقتصاديا واجتماعيا

حيث يستنفد هؤلاء الموظفون طاقتهم الشرائية فى هذا المجتمع المحلى

وفى الختام أود أن أذكر أن العالم يسير الآن نحو تأميم الخدمات الطبية . وان الرعاية الطبية والصحية كالتعليم سواء بسواء يجب أن تكون حقا مباحا لجميع الافراد وان تكون هناك مساواة فى الفرص

والنظام الذى قدمته انما هو خطوة نحو هذا التأميم . وانى أشعر أنه هو الطريقة الملائمة تحت ظروفنا القائمة .

الوسائل الصحية والعلاجية الممكن انشاؤها عملياً بين العرب الرحل

تعقيب

الدكتور تيموتاس قلته (مصر)

مقـــدمة :

يعول العرب كثيرا على الامطار التى يزرعون عليها الشعير الذى هو غذاؤهم الرئيسى ، والتى تنبت لهم المراعى لمواشيهم وأغنامهم · ثم عـــلى موارد المياه التى يشربون منها ويسقون مواشيهم وأغنامهم · ولما كانت الامطار غير مرتبطة بمكان محدد وبالتالى المراعى التى تنشأ عنها لذلك كانت اقامة العرب غير مستقرة وغير مقيدة بمكان واحد·

والامراض المنتشرة بينهم أهمهـا الامراض التناسلية والطفيليات ونقص الاغذية وعلى الاخص (الفيتامينات) ·

الوسائل المتبعة حاليا :

١ ـ انشـــاء مستشفيات مركزية ومكاتب صحة فى مراكز ثابتة بنواح مختلفة أقرب ما تكون الى تجمعات العرب ، أمكن بها قيد معظم المواليـد والوفيات ، وعمل التطعيم الابتدائى ضد الجدرى والتحصين ضـــد الدفتريا ، والتعفير الدورى والتطعيم العمومى ضد الجدرى ، والاشراف عـلى المحلات المضرة بالصـــحة · والحاق معازل بهذه المستشفيات لعزل وعلاج الامراض المعدية ·

وهذه الوحدات على أبعاد مختلفة من بعضها بحيث يتيسرلكل شخص من العرب الرحل الانتفاع بأقرب وحدة اليه ، وكلما زاد عدد هذه الوحدات انتشارا قصرت المسافات التى عليه أن يقطعهـــا للوصول الى احداها ·

٢ ـ انشاء وحدات علاجية متنقلة بالسيارات لعلاج الامراض الباطنية، والرمدية ، والتناسلية ، والاســـنان ، للمرور على تجمعات العرب الرحل البعيدة عن أحد هذه المراكز لعلاج المرضى بأماكن اقامتهم ، وذلك فى رحلات دورية ·

٣ ـ تعيين مندوبين صحيين يجيدون القراءة والكتابة من بين هؤلاء العرب الرحل ومن قبائلهـم للمرور على المناطق التى حول الوحدات الصـحية بصفة دورية شهريا ، لجمع البيانات الخاصة بقيد المواليد والوفيات ، وعمل التطعيم الابتدائى ضد الجدرى ، واثبـــات تلك البيانات فى السجلات الرسمية بمكاتب الصحة ، والتبليغ عن الامراض المعدية اذا وجدوها فى مناطق مرورهم ·

٤ ـ انشاء وحدات وقائية بالسيارات لعمل التعفير العمومى ، والتطعيم العمومى الرباعى ضد الجدرى ·

الوسائل العملية الممكن اتباعها :

١ ـ انشاء موارد مياه صالحة صحية ثابتـة للشرب والنظافة ، ومياه للرى بالقرب من تجمعات العرب الرحل ليمكن استقرارهم حول هذه الموارد لشربهم وسقى مواشيهم ·

٢ ـ انشاء طرق مواصلات متعـددة وسهلة كرصف بعض الطرق وتسيير سيارات عليهـــا لتسهل لهؤلاء الرحل الوصـــول الى المستشفيات المركزية أو لاثبات بيـــانات القيد من أى نوع وسهولة وصول الموظفين المختصين فى حالة ظهور أمراض معدية ·

٣ ـ انشاء مدارس لتعليم أبناء هؤلاء العرب الرحل وتنويرهم لادراك فوائد التعليمات الصحية ورفع المستوى الثقافى بينهم ·

نتيجة لهذه الاجراءات المتبعة حاليا والممكن اتباعها مستقبلا يمكن استقرار هؤلاء العرب الرحل فى مناطق ثابتة مستوفية لجميع طلباتهم المعيشية والصحية والتى كان حرمانهم منها أهم أســـباب كثرة انتقالهم ورحيلهم ·

رعاية الام والطفل عند القبائل البدوية السورية

للدكتور جميل سالم (سوريا)

ان الامم التى ضربت شوطا عظيما فى المدنية والحضارة واحتلت مركزا لائقا فى مجموعة الامم عالجت بدرجة أولى موضوعات العائلة التى تكون مجتمعنا الاصغر ونواة الامة لتخلق منهـــا عائلة صحيحة الجسم والعقل والخلق ·

فلا بدع اذا رأينا علماء الصحة والاجتمـاع يخصصون فى سبيل ذلك دراسات واسعة الابحاث للام التى هى الركن الاول فى البيت فيقدمون لها التوجيهات الصحية والخلقية فى كيفية وقاية نفسها ووقاية أبنائها من الامراض الفتاكة المنتشرة فى جسم المجتمع البشرى ·

واذا تحدثنا عن الامة الصحيحة فلا نقصـد بذلك أنها مجموعة الشعب الخـالى من الامراض الجسدية فحسب ، بل نقصد بذلك الامة القادرة على تكييف حياتها حسب قوانين الطبيعة لتؤمن لنفسها اطراد النمو والرقى ·

فصحة الام والطفل اذن تؤلف أساسا متينا لصحة الشعب وسلامته وكثرة الاطفال الاصحاء تعنى ازدهار الشعب وقوته ·

ولكى نرى أهمية اكثار النسل الصحيح أود أن أذكر هنا نتيجة للاحصاءات العامة فى الامم الراقية، فقد وجد أنه فى كل مائة مولود ذكر وأنثى صحيحين لا يعيش منهـا حتى سن الزواج الا ثلاثة وستون زوجا ، وان حـوالى ثلاثة عشر زوجا منهـم لا يشترك فى تكثير النسل اما بسبب موت عاجل أو طلاق أو عقم · فعدد ما يبقى لتكثير النسل اذن لا يتعدى خمسين زوجا · نستنتج من ذلك انه يترتب على كل زوج ذكر وأنثى أن يكون له على الاقل أربعة أولاد لتحتفظ الامة بعددها الاصـلى · ان قوة الشعب المادية والمعنوية تتجلى فى الدرجة الاولى فى قدرته على تكثير نسله الصحيح الخـالى من الامراض الجسدية والنفسانية ·

لذلك يجب علينا ان ننبه بناتنا ونساءنا قبل الزواج أو على الاقل قبل الولادة الى المسئوليـة الملقاة عليهن · فعليهن أن يتبعن الارشادات الطبية فى تغـذيتهن والمحافظة على أجسادهن أثنـاء الحمل محافظة صحية كما ان عليهن من جهة أخرى المحافظة على الجنين والاهتمام بأمره ليصبح مولودا صحيحا ·

وهنا أود أن أذكر النقاط الرئيسية الضرورية للعناية بالام والطفل والتى من شأنها أن تقلل عدد الوفيات المسببة عن الاخطار التى تتعرض لها الام من جراء الحمل ويتعرض لها الطفل من جراء أمراض الام وعوارض الولادة ، ويمكن تلخيصها بالامـور الآتية :

أولا ـ الفحص الطبى لكل حامل والانتباه بصورة خاصة الى الامراض الصـدرية كالتدرن الرئوى والى أمراض القلب والامراض الزهـرية · فاذا ثبت وجود بعض هذه الامراض وجب الاسراع فى معالجتها · واذا تبين ان الحمل خطر على صحة الام وجب القيام بعملية اجهاض صناعى · أما فى الحالات التى يتبين فيها ان الام مصابة بأحـد الامراض التناسلية فيجب على الطبيب أو الدوائر الصحية الاصرار بشدة على وجوب معالجـة الام ومعالجة زوجها وأفراد عائلتها اذا اقتضى الامـر ذلك · واذا ظهر ان الحامل فى حاجة الى راحة أو نزهة فان على دوائر الصحة أن تقوم مجانا بتهيئة المحلات لهذا الغرض وخصوصا فى الحالات التى لا يتيسر فيها للحامل تسديد النفقات اللازمة ·

ثانيا ـ الفحص الطبى لكل حامل ثلاث مرات على الاقل أثناء مدة الحمل والانتباه الى وضع الجنين وتغذية الام ·

ثالثا ـ تدريب عـدد واف من القـابلات القانونيات والمرشدات على اجراء الولادة الطبيعية النظيفة ·

رابعا ـ اعداد مستشفيات ثابتة ونقالة لكل حالات الولادة غير الطبيعية حرصا على حياة الام والجنين ·

خامسا ـ تعليم الامهات بالمحاضرات وارشادهن بواسطة القابلات والمرشدات الى الاخذ بالوسائل الصحية الحديثة وطرح العادات القديمة التى أصبح باستطاعتنا الاستغناء عنها والاصرار على وجوب الرضاعة الوالدية الكاملة لمدة معينة تمتد من ستة أشهر الى تسعة بحيث لا تزيد عن سنة كاملة ولا تنقص عن ستة أشهر · فكما ان الرضاعة القصيرة الامد أو عدمها قد تؤذى صحة الطفل وتكثر من وفياته كذلك لا تكفى الرضاعة الوالدية الطويلة لتغذية الطفل بعد السنة من العمر وقد تضر بصحة الام ·

وعلينا أن نعلم الامهات ان الفطام يجب أن يكون تدريجيا وان يبدأ فى الفصول الباردة من السنة لا فى الصيف كما جرت العادة فى بلادنا ·

الحياة الراهنة عند البدو

ان المساحة التى يقطنها البدوى السورى لا تقل عن عشرة ملايين وستمائة وثلاثة وثمانين ألف هكتار · أما عدد سكان البدو الذين يقطنونها فيقدر بمائة وخمسين ألفا · وبعض الاحصاءات تقدرهم بثلثمائة ألف · ولسوء الحظ لا توجد حتى هذه الساعة احصاءات دقيقة وذلك يرجع الى الحياة البدوية حياة التنقل والترحال والى روح البداوة التى لا تقبل الحصر والتقيد وتحب التحرر من كل مسئولية تلقى على عاتقها · ومن هذه الاعداد يتبين لنا بكل وضوح انه تعذر على البدوى الاستفادة من هذه الاراضى الشاسعة واستغلالها استغلالا فنيا كاملا ، بل يترك للطبيعة أن تقدم له المراعى لمواشيه ولقطيعه دون أدنى عمل يقوم به من جانبه ، وعلى هذه الطريقة تصبح الاراضى الخصبة مع مضى السنين والاعوام أراضى قاحلة مقفرة غير صالحة للزراعة والسكنى · ان هذه المساحات الشاسعة التى كانت فى القدم من أخصب أراضى المعمورة وأكثرها سكانا وأزهرها مجدا أصبحت قاحلة ماحلة تحتاج الى قوى جبارة ومشاريع كبرى لارجاعها الى ما كانت عليه ·

المرأة البدوية

ان التكوين الاجتماعى عند البدو بسيط جدا لا يتجاوز حد العائلة · والعائلة تتألف من الرجل والمرأة ومن فروعهما · والمرأة اذا تزوجت تذهب الى زوجها والابن اذا تزوج يتخذ لنفسه مضربا قريبا من مضارب أهله · ويتشابه البدو أينما كانوا فى العادات والاخلاق والازياء · وهم جميعا فى حالة فطرية أولية واحدة · يعيشون بحسب قوانين الطبيعة وما تفرضه عليهم حياة القفار القاسية متماثلين فى أمور معيشتهم وتكوينهم الاجتماعى ولا يختلفون الا قليلا من حيث العراقة فى البداوة وجدتها ، وقربهم من الحضارة أو بعدهم عنها وعن أهلها وتتزوج البدوية بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة · والبدوى ينتخب خطيبته صدفة أثناء تجواله وتنقلاته أو باختلاط الجنسين وتعارفهما منذ الصغر فى قبيلة واحدة · ويكثر الزواج من الاقارب وقلما يتخطى حد العشيرة · والبدوى عادة يتزوج امرأة واحدة فقط وقلما يتزوج اثنتين أو أكثر · وعلى كل حال لا تستشار الفتاة البدوية فى زواجها ولا تسأل حين خطبتها · لان الرأى لوليها يعطيها لمن يشاء ويبيعها بيع السلع لمن أراد ولمن يدفع له ثمنا زائدا · والمهر الذى يتفق عليه يأخذه أبو البنت وهى لا يصيبها شىء ولا يتم عقد الزواج ما لم يدفع نصف المهر مقدما ·

ان النساء فى البادية أكثر عددا من الرجال ويرجع ذلك الى كثرة وفيات الرجال في الحرب والغزوات· والبدوية تقوم بأكثر الاعمال والاشغال الشاقة · فبينما ترى الرجل طول النهار وبعض الليل تحت خيمته يشرب القهوة ويقص الاحاديث عن شجاعته وأعماله ترى نساءه وبناته يشتغلن أشغالا كثيرة شاقة ، ويقمن بكافة الاعمال التى تقتضيها العائلة من رعى الماشية وجمع الاعشاب والحبوب وتأمين غذاء العائلة ، وكسوتها من طبخ وغزل وخياطة الخ·

والنساء فى البادية قليلات الاعتناء بأنفسهن حتى ان الحوامل لا يتخذن شيئا من الاسباب الصحية الواقية وقد يجيئهن المخاض وهن سائرات فى الطريق أو أثناء الشغل فيضعن أطفالهن فى الطريق وحدهن دون أدنى مساعدة وليس هناك من يعينهن بشىء فيقمن بأنفسهم بعملية الولادة التقليدية · فيقطعن الحبل السرى بحجر ويربطنه بخرق قذرة بالية · ويلف الوليد بخرق مملحة أو مرشوشة بالرمل وتحمله الام على ظهرها وتستأنف سيرها كأنه لم يحدث شىء وقلما يغسل المولود أو يدهن بزيت الزيتون · واذا جاء المرأة المخاض فى المخيم يهرع بعض النسوة المتقدمات فى السن والقدر ويساعدنها ولا تمضى ساعتان أو ثلاث على الوضع حتى تعود النفساء الى أعمالها المنزلية المعتادة واذا تعسرت عليها الولادة بحيث تخرج بعض الاطراف فقط تأخذ حبلا وتربط أحد طرفيه بأحد قدميها والطرف الثانى بأحد أطراف الوليد الظاهرة وتشد عليه شدا قويا حتى تحصل الولادة، فتكون البدوية قد أجرت عملية سحب الطفل كما يحدث فى المستشفيات الحديثة الا وهى بواسطة الملقط Forceps ولكن بطريقة أولية جدا · ولا يخفى على الخبير نسبة عدد وفيات الامهات والاطفال الباهظة التى تحدث من جراء هذه الطريقة ·

ولا يشهد أحد هذه الولادة أو يسجلها اذ ليس للبدو سجل احصاء للنفوس ومن ثم يبقى المولود جاهلا الزمن والمكان الذى ولد فيه ٠

واذا توفى البدوى فيدفن فى المكان الذى توفى فيه بكل بساطة وبعد مدة من الزمن تمحى آثار القبر ولا يعرف مكان القبر أو صاحبه ٠ وكما ان هذه الحياة الاولية الفطرية تبدأ وتنمو ببساطة كذلك تزول بكل بساطة كأنها لم توجد اذ الخلود نتيجة للاعمال الحسنة والمشروعات العظيمة التى يتركها الانسان للاجيال المقبلة وما التمدن العالمى الحاضر الا نتيجة الاعمال القيمة والمشاريع الكبرى التى قام بها الاقدمون فسلمونا اياها لنحتفظ بها ونستفيد منها ولنقوم نحن بدورنا بأعمال مجيدة لاحفادنا ومن يخلفونا ٠

ان الامراض التى تصيب البدوية عقب الولادة قليلة فقلما ترتفع حرارتها أو يحصل تسمم فى جسدها ، والعلاجات المتبعة تقتصر على شرب ماء الاعشاب المغلية وفصد الدم واستعمال المراهم المحضرة من مخ العظام وآخر ما يلجأ اليه البدوى فى فن التداوى هو الكى، فهذا اما أن يكون بوساطة خرق زرقاء ملفوفة تشعل بالطرف الواحد وتوضع على محلات معينة من الجسم ، فيحدث احتراق من الدرجة الثانية بصورة حويصلات مملوءة بسائل خلايا الجسم وبعد أن تنفجر ويسيل السائل منها يأمل البدوى الشفاء ، وكذلك يحصل الكى بسيخ من الحديد يحمى على النار ويوضع على المحل المطلوب حسب الطرق المعروفة لدى الممتهنين من البدو ٠

أما حوادث الاجهاض فكثيرة عند نساء البدو فاما أن تحصل بضربة أو بحركة خارجية عنيفة ٠ أو ببلع ماء بعض الاعشاب المستعملة لهذا الغرض٠ ففى كل الحالات التى يكون الحمل فيها غير مشروع أو فى حالات منع الولادة المتعددة تجرى عملية الاجهاض ٠ وان وفيات النساء من هذه الطريقة لكثيرة جدا ٠ واما أكثر حوادث الاجهاض التى تحدث عند البدو وخصوصا للذين يقطنون ضفتى الفرات فهى بسبب الامراض التناسلية وأخص منها (البجل) أو الزهرى المتمكن فى النساء والرجال والاطفال منذ أجيال طويلة٠ فيقال ان هذا الداء الوبيل منتشر بنسبة ٨٠ فى المائة بين سكان تلك الاقطار وان كل امرأة قد تجهض من ٨ الى ١٠ مرات حتى يلد لها مولود واحد حى ٠ وبدون شك يكون النقص فى عدد سكان هذه الاقاليم الغنية الواسعة هو بسبب هذا الداء وخصوصا فى أيام شدته وجدته ٠

ان أمراض البدو قليلة بالنسبة الى عيشهم وبقائهم فى الهواء الطلق النقى والشمس المحرقة المطهرة لاجسامهم وبعدهم عن الحضارة وازدحام سكانها ٠ كذلك ان التغذية القليلة المركبة من الحليب والحبوب ومشتقاتها واللحم القليل والحلويات التى لا تزيد عن التمر تقلل من أمراض المعدة وعفونتها ٠ ومع هذا كله فان البدوية بوجه الاجمال تهرم بسرعة ولا تصل سن الثلاثين حتى يتغضن جلدها ويترهل جسدها قبل أوانه وقلما ترى امرأة تعمر أكثر من خمسين عاما ٠ وان عدم تعمير سكان البدو يرجع الى أسباب عديدة منها :

أولا ـ طرق المعيشة الشاقة وتعداد الولادات

ثانيا ـ تقلبات الطقس السريعة بين الليل والنهار والتى تكون فى فصلى الربيع والخريف فى منتهى القساوة حتى يصبح الفرق بين حرارة النهار والليل ما يعادل ٣٠ درجة سنتغراد ٠

ثالثا ـ وأهم عامل يحول دون التعمير هو سوء التغذية والغذاء الناقص الحاوى على قليل من الزلال والغنى بالمواد النشوية ٠ والفقير جدا الى الفيتامينات ٠

رابعا ـ ان الامراض المنتشرة انتشارا كبيرا فى سكان البادية تحول دون التعمير وهى :

١ ـ البجل أو الزهرى
٢ ـ التدرن الرئوى أو السل
٣ ـ البرداء أو الملاريا
٤ ـ أمراض العيون

وكثيرا ما يصاب البدوى بالاوبئة الخبيثة التى تنتشر فى البادية أحيانا بسرعة غريبة ومنها:

١ ـ الجدرى
٢ ـ الطاعون
٣ ـ الهواء الاصفر

وعند وقوع هذه الامراض يفر البدوى من مضاربه تاركا مرضاه وراءه بعد أن يضع لهم ماء وزادا وفى بعض الاحيان يعهد الى بعض العجائز بالاعتناء بالمرضى حتى الشفاء أو الفناء ٠ والبدوية بوجه عام نحيفة الجسم ضعيفة البنية ويرجع ذلك الى الاسباب المتقدمة التى ذكرت مضافة اليها الامراض الجسدية والعقلية الموروثة ٠

الطفل البدوى

ان البدوى كغيره من الشعوب الاولية يرى فى الزواج متعة لنفسه وسببا لاكثار النسل٠ والولادة عنده حادثة كثيرة الوقوع والعقم يعد من بواعث المهانة والازدراء٠ وفى البادية أماكن للزيارة تهرع اليها النساء اللواتى لم يلدن فى تلك السنة ، فيتوسلن الى ربهن كى يمنحهن نعمة الحمل وهذه

الاماكن ليست موجودة فى البادية فقط بل فى كل أنحاء المعمورة وخصوصا فى البلاد التى تنقصها الوسائل الطبية الحديثة للوصول الى أسباب العقم ومعالجته وان هذه الحالة الفطرية لحب التناسل والسعى الى اكثاره جديرة بالتقدير لانها تعوض عن وفيات الاطفال الكثيرة ٠

ذكرنا ان الوضع عند البدويات حادث طبيعى وحركة عرضية بسيطة لا تحتاج الى اهتمام زائد٠ والمولود يعيش دون عناية خاصة ٠ فيموت من المواليد عدد كبير لا يستهان به ولهذا تكون أجسام من يفلتون من قبضة الموت قوية تبعا لقاعدة بقاء الانسب والبدو لا يحفلون الا بولادة الصبى ، أما البنت فليس لها محل جدير بالاهتمام ، واذا سئل أب عن عدد أولاده لا يعد الا الصبيان منهم، وأطفال البدو يولدون ويتلمسون حياة البداوة وهم على الدواب ويترعرعون رويدا رويدا بصورة طبيعية شأن الجديان والحملان الراقدة فى بيت الشعر وحول أولئك الاطفال لا فرق بين هؤلاء وأولئك ٠

والعناية الاولى بالوليد تقتصر على غسل بدنه بالرمل أو الملح وقد يدهن بالزيت ثم يكحل ويلف بخرق مشدودة بخيوط القنب وتوضع على رأسه طاقية صغيرة عليها تمائم ٠

ان تغذية الطفل البدوى تقتصر على لبن أمه وأكثر البدويات قادرات على ارضاع أولادهن لمدة سنتين أو أكثر فلا يلجأن الى لبن الحيوانات أبدا لخوفهن من الاسهالات المعوية ومع هذا كله فان أكثر وفيات الاطفال لغاية السنة الاولى تكون بسبب الاسهال والتسممات المعوية ٠ وبعد الرضاعة الوالدية يبدأ الطفل بأكل اللبن والارز والخبز أى يطعمونه ما يوجد فى البيت وما يطبخ للجميع وفى هذه البرهة من الزمن أى فى الوقت الذى يتعود فيه الطفل الاكل العادى يضعف عدة مرات ويهلك أكثر من ٧٠ ٪ من المواليد ٠

ان أسنان الطفل البدوى تبدأ بالظهور بعد الشهر العاشر من عمره ويمشى بين السنة والنصف والسنتين ويتكلم بين السنة الثانية والثالثة وهذا يرجع الى الوضع العائلى المشتت وترك الطفل يعيش على طبيعته ، وقد يترعرع الطفل البدوى غالبا دون ان يرى أثرا للعطف والحنان ودون ان يتمتع باللهو واللعب ، فلا يرى مسرات الطفولة ولا يفرح بها ، وعندما يصبح بين السنة الخامسة والسادسة توجه اليه بعض الاعمال ويطلب منه القيام بها ٠ ولباس البدوى الصغير يقتصر على بقايا الملبوسات البالية القذرة التى كانت لاخوته أو لابيه ، وقدماه دائما حافيتان فتتصلبان وتعتادان السير على الحصى والاشواك ، أما رأسه فمحلوق تماما الا من خصلتين طويلتين تتدلى الاولى على جبينه وتبقى الثانية فى قمة رأسه وهى ـ فى زعمهم ـ لكى يشده ربه اليه حين الوفاة ٠ وهذا الزعم فى حد ذاته يعطينا فكرة غير مباشرة عن عظم وفيات الاطفال ٠

أمراض الطفولة

ان أغلب الاطفال فى حالة صحية يرثى لها فترى بطونهم منتفخة وكبيرة جدا من جراء سوء التغذية ونقص المواد الضرورية للنمو وللحياة ٠ وأطرافهم طويلة هزيلة وضعيفة ، أما الجمجمة فكبيرة وتدل على علامات الخرع ، وعظامهم نحيفة واضلاع صدورهم نافرة مقوسة الى الامام تشبه صدر الدجاجة ٠

ان أكثر أمراض الاطفال هى :

١ ـ الاسهالات بكل أنواعها

٢ ـ الجدرى ، اذ أن اللقاح غير معروف عندهم

٣ ـ الحصبة وهذه تأتى بصورة عنيفة لتقلبات الطقس القاسية وأكثرهم يصاب من جراء هذا الداء بذات الرئة وذات الجنب ويهلكون منها

٤ ـ البرداء أو الملاريا كثيرة الوقوع ويقال ان عشر وفيات الاطفال تكون بسببها ٠

٥ ـ البجل أوالزهرى وهو ـ كماذكرنا ـ متمكن بالاطفال والنساء ومن أكبر العوامل التى تحول دون نمو الطفل نموا صحيحا فتحط من مناعته وتعرضه لاقل الامراض فيهلك منها

٦ ـ التدرن الرئوى كثير الوقوع ووفياته كثيرة أيضا ٠

٧ ـ أمراض العين وأمراض الجلد كثيرة جدا

ومع ان البدوى حريص على اكثار نسله ويفتخر بتعداد أولاده لكنه لا يهتم ببقائهم، وفناؤهم أمر طبيعى عنده ٠ وهو رجل اتكالى مسير بالقضاء والقدر يظن ان وفاة الطفل البرىء تشفع له ولعائلته فى الآخرة ٠

واذا أتم الطفل البدوى السن السادسة من عمره يزداد أمله بالحياة وكما ذكرنا يستعمل للشغل والعمل وتربيته مختصرة فى رعاية الابل والمواشى وركوب الخيول والجمال ، أى انه يتخذ تدريجيا طبع أهله فى معيشته وحياته ٠ ولا يتعلم القراءة والكتابة لان هذه الاشياء لسوء الحظ نادرة جدا ولا توجد معاهد للتعليم والتهذيب٠ واذا وصل الطفل السنة الثانية أو الثالثة عشرة من عمره أصبح رجلا فيترك وراءه سن الطفولة تلك الحياة المملوءة

بالشدة والقساوة وبالامراض المنتشرة ويشخص الى الى الامام الى حياة الرجولة حياة الحرب والغزوات والقنص والسلب والحياة التقليدية التى عاشها آباؤه وأجداده لنفسه وعشيرته فقط

حماية الام والطفل

اذا أردنا اصلاح حياة البداوة وخصوصا قطبيها (الام والطفل)، وأن نجعل منها عائلة صحيحة جسديا وعقليا تتمتع بالبقاء والنمو والازدهار وتكون مجتمعا متحضرا راقيا يساهم فى بناء الامة ومجدها علينا أن نبدأ فورا ونخرج من نطاق النظريات والآراء الى نطاق الجد والعمل ·

انه مهما تفننا فى ايجاد الوسائل الصحية لمعالجة المرأة البدوية وطفلها قبل الحمل وأثناءه وبعد الولادة ومهما قدمنا لها من ارشادات طبية فباعتقادى ان كل محاولة من هذا النوع تبقى عقيمة غير مجدية ما لم نغير لها وضعها الاجتماعى المشرد ونوجد لها وضعا مستقرا حضريا يتلاءم مع المعيشة الاجتماعية الراقية وفى بيئتها الصالحة تمكننا معالجة الام وطفلها ووقايتها ·

ان اصلاح الحياة البدوية وجعلها عنصرا فعالا فى حياة الامة يقوم على الاسس الآتية :

أولا ـ انشاء قرى نموذجية وبناء مساكن صحية لا تتأثر بالعوامل الطبيعية السريعة التقلب فى الصحراء السورية واعداد أسباب العيش الاولية من مياه وغذاء وكساء وبكلمة أخرى تحضير البدو وجعلهم بحالة استقرار يعيشون كما يعيش أهل القرى والمدن ·

ثانيا ـ توزيع الاملاك العامة بين البدو توزيعا عادلا بحيث يؤمن البدوى معيشته عن طريق الفلاحة والزراعة وتربية المواشى وبهذه الطريقة تنتفع الدولة من احياء الاراضى واستغلالها فتزيد الثروة العامة عن طريق رفاهية سكانها ·

ثالثا ـ تعليم البدو الوسائل الزراعية الحديثة بامدادهم بخبراء فنيين وبآلات زراعية حديثة وجعلهم بحالة احتكاك بالفلاحين والمزارعين فى المناطق المجاورة ليتعلموا على يدهم طرق استغلال الاراضى وفنون الزراعة · وليتعودوا الحياة الحضرية · ويتذوقوا هناءها وراحتها لان البدوى بفطرته لا يؤمن بالنظريات بل يؤمن بالحقيقة الراهنة ويتبعها ·

رابعا ـ انشاء مؤسسات صحية فى الدرجة الاولى للام والطفل ، ومراقبة حياتهم الصحية وتعويدهم النظافة واستعمال الوسائل الواقية واللجوء الى الطبيب عند الحاجة · وتلقيح أكبر عدد ممكن ضد الامراض السارية والاوبئة الخبيثة

خامسا ـ جعل التعليم الابتدائى اجباريا لدى البدو وفتح مدارس داخلية لابعاد الاحداث عن بيئتهم البدوية وخلق روح النظام والاستقرار فى نفوسهم ·

سادسا ـ الغاء عرف البدو وأساليبهم العشائرية ، واخضاع كل طبقات الامة لتشريع ونظام واحد وذلك لكى يشعر البدوى انه فرد فى مجموعة الامة ·

سابعا ـ ايجاد شبكة مواصلات بين القرى والمدن المنشأة تسير عليها السيارات والعجلات لاجراء انقلاب فى نفسية البدوى وابعاده عن الامثال الدارجة لديه والتى تقول بأن الجمل هو أبو الصحراء ولولاه لما تمكن البدوى من قطع المسافات الشاسعة وشن الغارات والسلب والفتك ·

الخلاصة

اننا مهما وصفنا من علاجات للحالة الراهنة السائدة فى حياة البدو بصورة عامة ومهما قدمنا من نصائح وارشادات بل مهما عملنا فى سبيل رفع المستوى الصحى لحياة البدو فى وضعهم الراهن هذا فلا يمكن أن نتوصل بصورة أكيدة ومضمونة الى تغيير أوضاعهم· ذلك لان روح التنقل والترحال ونفسية القنص والسلب والغزو وحياة الكسل والخمول والاتكالية المغروسة فى نفوسهم يجب أن تحارب حربا لا هوادة فيها وتقتلع من عقولهم ونفوسهم هذه الامراض الابتدائية الفطرية لتحل محلها روح النظام والاستقرار والجد والكد والشعور بالمسئولية · وتكون فكرة الدولة لديهم وانهم أفراد فى مجموعة الامة يتأثرون بأحاسيسها ويؤثرون فى نموها وازدهارها ·

اننى ولا شك أومن بأن الحلول التى عرضتها هى حلول صعبة التحقيق ولكنها ليست مستحيلة وانها حلول تقتضى المال والعلم والفن والتضحية من قبل القائمين على هناء البشرية واسعادها · واننى أعتقد بنفس الوقت انه مهما كانت هذه التضحيات جسيمة فمجرد تفكيرنا فى حياة هذه الطبقة المتألمة وهذا العنصر المشلول فى جسم الدولة يهون لدينا كل التضحيات ·

اننا بصورة موقتة وتدليلا على الاخذ بهذه الآراء العملية أقترح البدء بالعمل بانشاء قرى صغيرة نموذجية تكون نواة للمشروع الاكبر الذى قدمته وتكون مختبرا لتوسيع نطاق العمل فى المستقبل القريب ·

وأرى أنه فى حالة الوصول الى تنفيذ هذا المشروع الخطير يزداد عدد السكان فى الصحراء السورية زيادة كبيرة ويزيد العمران فيها فتعود الى سابق عهدها السعيد عندما كانت تدعى هذه البقاع أهراء روما ·

ناحية الصحة العقلية فى الاصلاح الريفى

تعقيب

للدكتور محمد كامل الخولى بك (مصر)

أتقدم بالشكر خالصا على ان هيئت لى هذه الفرصة للتحدث الى حضراتكم لبضع دقائق عن ناحية الصحة العقلية فى الاصلاح الريفى · وأود أن أذكر انى أقوم بهذا لا بصفتى الرسمية كموظف حكومى فحسب بل بالاكثر ممثلا للجمعية المصرية للصحة العقلية والى حد ما نيابة عن الاتحاد العالمى للصحة العقلية بصفتى نائبا لرئيس مجلسه التنفيذى ، ذلك الاتحاد المنضم الى عضويته أكثر من ٦٠ جمعية منبثة فى معظم أمم العالم وضمنها جمعيتنا المصرية والذى له صفة استشارية لدى أكثر من واحدة من منظمات الامم المتحدة بما فيها هيئة (اليونسكو) وهيئة الصحة العالمية وأيضا المجلس الاقتصادى والاجتماعى ·

انها لفكرة صائبة موفقة ان توجه جهود الباحثين فى هذه الحلقة الى دراسة المشاكل الريفية فى العالم العربى · اذ فضلا عن ان أهالى الريف يمثلون الاغلبية من سكان بلادنا بل سكان العالم أجمع فان القرية هى الوحدة التى تمثل الامة بحق والصورة المصغرة لبلاد زراعية كبلادنا · واذن هى التى تعطى الغريب عنا فكرة حقيقية عن مبلغ ما وصلنا اليه من رقى · وهى فى الوقت نفسه بمثابة السلسلة الفقرية لاممنا بما أنها موطن الاخلاق القويمة والعادات المتوارثة عن الآباء والاجداد ومعقل المحافظة على القديم · ولذا هى درع حصين يقى أوطاننا شر الآراء المتطرفة التى تهب ريحها من المدن ويغل من حدتها ويحد من الطفرة الملازمة لها فتتدرج البلاد فى التقدم بسنة التطور بدلا من أن تصاب برزايا الثورات · فالاهتمام بأمر القرية لا تقتصر فوائده على سكانها بل يعتبر تمكينا للاساس الذى يبنى عليه تقدم البلاد ومجدها

ان المتصفح للبرنامج الذى وضع لهذه الحلقة يجده حافلا بالمواضيع الهامة التى تتناول كل نواحى الاصلاح فى القرية من تعليمية وتخطيطية وزراعية واقتصادية وصناعية وصحية واجتماعية · وقد قام ويقوم حضرات الباحثين مشكورين بالادلاء بما تخوله لهم خبرتهم من آراء فى كل المسائل سالفة الذكر · وجرت وتجرى مناقشة هذه الآراء فى جلسات عديدة تسود فيها على ما أعتقد فكرة معينة هى ان يشمل الاصلاح عند تنفيذه جميع النواحى فى وقت واحد · وستسفر سلسلة الاجتماعات هذه عن محصول ضخم من التقارير والقرارات التى سوف تكون محل بحث وعناية الحكومات العربية لتتخذ بشأنها من الاجراءات التشريعية والتنفيذية ما يلائم الظروف المحلية لكل منها ·

لكن لكى تكون الاصلاحات المقترحة والمنشودة منتجة بحيث لا تبذل الجهود فى سبيلها سدى تعين مراعاة العوامل النفسية السائدة فى البيئات الريفية واتخاذ الوسائل التى تساعد على تهيئة الجو الملائم لان تصادف هذه الاصلاحات قبولا حسنا من جانب القرويين وارتياحا لتنفيذها · ولست ادعى العلم بالظروف السائدة فى قرى البلاد العربية الشقيقة · ولكنى أستطيع أن أقرر فيما يختص بهذه البلاد أن الريفى العادى يقابل عادة كل تشريع جديد وكل سلطة حكومية بتحفظ شديد وبسوء ظن واضح · ولا يتسع المجال هنا لبيان الاسباب والظروف التى أدت الى سيادة هذه الحالة النفسية · وانما يجدر بالمصلحين ان لا يغفلوا عن وجودها وأن يتخذوا من التدابير مايساعد على تخفيفها أو ازالتها وذلك بأن يفهم القروى بالقول ويشعر بالفعل ان الاستغلال الذى تعرض له أحيانا فى الماضى قد ذهب الى غير رجعة · وأظن الاوان قد حان لان يكون ضمن هذه التدابير اجراء تحوير تدريجى فى النظام الادارى للقرية حتى يميل حكمها الى ناحية الديموقراطية فيتناسب مع الحياة النيابية السائدة فى الشرق العربى والتى هى من وحى ديننا الحنيف والديانات الاخرى · وسوف ينشأ عن هذا التحوير ايجاد المجالس القروية التى يرأس كلا منها عمدة أو مختار ينتخبه

الاعضاء سنويا وتكون له هذه الصفة المدنية فقط دون أية سلطة ادارية بينما تترك لرجال الشرطة مباشرة مهمة المحافظة على الامن · وسوف تكون هذه المجالس عبارة عن هيئات نيابية محلية يتدرب فيها المواطنون على أساليب الحكم السليم · واذا توافرت العناصر الصالحة ضمن أعضائها وفرضت الرقابة الرشيدة على أعمالها فانها ستكون من بين الادوات الهامة للقيام بالاصلاح الريفي المنشود· ولا شك انه مما يساعد هذه المجالس على القيام بمهامها أن يعود الاعيان الى الاقامة فى قراهم وينخرطوا فى عضوية تلك الهيئات أو على الاقل يشتركوا فى أعمالها عن طريق بذل المشورة الى أعضائها · ولن تمنع اقامتهم فى القرى من ان يكون لهم مسكن آخر بالمدن أسوة بأشراف بريطانيا وغيرها · ولكن تلك الاقامة أصبحت من الاهمية بمكان لكى يقوموا بقيادة حركة الاصلاح فى قراهم فيعود الريفى العادى الى التمتع بحمايتهم وبذا تتحسن حالته النفسية ويحسن الظن بالوسائل الصادقة المخلصة التى تستحدث للاخذ بناصره ومساعدته

وبتحوير النظام الادارى تدريجيا على هذه الصورة سوف يكون للمراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية والمجموعات الصحية والمدارس الريفية وغيرها شأن أكبر وشأو أبعد اذ سوف يتمتع موظفوها بحرية أكثر مدى فيتسع مجال العمل أمامهم ويؤدون واجباتهم على الوجه الاكمل ويساهمون كل بنصيبه فى ادخال الطمأنينة على نفوس القرويين باحسان معاملتهم والاخلاص فى خدمتهم · وهنا تتضح أهمية التدقيق فى اختيار أولئك الموظفين من أطباء ورجال دين ومرشدين اجتماعيين ومرشدين زراعيين ومدرسين ومعاونين صحيين وقابلات وغيرهم، ثم ضرورة افهامهم دورهم العظيم كرواد اصلاح وطلائع للرقى والتمدن فى بلادهم · على أن تتذرع الحكومات بكل وسائل التشجيع الممكنة لاغراء هؤلاء الافراد بالاقامة فى القرى اقامة مستمرة خدمة لمواطنيهم · وحبذا لو أمكن تزويدهم بالمعلومات اللازمة عن الصحة العقلية لكى يستخدموها فى ارشاد الريفيين الى أن تكون نظرتهم الى هذه الحياة الدنيا نظرة صادقة فيبينوا لهم انها لا تخلو أبدا من الصعوبات وانه كذلك يجدر بهم أن لا يجسموا تلك الصعوبات ، ثم يستحثوهم على تذليلها واجتيازها ، ويبذلوا لهم المساعدة فى هذا السبيل· كذلك يستخدم الموظفون تلك المعلومات فى تنمية الالفة والثقة بين سكان القرية وفى تفهيمهم فائدة التعاون بينهم بطرق حسية عملية تؤثر فى نفوسهم وتتفق مع وجود الامية الغالبة بينهم · وليس هناك مجال للشك فى أن الجمعيات التعاونية يمكن ان تؤدى أجل الخدمات للمواطن الريفى لو أحسن استخدامها بحيث تحوز ثقته بفائدتها ·

وهنا تجدر الاشارة الى ما ينشب بين الريفيين من منازعات هى صغيرة نسبيا ، ولكنها بفضل الطرق المعوجة التى تستعمل أحيانا فى معالجتها محليا أو بسبب طول الاجراءات القضائية تولد بمضى الوقت مشاحنات وقضايا جديدة فتزداد حالة التوتر بين المتخاصمين وتشتد المرارة والحزازة الشخصية مما يؤدى فى النهاية الى اضطراب حبل الامن والنظام فضلا عن اضاعة أوقات المتشاحنين فيما لا يجدى ولا يفيد · لذلك يكون من المرغوب فيه كثيرا ايجاد أداة قضائية مبسطة تفصل فى تلك المنازعات بالعدل والانصاف وبالسرعة الممكنة· وبذا تستقر فى نفوس الاهالى سيادة القانون وسلطانه وتنقطع أو تخف الحزازات بينهم وتنصرف جهودهم الى ما ينفعهم وتنشأ بينهم صلات التعاطف والتعاون والتضامن فيما فيه الخير لقريتهم · وربما يكون فى الامكان عندما يشتد ساعد المجالس القروية أن تتألف لجان قضائية من بعض أعضائها أو على الاقل ان يشترك هؤلاء فى عضويتها للقيام بهذه المهمة الضرورية ·

والآن أود أن أبدى بعض الملاحظات عن النشء أى الجيل الجديد · فأوجه النظر الى أهمية العناية بالمدرسة الريفية · فبدلا من أن تبقى عبارة عن مجرد تجمع لصغار التلاميذ واصطفافهم جنبا لجنب فى غرفة واحدة أو أكثر لاستماع الدروس واستظهارها يجب أن يصبح هذا المعهد بيئة اجتماعية تكون مهمتها قبل كل شىء تعويد الطفل على العمل والمعيشة ـ لا كفرد أنانى ـ بل كعضو نافع فى جسم مكون من أقرانه الصغار · لهذا يكون من الضرورى تهيئة الفرص لاتصال التلاميذ بعضهم ببعض واستخدام الوسائل اللازمة لايجاد روح التعاون بينهم من ألعاب رياضية الى روايات تمثيلية الى جماعات زراعية وموسيقية وغيرها ومن اعطاء ارشادات فى النظافة الشخصية الى دروس عملية تشمل تعاون التلاميذ على تنفيذ القواعد الصحية التى تتطلبها نظافة المدرسة واستمرار خلوها من الامراض المعدية · هذه الوسائل وأشباهها تساعد على الحد من أنانية الاطفال وعلى تكوين ضمائرهم الادبية · وتربى فيهم الشجاعة وحب الانصاف والغيرة على الصالح المشترك · واذا ما شبوا على هذه الاخلاق الطيبة فانهم لا شك يستمرون على الاتصاف بها فى رجولتهم ، ومع قيام كل منهم فى حياته الجديدة بواجبه نحو نفسه وبالسعى لتيسير الرزق لشخصه وعائلته فانهم يعرفون الحد الذى لا يصح ان يتعداه حبهم لذاتهم

ويبتعدون عن كل ما يمس المصالح المشتركة للقرية ويتضامنون فيما يعود عليهم جميعا بالخير والرفاهية . وبفضل حيازتهم لقسط من الثقافة يسهل لديهم تفهم مقاصد الحكومة الحسنة ويتعاونون معها فى اصدار القوانين النافعة وتنفيذها سواء أكانت صحية أم زراعية أم غير ذلك .

وتقوم المدرسة الريفية أيضا بمهمة المساعدة على منع أو تقليل نزوح القرويين الى المدن وذلك بتحبيب الريف الى نفوس التلاميذ فتستحثهم على حب المعيشة فى الخلاء والهواء الطلق . وتقفهم على حقيقة الدور العظيم الذى يقوم به الريفى فى بلادنا ، ذلك الدور الذى يدعو الى فخاره بما أنه يكفل لوطنه الثروة والرخاء . وتوجه الجهود الى تعليمهم مبادىء الزراعة والى استثارة رغبة الاولاد فى العمل بالحقول وتعهد البساتين وتربية الدواجن والنحل والصناعات الصغيرة والى تعليم البنات قواعد علم الصحة والتدبير المنزلى والوسائل الكفيلة بسلامة الحمل والوضع وبتجميل بيوتهن . واذا ما انتجت هذه الاجراءات وغيرها بقاء الشبان والشابات فى قراهم فان هذا يساعد على عمران الريف ويحبب الى سكانه تجميل قراهم واصلاحها وايجاد الوسائل الباعثة على تسليتهم وسرورهم .

والى جانب قيامها بتربية الصغار وتهذيبهم يجب أن تكون المدرسة الريفية بمثابة منارة يشع منها العرفان والثقافة لاهل القرية من البالغين . فيوجد بها قسم ليلى للمساعدة فى مكافحة الامية كما توجد بها مكتبة يستفيد منها غير الاميين . كذلك تشترك المدرسة مع المركز الاجتماعى ان وجد فى تهيئة وسائل التسلية للقرويين . وبذا تمتزج معيشة القرى المملة بتشابهها بضروب من الترفيه ترتاح اليها النفوس فيكون هذا خير معوان على تطهيرها من وساوس النزوح الى المدن والمراكز الآهلة بالسكان . ومن هذه الوسائل تنظيم المحاضرات والمسامرات مع الاستعانة عند الاقتضاء بالفانوس السحرى أو السينما أو جهاز الاذاعة أو المسرح الشعبى . ثم اعداد روايات تمثيلية يقوم بأدوارها التلاميذ والشبان ويحضر لمشاهدتها أهالى القرية .

بقيت مسالة من الاهمية بمكان فى حياة الريفيين وهى الالعاب الرياضية خصوصا الجماعية منها . ولربما أثار هذا الامر بعض الابتسام على شفاه الشبان المصريين من الحاضرين ظنا من حضراتهم ان هذه الالعاب غير معروفة فى الارياف . ولكن من بلغوا منا الخامسة والخمسين أو يزيد لابد يذكرون كيف كانت القرى عامرة بالالعاب المختلفة والمختصة كل منها بأحد فصول السنة . وكيف كانت الاجران فى غير أوقات دراس الحصيد – وهى قصيرة – تستخدم كساحات لهذه الالعاب لكنهم يجدون اليوم أن هذه الاجران قد تلاشت وقامت الابنية مكانها وان الالعاب الريفية اندثرت تقريبا وذهبت باندثارها البهجة التى كانت تثيرها فى نفوس الاطفال والمراهقين من الريفيين فخيم عليهم بدلها البؤس والتبرم . لذا يبدو من الواجب احياء هذه الالعاب وتهذيبها ووضع القواعد لها حتى تستمر الصلة بالماضى فتحتفظ القرية بتاريخها وتقاليدها . ومن المتعين على كل حال تشجيع الرياضة البدنية بأنواعها وتنظيم الحفلات لها بواسطة المراكز الاجتماعية والمدارس الريفية . اذ أن الالعاب الرياضة تنمى الاجسام والعقول وتولد فى الاشخاص حب الانصاف والرجولة والشجاعة الادبية واذ أنها من أهم العوامل التى تساعد على بث الالفة وروح العشرة بين أفراد الهيئة الاجتماعية وانها فى النهاية أحد أنواع التسلية الواجب توافرها فى حياة القرى المملة بتشابهها .

لست أدعى انى المممت بأطراف هذا الموضوع جميعها . ولكنى أرجو أن أكون قد ذكرت لحضراتكم ما يكفى لابراز أهمية العوامل النفسية فى الاصلاح الريفى ، حتى يدرسها المسئولون ويتدبروها ، فلا تضيع مجهوداتكم ومجهودات المشرعين والحاكمين هباء عند تهيئة ضروب هذا الاصلاح المختلفة ومحاولة ادخالها فى القرى .

اللجنـــة السابعة

اللجنة السابعة

الجمعيات التعاونية فى الريف

أولا ـ مناقشات عامة :

١ ـ علاقة الجهود التعاونية بالنواحى الاخرى من الخدمة الاجتماعية ٠

٢ ـ التشريعات التعاونية المتعلقة بالنشاط التعاونى فى البلاد العربية ٠

ثانيا ـ أسئلة تتطلب أجوبة عملية :

٣ ـ الى أى مدى أظهرت التجارب نوع الجهود التعاونية المناسبة للحياة الريفية فى البلاد العربية ؟

٤ ـ ما هى الشواهد التى تبين أفضلية :

ا) التقيد بحد أدنى ، أو

ب) التوسع الى حد أقصى

فى أوجه النشاط التعاونى فى أية منطقة ريفية ؟

٥ ـ ما هى المشروعات المعينة ذات الطابع الاجتماعى التى يمكن مساعدتها أو تمويلها أو ادارتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بوساطة الجمعيات التعاونية ؟

٦ ـ ما هو المكان الذى يمكن أن تحتله الجمعيات التعاونيـة فى برنامج عام يكفل الضمان الاجتماعى لسكان الريف ؟

التعاون والمجتمع الريفى

للاستاذ حليم نجار (سوريا)

اننا معشر التعاونيين مدينون بالشكر لمنظمى حلقة الدراسات الاجتماعية أولا لانهم أحلوا الحركة التعاونية ، المركز الذى تستحقه كعامل فعال فى رفع مستوى الريف ، وثانيا لانهم كانوا السبب فى دعوة التعاونيين العرب لعقد أول اجتماع بينهم لدرس القضايا التعاونية التى لها مساس بنهضة العرب ·

ان هذه اللجنة المختصة بالتعاون وعلاقته بالمجتمع الريفى لم تجتمع فى هذا المكان لاطراء التعاون ولا للاقتناع بالفائدة التى يجنيها المجتمع الريفى من هذه الحركة المباركة · بل قد التامت لتبحث ناحية معينة من العمل التعاونى كثيرا ما يغض الطرف عنها أو لا تعطى المقام الذى تستحقه وأعنى بها الناحية الاجتماعية للحركة التعاونية ·

يبدو التعاون لاول وهلة وحسب العرف العام كأنه نظام اقتصادى فحسب · والحقيقة هى أن الحركة التعاونية ، هى حركة اجتماعية اقتصادية ·

ان مؤسسى هذه الحركة بدأوا عملهم كمصلحين اجتماعيين يدعون بالرفاهية البشرية واعلاء شأنها ، وما لبثوا أن شعروا بالعلاقة الوثيقة بين اجتماعيات الشعب واقتصادياته فوضعوا المبادىء العامة للتعاون التى لا تزال سارية المفعول حتى يومنا هذا وأقروا فيها الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية للحركة التعاونية · ان التعاون هو عمل اجتماعى ـ اقتصادى باعتبار انه : أولا ، يقوم بخدمات اجتماعية وخدمات اقتصادية فى آن واحد ، وثانيا ، ان هذا النظام الاقتصادى مرتبط بالمجتمع الذى يقوم فيه وان نجاحه يتوقف على حالة هذا المجتمع· التعاون لا يفرض على الناس فرضا بل هو حركة داخلية من الشعب والى الشعب ونجاحه يتوقف على الشئون الاجتماعية فى البيئة التى ينشأ فيها أكثر مما يتوقف على الاسس الاقتصادية التى يتمتع بها ، لقد ثبتت فائدة التعاون كعمل اقتصادى كذلك فان اختبارات العالم أجمع تدل على ما للمستوى الاجتماعى والثقافى من أهمية فى نجاح العمل التعاونى أو فشله ·

ونحن ـ العرب ـ لا يهمنا فى الوقت الحاضر أن ندرس فائدة التعاون من الناحية الاقتصادية لان هذا الموضوع لا يقبل الجدل · بل همنا ينحصر فى أمرين رئيسيين :

١ ـ هل ينجح التعاون فى وضعنا الاجتماعى الريفى ؟

٢ ـ واذا ما نجح وثبتت قدماه ورسختا ، هل بامكانه أن يجابه قضايانا الاجتماعية الكبرى وأن يتوصل الى حلها والى اصلاح الحياة الاجتماعية فى القرى ؟

كلما اشتدت الحاجة الى العمل التعاونى فى بيئة ما كانت الصعوبة فى تشكيل الجمعيات التعاونية فيها أشد وأقوى ، فهل نحن ضمن حلقة مفرغة بحيث أن مجتمعنا الريفى بحالة من التأخر تدعو الى الاستعانة بالتعاون لاصلاح الحال ، الا انه بدرجة من التأخر لا يؤمل معها أن ينال التعاون أى قسط من النجاح؟ انه لمن حسن حظنا أن تعقد هذه الجلسات فى مصر العزيزة حيث انتشرت الحركة التعاونية وجاهدت خلال أربعين عاما ، واننا حتما سنجد فى اختبارات اخواننا المصريين مشعلا من النور تهتدى به الحركة التعاونية الفتية فى الدول العربية الاخرى ·

التعاون وليد الحاجة، فالحاجة لعمل ما تدعو المزارعين للاشتراك معا فى مشروع تكون الفائدة منه مشتركة · يجد المزارعون مثلا ان مستوى الماء فى أرضهم مرتفع بحيث انه يضر بالمزروعات فيتعاونون على فتح قناة عامة لصرف الماء · أو انهم يجدون التاجر فى المدينة يقاسمهم أرباح محاصيلهم والمرابى يستنزف مالهم ربا فاحش فيؤسسون جمعيات تعاونية لتصريف المحاصيل أو لتسليف المزارعين · فالتعاون اذا يكون مرتبطا باحدى المشكلات الريفية المحلية ويسعى لاصلاحها · ومن أهم المشكلات الريفية ، المشكلات الاجتماعية

التى أصبحت ملازمة للريف كأنها جزء طبيعى منه. ان هذه المشكلات الاجتماعية هى من مسببات القضايا الاقتصادية ولا يمكن حل القضايا الاقتصادية دون التعرض لاسسها الاجتماعية . والفرق بين المشكلات الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، من حيث الموضوع الذى نحن بصدده، هو أن المزارعين يشكون أمر القضايا الاقتصادية ويتذمرون منه ويدأبون على اصلاح الحال ، بينما هم من حيث المشكلات الاجتماعية قانعون راضون بما قسم الله لهم .

ان غاية الجمعية التعاونية هى تحسين حالة أعضائها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهل تقوم التعاونيات بواجبها الاقتصادى ـ الاجتماعى ؟ ان جمعية للتسليف تكتفى باقراض الاعضاء مبلغا من المال لا تقوم بواجبها التام ، والعضو لا يستفيد الاستفادة كلها من مؤسسته . انها تساهم فى تخفيف وطأة الربا فقط ، ويبقى المزارع دواما بحاجة الى الاقتراض. بينما يفرض على التعاونيات أن تساهم مساهمة فعالة فى حل جميع قضايا الفلاح الاجتماعية والاقتصادية . اننا نعتبر الحركة التعاونية عاملا عاما لاصلاح الزراعة وتحسين الصحة العامة ورفع مستوى الحياة الاجتماعية وانها تكون فاشلة ان لم تشمل أعمالها جميع هذه النواحى ، ولا يكون التعاون ناجحا فى عمله : حسب قول السر هوراس بلنكت ، الا اذا كان متمما لبرنامج شامل .

ان برنامجنا الشامل هو ذلك المنهاج الاصلاحى العام الذى يرقى بالمجتمع الريفى العربى الى أعلى مستوى . أما الجمعيات المبعثرة هنا وهناك والتى تقوم بأعمال فردية فهى محدودة الفائدة مهما نشطت فى ناحية عملها ، والحركة التعاونية لا تستحق اسم (حركة)ما لم يكن عملها شاملا عاما ولن تكون لنا نهضة ريفية كاملة حتى نبنى لنا فى الريف مجتمعا تعاونيا كاملا ينهض بالفلاح بقوة داخلية ويصل به الى أعلى درجات الرقى .

ان أعراض الانحطاط فى الريف من فقر ومرض وجهل ، هى ما تحاول الجمعيات التعاونية القضاء عليها . انما هذه الاعراض الخارجية هى نتيجة المجتمع البالى والزراعة العقيمة . فلنعمل اذا فى الاساس دون الاعراض الخارجية ، ولنصلح المجتمع والاصول الزراعية كى نصل الى هدفنا . يشبه الاصلاح الريفى (بالطاولة) التى لا ترتفع عن الارض الا برفع قوائمها الاربعة . والقضايا الريفية ترتكز على قوائم عدة فعلينا أن نرتفع بهذه القوائم ان شئنا اصلاحا حقيقيا . انما الاصلاح الريفى هو اصلاح بشرى لا اصلاح ميكانيكى . والاصلاح البشرى لا يتم الا اذا كان له حافز داخلى للنهوض وعزيمة داخلية للعمل .

وأية مؤسسة هى من الشعب وتقوم أعمالها من الداخل وعلى كاهل الشعب أكثر من المؤسسة التعاونية ؟ فما هى الرابطة اذا بين التعاونيات وأعمال الاصلاح الاجتماعى فى الريف ؟ ان رؤية التعاون تقوم على وعى المنظمين والاعضاء والشعور بالمشاكل المحدقة بهم . والوعى يوقظ فى الاعضاء الرغبة فى العمل للتخلص من أضرار هذه المشاكل. فان أيقظنا فى الاعضاء وعيا لمشاكلهم الاجتماعية ، وبعثنا فيهم رغبة صادقة فى العمل ، سهل على المصلحين الاجتماعيين نشر مبادئهم وأعمالهم . لقد قامت جمعيات تعاونية اجتماعية فى الهند وغيرها وكان لها قسط وافر من النجاح . فهل نحن بحالة تسمح لنا بتأسيس تعاونيات اجتماعية من هذا النوع ؟ أم انه خير لنا أن نحصر أعمال التعاونيات فى الامور الاقتصادية ونثبتها على هذا الاساس ثم نعود فى المستقبل لنتطرق الى أهدافها الاجتماعية السامية؟ ألا نخشى أن تتدنى التعاونيات الاجتماعية الى مستوى الجمعيات الخيرية العادية ؟ وهل نأمل باندفاع الاعضاء نحو العمل الاجتماعى ما داموا يعيشون عيش الفقر والعوز ؟ وهل يجوز للتعاونية أن تطرق باب الاجتماعيات قبل أن تثبت قدماها على أساس خدماتها الاقتصادية ، وأكثر مما يسمح لها نجاحها فى العمل الاقتصادى ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة يختلف بنسبة اختلاف الظروف . انه ما دام نجاح التعاونية يتوقف على الخدمات الاقتصادية التى تقدمها للاعضاء ، وما زال الاعضاء يرتبطون بالجمعية بقدر ما تقدم لهم من فائدة اقتصادية ، فالهدف الاقتصادى يجب أن يبقى الهدف الرئيسى ريثما يتشبع الاعضاء بالروح التعاونية فيتطلعون الى أهداف أبعد وأسمى من الاهداف الاقتصادية . أما معاونة الجمعيات الاجتماعية الاخرى فهذا أمر لا جدال فيه ، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات على التعاونيات فى تنفيذ مشاريعها . ان النظام الاساسى لكل جمعية تعاونية ينص على أن هدفها هو « **تحسين حالة أعضائها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية** » فالى أى حد يشعر التعاونيون فى القرى بهذا الهدف الشامل ؟ ان مناقشات هذه اللجنة ستميط اللثام عن هذه الناحية . والى أى درجة يمكن الاعتماد على الجمعيات التعاونية الريفية فى القيام بأعباء العمل الاجتماعى ؟ دون اعطاء جواب قطعى عن هذا السؤال ، أعتقد أن بامكان التعاونيات القيام بأعمال الاصلاح الاجتماعى بقدر ما تصيب من نجاح فى أعمالها الاقتصادية وبقدر ما تتوطد أسسها فى نفوس الاعضاء بسبب هذا النجاح . وعلى كل حال ، لا ينتظر أن تأتى المبادرة بالعمل من قبل الجمعية لسبب ضيق أفقها بل يجب على منظمى الجمعيات أو موظفى المؤسسات الاجتماعية ، أن يقودوا هذه الحركة ويسيروها .

التعاونيات هى مدخل صالح للعمل الاجتماعى فى القرية وواسطة فعالة لتنفيذ المشاريع الاصلاحية ، ولا يجوز أن تعتبر أكثر من ذلك ·

ماهى المشاريع الاصلاحية التى يصح أن تتبناها الجمعيات التعاونية ؟

لو جاء هذا السؤال بصيغة النفى لكان الجواب عنه أسهل وأقصر : أى مشروع اجتماعى لا يمكن للتعاونية أن تعمل به ؟ يكاد لا يوجد مشروع فى القرية ليس باستطاعة الجمعية التدخل فيه ·

عند ما تنجح الجمعية فى عمل ما وتحظى برضا الاعضاء عنها ، تظهر فائدة العمل المشترك جلية · وعند ما تتغلب الجمعية على قضية مزمنة مستعصية فانها تحفز الاعضاء على مجابهة القضايا الاخرى فى القرية · ان النجاح فى أمر ما يدعو الى اطراد النجاح ويوقظ الحماسة فى الاعضاء ويوجد فيهم روح الانتصار التى تطلب انتصارات اضافية · ولا حد لامكانيات العمل اذا ما سيطرت روح الانتصار والحماسة على نفوس الاعضاء فى القرية · كل ما نحتاج اليه فى هذه الحالة هو الوعى الصحيح والقيادة الحكيمة · وعى ندرك بواسطته القضايا الاساسية فى المجتمع العربى وتأثير هذه القضايا أو المشاكل فى المقام الذى نحتله بين الامم ، وقيادة حكيمة تستغل القوى الكامنة والذكاء الفطرى فى الريف وتسير بالمجتمع نحو مثل الحياة العليا ·

القضايا الاساسية فى المجتمع العربى الريفى

ان القضايا الاجتماعية فى أية أمة كانت ، هى متفاعلة · والقضية التى هى سبب لقضية أخرى قد تكون بدورها نتيجة لقضية ثالثة · فيصعب والحالة هذه أن نجزم أى القضايا هى الاهم أو الاولى بالعمل · لذلك فالاصلاح الاجتماعى يقتضى العمل فى نواح عدة فى آن واحد · وانى أورد فيما يلى بعض القضايا الاجتماعية الكبرى التى يمكن أن تكون موضعا للعمل التعاونى اذا ما تيسر لنا اشتراك المؤسسات الاجتماعية فى هذا العمل ·

١ ـ الامية :

الامية هى « المخرج المشترك » والسبب الاول لمعظم الآفات الاجتماعية التى تنخر فى جسدنا والجهل الذى هو وليد الامية هو الذى يعمى بصائرنا ويتركنا نتخبط فى دياجير الظلام وفى خضم الخرافات والسخافات · ان الرجل الامى الذى لا يطالع أخبار الآخرين ولا يكتسب من اختبارات السابقين والبعيدين ، والذى لا يتفتح عقله لتنسم أعمال الفكر البشرى ، انه ليعيش فى ظلام دامس وفى محيط ضيق ، ويبنى حول عقله جدارا حديديا من الرجعية والتواكل ، من المحافظة على القديم والتخوف من الجديد ، جدارا يحول دون دخول أفكار جديدة الى عقله فيصاب الامى بالركود الفكرى ويتدنى عن المستوى اللائق بالبشر والامة التى يكون القسم الاوفر من رجالها من هذا النوع لا يمكن أن يرتفع مستواها وانها لن تسير بعيدا فى طريق التقدم والنهوض قبل أن تحرر عقلية شعبها من القيود والاثقال التى ترافق الامية «١» ·

لقد كان التحرير من الامية هدفا لمؤسسات عدة فى جميع أنحاء العالم فقامت هذه المؤسسات الشعبية بتعليم القراءة والكتابة للملايين من البشر وتبين من أعمالها ان الحركات الشعبية هى أفعل من الهيئات الرسمية فى أعمال من هذا النوع · فيبدو اذن انه بامكان التعاونيات العمل على محو الامية من القرى · ان الجمعية قد تلزم كل عضو من أعضائها تعلم القراءة والكتابة وقد تستعين بأبنائها المتعلمين مقابل أجر أو بدون أجر ، للقيام بمكافحة الامية ، ويسهل عليها أيضا أن تؤسس مكتبة فى القرية يستعان بها على الحيلولة دون رجوع الاعضاء وغيرهم الى الامية بسبب عدم وجود وسائط المطالعة ·

٢ ـ الخرافات :

الخرافات هى وليدة الجهل وحفيدة الامية وهى سبب لعادات وأعمال صحية واجتماعية غير لائقة · والعقلية التى تسيطر عليها الخرافات تقف عثرة فى سبيل التقدم الزراعى والصحى والاجتماعى · ولا يحررنا من الخرافات سوى نشر المعرفة والعلوم بين طبقات الشعب · ان المعرفة تنشر بواسطة مؤسسات رسمية وغير رسمية · فيجب اذن على الجمعيات التعاونية أن تستهدف نشر المعرفة وأن تعمل جديا ضمن برنامجها العام على نشر العلوم والثقافة العامة ·

٣ ـ سوء فهم التعاليم الدينية :

« ما من عامل اجتماعى يتغلغل فى نفوس البشر ويتدخل فى أمورهم وأعمالهم اليومية ، كبيرها وصغيرها ، كالعامل الدينى » (٢) · وقد طغى الدين « على التفكير العربى فأصبح الدين هو القياس الاعظم والشرح الاوفى والمرجع أو الواسطة العامة لكل عمل وكل تفكير » (٣) · ان نسبة الوفيات العالية بين الاطفال هى مشيئة الله ، والمحل أيضا هو من ارادته تعالى · الصبر على الشدائد والرضوخ لها أمر مستحب لان الله مع الصابرين · والقناعة (لا الطموح) كنز لا يفنى ·

---

(١) تراثنا الاجتماعى واثره فى الزراعة ـ صفحة ١٣٠
(٢) نجار ـ تراثنا الاجتماعى واثره فى الزراعة صفحة ٦٨
(٣) احمد امين ـ ضحى الاسلام الجزء الثانى صفحة ٨

ان التعاليم الدينية هى التعاليم الوحيدة التى دخلت الريف وانتشرت مع ما بها من تحويل وبدع فى ذلك الوسط الجاهل فانتقى منها الفلاح الجاهل ما طاب له وعظم وكبر ما يوافق عقليته وانتهى به الامر الى تفهم الدين على غير ما هو مقصود به فلم يزده نورا بل زاده طمسا وغموضا ·

الدين هو أشد العوامل الاجتماعية فعلا فى حياة الفلاحين · فليكن أداة لرفع مستوى الريف واصلاح شأنه كما كان سببا فى عقبات اجتماعية ، وليستخدمه المصلحون الاجتماعيون ليس عن طريق ترداد الآيات التى تبرر عملهم الاصلاحى ، بل عن طريق تعديل طريقة نشر التعاليم الدينية واصلاح الثقافة الدينية العامة وجعلها ملائمة للعصر الحديث الدين هو أداة ثمينة ولا يجوز تسليمها الى شعب جاهل ليلهو بها حسب أهوائه وضمن تفكيره المحدود· بل يجب أن تكون الثقافة الدينية موضوع درس دقيق بغية وضعها على أسس وقواعد جديدة ·

لا أعلم تماما مدى امكانيات التعاونيات فى العمل من هذه الناحية ، انما هنالك أمر واحد أعلمه وهو انه لا بد للمصلح الاجتماعى من الاعتراف بأن الدين عامل فعال فى المجتمع الريفى وان التعاليم الدينية بين طبقات الريف تشكل قضية اجتماعية ·

٤ ـ التبذير الاجتماعى :

ان العادات الاجتماعية فى القرية تسيطر على تصرف الفلاحين وتجعلهم يقومون بأعمال هى فوق طاقتهم · والتبذير فى الحفلات الاجتماعية هو أحد هذه العادات · ان صفة الكرم والضيافة هى من أميز الصفات عند العرب التى يفاخرون بها الامم وهى صفة تكاد تكون مقدسة عندهم · ان المبالغة فى تقدير قيمة الكرم والضيافة كثيرا ما تجر الفلاح الى الخراب والوقوع تحت دين المرابين· وهى بذلك تشكل قضية اجتماعية فى الريف · فعلينا أن نعيد النظر فى هذه القيم العليا وعلى الجمعيات التعاونية أن تتبع خطة اجتماعية باعتبار ان الاسراف فى الحفلات والضيافات يتنافى مع مبدأ التوفير الذى استنه الاعضاء فتريح أهل القرية من عبء ثقيل يسهل الاستغناء عنه ·

٥ ـ الحياة العائلية :

العائلة هى أساس المجتمع وهى تمثل تكوين الامة · ان فى الحياة العائلية عوامل عدة تسبب قضايا اجتماعية عامة لها مساس فى حياة الريف ونكتفى الآن بذكر اثنين منها هما مركزا الاب والام فى العائلة ·

الاب : ان النظام السائد فى العالم العربى هو النظام البطريكى Patriarchal System ان هذا النظام يعطى الاب فى العائلة سلطة لا تعلوها سلطة · هو رب العائلة ويسيطر على مقدرات أبنائه · والابناء يكنون له الاحترام والطاعة الكاملة قد يبدو لهذا النظام مظهر شريف لا غبار عليه ، انما الحقيقة هى ان الاب يقتل فى أبنائه ـ فى النشء الجيد ـ روح الطموح والمغامرة وينقل اليهم شعل الرجعية الخانقة والمحافظة على القديم·

الام : ان مركز المرأة فى العائلة العربية قد كان موضوع جدال عنيف وقد أقر المفكرون ان عدم اعطاء المرأة المركز الذى تستحقه فى العائلة هو أحد أسباب التأخر الاجتماعى ، ان زيادة الكلام فى هذا الموضوع قد تعود بنا القهقرى · انما لابد من التنويه به كقضية اجتماعية شائكة يجب التعرض لها بشكل من الاشكال ·

فهل بامكان الجمعيات التعاونية التعرض للقضايا العائلية التى هى من هذا النوع ؟ قد يكون هذا العمل بعيد المرمى وقد لا تتمكن الجمعية ذاتها من ان تصلح هذه الناحية الفاسدة بين أعضائها · انما لا يجوز أن تغرب عن بال مفتشى التعاونيات هذه القضية ، ولابد ان يفسح لهم المجال من آن الى آخر للعمل فى هذه الناحية ·

٦ ـ المنازعات المحلية :

ان فكرة ارتباط الفرد بقبيلته أو عائلته أو حزبه قد انتقلت من البدو الى الحضر · وتكوين القرية الاجتماعى يدور حول هذه الفكرة · فالفرد لا ينظر الى المجموع كوحدة بقدر ما ينظر الى عائلته أو (جماعته) كوحدة مستقلة ، وهذا ما يجعل فكرة الخدمة العامة مقيدة بفكرة (الجماعة العائلية) لا بالمجتمع العام فى القرية · ثم ان المنازعات التى تحصل بين الافراد تجر القرية الى منازعات عائلية وأحيانا تحول هذه الحزبيات دون تشكيل جمعيات تعاونية ·

انه لمن واجبات التعاونيات التدخل فى المنازعات من أجل اصلاح ذات البين ولاعادة الامور الى مجاريها الطبيعية · كما انه يترتب على الجمعيات ان تكون قدوة حسنة فتترفع عن الامور الحزبية فى تنفيذ أعمالها فتدرب الاعضاء على العمل من أجل المجتمع العام لا من أجل الافراد أو الاحزاب ·

٧ ـ الصحة العامة :

ان الحالة الصحية العامة فى القرية تدعو الى القلق ، وسبب هذه الحالة يعود غالبا الى عادات اجتماعية مضرة · ان اصلاح الحال قد لا يحتاج الى العمل الطبى بقدر حاجته الى الاصلاح الاجتماعى ·

لقد نشأت جمعيات صحية عديدة فى أوربا وآسيا وهناك جمعية صحية واحدة فى لبنان تقوم بخدمة كبيرة · ولسنا نحن بحاجة الى جمعيات خاصة من هذا النوع بقدر ما نحن بحاجة الى اشراك جميع التعاونيات فى الاعمال التى تؤول الى اصلاح الصحة فى الريف ·

٨ ـ أوقات الفراغ والبطالة :

ان طبيعة الاعمال الزراعية فى معظم الاراضى العربية تجعل المزارع عاطلا عن العمل مدة من الزمن كل سنة · كيف يستفيد المزارع من هذا الفراغ؟ انه يؤم المقاهى أو يفترش الاديم، استجماما فى الشمس · والبطالة عن العمل ليست بالقضية الوحيدة فى هذا الامر بل حسب قول المثل العربى « رأس الكسلان معمل الشيطان » فالفراغ فى الوقت يتيح للفلاح مجالا لاعمال السوء ·

أليس بامكان التعاونيات المساهمة فى حل هذه القضية ؟ قد تتولى الجمعية أمر تنوع المزروعات بحيث انها تشغل الاعضاء على مدار السنة أو قد تشجع بعض الصناعات البيتية التى تشغل المزارعين فى أوقات فراغهم · كما انها قد تقوم بأعمال عمرانية فى القرية من فتح طرق أو بناء مدارس ·· الخ· مما يستهلك فراغ المزارعين فى شىء نافع، وعلى كل حال فان بامكانها تحويلهم عن المقاهى المضرة نحو مكتبة القرية أو نحو أعمال اجتماعية مفيدة ·

٩ ـ الفتوة :

ان الاصلاح الاجتماعى فى الريف لا يهمل أمر النشء الجديد · ولا يجوز ان تترك فتوة القرية تحت تأثير العوامل الاجتماعية القديمة ، بل يجب أن تكون موضوع عمل خاص · ان المدارس الرسمية تتحمل مسئولية هذا العمل بينما نجد أن عمل هذه المدارس يكون عادة مدرسيا محضا وقلما يتطرق الى النواحى الاجتماعية فى حياة الطلاب· وهذا ما يعود بالمسئولية على المؤسسات الاجتماعية والجمعيات التعاونية · وهذه الاخيرة بامكانها ان تساهم بالعمل فتنشىء أو تساعد على انشاء فرق كشاف وملاعب عامة ، ومكتبات وفرق تمثيلية الى آخر ما هنالك من الاعمال التى تكون للنشء الجديد بيئة اجتماعية صحية ·

١٠ ـ الاعياد والمهرجانات فى القرى :

ان حياة الريف حياة كئيبة موحشة والقرويون لا يتنعمون بالمرح والفرح ولا يذوقون حلو الحياة الا عندما يحصل عقد قران أو ما شابه ذلك ولكن هذا الفرح لا يعادل الحزن والكآبة التى تسيطر على العائلة اثر وفاة أو اغتراب · فالالعاب والاجتماعات العامة لا تكون جزءا من حياة المجتمع ، وأعمال الفرح واللهو كثيرا ما ينظر اليها بعين الحذر والقلق ·

ان جمعية تعاونية ريفية ذات نزعة اجتماعية واعية تقدر ان تجلب للقرية كثيرا من السعادة والهناء · فتنظيم المهرجانات السنوية حول مواضيع خاصة (حصاد ، جنى القطن ، زرع القمح) قد يكون له أبعد الاثر فى نفسية المجتمع · ثم ان الاعياد الدينية وهى قليلة العدد يجب أن لا تكون أعياد أكل وتخمة بل يجب أن نجعل منها أعيادا منظمة متنوعة الاهداف فى النواحى التى تجلب المرح المفيد والفرح المجدد للحياة والنشاط · وأهم من ذلك كله هو أن نجعل من نهار الجمعة عطلة أسبوعية تامة · تعود البعض أن يترك العمل فى هذا النهار ليذهب الى الجامع من أجل صلاة الجمعة ان هذا لا يكفى بل يجب أن يكون هذا النهار نهار راحة تامة ، نهارا مخصصا للاجتماعيات فتوضع برامج خاصة موسيقية أو برامج ألعاب أو رحلات أو زيارات اجتماعية الى آخره · وان لبس الثياب الجديدة الخاصة بهذا اليوم من قبل جميع أهل القرية وحده يكفى لتبديل روح القرية وبث المرح حولها

١١ ـ الاعمال العمرانية :

وبامكان الجمعيات التعاونية ان تهتم أيضا بالانشاءات ذات المنفعة العامة فى القرية فتساهم فى حشد قوى القرية لانشاء الطرق أو بناء المدارس أو تجفيف المستنقعات أو اصلاح الآبار والينابيع ولاى عمل آخر تكون منه فائدة للمجموع ·

١٢ ـ الكرامة وعزة النفس :

ان نظرة سكان المدن والمتعلمين الى الفلاح ليست نظرة احترام وتقدير · وأسوأ من ذلك كله ان نظرة الفلاح نحو نفسه تخلو من الكرامة وعزة النفس · فالفلاح يرى مهنته حقيرة ومركزه فى المجتمع حقير · فهو ذليل بروحه فقير فى حياته ضعيف فى مجتمعه · ان فقدان الكرامة الشخصية وافتقار الفلاح الى عزة النفس مما سبب عددا من المميزات الاجتماعية السيئة التى يتصف بها سكان الريف · والامة التى يفتقر معظم سكانها الى عزة النفس والكرامة الشخصية لا يقدر لها ان تتبوأ مركزا عاليا ولا ان تصل الى مستوى عال فى معيشتها · فقبل ان نفكر فى رفع مستوى الفلاح المادى علينا ان نعمل على رفع مستواه الادبى· يجب أن نخلق فيه الكرامة وعزة النفس كى نوجد فيه أيضا الطموح ، وطلب التقدم والرقى ، يجب أن

نجعله يشعر بأنه انسان يتمتع بصفات البشر السامية ويحق له الاستمتاع بحياة الرفاهية والسعادة . وما هذا قول ثورى ، انما هى الوقائع المبدئية التى يجب ان نعمل من أجلها. فكل تعاونية أو مؤسسة اجتماعية تعمل لرفع مستوى الحياة فى الريف عليها ان تسعى لرفع مستوى الفلاح الروحى قبل رفع مستواه المادى .

* * *

هذه بعض القضايا الاجتماعية التى تنتاب حياة الفلاح . فهل باستطاعة الجمعيات التعاونية العمل على تخفيف وطأتها وتخليص المجتمع الريفى منها ؟ ان البيئة الريفية المحدودة الافق تجعل سكان الريف لا يعون هذه القضايا ، والتعاونيات هى من الريف . قد توجد الجمعية فى أعضائها الطموح والرغبة فى الاصلاح ولكنها تفتقر الى معرفة الوسائل التى تؤدى اليه . فيجب ان تأتيها المعونة أو قيادة العمل من الخارج . وهل بامكان الحركة التعاونية نفسها ان تقدم هذه المعونة للجمعية الريفية ؟ قد يكون منظمو ومفتشو الجمعيات التعاونية حاذقين فى مهنتهم خبيرين فى العمل التعاونى ولكنه يشك فى انهم حائزون على الاستعداد الكافى لتنظيم أعمال الاصلاح الاجتماعى . فعلينا اذن اما أن نستخدم المصلحين الاجتماعيين للعمل جنبا الى جنب مع المفتشين التعاونيين أو ان نستعين بالمصلحين الذين يعملون فى دوائر الحكومة الاخرى أو فى مؤسسات شعبية اجتماعية .

ان الجمعيات التعاونية هى محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى القرية وهى مركز لحركة اصلاحية دائمة . وكل ما تحتاج اليه من خارج القرية هو الوعى الكامل والقيادة الحسنة . فلتتقدم دائرة التعاون أو غيرها من المؤسسات بالوعى والادراك ولتتسلم قيادة القوى الكامنة فى القرية ، فتزول القضايا الاجتماعية الكبرى فى القرية تدريجيا واحدة تلو الاخرى .

الضمان الاجتماعى فى الريف

ان التفكير الاجتماعى الحديث يعود بنا الى النظام الاسلامى القديم حول الضمان الاجتماعى . ن الدول العربية قد أصدرت القوانين اللازمه لحماية العمل كما هى الحالة فى الغرب . ومصر تقدمت بقانون الضمان الاجتماعى الذى سيطبق ابتداء من السنة القادمة . كذلك فان الدستور السورى الجديد ينص فى مادته السابعة والعشرين على ما يلى :

« لكل مواطن حق فى أن تكفله الدولة وتكفل اسرته فى حالات الطوارىء والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة » .

ان الضمان الاجتماعى قد جاء اصلا لحماية الطبقات العاملة فى المدن والمراكز الصناعية . وقد تعدى ذلك فى بعض البلدان فشمل جميع السكان. فما هى أهمية الضمان الاجتماعى لارياف العالم العربى ؟ ان درس تكوين العائلة العربية كوحدة فى بناء المجتمع يظهر لنا ان الضمان الاجتماعى نوعا ما موجود فى أساس هذا التكوين . ان شدة العلاقة بين الاب والابن وبين أفراد العائلة أو القبيلة والشعور بالمسئولية نحو الاقرباء تشكل شيئا من التأمين الاجتماعى .

هذا هو الواقع بين المزارعين الذين يملكون أرضا . أما بين المرابعين الذين لا يملكون الارض — وهم جزء مهم فى المجتمع الريفى — فان الفاقة قد لا تقل عما هى عليه بين العمال ، والشعور بالمسئولية بين الاقرباء لا يفى بالحاجة . وعليه فان الحاجة الى الضمان الاجتماعى فى هذه الحالة شديدة كما هى بين العمال. انما الضمان الاجتماعى الريفى له مشاكله الخاصة . العمال منظمون ولهم أرباب عمل وهم يتقاضون أجرا محدودا والعمال وأرباب العمل يساهمون فى موارد الضمان الاجتماعى فى حين ان ذلك ليس بالامر السهل فى المناطق الريفية وبين المرابعين . فالحكومات ستلقى عبئا ثقيلا عند ما تباشر الضمان الاجتماعى الريفى . ان المشروع المصرى الجبار هو تجربة تتبعها الدول العربية بكل دقة ، ونجاحه يأتى بالفائدة العميمة للارياف العربية قاطبة .

وما هو مكان الجمعيات التعاونية من هذا العمل ؟ ان المادة التاسعة من القانون المصرى تعتبر الجمعية التعاونية لجنة محلية لاعمال الضمان الاجتماعى فى القرية . فهل يتحمل التعاون عملا أكثر من ذلك ؟ ان بعض الاعمال التعاونية العادية هى بطبيعتها من طراز الضمان الاجتماعى. فجمعيات التأمين هى شبه ضمان اجتماعى والتوفير قد يؤدى الى ضمانات فى حالات الطوارىء والشيخوخة . والتأمين الطبى الذى تقوم به الجمعيات هو من نوع الضمان الاجتماعى . أما ان تقوم الجمعيات التعاونية العربية فى حالتها الحاضرة بأكثر من ذلك فانه أمر مشكوك فيه ...

التشريع التعاونى

ان علاقة الحكومات بالحركة التعاونية كانت موضوع جدل ونقاش . ففى الغرب نرى الحركة التعاونية حركة شعبية تراقبها الحكومات عن بعد. أما فى البلدان الشرقية فالحكومات هى التى تتولى تنظيم الجمعيات التعاونية وتشرف على أعمالها .

لقد اجمع الرأى على ان الجمعيات التعاونية فى البلدان المتأخرة يجب ان تكون خاضعة للعمل

الحكومى لان المؤسسات الشعبية واتحادات التعاون ليست فى مقام يؤهلها لتحمل هذه المسئولية · قد يكون لتدخل الحكومة بالامر بعض المساوىء الا انه لابد لنا فى الوقت الحاضر من قبول الامر الواقع ـ هذا مع ادراك النقائص الكامنة فيه والعمل لتداركها ما أمكن مع السعى مع الزمن لتسليم زمام الحركة الى اتحاداتها ·

ان الدول العربية ، عدا المملكة العربية السعودية والهاشمية واليمن ، قد وضعت تشريعا خاصا بالتعاون · وهذا التشريع جاء على نوعين :

(١) التشريع المصرى

(٢) التشريع الانكليزى

فالتشريع المصرى قد تعدل مرارا فى مصر وهو يضع فى القانون جميع نواحى العمل والادارة والتنظيم وقد اقتبست الدول العربية هذا القانون مع بعض التعديل (لبنان عام ١٩٤١ ، العراق ١٩٤٤ ، وسوريا ١٩٥٠) ·

أما التشريع الانكليزى فهو التشريع الذى طبق فى فلسطين· وهو يختلف عنالتشريع المصرى فى ان جزءا مهما من المواد التنظيمية ترك أمره لانظمة تصدر بالاضافة الى القانون وهذه الانظمة Rules هى أقرب للتعديل من القانون · كذلك فان القانون الانكليزى يعطى مسجل الجمعيات صلاحيات أوسع من صلاحيات مدير دائرة التعاون فى البلدان الاخرى ·

ومهما يكن من أمر ففى مؤتمر من هذا النوع يجدر بنا ان لا نتطرق الى أبحاث فنية حول مواد القانون · ويبدو لى أنه من الاوفق أن نترك الابحاث الفنية التى من هذا النوع ـ وهى عديدة ومهمة ـ الى مؤتمر تعاونى فنى خاص نرجو ونأمل ان يعقد فى القريب العاجل ·

ما هى نواحى العمل التعاونى الملائمة للبلدان العربية ؟

العمل التعاونى يقوم على أكتاف أعضاء الجمعية ويتوقف على عقليتهم ومزاجهم ومدى ادراكهم · فيحق لنا اذن أن نتساءل عن الاعمال التى يصح ان تقوم بها الجمعيات فى العالم العربى ·

ان نظرة واحدة نلقيها على الموضوع ترينا ان العمل التعاونى يتبع مبادىء واحدة مهما اختلفت البيئة · العمل التعاونى ذو علاقة وثيقة بالمشاكل التى نسعى لحلها فى القرية ونوعه يتوقف على هذه المشاكل· فما هى القضايا العامة فى قرانا ؟ ، وهل تخضع هذه القضايا للعمل التعاونى ؟ ثم هل يقوم الفلاحون على العمل التعاونى من أجل هذه القضايا ؟ ، وهل يقوون على حلها ؟

ان الخبرة تدلنا على ان الجمعيات يجب ان تؤسس من أجل أعمال :

(١) يشعر المزارعون بالحاجة اليها : علينا ان نقدم الدواء حيث يوجد الداء · ان الفلاح مستعد ان يسير شوطا بعيدا من أجل القضايا أو المشكلات التى يشعر بوجودها ويتضرر منها · و لايمكننا ان نعتمد عليه فى القيام بأعمال لا يشعر بضرورتها مهما كانت مهمة بنظرنا · فقد فشلت محاولات تعاونية كبرى فى انكلترا والدانمارك والهند لان المشتركين لم يشعروا بالحاجة الماسة الى العمل الذى قامت به ·

(٢) لها هدف محسوس ومحدود : ان الجمعيات التى تهدف الى اصلاح الزراعة أو اعلاء شأن الفلاح بشكل عام لا تلاقى القبول الذى تلاقيه الجمعيات التىلها هدف معين مثل تصريف المحصول أو التسليف ، أو الحراثة الميكانيكية ·

(٣) ادارتها سهلة : يصعب على الفلاحين ادارة جمعية معقدة حساباتها وأعمالها لذلك نبدأ بالعمل البسيط الذى لا يتطلب ادارة كبيرة ·

يتضح مما تقدم ان عمل الجمعية يتوقف على الظروف الخاصة بالقرية · وبالاجمال يمكن القول بأن **التسليف** بشكل أعمقضية ريفية وأقربها تناولا وقبولا · وتصريف المحاصيل فى المناطق التى تنتج محاصيل سريعة التلف يصادف قبولا من المزارعين لانهم يتألمون من تحكم التجار بهم · أما **جمعيات التموين** التى نالت نجاحا عظيما فى أوربا فقد لا تكون لها تلك الاهمية فى الريف العربى لعدة أسباب · هذا مع العلم بأن هذا العمل قد نشط نشاطا غريبا فىالسنين الاخيرة فى البلدان الشرقية والحراثة الميكانيكية بواسطة جرار تملكه الجمعية قد نال اقبالا كبيرا فى سوريا بسبب ما شاهده المزارعون من فرق فى العمل والمحصول · وهناك عدد لا يحصى من الاعمال المحلية التى تلائم قرى خاصة · هذا ولابد من التنويه بأن الابحاث حول اختبارات مصر فى هذا الموضوع ستوضح القضية بكل جلاء ·

اجمعيات ذات عمل واحد أم جمعيات متعددة الاعمال ؟

ان الهدف الاكبر للتعاون هو رفع مستوى المعيشة عن طريق حل مشكلاتها واصلاحها فهل نسير نحو هذا الهدف عن طريق جمعية واحدة تقوم بمختلف الاعمال فى قرية ما ، أم انه خير

لنا أن نشكل عدة جمعيات لتعمل كل منها فى عمل معين ؟

لقد سبق أن بحثنا « الشعور بالحاجة » فى نجاح التعاون · فهل يشعر المزارعون بالحاجة الى جميع القضايا التى نراها ضرورية لرفع مستوى الريف ؟ كلا !! اذن كيف نتمكن من جعل العمل التعاونى شاملا لجميع القضايا التى لها علاقة بالانتعاش الريفى ؟ ان التسليف التعاونى أمر معترف بفائدته ومقبول لدى المزارعين · والتوفير له فى نظرنا الاهمية ذاتها فلوشكلنا جمعية للتسليف فقط ولم ندخل بها التوفير هل يقوم المزارعون على تشكيل جمعية مستقلة للتوفير ؟

ان الجمعيات ذات العمل الفرد كثيرة فى أوربا وعلى الاخص فى بلاد الدانمارك · انما « تعاونية القرية » وهى الجمعية التى تشمل كل النشاط التعاونى فى قرية ما هى أكثر الجمعيات انتشارا فى القرى الاوربية · والظروف الخاصة بالمناطق المتأخرة فى بلاد الشرق تساعد على انشاء جمعيات متعددة الاعمال وهذا ما حدا بمؤتمر التعاون الاسبوعى ان يقول: ان الجمعيات التعاونية المتعددة الاعمال « لها حظ أوفر من النجاح » · ان نجاح الجمعية التعاونية فى عمل معين من أعمالها يجعل الاعضاء يتمسكون بجمعيتهم والنجاح فى هذا العمل يتحمل عبء عمل آخر قد يكون أقل منه نجاحا ولكنه ذو فائدة كبيرة للمجتمع · هذا عدا ان تعدد الاعمال يخفف وطأة المصاريف العامة لادارة الجمعية ·

* * *

وختاما ، أعود فأكرر أن الحالة والعادات الاجتماعية فى القرية هى أهم أثرا فى حياة الفلاح من ظروفه الاقتصادية · وقد قال الاستاذ جى : « التراث الاجتماعى هو عامل مهم فى تحديد مستوى المعيشة · ان العائلات التى تكون لها تقاليد موروثة حول المثل العليا فى الحياة تتمكن من التمتع بنعم الحياة من دخل ضئيل أكثر من العائلات الاخرى التى يكون دخلها أوفر » (١) ·

ان الوقائع ـ وعلى الاخص فى لبنان ـ تثبت ذلك · الاقتصاد هو طبعا أساس مستوى المعيشة، انما زيادة الدخل لا تعنى تحسين المستوى الاجتماعى · ولما كان هدف التعاون فى الريف هو اصلاح حياة البشر واعلاء شأنها فعلينا ان نوجه جهودنا نحو التقدم الاجتماعى والثقافى وان نسعى لرفع مستوى الحياة·· **هدفنا وفرة الخير فى الحياة لا وفرة الخيرات فى الحقول ·**

---

(1) Gee: Soc. Econ. in Agr. P. 341.

علاقة الجهود التعاونية بنواحى النشاط الاجتماعى والتشريعات التعاونية القائمة فى الدول العربية

تعقيب

للاستاذ عبد اللطيف عامر (مصر)

أولا : مكانة النظام التعاونى فى الاصـــــلاح الاجتماعى :

١ ـ تقضى مبادىء الاصلاح الاجتماعى بأن الطوائف التى تراد خدمتها يجب أن تبدأ السعى وتبذل الجهد للنهوض بنفسها بعد وعى منهـــا وادراك · اذ لا يمكن مطلقا أن يكون هناك اصلاح حقيقى دائم دون ادراك الاهالى الحاجة الى هـذا الاصلاح ، والتعبير عن رغبتهم فى تحسين أحوالهم بجهودهم وتعاونهم فى هذ السبيل ·

والتعاون نظام مبعثه حاجة الافراد الى خدمة مصالحهم الاقتصادية وتحسين أحوالهم الاجتماعية عن طريق الاشتراك الاختيارى المبنى على تبـــادل المعونة والمساواة بينهم وشعاره « **الفرد للمجموع والمجموع للفرد** » · ولهذا تعتبر الجمعيات التعاونية التى تؤلف من بين الاهالى فى مقـــدمة الهيئات والانظمة التى يعتمد عليها فى النهوض بالريف ·

٢ ـ وليست تجربة النظام التعاونى حديثة العهد فى العالم، كما أن الجمعيات التعاونية ليست من الهيئات التى صلحت للاخذ بهـــا فى بعض الاوساط دون البعض الآخر أو بين أجناس معينة من البشر دون غيرهم من الاجناس ، فقد مضى على ظهور الحركة التعاونية فى العالم ما يزيد عـــلى قرن كامل من الزمان وأثبتت أنها من الانظمة التى تنمو على الدوام فى جميع الاوساط وبين جميع الاجناس ، وأصبح النظام التعاونى من الانظمـــة القائمة فيما ينيف على المائة دولة من دول العالم فى القارات الخمس وقد وصـــل عدد الجمعيات التعاونية فى العالم من جميع الانواع الى أكثر من ٨٠٠ ألف جمعية وعدد أعضائها نحو ١٥٠ مليونا من الاعضاء ·

٣ ـ ويقوم النظام التعـــاونى على تحقيق المصالح والفوائد المـــادية للمشتركين فى عضوية الجمعيات التعاونية · كما انه يهـدف الى تكوين رجال يتحلون بفضيلة الاعتماد على النفس وتبادل المعونة مع الغير · وسبيله نشر الاخاء والســـلام متوخيا منفعة الجميع على السواء سالكا طريـــق التدرج والتطور متجنبـــا العنف والكفاح بين الطبقات · فهو أقرب النظم الاجتماعية التى تتفق مع ما تحث عليه جميـــع الاديان · لذلك كان من الخير كل الخير أن تبادر الدول العربية جميعا الى توجيه أقصى العناية لهذا النظام والسير على هديه ابتغاء الوصول الى ما ترجوه لشعوبها من نهوض واستقرار واطمئنان ·

ثانيا : الخدمات الاقتصادية للتعـاون فى الريف وأثرها فى الاصلاح الاجتماعى :

تقوم معظم الجمعيات التعاونية فى الاوساط الريفية على تحقيق أغراض اقتصادية لاعضائها فيما يعود عليهم بالنفع المادى من وراء تعاملهم مع هـذه الجمعيات · ويكفى أن نعدد أنواع هذه الخدمات التى تؤديها الجمعيات لاعضائها فيما يلى :

١ ـ تقديم القروض للاعضـاء بفوائد قليلة وبطريقة ميسرة فهى تخلصهم من شرور المرابين

٢ ـ تشجيع الاعضاء على الادخار عن طريق مساهمتهم فى هذه الجمعيات وما يودعونه فيهـا من أموال فهى تنمى مواردهم وتقلل حاجتهـم الى الاقتراض ·

٣ ـ توريد حاجة الاعضاء من السلع اللازمة لانتاجهم ومدهم بحاجتهم من مواد الاستهلاك فتوفر لهم بذلك أرباح الوســـطاء وتحميهم من عوامل الغش والاستغلال ·

٤ ـ بيع محصولات الاعضاء ومنتجاتهم جملة بأسعار تزيد على الاسعار التى يستطيع كل منهم

أن يبيع بها منفردا · وقد تتناول الجمعيات الى جانب هذا تهيئة هذه المحصولات واعدادها للسوق بطريقة تزيد من قيمتها ·

٥ ـ انشاء الصناعات التى تقوم فى القرى لصالح الاهالى ولزيادة الانتاج بوجه عام ·

٦ ـ تأدية خدمات للاعضاء فى مقاومة الآفات الزراعية ونشر المعلومات الزراعية الحديثة بينهم ·

٧ ـ مساعدة الاعضاء على زيادة ثروتهم الحيوانية ومدهم بالسلالات الجيدة منها ومعاونتهم على تربيتها وبيعها بأفضل الوسائل وأحسن الاسعار ·

٨ ـ تمكين الاعضاء من استعمال الآلات (الميكانيكية) فى الزراعة بأقل التكاليف وتمكينهم من ادخال التحسينات المختلفة على الاراضى الزراعية ووسائل ريها وصرفها ·

٩ ـ استئجار الاراضى الزراعية من الحكومة أو الهيئات لحساب أعضائها فتوفر لهم بذلك أرباح الوسطاء من المستأجرين الذين يعقدون الصفقات مع الملاك لكى يعيدوا تأجير الارض الى الزراع بأعلى الاسعار ·

١٠ ـ توحيد الملكيات الصغيرة المفتتة لصالح أعضائها ولصالح الانتاج ·

١١ ـ مباشرة زراعة الاراضى التى فى حيازة الاعضاء بطريقة جماعية تؤدى الى استغلال الاراضى أحسن استغلال ·

هذه هى أهم الخدمات المادية التى تؤديها الجمعيات التعاونية لاعضائها فى الاوساط الريفية· وتتعدد أنواع الجمعيات التى تكون لتحقيق غرض واحد أو أكثر من هذه الاغراض · ولكى تستطيع تلك الجمعيات أن تؤدى خدماتها على الوجه الاكمل فانها تؤلف فيما بينها الهيئات التعاونية العليا التى ترعى مصالحها فى النواحى التنظيمية والتجارية والمالية· فهى تؤلف الاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية العامة والبنوك على نظام اقليمى أو نظام شامل للدولة بأجمعها ·

والخدمات المادية التى تؤديها الجمعيات التعاونية لاعضائها تؤثر بدورها تأثيرا مباشرا على الاصلاح الاجتماعى من ناحيتين :

أولا : ان كل ما يعود على المزارعين من فوائد مادية نتيجة لتخفيض نفقات انتاجهم أو زيادة دخولهم أو فتح أبواب العمل أمامهم يؤدى بطبيعة الحال الى رفع مستواهم الاقتصادى وبالتالى الى تحسين أحوالهم من كافة النواحى الاجتماعية الاخرى ·

ثانيا : ان بعض ما يتوفر لدى هذه الجمعيات من أرباح فى كل عام نتيجة لما تقوم به من أعمال يوجه الى الخدمات الاجتماعية المباشرة التى تؤديها الجمعيات لصالح أعضائها أو ترقية شئون المناطق التى تقوم فيها هذه الجمعيات ·

ثالثا : أثر قيام النظام التعاونى فى رقى المجتمع الريفى :

١ ـ التعاون نظام يقوم على مبدأ الديموقراطية ويخول حقوقا متساوية لجميع الاعضاء فى الجمعيات التعاونية فهو أصلح الانظمة لنشر المبادىء الديموقراطية الصحيحة بين الافراد عن طريق ممارسة أعضاء الجمعيات التعاونية لحقوقهم داخل الجمعيات اذ هم يتعلمون كيف يختارون الاشخاص الصالحين من بينهم لادارة هذه الجمعيات ثم يتعلم هؤلاء كيف يلتزمون حدودهم وكيف يكونون رجالا مخلصين للخدمة العامة · كما يتدرب الاعضاء عند حضور الاجتماعات العامة التى تعقدها الجمعيات على قواعد المناقشة والشجاعة فى ابداء الآراء واحترام آراء الغير والحرص على استعمال الحقوق والتزام الواجبات· وحتى فى البيئات التى لا تراعى فيها هذه التقاليد والاوضاع نرى أن الجمعيات التعاونية تحدث أثرها فى تطور الفهم بين الجميع فيصبحون مع الوقت أقرب الى ادراك الاوضاع التعاونية الصحيحة فيما بينهم على وجهها السليم · ولهذا كان نظام التعاون هو خير الانظمة التى تمهد لمجتمع ديموقراطى صحيح فى الاوساط الريفية التى لم تتقدم بعد فى هذا الاتجاه ·

٢ ـ والجمعيات التعاونية بطبيعة تكوينها تنير السبيل أمام الاهالى فى كثير مما يحتاجون اليه فى شئون حياتهم اذ يستنير الاعضاء من اطلاعهم على نظام جمعياتهم أو مجرد المامهم بما تحتوى عليه هذه الانظمة من قواعد وأساليب · وهم يلمسون بطريقة عملية الفائدة التى تعود على كل منهم من اشتراكه مع الآخرين فى شراء ما يحتاجون اليه من لوازم وبيع ما لديهم من منتجات أو ما تؤديه لهم الجمعية من خدمات · ومن هذه تتولد لديهم روح التآخى وتنمو فى نفوسهم فضيلة تبادل المعونة مع الغير ·

أما الذين يقع عليهم الاختيار لكى يكونوا فى مجالس ادارة الجمعيات ويتولوا وظائف أمناء الصناديق أو السكرتيرين فيها ، أو يكونوا من كتبتها وموظفيها · فهؤلاء جميعا تتاح لهم الفرص العملية لكى يتدربوا على أساليب التعامل وطرق البيع والشراء وأحوال الاسواق وامساك الدفاتر وتنظيم الاعمال ·

والى جانب هذا ما تبذله الجمعيات من الجهود المثمرة فى نشر التعليم فى مناطقها فهى تساعد على

انشاء المدارس وتوجد المكتبات وتصدر المجلات والنشرات وتسعى الى تثقيف أعضائها بمختلف الوسائل · كما توجه اهتمامها الى تدريب موظفيها واتاحة الفرص لهم للتحصيل وتجديد المعلومات حتى تزداد قدرتهم على أداء الاعمال المنوطة بهم فى الجمعيات ·

ولهذا يمكن الاعتماد على الجمعيات التعاونية فى الاوساط الريفية لتثقيف الاهالى وتنوير أذهانهم وتدريب الكثير منهم · كما يمكن الاعتماد على معونة هذه الجمعيات فى نشر التعليم ومحو الامية·

٣ ـ والجمعيات التعاونية تربط بين الاهالى فى القرى فى وحدات يستطاع عن طريقها تقبل كل اصلاح تعمل له الدولة أو غيرها من الهيئات التى تنشأ لتأدية الخدمات العامة فى الريف · اذ من غير الميسور أن تتصل الدولة أو الهيئات بالقرويين أفرادا ، ولكنها تكون أقرب الى الاتصال بهم عن طريق الجمعيات التعاونية التى تجمع شملهم وتطمئن اليها قلوبهم ويعتمدون عليها فى تحقيق ما يصبون اليه من خدمات لهذا كان من الافضل لجميع الهيئات والمصالح التى تبغى اصلاح الريف وتحارب الفقر والجهل والمرض فى الاوساط الريفية أن تعتمد على الجمعيات التعاونية فى تنفيذ وسائلها للاصلاح ولا يقتصر الامر على ذلك فحسب بل ان هذه الجمعيات كثيرا ما تكون أصلح الهيئات التى تستطيع أن تعبر عن رغبات الاهالى فى القرى تعبيرا صادرا عن حقيقة شعورهم بالحاجة الى أى نوع من أنواع الاصلاح فهى تنير السبيل أمام جميع الهيئات التى تسعى الى وضع سياسة الاصلاح على أساس من الواقع ومدى شعور الاهالى أنفسهم بالحاجة اليه ·

رابعا : الخدمات الاجتماعية للتعاون فى الريف :

تستقطع الجمعيات التعاونية من أرباحها قدرا معينا فى كل عام يوجه لانواع شتى من الخدمات الاجتماعية والاصلاحات التى يرى مجلس ادارة كل جمعية تقديمها على غيرها فى ترقية شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية · ومن هنا يشعر القائمون بادارة هذه الجمعيات انهم رجال يمثلون سائر الاعضاء فى القيام بكافة ما يعود على الجميع من خير مادى أو اصلاح اجتماعى · ولعل نمو هذا الشعور بين فريق من أهالى القرية هو نواة تؤدى الى ظهور المصلحين فى الاوساط الريفية بغض النظر عن ضآلة الموارد التى تخصصها الجمعيات من أرباحها للخدمات العامة فى مناطقها·

وكلما اتسع نشاط الجمعيات فى تأدية الخدمات المادية لاعضائها وأمكنها أن تؤدى رسالتها كاملة فى النواحى الاقتصادية كلما حفزها ذلك على التوسع فى خدماتها الاجتماعية بما يتوافر لديها من أموال · ولا ريب فى أن قيام الجمعيات التعاونية فى القرى بجانب ما قد يوجد فيها من مؤسسات أخرى تعمل على الاصلاح هو السبيل الاقوم الذى يربط بين جهود الاهالى وجهود المؤسسات لتحقيق الغاية المنشودة من الاصلاح ·

وفيما يلى عرض لاهم الخدمات الاجتماعية التى تحققها الجمعيات التعاونية فى الريف :

١ ـ المساهمة بجانب من مخصصاتها الاجتماعية فى نشر التعليم وتقديم انديتها ومكتباتها لكى تكون مراكز للثقافة والدعاية والارشاد · وتسدى المعاهد الريفية أجل خدمة لغرس مبادىء التعاون فى نفوس النشء الحديث بالريف فيما لو نظمتهم فى جماعات تعاونية مدرسية يمارسون عن طريقها خدمة أنفسهم بالعمل المشترك بينهم ·

٢ ـ تعنى الجمعيات التعاونية بالصحة العامة فى الريف عن طريق الطب الوقائى والعلاجى معا فهى تكافح العادات المرذولة وتدعو الى مكافحة الامراض المتوطنة وتقوم بعمليات المياه الصالحة للشرب وردم البرك وانشاء دورات المياه الصحية والحمامات والمغاسل ، وتنظف الشوارع ، كما أنها تساهم فى دفع أجور الاطباء وثمن الدواء ، بل وتساهم فى انشاء المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية ، كما تنشىء الاندية والفرق الرياضية ·

٣ ـ يمكن الاعتماد على التعاون كوسيلة فعالة من وسائل تحسين السكنى فى الريف وذلك بالعناية باصلاح المنازل القائمة فى القرى أو بانشاء الجديد منها ، وكذلك ايجاد المسكن الصالح للعمال الزراعيين فى العزب الخاصة والعناية بكافة ما يتبع القرى والعزب من مرافق ، وسوف يترتب على حل مشكلة السكنى فى الريف فى الشرق العربى رفع المستوى الانسانى للفلاحين الذين تزدحم بهم قراهم ويعيشون على درجة بدائية فى مساكن غير صالحة · وبغير هذا لا يمكن النهوض بالحياة الاجتماعية فى الريف على الوجه المنشود والجمعيات التعاونية هى خير أداة موصلة الى هذه الغاية متى لقيت من الحكومة ما هى جديرة به من المعونة المالية والفنية ·

٤ ـ يمكن الاعتماد على الجمعيات التعاونية فى محاربة البطالة ومد يد المساعدة للمحتاجين بما تنشئه من صناعات يدوية وما تعلمه من هذه الصناعات لاولئك المحتاجين وما تقدمه من اعانات مالية أو عينية فى الاعياد وفى مناسبات الزواج والولادة والوفاة ·

خامسا : واجب الحكومات فى نشر وتدعيم الحركة التعاونية فى الريف :

تقع على عاتق الحكومات فى الدول التى لم تأخذ بعد بنظام التعاون أو التى لم يستقر فيها هذا النظام واجبات تتعادل فى أهميتها مع ما لهذا النظام من أثر عميق فى اصلاح الاوساط الريفية التى تفتقر الى الكثير من وجوه الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى · ولا شك أن كل ما تبذله الدول من جهود وما تنفقه من أموال فى تشجيع هذه الجمعيات على النمو والانتشار ان هو فى الواقع الا جهود مثمرة وتوظيف للاموال العامة فى خير الوجوه ·

على أنه من الواجب أن يكون تدخل الحكومات فى مساعدة وتدعيم الجمعيات التعاونية بعيدا عن المساس بالمبادىء الاساسية للنظام التعاونى الذى يقوم على أساس الاشتراك الاختيارى وعلى مبدأ الاعتماد على النفس وتبادل المعونة بين الاهالى ويمكن تقسيم الواجبات التى تلقى على عاتق الحكومات الى أربعة أقسام :

أولا ـ اصدار التشريعات التعاونية الملائمة لظروف كل أمة والتى من شأنها التشجيع على انشاء الجمعيات وشد ازرها ، وقد صدرت الى الآن تشريعات تعاونية فى مصر والسودان والعراق وسوريا وسنعود الى تحليل ما تحتوى عليه أهم هذه التشريعات من أوضاع ومبادىء وامتيازات ·

ثانيا ـ لكى تمكن رعاية الحركة التعاونية فى الاوساط التى لم يستقر فيها هذا النظام تتولى الحكومة الاشراف على جميع أنواع الجمعيات التعاونية عن طريق مصلحة أو هيئة حكومية متخصصة فى أعمال التسجيل والدعاية والتوجيه والارشاد والتنظيم ومراجعة الحسابات وتخصص الحكومة المصرية لمصروفات هذه المصلحة ما يزيد على ٧٠ر٠٠٠ جنيه سنويا ·

ولا يحول وجود مصلحة حكومية للتعاون دون تأسيس الاتحادات التعاونية فيما بين الجمعيات التعاونية على أن تكون الاعمال التى تتولاها مصلحة التعاون والاتحادات التعاونية يكمل بعضها بعضا حتى لا تزدوج الجهود أو يتعارض بعضها مع البعض الآخر ·

ثالثا ـ لكى تصبح لنظام التعاون مكانته بين الاهالى يجب على الدول أن تتخذ من الجمعيات التعاونية أداة فعالة لتنفيذ سياستها فيما يتعلق بالنهوض بالريف فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية مثل مكافحة الغلاء وتنظيم وسائل الدعاية الصحية والعمرانية والثقافية والرياضية وفى هذا ما يبرر قيام الدولة بتخصيص جزء من أموالها العامة لمعاونة الجمعيات فيما تقوم به من هذه الخدمات ·

ويسرنا أن نقرر أن الحكومة المصرية قد خصصت من ميزانيتها للجمعيات التعاونية فى هذا العام مبلغ ٥١١ر٠٠٠ جنيه تستعين به الجمعيات فى تحقيق أغراضها على الوجه الآتى :

جنيه	
٥٠٠ر٠٠٠	مقابل ما تتحمله الجمعيات التعاونية من نفقات أو خسائر فى مكافحة الغلاء
١٠ر٠٠٠	اعانات للجمعيات التعاونية مقابل ما تقوم به من خدمات اجتماعية ·
١ر٠٠٠	اعانة لمجلة التعاون الشهرية التى تصدرها مصلحة التعاون بالاشتراك مع الاتحادات التعاونية ·

رابعا ـ فى مقدمة الاغراض التى تؤسس من أجلها الجمعيات التعاونية فى الاوساط الريفية مد المزارعين بالقروض اللازمة لانتاجهم بفوائد قليلة وبطريقة ميسرة · ومن واجب الدولة أن تضع النظم الكفيلة بتمكين الجمعيات التعاونية من تأدية هذا الغرض ، ولعل خير الاوضاع لذلك هو ايجاد البنك التعاونى المركزى الذى يؤلف من الجمعيات التعاونية وتساهم الحكومة فى تمويله وادارته بقدر حاجة الجمعيات التعاونية الى تلك المعونة الحكومية · وقد ساهمت الحكومة المصرية بنصف رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى البالغ مليونا ونصف مليون من الجنيهات · كما ساهمت الجمعيات التعاونية بدفع مليون من الجنيهات فى رأس مال هذا البنك الى الآن ·

سادسا : تحليل للتشريعات التعاونية فى الدول العربية :

ان ما صدر الى الآن من التشريعات بشأن الجمعيات التعاونية فى الدول العربية هو أربعة تشريعات فى مصر والسودان والعراق وسوريا ، وكانت مصر أسبق الدول الى الاخذ بالتشريع التعاونى حيث صدر أول قانون للجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٢٣ ·

وتتجه الدول عادة الى اصدار التشريعات الخاصة بالجمعيات التعاونية متى أصبحت الظروف ملائمة للاخذ بالنظام التعاونى فى تلك الدول وبدت الحاجة الى قيام تشريع قائم بذاته بشأن الجمعيات التعاونية ففى مصر مثلا نشأت الجمعيات التعاونية منذ سنة ١٩٠٨ وظلت تلك الجمعيات أو بعضها قائما مدى خمسة عشر عاما معتمدة فى كيانها على أحكام القانون العام الى أن وجدت الدولة ضرورة اصدار تشريع للتعاون فصدر التشريع الاول فى سنة ١٩٢٣ · وقد تخللت هذه

الفترة محاولات لاصدار تشريع للتعاون نتيجة لمطالبة القائمين على شئون الحركة التعاونية وقتذاك بهذا التشريع من ناحية ورغبة الدولة من ناحية أخرى فى اصداره ثم تلاه قانون سنة ١٩٢٧ الذى استعيض عنه فى سنة ١٩٤٤ بالقانون الحالى. أما فى السودان فقد صدر التشريع الاول للتعاون فى سنة ١٩٤٨ وهو تشريع مستمد من بعض التشريعات البريطانية كما صدر أول تشريع للتعاون فى العراق فى سنة ١٩٤٤ وفى سوريا فى فبراير سنة ١٩٥٠ وهما متفقان فى جوهر أحكامهما مع أحكام قانون الجمعيات التعاونية فى مصر .

ولهذا نكتفى بتحليل ما احتوى عليه القانون المصرى من أوضاع ومبادىء وامتيازات :

أولا ـ شملت أحكام القانون كافة الجمعيات التعاونية من مختلف الانواع والدرجات وقد حمى القانون لفظ التعاون وجعله مقصورا على الجمعيات والهيئات التى تخضع لاحكامه وحرم على الهيئات الاخرى أن تنتحل لنفسها صفة الهيئات التعاونية وذلك حتى تمكن التفرقة بين الهيئات التى تتبع الانظمة التعاونية والهيئات التى تقوم على أساس الانظمة الاخرى ، ولكى يطمئن الاهالى الى أن جميع الهيئات التى تحمل لفظ التعاون هى هيئات تعاونية صميمة .

ثانيا ـ وضع القانون على عاتق الحكومة واجبات معينة لصالح الحركة التعاونية فجعلها مسئولة عن تسجيل الجمعيات والاشراف عليها والتفتيش على أعمالها ومراجعة حساباتها والزمها بأن تقوم بهذه الواجبات دون مقابل بغية نشر الجمعيات التعاونية وحمايتها والحرص على أموال أعضائها وفتح أبواب العمل النافع لخدمتهم .

وقد أنشئت مصلحة التعاون فى مصر منذ سنة ١٩٢٣ نتيجة لهذا التشريع كما تكون المجلس الاستشارى الاعلى للجمعيات التعاونية منذ سنة ١٩٢٧ من ممثلين للحكومة وللجمعيات التعاونية ومهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الاعانات المالية وغيرها . كما تكونت الى جانب هذا المجلس الاعلى مجالس استشارية للتعاون فى المديريات منذ سنة ١٩٤٤ من ممثلين للحكومة وللجمعيات التعاونية فى كل اقليم . ومهمة هذه المجالس أن تشير على مصلحة التعاون فى كل ماله علاقة بالنهوض بالحركة التعاونية فى المديرية .

وتضع التشريعات التعاونية على عاتق الحكومة فى بعض الدول التى تماثل ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ظروف مصر واجبات تماثل فى جوهرها ما وضعه التشريع التعاونى على عاتق الحكومة فى مصر من واجبات . لان التشريع الذى تصدره الدولة خاصا بشئون الجمعيات التعاونية يجب أن يكون متفقا مع مدى استعداد الاهالى للاخذ بهذا النظام وقدرة جمعياتهم على حمل أعباء الاشراف وحسن التوجيه والرقابة على أموالها والتثبت من صحة حساباتها والتزامها أحكام القانون والاوضاع التعاونية الصحيحة فاذا لم تكن تلك الجمعيات فى أى دولة من الدول قادرة على حمل هذه الاعباء وجب على الحكومة أن تقوم بها حتى تيسر لها سبيل الانتشار وتحميها من عوامل الانهيار .

ثالثا ـ أحاطت أحكام القانون بجميع الاسس والمبادىء التى تسير عليها الجمعيات التعاونية فى جميع الدول لان النظام التعاونى يقوم على مبادىء مقررة موحدة فى جميع الدول التى أخذت بهذا النظام .

١ ـ فالجمعيات التعاونية طبقا لاحكام القانون تقوم على أساس الاشتراك الاختيارى بين الاعضاء وهى تؤدى الخدمات لاعضائها على أساس اشتراك جهودهم وتوحيدها لخدمة مصالحهم .

٢ ـ والعضوية فى الجمعيات مباحة لكل شخص وفى كل وقت متى توافرت فيه الشروط الواجبة وتحققت استفادته من الانضمام الى عضوية تلك الجمعيات . واستتبع ذلك حكما آخر من أحكام القانون ينص على بقاء قيمة الاسهم فى رؤوس أموال الجمعيات التعاونية ثابتة وبذلك يمكن اصدار الاسهم للاعضاء الجدد أثناء حياة الجمعية بنفس القيمة التى أصدرت بها هذه الاسهم لمؤسسى الجمعية مهما بلغت قيمة الاموال الاحتياطية لتلك الجمعيات .

٣ ـ والسلطة العليا فى الجمعيات التعاونية هى دائما لجمعياتها العمومية التى تملك اختيار أعضاء مجالس الادارة ولجان المراقبة واستبدال غيرهم بهم وتقرير بقاء الجمعية أو تعديل نظامها وأغراضها أو حلها .

٤ ـ وقد اعتبر القانون الجمعيات التعاونية هيئات أشخاص لا هيئات أموال تمشيا مع الاوضاع التعاونية الصحيحة فجعل التحاق الاعضاء بالجمعيات مشروطا بقبول مجالس الادارة لهم واعتبر أن لكل مساهم فى الجمعية نفس الحقوق والواجبات بصرف النظر عن عدد ما يملكه من الاسهم فى رأس مالها فهو يتمتع بصوت واحد أثناء انعقاد الجمعيات العمومية التى تؤلف من مجموع

الاعضاء عند ابداء الآراء فى كل ما يتعلق بشئون الجمعية ومصالحها ·

٥ ـ والفائدة على الاسهم فى رؤوس أموال الجمعيات التعاونية محدودة بنسبة قليلةمن قيمة الاسهم طبقا لما تقضى به المبادىء التعاونية التى توجب الحد من سعر الفائدة على رأس المال ، وحتى لا تذهب أرباح الجمعيات الناتجة عن معاملاتها معالاعضاء والتى هىجزء منحقوقهم فى تلك الجمعيات الى جيوبغيرهم منالاعضاء الذين ساهموا بقدر أكبر فى رأس المال ولم يكن لهم نصيب كبير فى المعاملات التى أنتجت هذه الارباح ·

٦ ـ وتوزع كافة الارباح المتبقية لدى الجمعيات بعد دفع الفائدة المحدودة على رأس المال على الاعضاء بنسبة معاملاتهم معها وبذلك تتحقق الغاية منتلك الجمعيات وهى توفير أرباح الوسطاء على الاعضاء عند تعاملهم مع الجمعيات ·

٧ ـ وتلتزم الجمعيات بأن تستقطع نسبة معينة من أرباحها لكى توجه الى ترقية شئون المنطقة القائمة بها الجمعيات من كافة النواحى التى يشعر الاهالى بالحاجة اليها · وقد ترك أمر التصرف فى هذه المخصصات الى مجالس ادارة الجمعيات أو بناء على ما تصدره الجمعيات العمومية من قرارات · وبذلك تنصرف الجهود الى التفكير دائما فى أولى المشروعات بالرعاية وأجدرها بالتقدم على غيرها من المشروعات طبقا لشعور الاهالى أنفسهم ·

٨ ـ ويحرم القانون على الجمعيات التعاونية الاشتغال بالمسائل السياسية والدينية حتى يمكن للنظام التعاونى أن يعم الاهالى جميعا وأن يشعروا بأن تلك الجمعيات قد وجدت لخدمتهم دون تفرقة بين دياناتهم أو ألوانهمالحزبية أو اتجاهاتهم السياسية

رابعا ـ نصت أحكام القانون على امتيازات متعددة تمنح للجمعيات التعاونية تشجيعا للافراد على الاخذ بنظام التعاون واشعارهم بالفائدة المادية التى تعود عليهم من وراء هذا الاشتراك · ولا شك أن هذه الامتيازات كلما تعددت واتسعت فى الدول الحديثة العهد بنظام التعاون كلما ازداد الاقبال على الاخذ بهذا النظام وازداد انتشاره لتحقيق مختلف الاغراض · وفيما يلى أهم هذه الامتيازات :

١ ـ تسجيلعقود التأسيس والانظمة الداخلية للجمعيات والنشر عنها بلا مقابل ·

٢ ـ تمتع الجمعيات بالشخصية المعنوية ·

٣ ـ اعفاء الجمعيات من الرسوم الخاصة بالتصديق على الامضاءات ورسوم تسجيل عقود الممتلكات ·

٤ ـ اعفاء الجمعيات من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية ·

٥ ـ اعفاء الجمعيات من رسوم الدمغة ·

٦ ـ اعفاء الجمعيات من الرسوم الجمركية على العدد والآلات التى تستوردها ·

٧ ـ اعفاء الجمعيات من بعض الرسوم الاخرى وتقديم التأمينات للدخول فى المناقصات الحكومية ·

٨ ـ منح الجمعيات تخفيضا على أجور النقل للعدد والآلات المستوردة ·

٩ ـ منح الجمعيات تخفيضا من أثمان بعض السلع التى تشتريها من المصالح الحكومية أو شبه الحكومية ·

١٠ ـ منح الجمعيات حقوقا ممتازة تجعل ديونها قبل الاعضاء مقدمة على غيرها ·

١١ـ اعطاء الجمعيات حق الالتجاء الى تحصيل ديونها بالطرق الادارية ·

١٢ـ حماية أسهم الاعضاء فى الجمعيات التعاونية وجعلها فى مرتبة الاموال المودعة فى صناديق التوفير بالنص على عدم جواز الحجز عليها تشجيعا على الادخار ·

* * *

هذا هو أثر التعاون وجهوده فىخدمة الريف فهو يعتبر بحق نظاما اقتصاديا اجتماعيا كاملا كفيلا بتحقيق نهضة شاملة ، خصوصا فى الدول التى يقوم اقتصادها القومى على الزراعة ·

وكل ما نرجوه أن توجه الدول العربية لهذا النظام العناية التى هو جدير بها وأن يتعاون بعضها مع بعض فى كل ما يؤدى الى الاخذ به وانتشاره والاستفادة بخدماته وليس من شك أن الاخذ بهذا النظام سبيل الى زيادة التفاهم بين الشعوب والى تقوية أواصرالاخوة وروابط الصداقة القائمة بينها ·

أثر التجارب

فى تحديد أنواع النشاط التعاونى الملائم لحياة القرية فى البلاد العربية

تعقيب

الدكتور حليم عبد الملك (مصر)

لقد كانت الدول العربية جزءا من الامبراطورية العثمانية تسوده نظم سياسية واجتماعية واقتصادية متشابهة · وشاءت الاقدار أن تكون مصر أولى الدول العربية التى تستقل عن الدولة العثمانية وتتجه نحو الغرب فى نظم حياتها ، وذلك فى بداية القرن التاسع عشر · فقامت فى مصر الدولة الحديثة ونشأ الاقتصاد الاهلى واختطت الحكومة سياسة زراعية كانت الدعامة الكبرى لنهضة البلاد · فأنهت عهد الاقطاعيين ووزعت الاراضى على المزارعين ، حفرت الترع وأنشأت السواقى، جلبت من الخارج أنواعا، جديدة من النباتات والمواشى ، ومدت الزراع ببذور التقاوى ، حددت أنواع المساحات والزراعات كما اشترت الحاصلات وبالجملة كانت الحكومة تسير الحياة الاقتصادية برعاية أبوية ·

لقد اعترضت هذه السياسة سبيل أوروبا الناهضة واضطرت الحكومة أمام الضغط الاجنبى الى التخلى عن قيادتها للحياة الاقتصادية للرأسمالية الاجنبية · فشاهدت البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر باسم حرية التجارة عصرا من أسوأ عصور حياتها ووقع المزارع فريسة للتجار والمرابين الاجانب يستغلونه شر استغلال يبيعونه بذور التقاوى من أردأ الانواع بأغلى الاثمان ويقرضونه الاموال بفوائد ربوية ، ويشترون منه المحاصيل بأبخس الاسعار · وانتهى القرن التاسع عشر ، ومشكلة الربا للمرابين ورداءة بذور التقاوى وسوء أسعار المحاصيل الشغل الشاغل للبلاد حكومة وشعبا ·

وفى بداية النصف الاول من القرن العشرين ظهرت فى مصر حركة تكتل اجتماعى أخذت تنمو شيئا فشيئا حتى طبعت مناحى الحياة المصرية الحديثة بطابعها فمن أحزاب سياسية الى نقابات عمالية ومن جمعيات علمية الى أندية رياضية ، ومن جمعيات خيرية الى أخرى دينية ، ومن شركات رأسمالية الى جمعيات تعاونية ·

ومن هذا يتضح لنا أمران :

أولا ـ نشوء مشكلة التسليف والتوريد وبيع المحاصيل فى الزراعة المصرية ·

ثانيا ـ توافر البيئة الصالحة لقيام هيئات نظامية عصرية بأعمال اقتصادية ·

وأمامنا الآن تجارب نحو نصف قرن نرغب فى استعراض آثارها فى نشأة أنواع النشاط فى القرية المصرية ، ولذا يحسن أن نقسمها الى خمسة أقسام كما يلى :

١ ـ التسليف· ٢ ـ توريد الحاجات الزراعية
٣ ـ بيع الحاصلات · ٤ ـ توريد الحاجات المنزلية · ٥ ـ الخدمات الاجتماعية ·

١ ـ التسليف

لقد شاهدت مصر فى هذه الحقبة من الزمن سلسلة من التجارب لاصلاح التسليف الزراعى تارة على أساس حكومى أو رأس مالى وتارة على أساس تعاونى ولكن هذه التجارب لم تؤد للبلاد نتيجة ترتاح اليها · وسأسرد الآن تاريخ هذه التجارب الذى يتألف من دورين متشابهين كادا يكونان متماثلين ·

ويبدأ الدور الاول ببعض تجارب التسليف الحكومى المباشر للمزارعين فى سنة ١٨٨٦ وتنتهى هذه التجارب بانشاء البنك الزراعى فى سنة ١٩٠٢ لمساعدة صغار الزراع ثم يتدرج هذا البنك شيئا فشيئا نحو معاملة كبار الزراع وتنتهى حياته العملية بالنسبة الى صغار الزراع فى سنة ١٩١٢·

وتنشأ فى هـــذه الفترة بعض الجمعيات التعاونية الزراعية تبذل جهودا متناثرة هنـــا وهناك ٠

وينتهى الدور الاول باعتراف شامل بأهمية التعاون والتسليف التعاونى وبوجوب التعاون بين البنوك الممولة والجمعيات التعاونية الفردية ٠

ويبـــدأ الدور الثانى فتعـــود الحكومة سيرتها من التسليف الحكومى فى ســـنة ١٩١٤ وتستمر على هذه الحال حتى سنة ١٩٣١ فتأسس بنك التسليف الزراعى لمساعدة صغار الزراع ثم يتدرج هذا البنك شيئا فشيئا نحو معـــاملة كبار الزراع ٠

ويتأسس فى الدور الثـــانى عدد كبير من الجمعيات التعاونية يضم نحو نصف قرى القطـر المصرى غير أن منافسة بنك التسليف الزراعى لها قد حدت من أثرها وأضعفت نشاطها الى حد بعيد ٠

وينتهى الدور الثانى بارتفاع الاصـــوات مطالبة باحلال التعـــاون المحل اللائق به ٠ فتقر الحكومة هذه الاوضاع وتشرع فى تحويل بنـك التسليف الزراعى الى بنك تعاونى ويحسن أن نلقى نظرة على بعض التعليقات على هذه التجارب ٠

كتب الاستاذ العلامة التعـاونى « ولف » عن اقراض المزارعين فى مصر بواسطة البنك الزراعى المصرى فقال : « ان هـذا النظام يستبعد الرقابة على المبالغ المقرضة ، تلك الرقابة المطلوبة فى مصر لصالح المقترضين أنفسهم » ٠

وبعد مرور سبع سنوات على تجربة البنك الزراعى كتب السير « الدن غورست » فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ ما يأتى :

« والمأمول انهم يستطيعون وضع نظـام تضامن وانشاء نقابات فى القرى تعامل البنـك رأسا فان التضـامن يضمن أن القروض ستوفى فى مواعيدها وان القروض مطلوبة لاعمـال ذات ريـع » ٠

وكتب المغفور له احمد عبد الوهاب باشـا : « ولئن اعتبر البنك الزراعى من وجهـــة نظر مساهميه معهدا ناجحا يدر عليهم الارباح الطائلة فهـــو من حيث الغرض الذى من أجله أنشىء قد أخفق اخفاقا تاما » ٠

وبذا اختتمت تلك السلسلة من التجارب ٠ ولقد كان التسليف التعـــاونى وما زال من أهم أنواع النشاط التعاونى فى الجمعيات الزراعيـــة المصرية٠ وتعود نشأته وانتشاره الى أزمات سنوات ١٩٠٧ ـ ١٩٣٣/١٩٢٩ بيد أن التسليف التعاونى لم يستقر بعد ولم يحقق الاهداف المرجوة منـــه ومن المأمول أن تؤدى تجارب الماضى الى تقوية شأن التسليف التعاونى وتدعيم مكانته ٠

٢ ـ توريد الحاجات الزراعية

ان كانت القروض من أهم بواعث انشـــاء الجمعيات التعاونية الزراعية فان الحاجة الى بذور التقاوى الجيدة والاسمدة النقيـــة قد لعبت دورا كبيرا فى تأسيس جمعياتنا الزراعية المتعـــددة الاغراض خاصة خلال أزمة ١٩٢٩/١٩٣٣، والحرب العالمية الثانية ٠

وكانت الجمعيات التعاونية منذ عهد المرحوم عمر لطفى بك أبى التعـــاون المصرى تقوم بشراء الاسمدة وبذور التقاوى اللازمة لاعضائها وتبيعها لهم باسعار السوق الســـائدة وتوفر لهم أرباح الوسطاء ٠ غير ان هذا الوضع تغير بعد انشـــاء بنك التسليف الزراعى والتعاونى ٠ وأخـــذت الجمعيات تشترى الاسمدة وبذور التقاوى من بنك التسليف الزراعى والتعاونى بتخفيض قدره ٥ ٪ تتقاسمه فيما بينها وبين أعضائها ٠ وأصبح بنك التسليف الزراعى والتعـــاونى فى الواقع ونفس الامر يقوم بأعمال جمعيـــة عامة للتوريد الزراعى وأصبح تخفيض الـ ٥ ٪ يمثل الى حد بعيد عائدا سلبيا لهـــذه الجمعيات من معاملاتها العينية مع البنـــك ٠

ولقد قبلت مشتريات الجمعيات التعاونيـة الزراعية من خارج البنك وصارت تكون نســـبة ضئيلة من مجموع توريداتها ، وقد ثبتت هـــذه الاوضاع عشرين عاما متوالية بالرغم من انشـــاء عدد كبير من الجمعيات العـامة للتوريد الزراعى واستقر التوريد التعاونى فى القرية معتمدا عـلى البنك التعاونى فى تلبية حاجاته ٠

واذا كانت الحياة العملية أثبتت وجـــوب التعاون بين بنك التسليف والجمعيات التعاونية لتحقيق أهداف التســـليف الزراعى فان تجارب عشرين عاما أثبتت لنـا أيضا أن التوريد الزراعى سينتعش ويدب فيه النشاط اذا وضعنا الامور على أساس ان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يحل محل الجمعية العامة للتوريد عندئذ تتعدل أمور وتستقيم أخرى وتسير عجلة التقدم سيرها المرجو من الجميع ٠

٣ ـ البيع التعاونى للحاصلات

لعبت فكرة البيع التعاونى للحاصـــلات الزراعية دورا غاية فى الاهمية فى جـذب الانظار الى الجمعيات التعاونية فان مصر لم تكن قد نسيت بعد الثلث الاخير من القرن التاسع عشر الاحوال التى لاقتها بسبب تدهـــور أســـعار المحاصيل

ولقد قامت بعض نقاباتنا الزراعية ـ كما كانت تسمى حينذاك ـ بمحاولات جدية لبيع القطن بيعا تعاونيا فى السنوات الاولى من تأسيسها بينما أعرضت نقابات أخرى عن الدخول فى ميدان هذا البيع وظلت الحال كذلك الى أن حلت أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ فنشطت حركات البيع التعاونى نشاطا واسعا شمل الخضراوات، والفواكه والقمح، والقطن والبصل ٠

وأثمرت هذه الحركة ثمراتها المحدودة اذ ذاك ثم توارت عن الانظار فلم يبق منها غيرالجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية وضواحيها تعمل بنجاح كبير فى بيع الخضراوات والفاكهة ويقوم عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مديرية جرجا بتسويق محصول بصل أعضائها وهذه الحركة قد نشطت هذا العام وان لم تعم مناطق البصل ٠

ولما كانت الزراعة المصرية خاصة فى الوجه القبلى تعتمد على آلات الرى لرى بعض المزروعات فقد تأسست جمعية تعاونية لتوريد البترول ومشتقاته للجمعيات الزراعية واتسعت أعمالها فعمت القرى والمدن وقدنجحت هذه الجمعية نجاحا كبيرا اذ بلغ رأس مالها ١٨٠م ٢٧٣ ج ومبيعاتها ٦٥٦ م و ٨٧٤ ج وقد قامت بعض الجمعيات الزراعية بشراء آلات زراعية للرى والدراس ٠

٤ ـ الحاجات المنزلية

بدأ الاهتمام بتوريد الحاجيات المنزلية فى جمعياتنا الزراعية بعد صدور القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ ، اذ أن القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٣ لم يكن يصرح للجمعيات الزراعية بتوريد الحاجيات المنزلية ، وقد سارت هذه الحركة المباركة بنجاح متواضع على أساس حصر طلبات الاعضاء وشرائها وتوزيعهامباشرة عند ورودها ٠ وقامت الى جانب هذا محاولات لانشاء محال فى القرى لبيع الحاجات المنزلية ولم توفق هذه التجارب بشكل يذكر ٠ وقد أدت الحرب العالمية الثانية الى انتشار حركة التوريد المنزلى لمواد التموين انتشارا هائلا ٠ والى قيام عدد كبير من الجمعيات بانشاء فروع منزلية أخذت تنقص شيئا فشيئا بزوال قيود التموين وستبين لنا السنون المقبلة عدد الجمعيات التى ستعد للمنافسة التجارية بعد زوال قيود التموين ولربما أدت الى فكرة انشاء الجمعية العامة للاتجار بالجملة التى تثبت أقدامها وزيادة اعدادها ٠

٥ ـ الخدمات الاجتماعية

كانت الخدمات الاجتماعية عهد رائد الحركة التعاونية المرحوم عمر لطفى بك تعنى بمكافحة الامية بين الكبار بيد انه مع تطور الزمن وازدياد الوعى الاجتماعى تنوعت الخدمات الاجتماعية وتعددت فمن خدمات ثقافية كاقامة المكتبات ومكافحة الامية الى خدمات صحية كايجاد صناديق الاسعاف والتعاقد مع الاطباء، الى خدمات رياضية بانشاء النوادى الرياضية الى الترفيه عن الاعضاء باقتناء أجهزة (الراديو) الى اصلاح طرق المواصلات بتعبيد الطرق واقامة الكبارى وشراء (المعديات) ٠ واذا اتسع نطاق هذه الخدمات الاجتماعية فانها ستؤدى الى نتائج هامة من حيث انها ستخفف من حدة نزعة الهجرة الى المدن وتحبب القرى الى ساكنيها ٠

أنواع النشاط التعاونى
فى مرآة الاحصاء سنة ١٩٤٨

عدد الجمعيات الزراعية ١٦٥٤ جمعية
عدد الاعضاء ٥٢٧٠٧٣ عضوا

١ ـ التسليف	١ر٤٢١ر٣٨٦ جنيها
٢ ـ توريدات زراعية	٣ر٤٣٩ر٥٨٧ جنيها
٣ ـ توريدات منزلية	٣ر٥٠٤ر٩٨٧ جنيها
٤ ـ بيع تعاونى	
الاسكندرية الزراعية	٥٠٨ر٦٤٣ جنيها
جمعيات البصل	٣٦ر٠٠٠ جوالا

كلمة ختامية

هذا عرض موجز لتجارب مصر فى النصف الاول من القرن العشرين فى ميدان التعاون الزراعى وأثرها فى نشوء الانواع المختلفة من النشاط التعاونى وتتلخص فى الآتى :

١ ـ مهد لظهور التعاون فى مصر تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ٠

٢ ـ قامت الحركة التعاونية فى بدء حياتها بزعامة المرحوم عمر لطفى بك على مبدأ الاعتماد على النفس لوقوف الحكومة اذ ذاك من الحركة الوطنية والتعاونية موقف المرتاب ٠ ولما استولت العناصر الوطنية على الحكم بعد الحرب العالمية الاولى أخذت الحكومة تولى الحركة التعاونية عنايتها وتدعو اليها وتمنحها شتى الامتيازات مما أدى الى تأسيس عدد كبير من الجمعيات وانتشار التعاون فى البلاد ٠

٣ ـ ساعدت الازمات الاقتصادية التى حدثت فى مصر بعد الحرب العالمية الاولى من ناحية وازدياد الوعى الاجتماعى من ناحية أخرى على نشوء روح تعاونية تتزايد بين جوانب هذه الجمعيات ٠

٤ ـ يرجع انتشار هذا النوع من النشاط التعاونى الى حد كبير الى فعل الازمات وتأثير الامتيازات الحكومية ٠

٥ ـ تذبذب الحكومات بين الحركة التعاونية أو الاتجاهات الرأسمالية كان له أثره البارز فى الحركة التعاونية ضعفا وقوة ٠

ما هى الشواهد التى تبين أفضلية :

ا ــ التقيد بحد أدنى ،

ب ــ أو التوسع الى حد أقصى

فى أوجه النشاط التعاونى فى أية منطقة ريفية ؟

تعقيب

للاستاذ احمد زكى الامام (مصر)

اولا ــ سياسة التوسع فى خدمات التعاون :

١ ــ حاجات الفلاح كثيرة العدد · وهى متداخلة متصل بعضها ببعض، فهو فى حاجة ماسة الى المال بشروط حسنة وفوائد معتدلة ، فى حاجة مماثلة الى شراء جميع لوازمه الزراعية والاستهلاكية من نوع جيد وبسعر معتدل· ومعالجة أى غرض من هذه الاغراض عن طريق تعاونه مع اخوانه تدعوه الى الاسراع فى معالجة باقى الاغراض تعاونيا كذلك ·

٢ ــ ذلك لان دخل الفلاح يتأثر بما يحققه له ذاك التعاون من خفض أسعار الفائدة على القروض ومن فروق أسعار التوريدات الزراعية ومن المزايا التى يحققها استعماله للآلات الزراعية ومما يعود عليه من التأمين ضد هلاك محصوله ونفوق مواشيه ومن بيع منتجات أرضه تعاونيا بأسعار مجزية ومن زيادة ايراده من أعمال ملحقة بالحقل والمنزل توفرها الجمعية التعاونية له كتربية الماشية والنحل ودودة القز والصناعات الريفية الصغيرة ·

٣ ــ فاذا اقتصر نشاط التعاون على توفير المال وخفض فوائد الاقراض · باتت الحاجة ماسة الى اتخاذ الوسائل التى تضمن حسن التصرف فى المال المقترض والتى ترمى الى زراعة الارض بالطرق الحديثة لزيادة الانتاج ثم بيع المحصول بأحسن الاسعار بشكله أو بعد تهيئته ··· وغير ذلك من الوسائل التى تزيد دخل الفلاح· وبجانب هذا كله تظهر حاجة جديدة ملحة الى ايجاد نوع من التنظيم التعاونى يشجع على الادخار ويحفظ الدخول ويمكن الفلاح من شراء جميع حوائجه الاستهلاكية بأسعار تحفظ هذه الدخول من العبث والتبديد ·

٤ ــ ومن هذا يتضح أنه يجب الاخذ بنظام التعاون على أساس من التوسع المطلق بايجاد أنواع تعاون الانتاج والتسويق والاستهلاك فى نفس الوقت ·

٥ ــ وعلاوة على ذلك فان فى الريف أوجه نشاط أخرى للتعاون لا تحصى ، منها الصناعات الزراعية · والنقل · والمساكن · والزراعة الجماعية ، وكلها صحراوات تعاونية يجب على الجمعيات التعاونية ارتيادها دون تردد أو تهيب ·

٦ ــ وعملا بسياسة التوسع فى نشاط التعاون يجب أن تتعدد الاوضاع والجهود التى تعالج بها الجمعيات أوجه النقص فى الريف فى الميادين الثقافية والعمرانية والصحية والادارية كذلك · ذلك لان المشروعات الاجتماعية التى تقوم بها الجمعيات تصدر عن وحى حاجة الفلاحين اليها ، ثم انهم هم ممولوها فعلا وهذا يزيدهم حرصا على بقائها والانتفاع بها وتقبل المعونة المالية داخليا وخارجيا للتوسع فى اصلاحاتهم المبنية على أساس رغباتهم ·

٧ ــ ويجب أن لا تقتصر الخدمات الاقتصادية للجمعيات على أعضائها بل تتناول مصالح غير أعضائها فى القرية ، فيما عدا مسائل المال ، وطريقة التعامل مع غير الاعضاء هذه تزيد فى عضوية الجمعية مع الزمن وبالتالى تضاعف مقدرتها التجارية بما يسمح لها بتحقيق أكبر الخدمات وأحسن الاسعار ·

٨ ــ كما يجب أن يشمل نشاط التعاون فى الريف كافة الطوائف فلا تقتصر أعمال الجمعيات وخدماتها على الزراع بل يجب أن تخدم مصالح

العمال الزراعيين وصيادى الاسماك وكل من يعمل فى الريف ويقيم فيه ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق جمعيات يتخصص كل منها فى غرض واحد أو عن طريق جمعيات متعددة الاغراض ·

٩ ـ وكذلك أخذ التوسع فى أوجه النشاط التعاونى بحيث تصبح الجمعيات التعاونية فوق أعمالها العادية أداة فعالة لتنفيذ الاعمال التى تطالبها الدولة بها ·· مثل قيام الجمعيات بتوزيع مواد التموين وتوزيع اعتمادات اغاثة منكوبى الملاريا والفيضانات وردم المستنقعات وملء البرك بالاسماك وتوزيع (الكنين) فى أغلب ريف الهند والباكستان وغيرهما ·

ثانيا ـ الحد من الجهود التعاونية فى الريف :

١ ـ تترتب على تحديد أوجه النشاط التعاونى أضرار تصيب الفلاحين كما تضار منه الحركة التعاونية نفسها وهذا يطيل المدة التى يظل فيها الفلاح مستعبدا للوسطاء ·

٢ ـ ويؤخذ من دراسة الحركة التعاونية فى الهند مثلا أنه عند ما ركزت الجمعيات جهودها فى محاربة الربا اتجه المرابون الى تجارة الحاصلات فقل شأن جمعيات الاقراض مما دعا الى قيام جمعيات التعاون للبيع وغيرها من الجمعيات العديدة فى الهند التى ترعى مصالح الفلاحين فى مختلف الاغراض ·

٣ ـ وفى الريف الايرلندى ظهرت جمعيات الالبان التى عنيت بجمع الالبان ومعاملتها فلم تمس من دخول الزراع الا القليل فاتجه الامر الى تصنيعها ثم الى تحسين وسائل تصريفها باشكال مختلفة داخل البلاد وخارجها · كذلك عنيت الجمعيات الزراعية ببيع اللوازم الزراعية من أجود الاصناف وشجعت الفلاحين على تربية الماشية من السلالات الممتازة ثم ظهرت حاجتهم الى انشاء المجازرالتعاونية ومصانع اللحوم المحفوظة ، كل ذلك لان تعدد أوجه النشاط التعاونى يفيد الفلاح فى كل ما يزيد دخله بحيث لا يمكن أن يقتصر مجهود التعاون على عمل دون آخر ·

٤ ـ وهكذا نجد أن الريف فى العالم قد استوعب من أنواع الجمعيات ما يتصل بجميع الاعمال الزراعية وما يتفرع عنها وانه حيثما قامت الجمعيات بغرض دعت الحاجة الى تعاون جديد لغرض يليه · أمثلة ذلك : التعاون فى الشراء والبيع واستخدام الآلات واصلاح الاراضى الزراعية وتحسين وسائل الزراعة والانتاج الزراعى · وفى المسائل الاجتماعية تناول النشاط التعاونى مسائل التعليم والتأمين وتعمير الريف ورفع مستوى السكنى وفض المنازعات وتنظيم أوقات الفراغ ، وكلها ميادين يصبح عدم الاخذ بها ضربا من التأخر خصوصا انه قد تفوق فيها التعاون وأفاد منها التعاونيون ·

٥ ـ وفى البلاد التى أغفلت نظام التكامل فى خدمات التعاون قام المرابون والتجار والبنوك بتكوين اتحادات تؤدى للفلاحين جميع الخدمات التى يعوق تخلف الجمعيات عن أدائها تقدم الحركة التعاونية أى يؤجل تحرر الاهالى اقتصاديا ويؤخره·

٦ ـ وبتطبيق ذلك على ما هو حادث فى مصر نجد أن الجمعيات التعاونية تخصصت فى مسائل الاقراض والتوريد فلم يشعر بفائدتها المزارعون لانها لا تمس سوى ٥ ٪ من دخل الفلاح العضو · وقد ظهرت الحاجة ماسة الى أن يدخل التعاون ميادين البيع لمحصول القطن وباقى المحاصيل من بعده كنتيجة لشعور الاهالى بالتقدم فى التعاون والتوسع فى الاخذ بأسبابه ·

٧ ـ والجمعيات التعاونية الواقعة فى مناطق البصل فى صعيد مصر أفادت الفلاح بما يعادل ٥ ٪ من مجموع دخله · وعند ما نشأت الجمعية المركزية للبصل تضاعفت عضويتها ونمت أعمالها، وبالمثل فى الجمعيات التعاونية الواقعة فى مناطق الفاكهة والتى ازدهرت أعمالها بتأسيس الجمعيات التى عنيت ببيع المحصول بعد جمعه وفرزه وتصنيعه وبيعه محليا أو تصديره الى الخارج ·

٨ ـ وكان التعاونيون المصريون فى الريف يعانون شدة من غلاء المواد البترولية وصعوبة الحصول على القدر الكافى منها الى أن نشأت الجمعية التعاونية للبترول ·

٩ ـ والجمعيات التعاونية المصرية التى عنيت باستخدام الآلات تعاونيا وقاومت الآفات الزراعية ازدادت العضوية فيها وتحسنت دخول المزارعين الساكنين فى مناطقها على أثر ذلك ·

١٠ ـ وفى شمالى وشرقى وجنوبى القاهرة جمعيات زراعية تحددت الاعمال فيها لسنوات طوال بأغراض التمويل والتوريد الزراعى · ثم ظهرت الحاجة التى دعت الى نشاط جديد هو تأسيس جمعيات تتخصص فى زراعة الخضراوات بأنواعها وبيعها تعاونيا فى أسواق تابعة للجمعيات لتزيد فى دخول الزراع وترعى مصالحهم على شكل أتم ·

وهكذا لا يقف العمل بنظام التعاون عند غرض معين ولا نشاط محدود لان حاجات الفلاح متشابكة متداخلة لا يمكن فصل بعضها عن بعض · كما أن التعاون يتناولها جميعا ويحقق للآخرين به أكبر الثمرات ·

المشروعات الاجتماعية التى يمكن للجمعيات التعاونية مساعدتها

أو تمويلها أو ادارتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

تعقيب

للاستاذين : حسين عرفى · وعبد المقصود عزت (مصر)

ان القواعد التى وضعت للاصلاح الاجتماعى تتفق مع المبادىء التعاونية من كافة النواحى ، وهى المبادىء التى استقرت عند التعاونيين منذ أكثر من مائة عام ·

وهذا دليل على أن النظام التعـــاونى يمكن الاعتماد عليه فى كل وجه من وجوه الاصـــلاح خصـــوصا أن الغاية التى يقصـــدها أى اصلاح اجتماعى ـ وهى توفير الحياة السعيدة الهانئـــة للمجتمع ـ هى نفسها غاية الحركة التعاونية ·

فاقتناع الافراد بحاجتهم الى الاصلاح مبدأ من مبادىء التعاون السامية ، فان لم يكن هناك شعور بالنقص وتآزر ماديا كان أو روحيا لتقويم هـــذا الاعوجاج ولاصلاح هذا النقص لم يصادف النجاح أى مشروع للاصلاح ، ومن هنا أتى نداء التعاون بأن الفرد للمجموع والمجموع للفرد ·

كما أن الروح الديمقراطية الصحيحة أساس لنجاح أى مشروع اجتماعى ، والتعاون خير مدرسة لغرس هذه الروح فى نفوس الافراد ، ويظهر هذا جليا فى الهيئات الادارية للجمعيات التعاونيـــة وطريقة انتخابها والاجتماعات العمومية والنظـــم البرلمانية الصحيحة التى تسود أعمالهـــا فى الجمعيات ·

وكذلك لا ننسى أن روح المثابرة وفضـــيلة التحكم فى النزعات الشخصية من أهم ما يتعلمـه ويتدرب عليه العضو التعاونى ، وهاتان الصفتان من أهم الاسس التى يتقدم بها أى اصلاح اجتماعى ·

ومما يجدر بالذكر ذلك التآخى وتلك المساواة بين أفراد الجمعية الواحدة فلا تقتصر خدماتها على فرد معين أو طبقة معينة دون أخرى ، بل يستفيد منها كل فرد فى المجتمع ويتساوى العضو مع أخيه فى كل الحقوق والواجبات مهما اختلفت المساهمة المادية فى رأس المال ، ولكل عضو صوت واحد مهما بلغت أسهمه ، فأساس تكوين الجمعيات التعاونية هو العضوية لا رأس المال وهذا ـ كذلك ـ من أهم مبادىء الاصلاح الاجتماعى ·

وكلنا يعلم أن أقدس الاشياء أبسطها وأبعدها عن التعقيد فكل مشروع اجتماعى لا ينجح الا اذا كان هذا رائد القائمين به وبشرط أن لا يتقيـــد بالاساليب التى لا تتطور بتطور الزمن · وبالنظر الى أى جمعية تعاونية نرى أنها مثال لهذه الحرية فى العمل والبساطة فى الاجراءات، وبعيدة كل البعد عن التعقيد فى نظمها وادارتها ومصروفاتها بالرغم من المجهودات الشاملة التى تؤديها للمجتمع ·

ولا يفوتنى القول أن أساس كل نجاح هـو الاعتماد على النفس فعدم التواكل والارتكان عـلى الغير دعامة خلق الامم القوية والشعوب العظيمة· وقد قامت الحركة التعاونية منذ أكثر من مائة عام على هذه الدعامة حتى أصبحت الجمعيات التعاونية خير مؤسسات تدرب أعضاءها ومن يلوذ بهـــم وتعودهم على الاعتماد على أنفســـهم والمكافحة فى سبيل المجتمع النموذجى ·

من هذا يتضح أن كلمة « التعاون » ما هى الا كلمة مرادفة للاصلاح الاجتمـاعى فكل ما يسعى اليه الاصلاح ما هو الا هدف من أهـداف الحركة التعاونية ·

وقصارى القول ان الجمعيات التعاونيـة هى منظمات شعبية أساس العمل فيها هو الاعتماد على النفس والاشتراك الاختيـــارى وعمودها الاهالى أنفسهم وأعضاء هيئاتها الادارية ليسوا مفروضين فرضا ·

وأساس الخدمة الاجتماعية الاعتماد عـــلى جهود الجماعات المنظمة والافراد المتطوعين الذين تتوافر فيهم الروح الاجتماعية ·

فلا عجب ـ اذن ـ أن تكون الجمعيات التعاونية من أقدر الهيئات على معرفة وحل المشكلات الاجتماعية والقيام بالمشروعات العمرانية التى تفتقر اليها البيئة واصلاح المجتمع الذى تخدمه ·

وقدقامت الجمعيات التعاونية فعلا بالخدمات الاجتماعية فوفرت على الحكومات أموالا طائلة وجهودا كبيرة وأدت خدمات جليلة وكان لها أثر فعال فى تنظيم المجتمع وخدمته ودراسة البيئة واصلاحها ، ونسرد من تلك الخدمات ما يأتى على سبيل المثال :

أولا ـ نشر الثقافة والتعليم :

فى الخارج : قد قامت الهيئات التعاونية بانشاء معاهد تعاونية ككلية التعاون بانجلترا وأخرى بالسويد وبلجيكا وبلاد أخرى · وكذلك تقوم بنشر الثقافة العامة عن طريق انشاء المكتبات واصدار المجلات والنشرات والقاء المحاضرات والاذاعة والافلام الثقافية والتمثيليات · كما أنها تنظم دراسات اسبوعية وأخرى صيفية ·

وتعتمد هذه الهيئات فى انشاء وادارة هذه المؤسسات على جهودها وأموالها الخاصة ·

فى مصر : قد تم انشاء معهد للتعاون بالسنبلاوين هذا العام على نمط معهد التعاون بالاسكندرية الذى أنشىء عام ١٩٤٣ ·

البعوث : قد قامت بعض الجمعيات التعاونية بايفاد بعوث تدريبية الى الخارج ، منها مبعوثون لجمعية البترول الى أمريكا ولجمعية المحلة الكبرى الى انجلترا ، وللجمعية العامة بالقاهرة الى انجلترا والسويد والدانمارك ·

وكل هذا تقوم به الهيئات التعاونية المذكورة بالاعتماد على نفسها والصرف عليه من أموالها ·

التعليم :

مكاتب تحفيظ القرآن : قد قام كثير من الجمعيات بانشاء هذه المكاتب وتهتم بتعليم القراءة والكتابة والحساب اضافة الى التعليم الدينى ·

وتقوم الجمعيات بادارة وتمويل هذه المكاتب ·

فصول مكافحة الامية : تساهم الجمعيات فى مكافحة الامية بفتح فصول معانة لتعليم أهل الريف من سن ١٢ الى ٤٥ سنة للذكور ومن ١٢ الى ١٥ للاناث وفى نظير ادارتها وتمويلها لهذه المكاتب تعينها وزارة المعارف بدفع جنيه عن كل دارس يتم نجاحه ·

انشاء دور العلم : تقوم بعض الجمعيات بالتبرع من أموالها لانشاء دور للعلم وتقدمها لوزارة المعارف وعلى سبيل المثال نذكر المدرسة الثانوية بالاسماعيلية والمدرسة الابتدائية بسنهور القبلية بالفيوم والمدرسة الريفية بالعلاقمة ·

المكتبات العامة : أنشأت بعض الجمعيات مكتبات فى مقارها، ولكنها ليست غنية بالموسوعات والكتب حيث قد عملت على قدر ما تسمح به ماليتها وتقوم الجمعيات بتزويدها بالمؤلفات التعاونية والزراعية والاجتماعية والادبية التى تفيد المطلعين من الزراع فى القرى ·

نذكر من الجمعيات التى قامت بانشاء مكتبات عامة جمعيات ادكو وبهناى والبلايزه ·

المجلات :

مجلة التعاون : وهى مجلة شهرية تصدرها الاتحادات التعاونية فى القطر وكانت تقوم بتمويلها الجمعيات التعاونية بدفع اشتراكات سنوية وتساعدها الآن وزارة الشئون الاجتماعية بدفع اعانة سنوية ·

مجلة الفيوم التعاونية : يصدرها اتحاد التعاون بالفيوم وهو الذى يقوم بادارتها وتمويلها وللمجلة مطبعة خاصة بها ·

ثانيا ـ الخدمات الصحية :

تنقسم الخدمات الصحية التى تقوم بها الجمعيات التعاونية الى :

خدمات وقائية : كنشر الارشادات الصحية والنظافة العامة وردم البرك والمستنقعات كجمعيتى بنى احمد وناهيا ، وانشاء مغاسل وحمامات عامة كجمعية طره الفاروقية ، وانشاء مراحيض خاصة وعامة كجمعية المحمودية بمديرية الشرقية ، وتعفير منازل القرية بمسحوق الـ د ٠د٠ ت ، وكان له أثر كبير فى مقاومة التيفوس ، وتثبيت (طلمبات) لتوفير مياه الشرب النقية باقامة عمليات مياه كبيرة تدار بالآلات الميكانيكية كجمعيتى غزالة الخيس وبحطيط بمديرية الشرقية أو عمليات مياه صغيرة تدار باليد · وقد كان لهذه العملية أثر ملحوظ فى مكافحة وباء (الكوليرا) عند انتشارها فى خريف عام ١٩٤٧ ·

وكل هذه الضروب التى تقوم بها الجمعيات للوقاية الصحية ادارتها وصيانتها وتمويلها بمعرفة الجمعيات نفسها ·

خدمات علاجية : قد خطت الجمعيات التعاونية فى العالم فى هذا المضمار خطى واسعة ، فقد تأسست المستشفيات التعاونية فى أمريكا ودور النقاهة فى انجلترا وقد استعملت الاخيرة فى مدة الحرب كمستشفيات عسكرية · وهذه المؤسسات تمول وتدار بمعرفة الجمعيات نفسها ·

وقامت الجمعيات التعاونية فى مصر لخدمة المجتمع فى هذه الناحية بأساليب مختلفة : كانشاء صناديق للاسعاف تصرف الادوية الضرورية ، أو عمل عيادات طبية ومستوصفات لرعاية الطفل والام كجمعية العلاقمة ·

وكثير من الجمعيات التعاونية قام بالتبرع بمبالغ وأراض لانشاء وحدات صحية أو مراكز اجتماعية ونذكر على سبيل المثال جمعيتى العلاقمة وبهناى ·

وموقف الجمعيات فى هذه الناحية هو المساهمة فى الانشاء بالتبرع والاتصال بالسلطات المختصة لايجاد هذه المؤسسات ، وحتى فى المناطق الاخرى التى وجدت فيها المراكز الاجتماعية أو الوحدات الصحية كان لاعضاء الجمعيات التعاونية وقادة الفكر فيها الفضل الاكبر فى اقناع الاهالى بالتبرع لهذه المشروعات ·

وقد أقامت جمعية الاسكندرية الزراعية وحدة بيطرية لعلاج المواشى ·

ثالثا ـ الخدمات العمرانية :

تقوم الجمعيات التعاونية فى العالم بأنواع من الخدمات العمرانية تحقق بها مصالح الاهلين فى مناطقها كما ترغد العيش فى الريف وتحد من الهجرة الى المدن · فقد تأسست فى أمريكا جمعيات الانارة بالكهرباء كما تأسست فى كثير من بلاد العالم جمعيات للمساكن ، كان لها أثر كبير فى التغلب على أزمات نقص المساكن ، علاوة على ما قامت به من توجيه اجتماعى سليم للاسرة · وتنشأ المساكن التعاونية مطابقة لرغبات الاعضاء من حيث التصميم وطريقة البناء والتكاليف المناسبة لكل منهم ·

وهذه الناحية تقوم الجمعيات بادارتها وتمويلها ·

وقد قامت الجمعيات التعاونية فى مصر بالخدمات العمرانية الآتية :

اصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الجسور أو انشاء كوبرى كجمعيات كفر الخضرة والحواوشة والعلاقمة ·

انشاء مساجد وفرشها بالحصير كجمعيات دماص وكفر شكر ونقيطه ·

انشاء متنزهات قروية كجمعيتى بهناى والعلاقمة ·

انارة القرية بالمصابيح كجمعيات درشابة والبراجيل وكفر طهرمس ·

اقامة شون ومخازن ، وأسواق عامة كجمعية العلاقمة ·

وبجانب هذه الخدمات التى تقوم بها الجمعيات وتصرف عليها من أموالها الخاصة تقوم بالسعى لدى الجهات المختصة لاستكمال المرافق العامة كايجاد مكاتب بريد أو انشاء مجلس قروى أو اصلاح دورات المياه العامة أو ربط القرية بالمدن المجاورة بايجاد سبل للمواصلات ·

رابعا ـ خدمات عامة :

أعمال البر والاحسان : تنتهز كثير من الجمعيات التعاونية فرصة الاعياد القومية لصرف اعانات مالية للعائلات الفقيرة أو توزيع لحوم وأغذية وأكسية للمعوزين والمحتاجين ، كذلك تقوم بتكفين الموتى الفقراء ودفنهم وتعمل على مقاومة الحفاء بين طلبة المدارس الالزامية الفقراء ·

الصلح والتحكيم بين العائلات : كثير من الجمعيات تعمل على فض المنازعات بين العائلات المتعادية ، وهذه المنازعات ظاهرة سيئة من ظواهر الريف تتولد منها جرائم عديدة ، ولا شك أن عضوية الجمعيات تضم رجال القرية البارزين الذين لهم حيثيتهم فى فض مثل هذه المشكلات ، وبهذا يستتب الامن الاجتماعى فى البلاد ·

خامسا ـ شغل أوقات الفراغ :

لا شك ان حياة القرية تكون مملة ان لم يتخللها سرور ومرح ، ولذا لم يفت الجمعيات التعاونية فى العالم أجمع أن تهتم بهذه الناحية ، ففى أمريكا تكونت جمعيات الترفيه ، وهى تقوم بعمل وايجاد وسائل التسلية البريئة وادخال السرور على النفوس فى منطقة أعمالها ·

وفى ارلنده كذلك عنى بالحياة الريفية عناية خاصة ، وذلك عن طريق التعاون فتأسست فيها (جماعة نساء ارلنده المتحدات) وهى جماعة تعمل على تحقيق المعيشة الفضلى بين أعضائها ، ولهذه الجماعة معلمات مدربات يذهبن الى الفروع فى الريف ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسابيع وأشهر ، ويقمن بتدريس علوم خاصة لهن مثل الصحة والاسعاف والطهى والتطريز ، وبالقاء محاضرات فى ضرورة الاعتناء بتربية الاطفال وترتيب نظام البيت ، كما أنهن يدربن الاعضاء على كيفية تعهد الحدائق ويبصرنهن بتربية الدجاج وانتاج البيض ويعلمنهن بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل الاسفاط (الاسبتة) وصناعة المربات ، وتعمل على اقامة معرض سنوى محلى تعرض فيه المنتجات الزراعية والصناعية وتقدم جوائز للتشجيع على التقدم ·

كما تقوم فى البنجاب جمعيات للمعيشة الفضلى تسير على هذا النمط ٠

وفى مصر لم يفت الجمعيات مزايا التعاون التى تعمل على تجميل الريف وتحبيب أهله فيه فقامت بأعمال التسلية بايجاد أجهزة الراديو ٠

كما قامت بتأسيس الاندية الريفية عملا على نشر الروح الرياضية فى قرى الجمعيات التعاونية وكوسيلة للتهذيب الخلقى والبدنى والترويح عن النفس وقد تم انشاء ٣٣ ناديا ريفيا ، والجمعيات الريفية هذا العام بصدد تأسيس عدد يقرب من هذا العدد ، وتقوم هذه الاندية بانشاء فرق رياضية تقوم بالالعاب الجماعية مثل كرة القدم وكرة السلة وتنس الطاولة ، كما ان هذه الفرق يشرف عليها ويقوم بتدريبها مدرب رياضى من أهالى القرية وتعمل مصلحة التعاون على تدريبه فى القاهرة تحت اشراف اخصائيين على نفقة الجمعيات التعاونية ٠

وقد أقامت جمعية الاسماعيلية مصيفا من أجمل المصايف على شاطىء بحيرة التمساح ، وبهذا أتاحت لاهالى الاسماعيلية فرصة الاستجمام والراحة كما انها أنشأت دورا للسينما شتوية وصيفية ٠

وبعض الجمعيات تطلب من وزارة الشئون الاجتماعية ايفاد المسرح الشعبى الى القرى للترفيه عن الاهالى مبدية استعدادها للمساهمة فى ايصال هذه الخدمة ٠

كما أن بعضا آخر منها يقوم بنشر الصناعات الريفية وذلك بتكوين فرق للصناعات المنزلية (كالتلافيح) والسجاد والكليم والاقمشة٠ وتكوين فرق من بنات القرية لتعليمهن التفصيل وأشغال الابرة ٠

هذه كلها أمثلة من الخدمات الاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية وتقوم بتمويلها وادارتها لرفع المستوى الاجتماعى بحافز من نفسها ٠ ومن المشاهد دائما أن كل جمعية توافرت لديها الوسائل المادية الكافية لا تألو جهدا فى العمل على استكمال وسائل الاصلاح وترغيد العيش للشعب فى منطقة عملها على أساس الشعار التعاونى :

« الفرد للمجموع والمجموع للفرد » ٠

ماهى مكانة الضمان الاجتماعى لسكان الريف

والجمعيات التعاونية الموجودة فيه فى داخل برنامج عام للضمان الاجتماعى ؟

تعقيب

للاستاذ محمد سليمان (مصر)

ان مبدأ الاخـــذ بناصر المحتاجين ومد يد المعونة للارامل واليتامى والعجزة والمسنين مبـدأ قديم بين الناس · وقد دعت جميع الاديان الى حث الانسان على نصرة أخيه فى أوقات المحن وبالعمل على خلاصه من بين براثن الجوع والفاقة ·

وكانت أحكام الدين الاسلامى أشد حثا على الاحسان الى الفقراء والمعوزين مما جاء فى الاديان الاخرى ، ولم تقتصرهذه الاحكام على تشجيع البر، بل فرض الاسلام بجانب ذلك الزكاة وجعلها أحـد أركانه الخمسة التى يقوم عليها· والزكاة فى الدين الاسلامى ما هى الا ضريبة تجبى شرعا من القادرين لمساعدة المحتاجين ·

لهذا وجد من القديم فى الوسط الانسـانى أهل الجود والخير ، وأنشئت الهيئات المختلفة للبر والاحسان وتولت جمع الهبات والتبرعات وتوزيعها على المحتاجين وانشاء المؤسسات الخيرية لخدمة هؤلاء المحتاجين ورعايتهم صحيا واجتماعيا ·

ثم تدخلت الحكومات بعـــد ذلك فسنت التشريعات الخاصة بتنظيم أعمـال البر والرقابة على هذه الاموال وتخصيص أموال لهـذه الاغراض السامية من أموال الدولة ·

غير ان المساعدات على هذا النحـــو لم تكن العلاج الكافى، ففضلا عن تفاهتها لم تكن حقـــا للمواطن المحتاج كما تتنافى مع الكرامة الشخصية·

ولما قامت الصناعات الكبرى فى القرن التاسع عشر وتجمعت جيوش من العمال الذين لامورد لهم غير أجـــورهم الضئيلة التى لا يستطيعون ادخار شىء منها لضائقتها ، وهم بذلك عرضة للعوز اذا ما أصيب أحدهم بمرض أو تعطل أو عجز عن العمل أو وصل الى سن الشيخوخة· أدى ذلك الى الكشف عن عيوب فى المجتمع بسبب التعطل عن العمل أو العجز عنه · ولم يجد عيوب المجتمع هذه فى بادىء نشأتها العناية الواجبـــة من الحكومات غير انه بتدرج الافكار التعاونية ومكانة الفرد بين الدولة والمجتمع أخذت أنواع مختلفة من الانظمة توجـــد لملافاة هذه العيوب ·

ثم اعترفت الدول شيئا فشيئا بأن عجـــز الافراد عن كسب أرزاقهم لا يرجع دائما الى عيب فيهم بل هناك أسباب خارجة عن ارادتهم تؤدى الى هذه الاحوال وتوجب على الدولة وتلزمها بأن تقوم بواجبها نحوهم · ولكل فرد الحـق فى أن يعيش فى مستوى معيشة يوفر له صحة جيدة ودخـــلا مناسبا لنفسه ولاسرته ، يضمن له الغذاء الصالح والكساء الواقى والمسكن الصحى والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية وله الحق أن يضـــمن فى حالات العجز والمرض والشيخوخة والترمل واليتم والبطالة وسائر الاســـباب الخارجة عن ارادته معاشا يوفر له وسائل المعيشة الضرورية ·

وكان من أفضل النظم التى اهتدت اليهـــا الدول نظام الضمان الاجتماعى (أو نظام المعاشات من غير اشتراكات) وكانت الدانمرك أولى الدول التى طبقت هذا النظام فى سنة ١٨٩١ ثم تلتهـــا نيوزيلندا سنة ١٨٩٨ ثم استراليا فى سنة ١٩٠٥ ثم بريطانيا سنة ١٩٠٨ ثم الولايات المتحـــدة فى سنة ١٩١١ ·

ويقوم هذا النظام على أساس مسئولية الدولة لتوفير مطالب الحياة الضرورية للمحتاجين اليهـا من الاهلين وهم الشـــيوخ والعجزة والمرضى والارامل والايتام والمتعطلون من العمال ، عـلى أن تكون هذه المساعدات كحق للمستحقين وليست كمنحة أو احسان ·

واذا نظرنا الى الاهداف التى يرمى اليها نظام الضمان الاجتمـــاعى فى أى دولة من الدول التى طبقته وأصدرت التشريعات المنظمة له نجد أن هذه

الاهداف ترمى الى القضاء على عوامل العوز والفاقة ومعالجة ما ينجم عن ذلك من أمراض صحية واجتماعية · ويترتب على ذلك بطبيعة الحال اشاعة الطمأنينة فى نفوس الاهالى وروح الرضا والقناعة بينهم · كما ينتج عن هذا النظام خلق جيل من الايتام الذين فقدوا عائلهم صالح لخدمة المجتمع قادر على أن يؤدى نصيبه من الانتاج لصالح أمته بدلا من أن يكون جيلا مشردا عاملا على الهدم والتخريب والاجرام ·

ومكانة أهل الريف من نظام الضمان الاجتماعى لا تقل أهميتها عن سكان المدن ان لم تفق حاجتهم اليه عنهم · اذ تتوافر لسكان المدن وسائل تحسين المعيشة كوجود المرافق العامة والمؤسسات الصحية المختلفة التى تقيهم شر الامراض وزيادة الدخل الذى يبعد عنهم العوز · لذا يجب أن يتناول نظام الضمان الاجتماعى فى الدولة أهل الريف بالعناية والرعاية كما يتناول أهل المدن لينتفعوا بما يحوى من مزايا ويقدرون على أداء الانتاج الواجب عليهم كاملا · لا سيما أن أهل الريف يستهدفون لاخطار عديدة بعيدة عن أهل المدن تنزل بهم الكوارث من آن لآخر كالحرائق والفيضانات والسيول والاوبئة التى تصيب المواشى والآفات الزراعية وغير ذلك من الكوارث التى تؤدى الى فقد المتاع ويصبح المزارع بسببها بين عشية وضحاها من المعوزين المحتاجين ·

ولو نظرنا الى ما تهدف اليه النظم التعاونية لوجدنا انها بدورها تحقق الكثير من أهداف نظام الضمان الاجتماعى بقدر طاقتها ومواردها ووسائلها وتقضى أحكام هذه الجمعيات فى سائر البلدان بتخصيص جزء من أرباحها كل عام لتحقيق هذه الاهداف · ومن بين أعمالها الاجتماعية معالجة المرضى وتوزيع الادوية عليهم وتأسيس الوحدات العلاجية والمتنقلة فى مناطق أعمالها واستخدام الاطباء اللازمين والزائرات الصحيات ، وتقوم الجمعيات التعاونية فى الهند بتوزيع (الكنين) وفى يوغسلافيا وأمريكا بمعالجة المرضى وتوزيع الادوية عليهم وتجرى العمليات الجراحية فيها مع صرف نفقات العلاج وتعويض ما يفقده العضو من مرتب أثناء مدة العلاج كما تقوم الجمعيات التعاونية متحدة مع بعضها بانشاء المصحات لاعضائها وترتب المعاشات لعمالها فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة· وتقوم كذلك بمعاونة المعوزين ودفن الموتى وتحسين المرافق العامة وتعمل كذلك على رفع مستوى المساكن بارشاد أعضائها ومساعدتهم فى اقامة المساكن الصالحة للسكنى وترشد الاهالى الى فصل المنازل عن الحظائر لما فى ذلك من فوائد صحية كثيرة وتقوم بغير ذلك من الاعمال الاجتماعية ، مما يدخل ضمن ما يتناوله نظام الضمان الاجتماعى من خدمات · والجمعيات التعاونية متممة لهذا النظام فى حالة وجوده فى بلد ما وتحقق كثيرا من أهدافه الى أن يوجد فيها · وفضلا عن ذلك فان الجمعيات التعاونية فى المحيط الزراعى تعتبر من أفضل الهيئات التى تساعد على تطبيق نظام الضمان الاجتماعى فيه اذ تستطيع جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن المستحقين أو القيام بتوزيع الاعانات عليهم مما يخفف كثيرا من أعباء الحكومة ·

وكانت مصر أولى البلاد العربية التى انتشر فيها التعاون وسنت الحكومة التشريعات الخاصة به وأقبل الاهلون على تأسيس الجمعيات التعاونية منذ أكثر من ربع قرن ولا سيما الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة فى الريف وقد بلغ عددها فى آخر سنة ١٩٤٩ (١٦٥٠) جمعية منتشرة فى القرى المصرية · وهى كالجمعيات التعاونية فى سائر البلدان، ضمن أغراضها العمل على رفع المستوى الاجتماعى لجميع سكان الريف الموجودين فى مناطق أعمالها ، ويقضى قانون التعاون فى مصر بأن تخصص كل جمعية سنويا جزءا من أرباحها لتنفقه فى تلك الخدمات ويطلق عليه اسم (المعونة الاجتماعية) ومتوسط نسبته فى مختلف الجمعيات هو عشر صافى الربح · ويقضى هذا القانون ـ علاوة على ذلك ـ بأن يضاف الى تلك النسبة الربح الناتج من معاملة الجمعيات مع غير أعضائها وقد بلغ جملة ما خصصته الجمعيات التعاونية الموجودة فى الريف المصرى للخدمات الاجتماعية فى سنة ١٩٤٩ نحو عشرين ألفا من الجنيهات المصرية ·

وقد استطاعت هذه الجمعيات منذ انشائها أن تؤدى خدمات اجتماعية جليلة عادت على الاهلين فى الريف المصرى بفوائد عظيمة ومن بين هذه الخدمات ما يأتى :

١ ـ خدمات صحية : انشاء العيادات الطبية أو الاتفاق مع الاطباء للمرور على مكان الجمعية فى أيام معينة كل اسبوع لعيادة المرضى مقابل مرتب شهرى معلوم تدفعه الجمعية ·· معالجة المرضى من موظفيها واجراء العمليات الجراحية الكثيرة لهم فى المستشفيات العامة على نفقتها·· التبرع بمبالغ وأراض لانشاء مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية أو مراكز لرعاية الطفل والامومة وايجاد صناديق للاسعاف تحوى الادوية الضرورية ·

وعند ما انتشر وباء (الكوليرا) فى مصر عام ١٩٤٧ كان لهذه الجمعيات أثر ملحوظ فى المساهمة فى مكافحة هذا الوباء فى الريف ، كما بادرت الى تثبيت (طلمبات) لتوفير المياه النقيه للشرب بلغ عددها ٢٠٤ طلمبة ·

٢ ـ **مكافحة الفقر** : تقوم هذه الجمعيات بأعمال البر والاحسان والمواساة وينتهز بعضها فرص الاعياد والمواسم القومية لصرف اعانات مالية أو لحوم أو أكسية للعائلات الفقيرة ٠

كما تعمل على اعداد الفقراء للانتاج بنشر الصناعات الريفية والمنزلية مع مراعاة حالة كل منطقة من حيث توافر المواد الخام اللازمة والمقدرة المالية كصناعة السجاد و (التريكو) وخلافها ٠

٣ ـ **خدمات عمرانية** : تقوم بعض الجمعيات بأنواع من الخدمات العمرانية تحقق بها مصالح الاهلين فى مناطقها كما ترغد الحياة فى الريف فتسعى لدى الجهات المختصة لاستكمال المرافق القروية كايجاد مكتب بريد أو انشاء مجلس قروى أو ردم بركة او اصلاح طريق عام أو اقامة كوبرى أو قنطرة أو انشاء مدرسة ريفية أو ابتدائية ٠

وهناك عدد من الجمعيات تقوم بنفسها ببعض هذه الخدمات كما تقوم بترميم المساجد وفرشها أو انشاء متنزهات أو انارة الشوارع ٠

٤ ـ **نشر التعليم والثقافة العامة** : وذلك بالمساهمة الجدية فى مشروع مكافحة الامية الذى تتولاه وزارة المعارف وقد أخذت الجمعيات التعاونية تنشىء (مكاتب معانة) لهذا الغرض تحت الاشراف الفنى لوزارة المعارف ٠ وايجاد المكتبات العامة فى بعض الجمعيات وتزويدها بالمؤلفات التعاونية والزراعية والاجتماعية والادبية التى تفيد الزراع فى القرى ٠ وكثير من الجمعيات تقتنى أجهزة (الراديو) لخدمة أعضائها ٠

* * *

مما تقدم نرى أن الجمعيات التعاونية أسدت الى سكان الريف فى مصر خدمات اجتماعية لا يستهان بها قبل أن يوجد نظام الضمان الاجتماعى فيها ٠ ووجود هذا النظام يحقق الكثير مما تهدف اليه الجمعيات من أغراض اجتماعية ولاتستطيع تحقيقها لقلة مواردها المخصصة لهذه الاعمال ٠ وستكون الجمعيات التعاونية فى الريف متممة لهذا النظام وخير أداة لتنفيذ القواعد التى توضع تطبيقا لاحكامه ٠

فتستطيع الجمعيات التعاونية بقدر طاقتها أن تؤدى المساعدة لمن لم يتناولهم نظام الضمان الاجتماعى وكذلك ترشد من يشملهم هذا النظام بالمساعدات من شيوخ وأطفال وأرامل الى أفضل السبل لانفاق هذه المساعدات فيما يعود عليهم بالمنفعة بدلا من العبث بها أو ضياعها : كارشادهم الى تربية الدواجن أو شراء شاة أو عجل وتربيته أو الى القيام بصناعة منزلية كالسجاد و (التريكو) أو شراء آلة حياكة والاستفادة منها وغير ذلك من الاعمال التى تشغل أوقات هؤلاء المحتاجين وتعود عليهم بالفائدة ٠

وكذلك تستطيع الجمعيات التعاونية مد القائمين بتنفيذ نظام الضمان الاجتماعى بالمعلومات والبيانات الصحيحة التى تساعد على اختيار الاشخاص الذين تنطبق عليهم نصوص وأحكام القانون الخاص بهذا النظام ٠

وكانت مصر ـ أيضا ـ أولى الدول العربية فى تنفيذ نظام الضمان الاجتماعى وقد بنى القانون الخاص به على تقرير معاش لفئات أربع : **الاولى** الارامل ذوات الاولاد ، والثانية اليتامى ، والثالثة الاشخاص العاجزون عن العمل عجزا كليا ، والرابعة الاشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة ـ وذلك باعتبار أن هذه الفئات هى أشد فئات المجتمع حاجة الى المساعدة ، ولانه ليس هناك سبيل آخر الى تيسير الحياة لها ٠

ولئن كانت هذه الفئات لا تشمل كل الفئات التى يجب أن يقرر لها معاش فان القانون الخاص بهذا النظام فى شكله الحالى لم يغفل حاجة الفئات الاخرى الى المساعدة اغفالا تاما ، بل وضع نظاما للمساعدات الاجتماعية وتوسع فيها وجعلها جزءا من مشروع الضمان لا ينفصل عنه وأقر انشاء صندوق خاص لمساعدة هذه الفئات ٠ كما لم يغفل القانون أيضا الناحية الانشائية فى معالجة العوز من ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لانشاء وتنظيم المعاهد والمدارس اللازمة لتيسير الخدمات الخاصة لعلاج العجزة وتدريبهم واعدادهم للعمل ٠

ورأت مصر أن الافضل أن تبدأ بالاخذ بنظام الضمان الاجتماعى قبل نظام التأمين الاجتماعى لرغبتها فى العناية بأهل الريف اذ يصعب على الدولة فى الوقت الحاضر تنفيذ نظام التأمين الاجتماعى فى المدن والريف لعوامل مالية وتنظيمية كثيرة ، ولو قصرته على المدن لحرمت منه أهل الريف فتخرج بذلك ألوف من الاسر الفقيرة فى الريف وهى التى تتكون منها الغالبية العظمى من الفقراء والمحتاجين الذين هم أحق بالمساعدة وأولى بالرعاية ٠

فالى أن تتمكن الدول العربية من الشروع فى الاخذ بما أخذت به مصر أخيرا من اصدار تشريع للضمان الاجتماعى يكفل المعاش لبعض الفئات فى المدن والقرى والمساعدات الاجتماعية لبعض الفئات الاخرى فان هذه الدول تستطيع أن تعتمد على جهود الجمعيات التعاونية فى تحقيق بعض ما ترمى اليه التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعى من أهداف ٠

وفى كثير من الدول العربية تكتظ المناطق الريفية بسكانها بما يفيض بكثير عن قدرة موارد

الانتاج الزراعى على سـد حاجاتهم وبما يكفل المستوى الضرورى لمعيشة سكان هذا الريف . وقد نجم عن هذا فى مصر وفى غيرها وجود عدد كبير من سكان الريف فى طبقة المعدمين المتعطلين أو من تنحصر دخولهم أو أرزاقهم فى موارد ضئيلة لا تصل الى حد الكفاف . ولذا فانه عند ما تدرس الامور الخاصة بوضع تشريع شامل للضمان الاجتماعى فى المدن والقرى فلا بد أن تؤخذ تلك الاوضاع التى ذكرناها فى الاعتبار . وربما كان هذا هو الدافع الاكبر فى مصر الى العدول عن اصدار تشريع للتأمين الاجتماعى يساهم فيه العمال وأصحاب الاعمال مع الدولة وتكون فائدته وما تتحمله الدولة فى سبيله قاصرة على العمال فى الصناعة من سكان المدن ، اذ فضل على هذا الوضع وعلى هذا القانون الاخذ بنظام الضمان الاجتماعى . الذى يشمل سكان الريف والمدن على السواء .

ولما كانت الاعمال التى يقوم بها العمال الزراعيون وغيرهم من سكان الريف لا تسمح بتحصيل أقساط التأمين منهم فقد وضعت تكاليف هذا النظام على عاتق الدولة وحدها . ومن هنا نرى أن احدى الدول العربية وهى مصر قد أقرت لسكان الريف بحقهم عليها بأن تكفل للمحتاجين منهم موردا ثابتا للرزق وان كان فى بدايته لا يزال فى حدود ضئيلة .

واذا أضفنا الى ذلك أن سكان الريف هم الغالبية العظمى الذين يتكون منهم مجموع الشعب فان ما تسديه الدولة الى هؤلاء من معونة منظمة يرفع من مستوى الشعب بوجه عام .

« **والريف كما يقولون مشتل الامة** » .

التعاونيات كوسيلة لتحسين الاحوال الاجتماعيه والاقتصادية
فى المناطق الريفيـــة

بقلم **كلمنز بدرسن** (الدانمرك)
Clemens R. N. PEDERSON

على الرغم من الفروق العظيمـــة بين الشرق الاوسط والدانمرك، فى المناخ والاحوال الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك ، فان أهمية بعض الحقائق والمبادىء العامة المتعلقة بالتعاونيات وعملهـــا ، لا تتغير عند درس انشاء التعاونيات وادارتها · واننا نحاول ، فى هذه المحاضرة ، عرض هذه الحقائق والمعلومات العامة ، على أمل ان يكون هذا العرض ـ وهو ليس مبنيا على الاختبـــار المتـــوافر من التعاونيات الدانمركية فقط ـ نقطة البـــداية فى بحث النواحى العملية للتعاونيات فى البيئات الريفية فى الشرق الاوسط ·

يجب أن نبادر الى اظهار حقيقة هامة عن علاقة التعاونيات بأمرين :

أولا ـ عمل الانعاش الاجتماعى بصورة عامة

ثانيا ـ السلطات العامة أى الحكومة · فهذه العلاقة تختلف باختلاف الاماكن ، ويجب أن نتذكر هذه الحقيقة دائما عند بحث التعاونيات كوسيلة لتحسين الاحوال الاجتماعية ·

لا ريب ألبتة فى أن التعاونيات ، كانت عند نشأتها ، مستقلة استقلالا تاما عن معاضدة الشعب أو تدخله ، وأنها أنشئت لاغراض اقتصادية صرفة وليست اجماعية أو انعاشية، هذه ـ على الاقل ـ هى حالة التعاونيات الزراعية ، وعلى الرغم من أن كثيرا من تعاونيات العمال ، التى انشئت لشراء حاجاتهم أو لاغراض أخرى ، قد بدأها محسنون ، فان عمل جمعيات المستهلكين الاوربيين يقوم على الغاية نفسها · وعند قولنا ان أغراض التعاونيات اقتصادية صرفة ، يعنى قولنا : ان هذه التعاونيات تهتم فى الدرجة الاولى ، بتحسين أحوال أعضائهـــا الاقتصادية ، بيد ان هذا يتضمن تحسين حالهم بصورة عامة فتتحسن أحوالهم الاجتماعية أيضا · أعنى ان هذه التأثيرات تأتى كنتيجة غير مباشرة للتعاونيات ، وليست كنتيجة لهدفهم الحقيقى ، ومع ذلك قد اثبت الاختبار ان التعـــاونيات قـــد حسنت الاحوال الاجتماعية ، لذلك اعتبرت وسائل للتحسين الاجتماعى ·

يجب ألا يفـــوتنا ، أن التعـــاونيات الاولى والتعاونيات التى تعمل بمهارة تامة اليوم ، كانت تعاونيات « خاصة » انشـــأها أفراد لاغراضـــهم الشخصية ، ومعرفة هذه الحقيقة هامة ، لكى نميز بوضوح بين التعاونيات المستقلة التى تحكم نفسها بذاتها وتدير أعمالها ، وبين التعـــاونيات التى أنشئت حديثا ، بمساعدة الحكومات ، فى كثير من البلدان والمناطق ، لتعمل خصيصا كوسيلة للانعاش الاجتماعى · وأعتقد اننا نوافق على القول بأن التعاونيات المستقلة تعمل عملا ممتازا ، حين تكون الظروف المحيطة بها ملائمة ـ وسنأتى على تفصيل ذلك فيما بعد ـ ولكن يجب أن نتأكد من أن عدم ملاءمة الظروف فى كثير من الاماكن ، بلغت درجة يستحيل معها انشاء هذه التعـــاونيات أو يتعذر عليها العمل · واذا كانت التعاونيات ضرورية فى هذه البيئات لاغراض اقتصادية أو انتاجية أو اجتماعية فعلى الحكومة أن تباشر انشـــاءها وان تساهم فى ادارتها ومراقبتها وتنظيمها ومساعدتها

على أنه يجب على الحكومة، فى هذه الاماكن ، أن تتأكد ، بواسطة الدرس ، مما اذا كان انشـــاء هذه التعاونيات هو أفضل طريقة لحل مشـــاكل البيئة ، أو اذا كان بالامكان التوصل الى ذلك من غير طريق التعاونيات ·

ولا تمكن الاجابة على هذه المسألة دفعة واحدة ففى بعض الحالات تكون أفضل طريقة لانشـــاء التعاونيات وفى البعض الآخر قد يكون الافضل اتباع طريقة دورية لبلوغ الهدف ، بحيث تفضل المساعدة المباشرة من الحكومة · ولكى نقرر أيهما أفضل يجب أن نعرف الشعب صاحب العـــلاقة ونتفهم النواحى المختلفة للمشكلة التى نعالجها .

وللتمثيل على ذلك نستطيع القول بأن اسعاف المرضى فى ظروف خاصة قد قام على الجمعيات الخاصة بالتأمين ضد المرض ، بينما قام فى ظروف أخرى ، على المساعدة المباشرة من الشعب ·

ويمكننا القول بهذه المناسبة بأن التعاونيات المستقلة ذات الحكم الذاتى ، لها فائدة خاصة فى تهذيب أعضائها تهذيبا عمليا فى التفكير والعمل الديموقراطيين ، لان أعضاءها يسيرونها بموجب المبادىء الديمقراطية ، وعلى ذلك ، اذا أنشأنا تعاونيات فى بيئات لا تساعد ظروفها على اعطاء التعاونيات حكما ذاتيا ، يجب أن يديرها موظفون حكوميون على أن تنتقل مسئولية ادارتها تدريجيا الى أعضائها الذين أخذوا درسا عمليا فى الديمقراطية قد ينفعهم فى أماكن أخرى ·

وهكذا يمكننا اعتبار التعاونيات وسائل مفضلة للانعاش الاجتماعى ، وان لم تكن ، فى الواقع ، أفضل الوسائل ، لان نتائجها الاخرى التى هى من الاهمية بكان تكسبها الافضلية ·

تعريف التعاونية

ما هى التعاونية أو الجمعية التعاونية أو التعاون الاقتصادى ؟ ·· لا يجوز ان نستنفد وقت هذه الحلقة لبحث هذا التعريف ، على أنه يجب ان نسلم بأنه ليس هنالك تعريف واحد مقرر وان الاختلاف فى الرأى والتعريف سائد فى هذا الموضوع · ويجب أيضا توكيد ان لفظة التعاون تستعمل بمعنى ضيق لا يشير الى أية حالة تبين ان الناس أو البلدان أو الجمعيات أو المعاهد تشترك بعمل ما ، فهذا المعنى لا يجدينا نفعا ، أما ما نعنيه فهو منظمة أو جمعية تأسست لمساعدة أعضائها فى ناحية أو أكثر من حياتهم الاقتصادية كالشراء والبيع والانتاج وعقد القروض المالية ·· الخ · والجمعية التعاونية تخضع لسلطة أعضائها ، وتتمشى بموجب بعض القوانين أو النظم التى تستهدف التأكد من أن التكاليف والارباح توزع على أعضائها كل بموجب عمله وانتاجه ، وان أصحاب رؤوس الاموال المرصدة فى التعاونية لا يتقاضون الا فائدة ضئيلة جدا ·

وتتأسس هذه التعاونيات لاغراض كثيرة متنوعة ، وقد يكون للجمعية الواحدة غرض واحد أو أكثر ، فحين يكون للجمعية غرض واحد تحققه لاعضائها تدعى جمعية خاصة ، وحين تتعدد أغراضها تدعى جمعية مختلطة أو ذات أغراض متعددة ·

يجدر بنا ان نضع موجزا للاغراض التى تعمل التعاونيات فى سبيل تحقيقها ونجمعها فى ثلاثة أبواب :

١ ـ تعاونيات الشراء
٢ ـ تعاونيات البيع
٣ ـ تعاونيات التسليف

١ ـ تعاونيات الشراء :

وقد تؤسس هذه فقط لشراء حاجات المستهلكين أو الاغراض البيتية لاعضائها ، وهذه هى التعاونية المختصة بالعمال وأصحاب الاجور حيث ينحصر النشاط الاقتصادى بالاستهلاك ولكنها قد تحصر عملها أيضا فى شراء المواد التى يستعملها الاعضاء لانتاجهم الخاص وهذا أمر هام خاصة فى المناطق الريفية، فيستطيع الفلاحون، بهذه الطريقة الحصول على الاسمدة ، والاطعمة ، والبذور ، والادوات الزراعية ، والآلات ·· الخ والادوات البيتية أيضا من جمعية تعاونية ·

والاسباب العامة لتأسيس تعاونيات الشراء هى عدم توافر الحاجات بكميات كافية ، أو ارتفاع أسعارها أو رداءة أصنافها ، أو ابتعاد الاسواق ·

أما النقاط الحيوية فى ادارة التعاونيات فهى ان تكون بادارة أحد الزعماء المحليين وان تستورد البضائع المطلوبة من بائعى الجملة أو منتجيها مباشرة ، بشروط ملائمة من حيث الثمن والجنس·

٢ ـ تعاونيات البيع

وهى مهمة فى المناطق الريفية ، وفيها نشأت فى جميع البلدان وقد برهنت على فائدتها للفلاحين الصغار حيث ساعدتهم على ايجاد أسواق لمنتجاتهم بأسعار افضل من الاسعار التى كانوا يحصلون عليها أولا · لا يسعنا تناول مختلف أنواع التعاونيات الزراعية لتصريف المنتجات الزراعية وايجاد الاسواق لها ، بل نكتفى بذكر بعض مميزاتها العامة ، ويمكننا القول بأن محور هذه التعاونيات يدور حول جمع المنتجات من أصحابها والمزارع المختلفة التى تنتجها ، وذلك ليس لاجل الاحتكار بل لتقوى مركزها فى الاسواق التجارية ولكى تمكن الفلاح المنتج من مجابهة تجار الجملة الذين يشكلون نوعا من الاحتكار ، هذا هو هدفها الرئيسى ، ويظهر تأثيرها الفعلى باجبارها المزارع على تسليمها منتجاته ·

والتعاونية لا تحصر عملها فى البيع عادة ، بل تقوم بعمل آخر هام ، وهو اعداد المنتجات للسوق بتهيئتها وترتيبها وتحضيرها· فالتعاونيات الخاصة بمنتجات الالبان تتسلم الحليب من أصحابه وتصنع منه الزبدة والجبن · وتعاونية اللحوم تتسلم المواشى من أصحابها فتذبحها وتجفف اللحم وتعده فى علب للبيع ، وكذلك أصحاب الكرمة

فانهم يسلمون عنبهم الى معمل النبيذ الذى يعد النبيذ ويحضره للاسواق ·

ويجدر بنا القول أيضا بأن عملية البيع أو اعداد الاسواق قد تتخذ أشكالا مختلفة ، فقد يجرى البيع لتجار الجملة أو قد تشحن المنتجات بواسطة المصدرين الى المستوردين فى البلدان الاخرى ، أو ربما تم بيعهامباشرة الى المستهلكين (بالمفرق) بواسطة المخازن التى تملكها تعاونيات المنتجين لا المستهلكين

وعلاوة على هذا كله ، تستطيع التعاونيات المختصة بالبيع وايجاد الاسواق الملائمة، ان تشجع أعضاءها على تحسين منتجاتهم وان تعلمهم كيفية القيام بذلك فى مزارعهم ، فيزيد محصول الارض وانتاج الحيوانات ويتحسن نوع المنتجات ، وعلى سبيل التشجيع يمكنها ان ترفع أسعار الاصناف الممتازة كمكافأة لاصحابها وان تخفض أسعار الاصناف التى لا تستوفى الشروط التى وضعتها التعاونية ·

ويجدر بنا ان نذكر نوعا خاصا من التعاونيات الزراعية ، نسميه « تعاونية المزرعة » ففى هذه التعاونية تكون أرض المزرعة والادوات الزراعية والحيوانات جميعها ملكا مشتركا للاعضاء· وأفضل مثال حديث لهذا النوع من « تعاونيات المزارع » نجده فى روسيا السوفياتية ويسمى « كولكهوز » أو المزرعة المشتركة · بيد اننا نجد ان كثيرا من البلدان الاخرى آخذة فى انشاء تعاونيات من هذا النوع على أساس تجريبى أحيانا ، ولا ريب فى ان لهذه التعاونيات ميزات اقتصادية، فهؤلاء الفلاحون الذين يضحون باستقلالهم الاقتصادى الذاتى ، يتمتعون بالروح الضرورية للتعاون المطلوب ، وتشبه هذه التعاونيات بالجمعيات التعاونية للعمال الصناعيين المنتجين ، حيث يملك العمال المصانع ، ويعملون فيها ، أى يعملون فى مصانعهم الخاصة ، بيد ان هذا النوع من التعاونيات لم يتسع كثيرا ، وربما كان بعض سبب ذلك ، هو الصعوبة فى توافر الادارة الكافية وبعضه لان العمال قد وضعوا معظم قواهم التنظيمية فى نقابات العمال وليس فى التعاونيات ·

٣ ـ تعاونيات التسليف :

هى النوع الثالث من جمعيات التعاون، وأهم الانواع فى كثير من البلدان ، وتكون أحيانا أساس النجاح للتعاون كافة ، وتعليل ذلك هو كما يلى قليل من الاستقلال الاقتصادى ضرورى لانشاء الجمعيات التعاونية ، ويعود سبب تأخر الاحوال الاجتماعية والاحوال الاقتصادية العامة فى المناطق الريفية ، الى وقوع الفلاحين تحت عبء الدين الذى يمنعهم من تحسين أحوالهم · فلو افترضنا ان مواسمهم أقبلت وكانت الاسعار جيدة وأمل الفلاح شيئا من التحسن والتقدم يأتيه الدائن ويأخذ قسما كبيرا من دخله أو ربحه فائدة لماله أو تسديدا لقسم منه ، وهكذا يحرم الفلاح من بلوغ أى تقدم أو تحسن ، ولذا كان حل مشكلة الفلاح المالية أول شرط أساسى لتقدمه وتحسن أحواله الاقتصادية والاجتماعية

وتقسم تعاونيات التسليف الى قسمين :

أولا : تلك التى تسلف لامد طويل

وثانيا: تلك التى تسلف لامد قصير، والنوع الثانى هو السائد فى معظم البلدان، اذ فى كثير من الاحوال لا يستطيع الفلاح توفير الضمانات اللازمة للقروض الطويلة الامد · والغرض الاساسى لتعاونيات التسليف هو تجهيز الفلاح بالمال الضرورى لتشغيل مزرعته والقيام بنفقاته البيتية الى ما بعد الحصاد ، أى بعد أن يبيع منتجاته · وفى الحالات الاخرى يتوفر للفلاح دخل طيلة السنة من ثمن الحليب والخنازير والمنتجات الاخرى ، فلا يحتاج الى القرض القصير الامد الا فى حالة الطوارىء ، وفى كلتا الحالتين ، تقدم تعاونية التسليف ، شروطا جيدة للفلاح من حيث مقدار الفائدة وطريقة الدفع ، فتخفف عنه هذه كثيرا ·

أما مال هذه التعاونيات فيأتيها بطريقتين :

أولا ـ الودائع والتوفيرات الخاصة ·

ثانيا ـ المنح أو القروض الحكومية ، وفى المناطق التى تسوء فيها الاحوال الاجتماعية تصبح مساعدة الحكومة ضرورية ، وفى كلتا الحالتين فان تعاونية التسليف بحاجة الى مراقبة الحكومة أكثر من باقى التعاونيات ، لان الاختبار قد أثبت ان هنالك نزعة لمنح قروض كبيرة جدا ، وتسليف أناس لا يتمكنون من الدفع ·

ان تقسيم التعاونيات الى هذه الاقسام الثلاثة هو تقسيم نظرى ، أما فى الواقع فاننا كثيرا ما نجد مجهود اثنتين منها أو ثلاثة مشتركة فقد يجد الفلاحون مثلا أنه أمر طبيعى للتعانية التى أنشئت لبيع محصولاتهم ، ان تجهزهم أيضا بالاسمدة أو الحاجات البيتية ، كما قد يرى الناس الذين أنشاوا جمعية تعاونية لشراء حاجاتهم ان تقوم هذه الجمعية بايجاد أسواق لمنتجاتهم أيضا · وتقوم فى أغلب البلدان صلة هامة بين التسليف وشراء البضائع وبيع المنتجات ، فالفلاح يحتاج الى المال ليشترى بذوره والاشياء الاخرى التى يحتاج اليها لمزرعته، وتبيعه التعاونية هذه الاشياء بالدين فكأنها تعطيه قرضا· ومن المنتظر ان يتمكن الفلاح بعد الحصاد المقبل وبعد بيع المنتجات ، من تسديد ديونه وربما تسلمت التعاونية مالها منه

ولكن ليس نقدا بل بضاعة يسلمها الفلاح الى التعاونية ، ويكثر هذا النوع من التعاونيات المختلطة فى ألمانيا وبعض البلدان غير الاوروبية ٠

(وسنأتى فيما بعد على بعض المصاعب المتعلقة بكيفية تنظيم التعاونية) ٠

انشاء التعاونية

كيف تنشأ الجمعية التعاونية؟٠ الشرط الاول هو أن يتوافر عدد كاف من الاعضاء المهتمين بالامر، وتمكن زيادة هذا الاهتمام بالتربية أو الدعاية ٠ والشرط الثاني ، ان يتوافر بعض رأس المال أو ان يتمكن الاعضاء من الحصول على رأس المال عن طريق القرض أو المنحة ٠ وقد يجمع الاعضاء رأس المال الضرورى من أموالهم الخاصة ، (كما فعل رواد « روتشدايل » فى انجلترا) ٠ أو قد يقترضونه من مؤسسات مالية خاصة مقابل رهن مزارعهم تأمينا للدين (كما فعل الفلاحون الدانمركيون) ، أو قد ينالون المال من الحكومة أو يستدينونه بالفائدة من مصادر خاصة ، أما كمية المال التى يحتاج اليها، فتختلف كثيرا باختلاف نوع العمل التعاونى المطلوب ، فتعاونيات التسليف مثلا، تحتاج نسبيا الى (رأسمال) أكثر من التعاونيات الاخرى ٠ ولا تستطيع تعاونيات البيع استخدام أثمان الدفعات الاولى من المنتجات المباعة كرأسمال لبداية عملها ، لان الاعضاء يحتاجون عادة ، فى البداية الى بعض القروض على منتجاتهم ٠ ويؤكد جميع مراقبى الحسابات العامة أهمية توحيد الديون بتوفير الاحتياطى العائد للتعاونية ، لان ذلك يدعم استقلال الجمعية ٠

التشريع والقوانين الداخلية

ان « الاجتماع العام » لاعضاء التعاونية هو مصدر السلطة العليا فيها، وفى مطلع هذا الاجتماع توضع مجموعة من القوانين الداخلية المتعلقة بحقوق الاعضاء وادارة عمل التعاونية ومراقبة حساباتها ٠ وهنا تجب عناية خاصة بتشريع التعاونية أو المنظمات بصورة عامة ٠ فنحن ـ الدانمركيين ـ لا نعرف من اختبارنا الخاص ، كثيرا عن هذا التشريع ، لانه ليس فى الدانمرك تشريع خاص بالتعاونيات ، فهذه تنشأ مختارة دون حماية أو مراقبة أو تدقيق من الحكومة حتى ولا تسجيل، بيد ان هذه حالة فريدة بنا، اذ فى أغلب البلدان قوانين خاصة تنظم عمل هذه التعاونيات، وهذه دعامة قوية لها، لانها تتأكد منذ البداية من انها تتمشى بموجب قوانين جيدة ، وتضمن شيئا من المراقبة من سلطات صديقة ، بيد انه يجب ألا يفوتنا من الناحية الثانية، ان الاعتماد على السلطات يحرم الاعضاء شيئا من شعورهم بالمسئولية المشتركة تجاه تعاونيتهم وقد يجعل اخلاصهم لها فى خطر ، وعلى هذا كان على واضعى التشريع أن يضعوا المسئولية قدر استطاعتهم ، على الاعضاء وعلى الاجتماع العام ومجلس التعاونية ، وان أدى ذلك أحيانا الى نقص فى كفاءة العمل ٠

ويضع دستور التعاونية مسئولية ادارتها فى مجلس منتخب ، ثم تنحصر المسئولية العليا فى رئيس المجلس ، ولا يقل مدير التعاونية أهمية عن رئيس المجلس وهو عادة موظف مأجور ، ويعمل تحت مراقبة المجلس ٠

ويتعهد الاعضاء بأن يكونوا أمناء لتعاونيتهم، فيتعهدون مثلا بأن يقدموا حدا أدنى من انتاجهم للتعاونية وبأن يشتروا منها كامل حاجتهم من الطعام وذلك يسهل مهمة مدير التعاونية فى توزيع البيع والشراء مقدما أما فى حالات أخرى فللاعضاء كامل الحرية فى أن يعقدوا مع التعاونية قدر ما يشاءون من الصفقات التجارية ، هذه هى الحال فى تعاونيات الاستهلاك ، التى انما تنجح لان أعضاءها مقتنعون ، بعد التجربة ، بأنه من الافضل التعامل مع تعاونيتهم ، وفى حالات كثيرة تعقد التعاونية صفقات مع أناس من غير أعضائها ، وهذا ممكن فى جمعيات الشراء وجمعيات البيع على السواء وتتساءل الجمعية أحيانا عن مركز هؤلاء والحقوق التى يجب أن يمنحوها بالنسبة الى الاعضاء ، بيد ان المسألة ليست ذات أهمية ٠٠

ويتمسك ـ عادة ـ القانون الاساسى فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية فى الادارة بمبادىء « روتشدايل » المشهورة ، وقد ذكرنا أهمها ، وهى أن رأس المال ينال فائدة معينة محدودة وتكون عادة بموجب النسبة المتبعة فى الاسواق التجارية ، وان كل فضلة أو زيادة توزع ، فى آخر السنة المالية، بعد أخذ الاحتياطى على الاعضاء كل بحسب الخدمات والمنتجات التى قدمها للتعاونية خلال تلك المدة، فالفلاح الذى قدم عددا كبيرا من البيض ينال حصة أكبر من الذى قدم قليلا من البيض ٠ ويفضل كثير من التعاونيات العمل بالمبدأ القائل بأنه ليست هنالك فضلة البتة ، فتعاونية المستهلكين مثلا تبيع بأسعار منخفضة تغطى النفقات فقط، وتعاونية البيع تدفع للفلاحين أثمان بضائعهم بأثر بيعها بعد خصم التكاليف الضرورية ٠ وليست لدينا طريقة لتقرير المبدأ المفضل ، أى لتقرير ما اذا كانت طريقة توزيع الارباح فى آخر السنة هى الافضل أم طريقة البيع بأثمان أفضل طيلة السنة وانهاء حساب كل صفقة بعد بيعها ٠

العضوية

والمبدأ الآخر من مبادىء « روتشدايل » الذى تقبله التعاونيات بوجه عام ، هو العضوية المفتوحة

فالعضوية مفتوحة لجميع الاشخاص الذين يقعون ضمن نشاط التعاونية ، وتتمشى التعاونية بموجب المبدأ القائل ان الجمعيات حيادية فى الشئون الدينية والسياسة وقد خلق هذا المبدأ مصاعب فى بعض الاماكن ، ولكن تطبيقه ممكن اذا تذكرت التعاونية وأعضاؤها الغرض الذى يعملون من أجله. وتتفق رغبات المحافظين والاشتراكيين اتفاقا تاما حول تعاونيات المستهلكين ، وتتلخص رغباتهم فى تأمين أسعار منخفضة للبضائع التى يشترونها وان تكون أصنافها جيدة ، واذا تذكروا هذه الحقيقة عند بحث ادارة جمعيات المستهلكين فلن يبقى ما يبرر عدم اتفاقهم حول ذلك. ومن حيث مبادىء الديمقراطية فى التعاونيات فقد بينا ان الاعضاء يحكمون الجمعية وان لكل منهم صوتا واحدا عند التصويت سواء أكانت أعماله التجارية مع التعاونيات كثيرة أم قليلة ، أو كان رأس المال الذى قدمه كبيرا أم صغيرا .

الاتحـــاد

ان ازدياد التعاون فى جميع البلدان قد أدى الى انشاء اتحادات للجمعيات المحلية ، وهـــذه الاتحادات على نوعين مختلفين ، والافضل ان نقول انها قد تقوم بنوعين مختلفين من العمل .. على أن الهدف النهائى ـ وهذا ما نرجوه ـ هو دائما فائدة أعضاء الجمعيات المحلية .. هما :

أولا ـ الناحية التجارية، فجمعيات المستهلكين تتحد تحت لواء جمعية تعاونية خاصـــة للبيـــع بالجملة ، لكى تؤمن شراء بضائعهـــا بأثمان أقل عما لو اشترتها كل منها منفردة ، وكذلك تتحـد تعاونيات الالبان لتشكل تعاونيات لبيع وتصدير الزبدة والجبن أو لشراء الادوات والوسائل الاخرى الضرورية لعملهـا ، وكذلك جمعيـــات التسليف المحلية تتحد لتشكل مصرفا تعاونيا مركزيا ليكون مصدرا للاعتماد والامانات والرهونات .

ثانيا ـ والمهمة الثانية هى تنظيمية لا تجارية. فتقدم هذه الاتحادات النصح والارشاد للجمعيات المحلية فى المسائل التشريعية والقضائية ، وتراقب أعمالها التجارية وتضبط حساباتها وتشترك فى أعمال الدعاية والتربية العائدة الى المشروع بكامله.

وتقوم أحيانا بهذين النوعين من العمـــل المنظمة نفسها أو الاتحاد نفسه ، وأحيانا يفصـل بينهما ، فتقوم تعاونية تجارية خاصة بالناحيـة التجارية وتقوم أخرى بالتنظيم والتشريع . وقـد يحتمل أن جماعات أو فروعا مختلفة من هـــذه التعاونيات ، قد تنشىء كل منها ، جمعية تجارية خاصة ، ولكنها قد تنضم الى اتحاد واحد فى شئون أخرى .

المركزية واللامركزية

ان العلاقات بين المنظمات المحلية والمركزية تتضمن مسألة المركزية أو اللامركزية، تلك المسألة المهمة والمعقدة ، فالمركزية تعنى حصر القوة فى القمة أى فى الهيئة المركزية ، وتعنى اللامركزية أن الجمعيات المحلية تكون مستقلة الى درجة بعيدة.

وفى الواقع ، ان الجمعيات المحلية تتمتع دائما بشىء من السلطة ، وكذلك الهيئات المركزية، بيد ان التفاوت كبير بينهما . أما فوائد المركزية فتنحصر فى الدرجة الاولى فى الناحية التجارية ، فهنالك تحسن فى الادارة ، كما ان الاعضـاء فى الجمعيات المحلية المختلفة يعاملون بالتساوى تحت نظام المركزية أكثر ممـا يعـــاملون تحت نظام اللامركزية ، ولا ريب فى أن فـوائد المركزية فى تعاونيات (الصيرفة) واستيراد بضائع المستهلكين وطعامهم .. الخ ، عظيمة أما عيب المركزية فينحصر فى ان سلطة الاعضاء تقل ، اذ توزع السلطـة بين الاعضاء والمجلس المحلى ومجلس الممثلين ومجلس مركزى (للمديرين) الفعليين. وفى حالات كهذه تكون السلطة العليا (للمديرين) اذا كان الاستقلال المحلى محددا ، وقد يعنى ذلك ادارة سيئة ونقصـــا فى العناية ، ولكنه يعنى فى أغلب الاحيان ان الاعضاء قد نسـوا ان التعاونية تخصهم وأخذوا ينظرون اليها كشركة خاصة كبيرة ذات فروع محلية كثيرة

أما فى النظام اللامركزى فالجمعيات المحلية هى مستقلة حقا وتنضم الى الاتحادات فقط لـكى تحقق أهدافا خاصة ولا تتخلى عن مظاهر استقلالها الا ما كان منها ضروريا لعمـل الاتحاد . وتنحصر فائدة هذا النظام فى زيادة نشاط الاعضاء ، وبالتالى فى جعل عمل الجمعية المحلية مرضيا . وتوجـد الصعوبة فى الادارة الصالحة للهيئات المشتركة . أما اذا كانت هذه الهيئات منظمة تنظيما صحيحا فيمكن التغلب على هذه الصعوبات .

على أن نظام اللامركزية لا يمكن تطبيقه الا حين يكون الاعضاء والزعماء المحليون فى مستوى مرتفع من حيث التربية والفهـــم ، أما حين تكون الحكومة هى البادئة بالتعاون فقد يصبح النظام المركزى ضروريا ، وعندئذ نتساءل ما اذا كنا نضع المراقبة المركزية والسلطة فى احـــدى الـدوائر الحكومية أو فى وكالة تعاونية مستقـلة أنشئت خصيصا لهذه الغاية ويمكنها فيما بعد أن تستقل فيديرها أعضاؤها كما هى الحـــال فى اتحـــاد التعاونيات . وما لم تتأكد الحكومة من أن زعماء اتحاد كهذا ـ وهم بطبيعة الحال يتمتعون بنفوذ عظيم ـ يتمتعون بالروح الصحيح والتفهم لضرورة قيام حركة تعاونية صحيحة بين الاعضاء ، فعليها أن تؤمن شيئا من المراقبة الحكومية

التخصص

وهنالك مشكلة أخرى هامة ، هى مشكلة التخصص، فاذا حصرت الجمعيات التعاونية المحلية عملها فى فرع واحد فقط ولم تنشىء علاقات مع التعاونيات العاملة فى الفروع الاخرى أصبحت لدينا تعاونيات اختصاصية · والدانمرك مثال على ذلك ، فتعاونية الالبان، تنتج الالبان فقط وتبيعها ولا تتعاطى شيئا آخر ، وتعاونية الاطعمة تستورد الاطعمة وتبيعها ولا تقوم بشىء آخر ، وكذلك تعاونية الاسمدة فانها تستورد الاسمدة الصناعية وتبيعها ولا تعمل شيئا آخر ، ونتيجة لهذا النظام يضطر الفلاح الى أن يشترك فى ١٥ أو ٢٠ تعاونية محلية ، بينما الامر على عكس ذلك فى بعض أقسام ألمانيا وفى الهند والبلدان الاخرى ، ففى هذه البلدان تقوم تعاونية واحدة ذات فروع عديدة كل فرع يتخصص فى ناحية، فواحد يشترى الاسمدة ، وآخر البذور ، وآخر الطعام ، وآخر يقوم بالبيع ، وآخر يقوم بعمل التسليف اذا اقتضى الامر ·

وهنا أيضا لا يمكن وضع قاعدة تثبت أفضلية أحد النوعين لان ذلك يتوقف على الظروف ، فالجمعيات الاختصاصية لها امتيازات هامة لانها تجعل اهتمام الاعضاء فى ادارة التعاونية متساويا ، فمثلا اذا أنشئت جمعية لبيع البطاطا فقط فلن ينضم الى عضويتها الا منتجو البطاطا ، ويتفقون على أن واجب المدير أن يبذل جهده للحصول على أثمان مرتفعة للبطاطا ، وعلى أن توزع الاثمان والارباح على الاعضاء ، بالنسبة الى كمية البطاطا التى قدمها كل منهم ، فلو افترضنا ان هذه الجمعية أخذت على عاتقها أيضا شراء الاسمدة الكيماوية فقد تنشأ بين الاعضاء خلافات فى وجهة النظر ، فقد يختلفون مثلا على كيفية توزيع راتب المدير بين دائرة البطاطا ودائرة الاسمدة ، وكيفية توزيع الارباح على منتجى البطاطا ومشترى الاسمدة ، اذا كان هؤلاء ممن لا يزرعون البطاطا ·

وهكذا نجد ان الادارة والرقابة الديمقراطية اللتين يقوم بهما الاعضاء هما أبسط فى حالات التخصص وأفعل ، ويفضل اتباع نظام التخصص عند الامكان بيد انه ليس ممكنا دائما · وتنشأ مثل هذه المشاكل فى أية تعاونية تتعاطى بيع أكثر من صنف واحد، وهنا تحل المشكلة بأن تقدر البضائع بأثمانها ، زد على ذلك انه فى كثير من المناطق والبلدان ، لا يمكن ، أو على الاقل ليس عمليا ، انشاء كثير من التعاونيات لانه لا يتوافر الا مدير واحد فى البيئة المخصصة ·

التربيـــة

لقد ذكرنا ان التربية عنصر هام فى التعاون وتمكننا الاضافة هنا بأن أحد مبادىء «روتشدايل» ينص على ان قسما من الارباح السنوية ، فى أية تعاونية ، يخصص للتربية (التعليم)

لماذا ·· ؟ ولاى نوع من التعليم ·· ؟

لا يكتمل توسع المنظمات التعاونية قبل أن يأخذ الاعضاء على عواتقهم كامل المسئوليات ، فى الادارة ، وتجاه بعضهم ، وتجاه الحكومة وتجاه المجتمع بصورة عامة ، وليس فى استطاعة الاعضاء القيام بذلك قبل أن يتعلموا مبادىء التعاونيات ويتفهموها ، ويفهموا أيضا كيفية مراقبة الحسابات والاشياء الاخرى المختلفة ، ومما يجب أن يتعلموه كيفية التغلب على الشك الذى ينظر به الى من نالوا قسطا من التعليم أوفر منهم

أما نوع التعليم الضرورى لاعداد الناس للتعاون فى الشئون الاقتصادية فهو مسألة كيفية ، ولا ريب فى ان القراءة والكتابة والرياضيات الابتدائية ضرورية كأساس يبنى عليه هذا التعليم ، حد عن ذلك ، فقد تكون فائدة درس الجغرافية أو الادب مثل فائدة درس مبادىء «روتشدايل»·· هذه هى نتيجة اختبارنا فى الدانمرك حيث قامت حركة روحية بين الفلاحين ، لانشاء مدارس للراشدين والشبان ، بصرتهم فى تفهم معنى الحياة الكامل ، وزادت فهمهم لانفسهم ولاهلهم ولبلادهم ، وتجمع الكلمة بصورة عامة ، على أن التربية فى المدارس الوطنية العالية فى الدانمرك كانت عاملا هاما فى تشييد التعاون الدانمركى وان لم تكن الصلة بين الاثنين مباشرة ·

ولقد استهدف مبدأ « روتشدايل » منذ مائة سنة ، التعليم الابتدائى والثقافة العامة فى الدرجة الاولى ، ولم يكن آنذاك كل من فى انكلترا قادرا على القراءة والكتابة ، أما الآن فقد أصبح مبدأ تخصيص قسم من الارباح ، لتعليم الشعب شيئا عن التعاون مبدأ عاما يفهمه الجميع ، والغاية هى زيادة اهتمام الاعضاء وتفهمهم لكى نحقق نظاما ديموقراطيا فى ادارة التعاون ·

أما البلدان التى تنشىء تعاونياتها الحكومة، فتكون التربية بلا ريب، من أهم الضروريات لنجاح الحركة ، وربما كان الافضل ان تشتمل هذه التربية على مزيج من التعليم الابتدائى ودروس فى التعاون، ومن حسن الحظ ان جميع الهيئات العاملة فى حقل التربية ـ مثل مكافحة الامية وغيرها ـ تعد جوا صالحا وتربة ملائمة للتعاونيات بنشر التعليم على اختلاف أنواعه وأشكاله ·

الانعاش الاجتماعى

كان هذا البحث موجها ، فى الدرجة الاولى ، نحو أهم مجموعات التعاونيات بصورة عامة ، ولم تتناول بصورة خاصة مسائل الانعاش الاجتماعى، ولو شئنا التأكيد على ذلك لكان من الطبيعى ان نتناول نوعا خاصا من التعاونيات مثل التعاونيات الصحية التى تشتمل على الاطباء والمستشفيات ، وتعاونيات الضمان الاجتماعى على اختلاف أنواعها، ضد المرض والحوادث ٠٠ الخ ٠

لكننا رأينا أنه من الافضل أن لا نستنفد وقتنا ندرس تلك الاشياء، بعد أن ثبت من الاختبار ان الانعاش الاجتماعى ، فى جميع المناطق الريفية فى العالم قاطبة قد تأثر بالتعاونيات الاقتصادية مثل البيع والشراء وتحصير البضائع والتسليف أكثر من أى شىء آخر ٠

ويجب بهذه المناسبة ، ان نؤكد نقطة طالما أهملت فى بعض البلدان ، ربما كان بعض السبب فى ذلك عائدا الى التعاونية نفسها٠ تنشأ التعاونيات عادة لتساعد الضعفاء اقتصاديا ، فالتعاونية تمكن العائلات الصغيرة من الحصول على المال والمعدات والاختبار الفنى والتجارى ٠٠ الخ٠ هذه الامور الضرورية للوقوف فى وجه المالكين الكبار ، والتى تعمل الى جانب هؤلاء المالكين ان لم تقم التعاونيات ولدينا كل الادلة للاعتقاد بأن هذه الخدمات نفسها التى تقدمها التعاونيات الى الفلاحين الصغار فى معظم بلدان أوروبا ، يمكن أن يحصل عليها فلاحو بعض البلدان الاخرى التى لا تقوم فيها تعاونيات ، ولكن بكميات قليلة وطرق غير سديدة ، وللحصول عليها تلزمنا التربية والتنظيم ٠

ليست التعاونيات آلات اخترعت لتقديم الاسعاف الاجتماعى ، بل هى آلات تمكن المرء من مساعدة نفسه٠ اذا صادفت جماعة يتضورون جوعا أوجماعة من المرضى، أو جماعة يحتاجون الى مساعدة ما ، فلا يكون علاجك الاول انشاء التعاونيات ، وان فعلت ذلك ، انما تضيع الوقت والمال بدون جدوى

أما اذا وجدت شعبا أو جماعة من الناس متعبين فى تسيير شئونهم لانهم يعتمدون فى ذلك على التجار وتحكم اصحاب الاراضى وأصحاب الديون فى رقابهم ، أو لجهلهم كيفية زيادة عددهم وقوتهم فقد يكون انشاء التعاونيات وسيلة فعالة لتحسين أحوالهم تحسينا دائما حتى ولو أنشأت الحكومة التعاونية لهم ، وساعدتهم على ادارتها ٠

* * *

أما فوائد التعاونيات فهى أولا زيادة الدخل او تحسين كيفية انفاق الدخل ، وبالتالى تحسين مستوى المعيشة ، أما كيفية رفع هذه المستويات فتتوقف على التربية ، وان لم يكن ذلك هو كل شىء ، يجب التسليم بأن التغيرات الاقتصادية تحدث خللا بالاسعار ، بحيث يتعذر على أقوى التعاونيات حماية أعضائها من تأثيرها السىء ، على ان مقاومة المجتمعات المنظمة القوية تكون أشد وأفعل من مقاومة المجتمعات الابتدائية أو المتأخرة٠

أما ما هى فائدة التعاونيات فى تحسين الانعاش الاجتماعى الريفى فى البلدان التى اشتدت فيها حركة التعاونيات فلا نستطيع معرفتها بالضبط وتتطلب بحوثا اجتماعية واسعة لم تعد بعد ٠ ويتعذر علينا ان نعرف كم كان قد تحسن مستوى معيشة الفلاح الدانمركى لو لم تقم فى الدانمرك الحركة التعاونية منذ ٨٠ سنة ٠ ويجب أن نذكر أيضا ان الحركة قد أثرت على التشريع والصناعة والتجارة فى البلاد ، وهكذا تكون الحالة فى أية بلاد أخرى ، حيث تنشأ التعاونيات وتتطور بنجاح اذ تؤثر فى الاحوال الاجتماعية كما تؤثر فى الصناعة الاجنبية والتوازن بين القوى السياسة ، ولكنه يستحيل التأكد من أنه الى أى مدى يكون ذلك التأثير ؟٠

ولا يكفينا ان نؤسس التعاونيات ، بل تجب المحافظة عليها وملاحقتها لاستمرار عملها ، واذا أنشأتها الحكومة فعليها أن تعد منهاجا تربويا يمكنها من اعداد أعضائها لتحمل مسئولياتها بأنفسهم ، وحتى بعد ذلك تجب متابعة العمل التربوى ليبقى نشيطا ، ويجب أن يبقى الاعضاء متيقظين نشطين لكن ليس الى درجة أن يحصروا جميع العمل والتفكير بهم ، بل حيث تمكنهم معلوماتهم العامة عن التعاونية ، من تقرير متى يجب التدخل وكيف يتدخلون : أفى الاجتماع العام أم بالتحدث الى المدير أو أحد أعضاء المجلس ٠٠٠ ؟

ومن هذه الناحية تعتبر التعاونية نتيجة طبيعية للديمقراطية والحرية ، ولا تستطيع البقاء طويلا بدون الاهتمام الفعال من جميع القائمين بأعمالها ، وعندما يتوافر ذلك الاهتمام، فلا يساعد التعاون أعضاء التعاونيات فى أعمالهم الاقتصادية فقط ، بل يحسن أحوالهم الاجتماعية ويجعلهم مواطنين فى صورة أفضل ٠

الخلاصة

عندما طلب الى الدانمرك أن تقدم محاضرا يحاضر عن موضوع الخدمات الاجتماعية فى البيئات الريفية ، تأكدنا ان الغرض من ذلك هو تعلم بعض الشىء عن التعاونيات الدانمركية ، التى أثبتت كفاءتها فى تحسين وتثبيت الاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى الريف الدانمركى، وعندما وافقت الحكومة الدانمركية ، بعد درس ، على تعيين محاضر قررت ذلك على الرغم من أن قليلا جدا من

الدانمركيين يعرفون الشرق الاوسط ، وعلى أن أحدا منهم ليس خبيرا فى التعاونيات خاصة فى البيئات الريفية . وقد رحب ممثل من « اللجنة التعاونية المركزية الدانماركية » (وهى هيئة مستقلة لا علاقة لها بالحكومة أو الادارة) لانه شخص يعرف جيدا المبادىء وطرق عمل التعاونيات فى الدانمرك الى أحسن حد ممكن .

وبالنظر الى هذه الحقائق لم يكن بالامكان وضع هذه المحاضرة على أساس معلومات خاصة عن أحوال الريف فى الشرق الاوسط . ولما كانت الاحوال فى الدانمرك تختلف كثيرا عن أحوال الشرق الاوسط ، فقد فضلنا وضع هذه المحاضرة عن اختباراتنا فى التعاونيات الدانمركية ، وان نحصر بحثنا فى الحقائق والمبادىء العامة المتعلقة بالتعاونيات ، والتى نعتقد انها ذات أهمية عامة . وانى أرجو ان يكون بحثى هذا أساسا مفيدا لبحث خاص لمشاكل البيئات الريفية فى الشرق الاوسط

اللجنـــــة الثامنة

اللجنة الثـــامنة

العلاقة الأساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى برنامج الرعاية الريفية

ملاحظة : تقوم هذه اللجنة ببحث المسائل التى تثار فى اللجان الاخرى او التى ترد فى مذكرات الخبراء بحثا تفصيليا وافيا .

أولا ـ موضوعات معدة للبحث :

١ ـ تطورات نظم الاراضى الزراعية واستثمارها وتسويق المنتجات الزراعية فيما له علاقة بالرعاية الريفية .

٢ ـ مشاكل السكان وعلاقتها بالموارد القائمة .

٣ ـ الضرائب الزراعية وتوزيع الدخل الزراعى .

٤ ـ الهجرة وعدم استقرار البدو .

٥ ـ مستويات المعيشة وبخاصة فيما يتعلق بسوء توزيع الاراضى وتفتيت الملكيات وضعف الكفاية الانتاجية والمسائل المتعلقة بالصحة ومتوسط الاعمار والعمل الموسمى والبطالة الجزئية بين السكان الزراعيين .

ثانيـــا ـ

٦ ـ ما يجد من موضوعات أخرى .

العلاقات الأساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الانعاش الريفى واقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية الرئيسية

للاستاذ سعيد حماده (لبنان)

ان السعادة حالة نفسية تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية المباشرة ، كالصحة ومستوى المعيشة ، وأحوال العمل ، والتربية ، والواقع الاجتماعى الذى يجد المرء نفسه فيه. وهذه العوامل المباشرة تتأثر بدورها ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ بمركب من عوامل أخرى مادية وغير مادية .

ومن المهم أن ندرك أمر هذه العلاقات القائمة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية . فهناك علاقات وثيقة ، وفى بعض الاحيان تفاعل متبادل بين هاتين الفئتين من هذه العوامل، وبين العوامل فى كل فئة . ومما يؤسف له ان مدى تداخل هذه العوامل لا يقدر حق قدره فى البلدان العربية فتعالج العوامل التى لها أثر فى الانعاش الاجتماعى كل منها على حدة كأنها وحدة مستقلة فينجم عن هذا ضياع فى المال ، والوقت ، والمجهود وفضلا عن هذا فاننا نجد عدم تقدير للدور الهام الذى تلعبه العوامل الاقتصادية، بالرغم من تأثيرها العظيم على العوامل الاجتماعية والانعاش الاجتماعى وقد فات الكثيرين ان سوء التغذية ورداءة المسكن وانعدام الوسائل الصحية، جميع هذه ملازمة للفقر وهى أكثر ماتكون من نتائجه لا من مسبباته. وكذلك فاتهم ان زيادة مقدرة الفلاح على الانتاج لا تقضى بحد ذاتها على الفقر وما يلازمه وحسب بل من شأنها أيضا أن تزيد فى الدخل الناجم عن الضرائب وبالتالى تزيد فى الموارد التى يمكن ان تستعمل للخدمات الاجتماعية .

ويمكننا الدلالة على مدى الصلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الريفية العربية بسرد أمثلة توضح ما نحن بصدده . فالمستوى الفكرى والروحى المنخفض الذى يتصف به الفلاح العربى ليس مرده الى الجهل والتمسك بالتقاليد البالية فقط بل أيضا الى مستوى المعيشة المنخفض الذى هو بدوره نتيجة لضآلة الدخل الفردى ولانخفاض المستوى التربوى وضآلة الدخل الفردى نتيجة لانعدام الامن والاستقرار بالنسبة للاشخاص والاملاك، بالاضافة الى ضعف القوى الانتاجية وعدم التساوى فى الملكيات الزراعية ، والربا الفاحش، وقلة الاراضى فى أكثر المناطق . أما عدم المقدرة على الانتاج فسببه سوء التغذية ، والمرض كما هو عائد الى رداءة الاساليب الزراعية المتبعة وعدم اجراء التحسين اللازم فى الاراضى ، وسوء التغذية والمرض يرجعان بدورهما الى ضآلة الانتاج . واستمرار الفلاح على اتباع أساليب زراعية بالية هو نتيجة لتمسكه بالقديم ولنظرته التواكلية ـ العائقين الكبيرين فى سبيل أى تقدم واللذين ينموان ويترعرعان فى الجهل ـ ولقلة التوفير . أما عدم تحسين الارض فسببه ليس فقط القلة فى التوفير بل أيضا نظام الحصة المتبع فى استغلال الاراضى ، ذلك النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى الذى يؤثر تأثيرا معاكسا على نشاط الفلاح وعلى استثمار الاموال فى الارض . وقلة التوفير هذه ليست مسببة عن المداخيل الضئيلة وحسب ولكنها أيضا نتيجة لسوء التدبير وقصر النظر .

ومن هذه العلاقات والتفاعل المتبادل بامكاننا ان نتبين أمرين هامين :

أولا ان لا مندوحة من القيام بدراسة عامة شاملة تحليلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية حيث لا توجد مثل هذه الدراسة . ان هذه الدراسة التحليلية لجميع العوامل وردها الى العلل والاسباب تسعفنا كثيرا فى ادراك أثر هذه العوامل وأهميتها النسبية وتسهل علينا أمر ايجاد الاجراءات الملائمة والقيام بها بالترتيب حسب أهميتها . وانعدام هذه

الدراسات التحليلية يقودنا غالبا الى تبنى علاجات وقتية مسكنة والى مداواة الاعراض بدلا من الاسباب ·

ثانيا: بما ان الصلة وثيقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فمن الضرورى ادماج السياستين الاقتصادية والاجتماعية ، كى نضمن وضع برنامج اصلاحى فعال · وأهمية هذا الادماج تظهر جليا فى الامثلة التالية · ان العناية الطبية وتحسين الوسائل الصحية يساعدان على تحسين الصحة واطالة العمر وبالتالى على ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان · ولكن اذا ازداد عدد السكان فى المناطق المكتظة دون ان ترافقه اجراءات اقتصادية لزيادة الانتاج أو لتحديد النسل فان مستوى المعيشة سينخفض حتما · لناخذ أيضا مسألة التربية والتعليم فانهما يخلقان رغائب جديدة ويعملان كحافز على زيادة الدخل ، ولكن اذا كانت امكانيات زيادة الدخل محدودة ومحصورة ينجم عن هذا استياء وتذمر فيصبح التهذيب بلاء على المثقف وينقلب الى تهديد خطر للنظام والاستقرار ومن جهة ثانية فان زيادة الانتاج دون تهذيب يرافقها لا تؤدى حتما الى ارتفاع فى مستوى المعيشة ذلك لان مستوى المعيشة لا يتوقف على زيادة الدخل وحسب ، بل أيضا على استعداد الفلاح للافادة من زيادة دخله فى تحسين نوع حياته · ولكن مما لا شك فيه ان الزيادة فى الانتاج وفى الدخل الوطنى تكفل لنا المال الضرورى للتربية ولغيرها من الخدمات الاجتماعية · وهذا الاثر لزيادة الانتاج مضافا اليه أثر هذه الزيادة فى رفع مستوى المعيشة يجعلان الاجراءات الاصلاحية التى ترمى الى انماء الانتاج عنصرا أساسيا فى أى برنامج انعاش يتوخى رخاء الناس وسعادتهم · ولكن اذا كانت هذه الاجراءات لا تتناول التربية التى يقصد بها تحرير العقول من التقاليد البالية ومن الحتمية ، وزيادة الكفاءة فى الانتاج فلا يتوقع ان تكون ذات فعالية كبيرة ·

لقد أجريت فى الآونة الاخيرة دراسات اقتصادية واجتماعية تحليلية لبعض المناطق الريفية ولكنها ليست دراسات وافية شاملة يعتمد عليها كل الاعتماد فى وضع التصاميم الاصلاحية ، ولما كان الاسراع فى الاصلاح أمرا ضروريا ، ونظرا الى أن المشاكل الرئيسية واضحة نسبيا فان وضع الخطط الاصلاحية له ما يبرره · وفضلا عن هذا فان الخطط ليست أمرا ثابتا بل يمكن تحويرها وتعديلها كلما بدا ذلك ضروريا عند استكمال الدراسات وازدياد الخبرة ·

لقد طلب الى أن أثير ، فى حديثى هذا ، النقاش حول ما يجب ان يتخذ من اجراءات اصلاحية فى المناطق الريفية ··· فى الكلمة التى ألقيت على حضراتكم فى الثالث والعشرين من شهر تشرين الثانى بسطت لكم العوامل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التى لها أثرها البعيد فى الحالة الريفية فى الاقطار العربية·· وأهم العوامل الاقتصادية التى جئنا على ذكرها هى قلة الاراضى الصالحة للزراعة بالنسبة الى عدد سكان الريف · وعدم المساواة الشديد فى ملكية الاراضى ونظام الايجار بالحصة، وعدم صلاحية الاساليب الزراعية المتبعة، والبطالة الدورية ، والربا·· وأهم العوامل الاجتماعية هى المحافظة الشديدة على القديم والتمسك به ، والقدرية ، والامية والجهل · وانى سأخطط باختصار مقترحاتى الاولية لحل هذه وخلافها من المشاكل الهامة ، آملا أن تتناولوها حضراتكم بالنقد والدرس ، فنستطيع بمساعدة آراء اللجان الاخرى الاهتداء الى خير الحلول لمشاكلنا الكبرى الاقتصادية والاجتماعية ·

ان مشكلة كثافة السكان فى المناطق الريفية ليست مشكلة آنية فقط بل هى أيضا مشكلة تتعلق بزيادة السكان فى المستقبل · وحلها يتطلب الاخذ بعين الاعتبار امكانيات زيادة مساحة الاراضى الزراعية وغيرها من الثروة ، والحد من زيادة السكان الآخذة فى النمو السريع فى الآونة الاخيرة· وفيما عدا القطرين سوريا والعراق ، نجد ان المشكلة هذه معقدة شائكة لا تحل بتدبير واحد ·

وقد تحل المشكلة حلا جزئيا بزيادة الاراضى الصالحة للزراعة عن طريق الرى والتجفيف · والامكانيات من هذا القبيل فى العراق وسوريا عظيمة الشأن ، ولكنها فى سائر البلدان العربية : مصر ولبنان وشرق الاردن والعربية السعودية وما تبقى من بلدان الجزيرة العربية ، محدودة · وتوسيع أعمال الرى والتجفيف من الامور التى تهتم بها الدول العربية حاليا ، ولكن الحاجة الى الاكثار من هذه المشاريع شديدة ملحة فى المناطق الكثيفة السكان · وفضلا عن هذا يجب الاحتراس ان لا تنحصر الفوائد والمنافع فى مشاريع عمرانية كهذه فى كبار (الملاكين) بل يجب وينبغى أن تشمل سواد الشعب · ويمكن تلافى حصر المنافع فى طبقة كبار (الملاكين) بفرض ضريبة مالية أو عينية على الزيادة فى قيمة الاراضى التى تنتج عن مشاريع الرى · فما يدفع من الضريبة عينا توزعه الدولة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا وعلى العمال الزراعيين · وما يدفع مالا فيمكن استعماله فى شراء الاراضى المتوقع انتفاعها من مشاريع الرى المقبلة ، بقصد توزيعها أيضا · والافضل ان تكون مشاريع الرى والتجفيف الرامية الى زيادة الاراضى الزراعية محصورة فى مجلس خاص يعرف بمجلس

انماء الاراضى واصلاح نظمها ، يكون مسئولا أمام البرلمان ومستقلا عن الهيئة التنفيذية ـ ولكن يتعاون معها ـ ويحسن أن تكون له ميزانية خاصة وصلاحيات واسعة للدراسة ووضع الخطط وتنفيذها ، وان يكون له حق عقد القروض بموافقة الحكومة وبكفالتها، وحق الشراء والبيع والاستئجار والتأجير واستخدام الاشخاص بما فى ذلك رجال الخبرة والاختصاص ·

وحل جزئى آخر هو الصناعة · فان الصناعة فضلا عن انها تفسح المجال أمام الزائد من السكان لتعاطى أعمال منتجة تدر عليهم أرباحا ، فانها ـ أى الصناعة ـ تزيد فى الطلب على المحاصيل الزراعية وتعمل على تنويع الاعمال الاقتصادية وبالتالى فانها تؤدى الى تنشيط الانتاج وتثبيت الاقتصاد الوطنى ·

وفضلا عن هذه المنافع فان الصناعة عامل من عوامل خلق المواهب والحذق الضروريين لكل تقدم ورقى · وفى أكثر بلدان الشرق العربى نجد ان المتطلبات الاولية للصناعة الخفيفة متوافرة بما فى ذلك كثرة من المواد الخام والايدى العاملة، والقوى المحركة (المستغلة والكامنة) ومقادير لا بأس بها من المال (المتجمع معظمه من أرباح الحرب) وعدد لا بأس به من العمال الحاذقين · ويمكن زيادة عدد العمال الحاذقين زيادة محسوسة بتدريب مهنى خاص ، وهذا يجب أن يكون من أهم أهداف المدارس العامة· أما عدد الخبراء (التكنيين) فقليل، انما يمكن زيادته بايفاد أناس للتخصص فى الخارج · ولا شك ان المشاريع الصناعية الضخمة، كتوليد الكهرباء مثلا· تحتاج الى رؤوس أموال أكبر مما يمكن تعبئته من الداخل · غير انه باستطاعة البلدان العربية الاقتراض من المصرف الدولى للانشاء والتعمير عندما يقتنع هذا بان المشاريع المنوى القيام بها جديرة بالاقراض · وفى مصر امكانيات للصناعة الثقيلة بسبب مناجم الحديد الغنية ذات النوع الممتاز ، وبسبب الزيادة الكبيرة فى القوى الكهربائية التى ستولد من مشروع كهربة سد أسوان ·

ولكن العقبة الكاداء فى سبيل ازدهار الصناعة فى البلدان العربية هى ضآلة القوة الشرائية لدى جمهرة الشعب، وهذه ناجمة بالاكثر عن عدم التساوى الشديد فى ملكيات الاراضى والتباين الكبير فى المداخيل · ومما يزيد هذه الحالة سوءا هو ان الطبقة المترفة ذات المداخيل الضخمة تستهلك أكثر ما تستهلك سلعا مستوردة من الخارج، مهيئة بذلك أسباب العمل للعامل الاجنبى وحارمة عمال بلادها من أسباب العمل · ولضيق السوق المحلية أيضا أثر فى تحديد الانتاج الصناعى للتصدير ·

وهذه الاعتبارات تدعم المقترح الذى سيأتى فيما بعد وهو توزيع الاراضى توزيعا أعدل والحد من عدم التساوى الشديد فى المداخيل ·

ويمكن البلدان العربية ان تخطو خطى سريعة نحو التقدم الصناعى اذا أسست كل منها « شركة مساهمة للتمويل الصناعى » ذات فروع فى المراكز الصناعية وتجمع كل من هذه الشركات رأس مالها بقدر الامكان من مساهمة الجمهور بما فى ذلك المصارف الوطنية ، على ان تساهم الحكومة بالقدر الذى تعجز العامة عن الاكتتاب به ، وعن طريق اصدار سندات مالية تكفل الحكومة قيمتها وفائدتها ويمكن الحصول على أموال اضافية من المصرف الدولى للانشاء والتعمير لسد حاجات المشاريع المقبولة لديه من النقد الاجنبى · والغرض من تأسيس شركات من هذا النوع (أولا) مد البيوت الصناعية المرجوة النجاح بحاجاتها من الرأسمال الاستثمارى · (ثانيا) تأسيس أو المساهمة بتأسيس الصناعات الجديدة التى يرجى منها النفع للعموم· (ثالثا) ان تبيع من الجمهور ، او ان تشترى لحسابها اسهم مثل هذه الشركات الجديدة ، (رابعا) توجيه رأس المال العام فى البلاد ، بفضل ما تقترحه من التوصيات المبنية على الدراسات الدقيقة ·

وحل جزئى آخر لمشكلة كثافة السكان هى عن طريق الهجرة . ولكن تحديد الهجرة فى البلدان التى يقل فيها عدد السكان يجعل هذا الحل الذى يتوخى ايجاد منفذ للفائض من السكان محدود النطاق · أما فى سوريا والعراق ، القطرين اللذين يستطيعان استيعاب عدد كبير من الناس فهناك على ما يبدو ميل الى الاحتفاظ بالزائد من الارض للزيادة المنتظرة فى عدد السكان فى المستقبل · وقد يكون هذان البلدان محقين فى هذه السياسة ، الا أنه لا يمكنهما التهرب من مسئولية اسكان معظم اللاجئين الفلسطينيين فى حالة عدم امكان عودتهم الى بلادهم ·

ووسيلة أخرى للتخفيف من ضغط تزايد السكان هى تحديد النسل · وتحديد النسل أمر شائع فى جميع البلدان المتقدمة حتى تلك التى لا تشكو من كثرة السكان · أما فى الاقطار العربية فان نشر المعلومات عن كيفية تحديد النسل ومنافعه سيلقى من الجهات الرجعية معارضة عنيفة · ولكن اصدار شيخ الازهر تصريحا يجيز فيه استعمال الوسائل التى من شأنها تحديد النسل يدل على ان بعض الاوساط الدينية ، بما فيها هذا المعهد العظيم الشأن ، لا ترى فى تحديد النسل ما يمس العقائد الدينية · ولكن لا شك عندنا انه سيمر زمن طويل قبل أن يصبح تحديد النسل عاما ليؤثر

فى تقليل زيادة السكان بصورة محسوسة · ولكن رغم هذا نرى ان فى تحديد النسل بالنسبة الى المستقبل ، خير وسيلة للحد من تزايد السكان ولا سيما فى المناطق المكتظة · لانه ، من وجهة الانعاش الاجتماعى لا خير فى زيادة الانتاج اذا أسفرت هذه عن ازدياد فى عدد الافواه الملتهمة عوضا عن ان تسفر عن رفع مستوى المعيشة

ونحن اذا أخذنا هذه المقترحات جملة نجد انها تخفف الى حد كبير من وطأة كثافة السكان ، وتساعد على وقف التدنى فى مستوى المعيشة ان لم نقل انها تساعد على رفع هذا المستوى ·

وفي وضعنا السياسى الراهن ان أعقد وأصعب مشكلة تتطلب حلا سريعا هى مسألة عدم التساوى فى الملكيات، وذلك لان (الملاكين) الكبار، وأكثرهم بيدهم المقدرات السياسية ، يرون فى ذلك ما يتعارض ومصالحهم الخاصة · ولكن هذا يجب ان يجعلنا لا نحجم عن ابداء مقترحات لحل هذه المشكلة ، سيما وأنا أعتقد ـ كما أخالكم تعتقدون حضراتكم ـ ان فى حل هذه المشكلة نفعا جزيلا ليس للجماعات والحكومات فحسب، بل (للملاكين) أنفسهم · فان الحوادث التاريخية والاحداث المعاصرة التى وقعت فى ايطاليا مثلا تشهد بأن اعادة توزيع الاراضى توزيعا عادلا وسريعا تعود على (الملاكين) أنفسهم بكثير من الخير والنفع· ورغم ان اعادة توزيع الاراضى فى بلدان الشرق العربى أمر غير عملى فى الآونة الحاضرة ، فهذا لا يمنع من ان تنبه الحكومات الى خطورة الامر ومن ان تهيىء الرأى العام له فنمهد بذلك السبيل الى حل سريع· ونعتقد ان هناك حلين ينتظر ان يلقيا أقل مقاومة من قبل (الملاكين) : أولهما هو أن تمتلك الدولة الممتلكات من الاراضى التى تتعدى حدودا معينة (محسوبة على أساس مجموع قيمة الارض ، ومعدل دخل الفدان) وتدفع أثمانها ، بسعر معقول ، سندات مالية طويلة الاجل بفائدة تتراوح بين ٣و٤ بالمائة · وثانيهما ان تفرض الحكومة ضريبة تصاعدية على الارث تتقاضاها عينا أو نقدا. والاراضى التى تصبح فى حوزة الحكومة عن هذين السبيلين تباع الى الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والى العمال الزراعيين على أقساط سنوية بشكل يساعد الحكومة على دفع الفائدة المترتبة على السندات وقيمة هذه السندات عند الاستحقاق · وهذه الاجراءات ـ ونستثنى منها فرض وتحصيل الضريبة ـ يجب أن تنحصر ضمن صلاحيات « مجلس انماء الاراضى واصلاح نظمها » الذى اقترحنا تشكيله آنفا · ويكون من صلاحيات هذا المجلس أيضا تجهيز الفلاحين المنتفعين من هذه التدابير بالاموال اللازمة لتوطينهم على الارض عن طريق قروض يشرف على استخدامها · وتحول هذه القروض من كل أو معظم واردات ضرائب الارث المدفوعة نقدا ـ ومن قسم جوهرى (النصف مثلا) من ضريبة معدلة على الارض ·

هذه التدابير التى جئنا على ذكرها مضافا اليها الاراضى التى تحصل عليها الحكومة مقابل تحسين قيمة الارض بسبب مشاريع الرى التى ذكرناها آنفا نقول ان هذه التدابير مع هذه الاراضى المكتسبة تساعد على حل المشكلة الثانية التى نواجهها ونعنى بها مشكلة نظام الايجار بالحصة ونود أن نضيف الى هذه التدابير تدبيرا آخر من شأنه أن يساعد على حل هذه المشكلة نعنى بيع أراضى الحكومة المزروعة أو القابلة للزراعة على أقساط سنوية·

ففى العراق ـ مثلا ـ أملاك شاسعة المساحة تخص الحكومة ولكن أكثرها لا يزرع · وهذه الاراضى يمكن أن تحسن بايصال وسائل الرى اليها ومن ثم تباع من الفلاحين والعمال الذين لا يملكون أرضا · ولا شك أن عملها هذا سيسفر عن نقص فى الايدى العاملة التى يحتاج اليها فى الاراضى الزراعية المستغلة الآن ـ غير ان تقليل الايدى العاملة هذا يساعد على تحسين أحوال أولئك الفلاحين الذين يبقون على أراضى كبار (الملاكين) ، ويمكن يستعمل قسم من هذه الاراضى لاسكان العشائر المتنقلة أو شبه المتنقلة ـ المشكلة التى سنبحثها فيما بعد ـ دون أن يؤدى ذلك الى نقص فى الايدى العاملة على الاراضى المستغلة الآن، أما فى سوريا فان الاراضى الحكومية التى تم مسحها حتى آخر عام ١٩٤٥ فقد كانت تشمل ١١١٤ قرية أو أجزاء من قرى ، بلغت مساحتها ١٢٣ر٣٤٣ر١هكتارا، من بينها ٩٣١ قرية مساحتها ٠٠٠ر٢٣٤ر١ هكتار ، أصبحت ملكا أميريا للدولة السورية بانتقالها من ملكية سلاطين آل عثمان (الاملاك المدورة) وما تبقى من هذه الاراضى فهو من نوع الاراضى الذى يعرف (بالمحلول) وهذه الاراضى يمكن بيعها الى الفلاحين الذين هم عليها بالتقسيط السنوى دون احداث فوضى فى الزراعة فى مناطق أخرى · وحرى بالذكر أن الحكومة السورية قد باعت قسما صغيرا من هذه الاراضى · ويجب أن يحصر أمر نقل هذه الاراضى ضمن صلاحيات « مجلس انماء الاراضى واصلاح نظمها » الذى نعتقد أنه أفضل هيئة لتأمين الكفاءة الاقتصادية وضمان العدل الاجتماعى · ويجدر بى أن أذكر فى هذه المناسبة أن الدستور السورى الجديد ينص على تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك ينص على توزيع الاراضى الاميرية على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا ، وباسعار معقولة · وينص

الدستور أيضا على وضع حد أعلى للملكيات ، ولكن مما يؤسف له أن مفعول هذا النص لا يتنـــاول الاوضاع الماضية بل يتكفل المستقبل · ومن الخير أن نذكر أيضا أن احدى الحكومات العراقية السابقة فى بيانها الوزارى أعلنت عن سياستها للاصلاح فيما يتعلق بهذه القضية وهى تتضمن تشجيع الملكيات الصغيرة ، وجعل هذا مبدأ للاصلاح الزراعى فى جميع ألوية العراق ، وتحديد حـــد أعلى وأدنى للملكيات فى جميع المشاريع الزراعية التى تنوى الحكومة أن تقوم بها فى المســتقبل فى الاراضى الاميرية الصرفة ·

وهذه التدابير تخفف كثيرا من مدى انتشار نظام الايجار بالحصة · ولكن هذا يتطلب متسعا من الوقت · وعلى كل حال سيبقى هذا النظـــام شائعا الى حد ما على الرغم من هـــذه التدابير · لذلك يجب حماية الفلاح المستأجر عن طريق القانون وذلك فى ثلاث نواح :

(أولا) أن يؤمن الفلاح من جهة بقائه على الارض ، فلا يكون عرضـة للطرد من الارض التى يحرثها بدون سبب مشروع ·

(ثانيا) اذا ما أخرج الفلاح من الارض فيجب أن يعطى تعويضا عن التحسينات التى يكون قد أجراها عليها ·

(ثالثا) ان حصته من الغلة يجب أن تزاد ·

أما مشكلة الاساليب الزراعية البالية فهى من عدة وجوه أسهل المشاكل حلا · من المؤسف حقا ان التدابير المتبعة فى البلدان الراقية كمصلحة التدريب فى الحقول واقامة المراكز التجريبيـة ، والمختبرات للبحوث العلمية ، والمدارس الزراعية ، والتدريب على تربية الحيوانات الداجنة ، يقـل وجودها فى أكثر البلدان العربية رغم الشـعور بالحاجة الملحة اليها ، فنحن نقترح تعميم هـــذه التدابير · ونظرا لشيوع الامية بين الفلاحين يحسن بنا أن نؤكد بشدة أولا ، على أهمية مصلحة التدريب فى الحقـــول (Extension service) وعلى أهمية المراكز التجريبية التى تنشر المعلومات الصحيحة والتى تستطيع أن تعلم الفلاح بالمشاهدة والرؤية ، ثانيا على أهمية وجود خدمات بيطرية يسهل عـلى الفلاح الوصول اليها دون جهد ·

ويجب أن يكون من أهداف التربية الوطنيـــة الاساسية فى المناطق الريفية ، ولا سيما فى المرحلة الابتدائية ، تعميم التدريب الزراعى العملى وتحرير العقول من التمسك بالتقاليد البالية والقدرية كى تصبح أكثر قابلية لاســـتيعاب الافكار الجديدة والطرق الزراعية الحديثة · وهذه الخدمات التى ذكرناها ، والتى تستطيع الحكومة تأديتها للفلاح ، تحتاج الى موظفين على كثير من الكفاءة والجدارة ، وعندما يتعذر ايجاد خبراء وعلماء و (تكتنيين) فى البلاد يجب استقدامهم من الخارج ، هذا مع العلم ان جماعة من أهل البلاد يجب أن يكونوا فى هذه الاثناء فى طور التحضير والتخصص ليحلوا محل الاجانب · وكلنا نعلم ان تطبيق العلم بصورة عملية فى الانتاج سيكون له أعمق الاثر فى مقادير الدخل عند المزارعين ، وبالوقت ذاته لن تكون التكاليف باهظة نسبيا ·

أما البطالة التى يتعرض لها الفـــلاح دوريا فيجب أن تكافح عن طريق ادخال أعمـال أخـــرى كصناعة الالبان وتربية الماشية حيث يتوفر العلف ، أو حيث تمكن زراعته بطريقة رابحـــة · وكذلك يجب أن تدخل الى المزارع تربية الدجاج والنحل والصناعات اليدوية والبيتية · وحيث توجـــد مدارس يجب أن تعطى دروس فى جميع هـــذه النواحى · ويجب ايفاد مفتشين متنقلين ليتأكدوا من طريقة تطبيق هذه الدروس · ويجب أن تعـار مسألة الصناعات الريفية وخصوصا اليدوية منها ، أكبر الاهتمام ليس من ناحية نوع الانتاج وكيفيته وحسب بل من ناحيـــة ايجاد أسواق داخليـــة وأجنبية للفائض من الانتاج عن الحاجات المحلية ·

حاولت معظم الاقطار العربية حـل مشكلة الربا الفاحش عن طريق تأسيس البنوك الزراعية الحكومية ولكن دون أن تصيب نجاحـا يذكر · فالبنوك الزراعية لا تســـتطيع ، بالنظر لخطـر المجازفة العظيم ، أن تقرض الفلاحين غير (الملاكين) دون ضمانة مقبولة ، وستبقى معاملاتها الرهنيـة مع صغار (الملاكين) كثيرة الاكلاف على المقترضين ومتعبة للبنوك نفسها · والفلاح العربى العادى — سواء أكان من طبقة (الملاكين) أم غير (الملاكين) — ليست له المعرفة ومتانة الخلق اللازمتان ليحـدد اقتراضه حسب مقدرته الوفائية وليستعمل المال المقترض بطريقة منتجة · كما انه من الصعب جدا فى الوقت ذاته أن يتحقق البنك من مقدرة وأخلاق المقترضين وأن يشرف على كيفية استخدامهـــم للقروض ، تشهد بذلك النسبة الكبيرة من المدينين المتأخرين كما خبرتها البنوك الزراعية فى الاقطار العربية · والبنك الزراعى يحالفه التوفيق فقـط متى اقتصر تعامله مع كبار الملاك ومع ذوى الثقافة التجارية من رجال الاعمال ·

ان الوسيلة الفعالة الوحيدة لمعالجـة الربا الفاحش هى تأسيس جمعيات مصرفية تعاونية من النوع المعروف (بالريفسن) فنظام الريفسن هذا يحل مشكلة الصعوبة فى تحقق المقدرة عـــلى الاقتراض ومشكلة الرقابة على استعمال القروض ، وهما المشكلتان اللتان تجابهان المؤسسات المالية حينما تقرض أفراد الفلاحين مبـــاشرة · فتكافل الاعضاء جميعا فى التبعة وتبادلهم الرقابة المنظمة

على الانفاق تمكن المؤسسات الخارجية من انالتهم القروض بسهولة أوفر . ولما كانت قروض الجمعية لاعضائها لا تعقد مقابل رهون على أراضيهم وانما استنادا الى استقامتهم وحرصهم على دفع التزاماتهم فى الاستحقاق فان الفلاحين غير مالكى الارض يقبلون فى الجمعية متى توافرت لديهم هذه الصفات . ونتيجة لما سبق فان الفلاحين الذين هم أعضاء فى جمعيات التسليف يستطيعون الحصول على قروض بأكلاف معتدلة .

على انه لا بد من مواجهة بعض الصعاب فى تنظيم مثل هذه المؤسسات التى تحكم نفسها بنفسها بين القرويين الاميين . ولكن هذه الصعوبات ، كما يظهر ، ليست أعظم شأنا منها فى الهند وقبرص حيث نجحت الحركة التعاونية .

ومن المؤكد ان هذه الجمعيات تحتاج الى معونة مالية وادارية فى طور نموها البدائى . وليس من يستطيع سد الحاجات الى المال فى السنين الاولى أحسن من البنوك الزراعية حيثما وجدت والا فيتم ذلك من البنوك التجارية الخاصة وبضمان الحكومة أما تأسيس هذه الجمعيات والاشراف على أعمالها فمن الافضل أن يحصر بمجلس انماء الاراضى واصلاح نظمها المقترح سابقا .

على انه وان صح القول بأن نتيجة تطبيق هذا النظام فى البلاد العربية لم يكن مشجعا فذلك مرده فى الغالب الى نقص فى التنشيط وحسن الادارة لان نجاح جمعيات (الريفسن) يتوقف الى درجة كبيرة على مؤهلات مسجلى الجمعيات الذين يجب أن يكونوا من ذوى الاختصاص والمقدرة الفائقة .

ان ما ذكر أعلاه لا يتعدى تخطيطا للحلول التى أقترحها لما أعتبره أبرز المشاكل الاقتصادية التى تؤثر على الانعاش الريفى فى البلاد العربية ، مع العلم بأن هنالك مشاكل اقتصادية عديدة أخرى تحتاج الى الحل ، أهمها : الملكية المشتركة لاراضى القرية بين السكان والمسماة بالمشاع ، والحيازة المجزأة للاراضى ، والضعف فى جهاز تصريف المنتجات الزراعية ، والضرائب الزراعية غير العادلة ، وعدم استقرار حياة البداوة .

ان نظام المشاع ، حيثما وجد ، يكون أكبر عائق للتقدم الزراعى نظرا لان اعادة توزيع الاراضى — من حين لآخر — بين ذوى الملكية المشتركة ، بغية زراعتها ، تحول دون استثمار رؤوس الاموال فى الاراضى مثل غرس الاشجار أو اقامة التحسينات الاخرى البعيدة المدى عليها . فالحل الواضح ان هو أن يفرض التقسيم الدائم للاراضى . والواقع ان بعض البلدان العربية حاولت فرض التوزيع الدائم هذا ولكن نظرا لان بعضها جعل تطبيقها خاضعا لتحقيق بعض الشروط وفى البعض الآخر حال دون تنفيذها على نطاق واسع ما لاقته من المقاومة ، فقد بقيت ملكية أراض قروية كثيرة غير موزعة توزيعا دائما . ومن المألوف أثناء اعادة توزيع الاراضى المشاع أن تقسم هذه الاخيرة الى عدد من المواقع يخصص فى كل منها الى الفرد ما يستحق له من الحصص . ولكن عندما يكون عدد الحصص ضئيلا تصبح تلك المخصصات فى الغالب قطعا صغيرة متناثرة لا يمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا .

على أن معظم التجزئة مرده فى الغالب الى قانون الوراثة الاسلامى الذى لا يجيز الوصية للورثة الشرعيين ، وعليه فان الورثة يتسلمون ما يخصهم من الحصص فى كل قطعة من الارض ترد ضمن تركة المتوفى . ونتيجة لتتابع تجزئة الاراضى بين الورثة نجد فى كثير من الاحيان أن الشخص الواحد يملك عددا من قطع الاراضى الطويلة ولكنها ضيقة العرض بحيث تصبح غير صالحة للزراعة الكثيفة . لقد جرت محاولات فى بعض البلدان العربية — أثناء مسح الاراضى وتسوية حقوقها — لتوحيد قطع الاراضى الخاصة بالشخص الواحد عن طريق التبادل ، أو الطلب الى مالك القطعة الصغيرة تحويل حصته فيها الى جاره المالك ولكن على الرغم من أن هذا الاجراء قد أصاب نجاحا لابأس به فانه لن يساعد على تخفيض التجزئة فى المستقبل أما فى العراق فقد تلمست الحكومة الخلاص بأن اشترطت عدم جواز التجزئة تبعا للميراث دون حد أدنى عينته للاراضى التى يمكن الانتفاع بها بوجه اقتصادى . ان هذين الاجراءين — ان استعملا سوية — يجعلان من المتيسر حل مشكلة زراعة القطع الصغيرة حلا مرضيا .

أما طريقة تصريف المنتجات الزراعية فهى على العموم غير مرضية الى حد كبير . فزارع الحبوب ملزم عادة بأن يبيع الى أو بواسطة التاجر المرابى الذى اعتاد أن يسلفه اما نقدا أو بضاعة . ومنتج الفاكهة والخضار من عادته أن يأخذ محصوله الى السوق ويبيعه بواسطة أحد الوسطاء الملقب فى معظم البلاد العربية (بالمعلم) . ان كلا الوسيطين مشهور باستغلاله للمزارعين وخصوصا الاول . لذلك فمن النادر أن يحصل مزارع على ثمن عادل لحاصلاته . ومما يزيد حالة زارع الخضار والفاكهة سوءا انه لا يعمد الى تصنيف حاصلاته أو تعبئتها حسب الاصول ، اما لجهله الفوائد التى تعود عليه بسببها أو لانه ينتج كميات قليلة من أصناف متعددة تجعل تصنيفها وتعبئتها لا تستحقان العناء . وبالاضافة الى ذلك فان الفلاح يضيع كثيرا من وقته فى زياراته للسوق بغية بيع حاصلاته . فمشاكل التصريف هذه التى يواجهها المزارع يمكن حلها على أحسن وجه بتأسيس جمعيات تعاونية للتصريف .

ولن أتعرض للكلام عنها لكونها احدى الموضوعات الخاصة بلجنة الجمعيات التعاونية فى المناطق الريفية. ولكنى أرغب فى الاشارة الى انه من الافضل أن يناط أمر تأسيس وتنشيط هذه الجمعيات التعاونية بمجلس انماء الاراضى واصلاح نظمها المقترح .

تتميز الضرائب الزراعية فى معظم البلدان العربية بأنها غير وافية من الناحية المالية وبأنها غير عادلة. فمن الجلى أن طبقة (الملاكين) قد تمكنت من تقييد حصتها من عبء الضريبة . ففى سوريا والعراق تتالف الضرائب الزراعية من ضريبة على المنتجات الزراعية والحيوانية التى تباع فى أسواق داخلية معينة أو التى يصير تصديرها الى الخارج ، (وقد حلت هذه الضريبة محل ضريبتى العشر الموحدة والويركو ، وهى ضريبة على قيمة الارض) ان ذات الكمية التى يبيعها المزارع المرابع فى السوق تدفع عين الضريبة التى يدفعها المزارع الملاك وكلاهما يدفع مثل مايدفع الملاك المتغيب. ان هذا الاخير لا يدفع ضريبة منفصلة على ايجار أراضيه كما ان ضريبة الدخل فى البلدين لا تخضع للضريبة الوارد من ايجار الاراضى مع المداخيل الاخرى . هذا بالاضافة الى أن الاراضى التى تترك بدون زراعة بسبب اهمال كبار الملاكين تنجو من الضرائب بالمرة . وفى لبنان تم توحيد ضريبتى (الويركو) القديمة والعشر الموحدة لتشكل مايسمى الآن بضريبة الاملاك الموحدة . ان هذه الضريبة ثابتة ، ولعدد كبير من السنين لم يجر تعديلها حتى تتناسب مع ارتفاع الاسعار ، كما ان تحصيلها ضعيف للغاية . ولذلك فان الوارد منها يكاد لا يذكر. لقد قدم للبرلمان منذ خمس سنوات مشروع قانون لضريبة على القيمة السنوية للارض لتحل محل ضريبة الاراضى الموحدة ولكنه لم يتخذ أى اجراء بصدده حتى الآن . أما فى مصر فتتكون الضريبة الزراعية من نسبة ثابتة من معدل قيمة ايجار الارض مع اعفاء التخمينات الصغيرة جدا واعفاءات متفاوتة للتخمينات التى تقل عن عشرة جنيهات مصرية . وفيما عدا هذه الظاهرة التصاعدية فى مصر فلا توجد ـ حسبما أعلم ـ ضرائب تصاعدية فى أى قطر عربى تصل الى ايجارات الاراضى الا ما كان فى فلسطين قبل الحرب فى تلك البلاد .

ان من الصعب أن يصف الانسان فى كلمات قليلة نوع الاصلاح المنشود اننى أقترح باختصار فرض ضريبة على القيم السنوية الصافية للارض على غرار ضريبة الاملاك فى القرى بفلسطين، وأن يضاف دخل الشخص من الارض الى وارداته الاخرى بقصد اخضاعه لضريبة الدخل التصاعدية كما كانت الحال فى فلسطين والذى بقى معمولا به ولا شك فى اسرائيل. فهذا الاجراء، بالاضافة الى تحقيقه العدالة ، يمكن من زيادة الواردات والانتفاع بها فى تحقيق الخدمات الاجتماعية فى المناطق الريفية ، وفيما يتعلق بسوريا والعراق خصوصا فانه يكون حافزا لزيادة مساحة الاراضى المزروعة والى تخلى الملاكين الكبار عن أراضيهم المهملة عن طريق البيع .

ان حل قضية القبائل البدوية أمر لا بد منه من أجل ضمانهم الاقتصادى وضمان سلامة المزارعين المستقرين أيضا . فالبدو هم أكثر الجماعات تأثرا بالتقلبات الجوية ، والقحط ليس معناه هلاكهم وهلاك مواشيهم فحسب ولكنه يوسوس كثيرا بالتحرش بثروة وحاصلات السكان المستقرين. هذا ومع ان عادة الغزو والسلب واتلاف الحاصلات هى أقل كثيرا الآن مما كانت عليه فى الماضى فانها ما زالت تحدث .

ان توطين القبائل البدوية فى المناطق المتاخمة للصحراء والتى يتم ريها من جديد لامر يدعو الى الاهتمام الجدى . فالقول الشائع بأن التوطن من شأنه أن يسفر عن ضياع جزء كبير من نتاج الحيوانات بينما الشرق الاوسط فى أمس الحاجة اليه قول ليس له ما يبرره لزوما . فرعى الماشية يمكن متابعته فى الصحراء خلال فصل الاعشاب بينما يتم علفها أثناء الفصول الاخرى فى المناطق المستوطنة . والواقع ان عملية الرعى هذه يمكن تنظيمها على أساس تعاونى والانتفاع من الوقت الموفر فى الزراعة اذ من الممكن ائتمان الرعاة المتمرنين على عمليتى الرعى وتحسين الماشية . كما انه من الممكن الانتفاع كثيرا من الخبرة المكتسبة من مشاريع اسكان البدو فى السودان حيث تم توطين رجال القبائل البدوية واقناعهم بممارسة « نظام جديد من الفلاحة فى مناطق مختلفة وبيئة لم يألفوها من قبل ، هذا مع الاحتفاظ بأحسن مظاهر تنظيمهم العشائرى وتنمية الحياة المتضافرة التى يتميز بها سكان القرى » .

ان ما سبق من المقترحات لمعالجة العوامل الاقتصادية قد عالج فى الواقع كثيرا من العوامل الاجتماعية . وهذا مرده فى الغالب اما لان هذه الاخيرة تتصل اتصالا وثيقا بالعوامل الاقتصادية أو لانها تؤلف عوامل اجتماعية واقتصادية فى آن واحد . هذه العوامل هى : اطراد نمو السكان ، وانعدام العدالة فى توزيع الاراضى ، ونظام الايجار بالحصة مع عدم توفر الضمانة للمزارع، والبطالة، والربا، ونظم المشاع، وقوانين الوراثة من حيث أثرها فى تجزئة ملكية الاراضى ، وعدم التساوى فى الضرائب الزراعية ، وعدم استقرار القبائل البدوية .

أما العوامل الاجتماعية الاساسية الثلاث التى ذكرتها وهى التمسك بالتقاليد البالية والتواكلية والجهل فهى فى كنهها قضية تعليم سبق أن بحثتها لجنة التعليم الاساسى · وهناك أيضا عوامل اجتماعية أخرى وبعض العوامل الاقتصادية بحثت أو لا تزال تبحث فى اللجان الاخرى ·

ومما لا شك فيه ان هذه اللجان قد تبين لها مدى الاتصال المتبادل الوثيق بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية · وبناء على تقدير هذه العلاقات وجد من الافضل ان تأتى توصيات اللجان الاخرى الى هذه اللجنة بغية تنسيقها ودمجها مع توصياتها ·

وفى الختام يجب التأكيد ـ نظرا الى الاحوال التى تتميز بها المناطق الريفية العربية ـ بأن القوة الدافعة والمبادرة فى الاصلاح يجب أن يكون منشأهما الحكومات العربية ، كما ان حل القضايا الريفية بصورة مجدية أمر لا ييسره الا اتباع سياسة اقتصادية واجتماعية متزنة وشاملة ·

مشاكل تضخم السكان فى الشرق الأوسط

تعقيب

أعده قسم السكان بقسم الشئون الاجتماعية

التابع لهيئة الامم المتحدة

١ ـ توطئة

ان عدد السكان ونسبة زيادتهم هما عاملان مهمان فى مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التى تؤثر فى رفاهية الشعب فى أى منطقة من مناطق العالم ، وعدد السكان مشكلة بالغة الاهمية بوجه خاص فى المناطق الريفية ، حيث يعتمد معظم الناس فى معاشهم ، على الارض وحيث يرتبط مستوى المعيشة مع كمية الارض الصالحة للزراعة ونسبة ما يصيب الفرد منها · وهذا العامل مهم كذلك فى المناطق الغاصة بالسكان ، والمناطق التى لم يبلغ فيها الاستغلال الزراعى مداه ، حيث يصعب توسيع المساحة المزروعة أو زيادة غلة الارض بالنسبة لوحدة العمل فى الاراضى المزروعة فعلا · وكلما ازداد عدد السكان ازدادت وحدات العمل المستغلة أى ازداد عدد السكان المشتغلين · وازدياد السكان فى هذه الظروف عقبة كأداء فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى وذلك لان أى تقدم يعتمد كثيرا على زيادة الانتاج الزراعى · كما انه يؤكد لذلك ضرورة اتاحة فرص أخرى للعمل فى الصناعة والتجارة ·

وتكوين السكان له الاهمية البالغة فى هذا المقام · فحيث تزداد نسبة المواليد بين الاطفال يزداد بالطبع عدد الاطفال المعولين بالنسبة الى عدد البالغين ، وذلك فى التقسيمات القائمة على سن الانتاج · وهذا العبء الثقيل من الاطفال المعولين ينتج عنه ازدياد نسبة المستهلك من الطعام ، وهكذا ينصرف الجهد الى البحث عن المصادر ، بدلا من التقدم الاقتصادى ، على ان ما يخفف العبء الاقتصادى فى المناطق الريفية بعض الشىء ان الاطفال يشرعون فى المساهمة فى العمل فى الحقل فى سن مبكرة وهكذا يصبح لهم نفع اقتصادى · على ان العمل فى هذه السن المبكرة قد يكون عائقا فى سبيل التقدم الاجتماعى وخاصة لتناقضه مع تزويد النشء ببرنامج تعليمى صالح ، فهذا يستلزم انصراف الاطفال من النشاط الاقتصادى بعض الشىء ، ومعنى هذا بدوره ان يزيد من عبء تكاليف التعليم على الكبار ، واقتران ازدياد عدد الاطفال المعولين مع كثرة السكان الزراعيين وتكاثرهم السريع يزيد من أهمية العوامل « الديمغرافية » بحيث يجعل لها من التأثير ما للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الاساسية ·

واقتران هذه الظروف يغلب على أكثر مناطق الشرق الاوسط اليوم · التى لا تزال زراعية أولا وقبل كل شىء · وتحدد طبيعة الجو والعوامل الاخرى منطقة الارض التى يمكن زراعتها · هذا بينما تشتد كثافة السكان فى المناطق المزروعة ، وتزداد نسبة المواليد والوفيات مما ينتج عنه ضياع كثير من القوى البشرية الاقتصادية · على ان نسبة الوفيات أخذت فى التقلص بعض الشىء مما نتج عنه ارتفاع فى نسبة ازدياد السكان وازدياد الاطفال المعولين · ولا يمكن استكمال أى بحث للعوامل الرئيسية التى تمس رفاهية السكان فى هذه المنطقة دون أخذ هذه المسائل بعين الاعتبار أو دون دراسة أسباب الاتجاهات التى تتخذها مسألة زيادة السكان ونتائجها · ولذلك يجب أن تفسح برامج التحسين الاقتصادى والاجتماعى ـ اذا اردناها أن تكون واقعية ـ مكانا لازدياد السكان والخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة مشاكل تفاقم السكان ولا تمكن دراسة هذه الجوانب للتطور الاقتصادى والاجتماعى دراسة مستفيضة فى حلقة الدراسات الحالية · والواقع ان غرض هذا البحث اظهار بعض الحقائق المستترة بالنسبة الى عدد سكان بلاد الشرق الاوسط وتكوينهم واطراد زيادتهم ، والاشارة ـ باختصار ـ الى بعض المسائل ذات الاهمية البالغة التى تستلزم العناية وذلك اذا أدرك تماما مغزى اتجاهات زيادة السكان عند

وضع برامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ٠ وقد أخذت بعض المعلومات التى تضمنها هذا البحث من تقرير مفصل يعده الآن قسم الشئون الاجتماعية التابع لهيئة الامم المتحدة عن نتائج الدراسات القائمة للعلاقة بين اتجاهات ازدياد السكان والعوامل الاجتماعية والاقتصادية٠ وبين مطبوعات هذه الحلقة تقرير مبدئى فى هذا الصدد عنوانه « نتائج دراسات العلاقات بين اتجاهات زيادة السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية » ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير من قسم الشئون الاجتماعية ٠

ان بلاد الشرق الاوسط التى تزود هذا البحث ببيانات عنها هى : مصر ، والعراق ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ولا تتوافر احصائيات رسمية عن أكثر جوانب مسألة السكان فى غير العدد الكلى لهم فى تنظيم هذه البلاد ٠ ولذلك فمن غير المتيسر اعطاء غير صورة تقريبية للحقائق٠ والبيانات المتصلة بشكل خاص بالسكان الريفيين نادرة جدا ولكن حيث أن الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ريفيون فان البيانات الخاصة بالتعداد الكامل للسكان تصلح بشكل عام لوصف الموقف بالنسبة الى المناطق الريفية

٢ ـ الموقف (الديمغرافى) فى الشرق الاوسط

تحوى الدول الستة التى تتناولها هذه الدراسة سكانا يبلغ تعدادهم ٣٤ مليونا ، ينتسب لمصر وحدها أكثر من نصفهم والارقام التفصيلية التى أثبتت فى الكتاب السنوى الديمغرافى للامم المتحدة لسنة ١٩٤٨ هى كالآتى :

البلاد	تقديرات السكان منتصف سنة ١٩٤٧
مصر	١٩ر١٧٩ر٠٠٠
العراق	٤ر٨٠٠ر٠٠٠
الاردن	٤٠٠ر٠٠٠
لبنان	١ر١٧٩ر٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١ر٠٠٠ر٠٠٠
سوريا	٣ر٦٦٢ر٠٠٠

ومن الواضح ان ثمت خلافات واسعة بين نسبة كثافة السكان وذلك بالنسبة الى مساحة هذه البلاد ٠ فالاردن أقل هذه البلاد كثافة فى السكان فالكيلومتر المربع يصيبه أربعة أشخاص فقط بينما تبلغ كثافة السكان فى لبنان أقصاها فالكيلومتر المربع يسكنه مائة شخص ٠ على ان تقدير كثافة السكان على هذا النحو تقدير غير دقيق وخاصة فى البلاد التى توجد منها مناطق شاسعة غير مأهولة وربما لا يمكن ـ على الاقل فى الوقت الحاضر ـ اسكانها بالناس ٠ ففى مصر مثلا ٤ ٠/٠ من الارض مأهول ومزروع ٠ ونسبة كثافة السكان فى الارض المأهولة ٥٥١ شخص للكيلومتر المربع وهذا رقم مرتفع جدا فى مجتمع زراعى ٠

والواقع ان أراضى مصر المأهولة أشد مناطق العالم كثافة بالسكان ٠ وهى أشد كثافة من بريطانيا التى بلغت حدا عاليا فى انتشار الصناعة وما تستتبعه من تكاثف السكان ومن بلجيكا التى هى أكثر بلاد القارة الاوربية سكانا ٠

والاحصائيات الدقيقة الخاصة بنسبة السكان الذين يعيشون فى المدن قليلة ٠ وهم فى مصر نحو ربع السكان بينما يزداد عددهم فى لبنان وسوريا بالنسبة الى البلاد الاخرى موضع البحث ٠

٣ ـ تزايد السكان

رغم قلة الاحصائيات فمن المتفق عليه عامة ان نسبة المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان فى هذه المناطق نسبة عالية والارقام الرسمية لمصر فى هذا الصدد هى كالآتى :

النسبة لكل ١٠٠٠ شخص	النسبة السنوية ٣٢ ـ ١٩٣٧	النسبة السنوية ٤١ ـ ١٩٤٥
نسبة المواليد	٥٣ر٠	٤٩ر٨
نسبة الوفيات	٢٥ر٥	٢٢ر٨
نسبة الزيادة الطبيعية	٢٧ر٥	٢٧ر٠

وهذه النسب لا شك مرتفعة جدا بالمقارنة بقريناتها فى البلاد الاخرى وبخاصة فى أوربا الشمالية الغربية وأمريكا الشمالية ٠ ويبدو منها ان نسبة المواليد فى تقلص ضئيل ٠ وان كانت نسبة الوفيات لم يعتورها تغيير كبير وتتضمن تقديرات «جوركات» لمناطق الشرق الاوسط الاخرى ما يشير الى ان نسبة الوفيات والمواليد أكثر من النسب التى ذكرناها عن مصر ٠ وان كانت نسبة الزيادة الطبيعية أقل من مصر بكثير وتتضح النسبة العالية للوفيات من الارقام الخاصة بوفيات الاطفال، ففى مصر ـ وهى الدولة الوحيدة من هذه الدول التى توجد فيها احصائيات رسمية كاملة فى هذا الصدد ـ تبلغ نسبة الوفيات بين الاطفال الذين تقل أعمارهم عن عام ٢٣ فى المائة من مجموع نسبة الوفيات بينما تبلغ بين الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وأربع سنوات ٢٧ فى المائة ٠ وهكذا نرى ان نصف مجموع الوفيات يصيب الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الواحدة والخامسة وهى نسبة أقل مما كان فى السنين السابقة وفيما يلى النسب الرسمية لوفيات الاطفال فى مصر لبعض السنين :

نسبة وفيات الاطفال لكل ١٠٠٠ مولود

٣٣ ـ ١٩٣٧	٤١ ـ ١٩٤٥
١٦٣ر٧	١٥٦ر٨

وهذه النسب تبلغ نحو أربعة أو خمسة أضعاف النسب التى بلغتها بعض البلاد التى حققت لنفسها نسبة وفيات ضئيلة مثل الدول الاسكندناوية · ولا يمكن حساب نسبة الوفيات بين الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الاولى والرابعة فى احصاء السنوات السابقة نظرا الى عدم وجود تقديرات لعدد السكان · وعلى كل حال فيمكن القول من الارقام الموجودة بأنها تزيد من خمسة عشرة الى عشرين مرة على النسب المقابلة لها فى البلاد التى تقل فيها نسبة الوفيات قلة كبيرة ·· ومثل هذه النسبة الضخمة لا تمثل ضياعا كبيرا فى الارواح البشرية فحسب بل ضياعا كبيرا للمجهود البشرى كذلك ولما يبذل فى سبيل ولادة الاطفال واطعامهم ورعايتهم فى شهور أو سنى أعمارهم القصيرة ·

وعلى الرغم من هذه النسب العالية للوفيات فان عدد السكان يتزايد بسرعة ، بسبب الارتفاع الكبير فى نسبة المواليد · فالنسبة التى تبينها الاحصاءات المصرية والتى تتراوح بين ٢ و٢ ونصف فى المائة كفيلة ـ اذا قدر لها أن تستمر ـ بمضاعفة عدد السكان بين ثلاثين أو خمسة وثلاثين عاما · فاذا لم تكن هناك هجرة ، واذا لم توسع مساحة الارض المأهولة ، فستكون النتيجة أن تصل كثافة السكان الى ألف شخص فى الكيلومتر المربع من المساحة المأهولة قبل سنة ١٩٨٠ · ولهذا الرقم دلالات واضحة فيما يتعلق بضرورة تحسين الزراعة وتصنيع الشعب والتحكم فى نسبة زيادة السكان ·

ومن المهم ، بالاضافة الى ما تقدم ، أن نجعل نصب أعيننا أن نسب الوفيات الحالية فى الشرق الاوسط قد تنخفض انخفاضا كبيرا فى المستقبل القريب ، فتطبيق الوسائل المعروفة للتحكم فى الاوبئة ، وتحسين الوسائل الطبية ، ونشر التسهيلات الصحية فى محيط الشعب ، وتحسين أساليب التغذية قمينة بخفض نسب الوفيات الى ما دون مستوياتها الحالية بكثير · وعلى الرغم مما يبدو من أن نسبة الوفيات فى مصر لم تتغير الا قليلا فى خلال العشرين سنة الاخيرة الا أنها مع ذلك أقل بكثير مما كانت عليه فى السنوات العشر الاولى من هذا القرن · فما لم تهبط نسبة المواليد كذلك فان النتيجة ستكون استمرار الزيادة فى السكان بنسب متصاعدة · ويتوقف نجاح الخطط التى تتخذ للاصلاح الاقتصادى والتقدم الاجتماعى على امكان التوسع فى ايجاد وسائل الحياة بأسرع من نمو عدد السكان ·

العوامل التى تؤثر على نسبة الزيادة فى السكان :

انه لمن المفيد أن ندرس العوامل التى تؤدى الى هذه النسب العالية فى المواليد والوفيات، وذلك يتصل اتصالا وثيقا بعمل حلقة الدراسات حيث موضوع الدراسة الاصيل هو امكان تعديل بعض هذه العوامل · فنشر التنظيمات الجماعية وتحسين أحوال المعيشة فى الريف مثلا يؤدى دون شك الى تحسين الاحوال الصحية للشعب ، وسوف يؤثر كذلك ان عاجلا أو آجلا فى الخط البيانى لنسبة المواليد ، وسيكون أثره فى هذا الباب متوقفا على طبيعة الخطوات التى تتخذ لتحسين الحالة الاجتماعية ·

أما فيما يتعلق بالوفيات ، فان الاسباب الرئيسية للنسبة الحالية المرتفعة هى الفقر وانتشار الامراض المعدية ونقص الوسائل الصحية والخدمات الطبية ، وتلك كلها من مظاهر الاقتصاد الزراعى الذى لم يتقدم بنسبة كافية · ويستطيع الانسان كذلك أن يذكر فى هذا المجال تفشى الامية بنسبة عالية ، مما يجعل تعريف الشعب بالوسائل المناسبة والناجعة الاثر فى العناية بالصحة أمرا من الصعوبة بمكان · ومما لا شك فيه أن الاهمية النسبية للعوامل المختلفة ليست واحدة فى جميع البلدان التى يتعلق بها هذا البحث ، فانها تختلف تبعا للاحوال الخاصة ، ولتطور الظروف فى كل منها · ومن المهم اذا أردنا أن نتفهم المظاهر المختلفة لمسألة السكان فى كل قطر ، أن ندرس العوامل التى تؤثر فى الوفيات فى كل منها وأن نحصل على كل ما يمكن عمله لتخفيض نسبة الوفيات فى المستقبل القريب · وان أكبر العوائق فى هذا الصدد لهو نقص الاحصائيات المناسبة فى أغلب هذه البلدان ·

واذا نظرنا الى نسب المواليد فربما كان علينا أن نتلمس شرح الاسباب المؤدية الى استمرارها فى الزيادة ، فى عدم وجود العوامل التى أدت الى انخفاضها فى بلاد أخرى · وقد اعتبر فى هذا الصدد أن تصنيع البلاد ، وازدحام السكان فى مدنها ، وارتفاع مستوى المعيشة هى بوجه عام العوامل الاساسية التى ارتبط بها الهبوط التاريخى فى معدل المواليد فى البلاد الاوربية · فقد أدت هذه الى تضاعف الحاجات المادية والى تغير مركز المرأة وزيادة تشغيل النساء ، والى ارتفاع التكاليف اللازمة لانشاء الاسرة ، والى قيام الرغبة فى أن ينال الاولاد نصيبا حسنا من التعليم وأن يهيأ لهم كل ما يمكن من الظروف المؤاتية ، ومن ثم أدى ذلك الى زيادة مستمرة فى تضييق نطاق الاسرة، بتأجيل الزواج وممارسة التحكم فى النسل بعد الزواج · وعلى العكس من ذلك نرى الحال فى المناطق الزراعية فى الشرق الاوسط فى الوقت الحاضر ، حيث يصبح أولئك الاطفال الذين يستمرون على قيد الحياة بعد سنواتهم الاولى موردا اقتصاديا فى عمر مبكر ، وحيث يتم الزواج فى المتوسط فى سن مبكرة ، وحيث نسبة من يتزوجن

من النساء مرتفعة ، وحيث ينظر غالبا الى الحمل والولادة على أنها واجب خلقى · ففى ناحية واحدة من نواحى التقدم الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى فى تلك المنطقة نجد من المهم جدا أن ندرس بكل ما يمكن من تفصيل ، العوامل التى يتسبب عنها ارتفاع نسبة المواليد الحالية لكى نقرر ما اذاكانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية المقررة أو المتوقعة سيكون لها أثر فى تغيير هذه النسب ، وتحت أى شرط يمكن ذلك ·

الاوضاع الخاصة بالسكان :

يمكن تقسيم السكان بحسب السن بتوزيعهم على ثلاث فئات كبيرة :

ا) الاطفال دون الخامسة عشرة من العمر ، الذين يمثلون بوجه عام الطائفة التى لا تعول نفسها، وان كان كثير منهم فى البلدان التى ينخفض فيها مستوى المعيشة نسبيا، يشتركون، بنسبة محدودة على الاقل ، فى النشاط الاقتصادى ·

ب) الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ الى ٦٤ سنة ، وهم الطائفة التى تتألف منها الغالبية العظمى من ذوى النشاط الاقتصادى من السكان فى جميع الاقطار ، والتى تشمل فى الواقع كل عناصر السكان القادرة على انجاب النسل ·

جـ) الاشخاص الذين تصل أعمارهم الى ٦٥ سنة أو تزيد عليها وأغلبهم عاجز عجزا جزئيا على الاقل ويعتمد على غيره فى شئون معاشه ·

ونسبة هذه الفئات الثلاثة الى مجموع السكان فى مصر ، وهى البلد الوحيد فى الشرق الاوسط الذى يمكن الحصول فيه على بيانات كاملة هى كما يلى :

النسبة المئوية لعدد السكان :

الاعمار	النسب المئوية
أقل من ١٥ سنة	٣ر٣٩
١٥ ـ ٦٤ سنة	١ر٥٧
٦٥ فأكثر	٦ر٣
نسبة الاعمار جميعا	١٠٠
السن المتوسطة	١ر٢٢

قد تكون هذه الارقام ناقصة الا من التقدير العام للسن فى هذه الممالك التى نعرض لها شبيه بالتقدير العام للسكان فى مصر، ولعل أبرز الظواهر فى هذا التقدير العام الذى تنطبق به الارقام هى النسبة العالية للاطفال مقارنة بالسكان البالغين ومعنى ذلك النسبة المئوية الكبرى لهؤلاء الذين تعولهم عائلاتهم · ويوجد فى مصر ٦٩ ٠/٠ من الاطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ونجد قياسا الى هذا فى السويد مثلا أن هذه النسبة هى ٣١ ٠/٠ ، وفى فرنسا ٣٢ ٪ ، وفى الولايات المتحدة الامريكية ٣٩ ٪ ، على أن النسبة العامة للاطفال التى تقل عن هذا التقدير بالقياس الى عدد السكان العاملين فى هذه الممالك الاخيرة انما يعوض عنها بعض الشىء بكثرة عدد الطاعنين فى السن ·

وحقيقى انه فيما يختص بالشرق الاوسط وفى غيره من الاقطار التى لم تتقدم اقتصادياتها الزراعية كثيرا ما يعمل الاطفال وهم فى سن دون الخامسة عشرة ، ومعنى ذلك عدم اعتمادهم على عائل اعتمادا كليا ولكن انتاجهم فى الواقع ، أو بتعبير آخر ، القدر من الانتاج الذى يساهمون به أقل مما يستطيعه البالغون وهو انتاج فى الواقع على حساب التعليم الذين هم فى حاجة اليه لزيادة الطاقة الانتاجية والتقدم الاقتصادى ، فهذا فى الواقع ، ـ على حد قولنا سابقا ـ عقبة فى سبيل التقدم الاجتماعى ·

وثمة خاصة أخرى مرتبطة بالاولى وهى قلة نسبة السكان العاملين ، فالحادث فى مصر وهو ما تنطق به الارقام السابقة ، هو أن هذه النسبة تساوى ٥٧ ٪ من مجموع السكان ، ونجد قياسا على هذا انها ٦٩ ٪ فى السويد ، وفى فرنسا ٦٧ ٪ وفى الولايات المتحدة كذلك ·

وتلى هذا خاصة أخرى توضحها نسبة السكان النشطين اقتصاديا ، وقد بلغت هذه النسبة فى مصر ٣٨ ٪ فى عام ١٩٣٨ حيث وجد أن ٦٥ ٪ من السكان الذكور و١١ ٪ من الاناث هم الذين ينتجون من الوجهة الاقتصادية ، أما فى السويد فان الارقام التى تقابل هذا بلغت فى عام ١٩٤٠ (٤٧ ٪) بالنسبة لمجموع عدد السكان ٦٩ ٪ من عدد السكان الذكور و٢٥ ٪ من الاناث ، وكانت النسبة فى فرنسا ٤٩ ، ٦٥ ، ٣٤ ٪ على التوالى فى عام ١٩٣٦ فى حين انها كانت فى الولايات المتحدة ٤٠ ، ٦٠ ، ١٩ ٪ فى عام ١٩٤٠ ، وما دمنا بصدد تقدير هذه الارقام فعلينا أن نذكر ان فى بعض الممالك توجد نسبة كبرى من النساء والشباب فى عائلات الفلاحين والمتعهدين الآخرين قد تضمنهم التعداد بالاضافة الى عائلات لا تتقاضى شيئا تساهم فى مشروعات الاسرة فهى على هذا الاساس متضمنة فى عداد العناصر الاقتصادية النشطة فى حين أن الذى يحدث فى الممالك الاخرى هو أن مثل هذه العناصر أو أغلبيتها توجد فى عداد الزوجات والتلاميذ وعناصر أخرى شبيهة بهذه وهى على هذا الاساس مستثناة من النشاط الاقتصادى(١) · ومعنى هذا وجود فوارق قد تكون كبيرة ومن المحتمل انه رغم ادماج الاناث البالغات فى التعداد المصرى الا أن نسبة كبيرة بينهن فى الارياف تساهم بأية طريقة من الطرق فى دائرة

(١) دراسة السكان ـ الكتاب السنوى ١٩٤٨

نشاط الاسرة ، أى فى الحقل ، ويصدق هـذا أيضا على نسبة معينة من الاطفال على نحو ما أوردنا آنفـا ٠

ولقد سبق لنا القول أن الاغلبية العظمى من السكان الذين نعرض لدراستهم ينتمون الى الزراعة يتضح هذا أيضا من توزيع السكان النشطين من الوجهة الاقتصادية فى الجماعات الصناعية الكبرى على أن ٧١ ٪ من السكان العاملين فى مصر كانوا يشتغلون بالزراعة حين صدور تعداد عام ١٩٣٧ فى حين كانت الثلاث فئات الاخرى تعمل فى الصناعة وتتضمن ٧ر٨ ٪ من السكان النشطين اقتصاديا ، و٧ر٥ ٪ يعملون فى التجارة والمصارف والاعمال المالية بالاضافة الى ٤ر٢ ٪ وهى نسبة من يقومون بخدمات خاصة فى نطاق هذا النشاط الاقتصادى ٠

وثمة ظاهرة تسود دول الشرق الاوسـط الآن وهى قلة نسبة الوفيات ، ومن شأن هـذه الظاهرة خفض نسبة عدد الاطفال من بين السكان لان هؤلاء يستطيعون الحياة بعد هذه السن المبكرة فيصبحون بالغين أو شبانا يستطيعون العمل وفى هذا أيضا زيادة لعدد السكان الى حـد كبير ، وما يستتبع هذا من نسبة فى النمو ، واذن يبدو انه من غير المحتمل أن تنخفض باستمرار نسبة الوفيات دون انخفاض فى نسبة الاخصـاب ، أضف الى ذلك أن مثل هذه النسب المنخفضة فى عدد الاطفال بالنسبة الى عدد البالغين مضافا الى هذه النسبة الكبرى من عدد السكان المشتغلين من تلك المجموعة التى نراها على سبيل المثـال فى دول الغرب لا يمكن أن نجـد مثلها فى الشرق الاوسط الا عن طريق انخفاض كبير فى نسبة المواليد ، ويجدر بنا ونحن بصدد التحليل المطلوب للمشـاكل الخاصة بالتطورات الاقتصـادية والاجتماعية لدول الشرق الاوسـط أن نعرض بالتفصيل لدراسة السكان ، لا بالشكل الواقـع والمرتقب فحسب ، ولكن على أسس أخـرى هى التقدير العام لنسبة السن وصلته بالدخل والادخار وتكون رأس المال كمشكلات تربوية ٠

٣ ـ الاتجاهات العامة للسكان وتأثيرها على المصالح الاقتصادية والاجتماعية :

واذا ما تضخم عدد السكان وأريد تفـادى انحطاط مستوى المعيشة فلا مناص من تضخم فى الانتاج الاقتصادى أيضا يسير سيرا حثيثا مع نمو السكان ، واذا ما أريد ارتفاع مستوى المعيشـة وجب أن يتضخم الانتاج بسرعة تفوق سرعة زيادة السكان وقد توجد استثناءات ضعيفة موقوتة لهذه القاعدة كما يحدث فى حالة بلد يعتمد على رأس مال أجنبى يرد اليه أو يستهلك ما تجمع لديه من فائض الانتاج ، ولكن القاعدة العامة التى تصـدق على كل وقت هى ان السكان فى أية مملكة يعتمدون على الانتاج والاتجار فى الحصول على معاشهـم وما يلزم الحياة من ماديات ٠

ونجد على حد النظرية التقليدية التى نادى بها « ملتاس » منذ مائة وخمسين عاما بوصـفها « الاساس العام الذى تخضع له نظرية السكان » ان عدد السكان يتزايد بسرعة تفوق سرعة انتاج مواد المعيشة الضرورية حتى يدرك الناس المرض أو الحرب أو المجاعة فيحصل التوازن ، وانك لتجد عـددا قليـلا من الطلبـة فى هـذا العصر الحديث ، يعتقد فى هذه النظرية بوصفها قانونا طبيعيا لا مفر منه ينطبق على كل الاوضاع القائمة ، والذى حدث فى ممالك عديدة هو ضعف نسبة الزيادة فى عدد السكان ـ الى حـد الصفر أحيانا ـ فى حين زاد الانتاج وارتفع مستوى المعيشة الى حد كبير ، ومع ذلك يعتقد كثير من المؤلفين أن ظروف المدنية الحاضرة كفيلة بأن تحرم الكثير نعمة الاستمتاع بالخيرات والانتاج والوفرة نتيجـة لازدياد عدد السكان وما يستتبع هذا من العجز عن استغلال التقـدم الفنى ، وليس من الضرورى أن يستتبع هذا أى تحسين فى مستوى المعيشة، ولكن من المحتمل أن يكون عقبة فى هذا التحسين ٠

على أن وجهة النظر هذه لو انها طبقت عـلى الاقاليم المتأخرة حيث تعتمد أغلبية السكان عـلى الزراعة أو الانتاج من النوع البـدائى يمكن أن تفصل تفصيلا على النحو الآتى : الذى يحدث فى هذه الانحاء لو أن نسبة السكان مقيسة الى الموارد كانت نسبة عالية هو أن ضيق الارض ـ هـذا الضيق النسبى ـ من شأنه أن يضعف أو يقلـل الاستفادة من الجهود العمالية التى يمكن حشدها ، والبطالة فى هذا الوضع قلما تحدث فى نطاق واسع فى المساحات الزراعية ، ولكن المسألة الخطيرة هى عدم توافر العمل بشكل كاف ، وهنا نقصد العمل المقصور على جزء من الوقت كأن يكون موسميا أو موقوتا ، أو لا يدر الانتاج الكافى ، وثمة أسباب كثيرة لعدم توافر العمـل بالشكل الكافى وهى تتضمن قلة رأس المال ، أو عدم كفايته الانتاجية وكذلك ضعف التنظيم القائم وعجز الاساليب الفنية وخضوع مطالب العمل للطابع الموسمى بالاضافـة الى اختلاف فى الطلب يتعلق بالانتـاج الزراعى التجارى وهكذا ٠ ولكن السبب الاكبر فى هذه الظاهرة على نحو ما يتضح فى كثير من الاوضاع يرجع الى عدم توافر المساحات اللازمة من الارض بالنسبة الى وفرة الجهود العمليـة التى يمكن حشدها فى الزراعة وهى فى الواقع تعتبر آخـر أمر لازم لازدحام السكان فى الاقاليم الزراعية ، وانك لتجد نتيجة لهذا الازدحـام فى السكان ضعفا فى الطاقة الانتاجية للعمل ، وتفصيل ذلك أن زيادة الوحدات العمالية اللازمة لاستغلال مساحة معينة من الارض على حد معين مع بقاء الوضع على

ماهو عليه أمر من شأنه انقاص الكفاية الانتاجية لهذه الوحدة العملية ، ومعنى ذلك ان مساحة الارض ونوع الارض أمران يجب أن يحسب لهما حسابا أى ان زيادة السكان قد تكون باعثا على استغلال الارض الضيقة التى قلما تدر المحصول الكافى فى حالة تطبيق الاساليب الزراعية القائمة ٠

والذى يحدث فى كثير من الاحيان هو أن تتفاقم هذه الصعاب نتيجة لتوزيع الاراضى أو تقسيمها وهو الامر الذى يحدث فى حالة نمو السكان فى ظل النظام الوراثى القائم ، ومن شأن هذا التقسيم الى اقطاعيات صغيرة أن يضعف الفوائد التى قد تنجم عن التخصص فى ضروب من النشاط الزراعى ، الذى يمكن أن يحدث نتيجة لازدياد السكان ٠ والواقع ان الحقول الصغيرة والمزارع تعتبر عقبة كبرى تحول دون الانتفاع بالطرق الزراعية الحديثة فى حين أن خضوع الزراعة للاساليب العتيقة التقليدية يعود بانتاج ناقص ٠ على أن وجهات النظر التى عرضنا لها آنفا ليست محل اتفاق عام بين الطلبة الحديثين الذين يهتمون بالموضوع فثمه اختلاف كبير فى الرأى يدور حول أهمية عدد السكان والعوامل الاخرى ذات الصلة بالطاقة الانتاجية الزراعية فى حين أن البعض يعلق أهمية كبرى على الظروف الاجتماعية والسياسة وطرق تأجير الاراضى وما الى ذلك ٠

ولقد كان الاهتمام بتحسين الاساليب الفنية للزراعة كوسيلة لتحسين الطاقة الانتاجية العملية فى المساحات الآهلة بالسكان التى يعوزها التقدم الفنى موضوعا لدراسات كثيرة ، اذ تمكن زيادة غلة الارض فى بعض الاحوال عن طريق حرث الارض الى مسافات عميقة بالاضافة الى الاستفادة من السماد ، ويمكن للرى أن يحيى الكثير من موات الارض كما ان تنوع المحصولات على مدار السنة ، وبشكل نظامى ، من شأنه أن يحول دون وجود أراض غير محروثة لا حب فيها ولا بذر ، كذلك الحيوانات التى تدر الالبان يمكن أن يدخل عليها التحسين عن طريق الاحتفاظ بسجلات بتنظيم السلالة والانتاج ، عن طريق ذكور أقوياء ، وتلقيح صناعى ، وتمكن زيادة الانتاج من الالبان واللحوم عن طريق زيادة البقر والخنازير بالنسبة الى بقية الحيوانات المستأنسة ، ويهمنا بصدد هذه النقطة أن نشير الى ضآلة الآلات المستعملة فى الاصقاع الزراعية المتأخرة ، وان هذا هو السبب فى أن الآلات المستخدمة عامل هام فى تقدم الطاقة الانتاجية رغم ضآلة ما أودع للاستثمار ٠

وأنت ترى فى هذا العرض الموجز لمختلف الآراء فيما يختص بالعلاقة بين اتجاهات السكان من ناحية ، والتقدم الاقتصادى والزراعى من ناحية ، ما يدعو الى دراسة تفصيلية لضروب هذه العلاقة مع الاشارة الى الظروف الخاصة لكل مملكة ، والواقع انه من الضرورى دراسة عدد السكان ، والازدحام والتوزيع والنمو فى كل مملكة ، وعلاقة هذا كله بمواردها الطبيعية وبالطاقة الكامنة التى يمكن استغلالها فى التقدم الزراعى والصناعى ، ومن المهم تقدير الاثر الناجم عن الزيادة المنتظرة فى عدد السكان على استغلال الارض والطاقة الانتاجية الزراعية ، وتكوين رأس المال والتقدم فى التصنيع وميزان المدفوعات الدولية ، ومستوى العمل ومستوى المعيشة، وتقدم التعليم والمساكن الخ ولا سبيل الى فهم معنى اتجاهات السكان وما يتبع ذلك من سياسة ايجابية الا عن طريق تقدير دقيق عملى للاثر الناتج عن زيادة السكان فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ٠

أما فيما يختص بالاشارة الى دول الشرق الاوسط فقد كانت دراسة هذه الموضوعات دراسة عارضة ، وثمة بيان عام دقيق يتناول المشاكل الاقتصادية وما ينتظر منها فى هذه الاقاليم ، جاء فى التقرير النهائى للبعثة الاقتصادية فى الشرق الاوسط (A/AC25/6) وتظهر من فقرات ملحقة بالبيان « نتائج دراسة العلائق بين توزيع السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية » (E/CN. 9/55 and Add. 1 and 2) التى عرضنا لتلخيصها آنفا وكذلك من التقرير الذى قدمته البعثة الاقتصادية للاحصاء والتقدير التابعة لهيئة الامم : أن الحاجة الاقتصادية التى تعوز الشرق الاوسط الآن هى زيادة الانتاج ، ونعنى الانتاج الزراعى خاصة ثم العمل على رفع مستوى المعيشة ، ومعنى ذلك أن العمل على زيادة الطاقة الانتاجية أمر جوهرى والنتيجة التى شوهدت فى مصر على سبيل المثال قبل الحرب العالمية الثانية ، وبصدد مثل هذه المشروعات قد لخصت فى عرض حديث للموضوع تناول مشكلة السكان (١) ، وثمة اختلاف فى الرأى فيما يختص بمدى تأثير ازدياد السكان زيادة سريعة على المشكلة التى نحن بصددها ، وان كان مما لاجدال فيه ان المشكلة تكون أبسط من هذا الوضع لو أن الزيادة كانت بطيئة ، ومع ذلك فهناك أيضا مشكلات عاجلة خطيرة تتطلب الحل السريع فاذا حلت كان ذلك نجاحا كبيرا ٠ ٠

وانك لتلمح فى عناية حلقة الدراسات الاجتماعية هنا بدراسة الخدمات الريفية الاجتماعية وتنظيم الجماعات نتائج سيكون لها أبلغ الاثر فى التغلب على الصعاب التى تتصل مباشرة بمشاكل السكان ، مثل انتشار المرض والنسبة العالية للوفيات التى تنقص من قدرة الطاقة الانتاجية للمجموعة العاملة من السكان ٠٠

(١) مصر وهل هى مزدحمة بالسكان ٠ ١ ٠ نصيف : مشكلة السكان يوليو سبتمبر ١٩٥٠

حيازة الأراضى الزراعية ـ تطورها وتشكيلها

نوع الانتـــاج الزراعى وتسويقـــه

وأثر ذلك فى حياة أهل الريف

تعقيب

للدكتور محمد حسنى السعيد (مصر)

أصبح موضوع حيازة الاراضى الزراعية محل الاهتمام والبحث من القائمين على تسيير دفة الامور القومية ، سواء أكانوا سياسيين أم اقتصاديين أم علماء مختصين فى المسائل الاجتماعية ، يحفزهم الى ذلك الرأى العام ومطالبته المستمرة بنصيبه فى الثروة القومية ، نتيجة مباشرة لقيام الحـربين العالميتين الاخيرتين اللتين نادى خلالهما زعمـاء الديموقراطية بتقديس حقوق الانسان والاشادة بنصيبه فى الثروة القومية ٠

لقد كان منطق الدعاية الحربية باعثا للوعى القومى فطالب الصغير بحقه من الكبير ، سـواء أكان هذا الصغير أمة أم فردا فى أمة ، فطالبت الشعوب الصغيرة بحقوقها ، وكذلك طالبت بهـا طائفة من لا يملكون ، فكسب العامل والرجل العام حقوقا تزيد عمـا كانا قد خسراه فى الحرب من مال وولد ٠

حيازة الاراضى الزراعية :

تعتبر من الناحية الفكرية الناتج الكيميائى لتفاعل الاوضاع الاقتصـادية والسـياسية والاجتماعية والدينية والطبيعية، فتحدد بخواصها المستمدة من تلك النظم العلاقة التى تربـط بين الناس والارض التى يفلحونها٠ فهى لا تعنى بوضع اليد على الارض الزراعية فحسب ، بل تعنى أيضا بجميع أنواع العلاقات التى تهيىء للناس طـريق الانتفاع بالارض الزراعية واستغلالها وتعين حصة المتصلين بالانتاج منها مما تغله سواء أكانوا ملاكا لها أم مستأجرين فيها أم عمالا عليها ، أى انهـا تتصل بتوزيع الحقوق العقارية بين الملاك ، وبين الملاك والحائزين والدائنين ، وبين الملاك كأفراد والمجتمع كصاحب الحق الاول فى الارض الزراعية٠

ولما كانت حيازة الاراضى وليـدة الاوضاع البيئية اجتماعية وطبيعية فان أى تغيير فيها يسير ببطء شديد ، والسياسة الزراعية التى تقـوم عليها هى ـ دائما ـ سياسة الامد الطويل ، واذا كان هذا صحيحا بصفة عامة فهو أصح ما يكون فى البلاد الشرقية التى تعتمد فى معيشتها أساسيا على الزراعة وتحترم فيها العـادات الموروثة من الاوضاع الدينية والسياسية والنظم الاجتماعيـة القديمة ٠

نقصد بما تقدم التنبيه على عدم صلاحية ما يستورد من الافكار السـائدة فى بعض البلاد الاجنبية واتخاذه أساسا للسياسة الاصلاحية فى حيازة الاراضى اذ يلزم أن تكون معظم عناصر الاصلاح مستمدة من نفس بيئتها ٠

صعوبة معالجة هذا الموضوع :

تواجهنا فى الوقت الحاضر عندما نهم بمعالجة هـذا الموضوع الحيوى صعوبات رئيسية يمكن اجمالها فيما يلى :

١ ـ عدم وجود اتفاق عام بين الباحثين فى العلوم الاجتماعية على معنى واحد للحقائق التى يتضمنها هذا الموضوع ، فقد يتـكلم اثنان عـن المزرعة ، ولكن يقصد كل واحد منهما معنى يختلف عما يقصده الآخر ، اذ لم يتحدد لها بعد معنى واحد فى ذهن جميع الباحثين فى العلوم الاجتماعية كذلك ليس هناك اتفاق على المقصود بالمزارع فهل يعنى به المالك للارض أو المستأجر لها ، ولم تحدد الى الان الفواصل بين العامل الزراعى والمستأجر فهل يعتبر الزارع بالمشاركة مستأجرا أو عاملا زراعيا يتقاضى أجره عينا ٠ يوجد مثل هذا كثير من المسائل التى يعوزها الوضوح والاتفاق على مدلولها ، الامر الذى تجب معالجته فى هذه الحلقة

قبل أن ننتظر من البحث فيها من الناحية العامة نتائج معينة ٠

٢ ـ عدم جود الاحصائيات اللازمة والمناسبة لاجراء البحث التحليلي الذى يرقى بدراسة حيازة الاراضى من مجرد الوصف الى توضيح العلاقات التى تربط عناصره ، فلا توجد فى أى من تلك البلاد التى تعالج حيازة الاراضى فيها احصائيات تفصيلية أعدت لتحضير المعلومات الرقمية التى تساعد الباحثين فى هذه الدراسة فتعوز بعض البلاد احصائيات عامة عن الملكية وتسجيلها رغم ما يلزم لهذه الدراسات من احصائيات أكثر تفصيلا وأعمق صلة بالحائزين : كصفات الملاك ، وتاريخ تملكهم ، وحرفهم الاساسية والثانوية ، ومتوسط أعمارهم ، وطريقة تملكهم ، ووسائلهم فى استغلال ما يملكون ، الى غير ذلك من الاحصائيات ، التى تلزم لمعرفة خصائص الملاك والحائزين ، وربطها بالظواهر الاخرى المرتبطة باستغلال الارض ، وكمية المحصول الناتج منها ، كما لا توجد فى أى منها احصائيات عن حقيقة القيمة الايجارية ، أو عن الدخل للمالك المدير ، مما يساعد على تكوين الرأى فى أصلح نظام لاستغلال الاراضى واستعمالاتها ٠

٣ ـ عدم وضوح الاهداف فى رأى طوائف المصلحين من اجتماعيين واقتصاديين وسياسيين ، فكل يقصد بحيازة الاراضى الزراعية أمرا يختلف عن غيره ، ولا ضرر فى ذلك ، الا أن هذه الاهداف قد تتعارض فيقف تنفيذها لتباين الرأى ، وتنازع السلطان ، فهدف الاقتصادى عند البحث فى حيازة الاراضى تحقيق الكفاية الانتاجية لعناصر الانتاج الزراعى وهى : العمل ، والارض ، ورأس المال ، والادارة للحصول منها على أكبر محصول زراعى ممكن ، وهدف المصلح الاجتماعى فى ذلك تحقيق المساواة بين الافراد المزارعين فى الثروة الزراعية والدخل منها ، ولكن اذا وزعت الثروة الزراعية فى بلد يزدحم فيه السكان الزراعيون فان نصيب الفرد منها يصبح من القلة بحيث يتعارض مع الكفاية الانتاجية التى ينشدها رجل الاقتصاد ، مما يستلزم اجتماع المختصين فى الاقتصاد الزراعى والاجتماع الريفى والقانون لتعيين هذه الاهداف بما يتناسب وظروف كل أمة فكل من كتب حتى الآن فى حيازة الاراضى الزراعية ترجم عن وجهة نظره الفردية ، مما يصعب معه الاعتماد على هذه الآراء بذاتها منفردة أو مجتمعة من غير مناقشتها واستخلاص رأى جديد من تفاعلها فى أفكار القائمين على دراستها يصلح هدفا للسياسة الزراعية التى يوصى باتباعها فى كل بيئة ٠

لهذا أترددكثيرا فى الكلام عن حيازة الاراضى الزراعية والملابسات التى تكتنفها فى بيئة غير مصرية ، وهى البيئة التى أعرف عنها أكثر من غيرها ، والتى سأتكلم عنها بشىء من التفصيل فيما بعد ، وسأجمل القول هنا بذكر أهم خصائص حيازة الاراضى التى تشترك فيها جميع الامم الاعضاء فى هذه الحلقة ، لا بحثا وراء علاج ، ولكن توكيدا لضرورة تعاون الجهود المشتركة فى تكوين هيئة دائمة لدراسة هذه الناحية الحيوية لبلاد الشرق الاوسط ٠

الخصائص المشتركة :

أولا ـ يعيش ٧٠ ٠/٠ من سكان هذه المنطقة من العالم على الزراعة ، فهى ما زالت الحرفة الاساسية للناس ، ويرتبط دخلهم ومستوى معيشتهم بمقدار ما ينتج منها ، وقد طبعت عادات هؤلاء الناس وتقاليدهم بالطابع الزراعى ٠

ثانيا ـ تشترك هذه البلاد جميعا فى سرعة زيادة عدد السكان ، ولفقر الاراضى الزراعية فى بعض المناطق وزراعتها زراعة بدائية خفيفة ولتكدس السكان على الاراضى الخصبة فى المناطق الاخرى فان الكفاية الانتاجية للزراع فى كل منها منخفضة ، أى ان ما يخص الفرد الواحد من مجموع الانتاج الزراعى قليل ، لا يكفى لتوفير مستوى المعيشة المقبول انسانيا للسواد الاعظم من الناس ، ولذلك طبعوا بطابع الفقر ، يستوى فى ذلك من يزرع الارض زراعة خفيفة ، ومن يزرعها زراعة كثيفة ٠

ثالثا ـ يعوز الاراضى الزراعية فى هذه البلاد وجود سياسة مرسومة للمحافظة على خصوبتها لدرء ما تتعرض له الاراضى التى تعتمد فى زراعتها على الامطار من خطر عوامل التعرية ، وما يصيب الاراضى التى تروى ريا مستديما من ارتفاع مستوى الماء الارضى وازدياد نسبة القلوية فيها ٠

رابعا ـ يعوز جميع البلاد (رأس المال) الزراعى اللازم للتوسع فى مشروعات الرى والصرف والاصلاح ، لتعمير الاراضى القابلة للزراعة ، وتنظيم الانتاج فى الجزء المنزرع ، وزيادة التكثيف فى الاراضى التى تروى ريا مستديما ٠

خامسا ـ قلة نسبة المزارع العائلية فى الشرق الاوسط ، وانتشار الملكيات الكبيرة التى يؤجرها أصحابها المتغيبون ، وتوجد المزارع العائلية وهى الملكيات الصغيرة والمتوسطة التى يديرها أصحابها فى لبنان وسوريا وفلسطين وشمال العراق ٠ وتقل كثيرا فيما عدا ذلك من المناطق والى هذا النوع من الحيازات يرجع الفضل

فى انتاج محاصيل الفاكهة من الموالح والحلويات فى الشرق الاوسط ٠

أهم خصائص حيازة الاراضى الزراعية فى مصر :

أما عن مصر بالذات فان خصائص حيازة الاراضى الزراعية فيها تتلخص فى حقيقتين أساسيتين هما :

١ ـ ازدحام السكان على الارض الزراعية٠

٢ ـ عدم انتظام الملكية الزراعية ، وقد أدت كلتاهما الى :

ا) انتشار استغلال الاراضى الزراعية بالتأجير والى ندرة وجود المزارع العائلية التى يديرها أصحابها ، ويعيشون بالعمل عليها ولذلك كانت الزراعة فى مصر مصدرا أساسيا لتثمير المال ، وهى مصدر الدخل للممولين قبل أن تكون نوعا من الحياة للزارعين ، تتغلب فيها القيم المادية على القيم العاطفية ما دام المالك لا يزرع أرضه بنفسه ليهيىء لعائلته أولا كفايتها من الانتاج الزراعى ، لذلك كانت معظم المزارع ـ وان صغر حجمها ـ تجارية تنتج أساسيا للسوق ، وكان الدخل الزراعى معرضا لعدم الاستقرار فى معظم الاحيان ٠

ب) ارتفاع فئات الايجار ، وجمود الطبقات بين أهل الريف ، فصارت نظرية السلم الزراعى غير قائمة ، مع ما يتبع ذلك من يأس الزارع ، وعدم اطمئنان المالك الى قدرته على الوفاء بدفع الايجار كاملا ، مما يبرر رفع فئات الايجار ٠

ج) صغر الحيازة بحيث أصبح وضع يد المستأجر لا يتعدى مساحة قدرها فدانان، وهى مساحة ضئيلة لا يفى دخل العمل (وهو الدخل المزرعى منقوصا منه الايجار) بمواجهة التكاليف اللازمة لابسط مقتضيات الحياة الانسانية لذلك طبع السواد الاعظم من الفلاحين بطابع الجهل والمرض زيادة على طابع الفقر

د) انتشار زراعة المحاصيل التى تسمى محاصيل الايجار، لانها تحمل فى خصائصها ما يجعلها كفيلة فى معظم الاحيان بضمان الوفاء بحقوق الملاك كالقطن والقمح والارز والقصب ٠

هـ) يرتبط بانخفاض مستوى معيشة السواد الاعظم من المستهلكين انخفاض مستوى طرق تسويق المحاصيل الزراعية ، وخصوصا المعد منها للاستهلاك الداخلى ٠

كثافة السكان الزراعيين فى مصر :

أصبح أمرا معروفا للناس جميعا ان عدد السكان فى مصر يزيد بسرعة أكبر مما تزيد به مصادر الثروة الزراعية ، وخصوصا بعد أن وقف التوسع فى المساحة المحصولية Crop area لوقف مشروعات الرى الكبرى فى أوائل هذا القرن (من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٩١٣) فزادت المساحة بمقدار ٢٥ ٠/٠ وزاد السكان بمقدار ٣٠ ٠/٠ ، ولكن منذ قيام الحرب العالمية الاولى وقفت مشروعات الرى الكبرى تقريبا ، ووقف معها التوسع فى المساحة المحصولية ، التى لم تزد من ذلك التاريخ حتى الان الا بنسبة ١٠ ٠/٠ فى الوقت الذى زاد فيه عدد السكان بنسبة ٦٠ ٠/٠ ، لقد كان التوسع فى المساحة المحصولية كبيرا فى وقت كانت فيه نسبة الزيادة فى عدد السكان متناقصة ، وكاد هذا التوسع بعد ذلك يقف عندما أصبحت نسبة الزيادة فى عدد السكان متزايدة، (١) مما يدل على عدم التفكير فى حركة السكان عند تصميم السياسات العمرانية فى البلاد ٠

لقد أصبح عدد السكان الزراعيين ١٥ مليونا، (٢) ومساحة الارض المنزرعة حوالى ستة ملايين من الافدنة ، وبذلك يخص الفرد الواحد من السكان ٢/٥ فدان ، وهى مساحة ضئيلة ، تنم عن المشكلة الاساسية فى حيازة الاراضى الزراعية فى مصر ، وما تشعب عنها من ظواهر ، منها وجود فائض فى السكان الزراعيين عن حاجة الانتاج الزراعى (بالوسائل المتبعة فيه الان) ٠ لقد حسب (مستر وندل كليلند) هذه الزيادة بستة ملايين (٣) تقريبا على أساس أن عدد السكان الزراعيين ١٢ مليونا بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ ذلك الفائض الذى زاد بما يوازى الثلاثة ملايين بحسب تعداد سنة ١٩٤٧ ٠ ان هذا الفائض الكبير من العمال الزراعيين فى الريف المصرى لا يعنى وجود بطالة سافرة لان هذه الزيادة الكبيرة فى عدد السكان والتى لم تقابلها زيادة أكبر فى المساحة المحصولية ورأس المال الزراعى والصناعى زادت درجة التركيز فى انتاج المحاصيل الزراعية التى تستنفد عادة عددا كبيرا من العمال ذوى الاجر المنخفض كالقطن ، والارز ، والقصب ٠ يضاف الى ذلك ما نشاهده فى بعض الجهات الريفية من وجود بعض الصناعات اليدوية Non-capitalistic Industries التى لا تحتاج الى (رأس مال) ، وأكبر

---

(١) ارجع الى الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٤٨

(٢) ارجع الى تعداد السكان فى مصر سنة ١٩٤٧

(٣) Cleland W., The population Problem in Egypt. Luncaster.

اعتمادها على رخص فئات الاجور الزراعية . ان استمرار صغر النسبة بين الارض والسكان الزراعيين يتبعه انخفاض أجر العامل الزراعى ، فيتجه ـ عادة ـ الى مثل هذه الصناعات البدائية ، التى لا تحتاج الى (رأس مال) كصناعات الخوص والقش ، والصوف والجلود ، وهى التى تسمى فى مصر بالصناعات الريفية أو الصناعات الصغرى. ان انتشار هذه الصناعات فى الريف تحت الظروف التى وصفناها دليل على استمرار انخفاض أجر العامل الزراعى ، وهى ظاهرة قوية من ظواهر التدهور الاقتصادى ، وزيادة على ذلك فان مثل هذه الصناعات لا تصلح ميدانا للتدريب الحرفى لاعداد العامل الصناعى بحيث يصلح بعدها للعمل فى الآلات الميكانيكية للصناعات الرأسمالية الحديثة.

هذه الصناعات وليدة الفقر ، ولا يصح أن يكون تعزيزها هدفا من أهداف السياسة الطويلة الاجل ، وان كانت الحكومة ترى تشجيعها الآن فيجب أن يكون هذا التشجيع بالقدر الذى يفى فقط بسد حاجة عابرة ، خلال سير المشروعات الاصلاحية التى تهدف أساسيا الى رفع أجر العامل الزراعى ، وفى النهاية الى اختفاء هذه الصناعات من مسرح الحياة الريفية .

لم تخفف من حدة انخفاض حصة العامل الزراعى فى مصر زيادة كمية الانتاج التى تقدر بحوالى ٢٠ ٠/٠ مما كانت عليه خلال المدة من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٠ (١) نتيجة للتقدم الفنى فى الزراعة والتوسع فى المساحة المحصولية، لان نسبة الزيادة فى عدد السكان كانت ثلاثة أمثال هذه الزيادة فى الانتاج ، وستستمر الزيادة المتزايدة فى عدد السكان نتيجة للتقدم الحاصل فى الوسائل الطبية الوقائية منها والعلاجية ، وانتشار الثقافة الطبية بين الريفيين ، وظهور توافر الادوية الناجعة كمجموعات (السلفا) و (البنسلين) وما قد يضاف اليها فى المستقبل القريب مما سيخفض كثيرا نسبة الوفيات فى الاطفال . ومع الزيادة المطردة فى عدد المواليد يجب أن نتوقع زيادة كبيرة فى عدد السكان تفوق الزيادة فى الانتاج الزراعى ما لم تخط البلاد خطوات سريعة حاسمة نحو تنفيذ مشروعات الرى الكبرى ، التى قدر رجال الحكومة انه يستطاع بها توسيع رقعة الاراضى المزروعة الى عشرين مليونا (٢) من الافدنة

قد تحجب ظاهرة انخفاض أجور العمال الزراعيين فى الوقت الحاضر ظاهرتان هما :

١) التضخم النقدى الحاصل ، حيث زاد معه الاجر النقدى للعامل الزراعى الى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب (١) الا أن الاجر الحقيقى للعامل الزراعى مازال منخفضا لان أثمان الحاجيات التى يشتريها قد زادت بنفس النسبة .

لا يقلل من خطورة هذه الحقيقة ظهور بعض الرواج النسبى، نتيجة لهذا التضخم النقدى فى طبقة من صغار الفلاحين الذين يملكون شيئا من العقار الثابت أو المنقول، ولو صغر مقداره ، كان يكون جزءا من فدان ، أو بعض ماشية اللبن ، أو بضعة من الاغنام حيث زادت ايراداتهم النقدية منها، اذ أنه لما كانت احتياجاتهم الى ما يشترونه بالنقد محدودة ، ولم تزد الا قليلا ـ فى وقت ارتفعت فيه أثمان المحاصيل الزراعية بنسبة أكبر من أثمان المنتجات الصناعية ـ توفر لديهم من دخلهم فائض، جعلهم أحسن حالا من العمال الزراعيين الذين كانوا يعدون فى طبقتهم قبل الحرب العالمية الثانية ، غير ان هذا المدخر مع قلته لن يكون كافيا ، أمام ارتفاع أسعار العقارات لاحتفاظهم بهذا التحسن النسبى .

ب) ارتفاع الاجر اليومى للعامل الزراعى فى بعض المناطق التى يقل فيها تركز السكان الزراعيين ، لعدم انتظام توزيع السكان ، فيكتظون فى المناطق الجنوبية وتقل كثافتهم كلما اتجهنا الى شمال الدلتا، حيث تشغل زراعتا القطن ، والارز ٧٠ ٠/٠ تقريبا من جملة المساحة المنزرعة لارتفاع أثمانهما ، وهما محصولان متنافسان ، ويتطلبان عددا كبيرا من العمال فى نفس الوقت، لذلك ارتفعت فى هذه المناطق أجور العمال الزراعيين بنسبة أكبر من متوسط ارتفاع الاجر اليومى للعامل الزراعى فى جميع المناطق ولما كانت أجور العمال توازى ٦٠ ٠/٠ من جملة التكاليف الزراعية الجارية للارز ، و٥٧ ٠/٠ من جملة التكاليف الزراعية الجارية للقطن فضل كثير من أصحاب الملكيات المتوسطة تأجير الارض على زراعتها بأنفسهم ، مما زادت معه نسبة الاراضى المؤجرة فى الوقت الحاضر وان كان التأجير عينا بالمحصول ليستفيد المالك أيضا من الارتفاع الحاصل فى أثمان محصولى القطن والارز .

---

(١) شارل عيسوى

Issawi-Charles, Egypt and Economic and Social analysis. Royal Institute of International Affairs, 1947.

(٢) محاضرة محمد على الكيلانى بك وكيل وزارة الزراعة فى الجامعة الامريكية

---

(١) من تقرير مصلحة الفلاح

عدم انتظام الملكية الزراعية :

يزيد من حدة استمرار تكدس السكان الزراعيين وما ينتج عنه من انخفاض حصة العامل الزراعى فى الإنتاج ـ وهى مشكلة مصر الرئيسية الان ـ عدم تنظيم توزيع هذا الدخل القليل ، نتيجة للتركيز الشديد فى الملكية الزراعية اذ يملك ٠٦/٠ من السكان ٠٦٧/٠ (١) من مساحة الاراضى الزراعية، ومع ذلك فالملكية أكثر تركيزا مما ظهر فى هذا الاحصاء ، لان من بين الملاك من يملك أكثر من وحدة عقارية واحدة ، فاذا حصرت الملكيات التى تخص كل مالك كان عدد الملاك أقل مما ظهر فى هذا الاحصاء ٠

لقد حابت الظروف المحيطة بنشوء الملكية الفردية توطيد الملكية الكبيرة فى الزراعة المصرية منذ ألغى محمد على باشا نظام الالتزام أى الاقطاع الزراعى وأبقى ملكية الرقبة للحكومة ممثلة فى شخصه ومنح حق المنفعة الى طائفتين من الناس:

١ ـ الفلاحين القادرين على زراعة الارض فأعطى كلا منهم مساحة تتراوح بين ٣ ، ٥ أفدنة ينتفع بغلتها نظير دفع الضريبة عليها ٠

٢ـ كبار رجال الجيش والموظفين والاعيان والموالين له من الملتزمين وبعض أفراد عائلته فقد منحهم مساحات واسعة من الاراضى سميت (بالاباعد) [estates] ينتفعون بها مقابل اصلاحها وأعفيت من الضريبة ، وأخيرا ربطت عليها ضريبة عينية توازى ١/١٠ انتاجها عينا ولما لم يكن لقياسها أساس معروف لم تدفع ، واستبدلت بها ضريبة نقدية مخفضة لا يتجاوز أعلاها ثلاثين قرشا ٠ وفى عهد الخديو اسماعيل صدر قانون المقابلة ، وهو ينص على أن من يدفع ضريبة ست سنوات كاملة تخفض الضريبة على أرضه الى النصف ويعطى حق الملكية المطلق ، أى يصبح صاحب الرقبة والمنفعة معا ، فيحق له التصرف فيها بالهبة والاسقاط والوصية والارث والايقاف وأخذ بدل أو ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة ٠ ولما كانت الضريبة على (الاباعد) منخفضة سهل على أصحابها دفع المقابلة والتمتع بحق الملكية المطلق بثمن زهيد٠ وكذلك استتبعت قوانين العقار والتسجيل وتنظيم تسجيل الحقوق العينية عليه فى سنة ١٨٧٥ ارتفاع قيم الاراضى الزراعية ، فاصبح الحصول على المال بضمانها أمرا ميسورا لملاكها ، مما زاد القوة (الرأسمالية) لارباب الملكيات الكبيرة ، وخصوصا بعد تنفيذ مشروعات الرى وانتشار زراعة القطن٠ الا أنه صاحبت نشأة الملكيات الكبيرة ظاهرة تتضمن خطورة اجتماعية واقتصادية ، وهى ان معظم كبار الملاك كانوا من غير المزارعين الذين نشأوا فى غير محيط الريف واحترفوا غالبا حرفا أخرى ، تبعدهم عن مواطن ملكهم الزراعى ، أما العدد القليل الذى عاش فى الريف واحترف الزراعة ، فقد هجر المتعلمون من ذريتهم ما ورثوه عنهم من ملك فى الريف ليزاولوا حرفهم فى المدن وأصبح شائعا ان نجد محاميا أو طبيبا أو تاجرا يمارس عمله فى المدينة ويملك مساحة واسعة من الاراضى الزراعية ٠ ولانهم أقدر على الادخار من المزارعين وأقوى فى المنافسة والتزاحم على شراء الاراضى الزراعية كان ذلك سببا فى استمرار ارتفاع أثمانها وتركيز الملكية فى غير أهل الريف٠ ولعدم وجود نواح اقتصادية أخرى لتثمير المال المدخر أصبحت الارض تدار أساسيا لتحقيق الكسب المالى ، وأخذت القيم المالية تفوق القيم الانسانية فى العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس والارض التى يفلحونها ٠

(1) Doreen Warriner, Land and Poverty. (London & New York) Royal Institute of International Affairs, 1948, p. 35.

انتشار التأجير :

ان تركيز الملكية فى عدد قليل من الملاك مع تغيب معظمهم عن محيط الريف المصرى جعل نظام التأجير سائدا فى استغلال الاراضى الزراعية لقد قدرت مساحة الاراضى التى يؤجرها ملاكها بمقدار ٣ر٦١٠ مليون فدان فى السنة الزراعية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ (١) أى ما يعادل ٠٦٠/٠ من جملة مساحة الاراضى الزراعية ، هذه النسبة مع كبرها أقل من الحقيقة حيث لم تسجل احصائيات مايؤجر من الاراضى التى تقل الملكية فيها عن فدان ، وبما ان القصر والنساء ومن يحترفون غير الزراعة من الذكور يؤجرون ملكيتهم الجزئية ، فاذا فرض ان هؤلاء يملكون ٠٥٠/٠ من الملكيات (القزمية) الضئيلة فانه يجب ان يضاف الى مجموع الاراضى التى تؤجر ٩٩٧ ألف فدان أخرى ، وبذلك ترتفع نسبة الاراضى المؤجرة الى ٠٧٥/٠ وهى نسبة أقرب الى الواقع ٠

لا اعتراض على التأجير كنظام فى استغلال الاراضى الزراعية ما دام فيه نقل للارض الزراعية من حيازة مالكها غير القادر أو غير الخبير بزراعتها الى من هو أصلح منه وأجدر باستغلالها ، والنتيجة المباشرة لهذا الاجراء هى زيادة الانتاج الزراعى ، الا أن هذه الزيادة فى الانتاج لا تظهر فى تحسين حالة الزراع ، ولكن للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى أشرنا اليها ترفع القيمة الايجارية للاراضى الزراعية ٠

ارتفاع فئات الايجار :

ان فئات الايجار فى مصر أعلى منها فى أى بلد زراعى آخر ، لقد كان ايجار الفدان قبل الحرب

(١) وزارة الزراعة ـ قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء ـ الثقافة الزراعية ـ الصحيفة الزراعية الشهرية المجلد السابع عدد ٦ ص ١٦

العالمية الثانية فى أرض متوسطة الجودة ثمانية جنيهات ، وهو ضعف ايجار الفدان فى (هولندا) التى ما زالت تجأر بالشكوى من ارتفاع فئات الإيجار فيها • ان فئات الايجار فى مصر تزيد على حقيقة صافى الدخل المزرعى (١) منها لانها تشمل جزءا من دخل العمل المزرعى Labour Income والاستهلاك والفائدة على رأس المال المتداول الذى يملكه المستأجر ، لانه بذلك فقط يصبح الايجار المدفوع مساويا تقريبا للفائدة السارية على الاموال المثمرة فى المشاريع الاقتصادية طويلة الاجل لارتفاع أثمان الاراضى الزراعية الى حد يفوق قوتها الانتاجية ويقبل المستأجر الصغير فى مصر هذا الوضع أملا فى الحصول بالتأجير على الدخل القليل غير المنظور من بعض المحاصيل الثانوية التى ينتجها بجانب محاصيل الايجار الاساسية ، ولانه لا يجد أمامه حرفة غير الزراعة ، ولانه من الفقر مع ذلك بحيث اذا لم يف بتسديد الايجار وأصبح عاملا أجيرا فلن تكون حالته الاقتصادية قد تغيرت كثيرا مما يقلل الضمان فى التأجير اليه ، وحدا ذلك ببعض الملاك على تفضيل التأجير بفئات مخفضة الى وسيط يقدم تأمينا ثم يتحمل هو بعد ذلك تبعة التأجير بالفئات العالية للمستأجر الصغير والزارع للارض فعلا •

لا تقف القوة الاحتكارية للمالك أو الوسيط عند تعيين فئات التأجير العالية ولكن تتعداها الى تعيين طريقة التأجير أيضا ، فاذا كانت أثمان المحاصيل منخفضة أو يتوقع المالك انخفاضها كان التأجير بالنقد كما كان سائدا فى المدة بين الحربين العالميتين الاخيرتين، واذا كان المتوقع ارتفاع أثمان المحاصيل كان التأجير عينا بالمحصول ، وهذا ما نلمسه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ويعتبر هذا الاتجاه الاخير تحسنا فى نظام التأجير حيث قرب كثيرا بين المالك والمستأجر ، فأصبح المالك أكثر تعاونا مع المستأجر فى العمل على تحسين خصب التربة لزيادة الانتاج منها ، أملا فى زيادة حصته التى تحددها درجة خصوبة أرضه ، ويتمشى ذلك التعاون قطعا مع صالح المجتمع ، خصوصا أن المجهود المشترك فى زيادة خصب الارض لا يظهر أثره فى مدة قصيرة ، مما يجعل فئات الايجار العينى أكثر استقرارا من فئات الايجار النقدى ، وكذلك يساعد التأجير العينى على استقرار أثمان المحاصيل الزراعية فى الاسواق ، حيث لا يصبح دفع الايجار فى موعده – كما هى الحال فى نظام التأجير النقدى – سببا يدعو المستأجرين الى عرض المحاصيل للبيع فى وقت واحد عقب الجنى أو الحصاد مباشرة ، مما يخفض السعر موقتا حتى تنتقل المحاصيل من يد المزارع الصغير الى حيازة التاجر •

يضاف الى ما تقدم ان مدة التأجير للمستأجر الصغير وهو الزارع للارض فعلا لا تتعدى سنة زراعية واحدة ليعطى للمالك أو الوسيط حق اخلاء من يهمل فى زراعة الارض أو يتأخر فى تسديد الايجار ، وليتمكن من الاستفادة سنويا بما عساه يظهر من تحسن فى خصوبة الارض وأسعار المحاصيل ، يقضى بعض صغار المستأجرين – مع ذلك – سنين عدة على نفس الارض التى يفلحونها الا انهم لا يشعرون بالاستقرار الذى يتمتع به من يؤجر الارض لمدة أطول • ان استقرار الزراع فعليا ونفسانيا أمر هام كلما قلت الارض الزراعية وزادت كثافة السكان الزراعيين ، فكلما قل مقدار الارض الزراعية اشتدت الحاجة الى طول مدة الحيازة لتشجيع المحافظة عليها والعناية بأمر خصوبتها ، وكلما زادت كثافة السكان وكانت الزراعة مركزة كانت المبررات أقوى لاطالة مدة التأجير ، وعندما يتركز الانتاج يتنوع وتظهر محاصيل مختلفة من الخضر والفاكهة ومواشى الالبان والدواجن ، وهى محاصيل تختلف معاملتها بحسب ظروف البيئة التى تتباين من مكان الى آخر ، مما يستلزم خبرة طويلة بالارض وما يكتنفها لامكان أحكام الانتاج منها •

تنجم – أيضا – عن انتشار التأجير فى استغلال الاراضى الزراعية فى مصر ظاهرتان مهمتان وهما :

- صغر الحيازة
- وعدم استغلال الارض بما يناسبها من أنواع الزراعة الكثيفة

١ – صغر الحيازة :

ظهر لنا مما تقدم ان جملة الاراضى المؤجرة فى مصر تبلغ ٤٫٥٠٠ مليون فدان تقريبا ، يزرعها ٤٫٥٠٠ مليون شخص (١) ، فيخص الفرد فى المتوسط فدان واحد وهى حيازة صغيرة تطابق حالة الفقر السائدة بين معظم المستأجرين ، لان دخل العمل المزرعى يرتبط بحجم الوحدة المزرعية، علاوة على أنه كلما صغرت الحيازة بالتأجير اعتمدت فلاحتها على المجهود العضلى ، مما يشجع الفلاح على الزواج المبكر ليجد من أولاده من يساعده على زيادة الدخل من العمل، ومادام الاولاد لا يجدون أمامهم غير الزراعة مصدرا للارتزاق فان عدد السكان الزراعيين

---

(١) بحث فى الايجارات الزراعية – للدكتور احمد حسين – القى فى المؤتمر الزراعى الثالث فى ابريل سنة ١٩٤٦ بالنادى الزراعى بالقاهرة

(١٠) نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى للدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى – جمعية فؤاد الاول للاقتصاد السياسى والتشريع سنة ١٩٥٠ ص ١٠

يزيد باستمرار ، ونتيجة لذلك تصغر الحيازة ، ويصغر تبعا لها أجر العمل المزرعى ، مما يزيد فقر الزراع • ولذلك كانت حيازة الاراضى فى مصر بوضعها الحاضر حلقة مفرغة ، فالفقر يزيد عدد السكان ، وهذه الزيادة تقلل حجم الحيازات ، مما يزيد وطأة الفقر •

علاوة على عدم كفاءة الزارع الانتاجية ودخله من الحيازات الصغيرة فانها تضر ـ أيضا ـ بخصب الارض لعدم تجنب أنواع المزروعات المختلفة ، فزراعة محصول واحد فى مساحة مناسبة من حيث حجمها يسهل احكام عمليات الرى والصرف ومقاومة الآفات وتجنب الاضرار التى تلحق بالارض والمحاصيل من تجاور مزروعات غير متجانسة فى فلاحتها : كالارز ، والذرة ، أو القطن والارز وهى حالة تسود المناطق الشديدة الازدحام بالسكان الزراعيين (حيث تنتشر الملكيات المفتتة والحيازات الصغيرة فى الاراضى المؤجرة • ولكنها تقل نسبيا فى المناطق القليلة الازدحام بالسكان والتى تتسع فيها الحيازة وخصوصا فى الملكيات الكبيرة التى تؤجر فيها الارض عينا بالمحصول حيث يحتم المؤجر (المالك أو الوسيط) ضرورة تجنيب المحاصيل لاحكام الرقابة على المستأجرين فى العمليات الزراعية ، وفى نظافة جنى المحاصيل ليضمن الحصول على حقوقه الايجارية كما ونوعا •

لا يقف ضرر الحيازات الصغيرة فى مصر عند هذا الحد بل يتعداه الى عدم الكفاية فى استغلال رأس المال المزرعى وخصوصا حيوانات العمل • وللتدليل على ذلك نسوق الاحصائيات الاتية :

يوجد فى محيط الريف المصرى ما يلى من الحيوانات (١)

نوع الحيوان	العدد الموجود بالالف	ملاحظات
بقرة	١٨٨٠ر١	ثنائى الغرض للعمل والانتاج
ثور	٩٩٤	للعمل
فحل جاموس	٣٢٥	للعمل
جاموسة	٥٠	ثنائى الغرض للعمل والانتاج

ان البقر والجاموس فى حيازة الزارع الصغير ثنائى الغرض ، يربى للعمل تربية أساسية ولانتاج اللبن واللحم تربية ثانوية • فاذا فرضنا أن مجهود هذه الحيوانات مناصفة بين العمل والانتاج أصبحت جملة مواشى العمل مليونا وأربعمائة واثنين وعشرين ألف رأس ، وبحسب المعدلات المقررة فى ادارة المزارع المصرية تحت نظام الانتاج الحاضر وبوسائله المتبعة الان تحتاج كل مائة فدان كوحدة زراعية الى عشرة ثيران • وقياسا على ذلك يلزم للاراضى الزراعية فى مصر ستمائة ألف رأس من هذه الحيوانات ، وبذلك تفيض عن حاجة العمل المزرعى أكثر من ثمانمائة ألف رأس تشارك الانسان فى غذائه ، زيادة على ما يتكلفه اقتناؤها من ضياع فرصة استخدام مصادر الثروة الزراعية الموقوفة عليها فى انتاج غيرها من المحاصيل أو الحيوان الذى يزيد الدخل الزراعى •

ومما يزيد مقدار السعة الانتاجية المعطلة فى القوى المستعملة فى الانتاج الزراعى وجود ٥٤٤٠ (١) جرارا ، متوسط قوة الواحد منها ٣٥ حصانا ، وهى تفى بحسب المعدلات المزرعية السائدة فى مصر بحاجة مليون وثلثمائة وستين فدانا ، بمعدل ٣٥ حصانا لكل ٢٥٠ فدانا فاذا استنزلت المساحة التى تخدم بالجرارات من المساحة المزروعة كان الفائض من حيوانات العمل عن حاجة الانتاج الزراعى عددا أكبر مما ذكر •

قد تعالج بالتعاون الزراعى هذه السعة الانتاجية المعطلة فى رأس المال الزراعى فى جميع صوره ، وما يترتب عليها من ارتفاع تكاليف الانتاج الفعلية والاحتمالية ، الا أن نجاح التعاون الزراعى محل للشك فى بيئة ينتشر فيها التأجير وتقل فيها الملكيات الزراعية بين من يفلحون الارض فعلا • واذا نجح التعاون فى خفض تكاليف الانتاج الزراعى فان فائدة ذلك لن تعود على المستأجر بل تعود على المالك ، لانها تسبب ارتفاع القيمة الايجارية للارض الزراعية تحت نظام الحيازة الحاضر •

٢ ـ عدم استغلال الارض بما يناسبها من أنواع الزراعة المكثفة :

ان انتشار التأجير فى محيط الريف المصرى جعل زراعة الارض محصورة فى أنواع المحاصيل التى تحمل فى ذاتها ضمان تسديد الايجار ، لانها لا تتعرض للتلف السريع وتتحمل التخزين مدة طويلة ، وبذلك أطلق عليها اسم «محاصيل الايجار» لانها تصلح للحجز التحفظى لضمان تسديد حقوق الملاك ، وهذه المحاصيل هى : القطن ، والارز ، والقمح ، والقصب •

ان هذه المحاصيل يزيد انتشار زراعتها فى العالم على نطاق الزراعة الخفيفة ، ومع التقدم المستمر فى فنون الانتاج ، وتحسين الآلات الزراعية ، وانتشار استعمالها فى زراعة هذه المناطق الشاسعة ستنخفض تكاليف انتاجها الى

(١) قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء ـ احصائيات زراعية ـ قدمت الى مؤتمر الاقطان والزراعة لمناسبة انعقاده بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٨ ـ ص ١٦ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨

(١) قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء ـ التقرير المقدم الى مؤتمر القطن الدولى الذى عقد فى القاهرة فى سنة ١٩٤٨

حد يجعل الناتج منها فى الخارج ينافس بنجاح ما ننتجه منها سواء فى الاسواق العالمية أو المحلية اذا لم توضع لحمايتها محليا التعريفة الجمركية العالية ٠

وبفرض نجاح مثل هذه السياسة الجمركية فى الظروف الدولية المعتادة فانها تسبب استمرار ارتفاع القيم الايجارية للاراضى الزراعية وارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة الى السواد الاعظم من السكان ٠

ان ما يحقق تكثيف الانتاج الزراعى الذى يناسب الظروف المصرية ، من حيث: ضخامة عدد السكان الزراعيين ، وصغر المساحة المزروعة ، وتوافر الخصوبة ، وملاءمة الجو ، وانتظام الرى وقرب مناطق الانتاج من أسواق الاستهلاك فى الداخل والخارج هو انتاج الفاكهة والخضر والدواجن والبيض واللبن وما يماثلها ، ولكن قيام هذه المحصولات كمصدر أساسى للدخل المزرعى يعتمد على وجود مزارع يزرعها المالك بنفسه Owner-Operated Farm وهو نظام فى حيازة الاراضى لا يسود الانتاج الزراعى فى مصر الآن

ولا يكفى وجود مزارع قليلة يديرها أصحابها لنجاح التكثيف الزراعى المطلوب لانهم يواجهون ـ أمام انتشار التأجير ـ منافسة شديدة فى السوق الداخلية من انتاج صغار الزراع والمستأجرين لانواع الخضر والدواجن والبيض التى يزرعونها أو يربونها فى مساحات ضئيلة أو بمقادير قليلة بصفة ثانوية بجانب محاصيل الحقل الرئيسية أو محملة عليها ، ولا يدخل فى اعتبار الزراع لها عامل التكاليف عند زراعتها ، والثمن عند بيعها ، وغالبا ما يكون انتاجها من أنواع ذات صفات رديئة وغير متجانسة ، فتباع بثمن بخس ، ويقبل مع ذلك على شرائها المستهلكون الذين يفضلون الكم على النوع لكبر العائلة وضعف القوة الشرائية للسواد الاعظم من المستهلكين ٠

ولا ينجح انتاج هذه المحاصيل للتصدير اذا كانت المزارع التى يديرها ملاكها متفرقة ، كما هى الحال فى مصر ، اذ لا يوجد منها فى منطقة واحدة عدد كاف يبرر انشاء المعدات العامة التى تلزم لتجهيز هذه المحصولات للسوق بالحجم الذى يمكن به استخدامها اقتصاديا ، ولضمان نجاح التعاون بين الزراع المالكين فى تجهيز منتجاتها وتسويقها، وكذلك فان عدم تركيز الانتاج فى منطقة واحدة ينتشر فيها هذا النوع من الحيازة يحرم الزارع من وجود العامل المتمرن ، اذ يستلزم نجاح انتاج هذه المحصولات دراية من العامل الزراعى بعملياتها الزراعية المختلفة ، وبمقاومة الآفات ، وبمعرفة الموعد الملائم لجنى الثمار ، اذ يتوقف على أحكام عملية الجنى فى مرحلة النضج المناسبة ارتفاع الرتبة التجارية للمحصول ، مما يترتب عليه نجاح تصريفه بالثمن المجزى ٠ وهذه دراية لا تتوافر فى العامل الزراعى الذى يشتغل أساسيا بانتاج محاصيل الحقل الايجارية تحت نظام الحيازة الحاضر ٠

أما الفاكهة فان انتاجها يسير فى مصر بخطى بطيئة ، فالمساحة المنزرعة بها لا تتعدى ٨٦ ألف فدان، ويحد من انتشارها عدم انقطاع الملاك للعناية بأمر حدائقهم ، خصوصا عند نضج الثمار ، وعدم تمرن العامل الزراعى والاطمئنان الى أمانته أحيانا مما يحدو بالمالك الى بيع حديقته جملة واحدة هربا من تبعة حراسة الثمار والانقطاع الى مباشرة عمليات الجنى والتدريج والتعبئة ، ولذلك يجهل معظم ملاك الحدائق الكبيرة حقيقة انتاجها ويستفيد التاجر بذلك فى معظم الاحيان لنفسه عند الشراء فيخفض الثمن الذى يعرضه ٠ وأما الحدائق الصغيرة المنعزلة فان كبار التجار يحجمون عن شرائها لان تكاليف الحراسة عليها والانقطاع لها أثناء تصريف ثمارها لا يتناسب وما ينتظر الحصول عليه منها ، واذا قبل أحدهم شراءها يكون ذلك بثمن بخس ، كذلك نجد الحدائق الصغيرة تباع بأثمان غالبا ماتكون منخفضة ، بجعل صافى الدخل منها أقل من صافى الدخل من المحصول الحقلى بالاسعار الحالية ، لذلك هم كثير من ملاكها بنزع أشجارها ، وتحويل الارض من جديد الى الزراعة الحقلية ٠

ان نجاح انتاج أنواع الزراعة المكثفة يعتمد على تغيير نظام حيازة الاراضى الزراعية ، وعلى اتساع مناطق التخصص فى انتاجها، وعلى استقرار العامل الزراعى ليكتسب خبرة بالتخصص فى زراعتها ليستقر بها انتاجها كما ونوعا، وهى الحالة التى تخلق للمحاصيل شخصية اقتصادية فى الاسواق ٠

يظهر مما تقدم أن حيازة الاراضى الزراعية فى مصر سلسلة من الاسباب متشابكة الحلقات تؤدى الى خفض الكفاءة الانتاجية للعامل الزراعى ودخله منه ، وما يترتب على ذلك من سوء حالته المعيشية ٠

ان العلاج الاساسى لهذه الحالة هو تقليل النسبة بين السكان والارض التى يفلحونها ، بزيادة رقعة الاراضى الزراعية التى يمكن امتدادها الى عشرين مليونا من الافدنة ، كما صرحت بذلك بعض المصادر الحكومية المسئولة ، واستعجال قيام الصناعة بتشجيع عناصرها ٠

أما العلاج الثانوى الاول فهو اصلاح الملكية الزراعية ، وليس ذلك من حيث تنظيم توزيعها ، ولكن بتقييد حق ملكيتها فلا يرخص بها الا لمن يزرع الارض ، ويعيش فيها ، ولذلك مبدئيا تفرض ضريبة عالية على من يملكون الارض ويحترفون بغير الزراعة ٠

والعلاج الثانوى الثانى هو اتخاذ سياسة حازمة للحد من تضخم أسعار الاراضى الزراعيـة حيث ان ارتفاع أسعارها يلزم المشترين لها بالتزامات ، تضطرهم الى رفع فئات ايجارها ، أو خفض أجور العمال الزراعيين المشتغلين فيها لرفـع صافى الدخل منها ٠

هذه لمحة سريعة فى موضوع متشعب أعتذر عن اقتصارى فى الكتابة فيه على مصر وحـدها ، وعذرى فى ذلك واضح ، لانها البيئة التى أعرف عنها أكثر من غيرها ٠٠٠

مشكلة ضغط السكان على موارد المعيشة

تعقيب

الدكتور حسن على داود (مصر)

منذ فجر التاريخ ، كان ولا يزال الغذاء ، هو أعقد مشاكل البشر ، أما الملبس والمسكن والتعليم والتسلية فتأتى فى المكان الثانى ، وطالما أظهر الانسان قلقه من عدم كفاية الغذاء وما يتبع ذلك من تهديد لبقائه حيا ·

وعدا بعض الفترات غير المنتظمة التى ظهرت فيها وفرة نسبية من الطعام فى بعض المناطق ، فقد ظل بقاء الانسان مهددا بعجز فى غذائه ·

وفى بداية القرن العشرين قلت هذه الفترات التى يتوافر فيها الطعام حتى كادت تتلاشى لان عدد السكان يتزايد بنسبة أكبر من انتاج الغذاء ·

وقد تزايد الاهتمام حديثا بوسائل التنبؤ عن حركة تزايد السكان وعن أحسن الوسائل التى تتخذ لرسم سياسة تكفى مطالبهم ·

ومعظم علماء العالم يعتقدون ان امكانيات التوسع فى انتاج الطعام غير محدودة فى حين أن بعض العلماء الآخرين يعتقدون أن الفرص فى التوسع فى هذا المضمار أضيق مما يمكن تصوره· أما فى بلادنا العربية فى الشرق الاوسط ، فالموضوع له أهمية خاصة ويجب طرحه تحت بحث دقيق لغرض الوصول الى رسم سياسة سكانية للمنطقة ·

هل حقيقة توجد لدينا مشكلة سكانية ؟ واذا كانت موجودة ، فما هى السياسة الواجب اتباعها لعلاج هذه المشكلة ؟

هذان هما السؤالان اللذان سأحاول أن أبسطهما باختصار مؤملا وضعهما أمام مرآة البحث والمناقشة بغية الوصول الى ما يجب ازاءهما من توصيات وقرارات ·

وللاجابة عن السؤال الاول يجب أن نتخذ أساسا للبحث النقط الثلاث التالية :

المسائل السكانية ـ التطور الاقتصادى ـ المستوى المعيشى ·

١ ـ المسائل السكانية فى المنطقة ، وتشمل :

ا) تزايد السكان مع دراسة العوامل الثلاث التى تؤثر فيه وهى :

(١) نسبة المواليد · (٢) نسبة الوفيات (٣) الهجرة ·

ب) كثافة السكان عامة وفى الاراضى المنتجة خاصة ·

ج) الجنسية والعنصرية ونسبة القرويين الى مجموع السكان ·

د) توزيع الاعمار ـ نسبة الاناث الى الذكور

هـ) التوزيع المهنى ـ الحالة المدنية وغيرذلك

ومع الاسف الشديد أرانى مضطرا لان أقصر حديثى على الوضع الموجود بمصر فقط حيث أن الاحصائيات الحديثة والتى يمكن الاعتماد عليها فى بقية الدول العربية لم تكن فى متناول يدى · وفيما يتعلق بمصر ليس هناك أدنى شك فى أن السكان يتزايدون بسرعة كبيرة تزايدا مطردا ، فمنذ سنة ١٨٨٢ حتى الآن تزايد العدد ثلاثمرات، وقد بلغت نسبة الزيادة (٥٠ ٪) فى المدة من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٤٧ ، وكان هذا التزايد السريع نتيجة للعوامل الطبيعية (المواليد والوفيات) رغم ارتفاع الوفيات ارتفاعا كبيرا ·

والمناطق المنتجة فى مصر مزدحمة ازدحاما كبيرا بالسكان ، ففى مديرية جرجا ـ مثلا ـ التى تعتبر منطقة زراعية محضة بلغت كثافة السكان بها ٢١٠٠ نسمة فى الميل المربع · هذه الكثافة التى لا مثيل لها فى أى دولة زراعية أخرى من دول العالم ·

أما عن الصفات الاخرى للسكان فى مصر فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ ان الدولة زراعية حيث تبلغ نسبة الذين يعتمدون على الزراعة لكسب معيشتهم أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع السكان ·

٢ ـ يبلغ متوسط العمر للرجال ٣١ سنة وللسيدات ٣٦ سنة ، وتبلغ نسبة من لم يجاوزوا العشرين عاما من عمرهم نحو ٤٨ ٪ ، ومن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٠ سنة زهاء ٤٦ ٪ من مجموع السكان ـ كما جاء في احصاء سنة ١٩٣٧ ٠

٣ ـ بلغ عدد الاشخاص الذين لا يعملون بأية حرفة ما فى سنة ١٩٣٧ حوالى ٨ ملايين نسمة أى أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع السكان فى ذلك العام ، وهذا الرقم لا يشمل الطلبة ـ وهم عادة غير مشتغلين أو منتجين ـ وتبلغ نسبتهم نحو ٨ ٪ وبذا تكون نسبة غير المشتغلين من السكان زهاء ٦٠ ٪ ٠ أما المشتغلون فهم بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا يحترف الصناعة منهم أقل من ١٠ ٪

٤ ـ وثمة ظاهرة أخرى تستلفت النظر فى سكان مصر وهى ضآلة نسبة المشتغلين بالحرف الفنية كالاطباء والمعلمين وغيرهم ، ففى سنة ١٩٣٧ بلغت نسبة هؤلاء ٢ ٪ الى مجموع المشتغلين ، بينما بلغت نسبة خدم المنازل حوالى ٣ر٥ ٪ من نفس المجموع ٠

واذا فرضنا أن تسجيل المواليد والوفيات يسير بدقة فاننا نجد أن نسبة المواليد كانت فى المتوسط ٤٠ فى الالف خلال الخمسين سنة الماضية فى نفس الوقت الذى بلغت فيه نسبة الوفيات ٢٦ فى الالف ، وهذه النسبة مرتفعة جدا ويعزى سبب هذا الارتفاع الى الارتفاع الكبير فى نسبة وفيات الاطفال التى بلغت فى سنة ١٩٤٢ ـ ١٦٢ فى الالف أى أكثر من أربعة أمثال النسبة فى الولايات المتحدة الامريكية فى نفس السنة ٠

واذا حاولنا أن نحلل هذه الاتجاهات وجدنا أن الخط الذى يمثل كلا من نسبتى المواليد والوفيات عبارة عن خط أفقى مستقيم تقريبا وموازٍ للقاعدة ، ومعنى هذا انه لم يحدث تغيير محسوس فى النسب فى الماضى ولن يحدث فى المستقبل القريب ٠

وسوف تظل نسبة المواليد مرتفعة وذلك لاسباب تتعلق بالثقافة ولا ينتظر حدوث هبوط سريع فى النسبة فى المستقبل القريب بيد أن المتتبع لبرامج الخدمة الطبية الريفية التى تنفذها وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة يستنتج أن من المنتظر هبوط نسبة الوفيات فى المستقبل القريب ٠

فمنذ سنة ١٩٤٠ بدأ عدد المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية يزداد ، وهذه المؤسسات ـ لما تؤديه من خدمات طبية منوعة للقرى التى كان يتعذر عليها الحصول على هذه الخدمات من قبل ـ كفيلة بتغيير الصورة العامة لنسبة الوفيات وبخاصة تلك التى تتعلق بالاطفال فستنخفض هذه النسبة حتما ونتيجة لذلك سيظل تزايد السكان يسير مطردا بسرعة أكبر ونسبة أعلا فى المستقبل القريب ٠

هذا هو الوضع فيما يتعلق بالسكان فى مصر ، وهو وضع يدعو الى القلق ، وربما شاركت البلاد العربية مصر فى نفس الوضع بل ربما كان بعضها فى وضع أسوأ ٠

٢ ـ التطور الاقتصادى فى المنطقة

ان سكان أى منطقة يعتمدون أخيرا على مواردها الخاصة ٠ فما هو الوضع اذن فى البلاد المصرية ؟ وهنا أيضا أعود فأعتذر لنفس السبب السابق ذكره عن قصرى الحديث على الوضع فى مصر فقط ٠

لقد ذكرنا من قبل أن مصر بلد زراعى ، وفى البلدان الزراعية تقوم الارض كعامل من عوامل الانتاج بدور أهم من ذلك الذى تقوم به فى أى نشاط اقتصادى آخر ٠ ان مساحة الارض فى مصر واسعة ولكن العبرة ليست باتساع المساحة أيا كانت ولكنما هى بالمساحة ذات الانتاج ، وتحت الظروف الحاضرة ولاسباب جوية نجد أن المساحة القابلة للزراعة تبلغ حوالى ٣ ٪ من مساحة البلد العامة٠ وعلى الرغم من الاختلاف الكبير القائم حول امكان توسيع الرقعة القابلة للزراعة فان هناك حقيقة لا تقبل الشك وهى أن أكثر من نصف مياه النيل يضيع كل سنة بدون جدوى ٠

فاذا تتبعنا التزايد الذى حدث فى رقعة الارض المنزرعة فى الوقت الحاضر وجدنا انه خلال الثلاثين سنة التى انقضت بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٤٧ زادت مساحة الاراضى المنزرعة بنسبة ١١ ٪ من مساحتها ، بينما زادت المساحة المشغولة بالمحاصيل المختلفة بمقدار ١٨ ٪ ولكن تتبع الزيادة فى رقعة الارض المنزرعة لا يكفى لاعطاء فكرة محددة صحيحة عن الانتاج الزراعى فى الدولة ، اذ ربما يكون محصول الفدان قد تغير كذلك ، والواقع انه لا توجد أرقام دقيقة خاصة بتطور كمية الانتاج الزراعى فى الدولة خلال تلك الفترة من الزمن ٠ ولكنه رغم ذلك قد قام مستر « شارلز عيسوى » الذى يعمل بالقسم الاقتصادى لسكرتارية جمعية الامم بعمل جدول للارقام القياسية لكمية انتاج أربعة عشر محصولا رئيسيا فى مصر فى فترة ما بين الحربين ، فوجد أنه فى سنة ١٩٣٩ زادت كمية الانتاج الزراعى فى مصر بمقدار ٢٠ ٪ عن متوسط الكمية فى الفترة من ١٩٢٨/١٩٢٤ ٠

وفيما يتعلق بالتطور الصناعى فى مصر لم يحدث تقدم كبير رغم أن الحرب العالمية الثانية قد شجعت الكثير من الصناعات ٠ ولقد بلغ عدد

المشتغلين بالصناعة سنة ١٩٤٩ حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة ، ومعنى هذا ان الصناعة فى مصر يعتمد عليها حوالى ١ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة أى أقل من ١٠ ٪ من السكان للحصول على معاشهم ، وطالما ان السوق المحلية محدودة لضعف القوة الشرائية للغالبية العظمى من السكان فلا يمكن أن ينتظر أى نمو محسوس فى الصناعة فى مصر ٠

٣ ـ المستوى المعيشى :

ان عدد السكان الذين يمكن أن يعيشوا على انتاج معين فى دولة معينة يختلف باختلاف مستواهم المعيشى ٠ فأى مستوى معيشى تعيشه الغالبية العظمى من سكان بلادنا ؟ هل يتغذون تغذية كافية ؟ وما نسبة أولئك الذين يحصلون على غذاء متوسط يحوى ٢٦٠٠ كالورى فى اليوم وهو الهدف الذى تقصده مؤسسة الزراعة والتغذية أى نوع من المنازل يسكنون ؟ وهل تملك الغالبية من سكان بلادنا ما تحتاج اليه من ملابس ؟ ، ثم أى نوع من الخدمات التعليمية ، والطبية والتسلية يحصلون عليه ويتمتعون به ؟ أى نوع من الضمان الاجتماعى قد وفر لهم ؟

* * *

لا شك فى أن المستوى المعيشى للغالبية العظمى من سكان بلادنا منخفض ولا شك أيضا فى أن حكومات البلاد العربية تفكر جديا فى رفع هذا المستوى الى الحد اللائق ٠

فالاجابة عن السؤال الاول تتقرر بملاحظة العلاقة بين هذه النقط التى أشرت اليها ، ففى خلال المدة من سنة ١٩١٧ ـ ١٩٤٧ كان تزايد السكان يسير بنسبة ٥٠ ٪ وهذا الرقم يفوق كثيرا التزايد الذى تم فى كل من ميدانى الانتاج الزراعى والصناعى، وفى نفس الوقت كان المستوى المعيشى منخفضا والكلمة الشائعة السائدة الآن هى « رفع المستوى المعيشى » وترجمتها اننا أصبحنا نعانى مشكلة ضغط من السكان على موارد المعيشة ٠

* * *

وأما بخصوص السؤال الثانى ـ فاذا كان المقصود بالسياسة السكانية هو محاولة مقصودة لتغيير الاتجاه السكانى الحالى بغية الوصول الى عرض نهائى فان ذلك يتضمن ثلاثة عوامل :

أولا ـ الغرض الذى يطلب الوصول اليه ٠

ثانيا ـ التغيير الذى يقصد به الوصول الى ذلك الغرض ٠

ثالثا ـ الطرق الاجتماعية التى تؤدى الى احداث هذا التغيير ٠

من الاغراض التى يتردد ذكرها غالبا فى الدول العربية بالشرق الاوسط ما يأتى :

١ ـ زيادة قوة البلاد السياسية ٠

٢ ـ زيادة دخل الفرد ٠

٣ ـ اتساع نطاق التعليم الشعبى ٠

٤ ـ تحسين نظم الصحة العامة ٠

والغرض الثانى كثيرا ما يعطى الاولوية على غيره وكثيرا ما تناقش السياسة السكانية على أساسه ٠ وبالنظر الى الارقام القياسية للتطور الاقتصادى نجد أنها أقل سرعة من تلك الخاصة بنمو السكان ، وعلى ذلك فقد يكون ابطاء نمو السكان تغييرا مفيدا يساعد على الوصول الى غرضنا المرغوب فيه ، ولكن ما هى الطرق التى يمكن أن تحدث هذا التغيير ؟ ان الاجابة على ذلك صعبة جدا ٠ فلا يوجد هناك من يفكر فى رفع نسبة الوفيات ، كما أن تشجيع الهجرة على نطاق واسع يصطدم بعقبات كثيرة من الصعب التغلب عليها ٠

أما الاسراع فى الانتاج الاقتصادى فهو ليس بالعملية البسيطة بجانب انه يتطلب وقتا طويلا ٠ وعلى ذلك فالحل الوحيد الباقى هو العمل على انقاص الخصوبة الزوجية ، ولكن ذلك يصطدم ـ أيضا ـ بالميول الشخصية لسكان بلادنا زيادة على أنه قد يفسر بأنه اجراء يقصد به اضعاف الامة ٠

فاذا تغاضينا عن ذلك وأردنا تحقيق هذا الحل الوحيد فان هناك وسيلتين لانقاص الخصوبة الزوجية :

١ ـ الطرق المباشرة كتأخير سن الزواج واستعمال موانع الحمل ، والامل فى نجاح هذه الطرق ضعيف حيث انها فى الغالب تتعارض مع نظام حياتنا فمثلا كيف يمكن تلافى ما تلاقيه أو تشعر به زوجة من زوجاتنا لمجرد انها لم تنجب أطفالا فى أولى سنى زواجها ؟ ان فى بلادنا كثيرا من الدوافع الجامدة التى تعمل على زيادة الخصوبة

٢ ـ الطريق غير المباشرة : كالاسراع بالتطور الاجتماعى الى الدرجة التى تصل معها دولنا الى مرتبة من التحضير تمكنها أن تتبع من تلقاء نفسها التحكم الشخصى فى الخصوبة ٠ ويستلزم ذلك تسهيل التعليم ونشر الصناعة وزيادة الحركة الاجتماعية ولكن هذه الطرق تستلزم مجهودا كبيرا ووقتا طويلا وربما تنقضى الفترة التى يتم فيها ذلك لا بد أن تزداد مشكلة السكان تعقيدا اذ أن من المحتمل هبوط نسبة الوفيات بسرعة أكبر من هبوط نسبة المواليد وعلى ذلك فأرانى مضطرا لان أترك الاجابة على السؤال الثانى لحضرات العلماء العرب ٠

مستويات المعيشة بمديرية المنوفية

وخاصة فيما يتعلق بسوء توزيع الملكيات الصغيرة وتفتيتها

تعقيب

للدكتور لبيب سعد (مصر)

تفتيت الملكية

ان ضآلة ملكية ما ليست بالضرورة عائقا فى رخائها ، ولكن اذا تضاءلت الملكية الى درجة يتعذر معها استغلالها اقتصاديا فعندئذ يصبح التفتيت ضارا ، وان كانت الحالة على ما هى عليه الآن أبعد من أن تكون مرضية ، فكثيرا ما تجد شخصا لا يملك أكثر من ثلاثة أفدنة موزعة على قطع صغيرة فى جميع زمام القرية أو فى زمام القرى المجاورة · وهذا يؤدى الى اضعاف القوى البشرية والحيوانية لانه يقتضى نقل العمال والماشية باستمرار من قطعة الى أخرى ، وهناك مشاكل أخرى تتعلق بنوع المحاصيل التى تزرع ، والمنازعات على مياه الرى ، ويؤدى أيضا الى ضعف فى الاراضى ، كما ان النقص الطبيعى فى الانتاج الحدى يؤدى الى نقص فى الغلة ·

تضاؤل حجم الملكية فى مصر من سنة ١٨٩٦ الى ١٩٣٩

كان من شأن الزيادة العظيمة فى سكان مصر منذ ابتداء القرن الحالى مع التحسينات فى وسائل الرى أن اشتد الاقبال على اقتناء الارض ، ولما كانت المساحة القابلة للزراعة محدودة فقد أدى هذا بدوره الى رفع أثمان الارض ومن ثم الى تزايد فى تفتيت الملكيات ، تضاف الى ذلك قوانين الوراثة والايجارات العالية ، فمن سنة ١٨٩٦ الى ١٩٣٩ انخفض متوسط حجم الملكيات العام الى ٦ أفدنة·

تعريف الملكية

يقصد بالملكية فى هذا البحث وحدة زراعية يقوم بزراعتها مزارع واحدة أو أسرة واحدة ، وقد تشتمل الملكية على قطعة أو أكثر تفصلها عن بعضها قطع أخرى يزرعها أشخاص آخرون ·

مقارنة بين عدد الملكيات وأحجامها فى مصر وفى المنوفية فى سنة ١٩٣٩

بلغت مساحة الملكيات الخاصة فى مصر ـ أى التى يملكها الافراد والجمعيات والشركات الخ ـ (عدا المنافع العامة والاملاك الحكومية ٦ر٠٣٦ ملايين من الافدنة فى سنة ١٩٣٩ (٣٤٧ر٠ من المليون فى المنوفية) منها ٤ر٧٥ ملايين مملوكة (٣٠٦ر من المليون فى المنوفية) والباقى جزء منه مملوك والجزء الآخر مؤجر ، اما نقدا أو عينا ·

وكانت الملكيات الاكبر حجما (أى التى تزيد على خمسة أفدنة) أقل عددا من الملكيات الصغيرة (أى التى تبلغ مساحتها خمسة أفدنة فأقل) لانها تمثل ١٩ ٪ من مجموع الملكيات فى مصر (١٣ ٪ فى المنوفية)ولكنها تشغل ٨١ ٪ من المساحة الكلية (٦٣ ٪ فى المنوفية) أى أن ٨١ ٪ من الملاك فى مصر (٨٧ ٠/٠ فى المنوفية) وهم طائفة صغار الملاك يزرعون ١٦ ٪ من المساحة الكلية (٣٧ ٠/٠ فى المنوفية) ·

هذا ومن المليون مالك فى مصر الذين يزرعون ٦ ملايين من الافدنة (١٠٣ر٠٠٠ يزرعون ٣٤٥ر٠٠٠ فدان فى المنوفية) بمعدل ٦ أفدنة فى المتوسط لكل مالك (٣ر٣ فى المنوفية) ونجد ٨٠٠ر٠٠٠ من صغار الملاك (٩٠ر٠٠٠ فى المنوفية) يملكون فيما بينهم أقل من مليون فدان (١٢٧ر٠٠٠ فى المنوفية) بمعدل ١ر١٥ فدان فى المتوسط لكل مالك صغير (١ر٤ فى المنوفية) فى حين بلغ متوسط الملكيات الكبيرة ٢٦ فدانا (١٧ فدانا فى المنوفية) ·

تحليل تفصيلى لصغار الملاك فى المنوفية

ان نظرة أخرى الى هذه الطبقة من الملاك فى المنوفية تكشف لنا عن صورة أسوأ مما يكشفها الرقم الدال على متوسط ما يملكه الفرد منهم وهو

٤ر١ فدان أخـــذا من الحقيقة المؤلمة ، وهى ان ٨٧ ٪ من الملاك يعيشـون على ٣٧ ٪ من مجموع المســـاحة الكلية ، والملاك الذين يملكون فدانا أو أقل فى المنوفية يمثلون ٣٩ ٪ من مجموع الملاك فيها ويعيشون على ٥ ٪ من الاراضى المزروعة بها ، أى بمعدل ٤ ٪ من الفدان لكل مالك ، وهو رقم مؤسف حقا ٠

فلو افترضنا ان المالك يحتاج الى فدانين أو أو كثر لاسرته المكونة من خمسة أشخاص (كحد أدنى لعيشة الكفاف نجد ان ٦٤ ٪ من الملاك يزرع كل منهم فدانين أو أقل ويزرع مجموعهم ١٥ ٪ من زمام المديرية بمتوسط ٨ر٠ من الفدان للفرد

ومن هذا الرقم الاخير يتضح ان ٦٤ ٪ من ملاك مديرية المنوفية وأسرهم يعيشون عيشة أدنى من حد الكفاف بكثير (الذى هو فدانان أو أكثر) اذ الواقع ان متوسط ما تملكه الاسرة من هذه الطبقـة ليس أكثر من فدانين بل ولا حتى فدانين بل هو جزء من الفدان لا يتجاوز ٨ر٠ وهذه الطبقة تمثل ٣٣ ٪ من سكان المنوفية أو حـوالى ٣٤٦ر٠٠٠ من الانفس

وكان متوسط دخل الفرد شلنين فى الاسبوع (سنة ١٩٤٧) فى حين بلغت نفقات المعيشة ٥ شلنات فى الاسبوع

أضف الى هذا ان ٦١ ٪ من هذه الطبقـة تعيش على نصف هذا المقدار لان متوسط حجـم الملكية لمن يملكون فدانا فأقل هو ٤ر٠

ومن الجهة الاخرى نجد ان ٥٠ ٪ تقريبا من سكان المنوفية يعيشون على أقل من حد الكفـاف الذى اعتبرناه فدانين وذلك لان متوسط الفدانين هو فى الواقع متوسط جميع الملاك الذين يملكون عشرة أفدنة فأقل

تقدير مستوى معيشة ٢٠٢ر٠٠٠ من سكان المنوفية (ممن يملكون فدانين فاقل) فى سنة ١٩٤٧

يقدر (وندل كليلاند) فى كتابه «مشكلات السكان فى مصر » نفقات المعيشة لاسرة مكونة من خمسة أشخاص فى الوجه البحرى سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٢٦ جنيها و٣٣٠ مليما ٠ فاذا أخذنا الارقام القياسية نسبة للاسعار الرسمية للسنوات ١٩١٤ و١٩٢٨ (يونيو ويوليو وأغسطس) و١٩٣٩و١٩٤٧ (١٠٠ و٦٢ر١٥١ و١٢٨ و٢٧٩) نجد ان نفقات معيشة الاسرة المكونة من خمسة أشـخاص بلغت ٣٨ م و٦١ ج فى سنة ١٩٤٧ ٠

مقارنة ببريطانيا العظمى

والآن ، لكى نعطى صورة واضحة ، نعقـد مقارنة بين مستوى المعيشة فى المنوفية ومستواها فى بريطانيا العظمى :

بلغ متوسط الدخل الاسـبوعى فى بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ حوالى ١١٠ شلنات ، فى حين كان فى المنوفية شلنين لكل عضـــو من الاسرة (قد يمثل الرقم الاول الخاص بانجلترا دخـل الاسرة كلها)

ومع هذا الفرق الهائل بين الرقمين فان بعض الاقتصاديين يعتبرون مستوى المعيشة فى بريطانيا منخفضا انخفاضا مريعا بالنسبة الى المقـاييس الحديثة ، وقد وصلت البحوث الاخيرة « الى أن زهاء نصف الاسر فى بريطانيا العظمى لا يجـد ما يكفى لسد نفقات الحد الادنى من الغذاء اللازم لاعطاء الجسم حماية معقولة ضد الامراض ٠ وكثير من الاطفال لا ينمون النمو الكافى ، وذلك لان موارد والديهم لا تكفى لتغذيتهم الغذاء الكافى» (١)

أما فى المنوفية فان حالة الاطفال مما يرثى لها٠ فالطعام ينقصه الفوسفور والكلسيوم والحديد والبروتينات والفيتامينات وأمراض البلاجـرا والبلهارسيا والانكلستوما تنتاب حوالى ٩٠ ٪ من السكان وتضعف من حيوية الفلاحين وأولادهم ٠

الحل المقترح لمشكلة التفتيت : وهو التجميع

يعتقد الكاتب ، نظرا الى خطورة المشكلة فى جميع مديريات القطر المصرى ، ان تجميع الملكيات سواء أكان على أساس اختيارى أم اجبارى سيساعد كثيرا على تخفيض عدد الملكيات، ولو أنه قد لا يخفض عدد صـــغار المـلاك ، فى تلخص الطريقـــة فى جمع أكبر عدد من القطع الصغيرة التى يملكهـــا شخص واحد فى قطعة واحدة متماسكة أو فى أقل عدد ممكن من القطع ٠

وهناك مشروع مماثل قد بدأ فى البنجـاب حديثا (بواسطة « جمعيات تجميع الملـكيات ») ونجحت العملية نجاحا مرضيا كما تدل على ذلك التفصيلات الآتية :

مشروع تجميع الملكيات فى البنجاب ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦

	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
١ ـ المساحات التى تم تجميعها	٣٤٨ر٦٠	٠٦٢ر٦٢	١٤٨ر٥٦	٥٣٤ر٦٣	٦٨٩ر٩٢
٢ ـ عدد القطع (أ) قبل التجميع	٠٥٩ر١٠٢	٥٤٥ر٩١	٦٨٩ر٩٥	٢٣٩ر١٠٠	
(ب) بعد التجميع	٤١٢ر١٧	٤٣٢ر١٥	٥٢٩ر١٦	٦٣٤ر١٦	
٣ ـ متوسط حجم القطع زاد (أ) من بالافدنة	٥٨ر٠	٦٧ر٠			
(ب) الى بالافدنة	٥ر٣	٠٢ر٤			
٤ ـ عدد الملاك المختصين	٥١٢ر١٠	٢٨٤ر٩	٨٣٨ر٩	٤٢٩ر٨٩	٥٤٨ر١٠٣

(١) الاستاذ : د٠ بنهام ـ اقتصاديات لندن ١٩٤٥

صلة الفقر بمستوى النعيم الزراعى فى مصر

تعقيب

للدكتور محمد منير الزلاقى (مصر)

الفقر

الفقر ان هو الا ضآلة الدخل النقدى القومى لمجتمع معين أو ضآلة دخل الفرد لهذا المجتمع أو ضآلة دخل فرد معين فيه ، وفى مصر لا يتناسب مستوى الدخل الزراعى النقدى القومى ولا توزيعه مع ما يكفل لغالبية السكان الزراعيين مستوى نعيم عصرى لائق ، وتتجلى هذه الحقيقة اذا عرفنا ان تقديرات الدخل الفردى السنوى فيما بين حوالى ٠/٠٩٥ من مجموع الاسر الزراعية وهى أسر طبقة صغار الفلاحين أى طبقة العمال الزراعيين الاجراء وغير الاجراء وأصحاب المزارع الضئيلة وهى الاقل من ثلاثة أفدنة يقل عن ١٠ جنيهات فى السنة ، وضآلة مثل هذا الرقم لا تدعو الى مزيد من التدليل لان أقل من جنيه واحد فى الشهر لا يمكن ان يكفى لمعيشة أى انسان فى العالم المتحضر ، ويرجع الانخفاض الشديد فى الدخل الفردى لهذه المجموعة من السكان الزراعيين علاوة على قلة الدخل النقدى القومى الى سوء توزيع ذلك الدخل بين السكان الزراعيين أى بين المزارعين من جهة وبين العمال الزراعيين الاجراء وصغار المستأجرين من جهة أخرى ، فالايجارات وهى التى تؤول الى المزارعين مرتفعة والاجور وهى التى تؤول الى العمال الزراعيين الاجراء منخفضة ، يضاف الى هذا ان صغر حيازات أصحاب المزارع الضئيلة معناها انخفاض دخلهم الفردى وكذلك انخفاض دخل من يمت اليهم من العمال الزراعيين غير الاجراء ٠ وهذا التوزيع السيىء لا يمكن أن يعنى الا أن شطرا كبيرا من الدخل الزراعى المصرى يؤول الى عدد قليل من السكان الزراعيين هم طائفة المزارعين غير الضئيلين من ملاك ومستأجرين كأرباح لم تكن لتؤول اليهم لو لم يبلغ مستوى الاجور هذه الدرجة من الانخفاض ولو لم تكن الحيازات الضئيلة على هذه الدرجة من الصغر ٠

صلة الفقر بضيق الطاقة الانتاجية الزراعية

الفقر الذى يعم الريف المصرى انما يرجع أساسيا الى ضيق الطاقة الانتاجية الحالية للزراعة المصرية ، أى الى قلة الزروع النباتية والحيوانية ، وسوء تنويعها ، وخاصة بالنسبة للزروع الغذائية ٠ وهذا الضيق يرجع الى التركيب الجغرافى والتركيب السياسى والتركيب الجنسى والتركيب العمرى والتركيب الرعوى والتركيب التعليمى والتركيب الريفى ـ الحضرى ، والى تركيب السكان الزراعيين بما فى ذلك التركيب التعليمى والتركيب الرعوى والتركيب العمالى والتركيب الهجرى والتركيب الدينى والتركيب الارتزاقى ، والى السعة المساحية فيما يختص بجملة المساحة القابلة للزراعة ، وهى الان ضئيلة بالنسبة لعدد السكان ولسرعة ازديادهم مما أدى الى غزارتهم أى ازدحامهم والى النظام الحالى لحيازة الاراضى بمزارعه الصغيرة والضئيلة وأساليبه التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية البدائية والى الاستعمالات الرئيسية لتلك الاراضى ، اذ تعتبر الزروع النباتية الحقلية أكبر استعمال رئيسى للارض الزراعية بينما لا تشغل الثلاث استعمالات الرئيسية الاخرى وهى الفاكهة والخضر والغابات الا مساحة ضئيلة وفى هذا وحده سبب رئيسى لسوء حالة الغذاء والكساء والبناء وهى الحاجات البيولوجية الرئيسية الثلاث للانسان ، يضاف الى ذلك النقص الملموس فى زروع الكساء عدا القطن كالكتان والصوف ، وهذا مما يزيد مسألة الكساء سوءا ٠ ولا يقتصر الخلل الملحوظ فى النظام الحالى لاستغلال الاراضى الزراعية على مدى تنوع الزروع ، بل يشمل أيضا قلة ذيوع استعمال النعم الانتاجية الحديثة بما فى ذلك الآلات والماكينات والادوات فى عمليات الانتاج الزراعى ، كما يشمل مسألة عدم التناسب بين مشروعات الرى والصرف ٠

مستوى النعيم الزراعى

مستوى النعيم أى مستوى المعيشة هو المعيار الذى تقاس به قيمة الحياة الانسانية الفردية والمجتمعية معبرا عنها بأنواع ومقادير النعم التى ينعم بها الواحد أو الآخر · ويقاس مستوى النعيم بدوره بمقدار الدخل وبوجوه انفاقه ووجوه انفاق الجزء المخصص منه لاشباع المشتهيات الانسانية المادية والثقافية من غذاء وكساء وبناء وصيانة للصحة وانتقال ومواصلات ولهو وتعليم وغير ذلك ولمستوى النعيم أنواع عديدة تنحصر رئيسيا فى :

١ ـ مستوى النعيم الزرى وهو المستوى الذى يشتمل فقط على الضروريات المشبعة للاحتياجات البيولوجية أى التى بدونها يضعف الانسان أو يموت ·

٢ ـ مستوى النعيم الرضى وهو ذلك الذى يشتمل بالاضافة الى الضروريات البيولوجية على قدر من المريحات المشبعة لمشتهيات الانسان كمخلوق اجتماعى ، فيستطيع بذلك أن يتناول طعاما مغذيا ويسكن فى بناء مرض ويرتدى ملابس لائقة ويصون صحته ويؤمن على نفسه وينعم بقدر من ضروب اللهو وينغمس الى جانب ذلك بنصيب ولو متواضعا فى تذوق ما تيسر من المريحات المادية والثقافية الاخرى ·

٣ ـ مستوى النعيم الترفى وهو المستوى الذى يشتمل على كل ما تصبو اليه النفس البشرية من فراغ وانشراح وسفر وبهرج وبذخ وأناقة وزهو وقدرة على تحقيق كل ما يوحى به التو والمزاج وعلى مجاراة كل جديد فى الطباع والازياء وما الى ذلك·

٤ ـ مستوى النعيم السخى هو ذلك الذى يقع بين مستوى النعيم الرضى ومستوى النعيم الترفى ، فهو مستوى غير مبالغ فى الترف وغير مقتصر على مجرد المريحات المتواضعة فهو ـ والامر كذلك ـ عبارة عن المستوى الكفيل بايجاد التوازن بين الاستمتاع بقدر معقول من السلع والخدمات من ناحية وبين أوقات العمل وأوقات الفراغ من ناحية أخرى وبين الاختلاط الاجتماعى من ناحية ثالثة وبين كل ما من شأنه تهذيب الحياة الانسانية جسمانيا وذهنيا وخلقيا ·

ومستوى النعيم الزراعى ان هو الا مستوى الحياة التى يحياها السكان الزراعيون ، وما هذا الا أنواع ومقادير النعم التى ينعمون بها ، والانتاج الزراعى هو مصدر هذه النعم اذ به يحصلون على النعم الزراعية التى ينعمون مباشرة بجزء منها ويستبدلون بالجزء الاخر نعما غير زراعية · والسكان الزراعيون كغيرهم من السكان يهدفون أيضا الى الاستمتاع بمستوى نعيم عال ، غير ان مدى نجاحهم فى تحقيق هذا الهدف يستند على الطاقة الانتاجية للبنيان الاقتصادى الزراعى الذى يعيشون فيه ، لان تلك الطاقة هى مصدر الدخل الذى يؤول اليهم فباتساعها يزداد الدخل الزراعى وتزداد بالتالى أنواع ومقادير النعم التى يشملها مستوى نعيمهم ، وتقل تبعا لذلك ويلات المرض والجهل فيما بينهم ، أى يرتفع مستواهم الصحى والعقلى ويزداد بالتالى مستوى هنائهم ، وهكذا يرقى المجتمع الريفى ، وهذا الرقى هو ما تدور فى الواقع حوله أغلب مباحث العلوم الزراعية فهى جميعا ترمى الى رفع مستوى النعيم الريفى والزراعى بتحسين الاستهلاك والانتاج ، أى بتوسيع وتنويع الواحد أو الاخر أو هما معا ·

أثر الفقر فى مستوى نعيم السكان الزراعيين

ان أول وجوه انفاق الدخل يكون فى حيازة النعم الاستهلاكية اللازمة لمعيشة الانسان : الضروريات أولا ثم المريحات والمترفات ، وتستعمل الضروريات ـ كما أوضحنا ـ فى اشباع الاحتياجات البيولوجية للانسان ، والاقتصار على اشباع الاحتياجات الضرورية للانسان يؤدى الى ما سميناه بمستوى النعيم الزرى ، فاذا ما فاض من الدخل شىء بعد استيفاء ذلك المستوى استعملته الاسرة الريفية أما فى زيادة عدد الاطفال على نفس المستوى الزرى ، أو أدخرته لاستعماله فى حيازة أو لاستغلال رقعة أكبر من الارض أو هما معا ، وأما فى حيازة قدر من المريحات وشىء ان أمكن من المترفات ، وهذه هى النعم التى لا تشبع فقط الاحتياجات الزرية بل التى تزيد أيضا فى سعة المعيشة الانسانية · فوجوه استعمال الدخل والامر كذلك أفضل دليل على مدى ثقافة وحسن تقدير القيم والمثل العليا والمستوى الاجتماعى لاى مجتمع، وباختصار هى أفضل دليل على مستوى نعيم هذا المجتمع · يبدو من ذلك ان نوع الحياة التى يحياها الانسان تتقرر الى حد كبير جدا بالظروف الاقتصادية المحيطة به ، أى بالدخل الذى يؤول اليه ، فقلما نجد أناسا يعيشون عيشة راقية على دخل قليل ، أو منحطة على دخل كبير ، لان الحياة الراقية لا تتيسر الا بفائض من الدخل يزيد عما يلزم لتحقيق المستوى الزرى · أما فى الحالات التى لا تستتبع فيها كفاية الدخل أن يعيش الناس عيشة راقية فما ذلك الا لانهم يفضلون استخدام الفائض فى اكثار نسلهم أو مدخراتهم لاستعمالها فى زيادة ممتلكاتهم على استخدامه فى ترقية مستوى نعيمهم ففى أمريكا مثلا يجنح السكان الزراعيون الى استخدام الدخل الفائض عن المستوى الزرى

فى ترقية مستوى معيشتهم وليس فى اكثار النسل أو الممتلكات · أما فى مصر فيجنحون الى عكس ذلك اذ يميلون الى اكثار النسل أو الادخار لتوسيع حيازاتهم أكثر مما يميلون الى النهوض بمستوى نعيمهم · ويزيد الطين بلة انهم على درجة من الفقر أى من ضآلة الدخل لا تترك لهم مجالا حتى للاختيار بين زيادة ممتلكاتهم أو ترقية مستوى نعيمهم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فليس أمامهم مجال للاختيار بين الاكثار من النسل أو ترقية ذلك المستوى اذ لا حائل بينهم وبين هذا الاكثار ، فهم لا يعرفون الا الزواج المبكر ولم يسمعوا بالعوائق الاصطناعية لتقليل النسل ، ولهذا فان عدد أفراد أسراتهم فى ازدياد مستمر ومستوى نعيمهم فى تارجح متواصل بين المستوى الزرى وبين ما هو دونه وفقا لتغير عدد المعولين من أفراد الاسرة بتفاوت أعمارهم ، فهم عبء على العائل ينتقصون من مستوى معيشته هو وزوجته ويهبطون به الى ما دون الكفاف ، وفى هذه الفترة بالذات يكثر المرض وتزداد الوفيات فى الاسرة ثم يعلو المستوى الى الكفاف أو أكثر قليلا ببلوغ من يسلم منهم من الموت المبكر سن الارتزاق حيث يستطيع أن يعول نفسه · فلا يمكن ـ والامر كذلك ـ ان يفوق مستوى نعيم رب الاسرة الزراعية دخله الضئيل وذلك لان مستوى النعيم الزرى أو ما دونه ان هو الا نتيجة حتمية لضآلة الدخل أى للفقر ·

فلا غرابة ـ اذن ـ ان نرى معظم السكان الزراعيين فى مصر ـ وهم الطائفة المعروفة بصغار الفلاحين التى تضم غالبية المصريين ـ يعيشون فى فاقة أى فى عوز الى الغذاء الكافى والكساء والبناء الواقيين والعلم الراقى ، فيعانون بذلك من الجوع والعرى والعراء والجهل مايجعل أجسامهم وأذهانهم عليلة أى مريضة وجاهلة ، ومثل هؤلاء لا يمكن أن يصمدوا فى الحياة ويجالدوا ويكافحوا ويشقوا الطريق الى النجاح فى النهوض بالانتاج الزراعى القومى · ولا ينفى هذه الظاهرة ما يلحظه البعض على بعض الفلاحين من القوة الجسمانية بالرغم من حياة الحرمان التى يحيونها لان هذه الظاهرة انما ترجع الى قوة احتمال هذا الفريق وهو أمر طبيعى لانهم انما قد اجتازوا مرحلة الطفولة بسلام وهى المرحلة التى تكثر فيها الاصابة بالامراض وترتفع نسبة الوفيات فمات منهم الطالح وبقى الصالح ، ولولا ما هم فيه من عوز شديد لفاقت قواهم الجسمانية ما يلحظه ذلك البعض عليها ·

المآل

الفاقة ان هى ـ اذن ـ الا تعبير آخر لمستوى النعيم الزرى أى لمستوى المعيشة المنحط ، أى للعلل الجسمية والذهنية ، أى للمرض والجهل والفاقة انما ترجع ـ كما أسلفنا ـ الى الفقر أى الى ضآلة الدخل ، وضآلة الدخل ترجع الى ضيق الطاقة الانتاجية الزراعية ، وضيق الطاقة الانتاجية الزراعية يرجع الى حد غير قليل الى الفاقة نفسها أى الى المرض والجهل · وهكذا تسير كل هذه المتغيرات فى دائرة مرذولة · فلابد ـ والامر كذلك ـ لرفع مستوى النعيم الزراعى من زيادة الدخل الزراعى زيادة كبيرة بتوسيع الطاقة الانتاجية الزراعية توسيعا عظيما · ولا يكفى فى ذلك مجرد زيادة تغزير الرقعة المزروعة حاليا باستخدام قدرأكبر وأجود من رؤوس الاموال مثلا · أى بتعميم الاساليب الزراعية الحديثة بل يلزم ـ فى نفس الوقت ـ توسيع تلك الرقعة باستصلاح مساحات شاسعة بما تبلغ ما لا يقل عن ١٥ الى ٢٠ مليونا من الافدنة اذ لا جدوى من استصلاح مليون أو مليونين أو ثلاثة مثلا لانها لن تزيد الدخل الزراعى بالقدر الكفيل ببلوغ مستوى النعيم الزراعى المنشود بالرغم من تواضعه(١) · أما التصنيع فيحسن الكف عن التفكير فيه كبديل للتوسع الزراعى لان التوسع الصناعى نفسه رهين بالتوسع الزراعى ومجرد سند له · يضاف الى ذلك أن التصنيع مشكلة حضرية تهم المشتغلين ببحث المشاكل الحضرية أكثر مما تهم المشتغلين ببحث المشاكل الزراعية لان التصنيع يتصل بمستوى النعيم الحضرى أكثر مما يتصل بمستوى النعيم الزراعى وانه لمما يجافى التعاليم الاقتصادية السليمة أن نفكر فى التصنيع الريفى قبل التوسع فى تصنيع المدن · ويبدو أن ما ينطبق على مصر من هذه النواحى يسرى أيضا على بقية الدول العربية (٢) ·

---

(١) ولا تشتد فى مصر فاقة العمال الزراعيين الموسميين كما يحدث فى بعض البلدان الاخرى نتيجة لاشتداد ضآلة دخولهم بسبب بطالتهم الموسمية وذلك لان عمال التراحيل فى مصر ولعلهم أقرب الطوائف الى الطائفة المعروفة بالعمال الموسميين، ان هم الا عمال زراعيون عاديون اجراء وغير اجراء يرتحلون عن محال اقامتهم وعن مزارعهم الضئيلة فى الاوقات التى يفيض فيها المعروض من عملهم عن المطلوب محليا الى المناطق التى تقع فيها المزارع الكبيرة حيث يفيض المطلوب من العمل الزراعى عن المعروض فى نفس هذه الاوقات · وهم يرتحلون ـ عادة ـ نحو الشمال والشرق والغرب ، ويغلب على الظن ان الزراعة المصرية ـ ومزارعها غير متخصصة ـ لاتعانى من البطالة الموسمية بل ربما كانت فى ضوء ضآلة المكنة الحالية لاتعانى ايضا اى لون آخر من الوان البطالة فيما عدا نوعا من البطالة المقنعة · وعلى اية حال فان البحث العلمى فى مصر لم يتناول بعد موسمية العمل الزراعى ولا حالة البطالة الزراعية وعلى ذلك فالمعلوم عنهما ضئيل لايعتد به فى الوقت الحاضر ·

(٢) الباحث مسئول وحده عن كل وجهات النظر وكل الاستنتاجات الواردة بهذا التعقيب · وهى ـ وان كانت جميعا سليمة من الناحية العلمية ـ الا انها كما جرت بذلك التقاليد فى الاوساط الجامعية العالمية لاتمثل باى حال من الاحوال وجهة نظر الكلية او الجامعة التى ينتمى اليها الباحث او المعقب ·

العلاقات الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الشئون الريفية

تعقيب

للاستاذ رفعت هباب (الاردن)

لعله ليست هناك أية ظروف كالظروف السائدة الآن فى الاردن التى من شأنها اقناع العاملين فى الشئون الاجتماعية عن العلاقات الاساسية المتعددة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المماثلة فى أى برنامج من برامج الشئون الريفية ٠

ويكاد يكون من المستحيل فى مخيمات اللاجئين فى الاردن التى تسود فيها مظاهر الحياة القروية تأسيس برامج الشئون الاجتماعية قبل محاولة معرفة المستوى الاقتصادى العادى فى البلاد ٠

ان الفاقة التى تسود بين اللاجئين قد جردتهم من جميع متطلبات الحياة الرئيسية ٠

فليس لدى اللاجئين مساكن لائقة أو ملابس محترمة أو طعام كاف، وليس ثمة مجال للعمل لاجل تحسين وسائل معيشتهم ومعيشة العائلة والمحيط

ان معظم اللاجئين من طبقة الزراع ويعتمدون كليا على الارض ولكن الاماكن التى حشدوا فيها الآن أماكن جرداء وفى معظمها لا تصلح للغايات الزراعية ، وليس لدى الحكومة الوسائل التى تستطيع بها انشاء المشاريع الضخمة لخزن المياه وبالتالى تحسين وسائل الرى ٠ وليس بامكان فرض الضرائب على السكان اللاجئين البائسين بغية زيادة الواردات ٠

لقد مرت الايام والاسابيع والاشهر والسنوات سراعا فنفد القليل الذى ادخره اللاجئون دون أن يعود عليهم بأية فائدة ٠ كما انه يكاد يكون من المستحيل اعادة الصناعات الحقيقية التى كان يمارسها الفلسطينيون العرب على قلة وذلك لعدم وجود رأس المال ، أو المؤسسات المالية التى تقدم القروض الى آجال طويلة ٠

ان مقومات الحياة المنتظمة تنهار فى ظروف كهذه الظروف ٠ ذلك بأن روح المبادرة والامل فى التحسن أصبحت فى طريق التلاشى من منظمات اللاجئين ٠

تصطدم الشئون الاجتماعية الريفية مع ضيق الحيز الذى تعمل فيه ، بجميع هذه المظاهر الاقتصادية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية ويبذل الآن مجهود جبار للتغلب على المصاعب وللمحاولة من أجل تحسين أحوال معيشة هؤلاء اللاجئين الذين كانوا فيما مضى قرويين فاصبحوا الآن من سكان المخيمات ٠

ونحن هنا فى سبيل وضع المشاريع التى تدر الثروة والتى تعجل خلق جماعات ذات حياة فضلى ولاجل اقتران مثل هذه المشاريع بالنجاح فانه من الضرورى وضع سياسة اجتماعية اقتصادية طويلة الامد ٠ ومن الضرورى أن تشتمل مثل هذه السياسة على مشروع من أجل العمل الاساسى فى التنظيم الاجتماعى والتعليم العام التى ليس من شأنها انتاج فوائد اقتصادية سريعة ٠

وقد يصبح انشاء المساكن وهو أمر ضرورى بالطرق التعاونية من الامور التى تساهم اقتصاديا بقسط كبير فى تحسين الحياة القروية ٠

وينبغى أن ينصح سكان النواحى بمباشرة الصناعات الحرفية التى يجب أن تكون بحد ذاتها مصدرا لمكاسب جزئية لا على اعتبارها حرفة أساسية تشغل الوقت كله ٠

يجب تجنيد النساء للمساهمة فى الشئون الاجتماعية القروية ٠

ويجدر بنا ان ننوه هاهنا بأن أعمال الخدمات الاجتماعية لا تتطلب تجهيزات باهظة الثمن فالسلاح الرئيسى للعامل الاجتماعى هو نفسه وذاته وهو نظرته الى الاخلاص ومعرفته الفنية هذا هو السبب الذى يتوقف عليه نجاح أو فشل العمل الاجتماعى تبعا لخلق وتجربة العاملين فيه ٠

ويجدر بنا فى هذه المناسبة ان نذكر ان من واجب العاملين فى الحقل الاجتماعى مساعدة الرجل العادى، واستغلال القوى الاقتصادية التى تكمن فيه على أحسن وجه ممكن، ذلك لان الرجل العادى كثير العدد ويتسنى جعله ذا أثر فعال فى الضمانات الاجتماعية ٠

لابد للشئون الاجتماعية فى المناطق القروية من أساس اقتصادى ٠ فاذا كان وجود القرويين أنفسهم محفوفا بالخطر وعدم الاستقرار فلن يكون عمل الشئون الاجتماعية منتجا الا أن المغامرات الاقتصادية العرفية يقضى عليها بالفشل اذا لم توجه التوجيه اللائق بالنسبة الى التقدم الاجتماعى

ينبغى للاخصائيين الاجتماعيين تنظيم الجماعات وحفزهم الى استعمال قوتهم فى سبيل منفعتهم الشخصية ٠

ينبغى تعليم الافراد تحسين الحياة العائلية وذلك يؤدى الى قيام منشىء الحياة العائلية بالاشتراك فى الجماعات العائلية وبالتالى فى النشاط الاجتماعى ٠

ومن العوامل الهامة أيضا توظيف العمال الاجتماعيين الفرديين من بين المتعلمين فى القرى الذين يجب ان تمهد لهم الوسائل لابقائهم بقراهم دون انخراطهم فى حياة المدن التى لا أمل فيها ٠

ولقد ثبت بعد التجارب الصحيحة ان التغلب على مشكلة البطالة الضاربة أطنابها فى الاردن لا يتأتى بتقديم المساعدة الى اللاجئين بالطرق الانسانية ولكنه من الضرورى تقديم هذه المساعدة بأسلوب يؤدى الى اعادة بناء الحياة الاقتصادية وانتعاشها فى البلاد ٠ ان البرنامج الذى تتبعه الآن وكالة الغوث بتقديم المساعدة عن طريق دفع الاجور واستغلال الايدى العاملة من بين اللاجئين العاطلين سيؤدى الى النجاح وسيصل من بين المسائل الاخرى الى تحسين الشئون الاجتماعية الريفية ٠

حاولت ـ ياسادتى ـ فى هذه الكلمة المقتضبة ان أبين مدى الصلة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى الشئون الاجتماعية الريفية وعلينا ان نسعى الآن الى وضع هذه الاعمال موضع التنفيذ الامر الذى يحتاج أيضا الى المساعدة المعنوية الفعالة ولى وطيد الامل بأن حضرات المجتمعين سينظرون الى هذه المسألة بعين ملؤها الاعتبار ٠٠ وبذلك أغادر مكانى هذا وأنا واثق من مساعدتهم بما يسدونه الى من نصائح وما يقدمونه الى من مساعدة فعالة ٠

ضرورة الهجرة الى الصحارى وتعميرها

تعقيب

للاستاذ جميل الصبان (مصر)

ان مصر فى حاجة الى التوسع الزراعى ، فهى تستورد مواد غذائية كثيرة ، وعدد السكان فى ازدياد مطرد لا تسايره زيادة فى مساحة الاراضى المنزرعة ، كما ان كثافة السكان فى بعض المناطق ترفع من القيمة الايجارية للاراضى ارتفاعا كبيرا ، والمستوى الغذائى للشعب منخفض جدا ٠

فمصر تستورد اللحوم ومنتجات الالبان والفواكه الطازجة والمحفوظة والخضر المحفوظة والقمح والذرة وغيرها ، مع أنها تستطيع انتاج الكثير منها ٠

أما من جهة ازدياد عدد السكان ، فتكفى الاشارة الى أن هذا العدد قد تضاعف فى الخمسين سنة الماضية ، أى ان الزيادة فيها بلغت ١٠٠ فى المائة ، بينما بلغت فى ايطاليا ٥٤ فى المائة ، وفى بريطانيا ٤٦ فى المائة ، وفى الهند ٤٠ فى المائة ، وفى فرنسا ١٥ فى المائة ٠

وللاسف لم تتمش الزيادة فى المساحة المنزرعة مع هذه الزيادة فى عدد السكان مما ترتب عليه أن قل متوسط المساحة التى تخص الفرد ٠ فبعد أن كانت حصة الفرد سنة ١٨٩٧ حوالى نصف فدان (٠٫٥٢ من الفدان) تدرجت فى الانخفاض الى أن وصلت الى حوالى ثلث فدان ، بينما بلغت هذه الحصة فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا سبعة أفدنة وربع فدان ٠

أما المستوى الغذائى فهو أقل بكثير من المستوى الذى حددته الهيئة العالمية للاغذية والزراعة ٠ فاستهلاك الفرد من اللبن مثلا يجب أن يزيد ثلاثة أضعاف ومن اللحم أربعة أضعاف ومن البيض ستة أضعاف ٠

هذا وقد جاء فى التقرير الذى وضعه حضرة صاحب السعادة حسين عنان باشا رئيس وفد مصر فى مؤتمر Hot Springs فى مايو سنة ١٩٤٣ ٠ « انه يجب زيادة انتاج الاغذية الواقية فى مصر بما يكفى حاجات الاستهلاك مع تحسين الاغذية » ٠ وقد أشار التقرير أيضا الى أنه ما زال انتاج الفاكهة دون الكفاية ٠

وقد اتضح من الفحص الذى أجراه سعادة الدكتور سليمان عزمى باشا على رجال مزرعته ، أن ٨٠ فى المائة منهم مصابون بفقر فى الدم ٠ وان الفلاح لا يستطيع أن يؤدى أكثر من ٦٠ فى المائة مما ينبغى أن يؤديه فى العمل ٠ كما أثبت الكشف الطبى على الشبان المقترعين للخدمة العسكرية ان ٨٠ ٠/ ٠ منهم غير صالحين بسبب انخفاض مستواهم الغذائى ٠

ولجميع هذه الاعتبارات ، يتضح انه يجدر بمصر أن تزيد انتاجها الزراعى ٠ ولا يتأتى ذلك الا عن طريقين : رفع مستوى الانتاج، وزيادة المساحات المنزرعة ٠

فرفع مستوى الانتاج رهن بتطبيق الوسائل الفنية الحديثة٠ أما زيادة المساحات المنزرعة فتكون بتجفيف أجزاء من البحيرات واستصلاح الاراضى البور وزراعة المناطق الصحراوية ٠

أما تجفيف البحيرات لزيادة الاراضى المنزرعة فهو سياسة يجب اجتنابها ، نظرا الى أن تجفيفها يقلل من محصول الاسماك٠ ومما هو جدير بالذكر ان متوسط ما يستهلكه الفرد من السمك فى مصر هو كيلوجرامان فى السنة ، بينما يبلغ ما يستهلكه الفرد فى بعض البلاد الاخرى ٢٨ كيلوجرام ٠

والمعروف أن محصول الاسماك يبلغ ٤٠٫٠٠٠ طن فى السنة ، ٦٠ ٠/ ٠ منها مصدره البحيرات والباقى يأتى من النيل والمياه البحرية ٠

ولذلك أرى عدم التوسع فى الزراعة على حساب البحيرات وأسماكها وبخاصة أن مساحة البحيرات الشمالية المراد تجفيفها لا يزيد عن ٦٠٠٫٠٠٠ فدان ، وهى ليست بالمساحة التى تكفينا ٠

أما استصلاح أراضى البرارى الواقعة فى شمال الدلتا فانه يستلزم نفقات باهظة ، ولا يأتى بالنتيجة المرجوة ، نظرا الى أن هذه الاراضى تكون فى العادة مالحة ، فيلزم غسلها بكميات كبيرة من المياه ، ثم صرف هذه المياه ورفعها الى البحر · ويكفى لتقدير المجهود الذى يبذل فى صرف هذه المناطق بالآلة أن نذكر أن ٩٠٠ ألف فدان فى شمال الدلتا تصرف بالآلات بواسطة التيار الكهربائى ، وان معدل الصرف السنوى يزيد على سعة خزان أسوان · ولذا فان من الواجب معرفة ما اذا كان من الاصلح أن يوجه المجهود الذى يبذل فى صرف أراضى البرارى المراد اصلاحها ، الى رى مناطق صحراوية قابلة للزراعة وليست فى حاجة الى الصرف ·

ان استغلال بعض الاراضى الصحراوية هو الذى يضمن لمصر أعظم توسع زراعى تطمح اليه ·

ولا يحتاج الامر لاستغلال جميع المساحات المراد اصلاحها من هذه الاراضى الى رفع مياه النيل اليها ، بل يمكن رى مساحات كبيرة منها بمياه الامطار والآبار والعيون الطبيعية وذلك بأعمال صناعية لا تتكلف نفقات باهظة · ويمكن رى مساحات أخرى بالراحة بتوصيل مياه النيل اليها·

كذلك يمكن ايصال مياه الفيضان الى بعض المناطق الصحراوية لزراعة المحاصيل النيلية كالسمسم ، وغمر مساحات واسعة بهذه المياه ليزيد الطمى الذى تحمله خصوبة الارض · وعندما تتماسك الارض نوعا ما يمكن اتباع طريقة الحياض لزراعة المحاصيل الشتوية ·

ولا شك فى أن تسرب المياه الى جوف الارض يرفع منسوب المياه الجوفية الى حد يسمح بالانتفاع بها بواسطة حفر الآبار لزراعة المحاصيل الصيفية

كذلك يجب الاسراع فى توفير المياه بتنفيذ جميع المشروعات الخاصة بالتحكم فى مياه النيل ، والتعجيل بتوليد الكهرباء من مساقطه وخزاناته وقناطره ومن منخفض القطارة ووادى الريان ، وتخصيص جانب كبير من القوى الكهربائية لرفع المياه الى بعض المناطق الصحراوية العالية فى الحدود الاقتصادية ·

أما المحاصيل التى يمكن ان تنجح فى الاراضى الصحراوية الآن فهى أشجار الفاكهة كالنخيل ، والتين ، والزيتون ، واللوز ، والمحاصيل الحقلية كالشعير ، والسمسم ، والفول السودانى ، والخضراوات كالطماطم، والبطيخ، والقرع العسلى·

وخلاصة هذه الكلمة هى أن سكان مصر مكتظون فى منطقة ضيقة ومستوى معيشتهم منخفض بينما يمكن استغلال مناطق واسعة من الصحارى واستعمال مياه الامطار ومياه النيل التى تفيض وتذهب هباء فى البحر، يضاف الى هذين العنصرين الطبيعيين من عناصر الانتاج الزراعى أى الارض والماء ، العنصر البشرى وهو متوافر وقادر على المساهمة فى النهوض بهذا الانتاج بنصيب وافر ·

لذلك أرجو أن تتفضل حلقة الدراسات الاجتماعية بالموافقة على أن تشمل توصياتها الاقتراح الآتى :

« يجب أن تنسق الجهود لتوفير وسائل استغلال الاراضى الصحراوية فى الحدود الاقتصادية وهجرة السكان اليها لتعميرها »

ويمكن تنفيذ هذا الاقتراح بتأليف مجلس أعلى للصحارى يضم ممثلين للوزارات المختصة وبعض وزراء الزراعة والاشغال السابقين، وكبريات الشركات الزراعية ، والجمعية الزراعية الملكية ، والجامعات ، وكبار الاقتصاديين ، على أن يكون هذا المجلس مستقلا عن (الروتين) الحكومى وبعيدا عن التيارات السياسية · ويكون من شأنه وضع برنامج كامل منسق ، ينفذ بالتعاون الوثيق بين المصالح المختصة فى مدة معينة مثل عشر سنوات أو أكثر ، على أن يشمل هذا البرنامج :

١ ـ تنفيذ المشروعات الكبرى لتخزين المياه

٢ ـ توليد القوى الكهربائية من مساقط المياه من القناطر ، ومن منخفض القطارة ، ووادى الريان واستعمال بعض هذه القوى لرفع المياه الى المناطق العالية فى الحدود الاقتصادية ·

٣ ـ التوسع فى زراعة شتلات أشجار الفاكهة التى تلائم المناطق الصحراوية ، واقامة مصدات للرياح من الاشجار الخشبية لتثبيت الرمال وتشجيع زراعة نباتات العلف لتربية المواشى ·

٤ ـ تطهير الآبار الارتوازية القديمة من الرمال التى تردمها واقامة آبار جديدة ، والبحث عن العيون الطبيعية واستخراج الماء منها مع العمل على تقليل فقد الماء قدر المستطاع باستعمال القنوات المبنية بالاسمنت ·

٥ ـ اقامة السدود لحفظ الامطار

٦ ـ ايصال مياه النيل الى المساحات التى يمكن ريها بالراحة

٧ ـ شق الطرق ، وتوفير وسائل المواصلات

٨ ـ العناية بالصحة العامة

٩ ـ نشر التعليم

١٠ ـ تعميم الصناعات الريفية والصناعات الزراعية ، وتشجيع انتشار الجمعيات التعاونية ٠

١١ ـ التوسع فى انشاء مراكز للسياحة فى بعض المناطق : كمرسى مطروح ، والواحات ، وجبل سينا ٠

١٢ ـ تنظيم هجرة السكان من المديريات المكتظة الى المناطق الصحراوية ، وتسهيل امتلاك الاراضى فيها ، واعفائها من الضرائب فى السنوات الاولى، ويجب أن تبنى الحكومة مساكن للمهاجرين وحظائرلمواشيهم، وتعطى لهم التقاوى وتخصص مراكز زراعية يعهد اليها بالقيام ببعض العمليات الزراعية كالحرث والحصاد بواسطة الآلات (الميكانيكية) بدون مقابل ، حتى اذا قوى الاهلون على احتمال نفقاتها تحولت هذه المراكز الى جمعيات تعاونية ٠

هذا هو برنامج المجلس الاعلى للصحارى المقترح ، والله نعم المعين

أهم العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المسببة للوضع الراهن
لسكان المناطق الريفية فى البلدان العربية

للاستاذ سعيد حماده (لبنان)

لا نرى مسوغا للتبسط فى وصف حالة المناطق الريفية فى البلدان العربية ، ليقيننا بأن هذا الحفل الكريم يلم بها الماما شاملا · حسبنا أن نذكر أن الفقر المدقع ، وسوء التغذية ، وانعدام وسائل الصحة ، ورداءة المسكن ، والقذارة ، والمرض ، جميع هذه خصائص ملازمة لحياة الجماهير فى المناطق الريفية ، وانه لا شبيه لها فى الغرب ، سواء أكان ذلك من جهة انتشارها وشيوعها أم من جهة عنفها واستمرارها ·

ومن نكد الطالع أن الناس ينظرون الى هذه الحالة الزرية على أنها أمر لا مرد له ، أو على حد قول الذين هم أحسن تفاؤلا من أولئك ، انها حالة عارضة وستزول حسب مبدأ التطور والتغير · وكان من نتائج هاتين النظريتين للحالة الريفية أن الناس أصبحوا ينظرون اليها نظرتهم الى أمور عادية طبيعية ، وعند ما كانت تتخذ بعض الاجراءات لاصلاح ما أفسده الدهر كانت تتسم هذه الاجراءات بميسم المخدرات الوقتية · وأنتم ترون أن كلتا النظريتين خاطئتان ، فالنظرة الاولى غير علمية بل ترتكز على الايمان بالقضاء والقدر المحتوم ، والثانية لا يدعمها شاهد من شواهد تاريخ العرب الحديث ·

وليس من المبالغة بشيء اذا قلنا ان مستقبل البلدان العربية ومقدراتها تتوقف الى حد بعيد على حل المشاكل الريفية ، اذ لا يرجى اصلاح ما فى الحياة الاجتماعية ولا فى الحياة الاقتصادية بينما ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان يعيشون على هذا المستوى المنخفض · واذا قلنا ان هذه حالة حتمية ، أو ان هذه حالة يمكن أن تزول من تلقاء نفسها ، نكون كمن يساعد على بقاء العالم العربى فى مؤخرة القافلة الانسانية ، وفضلا عن هذا فاننا سنجد أن الشقة بين الغرب وبين هذه المناطق من حيث التقدم والعمران ستزداد بعدا على مر الزمن · فمن جهة نجد أن القوى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فى الغرب موجهة ومدى توجهها فى ازدياد · ومن جهة ثانية نجد أن القوى والعلاقات الطوعية هناك هى أكثر فاعلية فى احداث التطور المرغوب فيه ، وذلك بسبب اتساع المجال للنشاط الفردى والاعتماد على النفس ·

وعليه اذا كانت الحكومات العربية ترغب فى انهاض شعوبها الى مستوى الغرب فى الاجتماع والسياسة ، فان واجبها الاول هو تنمية المناطق الريفية باتخاذها اجراءات أساسية · وعليها أن تدرس العوامل التى أدت الى تأخر المناطق الريفية وأن تحللها تحليلا دقيقا ، وأن ترسم الخطط لاستئصالها وأن تضعها موضع التنفيذ ، مستمدة عونها من العلم والتجارب · أما أن تتكل على النشاط الفردى ، والحالة على ما هى عليه الآن ، أو أن تلجأ الى الاجراءات المخدرة فتلك أساليب لا يمكن أن تؤدى الى تغيير جوهرى · واذا لم يشرع فى الحال فى اتباع خطة انشائية فعالة فقد يسبق السيف العذل ، لان أهل الريف فى حالة تيقظ ، وقد بدأوا يدركون أسباب شقائهم ، ويشهد على ذلك التذمر الذى أخذ يبدو ويزداد تقريبا فى كل مكان ، فاذا لم تحل مشاكلهم بطرق مشروعة فالمتوقع أن يحلوها هم أنفسهم عن طريق العنف والثورة ·

وفى ما لدى من الوقت سأحاول أن ألخص لحضراتكم بايجاز العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى تركت أثرا فى الحياة الريفية فى الاقطار العربية عل فى عرضنا لها ما يلقى بعض النور على امكانيات حلها وعلى الاجراءات التى يجب أن تطبق ·

ربما كان أبعد العوامل التاريخية أثرا فى نشوء هذه الحالة المؤسفة فى الحياة الريفية النظام

الاقطاعى ، وفساد الادارة العثمانية ، والنقص فى القوانين العثمانية المتعلقة بالارض ·

ولكن يجدر أن نأتى على ذكر عاملين تاريخيين أقدم من العهد التركى :

أولا ـ الحروب التى وقعت فى هذه البقعة من الارض بين القرنين الحادى عشر والرابع عشر ·

ثانيا ـ احتقار البدو المزمن للفلاحة والفلاحين ·

هذه الحروب ـ ولا سيما الغزو المغولى ـ جعلت الفلاحين يفقدون الطمأنينة والاستقرار ، وفرضت عليهم ضرائب مجحفة جائرة ، وعرضتهم لمختلف أنواع الاستغلال · وفضلا عن هذا نجد أن قسما كبيرا من نظام الرى قد دمر أو خرب ، وعاد الفلاح يعتمد على الزراعة المطرية التى تعود عليه بريع أقل من الزراعة التى تعتمد على الرى المنظم ، ولم تقتصر القبائل البدوية على احتقار الزراعة والزراع فحسب ، بل كثيرا ما كانوا يغزون القرى الزراعية وينهبون الزرع والضرع ، ولذا كان البدو عاملا فى دفع المزارعين من المناطق المحاذية للصحراء الى المناطق الآهلة اتقاء لشرهم · وقد انتقلت عدوى الاحتقار الى أهل المدن أيضا ، بما فيهم أصحاب الاقطاع ـ الذين كثير منهم كانوا من قبل رؤساء قبائل ـ فان هؤلاء كانوا يزدرون الفلاحة ويحتقرون الفلاحين · وظلت هذه النظرة ، نظرة الاحتقار للزراعة ، على أشدها تقريبا حتى آخر الحرب العالمية الاولى ، عند ما أخذ احتقارهم لها يقل · ولكننا نستطيع أن نقول ان أكثرية أهل المدن لا يزالون يحتقرون الاعمال الزراعية · فلا عجب اذا رأينا الفلاح خاملا ، تنقصه الحوافز الداخلية لتحسين عمله ، لا يحترم نفسه ولا يحترم عمله ·

ان اقطاعية الشرق الاوسط ، كشبيهتها الاقطاعية الاوروبية ، جعلت من الفلاح عبدا يعتمد فى حياته على مشيئة صاحب الارض ، ولكن تختلف عنها فى أن اقطاعية الشرق الاوسط لم تتميز بميزات الارستقراطية التى كانت تتميز بها طبقة الملاك فى أوروبا ، ونخص بالذكر انعدام الصلة الشخصية بين الاقطاعى والفلاح · فان الاقطاعى فى الشرق الاوسط ـ فى غالب الاحيان ـ لم يكن يقيم فى مزرعته أو اقطاعيته ، ولذلك لم تنشأ صلات اجتماعية بينه وبين فلاحيه ، فلم يكن هنالك جو من الشعور المتبادل يستطيع فيه المالك أن يتفهم بروح العطف حالة البؤس التى وجدت هذه الطبقة الكادحة نفسها فيها ، ولم يكن ليعير أقل اهتمام لتحسين الارض ، بل كان همه حصته من الغلال (ايجار الارض) والضرائب والخدمات التى كان يفرضها على الفلاحين · ويعود بعض هذا الى نظرة الازدراء للفلاحة التى جئنا على ذكرها ، لكنه يعود بالاكثر الى نظام الاقطاع زمن المماليك والاتراك الذى بموجبه لم يكن يحق لصاحب الاقطاع التصرف المطلق بملكية الارض · بل كان له ريعها ، وحسب نظام تضمين الضرائب كان له قسم من الضرائب فقط · ويجب أن نذكر ان حق التصرف بالارض فى العهد التركى كان يعطى للفلاحين بشرط أن لا يحدثوا فيها ما يغير شكلها بغرس الاشجار أو بناء البيوت مثلا ، حتى لا يؤدى ذلك الى خلق حق لهم فى الارض · ولم يأت الغاء الاقطاع سنة ١٨٣٩ ، ولا الاصلاحات الرامية الى جعل الفلاح مالكا الارض التى يحرثها بنتائج فعالة مرضية · فان طبقة من الجشعين (المتنفذين) حلوا محل الاقطاعيين القدماء ، مع فارق واحد هو انه لم تكن لهم الامتيازات الشرعية التى كانت تعطى للاقطاعيين ، وسبب قيام هذه الطبقة التى حلت محل الاقطاعيين جهل الفلاح وغباوته ، وفساد الحكم المتجسد فى الموظف ، ونقص فاضح فى التدابير التى اتبعت فى احداث الاصلاح · وكانت النتيجة أن ظل الفلاح أجيرا يعمل على أرض تخص مالكا يسكن مدينة بعيدا عن أرضه ، وظل عرضة لمعاملة فيها قسوة وعنف كتلك التى كان يتعرض لها الفلاحون زمن الاقطاع · وقد ندر أن تمكن الفلاحون من تحرير أنفسهم عن طريق الثورة وحصلوا على ملكية الارض التى كانوا يحرثونها ·

وفى زمن الانتداب وبعده ، أخذ المالك يفقد بعض سلطته ونفوذه بين الفلاحين · أما مدى هذا التحرر فقد كان يختلف بين قطر وآخر ، وأحيانا بين مقاطعة وأخرى فى نفس البلاد · ففى كثير من الاماكن لا يزال الفلاح كالعبد يطيع أوامر سيده المالك حتى وان كانت هذه الاوامر تخالف الشرع والقانون · وهذا يصدق كثيرا عند ما لا يكون لسلطة الحكومة أثر بين فى أوساط الفلاحين ، أو عند ما يكون صاحب الارض ذا نفوذ كبير فى دوائر الحكم · وفلاحو شيوخ القبائل لا يزالون شبه عبيد عند الشيخ بكل مافى الكلمة من معنى ، وفى كثير من الاحيان يكون للشيخ تمام السلطة والسيطرة على أتباعه من القبيلة · فانه فضلا عن جمعه الضرائب المفروضة للحكومة ، يفرض ويجبى ضرائب خاصة له ، ويقيم نفسه حكما أو قاضيا فى المنازعات التى تنشأ بين أفراد القبيلة ·

وكان من نتائج عهد الاقطاع افقار جزء كبير من أهل الريف ووضعهم فى حالة نفسية مزرية ، ونشوء (تمركز) شديد فى ملكية الارض ، الذى أدى الى انتشار نظام الايجار (بالحصة) الذى سأعود الى الكلام عنه قريبا ·

وربما كان فساد نظام الحكم التركى أهم عامل من عوامل التاريخ الذى نجم عنه شقاء أهل الريف وبؤسهم • فانه كان نظاما يتميز بالظلم ، والجمع بين السلطة المدنية والدينية ، وبعدم المبالاة بالاقتصاد الوطنى ، فأبقى جماهير الشعب فى حالة استعباد سياسى ، يؤمنون بالقدر المحتوم، وعلى جانب كبير من الجهل والخمول • فلم تعر الحكومة التركية التعليم العام أهمية تذكر (وهذا مما يفسر لنا نشوء الاوقاف وتأسيس المدارس الطائفية) • ولم تهتم كثيرا بالرى حتى ولا بترميم السدود والقنوات التى خربتها الحروب التى وقعت بين القرنين الحادى عشر والرابع عشر • وكانت وسائل النقل والمواصلات غير مرضية الى حد كبير • والامن العام الضرورى جدا لازدهار الزراعة وخلافها من الاعمال لم يكن متوفرا خصوصا فى المناطق الريفية • وكان هم الاتراك الاوحد الابقاء على (امبراطوريتهم) والمحافظة عليها من الخطر الخارجى ، وان كانوا يبدون اهتماما بالقضايا الاقتصادية فقد كان الدافع ماليا الى حد بعيد • وكانت الضرائب المفروضة على الاعمال الزراعية أشد وقعا من أية ضرائب أخرى ، يفرضونها على غيرها من الاعمال فان ضريبة العشر وحدها كانت غالبا تنتزع أكثر من ٣٠ بالمئة من دخل الفلاح الصافى •

أما القوانين التركية المتعلقة بالارض فقد كانت ناقصة ومعقدة ، بحيث تركت الحقوق فى الارض فى حالة فوضى، وقانون الاراضى الذى صدر سنة ١٨٥٨ ، والرامى الى اصلاح الحالة لم ينجح حتى فى اقرار حقوق ملكية الارض ، فان تسجيل الحقوق الذى نص عليه هذا القانون لم ينفذ الا جزئيا ، ذلك ـ أولا ـ لمعارضة الناس له خوفا من أن يؤول تسجيل الارض الى زيادة فى الضرائب ، و ـ ثانيا ـ بسبب سوء الادارة •

وكذلك مسح الارض مسحا فنيا ـ الذى هو شرط أساسى من شروط تسجيل الارض ـ كان معدوما أيضا • فكانت النتيجة ـ حتى فى حالة تسجيل الارض ـ أن وصف الارض ، ومساحتها ، وحدودها بقيت غير دقيقة ولا يصح الاعتماد عليها • وفضلا عن ذلك فقد كان سجل الاراضى سجلا للمعاملات تقيد فيه بالتسلسل التاريخى ، وكان يحق للموظفين فى قلم سجلات الارض أن يقوموا بعملية نقل الملكية دون تحر لملكيتها فى السجلات • ولهذه الاسباب لم يكن حق ملكية الارض المسجلة مضمونا ، مما جعل الكثير من الفلاحين المالكين يلجأ الى زعيم المنطقة (المتنفذ) لحمايته • وفى كثير من الاحيان كان فلاحو القرية بجملتهم يسجلون طوعا أراضيهم باسم زعيمهم الذى كثيرا ما كان يسىء استعمال هذه الامانة فيدعى ملكية الارض المسجلة باسمه • وفضلا عن هذا كان عدم ضمان ملكية الارض عائقا لانتقال الارض من مالك الى آخر ، وكان عاملا فى ارتفاع تكاليف التسليف الرهنى ، ومن الغريب أن (نظام المشاع) الذى لم يقره قانون الاراضى العثمانى ظل معمولا به رغم ما له من أثر سىء فى تحسين الارض •

ونستطيع بصورة عامة أن نقول : ان القوانين التركية المتعلقة بالاراضى لم تهتم بتقدم الزراعة ولم يكن فيها ما يضمن حماية الفلاح وحقوقه ، بل كانت الغاية من هذه القوانين مالية بالدرجة الاولى •

أما فى مصر فان اصلاح القوانين المتعلقة بالارض ، الذى ارتكز على القوانين العثمانية والذى تم فى عهد محمد على باشا ، فقد وفق الى ضمان حق الملكية ولكنه عجز عن توزيع الاراضى توزيعا عادلا •

وعند ما وقعت البلدان العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية بعد الحرب الاولى تحت حكم الانتداب أدركت حكومات الانتداب حالا عيوب القوانين التركية المتعلقة بالاراضى ، ووجوب ضمان حقوق الملكية • وأهم اصلاح قامت به حكومات الانتداب هو ايجاد نظام لتسجيل الحقوق فى الاراضى مبنى على مسح فنى وتسوية الحقوق ، وتقسيم الاراضى المشاع ، وضم القطع الصغيرة التى تخص المالك الواحد عن طريق المبادلة وغيرها من الاجراءات المؤاتية للتقدم الزراعى •

غير ان حكومات الانتداب تغاضت عن مشكلة الملكيات الكبيرة ، وعن مسألة خلق حالة من الاستقرار والاطمئنان لطبقة الفلاحين • ولم يقف الامر عند حد التغاضى • بل فى كثير من الاحيان كانت حكومة الانتداب تقوى مركز المالكين الكبار ونفوذهم باعترافها بحقهم غير الثابت بالاراضى التى يدعون ملكيتها • وأدهى من هذا مسألة تسوية الاراضى فى العراق ، فانها أسفرت عن انتقال ملكية الاراضى التى كانت تتصرف بها القبيلة الواحدة بطريقة شبه تعاونية الى ملكية فردية لشيخ تلك القبيلة، مما زاد فى سوء توزيع الاراضى • وكانت هذه الزيادة على حساب أفراد القبيلة • أما مسألة حماية الفلاح فلا نجد لها قانونا خاصا الا فى (فلسطين) ، ولكنه كان عرضة للتهرب من أحكامه • وكذلك أخفقت حكومات الانتداب فى وضع برنامج لتنمية الزراعة، وخصوصا الرى، الذى عليه يتوقف نمو الزراعة الى حد كبير •

ولننتقل بحضراتكم الى بحث العوامل الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة • ان أهم العوامل الاقتصادية المسببة للحالة السيئة فى المناطق

الريفية هى : قلة الاراضى المحروثة بالنسبة الى عدد سكان الارياف ـ سوء التوزيع الشديد لملكيات الاراضى ـ نظام الايجار بالحصة ـ بدائية الوسائل (التكنية) فى حقل الزراعة ـ البطالة ـ الربا الفاحش

ان الاراضى المحروثة فى البلدان العربية ، بالنسبة الى عدد سكان الارياف قليلة المساحة . ففى مصر مثلا نجد ان معدل ما يصيب الشخص الواحد من سكان الارياف ١ ٣/٤ (الدونم) ، أو أقل من نصف فدان الا انه بالنظر الى الزراعة الكثيفة فان معدل ما يصيبه من مساحة الزراعة السنوية (crop area) هو نحو ٣ (دونمات) . أما فى (لبنان) فان معدل المساحة التى تصيب الفلاح اللبنانى من الاراضى المحروثه ٥ (دونمات) تقريبا، والمساحة الزراعية نحو ٤ ١/٢ (دونمات) . ويبلغ معدل ما يصيب الشخص الواحد من سكان الارياف من الاراضى المحروثة فى سوريا ٩ (دونمات) وفى العراق ١٤ (دونما)، وفى الاردن ٩ (دونمات) . ولكن نسبة لضرورة زرع المواسم بطريقة دورية (crop rotation) فى هذه البلدان ، ونسبة لانتقال الزراعة من قطعة الى أخرى بسبب تملح التربة فيما خص العراق ، فان معدل المساحة الزراعية السنوية التى تصيب الشخص الواحد من سكان الارياف هو ٦ (دونمات) فى سوريا ، و٧ (دونمات) فى العراق و٦ (دونمات) فى الاردن . أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية وبغيرها من مناطق الجزيرة العربية فعلى الرغم من عدم وجود احصاءات ، فالمعروف ان معدل مساحة الاراضى المحروثة التى تصيب الفرد من الحضر ونصف الحضر قليل جدا .

ومما يزيد فى خطورة الحالة الناتجة عن كثافة السكان فى الاراضى المحروثة عدم التساوى فى الملكيات . ففى مصر أكثر من ٣ ملايين ، من أصل الـ٤ ملايين الذين يعملون فى الزراعة لا يملكون أرضا ، أو لا تتعدى ملكية الواحد منهم الـ ٤ (دونمات) ، بينما نجد ان الملكيات الكبيرة التى تزيد مساحة الواحدة منها على ٢٠٠ (دونم) تشكل نحو ٤٠ ٪ من الاراضى المحروثة ، وفى سوريا ما يقرب من نصف الارض الممسوحة والآهلة بالسكان يشمل ملكيات كبيرة تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠٠ (دونم) . وفى لبنان ـ خلافا لتقديرات سابقة خاطئة ـ نجد ان نصف الارض الممسوحة يملكها أقل من ٢٠٠ شخص . وعدم التساوى فى الملكيات فى شمالى العراق لا يختلف عما هو عليه فى سوريا ، ولكن فى جنوبى العراق نجد شيوخ القبائل وأثرياء المدن يملكون الارض كلها تقريبا على أساس (الحصة) .

وفيما خلا مصر نجد أن الملكيات الكبيرة فى البلدان العربية تؤجر جميعها تقريبا على أساس (الحصة) وفى أكثر الحالات لا يبدى المالك أى اهتمام فى تحسين الارض أو زيادة مقدرة الفلاح الذى يحرثها وهو مع ذلك يتقاضى بين ١/٣ و١/٢ الغلة .

ان لنظام الايجار بالحصة أثرا سيئا للغاية فى المناطق الريفية العربية ، سواء من الجهة الاقتصادية أو من الجهة الاجتماعية . ذلك لان عدم اطمئنان الفلاح الى بقائه على الارض ، التى يحرثها وكون الايجار حصة معينة من الغلة ، عاملان لا يشجعان الفلاح على تسميد الارض أو اجراء تحسينات طويلة الامد فيها ، بل يجعلان من الفلاح رجلا أقرب الى المعدن منه الى الحارث المستثمر . وفى الوقت ذاته نجد ان هذا النظام لا يشجع صاحب الارض أيضا على تحسين أرضه لان الفلاح يشاطره ثمرة التحسين . أما من الجهة الاجتماعية، فان نظام الحصة يجعل من الفلاح عبدا لسيده . فيحرمه كثيرا من حريته . ويقضى على نشاطه ، وطموحه ، ويجعله اتكاليا لا غنى له عن سيده .

ومن نتائج نظام الايجار بالحصة وكذلك الامية والرجعية المتفشية فى الارياف ، ان أساليب الزراعة متأخرة جدا . ففى أكثرية المناطق الريفية لا يزال الفلاح يستخدم الآلات البدائية ، ويجهل أبسط المبادىء (التكنية) فى عملية الحراثة والبذر والرى والتسميد ومكافحة الحشرات والامراض النباتية والحيوانية .

ان قلة الاراضى المزروعة بالنسبة الى عدد سكان الريف ، ونظام الايجار بالحصة ، والاساليب القديمة المتبعة فى الزراعة ، هى العوامل الرئيسية التى تعزى اليها ضآلة معدل الانتاج الزراعى لسكان المناطق الريفية . وتقدر الدكتوره ورينر (Warriner) ان معدل الانتاج الزراعى للفرد الواحد من سكان الارياف فى الاقطار العربية لا يختلف كثيرا بين قطر وآخر ، دون استثناء مصر حيث ان زيادة انتاج الفدان الواحد تقابلها الزيادة فى كثافة السكان . وتقدر المعدل العام لجميع البلدان العربية ما عدا الجزيرة العربية ، بحوالى سدس ما هو فى غرب أوروبا وثلث ما هو فى شرقيها .

ويتضاعف أثر ضآلة معدل الانتاج الزراعى للفرد الواحد فى الارياف العربية من جراء سوء التوزيع الشديد فى ملكية الاراضى الذى جئنا على ذكره ، ومن جراء البطالة وفداحة كلفة القروض . وبما ان أكثر من نصف الاراضى يملكها كبار المالكين الذين ـ كما قلنا سابقا ـ يتقاضون عادة بين الثلث والنصف من الغلة فانهم يتناولون بواقع الحال نحو ربع الانتاج الزراعى الضئيل .

ان البطالة فى المناطق الريفية مزمنة وعلى نطاق واسع · ذلك لان الفلاح فى الاحوال العادية يعمل ما يعادل الثلث الى النصف من السنة · ويصدق هذا بصورة خاصة فى المناطق التى تعتمد على الزراعة المطرية فى (سوريا ، والعراق ، وشرق الاردن) · حيث عمل الفلاح الرئيسى هو بذر الحبوب وحصاد الزرع ، ويصدق أيضا فى المناطق المروية المكتظة فى مصر ، اذ أن مساحة ما يحرثه الفلاح تشغله حوالى نصف السنة فقط· والفلاحون العرب قل أن يتعاطوا أعمالا اضافية أخرى كتربية الماشية أو الصناعات الريفية ـ كما هى الحال عند فلاحى أوروبا ـ ولذلك نجد ان الفلاح العربى لا يحصل على دخل اضافى عدا الدخل الزهيد الذى تدره عليه الماشية التى يستخدمها للحراثة ، وتربية الدجاج ·

أما كلفة القروض الباهظة فانها تعود بالاكثر الى أن المرابى يكاد يكون فى أغلب المناطق الريفية المصدر الوحيد الذى يستطيع سكان الريف الرجوع اليه · فان أكثر صغار الفلاحين الملاك والفلاحين غير الملاك عندما يرغبون فى الحصول على قروض مالية يذهبون الى المرابين المحترفين أو شبه المحترفين أو الى جماعة التجار المرابين أو الى أسيادهم الملاك ، وجميع هؤلاء يفرضون فوائد فاحشة · وحيثما يقل النقد يرتفع معدل الفائدة الى ٥٠ ٪ أو أكثر · وفى حالة امحال المواسم قد ترتفع الفائدة الى ١٠٠ ٪ أو أكثر · ونقدر ، بطريقة تقريبية ، ان الفائدة التى يدفعها الفلاح تعادل على العموم نحو ربع غلة الارض ، وكثيرا ما يؤدى عجز الفلاح المالك عن تسديد دينه الى انتقال ملكية أرضه الى المرابى فيقل بذلك عدد الفلاحين الملاك ويزيد فى سوء توزيع ملكيات الاراضى · بينما يؤدى عجز الفلاحين غير الملاك عن دفع ديونهم الى أسيادهم الملاك، وهذا كثيرا ما يؤدى الى زيادة سلطة المالك وسيطرته عليهم ويجعل منهم آلة طيعة خانعة ·

ان حالات الفقر والخمول والشلل التى أسفرت عن العوامل الاقتصادية الآنفة الذكر قد زادت بفعل عوامل اجتماعية مضرة ، وأهم هذه العوامل : التمسك الشديد بالتقاليد ، والايمان بالقضاء والقدر ، والامية ·

ان الفلاح العربى مشهور بحفاظه الشديد على التقاليد والعرف ، فقد كان ولا يزال أسير آراء وعادات تحدرت اليه من عصور خوال · وقل ان يقف قليلا ليفكر فى هذه العادات ، لا بل نجده يأبى أن يصغى الى الافكار الجديدة ، خوفا من تسرب الشك الى نفسه فى أمر ماتوارثه عن الاجداد وهذا الحفاظ على القديم كان عائقا يحول دون التقدم فى الاساليب الزراعية الحديثة ، وفى تحسين وسائل الصحة ، ولكن حدة التمسك بالقديم والحفاظ على ما توارثه الفلاح من جيل الى جيل قد بدأ يقل رويدا ، ولا سيما فى المقاطعات التى أنشئت فيها المدارس أو التى أسست فيها مراكز للتدريب الزراعى ·

والفلاح العربى على العموم قدرى · أى انه يؤمن بأن الحالة التى يجد نفسه فيها أو التى يعرض لها ، وخلافها من الاختبارات التى يمر بها والحوادث التى تقع فى حياته جميعها مقدرة له ، ولا يمكن تلافيها · فيشعر أن ليس باستطاعته احداث أى تغيير فى أحواله الاجتماعية ، أو درء ضرر ، أو تلافى محل ، أو اتقاء مرض · ولذا تجده مشلول الارادة واهن القوى ، تسيطر على عقله الخرافات والاساطير · ولكن الاعتقاد بالقضاء والقدر ابتدأ يقل أيضا بفضل ازدياد التعليم الريفى ، وبفضل تغلغل الافكار الجديدة فى المناطق الريفية عن طريق الصحافة و (الراديو) ·

أما الامية فمعدلها المئوى فى المناطق الريفية العربية عال جدا ، ويتراوح فى أكثر المناطق بين ٩٠ ٪ و١٠٠ ٪ وهذا المعدل العالى من الامية أبقى سكان الارياف فى حالة جهل تامة تقريبا بما يحدث فى العالم · والامية سبب رئيسى أيضا من أسباب التمسك بالتقاليد والاعتقاد بالقضاء المحتوم ، واليها تعزى الى درجة كبيرة قلة المقدرة الانتاجية والضيق فى التفكير ، ورغم أن عدد المدارس فى القرى آخذ فى الازدياد فان هذه الزيادة لا تتناسب والحاجة الملحة الى تعميم التعليم الابتدائى فى كل صقع زراعى ·

أما مهمة القضاء على هذه العوائق الاقتصادية والاجتماعية فهى حقا شاقة وعسيرة ، ولكنها فى حيز الممكن اذا اقتنع أولوا الامر بيننا بضرورتها الملحة وكانت عندهم الارادة والشجاعة للقيام بها· ان اصلاح الحالة الريفية يحتاج الى تقدير أتم لمعنى الدولة وغايتها، وشعور أعمق بالمسئولية الاجتماعية ويحتاج أيضا الى وضع تصميم عام شامل يقوم على دراسات اقتصادية واجتماعية علمية وفنية ، وادارة فعالة وأمينة لتنفيذ برامج التصميم ، وفضلا عن ذلك فانه يتطلب اصلاحا جوهريا فى نظم الضرائب مصحوبا بازالة النفقات غير المجدية ، لتأمين معظم المال الضرورى للقيام بالمشاريع التى تتضمنها البرامج ، وبالوقت نفسه لتقليل عدم التساوى الفاحش فى الملكيات وفى الدخل ·

أهم العوامل التاريخية والاقتصادية المسببة للوضع الراهن لسكان المناطق الريفية فى البلاد العربية

تعقيب على كلمة الاستاذ سعيد حماده

للدكتور حليم عبد الملك (مصر)

قرأت كلمة الاستاذ سعيد حماده القيمة وأعجبت بها أشد الاعجاب لما احتوته من المعلومات الثمينة وما دلت عليه من سعة الاطلاع والرغبة الصادقة فى الاصلاح ووقاية البلاد العربية من شرور اهمال النواحى الاقتصادية ، واستثارته لهمم الحكومات العربية وشعوبها للاخذ بوسائل الاصلاح والعناية بها مما ظهر واضحا فى حملته على نظرية التطور واسناد أسباب متاعبنا الى عوامل داخلية.

بيد انى مع اعترافى بالبواعث الشريفة لهذه الحملة أخشى أن تودى بالبقية من الثقة فى امكاننا اصلاح أحوالنا الداخلية عن طريق التطور لتلك الاحوال التى تتعاون فيها الحكومات والشعوب ولهذا أرى من الواجب ان أضع تحت الانظار صورة لاحوالنا الريفية تبين لنا أسباب نشأتها وحاضرها ومستقبلها مع توضيح العناصر الرئيسية لهذه الاتجاهات توضيحا كافيا حتى اذا ما تقدمنا لعلاج هذه الاحوال تقدمنا بقلوب مؤمنة ومعرفة تامة لمقدرتنا والارتباطات الحديثة فى حياة ريفنا. وبهذا نحقق ما يبغيه الاستاذ حماده ونبتغيه جميعا من اصلاح وتقدم .

لهذا وحتى تتبين لنا أسباب تقدم الحياة الريفية فى الغرب وتأخرها فى الشرق يجب أن نلقى نظرة على العوامل الرئيسية الثلاثة الآتية :

١ ـ أدى اكتشاف أمريكا الى تدفق ثروات كبيرة على غرب أوروبا وزادت هذه الثروات باكتشاف طريق الرجاء الصالح وتحول تجارة الهند الشرقية عن طريق الخليج الفارسى والبحر الاحمر والابيض المتوسط وتبع ذلك افتقار البلاد العربية وجنوب أوربا التى كانت تنتفع من هذه التجارة .

٢ ـ ظهور الصناعات الحديثة فى غرب أوربا وتدفق المحاصيل الزراعية من أمريكا بسبب استخدام السكك الحديدية والبواخر الحديثة أدى الى كارثة زراعية عالمية واختلال التوازن بين أسعار المحاصيل والزراعة وأسعار المنتجات الصناعية وتبدو كلها واضحة فى الكساد الزراعى الكبير من ١٨٦٥ ـ ١٨٩٤ حينما كانت أسعار المحاصيل فى متوسط الخمس سنوات فى هبوط مستمر .

ولكن انتشار الصناعة فى أواسط أوربا وأمريكا واليابان ثم شرق أوربا وأفريقيا وأستراليا أدى الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية من ١٨٩٥ ـ ١٩٢٤ ارتفاعا مستمرا فى متوسط الخمس سنوات وان استمرار انتشار الصناعة فى أوروبا وأمريكا وباقى القارات سيؤدى الى اعادة التوازن بين أسعار الحاصلات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية وبالتالى الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية ونشر الرخاء بين الامم الزراعية وفى المناطق الريفية وانتعاش حياة الزراع وازدهارها

٣ ـ ان المساوىء التى يعددها الاستاذ حماده كالحكم التركى وسوء الادارة وقوانين الملكية وتوزيع الملكية والجهل والمحافظة على التقاليد هى صفات تخلعها جميع الامم الغربية والشرقية على نظم الحكم والادارة والقضاء والمالية والتعليم الخ. السابقة للنظام الرأسمالى الحالى . فلا يجب أن نيأس ولا أن نبالغ فيها فهى الى زوال فى جميع البلاد العربية بدرجات متقاربة ، ولا يمكننا الا أن نقول ان الحياة الزراعية الحديثة تحتاج لانتظامها معها الى ادارة سليمة وأمن مستتب وقضاء عادل والى اصلاح نظم الرى والموازين والعملة

والتسليف الزراعى وتصريف المحاصيل وتيسير سبل المواصلات ونشر التعليم العـــام والزراعى خاصة اعادة النظر فى توزيع الملكية مع التوسع فى استعمال الآلات الخ ٠

ويجب أن يكون ماثلا فى الاذهان ان الارتباطات العالمية أصبحت تلعب الى حد كبير الدور الاول فى حياتنا ٠ وأسوق الى حضراتكم مثلا مما جرى فى عصر محمد على الكبير لتشاهدوا أهميـــة العناصر الدولية ٠

شاهدت مصر فى النصف الاول من القـرن التاسع عشر عهد اصلاح كبير قام على يد منشىء النهضة المصرية الحديثة محمد على الكبير ٠ الذى فى عهده أصلحت الادارة واستتب الامن ونشرت العدالة بين الناس كمـــا شقت الترع وأقيمت السواقى والسدود وأصلح نظام العملة والموازين وأنشئت الاساطيل التجارية النهرية والبحـــرية ونشر التعليم وانتهى عهد الاقطاع ووزعت الاراضى بين الفلاحين توزيعا مثاليا وأقيمت الصناعات ٠ ولكن لم يغن هذا مصر كثيرا فان هـــزيمتها فى سوريا أدت الى نفاذ معاهدة يلطة ليمان سنة ١٨٣٩ والقضاء على الصناعات المصرية والخراب الزراعى الشامل فى الثلث الاخير من القرن الماضى واكراه مصر على البقاء بلدا زراعيا يزرع الخامات للدول الصناعية وذلك حتى دار الفلك دورته وما تم بنجاح فى مصر فى القرن الماضى يعاد تمثيله الآن فى القرن الحالى فى الغرب والشرق ٠

ولما انتشرت الصناعة فى أواســـط أوربا وأمريكا واليابان أخذت أسعار المحاصيل فى مصر ترتفع وحالة من الانتعاش تسود البلاد ٠ ولما أقبلت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ظهرت بوادر الصناعة فى مصر وأخذت تنتشر بعد هذه الحرب٠ ولما أقبلت الحرب العالمية الثانية وفى الفترة التى تلتها أخذ نطاق الصناعة فى مصر يتسع وظهرت أنواع جديدة من الصناعات مع اســـتمرار أثمان المحاصيل الزراعية فى مستوى مرتفع مما يسمح للحكومة المصرية بايجاد مشروعات رى ضخمـــة ونشر التعليم والعلاج المجانى واصلاح المســـاكن ومياه الشرب وقيام مشروع الضمان الاجتماعى٠

وهذا تطور فى أحوال مصر العربية يدفـع تشاؤم الاستاذ حماده ويجعلنا على ثقة من قدرتنا على التغلب على الصعاب الناشئة من بقايا العصور القديمة والانتفـــاع بالتيارات العـــالمية لازدهار الزراعة ونشر الرخاء بين الزراع ٠

العوامل الاقتصادية المسببة للمشاكل الاجتماعية فى الشرق العربى

للاستاذ سعيد حماده (لبنان)

ان المشكلة الاجتماعية العظمى فى الاقطار العربية هى الفقر والاحوال المرافقة له كسوء التغذية وحقارة المسكن وانعدام الوسائل الصحية والمرض · والفقر مشكلة اجتماعية رئيسية حتى فى البلدان الراقية ، ولكن الفرق بين الفقر فى الاقطار العربية والفقر فى تلك البلدان انما هو فى الدرجة والشمول والدوام ، فالفقر فى الاقطار العربية مدفع يهدد غالبا الكيان الجسدى بالموت ، وهو يشمل الجزء الاكبر من السكان ، ومعظمه من النوع الدائم ، وليس بالفقر العارض الموقت أو الفقر الدورى كما هو عليه فى البلدان الراقية ، وهذه المميزات للفقر فى البلدان العربية وما يلازمه من بؤس وشقاء ناتجة عن عوامل اقتصادية خاصة، معظمها قائم منذ أجيال ·

لا يسعنى فى الوقت القصير المحدد لى الا أن أبحث باقتضاب وبصورة اجمالية عامة العوامل الاقتصادية الاساسية التى هى سبب الفقر والبؤس فى البلدان العربية وأن أرسم فقط الطريقة التى أراها أكثر فاعلية فى القيام بالعلاجات اللازمة ونظرا الى قلة المعلومات عن البلاد العربية السعودية وعن غيرها من المناطق فى شبه الجزيرة العربية فلن نشير اليها الا قليلا ·

من العوامل الاقتصادية البارزة فى سبب الفقر ضآلة الموارد الطبيعية، اذ أن الاقطار العربية فقيرة فعلا ، وباستثناء العراق وسوريا ، امكانية أيضا ، فأهم المرافق الارض غير ان جزءا يسيرا منها قابل للحراثة والزراعة ، وما تبقى منها فصحارى أو شبه صحارى ، فضلا عن هذا فان قصر موسم الامطار فى جميع الاقطار العربية ومعدل سقوط المطر القليل فى أكثرها يمنع أو يعوق زرع أكثر من موسم واحد فى سنتين أو موسمين فى ثلاث سنوات ، تستثنى من هذه المناطق حيث يمكن ضبط المياه كما هى الحالة فى وادى النيل والرافدين · أما الثروة المعدنية ما عدا النفط فلا يؤبه بها ، فليس هناك حديد ولا وجود للفحم تقريبا ، ورغم ان مياه الانهر يمكن أن يستعاض بها عن الفحم كمصدر لتوليد الكهرباء ، فان مياه الانهر فى هذه الاقطار قبل أن تستغل لهذا الغرض يجب أولا أن تسد حاجة الناس من الشرب والرى ، واستنادا الى هذا نقول ان الزراعة هى وستبقى المصدر الرئيسى لكسب العيش فى جميع البلدان العربية ، وما ينشأ من صناعات فان نشوءها يتوقف لدرجة كبيرة على الانتاج الزراعى·

ولكن رغم ضآلة المرافق الطبيعية هنالك الكثير من مظاهر التلف وسوء الاستعمال ، ففى العراق وسوريا مثلا مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة تبقى دون غرس أو تظل بورا زمنا قصيرا أو طويلا ، وكميات هائلة من مياه الانهر التى تمكن الاستفادة منها فى مشاريع الرى تذهب سدى ، حتى فى المناطق المزدحمة بالسكان (كلبنان وشرق الاردن) نجد سحل التربة يجرى على نطاق واسع ، كما ان كميات كبيرة من المياه تذهب هدرا ، وفى البلاد العربية السعودية بدأوا حديثا يستفيدون من المياه المخزونة فى قلب الارض ، ويجب القول بأن بعض السبب فى تلف المياه فى أكثر الاقطار العربية يعود الى عدم صلاحية القوانين المرعية فيما يتعلق بحق استعمال المياه ، والى انعدام سلطة مركزية تضبط أمر تجهيز الماء وتصريفه على الوجه الاكمل ·

ومن العوامل التى اليها يعزى سبب الفقر فى البلدان العربية تكاثر السكان المطرد ، والضغط الذى يحدثه على موارد الارض · ويصدق هذا على مصر ولبنان والجزء العربى من فلسطين وشرق الاردن ، فان كثافة السكان فى مصر باستثناء الاماكن الصحراوية يقرب من ٤٥٠ نسمة على الكيلومتر المربع الواحد ، ومعدل الزيادة السنوية فى السكان يبلغ ١٦ نسمة فى الالف ، ويقدر سكان الريف فى مصر من ٥ ـ ٦ ملايين · أما فى لبنان ، باستثناء المناطق الجبلية الجرداء ، فان كثافة السكان تقدر بنحو ٣٠٠ على الكيلومتر المربع والزيادة السنوية فى الالف تبلغ نحو ٢٠ نسمة ، وفى هذه الحالة من الفوضى السائدة فى فلسطين يتعذر

على الانسان أن يتكهن بما ستكون عليه كثافة السكان في فلسطين العربية عند ما يستتب السلم ، غير ان الزيادة السنوية في السكان العرب قبل نشوب الحرب في فلسطين بلغت ٢٥ نسمة · أما كثافة السكان في شرق الاردن فتقرب من ٩٠ نسمة على الكيلومتر المربع الواحد في الاراضي الصالحة للزراعة وأكثرها يسقط عليها قليل من المطر ، وفي فترات غير منتظمة ، واذا قسنا هذه الكثافة بما هي عليه في البلدان الغربية من أوروبا نجد أن معدل تزايد السكان في هذه المناطق العربية يربو أضعاف ما هو عليه هناك ، وبالنظر الى تزايد كثافة السكان فلا عجب اذا وجدنا معدل دخل الفرد ، الذي هو معدل منخفض الآن ، آخذا في التناقص ، فالفقر في مصر في ازدياد ، والاجور الحقيقية للعمال تبدو انها في تناقص أيضا ، أما فيما يتعلق بالبلاد العربية السعودية ، وفي المناطق المختلفة من شبه الجزيرة العربية ، رغم انعدام المعلومات الوافية عن الاراضي التي تصلح للزراعة ، ورغم انعدام الاحصاءات الحياتية، فمن الملاحظ ان ضغط السكان على موارد الارض عظيم جدا ، وسيزداد ضغط السكان في البلدان العربية الى درجة كبيرة اذا لم يسمح بعودة اللاجئين العرب من فلسطين الى ديارهم واذا أجبروا على الاستيطان في فلسطين العربية والاقطار المجاورة ·

ومما يزيد في أثر ضغط السكان في حالة الفقر نقص التربية الحرة والعملية الفنية والتقنية ، فالجهل يخيم على أكثر البلدان العربية ولا سيما في المناطق الريفية حيث نجد التقدم في التربية يسير بخطى بطيئة ، والتربية القائمة منحطة وينقصها التوجيه الصحيح · والواقع ان الجهل هو السبب الرئيسي في استمرار الرجعية، والايمان بالقضاء والقدر ، والقصر في النظر ، وكثرة التوالد في الاقطار الريفية ، واليه يعزى الاستمرار في الاساليب الزراعية القديمة التي سنأتي على ذكرها بعد قليل ·

ومما يساعد على زيادة الفقر البطالة وعدم أو قلة تنقل العمال عند اللزوم، وفي الاحوال الاعتيادية يعمل الفلاح ثلث أو نصف السنة فقط · ويصدق هذا ، وبصورة خاصة في المناطق الزراعية المطرية في سوريا والعراق وشرق الاردن ، حيث يكون عمل الفلاح الرئيسي بذر الحبوب وحصادها ، وكذلك ينطبق هذا القول على المناطق المروية المكتظة بالسكان في مصر ، حيث ملكية الفلاح المتوسط الحال لا تشغل من وقته سوى ثلث السنة أو ما يقرب من ذلك، أما تربية الماشية والصناعات الزراعية التي يمكن أن تفسح أمام الفلاح مجالا لاعمال أخرى تسد الفراغ من وقته فغير شائعة في الاقطار العربية ، ولاسباب مختلفة ، كالجهل وقلة الامان الخ ، فان العمال والمرابعين لا يلجأون الى التنقل ضمن البلاد من منطقة كاسدة الى منطقة أخرى أوفر كسبا ·

ويلي ضآلة المرافق الطبيعية في الاهمية أنظمة الاراضي المتأخرة ، فمن الامور التي لها عظيم الاثر في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التفاوت العظيم في ملكية الارض ، والانظمة الاقطاعية المتبعة بدرجات مختلفة في جميع الاقطار العربية ، وانحصار الاراضي في ملكيات كبيرة من أهم أسباب نظام المحاصة الاقطاعي ، وبحسب هذا النظام لا يملك العامل الفلاح سندا محددا بايجار الارض ، ولذا تراه عرضة للطرد أو التسريح عند ما يشاء المالك ، وبما أن ايجار الارض غير ثابت ، وبما أن قيمة الايجار تدفع حصة معينة من الغلال فان الفلاح لا ينشط الى تسميد أرضه أو الى القيام بمشاريع طويلة الامد ، من شأنها تحسين الارض ، بل ان هذا النظام يشجعه على استنضاب خصب التربة الطبيعي ·

ان هذه العوائق التي تقف في سبيل التقدم الزراعي، والحصة الكبيرة من الغلال التي يتقاضاها الملاك هي الى حد كبير سبب ضآلة دخل الفلاح المستأجر بالحصة ، ان دخل الفلاحين الصغار قليل جدا ، وبما أن هنالك تقلبات وتفاوتا في اقبال المواسم ومحلها بسبب عدم انتظام سقوط الامطار نجد انهم ـ غالبا ـ مدينون لصاحب الارض أو للمرابي الذي يتقاضى فائدة مرهقة عن ماله · وفي كثير من الاحيان يتعذر عليهم وفاء ديونهم فيصبحون عبيدا للملاك أو للمرابي ·

ان هذا التفاوت العظيم في ملكية الارض وشيوع نظام المحاصة يظهران جليا للعيان اذا اعتبرنا أحوال بعض البلدان العربية ، ففي مصر مثلا نجد ثلاثة أرباع الاربعة ملايين من الناس العاملين في الزراعة لا يملكون أرضا أو لا تتعدى ملكيتهم الفدان الواحد ، وفي الحالات التي لا يملك فيها الفلاح أرضا يكون الايجار عادة حصة معينة من الغلال ، ولكن بالنسبة الى ازدياد اعتماد المنتوجات الزراعية على الاسواق أخذ الايجار المعقود بسندات والمعينة قيمته بالنقد يزداد انتشارا ، وفي جنوبي العراق يملك المالكون الكبار أو الشيوخ الاراضي الزراعية بجملتها تقريبا ، ويؤجرونها للفلاحين على نظام المحاصة بواسطة وسيط يدعى (السركال) وقلما يقدمون أي خدمة في زراعة الارض وحراثتها وفي سوريا ٥٥ ٪ من الاراضي المسوحة يملكها مالكون كبار أو متوسطون وتستثمر على نظام المحاصة ، والمالك الكبير عادة متغيب لا يسكن في أرضه بل يقطن المدينة ، وقل أن يزور أرضه لغرض ما سوى جمع حصته من الغلال ، أما في لبنان حيث يسود نظام زراعة الارض من قبل

مالكيها على نطاق أوسع مما هو عليه فى أى قطر عربى آخر ، فالملكيات الكبيرة ونظام المحاصة لا يزالان شائعين فى السهول الداخلية والساحلية .

ومن أنظمة الاراضى السيئة والتى تعمل على تاخر الزراعة هى الملكية المشتركة فى القرى ، وتعرف بالمشاع ، حيث تملك القرية بجملتها أرضا مشاعا ، وهذا شائع فى سوريا والاجزاء العربية من فلسطين وشرق الاردن ، والنظام القبلى لحيازة الارض المشتركة الشائعة فى سوريا والعراق ، والملكية المجزأة الشائعة فى كل الاقطار العربية ، والوقف الخيرى ، والوقف الذرى (الذى أبطل أخيرا فى لبنان) ، ولا يسمح لى الوقت أن أسهب فى مساوىء هذه الانظمة وما ينجم عنها من تلف وضرر ، غير أنه قد حدثت مؤخرا تطورات فى بعض الاقطار العربية حدت من أثر هذه الانظمة ، ولكن بعض التطورات كانت من سيىء الى أسوأ ، ففى العراق مثلا نجم عن تسوية الاراضى انتقال الاراضى التى كانت بحيازة العشائر بطريقة مشتركة الى ملكية الشيوخ أو الى وجهاء القرية ، مما زاد فى حدة التفاوت فى ملكية الارض وزاد فى عدد الفلاحين الذين يشتغلون على نظام المحاصة وزاد فى عدد العمال الذين لا يملكون أرضا .

وينبغى أن يشار أيضا الى وجود مساحات شاسعة لا يعرف لها مالك ، وهذا ينطبق على جميع البلدان العربية عدا مصر ، وما برحت تسوية الاراضى جارية منذ سنوات عديدة فى لبنان وسوريا وفلسطين وشرقى الاردن والعراق ، بيد أن تقدمها بطىء جدا ، ويعود الفضل فى اجراء تسوية الاراضى بما فى ذلك مسحها وتسجيلها واصلاح القوانين الاسلامية المتعلقة بالاراضى وقانون الاراضى العثمانى الى حكومات الانتداب البائدة ، ولكن هذه الحكومات أهملت تأمين المزارعين ، ومنع الاستغلال ، وتشجيع استثمار الاموال فى الفلاحة ، وذلك باستثناء حكومة فلسطين التى سنت قانون حماية المزارعين ، ولكن كثيرا ما حصل تملص من مفعوله .

وثمة عامل اقتصادى آخر أدى الى الفقر هو قلة المحصول الناجم عن استعمال أساليب زراعية قديمة وساذجة ، تشذ عن ذلك مصر ولبنان فى الاماكن التى تغلب فيها الملكية الحرة ، أما فى سائر البلدان وفى لبنان نفسه حيث تؤجر الاراضى على قاعدة المحاصة ، فاستعمال الاساليب الحديثة نادر ، ولسنا بصدد ذكر الآلات الزراعية الباهظة الاثمان ، ولا الاصلاحات الفنية ذات الامد الطويل التى يعجز عنها الفلاحون ، بل ما هو قليل الكلفة من طرق الحراثة والتسميد ومقاومة الآفات والامراض الزراعية ونحو ذلك ، فالاولى غير ميسورة بحكم الخلل الملازم لنظم الاراضى المتأخرة ، وضآلة ما يملكه عامة الفلاحين ، أما الثانية فلا يلجأ الى استعمالها بسبب الجهل المتفشى بينهم ومحافظتهم واستسلامهم للقدر .

وتجب أن تضاف الى هذه العوائق ضآلة التسليف المصرفى للاعمال الزراعية وفداحة نفقات الاستلاف من الدائنين ، وكنتيجة لضآلة التسليف المصرفى فان معظم الفلاحين المالكين وجميع الفلاحين غير المالكين ، الذين يحتاجون الى مال لشراء الادوات الزراعية والبذور والسماد ، يلجأون الى الدائنين الذين يفرضون فوائد فاحشة تحت صور متنوعة ، أما أسباب الربا الفاحش فى البلاد العربية فهى : طمع بعض الدائنين وعدم استقامتهم العائدان فى الدرجة الاولى الى موقفهم الاحتكارى ، وكثرة انفاق القروض بالطرق غير المثمرة الناشئة عن الجهل ، وعدم كفاءة الضمانة المعروضة غالبا ، وقد أدى عجز المزارعين المالكين عن دفع ديونهم فى كثير من الاحيان الى انتقال أراضيهم الى الدائنين ، مما أورث قلة فى الملكية الحرة ، وزيادة فى عدم التساوى فى التملك .

وينبغى أن يذكر أيضا نقص الامن وقلة وسائل النقل والمواصلات باعتبارها موانع فى سبيل استثمار رؤوس الاموال فى كثير من المناطق الريفية ، والواقع انه لولا هذه الموانع لكانت استثمرت مناطق شاسعة خصبة هى الآن بدون استثمار ، أما نقص الامن للمرء وماله فيرجع فى أغلب الحالات الى اعتداء البدو وأشباههم على أموال المزارعين المستقرين وحاصلاتهم ، ومع أن الغزو والسرقة واتلاف الحاصلات قلت عما كانت عليه فى الماضى ، الا أنها لا تزال سائدة ، ويجدر بالذكر انه لم تجر محاولات جدية لتحضير البدو واسكانهم فى المناطق التى استحدث فيها الرى .

ان أثر الفقر المدقع الناجم عن هذه العوامل منفردة أو مجتمعة والتى أتينا على ذكرها آنفا فى المشاكل الاجتماعية أعظم من أن يبالغ فيه ، فان سوء التغذية ، ووسائل الصحة البالية ، والمساكن الحقيرة ، والامراض ، جميع هذه آفات تخيم على المناطق الريفية فى جميع البلدان العربية ، وتفشى الامراض المسببة عن سوء التغذية والقذارة قللت بدورها من فاعلية السكان وزادت فى قلة دخلهم وسوء حالهم ، وهذه أمور بديهية معلومة لدى الخاصة والعامة ، غير ان علاقة العوامل الاقتصادية الآنفة الذكر بها غير واضحة فى أذهان من يعنيهم الامر .

نعم ان الحكومات العربية قد عملت كثيرا على تحسين هذه الحالات السيئة ولكن ما اتخذ من اجراءات لم يبعد عن كونه اما مسكنات أو اصلاحات طفيفة واما أعمال كانت أكبر ، ولكن معظم فوائدها

عاد الى جماعة المالكين الكبار، فقد اتخذت احتياطات صغيرة لدرء الاوبئة أو للتخفيف من حدتهـا ، ولمعالجة الجهل والقذارة،وكذلك اهتمت الحكومات ولا تزال تهتم بشق الطرقات والرى وتجفيف بعض المستنقعات والقيام بمشاريع عامة أخرى ، ولكن نقول ـ بأسف ـ فى جميع هذه الاجراءات والمشاريع لم تؤخذ مصلحة الفلاح نفسـه بعين الاعتبار الا قليلا ، وكانت النتيجة أن هذه التدابير لم تسفر عن تحسين الحالة تحسينا يذكر ٠

وعندنا انه اذا لم يعـالج بؤس الطبقات الكادحة معالجة فعالة فلا بد أن يخلق حالة اجتماعية خطرة خلال العشرين الى الثلاثين سنة المقبلة ، فان الفلاح العربى قد ابتدأ يفقد ايمانه بالقضاء والقدر وأخذ يدرك أسباب المشاكل التى يتخبط فيهـا ، والدليل على مبلغ استيائه من الحالة التى هو فيها وعلى مبلغ تشوقه الى التحرر من الفقر والعبودية انخراطه فى جمعيات ومنظمات تعده بأنها ستحدث له تغييرا فى النظم الاجتماعية ، فاذا لم تحـل مشاكل الفلاح العربى فان جراثيم الثورة ستتكاثر وتنمو فيقع الانفجار ، كما وقع فى فرنسا وروسيا وبلدان أخرى ، مع ما يرافقه من الخسارة الكبيرة فى الارواح والارزاق ٠

ان هذه العوامل الاقتصادية لا تمكن معالجتها عاملا عاملا بسبب ارتباط العامل الواحد بالعامل الآخر وضرورة الاسراع ، ومعالجتها جملة تتطلب تصميما انشائيا شاملا ، ويمكن تقسيم التصميم الى قسمين : أحدهما طويل المدى ، يتناول الاعمال الكبيرة النفقة وتستهلك وقتا طويلا ، والآخر قصير المدى يتناول الاعمال التى تلزمها نفقـات أقل ووقت أقصر ٠

ويمكن أن يشـمل التصميم الطويل المدى مشاريع هامة مثل : الاستفادة الكاملة من موارد الارض ، والاستفادة الكاملة من الموارد المائية ، وضبط الفيضان ، وتجفيف الاراضى ، والاستفادة من مياه المستنقعات ، وخزن الفائض من المياه فى خزانات ، ومنع انجراف التربة أو سحلها ، وبناء بيوت صالحة للسكنى ، وتحسين المواصـلات والنقل ، مع التوكيد على احتياجات المناطـق الريفية ، وأخذها بعين الاعتبار ، واسكان الزائد من السكان والقبائل الرحـل فى أراض أميرية تصلح للزراعة ٠

أما التصميم القصير المدى فيشمل : تقسيم الملكيات الكبيرة ، وابدال نظام الايجار بالمحاصة بزراعة الملكيات الحرة ، وضم الملكيات المجزأة ، وتقسـيم الاراضى المشاع ، وتعميم التهـذيب الأبتدائى الاجبارى المجانى ، الذى يلائم الحيـاة الريفية ، وضبط المياه للشرب وللرى ، وتصفية المياه لتصلح للشرب ، وضبط الاوبئة وانشـاء المستشفيات ، وتحسين وسائل الزراعة ، وتربية الماشية ، ومكافحة الآفات والامراض التى تعترى الحيوانات والنباتات ، وانشاء مختبرات للبحوث ومراكز لاجراء الاختبارات والتجربات ، وتوسـيع التدريب والتدريس الزراعى ، وايجاد الوسائـل لتسليف أوفى وأقل كلفة ، وتشجيع انشـاء تعاونيات للانتاج والتصريف ، وايجاد وتشـجيع الصناعات الريفية ، وتنشيط الصناعات فى المدن لتسوعب الزائد من السكان ، واتخاذ تدابير أخرى لزيادة الكفاءة فى الاعمال الزراعية ولزيادة الدخل عند السكان الريفيين فى أمد قريب نسبيا ٠

عند ما نريد أن ندلل على ضرورة وضـع تصميم انشائى كهذا تبرز أمامنا مسائل ست ، على جانب كبير من الاهمية :

أولا ـ هل المعلومات والدراسات حـول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية دقيقة ووافيـة الى درجة يمكن الاعتماد عليها ؟

ثانيا ـ هل يشعر القائمون على الحكم بعظم المسئولية الاجتماعية الملقاة على عواتقهم فينشطون الى تنفيذ تصميم من هذا النوع ؟

ثالثا ـ بمن يناط وضع التصميم ؟ والى من يعهد بتنفيذه ؟

رابعا ـ هل مالية البلدان العربية فى حالة تمكن السلطات من تنفيذها ؟

خامسا ـ ما هى المنافع التى تجنيها البلدان العربية من التعاون فى المسائل الاقتصـادية وما اليها من المشاكل العلمية والاجتماعية المرتبطـة بالاقتصاد ؟

سادسا ـ هل تستطيع الامم المتحدة أن تكون أداة تعمل على ترويج هذا الاصلاح ؟

لا يسمح لى الوقت بالاسهاب فى الجواب عن هذه الاسئلة ، ولكننى سأحاول أن أختصر قدر المستطاع ٠

أما فيما يتعلق بالاجابة عن السؤال الاول فان تحليلا علميا شاملا للاسباب التى تعمل عـلى الفقر ومكافحتها بانجع الوسائل العملية يحتاج الى دراسة اقتصادية واجتماعية شاملة ودقيقـة ، وهذه لم تحصل بشكل تام فى أى قطر من الاقطار العربية ، ومن الضرورة بمكان أن تتم دراسة كهذه قبل الشروع فى وضع مشاريع طويلة المدى ، ولكن من أجل التصميم القريب المدى فان الدراسـات الموجودة لاكثر البلدان العربية صالحة نوعا ما ٠

ويجيب جماعة من المفكرين عن السـؤال الثانى بقولهم: لا، وربما كانوا على شىء من الصواب،

ولكن يفوتهم أن الاقطار العربية نالت استقلالها منذ أمد قصير ، وأن ما تعاقب من الاحداث السياسية حجب عن أعين الحكام أهمية التركيز على الامور الاقتصادية والاجتماعية ، وفضلا عن هذا فان الانظمة السياسية القائمة فى هذه البلدان أكثرها موروث عن حكومات الانتداب ، ولم يتح لها بعد متسع من الوقت للتطور والتقدم ، وعليه ليس من المستغرب ـ والحالة هذه ـ أن نجد قلة الشعور بالمسئولية العامة ، ولكن مما يدعو الى الامل ، ما نشاهده من نمو فى الرأى العام التقدمى ومعه الشعور بالمسئولية العامة ، والدلالة على هذا اتساع التعليم المجانى فى أكثر البلدان العربية وسن القوانين لحماية حقوق ومصالح العمال فى المدن ، ومشاريع الضمانة الاجتماعية فى مصر ولبنان وغيرها من التدابير التى تستهدف الاصلاح الاجتماعى ، ولكن لا يسعنا الا أن نسلم بأن القيام بتصميم انشائى على النحو المذكور يحتاج الى شعور بالمسئولية العامة أعمق مما هو عليه الآن ، لا سيما فيما يتعلق بالامور التى يشعر فيها القائمون على الحكم بأن مصالحهم تتعارض والمصالح العامة ، مثل تقسيم الملكيات الكبيرة والقضاء على نظام المحاصة ، أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث فمن الضرورى التوكيد بأن التصميم الاقتصادى بغية الاصلاح الاجتماعى يجب أن يعهد به الى علماء وخبراء وفنيين ، وأن التنفيذ يجب أن يعهد به الى اداريين أمناء من ذوى الكفاءات ، اذ أن كل تصميم انشائى يتطلب توسعا فى وظائف الدولة ويحتاج الى موظفين من ذوى المؤهلات للقيام بها ، والبلدان العربية تفتقر نسبيا الى موظفين يحوزون هذه الصفات ولكن يمكن استخدام خبراء من الخارج ، وقد حدث فى الماضى ضرر بالغ فى اقتصاديات البلاد وفى العدالة الاجتماعية من جراء الاتكال على من من ينقصهم العلم والخبرة والدراية .

وقد بدأ الرأى العام يتنبه الى هذه الاخطاء ولكن بصورة بطيئة ، وقد استخدمت بعض الحكومات خبراء أجانب للقيام بمهام مختلفة كما أن هذه الحكومات قد أرسلت عددا من الموظفين الى بلدان أجنبية لمتابعة دراساتهم وللتخصص .

أما فيما يتعلق بتوفير المال لتحقيق مشاريع شاملة كهذه فمن المعلوم أنه قد تجمعت فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرقى الاردن كميات وافرة من الارصدة فى الخارج بسبب ما أنفقته بريطانيا وفرنسا فى أيام الحرب ، أما العراق والبلاد العربية السعودية والكويت والبحرين فانها تحصل على النقد الاجنبى من الريع الذى تتقاضاه من ملكية النفط وبسبب ما يوظف فى هذه البلدان من رؤوس أموال أجنبية وما يصرف فى سبيل استثمار النفط ، وهذه المداخيل ستزداد ازديادا مطردا فى المستقبل القريب ، غير ان قسما من الارصدة فى الخارج تجمع لدى أشخاص من أفراد وشركات جنت أرباحا هائلة أثناء الحرب ، ولكنها لم تدفع ما يستحق الذكر لخزينة الدولة ، وقسما آخر يمثل الجزء الاكبر من تغطية النقد ، ويستحيل على الحكومات أن تفرض ضريبة تنتزع جزءا كبيرا من أرباح الحرب ، وليس من المرجح أنها تستطيع أن تشترى بالسعر الرسمى النقد الاجنبى المتجمع فى أيدى الاشخاص ، غير ان الحكومات تستطيع أن تتناول قسما كبيرا من القطع الاجنبى فى تغطية النقد وتضع بدلا عنه سندات حكومية ، ثم تستعمل القطع الاجنبى الحاصل من هذه العملية فى شراء الماكينات والتجهيزات الضرورية للمشاريع الكبيرة ، وهناك امكانية ربح تستطيع الحكومات أن تجنيه بتخفيض قيمة نقود بلدانها التى هى عالية جدا فى الوقت الحاضر ، وفيما يتعلق بالمصروفات الداخلية على المشاريع فيمكن تمويلها عن طريق القروض الداخلية ، غير ان هذه الامكانية ضعيفة ومحدودة لاسباب مختلفة لا مجال لذكرها ، أما فى العراق فان النقد الخارجى من ريع النفط قد أعان الحكومة وسيعينها على القيام بمشاريع مختلفة ، ولكن هذا الدخل مع ما لدى الحكومة من النقد الخارجى غير كافيين لاستثمار كامل لمرافق الارض والمياه ، أما فى البلاد العربية السعودية وفى الكويت والبحرين فان الريع الذى تتقاضاه هذه البلدان من النفط ربما كان كافيا لاستثمار مرافقها المحدودة من أرض ومياه ، وعليه نرى أن عقد قروض خارجية أمر لا مناص منه عند أكثر البلدان العربية اذا أرادت هذه البلدان أن تحقق مشاريع شاملة للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

أما الجواب عن السؤال الخامس فيتلخص فى قولنا أنه بما أن كثيرا من المشاكل الاقتصادية والعلمية والاجتماعية هى مشاكل مشتركة تشترك فيها أكثرية البلدان العربية فان دراسة هذه المشاكل دراسة علمية وافية ودراسة الحلول لها يمكن أن تتم على كثير من التوفير فى النفقات اذا أنشىء مجلس اقليمى عام يضم علماء وخبراء واقتصاديين وعلماء اجتماع ، وعلماء فى طبقات الارض والتربة ، ومهندسين ونباتيين وبيولوجيين وعلماء فى درس الحشرات ، وأطباء وخبراء فى أمور التغذية وغيرهم ممن يحتاج الى خدماتهم ، وفضلا عن هذا يجب أن نبقى نصب أعيننا الحقيقة التالية وهى ان العلماء من الطراز الاول الذين يمكن الحصول عليهم قليلون ، ولذلك فقد يكون لا مناص من استخدام بعضهم فى مجالس اقليمية جامعة اذا ما أريد تعميم الفائدة من خدماتهم .

أما فيما يتعلق بالمعونة الممكنة من هيئة الامم المتحدة فيبدو لنا انها تستطيع اسداء خدمات فى نواح ثلاث هامة :

أولا ـ فى تدعيم الاستقرار السياسى وتأمين اعادة اللاجئين العرب الى ديارهم ·

ثانيا ـ فى المعونة التى يمكن تقديمها لانشاء هذا المجلس الاقليمى بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم المتحدة ·

ثالثا ـ بتقديم القروض اللازمة بواسطة البنك الدولى للانعاش والتعمير لتحقيق المشاريع الانشائية ذات الانتاج المباشر ·

وانكم قد لحظتم أننى قصرت بحثى على الناحية الاقتصادية للمشاكل الاجتماعية فى المناطق الريفية ، ولا يعنى هذا ان ليس ثمة مشاكل اقتصادية واجتماعية فى المدن ، ولكن قصرت بحثى على هذه الناحية لان المشاكل الريفية أكثر تأصلا وأشمل رقعة، وأعمق أسبابا، نعم ان الحرب أعقبت مصاعب جمة فى المدن ، فان التضخم المالى أسفر عن تخفيض فى أجور العمال الحقيقية وفى رواتب الموظفين الحقيقية ، وكذلك أسفر ارتفاع أسعار السلع فى البلدان العربية عن عجز فى الميزان التجارى الذى بدوره عرض البلدان هذه الى البطالة والعوز ·

وختاما يجب أن أزيد فى توكيد أن الناحية المادية أساس للرخاء الاجتماعى ، وما لم تحل المشاكل الاقتصادية الاساسية فى بلدان الشرق العربى فلن يرجى تحسن جوهرى فى أحوالها الاجتماعية ·

العمل الدولي
في الشرق الأوسط

المساعدة الفنية للانعاش الاقتصادى والاجتماعى

تقدم المساعدات الفنية للحكومات بموجب قرار الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة (رقم ٥٨ و١) (الرعاية الاجتماعية) والقرارين رقمى ٢٠٠ (٣) و٣٠٤ (٤) (الانعاش الاقتصادى) والقرار رقم ٢٤٦ (٣) (الشئون الادارية)

والمساعدة الفنية فى هذه الميادين من اختصاص ادارة المساعدة الفنية التى أنشئت حديثا بهيئة الامم المتحدة ٠

وقد شكلت لجنة للمساعدة الفنية فى مستهل عام ١٩٥٠ للنظر فى الطلبات المقدمة من الحكومات لهذا الغرض ولتنسيق جهود هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التى تساهم فى هذا البرنامج ٠ وتقوم لجنة المساعدة الفنية بتقديم تقاريرها للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ٠

أما تفاصيل برنامج هيئة الامم المتحدة الخاص بالبعثات وعددها فترسل بانتظام الى الدول الاعضاء بهيئة الامم

الانعاش الاجتماعى

وقد كان برنامج الخدمات الاستشارية فى ميدان الرعاية الاجتماعية المعمول به منذ سنة١٩٤٧ أول برامج المساعدة الفنية التى أعدتها هيئة لامم المتحدة وتشمل الخدمات التى تقدم للحكومات التى تطلبها ما يأتى :

- ايفاد خبراء استشاريين فى ميدان الرعاية الاجتماعية
- منح بعثات مجانية للموظفين المنتخبين
- تزويد الحكومات الاعضاء بمواد وأجهزة تعليمية
- تزويد الحكومات الاعضاء بمطبوعات وأفلام سينمائية
- تنظيم حلقات اقليمية للدراسات الاجتماعية

وفى خلال ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ بلغ مجموع البعثات التى منحت لدول الشرق الاوسط ٣٩ بعثة موزعة كالآتى :

مصر	لبنان	سوريا
١٨	١٦	٥

وبلغ مجموع البعثات المطلوبة لسنة ١٩٥١ حتى الآن ما يأتى :

مصر : ٨ (وقد ووفق فعلا على ثلاثة منها)
سوريا : ٣

أما الخبراء الذين أوفدوا خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٠ فهم كالآتى :

مصر

خبير فى تدريب الاخصائيين الاجتماعيين ٠ وقد حضر الى القاهرة فى أواخر سنة ١٩٤٩ ومكث بها الثلاثة أشهر الاولى من سنة ١٩٥٠

وخبير آخر فى المساعدة الاجتماعية والخدمات المتصلة بها ٠ وقد وصل الى مصر فى منتصف فبراير وظل بها حوالى خمسة شهور حيث ساعد الحكومة فى اعداد مشروع شامل للضمان الاجتماعى وقد عاد هذا الخبير مرة أخرى فى سنة ١٩٥٠ لاستئناف المساعدة فى اعداد جانب آخر من مشروع الضمان الاجتماعى ٠

ايران

تمت التدابير لايفاد بعثة استشارية لايران لمعاونة الحكومة فى اعداد مشروعات خاصة بالرعاية الاجتماعية ورعاية الامومة والطفولة والمالية العامة والتنظيم الجمركى وسيكون ايفاد الخبيرين الاجتماعيين بمقتضى القرار رقم ٥٨ (١) والبرنامج المتعلق به ٠

العراق

خبير فى تدريب الاخصائيين الاجتماعيين ٠ وقد وصل العراق فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ لمساعدة الحكومة فى اعداد وتنظيم دراسات للتدريب فى الخدمة الاجتماعية وقد طلبت الحكومة أيضا ايفاد خبير من حين الى آخر خلال العام للمساعدة فى تنظيم الخدمة الاجتماعية وادارتها ٠

لبنـــــان

لا تزال المفاوضات جارية لاجابة طلب الحكومة اللبنانية الخاص بايفاد لجنة استطلاعية صغيرة للمساعدة فى القيام ببحث عام ورسم الخطوط الرئيسية لبرنامج تشريعى وادارة خاص بالرعاية الاجتماعية يتمشى مع ظروف البلاد وحاجاتها الخاصة ٠

ليبيـــــا

وصلت الى ليبيا فى يوليو سنة ١٩٥٠ لجنة صغيرة لبحث احتمال تقديم مساعدة فنية فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى وقد دل تقرير اللجنة على ان الحاجة ماسة الى أكثر من خبير فى الخدمة الاجتماعية ٠

حلقات الدراسات الاجتماعية

عقدت أول حلقة من حلقات هيئة الامم المتحدة للدراسات الاجتماعية للدول العربية فى الشرق الاوسط فى بيروت فى المدة من أغسطس الى سبتمبر سنة ١٩٤٩ بناء على دعوة الحكومة اللبنانية وقد عقدت حلقة الدراسات الثانية التى تعتبر مكملة للحلقة الاولى بالقاهرة بناء على دعوة الحكومة المصرية وساهمت فيها نفس الدول التى اشتركت فى الحلقة الاولى فضلا عن مستمعين من ليبيا وايران وأرجنتين وايطاليا

الانعاش الاقتصادى

وفى ميدان الانعاش الاقتصادى (القرار رقم ٢٠٠ (٣) منحت البعثات المجانية الآتية :

	١٩٤٩	١٩٥٠
مصر	٢	٠٠
العراق	٢	٣
لبنان	١	١
سوريا	٢	٢

وفى ميدان الادارة العامة القرار رقم ٢٤٦ (٣) منحت لبنان بعثة وحدة ٠

الجدول رقم ١

هيئة الامم المتحدة

الخدمات الاستشارية فى ميدان الرفاهة الاجتماعية

قرار الجمعية العمومية رقم ٥٨ (١)

برنامج البعثات الدراسية المجانية

من سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠

بيان احصائى بحسب الممالك

المملكة	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	المجموع
مصر	٠٠	١١	٧	١٨
لبنان	٥	٧	٤	١٦
سوريا	٠٠	١	٤	٥
المجموع	٥	١٩	١٥	٣٩

البعثات المطلوبة الآن لسنة ١٩٥١

مصر : وردت طلبات بشأن ثمانى بعثات ووفق على ثلاثة منها فعلا للتخصص فى الموضوعات الآتية:

١ ـ تنظيم الخدمات فى المجتمعات الريفية (فى اسكندنيافيا)

٢ ـ محاكم الاحداث (المملكة المتحدة)

٣ ـ الخدمة الاجتماعية الريفية (المكسيك أو سيلان)

سوريا : وردت ثلاثة طلبات للتخصص فى الموضوعات الآتية :

١ ـ ادارة الخدمات الاجتماعية والنواحى الاجتماعية فى الهجرة

٢ ـ ادارة الخدمات الاجتماعية بصفة عامة

٣ ـ ادارة الخدمات الاجتماعية (ادارة المؤسسات)

الجدول رقم ٢

هيئة الامم المتحدة

برنامج البعثات الدراسية

قرار الانعاش الاقتصادى رقم ٢٠٠ (٣)

سنة ١٩٤٩

المملكة	العدد	ميدان التخصص	المدة
			أشهر
مصر	٢	النقل النهرى	٦
		تخزين الحبوب	٦
العراق	٢	الرى	٦
لبنان		الجمعيات التعاونية	٦
سوريا	٢	التنظيم الاقتصادى	٥
		التجارة الاهلية والدولية	١٥

نشاط مؤسسة التغذية والزراعة فى الشرق الأوسط

ترى مؤسسة التغذية والزراعة أن هدفها الطويل الامد الخاص بانتاج كميات من الغذاء يتمشى مع تزايد السكان فى الشرق الاوسط يشمل درجات ثلاث ، أولها ـ تركيز الجهود فى تغيير طرق الزراعة البالية بطرق بسيطة وتحسينات سريعة ، وثانيها ـ العناية بالمشروعات الواسعة النطاق فى الرى ، وتعمير الارض ، وتوليد القوى الكهربائية من المياه، وما شابه ذلك، وأخيرا التغلب على المتاعب التى تواجه التجارة والعملات ٠

ولما كان النظام الزراعى فى الشرق الاوسط متأثرا الى درجة كبيرة بالتقاليد ، ويقوم فى أساسه على أوضاع وجدت منذ أقدم المدنيات فان ذلك يعتبر من الحوائل الصعبة التى تعترض طريق التغير السريع ٠ وانه لمن العسير التنبؤ بنوع الزراعة التى سيجىء بها التحول الاقتصادى فى الشرق الاوسط فى الجيل المقبل ٠ ولذلك فان مؤسسة الزراعة والتغذية اذ تقوم بعملها فى المنطقة تشعر بجسامة ما يواجهها ٠

لقد بدأ النشاط الفنى للمؤسسة فى الشرق الاوسط فى ديسمبر عام ١٩٤٧ أى قبل عام من تاسيس المكتب الاقليمى ، وزيادة على ذلك فقد أوصى فى الاجتماع الاقليمى الذى عقد بالقاهرة فى فبراير عام ١٩٤٨ والذى حضره ممثلو تسع دول من دول الشرق الاوسط ، وممثلو بعض الهيئات الاخرى الى جانب ممثلى المنظمات المختلفة بأن يطلب من مجلس المؤسسة الموافقة على انشاء مكتب أقليمى للشرق الادنى ٠ وفى اجتماع لاحق استجاب المجلس لذلك وبعد قليل افتتح مكتب موقت زاول عمله كاملا فى بداية عام ١٩٤٩ ٠ وقد شاء كرم الحكومة المصرية أن تقدم للمكتب المكان والاثاث ، ووضع نشاط المكتب فى الشرق الادنى تحت ادارة صاحب السعادة محمود توفيق الحفناوى باشا كممثل للمنطقة ٠

وحتى تاريخنا هذا زار دولة أو أكثر من دول المنطقة حوالى ٥٠ زائرا من كبار موظفى المؤسسة وخبرائها الفنيين ، وأقيمت أربعة مؤتمرات اقليمية ونظم مركزان من مراكز التدريب الاحصائى ، أحدهما ببغداد والآخر بالقاهرة ، وبالاشتراك مع مؤسسة الصحة العالمية والحكومة المصرية يدرس الآن برنامج تدريبى للتغذية فى القاهرة فى الوقت الحاضر ٠

نشاط اخصائيى مؤسسة التغذية والزراعة :

طاف الاخصائيون الاربعة الذين أرسلوا أولا الى هذه المنطقة بكل من مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق ، باحثين ومرشدين لمشاكل الرى والصرف وتربية الحيوان ، وانتاج المحاصيل التى تعتمد على الرى ٠ وقام اخصائى فى الحشرات ببحث دقيق عن خزن الحبوب ولخص ملاحظاته فى تقرير قدمه الى الحكومة المصرية ٠ وأرسلت المؤسسة اخصائيا آخر فى الحشرات لعمل أبحاث تمهيدية عن مكافحة الجراد فزار مصر ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، وتركيا وأعد بحثا ملخصا عن وقاية النباتات فى الشرق الاوسط كان أساس البحث فى المؤتمر العالمى للجراد المراكشى الذى عقد فى بيروت فى سبتمبر عام ١٩٤٩ ٠ وفى مارس سنة ١٩٤٩ أرسلت المؤسسة مهندسا اخصائيا فى مصانع الاسمدة الى مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية لعمل أبحاث واقتراحات خاصة بتشييد مصانع (للازوت) فى الاماكن التى تتوافر فيها القوى اللازمة ، ليتمكن الشرق الاوسط من الاكتفاء الذاتى فى أهم اللوازم الزراعية وقام الاخصائيون الفنيون بدراسة مشاكل معينة٠ كمقاومة دودة ورق القطن ، وايجاد الطرق لصناعة المنتجات الزراعية وحفظها ، وتحسين المراعى ، ووضعت بعض سلالات الذرة الممتازة وغير ذلك من بذور النباتات والاشجار فى متناول يد بعض الحكومات وهى تحت الاختبار الآن ٠

وقام اخصائى فى الرى وآخر فى الاقتصاد باعداد بحث لمعرفة أهم المشاكل المتعلقة بالرى فى المملكة العربية السعودية ولارشاد الحكومة الى نوع المساعدة الفنية المطلوبة وعدد الاخصائيين اللازمين لوضع برنامج لاستثمار الارض والمياه ، وتنفيذه

وفى هذا العام أرسلت المؤسسة بناء على طلب الحكومات المختصة اخصائيين فنيين الى ايران ، وأفغانستان للمساعدة فى مقاومة الطاعون٠ ولخطورة زرع (فيرس) الطاعون فى واينبرج بانجلترا وزع من القاهرة بمعاونة الحكومة المصرية

وزار كذلك مديرو أقسام الغابات ومصايد الاسماك والاقتصاد والاحصاء والانعاش الاجتماعى والتغذية هذه المنطقة للارشاد فى المشاكل الخاصة.

وقضى أحد اقتصاديى المؤسسة ثلاثة أشهر فى المنطقة لمساعدة حكومات الشرق الاوسط فى وضع أهداف سنة١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ الخاصة بالانتاج والتجارة والاستهلاك .

ولقد كان للمؤسسة نشاط فى الحبشة ففى سنة ١٩٤٧ طلبت حكومة الحبشة من المؤسسة أن تكمل الخدمات الزراعية التى كانت تقدمها سابقا مؤسسة الاغاثة والتعمير التابعة لهيئة الامم وعلى ذلك فقد كان للهيئة نشاط فى مقاومة الطاعون وفى تحسين القطن وفى نواحى الارشاد. وقد ساهم ثلاثة من الاطباء البيطريين فى برنامج مكافحة الطاعون كما يذهب الآن اخصائى فى الاحياء للمساعدة فى عمل (فاكسين) ضد الالتهاب الرئوى وحتى الآن حصن حوالى ١٠٠ر٠٠٠ من الماشية . ويمكن تصور أهمية برنامج تحسين القطن الذى يشترك فيه اخصائى فى زراعات المناطق الاستوائية واخصائى فى القطن اذا علمنا ان القطن يمثل الآن ٦٠ ٠/٠ من صادرات الحبشة . كما أعطيت أيضا ارشادات تتعلق بالتعليم الزراعى وتفكر الحبشة الآن فى افتتاح كلية للزراعة فى (أديس أبابا) .

وابتداء من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٩ قضى أحد اخصائى المؤسسة ثلاثة أشهر فى مصر والحبشة ولبنان وسوريا والعراق باحثا الطرق المستعملة فى صناعة المنتجات الزراعية بما فى ذلك حفظ الفاكهة والخضراوات وغيرها وناصحا بما يمكن عمله لتحسين العمليات .

وفى أوائل سنة ١٩٥٠ زارت بعثة من هيئة الامم (أفغانستان) بناء على طلب حكومتها لوضع برامج التقدم الاقتصادى للدولة وقد وضعت هذه البعثة المكونة من أربعة أشخاص والتى ضمت خبيرا زراعيا من المؤسسة بحثا تمهيديا لتقرير الاحتياجات. ثم ذهبت بعد ذلك الى أفغانستان بعثة أكبر فى يونية وقد أرسلت المؤسسة ثلاثة من الرجال السبعة الموفدين ليعملوا فى انشاء محطات التجارب الزراعية وتنظيمها ، ومسح التربة وتقسيمها ، وادارة المراعى وتحسين الحيوان ، كل فى موضوع .

وبخصوص تغذية الانسان فان للمؤسسة اخصائيا يقيم بالمنطقة ويقدم الارشاد للحكومات .

وبدعوة من الحكومة المصرية زار مدير قسم التغذية بالمؤسسة يصحبه مدير قسم التغذية بهيئة الصحة العالمية مصر فى فبراير سنة ١٩٥٠ وذلك للاستشارة فيما يتعلق بسياسة التغذية . وقد قدما للحكومة تقريرا حوى توصيات المؤسستين ونذكر منها عمل بحث عن العلاقة بين كميات التغذية الحالية وبين احتياجات الشعب من الاغذية على أن يعقبه البدء فى برنامج الانتاج للاغذية يوفر للشعب غذاء أكبر فى القيمة الغذائية ، وتعين المؤسسة اخصائيين فى التغذية فى مصلحة العمل ووزارة المعارف ووزارة الشئون الاجتماعية لبدء برنامج للتغذية فى ميادينهم . وكذلك توسيع قسم الاغذية والتغذية فى وزارة الصحة ليكون معهدا قوميا للتغذية على أن يديره مدير على جانب كبير من الخبرة . وقد قدمت كذلك توصيات خاصة ببرنامج هذا المعهد .

ويزور خبير من المؤسسة فى التعاون الزراعى المنطقة فى خريف سنة ١٩٥٠ وسيتناقش مع سوريا وربما مع بعض الدول الاخرى عن الطلبات الممكنة من برنامج المساعدة الفنية .

وقضى خبير فى التدبير المنزلى ستة أشهر فى مصر ولبنان وسوريا مناقشا الحكومات والمعاهد فى برامج التدريب الخاصة بالتدبير المنزلى ونشر تعليمه ووضعه فى برامج الجمعيات النسائية وجمعيات الشبان الخاصة بتحسين حالة المنزل الريفية . وفى مصر وسوريا ولبنان توضع مشاريع للتعليم والتدريب على التدبير المنزلى ضمن مشروع المساعدة الفنية .

المؤتمر الاقليمى

لقد كان الاجتماع الاقليمى للشرق الادنى الذى عقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٨ هو أول اجتماعات المؤسسة فى المنطقة . وفيه أكد الوفود الاحتياجات الاقليمية الخاصة بتعليم التغذية وتحسين طرق توزيعها وتخزينها وبرنامج تغذية المدارس ، وموارد الشرب النظيفة الكافية ، ووقاية الحيوانات ضد الامراض والاوبئة وتحسين طرق تغذيتها وتربيتها ، ولما كان العامل الاساسى لتقدم الانتاج فى المنطقة هو الرى فقد عرضت مصر وسوريا ولبنان والعراق مشروعات للرى والصرف .

وبتوصية من المؤتمر بدأت المؤسسة فى مارس من سنة ١٩٤٨ بافتتاح مدرسة للاحصاء فى بغداد يديرها أحد رجال وزارة الزراعة الامريكية التحق بها ٣٩ طالبا كلهم من موظفى حكومات العراق ومصر وسوريا ولبنان . واستمرت الدراسة فيها خمسة أسابيع وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ افتتح مركز احصائى تدريبى آخر فى مصر وذلك بترتيب مشترك من المؤسسة والحكومة المصرية وهيئة الامم ، واستمرت الدراسة فيه مدة شهرين وقد حضر الدراسة ٢٩ موظفا حكوميا من مصر وسوريا وشرق الاردن والحبشة وقبرص .

وكان الغرض من هذه الدراسة هو تحسين المعلومات الاحصائية الخاصة بالشرق الاوسط ، وذلك بتعليم التعداد وطرق الاحصاء · ولقد أعطى المركز الذى أقيم بالقاهرة اهتماما خاصا لأهمية التوصيات العالمية بأخذ تعدادات زراعية وسكانية فى كثير من الدول حوالى سنة ١٩٥٠

ولخطورة موضوع الجراد المراكشى قد أوصى مؤتمر القاهرة الاقليمى بأن تعقد المؤسسة مؤتمرا خاصا بهذا الموضوع · واجابة لذلك دعى المؤتمر للانعقاد فى خريف سنة ١٩٤٩ وقرر ان من الاوفق الاهتمام بطرق منع هجوم الوباء بدل الدخول فى تفاصيل الطرق المباشرة لمقاومته · وقد نصح المؤتمر بالاسراع فى انشاء هيئة اقليمية دائمة للقيام بتحقيق توصياته الفنية ·

وفى أبريل سنة ١٩٤٩ عقدت المؤسسة اجتماعا غير رسمى لممثلى دول الشرق الاوسط بالقاهرة للمناقشة فى مشاكل التغذية ، والنظر فى اقتراح انشاء مدرسة للتغذية وفى مشروع الاحصاء الزراعى العالمى لسنة ١٩٥٠ · وقدكان من نتائج هذا الاجتماع ان ازداد فهم دول الشرق الاوسط لاغراض المؤسسة ومقدرتها وبذلك ازدادت استفادتهم بالتسهيلات والمساعدات التى تقدمها المؤسسة ·

واجتمعت دول الشرق الاوسط المشتركة فى المؤسسة مرة ثانية فى خريف عام ١٩٤٩فى مدينة بيروت بلبنان ، وكان ذلك أول اجتماع تمهيدى للمؤتمرات الاقليمية · وقد حوت التوصيات موضوع نظم (الكورنتين) ، واقامة هيئات تغذية قومية ، واقامة محطات لاختبار وزيادة انتاج البذور المحسنة وعمل أبحاث عن التربة ، وموارد المياه التى يعتمد عليها فى مشروعات الرى · كما اعطى اهتماما خاصا بأهمية نظم تدريب طلبة الشرق الاوسط فى الخارج على النواحى الاساسية فى الزراعة · وربما أقيم اجتماع آخر مماثل فى الشرق الاوسط فى سنة ١٩٥١

وتبعا للتوصيات التى اتخذت فى اجتماع القاهرة غير الرسمى خلال سنة ١٩٤٩ وضعت ترتيبات بين الحكومة المصرية ومؤسسة الصحة العالمية ومؤسسة التغذية والزراعة لاعداد برنامج تدريبى فى التغذية بدىء به فى القاهرة فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٠ وسيستمر ثلاثة شهور · ويحضر هذه الدراسة أطباء فنيون من دول الشرق الاوسط ، ويقوم بالقاء المحاضرات أساتذة زائرون من جهات مختلفة ·

وقد اجتمع ٢١ مندوبا من اثنتى عشرة دولة من دول البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى فى قبرص فى أبريل سنة ١٩٥٠ لدراسة ومشاهدة تجارب عن الطرق الحسنة الممكن استعمالها فى دول الشرق الادنى للمحافظة على خصوبة التربة وادارة المراعى وما يتعلق بذلك بما فيها الغابات · واقيم الاجتماع فى قبرص لان حكومة هذه الدولة ظلت خلال خمسة عشر عاما تنفذ برنامجا مركزا للابحاث واستعمالها فى خصوبة التربة وفى تحسين الحيوان بطريقة الانتخاب وتحسين التغذية وفى الاستعاضة بالنباتات الخضراء بدل ترك الاراضى بورا فى الدورة الزراعية · ومنع الماعز من الغابات وأمكنة انتاج الوقود القروى ، وازالة الاكوام الرملية ، والمحافظة على الغابات فى الاماكن التى أحرقت، وتدريج وزراعة العنب على المنحدرات وبناء السدود والترع والخزانات لحفظ المياه ، وتوزيع مياه الفيضان على أرض الحاصلات · وكثير من العمليات التى نفذت فى الجزيرة تمكن الاستفادة منها مباشرة أو غير مباشرة فى كل المناطق القليلة الامطار بالشرق الادنى · وقد ساهم مديرا قسم الزراعة وقسم الغابات بالمؤسسة فى الاجتماعات وكذلك فعل الكثير من اخصائيى القسمين · وقد دعت حكومة قبرص الدول المشتركة الى ارسال بعض الموظفين الشبان وطلبة المعاهد العالية الى الجزيرة لدراسة الطرق المستعملة دراسة واقعية · وقد وضعت الترتيبات لاستقبال هؤلاء فى أواخر عام ١٩٥٠ ·

وفيما يتعلق بمصايد الاسماك اجتمع ممثلو بعض دول الشرق الادنى والدول الاوربية فى روما فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ واتفقوا على تأسيس مجلس لمصايد الاسماك لمنطقة البحر الابيض المتوسط · وقد أقر المؤتمر الخامس للمؤسسة هذا الاقتراح وينتظر أن يعقد الاجتماع الاول للمجلس خلال ١٩٥١ وفى نفس الوقت نظمت لجنتان داخليتان احداهما لدراسة المحيطات والاخرى لطرق الصيد·

طلبات المساعدة

اتصل عدد من دول الشرق الاوسط بالمؤسسة اتصالات فردية بخصوص مشروعات زراعية متعلقة بالبرنامج المقترح للمساعدة الفنية · ويعد هذا دليلا واضحا على ما يوجد فى هذه المنطقة الآن من نشاط وما ينتظر لها فى المستقبل ·· والآتى ملخص لذلك :

مصر :

المساعدة فى تصميم مخازن الحبوب وفى ايجاد اخصائيين للمساعدة فى مقاومة دودة ورق القطن وتحسين وسائل الرى والصرف

العراق :

عقد اتفاقية للمساعدة الفنية مع حكومة العراق لارسال اخصائيين فى التغذية والتربة وحفظ خصوبة التربة والاحصائيات الزراعية ،

وادارة المزارع ، والآلات الزراعيـــة والجمعيات التعاونية الزراعية وعلم(البكتريا) و(الفاكسينات) البيطرية · كما تنص على منح بعثات ومســاعدات دراسية لموظفين عراقيين للدراسة فى الخارج ·

وتعد الآن اتفاقية ثانية تنص على أن تزور بعثة فى الغابات البلاد لترشد الى أحسن الطـرق للمحافظة على الغابات الموجودة وتحسينها واعادة زراعتها وحفظ خصوبة التربة وتحسين المراعى ·

لبنـان :

ستشترك لبنان مع العراق وسوريا فى بعثات الغـــابات ، وتدور الآن مفاوضات لارســـــال اخصائيين فى المساعدة الفنيـة فى الجمعيـــات التعاونية الزراعية والاحصائيات الزراعية والغابات، وبالاضافة الى ذلك تحتاج لبنان الى اخصائيين من الخارج لدراسة النواحى المختلفة للمقترحات الخاصة بمحطة التجارب الزراعية والارشاد الزراعى وربما طلبت لبنان بحث موضوع مصايد الاسماك كذلك·

سـوريا :

تعقد الآن اتفاقية خاصة بالمساعدة الفنيـة تقضى بارسال اخصـــائيين فى المياه الجوفية ، وعلوم التربة ، والزراعات الواسعة لاراضى المراعى فى المناطق قليلة الامطار والتدبير المنزلى وتحسين سلالات الماشية والاغنام وتغذية الحيوان وانتاج القطن وتقسيمه الى رتب مختلفة وتسويقه وتقضى كذلك بأن يبعث بعد وقت اخصائيون فى أمراض النباتات والحشرات · هذا ويفكرون الآن فى اتفاقية أخرى لارسال خبير فى الغابات لوضع برنامج لاستغلالها

المملكة العربية السعودية :

عقدت اتفاقية بين الحكومة العربية السعودية والمؤسسة خاصة بامداد المملكة العربية السعودية باخصائيين فى الرى، واصلاح الاراضى، والقوانين المتعلقة بالارض والمياه ، ومسح الارض ، وغرس النخيل ، والاقتصاد الزراعى العام ·

أفغانسـتان :

وتنص اتفاقية مع أفغانستان على ايفاد خبراء فى مكافحة أمراض الحيوان وتربية ورعاية أغنام كركدل ، وتربية وانتاج القطن ووضع السياسة الزراعية العامة ·

باكستان :

وصلت الى المؤسسة طلبات متعـــددة من الباكستان ويعمل الآن على اجابة بعضها ، ولـكن لن نتعرض لتفاصيلها الى أن يبت فى موضـــوع دخول الباكستان فى منطقـة عمل المكتب الاقليمى للمؤسسة فى الشرق الادنى · والمنتظر أن يصـل رد حكومة الباكستان بهذا الشأن قريبا ·

وتضيف الباكستان الآن معهدا تدريبيا فى تقدير مشروعات التطور الاقتصـادى فى الدول الاسيوية المشتركة فى المؤسسة · وهـذا المعهد مشروع مشترك بين المؤسسة ، وهيئـة الامم ، والبنك الدولى ، ويضم مديرين ومختصين فى التقدير الاقتصادى للزراعة والمشروعات المتعلقة بها لاستغلال أحواض الانهار والمواصلات ، وصناعة المنتجـات الزراعية وتسويقها ، واستغلال القوى الكهربائية المائية فى الرى والموضوعات الاخرى المشابهـــة لذلك ، وتناقش الآن الاتفاقية الخاصة بارسال عدد من خبراء للمساعدة الفنية ، لم يحدد عددهم حتى الآن ·

الحبشـة :

تقدمت الى المؤســـسة بطلب تمهيدى لكى توفد اليها خبيرا خاصا بالاعمال التمهيدية الخاصة لاختبار صلاحية الاراضى الجافة لانتـــاج القطن ، وطلب آخر خاص بامكانيات تقدم انتاج البن البرى فى غرب الحبشة كما وصل منها طلب ملح خاص بارسال خبير فى الغابات لوضع برنامج لاستغلال غابات الدولة ومنتجاتها ·

وزيادة على ما ســـبق ذكره رحبت مصر وسوريا ولبنان بفكرة المساعدة فيما يتعلق بالارشاد فى التدبير المنزلى والصناعات الريفية النسوية وقد رتبت المؤسسة أيضا لموظفين من سوريا ولبنان دراسة التعاون فى قبرص فى بدء هذه السنة ووقت اعداد هذا التقرير تتم الترتيبات الخاصـة بزيارة خبير فى التعاون لسوريا ·

مشروعات الارشاد فى تحسين الريف

وأخيرا لا يفوتنا ان نذكر تحت عنوان طلبات المساعدة الفنيـة ما تم الاتفـاق على تنفيذه فى سندبيس وسنديون الواقعتين قرب القاهرة بين الحكومة المصرية ومؤسسة روكفلر ومؤسســـة التغذية والزراعة ومؤسسة الصحة العالمية ويشمل ذلك برنامجا ايضاحيا ارشاديا فى اقليم ريفى عملت به مؤسسة روكفلر لمدة سنتين لاستخدام أحدث المعلومات والطرق فى ميدان الصحة العامة والنظافة ومكافحة الحشرات وأعمال أخرى تدخل فى اختصاص هيئة الصحة العالمية وغيرها وتتعلق بطرق الزراعة والتغذية والعادات الغذائية وتحسين القرية والمنزل ونشر وتحسين الصـناعات المنزليـة والموضوعات المتعلقة بعمل أقسام الزراعة والتغذية والانعـاش الريفى من مؤسسة التغذية والزراعة · ومن المأمول أن يوضح هذا البرنامج بجلاء الفوائد التى يمكن الحصول عليها من استعمال أحدث الطرق فى الريف ونوع المشروعات التوضيحيـة المماثلة التى يمكن استعمالها فى المنطقة كما انه يحتمل أن يتصل هذا

المشروع بالمشروعات التى تقوم بها هيئة اليونسكو فى نفس المنطقة والخاصة بالتعليم الاساسى ٠

مشكلة المهاجرين العرب

ولقد لعبت المؤسسة دورا غير مباشر فى موضوع المهاجرين العرب الذى أحدث اضطرابا فى الطعام والزراعة فى بعض أجزاء المنطقة لسنين عدة ٠ ففى سبتمبر سنة ١٩٤٨ طلبت هيئة مساعدة مهاجرى فلسطين التابعة لهيئة الامم من المؤسسة أن تقوم ببحث خاص بالطعام فى دول الشرق الاوسط ٠٠ وقد تم هذا بواسطة أعضاء من قسمى الزراعة والتغذية التابعين للمؤسسة ، وقد عهد الى اخصائى التغذية ـ فيما بعد ـ بالعمل موقتا مع لجنة خدمة أصدقاء الامريكيين كخبير فى أعمال المساعدة الخاصة بمهاجرى فلسطين ٠ وفى سبتمبر سنة ١٩٤٩ أرسل اخصائى الزراعة الى منطقة المهاجرين كعضو فى البعثة الاقتصادية فى الشرق الاوسط وذلك للارشاد فيما يتعلق بالموضوعات الزراعية الاقتصادية ٠

ومن المنتظر أن يستمر نشاط المؤسسة مستقبلا فى نفس هذه الاتجاهات ولكنها ستزداد قوة وذلك باستحضار اخصائيين فنيين جدد كنتيجة لتوسيع مشروع المساعدة الفنية ٠

نشاط هيئـــة العمل الدولية فى الشرق الأوسط

مذكرة مقدمة من مكتب العمل الدولى

١ ـ ترجع صلة دول الشرق الاوسط بهيئة العمل الدولية الى أيامها الاولى ، وقـد لعبت دورا متزايدا فى تشكيل عمل الهيئة ، بينما كان للهيئة، من جانبها ، أثر واضح فى تشريع العمل ، فى كل دولة من دول الاقليم تقريبا • ولم يتحقق هذا عن طريق أحكام اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية فحسب ، وانما عـن طريق البعثات الاستشارية وغيرها من سبل الاتصال المباشر بين مكتب العمل الدولى وهذه الدول •

الاجتماع الاقليمى للشرقين الادنى والاوسط

٢ ـ استجابة لما أبداه أعضـاء وفود دول الشرقين الادنى والاوسط الذين حضروا مـؤتمر العمل الدولى فى (فيلادلفيا) عام ١٩٤٤ ، اتخذ المؤتمر قرارا بتكليف مجلس ادارة هيئـة العمل الدولية بدراسة موضوع عقد مؤتمر اقليمى لدول الشرقين الادنى والاوسط لبحث مشاكل العمل الخاصة بتلك الدول

٣ ـ وتنفيذا لهذا القرار ، عقد الاجتمـاع الاقليمى للشرقين الادنى والاوسـط بمـدينة (استنبول) من ٢٤ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وقـد حضره مندوبون عن حـكومات مصر ، وايران ، والعراق ، ولبنان ، وسوريا ، وتركيا • كمـا حضره أعضاء مستمعون من أفغانستان ، وفرنسا ، واليونان ، والهند ، وباكستان ، واتحاد جنـوب افريقيا ، والولايات المتحدة • وقد تضمن جدول أعماله الموضوعات الآتية :

ا) أحوال معيشة العامل الزراعى وظـروف عمله •

ب) حماية عمال الصناعة والتجارة ، ووسائل هذه الحماية وأداتها

ج) دراسة الموضوعات التى تناولها تقرير المدير العام وهو يشمل ضمنا بعض المشـاكل الخاصة بالتصنيع وبتنمية الموارد القومية، بما فى ذلك التدريب المهنى والعـلاقات الصناعية وتطبيق قرارات مؤتمر العمـل الدولى •

٤ ـ وقد أقر المؤتمر بالاجماع قرارات خاصة بتنمية عمل هيئة العمل الدولية فى الشرقين الادنى والاوسط ، وبالسياسة العمـالية ، والضـمان الاجتماعى ، وبأحـوال معيشة العـامل الزراعى وظروف عمله، وبالسياسات الاقتصادية التى تهدف الى تحقيق الاغراض الاجتماعية لهيئة العمل الدولية فى الشرقين الادنى والاوسط •

٥ ـ كذلك وجه المؤتمر عند بحثه لنشـاط هيئة العمل الدولية فى هذه المنطقة ، النظـر الى الحاجة الملحة الى تحسين ظروف العمـل ورفع مستوى المعيشـة بين شـعوب الشرقين الادنى والاوسط وقرر ضرورة توجيه عناية خاصة بمشاكل تلك المنطقة • وازاء الرغبـة فى تدبير الوسائل اللازمة لتنفيـذ برنامج خاص بذلك الاقليم ، فى نطاق اختصاصات هيئة العمل الدوليـة ، طلبت الحكومات الممثلة فى المؤتمر الى مجلس الادارة ، تكليف مكتب العمل الدولى بتقديم المعونة المناسبة الى حكومات الشرقين الادنى والاوسط ، بناء على طلبها ، فيما يتصل باعداد القوانين واللوائـح ، وتحسين الاجراءات الادارية ونظـم التفتيش ، والبحوث الفنية ، كما طلب الى مجلس الادارة أن يرتب اجتماعات لهيئة العمل الدولية تعقد فى هذه المنطقة من وقت لآخر ، وأن يدعو الى عقد مؤتمر اقليمى فى الوقت المناسب لاستعراض مدى التقدم فى تطبيق قرارات المؤتمر (١)

المؤتمر الاقليمى للشرقين الادنى والاوسط

٦ ـ قرر مجلس الادارة عقد مؤتمر اقليمى للشرقين الادنى والاوسط فى النصف الاول من عام ١٩٥١ ، وينتظر أن يكون ذلك من ٢٤ أبريل الى ٨ مايو ١٩٥١ وسوف يكون هذا المؤتمر على أساس التمثيل الثلاثى لمنظمات أصحاب الاعمال ،

---

(١) وردت هذه القرارات فى النشرة الرسمية لهيئة العمل الدولية Official Bulletin المجلد ٣٠ العدد ٤

والعمال ، والحكومات · والارجح أن يعقد هـذا المؤتمر فى (طهران) ·

وقد دعيت الدول الآتيـة المشـتركة فى هيئة العمل الدولية الى ارسال ممثليها لحضـور هذا المؤتمر وهى : أفغانستان ، مصر ، اليونان ، ايران ، العراق ، اسرائيل ، لبنان ، سوريا ، تركيا

ولما كانت الهيئة حريصة على طلب تعاون دول المنطقة واشراكها فى عملها ، فالارجـح أن توجـه الدعوة الى المملكة العربية السعـودية ، واليمن ، والمملكة الاردنية الهاشمية لارسال مندوبين عنهـا مستمعين فى هذا المؤتمر ، وان لم يكونوا أعضـاء فى الهيئة ·

٧ ـ وعلاوة على تقرير المدير العام للمكتب ، الذى سيعالج رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع مسائل أخرى سيبحث المؤتمر المشاكل المتصلة بالضمان الاجتماعى ، والركة التعاونية، وتنظيـم القوى العاملة ، ومدى تأثيرها فى دول المنطقة

المعونة الفنية :

٨ ـ ظل مكتب العمل الدولى على استعداد دائم لان يتعاون مع الدول الراغبة فى المعونة ، فى شتى ميادين العمل والصناعة ، وخلال العام الماضى أو ما يقرب منه، تضمنت بعثات المكتب الاستشارية الموضوعات المبينة فى الجدول الآتى :

الدولة	الميدان الذى قدمت فيه المعونة	عدد مستشارى البعثة	مدتها على وجه التقريب
قبرص، مصر، ايران، العراق، اسرائيل، لبنان، سوريا	القوى العاملة	موظف	٣ر٥ شهور
مصر، اليونان	القوى العاملة	موظف	٥ر٥ أسابيع
مصر	الضمان الاجتماعى	موظفان	٥ أسابيع
ايران	الضمان الاجتماعى	موظف	٤ شهور
ايران	التعاون	موظف	أسبوع
تركيا	التعاون	خبير	٣ شهور
ايران	الزراعة	موظف	٦ أسابيع
مصر	الصحة المهنية	موظف	٣ أيام

برنامج المعونة الفنية :

٩ ـ كانت خدمات المعونة التى يقدمها مكتب العمل الدولى محدودة بسبب عجز الاعتمادات · والآن وقد خرج الى حيز التنفيذ البرنامج الكبير للمعونة الفنية للانعاش الاقتصادى الذى أعدته هيئة الامم المتحدة وفروعها المختصة ، فسـيكون من المستطاع التوسع فى عمل المكتب فى هذا الميدان الى درجة جد محسوسة ·

١٠ ـ ينظم هذا البرنامج القرار رقم ٢٢٢ (ا) (٩) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتمـاعى وأقرته الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحـدة · والبنود الرئيسية بهذا البرنامج : :

ا) لا تقدم المعونة الفنية للحكومات الا بناء على طلبها

ب) على الحكومات الطالبة للمعونة أن تعـد الترتيبات اللازمة لتقديم التسـهيلات الى المنظمات المقدمة للمعونة الفنية ، وان تقوم بما تستتبعه هذه المعونة من أعمال ضرورية

جـ) على الحكومات الطالبة للمعونة أن تساهم فى نفقاتها وتهيئة النقد المحلى لها على الاقل

د) أداة التنسيق بين المنظمات المشتركة فى البرنامج هى مجلس المعونة الفنية ، المؤلف من الرؤوس المنفذة لهذه المنظمات ٠

١١ ـ ومكتب العمل الدولى فى مركز يستطيع معه تقديم المعونة الفنية الى دول الشرق الاوسط فيما يتصل باختصاصاته ، وهى تشمل : تنظيم مكاتب التخديم ، التوجيه والتدريب المهنى، ادارة الضمان الاجتماعى ، العلاقات الصناعية ، التفتيش العمالى ، الصحة الصناعية ، الوقاية والترفيه ، التعاون والحرف اليدوية ، تشريعات العمل فى الصناعة والزراعة ، المشاكل الخاصة بفئات معينة من العمال أو بصناعات محددة ٠

١٢ ـ ويمكن تقديم المعونة الفنية فى هذه الميادين فى هيئة وسائل لدراسة الاحوال والظروف وتقديم التوصيات ، وايفاد خبراء الى الدولة ليعالجوا مشاكل معينة، ومراكز للعرض والتدريب وحلقات للدراسة الاقليمية ، ومعاهد للتدريب والبعثات الى الخارج ٠

١٣ ـ ويباشر مكتب العمل الدولى بالفعل بعض مشروعات المعونة الفنية فى نطاق هذا البرنامج فى دول عدة بهذه المنطقة٠ وتمكن الاشارة هنا الى مشروع المعونة فى ميدان التدريب الجارى تنفيذه فى لبنان بالتعاون مع (اليونسكو) ، ومشروع خاص بالتعاون فى ايران ، ومع الحكومة التركية فى عدة ميادين

١٤ ـ ويتطلع مكتب العمل الدولى باطمئنان الى توسع محسوس فى نواحى نشاطه فى هذه المنطقة وهو على استعداد لتقديم معونته المباشرة استجابة لاى طلب يوجه اليه فى نطاق الهيكل العام لبرنامجه الواسع فى نواحى المعونة ٠

ما بذلته الهيئة الصحية العالمية من جهود فى البلاد العربية

لصاحب السعادة الدكتور على توفيق شوشه باشا

مدير المكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض ، التابع للهيئة الصحية العالمية

الهيئة الصحية العالمية هى أحدث الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة، ولقد توج انشاؤها فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ جهود خمسين عاما لاقامة نظام عالمى موحد يعالج المشاكل الصحية التى تواجه الانسانية جمعاء ٠

نوه دستور الهيئة الصحية العالمية بأن العمل الدولى المركز ضرورى لتوفير « أرفع مستوى صحى ممكن » للخلائق أجمعين ، وان الصحة ، مثل الامن والسلم ، كل لا يتجزأ لا أمان لانسان أو أمة ، والمرض تستشرى ضراوته فى أى جزء من العالم ٠ ويتضمن دستور الهيئة معنى للصحة غير مألوف، وذاك « ان الصحة هى التمتع بكامل العافية فى البدن والعقل والرفاهية الاجتماعية ، وليست مجرد البرء من المرض أو العاهات والعجز » ٠ وتلك هى الناحية الايجابية الحيوية للصحة ٠ فلم يعد فى المستطاع بعد اليوم قصر التدابير الصحية العالمية على اتفاقيات محدودة أو اجراءات تتعلق بالحجر الصحى ومحاولات يراد بها اقامة الحواجز لمنع انتشار الامراض من مملكة الى مملكة ٠

واذا صح العزم على توفير الصحة بمعناها هذا الجديد ، فلا معدى عن سلوك سبيل ايجابى يهدف الى استئصال أسباب الامراض من جذورها٠ وليست هذه الاسباب طبية فحسب ، فقد انعقد الاجماع فى الدنيا كلها على أن الاحوال الصحية وثيقة الصلة بالاحوال الاقتصادية والاجتماعية ٠

ومن أجل هذا ، عنيت الهيئة الصحية العالمية بأن تضمن برامجها مشاكل صحية أوسع نطاقا وأبعد مدى من كفاح أمراض معينة وقصر الجهود على هذا الكفاح ، مثال ذلك : صحة البيئة، وصحة الام والطفل ، والصحة العقلية ، والتغذية ، وغير ذلك كثير ٠ وهذا هو السبب أيضا ، فى أن الهيئة الصحية العالمية تتعاون تعاونا وثيقا فى المشروعات والخطط والحملات المشتركة بالمساهمة مع الهيئات والمنظمات الاخرى التابعة للامم المتحدة كمنظمة الاغذية والزراعة ، والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال التابعة للامم المتحدة واليونسكو ومجلس المساعدات الفنية وغيرها ، فى العمل على رفع مستوى المعيشة ، ومتى ارتفع مستوى المعيشة ارتفع المستوى الصحى ٠ ويتضمن الفصل الثانى من دستور الهيئة ، شيئا عن مدى مهمتها ، وما تضطلع به من عمل ، على النحو التالى :

« مساعدة الحكومات على تقوية ادارتها الصحية وتدعيمها ، اذا طلبت من الهيئة ذلك ٠

العمل على تحسين مستوى التعليم والتدريب فى المهن الصحية والطبية والمهن المتصلة بالشئون الصحية ٠

وتقديم المعلومات والمشورة والمساعدة فى ميدان الصحة ٠

العمل ـ بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الاخرى اذا اقتضت الضرورة ـ على تحسين التغذية والسكنى والشئون الصحية وأوقات الفراغ والاحوال الاقتصادية وشئون العمل وغيرها من نواحى صحة البيئة ٠

توثيق التعاون بين الهيئات العلمية والمهنية التى تساهم فى تقدم الصحة وتحسينها ٠

العمل على تحسين صحة الام والطفل ورفاهيتهما ، وغرس القدرة على الحياة ـ فى انسجام ـ فى بيئة متقلبة وعالم ما يفتأ يتغير من حال الى حال ٠

العمل على ترقية والقيام بالابحاث فى ميدان الصحة ٠

ودراسة الطرق الادارية والاجتماعية التى تؤثر فى الصحة العمومية والعناية الطبية من النواحى الوقائية والعلاجية ، بما فى ذلك الخدمة فى المستشفيات والامن الاجتماعى ، وتسجيل هذه الدراسات ، وذلك بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الاخرى عند الضرورة » ٠

الا انه من المهم أيضا أن نوجه الانظار الى أن الهيئة الصحية العالمية لم تنشأ لتكون ادارة صحية عليا تحل محل السلطات الصحية الاهلية ، كلا٠٠٠ فان واجب الهيئة قبل كل شيء هو معاونة هذه السلطات ، بتقديم ما هى بحاجة اليه من معلومات وطرق فنية ، ومساعدتها عن طريق ارسال طائفة من رجالها المشتغلين بالشئون الصحية فى بعثات للتخصص فى مختلف الجامعات ، وايفاد فرق للارشاد أو انشاء مراكز للتدريب على كفاح الامراض الفاشية وحل المشاكل الصحية والتغلب عليها ٠

وقد اقتضى القيام بكل ذلك على الوجه الامثل ، الاقتناع بأن المشاكل الصحية فى مختلف أنحاء العالم تختلف اختلافا عظيما بعضها عن بعض ، ومن المحال علاجها علاجا ناجعا على يد هيئة مركزية تضطلع بالامر كله وحدها ٠ ومن أجل ذلك ، نص دستور الهيئة الصحية العالمية على انشاء منظمات اقليمية الى جانب مركزها الرئيسى فى (جنيف) وليست هذه المنظمات الاقليمية مجرد فروع تتشعب من المركز الرئيسى ، ولكنها تقف على أرجلها والحياة تدب فيها ، ويتألف كل منها : من لجنة اقليمية مكونة من مندوبين يمثلون الدول الاعضاء فى الاقليم ، ومن مكتب اقليمى ٠ وعلى الرغم من أن الجمعية الصحية العالمية ما تزال تشرف على الميزانية بوصفها السلطة العليا المهيمنة على الهيئة الصحية العالمية ، فقد خول الدستور اللجنة الاقليمية وضع الخطط الخاصة بالامور ذات الطبيعة الاقليمية البحتة أو التوصية بطلب اعتمادات من بلاد الاقليم اذا اتضح ان اعتمادات الميزانية المركزية للهيئة لا تكفى للقيام بمهامها فى الاقليم ٠

وطبقا لهذا الذى نص عليه الدستور ، أنشىء اقليم شرق البحر الابيض فى اجتماع عقدته اللجنة الاقليمية بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وافتتح مكتب اقليمى بالاسكندرية فى أغسطس سنة١٩٤٩ ولقد اقتصرت الاعمال فى السنة الاولى على بذل الكثير من الوقت والجهد فى استقصاء مشاكل الاقليم الصحية ومعرفة مداها وفحصها فحصا دقيقا شاملا ، وشنت فى الوقت ذاته حملات على الامراض المعدية ، وبوشر علاج بعض المشاكل الصحية ٠ وقد وافقت اللجنة الاقليمية فى دورتها الثالثة التى عقدت فى استانبول خلال ٤ ـ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ على استمرار هذا الاستقصاء والفحص ، كما وافقت على توسيع نطاق الحملات داخل الاقليم ٠

ولئن كان المكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض قد بدأ واشترك اشتراكا جديا فى حملات على الامراض فى بلاد من الاقليم ليست عربية ، كالباكستان وايران وتركيا ، فانى سأتوخى فى هذا البحث ايراد ما يقوم به المكتب فى البلاد العربية ، تمشيا مع أغراض هذه الحلقة التى اقتصرت على الدراسات الاجتماعية فى بلاد العروبة٠ وسأذكر فى البيان التالى الاعمال التى بدئت خلال سنتى ١٩٤٩ و١٩٥٠ ، وتلك التى وافقت اللجنة الاقليمية فى دورتها الثالثة المنعقدة باستانبول على انجازها فى سنتى ١٩٥١ و١٩٥٢ ، كما أذكر المشروعات المشتركة التى يتعاون المكتب فيها مع المؤسسة الدولية لرعاية الاطفال التابعة للامم المتحدة ، ومنظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة، وكذلك الحملات التى تمول من الاعتمادات التى يمكن الحصول عليها بمقتضى برنامج الامم المتحدة للمساعدات الفنية ٠٠٠ واليكم البيان :

مصر

ان أهم عمل فى نية الهيئة الصحية العالمية الشروع فيه بمصر هو مركز التدريب على كفاح الامراض التناسلية فى مدينة طنطا ٠ فبعد دراسة استقصائية قام بها مستشار اخصائى فى هذه الامراض أوفدته الهيئة لهذا الغرض فى سنة ١٩٤٩ ، وبعد ابرام اتفاقية شاملة بين الحكومة المصرية وبين الهيئة الصحية العالمية تنظم خدمات الهيئة فى الاراضى المصرية تبودلت الخطابات الخاصة بنظام العمل فى المركز المذكور بين الحكومة والمكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض ٠ وستقدم الهيئة الصحية العالمية ما قيمته ٤٠٫٠٠٠ دولار من أجهزة المعامل ومعداتها ومن العقاقير كدفعة أولية ، علاوة على خبير طبى واخصائى فى الامصال وخبير فى التعليم الصحى ونشر المبادىء الصحية بين الجماهير وممرضة صحية ٠ وتقوم الحكومة باعداد عيادة وتقديم مبنى للمعمل كما تقدم مهمات ومعدات أخرى علاوة على خبراء مصريين رشحتهم وزارة الصحة للمعاونة فى مركز التدريب ٠ وينتظر أن تفحص ٣٠٠ عينة من الدم يوميا ، وستجرى طريقة علاج الزهرى بالبنسلين ويدرب عليها رجال الطب والصحة ومن يوفدون من بلاد الاقليم فى بعثات لهذا الغرض ، حتى تعم تلك الطريقة العلاجية الشرق الاوسط كله ٠ وستبقى فرقة التدريب على كفاح الزهرى فى مصر عامين على الاقل ، ثم تتولى الحكومة المصرية العمل بعد رحيلها ٠ يضاف الى ذلك ، ان الهيئة الصحية العالمية ينتظر أن تقوم فى سنة ١٩٥١ بالاشتراك مع المؤسسة الدولية لرعاية الاطفال بحملة تهدف الى علاج الحوامل والاطفال المصابين بالزهرى ، على أن تستمر الى سنة ١٩٥٢ ٠ وقد اقترح فى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية ايفاد فرقة تدريبية على كفاح الامراض التناسلية الى السودان فى سنة ١٩٥٢ ٠

أما فى ميـــــدان رعاية الطفولة والامومة والتمريض فقد قام خبراء الهيئة الصحية العالمية فى السنة الماضية بدراسة استقصائية ورفعـــوا تقريرا بما اهتدوا اليه مع توصياتهم الى الحكومة المصرية ٠

وبينما حملة التطعيم ضد السل تسير حثيثا فى مصر وفـــق مشروع مشترك تساهم فيـــه الهيئة الصحية العالمية ، فمن المنظور انشاء مركز للتدريب على كفاح هذا المرض فى العام القـــادم بمقتضى برنامج مشترك بين الهيئة والمؤسســـة الدولية لرعاية الاطفال ، على أن يستمر الى سنة ١٩٥٢ ٠ يضاف الى ذلك ان هذا البرنامج يقضى بايفاد مستشار يعاون الحكومة المصرية فى مواصلة حملات الكفاح ضد السل ٠

وينتظر أن تساعد الهيئة الصحية العالمية ـ بمقتضى برنامج المساعدات الفنية ـ فى انشـــاء منطقة تجريبية فى الشئون الصحية وكفاح عـــدة أمراض فى وقت واحد خلال سنة ١٩٥١ ، على أن تستمر حتى سنة ١٩٥٢ ، بينما توفد فى ســـنة ١٩٥٢ فرقة للتدريب على كفاح البلهارسيا ٠

وقد افتتح المركز التدريبى فى شئون التغذية وباشر مهمته ، وقد تعاونت فى انشائه منظمـــة الاغذية والزراعة مع الهيئة الصحية العالميـــة والحكومة المصرية ، تلقى فيه سلسلة من المحاضرات تتناول أحدث الطرق والمعلومات الخاصة بالتغذية فى الشرق الاوسط ٠ وقد التحق به عدد من الطلبة أوفدتهم بلاد الشرق الاوسط وفى جملتهم مصر ٠ وقد جعلت الهيئة الصحية الالتحاق به فى متناول رجال الطب وعلى نفقتها ٠

وقد قام الخبير فى الادارة الصحية الملحق بالمكتب الاقليمى بدراسة استقصائية فى السودان سنة ١٩٥٠ ٠ ويقتضى البرنامج العادى للهيئـــة الصحية العالمية لسنة ١٩٥٢ بأن توفد الى مصر فرقة ارشاد فى شئون الصحة الصناعية وكفـــاح الامراض المهنية ٠

وقد أوفدت الهيئة الصحة العالمية بمقتضى برنامجها للبعثات فى سنة ١٩٤٩ عشرة من رجال المهن الطبية على نفقتها للتخصص فى المواضـــيع التالية :

(٣) السل ، (٣) الامراض التناســلية ، (٢) الصحة العقلية ، (٢) الوبائيات والشـــئون الصحية ، وأوفـــدت فى سنة ١٩٥٠ أحـــد عشر للتخصص فى المواضيع الآتية : الامراض التناسلية (١) ، الشئون الصحية (٦) ، الادارة الصـــحية العامة (١) ، السل (١) ، الصحة الصناعية (١)، التغذية (١) ٠ وسيوفد بمقتضى برنامج الهيئـــة للبعثات فى سنة ١٩٥١ ثمانيـــة للتخصص فى المواضيع التالية : البجل (٤) ، المبيدات الحيوية (١)، أمراض الاطفال (١) ، الاحصائيـــات (١) ، العلوم الطبية الاساسية (٢) ، الادارة الصـــحية العامة (١ للسودان) ، الملاريا (١ للسودان) ،

وسيوفد فى سنة ١٩٥١ ثمانيـــة بمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالميـــة والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال للتخصص فيما يـــلى :

الســـــل (٤) ، انتاج ال د٠د٠ت٠ (٢) ، انتاج البنسلين (٢) ٠ وأخيرا ينتظر أن يوفد فى سنة ١٩٥١ و١٩٥٢ بمقتضى برنامج المساعدات الفنية البعثات التاليـــة للتخصص فى : الادارة الصحية العـــامة (٢) ، صحة البيئـــة (١) ، التمريض (١) ، الوبائيات (١) ، ادارة المستشفيات (١) ، الاحصاءات الصحية (١) ، أمراض الاطفـــال (١) ،الكوليرا (٢) ، التعليم الصحى الشعبى (٥)، الولادة (١) ، استئصال الحشرات (١) ٠

وسينشا بمقتضى برنامج المساعدة الفنيـــة مصنع لانتاج البنسلين فى مصر خلال سنة ١٩٥١، وسيقوم خبراء الهيئة الصحية العالمية بالقـــاء محاضرات عن الصحة العقلية فى سنة ١٩٥١ ٠

العـــراق

أهم عمل تضطلع به الهيئة الصحية العالميـة الآن بالعراق هو مركز الارشاد والتدريب على كفاح (البجل) الذى ساهمت معها فى انشائه المؤسسة الدولية لرعاية الاطفال٠ وشرح ذلك: أن مستشارا اخصائيا فى كفاح الامراض التناسلية قام فى العام الماضى بدراسة استقصائية للتثبت من مدى انشار (البجل) ـ وهو نوع من الزهرى لا ينتقـــل بالاختلاط الجنسى ـ فى الشرق الاوسط ٠ وقـــد أسفرت دراسته عن أن هذا المرض ذريع الانتشار فى العراق ، على حين انه يوجد أيضا هنا وهناك فى سوريا والاردن ٠ وقد شرعت الحكومة العراقية فى تشييد عيادة ومعمل فى بغداد والعمل فيهمـــا يسير على قدم وساق٠ وعند الفراغ منهما سيتخذان مركزا رئيسيا لحملة اجماعية شاملة توجه ضـــد (البجل) ، وينتظر أن تسفر عن علاج ٧٠٫٠٠٠ مريض فى السنة الاولى ٠ وصـــفة الحملة : ان عيادات متنقلة (فى سيارات) تصاحبها معامل هى الاخـــرى متنقلة تجوس خلال الديار باحثة عن المصابين بالمرض ٠ وستعالج جميع الحالات المعدية بالبنسلين ، كذلك سيعالج جميع النساء الحوامل اللائى يظهر الفحص انهن مصابات أو كن مصابات فيما مضى (بالبجل) أو الزهرى ، والقصـــد من علاجهن حتى الشفاء هو وقاية فلذات أكبادهن وهم فى الارحام ٠ هذا عن العلاج ، أما عن البحث العلمى فان سلالات جراثيم (البجل) التى يعثر عليها

محليا ، ستزرع لتكثيرها وتوالدها ، ثم ترسل الى الولايات المتحدة لمقارنتها بسلالات مماثلة مأخوذة من مرضى اليوز (التوتية) والبنتا في امريكا اللاتينية والشرق الاقصى ، للتثبت من أنها جميعا ليست متماثلة فحسب ولكنها من جنس جرثومة الزهرى · وسيرسل فيما بعد أطباء من أبناء الشرق الاوسط للمران فى هذا المركز التدريبى ، كما ينتظر أن تمد حملة الكفاح الى الممالك الاخرى المبتلاة (بالبجل) ·

وخلال سنة ١٩٥٠ عاون مستشار اخصائى فى كفاح السل ملحق بالمكتب الاقليمى حكومة العراق فى وضع برنامج منسق لكفاح السل ، ينفذ بمساعدة الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال · ومن المنظور انشاء مركز تدريب على كفاح السل فى بغداد فى السنة القادمة ، كما ينتظر أن توفد اليها فرقة للتطعيم ضد السل ، تظل هناك حتى نهاية سنة ١٩٥٢ ·

ولما طغت مياه الفيضان على منطقة بغداد فى الربيع الماضى ، ازداد انتشار الملاريا ، فطلبت حكومة العراق معونة الهيئة الصحية ، فأسعفتها بمستشار اخصائى فى كفاح الملاريا وأسعفتها بقدر مناسب من ال د٠د٠ت٠ لرشه · وستوفد فرقة للارشاد والتدريب على كفاح الملاريا فى العام القادم وفق برنامج تتعاون فيه الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال وسيظل فى العراق الى سنة ١٩٥٢ ·

وينتظر أن يفوز العراق من برامج المساعدات الفنية التابع للامم المتحدة بما يأتى من مشروعات: القيام بدراسة استقصائية فى سنة ١٩٥١ لاختيار منطقة تجريبية صالحة لشن غارة شاملة على عدد من الامراض المنتشرة فيها ، مع الحرص على تحسين الاحوال الصحية وبالاخص المرافق الصحية ، وذلك تمهيدا لانشاء تلك المنطقة فى سنة ١٩٥٢ · وفى النية توفير الخدمات الصحية فى منطقة آبار البترول وبين المشتغلين بصناعته ، علاوة على انشاء مركز للارشاد والتدريب على رعاية الطفولة والامومة وكفاح الجذام كفاحا شاملا وفق برنامج مدروس · وستحصل الكلية الطبية الملكية فى سنة ١٩٥١ ـ بمقتضى برنامج المساعدات الفنية المذكور ـ على معونة طبية، بينما تمدها الهيئة الصحية العالمية باخصائى يحاضر فى الامراض الطفيلية فى سنة ١٩٥٢ ·

وقد أوفد من رجال المهن الطبية بالعراق فى سنة ١٩٤٩ و١٩٥٠ (١٢) للتخصص على نفقة الهيئة الصحية العالمية فيما يلى : السل (٢) ، الصحة العامة (١) ، الملاريا (١) ، الفسيولوجيا (١) ، الكيمياء الحيوية (١) ، علم التخدير (١) ، الامراض المتوطنة (١) ، طب المناطق الحارة والحجر الصحى (١)، صحة الموانىء (١)، الهندسة الصحية (١)، التغذية (١) ـ وسيوفد خمسة آخرون فى سنة ١٩٥١ بمقتضى برنامج الهيئة الصحية العادى ، وبيانها كالآتى : الملاريا (١) ، الاحصاءات (١) ، التغذية (١) ، العلوم الطبية الاساسية (١) ، الادارة الصحية العامة (١) ـ وسيوفد ١١ آخرون وفقا لبرنامج مشترك تتعاون فيه الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال للتخصص فيما يلى : الامراض التناسلية (٦) ، السل (٣) ، الملاريا (٢) · ويقضى برنامج المساعدات الفنية التابع للامم المتحدة بايفاد ١٠ فى سنة ١٩٥١ أو ١٩٥٢ للتخصص فيما يلى : الاحصاءات (١) ،التعليم الصحى (٢) ، استئصال الحشرات (١) ، الصحة القروية (٢) ، صحة الام والطفل (٢)، دراسات تدريبية للخريجين (٢) ·

وأقول أخيرا : ان العراق قد أرسل اليها أدوات وأجهزة تعليمية خلال سنة ١٩٥٠ ، بما فى ذلك الميكروسكوبات وأجهزة أخرى معملية، وكذلك أرسلت اليها مهمات خاصة بالتمريض ·

الاردن

بعد دراسة استقصائية قام بها اخصائى فى تنظيم الادارات الصحية من رجال المكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض المتوسط فى نهاية سنة ١٩٤٩ ، كان مما أوصى به ضرورة تقوية الادارة الصحية العامة بتوسيع نطاق الوحدات الطبية المتنقلة ، وصح العزم على أن تتبرع الهيئة الصحية العالمية بوحدة متنقلة بلغت تكاليفها ١٠٫٠٠٠ دولار للعمل فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ·

هذا وقد قام مستشار المكتب الاقليمى فى شئون الادارة الصحية العامة بدراسة استقصائية : فى الاردن خلال سنة ١٩٥٠ · وسيقدم أمثال هذه الخدمة الاستشارية خلال سنة ١٩٥١ ، اخصائيون فى صحة الام والطفل والملاريا ، تمهيدا لانشاء مركز الارشاد والتدريب على رعاية الامومة والطفولة وايفاد فرقة للارشاد الى أفضل الطرق لكفاح الملاريا· وأما السل فستجرى الدراسة الخاصة بمدى انتشاره فى الاردن فى سنة ١٩٥٢ ، واذا تبقى رصيد كاف من المال المخصص لتنفيذ البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال ، فستوفد فرقة للتطعيم ضد السل فى سنة ١٩٥٢ ·

وبمقتضى برنامج المساعدات الفنية التابع للامم المتحدة ، ستقدم المعونة للمعمل المركزى التابع للادارة الصحية العامة فى عمان فى سنة ١٩٥١ ـ بينما فى النية انشاء مركز للصحة القروية وارسال

وحدة منتقلة لعلاج أمراض العيون وبالاخص الرمد الحبيبى (التراخوما) ٠

وقد فاز الاردن بايفاد ثلاثة من أبنائه فى سنة ١٩٤٩ للتخصص على حساب الهيئة الصحية فيما يلى : الادارة الصحية العامة (١) ، الوبائيات والحجر الصحى (١) ، الهندسة الصحية العامة (١) ، وسيوفد وفقا لبرنامج الهيئة العادى ستة فى سنة ١٩٥١ للتخصص فيما يلى : البجل (١) ، الملاريا (١) ، الاحصاءات (١) ، صحة الام والطفل (١) ، التغذية (١) ، الادارة الصحية العامة (١) ، كما سيوفد بمقتضى برنامج المساعدات الفنيةخمسة آخرون للتخصص فيما يلى : التعليم الصحى (١) ، استئصال الحشرات (١) ، الصحة القروية والمسائل الصحية (١) ، دراسات تدريبية للخريجين (٢) ٠

لبنـــان

كانت الحكومة اللبنانية قد طلبت من المكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض تنظيم حملة للتطعيم ضد السل فى البلاد اللبنانية ، فاتصـــل المكتب بالمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال فاستقر الرأى بينهما على القيام بحملة مشتركة بدأت فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ فى مدينة بيروت ٠ وقد انتهت هـذه الحملة فى ســـنة ١٩٥٠ ٠ وبمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالمية والمؤسســة الدولية لرعاية الاطفال ، سيكون مستشاراخصائى فى التطعيم ضد (الدرن) فى خـــدمة الحكومة اللبنانية طوال سنتى ١٩٥١و١٩٥٢ لمواصلة عملية التطعيم ، كما يقضى برنامج الهيئة الصحية العالمية العادى بوضع خدمات مستشار اخصائى فى السل ومستشار فى الامراض التناسلية تحت تصرف هذه الحكومة فى سنة ١٩٥٢ ٠

وقد قام المهندس الصحى الملحـــق بالمكتب الاقليمى لشرق البحر الابيض بدراسة استقصائية فى فبراير سنة ١٩٥٠ عن موارد المياه والتصرف فى المواد البرازية ، وقد تقدم الى الحكومة بمشورته الفنية عن تحسين موارد المياه وكيفية التصرف فى المواد البرازية بالقرب من شواطىء الاستحمام فى بيروت ٠

وفى ميدان الادارة الصحية العـــامة ، قام مستشار المكتب الاقليمى ببحث مستفيض تنـاول الطرق المتبعة هناك فى ادارة المصالح والمؤسسات الصحية ٠ وسيظفر لبنـــان مرة أخرى بخدمات مستشار فى ســـنة ١٩٥٢ ، بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية ، بينما فى النيـــة انشاء معمل مركزى تابع للادارة الصحية، والشروع فى تنفيذ برنامج خاص بالصحة القروية تضطلع به الهيئة الصحية العالمية بالاشتراك مع منظمـة الاغذية والزراعة فى منطقة البقاع ٠ وبناء عـــلى توصيات المستشار فى الادارة الصحية العامة ، ستوفد فرقة للارشاد والتدريب على كفاح الملاريا الى لبنان بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية فى سنة ١٩٥١ ٠

كما سيظفر أيضا بخدمات وتوصيات مستشار ومحاضر فى صحة الام والطفل ، تمهيدا لانشـاء مركز للارشاد والتدريب على رعاية الامومة والطفولة بمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال فى نفس السنة ، على أن يستمر حتى نهاية سنة ١٩٥٢ ٠

وسيكون فى خدمة الحكومة اللبنانية خبير فى التمريض فى سنة ١٩٥١ ، بينما يوفد اليهـا محاضر فى التمريض بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية لسنة ١٩٥٢، كما يوفدمستشارون فى الصحة العقلية والامراض المعدية ٠

وقد فاز لبنـان ســنة ١٩٤٩ بايفاد اثنين للتخصص على نفقة الهيئة الصحيـة : أحـــدهما فى الاحصاءات الصحيـة ، والثـــانى فى الادارة الصحية العامة ٠٠ وفى سنة ١٩٥٠ أرسل أربعة للتخصص فيمـــا يلى : (١) علـم الامصـــال ، (١) الهندسة الصحية ، (١) الكيمياء ، (١) التغذية،

وستوفد الهيئة بمقتضى برنامجها العـــادى لسنة ١٩٥١ ، أربعة آخرين للتخصص فيما يلى : (٢) العلوم الطبية الاساسية ، (١) الاحصاءات ، (١) الادارة الصحية العامة ،

وينتظر ايفاد أربعة بمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالميـة والمؤسســة الدولية لرعاية الاطفال ســنة ١٩٥١ للتخصص فى صحة الام والطفل ، واربعة آخرين سنة ١٩٥٢، وبمقتضى برنامج المساعدات الفنية سيوفد لبنانى للتخصص فى التعليم الصحى الشعبى فى سنة ١٩٥١ ، وآخر للتخصص فى الصحة والمسائل الصحية ، واثنان للتخصص فى تدريب المتخرجين فى الكليات الطبية

ليبيا

قام مستشار فى الادارة الصحيـة من خبراء المكتب الاقليمى بدراسة استقصائية واسعة النطاق فى الاحوال الصحية السائدة فى ليبيا ، وبناء على توصياته وضع مشروع لمساعدة ليبيا ، فى انشاء ادارة صحية عامة ، بمقتضى برنامج المساعدات ، كما ينتظر ارسال فرق من الخبراء الى ليبيا فى سنتى ١٩٥١ و١٩٥٢، بمقتضى هذا البرنامج أيضا، وستبذل الخدمات الاستشارية ــ بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية ــ فى كفاح السل فى سنة ١٩٥١ ، وفى الادارة الصحية العامة وصحة البيئة وصحة الام والطفل والتعليم المهنى والفنى فى سنة ١٩٥٢

المملكة السعودية العربية

طلبت الادارة الصحية الى الحكومة السعودية العربية فى سنة ١٩٥٠ امدادها بلقاح الجدرى · فنظم المكتب ارسال هذا اللقاح من مصر على دفعات ويقضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية سنة ١٩٥١ باسداء الخدمات الاستشارية فى الادارة الصحية العامة وصحة البيئة وصحة الام والطفل والملاريا والامراض التناسلية، بينما ستوفدفىسنة ١٩٥٢ فرقة للارشاد والتدريب على كفاح الامراض المعدية ويقضى برنامج المساعدات الفنية بانشاء محطة للحجر الصحى خاصة بالحجاج فى سنة ١٩٥١ ، وتوفد فى سنة ١٩٥٢ فرقة للارشاد والتدريب علىالادارة الصحية القروية وتقدم خدمات استشارية · كما يقضىهذا البرنامج بتنظيمسلسلة من الدروس فى سنة ١٩٥٢ لتثقيف المساعدين الفنيين فى المهن الطبية ·

وقد أوفد من المملكة السعودية العربية فى سنة ١٩٥٠ اثنان للتخصص على حساب الهيئة الصحية العالمية : (١) فى الوبائيات ، (١) فى الامراض التناسلية· ويقضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية فى سنة ١٩٥١ بايفاد أربعة للتخصص فيما يلى : (١) البجل ، (١) الاحصاء الصحى ، (١) السل ، (١) الادارة الصحية العامة، ويقضى برنامج المساعداتالفنية التابع للامم المتحدة بايفاد ستةآخرينفىسنتى١٩٥١و١٩٥٢ للتخصص فيما يلى : (١) الحجر الصحى ، (٢) الدعاية الصحية ، (١) الوبائيات ، (١) الصحة القروية والمرافق الصحية ، (١) دراسات تدريبية للخريجين

سوريا

قام الخبير الاخصائى فى الادارة الصحية العامة الملحق بالمكتب الاقليمى بدراسة استقصائية وناقش المشاكل الصحية الكبرى فى سوريا مع سلطاتها الصحية فى أوائل سنة ١٩٥٠ · وقد أثمرت هذه المناقشة بالاضافة الى زيارة أخرى قام بها الخبير فى السل الملحق بالمكتب الاقليمى رسم خطة للخدماتالاستشارية والحملات ضدالامراض، اليك بيانها :

ستقدم الى سوريا خدمات استشارية خلال سنة ١٩٥١ فى صحة البيئة وصحة الام والطفل والتمريض والملاريا والسل والامراض التناسلية ، بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية ·

وبمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال ، ستبذل لسوريا المعونة الكافية للقيام بمشروع خاص برعاية الامومة والطفولة ، يبدأ فى سنة ١٩٥١ ويستمر طوال ١٩٥٢ · كذلك يقضى هذا البرنامج بايفاد خبير فى التحصين ضد السل بلقاح الـ ب·س·ج خلال سنتى ١٩٥١و١٩٥٢ ـ بينما يقضى البرنامج العادى للهيئة الصحية لسنة ١٩٥٢ بايفاد فرقة للارشاد والتدريب على كفاح السل مع خبير فى التعليم المهنى والفنى ليقدم هناك خدماته· ويقضى البرنامج المشترك بينالهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال بالقيام فى سنة ١٩٥١ بحملة شاملة لعلاج البجل على أوسع نطاق ممكن وعلاج غيره من الامراض التناسلية ، على أن تستمر الحملة طوال سنة ١٩٥٢ · وستدبر الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامج مشترك تضطلع بهالهيئة الصحية العالمية ومنظمة الاغذيةوالزراعة ـ بمقتضى برنامج المساعدات الفنية ـ لتنمية انتاج المواد الغذائية وتحسين المستوى الصحى فى منطقة الجزيرة ، يبدأ فى سنة ١٩٥١ ويستمر الى نهاية سنة ١٩٥٢ ·

وقد قام اخصائى فى التعليم الصحى الشعبى ملحق بالمكتب الاقليمى فى سنة ١٩٥٠ بدراسة استقصائية ، ومن أجل هذا تضمن البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية تقديم الخدمات الاستشارية لسوريا فى هذا الصدد · وسيرسل مستشار فى الصحة العقلية فى نفس السنة ·

وقد ظفرت سوريا فى سنة ١٩٥٠ بست بعثات للتخصص فيما يلى : (١) الادارة الصحية العامة ، (١) أمراض الاطفال ، (١) السل ، (١) الامراض التناسلية ، (١) الهندسة الصحية ، (١) التغذية ·

وسيوفد سبعة للتخصص فيما يلى ـ بمقتضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية لسنة ١٩٥١ ـ (٢) السل ، (١) الاحصاءات الصحية ، (١) صحة الام والطفل ، (٢) التغذية ، (١) الادارة الصحية العامة · وسيوفد بمقتضى البرنامج المشترك بين الهيئة الصحية العالمية والمؤسسة الدولية لرعاية الاطفال ثلاثة عشر للتخصص فيما يلى : (٢) الامراض التناسلية ، (١١) صحة الام والطفل ، · ويقضى برنامج المساعدات الفنية بايفاد بعثات أخرى للتخصص على النحو الآتى : (١) الاحصاءات الصحية ، (١) التعليم الصحى ، (١) استئصال الحشرات ، (٢) الصحة القروية ، (٢) دراسات تدريبية للمتخرجين فى الطب ·

أعمال داخل الاقليم

قامت الهيئة الصحية العالمية داخل الاقليم برمته بأعمال ذات فائدة خاصة للبلاد العربية ، وبقطع النظر عن الاعتبارات السياسية الشائكة ، فان مشكلة اللاجئين من عرب فلسطين قد صاحبتها

منذ البداية أخطار صحيـــة جســـيمة · ومن ثم أوفدت الهيئة الصحية العالمية خبيرا فى شـــئون الادارة الصحية للاشراف على تنفيذ البرامج الصحية التى وضعت خصيصا للاجئين العرب ، ثم قامت بحملات ضد الملاريا وضد سوء الاحوال الصحيـة فى البيئة التى يعيشون فيها خـلال سنتى ١٩٤٩ و١٩٥٠ وأوفد الى هناك اخصائى فى التعليم الصحى الشعبى حيث أبلى بلاء حسنا ، بينما عملت دراسات وبحوث واسعة النطاق فى شئون التغذية والتمريض وصحة الام والطفـــل بين اللاجئين الذين ظلت أحوالهم الصحية فى حالة مرضية ·

هذا وتقوم الهيئة الصحية العالميـــة بتنظيم أعمال تعود بالخير على الدول الاعضـــاء فى اقليم شرق البحر الابيض المتوســـط · من ذلك انها بالاشتراك مع (اليونسكو) وضعت برنامجا اقليميا للتعليم الصحى الاساسى ينفذ فى سنة ١٩٥١ ، كما وضعت مشروع انشاء مركز للتدريب على الاحصاءات الصحية، وسيمول باعتمادات من برنامج المساعدات الفنية التابع للامم المتحدة· ويقضى البرنامج العادى للهيئة الصحية العالمية لسنة ١٩٥٢ بتنظيم دراسات فى صحة الام والطفل داخل الاقليم ، ومجموعة من الخبراء لدراسة طرائق كفاح الامراض التناسليـة ودراسة اقليميـة تستقصى مرض (اللشمانيا) ومدى انتشاره فى هذه الرقعة من الدنيا ·

واذا أمكن الحصول على الاعتمادات اللازمة من برنامج المساعدات الفنية فيشـــترى عدد من الرئات الحديدية يستخدم فى اسعاف المصـــابين بشلل الاطفال فى سنة ١٩٥٢ ، وستنفق اعتمادات من هـذا المصـــدر نفسه للاســـتمرار فى برامج التعليم الصحى والاساسى بالاشتراك مع (اليونسكو) كما تنفق فى شراء مهمات لاغـــراض التعليم وفى شراء وحدات متنقلة لاستخدامها داخل الاقليم ·

الأعمال الدولية فى الشرق الأوسط

مذكرة عن نشاط اليونسكو فى الدول العربية بالشرق الاوسط

فيما يلى عرض موجز لما تحقق من أعمال وما يجرى منها خاصا بالدول العربية فى الشرق الاوسط ، وقد قسمت الى فصول تبعا للنظام المتبع فى برنامج « اليونسكو »

التعليم

تحقيقا لما تمت الموافقة عليه فى الدورة الرابعة لانعقاد المؤتمر العام وبالاتفاق مع حكومات مصر ، والعراق ، ولبنان ، وسوريا ، تقوم اليونسكو بجمع وتجهيز مواد التعليم الاساسى فى العالم العربى • وسيبدأ العمل فى منطقة (سندبيس) بمصر التى تبعد عن القاهرة بحوالى ثلاثين ميلا فى الرابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وستعمل فرق من الاخصائيين من هذه الدول العربية المذكورة بالتعاون مع ٤ اخصائيين أوفدتهم «اليونسكو» أحدهم اخصائى فى التعليم الاساسى، واثنان فى مواد القراءة والرابع فى الافلام التعليمية فى دراسة مواد التعليم الاساسى الموجودة ، وفى انتاج مواد جديدة تتناسب مع احتياجات سكان هذه المناطق • وتساهم هيئة الصحة العالمية فى المشروع بارسال اخصائى فى التعليم الصحى للعمل مع هذه الفرق

وفى نهاية سنة ١٩٥١ تعتزم اليونسكو عقد حلقة للدراسات خاصة بالتعليم الاساسى للدول المشتركة ـ من الشرق الاوسط ـ وستدرس هذه الحلقة على الاخص وتقدر مواد التعليم التى أعدت أو جمعت كنتيجة لمشروع الدول العربية فى مصر

العلوم الطبيعية

(يمدها المكتب العلمى التعاونى بالقاهرة)

فى أغسطس سنة ١٩٤٧ افتتحت «اليونسكو» بالقاهرة مكتبا علميا تعاونيا لاقامة العلاقات الشخصية بين العلماء ومعاهد العلم فى المنطقة وتوطيدها ولتقديم المساعدة فى جمع نشر وتبادل المعلومات العلمية والادوات والموظفين، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٩ افتتح فرع للمكتب فى (استنبول) • وتمد هذه المكاتب بالفهارس والمعلومات العامة عن مشاكل المنطقة المختلفة التى يستعلم عنها •

وتقدم المساعدة كذلك فى العثور على الكتب التى نفذت طبعاتها واعداد النشرات الدورية عن الموضوعات ذات الصفة العلمية ، والكيماويات النادرة والبذور وغير ذلك• ويمكن الحصول على أفلام مصغرة فوتوغرافية للبحوث العلمية عند الطلب • كما تقدم المساعدة كذلك فيما يتعلق بنشر أنباء أهم الاعمال العلمية التى تجرى فى المنطقة فى جميع أنحاء العالم ، وتسهل تبادل الاخصائيين بين المنطقة وباقى أجزاء العالم الاخرى ويحوى المكتب الآن مكتبة للمراجع وقاعة مطالعة وجهازا لقراءة الافلام وكلها متيسرة لمن يطلبها •

ولقد تم جمع ونشر خمسة أعداد من كشوف البحوث العلمية التى نشرت فى الشرق الاوسط شملت تقريبا المدة من أول يناير سنة ١٩٤٧ الى أول مارس سنة ١٩٥٠ ويجرى الآن اعداد الكشف السادس •

وينظم المكتب مؤتمرا خاصا بتوزيع الحيوانات جغرافيا يعقد فى (استنبول) فى مايو من سنة ١٩٥١ وسيشمل هذا المؤتمر كل دول منطقة الشرق الاوسط وسيناقش على الاخص هجرة الحيوانات غير الفقرية • والتفكير جار فى عقد اجتماعات أخرى •

ولقد درست اليونسكو مشاكل المناطق القليلة الامطار وعقد اجتماع للخبراء فى السنة الماضية فى باريس بقصد انشاء معهد دولى لهذه المناطق •

العلوم الاجتماعية

فى سلسلة الكتب المتعلقة « بطرق المعيشة الاهلية » التى كان يعدها مؤتمر الدراسات الدولية لليونسكو كتب المونسنيور مارون أحد أعضاء مجلس الادارة كتابا عن طريق الحياة فى لبنان •

وفى حدود البحث الذى بدأته « اليونسكو » سنة ١٩٤٨ عن أسباب التوتر التى تؤثر على العلاقات الدولية أعد م. ستيفان روتارت الاستاذ بالجامعة الامريكية فى بيروت بحثا عن أفكار الشباب اللبنانى عن دولتهم وعن الدول الاخرى

وسيلتحق اخصائى فى العلوم الاجتماعية بالمكتب التعاونى للعلوم فى القاهرة .

النشاط الثقافى

كتب م . حسن كبلون من لبنان «لليونسكو» كتابا فى أحكام الاسلام كجزء من البحث فى العلاقات بين الثقافات .

وخلال الدور الثالث لانعقاد المؤتمر العام الذى عقد فى (بيروت) كونت « اليونسكو » بالاشتراك مع الحكومة اللبنانية لجنة تحضيرية أصبحت بعد اعتمادها فى أبريل سنة ١٩٤٩ لجنة دولية لترجمة الاعمال الكبيرة . وغرض اللجنة هو أن تترجم الى العربية القطع الادبية القيمة المكتوبة باللغات الاخرى ، والآداب العربية القديمة الى اللغات الاخرى وخاصة الانجليزية والفرنسية . وستكون اللجنة من اخصائيين تعينهم «اليونسكو» ومن اخصائيين يمثلون العالم العربى تعينهم الدول المشتركة فى اللجنة . ولبنان هو المؤسسة الثانية مع اليونسكو لهذه اللجنة وقد قبلت سوريا العضوية . وقد ترجم كتابان عربيان وهما تحت الطبع الآن : «أيها الولد» للغزالى وترجم للانجليزية والفرنسية و « الاشارات » لابن سينا وترجم الى الفرنسية .

وتحت الترجمة الى العربية مجموعة من مختلف الكتب الفرنسية والانجليزية والاسبانية والايطالية والكلاسيكية ومنها كتاب ديكارت Discours de la Méthode وكتاب سيرفانت دون كويكزت Cervantes' Don Quixote

وسيضم دليل المكتبات فى الشرق الاوسط الذى نشره مستر يوسف ا. داجهر أمين دار الكتب الاهلية ببيروت باسم اليونسكو معلومات عن أهم المكتبات فى دول الشرق الاوسط بما فى ذلك مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن .

وتشترك مصر فى مشروع « كربونات اليونسكو » الخاصة بالكتب والافلام والادوات العلمية . وقد باع مكتب اليونسكو التعاونى للعلوم بالقاهرة كميات قليلة من الكوبونات الى بعض الدول العربية الاخرى . وقد عرضت هيئة الامم على حكومة لبنان وسوريا أن تعطيها كوبونات تدفع قيمتها بالعملة المحلية بعد الاتفاق على الشروط مع الهيئة .

وتصل الى مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن واليمن بانتظام من اليونسكو للمكتبات والمعاهد التى تخطر الهيئة بميولها وحاجاتها الى بعض الموضوعات الخاصة نشرات للتبادل أو للتوزيع المجانى .

ولقد ساعدت سكرتارية «اليونسكو» مصر ولبنان فى تكوين جماعات أهلية للتنظيم المكتبى وذلك لتحسين طريقة ادراج الآداب السائرة ولتوسيع تداولها وستحاول أن تكون مثل هذه الجماعات فى باقى دول الشرق الاوسط

وتحت الطبع الآن باللغة العربية نشرتان من نشرات اليونسكو العامة ستوزعان وتباعان فى الدول التى تتخاطب باللغة العربية

الاتصال بالجماهير

ولقد شمل بحث الاحتياجات الفنية فى الصحافة والراديو والفلم الذى قامت به «اليونسكو» لتقرير ونشر الحقائق الخاصة بالعيوب والنقائص فى وسائل الاتصال بالجماهير من دول الشرق الاوسط : مصر ، والمملكة الهاشمية الاردنية ، والعراق ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا .

وسيعقد فى أوائل عام ١٩٥١ مؤتمر فى الشرق الاوسط خاص بتوحيد طريقة « بريل » للحروف العربية وذلك بتشجيع « اليونسكو » . ولقد دعى ما بين ١٢ و١٥ مندوبا تقريبا كثير منهم من فاقدى البصر ومعظمهم من دول الشرق الاوسط للمساهمة فى المؤتمر .

الراديو :

وترسل نشرة السكرتارية الاسبوعية «المجلة العالمية » World Review بانتظام باللغة العربية منذ بداية يوليو سنة ١٩٥٠ الى مصر والعراق والمملكة الهاشمية الاردنية ولبنان والمملكة السعودية العربية وسوريا . كما استعملت لبنان مجموعة كاملة، من اثنتى عشرة قطعة للاذاعة تستغرق ١٥ دقيقة أنتجتها السكرتارية تحت عنوان « صوت خمس قارات » وفكرتها أن سكان العالم يستطيعون الاتصال ببعضهم عن طريق الموسيقى

وقد قدم اخصائيو سكرتارية اليونسكو الارشاد للاذاعة السورية .

الصحافة

توزع صحيفة اليونسكو Courrier على كل الدول المشتركة بها فى الشرق الاوسط . كما

ترسل النشرة نصف الشهرية «يونسكو Features الى مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا وشرق الاردن كما أرسلت مقالات خاصة الى الجرائد بمصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا · وقد توسعت الصحافة المصرية فى نشر سلسلة المقالات التى يكتبها مستر رتشى كالدر عن « الرجال والصحراء » وتصل قصاصات الجرائد من العملاء المصريين واللبنانيين

تبادل الاشخاص

سيحوى المجلد الثالث من كتاب اليونسكو « أدرس بالخارج » والذى سينشر قريبا تفاصيل أكثر عن فرص الحصول على البعثات والدراسات المفتوحة أمام الاهلين من دول الشرق الاوسط ·

وقد وزع المجلدان رقم ١ و٢ اللذان نشرا بالفعل على كل دول الشرق الاوسط المشتركة فى اليونسكو ، ولقد أكمل الآن مبعوثو لبنان الذين أوفدوا للدراسات العليا دراساتهم وعادوا الى بلادهم ، وقد كان منحهم البعثات مكافأة للشعب اللبنانى على مساهمته فى الاجتماع الثالث للمؤتمر العام لليونسكو· وفى سنة ١٩٤٩ منحت اليونسكو البعثات الآتية للاهلين من دول الشرق الاوسط وهى : مصر (١) ، والعراق (٢) ، وسوريا (١) ·

التعمير

تنفيذا لقرار اتخذ فى الدورة الثالثة لانعقاد المؤتمر العام « لليونسكو » بدأت السكرتارية فى اتخاذ خطوات نحو اتاحة الفرص التعليمية لابناء المهاجرين الفلسطينيين · ففى يوليو سنة ١٩٥٠ تمت اتفاقية بين اليونسكو وهيئة الاعمال والتعمير التابعة لهيئة الامم تقضى بأن تتحمل الهيئتان مسئولية مشروعات المساعدة التعليمية الخاصة بهؤلاء الاطفال · وفى أغسطس من نفس السنة وصل عدد مدارس «اليونسكو» الى ٨٣ وعدد تلاميذها الى ٣٨٫٠٠٠ ، ففى لبنان ١٣مدرسة تضم ٣٠٠٠ تلميذ ، وفى سوريا أربعة مدارس تضم ٢٠٠٠ تلميذ ، وفى شرق الاردن ٤٤ مدرسة تضم ١٣ ألف تلميذ وفى غزة ٢٢ مدرسة تضم ٢٠ ألف تلميذ · ويقوم بالتدريس لهؤلاء التلاميذ ٦٥٢ مدرسا كلهم من المهاجرين · وقد ألحق عضو من السكرتارية هو م· جورفيه بمكتب هيئة الامم فى بيروت للاشراف على تنفيذ البرنامج ·

وقد روعى أن تكون برامج هذه المدارس مما يتفق مع برامج المدارس فى الدول التى تقع بها المعسكرات· فيتعلم الاولاد القراءة والكتابة العربية والحساب · وتدرس فى أغلب الاحيان مبادىء التاريخ والجغرافيا ولغة أجنبية ابتداء من السنة السادسة وأما التعاليم الدينية فتدرس دراسة اختيارية · ومعظم مدارس اليونسكو أقيمت فى (ثكنات) محولة أو مؤسسات صحراوية من التى هجرت أو فى خيام أو فى الهواء الطلق ويقصد بها أن تكون لخدمة المهاجرين الذين يعيشون فى معسكرات بعيدة عن المدارس المنتظمة · وان المحاولات الشخصية التى عملت لانشاء مثل هذه المدارس لتدل على ما يعلقه المهاجرون على هذه المدارس من أهمية ، وبالرغم من النقص الواضح فى المقاعد والمناضد والكراسى وكتب التمارين والاقلام الرصاص وكتب المراجع وغيرها مما لا حصر له من المصاعب فان النتائج المبدئية مشرفة للغاية · فعلى سبيل المثال نذكر انه فى أحد المناطق دخلت فرق السنة السادسة والسابعة امتحانا فنجح فيه نسبة كبيرة من صغار المهاجرين ·

وهناك من الاسباب ما يدعو لانتظار نجاح استمرار مشروع المساعدة الفنية لاطفال المهاجرين بالشرق الاوسط الى أن تتم تسوية موضوع استقرار المهاجرين العرب ·

برامج المعونة للصندوق الدولى لاغاثة الاطفال

تقضى برامج المعونة للصندوق الدولى لاغاثة الاطفال فى الشرق الاوسط باغاثة الاطفال والامهات بين اللاجئين الفلسطينيين ، بتطعيمهم بالمصل الواقى من السل (B.C.G.) فى مصر ولبنان وسوريا وتطعيمهم ضد البيجل فى العراق

المهاجرون الفلسطينيون :

خصص الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال مبلغ ١٠ر٥٨١ر٠٠٠ دولار لاغاثة الاطفال والامهات بين اللاجئين الفلسطينيين وذلك حتى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ وقد أنفق من هذا المبلغ ٩ر١٢١ر٠٠٠ دولار على برامج التغذية المشتملة على اللبن والجبن وزيت السمك ، والدهنيات واللحم والسمك والبقول والحبوب ٠٠ الخ ٠ وأنفق ٧٣٠ر٠٠٠ دولار على شراء البطاطين ومضاجع الاطفال و ٧٠٢ر٠٠٠ دولار على شراء العقاقير والاجهزة الطبية الخاصة ببرنامج الرعاية الصحية للام والطفل بما فى ذلك ال (B.C.G.) ومكافحة الحشرات والحملات ضد ال V.D. والامراض المتوطنة ، فضلا عن الرعاية الطبية ٠

وقد بدأت تغذية الاطفال فى اكتوبر سنة ١٩٤٨ وأطعم نحو ١٤٠ر٠٠٠ من الاولاد والامهات٠ ثم زيد العدد الى ٥٠٠ر٠٠٠ خلال عام ١٩٤٩ ثم الى ٥٢٠ر٠٠٠ خلال المدة من أول يناير الى آخر ابريل سنة ١٩٥٠ ، الا أن الرقم هبط الى ٤٠٠ر٠٠٠ بعد مايو سنة ١٩٥٠ وبين هؤلاء ٤٠ر٠٠٠ رضيع وال ٣٦٠ر٠٠٠ الباقون وهم من الاولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ١ و ١٥ سنة ، ومن الحوامل والمرضعات ، والمنتظر أن تستمر العملية محتفظة بنفس المستوى تقريبا حتى نهاية عام ١٩٥٠ ٠

حملات المصل الواقى (B.C.G.) ضد السل :

قامت حملات المصل الواقى (B.C.G.) ضد السل فى مصر ولبنان وسوريا بجهود مشتركة أداها الصندوق الدولى لاغاثة الطفولة بالتعاون مع ثلاث مؤسسات خاصة اسكندنافية وهى: الصليب الاحمر الدانمركى ، والمساعدة النرويجية لاوروبا، والصليب الاحمر السويدى، وتولى الصندوق تقديم لاجهزة والامصال ٠٠ الخ للحملة ٠

مصر :

بدأت الحملة فى مصر فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٤٩ ٠ وظل العمل الرئيسى مركزا فى القاهرة حتى أول مارس سنة ١٩٥٠ ، ثم وجه العمل بعد ذلك الى مصر العليا فى مديريتى اسوان وجرجا ، وكان التقدم مرضيا اذ أقبل على أخذ المصل نحو ١٠٠ ٪ من الاهالى ٠ وفى مايو انتقل فريق التطعيم الى منطقة الدلتا فى مديريات المنوفية والغربية والدقهلية ٠

ولو ان التجربة أجريت على نطاق صغير فى البداية ، الا انه ينتظر التوسع فيها بحيث يعطى المصل لجميع من يستفيدون منه ، مع اختبار الاطفال كلهم فى بعض المناطق ٠

ويتألف فريق المصل من ٦ أطباء و٨ ممرضات من المصريين وطبيبين و٦ ممرضات من الدول الاسكندنافية ٠

لبنان :

بدأت الحملة فى لبنان فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ وتمت فى مارس سنة ١٩٥٠ وقد اختير نحو ٤٥ر٠٠٠ ولد تتراوح أعمارهم بين ١ و١٨ سنة وأعطى المصل الواقى لنحو ٢٨ر٣٠٠ وانتهت الحملة فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ ٠

سوريا :

بدأت الحملة فى سوريا أولا فى مدينة دمشق وتناولت فى الاسابيع الاولى طلبة المدارس ثم امتدت الى جميع سكان المدينة منطقة اثر منطقة ابتداء من منتصف مارس ٠ وكان الاقبال فى المدارس ١٠٠ ٪ أما استجابة الاهلين فكانت طيبة جدا ٠ وقد انتهى البرنامج فى دمشق فى شهر مايو بالنسبة الى المدارس وفى شهر يونيو ١٩٥٠ بالنسبة الى المدينة بأسرها ٠

وفى حلب عطلت جميع المدارس الحكومية خلال شهر ابريل وكان فريق الخبراء يعمل بمعدل فحص وتطعيم ١٠٠٠ حالة فى اليوم ، وكان الاقبال نحو ١٠٠ ٪ وقد حققت الهيئات الطبية المحلية

التى كانت تعمل على حدة نتائج مرضية · وقد تمت الحملة فى المدينة بأسرها فى منتصف يوليه سنة ١٩٥٠ ·

وحتى يونيه سنة ١٩٥٠ بلغ عدد طلبة المدارس الذين اختبروا فى سوريا ١٦٦٫٦٧٦ والذين طعموا ٧٥٫٣٨٦

وكان فريق الخبراء القائمين بالحملة يتألف من ٤ أطباء و١٥ ممرضة من السوريون مع طبيبين وأربع ممرضات من الدول الاسكندنافية ·

البيجل والزهرى

سوف يقدم الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال معونته للعراق بمساعدة حكومته فى القيام بحملة ضد (البيجل) وهو مرض زهرى ينتشر فى العراق وتنتقل عدواه عن غير طريق الاتصال الجنسى ·

ويقدر عدد المصابين (بالبيجل) بنحو مليون شخص فى العراق أى بنحو ٢٠ ٠/٠ من جملة السكان· وأربعة أخماس الحالات المضاعفة توجد بين الاطفال والامهات ·

ويقدم الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال العقاقير الضرورية على الاخص البنسلين والاجهزة الطبية والعربات ، بينما سترسل الهيئة الصحية الدولية بعض الخبراء الى العراق ليعملوا بالتعاون مع الاطباء المحليين والهيئات الصحية الاخرى على تحسين وسائل استخدام البنسلين كعلاج (للبيجل) ولما كان الزهرى وثيق الارتباط بالبيجل ، فستمتد الحملة الى تشخيص وعلاج حالاته ·

وقد أنشأت حكومة العراق مستوصفات ووحدات صحية خاصة بمكافحة هذا المرض ·

حفلة الختام

بدار الأوبرا الملكية

كلمات رؤساء الوفود

كلمـــة

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية

ورئيس حلقة الدراسات الاجتماعية ورئيس الوفد المصرى

سيداتى وسادتى

انه ليســـعدنى ، ونحن نجتمع اليوم لنختتم أعمال الدورة الثانية لحلقة الدراسات الاجتماعية للبلاد العربية ، أن أتقدم بالشكر لهيئـــة الامم المتحـــدة التى قامت بالدعوة الى هذه الحلقـــة وتنظيمها ، تلبية لطلب الدول العربية ولحضرات مندوبى الهيئة وموظفيها ، على ما ساهموا به من مجهود فى اعداد الحلقة وتنظيم أعمالها .

كما أتقدم بالشكر لجامعـة الدول العـربية ولحكومات الدول العربية جميعا ، على اهتمامهـا بالاشتراك فى أعمال الحلقة بوفود ممتازة تضـم نخبة من ألمع الشخصيات وأعظمها كفاءة وخبرة . وكذلك للهيئات الدولية المتخصصة وهى هيئـة الصحة العالمية ، واليونسكو ، وهيئة العمـل الدولية، والتغذية والزراعة ، التى تفضلت بايفـاد مندوبيها وخبرائها للمساهمة فى أعمال الحلقة .

وأرى واجبا على أن أتقدم باسمكم جميعـا بأخلص الشكر والتقدير للجمعية الزراعية الملكية التى تفضلت بتقديم أبنيتها لتكون مقرا لاجتماعات الحلقة ونشاطها .

سيداتى وسادتى

لقد بحثت الحلقـة فى اجتماعاتهـا مسائل ذات أثر خطير فى حياة الشعوب العربيـة ، اذ خصصت هذه الدورة لدراسة موضوع الاصـلاح الاجتماعى فى الريف ، وهو الموضـوع الحيوى للسواد الاعظم من سكان الشرق العربى ، الذين يجب أن تحتشد الجهود للنهوض بهم ورفـع مستوى معيشتهم وتوفير الخدمات الاجتماعيـة اللازمة لهم .

هذا حقهم على الدولة ، فقد مضى الزمن الذى كانت تقدم فيه الخدمات الاجتماعية على انها تفضل واحسان ، وتطور واجب الحكومات ، فلم يعـد مقصورا على القيام بشئون الامن والدفاع وما اليها، بل أصبحت رسالتها الاولى أن تعمل على تحقيق الرفاهية للشـعوب ، وذلك بتوفير العمل لكل قادر عليه ، مع ضمان الاجر المناسب الذى يكفل للعامل حياة لائقة ، وتوفير الخدمات الاجتماعيـة المختلفة ، بتعميم التعليم ، وتيسير العلاج ، وتدبير المسكن الملائم وغير ذلك من الخـدمات ، هذا الى جانب تأمين المـواطن وأسرته ضـد الكوارث وأخطار الحيـاة ، بحيث تتحقق فـكرة الضـمان الاجتماعى بأوسع معانيه ، فتضمن لكل فرد حياة آمنة مطمئنة .

هذا هو واجب الدولة الاول ، الذى يجب أن تبذل فى سبيل تحقيقه كل جهـد ومال ، لانـه الدعامة الاولى لتقدمها واستقرارها وأمنها الداخلى وهو كذلك العامل الاكبر فى هـذا العصر ، فى تقرير مكانتها الخارجية ومدى احترامها فى المجال الدولى .

فـلا عجب ان تنهض دول الشرق العـربى لتصحيح الاخطاء الاجتماعية التى خلفتها القـرون الماضية ، فقد كان الشرق مهدا لمدنية عظيمة شعت أنوارها على العالم من قديم الزمان ، وان فيه من الذخائر الروحية الكامنة، ما يحفزه لاستعادة مجده القديم، ويعينه على بلوغ المكانة اللائقة به فى المعترك الدولى .

وهاهو ذا الشرق يقدم اليوم الدليـل على نهوضه وعزمه الجديد . وقد جاءت هذه الحلقة مظهرا رائعا لنمو الوعى الاجتماعى الذى هو أساس لكل اصلاح ، وكان اهتمام الحكومات العربية بهذا المؤتمر آية على الرغبة العميقة فى توفير الرفاهية لشعوبها ، فأوفدت للاشتراك فيه شخصيات تملك سلطة التوجيه والتنفيذ . وانه ليسرنا ان نسجل

ان أغلب الخبراء والفنيين كانوا من أهل منطقة الشرق الاوسط وقد جمعوا الى المستوى الفنى الممتاز، خبرة خاصة بشئون هذه المنطقة ومشاكلها، وقد عكف الجميع على العمل فى بحوث الحلقة متعاونين ، يدفعهم الايمان العميق برسالة الاصلاح وتملأ نفوسهم الثقة فى المستقبل ، وبذلوا فى الدرس والبحث جهودا جبارة كان لها أوفى نصيب فيما وصلت اليه الحلقة من نجاح ٠

وانا لنؤمن بأن هذه البحوث والدراسات ستكون أساسا لبرامج عملية وسياسات ثابتة للاصلاح الاجتماعى ، تستوحى ما أكدته الحلقة من تشابك المسائل الاجتماعية ، وارتباطها الوثيق بالمسائل الاقتصادية ، بحيث يجب ان تقوم سياسة الاصلاح على برنامج شامل يهدف الى تنمية الموارد الاقتصادية والافادة من الامكانيات الطبيعية ، مع ضمان العدالة فى التوزيع، وتكافؤ الفرص للجميع لكى يزداد بذلك الدخل القومى ، وتتحقق الرفاهية لافراد الشعب جميعا ٠

سيداتى وسادتى

لقد تطلب اعداد هذه الحلقة وتنظيمها جهودا كبيرة متصلة ، حمل عبئها كثيرون بأمانة وصدق واخلاص ، فأرجو ان تسمحوا لى فى أن أقدم الشكر باسمكم لجميع الذين ساهموا فى أعمال هذه الحلقة سواء من اشترك منهم فى الاعداد لها أو ساهم فى تنظيمها وادارتها أو اشترك فى بحوثها حتى تحقق لها هذا التوفيق الكبير ٠

ويشرفنى أن أتقدم فى النهاية بأخلص الولاء وأصدق الدعاء ، لمقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول ، الذى تفضل ـ أعزه الله ـ فوضع الحلقة تحت رعايته السامية ، وأوفد مندوبه الكريم لافتتاحها ، فكان لتشجيعه السامى ورعايته الكريمة ، أكبر حافز لها على العمل والانتاج

والله أسأل أن يوفقنا جميعا، لخدمة الشعوب العربية ، وان يهدينا سواء السبيل ٠

والسلام عليكم ورحمة الله ٠

كلمة سعادة محمد العشماوى باشا

رئيس وفد جامعة الدول العربية

حضرة صاحب المعالى الرئيس

سيداتى وسادتى

اليوم نختتم الدورة الثانية لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية بعد مجهود اتصل ودراسات شاملة فى أهم مشكلات هذه الدول وأوسعها نطاقا وأبعدها خطرا وأولاها بأن تتقدم غيرها من المشكلات فالريف العربى عصب حياة الشعوب العربية وفيه تعيش أغلبية سكانها ومنه تستمد قوتها وقوتها وأهم مواردها ، وبارتفاع مستواه يرتفع مستواها وبتخلفه تتخلف عن ركب الحضارة ويدرك الضعف والوهن أهم مرافقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية • وان كانت الدول العربية قد شغلتها فى الماضى مشكلاتها السياسية بسبب وضعها الدقيق وما طالعتها به الاحداث السياسية الدولية من متاعب فقد شعرت بأنه قد آن الاوان بل لعله تخلف كثيرا لتخص ناحية الاصلاح الاجتماعى بأوفر قسط من عنايتها واهتمامها وتخص ميدانه وعلى الاخص فى الريف حيث يبدو التخلف واضحا مزعجا والحاجة الى الاصلاح ملحة، بأكبر نصيب من مواردها ليكون عملها فى هذا الميدان مكافئا لطموحها مفصحا عن آمالها المرتقبة فى كرامة شعوبها وعزتها ومنعتها ، وان كانت الحلقة الاولى قد ساعدت على ارتياد ميادين الاصلاح الاجتماعى فى محيط الدول العربية قصد تعرف الداء لامكان وصف الدواء فقد توفرت هذه الحلقة الثانية على دراسة مشكلة واحدة هى أصل المشكلات وأولاها بالبداية والرعاية وهى مشكلة الريف •• وقد كشفت بحوث هذه الحلقة وتوصياتها عن وعى اجتماعى عميق الاثر وعن احاطة كاملة لهذه المشكلات ، عن تشابه بل تماثل بين هذه المشكلة فى شتى البلاد العربية وعن رغبة صميمة فى عمل عاجل مثمر وانتهت الى وضع منهاج عملى شامل لمشكلات الريف صالح للتنفيذ فى حدود قدرة هذه الدول الفنية ومواردها المالية وما تستطيع ان تحصل عليه من عون فنى من بعضها البعض ، ومن خبرة من آزر جهودها فى هذه الحلقة ، من خبراء ومندوبى هيئة الامم المتحدة •

ولكن لا تكفى الدراسة ولا وضع المنهج ولا توافر حسن النية ولا وفرة الكفايات التى تستطيع أن تنهض بالاصلاح بل لابد من العمل العاجل الجدى فى سبيل التنفيذ فان الشعوب العربية لتتساءل متى وكيف يكون التنفيذ؟ ومتى تجنى ثمار هذه الجهود التى بذلت فى الحلقتين فأنعشت الآمال وشخصت لها الابصار ؟

وانا لنطمع ألا تطالعنا الحلقة الثالثة الا وقد خطت الدول العربية خطوات واسعة فى سبيل تنفيذ توصيات الحلقتين فيتحقق جانب من الخير ويطمئن القائمون على الدعوة الى هذه الحلقات ومنظموها ، والمشتركون فى بحوثها الى أثرها فى توجيه سياسة الاصلاح ووضع أسسها ورسم أهدافها والى أن هذه الحلقات التى توالت وتتوالى من شأنها أن تحفز الدول العربية الى العمل لتوثيق عرى التعاون على اصلاح شامل يعم الشعوب العربية جميعها ويدفع بها الى الصفوف الاولى فى ركب الحضارة •

ولا يسعنا ونحن نختم أعمال هذه الحلقة الا أن نذكر بالفخر ما شمل به جلالة الفاروق العظيم هذه الحلقة من رعاية وما حبا به أعضاء الوفود العربية من حفاوة تحمل أسمى معانى التشجيع وسامى التقدير وان نشكر للحكومة المصرية كريم ضيافتها وعظيم حفاوتها وبالغ اهتمامها بأعمالها ، مما كان له أثره الملحوظ فى نجاحها ، كما يجمل بنا أن نشيد بالجهد الذى بذله معالى رئيس الحلقة فى متابعة أعمالها وتنشيط جهودها ، وفى تقديره لاهمية بحوثها وخطر توصياتها وبالحفاوة التى خص بها المشتركين فيها اشعارا بجهودهم وعظمة رسالتهم، وأن نقدر لجناب السير روفائيل سلنتو ومعاونيه من خبراء هيئة الامم المتحدة ومندوبيها مابذلوه من عون فى المساهمة فى

تنظيم هذه الحلقة والمشاركة فى بحوثها، مما كان له أكبر الاثر فيما ظفرت به من توفيق

سيدى معالى الرئيس

سيداتى ، سادتى

هذه خطوة مباركة ثانية موفقة خطتها الدول العربية فى ميدان الاصلاح الاجتماعى تحدوها الثقة بالله وبنفسها، والى غرض سام وهدف مشترك، سيكون لها أثرها فى تتابع خطواتها وجمع كلمتها وتعاونها على الاصلاح برعاية من الله وتوفيق وبتوجيه كريم من ملوكها ورؤساء حكوماتها الذين ضربوا المثل وأعطوا القدوة فى حرصهم على تحقيق اصلاح شامل سريع الخطى، تتلافى به الشعوب العربية البطء الماضى وتتسابق فى ميدانه الى هدف سام يحدوها الاخلاص والتعاون والتساند على ادراكه وجنى ثمار ما بذلت من جهد فى هذا السبيل ٠

والسلام عليكم ورحمة الله ٠

كلمـــة سعادة الشيخ سامى الخورى

رئيس الوفد اللبنانى

باسم الحكومة اللبنـانية ، وباســـم الوفد اللبنانى ، أقدم الشكر الخالص للحـكومة المصرية الجليلة على حسن ضيافتها وجميل احتفائها بوفود هذا المؤتمر ، وقد أصاب الوفد اللبنانى نصيبا وافرا من هذه الحفـاوة لكثرة أعضـــائه ، ولذا فانى أتقدم من صاحب المعالى أحمد حسين بك، وقد تمثلت فى شخصه على أكمل وجه رحابة الصـــدر والاريحية المصرية المعروفة · راجيا منه أن يرفع الى حكومته الموقرة جزيل الشكر والامتنان ·

أيها السادة

منذ أسبوعين اجتمعنا بحضراتكم فى هـذه القاعة للمرة الاولى وقد كانت بـوادر الحمـــاس والنشاط بادية على وجوهكم فى أبهى مظاهرها ، ونجتمع الآن للمرة الثانية لاختتام أعمال المؤتمـر، فأراكم اليوم ، ولما يزل النشاط كامنا فى صدوركم قد ارتسمت على محياكم سمة الرضا والارتياح ، وما هى لعمرو الحق الا طمأنينة الضمير بعد القيام بالواجب، ذلكم الواجب المقـدس الذى قمتم بـه بأمانة واخلاص، فساهم كل منكم فى أعمال اللجنة التى انتدب اليها، ثم اشتركتم جميعا فى المناقشات العامة وأحطتم بالمواضيع من جميع نواحيها ، فكنتم بعد اعمال الفكر الثاقب ، تتسابقـون الى اعتمـاد الرأى الصائب ، فـكانت لكم مساجلات حميـــدة ومباريات مفيدة توصلتم فى نتيجتها الى وضـــع الاسس الصالحـــة التى يجب أن يرتكز عليهـا المجتمع الريفى والتى يجدر بالحكومات أن تتخذها دستورا تتمشى عليه فى تشريعاتها الاجتماعيـة ، وانها لفاعلة ان شاء الله ·

قلت لكم فى كلمتى السابقة : ان فى الدنيا جنود حرب وجنود سلام ، وان السلم الدائم لن يخيم على العالم الا على يد هؤلاء · وكان الاقدار ساءها أن تتعزز هذه النظرية، فبينما كنتم جاهدين فى هذين الاسبوعين وجادين فى عملـكم المجيد تبحثون عن الوسائل الناجعـة لتأمين الســـلامة الاجتماعية وتخفيف وطأة الحياة على اخـوانكم أبناء الريف والارتقاء بمستواهم وتأمين العيش الرغيد الحر لهم ، تفاقمت الاحوال العالمية وتأزمت وبلغت درجة من الخطورة لم تبلغها من قبل، فأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من حرب طاحنة ضروس اذا وقعت أطاحت بجميع ما وضعته المنظمـــات السلمية من أسس وقواعد لرفاهية البشر وأمنة وسلامته ·

ولكن مهما يكن من تفاقم الحال فلا يجب أن يثبط من عزائمكم ويفت فى ساعدكم، بل عليكم أن تضاعفوا الجهود وتستمروا فى أعمالكم السلمية ، وأن لا تدعوا القنوط يستولى عليكم لان عملكم عمل أخلاقى يستقر فى النفوس فلا تقوى عليه القـوى المادية الغاشمة ومع ذلك فان هنالك فئة ثالثـة من الجنود هم أيضا من جنود السلام ، جيشتهم هيئة الامم المتحدة لضبط الامن العالمى ورد العدوان وقمع الطغيان بقوة السلاح، فاذا ما تلاقت جهودكم بجهاد هؤلاء قدر للحق أن ينتصر وللسلم أن ينشر لواءه ·

وانى أبتهل الى الله أن يكتب لهم النصر ولكم التوفيق ويلطف بالانسانية ويقيها شر حرب لا تبقى ولا تذر ·

وتحية لحضراتكم تتكافأ مع ما قمتم به من أعمال مجيدة ، يعود الفضل الاكبر فيها الى صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر المعظم ، الذى أظل هذا المؤتمر برعايته الملكية السامية ·

خطاب سعادة الدكتور عبد الامير علاوى

رئيس وفد العراق

حضرة صاحب المعالى الرئيس

سيداتى وسادتى :

لى مزيد الشرف أن أقف أمامكم للمرة الثانية متحدثا الى حضراتكم باسم وفد العراق بعد أن اختتمنا أعمالنا فى مؤتمر الحلقة الثانية للدراسات الاجتماعية · ولا يسع المرء وهو يستعرض الايام التى مرت وراءه الا أن يقدر الجهود المضنية التى بذلها كل فرد من أعضاء الحلقة الممثلين لحكوماتهم وجمعياتهم ، لولا تلك الجهود ولولا الهمة والاخلاص فى العمل والمثابرة عليه لما تمكنوا من القيام بالاعباء الملقاة على عاتقهم بما يرضى ضمائرهم وواجبهم نحو وطنهم ·

سيداتى وسادتى

تطرق المؤتمر فى هذه الحلقة الى معالجة مشكلة من أهم مشاكله الاجتماعية وهى مشكلة الريف · فالريف بأهله وخيراته يكون العمود الفقرى الذى يرتكز عليه كيان الاقطار العربية أجمع ، وان تفاوتت شدة هذا الارتكاز فى بعضها عن البعض الآخر ، ومنذ أسبوعين والاعضاء والخبراء يعالجون هذه المشاكل بعد استقصاء أسبابها ودراستها دراسة علمية دقيقة مفصلة لايجاد الحلول العملية لها، ويسعد كل عربى أن يرى تلك الجهود قد أثمرت عن نتائج قيمة طيبة دلت على وحدتنا فى التفكير ووحدتنا فى الهدف ، وما أحوجنا فى الشرق العربى الى هذا التوجيه فقد لعبت بنا يد الزمان أجيالا عديدة فمزقت صفوفنا وفككت أوصالنا وتركتنا منقسمين على أنفسنا · اننا ولا شك نعانى مشاكل كثيرة · فمن مشكلة التعليم ، الى سوء الاوضاع الاقتصادية السائدة الى تأخر الحالة الصحية وهبوط المستوى الاجتماعى كلها عوامل تجعل كلا منا يفكر مليا فى كيفية التخلص من هذه المآزق الحرجة التى أحكمت حلقاتها حوالينا ، نتيجة قرون عديدة من الجهل والمرض والفقر · واذا كان للشعوب العربية غاية قصوى فى الحياة فانما هى رفع المستوى الثقافى والصحى والاجتماعى بين أبنائها دون تفريق · فالاستقلال الذى نالته هذه الشعوب لا يمكن أن يكتب له البقاء الا اذا عرفت كيف تحتفظ به ، وبرهنت لنفسها وللعالم أجمع أنها أهل له ، وأدركت أنه ليس غاية فى نفسه وانما هو وسيلة الى غاية أسمى وأبقى ألا وهى النهوض الى مستوى رفيع من الرقى الحقيقى ، حتى اذا بلغت هذا المستوى الرفيع تمكنت من تأدية رسالتها الى الحضارة الانسانية العامة ·

ولا ندعى ـ وقد توصلنا الى هذه النتائج التى سنعرضها على حكوماتنا ـ أننا تمكنا من حل مشاكل القرية العربية بأجمعها ، ولكنها ثمرة صغيرة متواضعة لجهودنا · وللحكومات أن تطبق منها ما تشاء ضمن طاقتها وحاجتها ·

وانى اذ أتكلم أمام هذا الحفل الكريم لا يسعنى الا أن أذكر بكل تقدير حفاوة الحكومة المصرية بضيوفها وما أسبغته عليهم من جميل رعايتها وما حبتهم به من عطف شامل ، فلها منا جميعا أجزل الشكر وأطيب الثناء · سدد الله خطاها فى خدمة مصر العزيزة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم حفظه الله · وحفظ للعروبة ملوكها ورؤساءها ·

والسلام عليكم ·

كلمة سعادة موسى ناصر بك

رئيس الوفد الاردنى

سيداتى ، سادتى

يجتاز الاصلاح الاجتماعى ـ عادة ـ ثلاث مراحل رئيسية ، أولها الشعور بالحاجة للاصـــلاح ، وثانيها البحث والدراسة ، وثالثها وضع البرامج وتنفيذها ، ومما هو جدير بالذكر ان الشـــعور بالحاجة ، ان لم يعقبه اصلاح فعلى ، لا يلبث أن يولد انفجـــارا ، اذا كان فى الامة وعى كاف ، وحيوية كافية ، أو ان ينتج انحلالا ثم اضمحلالا ، اذا كانت الامة قد فقدت وعيها وحيويتها ·

وقد اضطلعت حلقتنا فى هذه الدورة بجزء فى المرحلة الثانية وهى الدراسة والبحث وأقـرت عددا لا يستهان به من التواصى الرئيسية ، التى نرجو أن تأخذ بها الحكومات العربية المختلفـة وتنفذها بالطرق التى تلائم أحوالها وظروفهـا الخاصـة ·

هذا وعلينا أن نذكر أن الحكومات لا تستطيع القيام بانعاش اجتماعى شامل ما لم يتعاون معها القسم الواعى من الشعب تعاونا جديا مخلصا ·

سرنا ـ أيها السادة ـ أن نرى فى مصر العزيزة حركة مباركة للانعاش الاجتماعى يرعاها صاحب الجلالة الملك المعظم · وهى سائرة بنجاح نحـو التحسن والتوسع مما يبشر بأنهـا ستشمل فى المستقبل كافة أنحاء القطر المصرى ·

ولا شك بأن الدول العربية الشقيقة ستجد مجالا واسعا للاستفادة من اختبارات مصر وتجاربها فى كثير من نواحى النشاط الاجتماعى ·

ومن حسن حظ هذه الحركة أن يرأسها معالى الدكتور احمد حسين بك وزير الشئون الاجتماعية الذى يسخر لعمله قلبه وعقله فى آن واحد ·

وقد كان من حسن حظنا أيضا نحن ـ أعضاء الحلقة ـ أن نعمل تحت رياسة شخصية محبـوبة جذابة كهذه ، سهلت لنا العمل الى أقصى حد ممكن فلمعاليه منا خالص الشكر والتقدير ·

وأغتنم هـذه المناسبة لاتقدم باسم الوفد الاردنى بالشكر الجزيل للحكومة المصرية لحسن ضيافتها ولرعايتها لاعمال الحلقة ·

كما وانى أقدم الشكر أيضا للسادة الكرام وعلى رأسهم السير روفائيل سلنتو للجهود الجبارة التى بذلوها فى سبيل انجاح أعمال الحلقـة وبلوغها الغاية التى اجتمعت من أجلها ·· والسلام ·

كلمـــة سعادة خير الدين بك الزركلى

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب المعالى الرئيس

سيداتى ، سادتى

هانحن ـ وقد اجتزنا الحلبة التى رسمت لنا فى حلقة الدراسات الاجتماعية ـ نجتمع فى المكان الذى بدأنا به وملء أسماعنا ما دار من بحـــوث ومناقشات فى خلال أربعة عشر يوما متوالية ·

ولا ريب فى ان دراسات الحلقة كانت عظيمة الفائدة للمشتركين فيها على الاقل، وقد استعرضوا جانبا كبيرا من نقائص المجتمع العربى فى طبقاته المختلفة من سكان الارياف والصحارى ، وتباروا فى تلمس أنجع الوسائل لمعالجة تلك النقائص

أما حكوماتنا فستكون أمامها ثروة من نتاج هذه البحوث يسترشد بها أهل الاختصاص فى كل منها بما أبرم من توصيات ·

وبعد فان كانت أسماعنا قد شغلت بالاصغاء الى ما أفاض به أهل الخبرة والتجارب والاختصاص فى مختلف ما تداولوه من أبحـــاث ، فان قلوبنا لتنطق قبل أفواهنا مشيدة بفضل الرعاية الملكية السامية التى أحيطت بها الوفود العربية فى هـذه الحلقة شاكرة لجلالة الملك فاروق الاول ، ولحكومته الرشيدة ، ولشعبه النبيل حسن ضيافتهم وكرم حفاوتهم ·

كلمـــة معـالى محمد معروف الدواليبى

رئيس الوفد السورى

معالى الرئيس المعظم

سيداتى وسادتى

يسرنى ـ ونحن نختتم بحمد الله جلساتنا لحلقة الدراسات الاجتماعية الثانية فى القاهرة ـ أن أنوه بجليـــل الاثر الذى هدفت اليه هـــذه الاجتماعات المباركة ٠

لقد اجتمعنا فى هذه الحلقة ، وموضوعهـا الاساسى هو رفع مســـتوى الريف العربى فى الشرق الاوسط ، ذلك الموضوع الذى يتوقف على علاج وضعه السيء مستقبل البلاد ٠

وتعلمون جميعـــا أن المؤتمرين لم يكن من مهمتهم تقديم الدراسات النهائية والتفصيلية فى هذه الايام المعدودة ، اذ أن أبحاث الموضوع قـــد تجاوزت فى جملتها ثمانين بحثا ، وكلها بحوث علمية دقيقة ، ويتطلب كل منها دراسة فى مؤلف ضخم ، وكذلك لم يكن من مهمتهم أن يرفعـوا بأنفسهم وبأيديهـم مستوى الريف ، وانما ذلك موكول الى الحكومات وما ستعده من امكانيات ، واذا لم يكن من مهمتنا هذا ولا ذاك ، فماذا كانت مهمتنا ؟ ولماذا اجتمعنا ؟

ان عظمة الحكم ـ أيها السادة ـ لم تعد تقاس فى هذه الايام بعظمة جهازه ، وانما بعظمة شعبه ، ولا عظمة لشعب قد قضى على كيان الكثرة منـــه الجهل والمرض والفقر ٠ ونحن ان اجتمعنا للمرة الثانية فى هذه الحلقة ، فذلك للالحاح على هذه الفكرة النبيلة ، وبعث الاهتمام بها من جهـــة ، ولتجنيد القادة والرأى العام وامكانيات البلاد فى سبيل تحقيقها من جهة ثانية ٠ وكلما دلت نتائج الاجتماعات على أن الاهتمام بهذه الفكرة آخـــذ بالصعود ، فذلك دليل على أن مهمتنـا سائرة فى طريق النجاح ٠ لا أخال أحدا شهد الحلقة الاولى والثانية الا واعترف بعظم الفرق ما بين الدورتين، سواء لدى الحكومات أو لدى الرأى العام والصحافة فى البلاد ٠

ولقد كان لمصر وقلب العروبة النابض أعظم الفضل فى اعطاء الحلقة ما تستحقه من اهتمام ورعاية، ولذلك فنحن مدينون لجلالة مليكها المعظم بالرعاية السامية التى شملنا بها ، كما أن الفكرة مدينة اليه بما يقوم به جلالته من توجيه سام خاص بما يرفع مستوى الريفيين ، ويعطى فى ذلك أحســن النماذج به ٠ وهكذا فقد كان لحكومة مصر فضل السبق لحكومات البلاد العربية فيما قامت به فى هذا السبيل من تاسيس المراكز الاجتماعية الريفية الى جانب المدارس ٠٠ ونحو ذلك من المؤسسات٠ ولئن كان اثرها النامى المطرد غير شامل بعـد ، غير ان نموه يذكرنا بقول الشاعر الطائى :

ان الهـــلال اذا رأيت نموه

أيقنت أن سيكون بدرا كاملا

وهنا لا يسعنى الا اســـداء عظيم الشكر لحضرة الرئيس صاحب المعـــالى وزير الشئون الاجتماعية على ما أبداه من جهد خاص مشكور فى ادارة الحلقة ، وان أنس لا أنسى جهـــود حضرة السير روفائيل سلنتو الممثل لمنظمة الامم المتحدة، وجهـــود حضرات الخبراء والمحاضرين الكرام ، وجميع أعضاء الوفود ، وخاصة أعضاء وفد مصر المضيافة ، لما أبدوه جميعا من جهـــود عظام ، وتضحيات جسام ٠

كلمـــة سعادة القاضى محمد على الزهيرى

رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية

بســـــم الله الرحمن الرحيم

سيدى الرئيس · حضرات السادة

الآن وقد وصلت لجان الدراسات الاجتماعية الى نهاية مرحلتها وأسفرت عن نتائج طيبة ·

فأود أن أقول ان هذا المؤتمر مثل من المثل العليا للشئون الاجتماعيـــة ، وبكل سرور أؤكد لحضراتكم اننى كنت أتصور مؤتمر هذه الحلقـة فى حد له مكانته حتى أتيح لى أن أكون من ضمن أعضائه فلمست منه ما جعلنى كلى غبطة وذلك لما وجدت من الروح العالية والمحاضرات النفيسـة والتعقيبات القيمة والمناقشات المفيدة الرائعـة فى شتى الموضوعات والبحوث الشـاملة التى كانت مطروحة على البساط الديمقراطى لغربلة القشور وانتقاء الروح المنعشة لمستوى الريف بجميـع نواحيه الاجتماعية ·

فقد لمست فى القادة والرؤساء والاعضـاء نشاطا منقطع النظير ، واقبالا متواصلا حتى كدت أتصور أو أرى حاليا البدأ بالعمل الايجـابى قبل اتمام البحوث وختم القرارات لكل ما جاء فى الدراسات مؤمنا بذلك بقلب ملؤه اليقين والارتياح وما كان ذلك الا بفضل وحسن رعاية جلالة ملك مصر فاروق الاول المحبوب المعظم، وباهتمام ونشاط حكومة مصر الرشيدة وعلى رأسها زعيمهـا رائد العروبة وجامع شتاتهـا ، وذلك باعداد مصر كل الوسائل الموصلة الى نتائج مؤتمر الدراسـات الاجتماعية للمحافظة على ما يجب أن يكون عليـه العنصر الانسانى وبيئة كل اقليم والمحافظة عـلى الاخلاق والدين والابتعاد عما يوجد اقلاق الراحة·

لذلك أتقدم باسم ملك المملكة المتوكليـة اليمنية الامام الناصر لدين الله أيده الله وباسم حكومته والشعب اليمنى ، بلسان الوفد اليمنى بالشكر العميق لصاحب الجلالة ملك مصر الصالح ـ دام سلطانه ـ لعنايته ، ورعايته الساميتين، كما أوجه الشكر الجزيل لصاحب المقام الرفيـع مصطفى النحاس باشا الذى تخيل النشاط فتى شابا وتمثله فالفاه شخصية معالى وزير الشئون الاجتماعية احمد حسين بك . فلقد أبدى معاليـه من عظيم النشاط ما أفاض به الى المشتركين فى الحلقة من العلماء والفنيين والاخصائيين ممـا جعلهم لسان شكر لمعاليه ·

ومن الجدير بالشكر الجميل سعادة السير روفائيل سلنتو مدير الحلقة ، مندوب هيئة الامم الموقرة وذلك لما بذله من جهود جبارة ومعونة أكثر فى هذا المضمار، ولما أظهره من الجد واللباقة وحسن الادارة واللطف · فكل ذلك جعلنى مؤمنا بالنجاح لجهود المؤتمر المبارك · وتلك الجهود لا ريب انها تبعث الارتياح فى نفس كل محب للاصـلاح وخصوصا فى الشرق الذى أشرق منـه نور الحضارة والحكمة والخير والسعادة ·

ولا أشك ان حكومتى المجيدة ستضع تلك البحوث القيمة موضع الاعتبار وتستفيد منهـا ما يتفق مع أحوالها وأوضاعها

وقبل أن أختم كلمتى أشكر لحكومة مصر جميلها وكريم ضيافتها وحفاوتها بضـيوفها ان سمح لى قلبى أن أقول : ضـيوف ، والا نحن لم نشعر الا أننا بين أهلينا وفى وطننا ·

وبهذه المناسبة أبعث عظيم تقديرى واجلالى لاصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء البلاد العربية الشقيقة لاهتمامهم بالشئون الاجتماعية فى الشعوب العربية بهذه الحلقة وغيرها

وأكرر شكرى لحضرات السادة مع أطيب التمنيات ·

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

كلمـــة السير روفائيل سيلنتو

مدير حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لهيئة الامم المتحدة

سيدى الرئيس ، سيداتى وسادتى

نحن اليوم جميعا ، ولو اننا أدركنا نهـاية هذه الحلقة ، فلا نزال بعيدين عن تحقيق منتهى سعينا · فالواقع ان نهايةكل حلقة هى بمثابة بداية للحلقة التى تليها ، ولنشاط تقدمى أوسع ·

ولا شك فى أن اللفظ العربى « حلقة » الذى استخدم للدلالة على هذا العمل وهـو يتضمن فى معناه الرابطة لفظ موفق ، فهو دون غيره من الالفاظ يعبر عما تؤديه هذه الاجتماعات من قيام هذه السلسلة الكبرى من حلقـات التقدم التى يجب أن تمتد الى أقصى ما يحيـط البصر · وان الافكار الاجتماعية لهى أيضا ، مثل السلسلة التى تجذبنا الى الامام اذا أحسن استخدامها ، والتى تكبلنا فى اسار الافكار القديمة والمثل البائدة اذا أسىء استخدامها ·

واننا وطيدو الامل ـ ومن الشواهد ما يؤيد هذا الامل ـ فى أن هـذه الحلقة ستكون ايذانا بتقـدم الشرق الاوسط بخطى واسعة فى طريق الاصلاح الاجتماعى ·

وانى أرغب فى أن أعرب عنشكرى ـأيضاـ لكل أولئك الذين ساهموا فى انجاح هذه الحلقة فأزجى شكرى للحكومة الملكية المصرية لدعوتها ، ولمعالى الدكتور أحمد حسين بك لقبوله رياسـة الحلقة ، ولكل الوفود التى عملت بجد وباستمرار وبخاصة لرؤساء اللجان وخبرائهـا والمعقبين والمختصرين بها ، والى أولئك الذين اشتركوا فى المناقشات سواء كأعضـاء أو مراقبين أو زوار ، والى الجمعية الزراعية الملكية لكريم ما قامت به من اعارتنا مبانيها ، وكثير من خدماتها ، ولنادى المعلمين الذى سمح لنا باستخدام قاعتـه الـكبرى لمعرضنا وبعض غرف استقبالنا ، كما أشعر بأنى مدين بالشكر كذلك لمصالح الحكومة وموظفيهـا ، وموظفى جامعة الدول العربية ، أولئـك الذين أسدوا لنا كثيرا من الخدمات الصـامتة ، دون انتظار جزاء ، وللجميع كبارا وصغارا ممن ساهموا باى شكل فى هذا الهدف المشترك ·

أما شكرنا لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الاول لتفضله بوضع الحلقـة تحت رعايته السامية فيجل عن كل تعبير ·

وانى لا أرى أن أكبر توفيق أحرزته الحلقة هو فى الابحـاث القيمة التى عرضت ، ولا فى المناقشات الممتعة التى بلغت أحيانا حـدا عاليا من الثقافة العملية، بل أراه فى أن ماحدث من أعمال الحلقة جميعها كان من نتاج أناس ولدوا وعاشوا فى الدول العربية فى الشرق الاوسـط ، اناس لا يولون الاصلاح الاجتماعى مجرد اهتمام عابر ، وانما يرونه مرتبطا ارتباطا وثيقـا بمستقبلهم جميعا ·

وسنشرع غدا فى القيام بسلسلة منالزيارات نرى منها النتائج العملية للنظريات الاجتماعية . وذلك فى بعض أماكن من الدولة المضيفة (مصر)· وبعد هـذا سنفترق فيعـود كل منا الى وطنـه وحكومته ، والى مجهوداته الفردية ، والى الافكار التى دعمتها ، أو أخرجتها حلقة (القاهرة) ·

وانى بالنيابة عن الامم المتحدة لارجو مخلصا وأومن بأن هذه الحلقة ستنتج آثارا قوية دائمة ، وان كلا منا سيحس ـ كما ان الحلقة رابطـة شخصية فى التقدم الاجتماعى ـ أننا نحن كذلك حلقات فى سلسلة الصـداقة الشخصية التى أرسيناها خلال الاسبوعين أو الثلاثة أسابيـع الاخيرة التى بذلنا فيها الجهود المشتركة فى هذا البلد العظيم ·

المشتركون في الحلقة

المشتركون فى الحلقـــة

الهيئة الادارية

حضرة صاحب المعالى الدكتور احمد حسين (مصر)
وزير الشئون الاجتماعية **رئيس الحلقة**

السير رفائيل سيلنتو (استراليا)
نائب عن هيئة الامم المتحدة لادارة الحلقـــة ، وليكون مقررا لها

مس مدوينتر (المملكة المتحدة)
الموظفة بهيئة الامم المتحدة لشئون الحلقات

الدكتور عباس عمار (مصر)
المدير العام لمصلحة الفلاح بوزارة الشـــئون الاجتماعية
ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية والحلقة

سكرتيرو اللجان ومقرروها

اللجنة الاولى ـ التعليم الاساسى فى الريف

الدكتور متى عقراوى : اليونسكو (العراق)

اللجنة الثانية ـ تخطيط القرية

الدكتور محمد صالح مكية (العراق)
رئيس مهندسى مديرية البلديات العامة ببغداد

اللجنة الثالثة ـ التطور الاقتصـــادى والزراعى والصناعى فى الريف

الاستاذ ترمبل (استراليا)
أستاذ النباتات ـ قسم الزراعة بمنظمة التغذية والزراعة

اللجنة الرابعة ـ الادارة والتدريب فى المناطـــق الريفية

صاحب المعالى موسى بك ناصر
(المملكة الاردنية الهاشمية)
عميد كلية الادارة بالقدس سابقا وعضو مجلس النواب

اللجنة الخامسة ـ الرعاية الاجتماعية للمجتمـع الريفى

الدكتور هوارس بلشو (نيوزيلندا)
مدير ادارة الرعاية الاجتماعية الريفية ـ منظمة التغذية والزراعة

اللجنة السادسة ـ الصحة الريفية

الدكتور محمود عبد العظيم بك (مصر)
المدير العام للصحة القروية ـ وزارة الصـــحة العمومية

اللجنة السابعة ـ الجمعيات التعاونية فى الريف

الاستاذ حليم نجار (سوريا)
الخبير الفنى لوزارة الزراعة السورية

اللجنة الثامنة ـ العلاقة الاساسية بين العـــوامل الاقتصادية والاجتمـــاعية فى برنامج الرعاية الريفية

الاستاذ سعيد حماده (لبنان)
أستاذ الاقتصاديات التطبيقية ورئيس قسـم التجارة بالجامعة الامريكية ببيروت

الأعضاء

جامعة الدول العربيـــة

صاحب السعادة محمد حسن العشماوى باشا (مصر)
محام ، وعضو مجلس الشيوخ
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

الاستاذ عبد الحميد البابا (مصر)
ممثل الامين العام لجامعة الدول العربيـة فى اللجنة التوجيهية ومديرادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة للجامعة

صاحب المعالى الامير مصطفى الشهابى (سوريا)

الاستاذ سعيد فهيم (العراق)
وكيل الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية

الاستاذ فوزى توفيق الغصين (مصر)
السكرتير الاول بالادارة القضائية بجامعـــة الدول العربية

الاستاذ امام عبد المجيد (مصر)
السكرتير الثالث بجامعة الدول العربيـــة سكرتير الوفد

الاستاذ شادلى مكى
خبير فى الشئون العربية

الاستاذ الطيب سليم
خبير فى الشئون العربية

الاستاذ احمد مليح
خبير فى الشئون العربية

مصـــــر

معالى الدكتور احمد حسين بك* *
وزير الشئون الاجتماعية
رئيس الوفد ورئيس الحلقة

** ذكر آنفا

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية *

صاحب العزة محمد شفيق غربال
وكيل وزارة المعارف

حضرة صاحب العزة الدكتور محمد على الكيلانى بك
وكيل وزارة الزراعة

وكيل وزارة الصحة *

وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية *

الدكتور عباس عمار **
المدير العام لمصلحة الفلاح (وزارة الشئون الاجتماعية

صاحب السعادة فؤاد اباظه باشا
المدير العام للجمعية الزراعية الملكية

الاستاذ يحيى محمد عبده
وزارة الاقتصاد الوطنى

الاستاذ عبد اللطيف عامر
المدير العام لمصلحة التعاون (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ على عزت الانصارى
المدير العام لمؤسسة الثقافة الشعبية (وزارة المعارف)

الاستاذ حسين اصفهانى
المدير العام لمصلحة الخدمات الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية)

الدكتور محمود عبد العظيم بك ** *
المدير العام لمصلحة الصحة القروية (وزارة الصحة)

الاستاذ بطرس باسيلى
المدير العام لمصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع (وزارة الزراعة)

السيدة أسماء فهمى
عميدة معهد التربية العالى للبنات

الاستاذ محمود فهمى
وكيل مصلحة الفلاح (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ احمد فوزى
موظف بحكومة السودان سابقا

الاستاذ فؤاد جلال
أستاذ علم النفس بجامعة ابراهيم

الاستاذ احمد حسن اسماعيل
وكيل مصلحة الخدمات الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية)

الدكتور على حسن بك
أستاذ التغذية بكلية الطب

الاستاذ محمد امين حلمى
مدير الادارة الهندسية القروية بمديرية المنيا

الدكتور حسن كمال بك *
المدير العام لمصلحة الصحة الاجتماعية (وزارة الصحة)

الاستاذ عباس خليل
مدير التصميمات بمصلحة الشئون القروية

صاحب العزة محمد عبد الواحد خلاف بك
المدير العام لمراقبة التعليم الاولى (وزارة المعارف)

السيدة احسان القوصى
عميدة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للفتيات

الاستاذ احمد كامل لهيطه
المدير العام لمصلحة الشئون القروية (وزارة الشئون البلدية والقروية)

الاستاذ مصطفى ماهر
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة

الدكتور شكرى المراغى
مدير ادارة الصناعات الصغرى (وزارة التجارة والصناعة)

الاستاذ عمر حسنى ماهر
ادارة الصناعات الصغرى (وزارة التجارة والصناعة)

الاستاذ بشير عبد الرحمن محجوب
مهندس

السيدة زاهيه مرزوق
مديرة المساعدات العامة ـ مصلحة الضمان الاجتماعى (وزارة الشئون الاجتماعية)

السيدة عزيزه رضوان
مديرة ادارة الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية ومراقبة الاحداث (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ احمد رمزى
مدير عام مصلحة الاقتصاد الدولى (وزارة الاقتصاد الوطنى)

الدكتور ابراهيم رشاد
رئيس مجلس ادارة الجمعيات التعاونية

الاستاذ محمود رياض
المدير العام لمصلحة المساكن الشعبية (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ محمد حسنى السعيد
الاستاذ المساعد بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الاول

الدكتور حامد سليم سليمان بك
عميد كلية الزراعة بجامعة فؤاد الاول

الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
المدير العام للادارة المالية والاقتصادية (وزارة المالية)

الدكتور حلمى شاهين
مدير ادارة الدعاية الصحية (وزارة الصحة)

صاحب السعادة حسن كامل الشيشينى باشا
رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالقاهرة

---

* لم يسجل اسمه
** ذكر آنفا

* لم يسجل اسمه

الدكتور عبد الرزاق صدقى
مدير قسم تربية الحيوان والدواجن (وزارة الزراعة)

الدكتور منير الزلاقى
الاستاذ المساعد بكلية الزراعة بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية

معقبون معينون أو متطوعون من مصر

الدكتور صلاح العبد
رئيس القسم الاجتماعى ـ مصلحة الفلاح (وزارة الشئون الاجتماعية)

الدكتور محمد عجميه

الاستاذ عبد اللطيف عامر * *

الاستاذ عبد الله العربى بك
أستاذ الادارة العامة والمالية بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول

الدكتور حسن داود
وكيل الادارة الاقتصادية ـ مصلحة الفلاح (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ عبد العزيز السيد ابراهيم
أستاذ التربية بجامعة ابراهيم

الاستاذ عبد المقصود عزت
مفتش القسم الاجتماعى بمصلحة التعاون

الاستاذ يعقوب فام
مدير خدمات الشباب بجمعية الشبان المسيحية بالقطر المصرى

الاستاذ محمود فهمى * *

الاستاذ فؤاد جلال * *

الدكتورة رمزية الغريب
مدرسة التربية بمعهد التربية العالى للبنات بجامعة ابراهيم

الاستاذ عباس خليل * *

الدكتور فرج رزق حسن
وكيل قسم الصحة القروية (وزارة الصحة)

الدكتور أمين حلمى * *

الاستاذ احمد زكى الامام
مفتش أول بمصلحة التعاون (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ محمد زكى عبد القادر
محرر بجريدة الاهرام

الدكتور محمد كامل الخولى بك
مدير عام مصلحة الامراض العقلية بوزارة الصحة العمومية ورئيس الجمعية المصرية للصحة العقلية

صاحب العزة الدكتور محمد على الكيلانى بك * *
وكيل وزارة الزراعة

** ذكر آنفا

الدكتور تيموتاس قلته
وكيل قسم طبى الحدود بوزارة الصحة

الدكتور مكسويل ليون
مدير معمل الرمد التذكارى بالقاهرة

الدكتور حليم عبد الملك
مراقب بمصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية

الدكتور شكرى المراغى * *

السيدة زاهية مرزوق * *

الدكتور فريد مسعود

الدكتور هربرت مولر
رئيس البعثة الدولية لمقاومة السل بالقاهرة

الاستاذ حسين عرفى
مدير مصانع الشركة الشرقية للدخان والسجاير لشئون المستخدمين والعمال

الاستاذ لبيب سعد

الاستاذ جميل الصبان
السكرتير العام للغرف الصناعية (اتحاد الصناعات المصرى) ومهندس زراعى

الدكتور حسنى السعيد * *

الدكتور حامد سليم سليمان بك * *

الاستاذ حسين السرجانى
رئيس القسم الهندسى ـ مصلحة الفلاح (وزارة الشئون الاجتماعية)

الاستاذ محمد سليمان
مراقب بمصلحة التعاون (وزارة الشئون الاجتماعية)

الدكتور زكى أبو ستيت

الدكتور منير الزلاقى * *

سكرتارية اللجان (مصر)

اللجنة الاولى ـ **الاستاذ فؤاد جلال * ***

اللجنة الثانية ـ **الدكتور حسين السرجانى * ***

اللجنة الثالثة ـ **الدكتور حسن داود * ***

اللجنة الرابعة ـ **الاستاذ كمال الحسنى**

اللجنة الخامسة ـ **الدكتور صلاح العبد * ***

اللجنة السادسة ـ **الدكتور صادق انطونيوس**

اللجنة السابعة ـ **الاستاذ احمد زكى الامام * ***

اللجنة الثامنة ـ **الاستاذ عبد الفتاح الزيات**

المملكة الاردنية الهاشمية

صاحب المعالى موسى بك ناصر
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

** ذكر آنفا

الاستاذ مدحت جمعه الايوبى
السكرتير الاول بالمفوضية الاردنية بالقاهرة

الاستاذ محمد الشيخ الغيداوى
مراقب البعثات الاردنية بالمفوضية الاردنيـــة بالقاهرة

الاستاذ نبيه الملقى
سكرتير المفوضية الاردنية بالقاهرة

العـــــراق

الدكتور عبد الامير علاوى
مدير مستشفى الاطفال ببغداد
رئيس الوفد ، ونائب رئيس الحلقة

الدكتور محمد بديع شريف
الملحق الثقافى فى المفوضية العراقية بالقاهرة

الدكتورة لمعان أمين زكى
مستشفى الاطفال ببغداد

الدكتور جميل سعيد الملا ابراهيم
معاون العميد بكلية الآداب والعلوم ببغداد

الاستاذ جعفر خياط
مفتش بالتعليم الثانوى

الدكتور محمد صالح مكيه * *

الآنسة فاخرة الزهاوى
صيدلية مستشفى حماية الاطفال

الدكتور نورى جعفر
مدرس بمدرسة المعلمين العالية ببغداد

الاستاذ ناظم مختار
وزارة الشئون الاجتماعية ببغداد

معقبون عراقيون

الدكتور جعفر خياط * *

الدكتورة لمعان أمين زكى * *

لبنـــان

سعادة الشيخ سامى الخورى
وزير لبنان المفوض بالقاهرة
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

الاستاذ عبد الرحمن عدره
مستشار مفوضية ، رئيس الشـــئون الادارية بوزارة الخارجية

مدام عدره

الاستاذ جورج عكر
محـــــام

الاستاذ واصف البارودى
رئيس مصلحة التفتيش لوزارة التربية اللبنانية

الدكتورة فريدة بيسار
الجامعة الامريكية ببيروت

الاستاذ جوزيف دوناتو
رئيس مصلحة الخدمات الاجتماعية

الآنسه ابتهاج قدوره
رئيسة الاتحاد النسائى العربى العام

الاستاذ نقولا خير
مدير مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية

الاستاذ منير خورى
اخصائى اجتماعى

السيدة سلوى محمصانى مؤمنة
نائبة رئيسة الاتحاد النسائى اللبنانى

الاستاذ حسيب مروه
مدرس بالجامعة الامريكية ببيروت

الاستاذ مروان نصر
رئيس القسم الصناعى بوزارة الاقتصاد الوطنى

السيدة لواحظ راشد طبارة

الدكتور عارف الريس
مفتش صحة

الآنسة ممدوحة السيد
أستاذة بالجامعة الامريكية ببيروت

الاستاذ معروف سويد
رئيس ديوان الشئون الاجتماعيـــة بوزارة الشئون الاجتماعية

الدكتور زكى شخاشيرى
مدير طبابة الجامعة الامريكية ببيروت

الدكتور حبيب ثابت
طبيب

الاستاذ نوبار تافيتيان
مدير جمعية هوارد كراغوزيان التذكارية

الاستاذ فريد الطياره
المدير العام لنادى الطلبة والاساتذة العرب

السيدة حبيبة يكن
رئيسة جمعيات الشابات المسلمات فى لبنان

الشيخ صالح المنذر
سكرتير المفوضية اللبنانية بالقاهرة

الدكتور مدحت فتفت
سكرتير المفوضية اللبنانية بمصر

المعقبون اللبنانيون

الدكتورة فريدة بيسار * *

الاستاذ جوزيف دوناتو * *

الدكتورة جمال كرم حرفوش
طبيبة

الاستاذ منير خورى * *

المعقبون الفلسطينيون

الاستاذ احمد سامى الخالدى (فلسطين)

** ذكر آنفا

** ذكر آنفا

المملكة العربية السعودية

سعادة خير الدين الزركلى
وزير مفوض بوزارة الخارجية السعودية
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

الشيخ عبد الرحمن البسام
مستشار المفوضية السعودية لشئون جامعة الدول العربية

الشيخ عبد الله عبد الجبار
مدير ادارة البعثات السعودية بمصر

الاستاذ ولى الدين اسعد

سوريا

معالى معروف بك الدواليبى
أستاذ فى معهد الحقوق فى دمشق ونائب فى المجلس النيابى السورى
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

الآنسة سعاد عجلانى
بالشئون الاجتماعية فى مؤسسة الشرق الادنى بدمشق

الاستاذ مسلم حداد
نائب فى المجلس النيابى السورى

الدكتور أكرم سرى الحسينى
طبيب محافظة مدينة دمشق

الآنسة ندوه عيسى
وزارة الاقتصاد الوطنى

الدكتور غسان جلاد
مصلحة الصحة

الآنسة آمال جزايرى
رئيسة مدرسة دوحة الادب

الدكتور احسان جوخدار
مدير العمل والشئون الاجتماعية بوزارة الاقتصاد الوطنى

الاستاذ صبحى كحالة
مدير الدائرة الفنية ، محافظ مدينة دمشق

الاستاذ محمد صبحى الخطيب
مدير اتحاد العمال فى سوريا

الاستاذعبد الحليم خلدون كنانى
أستاذ فى كلية الآداب بالجامعة السورية

الآنسة حياة المالكى
مفتشة الشئون الاجتماعية بوزارة الاقتصاد الوطنى

الدكتور ناهد المالكى
رئيس دائرة الدعاية الاقتصادية والمعارض

الدكتور مامون المهاينى
مديرمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب العام

الاستاذ احمد القاسم
خبير التعليم الريفى والزراعى بوزارة الزراعة السورية

الآنسة طلعه الرفاعى
مفتشة العمل والشئون الاجتماعية

الدكتور يوسف سماره
وزارة الزراعة السورية

الدكتور شفيق الصناديقى
رئيس دائرة الشئون الاجتماعية بدمشق

الدكتور مصطفى فؤاد الساحى
طبيب فى مصلحة صحة الجنسين

الاستاذ عبد الكريم اليافى
أستاذ بكلية الآداب فى الجامعة السورية

المعقبون السوريون

الدكتور رشدى جابى

الدكتور احسان جوخدار * *

الاستاذ خلدون كنانى * *

الاستاذ احمد القاسم * *

الآنسة سعاد عجلانى * *

اليمن

القاضى محمد بن على الزهيرى
قائم بأعمال فى وزارة الخارجية المتوكليةاليمنية
رئيس الوفد ونائب رئيس الحلقة

السيد يحيى المضواحى
موظف فى الوفد اليمنى بالجامعة العربية

السيد عبد الهادى الهمدانى
عضو البعثة الوزارية اليمنية

هيئة الامم المتحدة

سير رفائيل سيلنتو * *

مستر هننج فريز
خبير فى العلوم الاجتماعية لوزارة العمل والشئون الاجتماعية الدانمركية

مس مدونتر * *

مس هرتا جيس
للشئون المالية

مس آن مكميلان
سكرتيرة المدير

هيئة الاغاثة التابعة للامم المتحدة

مستر جيمس كين
المدير المساعد للهيئة فى بيروت

مستر والتر هلبرن
ضابط الاتصال للهيئة فى القاهرة

مستر روجر جارو
الموظف الرئيسى المسئول عن التعليم في الهيئة ببيروت

** ذكر آنفا

الدكتور رفعت هباب
مدير الشئون الاجتماعية والتعليم بالاردن

الاستاذ بطرس حنا ملك
المراقب بالهيئة

الدكتور جيروم بيترسن
كبير أطباء الهيئة ببيروت

مكتب أنباء الامم المتحدة

المستر راحات بخارى
مدير مكتب أنباء الامم المتحدة بالقاهرة

الاستاذ محمود حماد
وكيل مكتب أنباء الامم المتحدة بالقاهرة

الآنسة ليلى دوس
الموظفة بمكتب أنباء الامم المتحدة بالقاهرة

مراقبون

(مرتبون بحسب تاريخ وصول طلباتهم)

المملكة المتحدة

السير توماس راب
رئيس مكتب الشرق الاوسط البريطانى بالقاهرة

المستر أودسلى
مستشار الشئون العمالية بالسفارة البريطانية بالقاهرة

الدكتور بوزمان
مستشار الشئون الصحية بمكتب الشرق الاوسط البريطانى بالقاهرة

مس مرجريت سليفان
الموظفة الادارية بمكتب الشرق الاوسط البريطانى بالقاهرة

الدكتور تشيسمان
مستشار شئون التعاون بمكتب الشرق الاوسط البريطانى بالقاهرة

المجلس البريطانى

الكابتن دافيد هويل
ممثل المجلس فى مصر

الدكتور سيريل جاكسون
مساعد ممثل المجلس فى مصر

مستر جونسن
موظف بالمجلس

الولايات المتحدة الامريكية

مستر راندال وليامز
سكرتير أول بالسفارة الامريكية بالقاهرة

مستر وزلى آدمز
سكرتير ثان بالسفارة الامريكية بالقاهرة

كابتن جيمس سابيرو
وحدة البحوث الطبية الامريكية بالقاهرة

الدكتور موريس ساندرز
ملحق الشئون الصحية بالمفوضية الامريكية ببيروت

فرنسا

مسيو روجر لسكوت
المستشار الشرقى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة

مسيو جان بيير هرنشمت
المستشار التجارى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة

مستر دانيل أوريز
سكرتير السفارة الفرنسية بالقاهرة

ممثلو الهيئات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

مستر آمير على (الهند)
قسم البعثات الاستشارية بالمنظمة

الدكتور دانيال جريج (الولايات المتحدة الامريكية)

منظمة التغذية والزراعة

سعادة محمود توفيق الحفناوى باشا
مدير مكتب الشرق الاوسط بالقاهرة

الدكتور هوارس بلشو * *

الاستاذ ترمبل * *

مستر كنيت بنيت
قائم بأعمال مدير مكتب الشرق الاوسط بالقاهرة

الدكتور محمد عبده عباسى
خبير التغذية لمنطقة الشرق الادنى

الاستاذ جمال حماد
موظف لانباء المنظمة فى الشرق الاوسط

مس اندروماشى تسنجاس
موظفة بقسم التغذية بالمكتب

اليونسكو

الدكتور متى عقراوى * *

مستر وليام برنل

مس ددينى
مكتب التعاون العلمى لليونسكو بالقاهرة

الدكتور جورج انجلو
مكتب التعاون العلمى لليونسكو

هيئة الصحة العالمية

سعادة على توفيق شوشه باشا
مدير مكتب الهيئة الاقليمى لشرق البحر الابيض المتوسط بالاسكندرية

الدكتور كليمنس
رئيس قسم التغذية بالهيئة بجنيف

** ذكر آنفا

الدكتور جورج متروب
خبيـــر فى الامومة ورعاية الطفل بالهيئـــة بالاسكندرية

الدكتور فاين
مستشار صحى

مراقبون آخرون اشتركوا بصفتهم الشخصية

(مرتبون بحسب تاريخ وصول طلباتهم)

الاستاذ طاهر ابراهيم بكير
الغربية (طرابلس ـ ليبيا)
نائب كبير المفتشين لولاية طرابلس والمقاطعة

الاستاذ المهدى الحاج محمد هيبه
مأمور منطقة (فزان ـ ليبيا)

الاستاذ ونيس بن محمد القدافى
مفتش البلديات فى برقة (بنغازى ـ ليبيا)

الاستاذ عباس صيقل
الملحق السياسى للسفارة الايرانية الامبراطورية فى القاهرة

السنيور سيزار جيم ترنكونى
السكرتير الاول بسفارة الارجنتين بالقاهرة

السنيور فيتالى جيد دى ميسيلى
السكرتير الشرقى بالسفارة الايطالية بالقاهرة

الهيئات الأهلية

الدكتور وير
ممثل مؤسسة روكفلر فى مصر

مستر كلارنس أوليفر آير
مدير مؤسسة الشرق الادنى فى سوريا ولبنان

هيئات أخرى مثلت فى الحلقة

مصـــر

البعثة الامريكية فى مصر
الجامعة الامريكية فى القاهرة
مؤسسة الاميرة فريال
جمعية المساعدة والتدريب المهنى
جمعية الخدمات الاجتماعية للاحياء الفقيرة
المدارس المجانية لقرى الصعيد
الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية
الاتحاد المصرى لرعاية الطفولة
جماعة الرواد
جمعية اصلاح الاسرة
معهد فاروق الاول لرعاية الاطفال بالاسكندرية
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية
جمعية يوم المستشفيات
مبرة محمد على الكبير
جمعية الهلال الاحمر
الجمعية الزراعية الملكية
جمعية الاصلاح الاجتماعى
جمعية الدراسات الاجتماعية والاصلاح الاجتماعى
الاتحاد النسائى المصرى
المؤسسة الامريكية للتعليم فى مصر
جمعية أساتذة الجامعة
جمعية تحسين صحة المرأة
جمعية الشابات المسيحيات
(وكذلك اشترك فى الحلقة أعضاء بعثـات هيئة الامم المتحدة الموجودون وقت انعقـــاد الحلقة بمصر)

العـــراق

جمعية رعاية الاطفال ببغداد

لبنـــان

مثل كثير من الهيئات الاهلية فى الحلقة وقد ضـــم ممثلوها الى وفد لبنـــان

سوريا

حضر ممثلون عن الهيئات الآتية :

جمعية دوحة الادب
جمعية نقطة الحليب ـ دمشق
جمعية مبرة التعليم
جمعية النهضة النسوية
جمعية الثقافة النسوية
جمعية الاسعاف النسوية

برنامج الحلقة والزيارات

برنامج الحلقة والزيارات

تسجيل أسماء المشتركين فى الحلقة بمكاتبها بمبنى الجمعية الزراعية الملكية ونادى المعلمين المواجهين لكوبرى قصر النيل بالجزيرة يوم الثلاثاء ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠

يوم الاربعاء ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠

الساعة ١٠ صباحا :

الافتتاح الرسمى للحلقة

بدار الاوبرا الملكية

(ستذاع حفلة الافتتاح بالراديو)

(الدخول بالبطاقات فقط)

من الساعة ١٥ الى الساعة ١٨ر٣٠ :

مكاتب الحلقة مفتوحة لتسجيل أسماء حضرات الاعضاء والمستمعين وتوزيع : حوافظ الاوراق ـ الشارات ـ بطاقات الدخول

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ :

محاضرة مسائية (٤٠ دقيقة ـ تذاع بالراديو) (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

الموضوع : « أهمية خدمات الرعاية الاجتماعية فى الوقت الحاضر » ·

المحاضر : حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد حسين (مصر) ·

الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ :

اجتماع اللجنة التوجيهية (بالجمعية الزراعية الملكيه بالجزيرة)

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠ : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

تنصيب الرئيس ، اعلان الرئيس لاسماء نائبيه ، والسكرتير المقرر، تشكيل ثمانى لجان ولجنة فرعية ، وتحديد أمكنة ومواعيد اجتماعاتها وأسماء الخبراء الذين سيعماون كمقررين فى كل لجنة وفى اللجنة الفرعية ·

المحاضرة الافتتاحية : (٤٠ دقيقة)

الموضوع : أهم العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى أحوال المجتمعات الريفية فى البلاد العربية ·

المحاضر : الاستاذ سعيد حماده (لبنان) ·

(مناقشة عامة) ·

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨ :

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة)

الموضوع : الصناعات القروية واليدوية وقيمتها فى الحياة الاجتماعية · **المحاضر** : الدكتور محمد صالح مكية (العراق) · (مناقشة عامة) ·

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ·

الموضوع : « الام والطفل فى القرية العربية » · **المحاضرة** : الدكتورة فريدة بيسار (لبنان) ·

الجمعة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠

لا تعقد اليوم اجتماعات رسمية

زيارات للمعارض

اتخذت التدابير لتمكين الاعضاء والمستمعين من زيارة معرض حلقة الدراسات ومتحف القطن ومتحف الحضارة المصرية بين الساعة ٩ والساعة ١٢ وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة التى تفضلت بالسماح بهذه الزيارات

يوم السبت ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ·

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠ :

مناقشات اللجان :

١ ـ التعليم الاساسى · · · · · · · · · · · · · · غرفة ا

٢ ـ تخطيط القرية · · · · · · · · · · · · · · · غرفة ب

٣ ـ النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتطور الريفى · · · · غرفة ج

٤ ـ المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية · · · · غرفة د

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان فى الغرف الموضحة بعاليه ا ، ب ، ج ، د ·

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ·

الموضوع : الزراعة فى الكيان الاقتصادى للبلاد العربية · **المحاضر** : احمد قاسم بك (سوريا) ·

الاحد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٣٠ر٩ الى الساعة ٣٠ر١٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ٣٠ر١٣

استمرار مناقشة اللجان :

١ ـ التعليم الاســـاسى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ا

٢ ـ تخطيط القرية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ب

٣ ـ النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتطور الريفى ٠ ٠ ٠ غرفة جـ

٤ ـ المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة د

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان فى الغرف الموضحة بعاليه ا ، ب ، جـ ، د ٠

اللجنة الفرعية للتغـذية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة هـ

الاثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٣٠ر٩ الى الساعة ٣٠ر١٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ٣٠ر١٣

استمرار مناقشة اللجان :

١ ـ التعليم الاســـاسى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ا

٢ ـ تخطيط القرية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ب

٣ ـ النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتطور الريفى ٠ ٠ ٠ غرفة جـ

٤ ـ المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة د

استراحة بعـد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان فى الغرف الموضحة بعاليه ا ، ب ، جـ ، د ٠

اللجنة الفرعية للتغـذية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة هـ

استراحة المساء

من الساعة ٣٠ر١٨ الى الساعة ٣٠ر١٩ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ٠

الموضوع : تجربة عملية فى تدريب مدرسى الريف **المحاضر** : الاستاذ فؤاد جلال (مصر)

الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٣٠ر٩ الى الساعة ٣٠ر١٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

اختتام مناقشات اللجان :

١ ـ التعليم الاســـاسى . . . . . غرفة ا

٢ ـ تخطيط القرية . . . . . غرفة ب

٣ ـ النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتطور الريفى . . . غرفة جـ

٤ ـ المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية . . . . غرفة د

اللجنة الفرعية للتغـذية . . . . . غرفة هـ

استراحة المساء

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : التعليم الاساسى ـ تقرير اللجنة وقراراتها (موقت)

يوم الاربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء .

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تخطيط القرية ـ التقارير والقرارات (موقت)

استراحة بعـد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : النواحى الاقتصادية والزراعية والصناعية للتطور الريفى ـ التقارير والقرارات (موقت)

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) .

الموضوع : « الخدمات الاجتماعيـــة فى الريف ومدى تأثيرها فى حركة السكان فى العالم العربى » .

المحاضر : الاستاذ محمد زكى عبد القادر (مصر)

يوم الخميس ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠

اجتماع اللجنة التوجيهية (بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة)

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : المسائل المتعلقة بالادارة والتدريب فى المناطق الريفية ـ التقارير والقرارات (موقت) .

لا تعقد اجتماعات بعد ظهر اليوم ولا فى المساء

يوم الجمعة أول ديسمبر سنة ١٩٥٠

لا تعقد اجتماعات رسمية فى هذا اليوم

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول فأذن بزيارة المزارع الملكية بانشاص وسيغادر حضرات المدعوين القاهرة الساعة الثامنة صباحا فيصلون انشاص الساعة التاسعة ، وستقدم المرطبات وأكلة خفيفة ٠

يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

مناقشات اللجان :

٥ ـ النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ا

٦ ـ المرافق الطبية والصحية فى الريف ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة ب

٧ ـ الجمعيات التعاونية فى المناطق الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة جـ

٨ ـ العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى ميدان الرعاية الريفية غرفة د

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان فى الغرف الموضحة بعاليه ا ، ب ، جـ ، د ٠

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ٠

الموضوع : « الرعاية الاجتماعية بين البدو » **المحاضر :** حضرة صاحب المعالى الامير مصطفى الشهابى (الجامعة العربية) ٠

يوم الاحد ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

مناقشات اللجان :

٥ ـ النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية
٦ ـ المرافق الطبية والصحية فى الريف
} اجتماع مشترك مع لجنة التغذية } غرفة ا

٧ ـ الجمعيات التعاونية فى المناطق الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة جـ

٨ ـ العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى ميدان الرعاية الريفية غرفة د

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان كما هو موضح آنفا (سوى أن كل لجنة من اللجان الاربع تجتمع مستقلة فى الغرف ا ، ب ، ج ، د) ٠

يوم الاثنين ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

مناقشات اللجان

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

٥ ـ النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية } اجتماع مشترك مع لجنة رعاية الامومة والطفولة } غرفة ا
٦ ـ المرافق الطبية والصحية فى الريف
٧ ـ الجمعيات التعاونية فى المناطق الريفية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ غرفة جـ
٨ ـ العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى ميدان الرعاية الريفية غرفة د

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

استمرار مناقشات اللجان كما هو موضح بعاليه (سوى أن كل لجنة من اللجان الاربع تجتمع مستقلة فى الغرف ا ، ب ، ج ، د) ٠

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ٠

الموضوع : « الاهمية الاجتماعية للصناعات اليدوية فى القرى » **المحاضر** : الدكتور احسان الجوخدار (سوريا)

يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠

اجتماع اللجنة التوجيهية : (بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة)

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

اجتماع عام : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

تقارير وقرارات لجنة النواحى الاجتماعية للرعاية الريفية (موقت)

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

اجتماع عام : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

تقارير وقرارات لجنة المرافق الطبية والصحية فى الريف (موقت)

تقيم جامعة الدول العربية حفلة شاى للوفود والمستمعين

يوم الاربعاء ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠ (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣ر٣٠

اجتماع عام : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

الجمعيات التعاونية فى المناطق الريفية ـ التقارير والقرارات (موقت) ٠

استراحة بعد الظهر

من الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

اجتماع عام : (بقاعة المحاضرات بالسراى الصغرى)

العلاقة الاساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الرعاية الريفية ـ التقارير والقرارات (موقت)

استراحة المساء

من الساعة ١٨ر٣٠ الى الساعة ١٩ر٣٠

محاضرة مسائية (تذاع بالراديو ٤٠ دقيقة) ٠

الموضوع : خدمات الجمعية الزراعية الملكية للزارع **المحاضر** : حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا المصرى ٠ (مصر) ٠

يوم الخميس ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠

من الساعة ٩ر٣٠ الى الساعة ١٠ر٣٠

اجتماع عام : تلاوة بيان الرئيس اليومى وغيره من الانباء ٠

من الساعة ١١ الى الساعة ١٣

ندوة خاصة موضوعها : « العمل الدولى فى الشرق الاوسط » ينظمها مندوبو هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ٠

من الساعة ١٣ الى الساعة ١٣ر٣٠

الاختتام الرسمى للحلقة

ملاحظة : ستعقد اللجنة التوجيهية اجتماعا فى **الساعة ١٦** قبل حفلة استقبال هيئة الامم للوفود ٠

تقيم هيئة الامم المتحدة حفلة شاى للوفود والمستمعين ٠

يوم الجمعة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

لا تعقد اجتماعات رسمية فى هذا اليوم

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة قد رتبت زيارة الى الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية حيث يقدم الغذاء لحضرات الزائرين ومنها الى الجمعية التعاونية والمركز الاجتماعى بالعلاقمة

يوم السبت ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة رتبت الزيارات الآتية الى :

١ ـ سنديون

٢ ـ سندبيس

٣ ـ بهتيم (الجمعية الزراعية الملكية) حيث يقدم الغذاء ٠

٤ ـ كلية المعلمين الريفية بالقناطر الخيرية حيث يقدم الشاى

يوم الاحد ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة رتبت الزيارات الآتية الى :

١ ـ مشروع مياه الفيوم بالعزب

٢ ـ المركز الاجتماعى بطبهار

٣ ـ ناحيتى (سيلين وفديمين)

٤ ـ بحيرة قارون (حيث يقدم الغذاء)

يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة رتبت الزيارات الآتية الى :

١ ـ كلية الزراعة بالجيزة

٢ ـ متحف فؤاد الاول الزراعى بالدقى

٣ ـ حدائق الحيوان بالجيزة (حيث يقدم الغذاء)

الساعة ١٦

اجتماع اللجنة التوجيهية (بالسراى الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة)

يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة رتبت الزيارات الآتية الى :

١ ـ المركز الاجتماعى ببى العرب

ـ المجموعة الرئيسية بسرس الليان ٠

٢ ـ مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ٠

٣ ـ الجمعية التعاونية المنزلية بالمحلة الكبرى ٠

٤ ـ مدينة العمال بالمحلة الكبرى (وسيقدم الغذاء)

يوم الاربعاء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بدعوة من الحكومة الملكية المصرية والهيئات المختلفة المختصة رتبت الزيارات الآتية الى :

١ ـ مدينة العمال بامبابه ٠

٢ ـ الجمعية التعاونية للبترول ٠

٣ ـ مخازن التبريد للجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس ٠

٤ ـ نادى كوبرى الليمون للصبيان ٠

ملاحظة : ينتهى برنامج الزيارات اليوم الا أنه بدعـــوة من الحكومة الملكية المصرية قد رتبت زيارة لمدة ثلاثة أيام لاسوان والاقصر تبدأ من يوم الخميس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وستوزع التفاصيل على حدة للضيوف المدعوين ٠

يوم الخميس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠

رحلة اسوان والاقصر المرتبة بدعوة من الحكومة الملكية المصرية تســـــتغرق أيام الخميس والجمعة والسبت ١٤ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٥٠

تقارير اللجان ـ استدراك

ص	ع	س	خطأ	صواب
٣٩	٢	٢٧	اكثر	التى
٤٣	٢	٣٩	المهين	المهيمن
٤٣	٢	٤٣	وعلى ظروفها	وظروفها
٦٣	١	١٧	والقواقع وسواها من نواقل الامراض	والقمامة
٦٣	١	٢٠	والواقع	والقواقع

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

339
Un45